

III. Ahmet

1100

366. Poz



بنیاد محقق طباطبائی  
نسخه م/ ۱۲۴







تسليم

صحيح

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد علي اله  
 كتاب النكاح ه باب التحذير من قلقة النساء والخبر  
 على النكاح والترعب فيه لم يرد عليه ه أخبرنا أبو بكر محمد بن إبراهيم  
 ابن المنذر قال ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانكحت نكحتي  
 في الناس فبقية صر على الرجال من النساء وثبت عنه صلى الله عليه وسلم  
 انه قال يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فانه اغض  
 للبصر واغصر للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء ه  
 باب مناهية الاكثار من عليه امر الفليس ه ثبت عن  
 عائشة انها قالت ان ابلح يد بن عتبة بن ناسا لما و انكح ابنت  
 اخيه الوليد بن عتبة وهو مزي لا مرا من الانصار وثبت ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال الفاطمة بنت قيس انكحي اسامة قال فنيكحتي فعمل  
 الله فيه خيرا واعتبطت به قال ابو بكر واختلفوا في الطهارة فقالت طاب  
 الحياتة والذين تراهم اهل الاسلام بعضهم اكف البصر كذلك قال مالك وسيل  
 ملك عن نكاح المولى من العرب قال لا بأس الا ترى الي في كتاب الله تبارك  
 وتعالى يا ايها الناس انكحوا ما طهرت من ذكروا نبي الامة ه وروى عن عمر  
 ابن الخطاب انه قال ما بقي حوش من الجاهلية غير اني لست لا انا الي المسلمين  
 نكحت واهل نكحت وبنوا من مسعود انه قال انشدك الله ان تزوجت  
 الامستما ولو كان احمر ارميا او اسودا خبثا وهذا منه ه  
 عمر بن عبد العزيز وحماد بن اي سليمان و به قال عبيد بن عمير و ابن سيرين  
 وابن عوز وجلي الشريطي عن الشافعي انه قال الكفر هو في الدين وقد  
 ثبت ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال ينعك المرأة لاربع لما لها ولها  
 ولحسبها ولا ينسها فاطمة لذات الد بر كرت يدك وفيه فنزل  
 ثاني وهو ان العرب لا تزوج من المولى وكان الثوري يري التفرق اذ انكح

ذكر

باب

امر

أخيه





المولى عريه ريشيد د فيه ربه قال أحمد وقال يفرق بينهما وقال أصحاب  
الراي فر يشر بعضا لكفا لبعض والعرب اكفا بعضهم لبعض فاذا  
تروجت المرأة نفسها من غير كفوف ولا لربا ان يفرقوا بينهما ولا يكون  
ذلك الا عند قاضي ولا يكون احد من العرب بكفوف لفر يشر ولا يكون  
احد المرأى كنفوا من العرب . **باب ذكر اباحة النظر**  
**الى المرأة قبل الخطبة** اذا اراد خطبتها روي عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه اخصت في النظر الى المرأة اذا اراد الرجل  
نكاحها وخصت في ذلك الاوزاعي قال ينظر اليها ويختمد وينظر  
الي مواضع اللحم وقال الثوري لا بأس ان ينظر الى المرأة اذا اراد ان  
يتزوجها الى وجهها وهي مستتره بثيابها وقال الشافعي ينظر  
الى وجهها وكفيها وقال احمد لا بأس به ما لم يرم منها محرما وروى قال  
ابن عمر **باب ذكر اباحة التعريض بالخطبة للمرأة**  
**العدة** قال الله جل نظره ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة  
النساء اليه وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الفاطمة  
بنت قيس انتفلي الي امر شريك ولا تقرقينا بنفسك وكان ابن عباس يقول  
في قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء قال  
يقول ما لي عليك كراخيت ولو ردت أي فر وحتل فمن رخصت في مثل  
قوله ايك الجميله وانك لحسننا انك لست وفتة انك الى خير مجاهد ومم عناه  
قال الثوري والاوزاعي والفاظهم ومعانيهم في ذلك فريه بعضهما من  
بعض واختلنوا في الرجل يخطب المرأة العدة حائل يد الكرويشي  
الصادق ويواعد لها فكان ملك يقول فراقها الحب الى فخل بها ام لا  
يدخل ويكون تطليقه واحدة ثم يدعها حتى تفل وخطبها قال الشافعي  
وان صرح بالخطبة وصرحت له بالاجابة ولم يعتقد النكاح في الحالين

ح  
بينهما وبينه

ص

قال البركل

ح  
لا تسيروا



حتى سقي العدة فالنكاح في الحالين حي بسقي العدة والنكاح ثابت  
 والتصرخ لها مكرهه **باب اختطاب النساء**  
**وعقد نكاحهن** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لا تخطب احدكم على خطبة اخيه وفي بعض الاخبار عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه نهى ان تخطب الرجل على خطبة اخيه حتى  
 ينكح او يتزك وقد اختلف في هذا فكان مالك يقول لتسير قول النبي صلى  
 الله عليه وسلم لا تخطب احدكم على خطبة اخيه ان تخطب الرجل المأثورة  
 فترك اليد وينتقل على صداق معلوم فتراضيا عليه وهي تشترط  
 لنفسها فذلك الحال التي نهى ان تخطب الرجل على خطبة اخيه ونحو من قول  
 مالك قال عبي الانصاري والشافعي وابو عبيد واجتبه الشافعي وابو  
 عبيد الحديث فاطمة ابنة قيس ان زوجها طلقها فقال لها النبي صلى الله  
 الله عليه وسلم اذا اخلت فاذيني فلما اخلت اخبرته ان يعزبه والى  
 جفير خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما معزبه فصعولك  
 واما ابوجهم فلا يصنع عصاه عز عاتقه انك في استامة قالت فكرهته  
 فقال انك في استامة فتكتمه فجعل الله فيه خيرا فاعتبطت به قال  
 الشافعي كان بينها ان الحال التي تخطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاطمة علي استامة عبر الحال التي بها عن الخطبة فيها وقد اختلفوا في عقد  
 نكاح من خطب على خطبة اخيه في الحال المنهي عنه فكان مالك يقول ان لم  
 يكن دخل عليها فليس بها وان كان دخل مضمن النكاح وليس مضمن  
 وقال الشافعي هي حصبة يستغفر الله منها فان تزوجته بتلك الحال فالنكاح  
 ثابت بعد الخطبة قال ابو بكر هكذي اقول ان النكاح لا يخلو من احد محبين  
 اما ان يكون انعقد فلا معنى للتفريق بين زوجين قد انعقد نكاحهما بغير  
 حجة او لا يكون انعقد فغير جائز ان يصير امرأة ليست بزوج بالبرطي زوجة

لا ماله



باب في الخطيب عند النكاح

روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل امرئ ذي بال لا يسر ابيه بالحمد لله اقطع وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كالبند الجذ ما وثقت عن ابن مسعود انه قال علمنا رسول الله صلى الله عليه

وسلم خطبة الحاجة الحمد لله تسع مئة وستة وخمسون ونحو ذلك باله من شرور النفس من يهده فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا

الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم يقرأها والى الايات يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا نسك

وتساءلوا الله الذي يخالص بينكم الالا رحما ان الله كان عليكم في رقيباه اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويخبركم عن ذنوبكم ومن

بطح الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما اه اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون قال ابو بكر ما احب ترك هذه الخطبة عند النكاح

فان اقتصر علي بعضها او زاد عليها او تركها وعقد النكاح فالتكاح جائز وقد روينا عن ابن عمر انه عقد نكاحا فزاد علي ان قال قد انكحتك

علي ان يمسك بحروف او تسرح بلخسان وروينا عنه انه قال الحمد لله الله تعالى وبصلي علي النبي وقد انكحتك علي ما امر الله تبارك وتعالى امساك

بحروف او تسرح بالحسان وقد روينا عن الحسن بن علي انه زوج بعض بنات الحسن وهو يتروى العرق ولا اعلم احدا من اهل العلم افسد نكاحا

ترك الباقى للخطبة هذه باب النكاح والتهاب في النكاح وغيره واختلوا في القوم الشكر والرزق

ما اشبه ذلك وقت النكاح فله ذلك قومه ومن روي عنه انه كرمه ابن مسعود البصري وعلمه وابن سيرين وعطاء عبد الله بن زيد الخطبي

ويخص فيه الحسن البصري والتخمي وقنادة وابو عبيد قال ابو بكر

الله  
الشأن

ليشرون



بيان  
فلم

وهو قولنا النبي صلى الله عليه وسلم لما فجر العذرات قال من شئت  
انقطع وأبطل الخ لا تجد من جوف من وكذلك انما باح لم تملأ البرزخ المتكسر  
فلما أخذ ذلك جماع ابواب نكاح الاولياء باب  
باب ابطال النكاح بغير ولي قلت ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا نكاح الا بولي واختلاف اهل العلم في النكاح بغير ولي فقال  
كثير من اهل العلم لا نكاح الا بولي روي هذا القول عن عمر بن الخطاب  
وعن علي بن ابي طالب وابن مسعود وابن عباس وابي هريرة وبه قال سعيد  
ابن المسيب والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والثوري  
وابن ابي ليلى وابن شبرمة وابن المبارك والشافعي وعبيد الله بن الحسن  
واحمد واسحق وابو عبيد وفيه قول آخر وهو ان الولي والسلطان  
اذا اجازا جاز وان عقد بغير ولي روي هذا القول عن علي بن ابي طالب  
وابن سيرين والقسري بن محمد والحسن بن صالح واسحق وابي يوسف  
وفيه قول ثالث وهو انهما اذا تزوجتا بغير اذن وليها كفو لهما حاي  
كذلك قال الشعبي والزهري وفيه قول رابع وهو قول من فرق بين المستكسرة  
والمعتقة ومن كل امرأة لها قد روعنا وكان ملك يقول اذا لم يكن لها  
خطب قدامها ان تستحل على نفسها من زوجها فاما كل امرأة لها  
قد روعنا فلا ينبغي لها ان تزوجها الا الاوليا او السلطان وفيه قول  
خامس وهو ان البطر والسب اذا تزوجتا نفسها بشاهدين وهو  
كفو فمروا به هذا قول النجاشي وقال احمد ان تزوجت بغير اذن وليها النكاح  
موقوف حتى تحبزه القاضي او الولي قال ابو بلى اما فريق ملك بين المسلمين  
والتي لها قد روعنا فغير جائز لان النبي صلى الله عليه وسلم قد سألني  
عن احكامهم من غير الا ما فعلوا المسلمون تكافؤا ما وهم واذا كانوا في العلم  
سواء فغير غير ذلك شي واحد واما ما قال النجاشي فمما لا يستفاد من



عن قول الحزاة اهل العلم وبالحبر عز رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول  
وبد قوله واذا اطلقت النساء فليكنن اكلهن فلا تعضلوهن من الحيوة علي ابن  
البري منع المرأة من نفسها لان النبي صلى الله عليه وسلم لما انزل الله تعالى هذه  
الاية د عامعتلا حتى تزوج لخته من الرجل الذي خطبها واختلعا في ابوي  
فقال تطاينه الاوليا العصبية هكذا قال الملك والبيت بن سعد والثوري  
والشافعي وخالفهم ابو ثور وقال من تزني اسمولي يعقد النكاح وبه  
قال محمد بن الحسن **باب استئثار الاوليا بالنساء الثيبات**  
**واستئثارهن** ان الا بكار عند النكاح ثبت ان رسول الله  
الله صلى الله عليه وسلم قال لا سلح الثيب حتى يستامر ولا ينكح البكر  
حتى يستاذن قالوا وكيف اذنها يرسل قال الصمت قال ابو بكر وذل هذا  
الحديث علي ان البكر الذي امرنا بقتيد انها الباع اذ لا معني لا ستئثار  
من لا اذن لها من الصغار من الصغار اذ سلكتها وسخطها سواء واختلعا  
في البكر الباع يعقد عليها ابوها النكاح بغير اذنها فقالت لما ينكحها نكاح  
اباها جائز كذلك قال الملك وابن ابي ليلى والشافعي واحمد والحنابلة  
طائفة نكاحها فقالت لا يجوز الا ب ان يزوج البكر الثيب الا باذنها هذا  
قول الامور اعمي والثوري وابي ثور وابي عبيد واصحاب الرأي وبه يقولون ذلك  
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال قولاً عاماً لا ينكح البكر حتى يستأذن ولا  
الثيب حتى تستامر وكل من عقد نكاحاً علي غير ما سنه الرسول الامم  
علي الخلق فليس له حد ان يستثنى من السنة الا بسنة مثلها فلما ثبت  
ان اباء بكر الصديق وزوج عايشة من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهي صغيرة لا امر لها في نفسها كان عند الاب علي البكر الصغيرة وهي  
لا امر لها في نفسها جائز وكان ذلك مستثنى من قول رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا ينكح البكر حتى تستأذن وقد روينا عن ابن عباس ان

كل

الله

عن النبي صلى الله عليه وسلم

الحج



النكاح

بكر أزوجها ابوها وهي كارهة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما  
واختلفوا في الولي غير الأب يزوج البكر المبالغة فنقول زوجني بغير اذني  
وقال الزوج بل قد اذنت ففي قول الشافعي وأي ثور وعقوب وعبد الله بن مسعود  
فاذا اختلفت بطل النكاح وفي قول النعمان لا يغير عليها فان لم يجلد ففي قول الشافعي  
وأبي ثور يجلد الزوج ويثبت النكاح وفي قول غفران وعبد بن موهب اذا  
تكلت ه **باب صفة اذن الثيب والبكر**  
ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان البكر سكوتها رضاها  
ومن قال يا اذننها صامتة شريح والشعبي وابن سيرين لا يجمعون ولا يثبتون  
والاموراعبي وابن شبرمة والنعمان وقال الثوري وأحمد واسحق بن الثيب اذا  
زوجت فضلكت او بكت او سكنت فلا تجوز حتى تتكلم وقال ابو ثور  
يكون اذن الثيب الا بكلام قال ابو بكر وكذلك نقول واذن البكر صامتة اذا  
عرفت قبل ان يستاذن انهما صامتة فاذا عرفت ذلك لزمها اذا استردت  
فصحتها ه **باب ابطال نكاح الثيب تزوج**  
**بغير رضاها ه** اجمع عوام اهل العلم على ابطال النكاح الاب ان الله الثيب بغير  
رضاها لا تجوز هذا قول مالك والثوري وأحمد وأي عبيد واسحق واثور وجا الحديث عن  
خديجة امير المؤمنين انها زوجت وهي بنت فلهذا ذلك فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ففركها وقل  
روينا عن الحسن البصري انه قال نكاح الاب جاني الى ابنته بكم كانت أمها حرمت او لم تكن  
تزوج الرجل ابنته اذا كانت في عياله ولا يستأمرها فاذا كانت بآله في بيتها مع عياله استأمرها  
قال ابو بكر والفقهاء الحديث خنسا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينكح البكر حتى يستأذن ولا  
الثيب حتى يستأمر وخرجه ذلك جميع الاول ما لا يار غيرهم الا الصغيرة التي لا امر لها في نفسها فانها محرم  
بالسنة ه **باب النكاح** الا بئنه الصغيرة ببلان ثبت ان ابابكر زوج عاتكة من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وهي اذا كانت سبع سنين واجمع اهل العلم على ابطال نكاح الاب ابنته  
البكر الصغيرة جاني اذا زوجها من غيره هذا قول مالك والثوري والمالكية بن مسعود والشافعية

والسابع  
خنسا ه

والثاني



وَعَمِيدُ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ وَالشَّافِعِيِّ وَاحْمَدُ وَالسَّعْدِيُّ وَابْنُ عَمِيدٍ وَابْنُ ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ  
 الرَّايِ وَجَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَبِهِ يَقُولُ وَاخْتَلَفُوا فِي النِّكَاحِ سَائِرُ  
 الْأَوْلِيَاءِ الْيَتِيمَةِ الصَّغِيرَةِ فَكَانَ مَلِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ وَابْنُ عَمِيدٍ وَابْنُ  
 ثَوْرٍ يَقُولُونَ لَيْسَ لِعَمْرِ الْإِبْنِ أَنْ تَزُوجَ الْيَتِيمَةَ الصَّغِيرَةَ فَإِنْ فَعَلَ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ  
 وَقَالَ الثَّوْرِيُّ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْإِخْوَةِ وَالْعَمِّ الصَّغِيرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ بَلَغَتْ فَيَسْتَأْمَرُهَا  
 وَبِهِ قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَقَالَتْ طَائِفَةٌ إِذَا زُوجَ الصَّغِيرَةَ بِغَيْرِ الْإِبْنِ فَلَهَا الْخِيَارُ  
 إِذَا بَلَغَتْ رَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الْحَسَنِ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَطَاوُسُ وَعُطَابُ بْنُ أَبِي  
 رَبَاحٍ وَقَتَادَةُ وَابْنُ سَبْرٍ وَابْنُ الْأَوْزَاعِيِّ وَكَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ لَا رِيَّاءَ لِلرَّايِ وَلَا  
 لِلْقَاضِي أَنْ يَزُوجَ الْيَتِيمَةَ حَتَّى تَبْلُغَ تَسْبِعَ سَنِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ تَسْبِعَ سَنِينَ  
 قَرَضَتْ فَلَا خِيَارَ لَهَا وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الرَّايِ يَزُوجُ ابْنَهُ أَخِيهِ بِابْنَةِ أَخِيهِ  
 وَهِيَ صَغِيرَةٌ أَوْ هُوَ وَكِهْمَا تَبْلُغُ الْأَرْبَعَةَ لَا تَعْلَمُ بِذَلِكَ فَقَالَ النُّعْمَانِيُّ لَهَا  
 الْخِيَارُ مَا لَمْ تَعْلَمْ بِالنِّكَاحِ وَإِذَا عَلِمَتْ فَانْسَلَتْ فَهِيَ رَضًا وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ  
 وَقَالَ ابْنُ أَبِي سَعْدٍ لَا خِيَارَ لَهَا إِذَا كَبُرَ أَوْ النِّكَاحُ حَائِرٌ وَاخْتَلَفُوا  
 فِيهِ أَرْبَعُ مَوَاقِفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ تَبْلُغٍ فَتُخْتَارُ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَتَوَارَثَانِ كَذَلِكَ  
 قَالَ طَاوُسُ وَالسَّعْدِيُّ وَقَالَ أَحْمَدُ عَنِ الْجَوَابِ مِمَّا وَقَالَ النُّعْمَانِيُّ لَهَا مَاتَ  
 وَرَثَتُهُ الْآخَرُ وَقَالَ قَتَادَةُ فِي الصَّغِيرَةِ أَنْ تَزُوجَ أَحَدَهُمَا أَبَوَهُ وَالْآخَرُ وَلِيَّهُ  
 ثُمَّ مَاتَ فَانْهَكَتِ الْآخَرُ فَانْهَكَتِ الْآخَرُ فَانْهَكَتِ الْآخَرُ فَانْهَكَتِ الْآخَرُ فَانْهَكَتِ الْآخَرُ  
 وَلِيَّهُ لَمْ يَزِنْهُ قَالَ ابْنُ أَبِي سَعْدٍ بَاطِلٌ فَإِذَا بَطَلَ النِّكَاحُ لَمْ يَتَوَارَثَا  
**بَابُ نِكَاحِ الْأَبِ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ**  
 أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي سَعْدٍ وَالْأَبِ ابْنَتَهُ  
 الصَّغِيرَةَ حَائِرٌ كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالزَّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ وَمَلِكٌ  
 وَسَفِينُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ وَالسَّعْدِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّايِ وَابْنُ  
 أَحْمَدَ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِوَانَهُ زَوْجُ ابْنَتِهِ وَهُوَ صَغِيرَةٌ وَأَنْهَكَتِهَا



# باب انكاح الأرصيان

الزيد فاجاراه جميعا **باب انكاح الأرصيان**  
واختلفوا في انكاح الوصي الصغير أو الصغيره فقالت طائفة ليس الوصي  
من ذلك شيء روي هذا القول عن الشعبي والنخعي والحرثي والعملي وروى قال  
الثوري والشافعي وأحمد وأبو عبيد وقيد قول ثاني وهو ان انكاح  
الوصي جائز كذلك قال الحسن البصري وحماد بن أي سليمان وروى فيه قول ثالث  
وهو ان العلام بزوجه الأب والوصي ولا يزوجه من الأولياء غير الوصي  
والأب ووصي الوصي أيضا وأما الحارثية فلا يزوجهما إلا برضاها لا يزوجهما  
أحد من الأولياء ولا الأرصيان حتى تبلغ الحصر فزوجهما الوصي برضاها  
وكذلك وصي الوصي ان زوجها برضاها فذلك جائز هذا قول أهل وروى  
قول رابع وهو ان الوصي في الولي لا يرى لو وجد منهما ان يزوجه الاممشار  
صاحبه فان اختلفا رفعوا امرها إلى من رآه ذلك رايه روي هذا القول  
عن ابن شهاب وفيه قول خامس وهو ان الرصي ان تزوج الصغير أو الصغيرة  
وهو وليهما فهو جائز ولهما الخبر اذا ادركا ولو لم يكن لهما ولي ولم يكن  
الوصي يولي لم يكن النكاح نجائز من قبل الوصي لأنه ليس يولي وليس يحرر  
علي الصغير والصغيرة إلا نكاح الولي هذا أقول أصحاب الرأي قال  
أبو بكر قال الله تبارك وتعالى والذين هم لفروجهم حافظون إلا به  
وقد أجمع أهل العلم على ان البنين الصغار فرجها هما محظور محرمة إلا  
بالمعنى الذي أباحه الله وقد اجمعوا على ان عقد الأب عليها يسير  
الفرج المحظور واختلفوا في عقد سائر الأولياء عليهم النكاح فقيل جائز  
أن يباح فرج قد اجمعوا على تحريمه إلا باجماع من لا يؤخذوا وخير عن رسول الله  
الله صلى الله عليه وسلم لا معارضة وقد دلت الاخبار الثابتة عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بإبطال هذا النكاح وقد ذكرناه فيما مضى  
**باب ولاية المرأة** واختلفوا في المرأة تزوج نفسها

السلطان

عمره



فقال الشافعي لا يجوز وبه قال ابو هريرة وابن عمر وعبد الملك بن مهران والثوري  
ومالك والشافعي وبه نقول وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم ايما امرأة  
نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل وكان عطاء بن ابي رباح يجيز ذلك اذا  
كان يشتهاده وقال النعمان للمرأة ان تزك من يزوجها منها ونكاحها نفسها  
جائز واذا رأت رجلا يزوجها ايتهها **باب ولاية الكفار**  
اجمع عامة من تحفظ عنه من اهل العلم على ان الكافر لا يكون وليا لابنته  
المسلمة لقطع الله تبارك وتعالى الولاية بين المسلمين والكافرين هذا عند  
مذهب مالك والشافعي واحمد وابي عبيد النعمان واصحابه ومن تبعهم  
وليس الذي حقهما حكم المسلمين من النكاح من اهل الاحكامهم وقد  
منعه الله تعالى على لسان تبيينه الميراث والفرد والعنف والنكاح الي  
وليها من المسلمين فان لم يكن فالسلطان ولي من لا ولي له **باب**

**ولاية العبد** واختلفوا في النكاح الذي يعقده العبد فقل  
مالك والشافعي والشافعي وابو عبيد لا يجوز قال ابو هريرة وبه نقول فاذا لم يكن  
العبد وليا لنفسه فهو لا يكون وليا لغيره اعم وقال النعمان اذا كان الولد  
عبد او مكاتب او مديرا او مرتدا او عبدا اعتق بعضه ليس لاحد من  
منها ولا ولده في ارض زوجه صغيرا او صغيرة وقال اصحاب الرأي اذا زوج  
البكر البالغ ابرها وهو عبد او مديرا او مكاتب او ذمي او مرتد فرصبت  
به فهو ما يرى الا ترى انها لو تزوجت نفسها رجلا كان جائزا قال ابو بكر  
بالقول الاول والاقول راما حال الكوفي الى مسألة يخالف فيها جعلها حجة اخرى  
خالف فيها ومن شافعه هذا **باب ذكر ولاية السفينة**

كان ابن عباس يقول لا نكاح الا بشاهدي عدل وروى عن رشيد وبه قال الشافعي  
وقال مالك لا نكاح لولي عليه ولا عبد وقال الثوري المعتق ليس بولي ولا الصبي  
وكذلك قال الشافعي واحمد واسحق وقال ابو ثور غير الرشيد ليس بولي

ص  
ص



قال ابو بكر وكذلك تقول **باب المرأة تزوج بخير اذنها**  
**فخير النكاح** واختلنا في المرأة تزوج بخير اذنها فخير النكاح  
فكان الشافعي وابو عبيد وابو ثور يقولون النكاح باطل ولا يجوز ويستأنف  
وقال احمد يعجبني ذلك وقال اصحاب الرأي اذا حازت حاز وفيه قول ثالث  
وهو ان ذلك لا يشترطها لان يكون قبل هذا اقول ملكة ابو بكر بالانفصال  
اقول **باب الوليين يزوج المرأة بامرها** ان اكثر  
اهل العلم يقولون اذا زوج المرأة الوليان بامرها فالنكاح لا اهل كذا قال  
الحسن والزهري وقتادة وابن سيرين وملك والاوزاعي والثوري والشافعي  
واحمد واسحق وابو عبيد وابو ثور واصحاب الرأي فان خليفتهما  
ففي قول عطاء بن ابي رباح وملك الذي خليفتهما في قول قتادة والثوري  
والشافعي واحمد واسحق والنخعي في ربيعة الاول ويؤيد القول عن  
علي وقتادة والشافعي لهما مهرها على الوطى ولا يقرها الزوج حتى تنقض  
عذتها قال ابو بكر وهذا اقول وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال اذا زوج الوليان فالاول الحوز واختلنا في الوليين يزوجان ولا يزوجان  
ايهما زوج اولاً فكان ابو ثور يقول يفرق بينهما والفرقة ان يقول لهما التاخي  
لطفها حتى تيسر من كانت زوجته ثم يزوجها بعد من شات منكها  
وقال الثوري يخبرهما السلطان لكل واحد منهما على تطلبته فان لم  
فر السلطان بينهما فرقه السلطان فرقة وقال عطاء والشافعي النكاح  
باطل وقال اصحاب الرأي يفرق بينهما قال ابو بكر النكاح مفسوخ لا حلال  
ان تكونا عقد النكاح متا وقد روي عن شريح وعمر بن عبد العزيز وحماد  
ابن اعبيد سليمان انها تغير فابها اختارت فهو زوجها **باب**  
**عقد الرجل نكاح المرأة على نفسها** يكون هو  
وليها وخليفهاه اختلف اهل العلم في الرجل يخطب المرأة وهو زاني

لا يثبت

ما يذكر

قال



فقالت طائفة يعقد النكاح علي نفسه اذا اذنت له في ذلك ويشهد  
 هذا قول الحسن البصري ورويه قال مالك ورويه عن ابي عبد الرحمن الثوري ورويه  
 ثور واسحق وفيه قول ثاني وهو انها تولى امرها اولى الناس بها بعده كذلك  
 قال قتادة وعبيد الله بن الحسن غير ان قتادة قال فان تزوجها فجايز غير ان ذلك  
 حسن وفيه قول ثالث وهو ان يجعل امرها الي رجلين ووجهها منه روى هذا القول  
 عن المغيرة بن شعبه ورويه قال احمد وفيه قول رابع وهو ان السلطان يزوجها  
 منه فحكى ذلك عن الشافعي قال ابو بكر بن القلال في القول الاول اخبرنا ابي النبي صلى  
 الله عليه وسلم اعتق صفيته وتزوجها وجعل عنقهما صداقها والناس  
 لا يفتد ابرس رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع افعاله الا ان يخص  
 الله رسوله صلى الله عليه وسلم بشي فتلك كلها في كتابه  
 او على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم **باب احتما ع الولاية**  
**واقتراقهم** واختلفوا في المرأة يكتون لها ابن واب فكان ملك  
 يقول الابن اولى بانكاحها من الاب ورويه قال اسحق وحكي ذلك عن عبيد  
 الله وابي يوسف وقالت طائفة الاب اولى من الابن هذا قول الشافعي  
 وقال احمد بالمرأه ان يزوجها ابوها من الابن وقد حكى عن الترمذي قال ايها  
 زوج جاز ورواه ابو بكر الاول اولى لان عمر بن امر سلمة زوجها باذن نعل من رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم **باب الجد والابن والجد والابن**  
**والاب والابن** واختلفوا في الجد والابن فكان الشافعي يقول الجد  
 اولى وقال احمد الابن اعجب الي ورويه قال اسحق واختلفوا في الجد والابن وقال  
 مالك الابن اولى بانكاح اخته من الجد وقال الشافعي الجد اولى من الابن وقال احمد  
 الجد اعجب الي وكذلك قال اسحق واختلفوا في الاب والابن فكان الشافعي  
 يقول الاب اولى بانكاحها ورويه قال اسحق ورواه احمد وكان مالك يقول  
 في المرأة التي لها اب واخ فزوجها الابن النكاح جائز وقال الشافعي



وأحمد الأخ الأكبر من العمة **باب ذكر مغيب بعض الدولة**  
 واختلاف في الرجل وزوج المرأة ولها من هو أقرب إليها منه من العصبة فقد  
 الشافعي يقول النكاح باطل وقال مالك النكاح جائز إذا أصاب وجبة  
 النكاح وقال أحمد في الأب والأخ إذا كان الأب غائبا أو طالت غيبته  
 وموضعها بعيد فمن زوج الأخ جاز وقال السجستاني أخ لأب وأمه لأب  
 إذا تزوج الأخ من الأب فالنكاح جائز وقد أخطأ وأجاز أصحاب الرأي  
 النكاح ممن غيره أقرب إليها منه إذا كانت في أرض منقطعة وإن كان ذلك  
 في الشجر أو ما أشبهه فهو بمنزلة الجارية **باب ذكر**  
**منابر الأولياء** قال أبو بكر لما أذن ابن زبارة نكاح بعض عبيد  
 المرأة كائنا كان غيره أقرب منه والمشايل عنهم فعلق هذا الباب وأما من  
 قال الأخ زوج للمرأة بعض أوليائها ومن هو أقرب منه إليها فالنكاح  
 باطل فقد نزل غير واحد منهم وليا منار من هذا مذهبه الشافعي قال الشافعي  
 لأولية لأحد مع الأب ولأخوات الأب فالجد أب الأب ثم الجداد على هذا المذهب  
 فإن لم يكن أحد من هؤلاء فالأخوة وإذا اجتمع الأخوة فسواء الأب والأم و  
 من غيرهم فإن لم يكنوا فسواء الأب وهكذا قال في الأخوة والعمومة الجوار  
 فيه علقه على هذا المثال وقال أحمد أحق الناس بالمرأة أن يزوجها أبوها ثم  
 الأخ ثم الأخ ثم الأخ ثم العم وفي كتاب ابن الحسن الأخ للأب والأم وأولاد  
 للأب ولذلك العمان العم للأب والأم وأولاد من العم للأب وقال أبو حنيفة  
 لا يزوج الأب فهو كغيره وإذا كانت أمه بين جماعة فلو تيمنت فتمت  
 فأي من إليهما زوجها برضاها فهو جائز هذا أقوال الشافعي والشافعي والكوفي  
**باب ذكر منع الأولياء المرأة النكاح** أجمع  
 كل من يحفظ من أهل العلم على أن السلطان تزوج المرأة إذا أرادت  
 النكاح ودعت إلى كفور امتنع الولي أن يزوجها وهذا على ما ذهب إليه

ولم يوافق أب



والتوري والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأبي عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي  
ورويها معنى هذا القول عن عثمان بن عفان والنجعي وكذلك تقول

**باب الشهود في النكاح** اختلف أهل العلم في عقد النكاح

بغير شهود فقالت طائفة لأنكاح الأبشاهدي عدل وقولي مرشد هذا  
قول ابن عباس وقال عطاء النكاح الأبشاهدين وبه قال سعيد بن المسيب

وحابر بن زيد والحسن البصري والنجعي وقادة والتوري والأوزاعي والشافعي  
وأحمد وقالت طائفة النكاح جائز بغير شهود كذلك قال عبد الله بن إدريس

وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون وعبيد الله بن الحسن وأبو ثور  
وروي ابن عمر ولم يخضر النكاح شاهدين وقول ذلك الحسن بن علي زوج

خطب

ابن الزبير ومما معها أحد ثم أعلنوه بعد وروينا أن حمزة بن عبد الله علي  
ابنه إلى سالم بن جده ومما معها غيرها وأجازت طائفة النكاح بغير يمين

إذا أعلنوه هذا قول الزمري ومالك وأهل المدينة وفيه قول رابع وهو أن النكاح  
لا يجوز إلا بشاهدين ويجوز أن يكونا العتيق أو عتيد ودين في قذف أو فاسقين

ولا يجوز لو كانا عبد ين هذا قول أصحاب الرأي وأجازوا النكاح بشهادة الفاسقين  
المجموع على أنها دلتها الصواب المجمع على فسقها وأبطلوا النكاح بسهادة العبد

الذين قد اختلفوا في قبول شهادتهما والنظر إلى علي قبول شهادتهما قال أبو بكر  
وليس ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء في إثبات الشاهدين في النكاح

خير

وكان يزيد بن هارون يوجب أصحاب الرأي بفرد أمر الله عز وجل الاشتهاد علي  
البيع فقالوا لا تشهد وإذا ما بيعتم وأمر بالنكاح ولم يأمر بالاشتهاد عليه وزعم

أصحاب الرأي أن البيع جائز وأن لم يشهد عليه وأبطلوا النكاح الذي لم يأمر  
الله بالاشتهاد عليه قال أبو بكر فإن اعترض من عرض فلا عتق غير ابن عباس فأنزل

فيلزأ

ابن عباس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين أجازوا النكاح  
بغير شهود ابن عمر وابن الزبير والحسن بن علي مع أن النبي لم يثبت عن رسول الله



صلى الله عليه وسلم يدلي على صحة النكاح الذي لم يحضره شهود ثبتت  
 عن ابن عمر انه قال كنت رديف ابي طلحة فاشترى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم جارية بسبعة اوس فقال الناس ما ندرى ان زوجها ام  
 جعلها ام ولد فلما اراد ان يركب حجتها فعرفوا انه تزوجها قال ابو  
 بكر فاستند لمن حضر النبي صلى الله عليه وسلم علي تزوجها بالحجاب  
 واختلعا في النكاح بشهادة رجل واحد وامرأتين فجاز ذلك الشعبي  
 واصحاب الرأي وكان الشعبي والاوزاعي والشافعي واحمد يقولون  
 لا يجوزونه قولا من اجاز النكاح بخبر شهود اعلنوه النكاح حايرون

اذا هم

**باب نكاح السر** قال ابو بكر اجل الله عز وجل  
 النكاح وحرمة الزنا وحج الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 اعلنوا النكاح ومن روبا عنه انه كره نكاح السر عمن الخطاب وعروة  
 ابن الزبير والشعبي ونافع مولي ابن عمر وعبد الله بن عتبة واختلفوا  
 في النكاح تحت بكية عارلة سرا فقال مالك يزوج بينهما ويجوز ان لم يصر  
 شهود اذا اعلنوه وفي قول الشافعي النكاح حايرون ولا يكون ذلك نكاح  
 السر وقال النعمان في نكاح السر لا يزوج بينهما قال ابو بكر النكاح حايرون اذا عقد

بما يعتد به النكاح **جماع ابواب المهور وسننها**  
**باب وجوب المهور وما فيها من التغليب**

قال الله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحلة كذا قال عن رجل فانكحوهن بادن  
 اهلهم واتوهن من احررهن وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الخوف  
 الشرط ان يرقابه ما استقبلت به الفرج وقال ابو سلمة بن عبد الرحمن  
 قلت لعائشة يا أمنا كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 اثني عشر مائة ونصف وكان عمار بن عبد الله بن ارقم ان يعجز عنهما والنس  
 عشر درهما والنس خمسة دراهم **باب**

سان  
صنائه



# المغالاة في المهر والتوسع في ذلك قال الله

تبارك وتعالى وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وأنتم واحد من قنطارا  
وقد روي عن عثمان بن عفان أنه تزوج امرأته ثور بنت علي بن أبي طالب  
بأربعين ألف درهم وأن ابن عمر صدق صفيحة عشرة ألف درهم وكان ابن عمر  
يزوج بناته علي عشرة آلاف وروى ابن الحسن عن علي تزوج امرأة فارس بن البهايمية  
بجارية مع كل جارية ألف درهم وعمر بن الخطاب تزوج شيملة علي عشرة  
ألف وتزوج أنس بن مالك علي عشرة ألف قال أبو بكر النخعي بكل ما ذكرناه جابر  
لا اختلاف أعلمه ولا جد لاكثر الصداق ولا جاوز ذلك إنما تكلم أهل العلم في

## باب التوقيت في المهر وأحواله أهل العلم في ذلك

اختلاف أهل العلم في أدنا ما يجوز من  
الصداق فقالت طائفة لا وقت في الصداق كثر أم قل هو ما نرى صوابه هذا  
مذهب الحسن البصري وعمر بن دينار وعبد الرحمن الثوري والشافعية  
وأحمد وأبو حنيفة وأبو ثور وروينا عن شعيب بن المسيب أنه قال لو أصدقنا  
سوطا لجلت به وفيه قول ثان وهو أن أقل المهر ربع دينار هذا قول مالك بن أنس  
وفي قول ثالث وهو أن أقل المهر عشرة دراهم هذا قول أصحاب الرأي وفيه  
قول رابع وهو أن أقل المهر خمسة دراهم هذا قول ابن شبرمة وقد حكى  
عن الشعبي ثلثة أقوال أحدها أنه كره أن يتزوج بأقل من أربعين درهما وحكي  
عنه أنه قال الكراهة أن يكون مثل مهر البغي ولكن العشرة والعشرين وكان شعيب  
ابن جبشة يحب أن يكون الصداق خمسون درهما وقال الأوزاعي كل نكاح  
وقع على درهم فما فوقه ولا سقطه فاضي وقال أبو عمر والصداق عندنا  
ما يرضى عليه الزوجان من قليل أو كثير قال أبو بكر والذي به أقوال الصداق  
ما يرضى عليه الزوجان وقد ذكرنا الله تعالى الصداق في كتابه لو كان لا قتل  
ذلك وقت لبينه الله في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وقد قال

منه من قال المهر والصدوق



رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو خاتما من حديد وليس له حد ان تعد  
حد ان فرضه في بضة الا لجة ولا تعلم حجة تثبت صدقا معلوما لا  
تجوز غيره **باب النكاح بالحكم والنسب**  
اختلف اهل العلم في الرجل يتكلم لمرة على حكمه او حكمها فقالت  
طائفة لها صدق نسائها لذلك قال الشافعي واحمد ونبه قول ثان وهو ان  
لها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدق وهو اربع مائة وثلثون  
درهما هذا قول السجستاني قال عطاء اذا تزوجها على حكمه فلم يشرقه فام قال  
تجوز وقالت طائفة غير ذلك كله في الرجل يتزوج المرأة على حكمه او حكمها ان  
النكاح جائز ولها مهر مثلها ان مات ارمات والمتعد ان طلقها قبل الدخول  
هكذا قال ابو ثور واصحاب الراي وكان ملك بن انس يقول في المفوض اليه  
ان تذكروه قبل ان يدخلها فهو بالخيار ان شئنا اعطاهما صدق ونسائها  
وان شئنا فرقها وكانت تطليقة ولها المتاع وليس لها اذا اعطاهما صدق ونسائها  
الا ذلك قال ابو بكر ان مات ارمات فلها صدق ونسائها على حديث  
ابن سيار وهو في معنى من لم يسم لان الجهر والحرمان من المهر في معنى من لم يسم  
مهما فان طلقها قبل الدخول فلها المتعة لان الله تبارك وتعالى جعل المهر طلاق  
قبل الدخول وفرض نصف ما ورث فلها كان هذا ابي من لم يفرض  
كانت لها المتعة اذ ذلك سبيل من لم يسم ولم يفرض **باب**  
**قولهم مهر مثلها** كان الشافعي يقول متى قلت لها مهر  
نسائها فانما اعني خواتمها وعتباتها وبنات اعمالها ونسائها عصبتها  
وليس امهر من نسائها واعني مهر نسائها في مثل نسائها وعتلاتها واذ  
يكن او يشرها وجمالها وادبها وصبا حيتها ويكن كانت امرئيا لان المهور  
تقبل بهذه الا خوال قال ابو بكر وهذا امر احسن مما سمعت في مهر  
المثل قاله اعلم وقال ملك صدق ونسائها في موضعين وخيالها ومالها



وَشَبَابُهَا وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِيهَا وَحُكْمِي عَنِ النَّهْيِ إِنَّهُ قَالَ لِنِسَائِهَا خِفَاتُهَا  
 وَبَنَاتُ عَمِّهَا وَعَنْ ابْنِ أَبِي لَيْسَى أَنَّهُ قَالَ أَمَّا وَخَالَاتُهَا وَقَالَ ابْنُ ثَوْرٍ خَوًّا مِنْ قَوْلِ  
 الشَّافِعِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ أَوْ لَا ثَبَاتًا وَلَا صِحَّةً وَفِي كِتَابِ ابْنِ الْحَسَنِ نِسَائُهَا خِفَاتُهَا لَيْسَ بِهَا  
 وَأَمَّا وَخَالَاتُهَا وَبَنَاتُ عَمِّهَا وَلَيْسَ بِهَا وَلَا خَالَاتُهَا مِنْ نِسَائِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
 مِنْ عَشِيرَتِهَا وَبَنَاتُ عَمِّهَا **بَابُ عَقْدِ النِّكَاحِ**  
**عَلَى الْمَهْرِ الْمَجْمُوعِ** وَلِيُخْتَلَفَ فِي الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ عَلَى  
 الْمَهْرِ الْمَجْمُوعِ أَوْ يَنْتَظِرَ عَلَى ثَمَرَةٍ لَمْ يَدْخُلْهَا أَوْ عَلَى ثَوْبٍ أَوْ ذَرٍّ  
 أَوْ سِلْعَةٍ لَمْ يَرَهَا وَأَحَدُ مِنْهُمَا وَلَمْ يَصِفْهَا يَقُولُ لَهَا نَصْفُ صَدَاقٍ مِثْلَهَا أَنْ  
 أَنْ يَطْلُقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَأَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا فَلَهَا صَدَاقٌ مِثْلَهَا أَنْ يَطْلُقَ قَبْلَ الدُّخُولِ  
 وَقَالَ الثَّوْرِيُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِصَكِّ عَلَى رَجُلٍ فَلَهَا صَدَاقٌ مِثْلَهَا وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَهَا  
 مَهْرٌ مِثْلُهَا أَنْ يَمُوتَ أَوْ مَائَتٌ أَوْ دَخَلَهَا وَلَهَا الْمَتْنَعُ أَنْ يَطْلُقَ قَبْلَ الدُّخُولِ  
 هَذَا قَوْلُ ابْنِ ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّايِ وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ تَزَوَّجَ عَلَى الْخَنِيْزِ أَوْ تَزَوَّجَ  
 بِخَمْرٍ أَوْ تَزَوَّجَ بِثَمَرَةٍ لَمْ يَدْخُلْهَا أَوْ بِصَلَاحَةٍ أَوْ بِعَبْدٍ أَوْ بِوَجْهٍ شَارِدٍ أَنْ يَدْخُلَ  
 بِهَا لَمْ يَفْرِقْ بَيْنَهُمَا وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا وَأَنْ أَذْكَرَ النِّكَاحَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا يَسْمَعُ  
 قَالَ ابْنُ ثَوْرٍ لَيْسَ يَحِلُّ النِّكَاحُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا فَلَا يَفْسُدُ بِنِسَاءِ الْمَهْرِ  
 أَوْ يَكُونَ مَفْسُوحًا فَلَا مَعْنَى لِثَبَاتِ النِّكَاحِ بِدُخُولِ رَجُلٍ عَلَى غَيْرِ زَوْجَتِهِ  
 وَلَكِنْ يَجْعَلُ النِّكَاحَ ثَمَانًا وَجَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ لِعَوْنِي مَعْنَى لَمْ يَسْمَعْ شَيْئًا  
 يَقْرَعُ أَصْحَابُنَا لِمَا طَرَبُوا بِإِلْهَالِ النِّكَاحِ عَلَى الْمَهْرِ الْجَوَامِ وَالْمَجْمُوعِ إِلَى قَوْلِهِ  
 لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِصُوهُنَّ مِنْ فَيْضَةٍ وَمَنْعُوهُنَّ  
 عَلَى الْوَرُشِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِدِ قَدْرَهُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْحَسَنِينَ  
 فَإِذَا كَانَ الْفَرْعُ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ فَيَجِبُ أَنْ يُزَوَّجَ عَلَى مَنَ تَلَحُّ امْرَأَةٌ عَلَى  
 مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ يَدْخُلَ صَدَاقُ الْمَثَلِ وَأَنْ يَطْلُقَ قَبْلَ الدُّخُولِ الْمَتْنَعُ فَلَهَا أَنْ يَفْرُقَ قَبْلَ  
 أَنْ يَطْلُقَ بِنِسَاءِ النِّكَاحِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ حَكْمٌ هَذَا حَكْمٌ مِنْ لَمْ يَسْمَعْ قَبْلَ الدُّخُولِ

كثيرا

وكان النكاح



قبل الدخول فلها نصف صداق النكاح فذلك اختلاف من القول  
**باب النكاح على الخمر والخنازير**  
**وما اشبهه** واختلف في المسلم يتزوج المرأة المسلمة على  
الخمر والخنزير وما اشبه ذلك فقال الثوري والشافعي والحنابلة  
هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي في ثور واختلفوا فيه ان مات  
او ماتت قبل الدخول ففي قول الثوري وأصحاب الرأي لها صداق نسائها  
وان طلق قبل الدخول فلها نصف مهر مثلها وقد ذكرته مذهب مالك  
في مثل هذه في الباب قبل وقال ابو عبيد لا يشترط هذا النكاح ابد اذا تزوجها  
على خمر او خنزير **مسألة** واختلفوا في الرجل يتزوج  
المرأة على عبد فيستحق فريضا عن شرح انه قال لها قيمته بغيره قال ابن ابي  
ليلى وأصحاب الرأي في ثور وبيده قال الشافعي اذ هو بالعراق ثم رجع مصر فقال  
لها مهر مثلها فان تزوجها على ان تحبس عبد اخرج حراً فبها اقاميل  
احد ما ان لها القيمة كذلك قال مالك وبه كان يقول الشافعي اذ هو بالعراق  
وهو قول احمد وابي ثور وابي يوسف وكذلك قال ابو يوسف اذا تزوجها  
على دين من خيل فاذا مهر لها القيمة وفي آخر قول الشافعي لها مهر  
المثل وقال ابو عبيد ان علم انه بحر فالنكاح غير ثابت وان لم يعلم بذلك  
فلها قيمة مثله عبد او في قول الشافعي لها مهر مثلها في كل مسألة من  
هذه المسائل وقد روي عن الشعبي انها قلنا اذا اساق الى امراته رجل  
حراً قال وهو حاله حتى يهد نفسه او يملكه الذي روي عن الثوري فان نكحها  
على عبد بن فخرج احد ما حرقني قول الشافعي كمل مهر مثلها وفي قول النعمان  
لها الا العبد الباقي وفي قول ابي يوسف لها العمد الباقي وقيمة الحر عبد او في  
قول محمد لها العمد الا ان يكون مهرها الترفيع بلغ به ذلك قال ابو بكر الجواب في هذه المسائل  
كلها عندي كالجواب في المهر المجهول **باب المرأة على ان**

قال ابو بكر

هذا ما يجمعون عليه في المهر

قال ابو بكر

والشافعي

نكح



**نكحها الزوج** واختلعا في الرجل يتزوج المرأة على أن يجها الزوج فكان

الشافعي يقول ذلك جليز فان طلقها قبل الدخول فلهما نصف ما لم يج به مثلها وزعم ابو عبيد لنكاح علي الخ جليز في مذهب الا واعي ومالك والثوري واصحاب الرأي فان طلقها قبل الدخول فان ملك قال عليه نصف قيمته الجملان وكذلك قال الا واعي وزادوا النفقة والمكسرة وفيه قال ابو عبيد وفي قول الشافعي لها صداق مثلها لان الجملان مجهول لا يرض له على حد ولا صداق وفي قول الذي

ذكرته ان دخل بها او مات او ماتت فصدأ مثلها وان طلقها قبل الدخول فالمستعنة

**باب في الصدق او يكون عتقا** واختلعا في الرجل يتزوج المرأة

على عتق ابنتها لم يبع فميتا عن الشجاعة قال لها قيمته وزعم ابو عبيد ان هذا قول مالك والثوري ولا واعي وحكي العدي عن الثوري انه قال أحب أن يكون لها مهر

مثلها وحكي صفوان عن الا واعي انه قال ان لم يكن دخلها ميسر النكاح وان دخل بها فلها صداق مثلها **باب النكاح بعقد على**

**بيت وخادم** واختلعا في من تزوج امرأة علي بيت وخادم قال مالك ذلك جليز ويؤخذ خادم وسط البيت ان كان من بيت الاعراب

وبيت قد عرفها فان تزوجها علي بيت من بيت الحضرة فذلك جليز اذا كان معروفا قال اصحاب الرأي لها من ذلك خادم وسط قال يعقوب ومحمد

هر علي قد راعى العلاء والرخصة في كل بلد وقال النعمان اربعون دينار للخادم واربعون دينار للبيت وفي قول الشافعي لها صداق مثلها وفي قول الثوري

ان دخل لو ماتت او ماتت فصدأ مثلها وان طلقها قبل الدخول فالمستعنة وفيه نقول **باب المهر منها عا حلة واجلة**

واختلعا في الرجل يتزوج المرأة المهر عا حلة واجلة طاب فيه ذلك كله حال هذا قول الحسن البصري وخمار بن ابي سليمان وفيه قال الثوري وابو عبيد وفيه قول

ثاني وهو ان الاجلة ذلك لا طلاق وموت كذلك قال الشافعي والشافعي وفيه

وفي قول  
والدليل

الشافعي

والدليل

بشور  
ملا



قول ثالث وهو ان ينظر فان كان الامر عند اهل ذلك البلد ان المؤخر لا يزوج  
الا عند موت او طلاق فانه ينظر الى مثل صداقتك المرأة بالنقد فنحط  
مثل ذلك ان كان خلعها وان لم يكن خلعها فانه يخبر الرجل فلما ان يحل  
في ذلك راما ان يفسح ذلك النكاح هذا اخبر اهلك وفيه قول رابع وهو ان الاجل  
لا حل حتى يطلق او يخرجها من مضرها او يتزوج عليها فاذا فعل ذلك حل  
العاجل والاجل هذا قول ابي اسحق بن عوف وفتادة وفيه قول خامس وهو ان الاجل  
وذكر الاوزاعي ومالك انه قال لا حل لجل عندنا الى سنة بعد دخوله بها وهو  
قول عبيد الله بن الحسن وفيه قول شاذ وهو ان لها صداق مثل ما هذا قول الشافعي

**باب المهر يشترط الارل بالانفسه معها**

شياء معلومة ان اختلف اهل العلم في شرط المهر على ان لا يملكها كذا  
وكذا اشياء انفقا عليه سوى المهر فكانت كل ذلك المرأة دونها هذا القول عن عطاء  
وطاوس وعكرمة وعمر بن عبد العزيز وسقال ملك الشافعي والترير وابر عبيد  
وفي قول ثاني روي عن علي بن الحسن انه زوج ابنته رجلا واشترط لنفسه  
مالا وعزم مسروقة اشترط لنفسه عشرة الف فجعلها في الحج والمسالك  
لما زوج ابنته وقال الشافعي لها مهر مثلها انا اشترط الرل هذا الشرط  
وفي قول ثالث وهو ان ذلك لا يجوز لخبر الاب لا زيد الاب ليس هو  
في مال ولده ياخذ منه ما شاء هذا قول احمد والشافعي **باب**

**المهر البيع** واختلفوا في الرجل يبيع المرأة على الف درهم على

ان ردت عليه عبد افني قول ابي ثور ان يبيعها او مات او ماتت  
فلما مهر مثلها وان طلقها قبل الدخول بالمنعة وفيه قول ثاني وهو ان  
النكاح كاي زنا فان طلقها قبل الدخول فماتت الف على قيمه العبد  
وعلى مهرها اصاب قيمة العبد ففعلها بمنايا العبد وما اصاب  
المهر فهو مهر ردت نصف ذلك ان كانت قد قصصته هذا قول اصحاب الرأي

والدليل  
طافه ٢

قال ابو بكر

منها

وفيها



عزیز الہیہ

منه السطر الاول من القصيدة

فرانک



# باب ذكر النكاح على العروضة والذكر جاء

الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان تزوج امرأته علي بن ابي طالب يسرى عشرة دراهم  
قال ابو بكر فاذا تزوج الرجل المرأة على عرض قدر عفاة فالنكاح بائنا ولها العرض  
الذي عقد عليه النكاح وان كان العرض موصرا معلوما الى اجل معلوم جاز اذا وصف  
كما يوصف في السلم وان كان العرض غايبا عنها وقد وصفه لها فالنكاح جائز في  
قول مالك وقال ابو ثور ان وصف لها فاجز وان كان على غير الصفة فلها مثل قيمته  
ما وصف وقال اصحاب الرأي اذا تزوجها على خادم ولم يبرها بعينها فمرايتها فركهتها  
فلا خيار لها ولا يبر كالبيع الا ان يكون عيبا فاجشأ من دها وبأخذ قيمتها صحيحة  
باب ذكر الشغار

والابويك

وسلم انتهى عن الشغار وقد ثبت ابن عمر قال والشغار ان تزوج الرجل ابنته  
الرجل على ان تزوج الرجل الاخر ابنته وليس بينهما صداق واختلعا في الرجل يبيع الرجل  
ابنته على ان تزوجه الاخر ابنته يكون مهر كل واحدة منهما نكاح الاخرى فقالت  
طائفة النكاح جاز لكل واحدة منهما صدق أو مثلها هذا قول طائفة من زناح  
وعمر بن دينار ومحمول والزهرى والثوري واصحاب الرأي فان طلقها قبل الدخول بها  
فلها المتعة في قول النجاشي ويعقوب وقالت طائفة عقد النكاح على الشغار بالهلل وهو  
كالنكاح الناسد في كل خطئه هذا قول الشافعي واحمد واصح وأكثر  
وكان مالك وابوعبيد يقولان نكاح الشغار مفسوخ على كل حال وفيه قول ثالث  
وهو انها ان كانا لم يدخل بها ففسخ وبشئ قبل النكاح بالينة والمهر <sup>النكاح</sup> كانا  
قد دخل بها فلها مهر مثلها هذا قول الارزاعي واختلفوا في المسئلة بحال وترد  
تسمى الكل واحدة منها مهر اسمي فكان الشافعي يقول النكاح بائنا والكل واحدة  
منها مهر مثلها ان دخل بها او مات ونصف مهر مثلها ان طلق قبل الدخول  
مالك وراهم وجه الشغار ومعهما قال الارزاعي وقال اصحاب الرأي النكاح في ذلك بائنا  
والكل واحدة منها مهر اسمي لها وقال احمد اما ان كان صداق وليس بشغار

النكاح



# باب ذكر المهر بخلاف في السر والعلا

نية هـ قال ابو بكر اخلف اهل العلم في المهر بخلاف في السر والعلا نية  
فقال طابفة المهر المهر العلانية هذا قول الشافعي وابن ابي ليلى والثوري واحمد وابي  
عبيد وبه قال الشافعي الا ان يكون مهر المهرين واحدا فشيون علي ان المهر  
مهر السر وقال اخرون يجوز السر وبطل العلانية هذا قول شريح والحسن البصري  
والزهري والحكم بن عتبة وملك واسحق وقال النعمان المهر هو الاول والشمعة بالحل  
وكان الارزاعي وسعيد بن عبيد العزيز يقولان لا يزحظ بالاول من صداقها سرا  
كانا في العلانية لدا شهدوا وقال ابو ثور المهر السر السر قال ابو بكر اذا صادقا ارس  
بينه علي عقد في السر ومسمى في المهر والتميز ذلك فالمهر مهر السر وان لم  
يسد بذلك الله فالمهر ما اظهر وله **باب المهر بخلاف**

قال ابو بكر

**الزواج في مبلغه هـ** اخلف اهل العلم في الرجل ينكح المرأة فيقول  
الزوج نكحتنا بالف ونقول للمرأة نكحتي بالبين فقال الشافعي وابن ابي ليلى وابن شبره  
وابو ثور القول قول الزوج مع عينته وقالت طابفة القول قول المرأة ما لم تجاوره  
صداق مثلها هكذا قال الحسن والشافعي وحماد بن ابي سليمان وابو عبيد  
وفيه قول ثالث وهو انها اذا قالت تزوجني علي الف وقال بالخمس مائة ومهر  
مثلها عشرة الف فلها الف لانها اباحت فرجها هذا قول احمد وفيه قول  
رابع وهو ان لها مهر مثلها هذا قول الثوري والشافعي بعد ان يتخالفنا عند  
الشافعي وفيه قول خامس وهو ان القول قول المرأة والزوج بالخيار ان شاء اعطا  
بما قالت المرأة والا تخالفنا وسبع النكاح ولا تنكح علي الزوج من الصداق ان لم يكن  
دخل بها فان اختلفنا نأخذ بما قد دخل بها ولم يطلقها فادعت الفين وقال الزوج  
ان لم تزجتها بالف ما القول قول الزوج هذا قول مالك وفيه قول سادس وهو ان  
قول المرأة الي مهر مثلها والقول قول الزوج فيبازر اد علي ذلك وان يطلقها قبل  
ان يدخلها فالقول قول الزوج في المهر ان يطلق او لم يطلق الا ان يجي من ذلك

في

المهر من هذا قول الشافعي  
وهو قوله وفيه قول سابع  
المهر من هذا قول الشافعي



بشي قليل فلا يصد والزوج هذا قول يعقوب وفيه قول تامر في الاب والزوج  
تختلفان في الصداق ان لها صد او تنساها غير انها لا تنقص من الف شيئا وان  
كان الزوج لا يريد على النكاح فله ان ينادى **باب النكاح عند**  
**عليه وخادمه** واختلعا في مخرج امرأة علي بن ابي طالب في ملك  
ذلك كما يروى عن عده من شرط **باب حب النكاح في الم**  
**واختلاها في القبض** واختلعا في الرجل والمرأة ان يختلفان  
في قبض الصداق وقد اشكر المرأة القبض فقالت طائفة القوافل للمرأة مع غيرها  
هذا قول السعي وسعيد بن جبير قال البر شربة وابن ابي نجيعة قال الشافعي  
واحمد والشافعي وابن ثور وحلي ذلك عن النكاح فقال طائفة ان كانت مدخولا  
بها فالقول الزوج فان لم يكن خليفها فالقول للمرأة خلف بالله ما دفعه انما لا يصل  
الي ثم تأخذ حقا هذا قول مالك وقال سليمان بن يسار وسعيد بن المسيب وعبيد الله  
ابن عتبة والقاسم بن محمد وخارجه بن زيد وعمرو بن الزبير ان دخول المرأة على زوجها  
ينقطع الصداق الا ان يكون لها ثوب شهود او كتاب بعد دخولها وليس لها الايمنة  
قال اباس بن محبوب وابو عبيد اذا دخل بها فلا يدعوي عليها في العجل وفي الباب  
قول ثالث وهو ان على الزوج المهر ما كان حيا بعد ان خلف المرأة على دعوى الزوج  
فان مات فمات يمينه على صداقها اجرت به ورثته وان لم يكن لها يمينه فلا شيء  
علي ورثته هذا قول الزهري فانما اختلف ورثته ورثتها في القبض فالقول  
قول ورثتها مع ايمانهم ما يعلمون انها تصنت المهر ثم يصد الصداق اذا كان  
معلوما هذا قول الشافعي واحمد والشافعي وابن ثور وفيه قال يعقوب وقال النعمان  
يستحسن في هذا ان يبطل المهر الا ان يقوم البينة على اصل المهر لو خذ ورثته  
ونه قول مالك ان مات الزوج فلا شيء لها ان كان دخل بها فان لم يكن دخل بها فالصداق  
لها قال ابو بكر القوافل لها وقول ورثتها من بعد هذه المسئلة والتي قبلها مع  
ايمانهم ما لم يكن يمينه بمشهد بالبراة **باب التعريض في**

قول

المخرج مخرج

المهر



المهر من غير ان يفرض ثم تحدث الموت بالزوج

اخلف اهل العلم في الرجل ينكح المرأة ولم يسم لها مهر او مهرات

فقال طائفة لا مهر لها وعليها العدة ولها الميراث وروينا هذا القول عن علي

وبه قال زيد بن ثابت وابن عباس ورويه قال الزهري ومالك والاوزاعي والشافعي

غير ان الشافعي قال ان لم يثبت فيه حبر وقالت طائفة لها مهر مثل نسائها

وعليها العدة ولها الميراث هذا قول ابن مسعود ورويه قال الثوري والحمد واسحق

وابو ثور واصحاب الرأي وقد ثبت مثل قول ابن مسعود عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم ورويه لثوري **باب ايا حدة دخول الرجل**

**بالمرأة قبل ان يعطيها شيئا** واختلفوا في الرجل ينكح

المرأة ثم يدخل عليها قبل يعطيها شيئا من مهرها فتالت طائفة لا بد خل

عليها حتى يعطيها شيئا وروينا معني هذا القول عن ابن عباس وابن عمر ورويه

قال الزهري عن قتادة ومالك وقال مالك يعطيها ادا ما يكون بيع دينار وكذلك

ثلاث داهم وخصص طائفة ان يدخل عليها قبل ان يعطيها شيئا هذا قول

سعيد بن المسيب والحسن البصري والشافعي قال ابو بكر ان زوجت بد خرا لمعطيها

قبل ان يتقبض شيئا فلا يلش بها اذ لا يعلم حجة تمنع منه **مسألة**

كل من تحفظ من اهل العلم بفقر المرأة ان تمنع من دخول الزوج عليها حتى

يعطيها مهرها فان دخل بها برضاها لم تملك بالنته بالصدوق فكان الشافعي

يقول لا تمنع منه ماد لم يتنفع عليها ورويه قال ابن عمر ومحمد وقال النجاشي

لما انقعه نفسه وان دخل عليها حتى يعطيها المهر **باب**

**الزوج بعشر بالصدوق** واختلفوا في الرجل ينكح

المرأة فيعسر بالصدوق فكان الشافعي يقول يحبز اذ لم يكن دخلها وقال

العمري عن عمر بن الخطاب لا يفرق بينهما ولو خدما بالنته حتى يكد الصدوق

**باب اخلاف اهل العلم في معنى قوله**

ص  
عن  
عنه

قال ابو بكر



**الا ان يعفون الالة** واختلفوا في معنى قوله الا ان يعفون  
 او يعفوا الذي بيده عتدة النكاح فقالت طائفة الذي بيده عتدة  
 النكاح الزوج روى هذا القول عن علي بن عباس وجبير بن مطعم ورواه قال  
 شريح وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد ونافع بن جبير ونافع  
 مولى ابن عمر واباس بن معوية وجابر بن زيد وابو سبير بن وبة قال الثوري والشافعي  
 واسحق وايرثور واصحاب الرأي وفيه قول ثان وهو ان الولي كذلك قال عليه  
 والحسن وطارس وقال الزهري والليث قال مالك هو الاب في بيته البكر والعبد  
 في امته وقال احمد عفا الاب جابر عن صدا وابنته البكر وقد روي  
 عن ابن عباس رواه يحيى بن ابي اسحاق اسنادا الرواية الا ان قال ان عقب ذلك  
 وان عفا وليها الذي بيده عتدة النكاح جابر وان ابنت قال ابو بكر النضر  
 الاول اصح لانها المالة للشيء لا ملك لاحد معها بل علي صحة ما قلناه  
 قوله تبارك وتعالى فان طين لكم عن شيء منه تنسأ فكلوه ميثاقا مريانا  
**باب اختلاف اهل العلم في وجوب**  
**الصدقة في الجيرة ونحوها** اختلفت اهل العلم في  
 الرجل يملك المرأة ثم يخلو بها فقالت طائفة اذا غلبت بليا او اراحا ستر فقد  
 وجب الصدق كذلك قال عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وزيد بن ثابت  
 وابن عمر وهذا مذهب عروة بن الزبير وعلي بن الحسن والزهري وفيه قال سفيان  
 الثوري والارزاعي واهم واحمد واسحق واصحاب الرأي قال مالك لا تجوز خلعا  
 في بيتا صدق وعليها وان دخلت عليها في بيته صدقت عليه وقالت  
 لا تجب المهر الا بالمستبصر كذلك قال شريح والشافعي وطاووس وابن  
 سبير والشافعي وايرثور واحتجوا بقرآنه تعالى وان طلقتموهن من قبل  
 ان تحسوا من الالة فكلوا منهن ما دللنكم ولا يصح  
 ذلك عز احد فمنها فاما حديث ابن عباس فاما رواه ابي اسحاق بن ابي اسحاق

من



بصعف وحديث ابن مسعود منتطع **مسألة**  
واختلفوا في الصائم والمحرّم تخلوا بامرأته ثم بطلت فماتت **جمع**  
لها المهر كله إذا جاء العجز من قبله وقال النجاشي في المحرم تخلوا بامرأته ثم بطلت  
عليه نصف المهر وكان هو صائم عن تطوع فعليه المهر كاملاً وقال  
في الخبر تخلوا بامرأته ثم بطلت فماتت عليه المهر كاملاً وقال يعقوب ومحمد  
في المحرم تخلوا بامرأته عليه نصف المهر وكان عطاء بقول ابن الصديق  
نحب بالخلوة وإن أصبحت بعد زوال كانت حايصاً وهذا مذهب أحمد وابن  
أبي ليلى والثوري في قول الشافعي إذا طلق من هذه صبيته فلها نصف الصداق

**باب الرأية نفسها بالامرأة**

**ولا تسمية سمي** واختلفوا في المرأة تنجب نفسها للرجل وتقبل  
ذلك الرجل فقالت طائفة لا يكون هذا إلا بعد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أما حضرة الله بما نبهه هذا أقول عطاء والزهرى وفيه قال مالك  
والشافعي وربيعة وأبو عبيد وهؤلاء يقولون وأجاز بعضهم هذا وإن  
لم يسم مهرًا إذا كانت **ليثية** ثم موحد لها صدق أو المثل عند الدخول يرى  
هذا القول عن الشعبي وإجاز أصحاب الرأي ذلك إذا وضعت نفسها للرجل وقبلها  
بشهود ولا مهر مسمى يلزم لها مهر مثلها إن مات عنها أو دخل بها وإن

**باب المهر يزيد وينقص**

**عند الزوج أو عند المرأة** واختلفوا في الرجل ينزع  
المرأة على جارية فتلا أولاداً أو على ما شئت فتتبع بغير قبضها  
ذلك ثم بطلت فماتت طائفة في النكاح وولد الأمة للمرأة ويرجع الزوج  
بنصف ما اصدقها إن كان ذلك لم ينقص هذا أقول الشافعي وأبو ثور وقال  
أصحاب الرأي في النكاح وولد الأمة كما قال الشافعي قالوا فإن طلقها  
الزوج جهاراً بنصف قيمتها قال أبو بكر فإن لم تكن المرأة فماتت الخاتم ولا

من الرأية



الماشية حتى يمتد عند الزوج أو ولدت المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل  
 عليها فالمتاع وولد الأمة للمرأة وينظر إلى الماشية فإن كانت خالها غير مطلق  
 أو أزيد فهو لها ويرجع بنصف قيمته الماشية دون المتاع وإن كانت ناقصة  
 عن خالها يبرأ صدقها كالزوجة الخبار فإن شئت أخذ منه انصاف قيمتها  
 يوم صدقها أياها وإن شئت أخذت انصافها ناقصة هذا قول الشافعي  
 وقال أصحاب الرأي إذا ولدت الخادم عند الزوج قبل أن يفضها المرأة ثم طلقها  
 قبل أن يدخل بها كانت الخادم والولد بينهما للمرأة نصف الخادم ونصف  
 الولد وللزوج مثل ذلك وكذلك الماشية وكما لو ملك يقول كل عرض أصدقها  
 أو عهد بتم أو عليها صلوة فزاد عليها جميعا إذا طلقها قبل الدخول  
 وإن كانت رقيقا فماتت لم تغرم المرأة من عندها شيئا واختلفوا في الرجل  
 يزوج المرأة على دار فتعقد في يد الزوج وطلقها قبل الدخول بها فقال أبو  
 ثور إن كل الزوج منعها الدار فلها نصف الدار ونصف ما تنقصها وإن  
 كان لم تمنعها كان لها نصف الدار واختلف قول الشافعي في هذه المسئلة  
 وأصح قوليه عند أصحابه أنها بالخيار إن شئت أخذت نصف العرصة وإن  
 شئت أخذت نصف مهرها وقال أصحاب الرأي إذا نكحت من غير مهر  
 فهي بالخيار إن شئت أخذت نصف الدار ناقصة ولا ضمان على الزوج  
 وانقضت أخذت نصف قيمتها جميعه ولم تعرض للدار وإن نكحت  
 من مهر فهي بالخيار إن شئت ضمنته نصف المهر وأخذت نصف  
 ما بقي من الدار وإن شئت ضمنته نصف قيمه الدار جميعه ولا يأخذ  
 من الدار شيئا واختلفوا في الرجل يزوج المرأة ويصدقها دارا ونقص  
 ذلك ثم يتبع بها جهارا أو طاهرا ثم يطلقها قبل الدخول ففي قول مالك والأوزاعي  
 يرد عليه نصف المتاع ونصف الطيب وفي قول الزاوي لم يرد من شربة  
 والثوري والشافعي وأحمد وأصحاب الرأي يرد نصف المهر والمتاع

أر

قال أبو بكر

طبا



الذي اشترت لها قال ابو بكر وكذلك اقول لقوله تبارك وتعالى فنصف ما فرض  
والذي فرض الزوج دأهم واختلوا في الرجل بزوجه المرأة فمنع ان يشتري شيئا  
من المتاع ففني قول سفيان الثوري والشافعي واصحاب الرأي لا يجبر على شئ مما لا يريد  
شراء والمهر لها فعليه ما شئت وحكي عن ملك انه قال ليس لها ان تقضي به دينها  
ولا ينفق منه في غير ما يصلحها لغير نفسها الا ان يكون الصداق شيئا كثيرا فينفق منه  
شيئا يسيرا ويقضي به من دينها شيئا يستبرأ من المهر الكثير قال ابو بكر لا فرق بين  
القليل والكثير والصداق مال من المهر فعليه ما شئت وتصرغه حيث شئت

## باب المراه تنكح بغير صداق فيطالب بان يفرض لها مهر او

ثم يطالب بان يفرض لها مهر فتألت طائفة بفرض لها مهر مثلها كذلك قال الشافعي  
وابو ثور وقال اصحاب الرأي يفرض لها مهر فان طلقها وقد فرض لها مهر  
ففي قول الشافعي وابو ثور لها نصف ذلك اذا طلقها قبل الدخول وفي قول اصحاب  
الرأي ان دخل بها او مات عنها فذلك لها وان طلقها قبل الدخول فلها المنة  
لا تطال الفرضه لم يكن في عند النكاح وفيه قول ثالث قاله ملا وهو ان عليه  
ان يفرض صداق مثلها من مثله وهي امراته فان كره ان يفرض لها صداق مثلها من  
مثله فرق بينهما ورفقه بطلقة ثابته

## باب الأب يعقد على ابنه الصغير نكاحا ويطالب بالصداق

واختلوا في الرجل بزوجه ابنة الصغير فيطالب بالصداق  
فقال الحسن والحكم وقتادة الصداق مال الابن وبه قال الثوري والارزاعي  
واحد وابو ثور واشتق اصحاب الرأي وفيه قول ثان وهو ان الصداق على  
الاب ان كان الغلام بمرم تزوج لاماله وان كان للغلام مال فالصداق في مال  
الغلام الا ان يسمى الاب ان يسمى الاب الصداق عليه هذا اقول ملا قال ابو  
بكر بالقول الاول اقول لان النكاح اذا ثبت احكامه ولا يجوز التام غير



الزوج الصداق الا ان يضمنه ضامن فيلزمه الضمان **بَاب**  
**المراة تمسب الصداق لزوجها وتطلقها قبل**  
**الدخول** وتختلف في المرأة تنكح على صداق معلوم وتتم صداقها  
 للزوج ويملكها قبل الدخول بها فقالت طائفة لا ترجع عليها بشئ قبضته  
 او لم تقبض هذا قول مالك واحمد ولم يذكر احمد القبض وقال ابو ثور يرجع عليها  
 بنصفه قبضته او لم يقبضه وقال اصحاب الرأي اذا رهنته له ولم يقبضه  
 وتطلقها قبل الدخول فليس لواحد منهما على صاحبه شئ وان كانت قبضته  
 منه المهر ومقتله له ثم تطلقها قبل الدخول فله عليها نصف المهر وقال الشافعي  
 بالعرف يرجع عليها في واحد ومن الحالين وقال عصفيا قولان احدهما لا  
 يرجع عليها بشئ والثاني ان له ان يرجع بنصفه قبل القبض وبعد القبض

سأ  
هسته

سأ  
شئ

**بَاب دُخُولِ الرَّجُلِ بِغَيْرِ مَرَاتِبِهِ**  
 روي عن علي بن ابي طالب انه قال في اختير اهل بيتي الى اخوة فاذ دخلت  
 كل واحدة منها علي غير زوجها فقال علي لها الصداق وعسر كل واحد  
 منها المهر حتى تنقضي عدتها وروى قال الشعبي واحمد واسحق وابو عبيد  
 وهو قول الشافعي واصحاب الرأي واختلفوا في الرجل ينكح ذات محرمة وهو  
 لا يعلم ويبخلها ثم يعلم ذلك فقالت طائفة يفرق بينهما ولها مهرها ما استحل  
 من فرجها وروى هذا القول عن الفهم بن محمد والشعبي وسالم ومكحول وروى قال  
 الاوزاعي ومالك والثوري والشافعي وابو عبيد وفيه قولان وهو ان لها نصف  
 الصداق وهكذا في قال طاروس وفيه قول ثالث وهو ان لختي لها روي عن  
 الشعبي وفيه قول رابع وهو ان لها ما اخذت من الصداق وسطر الاجل  
 هذا قول الحسن وفيه قول خامس وهو ان لها الاقل من صداق مثلها او ما سمي  
 لها حلي ابو عبيد هذا القول عن اصحاب الرأي قال ابو القول الاول  
**بَابُ خَيْرِ فَرَجِ الْأُمَّةِ إِلَّا يَتَّبِعُ أَوْ هَدِيَّةً**



قال الله تبارك وتعالى والذين هم لفرسهم حافظون لا على أزواجهم أو ما ملكت  
أيما نعم فإنهم غير ملومين وحرم الله تبارك وتعالى الزنا في كتابه فلا دخل  
الفرج إلا بنكاح أو ملكة محررة من وطئ فرجها بغير أحد من الجاهلين فقد نكح الفرس  
تعالى فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون وثبت ابن عمر قال لا يدخل  
نكاح جارية إلا جارية ملكة تبعها ونكاحها وعنتها وهذا مذهب الحسن  
البصري وعمر بن دينار وملك الشافعي والشافعية والأوزاعي والثوري والشافعية  
الأصهار

**باب المراتين نكاح علي الف**  
**درهم صدق**

واختلفوا في الرجل يزوج امرأة تبتن علي صدق  
الف درهم فقالت طائفة الف بينهما نصفين لكل واحد منهما نصفها هذا  
قول أبي ثور وبنه قولان وهو أن الف بينهما علي قدر مقرر كل واحد  
منهما هذا قول النعمان فان كانت احدهما في عهده أو لها زوج أو الف كلها  
للتي نكحها صحيح وقال يعقوب الف بينهما علي قدر مقررهما فما أصاب  
إلى نكاحها صحيح فمهرها ان دخل بها أو مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها  
نصفه وما أصاب الأخرى فمهرها ان دخل بها إذا كان ذلك مهر مثلها وان طلقها  
فلا شيء لها وللشافعية هذه قولان أحدهما أن الف مقسوم علي قدر مقررهما

**باب**  
**صدق أهل الشرك إذا أسلموا**

واختلفوا في الرجل  
المشرك يتك المراهة تخمرا وخنزير ثم يسلمان قبل قبض ذلك المرأة فكان الشافعي  
يقول لها مهر مثلها وان كانت قبضته قبل أن يسلم فليس لها عترة وأما قبضته  
تجد ما أسلمها فلها مهر مثلها وهذا قول أبي ثور واحتج بقوله تعالى يا أيها  
الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بين يدي من الربوا إن كنتم مؤمنين وقال  
أصحاب الرأي إذا تزوج الجزية الجزية علي غير مهر أو علي عترة ثم أسلم فلا  
شيء لها عليه قبل الإسلام وإذا تزوج الذي لا ذمة علي غير مهر فلا



جائز عند من فلا شيء لها وإن أسلمها وهذا قول النعمان بن قيس  
ومحمد بنهما من مثلها أبو خذبه **مسألة** واختلعا  
في الرجل يزوج المرأة على طلاق امرأة أخرى فقال الثوري لها مهر مثلها إن  
دخل عليها وإن طلقها قبل الدخول فلها المنة وإن مات عنها فلها مهر مثلها  
وبه قال أبو ثور وابن قيس وأصحاب الرأي وكذلك لقول غفر الشافعي  
لها مهر مثلها إن دخل ونصف مهر مثلها إن طلق قبل الدخول

**مسألة من باب الصدق**

إذا زوج الرجل أمة فالصدق للامة إلا أن يترعه السيد منها وفي قول  
الشافعي الصدق للسيد وليس للرجل أن يقبض صدق أو ابنته البالغ التي  
تلي مال نفسها إلا بلذنها فإن مصر لم يتر الزوج منه في مذهب مالك والشافعي  
وأصحاب الرأي ويجوز أن يقبض مهر ابنته البكر الصغيرة ويتر الزوج يدفع ذلك  
إليه في قولهم جميعا وقال مالك إذا هدي لها والرمح طلقها قبل أن يدخلها  
لم يأخذ منها من ذلك شيئا وكذلك مذهب الشافعي والنعمان قال أبو بكر فإن  
اختلفا فقال هو كراهه وقال بل هو من المهر فالقول قولهم مع عيبه وهذا قول  
الشافعي ويعد قال النعمان إلا الطعام الذي يورث كل فإن القول فيه قول المرأة

**الشروط في النكاح**

ويشترط لها أن لا يخرجها من دارها ولا يزوج عليها ولا يتسرا وتحر ذلك من  
الشروط فابطلت طائفة هذه الشروط هذا مذهب علي بن أبي رباح وشعيب  
ابن المسيب والحسن وأياض بن معوية وابن سيرين والشعبي والتميمي والزهري وقتادة  
ومشاور ابن هبيرة ومالك بن أنس والليث بن سعد والثوري والشافعي وأصحاب  
الرأي وكان الشافعي يقول انقضاء بالشط شيئا من مهر مثلها فلها مهر مثلها  
وقد روينا عن علي بن طالب أنه قال في رجل تزوج امرأة وشتر لها دارها

إركان



فقال شرط الله قبل شرطهم ولم يره شيئا وأرمت طائفة هذه الشروط وأمرت  
بالوفاء بها وروينا عن عمر بن الخطاب أنه احتشم إليه في امرأة شرط لها زوج  
أن لا يخرجها من دارها فقال عمر لها شرطها وقال عمر بن العاص لا يبعث  
لها شرطها وهذا مذهب جابر بن زيد وطاوس ومعه قالان الأوزاعي وأحمد وأبو  
وقال إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن بشر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
وسلم أحق الشروط أن يوفى بها ما استحل لفرده الفروج وكان عطاء بن رباح  
وشرطت عليه أن لا يركب أو تشرى أو تخرجت عنه فان لم يملك كذا  
وكذا من المال قال فان لم يملك فلقد ألك المال قال وهو مرصداً فيها وقال الزمري  
زيادة في صداقها قال أبو بكر أصح ذلك أن يثبت النكاح ويبطل الشرط  
لقول النبي صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل  
وإن كان نهاية شرط وهذه الشروط خلاف كتاب الله تعالى بل فيه تحريم ما أباحه  
الله للزوج من النكاح وملك الميراث والجواب في الاستسراء على كل واحد  
من الزوجين على صاحبه أن لا يتبع بعده كالجواب في هذه المسائل وأبطل  
سفين الثوري والشافعي والزمي وأصحاب الرأي هذه الشروط ٥ **كتاب**  
**اشتراط الولي في النكاح أن حيث بالمهر إلى**  
**كثير والافلحيت لك بزوجته ٥** واختلفوا في الرجل  
يتبع المرأة على أنه أنجاب بالمهر إلى كذا وكذا ولا فلا نكاح بينهما قالت  
طائفة النكاح ثابت والشرط باطل هذا قول عطاء والثوري وفيه قول ثان قال  
مالك وهو كراهية هذا النكاح وأنه ليس بشي زواه الوليد بن مسلم عنه  
وفي قوله ثالث وهو أن لا بأس بملك زوجها هذا القول عن ابن عباس وفيه  
قال الزمري والأوزاعي وقال أحمد وإسحاق المشرط باطل والنكاح جائز وشبهه  
أبو عبيد ذلك بنكاح المنعده قال أبو بكر قال أحمد وإسحاق حسن ٥  
**باب الخيارات في النكاح ٥** اختلف أهل العلم



في الرجل ينجح على انهما واحد هما بالخيار نلتنا اولى مد معلومه فكان الشافعي  
 وابن التميمي صاحب ملك يقولان النكاح باطل وقال ابو ثور النكاح جائز والخيار  
 باطل وزعم ابو ثور المتعلق باختلاف فيما حكى ذلك عن الكوفي وقال الثوري  
 في رجل تزوج امرأته على رضاها قال لا اري شيئا حتى يرضاها وبنه قال احمد

ان

### باب التقصير عن اذا بعص حقوق الزوجه

واختلفوا في الرجل يزوج المرأة على ان ياتيها ثمارا او على ان يقسم لها دورا ما يجب  
 لها او يقصر عملها لهما من المنفعة فخصت طائفة في ذلك روى عن عطاء والحسن  
 انها كانا لا يريان باسا بتزوج النصارى وعن الحسن انه كان لا يرى باسا ان يزوجها  
 على ان يجعل لها من الثمن ما معلومة وكره طائفة ذلك كره ذلك محمد بن سيرين  
 والزهري وكره تزوج النصارى حماد بن اي شيبه وابن شبرمة وقال الثوري الشرط  
 باطل وقال احمد بن حنبل الشرط اذا شئت رجعت وقال ابو ثور واصحاب الرأي اذا  
 سألت ان يعدل عليها عدل قال البيهقي النكاح جائز والشرط باطل وقد حكى عن  
 ملك قولاهما ان ادرك قبل ان ينفى بها ففسخ النكاح وان تنافى بينهما ثبت النكاح  
 وبطل الشرط وقال الاوزاعي لا يفسخ نكاحه وهو جائز عليها شرطه ما لم يزوج  
 عليها فاذ تزوج عليها فعليه ان يعدل **باب**

قال الشافعي

ندد

### نكاح المتعة

ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن نكاح المتعة وذكر قوله صلى الله عليه وسلم لا رواه الله تدحره  
 ذلك في يوم القيمة علي بن النسيج لا تجوز ان يقع عليه وقد روي اخيرا عن الاربايل  
 بااخذ ذلك وليهم لهما معني ولا فيها فائدة مع سنة رسول الله صلى الله عليه  
 ومن نهى عن المتعة امير المؤمنين ع في الخطاب وقال التميمي بن محمد حرمتها  
 في الزنا والذين هم لفرجهم حافضون الا على ارضهم او ما ملكت ايماهم فانهم  
 غير ملومين روى عن ابن مسعود انه قال نسيها اية الطلار والعدة والميراث  
 وروى عن علي انه قال ذلك قال ابن عمر انه قال ما اعلم الا السباحة وقال



لمن النسيء المتعة الزنا الصريح ولا اعلم احدا جعل بها الا رجسته وقال الحسن البصري  
ما كانت المتعة الا نكاحا حتى خرمها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم  
ومن ابطال نكاح المتعة ملك والثوري والشافعي واسحق وابو ثور واصحاب الرأي  
ولا اعلم احدا خبر ابو ثور نكاح المتعة الا بعض الرافضة ولا معنى لقول مخالف القليل  
به المأب والسنة واختلفوا فيما على من نكاح متعة فقال الشافعي ان لم  
يصبها فلا مهر لها وان اصابها فلها مهر العدة وقال ابو ثور ان لم يكن دخل بها  
فكما قال الشافعي فان تهرج رجل متعة على هذا فبينه وبين المرأة وادبه  
**باب الرجل يغرب العيب يكون**  
**بالمرأة** اختلف اهل العلم في الرجل ينكح المرأة ثم يظهر على جنسها او يخذلها  
او يرض فتاوت طائفة له الخبر فان علمه قبل الدخول قارضا ولا شيء عليه وان  
لم يعلم حتى دخل فعليه المهر رد في هذا القول عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب  
وبه قال جابر بن زيد وملك والشافعي واسحق في هذه العيوب وفي العيب  
في الفرج وقال ابو ثور وابو عبيد في الخذف والجنون والبرص مثله وقال جابر  
والاوزاعي في العتق كذا كذا فيه قول ثاني وهو ان الحرة لا ترد من عيب  
كما ترد الامه هذا قول النخعي والثوري واصحاب الرأي وروي ذلك عن علي  
واختلفوا في العيب يكون بين الزوج فكان الرهري والشافعي يقولان لا لها الخبار  
مثلها للزوج وذلك ان يكون به جنس او يخذلها او يرض وفيه قول ثاني وهو ان  
لا شيء لها وهو الحق بها هذا قول عطاء وقال الحسن في البرص مثله وقال ملك في  
الجنون يرضيها وقال في البرص لا يرضيها **باب خروج**  
**الزوج بالصدق او على من عشرة** واختلفوا في الرجل  
يشترط المرأة ثم يجد لها جنونا او يخذلها او يرضها وكان عمر بن الخطاب  
يقول علي وليها المهر لزوجها كما نكحته وله قال الاوزاعي والا استخلف بالله  
ما علم ثم هو علي الزوج وفيه قول ثالث وهو ان الذي انكحها ان لم يرضها واخوها

نكاح المتعة

وان دخلها ولم يعلم  
عنده نكاح النسيء  
والنسيء هو الذي  
يؤخر النكاح الى  
الشافعي

والمرأة التي  
تؤخر النكاح  
او لا يرضيها  
او لا يرضيها  
او لا يرضيها



بمري الله

او من يري انه يعلم ذلك منها غيره وان كان ابن عمه او مولى له من العشيرة مولا  
 لا يعلم ذلك فليس عليه غم هذا قول ملك و تزوج المرأة ما اخذت من صداق نفسها  
 وتزوجت وما يستحل به منها و فيه قول رابع وهو ان لا يرجع بالمرء عليها ولا علي  
 وليها ملكي قال الشافعي بمصرو وقد كان يقول لملك قال ابو بكر اخرج  
 من قال للزوج الخيار خسر عمر الخطاب ومن جهة من لا يرى له خيارا انهم لو وصفتها  
 بالبصر فوجدت غمها او بالجمال فوجدت علي غير ذلك انها لا ترد حكم ما احلها الله  
 من تلك العيوب حكم ما اجمعوا عليه من هذه مع اجماعهم على صحة نكاحها ان لم ترد  
 او تزوجت بخلاف الامم وغيرهم واختلفوا في نكاح العيوب فقال الشافعي لا ترد  
 المرأة من عيب وقال الزهري في التي زنت وسرقت ولم يعلم هي امرأة لا يقارقتها وهذا  
 علي مذهب ملك والشافعي واحمد والسنن واصحاب الرأي وقال عطاء بن رثمة وسرقت  
 ولم يعلم حتى نكحها ثم اخبر قبل النكاح قال البيهقي ما شئ وقال ابو ثور اذا تزوج امرأة  
 وشطروا انها جميلة او صبيحة او بصيرة فاذا هي عيبا او مقطر عه اليه او عورا  
 او مغلوحة او قبيحة فالتياسر اليه الرد ان كان فيه اختلاف وان كان اجماعا فالاجماع  
 اربي من النظر قال ابو بكر ليس في شيء من ذلك خيار ولا اعلم احدا ممن جئنا عنه وافق  
 ابا ثور علي مقاتله هذه وضمن الزم الزوج من هذه صفتها ولم يجعل الخيار الثوري  
 والشافعي واحمد والسنن واصحاب الرأي

ولا تقارقه

# باب العفة من الرجال

نعم تريد

له فروين عن الحسن انه قال خير وقال احمد ينبغي ان يتبين عسي امرأة الولد  
 قال السنن في قول الثوري والشافعي واصحاب الرأي لا خيار لها وكذلك بقوله  
**باب الغرور بالنسب** هو اختلاف في الرجل  
 يغري بالنسب فيجب دونه وهو كغري بالنسب الذي قال الشافعي فيهما  
 قولنا احدهما ان لا خيار لها وبه اقول والاخر ان النكاح مفسوخ ولو غرت  
 بالنسب فوطدت دونه ففنيها قولنا احدهما ان له عليه مثل ما عليه من



رد النكاح والثاني لا خيال له لأن الطلاق قبله هذا كله قول الشافعي وقال أصحاب  
الراية في المراءى نكاح الرجل بنفسه لا زولا لأن الطلاق قبله وإن انتسب  
لها إلى غير أبيه وتزوجته على ذلك ثم علمت فلها الخيار لأنه قد عرّتها وإن كان  
كفوا لها أن يقم معه بغير إذن الزوج لئلا يكون كفواً يقم معه إلا أن ينسأ الأوليا  
هذا قول الجمهور **بَابُ كَرِّ الْأُمَةِ تَعْرِيفُ الْكَرِّ بِفَسْطَانٍ**

وختلفوا في الرجل إذا زل منه في النكاح وبوكل وكبلا لذلك فيخبر الرجل  
الوكيل أو هي فيترجما على ذلك وطبها وأولادها أو ولد أو النكاح  
من تحل تزوج الاما إذا زاد أن يقم على النكاح أقام وكان عليه فيه أولادها  
ببره سقطوا من بطن أمه لسيد الأمة ويرجع بجميع ما أخذ منه من قيمة  
الأولاد على الذي عرّاه أن كان للوكيل أو الأعلما إذا عنت بوماء ولا يرجع بالمهر  
هذا قول الشافعي مصر وقد كان يقول بالعراق ترجع بالمهر فلا رد ذلك قضى  
عمر وعلي بن أبي طالب وابن عباس وفي قول مالك والثوري وإيثار وأصحاب الرأي  
لا قيمة على الأب فيمن مات منه قبل أن يستحق وكان الشافعي وإيثار يلى  
يقولان فيمن مبر يستحق وقال مالك والثوري القيمة ثم يحكم عليه وكان الثوري  
وإيثار وأصحاب الرأي يقولون يرجع الأب بقيمة الأولاد على من عرّاه ٥

**بَابُ حَلِّ وَلَدِ الْأُمَةِ** ٥ أجمع أهل العلم على أن العجبي

والمولي إذا تزوج أمة تقوم فأولادها من الأولاد رقيقوا واختلفوا في العزبي تزوج  
أمة تقوم فأولادها فقالت طائفة لا روق عليهم وتقوم الأولاد على الأب روى

هذا القول عن عمر بن الخطاب عنه قال سعيد بن المسيب والشافعي كذلك قال  
أبو هريرة بالعراق ثم رقب عنه مصر وهذا مذهب الأوزاعي والثوري وإيثار

واسحق وقالت طائفة أولاده رقيقوا هذا قول مالك وأصحاب الرأي قال أبو

بكر بن عبد الله بن أبي الله صلى الله عليه وسلم قال عايشة وكان عليهما مصر من  
ولد أشعير قال فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بين العنبر فقال رسول

لأنه

بَابُ

وقوله



الله صلى الله عليه وسلم اعتقي من بني العنبر وقد اجمع اهل العلم ان العرب  
والعجم يمشرون في الدماء فاذا اختلفوا في الدنيا عند الجميع واختلفوا فيما دون  
الدنيا كان حكم ما اختلفوا فيه حكم ما اجمعوا عليه مع دلالة السنة

## باب الخیار للامة اذا اعتقت وهي

زوجه <sup>عبد</sup> اجمع اهل العلم على ان الامة اذا اعتقت وهي تحب عبد  
ان لها الخيار واختلفوا في الامة تنعز وهي تحب حر فقالت طائفة لها الخيار  
روينا هذا القول عن عطاء بن سبيز والشافعي ومجاهد والنخعي وخماد بن ابي سليمان  
وقد قال الثوري وابو ثور اصحاب الرأي وقالت طائفة لا خيار لها اذا كان الزوج  
حر كذلك قال عمر بن عبد الله بن الحسن بن الحسين وعطاء بن سليمان بن يسار  
وابو قلابه ومالك وابو ليلى والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق وكذلك  
نقل للخبر الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان زوج بريرة كان عبدا قال ابن  
عباس اسمه مغيث كما ينظر اليه في شكل المدينة وهو يتي

## باب الوقت الذي يكون فيه الخيار للامة اذا اعتقت

ن واختلفوا في الوقت الذي يكون فيه الخيار للامة  
اذا اعتقت فقالت طائفة لها الخيار ما لم يمسها كذا قال عبد الله وحفصة  
ابن عمار بن الخطاب وسليمان بن يسار وابو قلابه ونافع والزهري وقنادة ومالك واحمد  
وقال اخرون لها الخيار وان اصبحت ما لم تتعلم فان علمت ما اصابها فلا خيار لها  
كذلك قال عطاء بن العلم وحماد بن ابي سليمان والثوري والاوزاعي واسحق وقال  
الثوري بجواز تخلف ما علمت وقال الشافعي لا اعلم في التاخير شيئا يتبع  
الاقول حفصة فان ادعت الجهالة فنيها قول واحد لها الخيار والآخر  
بان لها الخيار قال وهذا العجب الى قول الثوري حسن واختلفوا في  
اختيار الامة نفسها لكن ذلك طلاقا او قسما فقال الحسن وقنادة هي بطلبته  
بثينة وقال عطاء واحد وقال النخعي وحماد بن ابي سليمان والشافعي واحمد

والصنف



في انتم منكم من اولادكم

واسحق لا يكون طلاقاً وانه تقولوا لا يختلفون في الامة فخير قبل ان لا يخل بها فيختار  
 فراقه فقالت طابينة لا صد اولها كذلك قال النخعي ومكحول والزهري ومالك والثوري  
 والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق وربه تقول وفيه قول ثان في هجران لها نصف  
 الصد او هذا قول فتادة **باب احكام العيّن**  
 واختلفوا فيها بضرب للعن من الاجل وكان عمر بن الخطاب يقول يرحل سنة وروى  
 ذلك عن ابن مسعود والمغيرة بن شعبه وربه قال سعيد بن المسيب وعطاء بن  
 اي رباح وعمر بن دينار والنخعي وفتادة وحماد بن اي سليمان ومالك والاوزاعي  
 والثوري والشافعي واحمد واسحق وابوعبيد وابوثور والنخعي وصاحبا ه وربه  
 قول ثان في ذكر النجاة الحزب بن اي ربيعة اهل جلاء عشرة اشهر لم يصل الي وربه  
 قول ثالث قاله الحكم قال هي امراته ان لا يرحل وقد روي عن سعيد بن المسيب  
 قولاً رابعاً وهو ان كانت حديثه العهد يرحل سنة ارحم سنة شهر ان كانت  
 قدمة العهد قال ابو عبيد واما نرى العلماء وقت سنة لان المد لا يسبح في  
 البدن اكثر من سنة اشهر حتى يطهر وكانك يقول اجل العن سنة اشهر  
 وقال عطاي يرحل سنة من يوم خفاصه وربه قال مالك والثوري والشافعي واحمد  
 واسحق وابوثور واصحاب الرأي لها سنة من يوم رافعه **باب**  
**الرجل ينكح المرأة على انه عني** واختلفوا فيه ان تزوجها  
 على انه عني فتالت طابينة لا خيار لها روى هذا القول عن عطاء وربه  
 قال الثوري واحمد وابوثور واصحاب الرأي وابن القيس صاحب مالك وربه  
 قول ثان في هجرانها اذا سالت ان يرحل يرحل هكذا قال الشافعي وكان يقول  
 بالعراق قول جميل اهل العلم وقوله وقول غيره اذا علم ان يرحل جنوداً او حذاماً  
 او برصاً لا خيار له وجعل حكم المرأة حكم الرجل وهذا مثله **باب**  
**احلاف الرجل وزوجته في صولته**  
**بعد النكاح** واختلفوا في الرجل والمرأة يختلفان في الوطئ

أهله



فقال كثير منكم ان كانت بكر ابيها انثى وان كانت ثقبافا لنزول الرجل مع  
عبيده هكذا قال الثوري والشافعي واحمد واسحق وابو ثور واصحاب الرأي  
وكذلك تقول كما لم يوافقوا في ربحته في الوسط وفي هذه المسئلة افاريل  
سوى هذا احدها انا نظرا لمرأة لها حظ وجمال تخرج منه وتصدق من بقيت  
للمال ويدخل عليه ويُسئل عنه ويؤخذ مما تقول في ربح هذا القول عن سمرة وقال  
عطاء بن رباح انك تطبقه برها لمرأة قال لا راعى ذلك خل مع زوجها وتغذ امرأتان  
فلا تخرج من ربحه نظرا في ربحها فان كان فيه المني فهو صادق والا فهو كاذب  
وحكي مثل ذلك عن ملك **باب مطالبة من طوي**

**مرة** واختلوا في الرجل ينكح المرأة ويطأها مرة ثم تطالبه بالجماع فقال  
كثير من اهل العلم اذا وطئها مرة لم يوطئ اجل العنين روى هذا القول عن  
عطاء بن رباح وهاوسر وعمر بن دينار والزهري وقتادة وزي فاشم والحسن  
البصري وروى قال النخعي الانصاري وملك والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق  
وابو عبيد وذكر ابو عبيد انه قول سفيان واهل العراق من اصحاب الرأي  
وقال ابو ثور اخ طيها مرة واحدة ثم سئك وراعتنه اجلها لو خرد العلة  
وحكي ابن القصر عن ملك عن الرجل يكف عن امراته من غير تمين في يطأها  
فترفع ذلك قال لا يترك وذلك ان لم يكن له عد زوجي يطأ او يفرق بينهما

**باب ما يجب لامرأة العنين اذا اختارت**  
**فراقه** واختلوا فيما يجب لامرأة العنين اذا اختارت فراقه فقالت  
طائفة لها الصداق كاملا هذا قول عمر بن الخطاب وروى ذلك عن العجيرة بن شعبة  
وبه قال ابن المسيب وعطاء والنخعي وملك والثوري والشافعي وكذلك قال بالعراق  
ولم اجد في الكتب المصرية وبه قال احمد وابو عبيد واصحاب الرأي وقال  
شريح وابو ثور لها نصف الصداق قال ابو بكر اليماني بمنزلة الصائغ والاني  
استشهد بظاهر الكتاب واختلوا في زوجة العنين لا لا حظ في فراقه قال ملك

و

في النكاح







والزهرى وقتادة وملك الشافعي واحمد واسحق وابو عمير وابو ثور اذا  
دخل عليها فهو محض وفيه قول ثان وهو انما لا تخصه هذا قول مجاهد الشعبي  
والنخعي والثوري واصحاب الرأي قال ابو بكر بالقول الاول وقد ذلك لان النبي  
صلى الله عليه وسلم رخم يهوديا ويهودية ولم يرحمهم الا بعد الإحصان

### باب امة محض الحرام لا

الامة هل تحصر فقالت طائفة اذا انكحها زوجها فهو محض هذا قول سعيد بن  
المسيب وعبد الله بن عتبة والزهرى وملك والشافعي وقال عطاء وابن سيرين والحسن  
البصري وقتادة والثوري واحمد واسحق واصحاب الرأي لا تحصر

### باب الحرة تكون تحت العبد

واختلفوا في الحرة تكون تحت العبد فقالت طائفة تخصها هذا قول سعيد  
ابن المسيب والحسن البصري وملك الشافعي وابو ثور وكان عطاء والنخعي واصحاب  
الرأي يقولون لا تخص العبد الخ قال ابو بكر بالقول الاول

### باب النكاح الفاسد هل يكون له محصنان

واختلفوا في الرجل ينكح المرأة نكاحا فاسدا او بطاها هل يكون محصنا فقال اكثر  
اهل العلم لا يكون ذلك ليحصنا لذلك قال عطاء وقتادة وملك والليث بن سعد  
والشافعي واهل الرأي وخالفهم ابو ثور فقال يكون محصنا لان النكاح الفاسد  
عمامة حكمه احكام الصحيح والقياس على الاغلب من المعاني واجمع كل من  
تحفظ عنده من العلم على ان الرجل يعقد النكاح لا يكون محصنا حتى يدخلها  
وتصدها ومن حفظنا ذلك عنه علي بن ابي طالب وجابر بن عبد الله وعطاء  
والزهرى وقتادة وملك والثوري والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي

### باب الصبية الى مرتبة والمعتوقه

قال ابو بكر كان ملك والارابعي يقولان الصبية التي لم تباع لا تخصها وتخصه وقال  
الشافعي وابو ثور تخصه وقال اصحاب الرأي لا تخصه الصبية وان كان

النكاح



ص  
ن

مثلها بجامع ولا المغلوبة المعتلة وقال ملك في الصبي اذا كان مثله بجامع وجامع  
امراة لا تخصنها وقال الشافعي تخصنها وقال في المعتزلة والصبي بجامع مثلها  
تخص الرجل بجامعها وقال أصحاب الرأي في المرأة المسلمة لا تخصنها الزوج  
العبد والزوج الصبي وان كان مثله بجامع ثم قالوا وان جامع الصبي او العبد ثم انما  
وانقضت عدتها فان ذلك الجماع يخلها بالزوج ان كان طلقها قال ابو بكر وهذا الخلاف  
من الفرق **باب احصان العبيد والامارة**

واختلفوا في احصان العبيد والامارة فقالت طائفة لا تخص المرأة العبد الا ان  
يتم تزويجها وتخصها بعد عنته هذا قول الحسن البصري والشافعي ومالك  
وقال ملك في الامة تكون نجس الحر فنعنق وهي نجسة قبل ان يفارقها انه يخصها  
اذا اصابها بعد العنق وبقول أصحاب الرأي وفيه قول ثان وهو انها اذا اكلت  
زوجين مملوكين فبعتتاهم ولحمها بعد العنق لا رجم علي واحد منهما ان زنيا  
لا تاصل بظاهرها لان البراءة الا ان يفترقا بعد العنق بطلا او غيره ثم يتزوجها  
ثم ينزى بعد التزوج هذا قول الاوزاعي وهو كان ابو ثور يقول اذا كانت الامة تحت  
حر او عبد وتخل بملته زنت فانها تكون محصنة ترحم الا ان يكون لاهل العلم جماع

بخلاف هذا القول فتصلد لاجتماعه **باب احصان اهل**  
**الحكماء** واختلفوا في الزجر من الكتابين

وقد اصابها الزوج قبل ان يسلمها فقالت طائفة ذلك احصان وعليها الرجم  
اذا زنتها هذا قول الزهري والشافعي واخرج الشافعي عن ابن عمر رضي الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين ذنبا وبه نقول وقال أصحاب  
الرأي لا يكونان محصنين حتى يجامعا بعد الاسلام روي مثل عن الحسن البصري  
والنخعي وقال ملك في النصرانية يطلقها النصراني ثم يسلم فحدث لا اري عليها  
الرجم حتى يوطأ بنكاح صحيح في الاسلام **مسائل من هذا**  
**الكتاب** اذا دخل الرجل بالمرأة فارادها او لم يزل ان يكون

ص  
ن



د خليفه لم يقتل وانك لم تقبل قولها لان الولد لا يكون الا بوطي وانه قال ايجاد  
الراي وابر تور واذ اشهد عليها بشهود با وازها بالوطي كانا محصنين في  
قوتهم جميعا وقالوا جميعا وان دخلت عليه فاقام معها وماتا ثم ماتت ارمات  
فنا الباني منهنما لم ير جرم حتى تالجماع واختلفوا في المسئلة التي تروج المرأة ويدخل  
بها ثم يرد ان رجعا الى الاسلام ثم يبين في قول اب تور عليها الجرم وقال الصحاح للراي

الحرّة  
ثم

### باب اختلاف اهل العلم في الزوجين تحتلنان في متاع البيت

واختلفوا في الرجل ينفق زوجته او يموت عنها واختلفوا في متاع البيت في  
حياتها وتختلف ورثتها بعد وفاتها فتايت طائفة من اقامتها على المتاع  
بيته ان لم يثبت امران لم يكن له بيته فللمتاع بينهما نصان بعد الايمان بعد اقول الشافعي  
ومر قولهما البقي وقال هذا امتل الصلح وانه يقول وقال ابن ابي ليلى وابن شبرمة  
ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان لكون الرجال والنساء  
فهو للرجل ومعناه قال الثوري والحكم وفيه قول ثالث وهو انما كان من ثبات النساء  
فهو للمرأة وما كان من ثبات الرجال فهو للرجل وما كان من سري ذلك فهو بينهما  
هذا قول احمد بن حنبل وفيه قول رابع وهو انما كان للرجل فما كان للنساء فهو للسراة  
وما كان مما يكون لهما فهو للمرأة هذا قول الحكم وقد اختلف فيه عنه وانه قال ابن  
اشوع وفيه قول خامس ان الرجل اذا مات او طلق فمتاع البيت كله للرجل الا  
الدرع والخمار وما اسنه هذا قول ابن ابي ليلى وقد اختلف فيه عنه وفيه قول  
سائر وهو ان لهما ان توفي عنها زوجها ما غلقت عليه لهما الا ما كان من متاع  
الرجل الردا والطيلسان والقبض وخرو هذا قول الحسن البصري وحكي عنه انه  
قال الا سلاح الرجل وحصنه وفيه قول سابع ان مات المرأة للمرأة وثياب الرجل  
للرجل وما يستاجر وهو الذي هو في بيته هذا قول حماد بن ابي سليمان وفيه قول ثامن  
في موت احد الزوجين ما كان ثمن الرجل فهو للرجل وما كان ثمن النساء

للرجال فخرج

وهو



فمن المرأة وما يكون للنساء والرجال فهو الباقي منها وان كان لهما قواما يكون  
للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان يكون للنساء والرجال فهو للرجل  
هذا قول النعمان وفيه قول تاسع وهو ان تعطا المرأة من متاع المرأة ما يجهر به مثلها  
ويكون ما بقي للرجل هذا قول يعقوب وفيه قول عاشر وهو ان ذلك كله في الحيوة  
والموت ان نصبت المرأة او ماتت ما يكون للمرأة والرجل فهو للرجل على كل حال هذا قول احمد  
واختلفوا في الحر والمملوك اذا كانا زوجين فافتروا واختلفوا في متاع الميت فقال احمد  
وابن ثور الجواب عنها كالجواب في الحر وقال اصحاب الرأي اذا كان احدهما محررا والاخر  
مملوك او مكاتب او ممدثر او لم ير ولا نال من متاع كله للمحرر **باب**

# نكاح نساء اهل الكتاب

تأويل قول الله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن الآية فتأويل طائفة حرمة الله نكاح  
المشركات في سورة البقرة ثم نسخ من هذه الجملة نكاح اهل الكتاب فاجله في  
سورة المائدة روى هذا القول عن ابن عباس وقال اخر من ليس في الآية بشر ناسخ  
ولا منسوخ ولكن الله تبارك وتعالى اراد بالآية التي في سورة البقرة المشركات  
سوى اهل الكتاب روى هذا القول عن قتادة قال سئل عن نكاح بن جبير في قوله  
ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن اهل الموثان والمجوس واختلفوا في نكاح نساء  
اهل الكتاب فمن خصه في نكاح من اهل العلم روى ابا حنيفة ذلك عن عمر  
ابن الخطاب وعثمان بن عفان وجابر بن عبد الله وطلحة عنه قال عطاء بن ابي  
رباع وسعيد بن المسيب والحسن البصري وطاوس وسعيد بن جبير والزهري  
والثوري والشافعي وعولما اهل المدينة واهل الكوفة قال ابو بكر اباح الله  
نكاح نساء اهل الكتاب فقال الله تبارك وتعالى اليوم احل لكم الطيبات  
وطعام الذبائح ونوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات  
من الذبائح ونوا الكتاب ولا يصح عن احمد من ادوايل انه حرّم ذلك واختلفوا  
في نكاح نساء اهل الكتاب من اهل دار الحرب فلهذا قال ابن عباس ومجاهد وغيرهم في التوراة



في نكاح نساء اهل الحرب من اهل الكتاب ان كان المسلم اذا انكحها ترك ان يخرج بها  
 فلا بأس وان خلعت الجير فلا ينبغي للمسلم ان يترك ذريته في ارض الكفر  
**باب نكاح الذميمة على المسلمة** واختلفوا

في الذميمة تنكح على المسلمة قلنا ذلك ابن عباس وروى فيه سعيد بن المسيب  
 والحسن والشعبي والنخعي والحكم وحماد وملك والثوري والاوزاعي وابوعبيد  
 وابوثور واحباب الرازي كذلك قولنا لعل الله خلا لا يدخل خاله  
**باب نكاح نساء اهل الجور**

واختلفوا في نكاح نساء الجور فمنهم من ينكحهن من الجور البصري والزهري  
 والاوزاعي وملك واهل المدينة والثوري والتعزوي ومن تبعهما وهو قول الشافعي  
 واسحق وقد روينا ان خديفة تزوج مجوسية فقال له عمر طلقها وقال احمد  
 نساء الجور لا تحبني **مسئلة** واختلفوا في المسلم تنكح زوجها  
 الذميمة على الاغتسال من الجنابة وكان ملك والثوري لا تجبرها على الاغتسال  
 من الجنابة وقال الثوري ولكن جبرها على الغسل من الحيضة وكذلك قال الشافعي  
 واختلف قول الشافعي في اغتسالها من الجنابة فقال بالحرمة في كتاب الجمع بين  
 الاختين تجبرها على غسل الجنابة وقال في كتاب سير الولاة في ليس له ان يجبرها

عليه قال ابو بكر وهذا الصح **جميع ابواب**  
**النكاح المنهي عنه** قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم  
 امهاتكم وبناتكم واخوانكم الاية واجمعت الائمة على تحريم ان ينكح الرجل  
 امه واختلفوا في معنى قوله تعالى وامهاتكم فقال اكثر اهل العلم اذا تزوج  
 الرجل المرأة ثم طلقها قبل الاكل او ماتت عنه فامطأ حرام عليه زواجه القول  
 عن ابن مسعود وابن عمر وعمران بن حصين وحابر بن عبد الله ومطرف والحسن  
 البصري وعطاء وطاوس والزهري وقال ملك والثوري والاوزاعي والشافعي  
 واحمد واسحق وابوعبيد وابوثور وفيه قولان وهو انكحها بالاجنة والامر بالدخول

ما شبه  
 اي امهاتكم  
 التي تزوج



جميعا روي هذا القول عن علي بن ابي طالب و به قال مجاهد وقال زيد بن ثابت  
 ان طلق الامة طلاقا قبل ان يدخل بها تخرج امها وان مات مؤنثا لم يخرج  
 امها وقد اختلف بن عباس فقال مرة هي صبيحة روي عنه موافقة ما روي عن  
 علي قال البربر و طلق الاموال في كل جميع امهات النسب في عموم الامة  
**باب نكاح الربايب اللواتي في الحجر** قال الله  
 تبارك وتعالى وربايتكم اللاتي في حجركم من نسائكم اللاتي دخلتمكم من الامة  
 واجمع عليها اهل الامصار علي ان الرجل اذا تزوج المرأة لم يملكها او ماتت  
 قبل ان يدخل بها حله تزوج ابنتها كذا قال مالك ومن تبعه من اهل المدينة والثوري  
 واصحاب الرأي ومن وافقهم من اهل الكوفة والاوزاعي ومن قال بقوله من اهل  
 الشام والشافعي واصحابه واحمد واسحق ورايوثور ومن تبعهم من اهل الحديث  
 وقد روي عن جابر بن عبد الله وعمران بن حصين انها قال اذا طلقها قبل ان يدخل  
 بها يترج وقد روي عن علي بن ابي طالب رواية تخالف هذه الروايات كانه  
 رخص فيه انما لم تكن في حجره وكانت غايه لجمع كل من ذكرناه ومن لم يذكره من علماء  
 الامصار علي خلاف هذا القول واحتج بعضهم في رفع حديث علي لقول النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا تعرض علي ما قلن ولا اخوانك ولم يقلن اللاتي في حجر  
 ولكن سوى شهر في التجرم واختلفوا في معنى الدخول الذي يقع تحريم نكاح الربايب  
 فقالت طائفة الدخول الجماع وروي ذلك عن ابن عباس روي به قال طاووس وعمر بن  
 دينار وعبد الكريم وفيه قول ثان وهو ان تحريم ذلك التقيش الرجلين هلادي  
 قال عطاء وقال حماد بن ابي سليمان اذا نظر الرجل في فرج امرأة فلا ينكح امها  
 ولا بنتها وقال الامرزاقي اذا دخل بامها فمعاها ولمها بيده واغلق بابا وارخا  
 ستر فلا يدخله نكاح ابنتها قال ابو بكر فاذا تزوج بامرأة ودخل عليها حرم  
 عليه نكاح ابنتها وابنة ابنتها وان كان اسفل من ذلك بطريق كثيرة  
**باب نكاح نساء الابا وحلال الابا**

استمها

وقد

هـ

والقصور ديس

سان

ولمستها



قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء وقال عز وجل ولا يملك  
ابناؤكم الذين من اصلابكم فاذا تزوج الرجل المرأة حرمت على ابنيه وابنته دخل  
بها ولم يدخل بها وعليه اجد آية وعليه ولد من الذكور والاناث ابداً ما  
تناسلوا لا تحل لبني بنته ولا لبني بناته ولم يذكر الله تبارك وتعالى في لا يتبين  
دخولاً فصارتا محرمتين بالعقد والملك والرضاع في ذلك منزلة النسب  
لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب  
ومن حفظنا ذلك عنه عطاء رها وسوا الحسن وابو سيرين ومحمول وقناة  
والثوري والاوزاعي وابو عبيد وابو ثور واصحاب الرأي ولم يحفظ عن احد  
خلافهم واختلفوا في الرجل يشتري الجارية ثم يجردها او يبتليها التحلل لانه ان  
ملكها وطهرها امر لا نقاش طابفة ان جردها لم تحلل لانه وطهرها روى هذا القول  
عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر ورواه قال القسيري محمد والحسن البصري  
ومحمول وقال الثوري ويعقوب اذا نظر رجل الى فرج امرأة من شهوة حرمت على  
ابنه وعليه ابنته وتحريم عليه امها وابنتها وقال مالك اذا وطئ الامه ثم وقع منها  
معدن ذلك وان لم يقض اليها او قبلها او باشرها او غمرها تلد ذاقلاً تحلل لانه  
ولا لابنه وقال الشافعي اما تحريم عليه بالمس ولا تحريم عليه بالنظر دون  
المس كذلك قال الشافعي وحكا ذلك عن ابن ابي ليلى وروى محمد بن ابي عن مسروق  
ومجاهد والاوزاعي قال ابو بكر لجمع اهل العلم على ان عقد النكاح على المرأة تحريمها  
على ابنه وابنته واجمعوا على ان عقد القهر على الجارية لا تحريمها على ابنته  
ولا ابنه كانه ذلك فواس النضر وعقد النكاح واذا اشتري رجل جارية  
فلم يسر او قبل حرمت على ابنته وابنته ولا اعلمهم يختلفون فيه فوجب تحريم  
ذلك تسليماً لهم ولما اختلفوا في تحريمها بالنظر دون المس لم يحرم ذلك  
لاختلافهم ولا يصح عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خلاف ما قلناه مسألة ن واجمع كل من حفظ عنه من علماء الامصار



علي بن الرجل اذا وطئ امرأة بنكاح فاستلأ بها حرم علي ابنته وابنته وعلى احداده  
وولادته كذلك مذهب والامور اعيى الشافعي والثوري واحمد واسحق  
وابن ثور واصحاب الرأي **باب الجمع من الاخنتين**  
اجمع لاهل العلم على عقد نكاح الاخنتين في عقد واحد لا يجوز لقوله عز وجل  
وان تجمعوا بين الاخنتين واجمعوا على ان شر الامنين الاخنتين جازم وكذلك الكوفة  
وابن عاصمته واحدة وكثرة اكثر اهل العلم الجمع بين الاخنتين المأمنين بالوطئ  
وممن روي ذلك عنه عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب  
وعمار بن ياسر وابن مسعود ومعه يروى ذلك جابر بن زيد وعطاء وطاوس  
وبها عنه الامور اعيى مالك والشافعي وحرم ذلك الاسحق وقال احمد لا تجمع بينهما  
وبه قال ابو ثور وحكا ذلك عن الكوفي واختلف فيه عن ابن عباس في روى  
عنه انه قال حتى منتهاية واحتمها اية ولم اكن افعله قال ابو بكر وعمر بن  
من ذلك ما رواه اهل العلم قال ابو بكر وان ملك اخنتين مملوكتين فولجى لحداهما  
ثم اراد وطئ الاخرى لم يبطأها حتى يخرج التي ولجها من ملكه يبيع او يعتق او ما  
يخرم فوجها عليه وممن روي عنه انه قال اذا وطئ لحدتها لابطال الاخرى  
حتى يخرجها من ملكه علي بن عمر والحسن البصري والامور اعيى وكذلك قال  
الشافعي واحمد واسحق وان زوجها حتى يخرم فوجها عليه وطئ الاخرى فيقول  
الشافعي واحمد واسحق وبه قول ثاني وهو انه اذا غشي الحد بغيرها ثم اراد ان  
يغشي الاخرى يخرم لهما ولا يبطأ حتى تنقضي عدة هذه التي اغشى ثم انشا  
غشي الاخرى بعد ان يصير في نفسه ان لا يقرب اخنتها هكذي قال قتادة وبه  
قول ثالث وهو اذا كان عند هكذان فلا يقرب واحدة منهما هكذي  
قال الحكم في حباد وروي معنى ذلك عن الشعبي **باب**

**نكاح المرأة على غمها وخالتها** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح المرأة على غمها وخالتها ولا الكبر على الصغر

ملك  
ثم ان

لا علي



والشاعر رهاب الرادع  
واللعن جند واهية وكذا  
هنا الحديث وادق وسائر  
ولست اعلم في ذلك القول  
اختلاف

عنه وأما ما قيل في حديث عكرمة بن مائلة قال **باب**  
**الرجلين في المرأة وبينكم ابنة ابنتهما من غير**  
**واختلفوا في الرجلين في المرأة وبينكم ابنة ابنتهما من غير**

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْمَشَارِقِ مَشْرِقِي وَتِلْكَ رُبَاعٌ  
وَاحْتَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ بَنَاتِ الْعَمْرِ فَخَصَّ بِهِ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ



ومن كان يرى به تاسا الحسن البصري والحسن ابن الحسن بن علي والادريجي  
 والشافعي واحمد واسحق وابو عبيد وعامة اهل العلم وكنه عطا الجمع بينهما  
 قال جابر بن زيد وسعيد بن عبد العزيز قال ابو بكر البناح طين اذا جمع بينهما ولا اعلم  
 أحد أبطل هذا النكاح **باب نكاح المرأة بعد**  
**اختها والخامسة بعد الرابعة** اجمع كل من

عدة المطلقة  
 من غير طهر  
 واحلقت فيه الزنا  
 فختها او رعاها

نفقت عنه من اهل العلم على ان الرجل اذا طلق زوجته هلا قايملك رجعتها ليس  
 له ان ينكح اختها او اربعها سواء طلقها طلاقا ملكا رجعتها فقالت طابته  
 ليس له ذلك حتى تنقضي عدة التي طلقه يروي ذلك عن علي وزيد بن ثابت وابن عباس وهذا  
 مذهب مجاهد وعطاء بن رباح والنجعي والثوري واحمد واصحاب الرأي وقالت طابته  
 له ان ينكح اختها واربعها هذا قول عطاء ثبت الروايتين عنه ومن قال له ان  
 ينكح اختها قبل تنقضي عدة المطلقة زيد بن ثابت وسعيد بن المسيب والحسن  
 والقاسم بن محمد وعروة الزهري وابن ابي ليلى والشافعي وابو ثور وابو عبيد ولا احسبه  
 الاقرب ملكا وبه نكح **باب**

في النكاح

**الحزن من وجهه المرء**  
**اذ اخرجها** اختلف اهل العلم في جواز امراته فقالت طابته فقالت  
 طابته فخر عليه امراته روي هذا القول عن عمر ابن الخطاب قال الحسن والشعبي  
 وعطاء والثوري واسحق واصحاب الرأي وكذلك روي طي الحبت والامر زوجته  
 حرمت عليه وقالت طابته لا غشيق ام امراته او ابنة امراته لم فخر عليه  
 زوجته وكذلك قال ابن عباس وبه قال سعيد بن المسيب ونجي بن عيسى وعروة

ان

ومجاهد والحسن البصري والزهري ومالك والشافعي وابو ثور وكذلك يقول  
 وذلك الصدوق لا يرفع وزجرت العدة والميراث ولحق الولد ورجبت  
 للمنفقة حكم الزنا ارتفع ان نكحها بغير النكاح ليلال المباح **باب**  
**نكاح الرجل المرأة وقد زنا بها** واختلزا في الرجل  
 يزوج المرأة ثم يرد تزوجها فخص فيه اهل العلم روي بالرجعة فيه عن



ايها الصديق وعمر بن الخطاب وابن عباس وابن عمر وجابر بن عبد الله وبه قال  
طاووس بن سعيد بن المسيب وجابر بن زيد وعطاء بن الحسن وعكرمة بن زهير والنوري  
والشافعي وكذلك لقول ربيعة قول ثنائي وهو ان ينكحها اذا تابا وتوثقهما ان حلوا  
كل واحد منها بصاحبه ولا يهره هكذا قال قتادة وبه قال البراء بن عبيد واهم  
واسحق بن ربيعة قول ثالث انها لا يبر الا من زانتهن فاجتمعوا في روى هذا القول عن ابن

وهو

## مسعود وعائشة والبراء بن عازب **باب الرجل يكون له الزوجان**

واختلفوا في الرجل يتزوج له الزوجتين في نفسه او زنا رجل له زوجة ففعلت  
طائفة منها على نكاحها هكذا قال مجاهد والنخعي وعطاء بن ابي رباح والنوري  
والشافعي واهم واسحق بن زيد روى عن علي بن ابي طالب عن رجل وبين امرأته  
واقبل ابنه فحل بها وروى عن جابر بن عبد الله والحسن البصري والنخعي انهم  
قالوا في زنيتهما في البكر اذا زنت وليس لها شيء وكان ابن عطاء بن رباح وطي  
المجارية الناجرة روى ابن سعيد بن المسيب فعل ذلك قال البراء لا يحرم على الرجل  
وطي زوجته الناجرة ولا على سيدة الحمة وطيها لا تجزئ ولعل من فعل ذلك  
على غير معنى التحريم **كتاب نكاح المنيصة**

قال ابو بكر اباح الله الفكاك في كتابه وندب اليه والنكاح مندوب اليه والمريض  
غير ممنوع منه ومن روى اباحه ذلك عنه الزبير بن العوام وتداية بن مقعر  
وعبد الملك بن مزوان والحسن البصري والشعبي والنخعي وبه قال الثوري والاوزاعي  
واحمد واسحق بن ابراهيم واصحاب الربيع وهو مذهب الشافعي وبه قول ثنائي وهو  
ان من نكح وهو مريض لا ترثه اذا افعل ذلك ضرارا هذا قول الزهري وبه  
قال مالك وقال القاسم وسالم ان كان فعل ذلك ضرارا مضارا لم يحرق فان لم يكن مضارا  
حاز وقال مالك لم يرد خليفتهن ولا منعها فان دخل بها فلهما مهرها  
لما استحل من فرجها بيد يه قبل الرضا والعتق وقال قتادة في رجل تزوج مريضا من حاجة



به اليها من حدة لوطيل فانها زنته **باب أحكام المنقودة**  
 واختلف اهل العلم في امرأة المنقود كم تزني فقال طائفة زني أربع سنين فاعتد  
 أربعة أشهر وعشراً ثم تزوج كذلك قال عمر بن الخطاب وعمر بن عفان وزوي الدعن  
 علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء بن أبي رباح ومالك بن  
 أنس وقايل المدينة وأحمد وأبو إسحق وابن عبيد ونبيه قول ثانٍ وهو أن امرأة المنقود  
 لا تنكح أبداً حتى ياتىها يقربها فيه زويها ذلك عن علي بن أبيه ثانية عنه وأنه قال ابن  
 أبي ليلى وابن شبرمة والثوري والشافعي والبخاري ومحمد وقد احتج  
 بعضهم بقول القول الأول بأثره خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أولها ورفع لحيته حديث علي بن أبيه عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها  
 من حيث وجب تأجيل العتق فليد الجهر وأن مسعود وجب كذلك تأجيل المنقود  
 لأن الحد الذي قالوا أن الرجل الكثر ونبيه ثلثه من الخلق وقد قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم عليه تسنتي وسنة الخلق الراشد بين المهد وبين عدي ومن حجة بعضهم  
 لا يرى ما حمل امرأة المنقود أن يعزل بيبه الروحاني بالكتاب والسنة والاتفاق  
 ولا يجوز الانتقال عنه إلا بمثلها ولا تعلم حجة من حيث ذكرنا ترجح ذلك

**باب نكاح امرأة المنقود عند لقاء الحرب**  
 واختلفوا في المنقود بين الصغير فقال طائفة نكح امرأة سنة كذلك قال  
 سعيد بن المسيب وقال إذا فقد في غير صبي فأربع سنين وقال إذا فقد في  
 غير صبي وقال الأوزاعي إذا فقد ولم يثبت عن أحد منهم أنهم قتلوا ولا أسروا  
 فعليه عليه المنقودا عن من تزوج من وقال مالك ليس في إبطار من يفتقد عند القتال  
 وقت وجعل أبو عبيد حكمه حكم امرأة المنقود وبه قال أبو الزناد والجواب  
 في هذه عند الثوري والشافعي وأصحاب الرأي يجوز إيمانه امرأة المنقودة  
**باب تحيير المنقود عند قدمه بين أمرائه**  
 وبين صدائقه ان قدم بعد النكاح واختلفوا في المنقود يقدم وقد يثبت



امراته فقال عمر بن الخطاب لعمر بن قتيبة وبن ابي خذ صداقها وروى ذلك  
عن عمر وعلي وبقا لطار والحسن وخذ اش من عمر وبن النخعي واحمد واسحق  
وتن قول الثوري والشافعي واهل الكوفة هي زوجة الاول وفيه قول ثالث وهو  
ان الزوج الاول لا حوله فيها ولا خير اذا جاز وقد تزوجت هذا قول ملكه

### باب النفقة على زوجة المفقود

ابن عمر انه قال ينبغي عليها الاربع سنين من مال المفقود لانها تحسب نفسها  
عليه وقال ابن عباس بن محمد بن قاز جاز زوجها فقتل من ماله وان مات قصت  
من ماله وان مات قصت من نصيبها من الميراث وقال احمد واسحق وعليهما من مال  
زوجها في العدة بعد الاربع سنين وهو اربعة اشهر وعشرا وقال مالك والشافعي  
واحمد واسحق واصحاب الرأي ينبغي عليها من مال زوجها ما كان

### ميراث المفقود

واحملوا في قسم مال الرجل الذي فقد فقال  
الشافعي لا يقسم ماله حتى يعلم وفاته وقال غيره اولى من الوقت مالا يحسب مثله  
هذا قول اصحاب الرأي ويشبهه مذهب مالك والشافعي وقال قتادة اذا قصت  
اربع سنين من حين ترفع امرأة المفقود امرها فان ماله يقسم بين ورثته هذا قول  
قتادة واحمد وقال احمد اذا قدم المفقود وقد انقسم ميراثه ما ادركه لعينه  
أخذة قال ابو بكر لا يجز قسم ميراثه الا ان يعلم يقين وفاته **مسائل**  
واختلفوا في العبد يغيب عن امراته فلا يدري ايهما فقال طائفة يضرب  
لها نصف اهل الخمر هذا قول الرهري ومالك واحمد وقال الاوراعي على الامة مثل  
نصف ما على الحر الا الظهار وفي قول الثوري والشافعي واهل العراق يخرج حتى تعلم  
يقين وفاته وقال مالك في الرجل يخرج في التجارة الى البلد المعوم وينقد قال  
يكتب الى ذلك البلد ويطلب ويضرب لامرأته اهل المفقود ورفع احمد  
ان يكون لهذا اهل المفقود وقال اما المفقود من خرج من بيته يريد حاجة  
فلم يرجع او فقد بين الصديق وقال غيره تفسير المفقود الرجل يخرج في

عمرها



وجه فينفد ولا يعرف موضعه ولا يعلم مكانه ولا يبين أمره هكذا قال يعقوب  
 ومحمد **مسألة** اجمع كل من تخلف عنه من أهل العلم أن زوجته الأسير  
 لا يباح حتى يعلم بقرباته ماذا أمر على الإسلام هذا قول الشعبي والزهري  
 ومالك والشافعي وإبي ثور وإبي عبيد وأصحاب  
 الرأي وكذلك تقول **باب العبد ياتقوله زوجته**

واختلفوا في العبد ياتقوله زوجته فقالت طائفة هي زوجته حتى يموت هكذا  
 قال الأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وأصحابهم وروى ذلك عن الشعبي وفيه  
 قولان وهو أن له نسابة طلاقا وكذلك قال الحسن البصري وفيه قول ثالث وهو أن  
 يضرب لها نصف أجل العرفي كل امرأة ياتقونها إذا لم ينفأ أن يتقولا  
 ملكوا بالقول الأول والقول **باب المرأة يبلغها وفاة**

**زوجها فتتبع ثباتها الزوج** ن كان الثوري يقول إذا  
 غاب الرجل عن امرأته يبلغها أنه مات فتزوجت ثم جاز زوجها الأول  
 وفرد خليفها الثاني فلها المهر من الآخر يعتزلها الآخر ثم تنصني عليها العدة  
 ثم يرجع الأول والولد للزوج الآخر كذلك قال الشافعي وأحمد وأصحابهم وقال  
 ابن أبي ليلى ويعقوب أن الولد للآخر وقال مالك هي امرأة الأول قال أبو بكر وكل  
 وكل من حفظ عنه يقول الولد للآخر إلا النعمان فإنه زعم أن الولد للأول  
 لأنه صاحب الفراش قال أبو بكر وبالقول الأول يقول لأنه نكح فاسم ولحكمه  
 على عامه **أحكام النكاح الصغير** **باب المراه**

**يطلقها زوجها طلاقا** **باب المراه** رجعتا تبرأهما الزوج  
 ولا تعلم به فتتزوج بها الزوج الذي راجع **مسألة** واختلفوا في الرجل الذي يطلق  
 المرأة ثم يراجعها ويشهد على ذلك الرجعة ثم تنقض العدة وتتزوج المرأة  
 وهي لا تعلم برجعة الأول ثم جازا الزوج الأول فقالت طائفة الزوج الأول  
 أحق بها فخل بها الثاني ولم يدخلها هذا قول الثوري والشافعي وأصحاب الرأي



وبه قال البر عبيد روى ذلك عن علي بن الخطاب وبه قولان في قول النجاشي  
الثاني ان كان دخل بها فلا سبيل للأول عليها وان لم يكن دخل بها فيقول الأول روى  
هذا القول عن عمر بن الخطاب وبه قول ثالث وهو انها ان تزوجت ولم  
يدخلها زوجها زوجها فلا سبيل للزوجها الأول اليها هذا قول مالك وروى  
هذا القول عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد ونافع  
قال ابو بكر بن النضر الأول قول لا زانه تبارك وتعالى قالوا ويعولن من حق برده  
في ذلك خاذل كان ذلك حقا للمطلق لم يجز ابطال ما ثبت له بكتاب الله من  
نكاح لم ينعقد ولا زنت هذه ومن تلك التي يلعنها وفاة زوجها فتزوجت  
وجا الزوج الأول قال ابو بكر ولو لم يكن ليحت وانقضت العدة زاد عي  
الزوج انه زاجها في العدة فاكذبته للراة فانها تستحق في قول الشافعي  
وايخبر روي يوسف ومحمد وقال النجاشي لا يكره في النكاح ولا في الرجعة  
قال ابو بكر بن النضر السنة لقول ذلك لتثبت السنة بان البينة على المدعي  
والمميز على المدعي عليه وهذه مدعي عليها فاستجاب لطلب علي  
ظاهر الحديث هـ

قد ع

**كتاب الرضاعة**

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل الرضاعة من الرضاة والولادة وقال ابو  
بكر وعمر قالان الرضاعة خير منه ما غرم من الولد ذبة بن مسعود وابن عباس  
وعائشة وقال يكل هذا القول اهل المدينة والشورى والتجوز من تبعها من اهل  
الكوفة واهل الشام والشافعي واحمد واسحق وابو عبيد وابو نؤير وكل  
من حفظنا عنه من اهل العلم وانما اختلفوا في مرجع منها انما ذكرها ان شأنا  
الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وامما لكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاة  
فلما حرم الله الحرام والاحت من الرضاة احمل ان لا يحرم غيرها واحتمل  
ان يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب فلما ثبت ان الرضاة هي التي



[illegible]

الرجل

انتهى وكنه بزوج  
انتهى وكنه بزوج  
انتهى وكنه بزوج  
انتهى وكنه بزوج

زوی







الزهري وتارة لا رضاع بعد الفصال وهما قال لا رضاع بعد الحولين الشعبي والثوري  
والاذري ابي الشافعي واحمد واسحق وابو يوسف ومحمد وابو ثور وقد اختلف  
فيه عن ملك فقال في الموطا لقولها ولا يحكي ابن القسمة انه قال الرضاع الحولين  
والا بامر بعد الحولين يحكي عنه الوليد بن مسلم انه قال ما كان بعد الحولين من  
رضاع شهرًا او شهرين او ثلثه فهو من الحولين وما كان بعد ذلك فهو عمت  
وفيه قول ثالث يحكي عن النضر انه قال وما كان بعد الحولين الى ستة اشهر فهو رضاع  
قال ابو بكر بالقول الاول افول الطاهر قوله والوالدان يرضعوا ولا يرضع حولين كاملين

م  
م

ابن عباس

**باب الرضاع بلبس الفحل** واختلفوا في الرضاع بلبس الفحل  
فحرم ذلك طائفة ونهت عنه روى معني ذلك عن علي بن ابي طالب وعطاء وطاوس  
وكره ذلك مجاهد والحسن البصري والشعبي والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وحرم  
ذلك مالك والاذري ابي الشافعي واحمد واسحق وابو عبيد وابو ثور واختلف  
الراي في رخصت فيه طائفة ومن رخص فيه سعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبد  
الرحمن وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشافعي والقاسم وابو قلابه قال ابو بكر  
وبالقول الاول اسند لا لا يحد يث عايشة في قصة عينا قال لها النبي صلى  
الله عليه وسلم الله علك قبلها علك ويقله تحريم الرضاعة ما تحرم من اللب

والثوري

**باب الرضاعة بالوجور والسعوط والحقنة**

واختلفوا في الوجور والسعوط باللبن فقالت طائفة الوجور والسعوط  
من الحولين تحرم كذلك قال الثوري والشافعي وابو ثور واصحاب الراي فيه قال  
الشعبي وقال ملك في الوجور كذلك قال ابو بكر وما تحرم الوجور والسعوط  
عليه فذكر ما عمن فيها تحريم رعد الرضاع وفيه قول ثان روى عن عطاء الخراساني  
انه سأل عن سعوط اللبن لصغير فقال لا تحرم شيئاً وقال الشافعي في الحقنة قولان  
وحكي عن بعض البصريين عن ملك راي حنيفة انها قال لا تحرم الحقنة

من

**باب الا يشتر رضاع بلبس الفحل**



اختلف اهل العلم بالاسترضاع لبن الفاجرة والذميمة فخص فيه ابن سبير  
والحسن والتعجب وكذلك قال الثوري في لبن الفاجرة وفيه قال مالك في لبن الفجر ابنة  
وكن مجاهد ان يسترضع لبن الفجر وحكي ابو عبيد ذلك عن مالك وكره ذلك ابو عبيد

وخص فيه لبن النصرانية والمجوسية اذا كان من نكاح وكره احمد واسحق لبن  
الزنا ان يرضع والشافعي يرى حكمه المأثور عن ذكرنا حكمه المأثور عن العقبان المسلمين  
وبه قال ابو ثور وكذلك نقول

## باب رضاع الضار وما يفسد منه

اختلف اهل العلم في الرجل يرضع  
المرأة الكبيرة ثم يرضع صغيره يرضع فيرضع الكبيرة الصغيرة ولم يخل باللبنة  
فقال الشافعي يرضع عليه الامر بكل حال ولا مهر لها ولا منعة وتفسد نكاح  
الصغيرة فيكون فيجوز وليست بطلاق ولها نصف المهر ورجع علي امرائه بذلك

وبه قال ابو ثور واصحاب الرأي الا ان اصحاب الرأي قالوا يرجع نصف المهر على المرأة  
ان كانت ارادت الفساد وقال الثوري واحكموا اسحق وابو عبيد نحو من قول  
الشافعي وبه نقول وكان الاوزاعي يقول ان دخل بالاولى فدخل بها في  
امرائه وشرع الصبيده ولها نصف صداقها على امرائه الا ان دخلوا بها

عبد عن ابن ابي حنيفة انه كان لا يرى رضاع الضار يفسد نكاحها

## باب رضاع البكر

التي لم تنكح ه اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان البكر التي  
لم تنكح ولو تزوج لها البكر فوضعت به مولود الله ابنها ولا الله له من

الرضاعة هذا مذهب مالك والثوري والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي قال  
مالك المرأة التي كبرت وايسست اذ رثت وارضعت ان يكون لها وده قال

الاوزاعي وهو مذهب الشافعي وابو ثور وبه نقول وقال مالك والشافعي  
في الرجل يرضع الصبية ولا يرضعها لا يكون رضاعا عنه غير انها ركعتا

## باب اللبن يخلط به الطعام

قال ابو ثور واختلفوا



في اللبن خلط به الطعام فكان الشافعي يقول اذا وصل الى جوفه فمحرّمه ان كان اللبن  
 الاغلب او الطعام وفيه قول ثانٍ وهو ان الاغلب اذا كان الطعام لا يحرم اللبن فيه  
 ولا لحم ولا تخمر شيئاً هذا قول ابو ثور وقال اصحاب الرأي ان كانت النار قد مست  
 اللبن وانضجت الطعام حتى تغير فليترك ذلك رضاعاً وان كان الطعام هو الغالب  
 فليس رضاعاً وهذا قول يعقوب بن محمد وفي قول آخر خفيفة لا يكون رضاعاً والرضع  
 نحرمة في دار الحرب والشرك كما تحرم في دار الاسلام في قول الشافعي وابي ثور  
 واصحاب الرأي **مسائل من كتاب الرضاع** قال ابو بكر  
 كان الشافعي وابو ثور واصحاب الرأي وابن القاسم صاحب مالك يقولون في  
 صبي يتربى بالبن يهيئه ان ذلك لا يكون رضاعاً ولا يحفظ عن غيره خلاصه  
 وبه يقول في قول ابو ثور واصحاب الرأي لو ان امرأة حلبت ما تحرم من اللبن في  
 اناء مائه فاستقيبه صبياً تحرم عليه ما تحرم بالرضاع وهي حية واختلفوا  
 فيه ان حلبت من ثديها بعد الموت فاستقيمه صبي ففي قول ابو ثور واصحاب الرأي هو  
 الرضاع يقع به التحريم ودالك ان الشئ الذي يقع به التحريم اللبن وبه قال احمد زاعي  
 وابن القاسم صاحب مالك وكان الشافعي لا يجعل ما حلب بعد الموت حكماً قال لا  
 لا يكون الميت فعلى ابو بكر القول الاول اصح لان المعنى الذي يقع به التحريم الميتة الملهو  
 اللبن ولا قال مات اللبن ميتاً لان اللبن لا يموت غير انه في ظرف ميت فعلى ابن  
 حجر واختلفوا فيه الرجل يقول لامرأة هي امه من الرضاعة او اختلفوا في ذلك فحمل  
 ثم قال مكانه غلطت ارضه ميت وقال الشافعي لا يقبل منه ولا يحل لمواحد  
 منهما ومنه قال ابو ثور وبه قال اصحاب الرأي اذا صدقته بعد اقراره وجوعه  
 فله ان ينزوجهما ان شاء وكذلك لو اقر جميعاً بذلك الذبا انفسهما وقال اخطا ثم تزوجها  
 فان النكاح جائز لا يعرف بينهما قال ابو بكر في الشافعي اصح هو اختلفوا في الرجل يطلق  
 المرأة ولها لبن فنقضني عدتها وتكح اخر فتقبل منه وقالت طائفة منها **مسائل**  
 كذلك قال الشافعي ان هو بالهراق وقال منصور ان اباً لها لبن في الوقت الذي يكون

الشافعي قال في الرضاع  
 اللبن الذي وقع به  
 التحريم هو اللبن  
 الذي وقع به التحريم



لها فيه لبن من العمل الآخر كان اللبن من الحول بكل حال ولو كان لبنها استطع فلم يثبت  
حتى كان هذا الحمل الآخر في وقت مكرار شؤبه اللبن من الآخر فثبتها قولان أحدهما  
أن اللبن من الأول ولو آخر استطاع اللبن من ثانياً من آخر وقال أبو ثور اللبن من الحول  
حي يصير في الحال التي ينزل الحمل اللبن فإذا كان ذلك كان اللبن الآخر إذا لم يكن فيكون منه  
كأن منها وقال النجاشي اللبن الأول حتى يلبس قال يعقوب إذا عرف أن هذا اللبن من  
العمل الثاني فهو من العمل الآخر قال يعقوب استحسن أن يكون منها جميعاً  
حي تضع قال أبو بكر وقد أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن حكم لبن الحول  
ينقطع بالولادة من الزوج الثاني

### كتاب الشهادة على الرضاع

واختلفوا في البيعة التي يجب قبولها في الرضاع فقال عطاء وقتادة والشعبي والشافعي  
لا يقبل من النساء أقل من أربع وهو أن شهادة المرأة الواحدة حائزة إذا كانت  
مرضية وتختلف مع شهادتها كذلك قال ابن عباس وشروبه قال أحمد وأصحابه  
قالا فإن كانت كاذبة يبطل ثبوتها من قال بأن شهادة المرأة الواحدة تجزئ  
طائفة الزهري والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وابن أبي ذئب وقالت طائفة  
تجزئ رجلان أو رجل وامرأتان زوروا هذا القول عن عمر بن الخطاب وبه قال أحمد  
الراي والشافعي

### باب جماع أبواب نكاح

الاماء قال الله تبارك وتعالى هو لم يستطع منكم طولا أن ينكح  
المحصنات المومنات الاية واختلف أهل العلم في الرجل يخشى على نفسه في المهرلة  
وهو يجد طولا لنكاح حرة فقالت طائفة من وجد صداق الحرة لم ينكح أمة  
هذا قول حنابلة بن عبد الله وابن عباس وعطاء وطائفة الزهري ومالك بن عبد الله قال  
الشافعي وأبو ثور وأحمد وأصحابهم قالوا ينكح الأمة إذا خاف العنت وكره المحسن  
وأنس سيرة بن حباب بن زيد نكاح الاماء في زمانها وفيه قول ثان وهو أنه إن نكحها  
إذا خشي أن يبغي بها كذلك قال عطاء ومعناه قال قتادة والثوري واختلف  
عن مالك في هذه المسئلة فقال مرة لا ينكح الاية على حرة فان نكحها كان النكاح

وقال طائفة من أهل العلم

٥

والنخعي

ولا



والحرية بالخيار ان شئت اقامت معه وان شئت اختارت نفسها وقالت ابو له  
لا يدعى الحر ان تزوج امه وهنجد له لحره الا ان تخشي العنت وذكر قوله تعالى  
ومن لم يستطع منكم طولا وقال مجاهد مارع الله على هذه الامة نكاح الامة  
وان كان مويسا قال مسروفا اذا كان تحت المرأة فوجد سعة فبئس عليك عبا حرة  
فهي طلاق كالمثينة يضطر اليها فاذا اغنى الله فاستغنى قال ابو بكر طاهر الخار  
يدل على ما قال جابر وان عباس وكنما السبع بشر طين لم يجز ان يتلح بشر طولا  
وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا الآية فاذا انجد الرجل حولا لنكاح  
حره وتخشي العنت على نفسه حل له تزويج الامة

سان  
فاشعة

## نكاح الامة على الحرية والنكاح على الامة

اختلف اهل العلم في نكاح الامة على الحرية فقال جابر بن عبد الله لا نكح  
الامة على الحرية وبه قال سعيد بن المسيب والحسن بن علي والشافعي وفيه قول  
ثاني وهو ان لا ينكح الامة على الحرية الا بما مرها فان احتجنا عنده فللمرثلة الله  
والامة اثلث هذا قول عطاء وقال مالك تجوز النكاح والحره بالخيار وقال ابو بكر لا يجوز  
نكاح الامة على الحرية ويختلفون في نكاح الحره على الامة فنالت طائفة النكاح  
ثابت كذلك قال سعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح والشافعي وابو ثور واصحاب  
الراي وروى معنى ذلك عن علي وفيه قول ثاني وهو للحره الخيار اذا علمت  
كذلك قال الزهري ومالك وفيه قول ثالث وهو ان نكاح الحره يكون طلاقا للامة

ان

هذا قول ابن عباس واحمد واسحق وفيه قول رابع قاله الشعبي قال اذا تزوج  
الحره على الامة فارقت الامة الا ان يكون له منها ولد فان كان ذلك لم يفرق بينهما

## باب عدل ما ينكح الحر من الاماء

فناالت طائفة له ان ينكح اربعه هذا قول الزهري والحرث العملي وقال مالك  
اذا خشي على نفسه العنت ولم يكن له واحدة فليتزوج حتى يجتمع عنده اربع حرة



ربه قال اصحاب الراي ربيته قول ثاني وهو ليس له ان يتزوج من الحمى اشهر هذا  
قول اخما ديني سليمان ربيته قول ثالث وهو ان الجيرة لا يتزوج من الامه الا  
واحدة روى ذلك عن ابن عباس ربه قال قتادة والشافعي وكذلك نقول  
**باب نكاح حرة وامة في عقدية** قال ابو بكر كان  
الثوري والشافعي واحمد وابو ثور واصحاب الراي يقولون عند الرجل يتزوج حرة  
وامه في عقد يثبت نكاح الحرة ويبطل نكاح الامة وروى ذلك عن الحسن البصري  
ربه يقول وكان ملك يقول عما قالها اولهم مرة قال لنا علمت الحق بذلك فلا خيار  
لها وان لم تعلم فلها الخيار قال ابو بكر كما قال الثوري ومن وافقه نقول

**باب نكاح الامة اليهودية والنصرانية**  
قال ابو بكر واختلفوا في نكاح الامة اليهودية والنصرانية فله ذلك اكثر  
من اهل العلم هذا قول الحسن البصري والزهري ومحمول ربه قال ملك والثوري  
والدارقطني وسعيد بن عبد العزيز ونحوي الانصاري والليث بن سعد والشافعي  
وقال مجاهد لا ينبغي للمسلم ان يتزوج النصارى واليه قولنا في رونا عن  
ابن مسيرة انه قال لما اهل الكتاب بمنزلة حرايمهم وحكمي عن اصحاب الراي انهم  
اجازوا نكاح الامة اليهودية والنصرانية **باب**

**وطى الامة المجوسية ملك اليمين** واختلفوا في الامة  
المجوسية بطاهما ما لكما فقال مرة القمدي والزهري لا يدخل ذلك وهو قول سعيد  
ابن جبيرة والنخعي وملك الدارقطني والثوري والشافعي واباح ذلك الطاووس  
**باب الامة الكتابية بطاهما المسلم ملك**  
اليمين واختلفوا في وطى اهل الكتاب ملك اليمين فاما النخعي وملك  
والشافعي والكوني وعولم اهل العلم وحكم ملك اليمين وحكمي عن الحسن انه كذلك  
قال ابو بكر ومن اخلا في جملة قوله والذين هم لفرجهم حافظون الاعلى اولهم  
او ما ملكت ايمانهم غير حارجات عن الحجية **باب نكاح**



الرَّجُلُ أَمَّنَهُ مِنْ عَبْدِهِ يَخْبِرُ مَفْرُوحًا وَخُفِرَ فِي الرَّجُلِ

تَزُوجُ أَمَّنَهُ مِنْ عَبْدِهِ يَخْبِرُ مَفْرُوحًا فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالثَّوْرِيُّ وَالثَّقَفِيُّ وَاحْمَدُ  
وَأَسْحَرُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ يَقُولُونَ لَا بَأْسَ بِكَ وَقَالَ الْأَوَّلُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى مَنَافِقِ الْأَشْيَاءِ وَلَوْ دَرَّ هَمًّا  
وَتَحْضُرُ ذَلِكَ تَحْلِيلُ وَقَالَ مَلِكُ الْأَعْرَابِ أَنَّ تَزْوَاجَ الرَّجُلِ أَمَّنَهُ مِنْ عَبْدِهِ يَخْبِرُ مَفْرُوحًا فَإِنَّ  
بِالسَّخَرِ مَضَى النِّكَاحُ وَفَضَّرَ بِعِيسَى فَصْنًا عَمَّا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النِّكَاحَ ثَابِتٌ وَلَا يَحْزُرُ

خ  
صَدَاوِ

أَنْ يَنْسَدَ الْعِنْدَ بِنَسَادِ الْمَرْءِ **بَابُ أَكْرَاهِ الرَّجُلِ عَبْدَهُ وَأَمَّنَهُ عَلَى النِّكَاحِ** وَخُفِرَ فِي الرَّجُلِ أَكْرَاهُ الرَّجُلِ عَبْدَهُ عَلَى النِّكَاحِ

أَمَّنَهُ زَوْجَ

فَكَانَ مَلِكُ وَالثَّوْرِيُّ يَقُولُ لَيْسَ أَنْ يَكْرَهُهُمَا إِلَّا أَنْ يَكْرَهُهُمَا الْخُفْرُ وَالضَّرَارُ مِنْ ذَلِكَ  
وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ بِأَنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْأَمَّةُ كَذَلِكَ وَقَالَ  
الثَّقَفِيُّ إِذَا هَرَبَ بِالْعِرَاقِ لَا وَفْقَ بَيْنِ الْأَمَّةِ وَالْعَبْدِ فِي ذَلِكَ فَرَجَعَ عَنْ الْعَبْدِ بِمَصْرٍ  
فَقَالَ لَيْسَ أَنْ يَكْرَهُهُ عَلَى النِّكَاحِ فَانْصَلَفَ فُسِّخَ وَأُجَارَ ذَلِكَ الْأَمَّةُ **بَابُ**

ع

**أَكْرَاهِ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عَلَى النِّكَاحِ** وَخُفِرَ فِي الرَّجُلِ أَكْرَاهِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ عَلَى النِّكَاحِ

أَكْرَاهِ

أَمْرُ لَدِهِ عَلَى النِّكَاحِ فَكَانَ رِبْعَةُ بَلَّغَ أَنْ يَرْجُوَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا وَبِهِ قَالَ الثَّقَفِيُّ  
هُوَ الْعِرَاقُ وَقَالَ مَنَسْرُخٌ وَكَذَلِكَ قَالَ مَصْرُومٌ وَقَالَ مَرْوَلَةُ أَنْ يَرْجُوَهَا وَقَالَ مَلِكُ  
أَخْرَجَ لَيْسَ أَنْ يَرْجُوَهَا **بَابُ بَيْعِ الْأَمَةِ وَلَهَا زَوْجٌ** وَخُفِرَ فِي بَيْعِ الْأَمَةِ وَلَهَا زَوْجٌ

وَخُفِرَ فِي بَيْعِ الْأَمَةِ وَلَهَا زَوْجٌ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَبْعُهَا طَلِيقًا كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ  
عَبَّاسٍ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ كَعْبٍ وَهُوَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَالْحَسَنُ  
وَمُحَمَّدٌ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَيْسَ بِبَيْعِهَا طَلِيقًا وَرَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ  
وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْفٍ وَبِشَرِّ بْنِ أَبِي قَاصٍ وَبِهِ قَالَ مَلِكٌ وَالثَّقَفِيُّ وَاحْمَدُ  
وَأَسْحَرُ وَبِهِ يَقُولُ اسْتَدْلُوا بِالْأَبْنَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرٌ مِنْهُ نَعْدَانِ  
بِئْسَ مَا يَكُنْ لِيَخْبِرَ بِالْوُكَاةِ بِالنِّكَاحِ بِالنِّكَاحِ **مَسْئَلَةٌ**

وَخُفِرَ فِي الْأَمَةِ تَنْكِحُ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ فَبَيْعُ السَّيِّدِ فَتُجْزَى النِّكَاحُ فَقَالَتْ  
طَائِفَةٌ لَا يَحْزُرُ ذَلِكَ هَذَا أَقُولُ الشَّيْخُ يَخْبِرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ



لترى غير ان نزلها ثم لم يدخلها ولم يرها حتى نزع حرثه فاجاز من الامة النكاح  
لم يجر ولا يزوج الحر الامة غير ان نزلها ثم انزل من الامة ولم يعلم بالنكاح  
كان هذا العتق ايضا النكاح واحارة له وتسليما ولاخبار الامة  
**باب عقد الشيد نكاح امته على نفسه**  
**باب العتق لها** ثبت ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم عتق  
صفيه وجعل عتقا صداقتها وتناختلرا في الرجل يعتق المحبة وتجعل صداقتها  
عتقا فمن فعل ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم انيس ابن مالك وهو  
الراوي عنه خبر صفيه وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم اياها وبه قال شعب  
ابن السيب وطاوس وابي سلمة بن عبد الرحمن والنعجي والحسن البصري والزهري  
واحمد اسحق بن زكريا بن عمر ومالك والشافعي وقال ابو بكر بن ثابت  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قول وهو حجة الله على خلقه والحر  
الا فتدأ به في جميع اموره الا ان يخصه الله عز وجل بشي فيكون له حصه  
به في كتابه او على لسان رسوله خطابه وما لم يكن كذلك فليس لاحد ان يزعم  
ان شيئا من الاشيا خاض له اذ لم كان ذلك كذلك لم يشأ احدهم من الناس فيما لا  
موافق اصحابه من المؤمنين نزل ذلك خاض لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وليس من اراد ان يعتق امته وجعل عتقا صداقتها اعتقك علي  
ان تزوجتك وجعلت صداقتك عتقك وقال احمد ان قال قد اعتقتك  
وجعلت صداقتك عتقك فخر حايرون **مسألة** وان اختلرا  
في الرجل يعتق امته ويزوجها وتجعل صداقتها عتقا ان يزوجها  
فقال قتادة لا شئ عليها وقال الثوري يبيع في نصف قيمتها في قول من  
قال عتقا صداقتها قال الحسن البصري يبيع في اليد نصف ثم قيمتها وقال  
الكريري نصف ثمها وقال الاوزاعي يبيعها نصف قيمتها فلها من ذلك النصف  
ويؤدى الى سيدها النصف وذلك ربع قيمتها **مسألة**

ان

طلقها



وَاحْتَلَفُوا فِي السَّيِّدِ بِرُوحِ أُمِّهِ فَيَقْتُلُهَا بِقَتْلِ **م** أَوْ يَبِيعُهَا حَيْثُ لَا  
يَبْدُ عَلَيْهِ الزَّوْجُ فَكَانَ النُّجْمُ يَقُولُ إِذَا قَتَلَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا الزَّوْجُ فَلَا مَر  
لَهَا وَلَا لَهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَمُحَمَّدُ الْمُهَيَّبُ وَالْأَمَةُ لَمْ يَرَاها وَقَالَ النُّجْمُ فِي الْحِجْرِ إِذَا  
قُتِلَتْ أَوْ قَتَلَتْ نَفْسًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا فَلَهَا الْمَهْرُ كُلُّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ  
لَمْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى قَتَلَهَا الْمَرْءُ كَانَ الصَّدَاقُ لَهَا وَهُوَ لِلْمَرْءِ وَكَذَلِكَ إِنْ بَلَغَهَا الْمَرْءُ  
فِي مَوْضِعٍ لَا يَبْدُ عَلَيْهِ **ب** فَقَدْ أَشَاءَ الْمَرْءُ لَهَا  
**وَالْمَرْءُ الَّذِي كَانَ عِنْدَ أَنْ يَأْخُذَهُ بِذَلِكَ مَسْئَلَةٌ**

وَاحْتَلَفُوا فِي الرَّجُلِ يُزْجِ أُمَّهُ وَيَصْنَعُ أَنْ يَرْبِّيَهَا مَعَهُ بَيْتًا فَقَالَ مَلِكُ الْحَنْبَلِ لَهَا  
نَفَقَتُهُ حَتَّى يَتَوَكَّلَ بِهَا الزَّوْجُ إِلَى مَنْزِلَةِ أَوْ بَيْتٍ عِنْدَ مَنْ كَانَ يَأْتِي فِي بَيْتِ أُمِّهَا فَلَا  
نَفَقَةَ عَلَيْهِ وَقَالَ النُّجْمُ إِنْ لَمْ يَتَوَكَّلْ بِهَا بَيْتًا فَلَا سَكَنَ لَهُ وَلَا نَفَقَةَ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ لَا نَفَقَةَ  
لَهَا إِنْ حَبَسَهَا عَنْهُ كَذَلِكَ قَالَ الْمُنَافِئُ إِنْ نَفَقَتُهُ لَا تَحِبُّ لَهَا حَتَّى يَرْبِّيَهَا بَيْتًا وَقَالَ  
الثَّوْرِيُّ وَاحِدٌ وَاسْتَحْبَبْتُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَتَعَنَّتْهُ الْبَيْتُ بِاللَّيْلِ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ  
**بَابُ أَمْرِ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ تَسْلِيمَهُ** وَاحْتَلَفُوا

فِي أَمْرِ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ تَسْلِيمَهُ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ النَّصْرَانِيَّةِ أَنَّ تَسْلِيمَ السَّيِّدِ قَوْمَتِ عَلَيْهِ  
وَيُجْعَلُ فِي قَبْرِهَا وَأَنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَكَّلَ بِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ هَذَا أَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَفِيهِ قَوْلٌ  
ثَانِيٌّ يَقُولُ أَنْ تَقْرَأَ قِيمَةً ثُمَّ يُلْقَى الشَّطْرُ ثُمَّ تَوَكَّلَ الشَّطْرُ الْبَاقِي وَهِيَ حُرَّةٌ هَذَا أَقُولُ  
الْأَوْرَاقِيُّ وَفِيهِ قَوْلٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنَّهَا حُرَّةٌ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا هَذَا أَقُولُ مَلِكُ وَفِيهِ قَوْلٌ  
رَابِعٌ وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ قِيمَةً ثُمَّ يُلْقَى الشَّطْرُ ثُمَّ تَوَكَّلَ الشَّطْرُ الْبَاقِي وَهِيَ حُرَّةٌ هَذَا أَقُولُ  
هَذَا أَقُولُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَفِيهِ قَوْلٌ خَامِسٌ وَهُوَ أَنْ تَوَدَّ إِلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيمَةً خَدَمَتَهَا  
فَإِنْ أَدَّتْ خَدَمَتَهَا مَا يَبْلُغُ قِيمَةً رَفَعَتْهَا ثَبَلُ أَنْ مَوْتُ مَوْلَاهَا فَهِيَ حُرَّةٌ وَأَنْ مَاتَ  
الْمَرْءُ قَبْلَ ذَلِكَ عَنَقَتْ هَذَا أَقُولُ عَمِيدُ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَفِيهِ قَوْلٌ سَادِسٌ وَهُوَ  
أَنَّهَا تَخْرُجُ عَنْهُ وَيُؤْخَذُ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهَا وَلَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا فِي مَا شَاءَ إِلَى أَنْ مَوْتِ  
فَإِنْ مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ هَذَا أَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَفِيهِ قَوْلٌ سَابِعٌ **بَابُ**



أحرهما

**أُمَةُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَرَجَعَا أَحَدُهُمَا** اجمع كل من عطف عنه  
 من أهل العلم على أن الأمة إذا كانت بين رجلين فزوجها أن النكاح جابر واختلفوا  
 فيه إن زوجها كذا ما خبر أن الآخر فكان المشافعي يقول النكاح بطل وإن لم يزوج الذي  
 لم يزوج منه قال أبو ثور ودكر ابن القسمة أنه مدعي مكر وقال أصحاب الرأي لا يزوج  
 بطل النكاح فإن فعل كان له نصف مهر مثلها والذي زوج نصف ماسمي لها الزوج  
 إلا أن يكون نصف مثلها أقل فيكون له الحذف قال أبو بكر النكاح بطل حتى يجتمعا على  
 النكاح فإن أدرك قبل الدخول بطل وإن دخل عليهما فلكل واحد منهما نصف مهر مثلها

**مسائل من هذا الباب**

أمة للبيتم وبنو الأب يزوجه أمة أبناها الطلق قالت طائفة ذلك جابر وكذلك  
 المكاتب يزوجه أمته والعبد المأذون له في التجارة كذلك جابر وباحد الضد أن  
 وكذا الذي يادفنه المال هذا قول أبو ثور وقال أصحاب الرأي في الأب والوصي  
 والمكاتب هكذا واختلفوا في العبد المأذون له في التجارة تزوجه أمته فقال النخعي  
 ومحمد لا تجوز وقال يعقوب بن حمزة لانه من التجارة وقال المشافعي ليس للمكاتب  
 ولا للعبد المأذون له في التجارة أن تزوجا ما يديهما من الحرمان لانهما لا يعقدان  
 على أنفسهما فكذا لا يعقدان على ما يديهما وتالفة ولي البيتم من قال ان  
 أن نكاحه فرض على وليه أن يزوجه ومن قال ليس بفرض لم يزوجه واختلفوا في  
 الرجل يزوجه أمة ابنه وهو حر أو عبد بعد أن ياد للعبد مولاة ففي قول مالك  
 والمشافعي النكاح جابر فإن ولدت ولدا كان عبد الابن وقال أصحاب الرأي  
 النكاح جابر فإن ولدت منه عتق ولده قال أبو بكر بن مالك أقول واختلفوا في الرجل  
 يطأ جارية ابنه بغير نكاح فتحمل منه فقال أصحاب الرأي تكون له مولاة إذا كان  
 حرا أو عليه قيمتها أفرد ذلك الأبرار فجد وقال أبو ثور فإن علم أن هذا الحمل له كان  
 راتباً وعليه الحد ويلزمه صداق مثلها والمجارية وولدها ملك الابن وقال الثوري  
 في رجل وقع على جارية ابنه أن حبلى كان مولاة وإن لم تحبل لم يولد لها

باب



وقال احمد اذا كان الهب قابضاً للجارية ولم يكن اللبن وطيباً فأجلبها الالب  
فالولد ولده والجارية له وليين للبن فبها شي وبه قال اسحق وجماع ابراهيم  
نكاح العبيد اجمع اهل العلم علي ان يملك امرأتين فيختلفوا في العبد  
ينكح اربع نسوة فقالت طائفة ليس له ان ينكح الا اثنتين وروى ذلك عمر بن الخطاب  
وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وبه قال عطاء والشعبي وقتادة والثوري  
والشافعي واحمد واسحق واصحاب الرأي وفيه قولان وهو ان له ان ينكح اربعاً  
هذا قول عطاء والثوري ورابعة وملك وابي ثور واختلف فيه عن الحسن وعطاء  
والاوزاعي فرى عن كل واحد منهما قولاً قال ابو ثور قد احتج كل فريق منهما  
لقوله واحتج بعض من قال له ان ينكح اربعاً بقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء  
الاية وان الجميع مخاطبون الاحرار والعبيد كما خوطبوا بقوله كتب عليكم  
الصيام واحتج من خالفهم بقول عمر وعلي قال ليس بخالفهما احد من اصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم ومعهم اهل العلم معاني القرآن وغيره

## نكاح العبيد والامان غير اذن سيادتهم

اجمع اهل العلم علي ان نكاح العبد جائز باذن مولاه وجميعوا علي ان نكاحه  
بغير اذن مولاه لا يجوز جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ائماً عبد  
تزوج بغير اذن مولاه فهو عامر واختلفوا في العبد ينكح بغير اذن سيده فقالت  
طائفة عليه الحد كذلك قال ابن عمر وابي ثور وقالت طائفة لا حد عليه وروى ذلك  
عن الشعبي والشعبي وبه قال احمد واسحق واختلفوا في العبد ينكح بغير اذن سيده  
فقالت طائفة يفرق بينهما روي ذلك عن عمر بن عفان وأبي موسى الاشعري وبه قال الحكم  
وعطاء قال عطاء لا يجوز نكاحه وهو قول الاوزاعي والشافعي وبه قال ابو ثور واحمد  
واسحق وقالت طائفة اذا أجاز المولى النكاح حاز وهذا قول الحسن البصري وعطاء  
ابن ابي رباح وسعيد بن المسيب وشريح والشعبي وبه قال مالك واصحاب الرأي  
وقال ابو بكر لا يجوز حتى يسهل نكاحاً كما كان سيده واختلفوا في العبد اذا



لعبد في التزوج فيتزوج بانتهين في عقد فقال ابو ثور جابر واصحاب الرأي لا  
يجوز ولا يمنع الاذن الا على واحد **باب** العبد تاذن له

**السيد في النكاح فيمنع** نكاحا فاسدا وانما في  
الرجل ياذن لعبد في النكاح فيمنع نكاحا فاسدا فقلت طائفة ان لم  
يكن خلوها فلا مشيها وان كان خلوها فعليه المهر لان عن هذا صحيح على  
مذهب الشافعي وبه قال ابو ثور وقال الثوري لا يدخلها فعليه المهر وقول  
آخر ان لا مهر عليه حتى يعتق هذا اقوال يونس ومحمد وقال ملك والشافعي  
اذا كان عبدا ابيرتولين فاذا زاحمها في النكاح فيمنع والنكاح باطل

**باب تسري العبد** اختلف اهل العلم في  
تسري العبد فقال طائفة للعبد ان يتسرى باذن مولاه روى هذا القول  
عن ابن عمر وابن عباس وبه قال الحسن البصري والشافعي وعمر بن عبد العزيز  
والشعبي والزهري وملك والاوزاعي واحمد واسحق وابو ثور ومن طائفة  
ان تسري العبد ومن كره ذلك محمد بن سيرين وحماد بن اي شليم ومن هذا  
مذهب الثوري واصحاب الرأي واختلف قول الشافعي في هذه المسئلة

فقال لذهاب العراو يقول ملك ثم رجع ثم قال لا تدخل للعبد ان يتسرى قال  
ابو بكر قول ابن عمر وابن عباس وروى واختلفوا في الجارية التي لم تسحق ان يقال  
لها سيرة فقال طائفة ان طيبها فقد تسرى لها كذلك قال ذبيبة وملك  
واحمد واسحق وقال الاوزاعي لا يكون سريه وان جعلت عليها ازارا حتى  
تتبيها وحكي عن الشافعي انه قال المتسري طيب الولد جعلت اهل الجمل

**باب العبد يغر الحرة ويخبر انه حر** يملكها  
اجمع كل من احفظ عنه من اهل العلم على ان الحرة التي غرها العبد الماذون  
له في النكاح وزعم انه حر ان لها الخيار اذا علمت كذلك قال عطاء وعمر  
ابن دينار والشافعي والحسن البصري والزهري وملك والشافعي وابو ثور واصحاب



الذي غير ان الشنا فعي قال ان فارقت قبل الدخول فلا مهر لها وبه قال اصحاب  
 الرأي وقال ابو ثور لها نصف الصداق عليه اذ عتق وان فارقت وقد دخل عليها  
 ففي قول الشنا فعي لها مهر مثلها وفي قول اصحاب الرأي لها ما سمي لها عليه  
 في رقبته ولا تكون هذه الفرقة الا عند قاضٍ واختلفوا فيه ان تزوجها ولم يكن  
 انه حر ولا عبد فقال الشنا فعي لا خيار لها وقال ابو ثور لها الخيار وقال اصحاب  
 الرأي ان تزوجوه الا وليا برضاها فلا خيار لها وان كانت هي تزوجته وهو غير كنون  
 فلا وليا نهى فوايبتها **باب المرأة تنكح غير ما**

اجمع اهل العلم على ان نكاح المرأة عبد باطل وثبت ان عمر بن الخطاب  
 قال في امرأة حبانة بالجارية نكحت عبد ما نكح ان يزوجها وانهم ما واختلفوا  
 في نكاح المرأة عبد ابنها فحكى ابو عبيد عن اهل الحجاز انهم كلوا الا برز تزوج  
 المرأة عبد ولدها قال وكذلك يقولون لا يتزوج الرجل لمة ولده وقال اهل العراق  
 هذا كله جائز ما لم تمت البشارة وقال الشنا فعي اذا تزوج مكاتب ثلث مولاة باذن  
 مولاه ثم مات المولى فسد النكاح لانها ورثت بعض رقبته وقال ابو ثور وقال  
 اصحاب الرأي النكاح جائز على جاله لانها لا تملك منه شيئا انما لها عليه دين  
 ونحو قول الشنا فعي وروي ثور واصحاب الرأي اذا نكحت المرأة عبد ايها فمات  
 الاب وماتت المولاة بعد شقها بطل النكاح ومن قال ان المرأة اذا املكته من زوجها  
 شقها ان النكاح بطل الحسن البصري وطاوس وفتادة والحكم وحماد والشعبي  
 وعطاء وعبد الله بن معقل وميسرة وملك والارزاعي والشنا فعي وابي ثور واصحاب  
 الرأي وكذلك يقول وقال ابن سيرين والنخعي ان عتقت مكاتبها فبطل النكاح

**باب الرجل يملك زوجته الامة او بعضها**

واختلفوا في الرجل يملك بعض زوجته الامة فقال الحسن والزهرى والنخعي  
 وعامة المفتين يبقونها ولا يترها حتى يملكها وروى عن فتادة انه من  
 لم يره ملكه عليها الا قريبا وقد روى عن الحسن انه قال ان المشتري امره

سان  
 يستخلصها



للعنف فان عنتها حين ملكها فنها على نكاحها واختلفوا في المرأة تملك من زوجها  
شئاً فاعنته ثم اراد نكاحها قال الحسن والزهرى وتنادى والاورزاعى  
هي طلقته وقال الحكم وحماد وملك والشافعى واحمد واسحق هي جارية  
وليس بطلاق وله نكاح **باب الامة تكرر تحت**

**الزوج فيبت** طلاقها ثم يطأها السيد وان اختلفوا في الرجل  
يكون له الزوجة الامة فيطلقها ويبت طلاقها ثم يطأها السيد فقالت  
طايفة لا تغل للزوج الا من حيث قال الله عز وجل حتى تنكح زوجاً غيره وليس  
السيد بزوج روى معنى ذلك عن علي وعبد الله بن وهب قال عبيدة السلماني  
ومسروق والشعبي والثوري وسليمان بن يسار وابن قيس وابن الزناد  
وحماد بن سليمان والثوري والشافعى واحمد واسحق وحملت طايفة وطى  
السيد كوطى الزوج وروى ذلك عن عثمان بن ثابت قال ابو بكر  
بالنزل الاول لا قول والتعبد ليس بزوج **باب**

**جماع اجواب الصراير والسمن فيهن**  
قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كانت  
للرجل امرأتان فقال الى احدهما جأ يوم القيمة واحد شقيقه ما لي قال ابو بكر  
الميل الذي يلحق قاعله فيه الترم من مال مما ملكه من الا فقال ذون المهر  
الذي لا يملكه المهر قال الله جل جلاله ولر تسطيعوا ان تغدوا ابين النساء ولو  
حرصن لانية وقال الزلاية نزلت في غايينته وروينا عن ابن عباس انه قال  
في هذه الآية لا يستطيع ان يعبد الا بالشهوة فيما بينهن ولو حرصت  
وقال عبيدة السلماني في الحب والجماع وذلك قول رسول الله صلى الله  
الله صلى الله عليه وسلم حيث كان تقسم تغزل ثم تقول اللهم هذا اولهم في  
ما املك فلا تلمني فيما املك ولا املك على ذلك **باب**

**الافراع من الصراير عند الخروج** **باب**  
الحسنان ثبت ان رسول

ابي







وأهل الرأي وقالوا في العبد عند هذه الحرة والامة بعد ايلينها بالسيرة وقالوا  
 الذي يقسم بينهما كما يقسم الحر به قال ابو ثور **مسألة**  
**باب القسم بين الضارين** كان الشافعي وابو ثور واصحاب  
 الرأي يقولون في المريض والصحيح والعين والحصي المحبوب في القسم سواء  
 وكان الشافعي يقول في المرأة مثل لا بأس ان يقسم عندنا حتى تكف او موت ثم يوفى  
 بنى من مثله مثل ما كان عندنا واما ابو ثور وقالوا اصحاب الرأي ما مضى فكر ويستقبل  
 العدل فيما يستقبل قال ابو بكر في الشافعي صحيح وقال مالك الصغيرة التي قد حرمت  
 والبيعة البالغة سواء في اصحاب الرأي وقال الشافعي اذا الخطاها ما لا على  
 ان تجلله من يومها وليلتها فالعطية مذكورة ويومها حقة وقال ابو ثور ذلك  
 جائز وكان الشافعي يقول الجاني والنفسا والريضة والخشاعة والمجنونة التي لا تمنع  
 والصبي في القسم سواء وهذا اعلى مذهب مالك قال ابو ثور واغتاب الرائي وكان  
 الشافعي يقول اذا اراد ان يقسم لم يسمع لم يسمع او تلاثا تلاثا كان ذلكا واره له  
 بخارزة التلث من العدد قال ابو بكر اني محارزة اليوم لا جد حجة احتج بها في  
 الخرج عن جملة السيرة الي غيرها وليس فيها سنده الرشيد الا استعمله ولا يجوز  
 الخرج منه بالا سقيتان الي غيره وقال مالك لا بأس ان يقسم الرجل عند امر ولده اليوم  
 والتلات ولا يقسم الرجل عند الحرة الا يتر من غير ان تكون مضرا او قال الشافعي  
 في الاما لا يتر كيف شاء فاذا صار الى النساء عدل بينهما **باب**  
**المز يشغل بالعبادة عن حقوق الاهل** قال سفيان  
 الثوري في المرأة تشكر زوجها الله لا ياتيه قاله ثلثة ايام ولها يوم وليلة وانه  
 قال ابو ثور وقال مالك الذي يكف عن جماع امراته من غير ضرورة يترك  
 حتى يجمع او يبارق على ما احب او كره لانه مضار بها او قال الشافعي في الجماع  
 لا يفرض عليه منه شي لعينه اما يفرض نفقة وتكفي وكسوة وان يقول اليها  
 قال ابو بكر اعلى شي في هذا الباب خبر عن الخطاب ان كعبا قضى بينهما امر

لا يتر

عمر

والله اعلم



عمران لها من كل اربعة ايام ولها بهن بركا ولبنة وليست ذاك من شغل عن عمر  
 لان الذي رواه الشعبي عنده **كتاب قوله وان المرأة**  
**خافت من عملها نشر الالة** قال ابو بكر كان علي  
 ابن ابي طالب يقول في هذا الالة ذاك في الرجل يكون له امراتان فتعجز احدهما  
 او يكون في ممة فيصالحها على ان ياتيها كل البتة او يلقه مرة فيسخر منه قال ابن عباس  
 وقالت عيشة هي المرأة لا تخفها زوجها وتكون في ممة فيصالحها وتقول انت  
 في حل من شاي وقتا خلت اهل العلم في المرأة تصالح زوجها على صلح مما  
 ذكرناه ثم يرجع عنه وقالت طائفة لها ان ترجع في ذاك وعليه ان يوقها  
 حفها روى معنى هذا القول عن عطاء وكذلك قال الثوري والشافعي وراحم  
 وقال الثوري واصحاب الراي الصالح في ذاك خاير ولا يحفظ عنهم في الرجوع شيئا  
 وقال الثوري اذا تراجعا على ان لها ثوبا ولها ثوبا فلهما من فاشترط باطل وكره  
 ملك هذا النكاح وهذا قول الثوري ان الصالح بعد الدخول فانه قول سوا قال  
 الحسن البصري اذا صالح المرأة على صلح من يومها قال اذا رخصت  
 فليس لها ان ترجع **جماع ابواب**

**وجوب النفقات** قال الله تبارك وتعالى في علمها  
 ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال جل ثناؤه وعاشرهم  
 بالمعروف فكان علامة يقول حقها عليه الصلحة الحسنة والكسوة والزينة والمعروف  
 ولهم مثل الذي عليهم بالمعروف وللرجال عليهم رجة وثبت ان نبي الله صلى  
 الله عليه وسلم قال في خطبة يعرفه ولهم عليهم رزقهم وكسوتهم بالمعروف  
 وقد اتفق اهل العلم على وجوب نفقات الزوجات اذا كانوا جميعا بالغين الا  
 الناشز منهم الممتنعين فنفقة الزوجة ثمانية في الخناب والسنة والاتفاق  
**باب نفقة الموسع عليه ونفقة المقترن ثبت**  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهن دينت لهن نفقة وقد اتفق



ان اباسين رجل شحيح رليست لي الاما بل بخل يلقى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكتفيك وولديك بالمعروف واخفئت اهل العلم فيما يرض للزوجه علي زوجها من الكلفة فتالت طابقة ليست في ذلك بقدر انما ذالك علي طاعة الزوج ويساره واما نحن فقد الحار رايد عند نزول الامر فيرض ما فيه الكفاية بالتقصد قال ملك ليس عندنا فيما يرض علي الزوج نفقة معلومة اذ امر وجدها حسن بذالك امراته اولم يجد هافر وتلته ويث امراته لا علي غنى ولا علي مسكين لافي المداين ولا في الزنى ولا في الافاق لعلنا سحر ولا لخصه انما ذالك بقدر الموش والمعسر وبخا ابو عبيد لا نه ليس فيه وقت معلوم في كتاب ولا سنة وقال ابو ثور خرم من قولها واجتبروا بقصة هند وقالت طابقة بفض القيرم مدد النبي صلى الله عليه وسلم في كل يوم من طعام البلد الذي يفتت ثور حنطة كان او متجبر او مكيله من ادم بلادها ريتا كان لو شمننا بقدر ما يكتفي ما وصفه من ثنتين مدد في المشهور بفضها في دمر وشط اقل ما يكتفيها وقد قيل لها في المشمر اربع طاطا الحمر في كل جمعة رطل وان كان زوجها مرسعا رخصها من هذا النبي صلى الله عليه وسلم من رخصها من الادم والحمير صف ما وصفتها لامرأة المقتدر وكل لك الادم والعسل واخبر في ايجاله المد علي المقتدر خيرا يهري في الواقع علي اهله في رمضان انه امر لكل مسكين مد واجتج في فوضه علي الموشع عليه مد بن ثنبر كعب بن عجرة انه اوجب في قد له لاداء لكل مسكين نصف صاع قالوا في الفرض علي الوسط الذي هو مرسع عليه ولا علي المقتدر ما بينهما مد ونصف المراه ومد الخادم وقال اصحاب الر في قصة النفقة في ذالك علي الموشع قد روي وعلي المقتدر قد روي وعلي قد رعت الشعر في قصة يقرم ذالك قهمة بالمعروف فان كان معسر افرض له امراته من النفقة في كل شهر اربعة دراهم الي خمسة او ما تين او ما بين ذالك ولخادم مائة ثلاثة او اقل من ذالك قليلا او اكثر من ذالك انما يرض علي المعسر القرب بغير الرقيق قيمة ما يكتفيها كل يوم وما لا يكتفي من الادم والاد من لها ولخادمها وذكروا اللسوة وان كان الرجل يرضي فان النفقة لامراته

عندما

الخرقة

وسيط

ليست



ثمانية أو سبعة أو أقل من ذلك قليلا أمخوذ ذلك توسع عليها في الطعام والاداءم لحادها

## ثلاثة أو أربعة أو أقل من ذلك قليلا **باب الكسوة**

قال البربر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن علي بن أبي طالب وعنه كسوته

بالحرف وقد جمع أهل العلم على أن الزوجة نفقتها وكسوتها بالمعروف وقد اختلف

أهل العلم فيها نجيب أن يكسوها قال كثير منهم يكسوها ثيابا بل كذا أو من كسوة كذا

لملأه أن سموها تركت ذكر ذلك اختلفوا إذا فائدة في كثير مما ذكره لأن عامة أهل

البلاد أن يتكسوا بما ذكره وأصح ذلك وأعدل أنه أن لا يتكسوا أهل البلاد أن يجتمعوا على

كسوة واحدة ولكن يراهم كل بلد بأن يكسوها مما يليق به أهل البلاد بالمعروف

بفد وما يطيقه المأمور به على قدر ثيابه وعسرة وعلى قدر الثياب لها على قدر

حالتها وما يليق من ثيابها مثل ذلك البلاد وتجنبد الحاكم في مثل هذا عند نزول الأمر

كما تجتهد في المنع عند طلاق التي لم يدخل بها ولم يسر بها فمما يوجب الخداب

وعبر ذلك والدليل على صحة هذا المذهب في النفقة والكسوة قول النبي صلى

الله عليه وسلم لعن من خذي ما يليقك وذلك بالمعروف فبي هذا إيمان الذي نجيب

## من الكسوة من ذلك كله **باب عدم من نجيب على**

**الزوج نفقتها من خدم الزوجة** واختلف أهل العلم فيمن

سفر عليه الزوج من خدم الزوجة فقالت طائفة ينفق على خادموه وأحد هذا أنزل

ملك والشافعي وأصحاب الرأي وقال الشافعي في التي لا غلب أن لا يتخذ من نفسها وقل

ملك لا تكون امرأة تصلح لخدمة نفسها ولا لغيرها من واحد فله عليه أن ينفق

أكثر من واحدة قال أبو ثور إذا كانت امرأة الرجل تلج إلى خادمين لا بد لها

منها ويحمل الزوج ذلك فرض عليه لخادمين قال البربر ليس في وجوب خدم المرأة

أصل عند عليه من حيث يجب قبولها وإنما هو شئ قاله أهل العلم في فرض من ذلك

خادم واحد وهو أقل ما قبله ويرى قوما زاد على ذلك **باب**

**الرجل يطالب بنفقة زوجته ولما يدخل عليها**

ذلك

أن

نفقة



و اختلفوا في الرجل البالغ ينكح المرأة البالغ او التي يوطا مثلها وان لم تبلغ فقالت  
طائفة اذا كان الجيس من قبله فعليه النفقة وان كان من قبلهم فلا نفقة لها هذا قول  
الحسن والتخميمي والشعبي والثوري ومالك والشافعي والكرشي وقيل رينا عن الحسن انه  
كان لا يجعل للمرأة علي زوجها نفقة حتى يدخل عليها قال ابو بكر الاول اصح لها النفقة  
الا ان تكون متحدة فتزول نفقتها مادامت ناشرة **باب**  
**نفقة الصغيرة التي لا يوطا مثلها** واختلفوا في نفقة  
الصغيرة التي لا يوطا مثلها فان كانت طائفة فلا نفقة لها حتى تدرك او تطيق الرجال كذلك  
قال بكير بن عبد الله الاشج ومالك بن نسر وقال الحسن البصري والتخميمي اذا كان الجيس  
من قبل المرأة فلا نفقة للمرأة وبه قال احمد والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي وقال الثوري  
في الصغيرة عليه النفقة فاذا بلغت ان يدركها دخل بها **باب**  
**الصغير تعتد عليه نكاح امرأة كبيرة** واختلفوا  
في الصغير تعتد عليه نكاح امرأة كبيرة فقول محمد بن الحسن عليه النفقة وقال  
مالك لا نفقة لها وقال الشافعي وهو بالعراق عليه النفقة وبه قال ابو ثور وقال ابو بكر اما  
البالغ الذي تزوج صغيرة فعليه النفقة لاجل هذه الزوجة في جملة من فرض  
لهن النفقة ولو قال قيل يفرض علي الزوج الصغيرة النفقة كما يفرض في ماله نفقة  
والدينه ومما ليكده كان ذلكم قبيحا والله اعلم واجمع عوام اهل العلم علي  
استقلال نفقة الناشئة الماتعة نفسها من الزوج هذا قول الشعبي ومحمد بن ابي سلمة  
ومالك والاوراع والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي ولا اعلم احد اختلفها ولا ي  
الا الحكم فانه قال في امرأة خرجت من بيت زوجها عاصدة لها نفقة قال ابو بكر الاول  
اصح **باب** **وجوب نفقة زوجة الغائب وما يورث**  
**له منه وما لا يورث** واختلفوا في وجوب نفقة الزوج علي  
الزوج الغائب ايام غيبته فثبت ان عمر بن الخطاب كتب الي امرأ الاجناد  
في رجال غابوا علي نسايبهم يا مريم ان تستولي عليهم ان يطلقوا فان طلقوا بعتوا



بنفثة فامضي وبه قال الحسن البصري والشافعي وابو ثور واحمد واسحق وقال  
الحنبل لا تقول ذلك يقول البيهقي لا ان يرضه السلطان قال ابو بكر  
نفقة الزوجة واجبة بالكتاب والسنة والاتفاق ولا نزول ما وجب بلحج الذي ذكرناه  
الابسنة او اتفاق ولا نعلم شيئا يدل على سقوط نفقة الزوجة الا النادر المستعرة  
نفقة الزوجة واجبة على الزوج غايثا كان الزوج او خاضعا له **باب**  
**الرجل يعجز عن نفقة زوجته** واختلعا في الرجل يعجز عن نفقة  
زوجته فتسله الطلاق فقالت طائفة يفرق بينهما كذلك قال مالك وحكي للفظان  
وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي واحمد واسحق وابو عبيد وابو ثور واحمد  
يحتجهم بقول عمر بن الخطاب انه كتب الى امر الاحباد وقد ذكرته فيما مضى وقد  
روى ذلك عن اي هيرة وسعيد بن المسيب والحسن وقال طائفة لا يفرق بينهما  
كذلك قال عطاء الزهرى وابن شبرمة والنوري والنعمان وصاحباة ونه هذا الباب  
فوقالت حكي عن عبد الله ابن الحسن انه قال لا يفرق بينهما الا اذا اخرجت  
عليها وبطلت فها ولا امره بطلاقها اذا اعجزت خيرا ابد او قد اخرجت بعض من يقول  
بالقول الثاني يحكمها اذا اعتقد باخضاع فلا يفرق بينهما الا باجماع مثله او سنة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معارض لها فان اخرجت محتج بالعتيق فانهما  
يفرق بينهما العتيق فبين زوجته ان كان موجودا ولو اختلفا في العتيق لوجب الرفق  
عن الفرق بينهما واختلفوا في السائل يتزوج المرأة وهي تعلم ان مثله لا جزى السنة  
وقال مالك لا ارى لها قول بعد ذلك وقال الشافعي يفرق بينهما اذا سالت ذلك واختلفوا  
في القدر الذي ينظر من لا يجد ما ينفق على اهله فقال حماد بن اي سليمان بن رجل  
سنة وروينا عن عمر بن عبد العزيز انه قال الضرب اله شقرا او شمر بنو ملك النمر  
والجوه وقال الشافعي لا يبرأ رجل احترم ثلاث وقال مالك اذا فر الامام بينهما  
تكون تطلقه وهو احق بها الراس ما دامت في العدة وقال الشافعي تكون  
فرقة بلا طلاق ولا ملك رجعتها قال ابو بكر بن اعطاء عا لاصمة من طلاق



ولا يملك رجعتها قال ابو بكر يكون انقطاعاً للعصمة من غير طلاق يكون فيه الرجعة  
**مسألة من ابرأ النقات** كان ملك و الشافعي  
وابو ثور يرون بيع العروضة نفقة الزوجة فيه قال يعقوب ومحمد وقال الممن  
منه ما له النفقة من الدنا بئر والدرهم ولكنه لا يبيع من عروضة شيئاً الا برضى  
منه تسليم قال ابو بكر القول الاول اصح وكان يحيى بن ادم و الشافعي يقولان لا يحرى  
عليها النفقة من مال الزوج يوماً بيوم وقد روينا عن الشافعي انه فرض في امرأة في  
قوتها خمسة عشر صاعاً بالتحاجي و درهمين لدهنها و حاجتها في كل شهر  
وقال اصحاب الرأي يرضى امرأة المقتنة كل شهر كذا قال ابو بكر الجار ان يرضى لشهر و نفقة  
نحوه والشهر الجار ان يرضى لشهر و نفقة في اول السن فراجع من ذلك ان ينفق يوماً  
بيوم قال ابو بكر ولو دخلت امرأة الرجل عليه و مرضت مرضاً شديداً لا يقدر معه  
على اتيانها كانت عليه نفقتها و هذا قول الشافعي و ابو ثور و اصحاب الرأي و اذا  
قالت امرأة الرجل هو مريض فافضوا عليه على قدر ذلك و قال هو مريض فافضوا عليه  
مع عيته فان قامت المرأة على ما يدعي اخذ بينتها و هذا على قول الشافعي و يذهب قال ابو  
ثور و اصحاب الرأي و اذا قالت امرأة الرجل هو مريض كان للرجل على المرأة فقال احسبوا  
نفقتها مما لي عليها و جبت ذلك و قاصصاً به في قول اصحاب الرأي و قال ابو ثور فيها قول  
احد الحكماء قال اصحاب الرأي و الثاني ان عليه تزكيتها الى ان توشق قال ابو بكر اصح القولين يرضى عليها  
اذا كانت معدومة لسقر الله تبارك و تعالى و ان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة و اذا  
كان على الزوج صدق و نفقة قد فسخ شيئاً و اختلفا فيما دفع فقال الزوج من المهر قالت  
بل من النفقة قالوا قول الزوج مع عيته في قول الشافعي و ابو ثور و اصحاب الرأي و يقره **باب**  
**اختلاف الزوجين في النفقة** و اختلفوا في الزوج و المهر و اختلفوا في النفقة  
فقال الزوج قد دفعت اليها نفقتها و قالت المرء لم يدفع الي فقال الشافعي و ابو ثور القولان مع  
عينا و عليه النفقة كسائر الحقوق و لا يبرأ من عليه حق مما عليه حتى يبرأ الذي عليه  
الحق و يقوم بينه على نفقه و قال اصحاب الرأي انما اختلفوا في الزوج فنصبي على

البينة

ديناً

ان



القاضي منذ شهر وأما لك نفقة شهر وقالت المرأة بل قضيت <sup>سنة</sup> بثلاثة أشهر فان القول  
 في ذلك قول الزوج مع عبته وعلى المرأة البينة وقال مالك إذا اختلفت القولان قول الزوج  
 إذا كان فيها معهما وإن كان غائبا فالقولان قولها من يوم رفعت أمرها إلى السلطان  
 قال أبو بكر القول في هذه الأقوال قول المرأة مع عبته وكل من علم قبله حق فليس  
 ببرائته الابنية تستمد له أو باقرار من النبي كنه الحق بالبراة لمصاحبة قال  
 أبو بكر وإذا بعث الرجل البعاً يشرب فقال الرجل هو من الكسوة وقالت بل هو <sup>الزوج</sup>  
 هذه فالقول الزوج مع عبته في قول الشافعي وإي شؤراً أصحاب الرأي  
 وكذلك تنزلوا لخطبوا في المرأة ينفق عليها من مال زوجها ثم يعلم أنه كان قد مات  
 قبل ذلك فقال أبو العالبيه وأبو قلابة ومحمد بن سيرين ما انتفت من نصيبها وهذا  
 على مذهب الشافعي وفيه تنزل وهو هذا من رجل كل طعاماً كان له وعلم بعد  
 أنه كان لعنبره وفيه قولان وهو أن الكلب لها ما حسب نفسها عليه هذا قول  
 الحسن البصري والنخعي **مسألة** ٥ وأختلوا في زوج النكته على  
 العبد لامراته المطلقة الحامل فزوجت طابته عليه النفقة على طاهر فليست  
 ونعالي وإن كن أولات حمل فاستروا عليهم حتى يضعن حملهن وهذا قول الأوزاعي  
 والشافعي وقال الحمدي رجل طلق امرأته ثلاثاً وهي مملوكة حاملة ابنه نفقة  
 فيه قال الحق ولم يذكر جرأ ولا عبداً وقال مالك ابن أسير لا نفقة عليه وكذلك  
 روى عن الشعبي **باب نفقة العبد** ٥ ولجميع كل من خطب  
 عنده من أهل العلم على أن علي العبد نفقة زوجته هذا قول الشعبي ومالك والشافعي  
 وقال أصحاب الرأي لم نفقة عليه بعد أن يكون برأماً ينفق ويرى أصحاب الرأي  
 إذا اجتمع عليه نفقتها ولم يكن معه بيع فيه أو يورث عنه سيده وفي قول الشافعي  
 لا يباع فيه وإن شأت الزوجة أقامت بعد إذا لم يجد ما ينفق وإن شأت اختارت  
 زوجه والحاشية في الحرة البعاً والخيار في الإمة إلى سيدها **باب**  
 الذم فيه تكون تحت المشرك قال أبو بكر إذا كانت الكنية



فحث المسلم كان حكمها في نفسها وكسوتها وسائر ما يجب لها من حقوق الزوج  
حكم المصلحة في قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي قال الولد إذا أحملا أهل  
لأمة البناء حكمنا بينهم كحكمنا بين المسلمين هذا قول الشافعي وأبو ثور وقال الله

**تبارك وتعالى وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط** **قَاب**

**نفقة الزوج الدين** ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا طلق  
مالك الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه واجمع أهل العلم على أن الزوج الدين المفقير  
الذي لا يكسب لها ولا مال ولا حبة عمال الولد كذا قال مالك والشافعي  
والحسن بن صالح والشافعي والحنفي وأصحابه وأحمد بن إسحاق وأبو ثور وغيرهم أن  
الشافعي قال إذا كانا ذميين ولم يذكر ذلك أحد غيرهما فإني روي عن  
الجد غمما ولد الولد فمقول الشافعي والشافعي وأصحاب الرأي يجب نفقته على  
ولا ولده إذا كانا في حال من يجب لمثله النفقة ولا يجب ذلك في قول مالك وقال أحمد

نفقة

**بحر الجعل على نفقة أبيه وامراته** **بَاب** **وَحْوِب**

مكاد

**نفقة الولد** ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المندة فتعتبه وقد

منه

قال لما نزلت يا سفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيك ولدي يفتني إلا ما أخذت سرا  
وهو لا يعلم قال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما بك منك وولدك كالعرف ولجمع  
كل من عطف عنه من أهل العلم على أن علي المراء نفقة لولده إلا طحال الرق لجمال  
لهم وأخلفوا في وجوب نفقة البالغ الذي لا مال له منهم ولا كسب يستعين به وقالت  
طائفة على الجب أن ينفق على ولده ولد الصلب الذكور حتى يخلو فإذا خفلوا  
لم يلزمهم نفقتهم والنساء حتى يزوجن ويدخلهن من أزواجهن فإذا دخلها زوجها  
فلا نفقة لها وإن طلقها جدد البنا أو مات عنها فلا نفقة لها على زوجها فان طلقها  
قبل البناء فهي على نفقتها ولا نفقة لولد الولد على حدهم هذا قول مالك وقالت  
طائفة وينفق على ولده حتى يبلغ المحض والحكم لا نفقة لهم عليه إلا أن  
يكونوا زمانا فينفق عليهم الذكور والآث في فيه سواء أقال أم يكن له مال



ما  
وإنما

وسرى في ذلك ولده وولد ولده وإن سلفوا ما لم يكن لهم أب ذو نفع قد رعى  
أنه من عليه فإذ من الأب والأم أنفق عليهم الولد وكذلك لا جأذ هذا فقول  
الشافعي وقالت طائفة بغيره عليه نفقة ولده الصغار والنساء والرجال الزهني فاما  
الذين لا رقاة بهم من الرجال فإنه لا يرضاهم نفقة ومن كان منهم يولد له زمانه بامراة  
غير منه دفعت نفقة اليه هذا قول أصحاب الرأي وأوجب طائفة النفقة لجميع  
اولاده البالغين الاطفال من الرجال والنساء اذا لم يكن لهم اموال يستغنون بها عن نفقة  
الولد علي طاهر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خطي ما بك فيك وولدك  
ما معروف ولم يستثن ولدا بالغا والطفلا فاجمع اهل العلم على استفاة النفقة  
عن اهل البسائر منهم سقط بذلك نفقتهم وكل مختلف فيه فردد الى رسول الله

لنفقة

### باب وجوب النفقة علي ذوى الارحام اليتيم الذي لا مال له

اهل العلم على ان نفقة الصبي واخر رضاعه اذا تروى المأه وله مال ان ذلك ماله  
كذلك قال الحسن البصري وعبد الله بن محمد وعبد الله بن عتبة وشريح وعطاء بن  
لي رباح وقيس بن زهير والنجعي وبه قال الزهري واما الزناد وربيعة ومالك والشافعي  
واصحاب الرأي وروى عن حماد بن اسلم انه قال تخرج رضاع الصبي من جميع  
المال ثم يقسم له نصيبه مما بقي جعله منزلة الابن وروى عن النخعي انه قال ان كان  
المال قليلا فمن نصيبه وان كان كثيرا فمن جميع المال واحتلوا في الصبي الموضع الذي  
لا أب ولا جد فقالت طائفة نفقة وأجر رضاعه علي كل ذي رحم محرم هذا قول اصحاب  
الرأي وقد روي عن حماد بن الخطاب انه جلس عصبه حتى ينفقوا علي صبي الرجل دون  
النساء وبه قال الارزاعي واحمد واشعق وقالوا ان لم يكن له عصبه ففني بيت المال وقالت  
طائفة تجبر علي نفقة كل وارث هذا قول الحسن البصري ومحمد والشافعي وفائدة  
والحسن بن صالح وابن ابي ليلى وابن ثور وشعقوا له تكوز النفقة علي الايد والبيش  
ذلك علي الجاهل كان الشافعي يقول لغير الرجل علي نفقة ولده وولد ولده وانما

وغير الوالد علي نفقة والدية لا ينفق خاصه  
فانما نفقة جده ولا جده والجد والجد  
فانما نفقة جده ولا جده والجد والجد



البنين والبنات ولخير الرجل على نفقة والديه واحداً له وحده وان تعدوا ولا تحسبوا  
 علي نفقة غيرهما والذي قد اقول الجواب النفقة للوالدين والولد دون سائر  
 القرائن **مسألة** هـ كان الشافعي يوجب على الذي نفقة زوجته الا انه  
 اذا شملت وفي حامل حتى تضع حملها واخر الرضاع **باب**

وه قال أبو ثور واصحابه

**وجوب الرضاع** هـ على المرأة ذات الزوج  
 لولدها منه **و** احتلت المرأة ذات الزوج ثانياً ان مرضع

منه فقالت طائفة لم يرضعها ما كانت امرأته هذا قول مالك وابن ابي  
 ليلى والحسن بن صالح وابن ثور وبنوه قول ثالث وهو ان ليس عليها ان ترضع  
 ولدها منه هذا قول اصحاب الراي به قال الثوري وقد حكم عن مالك انه فرق  
 بين ذاته وبين ذوات الشرف ومن غير ما جعل ذلك على الابن اذا كانت

فكانت طائفة فخير على  
 رضاعه ما كانت امرأته  
 هذا امر مالك وابن ابي ليلى  
 والحسن بن صالح وابن ثور وبنوه  
 قول ثاني وهو ان ليس عليها  
 ان ترضع ولدها منه

**باب جماع ابواب حقوق الزوجين**  
**اذا افرقا** هـ وتنازع الولد اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم

على ان الزوجين اذا افرقا ولهما ولد لهن ان الام احق به مما تملك ومن حفظنا  
 ذلك عنه نجي لانصارى والزهرى ومالك والثوري والشافعي واحمد واسحق  
 وابو ثور واصحاب الراي به يقولون وقد رينا عن ابي بكر الصديق انه حكم على  
 عمر بن الخطاب وقصبي بعاصم لا مده امر عاصم وقال جبرها ورجمها مشها حنر  
 له منك حتى تشب كنعنا و اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان الحق  
 للام في الولد اذا تزوجت وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال هي احق  
 بلولدها ما تزوج **باب**

**تحخير الغلام بين الابوين**  
 واختلعت الرقت الذي يخير فيه الولد بين الابوين فقالت طائفة الام احق

بلجوا حتى ينكحوا ويختلعا فيختاروا اما الغلمان فهي احق بهم حتى يختلوا  
 واذا بلغوا الادب اذ بهم الاب عداً لهم هذا قول مالك فقالت طائفة يخير اذا  
 صار ابن سبع سنين ثمان سنين هكذا قال الشافعي واسحق بن خنيس



وهو حسن وقال الحمد بخير اذا خبر وقال ابو ثور اذا كان وطه وليس فحواه وبوصا  
وحده خيره وبه قال اصحاب الرأي وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خير  
من غير علامتين ابويه **باب الابوين مختلف داراهما**

تفسير

واختلفوا في الابوين مختلف داراهما ارا العصبية والامر فان سرتح بقول الصبي  
مع امه كانت الدار واحدة فاذا اختلفت الدار كما لا وليا احوه به قال الشافعي  
وفيه قولان وهو ان كانت رحلة ثقلة قبل الامران شئت فابتعني دارك وان شئت  
فانتب اعلم وان كان تحلي يد القصر فلا ارى ان يخرج بهما هذا امر ملك وفيه قول ثالث  
وهو ان مطر فان كان اصل النكاح في ذلك البلد فارادت المرأة ان تنسب ولدها من  
ذلك المصركا يوم احوق بهما وان كان اصل النكاح في غيره فارادت المرأة ان تنسب  
بولاية الى ذلك المصركا الذي كان فيه اصل النكاح كان امهم احوق بهما هذا قول اصحاب  
الرأي قال ابو بكر فاذا خرجت الامر من البلد الذي فيه ولدها من رجعت اليهم فهي  
لصن بولدها في قول الشافعي وابو ثور واصحاب الرأي وكذلك لو تزوجت ثم طلقت او توفي

**باب تنازع القرابات في الولد**

اجمع ملك الشافعي وابو ثور والنسب على ان الرجل  
اذا اهلز امراته ولها منه اولاد صغار انها احوق بولدها مادام امرأ صغارا فان تزوجت  
فانها احوق بهما ان كان لها امرأ اختلفت رافيه اذ لم يكن لها امرأ كانت لهم جده هي ام  
الاب فقط ام الاب احوق اذ لم يكن للصبي خالة وقال ابن القسيم قال ملك وبلغني  
ذلك عنه انتقال الخالة اولى من الجدة ام الاب وفي قول الشافعي والنسب ام الاب  
احق من الخالة وفي قول ملك الجدة من الاب اولاد من الاخوة والاخت اولى من العمه  
والعمه اولى من بعد ما والاب اولى من الاخت والعمه والخالة اولى من  
الاب وقال الشافعي واذا اختلفت القرابة من النساء وتنازعوا الولد الا لأمه احوق  
امها امها امها وان بعدت الجدة ام الاب ثم امها وامها امها لا اخت  
للاب والامه والاخت للاب ثم الاخت للام ثم الخالة والعمه ولا ينفرد

ليدعاهم اب  
شهرهما وامها



سان  
وهو تدليس

والعلم والادب  
والحكمة والبر  
والجود والكرم  
والعفة والنجاة

للأمر لا يقرأ كتاباً ولا حق ولا طمع الأب غير الأمر وأما هاتان فاما أخواتها وعرض  
فاما يكون حقها بالأب ولا يكون لها حق معه من تدليس به والجد الأب بقر ومقام  
الأب اذا لم يكن أباً وكذلك الأبوالأب ولد للأب والعم وابن العم وابن عم الأب والعصبة  
بقر من منظر الأب فالمرء يكون أحداً من مستمر مع الأمر وغيره من أمهاتها وقال  
ابن تومرنا أجمعوا الله مع الأمر فان ماتت الأم فمصر مع أقرب الناس من الأمر ولا يكون  
لأحد من قبل الأب حق فيه حتى لا يبقا من قبل الأمر أحد ثم يصير إلى الأب فيكون من  
كل أقرب إلى الأب من النساء كان لولي الأب فبالأب وكذلك للرجال وإذا  
انجمعت الجدة لمرء الأب والحالة والعمة والأخت للأب والأمر والأخت  
للأب والأمر وأوليه وذلك لانها أقرب إلى الأمر فانه يكون له حصة للأب أخوة لهم  
لانها أقرب فان ماتت فالجدة من قبل الأب فان تزوجت ولم يكن الزوج حياً  
الصبي والعمة أحق بهم وقال العنبر الأمر أحق ثم الأمر ثم الأب ثم الحالة ثم  
العمة والأمر والجدة التي من قبل الأمر والجدة التي من قبل الأب أحق بالعلم حتى  
يسعني ولا حق للجارية حتى لا يضر العمة والحالة أحق بالجارية والعلم حتى  
يستغنياً واختلفوا في الزوجين فارتبطا والزوج ذميمة قتلت طابفة لا فرق  
بين الذميمة والمسلمة وهي أحق بهما هذا قول البخاري وأصحاب الرأي فان القسم  
صاحب ملك وقد روينا حديثاً مرفوعاً موافقاً لهذا القول وفي سناد مرفوعاً وفيه  
قول ثابري وهو أن الولد مع المسلم منها هذا قول ملك وسوار وعبد الله بن الحارث  
وحكي ذلك عن الشافعي وأحمد وأختلف ملك والشافعي في الأمر اذا انكحت  
فتي قول ملك ينقطع حقها من الولد اذا دخل بها زوجها في قول الشافعي  
اذا انكحت فقد انقطع حقها واختلفوا في الزوجين فيقتربان أحدهما حر والآخر  
مملوك فتالت طابفة الحواشي هذا قول عطاء والثوري والشافعي وأصحاب الرأي  
وقال ملك في الأب اذا كان حرّاً وله ولد حر والأمر مملوك كذا في الأمر أحق به الا ان  
يتباع فيقتل لكون الأب أحق به واختلفوا في الولد البالغ رجل كان أو امرأة

مسائل



يريد الرالد ضمها اليه وبأيا الولد فكان ابو ثور يقول اذا كان امر منين فيها الحق  
 بانفسهما وحكاذاك عن الشافعي وقال ملك في المرأة اذا زوجها ابوها وتنايها  
 زوجها فهي احوق بنفسها وقال اصحاب الرأي كخبر من قول ابو ثور في التت قالوا  
 فان كانت بكرا مأمونة كانت او غير مأمونة فلا يسيها ضمها اليه قالوا والغلار  
 اذا اختلف فلا سبيل للولد عليه فان كان غير مأمون فلا باب ان يضمه اليه  
 وان جرد به **مسألة** **ايل** واحملنا ان الرجل يخطب الى قوم  
 رجل ذكر وانظر المخطوب له ذلك فقال الزهرى وتارة على الخاطب نصف الصداق  
 وقال النعمان كذلك وقال محمد علي الرسول المهر كاملا وثنيه قول تاني وهو ان  
 لبيش على الخاطب شئ الا ان يضمن هذا قول ملك والنوراني والشافعي وقال ابو  
 ليونثور على الرسول نصف الصداق وقال الكوفي قال يعقوب ومحمد اذا جعل  
 عليه اليمين فاذا اختلف فلا سبيل عليه وقال ابو ثور واذا خطب الرجل على رجل  
 غائب لم يأمره وتزوجته المرأة على نفسها او زوجها ابوها فالنكاح باطل لا يجز الحارة  
 المزوج اولم تجزه وهذا على مذهب الشافعي وبه اقول وقال اصحاب الرأي اذا  
 بلغه فاحا والنكاح جائز واذا اوكل رجل رجلا ان يزوجه بامرأة ووكالته  
 المرأة ايضا جائز وزوجها في قول ابو ثور وبیشهد على ذلك وحكي ابو ثور ذلك  
 عن الكوفي قال ابو بكر وهذا لا يجوز في قول الشافعي **باب**  
**وقت الدخول على النساء** ثبت ان رسول الله صلى  
 الله صلى الله عليه وسلم تزوج عايشة وهي بنت سبع سنين ونبيها  
 وهي بنت سبع سنين واختلف اهل العلم في هذه المسئلة فكان احمد وابو  
 عبيد يقولان بظاهر هذا الحديث وبه قال النعمان قال عمر انا نقول ان يكتمها  
 ثم يكن لها من الجسم والقوة ما يميل الرجل كان لا ملها من عهده اذا المكن  
 بلغت التسع ولها من الجسم والقوة ما يميل الرجل يكن لها من عهده منه وقال  
 الشافعي اذا كانت الروجة حسنة فعمل مثلها انما مع بعض خلقه



وبينما وان كانت لا تخفى ان الكفلا لها من حتم الجماعه بآد  
العرل اخلف اهل العلم في الرجل نكر له الجارية يغزل عنها وخص فيه  
جماعه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وممن روي عنه انه خص  
شذلك علي بن ابي طالب وسعيد بن ابي وقاص و ابي ابراهيم الانصاري وزيد  
ابن ثابت وابن عباس وحماد بن عبد الله والحسن بن علي وجناد بن الارت  
وسعيد بن المسيب وطاوس بن روي بن ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي  
ابن ابي طالب وابن مسعود وابن عمر انهم كرهوا ذلك قال ابو بكر العرل انا قد طلق  
للتامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل كانت له جارية اعتزل  
عنها فاشتت فانه سببها ما فكلها واخذها من العرل عن الحرة والامة  
بازنها وغير اذنها فريها عن ابن عباس انه قال تستامر الحرة في العرل ولا تستامر  
السرية وان كانت امه حب حرامتكم ما استمر الحرة وممن روي عنه انه  
قال تستامر الحرة ابن مسعود وعطاء النخعي وقال مالك لا يهرل عن الحرة الا باذنها  
ويغزل عن الامة انا كانت زوجة ما ذناها ويغزل عزامته بغير اذنه قال  
احمد بن الحرة وبن الامة اذ اليرك قال النخعي في الامة الررجة الاذن فيها لي  
للروي قال اليربطي لم يهرل عن الحرة الا باذنها باب

عن الامة  
انه

روحه

ابان النساء في اذ بارهن قال ابو بكر بن حنبل في حديث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه قال لا يستحي من العرل ان تراء النساء في اديارهن  
وقد روي عن ابن عباس انه قال في قوله عرل فلو لم تكن اي شيتة يعني  
الحرة في الفرج تقول كاتبة عيب شيت مقبله او مدبرة علمي في ذلك  
اردت بعد ان تجاوز الفرج الى غيره قال وهو قول من حيث لم يحرم الله وقال  
علمه وسعيد بن جبير ومحمد بن عبد الله بن محمد بن ابي ابراهيم الرازي في دبرها  
منزلها تبار الرجل الرجل روي عن طاوس انه قال كان يفرق في قوم لوط  
فعل الرجال بالنساء وكان الشافعي يحرر ذلك وقد روي عن ابن عمر في هذه المسئلة



روايان احدهما في قوله انا شيعته من حيث شجرة النجف وروينا عنه غير ذلك  
واختلفت الحكايات فيها عن ملك واذ انت الشئ عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم استغني له عما سواه **باب الاسماء**  
قال ابو بكر واختلفوا في الاستغناء في ذلك الطائفة ومن حرمه الشافعي  
واحتج بقوله عمر بن الخطاب لا يجوز لغيري منكم ان يقولوا في ابني غاو را ذلك  
فاريك من العادون قال ولا تجعل العمل بالذكرا لا في زوجة او ملك من وبلغني عن مالك  
انه سئل عن هذه المسئلة فتلا هذه الآية وروى عن ابن عمر وعلمة انها  
قالا ذلك فاعل بنفسه وعن ابن عباس انه قال نكاح الامم خير منه وهو خير  
من الرنا وعار الحسن بك ذلك وخص فيه عمر بن دينار قال ابو بكر بن الشافعي يقول  
الحجة التي ذكرها **كتاب الطلاق**

**باب مبلع الطلاق** اخبرنا ابو بكر احمد بن ابراهيم  
ابن المنذر قال روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قاله ارايت قول  
الله جل ثناؤه الطلاق مرتان فامسك "معرفة او تشرح باحسان" فابا قال الله  
قال الشرح باحسان الثالث **باب اباحة الطلاق**

قال ابو بكر اباح الله الطلاق في كتابه فقال يا ايها النبي اذ اطلقت النساء فليقرن  
لعدتمن وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العتق حين ساله عن طلاق ابن  
عمر قال فاذا اتممت فليطلقها ان شئت الكتاب والسنة على ان الطلاق مباح  
غير محظور ودل طلاق النبي صلى الله عليه وسلم حفصة على منزل الكور وروينا  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه طلق حفصة ثم راجعها وقد روينا اخبار كثيرة  
تدل على اباحة الطلاق وليس في النهي عن الطلاق ولا في المنع منه حذر

ثبت **باب وقت الطلاق للعدة التي**  
**امر الله عز وجل** قال الله جل ذكره يا ايها النبي اذ اطلقت النساء  
فليقرن لعدتمن الآية وثبت ان ابن عمر طلق امرأته على عهد رسول الله صلى



الله عليه وسلم وحتى خا يصّر تطليقة واحدة واستبقنا عمر بن الخطاب  
الله صلى الله عليه وسلم فامرهم ان يرجعوا ثم سكتا حتى يظنوا انها حتى  
تظنوا فاذ اراد ان يطلقها فليطلقها من قبل ان يجامعها قتل العدة التي امر الله  
ان يطلق بها النساء قال البربر ومن راي من اهل العلم ان الطلاق للسنة طاهر  
قبل عدتها ان لم يسجد وابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء بن طاهر وعمر  
ابن دينار وقنادة وربيعة وملك بن انس والشافعي واحمد واسحق وابو عبيد وابو ثور  
واصحاب الرأي وقد اختلفوا في ذلك فلهذا في طاهر كتاب الله الاخبار الثابتة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لا يعلم اهل العلم يختلفون فيه

محضر عمر حنفه  
ثم يهلها حتى

# باب الطلاق الذي يكون مطلقه نصيباً

**للسنة** اجمع اهل العلم على من طلق زوجته طليقة واحدة وهي طاهرة  
من حصة لم يطلقها فيها ولم يكن كما تعمله ذاك الطهر انه نصيب للسنة  
وان له الرجعة اذا كانت الزوجة مدخراً بها لم يسفر العدة فاذا انقضت  
العدة فهو مخاطب من الخطاب واختلفوا فيه ان زاد ان يطلقها في هذه  
الحالات فاقول اكثر اهل العلم الطلاق الذي يكون مطلقه نصيباً للسنة ان يطلقها  
اذا كانت مدخراً بها طاهرة فملك فيه الرجعة واجتمع على من يطلقها قوله  
يا ايها النبي طلقن النساء فطلقن احدتهن ابي قحافة لا تدري لا تدري لعل الله يحدث  
بعد ذلك امر انا قال امر حدثت بعد الثلاث قال ومن طلق ثلاثاً فاجل الله  
له مخرجاً ولا من امره يسراً قال وهو طلاق للسنة الذي اجمع اهل العلم عليه انه  
للسنة قال فاما ما زاد على ذلك لا رجعة لمطلقه عليها فليس للسنة اذا كان من  
طلق ثلاثاً فخرجت من بعد ذلك امر من فعل ذلك فقد خالف ما امر الله به  
وما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلا ما امر الله ان يطلق العدة فلا يطلق  
ثلاثة فأي عدة تخصا واي امر تحدث وذلك خلاف ما امر الله وقد روي عن عمر  
ابن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن مسعود وابن عباس وابن عمر بن عبد الله

ما



ملح

مَا فُلَنَاهُ وَلَمْ يَحْلُفْ مِثْلَهُمْ وَكَرِهَتْ ذَلِكَ لِأَمَّا قَالُوا لِمَا كَانَتْ ذَلِكَ كَغَايَةِ  
وَقَدْ كَانَ الشَّافِعِيُّ رَأْيُ ثَوْرٍ يَقُولُ لَهَا أَنْ يَطْلُقَ ثَلَاثَةَ بَابٍ

## طَلَاقُ الْحَامِلِ لِلْعِدَّةِ وَالْمَوْتِ فِيهِ وَخْتَلَفُوا فِي

رَفْعِ طَلَاقِ الْحَامِلِ فَقَالَ الطَّبْرِيُّ مِنْ حِفْظِ عَنِّهِ مِنْ تَطْلُقُهَا مَتَى سَارَ رُؤْيُ هَذَا  
الْقَوْلِ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ وَطَارِقٍ وَجَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ سَبْعَةَ  
وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي نَجْرٍ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ  
طَلُقَتْهَا عِنْدَ غَيْرِ الْمَلَالِ أَوْ فِي أَيِّ الشَّهْرِ شَاءَ وَأَنْ شَاءَ طَلُقَهَا أُخْرَى هَذَا مَضَى شَيْءٌ  
يَمْنُ التَّطْلُيقِ الْأَوَّلِيِّ طَلُقَتْهَا تَطْلُيقًا أُخْرَى عَدَمًا مَضَى شَيْءٌ خَرَجَ مَاتَ مِنْهُ  
بِثَلَاثٍ وَأَجَلَهَا أَنْ تَضَعُ حَمْلَهَا وَتَقُولُ مُحَمَّدٌ طَلَاقُ الْحَامِلِ لِلْسِّنَةِ تَطْلُيقُهُ  
وَاحِدَةٌ لَا يَتَّبَعُ عَلَيْهَا وَهِيَ حَامِلٌ أَكْثَرَ مِنْ رَاحِدَةٍ لِلْسِّنَةِ ثُمَّ يَدْعُهَا خَتَنُهَا  
حَمْلَهَا وَهَذَا أَقُولُ تَفَرُّقَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ثَلَاثَةً أَقُولُ بِمِثْلِ مَا دُكِّرْنَا أَحَدَهَا  
أَنْهَا تَطْلُقُ عِنْدَ الْأَهْلِ هَذَا أَقُولُ لِلشَّعْبِ وَقَتْنَا دُونَ الْقَوْلِ الثَّانِي كَرَاهِيَةِ أَنْ تَطْلُقَ  
وَهِيَ كَامِلَةٌ رُؤْيُ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْقَوْلِ الثَّلَاثِ قَالَهُ الْأَوَّلِيُّ وَقَالَ طَلَاقُ الْحَامِلِ  
لِلْسِّنَةِ أَنْ يَطْلُقَهَا فِي أَوَّلِ حَمْلِهَا كَرَاهِيَةِ أَنْ يَطْلُقَ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ قَالَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ  
الْأَوَّلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَتْمٍ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي طَلَاقِ الْعِدَّةِ وَلَيْسَ لِحَمْلِهَا  
ثُمَّ يَطْلُقُهَا وَهِيَ طَاهِرَةٌ وَحَلَمٌ

## بَابُ طَلَاقِ الْمَوْتِ بِشَرْطِ

## مِنْ الْمُحْضَرِ وَالْمَوْتِ لَمْ يَخْضُرْ وَخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ طَلَاقِ

الَّذِي يَأْتِي مِنَ الْحَيْضِ وَالَّذِي لَمْ يَخْضُرْ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ طَلُقَتْهَا عِنْدَ الْأَهْلِ رُؤْيُ  
هَذَا الْقَوْلِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالشَّعْبِ وَابْنِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ  
الرَّأْيُ بِطَلُقِهَا فِي أَيِّ الشَّهْرِ شَاءَ وَقَالَ ابْنُ ثَوْرٍ يَتْرُكُهَا شَهْرًا لَا يَطْأُهَا وَأَنْ لَا يَقْبِ  
الشَّهْرَ وَقَعَ عَلَيْهَا مِنَ الطَّلَاقِ مَا شَاءَ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ بِطَلُقِهَا مَتَى  
شَاءَ مَا شَاءَ غَيْرَ أَنْ مَالِكًا قَالَ لَا يَتَّبَعُهَا طَلَاقُهَا حَتَّى تَحْلِفَ وَتَقُولَ الشَّافِعِيُّ  
جَائِزٌ أَنْ يَسْعَ طَلَاقُهَا فِي أَيِّ شَهْرٍ يَشَاءُ حَتَّى تَقْبِ الْعِدَّةَ قَالَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ يَطْلُقُهَا



واحدة متى شاءه **باب الطلاق لغير العدة**  
**وخبرهم المطلق منه** قال البراء بن عازب امرأة جارية  
باجتنب بالتطليقة ومن هذا ان الحاضر رفع بها الطلاق الحسن البصري  
وعطاء بن ابي رباح وربه قال ملك والنوري واصحاب الرأي والاوزاعي والليث بن سعد  
والشافعي وابو ثور وكل من ختم عنه من اهل العلم الا ناسا من اهل  
المدع لا يقتد بهم **جماع ابواب الطلاق والمثبوت**  
**وما فيه من الاحكام** **باب طلاق الثلث قبل**  
**الدخول للمرأة** اجمع اهل العلم على ان من طلق زوجته قبل ان  
يلحقها تطليقه ايهما قد بات منه ولا لحاله الا ينكح حديدا ولا علة  
له عليها واختلفت ائمة الرجل يطلق غيره لا خولاها لثلاث اقلية واحدة فقالت  
طائفة لا فخل له حتى ينكح زوجا غيره كذلك قال ابن عباس وابو هريرة وعبد الله  
ابن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمرو بن مسعود وبن مسعود وبنه قال  
سعيد بن المسيب وابن سيرين وابن مخفل وعكرمة والتميمي والشافعي وسعيد  
ابن جبير والحكم وملك وابو ايوب ليلى والنوري والاوزاعي والشافعي واحمد وابو  
ثور واصحاب الراي وروى ذلك عن علي بن زيد قال البراء بن عازب قال كان سعيد  
ابن جبير وطاوس وابو الشعثان وعطاء وعطاء بن عمر بن دينار يقولون من طلق  
المرأة ثلاثا ففهم واحدة واختلفت الاخبار عن ابن عباس وروى طاوس عنه انه  
قال كان الطلاق علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي يكره سنين  
من خلاه عمر طلاق الثلاث واحدة وروى سعيد ابن جبير ومجاهد وعطاء  
ومالك بن الحارث عن ابن عباس خلاف رواية طاوس عنه **باب**  
**افتراق الطلاق الثلاث قبل الدخول** واختلفوا  
في الرجل يقول لامرأة التي لم يدخلها انت طالق انت طالق انت طالق  
فقال طائفة يمين بالاربع والثلاث اربع ليس بشيء وهذا القول عن

نقلهم



النجيد واي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وعكرمة وحماد بن ابي سليمان والحكم  
والحمر وذكر الحكم عن علي و ابن مسعود وزيد وبنه قال سفيان الثوري والشافعي  
واحمد وابو عبيد وابو ثور واصحاب الرأي وكذلك يقولون الاول لما وقع لم يكن  
في عدة نيفع عليهما الثانية والثالثة وفيه قول ثان وهو انه اذا تابع من علامه  
طلعت ثلاثا ولم تزل له حتى تنكح زوجا غيره كذا قال الحارثي والليث بن سعد  
وملك وقال ملك اذا لم يكن له نية **باب الطلاق الثلاث**

**المفترقة بعد الدخول** واختلغوا في الرجل يقول لامرأته المداخل  
بها انت طالق انت طالق انت طالق فقالت طائفة من الاولين ان اراد  
واحد فصي واحدة هذا قول الحكم وحماد وفائدة وفيه قول ثان وهو ان اراد  
تبيين الاول فصي واحدة وان اراد اخذات طلاق بعد الاول ففصر ما اراد وان  
اراد بالثالثة تبين الثانية ففهي اشناز وان اراد طلاقا ثلثا ففهي ثالثة وان مات  
قبل يسأل ففهي ثلاث هذا قول الشافعي وفيه قول ثالث انه يدبر فيها بينه وبين الله  
اذا قال انت طالق في الحكم ثلثا وهذا قول الثوري واي ثور **باب**  
**الرجل يطلق امرأته وهو يشوي ثلثا**

اختلغ اهل العلم في الرجل يقول لامرأته انت طالق وهو يشوي ثلثا فقالت طائفة  
هي واحدة وهو اخذها هذا قول الحسن وعمر بن دينار والثوري والحارثي  
واحمد واي ثور واصحاب الرأي وقال الحارثي ان اراد ثلثا ففهي ثلاث هذا قول ملك  
والشافعي وامحق واي عبيد وبنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال  
بالنية واجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم علي من طلق زوجته اكثر من ثلاث او ثلثا  
منها لم يمسها عليه روي معنى هذا القول عن عمر بن الخطاب و ابن مسعود وابن عباس

وابن عمر وقال ملك والثوري والحارثي والشافعي وابو عبيد **جماع ابواب**  
**الكنائيات عن الطلاق** **باب الكناية عن**  
**الطلاق بقوله اعتدي** واختلغوا في الرجل يقول

أنت طالق

أنت طالق



فأما

اعندي فقال ابن مسعود وعطاء النخعي ومكحول والأوزاعي يكرهون تطليق المرأة  
 المحسن البصري والشافعي إذا أراد طلاقاً ففهر طلاقاً وإن لم ير طلاقاً ففهر  
 وبه قال الثوري والأوزاعي وقال مالك خالفه الجنيته إذا انفق لم يفسد ما كان  
 واحدة وقال أصحاب الرأي إن نوى واحدة فهو واحدة كملك الرجعة واحدة  
 ثلثاً فهو واحدة كملك الرجعة واختلفوا فيما قال الإمامة اعندي  
 الشعبي والثوري وأحمد نكرو واحدة وقال مالك والشافعي واحد  
 ذلك الجنيته ففي هذا القول أراد ثلثاً كل ثلثاً واختلفوا فيما قال الإمامة  
 اعندي اعندي فقال قتادة هي ثلاث الكون يقول كسب أمية  
 فيكون كما قال الحكم وحماد هي واحدة فكذا لك والآخر  
 أنت طالق أنت طالق تبني واحدة فهي واحدة وقال حماد  
 واحدة فإنه يدير فإن أراد بالثلاث واحدة فهي واحدة وإن أراد بغير واحد  
 تطليقه فقد بأت منه قال أبو بكر وهذا على مذهب الشافعي غير أن الشافعي  
 يقول وإن لم ير طلاقاً فليس بطلاق قال أصحاب الرأي إن نوى تطليقاً  
 بهر جميعاً فهو ذلك فيما بينه وبين الله وأما في الفسخ فهي ثلاث وكما  
 تقوم إذا سمعت ذلك منه وإذا قال أنت طالق بالداري للطلاق ولا  
 فهو صدق في الفسخ فيما بينه وبين الله واختلفوا في الرجل يقول لامرأته  
 طالق فاعندي أنت طالق فاعندي فكان الحسن البصري يقول ذلك  
 أنت طالق فاعندي فمما تثنان وإن قال أنت طالق فاعندي فهو  
 وهو أحق بها وقالت طائفة هي واحدة ويؤاخي قوله فاعندي  
 والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي وفيه قال حماد بن أبي سليمان وقال  
 إذا قال أنت طالق فاعندي فمما تثنان **باب الخلية**  
**والتره والباير والبيته يكتن بها عن الطلاق**  
 واختلفوا في الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو تره أو باير فقال

فأما

إذا قال



روى هذا القول عن علي بن ابي طالب والحسن البصري وقال ابن عمر في الخليل  
والبره والبنه هي ثلث وعز زيد بن ثابت في البرية ثلث وقال عمر بن عبد العزيز  
في البه ثلاث وقال الزهري في قوله انت باينه او انت برة او انت طالق  
حرمت عليه حتى ينكح زوجها غيره وقالت في انت خليه تطليقة وهو املك بها  
وقال ابن ابي ليلى وابر عبيد في الخليل والبريه والباينه انها ثلث ثلث في المداخول  
بها وبنه قول ثلثي اذا قال لامرته انت خليه او بربها وبانته او سه ثلثا للمداخول  
بها كل واحدة منهن وتدين في المداخول خلتها تطليقة واحدة اراد امر ثلثا  
فان قال واحدة كان مخاطبا من الخطاب هذا قول مالك وقال زبيدة في الخليل والبريه  
والباسه بمنزلة البريه ان كان دخل بها فهي البتة وان لم يدخل بها فهي واحدة وبنه  
قول ثالث وهو انها واحدة وهو الحق في البريه والسنه والباسه هذا قول عطاء  
وكذلك قال الحسن الزهري وقتادة في الخليل وقال البيهقي في الخليل والبريه  
والباسه والسبه وكل واحدة منهما تطليقة فملك الرجعة ولا تسقط عن  
ثبته وفي البريه والبانته والسنه والخلية قول رابع وهو انها واحدة بالاسه هذا قول  
الشافعي وفيه قول خامس وهو ان ذلك لا يثبت به من هذا قول عمر بن دينار وبنه  
قال السجستاني في قول شاذ وهو ان ذلك لا يكون طلاقا حتى يقول ازدت  
بمخرج الكلام مني طلاقا فبكون طلاقا هذا قول الشافعي وبنه قول  
سابع في البتة والخلية والبريه والباسه سأل عن ثبته في ذلك فان  
كان نوى ثلثا فهي ثلث وان نوى واحدة فهي واحدة بآيته وهي احق  
بنفسها فان شا خطبها في عدتها وان نوى ثلثا يكون واحدة ولا يكون ثلثا  
وهي احق بنفسها هذا قول الثوري واصحاب الرأي قال البريكوفي في الشافعي  
افتركه بآية **قول الرجل لا مراثة انت**  
**طالق البتة** واختلقت في الرجل يقول لا مراثة انت طالق  
السنه فتاوت طائفة هي واحدة فملك الرجعة روى ذلك عن عمر بن الخطاب



وسعيد بن جبيرة قال عطاء بن ابي رباح واحدة فواحدة وان اراد ثلثا فثلث وبه قال الشافعي  
وقالت طائفة يكون ثلثا روي ذلك عن علي بن ابي طالب وسعيد بن المسيب  
وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الراس والزهري ومالك وابن ابي ليلى والاوزاعي  
وابو عبيد وفيه قول ثالث قال النخعي كلوا بقول من اراد ثلثا فثلث  
وان نوى واحدة فواحدة ثمك لهما وفيه قول رابع وهو ان يسأل من قال انت  
طالق التبع عنه فان نوى بها تشبها كانا طليقتين وان اراد الله التلقة  
الاولى فهي واحدة تالية وان نوى ثلثا فهي ثلث وان لم يكن له فيه فهي واحدة تالية  
هذا قول اصحاب الرأي قال البركلي بالثبوت للقول الاول اقرون **باب**  
**الكنایات عن الطلاق** بقوله الحق يا اهل  
وحمك على عارلك ولا سبيل الى عليك وما اشبه ذلك واختلجوا في  
الرجل ينزل لامرأة الحبي يهلك فقالت طائفة ان الثرى طلاق فافترطوا  
وهو احق بها وان لم يرد طلاقا فليس بشي هذا قول الحسن والشعبي ومالك والشافعي  
كل ذلك مذهبهم وقال عكرمة اذا اراد الطلاق فواحدة وهو اخوتها وندبه  
قول ثاني وهو ان اراد الطلاق ثلثا فهو ثلث وان اراد واحدة فواحدة تالية وان لم  
يسر شيئا فلا شي هذا قول الثوري وقال اصحاب الرأي كما قال الثوري غير انهم قالوا  
ان نوى اثنتين فهي واحدة باسرها كما كلمة واحدة وقال الزهري اذا قال الحق  
يا اهلك تطلقته وتدرى ما عن عمر عليهما قال لا في قوله حمك على عارلك يختلف  
ما اراد وقال اصحاب الرأي ان اراد طلاقا فافترطوا وان لم يرد طلاقا فليس بشي  
وهذا مذهب الشافعي وقال ابو عبيد وابو ثور نكح تطلقته بملك الزوج  
الرجعة وقال مالك لا ارى ان ينسحب احد في حمك على عارلك لان هذا لا يقوله  
احد وقد بقا من الطلاق شيئا واختلجوا في الرجل يقول لامرأة لا سبيل الى عليك  
فتال الحسن والشعبي ان نوى طلاقا فهي واحدة وهو اخوتها وان لم ينسحب طلاقا  
فلا شي عليه وفيه قال اصحاب الرأي وقال فتارة تقولوا اخوتها وقال ابو عبيد



منه فيكم

تكون واحدة ملك فيها الرجعة الجعة الا ان يريد ثلثا وقال المشافعي اذا قال  
انت طالق وقد فارقتك وقد سرحتك يلزم الطلاق في كل واحدة منهما  
وقال في ستائر الكنايات اراد الطلاق فهو طلاق وان لم يرد شيئا حلف  
ولا يلزمه شيء وقال السجستاني لا يشبه الطلاق بريد به الطلاق فهو على ما  
**يؤيه بآب الكناية عن الطلاق وبهية الرجل**  
**زوجته لا ملها** واخلط في الرجل زوجته قد وهبتك لا ملك  
نقلت طليقة ان قبلوها فواحدة بآينه وان لم يقبلوها فواحدة وهي آخر  
بها هذا قول النخعي وروي ذلك عن علي وفيه قولان وهما ان قبلوها  
فواحدة ملك الرجعة وان لم يقبلوها فليس بشيء هذا قول ابن مسعود وعطاء الزهري  
ومكحول ومسروق وحماد واسحق وفيه قول ثالث وهما ان قبلوها وان لم يقبلوها  
ثلاث وان لم يقبلوها فواحدة ملك الرجعة روى هذا القول عن زيد ابن ثابت وروى  
قال الحسن البصري وفيه قول رابع وهما ان قبلوها ثلث وان لم يقبلوها ثلث هذا  
قول زسعة وحماد بن معبد وابي الزناد وملك وفيه قول خامس وهو ان ملك  
نظليقة قبلوا او ردوا كذا قال الاربعي وفيه قول سادس وهو ان اراد  
طلاقا فهو طلاق وما اراد من عدد الطلاق قبلوها ولم يقبلوها وان لم يرد  
طلاقا فليس بطلاق وهذا على مذهب المشافعي وفيه قول سابع وهما ان يسأل  
عن سه فان نوى واحدة فهي واحدة ناسه وان نوى اثنين فهي واحدة ناسه وان  
نوى ثلثا ثلث وان لم ينو طلاقا لم يقع عليه الطلاق وذلك ان قال طهرتلك  
لا ملك قبلوها ولم يقبلوها هذا قول اصحاب الرأي وفيه قول ثامن وهما ان كان  
وهما المهر ومهر سطر رايم فالتضا ما قصرا وان كان نهبها المهر فولا  
سطر رايم فهو طلاق والبتة هذا قول الليث بن سعد وفيه قول تاسع وهما ان  
هذا اليمين من الفاظ الطلاق فلا يقع شيء هذا قول حكاة ابو عبيد عن طليقة  
من اهل الكلام وحدها لا ان يكون لامل العلم في ذلك فخصم البتة قال

يقول

قال ابو ثور كذلك

قول

قال



ابرعبيد ان قبلوها فهي واحدة تملك بجمعها وان اراد ثلثا وقبلوها فهي ثلاث  
 وان لم يبق لها فلا شيء قال البريقي الذي حكى عنه من مذهب الشافعي عبيد بن  
**الكناية عن الطلاق يقول الرجل لزوجته**  
**انت حرة** ٥ واختلفوا في الرجل يقول لامرأته انت حرة  
 ويقولند اعتنك وقال عطاء ان اراد حلافا فهو طلاق والا فليس بشيء وقال  
 الحسن ان قال لامرأته انت عتيقة وهو نوى الطلاق فهي واحدة وهو احق  
 بها وهو قول قتادة ومالك والليث ابن سعد والشافعي واسحق وقال النخعي  
 ان اراد ثلثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة فان نوى طلاقا  
 ولم ينو عددا فهي واحدة بغير ريب قال الحسن وقال لم ينو طلاقا فليس بشيء  
 وقال الثوري ان نوى ثلاثا فهو كمانوى وان نوى واحدة فهي احو سنسها وقال  
 ابرعبيد فطلبية تملك فيها الرجعة الا ان يد ثلثا قال البريقي كما قال الحسن  
 اقول وان لم يرد طلاقا فليس بشيء **باب الكناية عن الطلاق**  
**يقول الرجل انت علي كالميتة والدم فم**  
**الخزير** ٥ اختلف اهل العلم في الرجل يقول لامرأته انت  
 علي كالميتة والدم فم الخزير فقال مالك اراها الميتة ان لم تكن له ميتة  
 ولا فحل لها بعد زوج وقال الزهري اذا اراد طلاقا فهو علي ما اراد وان قال  
 لم اراد طلاقا فهي تطلبية بملك الرجعة وقال الليث يد في نفسها ويحلف علي  
 ما قال رتبة قول الشافعي ان اراد طلاقا فهو حلا واما اراد من عدد الطلاق  
 وان لم يرد طلاقا فليس بشيء بعد ان تخلف وقال اصحاب الرأي ان اراد  
 اللذب فهو الكذب وليس بشيء وان اراد التحريم بغير طلاق فهي بمن  
 فان نوى اربعة اشهر يأنس منه بالايلا وان لم ينو اليهن ونوى الطلاق فالتقول  
 فيه كالقول في الطلاق **باب طلاق الحرج** ٥  
 واختلفوا في الرجل يقول لامرأته انت طالق الحرج وهو بيننا نحن علي انه قال

علق



يلزمه ثلثا وبه قال الحسن وقال الزهري مرة هو ثلث ومرة قال امر مائون وقال الثوري  
واسحق بن الكاكي سمعوه يستنبطه مذهب الشافعي وكذا الكاكي يقول

تَابَ الْحَرَامُ وَمَا فِيهِ مِنَ الْكُتَابِ عَنْ  
الطَّلَاقِ وَافْتِرَاءِ الرَّجُلِ لِلْمَوَالِ أَنْتَ عَلَيْهِمْ قَالَتْ

الطلاق واختلافه واختلافه الرجل يقول لامرأته انت علي خير لم تقالت  
طائفة الحرام ثلث روى ذلك عن علي وزيد بن ثابت وابن عمرو له قال الحسن  
البصري والحكم ومالك وابن ابي ليلى وثالث طائفة كفارة بمن روى هذا القول  
عن ابي بكر وعمر وابن مسعود وعائشة وبه قال سعيد ابن المسيب والحسن  
وعطاء وطاوس وسليمان بن يسار وسعيد بن جبيرة وثلاثة والارزاعي وابو ثور  
وفيه قول ثالث ومروان عليه كفارة الطهار هذا قول ابن عباس وسعيد  
ابن جبيرة وابي قلابة واحمد وفيه قول رابع وهو ان اراد طلاقا فهو طلاق  
والافهي يبر روى هذا القول عن ابن مسعود وابن عمرو له قال الشعبي وطاوس  
والشافعي وقال السكوني معنى ذلك وفيه قول خامس ان ذلك ما نرى ولا يكون  
اقل من واحدة هذا قول الزهري وفيه قول سادس وهو ان ذلك تطليقة  
بآية هذا قول حماد بن ابي سليمان وفيه قول سابع رويناه عن علي انه قال  
لا امرك ان تسد ولا امرك ان تشاخر وفيه قول ثامن روى عن الشعبي رواية  
اخرى انه قال ان نرى طلاقا ولا فليس بشي وفيه قول تاسع قاله مسروق وهو  
انه مثل تحريم قصعة من ثريد وبه قال ابو مسامة بن عبد الرحمن رويناه عن الشعبي  
انه قال ليس بشي وفيه قول عاشر وهو انه اذا نرى ثلثا فثلث وان نرى  
واحدة فواحدة بالله وان نرى عينا فهي بمن كرها وان نرى شيئا فليس  
بشيء كذب هذا قول الثوري وبه قال احمد الراي غير انهم قلوا وان ترا اثنين  
فهي واحدة بآية وان نرى طلاقا ولم يرد عددا منه فهي واحدة قال ابو  
بكر ان اراد الطلاق لزمه ما اراد من عدد الطلاق وان لم يرد عددا من الطلاق  
واراد طلاقا فهي واحدة على كل جهة وان اراد الطهار فعليه كفارة الطهار

واینگبار



بَلِّغُوا فِي الْحُكْمِ ۝ اجْمَعُوا لِي مِنْ حَيْثُ عِنْدَهُ مِنْ أَمْرِ الْعِلْمِ

النعم

三

فَيَقَالُ لَهُ الْمَلِكُ رُوحَةُ نَبِيٍّ لَا فِتْنَالِ لِحَسَنِ الْبَصَرِ وَالشَّجَعِ وَالنَّجْمِ وَالْحُكْمِ

وَتَنَادَى هَبِي كَذِبَهُ وَهُوَ قَالَ صَعْتُوبَ وَحَمْدُ وَبِهِ قَالَ الزَّهْرِيُّ وَمَلِكُ الْمَرْبِيِّ دُطْلُفًا

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَكَمِ أَنَّهُ قَضَاهَا وَاحِدَةً وَقَالَ سَتُعِيدُنِي الْمَسِيحُ مَا

ابعد وقال النعمان اذا قال المالك است لي بامرأة فهو كما قال في التخليد والبرية

وقال حماد بن أبي سليمان إن نكح الطالب ففهي واحدة وقال النعماني حماد إذا

قال الرجل قد طلقته ولم يطلق وقد طلق قال ابو بكر قال الحسن عجب لك يا ابا

المطابق كتاب من غير لفظ

الطلاق ٥ واحفظوا في الرجل يكتب الى امراته بطلاقها فقالت

طائفة اذالت يد مقتدر جب كذا قال الشعبي والفخري والزهري والحكمي واخبر

لَقَدْ جَاءَكَ الْكِتَابُ عَلَامٌ مِنْ رَبِّكَ ۖ فَارْحِمِ الْيَهُودَ سَخَطُوا عَلَىٰ وَعْظِنَا ۚ قَالَ

كتبه الامير محمد بن احمد بن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد البر بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

الطلاق



اليها منذ الطلاق هذا قول عطاء وقتادة وقال الحسن ليس بشي الا ان مضيه ان  
 يعلم به وكذا قال الشعبي وقال مالك والاوراعي اذا كُتبت اليها واشهد  
 على كتابه ذلك ثم بد الله خله ذلك فلم يوجد الكتاب فاذا اوجبه اليها فقد طلقت  
 في ذلك الوقت الا ان يكون بانها لا تطلق عليه حتي يبلغها وقال مالك والاوراعي  
 واللب بن سعد في رجل قال اذهب الي فلانة فبشرها بطلاقها والواشيرو فيه  
 قول ثالث روى عن الحسن انه قال ان شارب خ في ماله يصل اليها الكتاب  
 وفيه قول رابع روى عن حماد بن اي سليمان قال اذا قال اذا اتاك كتابي فانت طالق  
 فان لم ياتها الكتاب فليس بطلاق فاذا كتب لها بعد قانت طالق فهي طالق  
 وقال البر عبيد بن جهم من قول حماد **جماع ابواب النيات**  
**في الطلاق كتاب الطلاق بالنية والغرم من**  
**غير منطوق به** . اختلف اهل العلم في الرجل يغرم على طلاق  
 المرأة ويطلقها في نفسه فقال كثير من اهل العلم ليس بشي كذلك قال عطاء بن اي  
 رباح وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وقتادة وحماد بن اي كثير والشافعي واحمد  
 واسحق وروى في ذلك عن النضر بن سالم والشعبي والحسن وقال ابن سيرين في رجل  
 طلق امرأته في نفسه ليس قد علمه الله وقال الزهري اذا غرم على ذلك فقد  
 طلقت لفظ به او لم يلفظ به وان كان ناموس وسوسه الشيطان فليس بشي  
 وقيل للملك فيمن طلق في نفسه ولم يلفظ به بلسانه انراه طلاقا قال غير ذاي  
 وما هو وجه الطلاق ولم يذكر هذا غير اشهب و: اخيه مختلفا فيه عنه  
 قال ابو بكر لا يلزم من اصر الطلاق في نفسه الطلاق لان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ما لم يتكلموا به او يعلموا به **كتاب**  
**طلاق الرجل احدي نسائه لابنه له فيه هاهنا**

نوى  
 كذا

و فيه قول ثان  
 فقال قتادة ومالك يطلاق جميعا اذا كان طلاقه ثلاثا وموارثا



خ  
الكلام

شافق فغ عليها هذا قول حماد بن أبي سليمان والثوري وفيه قول ثالث وهو  
 ان يعترلهم وينفق عليهم حتى يفر التي اردت هذا والله ما اردت غيرها  
 كذلك قال الشافعي وفيه قول رابع وهو ان يطلعتن ولا يقضلن  
 فادابا ذالك جعل الحكم المولى هذا قول ابي العباس في قوله خامس وهو  
 ان يهرع ليعن روى ذالك عن الحسن وفيه قال ابو ثور وفيه قول سادس وهو  
 ان كانا اعتقدت في نفسه خيارا الى وقت كذا ذالك وان كان جعله طلاقا  
 يحتاج حكم هذه كحكم مطلقة حينئذ التيسر عليه معقنها هذا قول ابي  
 عبيد واختلفوا في هذا الطلاق احدث سكاح خامسة ثم مات قبل  
 ان تبين التي خلق قالت طابينه للتي تزوج اخيرا ربح الثمن وما ينبغي بين  
 الاربع نسوة هذا قول الشعبي والنخعي وعطاء الخراساني وعمر ابو عبيد  
 انه قول اهل الحجاز والعراق جميعا وقال علي بن العدة معا وفيه قول ثاني وهو  
 ان يعطى التي تزوجها اخيرا ربح الثمن ان كان له ولد وتوفت ثلثه ارباع  
 الثمن بين الاربع الا وحتي يصطحوا هذا قول الشافعي وفيه قول ثالث  
 وهو ان يفرق بينهما فانا خرجت واحدة اخرجت من الميراث وورث البنو في هذا  
 قول احمد قال ابو بكر يرد بالافراق الاربع الا ولها ما الا حبرة فلا اعلم احدا  
 مع ما يرد في الثمن **باب الرجل يقصد طلاق زوجته**  
**حينئذ يقع الطلاق على خري تحسبها التي قصد**  
 اختلف اهل العلم في الرجل يكره له امراتان فيمضي احداها عن الخرج فخرجت  
 التي لم يسمها فظن انها التي نكحها فقال فلانة اخرجت فان طالت فكان  
 الحسن البصري والزهري وابو عبيد يقولون يطلق التي اراد ويشبهه مذهب  
 الشافعي ان يرد معها بيته وبين الله فاما الاحكام فان ثبت بينه بانه خاطب  
 ذلك لزمه الطلاق في الاحكام ويلزمه طلاق الاخرى فيما بينه وبين  
 الله وفيه قول ثاني وهو انهما يطلقان جميعا هذا قول الشعبي وقنادة والاوزاعي

خ  
الميراث



سان  
ابو بصير

وقال اصحاب الراي يلزمه طلاق التي خاطبها فان قال نويت الاخرى وقع  
عليها جميعا قال ابو ثور الطلاق على النكاح **جماع ابواب**  
**الخيار وما فيها من السنن**  
ثبت عن عائشة قالت لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخير نسائه  
بما في قول النبي اكره لكم ان لا يغلبني ثمن امرئ منكم ثم تلا هذه  
الاية يا ايها النبي قل لا زواج لكم من قبل ولا زواجكم من بعد الا ما بيننا وبينهم الى  
قوله سرا حيا جيلان فقالت فني اي هذي اسنما من امرئ فاني اريد الله وزسوله  
والدلالة الاخرة قالت عايشة ثم فعل زواج رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل  
ما فعلت فلم يكن ذلك حين قال المهر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاخترته طلاقا من اجل انهن اخترنه واختلفن اثنى الرجل تخير زوجته فقال  
امر ما بيد ما فان قامت من مجلسها فلاحبا رها رويها هذا القول عن عمر بن  
الخطاب وعثمان بن عفان وابن مسعود وثمة اسانيد هامقال وفيه قال جابر ابن  
عبد الله وعطاء وحماد بن زيد ومجاهد والشعبي والتميمي ومالك والثوري  
والادريجي والشافعي وابو ثور واصحاب الراي وفيه قول ثان وهو ان امرها  
بيد ما في ذلك المجلس وفي غيره حتى يقضي فيه هذا قول الرمي وقيل  
وفيه قال ابو عبيد وابو نصر وكذلك نقلت على صحة قول النبي صلى الله  
عليه وسلم لعائشة فلا يغلبني ثمن امرئ ابوبكر **باب**

**الخيار واختار فيه المرأة للزوج** **اختلف**  
اهل العلم في الرجل يخير امرأته فتختار زوجها فقال طائفة لا يكون ذلك شي  
رويها هذا القول عن عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد  
ابن ثابت وفيه قال عمر بن عبد العزيز وابن شبرمة وابن ابي ليلى والشوزي واحمد  
وابو عبيد وابو ثور وهو مذاهب الشافعي وفيه قول ثان روي عن  
الحسين انه قال اذا اختارت زوجها فاحدة وهو اجوز بهما روي في ذلك عن علي



وزيد قال البر برك بالقر الاول افنوك كتاب المخيرة

لَحْثًا وَنَفْسًا ۝ وَاحْتَلَفَتِ الرِّجْلُ بَحْبَرِ امْرَأَتِهِ فَمِثْلًا وَنَفْسًا

فألت طائفة تكثر واحدة وهو أخو روى ذلك عن عمر وابن مسعود  
وابن عباس روى قال عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى والثوري والشافعي  
كذلك إذا أراد الطلاق وقال أحمد والسكون وأبو عبيد وأبو ثور يكون  
واحدة كملك الرجعة وفيه قول ثان وهو أنها إذا اختارت نفسها تكون  
واحدة بآية روى هذا القول عن علي روى قال النعمان وأحمد وفيه قول  
ثالث وهو أنها إذا اختارت نفسها تكون ثلثا روى هذا القول عن زيد  
ابن ثابت روى قال مالك والليث بن سعد والحسن البصري كتاب

الحَبَارِ يَكْتَرُهُ الزَّوْجُ مَرَارًا وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّجُلِ

بَيِّنْ لَنَا مَرَاتِنَا اخْتَارِي اخْتَارِي فَخْتَارَ مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَالَتْ طَائِفَةٌ يَكُونُ ثَلَاثًا  
 وَإِذَا خَيْرُهَا مَرَّةً فَاخْتَارَتْ لِلثَّانِيَةِ فَخَصَّ وَاحِدَةً رُويَ بِهَذَا الْقَوْلِ عَنْ  
 النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ عَنْ قَوْلِ مَلِكٍ إِذَا قَالَ لَهَا اخْتَارِي اخْتَارِي اخْتَارِي  
 قَدْ مَلَكَتْكَ أَمْرُكَ قَدْ تَهَكَّتْ أَمْرُكِ فَقَالَتْ قَدْ قَبِلْتُ أَمْرِي فَقَالَ إِيَّاهَا  
 الْبَدَّةُ وَقَالَ اصْحَابُ الرَّأْيِ يَكُونُ ثَلَاثًا وَكُلُّهَا تَكُونُ وَاحِدَةً وَقَالَ ابُو ثَوْرٍ تَكُونُ  
 طَلِيقَةً مَلَكَ الرَّجُلُ مِنْ هَذِهِ التَّيَابِ

كان أحمد يقول في الخيار إذا أخذ رأوا غير المعنى الذي كانوا فيه فليس  
لها من الحر شي وبه قال السجستاني قال أحمد إذا أخبرها ثم غشيها ذهبت  
الخيار وقال الثوري أنها خبرها وهي خالصة فقامت فلا تلي لها خياراً وإن  
خبرها وهي قائمة فجلست فلما الخيار وقال أصحاب الرأي كانت على  
ذاته فخيرها فإن سارت بعد الخيار فلا خيار لها وبه قال البيهقي واختلف  
أصحاب الرأي وبيشور إذا أخبرها وهي في صلاة فقال أصحاب الرأي إن كانت  
في مكتوبه قامت فلها الخيار وإن كانت في صلاة تطوع فصلت أربع

## اختاری

وَبِالْأَصْحَابِ الْبَرِّ إِذَا جَاءُوكُمْ يُزَيِّنُكُمْ لِيُجِزُوا إِلَيْكُمْ وَآلَافًا مِّنْهُم

بیاض  
اری

از خلد



ركعات تطل خياريها رتبة قول اي ثور اذا فرغ من المكتوبة والتطوع مختار  
 اذا فرغت من صلاتها والوتر عند اهل اللوثة بمنزلة المكتوبة اختلفوا في الرجل  
 تخير امراته فيقول الزوج لم ارد الطلاق فبقي ثور الشافعي واصحاب  
 الراي هو مصنف غير ان الشافعي يقول بعد ان تخلف الزوج وقال ابو ثور الطلاق  
 وانقح عليه في الحكم وبين فيما بينه وبين الله تعالى قال ابو ثور الاول اصح  
 وقال ابو ثور اذا خير امراته وهو بين ثلثا فاختار نفسها فهي واحدة  
 مملكة الرجعة وقال صاحب الراي تكون واحدة بآبئيه واذا قال لها اختاري  
 فقال لها خاريه على المعام فخذ قطع للخيار رتبة قول اي ثور واصحاب  
 الراي وان خيرها فامتنشطت او اغتسلت او اختصت في ذلك المجلس كان  
 ذلك كله قطعاً للخيار فعول اصحاب الراي وقال ابو ثور واذا امتشطت  
 او اختصت فلها الخيار واختلفوا في الرجل يقول لامراته اختاري تطليقة  
 فيقول قد اخترتها فبقي قولك واخبر الراي هي واحدة مملكة فيها الرجعة  
 وقال ابو ثور لا يتبع بذلك خلاص واذا خيرها ثم تنقأ من ذلك المجلس فقالت  
 قد اخترت نفسي قبل ان يترقأ وكذبها الزوج فالتوقول للرجع مع مملته في  
 قول الشافعي واي ثور واصحاب الراي ر.

**المملكة امرها تطلق نفسها**

اختلف

اهل العلم في الرجل مملكا امره فقالت طابقة الفضاها قضت كذا قال  
 عمر بن عفان وابن عمر وابن عباس وزوي فالك عن علي وفضالة بن عبيد بن نفع  
 سعيد ابن المسيب وعطاء بن ايوب والاحزاب والاشجار والاشجار والاشجار  
 واحدة جميعه بالله ما نرى الا واحدة وترك عليه ولم يذكر ذلك  
 عمر ابن عمر وفيه قول ثاب وهو ان ذلك تطليقة وهو الحق بهاروي قد  
 القول عن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وبه قال عطاء بن مجاهد والقاسم  
 ابن محمد والزهرى وزبيدة ومالك والاوراعى والليث وكذا قال الشافعي



اذا اراد الطلاق فيه قرأت ثلاث وهو انھا اذا اختارت نفسها واحدة  
ثانية فان ردت الامر فلا شيء هذا قول ابن شبرمة وفيه قول رابع وهو انھا  
تد زهبت ثلث هذا قول الحسن البصري وفيه قول خامس وهو ان يسأل  
الزوج عما اراد فان قال لم ارد شيئا فليس شيء هذا قول الثوري وفيه قال الشافعي  
وفي قول سادس انھا تطلية ولا يكون اكثر من ذلك وان نوى الزوج اكثر  
اكثر من ذلك هذا قول اي ثوري وفيه قول سابع وهو انھا اذا اختارت نفسها  
فهي طالق ثلثا ونوى الزوج واحدة او اثنتين فهي واحدة ثانية ولا يكون  
ثنتين فان نوى الزوج الطلاق لم يشرع لها فاختارت نفسها فهي واحدة  
ثانية وان لم ينو الزوج الطلاق فهو مصدق فيما قاله مع يمينه هذا قول  
اصحاب الاي وفيه قول ثامن وهو انھا لا تملك ان تطلق نفسها اذ ليس ذلك  
الى النساء هذا قول الحارثي قال الشعبي ومسروق والتجبري والزهري وجماعة  
ابن ابي سلمة والثوري وابو عبيد امر بك يملك واختار سواها باب  
**المملكة امرها تطلق زوجها وتدع ان  
تطلق نفسها** واختلفوا في الرجل يملك امراته ما تطلق  
زوجها فتألت طائفة اذا طلقت زوجها كانت تطلقه مملكة الرجعة  
كذلك قال طاهر بن الخطاب وابو مسعود وفيه قال عطاء والتجبري والنسفي  
ابن محمد ومالك والشافعي وفيه قول ثاني وهو ان لا يقع طلاق طلاق هذا قول  
ابن عباس والثوري وابو عبيد واصحاب الراي وفيه قول ثالث  
**المملكة امرها فروع الامر الى الزوج** واختلفوا في المملكة امرها فروع الامر الى الزوج  
شبهه في ذلك عمر وعنه قال سعد بن المسيب وعطاء بن ابي نوح وعمر  
ابن عبد العزيز وجماعة ومسروق والزهري وهذا على مذهب الثوري والشافعي  
والشافعي واي ثوري وفيه قول ثاني وهو ان ردت طلاق الى زوجها فهي واحدة

ابن



وهما حقيقتا هذا فنارة قال ابو بكر بن القول الاول والقران ياب  
المملكة امرها فنارة وموضعها قبل ان

س  
مجلسها

تقضي شئها ه ه واختلوا في المصلحة امرها فنارة وموضعها  
قبل ان تقضي شئها قالت طاعة الامر اليك ما دامت في مجلسها قبل ان يفترا

ورب ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود وحابر والتعبي وعطاء ومجاهد والشعبي  
وحابر بن زيد وحما دين اي شلهم و به قال الملك وفنه قول ثاني وهما زامها  
بيدها زان فامت من ذلك المجلس هذا قول الحبر واي ثور قال ابو بكر وهما

القولين ه ياب رجوع الزوج فيها ملك  
زوجته من امرها الطلاق قبل ان تقضي الزوجية  
شئها ه ه واختلوا في الرجل ملك امرته امرها لم يرجع في ذلك

قبل ان تقضي شئها ه ه قالت زينة ذلك اليه هذا قول عطاء بن اي زباح  
وحابر بن زيد والشعبي ومجاهد والتعبي والاوزاعي والشافعي واحمد  
والشحر واي ثور وفي قول الزمري ومالك والثوري وصحاب الراي ليس الزوج

ان يرجع فيها جعل اليها ولا يخرج الامر من يد ه ه حتى يفترا او يكون هي  
المرجعة المحرمين ه ه قال التوبكر القول الاول اصح ه ياب  
الرجل ملك امره زوجته رجلين ه ه واختلوا

امر

في الرجل ملك امراته رجلين قالت طائفة ان كل واحد منهما لم يطلق حتى  
تجتمع على الطلاق كذا قال الحسن البصري ومالك والثوري والاوزاعي  
والشافعي وابو ثور وابو عبيد وقال الثوري اذا جعل امر امراته بين

رجلين فطلق احداهما ثلثا والاخر واحدة لا يجوز لهما وقال احمد والشافعي  
قد اجتمع على واحدة قال ابو بكر بن الحسن صحيح يد علي صحت قوله  
ذكره وان خفت شقا بينهما الاية ه ه غير حابر استند لا لابي الاية ه ه  
ان يكون لاحد الحسن امر دون الاخر وفيه قول سواه قال ابو بكر بن الرجل







لامرأته طلقني بنفسك ثلاثا وطلقت واحدة لزمه طلقته في قول الشافعي  
 ويعتوب وابن الحنبل في قول النعمان لا يقع طلاق وقال مالك كما قال الشافعي  
 وإذا قال لها طلقني بنفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا وتعت واحدة  
 في قول الشافعي ويعتوب وابن الحنبل ولا يلزم ذلك في قول النعمان

محمد

## باب تقديم الطلاق قبل النكاح

افترق اهل العلم في الطلاق قبل النكاح ثلاث فرق قالت طائفة لا طلاق قبل  
 نكاح روينا هذا القول عن علي بن أبي طالب وابن عباس وعائشة أم المؤمنين  
 ربه قال سعيد ابن المسيب وشريح وعطاء بن رباح وسعيد بن جبير والحسن وعلمة  
 وعروة بن الزبير وعلي بن الحسين والحسن البصري في قول الله عز وجل يا ايها الذين  
 امنوا اذا كنتم المرميات فمطلقاتكم من قبل ان تستروهن الاية ونبيه  
 قولنا في قولنا انجاب الطلاق قبل النكاح روي ذلك عن ابن مسعود قال  
 الزهري والنعمر واصحابه وفيه قول ثالث وهو انجاب الطلاق على من خسر امرأة من  
 النساء من قبيلة بعينها او بلد بعينه روي هذا القول عن الشعبي والنخعي قال  
 اذا وقت امرأة او قبيلة حازوا نكاح النساء فليس بشيء ربه قال الحنبل وروى عنه ومالك  
 والاوزاعي وابن ابي ليلى في المسئلة قول رابع وهو ان كان نكاح لم يورث بالفرق ولذا  
 لم يكن نكاح لم يورث بالفرق هذا قول ابن عبيد ونحو من هذا القول قال احمد والفرق  
 الاول القول بالاية التي احتج بها ابن عباس والاختيار التي رويها عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال لا طلاق قبل نكاح

وإذا قالوا أنت طالق وهي  
 الحنبل ومحمد بن النضر  
 واحمد واسحاق بن يوسف  
 ما شئت مما بين يديهم

## باب الاستئذان في الطلاق من غير ميم بخلاف

بها احثاف اهل العلم في الرجل يقول لامرأته انت طالق ان شاء الله  
 نغالي فتالت طائفة الطلاق هكذا قال الحسن البصري وسعيد ابن المسيب ومالك  
 وقنادة والزهري ومالك وابن ابي ليلى والليث بن سعد والاوزاعي وقال طائفة  
 له ثبناه كذا قال طاهر والعمري والشافعي والحنبل والاوزاعي والشافعي

يلزم



الطلاق

في الطلاق اذا كان في الكمين حلف بها فقال الطاهر وسعيد بن المسيب  
والحسن البصري والاوزاعي وابن ابي ليلى والشافعي واسحق والنعمان لا يشي  
عليه اجمع منهم من اجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف  
فقال ان شئت الله فهو بالخيار ان شافعه وان شافعه لم يفعل وفيه قولان وهو قول  
لا يرى الاستثنا وبلزمه الحكم روى في الكفر الرهي وفيه قول ثالث وهو  
ان يد ابا الطلاق فليس له استثناء روى في الكفر عن طاهر وسري قال ابو عبيد اذا  
قال انت طالق ارشاه الله قال الطلاق لا يرد اذا حلف على شيء استثناه  
تتياه وقال احمد هما سر آمو انما يكون الاستثناء في الايمان والطلاق والعتاق  
والغير يمينه **جمايع ابواب صنوف الطلاق**  
**التي تكرر عند الحوادث في كرت طلاق المهر**  
اجمع كل من يخط عنه من اهل العلم قوله علي ان من طلق زوجته مد حولا  
بها لولا ما ملك رجعتا وهو صحيح او مريض فمات او ماتت قبل ان ينقض عدها  
انها يترانان وجميع اهل العلم علي ان من طلق زوجته ثلثا وهو صحيح في كل  
تطلبية فمات احد هما ان خيرات الحبي منهما من البيت واقترقا فمات  
خلق زوجته مد حولا بها وهو مريض ثلثا فمات من مرضه خسر فماتت  
فرقة برته مكد امة العدة روى في الكفر عن عمر بن عفان انه رث امرأة عبد الرحمن  
ابن عوف مئة وكانت في العدة وبه قال ابن مسير بن والنسعي والنخعي وعروة  
ابن ابي سليمان والحري العكلي وسبعة بن ابي عمير والرحمن والليث بن سعد والثوري  
والنعمان وصالحاه وقالت فرقة برته وان انقضت العدة هذا قول النبي وخميد واصحاب  
الحسن وقالت فرقة برته في العدة وبعد انقضائها العدة قال يبرح هذا قول احمد  
واسحق وابي عبيد وقالت فرقة برته وان تزوجت هذا قول مالك وقالت فرقة لا برته  
روى في الكفر عن ابن السري وبه قال ابو ثور وكان المشافعي يقول امرؤ في العدة  
وبعد انقضائها العدة ثم قال عسر هذا ما استخبر الله في خبره الربيع انه

قال



قال استجار الله فقال لارت المبنوته قال لا يوبك قول الشرايح الأقارب في النظر والله أعلم وقد أجمعوا على الزوج لا يرتها ان ماتت في العدة ولا بعد انقضاء العدة اذا طلقها ثلاثا وهو صحيح او مريضه **كأب**

### بَابُ الطَّلَاقِ الْمَرْبُوضِ وَرُجْعَتِهِ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ

بِهَا وَاحْتَلَفُوا فِي مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَتَالَت طَائِفَةٌ لَمْ يَرَاتْ لَهَا وَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا وَلَهَا نَصَبُ الصَّدَاقِ كَذَلِكَ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ وَالْأَبَوِيُّ فِيهِ قَوْلَانِ يَوْمَئِذٍ لَهَا الْمِيرَاثُ وَالصَّدَاقُ كَامِلًا وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ الْمَصْرِيِّ وَاحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ وَابُو عُبَيْدٍ فِيهِ قَوْلَانِ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنَّ لَهَا الصَّدَاقَ كَامِلًا وَلَا مِيرَاثَ لَهَا وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَكَذَلِكَ قَالَ حَاجِبُ بْنُ زَيْدٍ وَبِهِ قَوْلُ زَائِعٍ وَهُوَ أَنَّ لَهَا نَصَبَ الصَّدَاقِ وَلَهَا الْمِيرَاثُ إِنْ مَاتَتْ مِنْ رُجْعَتِهِ ذَاكَ لَمْ يَنْتَحِلْ

### بَابُ الطَّلَاقِ مِنَ الْمَرْبُوضِ بَعْدَ طُلُوقِهِ مَرْتَمَاتٍ

وَاحْتَلَفُوا فِي مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ ثَلَاثًا ثُمَّ يَصِحُّ ثُمَّ يَمُوتُ فَتَالَ الثُّرُورِيُّ فِيهِ إِذَا مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَابُو حَنِيفَةَ قَالَ الْبُزْجِيُّ فِيهِ فِي نَصَبِ عَتَمَاتٍ وَقَالَ زَيْبَةُ وَمَكْرُمَةُ وَالشَّافِعِيُّ وَابُو ثَوْرٍ وَابُو عُبَيْدٍ وَالنَّجَّاشِيُّ لَا تَرْتَهُ وَرَوَى ذَاكَ عَنْ الْحَسَنِ وَعَطَاءُ مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ

وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِرَجُلٍ أَنْتَ طَلَقْتَنَا أَنْ كَلِمَتِ فَلَهَا وَذَلِكَ فِي صَحْتِهِ كَلِمَتِ فَلَنَا وَهُوَ مَرِيضٌ وَمَاتَ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا فِي قَوْلِ الثُّرُورِيِّ قَالَ الْأَصْحَابُ الرَّأْيُ وَالشَّافِعِيُّ وَهُوَ قَبْلُ الثُّرُورِيِّ يُقَالُ تَنَادَرًا إِذَا سَأَلَتْ رَجُلًا الطَّلَاقَ فَطَلَّقَهَا فَلَا مِيرَاثَ لَهَا هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَابُو ثَوْرٍ وَالْأَصْحَابُ الرَّأْيُ يُقَالُ مَكْرَفَةٌ سَأَلَتْهُ أَمْرًا أَنْ يَخْبِرَهَا وَهُوَ مَرِيضٌ فَخَنَرَتْ نَفْسَهَا أَنْ ذَاكَ طَلَقٌ وَلَا يَنْفَعُ الْمِيرَاثَ عَنْهَا وَبِهِ قَالَ ابُو عُبَيْدٍ

### بَابُ الْأَمْرِ بِأَنْ لَا تَقْبَلَ الْحَكَمَ الْفُجَاءَ

هذا هو الحكم الذي لا يقبله الفجاء



بمثل القتل

**عن سبلها** قال البربري ما كنت قد اهدت اهل العلم في الامر ارض التي لا تسفل  
 اهلها عن احكام الصحة مثل الغنا والرياح والفاخر المنظار والمفعد وكما العلل  
 الحفيه مثل الصداع والرمم والحرب وما اشبه ذلك من العلل ان اصحاب هذه  
 العلل لا تمنعون من التصوف في اموالهم كنصرف الاصحاح واختلفوا فيها  
 سواء الكف كان الاوراع فيقولون فيمن طلق وهو بين الصغر ثم ثلث امراته وتحدث  
 عدل المتوفى وقال الشافعي ما فعل الاسيرة ما لم يغرب ملكه فهو حايض وهكذا اذا  
 قد لم يقبل فيما ليس من قتلها في القصاص الذي لصاحب عفو فاذا قد لم يجرم  
 فلا يجوز له في قتاله الا التلث وحكي عن عبيد عن الثوري واصحاب الرأي انهم لا يورثون  
 المطلق في حصار ولا اشروا في مصاد عدو ولا عتد البراز للقتال فيه

**باب طلاق المجنون**

**والمعتوه** اجمع من احفظ عنه من علماء الامصار على ان المجنون  
 لا يجوز طلاقه كذا قال عثمان بن عفان وقال علي بن ابي طالب كل الطلاق  
 حايض الا طلاق المعتوه ومن قال ان طلاق المجنون لا يجوز فعليه المسيب وجابر  
 ابن زيد والحسن البصري والشعبي والنخعي وقطادة وابو قلابة والزهري وعمر بن الانصار  
 ومالك والثوري والشافعي واليثر واصحاب الرأي وكذا في القول وقد ثبت ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقع للفرع ثلثه عن النائم حتى  
 يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقله واجتمع كل من احفظ  
 عنه من اهل العلم على ان الرجل اذا طلق تحت حلال فمعه ان لا طلاق له وماذا لك  
 عن الشعبي والنخعي واي قتلا به والزهري **باب**

**طلاق الصبي الذي لم يبلغ**

في طلاق الصبي الذي لم يبلغ فقال اكثر اهل العلم لا يجوز طلاقه حتى يحتلم  
 كذا قال الحسن البصري والشعبي والنخعي والزهري ومالك والحماد والثوري  
 والشافعي وابو ثور واليثر وعبيد وكذا ابو عبيد الله **باب طلاق المهر** قال



ابو بكر به نقرأه وقد ثبت ان النبي الله صلى الله عليه وسلم قال يرفع عن  
الصبي حتى يعلم وقته قولنا ان الصبي اذا احصا الصلاة وصام شهر رمضان  
حاز طلاقه كذا الكفا لسعيد بن المسيب ومما عطا نجوز طلاقه اذا بلغ  
ان يصيب النساء وقال احمد نجوز طلاقه اذا عقل وقال الشافعي اذا حاز اثنين  
عشرة سنة وعقل الصلاة فطلق وقع طلاقه **باب**

## طلاق السكران

فكان عثمان بن عفان لا يجيز طلاقه وبه قال عمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد  
وعطاء وطاوس وبه قال ربيعة وحماد بن عمار بن الليث بن سعد وعبيد الله  
ابن الحسن وعاصم بن ابينور والمزني وقالت طائفة طلاقه حايث ذلك قال عطاء  
والحسن البصري وسعيد بن المسيب والشافعي ومحمد بن سيرين وميمون بن مهران  
ومجاهد والحكم والنجعي وبه قال مالك والثوري والاوزاعي وابن شبرمة والشافعي  
وابو عبيد وسليمان بن حرب والنعيمي وصاحبه ووقف احمد عن العراب فيه  
وقد اختلف بعضهم في طلاقه جابر بن المصبر لما سخط طلاقه لا ارتفاع  
مراده وجب ان يسقط طلاق السكران اذا مراد له واحتج بالتأنيث  
عن عثمان وان احدا من الصحابة لا تعلم انه خالفه وقد قال النبي صلى الله عليه  
وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعد عني وعصرا عليهما  
بالنواجز ولما قالوا ان السكران اذا اراد ان يشرب لم يشرب ولم يفتد ادا على ان الحكم  
لقوله ولا نجوز ابطال نكاح قد اجمع على صحته بطلاقه اذا خلت في رجوله  
واختلفوا في حد السكران فقال الثوري والشافعي والحنابلة ان شقير فخلط  
شعره فانه سكران لا ينفذ قوله وقال احمد اذا انفجر عقله في حال الصحة فهو سكران  
وحكا عن مالك نحوه قال ابو بكر اذا خلط في قرانه فهو سكران فهو سكران لا ينفذ  
حتى يعلموا ما يقولون **باب طلاق السكران**  
**باب طلاق السكران** قال الشافعي والنعيمي لا يجوز ان يطلق عن السكران

خ  
قول الاخير

في سكران



هذا هو المتن الصحيح  
والذي هو في نسخة  
الشيخ أبي جعفر  
والشيخ أبي حمزة  
والشيخ أبي بصير  
والشيخ أبي داود  
والشيخ أبي حنيفة  
والشيخ أبي حنبل  
والشيخ أبي حنبل  
والشيخ أبي حنبل

وله ولا محال عنه اب ولا ولي كذا اللقال الزمري في الاخرس الذي لا يتكلم  
لا يطلق عنه وله قال البرجل جعل الله عز وجل الطلاق الى الزوج فلا يكون  
ذلك لغيره **باب طلاق المكرة** ٥  
اختلف اهل العلم في طلاق المكرة فقالت طائفة لا تجوز طلاقه كذا قال  
الحسن البصري وخباب بن زيد وشريح والشافعي واحمد واسحق وابو ثور  
ورويانا معني ذلك عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن السمر وابن  
عمر وابن عباس واخوات طائفة طلاق المكرة وممن اجاز ذلك النخعي والشافعي  
وابو قلابة والزهري وبقارة والمجيز واصلباه غير ان المجيز قال اذا اكره السلطان  
على طلاق او عتق او جازوا المكرة على بيع لم تجز وقال الثوري اذا اخذ السلطان رجلا  
فاكرهه على طلاق او عتق فليخلفه جاز عليه الا ان يكون ذلك الى شيء يشرى  
شيئ غيره ثم في المسئلة قول ثالث وهو ان كان الذي اكرهه له ضررًا  
فليس بطلاق وان اكرهه السلطان لم يجز روي هذا القول عن الشعبي وفسره  
ابن عيينه قال لا يصرفه من على قتله والسلطان لا يقتله واحتج من اطلق  
طلاق المكرة بنحوه حل ذكره الامراء وقلبه مطمئن باليمن وبالحبر الذي رويانا  
عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الخطاء النسب ان اكرهوا عليه  
واختلفوا في حد الاكره روي عن عمر انه قال ليس الرجل امين على نفسه اذا  
اجتهد او اؤتمنته او ضرته وهذا الحديث كالحديث به وذكر شريح  
ان القيد كره والوعيد كره والسجن كره وقال احمد اذا كان يخاف القتل  
لوضوئاشد يلا **باب الخطا والنسيان**  
**في الطلاق** واختلفوا في الخطا والنسيان في الطلاق  
فقال طائفة من حلف على امر لا يفعله والطلاق نفعله فليس بالمرتد كذا  
قال عطاء وعمرو بن دينار واثريج قال اسحق رويانا لا يلزمه شيء وروي  
عن الشعبي والحكم عن الرجل تخلف على الشيء فمضى على نسيانه عمرو بن زيد

وروي

اشكرهوا



عن  
ابن

قال المشعبي يرجع الي تبيينه وكذلك قال طاهر بن قيس قال الحكيم ابو حذافا تكلم به وقال احمد  
في هذا ارجو ان يكون رداً على الحسن بن علي الزايدة وأوجبت طائفة  
عليه الجثث هذا قول الزمري وقنارة وربيعة ومالك والنعمان وصاحبه وكان  
ابو عبيد بن جنيته في الطلاق والعنف ولا يثبت في نكاحه الا بما زوجه قال احمد  
في الشافعي فيها قولان احدهما ان نكاحه لا يثبت الا بالحل لا حث عليه جميع  
**ابواب الطلاق بالمعاري المختلفة** هـ اجمع كل من  
احفظ عنه من اهل العلم علي ان جدد الطلاق وتكرره سواء كان روي  
هذا القول عن عمر بن الخطاب وابن مسعود ومن قال لا يثبت في الطلاق  
وان من طلق عتاً فقد جاز عليه عطاء بن ابي رباح وعبيدة السلماني وهذا علي مذهب  
الشافعي وبه قال ابو عبيد وذكر انه قول الثوري واهل العراق واجتج بقوله ولا  
تخذوا ايات الله هزواً قال ابو بكر وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال الله حد من جدد ومنهن حبس الطلاق والنكاح والرجعة هـ **باب**  
**الطلاق في اجل يعرفه المطلق** هـ واختلفا  
في الرجل يقول لزوجته انت طالق الي شهر او الي ما شئت ذلك فقالت طائفة  
هو رجعته الي ذلك الوقت كذلك قال طاهر بن قيس بن زيد والنعيمي وابو  
عاشم وبه قال الثوري والشافعي واحمد والسنن وابو عبيد وابو ثور واصحاب  
الراي وفيه قولان في مهرانها طالق من يوم تكلم به كذلك قال سعيد بن المسيب  
والحسن والزهري وقنارة ويحيى بن ابي انصار وربيعة ومالك وقد روينا عن ابن  
عبيد بن رباح انه قال في رجل قال لامرأته انت طالق الي سنة قال هي امرأته الي سنة  
قال ابو بكر بن قيس بن عمار بن قيس واما اذا قال لم تفعل كذا في ذلك فقلت طالق فليس بنكاحه  
اجداً لان باي ذلك الوقت لم يفعل ما خلف عليه ان يفعله هـ **باب**  
**انجاب الطلاق بولادة المراه** هـ واختلفا في الرجل  
يقول لزوجته انت طالق اذا اولدت فقالت طائفة لا يقع الطلاق حتى يولد

والسنن



كذلك قال عطاء الشافعي وابي ثور واصحاب الرأي وقال ملك ان كان بها حمل  
وقع عليها الطلاق وقال ابو بكر بن الزلال الاول ان قال رجل انك لا ولد  
ولد افايت لها ان كان ولد ففهي طالق وان لم يولد وان ولدت ولد بنت فبطن  
واحد وقع الطلاق بالولد الاول وانقضت عدتها بالولد الثاني وان ولدت  
ثلاثة اولاد وقعت تطليقتان بالاولين لا بالثالث والطلاق رقع وهو ملك  
الرجعة وانقضت عدتها بالثالث ولو كانت المستحلها وولدت اربعة  
شع بطن رقع الثلاث بالثلاث الاول وانقضت العدة بالولد الرابع  
وهذا قول الشافعي وابي ثور واصحاب الرأي اذا قال الرجل لامرأته ان ولدت غلاما  
فانت طالق واحدة وان ولدت حاربه فانت طالق ثنتين فوولدت غلاما وحاربه  
لا بد را او فانه يقع عليها تطليقة تأخذ في ذلك بالاقول ولا يلزمه الاكثر  
الا بالاجاطه وانقضت عدتها بالولد الثاني هكذا قال ابو ثور وانه قال اصحاب  
الرأي غير انهم قالوا ينبغي لهما ان ياخذ قبا بينهما وبين الله ياكثر ذلك  
تطليقتين وان قال الرجل لامرأته ان كان حملك هذا غلاما فانت طالق واحدة  
وان كانت حاربه فانت طالق ثنتين فوضعت غلاما وحاربه لم يقع عليهما  
الطلاق وذلك لان حملها لم يكن غلاما ولا حاربه فبه قال ابو ثور واصحاب الرأي

ايها

### باب انجاب الطلاق حبس المرأة

واذا قال الرجل لامرأته اذا حصنت فانت طالق فاذا رأت الدم وقع عليها  
الطلاق واذا قال ان حصنت حبسة فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من حبستها  
فان اظهرت وقع عليها الطلاق وهذا قول الثوري وانه قال ابو ثور واصحاب الرأي  
ولا اعلم احد اقال غير ذلك غير ملك فان ابن القتيبي ذكر انه نعت حين تكلم به

### باب الخرجة والنسب حبس

في الطلاق اجمع كل من احتفظ عنه من امر العلم على ان من طلق  
زوجته نصفا او ثلثا او ربعا وسدسه تطليقتين واخيه هذا الا قال الشعبي

ما روي



والحرث العكبي والزهرى وفنارة وبه قال الشافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور  
 وأصحاب الرأي وذكر أبو عبيد أنه قول مالك وأهل الحجاز والثوري وأهل الحرف  
 قال أبو بكر فان قال الخريج نسوة له يبيحن تطليقتن من كل واحدة منهن تطليقة كذلك  
 قال الحسن البصري والشافعي وابن القاسم صاحب مالك وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب  
 الرأي وإذا قال الخريج نسوة له يبيحن خمس تطليقات وفع على كل واحدة منهن  
 تطليقتان هذا قول الحسن وفنارة والشافعي وأبو ثور وابن القاسم صاحب مالك  
 وأصحاب الرأي وإذا قال الرجل لمراته وأنت لى بك أو رجلك طالق فإن  
 أهل العلم ينسونه الطلاق هذا قول الشافعي وأبو ثور وابن القاسم صاحب  
 مالك وقال أصحاب الرأي في الرأى والفرج والحسد والبذر كما قال الشافعي وقالوا  
 في المدين والجلبر وشبه ذلك من حسدها لا يقع به طلاق وقالوا إذا قال إنك  
 أو تلك أو جزء من ذلك حرة كالتنكح أو كالتألق أو قال الحسن البصري  
 إذا طلق الرجل لمراته شعرا أو أصبعاً فقد طلق وإذا اعتق من عبده شعراً أو أصبعاً  
 فقد عتقه قال أبو بكر في الشعر والجلبر واليد مثله في بياض  
**الطلاق المشكك الذي لا يعمل له وجوب**  
**ولا بطول** واختلاف في الرجلين يختلفان بالطلاق على المشكك  
 يختلفان فيه كما يختلفان في الطير يقول أحدهما قد أغراب ويقول الآخر هذا  
 حنم ويحلف كل واحد منهما عليه بالطلاق فكان عطاء الشعبي والزهرى والحرث  
 العكبي والثوري وأبو ثور يقولون يدينان وهذا على مذهب الشافعي وهو قياس  
 قول مالك وبه قولناي وهو أن تحمل الطلاق عليها جميعاً هذا قول مالك وأبو  
 معني ذلك عن الشعبي ومال أبو عبيد على هذا القول وكان الشافعي يفرق إذا  
 شك في الطلاق الزم في الشك في الحكم والبرء أن يطلقها بات  
**الطلاق بحده المطلق وقد سمعته زوجه**  
 واختلاف في المرأة تسمع طلاقاً فيجب له الخريج فقال الحسن البصري والشافعي



والزهري يستأنف من يكون لا تزعليه وقال الخزاز تفهمه ما استطاعت وتنفدي  
منه بطلان ما ذكره في ذلك من غير ما مر من زيد وابن شبيب وسره قال حماد بن أبي سليمان وأحمد  
ومن زاي أن يتر منه الثوري والنعمان ويعتوب وأبو عبيد وأخلافوا في استئذان  
الرجل له غا عليه الطلاق فمن روي عنه أنه قال يستأنف أبو عمر والحسن  
البصري والشافعي والزهري والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب  
الريضة نقول القول الذي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على  
المدعى عليه وفيه قول ثان وهو أن يستأنف كما يفعله في الدعوى  
ذلك عن ابن عباس وفيه قول ثالث وهو أن المرأة إن جاءت بشاهد حلف  
الزوج وخلى بيته وبينهما ولا ينبغي لها أن تزني له ولا تؤدي له شيئا من شعرها  
ولا تحبها وهي تدين علي بن مالك ولا يصيبها إلا وهي محرمة هذا قول  
مالك واختلفوا في ميراثها منه إن مات فقال الحسن البصري يرثه وقال قتادة والشافعي

قالوا لا ميراث لها من ميراث زوجها ولا ميراث ميراثها منه إن مات قال مالك لا ميراث لها من ميراث زوجها ولا ميراث ميراثها منه إن مات قال الشافعي لا ميراث لها من ميراث زوجها ولا ميراث ميراثها منه إن مات

**باب الطلاق والتجديده المطلق فيفروم عليه بینه او سحلف فينكح عن اليمين**

تخلف عنه من اهل العلم على ان الرجل اذا اطلق زوجته ثلاثا وقد غشيها بعد  
طلاقه وقد نكحت البينة انه طلقها وهو تجديدها ذلك ان التفرقة بينهما  
تجب ولا حد على الرجل كذا قال الشعبي ومالك وأهل الجار والأوزاعي  
والثوري وربيعة والشافعي وأبو ثور وفيه نقول واجمع الشافعي والنعمان  
ننعم على ان طلاق السفيد لا زوله وفيه نقول لا يخلو في جملة من يلزمه  
الاحكام والحدود وقال عطاء بن أبي رباح في سفيد محرم عليه لا يجوز  
طلاقه ولا نكاحه ولا يبعد في ابواب احوال المطلقة  
**ثلاثا لمطلقها والنكاح الذي يخلها للمطلق**  
قال الله عز وجل فان طلقها فلا تقله من بعد حتى يحضرها غيره فان



طلعتها فلا جناح عليهما ان يتراجعا الاية فاباح الله في طاهر كتابه للزوج  
الاول ان ينكحها اذا نكحها زوج غيره ومنع الرسول صلى الله عليه وسلم  
ان ترجع الى الزوج الا راجي تجامعها الزوج الثاني وكان القبرل من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كالقول من الله لان الله فرض طاعته ودل بمنع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك حتى لا يزوج العسيلة  
عليه ابراد الله من ذلك واجمع عامة علماء الامصار على القول بما ذكرناه الحما  
روينا عن سعيد بن المسيب وقمى قال حمله ما ذكرناه علي بن ابي طالب  
وابن عباس وابن عمر وجابر بن عبد الله وعليه قال مسروق الزهري ومالك  
واهل المدينة والثوري واهل العراق من الكوفة والاراضي واهل الشام  
والشافعي وابو ثور واسماعيل وكان سعيد ابن المسيب من اهل  
العلم يقول ان تزوجها تزوجا صحيحا لا يريد به اخل لا فلا بأس بان تزوجها  
الاول ولا يعمل احد من اهل العلم قال يقول سعيد هذا الا الخواررج والسنة  
مستعينة بها عن كل قول **باب التعليب في**  
**الحل والحلاله** هـ روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لعن  
الحل والحلاله وقال ابن مسعود للحل والحلاله له ملعونان علي لسان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوم القيمة وروينا عن عمر بن الخطاب انه قال لا قول بالحلال ولا  
بالحلاله الا رجعتها وقال ابن عمر لابن ابي القاسم وان مكنت عشرين سنة اذا علم  
انه يريد ان يحلها له واختلفوا في الرجل يطلق ثلثا فتنكح زوجها ليحلها للزوج  
الاول فقالت طائفة لا يجوز ذلك ولا يحلها زوجها الا بالانكاح رغبة غير  
مذ السوسة روى ذلك عن عثمان بن عفان وقال ابن عمر في حلل المرأة  
لزوجها ذلك السباح ومن غلط في ذلك النخعي والحسن بن بكر بن عبد الله  
الزبي وقنارة ومن قال لا يصلح الانكاح رغبة ملك والبيت ومحمد بن قال الثوري  
واحمد واسحق بن عيسى وقد روينا عن الشعبي انه قال لا يجوز

والى



اذ الميامر به الزرجه واختلفوا فيه ان تزوجها علي ان تحملها ربه ان  
بمسكها فقال عطاء والحكم مسكها وقال احمد واسحق لا يحل له ان مسكها وقال  
الثوري لا يعجبني الا ان يفارقه **باب المهر لوك والدي**  
**والعلاء الذي لم يدرى يستحل بنكاح المرأة**  
كان عطاء بن ابي نباح يقول اذا تزوجها عبد فاصابها اجهلها زوجها الاول  
وثوري قال عن الشعبي فيه قال مالك والثوري والشافعي وابو عبيد وابو ثور واصحاب  
الراي واختلفوا في المسلم يتزوج الذهبية ثم يطلقها ثلثا فبنكاحها ذمي يدخل  
بها ثم يطلقها فقالت طائفة الذمي زوج ولها ان ترجع الي الاول هالدي  
قال الحسن البصري والزهري والثوري والشافعي وابو عبيد وابو نصر واصحاب  
الراي كذلك تقول لان الله قال حتى تنكح زوجا غيره والنصران تزوج وبه  
وبه قول ثاني وهو انها لا تحل له هذا قول سبعة ومالك واختلفوا في المطلقة  
ثلثا تنكح غلاما ثم ارجعها مع منكح فبجامعها فقال عطاء والشافعي  
واحمد والنعمان يحملها وقال الحسن البصري ومالك وابو عبيد لا يحملها قال  
ابو بكر بن القول والاقول **باب استحل**  
**المطلقة ثلثا بالنكاح الفاسد** واختلفوا  
في المطلقة ثلثا تنكح نكاحا فاسدا ومصيبهما من يفارقها فكان الحسن البصري  
والشعبي وحمادين ابي سليمان ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي واحمد  
واسحق وابو عبيد واصحاب الراي يقولون لا تحل للزوج الاول والنكاح  
صحح وكان الحكم يقول هو زوج قال ابو بكر ليس به زوج لانا حكام الارواح  
من الطهار والاباء واللعان عبرة ثابته بينهما واختلفوا في الزوج الثاني  
بطاها من حال الحيض فقال عطاء ومالك لا تحملها زوجها الا وافق قول الشافعي  
واصحاب الراي يحملها ويرد قال ابو نصر وكذلك تقول لانه زوج  
قد ذاق عسلها وذاقت عسله **باب**



تصديق الزوج الأول للمخلقة أنها قد نكحت ٥

قال ابو بكر كل من حفظ عنه من أهل العلم يتوارثها قال المرأة للزوج  
الأول قد ثروحت وذخلى علي زوجي وصداقها انما تلز الأول كذا  
قال الحسن البصري والشيا فغير والأوزاعي والثوري وابو عبيد وأصحاب  
الراب وقال الشيا فغير والورع ان لا ينجل اذا وقع في نفسه انما كذبته

باب المطلقه دون الثلث تنكح زوجها ثم تعود  
إلى المطلقه ٥ اجمع اهل العلم على اني الحرة اذا اطلقت

زوجه الحرة ثم انقضت عدتها وتلك زوجها وقد خلبها فافقها وانقضت  
عدتها ثم نكحها الاول انها تكون عدة على ثلاث تطليقات واحتملوا

في الرجل يطلق زوجته تطليقة او تطليقتين ثم تزوج غيره ثم رجع الى زوجته

الاول قتالت طائفة يگوز علي ما بيني من خلافتها كذا لك قول الاكابر من

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب

وَأَيُّهُنَّ لَعَبٌ وَعَمْرَانُ أَخْبَرَنَا أَبُو بَرٍّ مَرْثُومٌ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَمُعَاذِ

ابن جيل وعبد الله بن عمرو بن العاص وقد قال عميد السليمان وسعيد بن

المسيب والحسن البصري ومالك والثوري وإبراهيم بن ليلى والشافعي وأحمد

واسحق وابوعبيد ومحمد بن الحسن وابن نصر وفيه قولان ثاني وهو ان النخاع

جديد والخلق جديد هذا قول ابن عمر وابن عباس ورواه قال عطاء النخعي وشيوخ

والتعجب في عتق قال ابو بكر يا رسول الله اقول وفيه قول ثالث وهو ان كان

دخلها الاخير فطلاق جد يد ونكاح جد يد وان لم يكن دخلها فغلي

ما بقي من عدد الطلاق هذا أقول للخبير ثانياً

جماع الطلاقه بآب طلاق والاخره ۵۵

قال ابريك حفظنا عن جماعة من اهل العلم انهم قالوا المزال خير من اكل النسي

الطلاق بعبده انه يلزمه كذلك قال النخعي والثوري والشافعي واينس في كتابه



الراي وقال ملكا اشار بلسانه ودوي عن قتادة انه قال يطلق عنه ولده واذا نظر  
 الرجل لامرأة وامرأة معها ليست بزوجة فقال الجحا كمل طالق كان الفراق له  
 انا اراد امرأة فهي طالق وان اراد الاجنبية لم تطلق امرأة هذا قول الراي ثور  
 واصحاب الراي واجمع كل من تحفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل اذا قال  
 لامرأة انت طالق ثلثا الا اثنتين انها تطلق واحدة وان قال انت طالق  
 ثلثا الواحدة انها تطلق تطبيقا واذ اقال انت طالق ثلثا الا ثلثا انها  
 تطلق ثلثا ومن حفظنا ذلك عنه الثوري والشافعي وابو ثور واصحاب  
 الراي وكان الشافعي يقول اذ قال لها انت طالق طالق كانت واحدة لا ان يريد بقوله  
 طلقا ثانيا وقال النعمان اذ اراد واحدة فهي واحدة وله قول ابو ثور وكان ملك  
 يقول اذا حلف بطلاق امرأته انفس اهل الجنة طلفت عليه وقول الراي عشي  
 لا تطلق بالشك وبه تقول وكان الشافعي وابو ثور واصحاب الراي يقولون اذا قال  
 لها وهي مدخول بها كمالا وقع عليك طلاق فانك طالق لم تطلق حتي  
 يطلقها فاذا اطلقها تطليقة وقع عليها ثلاث واحدة بعد واحدة  
 واذا قال الرجل لامرأته انت طالق ما الذي اشار باصبعه واوصيه عشرين  
 او ثلث فهي طالق واحدة ولا يكون اشارته باصبعه شيئا وقول اصحاب  
 الراي يلزمه مع القول ما اشار به فان اشار بثلث لم يدب في القضاة ان قال  
 اردت اقل منها من فيما بيننا الله واذا قال الرجل لنسوة له قال ابي بكر  
 الكل الطعان فهي طالق كل جمعا : لخلق جميعا فقال لخلق جميعا  
 به قول الراي واصحاب الراي كذلك بقوله واذا قال انت طالق ما بين  
 تطليقة الى الثلث فهي واحدة في قول الراي ثور وكذلك ان قال انت طالق من  
 واحدة الى ثلث هي ايضا واحدة وقال اصحاب الراي القياس ان يلزم في  
 المسئلة الاولى واحدة ولكننا نشتبه من نحب علمنا تنفس وهذا قول  
 النعمان واذا قال انت طالق ما بين واحدة الى اخرى فهي طالق واحدة

مرهنا



وإذا قال أنت طالق واحدة ولا شيء ففي طالق واحدة وهذا قول الثوري  
وأصحاب الرأي فاختلوا في الرجل خلف بالطلاق ليعلم كذا وكذا  
ويقدم الطلاق في عينه فقال كثير من أهل العلم لا شيء عليه هذا قول الحسن وابن  
المسيب والزهري وعطاء سعيد بن جهمير والشعبي والثوري والشافعي وأبو ثور  
وعامة أصحابنا وقال شرح ابن الطلاق يقع عليه قال أبو بكر بالقول الأول القول  
راجع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قال لامرأته أنت طالق  
ثلاثا إن دخلت هذه الدار بطلت ثلاثا ثم خرجت بعد ما انقضت عدتها  
ثم حكمها الحالف الأول ثم دخلت الدار انما لا يقع عليها الطلاق وهذا  
على مذهب مالك وأبي ثور وأصحاب الرأي لأن طلاق ذلك الملك قد انقضى  
وإن كانت المسئلة محالها وطلقتها تطليقة وانقضت عدتها ثم خرجت  
رجلا آخر ودخلها ثم عادت إلى زوجها الأول ثم دخلت الدار ففي قول أصحاب  
الرأي يقع عليها الطلاق في قول الشافعي فيها قول واحد ما حكاهما  
قال أصحاب الرأي والثاني أن لا يقع شيء به قال أبو ثور **باب**

والسارعي

### الطلاق يوصف بالعظم والتشديد

وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق مل هذا البنت ففي قول الشافعي  
وأبي ثور أقل ما يلزمه واحدة ملك فيها الرجعة وقال الثوري هي طالق تطليقة  
بأن لا أن ينوي ثلاثا فتكون ثلاثا وإذا قال أنت طالق واحدة عظمه أو  
كثيرا أو شديدا ففهي باينة النصا وفيما بينه وبين الله هكذا قال أصحاب  
الرأي وفي قول الشافعي واحد وأبو ثور واحدة ملك الرجعة أن لم يرد أكثر  
متحان **باب الرجل يبيع زوجته** **فإنه**  
واختلفوا في الرجل يبيع زوجته قالت طاب لها لا تطأ أرضه ولا تحزنه  
هكذا في قول الثوري وأحمد وأبو إسحق ومرويشية مذهب الشافعي  
وله أقول وقال مالك ينكح كالا شديدا أو يطلق عليه واحدة وهي

ثوري



## بسم الله بَابُ الْمَشْتَبَةِ فِي الطَّلَاقِ

اختلف اهل العلم في الرجل يقول لامرأته انت طالق انشئت فقالت  
 طالق انشئت الطلاق ذلك ما دام في مجلسها هذا قول الحسن البصري  
 وعطاء الثوري وغيرهم قال الزهري فتادة ولم يذكر المجلس وقال  
 اصحاب الرأي كقول الحسن وعطاء اختلفوا في الرجل يقول لامرأته انت طالق  
 اذا شئت او متى شئت او اذا ما شئت او كلما شئت فكان الشرعي  
 يقول اذا قال انت طالق متى شئت واذا شئت فهي متى شئت واذا شئت  
 تطليقة ليس لها فرق ذلك واذا قال انت طالق كلما شئت فهي كلما  
 شئت طلق حتى يسر ثلاث وقال ابو ثور واذا قال لها انت طالق اذا شئت  
 او متى شئت او اذا ما شئت او كلما شئت كان ذلك على الابد كلما شئت  
 ورفع الطلاق فان شئت مرة واحدة فرفعت تطليقة ثم تكرر كما حتى  
 تنقضي عدتها فتزوجها بعد لم يكن لها بعد ذلك عيشية وذلك ان حكم ذلك  
 النكاح قد سقط فلا يعود شي من احكامه على احكام النكاح الثاني ورفق  
 اصحاب الرأي بغير قوله انت طالق اذا شئت او متى شئت وبين ان يقول  
 لها انت طالق ان شئت فجعلوا قوله ان شئت على ذلك المجلس واذا شئت  
 ومتى شئت واذا ما شئت ومتى ما شئت لها المشبهة في ذلك كله ابد مرة  
 واحدة في ذلك المجلس وغير ذلك المجلس واذا قال لها انت طالق كلما  
 شئت كان لها ابد كلما شئت حتى يقع عليها منه ثلاث تطليقات  
 واجمع كل من تحفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل اذا قال لامرأته  
 انت طالق ان شئت فقالت قد شئت ان شئت فلان انها قد ردت الامر  
 ولا يلزمها الطلاق وان شئت فلان كذا قال احمد والشافعي واليه ثور واصحاب  
 الرأي واذا قال انت طالق فلان ان شئت فقلت واحدة واحدة  
 واحدة لم يقع عليها شيء وبطل ما جعل البهائم في الشرع في قول اصحاب



الاي تتبع عليها كل من وانا قال الرجل امانة ان كنت حسي فانت  
طالق وان كنت سعي فانت طالق فما قالت استخلفت عليه وكان الطلاق  
واقعا عليها هذا قول الثوري واصحاب الرأي غير ان اصحاب الرأي قالوا اخذت  
هذا بالا سحما واذ قال الامير له اذا شئتما فانما طلقنا فاشات احدهما  
لم يقع الطلاق وان شئنا ان يطلوا احدهما دون الآخر لم يقع هذا قول  
الثوري واصحاب الرأي فاذا قال الرجل طلقا امرأتي فطلقا احدهما كان بالطلاق  
حتى يمتها على الطلاق وهذا قول الشافعي والثوري وقال اصحاب الرأي اذا طلق  
احدهما فهو جائز قال ابو بكر قال الشافعي صحيح واذا قال لها ان كنت  
بحسن نعتي بك الله ارضطع بكيل ورجل بك فانت طالق فتالت انا احب  
ذالك فبها فولا احدهما انه لا يقع وذلك ان هذا لا يجبه احد هذا قول  
الثوري والنووي الشافعي انهما مصدقة في ذلك فالطلاق واقع عليها هذا قول اصحاب  
الرأي **باب طلاق الشريك ورفوع الفرق بين**  
**الزوجين المشركين باسلام احدهما** **باب**  
**ذكر الزوجين الذميين يسلم احدهما اجتمع**  
عرا اهل الطر على ان النصرانيين الزوجين اذا اسلم الزوج قبل امراة انهما  
على نكاحهما اذ جاز له في هذه الحال ان يفتدي نكاحهما اليوم يكن  
زوجة واجمع اهل العلم على انهما لا اسلمامعا انهما على نكاحهما كانت  
مأخوذ بهما او لم يكن دخل بها واختلفوا في النصرانية يسلم زوجها نصراني  
وهي مدخول بها فتالت طابئة متى اسلم الزوج قبل ان تنقض عدة المرأة فبها  
على نكاحها هذا قول قتادة ومالك والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق وابي عبيد  
وفيه قول ثان وهو ان عرض على الزوج الاسلام فان اسلم فبها على نكاحهما  
وان ابا ان يسلم فرب بينهما فان كان دخل بها فلها المهر وان لم يخطبها فلها  
نصف المهر هذا قول الثوري وبه قال الرمزي غير انه لم يذكر المهر فيه

يكن



الزَّوْجِ

وهو انهما ان كانا في دار الاسلام فاسلمت امراته فهي امراته فاما عرض  
 عليه الاسلام فاذا عرض عليه الاسلام فابا ان يسلم فزنيها الحرام  
 فان اسلمت امراته لم يحرر يد لالحرب فقد بانته منه وكذلك ان كانت  
 في دار الحرب فاسلمت المرأة ثم خرجت الى دار الاسلام فقد باس منه فانزلق  
 الدارين فان اسلمت ومهاجرت الى الحرب ولم يخرجها واحد منهما الى دار الاسلام  
 فهو احق بهما ان يسلم قبل ان تنصوعدتها فاذا انقضت عدتها فلا تسيل اليها  
 هذا قول اصحاب الرأي وفيه قول رابع وهو انها تبين منه كذا يسلم هذا  
 قول ابن عباس وروى معناه عن عمر بن الخطاب وبه قال عكرمة والحسن وسعيد  
 ابن جبيرة قال عطاء وطاوس وسرو ومجاهد يفرق بينهما وبه قال ابو ثور وهو اصح هذه  
 الاثار بل في الفطر والله اعلم وقد روي عن علي بن ابي طالب في هذا الباب  
 قولاً خامساً في النصراني تكون تحت النصرانية فتسلم المرأة قال هو احق  
 بهما ما دامت في دار هجرتها وقال الشعبي هي امراته ولكن لا يخرجها من  
 دار الهجرة **باب اسلام احد الزوجين من اهل  
 الذمة قبل ان يدخل بها وما لم يفتيه  
 من الصداق** واختل في النصرانية التي لم يدخل بها يسلم  
 قبل زوجها فقالت طائفة لاحد اولها روى هذا القول عن ابن عباس وبه  
 قال الحسن البصري والزهري ومالك والاوزاعي وابن شبرمة والبقلي والشافعي  
 واحمد واسحق وقال الشافعي وابن شبرمة ان اسلم هو قبلها فله انصف  
 المهر وفيه قول ثان وهو ان لها نصف المهر هذا قول قتادة والثوري  
**باب الوثنيين يسلم احد هما** جمع  
 كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان الوثنيين الزوجين اذا اسلم احدهما قبل  
 صاحبه ولم يدخل الزوج بامراته ان الفقه يفرق بينهما واجمعوا ذلك على  
 انها على انها اذا اسلمت معها على النكاح ~~فقد حرر~~ لا يملكها

عَمَّنْ



أولم يكن خليفاه واختلفوا في الوثنيين يستلم أحدهما دون الآخر فقالت  
 طائفة نفع الفقه بينهما باسلام أيها أسلم منها هذا قول الحسن وعلمة وطولش  
 ومحمد وقتادة والحكم وعطاء وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز وروينا  
 هذا القول عن مالك فقالت طائفة إذا أسلم المختلف منها عن الإسلام قبل  
 انقضاء عدة المرأة فعمل على النكاح هذا قول الزهري والشافعي وأحمد وأبو  
 زينة قول الثالث في المجوس يسلم قبل امرأته للحرسية وآتت أن تسلم  
 ولم يد خليفاه لا مصر لهما وإن أسلمت هي عرض عليه الإسلام فإن أسلم  
 فيها على نكاحها وإن أبان يسلم فزيتها ولها المهر إن كان خليفاه وإن لم يكن  
 دخل بها فلها نصف المهر هذا قول الثوري وفيه كتاب ابن الحسن في الحربيين  
 يسلم الرجل قبل المرأة فانها على نكاحها ما لم تحض المرأة فلا حاصت المرأة قبل  
 أن تسلم انقضت العدة بينهما وكذلك لو كانت المرأة هي التي أسلمت  
 وإن أسلم واحد منهما وخرج إلى دار الإسلام قبل انقضاء عدة المرأة فلا نكاح  
 بينهما وأصح بعض من يقول بقول الحسن وعلمة بقوله ولا تمسكوا بعصمهم  
 الكوافره ويقول ولا تتكفوا المشركين حتى يؤمنوا ولا تتكفوا المشركين  
 حتى يؤمنوا وإن استدل بأن تحرم ذلك في معنى استقباله ولما لا خير  
 لي أن أتلك مشتركة لم يكن لي ولا لمسلم أن تمسك بعصمة مشتركة ولما أجمعوا  
 على أن عقد الكافر على نكاح المسلم باطل كان حكموا يختلفوا فيه من أسلم  
 أحد الزوجين حكم الجميع عليه والله أعلم **بَابُ**

**الرجوع إلى الإسلام** واختلفوا في الرجوع  
 يرتد أحد ما فقالت طائفة يفسخ النكاح بارتد أحدهما ارتد مشركهما  
 روى هذا القول عن الحسن وعمر بن عبد العزيز وقال مالك في المسلم يرتد وله زوجة  
 وكذلك قال الثوري في المرأة ترتد عن الإسلام ولها زوج وبه قال النعمان وأما  
 وأبو ثور وفيه قول ثان وهو أن رجوع المرتد منها إلى دين الإسلام فمقتضى

ملات خبير



عدة المرأة كانا علي نكلهما هذا قول الشافعي واحمد واسحق قال البربر الاول اصح  
**باب اسلام المشرك وعنده اكثر من**  
**اربع نسوة** هـ واختلف اهل العلم في الرجل يسلم وعنده اكثر  
من اربع نسوة فنالت طائفة مختار منهم اربعة وباقى من هذا قول الحسن  
البصري ومالك بن النضر والشافعي واحمد واسحق واختلفوا في حديث غيلان بن  
سلمة انه اسلم وعنده عشرة نسوة فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يلحق  
منهن اربعة وفيه قول ثان وهو ان يختار الاربع الاول وباقى والاخر هلك  
قال الشعبي وقتادة وقال سفيان الثوري اذا اسلم وعنده ثمانية نسوة ان كان  
نكحهن جميعا في عقد فترقي بينه وبينهن وان كان نكح واحدة بعد الاخرى حبس  
اربعا منهن الاولى والاخرى وترك سايرهن وحكي هذا القول عن الثوري قال البربر  
القول الاول اصح **باب اسلام المشرك**

يسلم

**وعنده اثنان** هـ واختلفوا في الرجل عنده اثنان فيسلم ويُسلمان  
معا فنالت طائفة مختارا بينهما هذا قول الحسن البصري والاوراعي  
واحمد واسحق وابي عبيد وقال الرعزي فممن جمع بين المرأة وسمتها وبين المرأة  
وتخالها ما اسلموا بمسك ابنتهم ثناء وباقى سايرهن وقال الثوري في  
الاخمين للموسمين اذا اسلموا بفارقهما جميعا وبه قال الملجشون عبد الملك  
قال البربر والقول الاول قول للحديث فيروز الدبلي انه اسلم وتحتة اثنان  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم طلق ابنتهما شيت **باب**  
**اسلام المشرك وعنده امرأة وابنتها** هـ اجمع  
كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل اذا نكح المرأة وابنتها ودخلها  
واسلموا ان عليه ان يفارقها ولا ينكح واحدة منها بهن حال ومن حفظنا  
ذلك عنه الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك واهل الحجاز  
والثوري واهل العراق والشافعي ومن تبعهم قال البربر ان يكون خيرا واحدة منها



مبيناً للشافعي قولاً واحداً من مسك الالبنة ولا مسك الامر والقول الثاني  
ان مسك ايها شأ ونقارق الحريم واختلفوا في التصرايح فيكون تحت  
الرجل المسلم وتحت وقع قول الشافعي يكون النكاح موقوفاً على العدة فان رجعت  
اليه بينها قبل انقضاء العدة ثبت النكاح وان انقضت العدة قبل رجوعها انفسخ  
النكاح وقال ابو ثور يخفى قول من يقول ان المحو من كتاب ثابت هـ

## باب طلاق اهل الشرك هـ هـ واختلفوا

في طلاق اهل الشرك فقال الحسن البصري وفنارة وربيعه ومالك ليس  
بطلاق بل ادوار الزمت طائفة اهل البيت طلاقهم هذا قول عطاء بن رباح  
والشعبي والنخعي والزهري وحما والثوري والاوزاعي والشافعي واصحاب  
الراي قال ابو بكر هذا صحيح هـ **باب الشهادة**

## في الطلاق هـ هـ واختلفوا في الرجل يشهد عليه شاهد بتطليقه

وشاهد وشاهد بثلاث فكان فتاة وابن ابلي ومالك ويعقوب بن محمد وابو  
ثور يقولون تحوز واحدة ويسخط وفيه قولان في قوله وهو ابطال الشهادة  
كذلك قال الشافعي والنخعي والثوري ذلك عن الشعبي واختلفوا في قبول شهادة  
النساء في الطلاق فكان النخعي ومالك والزهري والشافعي واحمد وابو ثور يقولون  
لا تجوز شهادتهن وقال الثوري والشافعي واصحاب الراي تجوز شهادة رجلين  
امراتين ورجل في الطلاق والله قال الشعبي قال ابو بكر الاحمري واختلفوا  
في الرجل يشهد عليه شاهدان به طلق امرأته ثلثاً قبل ان يدخلها فزكاه  
بينهما ثم رجعا عن الشهادة ففي قول اصحاب الراي عليهما نصف المهر فان  
رجع احدهما رجع عليهما ربع المهر وتلاخيلاً عن الشافعي في هذه المسئلة  
فذكر الربيع انه قال عليهما مهر مثلها اذ خليا ولم يدخلها وذكر ابو ثور عنه  
انه قال كثر اصحاب الراي

## في كتاب الطلاق هـ

وحلى الله علي سيدنا محمد النبي واله وسلم كتابه



١٢٤  
كِتَابُ الْخُلُوعِ بَابُ مَا  
تَحْرُزُ مِنَ الْخُلُوعِ وَمَا لَا تَحْرُزُهُ ٥ ٥ ٥

قال الله جل ذكره ولا تجعل الحزن ان تاحذ راها التي تسمى من شيئا الا ان عافا  
الا بتم احذرد الله الآية قال ابو بكر قد حرم الله على الزوج في هذه الآية  
ان ياخذ منها شيئا مما اتاها الا بعد الخوف الذي ذكره الله ثم اكد تحريم ذلك  
بنغليظه الوعيد علي من تعدا او خالف امره وقال ملك حذرد الله ولا  
تعدك وما لايه ولعني كناد الله جال الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه خالف بين خوله سب سئلوا عن زوجهما ما قالت اني لاسطبعة والكن  
اللفظ في الاسلام وانه قال عوام اهل العلم وحضر را علي الزوج لخذ شي من مالها  
الا ان يكون السرور من قبلها وينا معني ذلك عوا بن عثمان وعطاء وعماهد  
والشعبي والتجبي وابن سيرين والقاسم بن محمد وعمر بن شعيب وعروة بن الزبير  
والزهري وحميد بن عبد الرحمن وفتادة وانه قال الثوري وملا واسحق وابوثور  
وحكي عن النعمان انه قال اذا جال الظلم والبشر من حمله فحالتة فهو حايبر  
ها جزوه امره لانخل له ما صنع ولا تجبر علي رد ما اخذ قال ابو بكر وهذا  
من قوله خذ وظاهر كتاب الله وخلاف الخبر الثابت عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وخلاف ما اجمع عليه عوام اهل العلم من ذلك ولا احتسب  
ان لو قيل لا مري اجهد نفسك في طلب الخطا ما وجد امر اعظم من ان ينطق  
الكتاب بتحريم شيئا مما اتاها من الخلق ونصائل فيقول تحوز ذلك ولا  
لحمر علي رد ما اخذ وقال قائل ما جاز له ان ياخذ ما طابت به نفسها علي  
غير طلاق وخاز ان ياخذ منها ما اعطته علي طلاق او فسخ طلاق وهذا انظر  
يكن في باب الخطا قرب مما مضى من خلافة الكتاب فليست له لانه تحريمه  
ابواب المعاوضات ما حرمه الله من الربا ونحيس المبيات والعطايا في غير باب  
المعاوضة وهذا سبيل كل ما خالف كتاب الله والخبر الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

لوف



عليه وسلم وانه ليلغي ان كثيرا من قد نصبت لنفسه للنسب والنوازل  
يعلم من حلف بطلا وتزوجته ثلثا لمعلن كما اولا فعلن كذا وكذا واخذ من  
الزوجين يؤدى الى صاحبه ما اوجب الله عليه ان يقول له حد منها كذا وفسخ  
نكاحها وطلقتها علي ما باخذ منها طلاقا ثم احدث وتزوجها وتكون عندك علي  
ما بيني من الطلاق وليس فيها ثلثا حديث فيقال القابل بما ذكرناه عنه ان يقطع عن  
عاشقنا مرد تلالا انه يحتمل التاريل فيبارشه دفعها بالتاريل وانما هو  
طاهر لا يحتمل الا معنى واحد لم يرتكبه المتكلم عن عطار الزهري في الثور حيث اجازوا  
الشغار وقالوا انما اجزناه لثرا ضيها به واسم لا يفسد من العقد بفساد المهر  
او فلا بعض من تخير نكاح المحرم انما اجزته لقوله فانكحوا ما طالب لكم من النساء ان  
النكاح قد عتد بولي مشهود والنكاح في نفسه مباح وانما تنهى عن العقد في  
وقت كما قال ابن خلدون في عقد البيع بعقد النكاح اصله الجماعة ان ذاك  
لوقت وهو خارج عما راسد لا تكتنف الى الوقت ان تدب بك فاحترت نكاح المحرم  
اذ هو لوقت هل يقبل من خالف هذه الاشياء فيقال له ان النكاح لا ينعقد ما نهى  
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ نهى الله ورسوله عن شي بطل النكاح  
كما ابطال البيع الذي يحق علي الزنا ما بين شي من ذلك فزوال الله اعلمه  
**باب مبلغ الفدية** واختلافها في مبلغ الفدية  
فقال طائفة لها ان تنادي منه ما تراصيا عليه كان اقل مما اعطى او اكثر  
منه هذا قول عمر ومجاهد وقبيصة بن ذؤيب والنخعي ومالك والشافعي والي  
ثوري والنخعي وروي عن ذاك عن عثمان بن عفان واخي قبيصة بقوله فلا  
جناح عليهما فيما اعتدت به وقالت طائفة لا ياخذ منها اكثر مما اعطا فذكر  
قال طاووس وعطاء بن رباح وشعب والزهري وكيرة ذلك ابن المسيب والحسن البصري  
والشعبي والحكم وحماد واسحق واحمد وابو عبيد وقال الخوري اعني كانت  
القضاة لا يحسب ان ياخذ الا ما ساق اليها وقد روي عن شعيب بن المسيب



فولا قال ما ارى ان ياخذ منها كل ما اراد لكن ليدع لها شيئا وقد روي  
عن بكر بن عبد الله المزني انه سئل عن رجل تزوج امراته منه الخلع قال لا  
يجوز ان ياخذ منها شيئا قلت يقول الله في كتابه لا جناح عليهما فيما افلحت  
به قال الزهري نعمت فلما ارى جعلت في سورة النساء يقول الله  
وان اردتم استبدال الزوج مكان زوج لاية قال البراء بن عازب بالقران الا قول الائمة  
التي خرج بها تبصرة **باب اختلاف اهل**  
**العلم في البينة في الخلع** واختلوا في الخلع فقالت  
طائفة تطليقة ثابتة روي هذا القول عن عثمان بن عفان وعلي بن مسعود ربه قال  
الحسن البصري وابن المسيب وعطاء بن ابي رباح والشمس بن شريح وقيصة  
ابن ذؤيب ومجاهد وابوسلمة بن عبد الرحمن والزهري ومالك بن النضر والنفيع بن ابي  
نجيح وبنو قيس والاوزاعي والثوري واصحاب الرازي وغيرهم ان اهل  
ان نوي الزوج ثلثا كان ثلثا وان نوي البين فهو واحدة ثابتة لانها  
كلية ثلثية وفيه قول ثان وهو ان الخلع قسمين وليس بطلاق هكذا قال ابن  
عباس وطلوس وعكرمة بن زهد قال احمد واسحق وابو ثور وفيه قول ثالث  
وهو انه ان نوي بالخلع طلاقا ارسماه فهو طلاق وان لم ير طلاقا ولا  
سهم لم يقع فوفة هذا قول المشافعي وفيه قول رابع قاله ابو عبيد قال  
ان نكاح الزوج الذي يلي ذلك فهو طلاق وان كان السلطان بعث  
حكيم ففهم انقطع للعضيد في طلاقه ضعف احمد حديث عثمان وحديث  
علي بن مسعود في اسنادهما مقال ليس في الباب اعم من حديث ابن عباس  
واخي ابن عباس وفيه بالفرق قوله الطلاق ثم ان الى قوله فان طلقا فله  
خلع من بعد حتى تنكح زوجا غيره **باب**  
**الطلاق بعد الخلع في العدة** واختلعت اقل  
العلم في الرجل يخلع زوجته ثم يطلتها روي في هذه طائفة

ان زوجه

الخلع

واحدة



لمحضها الطلاق ما دام في العدة كذلك قال سعيد بن المسيب وشريح وطاوس  
والشعبي والزهري والحكم وحماة والثوري وأصحاب الرأي وفيه قول ثان وهو أن  
الطلاق لا يلزمها هذا قول ابن عباس وسواهم من الثوريين وعكرمة والحسن وخابرين  
منهم والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأبو ثور وفيه قول ثالث وهو أن بيعها بالطلاق  
حينئذ يُلزمها الطلاق وإن طلقها بعد ما ينفق فإن لم يلزمها وتماثل ملك  
إذا انتدت بشيء على أن يطلقها لم يطلقها طلاقاً متتابعاً فسقط ذلك ثبات  
عليه وإن كان بين ذلك صمت فليس بشيء قال أبو بكر يقول ابن عباس والثوري  
الزبير أقول **بَابُ الْخُلْعِ يَكُونُ بَعْدَ الْعِدَّةِ الْمُنْكَحِ**

**فِي الْعِدَّةِ** وأختلفوا في الرجل فاع زوجته ثم يريد الرجوع  
إليها فقال أكثر أهل العلم لا سبيل له إليها إلا بتجدد نكاح مستأنف  
هذا قول عطاء والحسن البصري وطاوس والثوري والشافعي وأحمد والزهري  
والشعبي وفيه قول ثان وهو أن شأراً لهما ما شهدوا به عليهما ما أخذ منها هذا  
قول سعيد بن المسيب والزهري وفيه قول ثالث وهو أن لم يسم في الخلع  
طلاقاً فالخلع فُرقة ولا يملك رجعتها وإن سمي فيه طلاقاً فهو ملك برجعتها

الثوري

عليه

ما دام في العدة هذا قول أبي ثور قال أبو بكر إلا الرجوع **بَابُ**  
**الْخُلْعِ يَكُونُ بَعْدَ النِّكَاحِ مِمَّا طَلَّقَ قَبْلَ الْمُسَيِّسِ**

في العدة

وما يجب عليه من المهر وأختلفوا في الرجل تطول له المرأة قد  
دخل بها ثم لم يأنكحها في العدة ثم يطلقها قبل أن تنكحها فقلت طابنت عليها  
للعدة كذلك قال الشعبي والشافعي وفيه قول ثان وهو أن عليها أن تكمل بقية  
عدتها روى ذلك عن الحسن وعطاء وثابة ومالك في عبيد وأختلفوا  
فيه إن طلقها وهذه صنفه فيما يجب لها من المهر فقال الحسن البصري وعطاء  
وعكرمة وطاوس وثابة وميمون بن مهران ومالك والأوزاعي وأبو عبيد  
لها نصيب المهر وقد روى عن الشعبي والشافعي أنها لا لها المهر



## بَابُ الْخُلْعِ فِي الْمَرْضَةِ وَاخْتِلَافَاتِهِ

المرأة الخلع من زوجها وهي مريضة قتلت طائفة من ماله من قبل  
من ميراثه منها اجزائه وان اجتمعت باكثر من ميراثها لم يجز هذا  
قوله التور والحد واسحق وقال ملك يجوز من ذلك خلع مثلها ويؤخذ منه ما  
زاد على خلع مثلها وقال اصحاب الرأي كانت اختلعت منه بالمر الذي  
تزوجها به وقد دخل عليها ومات في العدة وكان ذلك اقل من ميراثه  
فهو جائز وان كان كان اكثر من الميراث مات قبل انقضاء العدة فان كان خالك  
اقل من ميراثه منها فهو جائز وان كان كان اكثر فهو مردود الى يد وميراثه  
وقال الشافعي انما العدة مهر مثلها او اقل فالخلع جائز وان خالعه  
باكثر من مهر مثلها لم مات في مرضها قبل تصح جازله مهر مثلها وكان  
الفاصل عن مهر مثلها وصلة لخاصة اهل البوصايا وكان يورث جبر الخلع  
منه مهر مثلها في مرضها وان كان جميع ما يملك وان مات **مسئلة**  
كان الحث العكبي يقول اذا اختلعت المرأة من زوجها وهو مريض فمات  
وهي في العدة فلا ميراث لها به قال اصحاب الرأي وقال الزمري يبرئ  
وبه قال ابو عبيد **باب** تفرق الاب عن ابنته الصغيرة  
وتبين فوجبه خلع **مسئلة** واختلاف في مبارأة الاب على ابنته  
الصغيرة البكر قتلت طائفة من ماله جائز عليها ولا يجوز على الثيب  
هذا قول عطائ بن زياد ومقال الزمري وقال الزمري في الابن والبنت الصغيرين  
حاي ر صلح الاب عليها **مسئلة** قال قتادة وقال عطائ اذا زوج الاب  
فالطلاق شبه بالاب وبه قال قتادة اذا كان لابن صغير قال وعلى الاب  
نصف الصداق وبه قال يحيى بن ابي نصر وابي عبيد الله الصداق فانهم يذكرونه وقال ملك  
لا يجوز طلاق الاب عليه ولا يجوز الصلح وتكون تطليقه ثابته كذا للروحي  
يزوج البكر في صلح عنه امراته وتكون تطليقه بالبركة باطلت طائفة ذلك

مسئلة  
فانها



كله وقال الطلاق الى الارواح فلنطلق الابط على ابنه فهي زوجته بحالها  
ولا يجوز طلاقه هذا قول الشافعي والثوري واصحاب الرأي وقيل  
مما حدوه نكاح مسأيل من كتاب الخلع واختلفوا في  
في الخلع بالشئ المحرم في ذلك لان الخلع مما يحبط منها او يعيد من  
ولم تعرفه فكان الشافعي يقول الخلع جائز وله مهر مثلها وقال ابو ثور الخلع بالكل  
وقال اصحاب الرأي الخلع جائز وله ما في بطن الامة فان لم يكن ولد فلا شيء فان  
اختلفت منه على خيم وسط فالوسط عندنا اربعون ديناراً في قول  
النعيم وفي قول يعقوب ومحمد علي قدر الغلة والخص وفي قول الشافعي  
له مهر مثلها واختلفوا في الرجل يخالع زوجته على الشئ الحرام مثل الخمر والخمر  
ففي قول الشافعي الخلع جائز وله مهر مثلها وفي قول النعمان واصحابه وليس له غير ما  
سمي وفي قول مالك ولا يثور الخلع كالجبر وليس له شيء واختلفوا في الرجل يخالع المرأة  
على عبد بعينه فيختلف العبد بعد الخلع قبل ان يقبضه الزوج فكان الشافعي  
يقوله مهر مثلها وقال اصحاب الرأي ان مات العبد قبل الخلع فله مهرها الذي  
اعطاها وان مات بعد الخلع فله قيمته وفي قول ابو ثور ان كان هو التارك للعبد  
شئ يدها حتى مات فلا شيء وان منعته بتعبد الخلع فعليها قيمته واذا خالعا  
على عبد فكان حر او افي قول الشافعي له مهر مثلها وفي قول ابو ثور له قيمته  
وفي قول اصحاب الرأي يرجع عليها بالمهر الذي اعطاها وقال ابو ثور واصحاب  
الرأي ان استخنه رجل فلزوج قيمته العبد وفي قول الشافعي له مهر مثلها واذا  
اختلفت منه على عبد ومهر مثلها الف درهم على ان زادها الف درهم ففي  
قول ابو ثور الخلع باطل وفي قول اصحاب الرأي يرجع عليها بالالف  
درهم وباخذ منها نصف قيمة العبد وفي قول الشافعي عليها مهر مثلها  
ويرجع عليها بالالف ان كانت قبضتها واذا خالع الشكر ان امرأه  
فمخرجاً برش في قول مالك والشافعي واصحاب الرأي وقال ابو ثور فيما ذكر

س  
فيه



وهو ان خلعه لا يجوز قال ابو بكر وقياس قول عثمان بن عفان ان الخلع لا يجوز  
 كذلك تقولوا واختلفوا في خلع للمكر عليه ففي قول ابي ثور لا يجوز وهو  
 قياس قول مالك والشافعي وفي قول اصحاب الراي جازيه واختلفوا  
 في الرجل يكره له المراتن تشاكبه ان يطلقها بالف فطلقها في ذلك  
 المجلس فقال اصحاب الراي ينشر الالف على قدر ما تزوجها عليه من المهر  
 فيزوم كل واحدة ما اصابها من ذلك فكذا قال اصحاب الراي  
 وقال ابو ثور على كل واحدة منها نصف الالف والشافعي فيهما قولان  
 احدهما ان الالف عليها على قدر مهرها مثلها والاخر ان على كل واحدة  
 منها مهر مثلها فان ادعت المرأة ان تزوج خالعهما واقامت شاهدة الله  
 خالعهما بالفرش شاهد الخمس ما به كانت شهداتها باطلة ولا يلزم  
 الزوج شئ في قول الشافعي وابي ثور واصحاب الراي كذا في قولنا ان يكره  
 للمرأة الخلع وادعاء الزوج فيشهد شاهد الله خالعهما بعد وشتهد  
 اخر انه بد ناسير لزمه الطلاق الذي يقره ولم يلزمها من المال شئ في قول الشافعي  
 وابي ثور واصحاب الراي وكذا في قولنا ان يكره في المرأة قول زوجها الخلع  
 وذلك الف درهم ففعل ففي قول ابي ثور الخلع باطلا وان طلقها فالطلاق لا زمر  
 ولا شئ له وقال النعمان الخلع والطلاق لا زمر ولا يستر له من الالف شئ وهو  
 بمالك الرجعة في قول يعقوب ومحمد الطلاق لا يبرأ الما اليها زمر فاذا قال  
 انت طالق عليك الف درهم فهي طالق واحدة له الرجعة ولا يستر  
 عليها من الالف شئ في قول الشافعي والنعمان اذا اختلفت  
 المرأة من زوجها بعد الدين الخلع فنظر فاذا هو مهر ففي قول الشافعي  
 له مهر مثلها وقال النعمان في المهر الذي اخذت منه وقال ابو ثور  
 له مهر الا ان خل من الخلع الذي وصفت له وفي قول الحسن له مثل كيل ذلك  
 الا ان خل من خلط وسط واذا اختلفت المرأة من مهرها الى قدر مهرها

خالعهما

مير

ابن



ار الى موته شي معلوم فالخلع جائز في قول الشافعي وله مع مثله لان ذلك  
الى اجل مجهول وقال اصحاب الرأي المال جال عليها وتلا ايثر الخلع جائز والمال الى  
ذلك بالاجل واذا اختلفت المرأة من زوجها بغير موصوف او لم يعلم موصوف  
الى اجل معلوم فهو جائز في قول الشافعي وايثر واصحاب الرأي بآب  
**الخلع دون السلطان** واختلفوا في الرجل يخلع زوجته دون  
السلطان فقال كثير من اهل العلم ذلك جائز ويؤيد ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان  
ابن عفان وبه قال شريح والزهري ومالك والشافعي والحنابلة واصحاب الرأي  
وبه يقول كان الحسن بن سبر بن بقران لا يجوز الخلع الا عند سلطان  
**باب الحكمين** قال الله تعالى ذكره وان خفتم شقاق  
بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها الآية قبلت قوله  
وان خفتم اي تيمروا في قوله شقاق بينهما تفاسد وقبلت باحد ما بينهما فابعثوا  
حكما من اهله الآية واختلفوا في الا تبعت بحكم من اهله وحكم من اهلها  
فقال طائفة الامر الى الحكمين ان رأيا ان يجمعوا جميعا وان رأيا يفرقا بينهما  
فرقا بينهما وروينا هذا القول عن علي وابن عباس وبه قال الشعبي وابو سلمة  
ابن عبد الرحمن وسعيد بن جبير والبخاري ومالك والشافعي قال ابو بكر  
وبه هذا القول الظاهر قوله وان خفتم شقاق بينهما الآية وفيه قول ثان وهو ان  
الحكمين لا يفرقان الا بان يجعل ذلك الزوجان بايديهما هذا قول عطاء  
والشافعي **كتاب الابل** قال البراء بن محمد بن ابراهيم  
ابن المذني قال الله جل وعز للذين يؤثرون من نسايمه كان اي من كعب  
وابن عباس يريان هذه الآية للذين يقسمون من نسايمه واختلفوا  
في الرجل يؤثري من امراة اربعة اشهر او اقل فكان ابن عباس يقول لا يكون الرجل  
مربيا حتى يخلع الاعمشها ابد اوفيه قول ثان وهو ان الابل انما هي ان يخلع  
انها بطاها اكثر من اربعة اشهر كذا قال مالك والشافعي والحنابلة

مأم  
أزح

قول  
وما فيه من  
والشافعي



وابو ثرور قال عطاء الثوري صاحب الرأي الجليل ان خلف علي اربعة اشهر  
فضاعدا وفيه قول ثالث وهو ان من حلف علي فليمن بالارقات او كثير فتركها  
اربعة اشهر فهو مري هذا قول الشعبي وفتادة وبنه قال حماة وبنو ليلى واسحق  
قال ابو بكر انكر هذا القول كثير من اهل العلم وقالوا لا يكون الا بلا اقل من  
اربعة اشهر هذا قول ابن عباس وسعيد بن جبير وطارس ومالك والثوري  
والارزاعي والشافعي واحمد وابو ثرور واي عبيد والتميمي ويعترب  
وبه نقول وقد روي عن ابن عباس انه قال كل من منعت جمعا فنهى ليل  
وبه قال الشعبي والشعبي ومالك واهل الحجاز والثوري واهل العراق والشافعي وابو  
ثرور وابو عبيد وبه نقول **باب** **الانكاح الذي يقارن به**  
**الابلا** **باب** **الابلا في الغضب والرحمة** واختلغا في  
الرجل من زوجته في غير حال الغضب فزينا عن علي بن ابي طالب  
انه قال ليس في الاصلاح ابلا رعن ابن عباس انه قال لما ابلا في الغضب  
وروي هذا القول عن الشعبي والحسن وفتادة وقال مالك من حلف ان لا يطا امراته  
حتى تظلم ولها فان ذلك لا يكون ابلا وكذلك قال الارزاعي وابو عبيد ان  
اراد الاصلاح لولده وفيه قول ثان وهو ان ابلا في الغضب والرضا  
سواء كما يكون سايرا الا بماز فيهما سرا روي هذا القول عن ابن مسعود  
وبه قال الثوري واهل العراق والشافعي واحمد وهو قول احمد اذا اراد المهر  
قال ابو بكر وهذا الصح لانهم اجمعوا ان الطلاق والطلاق **باب** **سرا**  
في حال الغضب والرضا كان طلاقا كذا قاله **باب**  
**الطلاق** **باب** **الابلا في جميع ما ذكره** واختلغا في الرجل من  
امراته في طلقها فقالت طابينة بهدم الطلاق ابلا روي هذا القول  
عن ابن مسعود وبه قال الشعبي وعطاء والحسن وفتادة والارزاعي وفيه قول  
ثاني روي عن علي انه قال اذا سبق جد الابلا في الطلاق فها تطلقان وان

حاشية  
قوله ودرر وما عرفت  
يقول بعد قوله باب الانكاح  
التي تكونه وحوالها

يكون



عز التورق

وقر

سبق جد الطلاق حد الايلا فهو واحدة وقال الشعبي والحسن ابهما سبق  
 اخذنه وانزفعه جسيما اخذ بهما وقال اصحاب الراي لا يهدم الطلاق الايلا  
 وان مضت اربعة اشهر قبل ان تحيض ثلاث حيضات منته منه وحكا البر عبيد  
 هذا القول عن الزهري اذا لم يطلن او طلق في الحوقل جميعا وكان ملك  
 يقول اذا لم يطلن وانقضت اربعة اشهر قبل انقضائة الطلاق فيها  
 تطليقتان ان هو وقف فلم يرب وان مضت عدة الطلاق قبل اربعة اشهر  
 فليس الاى بطلاق قال ابو عبيد والعمول بسعد بن قول الله يرف بعد  
 اربعة اشهر وان لم يكن بقي من عدة الطلاق خبر واحد بعد ان تكون المرأة  
 تربد ذالك وقال الشافعي اذا لم يطلن مضت اربعة اشهر قبل ان  
 تنقضى عدة الطلاق فلا رقت عليه ولا طلاق ما لم يراجعها لانه ليس  
 له ان يراجعها ما لم يراجعها **كتاب الايلا**  
**بالطهار** يوجب المولى واختل في الرجل قول الامامة ان قريش  
 فانت علي كطهرامي قتالت طابفة اذ مضت اربعة اشهر فهو الايلا كذلك  
 قال الشعبي والحسن قوله قال الملك ابرنور والصحيح من قول الشافعي  
 بمصر ان كل من منع جماعا فيها بلاهة قول اصحاب الراي ومثل قول  
 الحسن والشعبى قال ابو عبيد **باب الايلا بالطهار** الذي  
 لا يشترط فيه المهر ان المصير واختل في  
 المظلم مضى له اربعة اشهر قتالت طابفة ليس ذلك بايلا كذا قال  
 الحسن والشعبى والزهري قال ابن المسيب والحسن والشعبى ليس بالطهار  
 وقت وقال جابر بن زيد وقنادة موابلا قال ابو بكر لا يكون المولى مظلم والمظلم  
 من لئازهما اطلاق وهذا على مذهب الشافعي والثوري واحمد والنخعي  
**باب الفينة** الايلا بالجماع لمن لا عد  
 له قال الله جل ذكره للذين يولون من نساءهم قسرا عدة اشهر فان طاروا

عطاء







ذويب والنجعي والراعي وابن أبي ليلى والثوري وأصحاب الرأي وفيه  
قولان ثان وهو انهما تطلقه ملك الرجعة اذ امضت اربعة اشهر هذا قول  
سعيد بن المسيب وابي بكر بن عبد الرحمن ومكرار والزهري وفيه قول ثالث  
وهو ان المولى يوقف عند مضي الاربعة الاشهر فاما فاما اطلق  
كذلك قال علي ابن ابي طالب واثم عمر وعليشه وروى ذلك عن عمر بن الخطاب  
وعثمان بن عفان وولي الديناري وقال سليمان بن يسار كان سبعة عشر رجلا من  
اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يوقفت في الابل وقال سعيد بن ابي صالح  
غرابيه قال سالت اثني عشر رجلا من اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم  
عن المولى فكلم بقول ليس عليه شيء حتى مضى اربعة اشهر فيوقف فان  
فاؤ الاطلاق والله قال ابن المسيب ومجاهد وطاشر وملك والشافعي وأحمد  
واسحق بن ابي عبيد وابو ثور ورويه نقول **بَاب**

**الرجل يزوج امرأته قبل ان يلد خيلها** واحتلها  
في المولى قبل ان يلد خيلها فقلت طابقت اما الا يلد بعد الدخول كذلك قال  
عطاء الزهري والثوري وفيه قولان وهو ان ذلك لا يحكم على الزوج بحكم  
المولى كذلك قال النجعي وملك والراعي والشافعي وأحمد مدقبت  
اصحاب الرأي ورويه نقول **بَاب** الا يلد قبل النكاح واحتلها  
في الرجل علف انا بطافلة وليس بزوج له ثم يملكها فقلت طابقت  
ليس يولي ويكفر اذا اقربها هذا قول الشافعي وأحمد واسحق بن ابي ثور ورويه نقول  
وفيها قولان وهو انه مولى هذا قول ملك بن ابي نصر وفيه قول ثالث قال سعيد بن ابي ثور  
اذا امرت به امرأته فلف ان يفرقها من زوجها قال ليس بابل وان قال ان تزوجتها  
نوالله لا اقربها فان تزوجها وقع الايلاوته قال اصحاب الرأي وقالوا عليه الفارة  
**بَاب** ايلاء العبد واحتلها في ايلاء العبد  
فكان الشافعي وأحمد وابو ثور يقولون ايلاء وهو مثل ايلاء الحر وحتي في الذين



بولوز من نسايم فكان ذاك. **الاربع** جميع الأزواج وبه تقول ربيعة قول  
 ثاير وهو ان ايلاروه شهر ان كذا لك قال عطاء بن ابي رباح والزهري ومالك  
 واشعور وفيه قول ثالث وهو ان ايلاروه من زوجته الامة شهر ان من كل اربعة  
 اشهر هذا قول الحسن البصري والتخمين قال الشعبي ايلاروه الامة نصف ايلاروه  
**باب ايلاروه في** واختلقت ايلاروه الذي يقال  
 السنا فغير واحد يلزمه من ذلك ما يلزم المسلم اذا ارضى بحكمنا وبه قال ابي  
 ثور اذا اختار الامام الحكم بينهم وهو قول الثوري وفيه قول ثاير وهو ان اذا  
 المسلم سقط حكمه اذا خلف بالله في شريحه او بما كان من الايمان هذا قول  
 مالك وفيه قول ثالث وهو انه لا يكون مولى اذا كانت مميته بالله لانه  
 اذا حاكم لم تحت فان كان مميته بطلاق او غلو فغير مولى هذا قول بعض  
 ومحمد **باب الرجل خلف ان لا يطار زوجته**  
**في موضع بعينه** واختلقت في الرجل خلف ان لا يطار زوجته  
 في هذا البيت اوفي هذه الدار قتال كثير من مولى لانه نجد السيل  
 الى طيهات غير ذلك المكان هذا قول الثوري والشافعي والتعريف صاحبيه  
 وبه قال الاوزاعي واحمد رحمه قول ثاير وهو ان مولى ان تزكها اربعة  
 اشهر يات بالايه هذا قول ابن ابي ليون قال اسحق الا انه يرى ان يترقب  
 عند القضا الاشهر الاربعة **باب الايلاروه من الاربع**  
**نسوة** واذا قال الرجل لخرج نسوة له والله لا اخي نكح فتايت طابته  
 فتايت طابته مرمولى بهن ترخص لكل واحدة منهم فاذا اصاب ثلثه خرج  
 من حكم الايلاروه وعليه للباقي ان يترقب حتى يفي او يطلو ولا حدث  
 عليه حتى يصيب الاربع هذا قول الشافعي وبه قال ابو ثور وقال اصحاب  
 الرابي هو مولى من كل من تزكها اربعة اشهر جميع الايلاروه وان حاكم  
 واحدة قبل الاربعة الاشهر وتثنيان ثلثا سقط حكمه ولا عزم من كل من

ساز  
بالانلار



ولا كفاره عليه لانه لم يجمع كل من ولا يقع الجنة الا لهما عمن كل من  
ويخرج منه قال الثوري قال البركل اصل ما بني عليه اهل العلم والابن كل  
ممن منعت جماعا فصيلا والمولى من اربع نسوة لا وطهر غير حانت  
ازوطي واحدة وانما يكون مولى من الرابعة من زاد اجمع ثلاثا لانه  
حينئذ تحت ازوطي الرابعة ولا يكون قبل ذلك مولى بالحق  
ازوطي والله اعلم **باب المولى يستثنى في**

**مكينة** هو المولى الذي لا يطار زوجته واستثنى عنه فليس  
مولى بل من حكم الابلاء فكذلك قال الثوري والشافعي واحمد واسحق  
وابن ثور واصحاب الرأي وكذا للقول قال البركل وانما قال الرجل والله  
لا اقربك حتى يشافلن فليس مولى لان فلانا قد يشافلن قال والله لا  
اقربك ان شافلن فليس مولى حتى يشافلن فان شافلن فهو مولى وهذا

**باب قول الشافعي وابن ثور واصحاب الرأي**

**مسائل** فراد اختلف ان لا يطار زوجته حتى تمضي سنة الامرة فليس  
مولى بحسب عليه حكم الابلاء حتى يطأها ثم فان زوجها ولم يبق من  
السنة الا اقل من اربعة اشهر فليس مولى في قول الشافعي وابن ثور وهو  
مولى في قول اصحاب الرأي واختلفوا في الرجل يوطئ امراته ثم يطلقها  
تطليقة وتنقضي عدتها ثم ينكحها فتنقض قول الثوري واصحابه يكون مولى للشافعي  
في هذه المسئلة قول واحد مما كما قال النعمان والآخران لا يسلطه وذلك  
لانها صار في حال بعد انقضاء العدة لم يوطئ عليها طلاقه ونفيه  
قول الثالث وهو ان الابلاء يرجع عليه وان طلقها ثلاثا وتزوجت زوجها ثم زوجها  
الاول هذا اقل ملكة قال البركل اذا صار مرة اخرى بنفسها في انقضاء  
عدتها فليس يرجع عليه الابلاء واذا قال انت علي كما امرت فلا ترد  
كان فلان الامر امراته وهو مولى الابلاء فتنقض قول اصحاب الرأي

مان  
تدقضي



وَاذْ لَامْرَأَتِهِ قَالَتْ اَلَا خَرَىٰ قُلْتُ لَا شَرَّكَ مَعَهَا كَانَ بِالْهَلَاكِ عَلَيْهِ قَالِ  
 الشَّافِعِيُّ اِذَا قَالَ الشَّرَّكَ مَعَهَا اِنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْئًا قَالَ اَبُو بَكْرٍ وَهَذَا عِنْدِي  
 غَيْرُ مَوْلَىٰ فِي الْمَسْئَلَتَيْنِ جَمِيعًا قَالَ اَبُو بَكْرٍ اِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِغَيْرِ اَمْرٍ اَنْ  
 رَقِيقَهُ لَا رُحَىٰ وَجَنَّتْ فَاَنْ يَبَاعَ رَقِيقُهُ سَقَطَ الْاِبْلَاءُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا فَاِنْ  
 عَلَا وَانْ مَلَكَهُ بَشْرًا وَغَيْرُهُ فَقِي قَوْلُ اَبِي ثَوْرٍ وَهُوَ اَحَدُ فُرُقِ الشَّافِعِيِّ سَقَطَ  
 الْاِبْلَاءُ وَبِهِ قَالَ الْاَوْرَاعِيُّ وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ اِذَا عَادَ رَافِي مَلَكَهُ عَادَ عَلَيْهِ  
 الْاِبْلَاءُ وَبِهِدَا قَالَ اصْحَابُ الرَّبِّ وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّجُلِ يَحْلِفُ لِرُحَىٰ وَجَنَّتْ  
 حَتَّىٰ تَقْطُرَ زَلَّتْهَا فَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَفَتَاةٌ وَمَلِكٌ الْاَوْرَاعِيُّ لَيْسَ  
 مَوْلَىٰ اِذَا ارَادَ الْاَصْلَاحُ قَالَ الشَّافِعِيُّ مِرَّةً مَوْلَىٰ وَقَالَ مِرَّةً لَيْسَ مَوْلَىٰ  
 وَقَالَ اَبُو ثَوْرٍ اِنْ اَمْسَكَهُ الْجَمَاعُ فَهُوَ مَوْلَىٰ وَقَالَ اصْحَابُ الرَّبِّ اِذَا كَانَ  
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِطَامِ اَرْبَعَةُ اشْهُرٍ وَهَبْنِي الْفِطَامَ لَا يَنْبَغِي وَنَهَىٰ فَهَوَّ  
 مَوْلَىٰ **كِتَابُ الطَّهَارَةِ** قَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ  
 الَّذِينَ يَطْهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا مِنْ اَمْهَاتِهِمْ اِنْ اَمْهَاتِهِمْ اِلَّا اَلَا يَ  
 وَلَدْنَهُمْ وَفِي حَدِيثٍ حَوْثِيَّةٍ اَبُو الطَّلْحَةِ اَنْتَ عَلِيٌّ كُفِّرَ  
 اَمِي فَنَدَىٰ ذَلِكَ لَوْ سَأَلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاَمَرَهُ رَسُوْلُ  
 اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْكَفَّارَةِ دَوْلَجَمْعٍ كُلِّ مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ اَهْلِ  
 الْعَمَلِ عَلِيٌّ اِنْ تَصَرَّخَ الطَّهَارُ اِنْ سَمِعَ الرَّجُلُ الزَّوْجَةَ اَنْتَ عَلِيٌّ كُفِّرَ اَمِي وَخُتْلَفُوا  
 فِي الطَّهَارِ بِبَعْضِ الْجَسَدِ مِثْلَ الطَّهْرِ اَنَا مَيِّتٌ ذَاكَ فِيهَا بَعْدَ اَنْ  
 سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَىٰ **بَابُ الطَّهَارَةِ فِي الْمَرَاةِ**  
**الرَّاحِدَةِ مَرَارًا** وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّجُلِ يَطْهَرُ اَمْرًا اَنْ مَرَارًا  
 فَقَالَتْ طَائِفَةٌ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ رَاحِدَةٌ رَوَىٰ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ اَبِي طَالِبٍ  
 وَعَلِيٍّ بْنِ اَبِي زَيْبَاحٍ وَجَابِيَةُ زَيْدٍ وَالشَّعْبِيُّ وَطَارُوسٌ وَبِهِدَا الرَّحْمَنُ وَمَلِكٌ  
 وَالْاَوْرَاعِيُّ اَحْمَدُ وَاسْحَقُ وَابُو عَمِيْرٍ وَابُو ثَوْرٍ وَابُو حَكِيمٍ عَلَيْهِ كَفَّارَاتُ

امراة او امرأ

من



اذا اراد بكل واحدة منها ظهراً غير صاحب قيل يكفر و شجره اذا كان بالطلاق  
 وهذا قول الثوري و به قال الشافعي اذ هو بالعراق و روي عن علي انه قال اذا طاهر  
 من امرائه في قعدة شتاً في امر واحد ففكرات شتاً وان طاهر في متعدد واحد بكتا و واحد  
 و به قال عمرو بن دينار و فتاة و قال اصحاب الرأى ان طاهر من امرات صاحب المشر  
 مختلفة فلكل مرة كفارة و اذا طاهر من عدة مجلس واحد ثلاث مرات او اربع  
 فعليه لكل طاهر كفارة الا ان يذكر في المظهر الاول فعليه كفارة واحدة و  
**باب طهار الرجل من اربع نسوة و اختلفوا**  
 في الرجل يطاهر من ثلاث نسوة اربع فتاات طابته عليه كفارة واحدة و روي  
 ذلك عن عمر بن الخطاب و به قال الحسن و عمار و عروة و سعدة و ملك و الارزاعي  
 و احمد و اسحق و ابو ثور و قلت طابته عليه لكل امرأة كفارة كذا قال النخعي  
 و الزهري و يحيى الحضاري و الثوري و اصحاب الرأى و به قال الشافعي و قد كان  
 يقول قبل ذلك كما روي عن عمر قال ابو بله الاول ان شاء الله **باب**  
**الطهار يدوات المحارمه و اختلفوا في الطهار يدوات المحارم**  
 سوا الام فتاات طابته الطاهر من كل محرم نحر عليه ذلك حده هذا قول الحسن  
 البصري و الشعبي و النخعي و جابر بن زيد و عطاء و الزهري و ملك و الارزاعي و الثوري  
 و اصحاب الرأى و به قال احمد و اسحق و ابو عبيد و ابو ثور و قال الشافعي  
 اذ هو بالعراق في الطاهر عما سوا الام فولا ان حدها كقولها و لاء و القول الاخر  
 انه لا يكون الا بالام ثم قال مصر كما ذكرناه عن جمل الناس و فيه قول ثاني و هو  
 ان الطاهر لا يكون للجسم او جنة هذا قول فتاة و روي عن الشعبي انه قال الام  
 و خذها و حكها ابو ثور هذا القول عن الشافعي **باب الطهار**  
**بالاب او بالاجني و اختلفوا في الرجل يطهر الامراة انت علي**  
 كظم اي فتا الشافعي لا يلبس طهارة او قال ملك عرو مطاهر و به قال احمد  
 و قال جابر بن زيد و احمد اذا قال انت علي طهر الرجل فهو مطهر



## بَابُ الظَّهَارِ بِغَيْرِ الْحَسَدِ سِرِّ الظَّفَرِ

قال جابر بن زيد البطر والظفر سراً إذا قال لها أنت علي كطير أمي يده قال  
الثوري والشافعي وكذلك قال النخعي والفرج إذا قال أنت علي كفرج أمي يده  
قال البرقي قسم صاحب ملك وأبرع عبد وقال أصحاب الرأي إذا قال كفرجها  
أو كطيرها أو كبدها أو كحسد ما فهو مطهر وإن قال كبدها أو كجلها  
فليس بشيء وكذلك قال شعبل على كطير أمي كان بطلاه **بَابُ**

إذا قال لها أنت علي مثل أمي **هـ** كان للشافعي فهو لا إذا قال  
لزوجته أنت علي أو عندي مثل أمي أو عدل أمي فإذا دلالة طهارته ولا طهارته وذلك  
قال البرقي إذا لم يكن في غضب وقال أحمد إذا قال أنت أمي لم يخلت  
كذا فعليه الكفارة وقال أبو إسحق ليس عليه شيء إلا أن ينوي الظهار  
وتنه كتاب ابن الحشر أن عينا الظهار فهو طاهر وإن عينا الزامة فليس  
بظهار وإن لم يكن له فيه فليس بشيء وهذا قول الثوري وخالف يعقوب وهو حرم  
إذا لم يكن له فيه وتنه قول محمد هو طاهر إذا لم يكن له فيه **هـ** **بَابُ**

إذا قال الرجل لزوجته **علي حرام كافي** **هـ** واختلجوا في  
هذه المسئلة فدكر ابن القاسم أن قول مالك هو مظهر وقال النخعي ومحمد أن أراد  
طلاقا فهو طلاق وإن أراد طهارة فضرطاً وقال أحمد إذا لم يرد واحداً  
منهما فهو طاهر وقال أبو ثور عليه كفارة يمين قال أبو بكر فإن قال أنت علي  
حرام كطير أمي ففي قول الشافعي إذا أراد طهارة فهو طلاق وإن لم يرد طلاقاً  
فهو مطهر وقال البرقي هو طاهر **و** قال الليث عن زائدة قال يعقوب ومحمد  
أن أراد طلاقاً فهو طلاق **بَابُ** **طَهَارَةُ الْمَرْأَةِ مِنَ**

**الزَّوْجِ** **هـ** واختلجوا في طهارة المرأة من الزوج فقال طاهر ليس  
ذلك بشيء كذلك قال الحنفية البصري ومالك والشافعي وأبو إسحق  
وأبو ثور والنخعي إن قامت ذلك بعد طهر **و** ليس بشيء



وقال الزهري هو طهار وقال احمد الأحق ط ان يكفر وقال الاوراعى اذا قالت  
ان تزوجت فلانا فهو علي كطهر اي نعت طهار اذا تزوجها وقال عطاء اذا  
قالت هو عليا كايها فان ذلك نعت وليس بطهار **باب**  
**الطهار من الأيماء** واخلقوا في الطهار من الأيماء فقال سعيد بن  
المسيب والحسن ومجاهد وعكرمة والشعبي والنخعي وعمر بن دينار وسليمان  
ابن بشير والزهري وفنارة والحكم والثوري ومالك في الطهار من الأيماء كفارة  
تامة وفيه قولان في طهار الأيماء من الزوجة كذلك قال الشافعي واحمد واسحق  
والزهري وصاحبه وقد روي عن الحسن قوله ثلثا وهو ان كان بطا ما فهو طهار  
وان لم يطاها فليس بطهار وفيه قول رابع وهو ان كان يطاها فهو طهار وان لم  
يكن يطاها فكفارة **باب** هذا قول الاوراعى وقال احمد يكفر بيمينه وفيه قول خامس  
وهو ان عليه كفارة الحر كما عدها شطر عدة الحرية **باب**  
**اختلافهم في معنى قوله ثم يعود** رز لما قالوا قال طاهر اذا  
اذ انكلم بالطهار والمنكر الزور فحنت فعليه الكفارة وهذا قول الزهري وفنارة  
وقال الحسن الغشيان في الزوج وفيه قولان في طهار الجمع على الصائغ  
فاذا فعل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة هذا قول مالك وقال احمد اذا اراد ان  
يعشاكفر وفيه قول ثالث وهو ان الطهار اذا خرج من ثيابه فقد وجبت عليه  
هذا قول الثوري روى ذلك عن طاهر وفيه قول رابع وهو انه اذا عزم على  
امساكها ولم يطلقها بعد الطهار فقد وجبت الكفارة عليه هذا قول الشافعي  
وفي قول خامس قاله بعض اهل الكلام قال اذا عادت فطهر منها ثانيا وجبت  
عليه الكفارة **باب** الطهار عند ثبوت بعد  
**الطلاق** واخلقوا في المطامير طهر امراته وتنقض عدتها  
بينكما فقالت طائفة اذا نكحها عاده عليه الطهار وهذا قول علماء الزهري  
والنخعي وقال مالك وأبو عبيد وفيه قولان وهو ان طهر اذا نكحت

هذا قول طاهر  
الزهراني



عنه الطهارة روى هذا القول عن الحسن بن قنارة وقال الشافعي اذا اتبع المظلم  
هلا فلا يكن عليه كفارة فان راجعها في العدة فعليه الكفارة فلو انقصت  
العدة من حكمها لم يكن عليه كفارة **باب الطهارة الى**  
**اجل معلومه** واختلفوا في المظالم من زوجته شهرا او يوما او ما  
اشبه ذلك وقالت طائفة اذا تبرأ المظالم لم يكن هذا قول عطاء وقنارة والثوري  
والشافعي واحد واسحق وابي ثور قال ابو بكر ولا يشبه ذلك مذهبنا لانه  
يقول اذا مسكها بعد التطهر ساعة فقد عاد لما قال زوجت عليه  
الكفارة وفيه قول ثان وهو ان المظالم يكن وان تبرأ هذا قول طاهر بن زياد  
ليلى وفيه قول ثالث قاله ابو عبيد وزعم ان جميع المذهبين قال ابو بكر وهو  
الي الخروج منها قريب قال ابو عبيد ان كان المظالم لم يجمع على غشيان امراته  
قبل ان تنصا المدة لزمه الكفارة فان لم يكن كل ذلك ذهب الوقت  
فلا كفارة عليه **باب الطهارة قبل النكاح** واختلفوا  
في الطهارة قبل النكاح فقالت طائفة اذا انكحها وقد تطهر منها  
قبل ان ينكحها فعليه كفارة الطهارة هذا قول ابن المسيب والحسن وعطاء  
وعروة بن الزبير ومالك واحمد واسحق وفيه قول ثان وهو ان ذلك ليس  
بشيء هكذا في اليرغنائين والثوري والشافعي والنعمان وفيه قول  
**باب الكفارة قبل الغشيان في الطهارة**  
واختلفوا في المظالم يطهر زوجته التي طهر منها قبل ان ينكحها فقالت طائفة  
يسعها الله ويكفر كفارة واحدة هكذا قال عطاء والحسن ومجاهد بن زيد  
والنعمان وابو جعفر عبد الله بن اديته ومالك والثوري والاوزاعي واحمد  
واسحق وابو ثور والهيثم بن عبيد واصحاب الرأي وفيه قول ثان وفيه قول ثان  
وهو ان عليه كفارة ثنتين روى هذا القول عن عمر بن العاص وقبيصة بن ذؤيب  
وسعيد بن جبيرة قال الزهري وقنارة قال ابو بكر في المظالم الاول الحديث

الشافعي

نيز



سلمة بن صخران يطاهر من امراته نوح عليها قبل ان يكفر فامر به النبي صلى  
الله عليه وسلم بكفارة واحدة **باب مباشرة المطاهر**  
**زوجته التي تطاهر من قحان** واختلفوا في قبله المطاهر زوجته ومباشرة  
زوجي عن الحسن انه قال لا بأس بذلك عطاء وعمر بن دينار والزهري وفنارة  
عنه قوله من قبل ان يمتسا له الرقاع نفسه ورخص في القبلة والمباشرة والثوري  
وابو ثور وقال الحمل لا يحق نرجوا ان لا يكون به بأس فيه قوله ثاني وهو ان ليس  
للمطاهر ان يقبل ولا سلا من ما يشبه هذا اقول الزهري ومالك والاوراعي واصحاب  
الراي في اي عيب ربه قال الشعبي **باب الكفارة بالاطعام**  
**قبل المسكينة** كان عطاء وفنارة والزهري والشافعي يقولون لا يطاحن  
يطعم وقال اصحاب الراي انا اطعم بعض الطعام ثم اطعم ما بقى وقال  
ابو ثور جابر ان يجامع قبل الاطعام **باب طهار العتله**  
اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ان طهار العتله مثل طهار الحر واختلفوا  
في ما تجب عليه من الكفارة فقال ثوري يصوم شهرين ولا يعتنق الا بادن  
مولاه وقال الزهري يصوم شهرين ربه قال مالك والاوراعي والشافعي  
واصحاب الراي ولا تجزئه عنه الشافعي والكوفي الا الصيام وقال  
ابو ثور يعنى انما اعطاه سيدة **باب وفاة المرأة التي يطاهر**  
**منها زوجها قبل الكفارة** واختلفوا في الرجل يطاهر من زوجته  
ثم ماتت او تموت ولم يكفر فقال عطاء والشافعي والحسن بن سنان ولا يكفرون به  
قال الاوراعي ومالك ابو عبيد هذا القول عن مالك والثوري ربه قوله ثاني هو  
ان يكفرون به هكذا قال الشعبي والزهري وفنارة وهو قول الشافعي وقال  
ابو عبيد يث على كل ربه قوله ثاني هو ان يكفر كالمراة ان كان عتله يث عليه  
على ان يقر بها ثم ماتت فعليه الكفارة **مسائل من كتاب**  
**الطهاره** كان مالك والشافعي وابو ثور واصحاب الراي يقولون الكفارة







وملك الاوراعى والثوري وابوعبيد واصحاب الراي يقولون لا يجوز عنق المداير  
في الظهار وقد اختلف فيه عن الحسن وقال الشافعي وابو ثور والجمهور  
وهو يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم باع مدينا ٥٠. **باب**  
**عنق المكاتب في الظهار** كان ملك والشافعي وابو عبيد  
يقولون لا يحرق عنق المكاتب عن الظهار وقال الليث بن سعد والاوراعى واصحاب  
الراي ان كان ادي بعض المكاتب لا يجوز وقال احمد واسحق ان كان ادي الثلث  
الى النصف الى الثلثين لا يحرق وان لم يكن ادي شيئا فتمرو فيه فترل ربع  
وهو ان ذلك جائز وذلك انه عبد ما بقى عليه شيء هذا قول الراي ثوري **باب**  
**عنق ام الولد عن الظهار وولد الزنا** وقال مالك والاوراعى  
والشافعي وابو عبيد واصحاب الراي لا يحرق عنق ام الولد عن الرقبة  
الواحدة والظاهر وعثمان بن عطاء جاز عن الظهار واختلفوا في عنق ولد  
للزنا عن الواجب فقال النخعي والشافعي والاوراعى لا يجوز وقال الحسن وكاوش  
والثوري والشافعي واحمد واسحق وابو عبيد عنقه جاز عن الواجب وروينا  
هذا القول عن فضالة بن عبيد وابو هريرة انه يقول **باب**  
**عنق الصغير وشري من يعتق على المرد** كان الحسن  
وعطاء والزهري والنخعي والليث بن سعد والثوري والشافعي وابو ثور واصحاب  
الراي يقولون يحرق عنق الصغير عن كفارة الظهار وقال مالك يحرق اذا كان من مقرر  
النفقة وقال احمد حتى يصلي لان الامانة قول وعمل وقد روينا عن النخعي  
في حكمة الزنا واختلفوا بين اشترى اباه او امه بينه وبينه العتق عن كفارة  
وجبت عليه فقال مالك والشافعي وابو ثور لا تجزئه وقال اصحاب الراي تجزئه  
وهو اسخسانه **مسائل من باب العتق عن الظهار**  
كان الشافعي وابو ثور يقولون يحرق ان يعتق عبد ابية وبناخر عن ظهار عن  
زينة عليه وقال النخعي لا تجزئه وقال يعقوب ومحمد ان كان مؤسرا حرقه

عنق المكاتب عن الظهار  
يقولون لا يحرق  
عنق المكاتب عن الظهار  
يقولون لا يحرق  
عنق المكاتب عن الظهار  
يقولون لا يحرق



وَنَجْزِيهِ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ اعْتَقَ نِصْفُ عَمْدِهِ عَنْ طَهَارَتِهَا فَمَا ابْرَثُوا عَنْ  
الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ هُوَ حُرٌّ كُلُّهُ وَنَجْزِيهِ وَبِهِ قَالَ يَعْقُوبُ وَنَجْمُ بْنُ  
لَا نَجْزِيهِ وَأَنَّا اعْتَقَ النِّصْفَ الْبَاقِي عَنْ طَهَارَةِ أَجْزَائِهِ وَقَالَ ابْرَثُوا لَا نَجْزِي  
بِهِ لَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِالْعَتَقِ النَّبِيَّهَ قَالَ ابْرَثُوا هَذَا أَصَحُّ لَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِالْعَتَقِ النَّبِيَّهَ  
قَالَ ابْرَثُوا هَذَا أَصَحُّ وَخْتَلَفُوا فِيهِ اعْتَقَ مَلِكُهُ بَطْنَ حَبَّارِيْنَهُ عَنْ طَهَارَتِهِ فَمَرَّ  
خَرَجَ حَيًّا زَمَنَاتٍ فَكَانَ ابْرَثُوا بِقَوْلِ نَجْزِيهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الرُّبْلَ كَانَتْ بَطْنُهَا بِمَرٍّ  
اعْتَقَهُ وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ إِذَا خَاتَمَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُارٍ لَا ظِلَّ وَلَا كَثْرَ لِمَجْزِيهِ  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا نَجْزِيهِ وَبِهِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَابْرَثُوا أَصْحَابُ الرَّأْيِ الْآخَرُونَ  
أَن يَصْرُوهَ شَهْرًا وَيَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ عَنْ طَهَارَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ تَكْفَارُ قَامَلَهُ  
مِنَ الْعَتَقِ أَوْ الصُّومِ أَوْ الْأَطْعَامِ عَلَى مَا يَجِبُ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ  
الرَّقَبَةُ فَيَقُولُ الرَّجُلُ اعْتَقَ عَنِّي عَبْدٌ فَأَعْتَقَهُ فَقَالَ مَلِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ  
وَابْرَثُوا لِحُرِّهِ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِلَّذِي عَلَيْهِ الْكِفَارَةُ وَقَالَ اللَّيْثُ الْعَتَقُ عَن  
الَّذِي اعْتَقَ الْوَلَاءُ لَهُ وَالْآخَرُونَ الْعَتَقُ عَنِ الْمَعْتُوقِ عَنْهُ وَبِهِ قَالَ يَحْيَى بْنُ قَزَافَةَ  
يَعْقُوبُ نَجْزِي الْعَتَقِ عَنِ الْمَعْتُوقِ عَنْهُ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَهُ بِأَنَّ

## الْعَبُودُ الَّتِي لِنَجْزِي فِي الرِّقَابِ الرَّاحِيَةِ

وَلَا نَجْزِي فِي أَجْمَعٍ كُلِّ مَنْ تَحْفَظُ عَنْهُ مِرْأَمُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْعَتَقَ الَّتِي  
تَكُونُ فِي الرِّقَابِ مَا نَجْزِي وَمِنْهَا مَا لَا نَجْزِي فِيهِمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجْزِي  
إِذَا كَانَ عَمِي أَوْ مُتَعَدًّا وَمَقْطُوعَ الْبَيْتِ أَوْ أَسْتَلَّهَا أَوْ الرَّجُلِينَ هَذَا قَوْلُ مَلِكٍ  
وَالشَّافِعِيِّ وَابْرَثُوا أَصْحَابُ الرَّأْيِ وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَابْرَثُوا عَمِي أَوْ مُتَعَدًّا  
وَأَجْمَعُوا مَا لَا يَجْزِي عَلَى أَنَّ الْأَعْمُورَ حُرٌّ وَالْعَرَجُ الْخَفِيفُ وَقَالَ مَلِكٌ إِذَا كَانَ عَمِي  
شَدِيدًا الْآخَرُونَ وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ نَجْزِي أَفْطَعَ أَحَدَ الْبَيْتِ أَوْ أَحَدَ الرَّجُلِينَ  
وَلَا نَجْزِي فِي الْكُفْرِ الشَّافِعِيُّ وَبِهِ وَابْرَثُوا وَاخْتَلَفُوا فِيهِ الْآخَرُونَ فِي  
قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَابْرَثُوا لِحُرِّهِ الْآخَرُونَ وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ لَا نَجْزِي فِي قَالِ



ملك ولا رزاعي و الشافعي واصحاب الرأي لا تجزي المجنون المطين عن الرقاب  
الواجبة وقال ملك فيمن تجز فيفوق لا تجزي وقال الشافعي تجزي ولا تجزي  
من قد اعتق الي مستين في قول ملك ولا تجزي في قول الشافعي ولا تجزي في قول ملك  
والشافعي والحمد لله رب العالمين بشرط ان يعتق عن الرقاب الواجبة

باب صيام المظالم وغيره من المشايخ

نَفْطَةُ الصَّائِرِ مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ قَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ نَسْرًا نَجْدًا فَصَيَّامًا

مؤمنين متتابعين وراجع اهل العلم على ازم من خامر بعض الشمن من مقطوع

من غير عذر فافطر ان عكبه ان يستأنف الصيام ولم يجمع ا على الصيام

صَوْمًا وَكَيْبًا رِجَاصَتْ قَبْلَ رُفْعِهِ أَنْفَاقُ نِصْفِ أَيَّامِ حَيْضِهَا إِذَا حَمَلَتْ

وَأَخْتَلَفَتْ الصَّابِرُ بِبَعْضِ صَوْمِهِ ثُمَّ قَالَتْ طَائِفَةٌ بَيْنِي إِذَا خُصِمْتُ

رويناها القولي عن ابن عباس ربه قال سعيده بن المسيب وابو ثور ربه

نَقَرُوا نَكَالَ الْجَمْعِ عَلَيَّ مِنَ اللَّيْظِ نَبِيٌّ فَكَذَلِكَ هَذَا ابْنِي إِذَا كَانَ وَاحِدًا

منها معذورها فيها ضاها وقالت طائفة يسنا في الضوم هذا قول النجبي

وسعيد بن جبير والحكم بن عتيبة والثوري وأصحاب الرأي وكان الشافعي

اذهر بالعراق فتولى بيدي اذ اصح وقال مصر يستأنف واختلفوا بين عليه صوم

مشم من متابعين فسافر اذ لم تقابل طابفة اذ اعطى حصار بنينه روى

هذا القول عن الحسن واما ذلك فليس من اهل العلم وقالوا السفر شني اختاره

مر واد خله علي نفسه هذا قول ملك بن انتر و الشافعي و اصحاب الرأي

وَبَقَرُوا وَخَلَقُوا مِنْ عَالِيهِ صَوْدُ شَمْسٍ مِنْ تَابَعِينَ فَصَامَ شُعْبَانُ وَرَمَضَانُ

كان مجاهد والحارث بن قزاة تجزئله ووقف احمد عن الجواب فيه وقال العبد

الرأي إذا صلح ومكان ينوي به أهل الشمن المتابعين جراه عن رمضان ولا

تجزئله عن صور الشتمين وقال الشافعي لا تجزئله خلع عن مضار ولا عن غيره

وَعَلَيْهِ تَقَفِّي صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ فِيهِ قَوْلُ رَأْبَعٍ قَالَ الْبَرْقُورَانُ كَانَ صِيَامُهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِمَعْنَاهُ

والمستور عنكم  
ومما هو منكم  
واسمها

ملکستان رفیع



اجراه وهو عليه رمضان وذلك ان يكون في موضع لا يعرف الاوله  
وان عرف رمضان وصامه لم يجزه عن الكفارة قال ابو بكر وان صام شهرين  
احدهما شهر رمضان في السفر لم يجزه عن قول الشافعي ويعقوب ومحمد بن جزيه  
ذلك في قول ابو ثور والنعمان قال ابو بكر اجزه صوم الطهار الا ينقل  
النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنبذه **باب الطهار**

**وعبره من المتتابع يوسر صامه قبل الاكثانه**  
قال الحسن البصري وابن سيرين ومحمد بن ابي رباح والشافعي والحكم وحماد  
والثوري وابو عبيد راعى الى اذ اصام بعض الصوم ثم ابشر هدم الصوم  
وعليه ان يعترف بعبثه ونبه قرأ في وهو ان يحصى في صومه هذا اخر الحسن  
البصري رحمه الله قال قتادة ومك والاوزاعي والليث بن سعد والشافعي وابو ثور  
وبن قنول **باب صيام العبد في كفارة**

**الطهار وما تجزيه من الكفارة** واختلفوا فيها يجزي العبد  
من الكفارة اذ اطام من زوجته فكان الحسن البصري والشافعي والنعيمي  
والشافعي واحمد واسحق بن قنول بن صوم شهرين رحمه الله قال مالك والاوزاعي  
وقال الاوزاعي قال لم يسطع الطام فاطع عنده اهله اجراه وان كان له  
عبد فاذن له مؤذله ان يطعم او يغزو اجراه وقال مالك لا تجزيه العتق وان  
اذن له سبده راجعوا ان يجزيه الاطعام والصوم راجع الى واصل ابن القسبر  
هذا وقال ابن خزي الصوم من لا يفد رعي الاطعام وقال الطاهري في طهار العبد  
عليه مثل كفارة الحر وقال الحسن لا يغزو الا باذن مولاه **باب**

**صيام المظالم للروية** قال الله جل ثناؤه في سورة فاستقام شهرين  
من تاب عنهما اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان يصام شهرين متتابعين  
بحري كانا ثمانية وخمسين وتسعة وخمسين ثم ما هذا اقول الثوري واهل العراق  
وبه قال مالك واهل الحجاز وكذلك قال الشافعي وابو عبيد واختلفوا

من صام عالة  
بحريه



فيه لم يستقبل الهلال بالصوم فكان الرعي يقول بصوم سنين يوماً ونحوه  
في قول الشافعي وأصحاب الرأي بان يصوم شهر بالهلال وتلتين يوماً وجميع  
كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن من صام بغير الأمانة أن يصوم سنين يوماً  
تجزئ عنه **باب صوم من له دار وخادمه**

واختلفوا في صوم من له دار وخادمه فكان الشافعي وأبو ثور يقولان تجزئ  
الصوم قال أبو ثور وأبو بكر لم يستغن عنه وقال مالك عليه الحق لأنه بقدر عليه  
وبه قال أصحاب الرأي وقال أصحاب الرأي تجزئ الصوم من له مسكن **باب**

**المطامير في ليل الصوم** أجمع كل من حفظ عنه  
من أهل العلم على أن من صام شهر عن ظهارة ثم جامع نهاراً عاماً أنه يلبي

الصوم واختلفوا فيمن صام بعض الصوم ثم جامع ليلاً فكان الثوري ومالك  
وأبو عبيد وأصحاب الرأي يقولون جامع ليلاً أو نهاراً استقبل الصوم وفيه  
قول ثانٍ وهو أن ذلك لا ينقض صومه كذلك قال الشافعي وأبو ثور وبه  
يقول زهوان لا يخلو السبيل إلى أن يكون كفارته قبل الوقتي أي

### مسائل من باب صيام الكفارة

كان الشافعي وأصحاب الرأي يقولون لو كان عليه ظهارة فصام شهرين عن  
أحد هذين لا ينوي عزابهما وكان له أن يجعله أيهما شاء قال أبو ثور يفرع بينهما

فأيهما أصابته الفرقة حل وطبها وقال الشافعي وأصحاب الرأي إذا كانت  
عليه ثلاث كفارات فاعتق ثم لو كالمير لم يملك غيره وصام شهرين

مرض وأطعم سبتين مسكيناً يروي عن كبر الظهار بغير عبادة كفارة من هذه  
الكفارات أجبره عند الشافعي وبه قال أصحاب الرأي وقال الرازي استحقاق

رأيت بقباش قال أبو ثور يفرع بينهما من أصابتها القعدة كان العتق عنها  
وكان لها أن يطاهما ثم يفرع بين الثلاثة على هذا المثال هذا إذا ظلم من أربع نسوة

واختلفوا فيها يطعم في كفارة الظهار قالت طائفة يطعم كل مسكين مثلاً من كل شيء يروي  
عن مالك

الطعام المسكين



عنواي هدية وله قال عطاوا لاورا عبيد الشافعي واحمد وقالت طابفة  
يطعمون كفارة الظهار نصف صاع لكل مسكين هذا قول الثوري واصحاب  
الابن فيه قول ثالث وهو ان الاطعام في الظهار مد مد عشتم هذا قول مالك  
قال ابو بكر بن ابي الله مد وثلاث وقال اصحاب الراي ان عدد اهر وعشتم اجزاء  
ولا تجزي في قول الشافعي ان يغلبهم ويعشتم ولا تجزي عدد حتى يعطيه  
حنا ولا تجزي عنه في قول الشافعي ان يعطيه فدية الطعام وله قال ابو ثور  
وقال احمد اخشي ان لا تجزي وفي قول الاوزاعي واصحاب الراي تجزي الفهم  
قال ابو بكر بن ابي الله اجراج القيمة ولا تجزي في قول مالك والشافعي عني راي  
ثور الا ان يطعم ستمين مسكينا عدد اهر ولا تجزي في قولهم ان يرد عليهم  
فيعطا اقل من العدد وقال احمد في الراي لا تجزي ان يعطي مسكينا واحدا  
في ضربه وفاجدة وقالوا ولو اهلهم كل يوم نصف صاع من خنطة حتى  
يستكمل اجزاء قال ابو بكر بن ابي الله والشافعي عني صحيح لان الله امر بعدد فلا

سرى يوما

فيما تجزي اقل منه وامر بشاهدين فلوردد الشاهد الواحد سهلا لانه كانت شهاد  
واحدة وكذلك في باب الطهار اذا كان مسكينا لم تجز حتى ياتي بالعدد  
الذي امر الله به واختلفوا فيما اعطوا من مسكينا فقيل اقل من غنينا فقال الشافعي  
وابو ثور وابو يوسف لا تجز بل قال الثوري وعبد بن ابي وقال ابو بكر لا تجزي  
وقال ابو ثور ان اعطاه رحوت ان تجزيه ولعل من علة الشافعي انه قد تجزى  
اليه وتجوز ان يجوز من علة اي ثور الله قد عطاو فرباله فقيل اقيموت وربه  
المعطي فخرى ذلك ولا تجوز اعطاه العبد من الزكاة في قول مالك والشافعي  
وابو ثور واصحاب الراي وقال ابو ثور لا بأس ان يعطوا فقرا اهل الامة من الفقارة  
وله قال اصحاب الراي لا تجوز ان يعطوا فقرا اهل دار الحرب اذا كانوا مستامنين  
وقال ابو ثور تجزي واجتج بقوله ويطعمون الطعام على حبه مسكينا الا انه

فيما تجزي اقل منه وامر بشاهدين فلوردد الشاهد الواحد سهلا لانه كانت شهاد واحدة وكذلك في باب الطهار اذا كان مسكينا لم تجز حتى ياتي بالعدد الذي امر الله به واختلفوا فيما اعطوا من مسكينا فقيل اقل من غنينا فقال الشافعي وابو ثور وابو يوسف لا تجز بل قال الثوري وعبد بن ابي وقال ابو بكر لا تجزي وقال ابو ثور ان اعطاه رحوت ان تجزيه ولعل من علة الشافعي انه قد تجزى اليه وتجوز ان يجوز من علة اي ثور الله قد عطاو فرباله فقيل اقيموت وربه المعطي فخرى ذلك ولا تجوز اعطاه العبد من الزكاة في قول مالك والشافعي وابو ثور واصحاب الراي وقال ابو ثور لا بأس ان يعطوا فقرا اهل الامة من الفقارة وله قال اصحاب الراي لا تجوز ان يعطوا فقرا اهل دار الحرب اذا كانوا مستامنين وقال ابو ثور تجزي واجتج بقوله ويطعمون الطعام على حبه مسكينا الا انه

وقول الشافعي لا يجوز ان يعطى الفقارة من مال اصحاب الراي

# كتاب الاعان اثبات

باب الاعان اثبات



**الولد للفراش ونفيه عن العاهر** قال ابو بكر محمد بن  
 ابراهيم بن المند زينت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش  
 واجمع اهل العلم على قوله قال ابو بكر فاذا نكح الرجل المرأة نكاحاً صحيحاً  
 ثم جاءت بعد عقد نكاحها بولد لسته اشهر فاكثرت فالولد له لاحق  
 اذا امكن وصوله اليها كان للزوج من يطأ فدا علم انه لم يصل اليها  
 وذلك ان يكونا ببلد ثل بينهما مسافة يعلم انها لم يلن بها بعد النكاح  
 فماتت بولد لم يلحق به وذلك لو كان الزوج طيلة من لا يطأ مثله فماتت بولد  
 لم يلحق به وكذا للزوجات بالولد من قطع ذره وانثبته لم يلحق به قال ابو  
 بكر ولذا اذا غاب الزوج عن زوجته ستمين فماتت فانه فاعندت  
 وتلك رجلاً نكحاً صحيحاً في الظاهر من ربه مشهود ودخل بها الثاني فاولدها  
 اولاداً ثم فزع زوجها الاول فصح نكاح الثاني وتعتد منه وترجع الي الاول  
 ولها على الثاني صدق او منتها والاولاد لا حقوق بالثاني لانهم ولدوا على  
 فراشه هذا قول الثوري واهل العراق قوله قال ابن ابي ليلى وهو قول مالك  
 واهل الحجاز والشافعي واصحابه واحمد والشافعي ويختارون  
 ومحمد وكل من حفظ عنه من اهل العلم غير النجف فانه زعم ان الولد للامور  
 وهو صاحب الفراش وقد روي عن علي بن ابي طالب انه قضى بالولد  
 للثاني **باب نفي الولد عن الزوج باللعان**  
**والحق بالامه** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم روى  
 عن المتلاعنين والخوانسار والمزاة واختلف اهل العلم في الوقت الذي  
 يزول فيه راس المزاة وتقع الفرقة بينهما قالت طائفة من الفقهاء  
 باتمام اللعان وذلك ان يلن الرجل والمرأة اللعان كله فاذا كان ذلك وقعت  
 الفرقة بينهما هذا قول مالك وابي عبيد وابي ثور وروي ذلك عن ابن عباس  
 وفيه قول ثان وهو ان الفراش يزرى باكمال الزوج اللعان قبل ان يلن المرأة

عوائم



وان مات احدهما قبل فلنعت المرأة لم يتوارثا هذا قول الشافعي وفيه قول ثالث  
 وهو ان الفقة بعد التمتع بها اذا فرقت الفلحني بينهما وان مات احدهما  
 قبل فالكسرة التي منهما هذا قول اصحاب الرأي قال ابو بكر قول مالك صحيح واختلفوا  
 في معنى قوله فزرسوا الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين فقال بعض  
 من قبل الي قول اهل العاقبة هو ان يقول العالم قد فرقت يخطئا وتلت فقة معناه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اعلمهما ان الفقة قد وقعت بينهما قال ابو بكر  
 وهذا انقول وليل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليهما  
 على صحة هذا القول وعلي الحاكم ان تعلمهما ذلك اذا كانا جاهلين كما  
 اعلمهما النبي صلى الله عليه وسلم ان لا سبيل له عليهما **باب**

### العان نفى الرجل حمل امرأته

من حمل الناس زوجته برأت فقة ان يلا عن الحمل وروي ذلك عن الشافعي  
 وعمر بن عبد العزيز قال لم يولي ولي ولا يورث وكذا قال الشافعي اذا  
 قدفها ونفا الحمل وانجج بعضهم حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم لا عن الحمل وحديث سهل بن سعد بن علي ان زوجة العبداني حرم  
 كانت حاملا من ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها  
 فانجبت له هلكي وكذا قال عبيد الله بن الحسن انا اشفاهما في نظر امرأته  
 ولم يقذفها قال لا عز وقال الشافعي لا يلا عن الا ان يقذفها في المسئلة  
 قول ثاني وهو ان لا يلا عن حتى تضع فان زفها بالزنا لا عن هذا قول الثوري  
 وقال النعمان اذا نفا الرجل حمل امرأته وقال هو من زنا قال العان بينهما ولا يجد لان  
 نفى الولد في الحمل ليس بشي لعله رجح وقال يعقوب ومحمد ان جأت بولد  
 لا قلم ستة اشهر ثم قدفها لا عز لان الولد امه وان جأت به لا عز  
 من ستة اشهر فكما قال النعمان وقال ابو عبيد انكار الحمل من شذات النكاح  
 وللغار له لا رمر كان حملا او لم يكن وقال مالك والشافعي انا نصا رفق



الزوجه ان الصبي ليسوا بغيره ولا ينسب له ونحوه الا ثم عند ملك رثه قول الشافعي  
لا يصدر فان علم الولد لا يلغى في الولد حقا **باب**  
**اللعان في الاسقاء من الحمل بعد الطلاق البائن**  
واختلفوا في الرجل يطلق زوجته ثلثا ثم يطمع به حمل فينتفي منه فقال عطاء  
ابن ابي زباح والشافعي بخلافه ويكره في الولد وقال الحسن البصري لا عنها  
ما كانت في العدة وقال الشافعي بخلافه ولا لعان الا ان يسيى له ولدا ارعده  
او حملا يلزمه وقال احمد اذا انكر حملها بعد ان طلقها ثلثا لا عنها  
وان قد غابا **باب**

**اللعان بعد طلاق ملك الزوج فيه الرجعة اولا**  
**بملك** واختلفوا في الرجل يطلق زوجته ثم ينفقها وهو ملك الرجعة  
اولا ملكا فقالت طائفة ان كان ملك الرجعة لا عنها وان يكن له عليها  
رجعة فلا لعان بينهما ويخبر روي هذا القول عن ابن عمر ورواه قال جابر بن  
زيد والشافعي والزهري مختارون والشافعي واحمد واسحق وابو عبيد وابو  
ثور واصحاب الرأي وحكي ابو عبيد هذا القول عن ملك والثوري واهل  
العراق واهل الحجاز وروينا عن ابن عباس انه قال ان طلقها ثلثا ثم قدفها في  
العدة لا عنها وكذلك قال الحسن ولم يقل ثلثا قال لا يكره بالقول

**باب من طلق ثلثا بعد القدف**  
واختلفوا في الرجل يقدف زوجته ثم يطلقها ثلثا فقالت طائفة لا عنها  
لان القدف كان زهري روي هذا القول عن الحسن والشافعي والشافعي  
ابن محمد ورواه قال ملك والشافعي وابو ثور وابو عبيد وقالت طائفة بخلافه  
هذا قوله كقول الحارث العملي وقنادة وجابر بن زيد والحكم وفيه قول ثالث  
وهو ان لا حرج في لعان ملكي قال حماد بن ابي سليمان واصحاب  
الرأي وفيه قول رابع وهو ان ينظره فلنا ارتقاء إلى التسلط عليها

مر

مكحول



بنوار ثانيا عن يمينها واركانا لا يتوارثان لم يلا عن يمينها هكذا قال  
 النخعي قال ابو بكر المقلد والاقول لقول الله عز وجل والذين هم من اولادهم  
 راما زماها وهي زوجة واذا قال الرجل لامرأته انت طالق ثلاثا يبارئته  
 ففي قول الشافعي نكاح ولا لعان الا ان ينعي ولدا فبلا عن ولا حد  
 ويلا قال ابو ثور وقال احمد اذا اطلقتها ثلاثا ثم قد خفا فبان بولاد لا ينل لعان  
 وقال احمد عليه الحد وهكذا لقول الله عز وجل زوجة له **باب**  
**اللعان بين زوجين لم يلا خل عليها الزوج وما**  
**نجب لها من الصداق** اجمع كل من حفظ عنه من علما  
 الامصار عنه من علما الامصار عليم اذا الرجل اذا قدف زوجته قبل  
 ان يلا عليها الله بلا عنها وكذلك قال عطاء بن ابي نباح والحسن والشعبي  
 والنخعي وعمر بن قنادة ومالك واهل المدينة والثوري واهل العراق  
 والشافعي واصحابه وجمهور ذلك بطاهر قوله والذين هم من اولادهم  
 وهذه عند الجميع زوجة واختلفوا فيما نجب لها من الصداق اذا لعنها  
 فقالت طائفة لها الصداق كاملا كذلك قال ابو الزناد والحكمي وحماد  
 ابن ابي سليمان وقالت طائفة لها نصف الصداق وهذا قول الحسن البصري  
 وسعيد بن جبير وقنادة ومالك قال ابو بكر لها نصف وقال الزهري لا صداق  
 لها **باب** **لعان الرجل نكاح كراهة**  
**كان قبل الزلا خل بها** واختلفوا في الرجل يقول لامرأته  
 زلت قبل ان تزوجك فكان ملك والشافعي وابو ثور يقولون لملك  
 ولا بلا عز روى هذا عن ابن المسيب والشافعي وفيه قول ثان وهو  
 ان بلا عز روى ذلك عن الحسن وزرارة بن اوفاء قال اصحاب الراي  
 وقال كل من حفظ عنه من اهل العلم ان الرجل اذا قدف امرأته ثم تزوجها  
 انه نكح ولا بلا عز وقال الشافعي اذا قال لها نكحني فزنت منه زلت

في بيان



عليه من هذا الشأن  
وكانت عليه من هذا الشأن  
وكانت عليه من هذا الشأن

وأتت امرأتى ولا ولد ولا جيل حد ولا يلعن لانه قد ف تحبب زوجه  
وقال أصحاب الراي اذا قال لها قد فنتك بزنا قبل ان تزوجك وليس بينكما  
رقه **باب** **مسائل** قال البربر اذا قال لها ان تزوجك

واذا اوطقت وطئا  
حراما مطلقا وعه فليكن  
علي قاذ فمأخذ ورا  
لعان في قول الشافعي

فانت زانية فلا حد ولا لعان في قول الشافعي وراي ثور واصحاب  
الراي وده قال الشافعي وقال الشافعي اذا قال لها زينت وانت صغيرة  
لم يكن عليه حد وده قال ابو ثور واصحاب الراي وقال الشافعي اذا قال لامرأته  
وتد كات نصرانية اولمة زينت وانت نصرانية او امه كذا لك  
حد عليه وقال مالك اذا كانت صبيته لم تبلغ فجامع مثلها فقد فمأخذ  
وقال الحسن لا حد ولا لعان اذا كانت صغيرة لم تبلغ وكذلك قال  
الثوري وابو عبيد وده تقول ورا اذا قال لامرأته زينت مستكرمة فلا  
حد ولا لعان في قول الشافعي واصحاب الراي وقال ابو ثور يلعنوا ويحد  
وذلك انه قاذ لها انما يقال للمستكرمة زني يلعنوك اذا قال لها زنتي  
بك صبي لا فجامع مثله فلا حد عليه في قول الشافعي وراي ثور واصحاب  
الراي وده واحتلفوا في الرجل ينفذ المرأة فوطيت بعد القذف حراما  
او زنت فقال الشافعي والنعم لا حد ولا لعان وقال ابو ثور يلعنوا اللعان  
وقد كان الشافعي يقول انه هو بالعران يلعن عن او يحد قال البربر وده الصخه

**باب** **قول الرجل لزوجته لم اجدك كعذراء**  
فقال كثير من اهل العلم اذا قال الرجل لزوجته لم اجدك عذرا لا حد عليه  
هذا قول عطاء بن رباح والحسن البصري والشعبي وطاووس ومالك  
ابن عبد الله النخعي وربيعة ومالك والشافعي والعمري وقال ابن المسيب  
نجلا قال البربر الاول الصخه **باب** **مسئلة** كان الشافعي  
وابو ثور واصحاب الراي يقولون اذا قال فحجك زانية قاذ فلعن  
او يحد واحتلفوا في قوله لها حسدك او لك او عينا طاروس



وان صحت الاحكام الرأى في قوله فحك او جسدك او يدك ان عليه اللعان  
وقال في سائر ما ذكرناه لا يفتوا ولا يعارضونه قال ابو ثور وقال الشافعي  
ذلك كله ولجئنا خلف الفرج فاذا قذف الرجل زوجته بغير لسان قد فها  
كان عليه الحد واللعان وهذا اعلى من مذهب الشافعي وابي ثور واحكام

**باب قد ف الرجل زوجته فترك  
عليه القذف**

فترك عليه القذف يقول زنيته بك ويطلبان معا فقلت لها بينة اذا  
قال عنيته انه اصا بنى وهو زوجي خلقت رجلا هو اريد عن  
وان قالت زنيته بك قبل ان تحكمي فعليها الحد ولا حد عليه هذا قول  
الشافعي واحكام الرأى في المسئلة الارلى ليس بينهما حد ولا لعان  
وقال الشافعي واذا قال لها بارانية فتا ائت ان تلعني فطلبه الحد واللعان  
ولا شيء عليهما الا ان تزني به القذف وقال اصحاب الرأى وابي ثور عليه  
اللعان وليس في زناها انت اذنا مني بقد ف وقول الشافعي اذا  
قال انت اذنا الناس وليس بقذف وقال ابو ثور هو قاذف وقال ابو  
ثور اذا قذف رجل امراة فقال الزنى صدقت فهو قاذف وقال اصحاب  
الرأى ليس بقاذف واذا قذف الرجل امراة فصدا عنه مخرجت  
فلا حد ولا لعان في قول الشافعي وابي ثور واصحاب الرأى واذا قال للرجل  
لامراة باران كان عليه الحد هذا قول الشافعي واذا قالت هو له  
باران فطلبها الحد

قال

رجل

وهو الشافعي  
قال ابو ثور

لو

**باب قد ف  
الرجل نسوة بكلمة واحدة**

نسوة بكلمة واحدة او كلمات بغير معا ومنفردة لا عن كل واحدة  
منهن رجلا لها وايمن لا عن سقط جد ما وايمن بكل عن ايمن  
لها جد لها اذا طلبت جدها او يلغزهن واحدة بغير حد وقال ابو



ابو ثور الكل واحد منصرفه قال اصحاب الراي اذا را افتمنه جميعا  
او منفقات فهو سوا عليه ان لا يحركوا لطفه منصرفه فان جئنا  
منفقات فانما عليه جد واحد ارم لا عن ربه فلو ملك في رجل قذف  
جماعة بكلمة فعليه حد واحد **باب الرجل**  
**يقذف الا خبيثته** ثم ينز وجهها ويقذفها  
واختلفوا في الرجل يقذف المرأة يستكها فيقذفها قد فاثنا وتطالبك  
بالقذف فكان الشافعي و ابو ثور يقولان حد للقذف الاول عرض  
عليه اللعان بالقذف الاخر فان با خط ايضا وقال اصحاب الراي  
يحد الحدون ثلثا عنه للعان وقال الزهري و ابو ثور اذا قذفها ثم تزوجها  
حد ولم يلا عنه **باب مسئلة** ان كان النخعي  
يقول اذا قذف زوجته بالزنا ثم تاب قبل ان ترفعها الى السلطان ان مثبات  
لم يرفعها وهي زوجته والعنوة عند الشافعي جاز عن ذلك وله قال ابو ثور  
وقال اصحاب الراي ان عفت عن ذلك كان لها ان تعود فليطه حتى يلا عن  
والعنوة باطل قال ابو بكر العنوة عن الجرح جاز **باب**  
**قذف الملا عنه وولدها** قال ابو بكرة حد من ابن  
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة اللعان انه قذف امرأته فها هو  
ولدها فغلبه الحجر و به قول وهذا ابن عباس والشعبي والزهري في قتادة  
والنخعي والشافعي و اي عيب وذكر ابو عبيد عن اصحاب الراي  
انهم قالوا وان كان لا عنها ولم يبق ولدا فان قذفها تحدد وان لا عنها  
يولد فقامت لا حد على الذي قذفها **باب الرمي الذي**  
**يرحب الحد واللعان** هو اذا قال الرجل لامرأته يا زانية  
لا اعتها راى ذلك عليها او لم يرد اعمى كالمزج او غير اعمى  
وهذا قول الشافعي و ابو ثور و اي عيب وهذا معنى قول عطاء بن

سار  
فيه

وملك



منان  
له الرجل

ثاني وهو ان العزل لا يكون الا باحد امرين اماروثة واما انكار الحمل  
هذا فنقول انما لا ينصاري واما الزنا وملك قال الله عز وجل والذين يرمون  
ازواجهن الاية فكل ما كان على الرجل ايمنا للاجنبي فهو فيك زنا لا ريب

**باب اللعان بين المسلم والذمية** هـ كان الحسن البصري وابو الزناد

وملك والشافعي واحمد واسحق وابو عبيد وابو ثور يقولون لللعان  
بين كل زوجين على ظاهري قوله والذين يرمون ازواجهن الاية وقال المحرر  
والشافعي والزهري وحملين اي سليمان والثوري واصحاب الراي ليس

**بين المسلم والذمية لعان قال ابو جعفر طاهر الكتاب يقولون**  
**باب اللعان بين الحر والامة والعبد والحره واختلفوا**

في اللعان بين الحر والامة فقال الحسن البصري وابو الزناد ومالك  
انهم والشافعي واحمد واسحق وابو عبيد وابو ثور بين كل زوجين  
لعان وقال الثوري واصحاب الراي لا لعان بينهما بل قول الادراة قوله  
وهو قوله والذين يرمون ازواجهن الاية واختلفوا في اللعان بين المسلم  
والحره فقال مالك والشافعي واحمد واسحق وابو ثور وابو عبيد بينهما  
لعان وقد نقلوا جميعا بطاهر الاية وقال عطاء الرمي والثوري واصحاب  
الراي لا لعان ولا لعان وقال الزهري والثوري واصحاب الراي لا لعان

**باب اللعان بين المحرور والذمية في القذف** هـ  
واختلفوا في اللعان بين المحرور والذمية في القذف فقالت طائفة لا لعان

بينهما هذا قول اصحاب الراي وقالت طائفة بينهما اللعان على ظاهري الاية  
هذا قول مالك والشافعي ودد والابو عبيد وابو ثور ودرى واللعان  
الشعبي ودد في الظاهر قوله والذين يرمون ازواجهن الاية هـ **باب**  
**اللعان على الاعمير واللعان على النساك** كان الثوري



كان الثوري والشافعي وأصحاب الرأي يقولون إذا قذف الإحصاء امرأته  
 أنه يلعنها وبه قال مالك والشافعي وأحمد والحقوقي وأبو عبيد وأبو  
 ثور ولا يقول غير أن مالكاً إذا أوجلت معها الرجل يقع بها  
 واختلاف في الرجل ينفذ زوجه الخرساء فقال أحمد والشافعي  
 وأبو عبيد وأصحاب الرأي لا يخطو ولا يعارر قال الشافعي قبل أن لا عنت  
 في ثيابها وبسكرا من ثلثين فهي امرأته ويجزى على اللعان وليس  
 لأولياها أن يطلبوا ذلك فصيح وأما قوله لا عنت في ثيابها  
 وبينها فلا يدل عليه حجة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبيل  
 لك اليها بعد النعانية قال أبو بكر وإن كان الزوج أخساف عقل الإشارة  
 والجواب والكتاب لا عني بالإشارة أو نكح هكذا قال الشافعي  
 وأبو ثور وقال أصحاب الرأي لا حد ولا لعان وقال الثوري ومالك والشافعي  
 وأبو عبيد وأبو ثور أصحاب الرأي في الصبي إذا قذف أمراً أنه  
 لا يضرب ولا يلعن ولا يحفظ عن أحد خلاف قولهم في قوله

## باب امتناع الزوج والمرأة من الالتئام

قال الله جل وعز والذين هم من المحصنات الآية قال أبو بكر كان الأزم  
 على طهر الآية على كل من زني عصاة ثمانين جلة زوفاً كان المرأسي  
 أو غيره لا يسقط ذلك عنه إلا بأربعة شهداء يشهدون على تصديق  
 ما قال كما قال الله فلما رمى العجلي امرأته بالرما نزل الله عز وجل قوله  
 والذين هم من أزواجه الآية وأخرج الله عن رجل الزوج من مجموع الآية  
 بأن أقام بمانه الأربع مع الخامسة مقام الشهود الأربع بدارها  
 عن خمسة الحد كما يدل سائر الناس عن أنفسهم بالشهود الأربع حد  
 القذف ولو امتنع الزوج من الأيمان لوجب عليه حد القذف كما  
 يجب على غير الزوج إذا لم يأت بأربعة شهداء وإذا التعن الزوج

قال

والمرأسي  
 بشرط أن يكون  
 له ثياب

أن



وجب حد الزنا على المرأة الا ان يدفع ذلك عن نفسها بالالتئاع  
 لقوله راعى العذاب والعذب الذي يحد راعى نفسها في  
 هذا الموضع هو العذاب الذي ذكره الله عز وجل وهو قوله  
 وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين هذا خلف قول من قال ان  
 الذي يجب عليها الا ان يلعن الجيس مستعني بنظام الكتاب فيه  
 وقد اختلف فيها نجيب على المرأة اذا هي امتنعت من الالتئاع  
 بعدا لئلا يزول الزوج فكان للشعبي ومكر او ملك والشافعي  
 وابو عبيد واسحق وابو ثور يقولون بخلافه وقالت طائفة لا يحسن  
 كذلك قال الحسن والاذر اعبي واصحاب الاربعة اختلف فيه عن  
 احمد **باب وفي النفقة بين**  
**المتلاعنين** واختلفوا في الرجل يلعن ثلاث مرات  
 والمرأة كذلك تفرق الحاكم بينهما فكان ملك للشافعي وابو ثور  
 يقولون لا تكون فرقة وقال محمد بن الحسن اذا فرق الحاكم بينهما  
 فقد اخطأ الشبهة والفرقة جارية بل ان التعمير الرجل مرسو المرأة  
 مرسو في الحاكم بينهما فلو قال ابو بكر القول الاول والآخر لان  
 القول الثاني خلاف ظاهر كتاب الله عز وجل **باب**  
**وفاة الزوج بعد القذف قبل ان يلعن**  
**واحد منهما** واختلفوا في الرجل يلعن زوجته ثم ماتت  
 احدهما قبل اللعان فكان عطاء بن ابي رباح والحسن البصري والزهري  
 والنفعي وحماد بن ابي سليمان وملك والبيت بن سعد والشافعي  
 والشافعي واهل العراق وابو ثور وابو عبيد يقولون بنو اربعة وعشرين  
 عبيد ان لامة على هذا القول قال ابو بكر وقد علق ليس فيه اجماع  
 قال ابو بكر قد روي عن ابن عباس انه قال اذا لعنتم فانك  
 المرأة



وَأَنَّهَا تَنْتَقِلُ  
وَيُرَى

١٩٢٥

قبل ان يتلا عنارفه فان اخذت نفسه جليلا ورثت وان النعم  
لم يرث وقال الشعبي ان شئت اكدب نفسه وورثت وان شئت لا عز ولم  
ترث وانه قال عكرمة وقال جابر بن زيد اذا مات احد هما قبل اللاملا عنه  
ان هي اقرب مما قال يجمت وصار لها الميراث وان التعتت او  
ترث فان لم تقربوا حدة منهما زكت ولا ميراث لها ولا حدة عليها  
واختلفوا في الزوج يلحقه ميراث المرأة ثم يموت احدهما قال مالك  
واهل المدينة والنعمان واصحابه وابو عبيد يترارثان وقال الشافعي  
لا يترارثان قال ابو بكر بن علقمة والقول واختلفوا في القاضى بعد المأنة  
فيل الزوج في اللعان ثم يلحق الزوج بعد بقره الحاكم بينهما فبقول  
الشافعي لا معنى لا لتعان المرأة وينفع الفرقة بينهما بالنعان الزوج وحده  
وقال ابو ثور الفرقة بالطلو وانه يقول وقال اصحاب الرأي هذا خطأ والفرقة  
جائزة **بَابُ فِي التَّعْرِيفِ بَيْنَ الْمُتَلَا عَيْنِهِ**  
ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا عز ولا سبيل لك  
عليها وثبت عنه ان فرق بين المتلا عينين وتفسيره في حديث ابن  
عمر قوله لا سبيل لك عليها وجاءت الاخبار عن عمر ابن الخطاب  
وعلي بن ابي طالب بان المتلا عينين لا يجمعان ابدا وانه قال الحسن البصري  
وعطاء الرعي والحكم ومالك والثوري والشافعي واحمد واسحق  
والارزاعي وابو عبيد وابو ثور ويعقوب وانه يقول تاتي هوانه  
اذا اخذت نفسه حلة اليد وكان خطا من الخطا هذا قول  
ابن المسيب والنعمان الا اذا اخذت نفسه كانت تطلبية تاتي  
بما بينه بخلة الحلو قال ابو الحسن وانه يقول ثالث وهو انه اذا اخذ  
نفسه حلة الحد ويرد اليه امراته ما دامت في العدة روي هذا  
القول عن سعيد بن جبير **بَابُ الرِّقَابِ**

والنعمان



تجوز فيه نفى الولد ومسائل سوى ذلك  
وأختلفوا في الوقت الذي للزوج أن يتغير فيه من الولد فقالت  
طائفة تشبه الرجل من ولد أمي شاة هذا قول شريح ومجاهد وقال  
الحسن إذا فرق الولد ثم أنظر يتلا عتبان مدامت أمه عنده بصير  
لها الولد وكذلك قال قتادة وقالت طائفة إذا أوتيه وليس له أن يتغير  
هذا قول الشعبي وعمر بن عبد العزيز والمختار بن زيد قال أصحاب الرأي  
وكذلك قال أبو ثور وهو قول مالك والثوري والشافعي ويكره للشافعي  
والنعمان الولد إذا علم بولادة غيره فإنه ينفى به ما كان في الحام وهو يملكه أثانته  
ونفيه وفي قول حمزة بن الربيع عند النفاذ إذا انفاه في القاص  
لا عن ولزم الولد أمه وإذا انفاه بعد النفاذ لا عن ولزم الولد أمه  
وحكي ذلك عن محمد والوقت عندهما في ذلك أربعون يوما قال  
أبو بكر إذا علم الرجل بولادة غيره فإنه يملكه ما كان ذلك له وبلا عنها  
عليه ثمن ونسبه وإن أنكر بعد ذلك كان النسب له لا زما وبلا عنه  
بمئة إنافا وهذا الخبر في الشافعي عنه قال أبو عبيد وأبو ثور وبه  
يقول لأن النبي صلى الله عليه وسلم حكم الولد للمفراش فالولد ثابت  
النسب للمفراش فإن نفي الزوج البكر أو ما أمكنه أن يتغير فيه فباجمع  
نفى عنه الولد مع الشبهة الثانية وكل مختلف فيه من هذه المسئلة  
فرد إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للمفراش وهو خيلقوا  
الرجل بلا عز وحرمة ونفى الولد عنه ثم يموت الولد وحلف ما لا  
في عبد الزوج بعد ذلك فقالت طائفة يثبت نسبه وبه هذا  
قول للشافعي وأبو قال الثوري لا تجوز ذلك لأنه إنما ادعى ما لا إذا  
ادعاه هو جرحي ضرب ولحقه وقال أصحاب الرأي يجوز الجحد ولا يثبت  
نسب الولد منه ولا يثبت شيئا من ميراثه وإن كان الولد كذا الوافي

باز  
الولد

نعم



يثبت نسبه من المدة عى وضرب اليد وورث الاب منه لانه قد نفي ولداً  
ثبت نسبه من المدة عى وكان الشافعي وابو ثور واصحاب الرأي يقولون اذا  
قال الرجل لصبي مع اموانه لم تلبني لم تحو نسبه الا ان ثبت لبيته انها ولده  
والبيته في ذلك مذهب الشافعي وابو ثور اربع نسوة يشهدون على  
ولادتها وعند اصحاب الرأي اذا شهدت امرأة واحدة ثبت نسبه منها  
بشهادتها وقال الكوفي فان شهدت المرأة فتنا حين شهدت المرأة فعليه اللعان  
ويلزم الولد له فان اقر الزوج انها ولده وهي زوجته في وقت ممكن ان يكون  
الولد منه لزمه الولد لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفرأش ولا يقبل  
قوله ليس مني ولما اجمع على ذلك لم يقبل منها لان الولد حقائقاً في نفسه  
واختلفوا في المرأة تلد ولا يثبت بطن فيبين الزوج يأخذها ويبقى الآخر  
فكان الشافعي وابو ثور وابن القسمر صاحب ملة يقولون في اذا اقرت باحدهما  
لزمه الآخر بايها اقرت بالاول او بالآخر وقال اصحاب الرأي اذا انتقم من الاول  
واقرت بالآخر خذ ولم ينعز ولا من الولد ان جميعاً وان اقرت بالاول ونفا الآخر  
فانه يلا عز ويلزمه الولدان جميعاً وقال النخعي في رجل له ثلثة اولاد فافتر  
بالاول ونفا الثاني واقرت الثالث قال هو كما قال قال ابو بكر في قول الشافعي والكوفي  
اذا اقرت احد الثلاثة لزمه الثلاث جميعاً وله لقول كان الشافعي يقول  
اذا قذف الرجل امرأته فارتدت عن الاسلام وطلت حقتها لا عن اوطد وكذلك  
لو كان هو المرتد وقال ابو ثور ان ارتدت فلا حد عليه ولا لعان لان النكاح  
قد انسخ وقال اصحاب الرأي لا حد بينهما ولا لعان واذا قذف الرجل امرأته  
فقامت عليه بينة أنه كذب فمحد ان طلبت ذلك هذا قول الشافعي  
وابو ثور وقال اصحاب الرأي عليه الحد ولا لعان بينهما واذا قذف الرجل امرأته  
وهي امية فاعتقت او قذفها وهي زبية فاسلمت فلا حد عليه ولا لعان  
في قول الشافعي وابو ثور واصحاب الرأي عن ابن الشافعي قال انما القذف



لم يد راعن نفسه التعزير قال أبو بكر وبه نقول واختلفوا في الرجل يذف امرأته  
 بجل يغبينه سماه فقال أبو ثور اذا جاءا بطلان جحد الرجل ولا عز زوجته  
 فانما باحد لها ايضا وحكي هذا القول عن تبيعة ومالك وقال الشافعي لا يحد  
 للرجل الذي يماه بها اذا ذكر الرحلة اللعانة وذكر أبو ثور عن الكوفي  
 انه قال اذا جحد الرجل فلا لعان بينه وبينها قال أبو بكر في الرجل يذف امرأته  
 واذا قذف الرجل زوجته بلمنا وشهد شاهدان على امرأته انهما زنا وهي تجحد  
 فلا حد عليها ولا عليه ولا يعان ذلك قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب  
 الرأي اذا قذفها وقال هي امه فالقول قوله مع ممينه وعليها ان تنهر البينة  
 ولا تحل عليه ويلاعن وان لم يفعل غير هذا قول الشافعي وبه قال أبو ثور وأصحاب  
 الرأي لا يزور بين الحر والامة لعانة ان عرف انطرية فعلى الزوج اللعانة ولا يصدق  
 في قولهم جميعا ويستجيب في قول الشافعي رأي ثور اذا ادعا عليه القذف وتل  
 اصحاب الرأي لا يمين عليه قال أبو بكر يستجيب لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 واليمين على المدعي عليه **باب الشهادة**

**في اللعانة** واختلفوا في الزوج وثلثه معه يشهدون على الزوجه  
 بالزناه فقال طائفة يلاعن الزوج ويحد الثلاثة روى ذلك عن كابر المسيب وخابر  
 ابن زيد والزهري والشافعي ومالك وسعيد بن عبد العزيز والشافعي وأحمد  
 وأبو حنيفة قوله ثاني قاله الحسن البصري والشافعي والاوزاعي وأبو ثور وأصحاب  
 الرأي وهو ان يقام الحد واختلفوا في الرجل يذف امرأته بالزنا ثم جأ باربعة  
 مفترفين يشهد كل واحد منهم وحده على جحد الزنا فمضى قول الشافعي  
 وأبو ثور يشفط عن الرجل الحد ويحد المرأة وقال أصحاب الرأي على الزوج اللعانة  
 ويضرب كل واحد منهم الحد قال أبو بكر قال الله جل ذكره ولا جأ ولا عليه باربعة  
 شهدوا الا بانه وقد جأ هذا باربعة شهداء فالحد واجب على المرأة  
 بظام الكتاب قال أبو بكر فاشهد شاهدان على الزوج بالقذف جحد

ابن عباس ربه قال

كلما



حتى ينفذ لا ينفذ أو ينفذ كذلك قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو ثور  
 يأمر الحاكم بلزومه حتى يسأل عن الشاهدين ويحكم إن كان عدلًا لا حكم عليه  
 وإن لم يعد لا يستجلبه وخلافه سبيله وإذا شهد رجل فامرأتان على رجل واحد  
 لم تجز شهادتهما في قول الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وإذا شهد شاهد  
 أنه قد فامرأته بالزنا يوم الخميس وشهد آخر أن الزوج أقر أنه قد ففصا  
 بالزنا يوم الجمعة وهو يحد فلا حد ولا لعان هذا قول الشافعي وأبو ثور وأصحاب  
 الرأي قال أبو بكر وعبد الله بن قول إذا شهد شاهد على يوم الأربعاء أنه قال  
 يازانية وشهد آخر على الجمعة أنه قال يازانية فحمله في قول البعض اللعان  
 وفي قول يعقوب ومحمد لا حد ولا لعان وإذا شهد شاهد أنه قد ففها  
 بالعربية وشهد آخر أنه قد ففها بالفارسية كانت شهادتهما  
 باطلة في قول الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي **كتاب**  
**العدالة** قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المدي قال الله جل جلاله والذين  
 ينفون منكم ويذرون أزواجًا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً  
 الآية وتلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الفرقة بين ما لك  
 ابن سنان وكانت متروقة عنها أمكيت في بيتك حتى تبلغ الكنا بأجله وأجمع  
 أهل العلم على أن عدة المرأة الحرة المسلمة التي ليست بحامل من وفاة زوجها أربعة  
 أشهر وعشراً مدخولاً بها أو غير مدخول بها صغيرة لم تبلغ وكبيرة قد بلغت  
 واختلفوا بعد اجتماعهم على أن عدة المتوفى عنها زوجها على ما ذكرنا من مقام  
 المتروقة عنها زوجها في مثلها حتى تنقضي عدتها وخرجها منه فتألت  
 طائفة عليها أن تثبت في منزلها حتى تنقضي عدتها هذا قول اللبث بن سعد  
 ومالك بن أنس وسفيان الثوري والشافعي وأحمد والنجم وأصحابه وقد روي  
 أخباراً عن عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وأمرسلة نقل على ما قاله فأولاً  
 وقالت طائفة تغل حيث ماتت هذا قول عطاء بن حابر بن زيد والنسابة

خ  
 للخميس  
 عليه



**بَابُ دَرَكِ نَفَقَةِ الْمُطَلَّقةِ الْحَامِلِ وَ الْمُنْتَوِقَاتِ  
أَوْ مُطَلَّقةِ الزَّوْجِ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ** ٥ اجمع اهل العلم على ان

هذا امر ضعه  
ومطلقة للزوج عليها  
رجعه ٢

نفقة المطلقة ثلاثا وهي حامل واجب لقوله جل ذكره وان كزوا ولدت  
حمل فانفقوا عليهم حتى يوضعون حملهم ٥ واختلفوا في وجوب نفقة الحامل  
المنتوقة عنها زوجها فقالت طائفة لا نفقة لها كذلك قال جابر بن عبد  
الله وابن عباس وابن المسيب وعطاء والحضر وعكرمة وعبد الملك بن يحيى  
ويحيى الخنصاري وزبيدة ومالك و احمد واسحاق و حليم بن عتيبة ذلك  
عن اصحاب الربيع فيه قول ثان وهو ان لها النفقة من جميع المال يومها هذا  
القول عن علي بن عبد الله وبه قال ابن عمر وشريح وابن سيرين والشعبي  
وابن العناب والنفعي وخمس بن عمرو ومحمد بن ابي سليمان وابو  
السحر خنبار وسفيان الثوري وابو عبيد قال ابو بكر بن النضر والاول لانهم  
لما اجمعوا على ان نفقة كل من كان نجس على نفقة غيره مثل الولد  
الاطفال وزوجاته والادوية يسقط عنه فكذلك تنسب عنه نفقة الحامل

**بَابُ اقْصَى مَدَّةِ الْحَمْلِ الْمَرْجُودِ**

**فِي النِّسَاءِ** ٥ واختلفوا في اقصى مدة الحمل فربما عن عائشة  
انها قالت سنتين وروينا عن الصحابي من مزاحم وهم من خيبر ان كل واحد  
منهما اقام في بطناهما سنتين وبه قال سفيان الثوري وبه قول ثان  
وهو ان ذلك يكون ثلاث سنين قال الليث بن سعد حملت مولاة  
لعمر بن عبد الله ثلاث سنين وفيه قول ثالث وهو ان اقصى مدته تكون  
اربعة سنين فكل ذي قال الخفافعي وهو المشهور في قول مالك عند  
اصحابه وقد قيل عنه انه رجع عنه وفيه قول رابع وهو ان ذلك يكون خمس  
سنتين وروينا ذلك عن عبد بن العوام وفيه قول خامس قال الزهري  
قال المرأة قد تحمل ست سنين وسبع سنين وقال ابو عبد الله ليس لا قضاء مؤنت

بان  
وقصوم



يوقف عليه واجمع كل من يحفظ عنه من علماء الامصار من اهل المدينة  
 والكوفة وسائر علماء الامصار من اصحاب الحديث واهل الرأي على ان  
 المرأة اذا حبلت بولادة من ستة اشهر من يوم عقد نكاحها والولد  
 لا يلحق به وانجاءت به لسنة اشهر من يوم عقد نكاحها والولد له  
**باب النفقة على المطلقة ثلاثا نداء عي الحمل**  
 واختلفوا في المرأة المطلقة ثلاثا نداء عي انما حامل فتايت طائفة اذا  
 حبل الحمل انفق عليها حتى تضع حملها هذا قول الزهري وثلاثة وحماد  
 ابواي سليمان وابواي ليلى والاوراعي ومالك وقال الشافعي فيهما قولان ايها  
 كقولها ولاي والقول الثاني انها اذا ولدت فضي لها نفقة الحمل كله  
 قال ابو بكر واختلفت في طارح في الحمل رسل الحاكم اليها نسوة اربع بنهن  
 اليها فان ظن انها حمل انفق عليها حتى تضع حملها فان انفق عليها  
 وهو محسب انما حملها لم تكن كذلك فقد اختلف فيه فكان الزهري  
 ونحوه الانصار يقولون لا رجوع له عليها وقال زبيدة ومالك وابو عبيد  
 النفقة دين عليها قال ابو بكر زبيدة نقول لا انما اعطيت ذلك على انها  
 تستحقه فاذا علم غير ذلك وجب رد ما اخذت اذ هي غير مستحقة  
**باب نفقة المختلعة الحامل** واختلفوا  
 في نفقة المختلعة الحامل فكان ابن المسيب والشافعي وابو العالية وطاووس  
 والتميم بن محمد والزهري وعمرو بن دينار وخلاس بن عمر وحماد بن اي  
 سليمان وعمرو بن شعيب ومالك والشافعي وابو عبيد يقولون لها النفقة  
 وحكي عن الحسن وعطاء انها لا نفقة لها **باب**  
**نفقة المختلعة التي ليست حاملة** واختلفوا  
 في وجوب النفقة والسكنى للمختلعة فكان الشافعي وابو العالية  
 والتميم واصحاب الرأي يقولون للمختلعة السكنى والنفقة ما دامت



هذا القول عن علي بن أبي طالب وابن عباس وجابر وعائشة أم المؤمنين قال  
ابوبكر بن الوليد في قول الخبر الذي ذكرته عن الموقظة **باب**

**خروج المعنونة عن بيتها الحج والعمرة واختلفوا**

في خروج المعنونة الحج والعمرة فمنع ذلك **باب** عمر بن الخطاب وروى

ذلك عن عثمان بن عفان ربه قال ابن المسيب والقاسم بن محمد والشافعي

وأصحاب الرأي وأبو عبيد وحكمه أبو عبيد عن الثوري وقال مالك ثم ما لم

نحرم وقالت طائفة لها أن يخرج عدتها هذا قول عطاء وطاوس وروى بذلك

عن عائشة وابن عباس وقال الحسن البصري وأحمد وأبو حنيفة الحج المراه في

عدتها من الطلاق قال أبو بكر بن الوليد في قول الأول **باب**

**المتوتة عنها زوجها يأتيها الخبر في**

**غير بيت زوجها واختلفوا في المرأة يأتيها بعين زوجها**

وهي في غير بيت زوجها فأمروها بالرجوع إلى بيتها وقرأه مالك بن أنس

وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز وقال ابن المسيب والنخعي إذا أتتها بعين

زوجها وهي في مكان لم يخرج منه حتى تنقضي العدة وقال أصحاب

الرأي إذا طلقها زوجها وهي في بيت أهلها كان عليها أن ترجع إلى منزل

زوجها حتى تعتد فيه قال أبو بكر بن مالك صحيح إلا أن يكون بيتها الزوج

إلى مكان فثلثه **باب** مالك **باب** التغلب

**في خروج المتوتة من بيتها وعدتها**

**واختلفوا في خروج المتوتة بالطلاق من بيتها وعدتها فمنعت**

من ذلك طائفة ومن رأى ألا يخرج عبد الله بن مسعود وابن عمر وعائشة

وكان ابن المسيب والقاسم بن محمد وسأله أبو بكر بن عبد الرحمن وجارجه

بن زيد وسليمان بن يسار خير وإن اعتدت في بيت زوجها حيث طلفت

وذكر أبو عبيد أن هذا قول سفيان الثوري ومالك وأبو بكر بن الوليد

والشافعي

والشافعي

والشافعي

والشافعي

والشافعي

والشافعي

والشافعي

والشافعي

والشافعي

والشافعي



بكرهه تقول وفيه قول ثالث وهو انها عند حيث شئت كذا لك  
قال ابن عباس بن عبد الله والحسن البصري وعطاء وطاوس  
وعكرمة وقال احمد واسحق بن حنبل المطلقه ثلاثا على حديث فاحتملوا سلكي  
لها ولا نفقة قال ابو بكر وامثالهم يختلف الناس في خروج النكاح ثلاثا او مطلقه  
لا رجعة للزوج عليها فاما من عليها رجعة فيخرجها من الزوج وكل من  
يخلف عنه من اهل العلم يمنع هذه من المخرج من بيتها عدتها ويحجبون

له  
فرض  
في  
الطلاق

**باب النفقات لا رات العبد من الطلاق**

**وَالْوَفَاءُ وَغَيْرُ ذَلِكَ** اجمع كل من يخلف عنه من علماء الامصار  
على ان المطلقة التي تملك زوجها رجعتا السكينة والنفقة اذا حكمها احكام  
الازواج في عامة امورها واختلفوا في وجوب السكينة والنفقة للمطلقة ثلاثا  
اذا ارتكن حبلى فقالت طائفة لا سكن لها ولا نفقة هذا قول احمد واسحق  
وابن ثور وروى ذلك عن ابن عباس بن زيد قال عكرمة والحسن والشعبي وقال عطاء والزهري  
لا نفقة لها وقالت طائفة لها السكينة والنفقة حامل لكانت او غير حامل  
هكذا قال سفيان الثوري واصحاب الراي يروون هذا القول عن عمرو وعبد  
الله وفيه قال يشرع وفيه قول ثالث وهو ان لها السكينة ولا نفقة لها هذا  
قول ابن المسيب والحسن وعطاء والشعبي وسليمان بن يسار وملك بن اسود وابن  
ابى ليلى والاوزاعي وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي واليحيى بن عبيد بن قال  
ابو بكر وفيه تقول اخذ ذلك يجب بطاهر قوله اسكنوه من حيث سكنتم  
من زوجكم الاية دعم الله عز وجل السكينة المطلقات فذلك واجب لهن  
وقد اختلفوا في النفقة وقد ثبت ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال  
لنأطمة بنت قيس ليس لك عليه نفقة والسكينة يجب بطاهر الكتاب للمطلقة  
ثلاثا والنفقة غير واجبه له حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم



في العدة وقال البرثر لا سكن لها ولا نفقة وكان الشعبي في الزهرى وثلاثة  
يقولون لا نفقة لها وفيه قول ثالث وهو ان لها السكنى ولا نفقة لها هذا  
مذهب مالك والشافعي وأي عتيق وفيه قول رابع وهو ان لا نفقة لها  
إلا ان تشترط ذلك على زوجها روى هذا القول عن الحسن البصري  
وحمد بن أي سليمان **تَابُ** **النَّفَقَةُ لِمَرْ**  
**الْوَلَدِ الْحَامِلِ تَمُوتُ عَنْهَا الْمَرْءُ** كان الحسن  
البصري يقول في أم الولد اذا مات عنها سببها وهي حامل ان ولادة  
حيًا فنفتتها من نصيبه وان ولدت ميتة فمن جميع المال وكان عتيد  
الملك بن يحيى لا نفقة لها نفقة وهو قول أصحاب الرأي كما ذكر ابو عبيد وهذا  
قول مالك والشافعي وقال ابو عبيد لها النفقة من جميع المال  
**تَابُ** **النَّفَقَةُ لِلْمَرْءِ عَزَّوَجَدَهُ** واختلفوا فيها

للملاحة

ولا سكنى

فيما يجب من النفقة والسكنى فقال البرثر لا نفقة لها وفيه قول احمد وأي  
عتيق قال ابو بكر وهن قول الحديث ابن عباس بن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فضا لا بيت لها ولا قوت وقال الزهرى ومالك والشافعي لها  
السكنى ولا نفقة لها وفيه قول ثالث وهو ان لها السكنى ولا نفقة وهذا قول  
حمد بن أي سليمان وسنين الثوري وأصحاب الرأي كذلك قالوا اذا لا عنها  
بغير ولد **تَابُ** **جَمَاعُ آبَوَائِهِ**

**الْعَدَّةُ فِي الطَّلَاقِ وَالرَّقَاةِ** قال الله جل ذكره واولات  
الاحمال اجلهن ان يصنعن حملهن واجمع اهل العلم على ان اجل كل حامل  
مطلقة ملك الزوج جعلها اولاد الله حرة كانت او امه او مديرة او مكاتبة  
ان تضع حملها واختلفوا في اجل الحامل المتروكة عنها فتا لكثير اهل  
العلم اجلها ان تضع حملها ولو وصحت بعد وفاة زوجها بيوم او ساعة  
هذا قول عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر وأي هرون وابن المسيب



والزهري وفنارة ومالك وسفيان الثوري والحري العجلي والاوزاعي والشافعي  
وابن ثوري وابي عبيد الاحباب الرازي قال ابو بكر بن وهب نقل الطاهر الابيه والحر  
الذي صلى الله عليه وسلم سبب في الفلاح وانما ولد بعد وفاة زوجها  
لبال وبنه قولان في وهو ان ينصا عليها اخر الاجل بن وهب ذلك عن علي بن  
عباس وكرهت طائفة للنكاح ان ينكح ما دامت في الدبر كره ذلك الحسن  
المصري في الشعبي وحماد بن ابراهيم العلي النكاح وبنه في دعاء قال ابو بكر

نصاير

**باب رقت انقضاء عدة من**  
**في بطنها ولداً**

ان خلت اهل العلم في الحامل المطلقة  
التي في بطنها ولد ان في ربيعا عن علي بن ابي طالب وابن عباس انها قال لا  
تقتضي عدتها بالولد الا حبر وبنه قال ابن المسيب وعطاء والشعبي وسليمان  
ابن بخار والزهري في ربيعة ومالك والشافعي وسفيان الثوري واحمد والحق  
وابن ثوري واصحاب الرازي وقال عكرمة وابو قلابه اذا وضعت الاول  
فقد حلت قال ابو بكر بن وهب في الاول والاول ولا يكره الفاسد الا من اخر الاول  
قال ابو بكر فان طلقها طلقه ملك زوجتها وخرج بعض الولد فله ان يرجمها  
حتى يزر الولد لانها في هذه الحال غير واضعه حملها وهذا مذهب

سيرة

**باب انقضاء العدة**  
**بالسقط المزارة**

العلم على ان عدة المرأة تنقضي بالسقط تسقطه اذا علم انه ولد ومن حلف  
ذلك عنه الحسن وابن سيرين وشريح والشعبي والبخاري والزهري ومالك

**باب انقضاء العدة التي تطلق عند كل حيضة**  
**تطيقه**

ان خلت اهل العلم في الرجل يطلق زوجته  
مدخولاً بها في كل حيضة فتأبى طاعة عدتها من الطلاق

نصاير



قوله ابن المسيب والحسن وعطاء الشعبي وأي فتية ز النخعي ومالك والثوري  
والشافعي وأصحاب الرأي فحكى عن حنيفة بن عمرو أنه قال عند من الطلاق  
الآخر ثلاث حين قال أبو بكر بالنزول الأول القول **تَاب**  
**الطَّلَاقُ يَكُونُ بَعْدَ الرَّجْعَةِ ثُمَّ الطَّلَاقُ** قال الله جل  
ذكرة وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن من معروف إلى قوله فقد  
ظلم أنفسهن روي عن الحسن أنه قال كان الرجل يطلق المرأة ثم يرجعها ثم يطلقها  
ثم يرجعها يضارها فينقاهم الله عز وجل عن ذلك وأختلفوا فيها على  
زوجة من خطبها إلى صرا أو غير صرا أو متى تنقضي عدتها إذا طلقها  
ثم راجعها ثم يطلقها قال أكثرهم عدتها الطلاق الآخر ومن حفظنا  
ذلك عنه أبو فتية به ومحمد بن أبي سليمان وقال الثوري يجمع الفقهاء عندنا  
على ذلك هذا قول طائفة من أهل العراق ومالك وأبو جابر وسعيد بن  
عبد العزيز وأحمد وأصحاب الرأي يثرون رأي عبيد وأصحاب الرأي وقال الشافعي  
فيها قولان أحدهما أنها تعد من الطلاق الآخر والثاني أن العدة من الطلاق الأول  
وبه قال الثوري وفيه قول ثان وهو أنه إذا طلقها فاعندت بعض عدتها  
ثم راجعها في عدتها فطلقها ولم يسها أن تعدت بآية عدتها هذا قول عطاء  
ثاني طلق من قبل أن يسهر من قال أبو بكر وقد سمعت بعض من لا يعدل يقول  
يقوله والنزول الأول والثوري **تَاب**  
**يَا نَيْهَا وَقَاةٌ رَوْجَهَا وَطَلَّاقُهُ** **عَلَى الْخِيَةِ**  
والمرأة يبلغها وفاة زوجها أو طلاقه فقالت طايبة العدة في الطلاق  
والرفاة من يوم هرت أو يطلق عند قول ابن عمر وابن مسعود وابن عباس  
وهو قال بصري وعطاء وجابر بن زيد وابن مسعود بن جبير ومجاهد  
وأبو قلابة وعكرمة وطائفة من سلمة بن يسار وأبي هريرة النخعي وأبو العالية  
ونافع ومالك والثوري والشافعي وأحمد وأصحاب الرأي يثرون رأي عبيد وأصحاب

من

المترين

والله أعلم

الرأي



١٢  
 الرأي وفيه قولان يزعمون عليهما من يوم بلغها الخبر روي ذلك هذا القول  
 عن علي بن أبي طالب ورواه قال الحسن بن قنادة وعطاء الخراساني وخالد بن عمر  
 وفيه قول ثالث وهو أن عدتها انقضت ببلته فمن يوم مات أو طلق أو انقضت  
 ببلته فمن يوم يأتيها الخبر هذا قول ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز قال أبو بكر بن القوتل  
 الأول أقول وقد اجمعوا على أنها لو كانت حاملة لا تعلب بوفاء الزوج أو طلاقه  
 ثم صحت حملها ان عدتها منقضية ولا فرق بين هذه وبين المسئلة المختلف  
 فيها **باب عدة التي رقتها حبستها**  
 وأخبرني أبي المراه تطلق تحيض حبسته أو حبستين ثم ترتفع حبستها يقال  
 طائفة تلتظ تسعة أشهر ثم ثلثة أشهر ثم تلحلت هذا قول عمر بن الخطاب  
 وروي ذلك عن الحسن بن زبده قال مالك والشافعي كذلك قال أبو بكر بن العرو وقال هذا  
 قضاء عمر بن الخطاب من ولا نصرته لا يكسر شهر ميل علمناه وقال عمر وعده التي تحيض  
 الحيض ان يتأخر عنها كانت تحيض في كل سنة أو سنتين عدتها الحيض وقالت  
 طائفة من أهلها ما كانت تحيض تسعة أشهر ثم تسعة أشهر من الحيض هذا قول جابر  
 ابن زيد والحسن بن عطاء الشامي والزهري وطائفة من الشافعي وروى الزناد وسفيان  
 الثوري والشافعي وروى أبي حميد وحكاة عن الكوفي أهل العراق وقد روي عن حماد  
 قولان ثالثا وهو أنها إذا كانت تحيض حبضا مختلفا فانها ريت عدتها  
 ثلثة أشهر وقد روي عن ابن المسيب قولان رابع وهو أنها إذا كانت تحيض  
 في الأشهر مرة فعدتها سنة **باب عدة الراية بعدة**  
 بالشهر من الحيض **باب بعضها** لجمع كل من تحيض عنه من قبل  
 العلم على أن الصبيد أو البالغ المطلقة التي لم تحض من حاضت قبل انقضائها الشهر  
 الثلاثة يوما وأقل من يومين أو عليها استيناف العدة بالحيض وهو حقا ذلك  
 عن محمد بن المسيب والزهري ومالك وأهل المدينة والشافعي والنعيمي  
 الثوري وأصحاب الرأي من أهل الشارقة والحسن البصري وقنادة وغيرهم



من اهل البصرة ومجاهد الشافعي واحمد بن اسحق بن عبيد قال ابو بكر وكذا الك  
لو طالت من اهل البصرة فما ضلت حبيضة او حبصتين ثم صارت من الموشحات

استأنفت الشهره **باب عدة المستحاضة التي**

**بسم الله الرحمن الرحيم** اختلف اهل العلم في عدة المستحاضة فقالت

طائفة تعد بالاقراء كذلك قال الحسن البصري والزهري والنخعي والشروري

وقال عكرمة وثلاثة عدتها ثلثة اشهر وقد قال الشافعي وفيه قولان

وهو ان عدتها سنة هذا قول ابن المسيب ومالك وفيه قول رابع وهو

انها ان كانت اقرباها مستقيمة فاقرباها فادلا فخلط عليها فعدتها سنة

هذا قول احمد واسحق وفيه قول خامس وهو ان عدتها الا اذا كانت ايامها

معلومة فان كانت ايامها مجهولة فعدتها ثلثة اشهر هذا قول ابو عبيد قال ابو

بكر ان كانت عاملة باقرباها فعدتها الا اذا اشتك فيهن وان كانت غير عاملة بليامها

وعلمت انها كانت فحيض كل شهر حيضة وعدتها نفقضي حين تمضي

ثلثة اشهر ان شئت في شيء من ذلك ترتب حتى تستيقن بالاقراء ثلثة

قد انقضت ثم تحلل للازواج **باب المطلقة**

**النفيسة** اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم من يقول ان الاثر الخطأ

ومن يقول ان الاثر الحبر ان المطلقة وهي نفيسة لا تغلظ من النفاس حتى تنفذ

ثلثة زروى هذا القول عن زيد بن ثابت والحسن وعطاء وسليمان بن يسار والزهري

زيد قال ابو عبيد وذكر اهل الحجاز والعراق جميعا قالوا لا نفاس لغير

من القرو ولا يلزمها اسفهاه **باب المطلقة طلاقا**

**الزوج الرجعة** موت الزوج قبل انقضائه تمام اجمع كل

من حفظ عنه من اهل العلم على ان من طلق زوجته طلاقا رجعة ثم تزوج قبل

انقضاء العدة ان عليها عدة الوفاة رتق واختلفوا في عدة الطلاق ثلثة ارض

فقلت طائفة بعد عدة الطلاق وهذا قول الشافعي ومالك بن



ولي عبيد وابو ثور قال ابو بكر بن بشار قال ان الله جعل له المطلقات الاثنا واثني  
احصوا على ان المطلقة ثلاث كزمان لم يرثها المطلق ودالك اثنا عشر زوجة  
واذا كانت غير زوجة له فهو غير زوج لها وفيه قول ثان ومراعاتها عند  
ياقضا العدنير ان كان اربعة اشهر وعشرا اكثر من ثلث حيضات  
اربعة اشهر وعشرا وان كانت ثلث حيض اكثر اعتدت ثلث حيض هذا  
قول سمين الثوري وقال النعمان ومحمد عليهما اربعة اشهر وعشرا تستكمل

باب وقوف الرجل  
عن زوجته ان يطأها لموت ولها من غيره

روينا عن علي بن ابي طالب انه قال في رجل سرج المرأة لها ولد من غيره فمهر  
بعضهم جعزل امراته حتى تحيض خبضه وروى يحيى ذالك عن عمر بن  
الخطاب والصعب بن جندب والحسن بن الحسين بن علي والحسن البصري والنعمان

باب  
العشرة التي في الوفاة مع الاربعة لا تشهر قال الله جل

تبارك والذين يتوفون منكم ويذرون زوجا يترخص بنفسه اربعة اشهر  
وعشرا واختلف اهل العلم في العشرة فقال مالك هو علي الليل والنهار وفيه قال  
الشافعي وابو عبيد ونكا عن اهل العروة وقال الاوزاعي هو على الليل

باب  
عدة المختلعة

اختلف اهل العلم في عدة المختلعة فقال عثمان بن عفان وابن عمر عدتها حيض  
وبه قال ابن عمر واثنا عشر شهرا وفيه قول ثان ومراعاتها عدة المطلقة  
روينا هذا القول عن علي بن ابي طالب وفيه قال ابن المسيب ونسايان بن بشار والحسن الشامي

وسلم بن عبد الله وابو سلمة بن عبد الحميد والنعمان وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز  
والزهري وقادة وخلف من عمر وابو عياض ومالك والليث بن سعد والشافعي والثوري  
واثنان وابو عبيد قال ابو بكر بن بشار قال في رجل طلق امراته فمهرها

والشافعي



ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فحمل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حبيضة  
ولقول عثمان بن عفان وامر عمر ولا يثبت حديث علي عليه السلام **باب**  
**عدة الملاءنة** كان ابن عباس يقول عدة الملاءنة نحة  
اشهر وقال شابر اهل العلم عدتها عدة المطلقة هذا قول مالك والثوري والشافعي  
وابن عبيد واعتماد الرازي وروى ذلك عن ابن المسيب والشافعي **باب**  
**عدة الامة** ان اجمع كل من احبط قوله من علماء الاسما على ان عدة  
الامة الحرة تكرر تحت المشقة عدة الحرة المسلمة وكذلك قال مالك والثوري  
والشافعي وابو ثور وابو عبيد واحكام الرازي ومنه حمزة **باب**  
**عدة ام الولد في وفاة السيد عنها** واختلاف في  
عدة الولد اذا توفي عنها وسيداها قالت طائفة عدتها اربعة اشهر وعشر  
هذا قول ابن المسيب وابي عياض والحسن وابن تيمية وسعيد بن جبير ومجاهد  
وخلاصة بن عمر وزعم عبد العزيز والزهري وابن بكير بن عبد الملك والحريري والاسحق  
وروي عن عمر بن الخطاب قال لا تلبسوا علينا سنة نيسا عدة ام الولد اذا  
توفت عنها سيدها اربعة اشهر وعشر وصحاح احمد بن حنبل هذا الحديث  
وفيه قولان في وفاة اربعة اشهر ثلاث حبيض وروى هذا القول ابن عجلان وابن مسعود  
وهذا قال عجلان وابو ابيهم النخعي والثوري واحكام الرازي وفيه قولان وهو ان عدتها  
حبيضة هذا قول ابن عمر والشافعي والحسن ومالك والشافعي **باب**  
**احكام ابن عبيد** ابن ثور وفيه قول رابع وهو ان عدتها نصف عدة الحرة المتفقا  
عنها زجهاروي هذا القول عن طاووس وعطاء بن رباح قال قتادة قال ابو بكر بن عبد الله  
والشافعي واحمد وابو عبيدة وابو ثور عدتها في الوفاة اربعة اشهر وعشر  
وفي العتق ثلثا حبيض قال ابو بكر بن عبد الله بن عمر اقول لا نه الاقل من قبل وليس فيه  
سنة تتبع ولا اجماع تعتمد عليه **باب**  
**منسائل** واختلاف في احد الرجلين ايهما وفد كل واحد منهما

ام

واو عليه

هذا الحديث في وفاة حبيضة  
وذكر في بعض النسخ ان هذا الحديث  
عن ابن عباس بن علي بن ابي طالب  
عن ابن عباس بن علي بن ابي طالب  
عن ابن عباس بن علي بن ابي طالب



سيدنا فقال عطا وفتارة وعدت فليخبر وقال الزهري والشافعي  
عندنا خيضة ولطفا الشافعي ان تستنير بخيضة وقال اصحاب الرأي لا عدة  
عليها وكان الشافعي يقول اذا روج الرجل امره من رجل فمات السيد  
وهي عند زوجها فلا علاقة عليها ولا استبراء وهذا قول سائر الثوري  
وابي ثور ولا احفظ عن غيرهما خلاف هذا القول واختلفوا في السيد  
والزوج موتان يعلم ان احدهما مات قبل الاخر يوم او شهر او خمس ليل والنزول لا يعلم  
ايهما مات قبل فكان الشافعي يقول يعتد من يوم مات الاخر منهما اربعة اشهر  
وعشر الاخر الا حله وكذا قال اصحاب الرأي اذا علم ان مريضا مريضا ما وكذا  
لو كان بين موتها شهران واربعه ايام فان كان بين موتها شهران وخمسة ايام  
او اكثر فانها تعتد اربعة اشهر وعشر اياما لك حيز هذا اقول يعتد  
ومحمد وقال النعمان عليها اربعة اشهر وعشر اياما لا حيز فيها وقال ابو ثور  
حكمها حكم الاماء وعليها شهر وخمسة ايام ولا انقلها الي حكم الحر ابر  
الا باخطئة ان الزوج قد مات قبل المولى وانقضت عدتها بآب  
عدد الاماء من الطلاق ووفاة الزوج ٥ احلف اهل العلم  
العلم بعد الامانة التي تحيض من الطلاق فقالت طائفة عندنا خيستان  
روي هذا القول عن عمر بن الخطاب وابن عمر وبنه قال سعيد بن المسيب  
والحسن البصري وعطاء بن ابي رباح وعطاء بن عتيق وسالم بن عبد الله والنسفي  
ابن محمد والزهري وفتارة وزيد بن اسلم وملك بن انس والثوري والشافعي  
واحمد واسحق وابو ثور واصحاب الرأي وقد روي عن ابن مسير انه قال  
ما رى عدة الامه الا عدة الحرة الا ان تكون مصمتة في ذلك سنة  
فان السنم احق ان تتبع واختلفوا في عدة الامه الصغيرة التي لم تبلغ  
المحيض واللبيرة الرئيسية من الحيض فقالت طائفة عندنا شهر وخمسة  
روي عن عمر بن الخطاب انه قال شهرين او شهر ونصف او عن ابن عمر

فيما يروى في  
الكتابين  
منها في  
الكتابين  
منها في  
الكتابين  
منها في  
الكتابين

وسمى







الطلاق بالرجال والعدة بالنساء هذا قول زيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وابن  
 المسيب وعطاء مكي والشافعي وأحمد بن محمد بن عمرو بن قيس بن عازب وهو  
 أن الطلاق بالنساء روي هذا القول عن علي بن أبي حمزة وسعد بن عبد الله قال الحسن بن  
 سيرين وعكرمة وقال عبيدة السلماني في حرطون امرأته أنه تطلب قنين  
 ثم اشتراها قال لا ينكحها حتى تنكح زوجها غيره والله قال مسروق بن الزهرى في الحاكم  
 وحمار الثوري والنعمان وقد روي عن ابن عمر ولا تناو هو أن الطلاق بالنساء  
 روي في مسائل الأوزاعي قال أبو بكر بن النضر في القول بالطلاق بالرجال لا والله عن  
 رجل خطبهم بالطلاق والعدة بالنساء لأن الله عز وجل خاطبهم بالعدة  
 قال أبو بكر وحكم المكاتب والمدة وأمر الولد قبل أن يمتنع فيما ذكرناه حكم الأمة  
**باب الأحكام في العدة للمترتبة عنهن أزواجهن**  
 قال الله تبارك وتعالى في الذين يتزوجون منكم ويذرون أزواجهن يتربصن بأنفسهن  
 أربعة أشهر وعشرون فنثبت العدة على المترتبة عنها بطهر كتاب الله عز  
 وجل فوجب الأحكام عليها بخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قال  
 لا تدخل امرأة نكحاً من بالله ورسوله أن تجد على الميت فرق قلت ألا على زوج  
 أربعة أشهر وعشرون فوجب القول بالكتاب والسنة لأن الله وضع على الميت  
 اتباع رسوله شعبة بن أبي حمزة قال أبو بكر وهذا قول كل من لقيناه وبلغنا  
 عنه من أهل العلم إلا الحسن البصري فإنه يزد عن النضر فكان لا يرى إلا حداد  
 قال أبو بكر في المسنة مستغن بما عن كل قول وأختلفوا في أحكام النكاح  
 فكان مذهب الشافعي وأبو ثور يقولون على الذميمة الحداد وقال الصحابي  
 الرأي ليس ذلك عليها قال أبو بكر بن النضر وقد ذكرت في قول النبي صلى الله عليه  
 وسلم لا تدخل امرأة نكحاً من بالله ورسوله أن تجد على الميت فرق قلت ألا على زوج  
 أربعة أشهر وعشرون فوجب القول بالكتاب والسنة لأن الله وضع على الميت  
 اتباع رسوله شعبة بن أبي حمزة قال أبو بكر وهذا قول كل من لقيناه وبلغنا  
 عنه من أهل العلم إلا الحسن البصري فإنه يزد عن النضر فكان لا يرى إلا حداد  
 قال أبو بكر في المسنة مستغن بما عن كل قول وأختلفوا في أحكام النكاح  
 فكان مذهب الشافعي وأبو ثور يقولون على الذميمة الحداد وقال الصحابي  
 الرأي ليس ذلك عليها قال أبو بكر بن النضر وقد ذكرت في قول النبي صلى الله عليه  
 وسلم لا تدخل امرأة نكحاً من بالله ورسوله أن تجد على الميت فرق قلت ألا على زوج  
 أربعة أشهر وعشرون فوجب القول بالكتاب والسنة لأن الله وضع على الميت  
 اتباع رسوله شعبة بن أبي حمزة قال أبو بكر وهذا قول كل من لقيناه وبلغنا  
 عنه من أهل العلم إلا الحسن البصري فإنه يزد عن النضر فكان لا يرى إلا حداد

والعدة

وقال الله في المتوفين



ما على فالبالغ وقال اصحاب الرأي ليس ذلك على الصغيرة قال ابو بكر زاما الآية  
مصر اخلة في الروضة فجملة الازواج رتة عموم الاخبار وهو قول ملك الشافعي وابي  
ثور واصحاب الرأي لا الحسن البصري ولا اعلمهم يختلفون في ان الاحد اذ على  
امر اللدا اذ مات سبدها قال ابو بكر وفيه اقول ذلك لانها ليست بزوجته

باب ما جئ به المرأة في احداهما على

الزوج قال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتروفا غفلا لا تلبس  
المعصر من الثياب ولا المنشفة ولا الجلي ولا تختضب ولا تكتحل وقد  
اختلف اهل العلم في منع المنزعة عنها زوجها من بعض ذكرناه واحيها  
على منعها من بعض ذلك الاما ذكر عن الحسن فمالا اعلمهم اختلفوا ان يمنع  
منه الثياب المصبغة والمعصرة اما صبح بالسواد يمنع ذلك عابته  
وابن عمر والزهر في ملك والثوري والشافعي واحمد واسحق وابو ثور واصحاب  
الرأي يروون ذلك عن ام سلمة وام عطية في رخصة ليس السواد عورة  
ابن الزبير وملك والشافعي وكره

لباس المرأة الكحل في الاحد اذ قال ابو بكر وروينا  
عن ابن عمر وعلي بنه وام سلمة وان المسيب انهم نهوا المرأة عن لبس  
الجلي كله وفيه قال مالك واصحاب الرأي وابو ثور وقد كلز اعطى الاكره  
الفضة اذا كان عليها جئ مات وان لم يكن عليها ذلك لم تنل لبسته وروى  
لما الخطاب ابو المسيب وعروة ابن الزبير وروينا ذلك عن ابن عمر

باب النهي في الكحل

عن الاحد اذ نهى ابن عمر عن الكحل في الاحد اذ ارادته به  
الربله الا ان تشئت كي غيبها وروينا النهي عن عابته وام سلمة وللعطية  
وابن المسيب وعروة وفيه قال مالك والثوري والشافعي واحمد واسحاق  
وابو ثور غير ان الشافعي ومنه ما كان لينة وخصه الكحل لها عند



الضرورة عطاء النعمي وملك واصحاب الراي **باب**  
الوقوف عن استعمال الطبيب للمرأة في عدتها  
من وفاة الزوج <sup>هـ</sup> اجمل كل من يحفظ عنه من اهل العلم  
الامار وبناته عن الحسن علي بن المرأة ممنوعة في الاحداد من الطبيب والزينة  
وكان ابن عباس وابن عمر وعائشة وعطاء خيمعات اهل العلم بكرهون  
ذلك وبينهم عنه فاما الادها فان عطاء وملك والشافعي واصحاب  
<sup>م</sup> الراي معروها من الادها التي تنقض بالافواه للطببة ورحم الزهري في  
الدين الذي فيه الرجاء رخص ذلك الملك ورحم ملك في الادها بالسبوق  
والزيت ورحم الشافعي ذلك في الراس ورحم عطاء ان تمتشط بالحناء الكثر  
وخالفهم الا لا تمتشط بهما وقال ملك لا تمتشط الا بالسدر ورحم لها  
كل من يحفظ عنه قوله من اهل العلم ليس البياض **باب**

**الاحداد في الطلاق الميثرت هـ** واختلفوا في الاحداد  
علي المطلقة ثلثا فقالت طابفة وهي المتوفاه عنهما في الاحداد سرا هذا قول ابن  
ابن المسيب وابي عبيد ولا يثرون واصحاب الراي ورحم فيه عطاء بن ابي نجيح ورحم فيه  
ومالك فقال الشافعي احب ان يعمل ولا يميز وان ارجيه قال ابو بكر في  
قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تغل امرأة نوم باللهو اليوم الاخر ان تعد  
علي بيت فوق ثلث الا علي زرج اربعة اشهر وعشرا دليل علي ان المطلقة  
ثلاثة اثار المطلق حي لا احداد **باب**

**ما تنفيه المطلقة طلاقا ملك الزوج فيه الرجعة هـ**  
كان الحسن البصري وابراهيم النخعي وسعير الثوري وحميد بن حنبل  
واصحاب الراي لا يرون باسا الذي ملك للزوج رجعتها ان تزني وتشرق  
فذكر ابو ثور عن الشافعي انه قال احب الي ان لا تزني ولا يتعطر **باب**  
المنع للمطلقات المدخول بهن وغيرهن **باب**

باب



# الكتاب وهي المطلقة قبل الدخول من غير تسمية

صداق واختلاف ما يجب لها من النكاح المنع فكان ابن عمر يقول  
المنع الذي يجب للمطلقة التي لم يفرغ لها صداقاً ولم يسم لها مهر أو قال ابن عباس  
لها اللناح ولا قال الحسن وعطاء وجابر بن زيد والنفعي والشعبي والزهرى  
والثوري والمنع غير واحد وأبو عبيد وأصحاب الرأي فحينئذ  
في ذلك قوله لا جناح عليكم إن خلفتم النساء ما لم تسموهن لا ينفقون وفيه  
قول ثانٍ وهو أن كل مطلقة منعة غير أن بعض أهل العلم جعل معناً  
لكل مطلقة منعة على معنى الشفا والاحسان والتفضل لا على الوجوب  
وبعضهم جعله على الوجوب فمن روي عنه أنه قال كل مطلقة منعة  
علي بن أبي طالب وسعيد بن خبير وأبو قتادة والزهرى وفتادة والشافعي  
ابن مازن حمزة قال لا على الاحسان لا على الاحباب أبو عبيد وأبو حنيفة  
بشي روي عن شريح وسعيد بن خبير وقال أبو ثور كل مطلقة منعة على  
ظاهر قوله والمطلقات متاع بالمعروف فحقن على المنقبة من حلالها  
أو غير مدخول بها وفيه قول ثالث وهو أن كل مطلقة واحدة أو اثنتين  
أو ثلثاً منعه إلا أن يكون امرأة طلقها زوجها قبل أن يسمها وقد فرض لها  
في سببها في صنتها وإن لم يفرض لها ليس لها إلا المنعة كذلك قال ابن  
عمر والشعبي وعطاء والنفعي وقال أبو عبيد كذلك على النفقة والاحسان  
وفي قول رابع وهو أن المنعة غير واحدة في شي من الأفعال والوجوب فرض  
هذا أبو بكر وأبو سلمة ولا يلزم السلطان ذلك لحنه فإنه يقول الله  
عز وجل حقاً على الحسينين وكما قال في تلك الحقا على المؤمنين

والحسن البصري

مغنى

**باب مبلغ المنعة الواجبة للمطلقة القوم**  
لا خلافها ولم يفرض لها واختلاف في مبلغ المنعة فروى  
عن ابن عمر أنه قال أدى ما أراه بحري من المنعة ثلثين ديناراً



وفيه قول ثانٍ روى عن ابن جُبَرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقْصِي عَلَى صَاحِبِ الدِّيرَانِ  
ثَلَاثَةً نَابِثَةً مَنَعَهُ النِّسَاءُ وَفِيهِ قَوْلُ ثَلَاثٍ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ لِرَفْعِ  
الْمَنَعَةِ الْخَادِمُ تَزِدُ وَذَلِكَ الْكُسُوفُ تَزِدُ وَذَلِكَ الْمَنَعَةُ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ  
الزَّهَرِيِّ وَفِيهِ قَوْلُ رَابِعٍ رَوَى عَنْ عَطَا أَنَّهُ قَالَ مِنْ أَوْسَطِ الْمَنَعَةِ الدَّرْعُ وَالْخِمَارُ  
وَالْمَلْحَقَةُ وَقَالَ الشَّيْبَانِيُّ وَأَبُو حَبْرَةَ أَرْبَعَةٌ أَثَرُهَا دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَجِلْبَابٌ  
وَمَحْلَقَةٌ وَقَالَ قَتَادَةُ جِلْبَابٌ وَدِرْعٌ وَخِمَارٌ وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ لَدُنَادِ  
دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَمَلْحَقَةٌ وَفِيهِ قَوْلُ خَامِسٍ رَوَى عَنْ جَسْرٍ أَنَّهُ قَالَ مِنْهُمْ  
مَنْ مَنَعَ بِالْخَادِمِ وَالنِّقْفَةِ وَمَنْ كَانَ ذُو ذِي الدِّعِ مَنَعَ بِالنِّقْفَةِ وَالْخُسُوفِ  
وَمَنْ كَانَ ذُو ذِي الدِّعِ مَنَعَ بِالنِّقْفَةِ وَدِرْعٌ وَجِلْبَابٌ وَمَنْ كَانَ ذُو ذِي الدِّعِ مَنَعَ  
بِثَوْبٍ وَاحِدٍ وَفِيهِ قَوْلُ سَادِسٍ قَالَهُ حَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ قَالَ إِذَا أَطْلَقَهَا  
وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَمْ يَفِرْضْ لَهَا جَبْرَ عَلِيٍّ نَصِيفٌ صَدَأُ وَمَشْكَاهُ وَفِيهِ قَوْلُ  
سَابِعٍ وَهُوَ أَنَّ أَوْصَعَ ثَوْبٍ وَارْفَعَهُ الْخَادِمُ رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الْمُسَلَّبِ  
وَفِيهِ قَوْلُ ثَامِنٍ وَهُوَ أَنَّ أَحَدَهُ لَمْ يَرْفُقْ عَلَيْهِ وَبِوَقْتِ هَذَا أَقُولُ عَطَا  
وَمَلِكُ الثَّوَرِيِّ وَالْأَوْرَاقِيُّ وَابْنُ عُثَيْمٍ وَلِحَيْثُ أَقُولُ اللَّهُ عَنْ وَحْدِهِ عَلَى الْوَسْعِ  
قَدَرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِفَةِ مُتَاعًا بِالْمَعْرِفِ حَقًّا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ رَفْدٍ رَوَى  
أَنَّ الْحَسَنَ ابْنَ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ مَنَعَ أَمْرًا تَرَاهُ بَعْضُ بَنِي أَلْفٍ دِرْهَمٍ  
وَنِصْفًا مِنْ غَسَلٍ وَمَنَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ابْنِ مَالِكٍ وَالْأَسْوَدِيِّ  
بِزَيْدٍ يَمْلِكُ يَدَهُ دِرْهَمٌ وَمَنَعَ شَرِيحٌ خَمْسَ مِائَةٍ دِرْهَمٍ وَمَنَعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ  
ابْنُ عَوْفٍ نِجَارِيَّةً سَوْدًا وَرَوَى عَنْ ابْنِ عِمْرَانَ مَنَعَ امْرَأَتَهُ خَادِمًا  
وَفَعَلَ ذَلِكَ عُرَّةُ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَهَذَا بَابُ مَنَعَةِ  
الْمَخْلُوعَةِ وَالْمَلَاعِنَةِ وَأَخْبَرَنَا عَنْ مَنَعَةِ الْمَخْلُوعَةِ  
وَالْمَلَاعِنَةِ فَكَانَ عَطَا وَالنَّخَعِيُّ وَالزَّهَرِيُّ مِنَ الْمَخْلُوعَةِ الْمَنَعَةِ وَفِيهِ قَوْلُ ابْنِ جُبَرَةَ  
وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ فِي الْمَنَعَةِ بِكُلِّ مَقْتُلٍ الرَّجُلِ بِلِقَائِهِ أَوْ غَيْرِ الْمَلَأَةِ



وقال النضر بن سنان

كتاب الرجعة

الممنعة وفيه قولان وهو ان لا تستعدها هذا قول مالك لكل مطلقة مناع  
وقال عطاء لا ممنعة للامة ولا للحرم تحزن حب العبد وقال مالك على العبد  
الممنعة للحرة والامة وقال مالك والثوري لليهودية والنصرانية والمملوكة  
الممنعة وقال احمد لكل مطلقة مناع اذ المولى يرضى لها ولا دخل بها

باب الرجعة

قال الله جل ذكره وجعل لغيره حق من ذالك وجميع اهل العلم  
على ان الرجعة اذا طلقت رجعة الحرة وكانت مدخولا بها تطليقة او تطليقتين  
او احق به جعتهما حتى تنقضي العدة ونزلت احق به من ذالك العدة  
عند جماعة اهل التفسير وقالوا في قوله لا تنوي لعل الله يثبت بعد  
ذلك امر الله الرجعة

باب الرجعة

قال الله جل ذكره واشهد حوى عدل منكره  
ولم يختلف اهل العلم ان السنة في الرجعة ان تكون بالا شهادتين وفيما ذكرناه  
من كتاب الله عز وجل مع اجماع اهل العلم عليه كناية عن كرم روى  
عن الاولين في هذا الباب واحتلوا فيها يكون به الرجل من اجال رجته المطلقة  
واحدا واشتير فقالت طائفة اذا حاضها فقدر اجعها هلكت قال ابن  
المسيب والحسن وابن سيرين وعطاء وطاوس ورواية الثوري قالوا يشهد  
وبه قال اصحاب الرأي والاوزاعي وابن ابي ليلى وفيه قولان في رجوع الجماع  
انما يكون رجعة اذا اراد به الرجعة هذا قول مالك واسحق وقال الثوري  
واصحاب الرأي اذا كان ذلك المشهورة وقال اصحاب الرأي انظر الى الزوج  
رجعة في فراقه مالكا برأسه المشافعي واسحق وراي عبيد والبخاري  
ليكون رجعة وقال المشافعي وليؤثر ولا يكون رجعة حتى يتكلم بالرجعة  
وقال جابر بن زيد وليؤثر به اذا انفك بالرجعة فهي رجعة قال ابو بكر  
هذا احسن راجع اهل العلم على ان الرجعة في الرجعة كانت في

في الرجعة  
انما يكون  
رجعة اذا اراد  
به الرجعة  
هذا قول مالك  
واسحق وقال  
الثوري  
واصحاب الرأي  
اذا كان ذلك  
المشهور  
وقال اصحاب  
الرأي انظر الى  
الزوج  
رجعة في فراقه  
مالكا برأسه  
المشافعي  
واسحق وراي  
عبيد والبخاري  
ليكون رجعة  
وقال المشافعي  
وليؤثر ولا يكون  
رجعة حتى يتكلم  
بالرجعة  
وقال جابر بن زيد  
وليؤثر به اذا  
انفك بالرجعة  
فهي رجعة  
قال ابو بكر  
هذا احسن



للعدة وان كرمت المرأة ذلك وكذا للجمعوا على ان الرجعة تثبت  
بغير مهر ولا عرض واجمعوا كذلك ان المطلق اذا قال بعد انقضاء العدة  
اي كنت راجعتك في العدة وانكرت المرأة ان تقول فترها مع مبيها ولا سبيل  
له اليها عبر ان النهر كان يجري مبيها في النكاح ولا في الرجعة وخالفه  
صاحبه فقال لا كقول سابقه اهل العلم وقال الشافعي و ابو ثور واصحاب الرأي  
انما قال اذا كان عدا فقد راجعتك ان ذلك ليس برجعة واذا قال فلكنت  
راجعتك امس وهي في العدة فالقول قوله في قول الشافعي واصحاب الرأي  
اذا كانت الرجعة امة فاختلف المولى والكابرية والمزوح يدعي الرجعة  
وذلك بعد انقضاء العدة وقال الزوج فلكنت راجعتك في العدة وانكرت  
فالقول الرجعة لا مفر وان كذبها مولاها وهذا قول الشافعي و ابو ثور  
والنعم قال ابو ثور في قوله قال يعقوب ويحمد القول قول المولى  
وهو احق بها **باب المدة التي تصدق فيها**  
**المرأة اذا ادعت انقضاء العدة** واختلف قول  
الرجل يطلق زوجته فتدعي انقضاء العدة واختلف قول الرجل ويكذبها  
الزوج فتدعي طائفة اذا ادعت انها حاضت ثلث حيض في شهر رنة  
خمس وثلاثين ليلة او حبات بليدة من النخلة العذرة بطائفة اهلها من  
يرضا صدقه وعدله انهارت ما حرم عليها الصلاة من الطهارة  
وتغتسل عند كل فروع و صلى فقد انقضت عدتها وهي غير كاذبة هذا  
قول شريح وقاله علي بن ابي طالب قالون مغلما بالثرومية اصبحت او احسنت  
وقال احمد اذا ادعت في شهر سبعت البينة كما قال علي وان كان اكثر من  
شهر صدقت على حديث اي ان المرأة ائتمت على زوجها وفيه قول ثاني  
وهو انها تصدق في انقضاء عدتها في اكثر من اثني عشر يوما هذا  
قول الشافعي وقال المنع لا تصدق في اكثر من اثني عشر يوما وفيه قول ثالث

مان  
التمنت



إذا طلعا في أول الظهر

وهو أنها لا تصدق في أقل من تسعة وثلاثين يوماً وهذا قول يعقوب  
ومحمد وبنو قريظ وأما سرقته أبو ثور قال أقل ما يكون في ذلك تسعة وأربعون  
يوماً وهذا قول الأئمة الطهر خمسة عشر يوماً وأقل البيض يوم وفيه قول  
شاذ سرقته السحر أبو عبيد وهو أن كانت لها قرعة معلومة قبل أن تنكح  
خو عتقها بذلك طهارة أهلها من نكاحه يسهروا ما شئوا فانها تصدق  
عليه ذلك فإن لم يكن كذلك لم تصدق في أقل من ثلثة أشهر واختلفوا في  
الرجل يقول المرأة المطلقة قد راجعتك فتألت محببة له فتأنت  
عدي فبذرت ثم كن أن تنقض فيه العدة فكان الشافعي يقول القول قول  
المرأة مع مبنها وحكا أبو ثور عن النعمان قال لا وحداً عن يعقوب  
ومحمد أن ذلك رخصة والقول قول الزوج وقال كل من حفظت عنه  
من أهل العلم إذا قالت المرأة في عشرة أيام قد حُصنت ثلثة حيض  
وانقضت عدتها أنها لا تصدق ولا يقبل إلا أن تقول قد استغفرت  
سقطاً قد استبان خلقه وهذا على مذهب الشافعي وإيثار  
وأصحاب الرأي وقال مالك كذلك **بَابُ انْقِضَاءِ**  
**الْعِدَّةِ بِالْإِقْرَاءِ مِنَ الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ** اختلف  
أهل العلم في الحر سطرز وجهه الحرة تطليقة أو انشتر في تبين منه حتى  
لا يكون له رجعة والوقت فيه فقال عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب  
وأبو مسعود وابن المسيب والثوري وأبو عبيد هو الحق فما  
حتى تغتسل من الحيض الثالثة وروى ذلك عن أبي بصير عن عثمان  
ابن عفان وأبو موسى وعبد الله بن أبي الدرداء وفيه قول ثان وهو أنه الحق  
بما ما دامت في الصلاة التي طهرت في وقتها هذا قول سبعين  
الثوري وقد روي عن ابن عباس قولاً راجحاً وهو أنها إذا كاضت  
المطلقة الثالثة فقد برئت منه وفيه قول خامس وهو أن لها الرجعة

فتا

الذي هو هذا هو طاهر وسعد بن حمزة قال في  
وهو أن قالت وهو أنه الرخصة حتى تقي وقتها



نور

وان فرطت في الغسل عشرين سنة ما لم يغتسل حكي هذا القول عن شريك  
قال البرزقرو هذا كله على مذهبي من يرى الاقرا الحيض وقالت طائفة سادسة  
الاقرا الاكلها رفعي هذا القول عليها الرجعة ما لا الدم من الحيضة الثالثة  
اذا كان طلقها وهي طاهر هذا قول مالك والشافعي وروي ثور ومن هذا مذهب من  
الا وابل زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة والقاسم ومالك وابن عمر وعطاء بن روق  
لحمد عن الجواب فيه وقال كنت اقول يقول زيد ثم انتهت الان مسابله من كتاب  
الرجعة واختلفوا في الرجل يملك المرأة فيطلقها ويتر الماطاها ويدعي انه  
وطبها فقالت طائفة القول قوله مع يمينه وعليه نصف المهر ولا رجعة له عليها  
وعليها العدة هذا قول شريح وقال الشافعي وعليها العدة ولا رجعة عليها فيه  
قال البرزقرو اصحاب الرأي وقال مالك لها الصداق كاملا اذا قال الماطاها  
وقد دخل بها وان دخل بها وقالت لم يطأني وقد وطئتها فالقولان مع يمينها  
ولا رجعة له عليها هذا قول الشافعي وقال اصحاب الرأي ان كان دخل بها فالقول  
قول الزوج فان لم يكن دخل بها فلا رجعة له عليها وقال البرزقرو كما قالوا ويستخلف  
وان كان الزوج محبوبا وعتيقا فدخل بها ثم طلقها فعلى كل واحد منهما  
نصف الصداق في قول البرزقرو ولا عدة عليها ولا رجعة وقال النعمان اذا  
خطبها اخطبها ولم يبد خلع لم يخلو فلا رجعة له وعليه في قول النعمان  
ويعقوب ومحمد المهر وعليها العدة ما خلا المهر خاصة وان عليها العدة  
وعليه لها نصف المهر في قول البرزقرو ومحمد وقال الشافعي لا يملك المهر  
الا بالوطء واختلفوا في الرجل يطلق زوجته قبل ان يدخل بها فيطلقها الرجعة  
فيراجع ويطلقها عطا وحامد بن زيد والزهري والتميمي وحامد بن عبيد  
لها المهر ونصف المهر وذكر ابو عبيد ان هذا قول سعيد بن اهل العراق من اصحاب  
الرأي وقال الشعبي والحسن البصري وحامد بن زيد والزهري وقتادة والحري وابن  
شبرمة وملك لها صداق واحد وقال عثمان بن ابي مريم

البرزقرو



الاول راعى ان كان اعلمها لم يلقها ثم دخل فيها فزج فيها وضربا مائة  
 مائة ولا صدق لها بعد الاول وان كان لم يعلمها لم يلقها اياها حتى دخل بها  
 ولها صدق ان نصف وكان ملك بقر من طلق امرائه وهي حايض او نفسا  
 تجبر على الرجعة لار النبي صلى الله عليه وسلم قال العهر من عهد الله وليبراجعها  
 فامر على الفرض قال ابو بكر وكذلك تقولون في قول الشاذل تجبر على ذلك وقال  
 الثوري كان الرجل يوم ريد لك وقال ابو ثور يبرم ريد الرجعة وقال اصحاب الراي  
 ليس عني ان يراجعها لاطلقها وهي حايض فقال الشاذل في امات  
 الصبي عن امرائه وهي حايض في ذلك لم يدخلها فاعلمها ان تعتك اربعة اشهر  
 وعشر اربعة قال احمد واسحق وابو ثور والنعمان ومحمد وقال النعمان وان كان  
 الحبل في حياته فاجلها ان تضع حملها فيه قال احمد قال الشيخ سناد الكثر كتاب  
 الطلاق وحصل في الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين كتاب  
**اخكام امهات الاول** اجمع عوام اهل العلم على  
 ان الرجل اذا استرى جارية شرا صحيحا ورطبها واراك فاولا ان يحكمها  
 في اكثر امورها احكام الاماء واختلفوا فيما سبيلها من بيعها وهبتها  
 فمنعت طائفة من بيعها ومن منع من بيعها ملل الثوري والحسن بن صالح  
 واصحاب الراي والاوراعى والشاذلي واسحق وابو عبيد وابو ثور وعلي  
 هذا ادر كنا غلما الامصار واحجرا بان عمر بن الخطاب منع من بيعهم ومن قال  
 هذا القول عثمان بن عفان وعمر بن عبد العزيز وعطاء بن ابي رباح ومجاهد وسالم  
 والحسن والنخعي والزهري واثبت طائفة من الاولين بيعهم من راي بيعهم  
 علي بن ابي طالب وابن عباس وقال جابر وابو سعيد كنا نبيعهن على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روينا ذلك عن ابن مسعود وابن الزبير  
**باب حكم ولد من غير سيد** هاهنا اجمع  
 اهل العلم على ان ولد امرؤ من سيد حر يعتقناه ولا ينفقنا ولا ينفق

الروي بحام مثله

عامه

الخزري

عن ابن مسعود قال قال  
 انه قال يفتون بصيب  
 في طمها وديوي



غير سبها فقالت طائفة اولادها من غير سبها فامرت لها بعتقون  
بعثتها وبرقون برقعها ثبت هذا القول عن ابن عمرو روى ذلك عن ابن مسعود  
وقال شريح وابن المسيب والشعبي وفتادة والخجعي ومالك والثوري والشافعي  
واصحاب الرأي قال ابو بكر المشهور من قول الزهري انهم مملوكون وبالقول  
الاول اقول وهو قول اكثر الفقهاء **باب**

**الرجل ملك الامة ينكح قتلا منه ويستتر بها**

واختلفوا في الرجل ينكح الامة قتلا له اولاد أم يستتر بها فقالت طائفة  
لا يكره خطبها حكم امهات الا لا حتى تحمل بعلمها يستتر بها هذا قول مالك

والشافعي وقال الحسن البصري واصحاب الرأي هي لمزلة **باب**  
**الولد الذي تخلى لامة اذا ولدته حكم امهات**

**الاولاد** واختلفوا في الولد الذي تخلى لامة اذا ولدته حكم امهات  
الاولاد فقالت طائفة حكم له حكم امهات الاولاد اذا طرح سقطا

هذا قول الحسن البصري وابن سيرين والزهري وقال الشافعي كذلك اذا كان  
السقط قد بان له شيء من خلق بني آدم عين او طرفة او عنب او لثة

قال احمد واصحاب الرأي وكذلك قال مالك اذا علم انه مخلوق وقال الشعبي  
اذا لم يعرفه المخلوق الرابع فكان خلقنا العنقت به الامة وقال احمد بن ايوب

سليمان اذا كان مضغعة عنتت به وبه قال الاوزاعي قال ابو بكر لا يعتق لابيها  
ولا شكنه وهو ان سقط سقطا خلقا او فيه خلق من ولد او رجل او ما اشبه

ذلك فاما ما فيه شك ولا يصح له امر ولده **باب**  
**ام اولاد النصراني تسلموا** واختلفوا في ام الولد النصراني تسلم فقال

مالك تغنق وقال النخعي تسعائة فميتها وبه قال الحسن وقال الاوزاعي تغنق فميتها  
يطلق الشطر وهي حرة وقال الشافعي فخال بينه وبينها وتوخل بالنفقة

عليها ونفيل ما بعلمت لها وعن ميمون بن وهب قال احمد واسحق



وكذا لم يتراده **بَابُ حَنَابَةِ أُمِّ الرَّوْلَةِ** قال أبو

بكر المحفوظ عن جماعة من أهل العلم أنهم قالوا أحبابه أم الروك على السيد

هذا أقول الرمي وقتادة والنخعي ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب

قال الشافعي بكرن علي سيدنا الأئمة فيمنها أو الحبابه راختلقوا أن جنت

حنابة بعد حنابته من الشافعي فأخرج السيد بتمتة جنت ففبقا قولان

لخذها أن يستركا بها رجع النخعي عليه الحنابة الثانية على النخعي عليه

الحنابة الأولى فيستاركه فيها فها تضر على ذلك كل واحد منهما والقرآن الثاني

أن يغير السيد كلما جنت وقال أصحاب الرأي بالقرآن الذي حكيه عن

الشافعي **بَابُ كَرَاهَةِ الرَّجُلِ أُمُّ رُؤْدَةٍ عَلَى النِّكَاحِ**

اختلف أهل العلم في السيد يكره أم ولد على النكاح ففي قول الثوري وأصحاب

الرأي أنه أن يحكمه وتختلف فيه عن مالك قال مرة لمذاك وكذا مرة وتختلف

فيه عن الشافعي فقال إذا هو بالعراق ليس له أن يزوجها فإن فعل فهو فاسق

**وَكُنَّا لَدَى الْعَصْرِ** قال الهادي وجهاه **بَابُ**

**هَسَابِلِ** كان ملك يقول إذا خرجت أم ولد خطا فتوت في سيدتها أخذ

عقلها وكان ملا للورثة ثم قال الزاه لها وندخ قول الشافعي المال للورثة وهو

على مذهب أصحاب الرأي قال الأوزاعي إذا جلت السيد أم الولد لرجل رجلا

خير أجلة حلة الإمام وأذا قد قت أدب قاذفها وهذا على مذهب

الشافعي وليس للنصراني أن يبيع أم ولد فإن فعل وجائنا بطننا البيع وإذا العتق

الرجل أم ولد في مرضه ولما مال أوله مال فسر أو نعتق قول الرأي

والشافعي والكوفي من المال **بَابُ كَرَاهَةِ الْأَسْتِثْرَاءِ**

**بَابُ** انتهى وطى الجبال حتى يصعد

كملمن ح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه على امرأة مح على

**بَابُ** فسئلوا أو قال حباب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل

مير

إذا جنت

ما على

ور

يد الشافعي  
بكر المحفوظ  
عن جماعة من  
أهل العلم  
أنهم قالوا  
أحبابه أم  
الروك على  
السيد

عز

أنه



صاحب هذه ان يلزمها لندممت ان العنة لعنة بد حل معنة فبره كيف  
يورثه وهو لا عمل له كيف تسترقه وهو لا عمل له ورؤيتا عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال في غزوة خيبر من كان يوم من يوم الله واليوم الآخر فلا يشقي فآذنه  
زرع غيره ورؤيتا عن عمر بن الخطاب انه كتب الى اي مرسى الاشعرى لا  
تشاركوا المشركين في اولادهم فان الما ينزى في الولد قال البربر ومنع كل من  
يحفظ عنه من علم الا مضارا ان يطا الرجل جارية ملكها من الشوز هي حامل  
حتى تضع حملها ومن حفظنا ذلك عنه ملك بن انسرو الشافعي واحمد بن حنبل  
واشعر وابو ثور واصحاب الرأي وذلك منع زسر الله صلى الله عليه وسلم للمال  
ان يطا جارية ملكها من المسي على ان قولوا وما ملكت ايمانكم اريد به بعض  
ما ملكت البيوتة كانه يوم نجال النبي صلى الله عليه وسلم عن رطب  
الحيا من النساء حتى يضع حملهن **باب النهي عن**  
**وطي عند واث الا حمال لفظ عامر** رؤيتا عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال يوم او طاس لا تطان حامل حتى تضع حملها ولا غير  
حامل حتى تحيض خبيضة ومن قال ان الامة تستبرأ خبيضة ابن مسعود وعبد الله  
ابن عمر ورؤيتا عن علي بن ابي طالب قال عاين ابي زياح والحسن البصري والشعبي  
والثعفي ومكر او الزهري وعبي الانصار وملا والثروري والبيت بن سعد والاوراعي  
والشافعي واحمد واسحاق وابو ثور واصحاب الرأي والزهري وبنه نقول  
ونبه قول تاي وهو انها تستبرأ خبيضة كذا قال ابن المسيب وفيه قول  
ثالث وهو انها تستبرأ ثلث حيض هذا قول ابن سيرين وقال حمال التي  
لحضر تستبرأ بثلاثة اشهر وفيه قال الثعفي **باب**

الله تعالى

**استبراء العذر** رؤيتا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال من كان يوم من يوم الله واليوم الآخر فلا ياتر ثيبا من السبي حتى يسير  
واختلوا في استبراء العذر فثبت عن ابن عمر انه قال اذا كانت الامة



عذر الميسرة انشا وفيه قول ثان وهو انها تستبرأ هذا قول الحسن  
البصري وابن سيرين وعلمة وآبيوب السخيتان ومالك والثوري والشافعي  
واحمد واسحق وقال عطاء العذر التي خصت عذتها اذا استبرأتها حيضة  
وفيه قول ثالث وهو ان كان استراها من امرأة لميسرها وان كان استراها  
من رجل يستبرأ هذا قول قتادة قال ابو بكر نذير ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن طهي الحبال من السبايا حتى يضعن حملهن وفي الحديث  
عنه الله قال ولعن حامل حتى تضع حبيضة و اخلفوا في المعنى الذي يستبرأ  
له الامة فقالت طائفة الاستبراء لم يميز للمخبر ولبراه الرحم من الحمل  
ومن قال هذا معناه الاوراعى والشافعي وقال عطاء والحسن البصري في النجس  
ومشاه من حستان ان اشتراها من امرأة فليست تبرأ وكذا قال مالك  
والليث بن سعد واحمد واسحق وقالت طائفة انما الاستبراء اذا ابرأ الرحم  
من الولد فكل من ملك جارية تعلم انها لم توطأ بعد ما كانت في ملك سيدها  
الى ان ملكها فلا تستبرأ عليه ونهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يسهى الرجل  
ماه زرع غيره دليل على ان النهي اما وقع عن الوطء لعله الحمل وكذا في قوله  
ولا تأسر ثيبا من الصبي حتى يستبرأ دليل على ذلك لانه لما نص على التيب  
لانقاذ وطيت ولم يجعل على البر استبراء هذا قول طائفة من اهل الحديث  
وقال عكرمة قرأنا من معوية واذا اشتري جارية صغيرة لا نجاس فيها  
لابا سرانها ولا يستبرأها وقال ابن المسيب اذا اشتراها من امرأة لم يستبرأها  
واحتج بعض من هذا المذهب بان الله عز وجل المالك من وطئ ما ملكه الميم عامما  
مطلقا ولا يجوز ان يمنع المالك من وطئ امته الا بحجة ولا نعلم حجة تمنع من وطئ  
من يعلم انه لا حمل بهاده **باب مسألة** و اخلفوا  
في الرجل يشتري الجارية من الرجل فلم يقضها المشتري حتى يتقضا البيع بعد  
ان يح البتبع ما استتفاه المبيع فقال مالك والشافعي لا يطأها حتى يستبرأها

ق  
سلي الله عليه وسلم

ما



رثه قول أبي ثور لا يستبرها وقال ارايت ان جات بولد لم يحن فلذا كان  
 البائع بلى هذه الحمل فمن يستبرها من نفسه قال ابو بكر وهذا أصح وقال أصحاب  
 الرأي كما قال أبو ثور وقالوا ايستحسن ذلك واختلفوا في الرجل يفرغ في شهيه  
 الحار يذم من السبي وهي حمل وبها ما فقال الاوراعي لا يستنق الولد ولا  
 يعنق وهي وقال احمد يعنق الولد لحديث ابي الدرداء لان المايز يلد في الولد  
 رثه قول مالك والشافعي لا تعنق عليه اذا اولدته لافل من ستة اشهر  
 من يذم ملكه **باب الحار في التثنية**  
**وهي حايض** ٥٥ واختلفوا في الحار في التثنية وهي حايض  
 خبيثة اخرى هذا قول الحسن البصري والشافعي والثوري واحمد والنخعي  
 وابن الحسن وفيه قولان وهو ان يجزى بتلك الخبيثة هذا قول الزهري والنخعي  
 واسحق ويعقوب وقد اختلف فيه عن الحسن البصري وفيه قول ثالث وهو  
 انه ان كان اشترأها في اول يوم خاضت او بعد ذلك يومين لو ثلثه اجزأ بثلث  
 الخبيث وان كان اشترأها في آخر حيضتها فعليه ان يستبرها هذا قول  
 الليث بن سعد ومعهنا قال مالك **باب استبراء**  
**الامة التي لم تحيض ومثلها حمل من صغيرا والكبير**  
 واختلفوا في استبراء الامة التي لم تحيض من صغيرا او كبر فقالت طائفة  
 يستبر البكر التي لم تحيض بثلثة اشهر هكذا قال الحسن البصري ومجاهد  
 وابن سيرين وابو قلابه والنخعي والاوراعي واحمد ومالك بن انس وثلثك  
 قال احمد في العجز وقد اجبت من الحيض وقال السجستاني ربع ليلة عجزا  
 كانت او من قاربت ان تحيض وقال الثوري شهر ونصف او ثلثه اشهر  
 اي ذلك الحمل ولا يشرى قالت طائفة يستبر اشهر ونصف هذا قول ابن  
 المسيب وغلط ابن ابي ذناخ وسعيد بن جبير ونخعي بن ابي بكر واختلف  
 فيه عن الحكم وحماد فقالت طائفة يستبر اشهر وهذا قول الشافعي

وحمل  
 حايض



وأصحاب الرأي وعليه اللبس وأحمد في ذلك أن الحمل لا يسر في أقل  
من ثلثه أشهر قال أبو بكر الطائفي من أمر المرأة التي قد حاصت أن حبضة تخربها  
من الاستبراء وهذا الأغلب من أمر النساء **باب**  
**تقبيل الجارية المستبرأة ومباشرتها قبل الاستبراء**  
وأختلفوا في الرجل يشتري الجارية فيريد أن يقبلها أو يباشرها قبل أن يستبرئها  
فكره ذلك ابن سيرين وقنادة وأبو العيص وخبيبة الانصاري ومالك والليث  
ابن سعد والثوري والشافعي وأحمد وأصحاب الرأي وقال الأوزاعي لا يشرها  
ولا يهرها وفيه قول ثان وهو أن له أن يقبلها ويباشرها هذا أقول علمه هو الحسن  
البصري وبه قال أبو ثور ورفعت رقة ثلثه بين أبي بصير وجارية من رجل كان يطلها  
ويبرأ نفع في سهمه من السبي فقالت طائفة إذا اشتراها ممن كان يطلها  
لم يقبل ولم يباشر لعل الحمل يطرأ فلو كان ولد يأم ولد يمسلم والجارية التي وقعت  
في سهمه من السبي لا يبرأها على أحد وليست بأم ولد مسلم وقد روينا عن ابن عمر  
أنه قبل جارية وقعت في سهمه ثم حملوا هذا مذهب الأوزاعي  
**باب** **استبراء البائع الجارية قبل البيع** وأختلفوا  
في وجوب الاستبراء على البائع إذا أراد بيع الجارية التي قد وطئها فقالت  
طائفة يشترطها قبل أن يبيعها ويستبرئها المشتري إذا استبرأها هذا  
قول الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وقنادة والثوري وفيه قول ثان وهو  
أن الاستبراء إنما يجب على المشتري قال ابن مسعود وتستبرأ الأمة إذا اشترت  
حبضة رة قال ابن عمر وعبد الله بن الحسن وأحمد بن حنبل وفيه قول ثالث  
وهو أن الاستبراء إنما هو على البائع هذا قول عطاء بن السبيعي ومذهب  
زابع وهو مذهب من رأي أبي حنيفة وبعض الحارثي على يدي عبد الحفي  
على حبضة **باب** **مواضعة الجارية**  
**المشتبرأة للاستبراء** وأختلفوا في مواضعة

٦



الجارية المستتراة للاستبراء فقال ملك في الرجل سبع الجارية المرتفعة  
فيقول المشتري فقال الواضحة للحبيصة قال ملك عليه المراضعة على ما  
أحب أو كره وإنما يجب ذلك عند من الجارية التي تراد بها الوطى فيقول  
ثاني وهو أن ذلك غير واجب وهو قول أكثر أهل العلم غير مالك ومن قال أن  
ذلك غير واجب الشافعي وجماعة من أهل العلم واختلفوا في الجارية  
المراضعة عند عدل اختلف فقال الحكم من مال البائع وبقا ملك وقال الشافعي  
إذا حال البائع ببلية ربيها ووضعا على يدي عدل أو فيه قولان وهو  
أن لها من مال المشتري هذا قول الشعبي وقال الليث أني إذا ما أصابها من عيب  
قبل أن يحضر فانه يلزم من المشتري إلا أن يورث الموت فانه من مال البائع وينتص  
التمن المشتري **باب** الجارية المستتراة والتحيص

**وللبائع الخيار أو للمشتري أو لهما** وهو أن يفتقر في الرجل  
يشتري الجارية من الرجل على أن لهما الخيار أو لأحدهما فتختص في أيام الخيار  
فكان مالك وأبو ثور يقولان بحري سلك الحبيصة إذا تزاد الملك وكان الشافعي  
يقول إذا كان الخيار للبائع أو لهما جميعا لم يحس بتلك الحبيصة وإن  
كان الخيار للمشتري وحده اجتزا بذلك الحبيصة لأنها قد حاضت وقد تم ملك  
المشتري عليها **باب** مسایل من كتاب

**الاستبراء** واختلفوا في الرجل يكاتب الجارية ثم نفخ فترجع إليه  
فكان الشافعي يقول لا يطأها حتى يعتبر بها وقال أبو ثور ليس عليه أن يشتري  
قال أبو بكر هذا أصح واختلفوا في الرجل يشتري الجارية ثم يطأها قبل أن  
يشتريها فقال الزهري يعسر في وجهه الإمام ولا يصربه ولم يجعل عليه  
أحمد أدبار قال مالك إذا كان من بعد زنا لم يحل له عاقب وإن كان من قبله  
فانه يعاقب وقال هشام بن عبد الملك يحل له ما به واختلفوا في الجارية  
يشتريها الرجل فلم يقبضها حتى حاضت عند البائع حبيصة **كتاب**



ابو ثور يطأها قال ابو بكر ربه اقول وقال اصحاب الراي لا يطأها حتى تحيض  
 عندهم حيضة بعد العقبور اذا استنرى الرجل الجارية فوضعتها على يدي  
 عدل حتى يعطى الثمن فما صنت كانه ان يطأها في قول مالك واثور وروى قال  
 اصحاب الراي لا يطأها حتى تحيض حيضة بعد العقبور اذا استنرى الرجل  
 جارية وهي لا تحيض من صغير فاستنر فابا بالام فمضت عشرين ليلة ثم حاضت  
 استنراها الحيضة وقد سقطت الايام وهذا قول ابي ثور واصحاب  
 الراي اذا رزق جارية من رجل فانتكها فقبضها فلا استنراها عليه في  
 قول الشافعي واثور وادابا عجارية ببيعها فاسدا فقبضها المشتري  
 ولم يطأها وردها فليس عليه ان يستنري بها وادابا وطيبها المشتري ثم  
 فبيع البيع لم يكن للبائع ان يطأها حتى يستنري بها وهذا قول ابي ثور وهو  
 يشبه مذهب الشافعي وادابا تحت الامة فكلها فاسدا فلم يطأها الذي  
 نكحها حتى فرق بينهما فليس على السيد ان يستنري بها وان وطبها الزوج  
 استنراها في قول ابي ثور وفي قول اصحاب الراي اذا وطبها ففرق بينهما  
 لم يقربها حتى تنقضي العدة وان لم يكن دخل بها ففرق بينهما ولا استنراها  
 عليه واذا ورث الرجل جارية من رجل او وصاله بها او وهب له  
 فيه صحبة لم يطأها حتى يستنري بها وهذا على مذهب الشافعي وروى قال  
 ابو ثور وقال اصحاب الراي في الهبة والوصية اذا حاضت قبل ان يقبضها  
 ثم قبضها ففي قول النضر لا يدبرها حتى تحيض حيضة عند وقاله يعقوب  
 عند وخالفه يعقوب فقال يطأها قال ابو بكر يطأها وقال مالك في الهبة لا يطأها  
 الموهوب له حتى يستنري بها وقال مالك لا يسهر الامة في النكاح وقال احمد  
 كذلك الا ان يعلم ان السيد قد وطئ فاذا علم ذلك لم يقربها حتى يستنريها  
 وقال ابو ثور اذا تزوج امة ثم استنريها قبل ان يدخل بها فلا احب له ان  
 يطأها حتى يستنريها الا ان تكون كانت مستنرا فلا شئ عليه وقال اصحاب

لعد  
 الموهوب



الراي لا استنرا عليه قال ابو بكر واه افول قال ابو بكر اذا ارادت جارية  
 الرجل عن الاسلام فزوجت الى الاسلام فليس عليه استنارة **باب**  
**الرجل يزوج امته وقد كان يطأها واعتفقا واختلعا**  
 في الرجل يريد ان يتزوج امته وقد وطئها فقلت طابق يستنبرها بحبيضة هكذا  
 قاله الزهري في ملك و الثوري في الحسنين صالح و الشافعي و احمد بن حنبل  
 وقال عطاء يستنبرها بحبيضتين و به قال قتادة و اختلعا فيه ان زوجها قبل ان  
 يستنبرها نفوق الشافعي النكاح باطلا و كذا الكوفي و لا الرجل تزوج قبل  
 ان يحيض حبيضة النكاح باطلا و في احد قول الشافعي و الثوري النكاح جائز في  
 الامة اذا زوجها وقد وطئها قال المعمر و ابن الحسن الحسن اذا زوجها لم  
 يستنبرها فالنكاح جائز و يطأ الرجل مكانه في قول المعمر و قال يعقوب استنبر  
 ان غنم غنم في ثمر و احل في الرهي السيد و الزوج و لكن لا يفرقها الزوج حتى يحضر  
 حبيضة و قال الحق و ابو ثور النكاح جائز و لكن لا يطأها الزوج حتى يستنبرها  
 و قال سفيان اذا اشترى جارية فزوجها او اعتقها قبل ان يشترها لا بأس ان يفرقها  
 ليس في النكاح عدة قال ابو بكر يجب اذا وطئ رجل امته ان لا يزوجها حتى يستنبرها  
 بحبيضة كما يجب للبائع ان لا يبيعها اذا كان يطأها حتى يستنبرها فان باع او زوج  
 فالباع و النكاح جائز و لا يبطأ الزوج و لا المشتري حتى تستنبر و اذا اشترى رجل امه  
 او تزوج امه و قد علم ان واحد منهما لم يتوطأ و كانت بكرا فليس على المشتري  
 ولا على الزوج استنبر و قد ثبت ان ابن عمر قال في الامة التي توطأ اذا بيعت  
 او وهبت او اعتقت فليس استنبر بحبيضة و قال الاوراعي في الرجل يبيع امه  
 و لده عدة حبيضة واحدة فان اعتقها فتلا حبيضا فان مات عنها فربعة  
 اشهر و عشر و قال الحسن بن صالح في المدة اذا مات سيدها و المعتقة انها  
 تستنبر بثلاث حبيض قال ابو بكر و قال الزهري في هذا الباب  
 و هو قول اكثر اهل الزعم الامة استنبر احبضت واحدة اذا لم يتوطأ و لا يشر

العلم



لما أتت زوجة في ثوب ملك حتى يستبرأ رحمها فانكحها فالتكاح بالهل وأصحاب  
 الرأي يهرون التكاح خائره **باب عدة أم الولد إذا تزوج**  
**عنها سيد هاوا غنققاه** وأختلفوا في عدة أم الولد إذا تزوج عنها  
 سيد هاوا فقال ابن عمر ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عبد الله وأبو ثور  
 يشتر الحبيضة وقد روينا هذا القول عن الحسن البصري والشافعي وعروة بن  
 الزهر والقاسم بن محمد وأبي قتادة ومالك والزهرى وقال طائفة عدتها  
 الوفاة أربعة أشهر وعشراً وروينا هذا القول عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب  
 وبنو قال ابن السيب والحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبير وأبو عبيد  
 وجدة بن عمر وعبد الملك بن عمرو وأبو عمرو بن عبد العزيز والزهرى والأوزاعي  
 وأصحابنا ثلاث حبيضة وهذا القول عن علي وعبد  
 الله وبنو قال عطاء وأبو رافع النخعي والثوري وأصحاب الرأي وقال طائفة عدتها  
 نصف عدة الحرة المتزوجة عنها زوجها وروينا هذا القول عن عطاء وأبو عمرو  
 قتادة قال أبو بكر بن خلداه أربعة أقاويل وقد روينا عن الحسن البصري قولاً خامساً  
 رويأ عنه أنه قال إذا اعتقت فعدتها حبيضة وإذا لمات عنها فتلات حبيض  
 وقد اختلف فيه عنه قال أبو بكر بن خلداه في قول مالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد  
 وأبو ثور عدتها حبيضة في العتق الوفاة جميعاً وفي قول سفيان وأصحاب  
 الرأي عدتها ثلاث حبيض في العتق الوفاة جميعاً وجعل الأوزاعي عدتها  
 في الوفاة أربعة أشهر وعشراً وفي العتق ثلاث حبيض وضعف أحمد وأبو  
 عبيد حديث عمر بن الخطاب قال أبو بكر وليس في هذا الباب أصح من حديث ابن  
 عمر لأن فيهما شئاً حديث علي وعبد الله فقال القول بحديث ابن عمر  
 لأنه أقل ما سلم الله تعالى وما زاد علي أقل ما قبل الله حب غير جابر الجاهلي  
 لا حجة مع القائلين به **باب عدة الزانية وهل للزاني**  
**بها ولغيره أن يزوج بقاه** اختلف أهل العلم في الزانية هل



عليها عدة لم لا فقالت طابينة لعدة عليتها هذا قول الثوري والشافعي  
 وأصحاب الرأي فقد روي معنى هذا القول عن أبي بكر وعمر ولا يعلم أن أحداً  
 من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفها وقال الحسن البصري  
 والشافعي عليها عدة وقال الملك لا ينكحها أحد حتى يستبرأ بها وقد اختلفوا في الزانية  
 تنكح وحامل من الزنا فكان الشافعي فيها الحفظ عنه يقول نكحها كغيرها وهي  
 حامل من الزنا فيه قال النعمان بن الحارث في قول الملك والثوري بالنكاح بالحد  
 وله قال الحمد واستنوب وعقوب وقال الإمام الأوزاعي إذا زنا بامرأة لا يبرأ وجهها حتى  
 تحيض خبضة وثلاث أحب إلي وقال الإمام الأوزاعي في امرأة عليها رجل علي نفسها  
 اجتمعوا عليها في طهر ولحد قال بكف عنها زوجها حتى تحيض خبضة وقد روي  
 عن ابن عباس أنه أباح وطئ المخاربه للفاحشة وروينا ذلك عن ابن المسيب  
 وبه قال الحسن **باب وقوف الرجل عن وطئ**

**زوجته تمرت ولها من غيره ٥٥** قال أبو بكر روي عن النبي  
 علي بن أبي طالب أنه قال في الرجل يتزوج المرأة لها ولد من غيره فتمرث  
 بعضهم قال عمر المرأة حتى تحيض خبضة في بيتان المبركات وروينا معنى ذلك  
 عن عمر بن الخطاب والصبغ بن حنيفة والحسن بن الحسين بن علي وبقول الشافعي  
 وعطاء وقال عمر بن عبد العزيز وعطاء بن أبي رباح لا يقربها حتى ينظر أبها  
 حمل أم لا وبه قال الملك وأحمد والشافعي وأبو عبيد فلا يحفظ عن غيرهم  
 خلا في القولهم وقال الثوري إنجاب تبولد لا فكل من سنته أشهر من يوم ثوب  
 أبيها ورثناه وإن جات به لا عثر من سنته أشهر من ثوبه ٥٥

**باب فسخ نكاح المرأة إذا أسفقت**  
 ولها زوج وأباح وطئها بعد الأسفقت أن قال الشافعي  
 حرمت عليكم الأقوال والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيانكم واختلف  
 أهل العلم في تأويل هذه الآية فقالت طابينة من ذوات الأزواج من المملوكات إلا ما



نزل ذات زوج من سره اولمة فخرنا حلال الجنة لهما زوج ملكها بشري  
او عهد او مبرات او غير ذلك من وجوه الملك فاذا ملكها باي وجه من  
وجوه الملك ملكها به فان ذلك فسخ نكاحها من زوجها وحرم عليه وساح  
لك ملك اليمين كان ابن عباس رضى الله عنهما يقولون  
بيع الامة طلاقها قال البراء بن رباح هذا مذهب يفرق اذا ملك الرجل الامة  
ولها زوج فقد انفسح نكاحها وتعد عدة الامة المطلقة ولا سدد بها  
وهي في العدة فاذا انقضت العدة حل لها وطبعا وقالت طائفة نزلت  
الاية في النساء يا حصة فاذا نسيت لمرأها زوجها فانفردت عنها  
الفساخ لينكح الزوج مع ثبوت ملك المستحقين لها ولمن ملكها ان طامنا  
اذا اشترى لها غيبضة فاما المرأة يكره لها الرجوع في بلاد الاسلام فخر وطبعا  
على جميع الناس غير زوجها هذا قول عوام اهل العلم وعلماء الامصار من  
اهل المدينة واهل الكوفة واهل الشام واهل الحديث واهل الرأي  
وقد روينا روايات توافق هذا القول عن ابي سعيد الخدري وابن عباس وابن  
مسعود وبنه قال الحسن البصري والخبيري وابو قلابة وشعيب بن جابر وقال  
الشعبي نزلت يروا وطاش قال البراء بن رباح في رواية ثالثة وهو انهم  
النساء الاربع اللواتي اباح الله عز وجل في قتله فانكحوا ما طاب لكم من  
النساء احل الله لك اربع نسوة في اول السورة وحرم عليك نكح كل محصنة  
بعد الاربع الا ما نكحت بميثاق من روينا هذا القول عن ابن عباس وبنه قال ابن سيرين  
وقال عبيد بن الحسن بن محمد من النساء الاربع في رواية ثالثة قوله قول اربع  
في قوله والمحصنات من النساء قال ذوات التزواج وقال ابن المسيب  
وعلمة وعطو عباد معناه ان الله حرم الزنا قال البراء راح هذه الاقارب  
مذهب من قال في الاية نزلت في النساء يا حصة والدليل على ان نكح  
الامة لا يكون طلاقا شرعي عابثته يرد وعنفها اليها ونكح النبي

مثنى كقول



صلى الله عليه وسلم بيرة بعد العنوة ذلك بيان علي أن النكاح لا يفسخ  
 بالبيع وقد روينا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب  
 وعبد الرحمن بن عوف ما هذا معناه هـ **بَابُ مَسْئَلَةِ هـ** اجمع كل  
 من تحفظ عنه من أهل العلم علي أن المرأة إذا رفعت في ملك رجل ولها زوج  
 مفترق دار الحرب أن نكاح زوجها قد انفسخ وحل لها الكفاؤها بعد الاستبراء  
 واختلفوا فيه أن سببت هي زوجها معافاة فتكفها شهر رجل فملكها فكان  
 الشافعي يقول السبا ينقطع العصمة بينهما وبين زوجها وانفسخ نكاحها  
 وحل لها بعد الاستبراء وقال أصحاب الرأي إذا دارفتها في شهر رجل واحد  
 ففها علي النكاح وليس سبها هـ أن يفرق بينهما وقال البخاري إذا سببت  
 ثم سبي زوجها بعد ما يتزوج من غيرها يعني يهيئ دار الحرب انهما علي نكاحهما فإن  
 اشتد رافلهما رجل فاشتا أن يفرق بينهما ففرقوا أن شامع بينهما قال أبو بكر قول  
 الشافعي اجمع هـ **بَابُ شَرِي الْأَخْتَيْنِ** قد روينا عن عمر بن الخطاب  
 أنه قال في امرأة وأبنتها من ملك اليمين هل ينظر أحدهما بعد الأخرى وقال  
 ما أحب أن أحرمهما جميعاً وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال في  
 امرأة وأختها ما ملك اليمين أحلتها أية وحرمتها أية أخرى روينا عن  
 علي مثله وقالت غائبته لا يفعل له أحد من أهله ولا أحد أطاعني وروينا عن  
 ابن عمر مثله ذلك وروينا عن معوية بن أبي سفيان أنه نهى عن ذلك وروى  
 ذلك عن عمار بن ياسر وعمر بن الخطاب بين الأختين من ملك اليمين في الوطئ  
 حايث بن زيد وطارد بن عطاء بن سيار بن زهير عنه الأوراعي ومالك والشافعي  
 وأبو حنيفة قالوا لا يجوز حرام لقول الله عز وجل وإن جمعوا من الأختين وأحلت  
 فيه عن أحمد فقال مرة لا تجمع بينهما وقال مرة أنها عنه ولا أقول حرام  
 وقال أبو ثور لا تجمع بينهما وحكا ذلك عن الكوفي وقد روينا عن ابن  
 عباس أنه قال لا ما ملك اليمين من سبلة قال أبو بكر وقد اجمع أهل

والاولى احدى  
 من سبها

عمر

سئل عن

فقال

ادعني



العلم على ابطال نكاح الاختين في عقد واحد فان نكح الرجل المرأة ثم نكح  
اختها فتكاح الاولى ثابت وبطل نكاح لاختها كل هذا مجمع عليه  
واجمعوا جميعا على ان الشري الاختين الا من ينحايه في صفة واحدة  
فقد اجمعوا على الفرق بين العتدين فان اراد الجمع بينهما في الرطبي  
فان الاخبارات عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما ذكرناه  
عنهم وعامة هؤلاء على كراهتهم لذلك وكره ذلك لمن بعدهم وحيات  
الاخبار عن ابن عباس عن عتبة وقال الله جل ذكره وان تجمعوا بين الاختين  
الا ما قد سلفوا حمل ان يكون اريد بهذه الآية النكاح وملك البين  
واحتل غير ذلك لا احتمال قوله او ما ملكت ايمانكم ذلك لا يعرف اكثر  
اهل العلم عن التقدم على ذلك لا احتمال الا تشيئ التاركة ولو هوه ورفقوا عنه  
وانقوه من مثل الشبهات ولعل من جنت في الوقت عن التقدم فيه  
قول النبي صلى الله عليه وسلم الجلال بينوا الجرام بين وبين ذلك  
امور متشبهات فانقوا ذلك كما اشكلوا اكثر اهل العلم من علمي الامم  
من المتأخرين منع منه وحرمه كثير منهم راجع بعضهم ذلك لغيره  
وطبي الامر والاحت من الرضا ع اذا ملكت بالشرا الصحيح او المنة  
او المبرات قالوا قد ذلك من قولهم على ان قوله او ما ملكت ايمانكم  
ليس على العموم وانما خاص على سري ما حرم الله في كتابه قال الرب خير  
ونحن نكره من ذلك ما كرهوه قال ابو بكر والاسرى الرجل جارية  
فوطيها ثم ملك اختها فليس لها ان يطأها جني الثانية ما دام بطل الاولى  
فان اراد وطئ الاجرة اخرج الاولى من ملكه وملكها غيره وله ان يطأ التي  
ملك اخر بعد ان تستترها فان لم تستترها من ملكه حتى زوجها فقبول  
ملك والثوري والشافعي وأحمد واسحق والكوفي ان يطأها اذا حرم فرج  
الاولى عليه بالنكاح وفيه قولان في امران لا يطأ الاخرى وان حرم فخرج

ما



الاول علي بن الحسين حتى يخرجها من ملكه روينا هذا القول عن علي بن  
 عمر بن قيس قال الحسن البصري والاوزاعي في هذه المسئلة قول ثالث قاله  
 قتادة قاله رجل عند حيار بنان فغشي احدهما ثم اغشىك عنهما ثم اراد  
 ان يغشا الخنثى قال بعزلها ولا يغشا اختها حتى ينقض عدة هذه التي  
 اعزل ثم ان شاعني الاخرى بعد ان يصير في نفسه ان لا يفرق اختها  
 وفيه قول رابع قاله الحكم بن حماد قال اذا كان عند الرجل الخنثى فلا  
 يفرق واحدة منهما قال ابو بكر فاذا اشتبهت الرجل خاتمة فوطئها  
 ثم اراد وطئ اختها فحرم نكاحه التي يطأ علي نفسه بنكاح لعبد او بيع  
 او عتقا وعبر ذلك فوطئ اختها لما حرم فرج التي كان يطأ  
 ثم رجعت اليه التي كان حرم فرجها عليه بشرى وطأ وتزوج فله ان  
 يقيم علي وطئ التي كان يطأ وليس له وطئ التي رجعت اليه بشرى  
 او غيره فاذا اراد وطئ التي رجعت اليه ويحرم فرج التي كان يطأها فلذا  
 حرم فرجها وطئ التي رجعت اليه علي سبيل قاذورناه هذا علي مذهب  
 ملك والشافعي وقال اصحاب الراي اذا اعادت الي ملكه باي وجه  
 كان لم يكن له ان يطأ واحدة منهما حتى يخرج احدها عن ملكه  
 وهذا قول احمد واسحاق قال ابو بكر اذا اخرج التي كان يطأ من ملكه  
 فحرم فرجها عليه كان له ان يطأ التي عنده اذا كانت مستبراة  
 وليس عليه ان ينتظر ان تستبرأ فخرجت فحرم فرجها عليه نفسه وهذا  
 يفتيه مذهب ملك والله قال الشافعي في ابوت ثور وقال اصحاب الراي  
 لا يطأ الاخرى حتى تستبرأ الكون لحبضة ه ثم كتاب  
 الاستبراء ه والحمد لله رب العالمين

كان



وكان ظاهر قوله واحواله السبع اربع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَدَّةُ لِفَاءٍ اللَّهُ

كتاب البيوع

كتاب البيوع  
المندرج في كتاب الله عز وجل قال الله عز وجل  
أَمْ وَالَّذِينَ بَشَّرُوا بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْتُمْ لَا تَجْرُونَ خَبْرَةَ عَنْ تَرْضَائِهِمْ وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ  
وَأَحْلَى اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا وَذَلِكَ قَوْلُهُ وَحَرَّمَ الرِّبَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ يَقُولُهُ وَأَجَل  
اللَّهُ الْبَيْعَ كُلَّ بَيْعٍ لَزِمَهُ أَهْلُ بَيْعٍ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ عَلَى مِثْلِ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ كَمَا نَهَى عَنْ بَيْعِ الرِّبَا فِي الْمَتَابِعِ خَالَفَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ  
وَتَعَالَى إِنَّمَا أَبَاحَ مِنَ الْبَيْعِ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ فِي تَبَايَعِهِ وَعَلَى أَنَّ بَيْعَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِهِ بَيْعَ الْجَرِّ وَاجْتَمَعَ  
أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ بَيْعَ الرِّبَا بَاطِلٌ تَابِعًا لِحَرْمِ بَيْعِ

أهل العلم على أن بيع الحري بالحد ثابت  
المدينة وشجرهما واختلف الناس في الانتفاع بهما قال الله

جلد ذكر حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير الآية وثبت ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم حرم البيع الحمر الميتة واجمع اهل العلم على  
 تحريم بيع الميتة والميتة محرومة بالكتاب والسنة والاتفاق وقد اخبر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم علي ان بيع جيفة الكافر من اهل دار الحرب غير  
 جائز وبيع شجر الميتة من اهل السفرة اذا قد مر او غير جائز لقوله صلى  
 الله عليه وسلم لعن الله اليهود حرمت عليهم الشجر فباعوهما  
 واكلوا ثمارها ونهاى النبي صلى الله عليه وسلم عن ان يستعملوا  
 اوداك الميتة في السفرة واذا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ذلك حرم الانتفاع به على المجرة كلها ونهى قول صلى الله عليه  
 وسلم في السم الذي وقعت فيه الفارة لا تقبوه بيان ذلك  
 وقد اختلف اهل العلم في السم الذي سقط فيه الفارة الميتة

مراحل السبعين



نقلت طائفة ينتفع ببولابو كل روى ذلك عن ابن عمر وابن مسعود  
وعلي وابن عباس وروى سعيد الخدري عنه قال عطاء والليث بن سعد  
وسمين الثوري والشافعي قال احمد يطلا له الشفيع وكذا للقال  
اشمور واصحاب الرأي وكرهت طائفة تبعه والانتفاع به هذا قول  
علمه ومالك قال ابو بكر وهذا اقوال النبي صلى الله عليه وسلم الحجة  
علي الاولين والآخرين فلهذا جوز بيع شئ من ذلك ولا الانتفاع به استند لالا  
بالاخبار الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب**  
**النهي عن بيع الخمر** قال ابو بكر ثبت ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حرم الخمر وقال الذي حرم شربها حرم بيعها  
ونهي عن التجارة في الخمر واجمع اهل العلم على ان بيع الخمر غير جائز  
والخمر حر يا من شربها لا تجوز ولا اسناع بها ولا تجوز ان يتخذ الخمر  
خلا لان ذلك لو كان جائزا لما امر بصيها لانه نهى عن اضاعه المالك  
**باب** **حرم ثمن الدم والخنزير**

قال الله جل ثناؤه حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وثبت ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الدم واجمع اهل العلم على القول  
به وثبت ان نبي الله صلى الله عليه وسلم حرم بيع الخمر والميتة والخنزير  
والاصنام واجمع اهل العلم على ان بيع الخنزير وشرا حرام واختلفوا  
في الاسباع بشئ فذكر ابن سيرين والحكم وحماد والشافعي واحمد  
ابن اسحق الانتفاع به وقال احمد الليث اخب البنا ورخص فيه الاوراعي

**باب**  
**عظام الميتة والعاج** واختلفوا في عظام الميتة  
والعاج والانتفاع به فلهذا طائفة تبعه والانتفاع به فلهذا  
طائفة تبعه والانتفاع به فلهذا عطاء بن ابي رباح وطاووس



ابن عبد الرحمن بن زملك والشافعي وأحمد وخصه محمد بن سيرين  
وعنه ابن الزبير وحسن وأبو جريح وقال الحسن البصري لا بأس بالاسقاء  
بأنياب القبيلة قال أبو بكر مذهب من حرم ذلك أصح المذهبين هـ

## باب النهي عن من الكلب

والصحة قال أبو بكر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
عن من الكلب ومما ثبت عن أبي جريح وحلوان الكافين وقد اختلف أهل  
العلم في تحريم من الكلب فحرم طائفة ثمة ولم ير على من ثبت له  
غرم ما نهى ماله هذا قول الشافعي وأحمد وقال الأوزاعي الكلب  
لا يباع ويكره من الكلب أبو هريرة والحسن البصري والترمذي وحما  
واباح النعمان الكلاب كلها وأوجب علي فانها الغمر ولا معنى  
لقولها أذهر خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفيه قول ثالث وهو أن الرخصة في من الكلب الصيد من بين الكلاب  
وروي هذا القول عن جابر بن عبد الله وبه قال عطاء وأبو هريرة النخعي  
وقد روي عن عطاء قولاً رابعاً روي عنه أنه قال لا تقتل كلها ليس  
يعتقروا غمراً فله ثمة هـ وفيه قول خامس وهو كراهية أثمان الكلاب  
كلها والزام قائل الصيد والمأشبه ثمة هـ هذا قول مالك  
قال أبو بكر وأما ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن من الكلب  
وأخبرنا أنه حرام فذلك على الغمر بل يخل فيه جميع الكلاب  
ولا يجوز أن يستثنى من جبر الرسول لا خير مثله ولا تعلم خيراً  
عارض الخبر الذي ذكرناه عن ابن مسعود وقد روي عن رسول الله  
صلى الله عليه أنه نهى عن من البستور وقد أجمع أهل العلم على  
أن الحذاء مباح واختلفوا في بعه وروينا عن ابن عباس  
أنه رخصه تبعه هـ قال الحسن البصري وابن سيرين

خ  
س

ك  
ل

م  
أ







المضا من ثمنه البطرز وهي الأجنة والملاقي ما في أصلاب النجوة

**باب النهي عن بيع الملا مسنة والمنايدة وبيع الحصاة**

قال أبو بكر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الملا مسنة والمنايدة فاما المنايدة فاذا الفألية الثوب وجب البيع والملا مسنة ان لمسه بيده ولا يقبله ولا يشره ومن قال هذا المعنى ملك والا وراعي واحد بن حنبل وقال الشافعي في الملا مسنة ان باى الرجل ثوبه مطبويا يقول ابيعك هذا على ان تطرك اليه المشر لا خيار للاد انطرت الحجرة وطهر له وعرضه واما المنايدة فكان ملك يقر المنايدة ان يلبس الرجل بالرجل ثوبه ويلبس اليه الاخر ثوبه على غير تأمل منها ونحوه قال الشافعي واحد قال ايركز البيع في ذلك كله باطل قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة وتفسيره ان يقول اد ارفع الحجر فتهلك مكي قال ابو هريرة في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المغامر حتى تقسم قال ابو بكر في ذلك ان يبيع حصاة الرجل من المغامر غير معروف فذره حتى تقسم المغامر فكل بيع مجعول ففي هذا المعنى ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع

**باب بيع الاكبان في ضرع الانعام وبيع الاضواف على ظهورها**

في بيع الاكبان في ضرع الانعام وبيع الاضواف على ظهورها فهو ريبنا عنه انه نهى عن ذلك ابن عباس ونهى ابو هريرة عن شريك اللبنة في ضرع الغنم وكرة ذلك مجاهد وطاوس وقال الشافعي لا يجوز ذلك وقال احمد واسحق وابو ثور واصحاب الرأي حديث ابن عباس ورحض طاوس في بيعه كيدا وقال سعيد بن جبير لا بأس ببيع اللبنة



في الصرع والصوف علي الظفر قال الحسن المصري لا بأس أن يشتري  
 لهذه الشاة شاة إذا كان لها يوم يد له من ذك قال ملك بن أنس ومحمد بن  
 مسلمة وقال ملك لا بأس أن يشتري الصوف علي الغنم إذا كنت تريد جزاراً ما فيه  
 فلا خيرة قال أبو بكر لا تجز بيع شيء من ذلك لأنه غير يقبل ويكثر وقد  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر **باب**  
**بيع العبد الأبقار والحمل الشارده** قال أبو بكر كان ملك  
 والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لا يجزون بيع العبد الأبقار والحمل  
 الشارده وقد روينا عن ابن عمر أنه اشترى من بعض ولده بعيراً شارداً  
 وقال ابن سيرين لا بأس ببيع العبد الأبقار إذا كان علمها فيه واحد وحكي  
 ذلك عن شريح قال أبو بكر بالقرن الأول أقول نهى رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم عن بيع الغرر **باب** **بيع السمك**  
**في الأحجام** قال أبو بكر ومما هو عندي في أخلة بيع الغرر بيع  
 السمك في الأحجام وقد روينا عن ابن مسعود أنه نهى عنه وذكر ذلك  
 إبراهيم النخعي وملك الشافعي والنعمان ويعقوب وأبو ثور وقد روينا  
 عن عمر بن عبد العزيز أنه أجاز ذلك لأنه قال ابن أبي ليلى **باب**  
**بيع البصل والجوز والفجل والثوم والشحم**  
 مغيباً في الأرض وبيع تراب المغلاد والصاغة والمقاني والمبايع  
 والمبايع قال أبو بكر ومما يدخل في بيع الغرر الجوز والثوم والبصل  
 والشحم والفجل مغيباً في الأرض وكان الشافعي وأحمد يطلان  
 البيع في ذلك وأجاز ذلك ملك والأوزاعي وأبو حنيفة قال أبو بكر البيع  
 في ذلك كله لا تجوز لأنه من بيع الغرر ومما هو في أخلة بيع الغرر بيع  
 تراب الصاغة وتراب المعادن وكره بيع تراب الصاغة  
 عطاء والشعبي وقال الشافعي لا تجوز شري تراب المعادن في حال



بيع

الثوري والاوزاعي واحمد واسحق وابو ثور وفيه قول ثان وهو  
 ابلعة تراب الفضة بالذهب و تراب الذهب بالفضة هذا  
 قول الحسن البصري والنخعي وسبعة والليث بن سعد وفيه قول ثالث  
 قاله ملك قال لا بأس بشيء تراب المعادن يستعمل في مخاليف ان كان ذهباً  
 فتورق بذهب ابيد ويخرج الى اجل وقال في تراب الصواعير لا يجوز بيعه  
 بالعروض ولا غيرها من الاشياء قال ابو بكر لا يجوز بيع شيء منه لانه مجهول  
 لا يوقف على كثرته وقلته واحتلفوا في بيع المفاتي والمباح فابطل  
 بيع ذلك الشافعي وقال ملك لياسره اذا ابد اصلاحه قال ابو  
 بكر ويقول الشافعي اقول له حوله في جملة نهي النبي صلى الله عليه

وسلم عن بيع الغرر **باب** بيع  
 القصيل واحتلفوا في بيع القصيل خزين وتلك اقله ذلك  
 الحسن البصري وعطاء بن ابي رباح ومنع من بيعه الشافعي الا ان  
 ينقطع عكاله ورحض فيه ملك قال ابو بكر القول الاول اصح واحتلفوا  
 فمن اشترى قصيلاً على ان يذعه حتى يدرك فابطل الشافعي  
 البيع ونهي عنه النخعي وفيه قال فيما أحسب الكوفي وقال سفيان  
 الثوري ياخذ رأس ماله ويغطي الباقي المستأجر اذا اشترى قصيلاً  
 فصا رشعبراً قال ابو بكر البيع باطل لانه مجهول **باب**  
 بيع زيادة العطاء وشري الصكك واحتلفوا  
 في بيع الزيادة في العطاء فكره ابن عباس ذلك الا بغرض وخص  
 فيه زيد بن ثابت وابن عمر والاذن عمر والاذن لا يبيعهما حتى يكتمها وخص  
 فيه شرح والشعبي قال احدهما بغيره وقال الآخر بخير ان ذكره الحسن البصري  
 ومحمد بن سيرين وسالم بن عبد الله وعطاء بن ابي رباح ومحمد بن كعب  
 القرظي يبيعان بآدمته البخر وفيه قال احمد واسحق وقال الشافعي يبيع

العطاء



ما سئلها الذي  
سئلها فقلت

الارزاق التي خرجها السلطان للناس قبل ان يقبضها وقالت طابته  
لا تجوز بيع ذلك هكذا قال ملك قال لا تجوز هرو ولا بغيره ورويه  
قال ابو ثور وحكي ذلك عن الكوفي وقد روي عن الشعبي في ثانيا  
قال لا امر بها ولا انهي عنها وانهي عنها نفسي وولدي قال ابو  
بكر بيع زيادة العظام من العزود الكعبر كايرو الله اعلمه  
**باب النهي عن بيع المبرور ما**  
**ليس عنده** قال ابو بكر جال الحديث عن حكيم بن حزام  
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعن طعنا ما حتى يشتريه  
ويستوفيه وكان الشافعي يقول معناه ان ابيع شيئا بعينه وليس  
عندي وقال احمد واسحق معناه ان يقول لصاحبه اشتريني كذا وكذا  
اشترى بها منك وقال بعضهم معناه مثل العبد الابن والبجير الشارد  
والرهز والشيء المخصوص قال ابو بكر اصح ذلك ان ابيع ما ليس عندي  
بما ملكه لغيري على ان علي حلاصه وهذا من بيع العز لا يقدّر  
عليه ولا اندر عليه **باب بيع الثمار**  
**قبل ان يبدو صلاحها** قال ابو بكر ثبت ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تبدو صلاحها فما  
البائع والمشتري وجميع اهل العلم على القول بخمسة هذا الحديث  
واختلفوا في الوقت الذي تجوز فيه بيع الثمر فقالت طابته لا يباع حتى  
يركز من الثمر قليل وكثير هكذا قال عطاء ورويه عن ابن عمر وابن عباس  
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الخل حتى يطعم ربه  
قول ثاني وهو اشد وصلا حقا ان يخمرا وتصرف ربه هذا القول عن سرف  
وبه قال الشافعي و احمد واسحق في هذا المعنى حديث عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه نهى عن بيع الثمر حتى يشفع بعينه ثم يبيع



ويؤكلون من بعض أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان روفت  
ذلك طلوع النيبا وقالوا لهم انهم النخعي اذا اشتد انوا البسروا من  
عليه الا انه فليشتريه قال ابو بكر وحكم جميع ثمار الاشجار داخل  
في معنى ثمر النخل فيبيع ذلك الحبايز اذا طابا وانما هذا اعلى  
مذهب ملك والشنايعي واحمد واسحق وكثير من اهل العلم وقد  
روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع العنب حتى يسوده

ع ٢

**باب النهي عن بيع الزرع قبل  
يشند حبه ويلبض سنبله** قال ابو بكر ثلث

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبل حتى يلبض  
وامر العاقله نهى المبيع والمستثني قال ابو بكر وهذا قول اهل المدينة  
وعبيد الله بن الحسن واهل البصرة واحمد واسحق واصحاب الرأي  
وقد كان الشنايعي يقول مرة لا تجوز ثمر بلغة حديث ابن عمر فيرجع  
عنده وقال لا اعلم احدا يبعد عن قوله **باب**

اصحاب الحديث

**النهي عن بيع السنبل** قال ابو بكر ثلث

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبل والجمع  
اهل العلم على ان يبيع ثمر النخل سنبل لا تجوز نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن بيع السنبل وعن بيع العنبر وهذا لا تجوز بوجه  
من الوجوه **باب** **النهي عن الثيبا**

**في البيع الا ان يعلمه** قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم نهى المحافله والمراسد وعن الثيبا وروينا عنه  
انه نهى عن بيع الثيبا الا ان يعلم وقد اختلف اهل العلم في الرجل يبيع  
مرة ويسلثي منها ثلثات يغيب اغنيانها او مقله معلومة فتالت  
طابقة البيع بالطلح حتى يحزن الذي اشتري معلوما ما خلافت باغنيانها

عن شيخ



وَأَمَّا ثَلَاثًا وَأَمَّا رُبْعًا أُخْرًا مِنْ جُزْءٍ مَعْلُومٍ فَمِنْ كَيْفِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ وَيُسْتَنْبَنِي  
 مِنْهَا كَيْلًا مَعْلُومًا ابْنُ السَّبِيحِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ  
 وَاحْمَدُ وَاسْحَقُ زَلْيُوثُورٌ وَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَاحْمَدُ وَاسْحَقُ  
 وَابْنُ ثَوْرٍ أَنْ يُسْتَنْبَنِي لِخَلَا عَنِ مَعْلُومٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ عَشْرٌ نَخَلَاتٌ وَلَا يَشِيرُ <sup>بِثَمَرَةٍ</sup>  
 إِلَيْهِمْ فِي بَيْعِ فِي ذَلِكَ عَنِ جَلْدِ وَرِخْصَةٍ طَائِفَةٍ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ نَخْلَةً وَيُسْتَنْبَنِي  
 الْكُثْرُ وَالْكَثْرُ مِنْ هَذَا قَوْلُ ابْنِ سَبِيحٍ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ  
 ابْنِ عَمْرٍاءَ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ ثَمَرَةً بَارِعَةً أَلْفَ وَطَعَامٍ الْفَسَاذُ وَتَخَصُّصُ مَلِكٍ  
 انْتَفَخَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمَرَةً وَيُسْتَنْبَنِي ثَمَرَةً أَوْ نَخَلَاتٍ بِسَمِي عَدَدِهَا  
 وَكَذَلِكَ خَيْرُ أَنْ يَبِيعَ مَا يَبِيعُ نَشَاءُ الْأَشْيَاءُ نَحْتَارُهَا مِنْهَا قَوْلُ ابْنِ سَبِيحٍ  
 بَكَرَ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ قَوْلُ الْحَدِيثِ رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 أَنَّهُ نَهَى عَنِ الشَّيْءِ الْأَصْغَرِ وَلِنَهْيِهِ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَاخْتِلَافُ بَيْعِ  
 الثَّمَرَةِ الْأَنْصِفُهَا أَوْ لِأَنَّهَا فَرَضَتْ ذَلِكَ النَّبِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالنَّعَمُ  
 وَكَرِهَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مَرْسِيٍّ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ لَا يَقُولُ أَنْ يَبِيعَكَ هَذِهِ سِلْعَةٌ  
 وَأَنَا شَرِيكَكَ وَلَكِنْ لِيَقُولَ أَنْ يَبِيعَكَ نِصْفُهَا وَأَنَا شَرِيكَكَ بِهِ قَالَ الْحَنَفِيُّ  
 وَقَالَ مَالِكٌ لَهُ أَنْ يُسْتَنْبَنِي مِنْ جَابِطِهِ مَا يَبِيعُهُ وَبَيْنَ ثَلَاثِ الثَّمَرِ لَا يَجَاوِزُ ذَلِكَ  
 قَالَ ابْنُ بَكْرٍ إِذَا كَانَ الْمُسْتَنْبَنُ مَعْلُومًا فَالْبَيْعُ جَائِزٌ **بَابُ**

**الْأَمْرُ بِرُضْعِ الْجَوَارِحِ** وَاحْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي  
 الثَّمَرَةَ شَرًّا صَحِيحًا وَيُسَبِّحُهَا فِي رُؤُوسِ الْعُلَّاصِيَّهَا حَاحَاقَةً فَقَالَتْ  
 طَائِفَةٌ نَجَبٍ وَضَعُ الْجَوَارِحِ عَلَى ظَهْرِ حَدِيثِ جَابِرٍ هَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ  
 وَابْنِ عَسِيدٍ وَحَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَوْ بَعْتُ مِنْ أَحْبَبِّكُمْ مَثْرًا أَثَرًا صَابِغًا بِجَانِبِهِ  
 مَالِكًا لَخَدَمْتُهُ شَتَا تَأْخُذُ مَالَ أَحْبَبِّكُمْ يَخْجُوقُ قَالَ ابْنُ بَكْرٍ قَالَتْ  
 طَائِفَةٌ لَا يَرْجِعُ بِالْجَانِبِ عَلَى الْبَابِ هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالنَّعَمُ

أَنْ

ثَمَرَةٍ

لَمْ

حَلَّ



وقال ملك الجاهل التي بوضع عن المشتري الثلث فصاعد ولا يوضع  
أقل من الثلث ويخرج ذلك الصنف قال المشتري والجاهل من الزرع  
والحريق والبرده **باب بيع ممتلئ**  
الثمر بعد النقص قبل تصرمه واحتلفوا في الرجل يشتري  
الثمار في روض التخل ثم يبيعها قبل تصرمه فربما عن الزبير ابن  
العوام وزيد بن ثابت أنهما رخصا ردة الكرم قال الحسن البصري  
وأحمد وكره ذلك ابن عباس وعكرمة وأبو سلمة قال أبو بكر يبعه  
جابر إذا قبضته في روض التخل **باب**

**النهي عن المحاقلة والمرابحة** قال أبو بكر ثبتت  
الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع  
المحاقلة والمرابحة والخبرة وثبت حديث جابر والمحاقلة بيع الزرع  
عمالة فوق حطة والمرابحة أن يبيع الثمرة في روض التخل عمالة فوق  
عري الأرض بالثلث والرابع وقال يظاهر هذا الحديث في المحاقلة  
أبو المسيب وعطاء الشافعي وأحمد وأبو عبيد وثبت تفسير المحاقلة  
وجه آخر وهو أن المحاقلة كرى الأرض قال أبو بكر يبيع الرطب في التخل  
جزءاً قابلاً يسمى كبداً من المرابحة ولا أعلم يختلفون أن يبيع  
ذلك غير جابر الأشجاري عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب  
**باب العرايا** قال أبو بكر ثبت أن رسول الله

ممن

لعرايا وانا ذكرته لك بعد  
ارسال الله تعالى

صلى الله عليه وسلم رخص العرايا أن يباع بحرصها باكل أهلها  
وطاؤ قد اختلف أهل العلم في القول بهذا الحديث فقال أكثر أهل العلم  
ببيعه جابر وجعله مستثنى من جملة نهي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن بيع الثمر بالتمر وعن بيع الثمرة بالتمر وعن بيع الرطب بالتمر  
وكذلك قال مالك وأهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام والشافعي



وأحمد وأسحق وأبو عبيد ومن تبعهم من أهل العلم وعدلت طائفة  
عن القول بظاهر هذا الخبر وسائر الأخبار لما نثر منه عن هذا المكان  
وخالفها هذا قول النجاشي وأصحابه قال فبيع العرايا جاز لتثبت ذلك  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي ينهي عن بيع الثمر بالتمر

أبو بشر

هو الذي خصه في بيع العرايا **باب**  
**قد رما نخور من بيع العرايا** ان اختلف أهل العلم في قدر

ما نخور ان يباع من العرايا ففي خبر أبي هريرة خمسة أوسق وودون  
خمس أوسق شك الرازي فيه وقال مالك خمسة أوسق لا تجاوز ذلك  
وقال الشافعي لا أوسع البيع من خمسة أوسق أفصح في أكثر  
من ذلك قال أبو بكر لا نخور ان يستثنى من نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
عن بيع الثمر بالتمر إلا يتيقن فبيع أقل من خمسة أوسق جاز إذ ذلك  
يقتضي بيع خمسة أوسق لا نخور ان في ذلك شك ولا نخور ان يستثنى  
من نهي ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع الثمر بالتمر

تفسير

واختلفوا في تفسير العرايا فكان أبو عبيد يقول العرايا تفسير بن كان  
ملك يقول هي النخلة يصب الرجل ثمرتها للمجنح يعربها ناه فيأى المعال  
وهو الموهوب له إلى ثلثته تلك لتجنيها فيشق ذلك على المعري له دحوله  
عليه فجان الرخصة له خاصة ان يشتري ثمر تلك النخلة من الموهوب  
لها خرصها مزاو اما التفسير الآخر فهو ان العرايا هي النخلات يستقيها  
الرجل من حايطة اذا باع ثمرته فلا بد خلها البيع بغير النخلة وعياله  
فأخص النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الحلبة والمسكنة الذين لا  
ورق لهم ولا ذهب وهم يقدرون على التمر ان يشتاعوا بثمرهم من  
ثمارة هذه العرايا خرصها فعلا الذي يقرن فقايا أهل الثاقاة الذين  
لا يبدرون طي الرطب قال أبو بكر وهذا أصح في المعنى من الأول

ما كان  
لنفسه

عق







صاعاً من تمر قال أبو بكر التسلية لهذا الخبر يجب وقد اختلفوا في معنى المصرة  
فكان للشافعي يقول التصرية أن تفرط أخلاص الناقة أو الشاة ومركز من الحليب  
اليومين والثلاثة حتى يجمع كما بين فيناه مستتر بها كثير فيريد في ثقلها يرى  
من كثرة لبنها وقال أبو عبيد المصرة الناقة أو البقرة أو الشاة التي قد صرت  
اللبن ضرعها يعني حقت فيه ويجمع أياماً فلم يخلب ه وفي حديث  
أي هرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شاة مصراً فهو فيها  
بالخيار ثلثة أيام وأخلفوا فيما بينه مستتر المصرة مكان اللبن يقال  
أكثر أهل العلم هو بالخيار بعد أن يخلبها أن شاة مسكها وأن شاردها وصاعاً  
من تمر هذا قول مالك والليث بن سعد والشافعي وأحمد وأبو داود وعبد  
وأي ثور وبيت ذلك عن أبي هريرة وقالت طائفة هو بالخيار بعد حلبها  
فإن شاردها ورد معها فبها اللبن حكى هذا القول عن ابن أبي ليلى وفيه قال أبو يوسف  
وقال بعضهم يعطون من عسلها من مصر الحنطة قال أبو بكر وفي حديث  
أي هرة صاعاً من طعام لا شمر أيتول ثم يشرب قال أبو بكر ولا يجوز أن يدفع  
مكان التمر غيره لأن ذلك يكون بيع الطعام قبل أن يفرض وقد نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عنه وخالف ذلك كله النعمان فقال إذا حلب المصرة  
فليس له أن يردّها لأنه قد أخذ منها شيئاً لا يستطيع رده قال أبو بكر  
وهذا خلاف ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم لأمته واختلفوا في الوقت  
الذي يشترى المصرة فيه الخيار فكان للشافعي ومالك من أهل الحديث  
يجوزون المشتري خيار ثلث وفيه مذهب بعض المذاهب فيمنع له الخيار حتى  
تبتزكه أنها مصراة أن يردّها قال أبو بكر وخبر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أقول خيار ثلث بعد الحلب علي طاهر الحديث ه **باب**  
**النهي عن التجشع في اليوم** قال أبو بكر ثبت أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التجشعوا اختلفوا في عقاب

عن أبي هريرة

حعل



الذي لحش فيه فقال اكثر اهل العلم النجاشي عاصرا اذا كان بالنهي عالما  
 والبيع جاز لان النجاشي غير البيع هذا قول الشافعي واصحاب الرأى وبطلت  
 طائفة من اهل الحديث البيع واحتج بعضهم بجاز البيع بان النبي صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن الميقله وجعل المشتري الخيار وهذا بالنجاشي عاصرا  
 كما كان يبيع الميقله عاصرا البيع جاز منها جميعا **باب**  
**النهي عن بيع الحاصر للباد** قال البربركي  
 ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاصر لباد  
 وقد اختلفوا فيه فمن ذكره ذلك اشترى ملك وابوهرة وابن عمر  
 وعمر بن عبد العزيز وملك والليث بن سعد والشافعي وفيه قول ثان زهر  
 ان الرخصة اليوم في بيعها هذا قول احمد واختلفوا في شري الحاصر للباد  
 فكرهت طائفة ان يشتري له كما كرهت ان يبتاع له قال الحسن بن مالك  
 كان يقال هي كلمة جامعة بقول لا يبيع له شيا وخيه قول ثالث وهو الرخصة  
 في المشتري لهم والنهي عن البيع لهم هذا قول مالك والحسن البصري واختلفوا  
 في الحاضر يشتر على البدوي وخبره باليمن فكره ملك ذلك وفيه قول الليث  
 ابن سعد ورخص فيه الاوراعي قال ابو بكر بن باشر ان يمشي عليه وليس  
 الاشارة ببيع وهو من النصيحة للمسلم **باب**  
**النهي عن تلقي السلع** قال ابو بكر بن باشر ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلتفوا السلع وممن تركه تلقي السلع  
 عمر بن عبد العزيز وملك والليث بن سعد والاوراعي والشافعي  
 واحمد واسحق وبلغن عن الحسن انه لم يكن يبيد الا الناسا ونهت  
 طائفة ثالثة عن تلقي السلع خارج الاسواق ورخصت في استقبالها  
 في محل السرقة هذا قول طائفة من اهل الحديث واحتجوا بحديث ملك عن  
 نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقي السلع حتى تهبط

ولا يبيع حاصر لباد





١١٤  
 في بيان ما يباح من بيع  
 ما يملكه المسلم من  
 ما يملكه غيره

الاسواق قال البيهقي هذا صحيح **باب اختلاف**  
**اهل العلم** فمن تلقا الركبان فابتاع سلعة هـ اختلف  
 اهل العلم فمن تلقا الركبان فابتاع سلعة فقالت طائفة الشري جاز والبائع  
 بالخيار يذأورد السور في هذا قول الشافعي ومن حجة حديث رويناه عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال فمن تلقاها فاشتري منها شيئا فصاحبه  
 بالخيار اذا اتا السوق قال البيهقي والخيار للمشتري وقالت طائفة لا خيار له  
 وقد اسما المستعمل هذا قول بعض اصحابنا وفيه قال اصحاب الركب **باب**  
**بيع المسترسل الذي لا يملكه من في معناه** قال ابو  
 بكر بن ابي شيبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة وان جرت  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ابا يعده فاشترط على النضر الكل مسلم  
 وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل كان خذع في البيع اذا بايعت  
 تقل لا خلافة واختلفوا فيمن باع غنما غنمه فيه لا يبعها من الناس فيها يبيعهم مثله  
 فقالت طائفة اذا كانا مطلقين جازي الخمر فالبيع لا ريب كذا قال الشافعي  
 والحنفي وقال احمد في بيع المسترسل يجرى فيسترسل فهو غنمه وقال ابو  
 ثور البيع الذي فيه عسر لا يبعها من الغنم مثله فاسد وقال بعضهم كل بيع باعه  
 رجل مسترسل او اخذ عهده فيه او كذبه فامشترى منه ذلك بالخيار  
 اذا اشترى له ذلك **باب** **ما نهي**

غنما

باب

**عنه من البيوع** النهي عن بيع غنمه قال البيهقي  
 ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع غنمه  
 واختلفوا في تفسيره فقالت طائفة هو ان يقول ابيعك ما نهد فكذلك ياور بالنسيئة  
 بلذي هذا قول مالك وسفيان الثوري واسحق وقال الشافعي اذا باعه يبيعها بدار  
 على ان الدينار اذا حل اخذ به ذراهم الى وقت فلهذا احرأ من بيع غنمه  
 ببعده وشتره في شرط وقد رويناه عن ابن مسعود انه قال المصنفان في صفته



ربما قال الشرير وتفسيره ان ابغى بالف وتغيبني الديار في عشرة وابغى في عشرة  
 نقد وعشرين سنة وقال الحمد صفقتان في صفقة مثل ابغى في عشرة وعشرين  
 روي عن طلوس والحكم وحماد انهم قالوا لا بأس بان نقول ابغى بالف  
 تغيبني للديار من عشرة وابغى في عشرة وعشرين سنة وقال الحمد  
 صفقتان في صفقة مثل ابغى في عشرة والنقد كذا في رواية التسمية بلادي  
 فيذهب به على احدهما وقال الحكم وحماد مالم يتقوا قال ابو بكر ومن  
 يتبعني يتبعه ان يقول جاري هذه بما يذ ذنبا على ان يلحق عبدك هذا

ابغى

عن ابن عباس في البيع في ذلك كله فاسد **باب**  
**النهي عن ربح ما لم يصن ويبيع**

قال ابو بكر جال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن ربح ما لم  
 يصن نهى عن بيع وسلف وقد اختلفت في القول في حديث عمر بن شعيب  
 عن ابيه عن جده فكان احمد زينا قال له ورع عارف عن ذلك وكان الثاني  
 لا يرى القول له وقد اختلف من قال بهذا الحديث في معنى نهيه عن ربح ما لم يصن  
 فقال احمد واصح لا يكون ذلك الا في الطعام يعني ما لم يقصرو به قال مالك في الثوب  
 وقال السجستاني كل ما يكال فيوزن وقال الاوزاعي في ربح ما لم يصن استبحار  
 القادر باجر معلوم متواجره باكثر منه وكان مالك يقول في بيع وسلف ان  
 يقول الرجل للرجل اخذ سلعتك بكذا علي ان تسلفني كذا في البيع في هذا  
 فاسد قال فان ترك الذي اشتط السلف منه كان البيع جائزا والسع  
 عند الشافعي في هذا فاسد ترك الشرط او لم يتركه **باب**

تفسير

**الكافي بالكلية** اجمع اهل العلم ان الدين بالدين لا يجوز  
 من ذلك ان يسلف الرجل للرجل في طعام فيجل عليه فيجعله عليه سلفا  
 في طعام آخر اكثر منه او يسعد ذلك الطعام الذي في ذمته بل ياتي  
 اليه في هذا ادين انقلب الى بين مثله ومم حفظنا عنه انه قال لا يجوز  
 بيع الدين بالدين ملك ولاوزاعي والشافعي والحمد واصح وابو ثور والكوفي



وقال احمد اجماع ان لا يباع دين يد بن قال النبوة قد روي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم باسناد لا يثبت انه نهى عن الكالي بالحلي

## باب بيع الحيوان بالحيوان يد ايدي ونسبه

قال ابو بكر في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى عبد ابي عبد بن  
اسود بن ولشترى حيا وبه تسعة اشترى قد اجمع كل من احفظ قوله  
من علماء الامصار على ان بيع الحيوان بالحيوان يد ايدي حايروا خلتوا  
في بيع الحيوان بالحيوان نسبه فمن ذلك عطاء وعلمة بن خالد وعبد الله  
ابن عبيد بن عمير وابن سيرين وابن الحنفية والثوري واحمد وروى ذلك  
عن عمار بن ياسر وابن عمر وقالت طائفة لا تبيع الحيوان بالحيوان  
نسبه هذا قول الشافعي واخرج بشي روى عن علي بن عمر في المسئلة  
قول ثالث وهو ان لا يبيع النعير بالنعير الى اجل ذلك الخلف بيان  
اختلافهما فان اشبه بعضهما بعضا فلا يحد منها اشترى واحد هذا  
قول مالك وقد روى عن الحسن البصري يخوز ذلك وقال اصحاب الرأي  
انما اقتضوا حد الصنفين من الحيوان بعد يوم او يومين فلا بأس ولو جعل ذلك

## باب بيع اللحم

بالحيوان واحتلوا في بيع اللحم بالحيوان فله ذلك ابن المسيب  
والشافعي وفيه قول ثاني وهو ان ذلك فاسد الا ان يكثر اللحم اكثر من  
لحم الشاة فيكون الفضل بالصوف والجلد والسقط هذا قول احمد  
ابن الحسن وفيه قول ثالث وهم ان لحم الدابة والبقر والغنم والوحش كلها  
بشي منها احيالا يصلح ولا بأس ببيع الحمير والبغال والخيول باللحم هذا  
قول مالك قال ابو بكر واخرج الشافعي حديث مرسل لا يثبت

## باب النهي عن بيع الماء

بكر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء



وَدَلَّ حَبِيبُ بَابِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَحَبِيبُ هَبْرَةَ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ إِمَّا وَقَعَ  
 عَلَى بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ وَثَبَّتْ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَا تُفْتَنُ فَضْلُ الْمَاءِ بِمَنْعِ بِلَالِ الْكَلَا  
 قَالَ ابْنُ بَكْرٍ إِمَّا نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ الظَّاهِرَةِ طَاهِرٍ  
 عَلَيْهِ وَالْمَرَادُ مِنْهُ مَنْعُ بَعْضِ الْمِيَاهِ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ عَلَى ذَلِكَ نَهْيُهُ عَنْ  
 بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ بِدَلٍّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَعْنَاهُ إِبَاحَةُ كُلِّ مَنْ يَحْطُ  
 قَوْلُهُمْ عِلْمًا الْأَمْصَارَ أَنْ يَبْعَ الرَّجُلُ مَا اخْتَذَ مِنْ مِثْلِ الْبَيْتِ أَوِ الْفِرَاقَةِ  
 فِي ظَرْفٍ يَشْرِي بِمَعْلُومٍ وَغَيْرِ حَابِرٍ أَنْ يَبْعَ عِلْمًا خَلْفَ سَنَةِ رَسُولِ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كُنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ نَهْيَهُ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ الْمُسَوَّى  
 الْمَرَادُ مِنْهُ جَمِيعُ الْمِيَاهِ وَخُجُوزِهَا وَخَلْفَ نَهْيِهِ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ الْمَجْمُولِ  
 كَالْمِيَاهِ الَّتِي يَتَّبِعُهَا أَهْلُ الْمَشْرِقِ وَغَيْرُهَا مِنْ بَيْعِ الرَّجُلِ مِنْهُمَا مَا يَجْرِي فِي  
 نَهْمِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ بَلَدِي وَكُلِّيَّةٍ رَهْمًا وَذَلِكَ مَجْمُولٌ يَزِيدُ وَيُنْقُصُ  
 وَتَحْبِطُ بِهِ الْأَفَاتُ وَتُخْتَلِفُ ذَلِكَ فِي الشِّتَاءِ عِنْدَ كَثَرَةِ الْأَمْطَارِ وَتَقِلُّ  
 عِنْدَ قَلَّةِ الْأَمْطَارِ وَفِي الصَّيْفِ اخْتِلَافًا مُتَقَاوِنًا فَيُكَلِّمُ الْمَجْمُولُ  
 فِي الْبَيْعِ فِيهِ فَاسِدٌ وَكُلُّ مَا يُمْرُ بِمَعْلُومٍ فِي ظَرْفٍ قَدْ احْتَاطَ الْبَايِعُ وَالْمُشْتَرِي  
 بِهِ مَعْرِفَةً فَالْبَيْعُ فِيهِ حَابِرٌ وَإِمَّا قَوْلُهُ لَا تُفْتَنُ فَضْلُ الْمَاءِ بِمَنْعِ بِلَالِ الْكَلَا  
 فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا لَعِبَ كَانَ يَتَّقِي الْبَيْتَ سَاحِبَهُ مِنَ الْأَرْضِ وَرَهْمًا لَمْ يَكُنْ  
 يَفْرِدُ بِقَوْلِهِ مَا لَا يَحْدُ فَإِذَا اخْتَصَبَتِ النَّاحِيَةُ الَّتِي يَهَابُهَا النَّاسُ  
 أَصْحَابُ الْمَوَاشِي فَإِنْ مَدَّ مِنْهَا شَرُّهُ تَلَسَّطَ مِنْهَا ذَلِكَ الِإِمْنَعُ  
 الْكَلَا الْمَبَاحُ لَعَلَّه أَنْ لَا مَقَامَ لَهُمْ بِالْمَوْضِعِ إِذَا مَضَى حُكْمُ بَابِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
 غَيْرَ مَا فَتَهُوا عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ هَذَا الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَالَ الْأَوَّلِيُّ  
 فِي مَنْعِ فَضْلِ الْمَاءِ قَالَ يَسْقِي بِهِ ثَمَرُ سَبِيَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُعْطِيهِ أَحَدًا  
 وَقَالَ مَالِكٌ فِي مَا الْبَيْتُ إِذَا وَقَعَ الْفَضْلُ فَالنَّاسُ فِي الْفَضْلِ اسْوَدَّ وَتَالَ  
 أَحْمَدُ إِمَّا نَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ الْبَيْتِ وَالْأَبَارِ وَالْغُبُورِ فِي قَرَارِ



وَاخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ الْمَارِ وَأَيَّاتِ وَفَتْهُ وَرَخَصَ فِيهِ ابْنُ سِيرِينَ وَحَمَادُ بْنُ  
يَعْقُوبَ ابْنُ سَلَمٍ وَاحِدٌ وَاسْتَوْفَى فِيهِ قَوْلَانِي وَهُوَ أَنَّ خَالَكَ لَا يَحُورُ إِلَّا  
أَنْ يَتَرَبَّصَ بِخُرُوفِهِ الْوَزْنُ لَا يَحُورُ عَدَدًا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَالنَّظَرُ

بِدَلِّ عَلَيْهِ **بَابُ النِّهْيِ عَنِ سُومِ**  
**الرَّجُلِ عَلَى سُومِ أَخِيهِ** قَالَ ابُو بَكْرٍ ثَنَّتْ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

عَنْ

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا سُمَّ الرَّجُلِ عَلَى سُومِ أَخِيهِ بِمَعْنَى نَهْيِهِ أَنْ  
يَسُومَ الرَّجُلُ عَلَى سُومِ أَخِيهِ أَمَّا هُوَ إِذَا رَكِبَ الْبَايِعَ لِلسَّامِ وَلَمْ يَسُومْ يَدَيْهِمَا  
إِلَّا الْعَقْدَ هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ قَالَ ابُو بَكْرٍ فَأَمَّا هَذَا أَمْرُ الرَّجُلِ بِسُومِ السَّلْعَةِ  
وَمَا يَخْتَلِفَانِ بِالْمَنْ مَبَاحٍ أَنْ يُسُومَ عَلَى سُومِ أَخِيهِ اسْتَدْلًا لَا لِتَحْدِيثِ  
أَنْبِيَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِعْزَازِ حَاضِرٍ وَجَلَسَتْ أَيْمَنُ بَنِيكَ وَلَكِنْ  
الْبَاسِ فِي الْقَدَمِ وَالتَّحْدِيثِ مَا زَالَ يَزِيدُ بِعَصَمَةٍ أَمَّا السَّلْعُ الَّتِي تَبَاعُ  
فِي النِّدَاءِ وَلَمْ يَخْتَلَفُوا إِلَّا السَّامِ إِذَا نَزَلَ السُّومُ أَنْ يَزَادَ السُّومُ أَنْ يُسُومَ  
وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا سُمَّ الرَّجُلِ عَلَى  
سُومِ أَخِيهِ لَا أَنْ يُسُومَ عَلَى سُومِ الذَّمِيِّ وَلَا يَحُورُ لِلذَّمِيِّ أَنْ يُسُومَ عَلَى  
سُومِ الْمُسْلِمِ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ الْفُسَادُ فَإِذَا امْتَنَعَ الْمُسْلِمُ مِنْ  
إِدْخَالِ الْفُسَادِ عَلَى أَخِيهِ فَالذَّمِيُّ لَوْ يَبْتَاعُ مِنَ ذَاكَ هُوَ

بِأَجْزِهِ

الْمُسْلِمُ

**بَابُ النِّهْيِ عَنِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ**  
قَالَ ابُو بَكْرٍ ثَنَّتْ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَبْعُ بَعْضُكُمْ  
عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ مَعْنَى نَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ  
أَنْ يَبْعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ أَنْ يَتَوَاجَعَ السَّلْعَةُ فَيَكُونَ الْمُسْتَشْتَرِي مَقْتَضًا  
أَوْ غَيْرَ نَازِمٍ فَيَأْتِيهِ الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يَبْتَاعَ فَيَبْعَ خِصْرٌ عَلَيْهِ مِثْلُ سَلْعَتِهِ  
أَوْ حَبْرٌ مِثْلَهَا بِأَقْلَمِ الثَّمَنِ فَيَفْضَحُ بِبَيْعِ صَاحِبِهِ لَا تِلْكَ الْخِيَارُ  
فَلَا تَفْرُقُ فَيَكُونُ هَذَا أَفْسَادًا وَقَدْ رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



انه قال لا تخطب الرجل على خطبة اخيه حتى يتركك ولا يبع على بيع  
 اخيه حتى يتركك **باب النهي عن**  
**بيع الطعام قبل قبضته المشتري** قال ابو ثعلبة عن  
 ابن عباس انه قال لما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يباع حتى ينصرف هو الطعام قال ابن عباس لا احسب كل شئ الا مثله  
 وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اشترى طعاما فلا يبيعه  
 حتى يستوفيه قال ابو بکر اجمع اهل العلم على ان من اشترى طعاما فليس  
 له ان يبيعه حتى يقبضه واختلفوا في بيع غير الطعام فافترقوا فيه اربع  
 فرق فقالت طائفة لا تجوز بيع شئ بشئ من الاشياء اشتراه المرء حتى  
 يقبضه دخلت في ذلك عند من لم يخلو للموروز من الطعام كله والعروض  
 والدور والارضين والحيوان وسائر السلع هذا قول الشافعي واصحابه  
 وابن الحسن وقالت فرقة كل مبيع ابتاعه رجل فلا يباشر ان يبيعه قبل ان  
 يقبضه خلا الكيل والوزن وبنا هذا القول عن عثمان بن عفان وفيه  
 قال ابن المسيب والجمهور وحماد ولا ورابي واحمد واسحق وقالت فرقة  
 حكم كل فرقة حكم كل سلعة ومبيع حكم الطعام في ان لا يبيع حتى  
 يقبض الا الدور والارضين فان بيع ذلك جائز قبل القبض هذا قول  
 الجمهور ويحتوب وقالت فرقة رابعة كلما عدا الماكول والمشروب جاز  
 ان يباع قبل ان يقبض وذلك مثل الرقيق والثياب والعروض وسائر السلع  
 هذا قول مالك وابي ثور وخص فيه ابن سيرين عن ابن عباس ان من قبل  
 ان يقبض قال ابو بكر واصح هذا لا ياريل قول مالك ولا ان يقبض  
 النبي صلى الله عليه وسلم الى النهي عن بيع الطعام قبل القبض  
 دليل على ان غير الطعام ليس كالطعام وقد اجمعوا على ان السلعة  
 المستراة لو كانت جارية فاعنتها المشتري قبل قبضها ان

ولم يشر



العنقوا قح عليها فغني ذلك دليل على تمام ملك المشتري وزوال ملك  
البائع عنهما **باب النهي عن بيع**  
ما يتبع من الطعام كإبل الكيل الذي يقبضه حتى تكال لاساه  
قال أبو بكر جاحل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن  
بيع الطعام حتى تحرق فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري  
وقد اختلفوا فيه فقال بطاهر هذا الحديث الحسن البصري وابن

سبين وعطاء والسعبي والشافعي وأحمد والشافعي وأصحاب الرأي  
وفيه قول ثان وهو أن لا بأس أن يبيع المشتري بكبله ويصدق ويأخذه  
بكبله هذا إذا باع بالنقد فإن يبيع يدبر فهو مكره هذا قول مالك وفيه  
قول ثالث وهو أن له أن يبيعه بكبله ولم يفرقوا بين نقد الدار هذا قول  
عطاء وابن أبي مليكة وقال أبو بكر استحب أن لا يبيع الرجل طعاما ابتاعه  
كبله حتى يكبله كبل ثانيا وإن باع لم يطل البيع لاني لا أعلم في النهي  
عنه خيرا أصح **باب النهي عن**

الفرقة بين الوالدة وولد هلك في البيع قال أبو بكر جاحل  
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من فرق بين الوالدة  
وولدها فرق الله بينهما وبين أحبته يوم القيامة وأجمع أهل العلم هذا القول  
على القول بجملة هذا الخبر إذا كان الولد طفلا لم يبلغ سبع سنين واختلفوا  
في وقت ذلك فقال مالك حلد ذلك إذا اتغير وقال الأوزاعي وحده  
أن يبيع نفسه ويسنعه عن أمه فوزع عشر سنين وقال الشافعي إذا  
صار ابن سبع أرثان وقال أبو ثور وحده أن يلبس وحده ويتوضأ وحده  
وبأكل وحده وقال السعبي وأصحابه لا يفرق بينهما إذا كانا صغارا  
قال أبو بكر وهذا الباب مذكور في كتاب الجهاد **باب**  
النهي عن احتكار الطعام قال أبو بكر جاحل الحديث عن



النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تحتكرا لا خالجه وقد اختلف  
 اهل العلم في حرمة عليه الاحتكار ومباح ان لا تحتكر فيه فتاوت  
 طائفة الاحتكار الذي تحرم الاحتكار في الحرمة ومن سائر البلاد ان  
 واجتبر اي قوله ومنه في فيه بالحاد بظلمته من عدا  
 البره وتفرل عن من الخطاب لا تحتكر والطعام مكة فان احتكار الطعام  
 مكة الحاد بظلمته وقال احمد الاحتكار مثل مكة والمدينة والتعمر وفيه  
 قول ثابته هو ان الاحتكار تحريم في كل موضع في كل سلعة هذا قول مالك  
 وقال الثوري كانوا يكرهون الاحتكار وفيه قول ثالث وهو ان الذي تحرم  
 انما هو احتكار الطعام الذي هو قوت خاصة دون سائر الاشياء روى  
 هذا القول عن عبد الله بن عمر قال من كانت له تجارة في الطعام فليكن  
 له تجارة غيرهما كان خطا طيارا طاعنا او باعيا وقد روى عن ابن المسيب  
 انه كل من تحتكر الزيت وقال احمد اذا كان الاحتكار من قوت الناس فهو  
 الذي يكره وفي الحسن البصري بن ان يشتري الطعام من السوق ويحبسه  
 ويزان يدخله من ارضه فخصه فحبس الطعام اذا اخذه من ضيعته  
 وكره ان يشتري الطعام ويحبسه وبه قال مالك واحمد وقال الاوراعي  
 والجاليليين يحكم قال ابو بكر الاحتكار الطعام الذي هو قوت الناس لا يجوز  
 واحتكار غير الطعام لا يجوز <sup>التمس</sup> باب  
**عن التسعير على الناس** قال ابو بكر ثبت عن انس انه قال  
 عدا السحر بالمدينة فقال الناس يا رسول الله عدا السحر فسعر  
 لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المستعير القابض  
 الباسط الرزاق ارحوا ان قال الله وليس احد منكم تطلب في طلبه في  
 اقل <sup>في</sup> دمر ولا مال قال ابو بكر وقد اختلف في التسعير على الناس فكان ذلك  
 يقول فقال له زيد ان يبيع مما يبيع به الناس يبيع الناس مثل بئرك



وَالْأَفْخَرُجْ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ لَا يَرَى التَّسْعِيرَ عَلَى النَّاسِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 إِذْ لَوْ حَارَ التَّسْعِيرُ لَسَعَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَجَاعَ أَهْلِ  
 الرَّيَاحِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَرَّمَ اللَّهُ الرِّبَا فِي كِتَابِهِ خَيْرٌ مَّا مَطْلَقًا فَقَالَ وَاحِلُ اللَّهِ الْبَيْعُ  
 وَحَرَّمَ الرِّبَا وَتَبَتِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزِنَا  
 بِوزْنِهِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزِنَا بِوزْنِهَا وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مِثْلًا وَمِثْلًا وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ  
 مِثْلًا مِثْلًا وَالنَّمْرُ بِالنَّمْرِ مِثْلًا وَمِثْلًا بِالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ مِثْلًا مِثْلًا مِنْ زَادٍ أَوْ زَادَ  
 فَقَدْ أَرَادَ بِبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ بَدَأَ بِذِكْرِ كَيْفِ تَنْتِيزِ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ  
 مِثْلًا مِثْلًا وَالنَّمْرُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا مِثْلًا الْكَيْفِ شَبِيهُهُ مِنْ زَادٍ أَوْ زَادَ  
 مَدَّ أَرَادَ أَنْ يُؤْتَلَكَ وَقَدْ أَجْمَعَ عَوَامُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ مِنْهُمْ مَلِكُ بَنِي نَسْرٍ  
 وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَسَبْعِينَ الثُّورِيَّ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالْأَوْرَاعِي  
 وَمَنْ قَالَ يَقُولُهُ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ وَالشَّافِعِيُّ  
 وَأَصْحَابُهُ وَاحِدٌ وَاسْمُهُ أَبُو ثَوْرٍ وَالنَّحْمَنْ وَبِعْتَرَبَ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ أَنَّهُ لَا يَخُوزُ  
 بِبَيْعِ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ بِفِضَّةٍ وَلَا بُرٍّ بِبُرٍّ وَلَا شَعِيرٍ بِشَعِيرٍ وَلَا نَمْرٍ  
 بِنَمْرٍ وَلَا مِلْحٍ بِمِلْحٍ مُتَقَا ضَلَا بَدَأَ بِذِكْرِ كَيْفِ تَنْتِيزِ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ  
 أَرَادَ بِبَيْعِ مَفْسُوحٍ وَقَدْ رَوَيْنَا هَذَا الْقَوْلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ  
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَمَاعَةٍ بكَثْرٍ عَدَدُهُمْ مِنَ النَّاسِ بَعِيْنٍ  
 وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّمَا الرِّبَا فِي النِّسْبَةِ  
 وَمَعْنَاهُ أَنَّ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ أَحَدُهَا خَاضِرٌ وَالْآخَرُ إِلَى وَقْتٍ وَالْأَخْبَارُ  
 الْمَذْكُورَةُ غَيْرُ هَذَا الْكِتَابِ دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ تَابَتْ  
 بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ مَعَ أَحَدِ الذَّهَبَيْنِ  
 شَيْءٌ غَيْرُ الذَّهَبِ هَذَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَوَيْنَا عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُخْبَرَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَزَنٌ وَذَهَبٌ  
 يُبَاعُ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ

بَيْعٌ



فترع وحده ثم قال لهم الذهب بالذهب ووزننا بوزننا واختلفوا في بيع  
الذهب بالذهب مع احد الذهبين نبي غير الذهب فذكر ذلك لابي  
عنه شرح وابن سيرين والنفعي والشافعي واحمد واسحق وابو ثور وخص  
فيه حماد بن ابي سليمان والنفعي ذلك ان يشتري مصحفا محلا بدرهم  
وزنها اكثر من وزن ما على المصحف من الورق وان كانت اقل من الفضة  
التي على المصحف فالبيع فاسد وفي السلسلة من ثلث وهو ان يشتري  
مصحفا عليه فضة او ذهب بدنانير مصفوفة او دراهم فان كان قيمة ذلك  
الثلثين وقيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك جائز هكذا اقر ملك قال  
ابو بكر بن قزوين اقول واختلفوا في الرجل يشتري سلعة بدرهم بدنانير  
فخصت فيه رقة ومن يخصص فيه ستمين الثوري والشافعي واحمد واسحق  
وقال الشافعي مرة لا يجوز وقال ملك لا يجوز درهم وسلسلة بدنانير الا ان يكون  
الدراهم اليسيرة مع السلعة اذا اشترى بها دينار قال ابو بكر لا فرق بين التقليل  
والكثير منه وقال النفعي دينار ودرهم دينار وفكس البيع جائز اقال ابو بكر  
ذلك جائز لا حرج له في جملة ما حل الله من البيع **باب**  
**اقضاء الدراهم من الدنانير والدنانير من الدراهم**  
واختلفوا في اقضاء الذهب من البرق والورق من الذهب فخصت  
فيه طائفة ومن دونها عند الرخصة فيه عمر بن الخطاب وابن عمر وعطاء بن اي  
زاح والحسن البصري وطاوس وسعيد بن جبير والتميم والزهري والحكم  
فتادة وبنو قال ملك والثوري والاوزاعي وعبيد الله بن الحسن والشافعي  
واحمد واسحق وابو ثور وقال كثير منهم اذا كان يسع يومه واجاز ذلك  
التميم يسع يومه وما عدا وما رخص لكم ذلك ابن عباس وابي سلمة بن  
عبد الرحمن وابن شبرمة قال ابو بكر والاقول الاول اقول لمحدث ابن عمر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اجاز ذلك **باب**

في بيع



# المتصا رفين خد ان او اخلها فيما اخذ عيابه

واختلفوا في المتصارفين خد احدهما بما تنص عيابه فقال ملك ينتقص  
 الصرف كله وقال سفيان الثوري واسحق بن ابي عمير منها ويكره شريكه  
 في الدينار رزبه قول ثالث وهو ان يستبدل ولا يبارقه حتى ياخذ بدله بوزنه  
 هذا قول الاوراعي وفيه قول رابع وهو ان الزيف الذي وجد في الدراهم ان  
 كان من قبح الغشوة او فساد السكة فله ان يقبل وله ان يرد وان كان من قبل  
 انه نجس او شي غير فضة فالبيع منتقص هذا قول الشافعي وفيه قول  
 خامس وهو ان يستبدل ذلك الا التسوق فانه ينتقص الصرف  
 بقدر ذلك وان كان الزئوف نصف المال انتقص من البيع بقدر ذلك وان  
 كان ثلث المال استبدل وان كان اكثر من الثلث انتقص من البيع بقدر  
 ذلك هذا قول النعمان قال يعقوب له ان يستبدل البهجة والزئوف  
 وان كان جميع المال فاما الشبه والرضا حينئذ قال ابو بكر قول الشافعي  
 حسن **باب مسائل** قال ابو بكر كان الشافعي  
 لا يرى باسا ان يباع الذهب بالفضة جزا لان اكثر ما فيه انه متفاضل  
 وقد اجازت السنة التفاضل بينهما يدايد وكان ملك خبير بذلك اذا كان ثبرا  
 او حليا فدحى فاما الدرهم المعدود وللناظر فلا ينبغي لاحد ان يبيع  
 ذلك لانه يراى به الغرر قال ابو بكر يقول الشافعي اقول واختلفوا في المتصارفين  
 يشترط ان لا واحد من واحد من المشتري في الدرهم ردها فقال  
 لما بعه ذلك له شرط او لم يشترط هذا قول الثوري والشافعي قال ابو  
 بكر وفيه يقول وكره الشعبي واحمد واسحق ذلك واختلفوا في الرجل  
 يصارفه الرجل فبايرد درهمه فليس له ان يبيع المشتري الدرهم من الصراف  
 بعد ما يقبضها وخص فيه الشافعي اذا كان ذلك بعد اقتراعهما وقال  
 ملك لا احب ذلك ولا يصرفها من غيره وفيه قال احمد قال ابو بكر لا بأس

كله  
 وان كان البيع

اشبه  
 الدرهم  
 الذي قال  
 انتقص  
 التسوق  
 على السرور  
 هاهنا



به واختلفوا في الحياة في الصرف فقال قوم لا يجوز في الصرف خيار هذا  
 قول ملك والاوراعى والشافعى واصحاب الراى وقال ابو ثور ذلك  
 جائز اذا كان الى مده وقال ملك والاوراعى والشافعى لا يجوز حواله  
 في صرف واجمع كل من لحظ عنه من اهل العلم على المتصارين اذا اختلفوا  
 قبل ان يفتاوا في الصرف فاسد وكان الاوراعى والشافعى يتولان  
 لابي اساد اعجزت حرام الصبر في ان يستقر خبر اهل العلم في الصرف  
 قبل ان يفتوا وقال ملك لا خير في ان يراجع علي راءهم معه ثم يسير  
 معه الى الصبارفة لينتدده وقال الشافعى لا بأس ان يصطحب من مجلسها  
 الى غيره ليوفيه لانهما حينئذ لا يتولان واختلفوا في الرجل ياتي الصراب  
 ويعطيه الصراب دنانير ومن يده صاحب النزع على وزنها ودرهما يكون  
 اجر الصراب فلم الشافعى ذلك وحكي الشافعى عن ملك انه قال  
 لياس قال ابو بكر بن قول الشافعى اقول واختلفوا في التراب بين العبد وسيد  
 فكان ابن عباس ينزل الاريايتها وانه قال الحسن البصري وجابر بن زيد والنجعي  
 والسعبي واحمد واسحق واصحاب الراى ويشبه هذا مذهب  
 الشافعى قال ابو بكر بن قول الشافعى ينزل ذلك لان ابن عباس قاله ولا ينزل الجعرا  
 علي ان السيد ان ينزع ما بيد العبد كان له ان ياحذ دينارين ويعطيه  
 ديناراً او طان ملك بكر الراى بين العبد وسيد وانه قال ابو  
 ثور **جاء ابراب الطعام بعينه ببعض**  
 قال ابو بكر بن قولنا فيما مضى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 بيع البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ التمر استوا فمن زاد  
 او ازيد اذ فقد او ازال جمع اهل العلم على القول به واجمع عوام اهل العلم من اهل  
 الحجاز والعراق والشام ومصر والمغرب ان حكم ما يكال ويوزن مما يوكل  
 وبشرب حكم ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من البر والشعير

وكان  
 في  
 قول  
 الشافعى  
 لا بأس  
 ان يصطحب  
 من مجلسها  
 الى غيره  
 ليوفيه

منه



والتمر والملح وذلك مثل الزبيب والارز والجلبان والعدس والباقين  
واللوبيا والسلت والدرة والعسل والسمرو السكر والباوند والعند  
وما اشبه ذلك من الاكل والمشروب المكمل والموزون وان كل ما بيع  
منه بصفة لا يباع الا مثلاً مثلاً ايدي من زارا واستراد قد اربا  
والبيع فيه غير جائز وقد يلغى عن فتادة انه شدد عن جماعة الناس  
فقال كلما خلا الستة الاشياء مما يكال الويزر فلا بأس به اثنان واحد  
من صنف واحد ايدي واذا كان نسبة فمكره قال ابو بكر بن القول  
الاول اقول ان عليه عوام علماء الامصار في القدم والحديث هـ

**باب بيع ما لا يكال ولا يوزن من المأكول**  
بعضه ببعض متفاضلاً هـ اختلف اهل العلم في بيع ما يوزن  
بما لا يكال ولا يوزن في عامة البلاد ان بعضه ببعض وذلك مثل التفاح والرمان  
والخوخ والمشمش والكمثرى والانتوخ والسكر حلو والاحماض والخيار  
والبطيخ والتين والجوز واللوز والبيض وما اشبه ذلك فقالت طائفة  
لا تخور بيع شيء منه بشيء من جنسه متفاضلاً ايدي ولا نسبة هكذا  
قال المشايخ ولا تخور على قوله بطيخة ببطيخة ولا انتوخة بانتوخة وفيه  
قول ثاني وهو ان لا يراى اخذ الذهب او الفضة او شيء يكال الويزر مما  
يوكل ويشرب هذا قول ابن المسيب وقال الحسن لا بأس بالبيضة بالبيضنين  
والجوزة بالجوزتين وكذلك قال مجاهد في البيضة بالبيضنين ايدي وفيه  
قول ثالث وهو انما كان من الفاكهة ينشئ فتصير فاكهة باربعة يتخ  
ويوكل لا يباع بعضه ببعض الا ايدي مثلاً مثلاً اذا كان من صنف واحد  
وان كان من صنفين مختلفين فلا بأس ان يباع اثنان واحد ايدي ولا يصلح  
نسبته وما يكون رطباً وان ينسب لم يكن فاكهة مثل البطيخ والانتوخ  
والقثا فلا بأس ان يوزن منه بواحد من صنفه ايدي هذا قول مالك

كان



وقال النعمان البيهقي بالبضين والجوزة بالجوزتين والفلس بالفلسين جابر  
 اذا كان بعينه وهو قول يعقوب ومحمد وقال محمد لا يجوز الفيلس  
 بالقين اذا كان بعينه وهو قول يعقوب **باب**  
**بيع ما يوزن مما لا يوزن ولا يشترط**  
 واختلفوا في بيع الشئ مكيال ويوزن مما لا يوزن ولا يشترط  
 بالشئ من جنسه متفاضلا بدينار او مثقال القطر والصوف والورس  
 والحنا والعصر ففي قول النعمان لا يجوز ذلك الا بدينار او مثقال او اذا  
 اختلف النوعان فلا بأس به اثنان بواحد ولا يجوز رطل حديد برطلين  
 حديد وقال محمد بن الحسن لا بأس ان يشتري الحديد بالنحاس متفاضلا  
 ولا يخبر فيه نسبية وكذلك القطر والصوف ولا يخبر فيه نسبية وقال الرهري  
 كل شئ يوزن فهو جري مجرى الذهب والفضة وكل شئ يكيل فهو جري  
 مجرى النير والشعير وقال الثوري ما كان يوزن فوزن وما لا يوزن فلا  
 بأس بأس واحد بدينار او مثقال بدينار او مثقال بدينار او مثقال  
 وروى الحكم وحماد عن كنان يكتان فقالت طائفة ببيع جميع ما خرج  
 عن حد المأكول والمشروب جابر واحد باثنين من جنسه بدينار او مثقال  
 هذا قول الشافعي مثل النحاس والحديد وكل عرض مثله وروى قال ابو ثور  
 وقال مالك في النحاس والرصاص والقضب والنير وما اشبه ذلك مما يوزن  
 لا بأس ان يؤخذ من صنف اثنان بواحد بدينار او مثقال ولا يخبر في ذلك بالسان  
 بواحد من صنف واحد الى اجل فاذا اختلف الصنفان من ذلك اختلف  
 اختلفا فلهما فلا بأس ان يؤخذ اثنان منه بواحد الى اجل فان كان المصف  
 منه يشبه الصنف الاخر وان اختلفا في الاسم مثل الشبذ والصفر والرصاص  
 والآنك فاني لأكراه ان يؤخذ منه اثنان بواحد الى اجل وكل شئ يبيع بدينار  
 الناس من الاصناف كلها وان كانت الحصاة والصفيحة والحصى من مثله

واحد

سان  
 الحصى والبضنة



الى اجل رباة وقال الحمد في الثوب بالتوبين الى اجل مكره وقال الحق كمال كان  
ملك الا ويزن فلا خير فيه ولجزر ما سوى ذلك وقال الا وراعي القطر  
ما لم ينسج فلا يبد له الا ورايوزن يدايد فاذا غزل ونسج وخرج من الوزن  
فخذ ثوب قطن عشرة اثواب يد ايد وقال ابو بكر كلما خرج عو الماكول  
والمشروب والذهب والفضة فلا يلبس ان يباع اثنا زير واحد يد ايد ونسيده  
ولما اجازوا ان يسلم الرجل يبارك في عشرة رطل من حديد الى اجل وحمرا  
بيع الذهب بالور والدايد كان هذا افرقا بين الذهب والحديد والذهب  
بالذهب او بالوصفه باب الثياب

بعضها ببعض واختلفت في بيع الثياب بعضها ببعض  
فقال ملك لا بأس بان يشتري الثوب من المكان باللاحف اليمانية اثني زير واحد  
والثلاثة ولا خير فيه نسيده ولا يصح خفي مختلف قتيبين اختلافه فاما نسيده  
بعض ذلك بعضها وان اختلفت اسماوه فلا باخذ منه اثني زير واحد الى اجل  
ولذلك طرأ استين بقوميه الى اجل ولا خير فيه يهودي يهودي اذا كان نسيده  
هذا قول اصحاب الرأي وكذلك قول الثوري واما الشافعي فليس يرى بأسا  
ان يباع جميع الثياب بعضها ببعض متفاضلا نفلا ونسبية بعد ان يكون  
الاجل منها معلوما قال ابو بكر يقول الشافعي يقول وقال الحاق ولا بأس ببيع الثوب

بالتوبين نسيده قال الحمد نسيده اترواه باب  
الحنطة بالشعيرة قال ملك والبيت بن سعد لا يخور ببيع  
الحنطة بالشعيرة الامثالا بمنزل الحنطة والشعيرة واللسلت عند ملك  
صنف واحدا كره البر بالشعيرة متفاضلا الحكم وحماد وقالت طائفة  
لا بأس بالنفاضل بينهما ايد هذا قول الشافعي وسفيان الثوري واحمد  
واسحق وزي ثور قال ابو بكر لا بأس بذلك متفاضلا ايد باب  
الحنطة بالدقيق واختلفت في بيع الحنطة بالدقيق وكان

هذا الذي لا بأس به  
في بيع الثوب  
بالتوبين



الشافعي يقول لا تجوز ذلك وزنا وكيلاً وبه قال أصحاب الرأي قد روي عن  
 الحسن ومحمول زاي فاشترى الحكم وحماد والثوري انهم كرهوا ذلك وبه  
 قول كثير وهو ان لا بأس به مثلاً مثل هذا قول قتادة وملك بن انغر وابن شبرمة  
 وبه قول ثالث وهو ان لا بأس بالذئبق بالشمع وزنا بوزن وبكره كيلة  
 بكيل هذا قول احمد واسحق وبه قول رابع وهو ان لا بأس به متفاضلاً  
 هذا قول ابي ثور قال ابي بكر بيع الحنطة بالذئبق متفاضلاً لا تجوز ويبيعه مثلاً  
 بمثل لا يفسخ البيع ولا علم حجة تمنع من بيعه مثلاً بمثل تأت  
 الحنطة بالسويق والسويق بالذئبق والخبز بالخبز  
 واختلفوا في بيع الحنطة بالسويق فقال ملك لا بأس به كمتفاضلاً وبه  
 قال ابو ثور وقال الشافعي لا تجوز بيع ذلك مثلاً بمثل ولا متفاضلاً  
 بيد ولا نسيئة وقال ملك وابو ثور ويعقوب ومحمد لا بأس ببيع ذلك بالسويق  
 بالذئبق متفاضلاً وقال الشافعي ولا تجوز ذلك مثلاً بمثل ولا متفاضلاً  
 واختلفوا في بيع الخبز بالذئبق فقالت طائفة لا بأس به متفاضلاً هذا قول  
 ملك والليث بن سعد وابو ثور واسحق وسفيان الثوري وقال الشافعي لا تجوز  
 ذلك وقال احمد لا يعجبني ولا تجوز في قول الشافعي وقال عبيد الله بن الحسن  
 لا بأس ببيع الخبز مثلاً بمثل اييد وقال ملك اذا تجرأ ان تجوز مثلاً  
 بمثل ولا بأس به وان لم تجوز فيه قال الدارقطني وابو ثور وحكي عن النخعي  
 انه قال لا بأس به كمرصاً يقرضه به تأت  
 الادهان قال ابو بكر قد ذكرنا فيما مضى ان كل ما كور وقشروب  
 من المكلف والموزون لا تجوز بيعه بشئ منه بشئ من جنسه الا مثلاً بمثل  
 بيد واذا اختلفت الجنستان ببيع الشئ منه بغير جنسه اثنان يراحد اييد  
 ولا تجوز فيه النسيئة فيما لم يذكر وفيما مضى الادهان والحواب في  
 الادهان زدها من اللوز تجوز ان يباع به من اللوز مثلاً بمثل وتجوز ان

بيد

ان



بباع دهن الحوز <sup>بدهر</sup> الكوز اثنان بواحد ولا يجوز نسبه هذا سبيل كل دهن  
اختلف وما كان من الادهان التي لا تصلح للاكل والشرب وانما تصلح للعلاج  
فهو خارج من ابواب الاطعمه داخله ابواب العرض الذي يجوز بيع الشيء  
منه من الشيء متفاضلا بيا بيدا ونسبه واختلفوا انه بيع الادهان المطهيه  
بعضها ببعض متفاضلا وذلك مثل دهن الخبز والتفسيح والربو والورد  
فكان ابو ثور يحمل ذلك اصفافا وتجزئ التفاضل يبيع بعضها ببعض ويكره  
قال ملك وقال مالك لا يجوز بيع الزيتون بالزيت ولا الجبلان بدهن الجبلان  
ولا حب البان بالسليمه ثم ملك ترك ذلك وقال لا بأس بحب البان  
المحب وقال ابو ثور لا بأس بالزيتون بالزيت والدهن بالسهم والعصر  
بالعنب والبن بالشمن وذلك ان الاسم مختلف والمعنى مختلف وقالت  
طايبة ما كان صله السهم فلا يصلح ان يباع بعضها ببعض الا مثلا  
ممثل للمنشوش سوا ولا يجوز مطبوخا منه بهي هذا قول الشافعي وفي  
قول الدخول لا يجوز بيع الزيتون بالزيت ولا الجبلان بدهنه الا ان يعلم يقينا  
ان ماخذ الزيتون من الزيت اقل مما اعطاهم الزيت فيكون زيتا بزيت  
والقهة بالثفل قال ابو بكر قول الشافعي اصح **باب**  
**الحكم بالحم** قال ابو بكر ائتمروا لهذا العلم في بيع اللحوم بعضها ببعض  
ثلاث فرق فقالت طايبة فرقة الخمان ثلثه اصناف الاول البقر والغنم  
والرصش كله صنف واحد لا يجوز من لحمها واحد باس والطير كلها  
صنف واحد انسيها وخشيها لا يصلح من لحمها اثنان بواحد والخيمان  
كلها صنف واحد هذا قول ملك ولا بأس بلحم الخيمان بلحم البقر واحد باس  
وقالت فرقة ثانية لحم الغنم صنف ولحم البقر صنف ولحم الابل صنف  
ولحم الخيل صنف يجوز الفضله بعضها على بعض بيا بيدا ولا يجوز  
نسبه هذا قول فرقة ثالثة الخمان صنف واحد وحشيته وانسيه

من حشيه

غير المنشوش

الشافعي قال







عن ذلك وقد اختلف اهل العلم فيه فكان ابن المسيب ومالك والشافعي واحمد  
ويعقوب وابن الحسن يكرهون ذلك ورضي فيه السجود وهو خلاف ما سنده الرسول  
صلوات الله عليه ورحمته وبركاته **باب**

**التمرة بالتمرين** واختلفوا في بيع التمرة بالتمرين والحيه من الحنطة  
بالحيث من الحنطة فذكر ذلك سفيان الثوري والشافعي واهل حنبل واسحق  
ورخص السجود ويعقوب في بيع التمرة بالتمرين والبيضة بالبيضين والحوزة  
بالجوزتين قال ابو بكر ويقول الشافعي **باب**

**الصبر قد علم البايع كيهادون المتاع** واختلفوا  
في بيع الصبرة من الطعام قد علم البايع كيهادون المتاع بكره ذلك  
عطاء وسري بن سيرين وعلمه ومجاهد ومالك واحمد واسحق وقال الشافعي  
ان باعه جزافا فهو جائز ويكره اذا عرق كبله احيى الى قال ابو بكر لبيع جائز  
ولو اعلمه كان احب الي **باب**

**العنب نخل التمر** واختلفوا في بيع حل العنب عمل التمر وكان  
مالك يقول لا يجوز الا واحدا بواحد في قول الشافعي لا بأس به لان اكلهما  
مختلف واختلفوا في بيع التمر بالتمر فقال مالك لا بأس به وقال الشافعي  
لا يجوز ذلك وكان الثوري والشافعي يكرهون التمر بالتمر فقال مالك لا بأس  
به وقال الشافعي لا يجوز ذلك وكان الثوري والشافعي يكرهون التمر  
بالتمر وزنا بوزن لان بعضه أثقل من بعض فاذا اردته الى اصله وهو  
الكيل اختلف **باب**

خل  
واحد

**الخيار الذي**  
جعل النبي صلى الله عليه وسلم للمبتايعين بعد عقد  
البيع قبل الاقترانه قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال للمبتايين بالخيار ما لم يتفرقا ويقول لصاحبه اختر قال ابو بكر فكان تفسيره  
قوله الا بيع الخيار ان يقول احدهما لصاحبه اختر وقد روي عن النبي

الا يبيع النبي صلى الله عليه وسلم  
شعير من الشعير او حبة من الحنطة  
قال الشعبي بالخيار ما لم يتفرقا



صلى الله عليه وسلم أنه قال الرجل يشتري منه حمل خبط اختز فقال له لا عري  
 عنك الله ربنا وقد اختلف أهل العلم في حل الاقتراق فقال كثير منهم  
 الاقتراق اقتراق الاثني عشر هذا قول ابن عمر ورواه قال ابو ثور في الاسلمية وابن  
 المسيب وشرخ والشعبي والحسن البصري وعطاء وطاوس والزهري والاوزاعي  
 والشافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور وقالت طائفة اذا عقد  
 البيع فقد تم ملك كل واحد منهما على ما ابتاع من صاحبه هذا قول مالك  
 وأصحاب الرأب وكان الشعبي يرى البيع جائزا وان لم ينفقا واختلفوا  
 في معنى قوله لا بيع الخيار وكان الثوري والاوزاعي وابن عبيد وعبد  
 الله بن الحسن والشافعي وأبو عبيد يقولون هو ان يقول أحدهما لصاحبه بعد البيع  
 اختزلت هذا البيع أو فسخته فان اختار امسا البيع بينهما وان لم ينفقا وقال  
 أحمد وقال أحمد هما بالخيار حتى ينفقا قال أحمد الفراء لم يقولوا هذا  
 وأصحاب الرأي البيع يتم بالعقد وليس لاختراقتها بانذارها معنى يعمل به  
**باب المتبايعين بشرط ان واحد منهما بالخيار**  
 بالخيار رَفْنَا معلوماً **ومجملها** واختلفوا في المتبايعين  
 بشرط ان واحد منهما بالخيار رَفْنَا معلوماً في عقد البيع فقالت طائفة  
 البيع جائز والشرط لازم الى الوقت الذي اشترط اليه الخيار هكذا  
 قال ابن ابي ليلى والحسين بن صالح وعبيد الله بن الحسن وأحمد بن حنبل وأحمد  
 وأبو ثور وبعقوب ومحمد وقالت طائفة اشترط الخيار ثلثة ايام  
 جازم والبيع فاسد اذا اشترط خياراً اكثر من ثلث هذا قول الشافعي  
 والنعمان وابن شبرمة وأبو حنيفة والشافعي بخبر المصراة وبه احن النعمان  
 وهو يعدل عن القول بفسخ نفسه ما جاء في الحديث وفيه قول ثالث  
 وهو ان الخيار في الثوب يكون اليوم واليومين في الجارية اكثر من ذلك  
 الجمدة والخمسة ايام والدار اكثر من ذلك الشهر وما أشبهه وما

تم البيع



بعد من الخيار لا حصر فيه لانه عرّف قال ابو بكر اخرج بعض من اجاز البيع  
 اذا شرط فيه الخيار مدة معلومة وان كان اكثر من ثلث يقول رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم قال ابو بكر ويهدد القول  
 واختلفوا في الرجل يبتاعان ويشترطان في عقد البيع خيارا غير  
 معلوم مدته فكان ابن ابي ليلى والاوراع يفتون ان البيع حايض والشرط  
 باطل ويحذفها خبر يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل شرط ليس  
 في كتاب الله فهو باطل فثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم البيع وابطل  
 الشرط وقال احمد ولا يحق البيع حايض والشرط لازم والذي شرط له  
 الخيار الخيار ابد او يأخذه ولعلها بخلاف بقوله المسلمون على شروطهم  
 وفيه قول ثالث وهو ان البيع فاسد هذا قول الثوري والشافعي واحمد  
 الرأي **باب السلفة تترك**

في يدي المشتري قبل مضي وقت الخيار واختلفوا  
 في السلفة تترك في يدي المشتري قبل مضي وقت الخيار فقال  
 اصحاب الرأي ان كان الخيار للبائع اولها فملك السلفة عند البائع وانها  
 تترك من ثلث البائع وتقتصر البيع فان قبضها المشتري تركت عنده فعليه  
 القيمة لا الثمن وان كان الخيار للمشتري فملك في يديه فعليه الثمن وتترك  
 حرماله وان عتق المشتري عتق وان عتق البائع لم يعتق وروى قال الثوري  
 وقالت طائفة ان تركت عند البائع انتقض البيع لا يملكها كان الخيار لها  
 وان تركت عند المشتري فعليه القيمة لا يملكها كان الخيار هذا  
 قول الشافعي قال ابو بكر اصح من ذلك على اصل الشافعي اذا كان الخيار  
 للمشتري وحده وترك عند ان عليه الثمن لانه بين عمر ان زكاة  
 الفطر على المشتري اذا كان له الخيار وبين عمر انها لو كانت حايضة  
 فحاصت في ايام الخيار ان المشتري تجزى بثلث الحصة من الثمن



وقوله هذا يدل على تمام الملك وإذا لم يملك فعليه القول لا القيمة  
وفيه قول ثالث وهو ان الخيار اذا كان للبايع وتلف عند المشتري  
انه أمين في ذلك ولا يشي عليه وان كان الخيار للمشتري فهلك  
عنده فهو عليه ثمنه الذي اشتراه به هذا قول ابن أبي ليلى

**باب السِّلعة تُلَف عند البايع قبل ان يقبضها المشتري بعد تمام البيع** واختلفوا في  
السِّلعة تُلَف عند البايع قبل يقبضها المشتري فقالت طائفة تُلَف

من مال البايع هذا قول الشعبي وسبعة والشافعية قالت طائفة هي من مال  
المشتري والتمس البايع هذا قول احمد واسحق وراي ثور فان حبسها

البايع عن المشتري فهي مال البايع وقد ثبت ان ابن عمر قال ما ادركت  
الصنعة حياً فجموعاً من المشتري قال ابو بكر هذا يلزم من وجوب تقليد

الواحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تعلم ان ابن عمر مخالفاً  
وقد اجمعوا على ان المشتري لو اعنق العبد المشترا قبل القبض ان العنق  
يقع به إتمام ملكه عليه **باب الاختلاف**

في الخيار وقبضت من له خياراً واختلفوا في المتبايعين  
فخلافان في الخيار فقال احدهما بيعتك وانا با خيار وقال المشتري بل بيعتني

يجبر خياراً فكان النعم يقول القول قول البايع مع عبيده وقال ابن الحسن القول  
قول المشتري مع عبيده اذا لم تكن بيته وله قال الثوري واسحق وكذا قال ابن

ابن أبي ليلى وقال الشافعية يتخالفان وينفاسحان واختلفوا في موت اللب  
له الخيار في البيع هل يصح وقت الخيار فقال الثوري واحمد بن حنبل  
واصحاب الراي بطل خياره وليس لورثته خيار وقال مالك والشافعية  
وابو ثور لورثته من الخيار ما كان له يقومون مقامه وقال اصحاب الراي  
اذا ذهب عقله او حن حتى يصير وقت الخيار بطل خياره وقال ابو

من

وكذلك اذا تلفت السلعة  
ماله تمام ملكه عليه

واحد



ولوله ان جعل ذلك رقت الخبار ما مر اصله فان لم يجعل حتى انقضت  
المدد بطل الخبار وقال الشافعي وابو ثور واصحاب الرأي اذا باعه سلعة  
عن رضا غيره كان الذي شرط له الخبار الرد ولا يجوز للبايع ه ه  
**جماع ابواب احكام العيوب التي تكون في السلع**  
**المستتراة والحرم ذلك باب النهي عن كتمان العيوب**  
التي تكون في السلع وحرم ذلك ه ه قال ابو بكر ثبت ان النبي  
صلي الله عليه وسلم قال الدين النصيحة وثبت عنه انه قال من غشنا  
فليس منا وثبت عنه صلي الله عليه وسلم انه قال البيعان بالخيار ما لم  
يتفرقا فان صدقا وتينا نورك لهما في بيعهما وان كذبا وكتمانهما  
بركة في بيعهما وروينا عنه صلي الله عليه وسلم انه قال المسلم اخ المسلم  
لا يحل للمسلم بيع من اخيه بيعا يحل فيه عيبا لا يبينه له قال ابو بكر في الاخبار  
التي ذكرناها في ابواب المصراة دليل على ان البيع الذي يفسد فيه البيع  
يعيب ينبغي ان ينعقد لو لم ينعقد لم يجعل النبي صلي الله عليه وسلم المشتري  
المصراة للخيار وقد روينا عن النبي صلي الله عليه وسلم انه قال الخراج  
بالضمان وقال يطاهر قوله الخراج بالضمان شرح والحسن والخجعي  
وابن سببرين وسعيد بن جبير ورواه قال مالك والثوري والشافعي  
واحمد واسحق وابو عبيد وابو ثور قال مالك في اصراف الماشية  
والشعور كذلك وقال في اصراف الماشية يرد هاجع كمهااتها وذكر  
ابو ثور وعن اصحاب الرأي انهم ناقضوا فقالوا ان المشتري اذا كانت  
ماشيته فحلبها او غلا او شجرها فكل مترها لم يكن له ان يرد بالغيب  
ويخرج بالادش قالوا في الدار والداية والغلام الغلام يرد بالغيب  
**باب اختلاف اهل العلم في عمدة الرقيق**  
اختلف اهل العلم في عمدة الرقيق فقالت طليبة مرتبة عبد الجبر

العي  
قد  
وحد  
الرأي  
روينا  
وبر  
ان  
قطر  
قول  
شار  
ورج  
قول  
والع  
ان  
وص  
فذلك  
نوط  
نوط  
رده  
عش  
انه  
وله  
وفه

لا



أهل

عندنا

البراءة فما اصاب العبد او الوليد فنه الايام الثلث من حيث يبسيران  
 حتى ينتقضي الايام الثلاثة فهو من مال البايع ثم عهده السنة من الخبز  
 والحدام والبوص فاذا مضت السنة فقد بئى البايع من العهدة  
 كلها هذا قول ملك وقال ملك اذا باع عبدا او ابنة من الميراث ارمز  
 غيرهم بالبراءة وقد بر من كل عيب ولا عهدة الا ان يكون علم عيبا فكمه  
 فان كان علم عيبا فكمه لم تفقد البراءة وكان ذلك مرددا عليه  
 ولا عهده عندنا لان الرقيق وقال قتادة رانذراي عيبا في ثلاث  
 ليال رده بغير مئنه وان راي عيبا بعد ثلاث ليال لم يستطع ان يرد  
 الابينة وقالت طائفة من المشتري او وليدة فوجد عيبا طرفا كان ذلك  
 عيبا حدث مثله عند المشتري فالقول قول البايع مع مئنه وان لم يكن  
 حدث مثله عند المشتري رى علي البايع هذا قول الشافعي وقال الثوري  
 فيها لا تحدث مثله برة بغير مئنه ونحو ذلك المشتري انه لم يره ولم يرض  
 بعد انذاه ولم يرضه على البيع بعد انذاي المار قال ابو بكر بن قول  
 الشافعي اخول ولا يثبت في المملوكة حديثه **باب**  
**البيع بالبراءة** واختلفوا في الرجل يبيع السلعة بالبراءة من  
 العيوب فقالت طائفة البراءة من كل عيب جائز ونا هذا القول عن  
 زيد بن ثابت وابن عمر وبنه قال ابو ثور واحباب الراي وقنه  
 قول ثابي وهو ان الجبر من شئ من العيوب حتى يصح بده عليه هذا قول  
 شريح وعطاء والحسن وطاوس قال احمد واسحق وقنه قول ثالث  
 وهو ان لخره اذا سما وسرا وان لم يرضع بده عليه هذا قول ابي ليلى  
 والثوري وقنه قول رابع وهو ان يبر من كل عيب لم يعلم ولا يبر  
 من عيب علمه في الحيوان يروي هذا القول عن عثمان بن عفان  
 وبنه قال ملك والشافعي **باب** **ذكر**



العيب

العيب نحدث عند المشتري بالسلعة ونجد عيبا  
قد تمسكه واحتلفوا في السلعة حدث بها عند المشتري بالسلعة  
ونجد عيبا قد يما كان الثوري وابن شبرمة والشافعي وأصحاب  
الراي يقولون رد عليه البايع أرتش القبل الاول ولا سبيل له الى الرد وقد  
روينا ذلك عن ابن سيرين والزهري والشافعي وفيه قول ثان وهو ان يرد لها  
ويرد معها نقصان العيب الذي حدث عند المشتري هذا قول احمد  
ابن اي سليمان بن زياد ثور وكان عمر النبي يقول يرد له ولا شيء عليه في  
قطعه ان كان ثوبا قطعه وقال الحكم بن عوف لم يرد معه شيء وفيه  
قول رابع وهو انه ان كان ثوبا قطعه ثم راي عيبا ان المشتري بالخيار ان  
شارد القيس ورجع عليه البايع بنقصان القطع وان شأ حبسه المشتري  
ورجع على البايع بقدر الذي نقص من القيمة هذا قول احمد واسحق وفيه  
قول خامس وهو ان كان العيب الذي حدث عند المشتري مثل القطع  
والعوز وما اشبه ذلك فان الذي يشتري العبد يختار المظن ان لا يحب  
ان يوضع عنه من ثمن العبد بقدر العيب الذي كان بالعبد يوم اشتراه  
وضع عنه وان احب ان يزعم قد رما صاب العبد عنده ويرد العبد  
فذلك له هذا قول مالك باب الحاربه المشتراة  
توطا ثم توجد بها عيبا واحملوا في الحاربه المشتراة  
توطا ويوجد بها عيبه وكان شريح والشافعي يقولان ان كانت بكرا  
رد لها ورد معها عشر منها وان كانت ثيبا رد لها ورد معها نصف  
عشر منها وقال الشافعي يرد لها ويرد معها حكمه وقد روي عن علي  
انه قال يوضع عن المشتري قدر ما يصنع ذلك العيب او الدأ من ثمنها  
وبه قال ابن سيرين والزهري والثوري واسحق والشافعي ويعقوب  
وفيه قول رابع وهو ان الحاربه لا رمة له يرد هذا القول عن الحسن

خ وهو الصواب  
رد شيء معه



وفيه قول خامس وهو ان يرد ما ورد معها عشرة دنانير هذا قول ابن  
 المسيب وفيه قول ستادس وهو ان يرد ما ورد معها مائة منها  
 هذا قول ابن ابي ليلى والمهر في قوله ياخذ العشرة في قيمتها ونصف  
 فيجعل المهر نصف ذلك وفيه قول سابع وهو ان كانت ثيابا ردها  
 ولا يرد معها شيئا وان كانت ثيابا عليه فعليه ان يقصر من ثمنها هذا  
 قول مالك وابي ثور وفيه قول ثامن وهو ان كانت ثيابا ردها ولا يرد  
 عليه وان كانت ثيابا لم يكن له ردها ورجع مما نقصها العيبت من اصل  
 الثمن هذا قول الشافعي **باب**

**السلع المشتري فيها جلد بعصا عيب** هـ  
 واختلفوا في السلعة تشتري فيها جلد ببعضها عيب فقالت  
 طائفة ياخذها كلها او يرد ما عليها هذا قول شريح والشافعي وفيه قال  
 الشافعي وابي ثور وفرق اصحاب الراي بين من يشتري خيتم او مصارعين  
 وبين من يشتري عبد يزار توأمين فقالوا اذا وجد باحد الحسن او المصارعين  
 عيبا قلده ان يرد ما فان باع احدهما لم يرد الاخر وقالوا في العبدتين  
 او التوأمين نجد باحدهما عيبا يرد به نخصته من الثمن قال ابو بكر وليس  
 بين مشي من ذلك فرق وقال اخرون في الذي وجد به العيب يقيمه في روي  
 هذا القول عن الحارث العكلي وفيه قال الا وراعي واحد والسحق  
 وقال مالك فمن اشتري رقيقا صفقة واحدة فوجد جلد من عيبها  
 ان كان ذلك العبد واحد ذلك الرقيق لم يرد من الاجمعياد وان  
 لم يكن كذلك رد الذي وجد به العيب بعينه بقدر قيمته هـ  
**باب ما يجد في المشتري في السلعة**  
 التي وجد بها العيب مما يكون رضامنه بالعيب هـ  
 قال ابو بكر كاشريح والحسن يقولان اذا اشتري سلعة بقرضها



علي البيهقي رحمه الله قال ابن شبرمه وعبد الله بن الحسن وابن أبي ليلى والثوري  
واشعق وأصحاب الرأي قال شريح وأصحاب الرأي إذا أوجبها الزمة  
وقال جندب السبن الحسن إذا استخدمها فليس يرخصها قال أصحاب الرأي  
إذا كانت دأرا فسدتها أو أمة فغشيتها أو قتلتها الشهرة فقد  
بطل خياره وإذا كانت دأبه فسادا فليس عليها فقد رخصها وإن كانت  
أمة فاستخدمها أو دأبه فركبها بالبيطر إليها أو كان فمبصا فليس له  
سقط الجذرة فهذا كله ليس برضا وهو على خياره وكان أبو ثور يقول  
لا يكون الرضا إلا بالكلام أو بآتي من الفعل ما يكون في المعقول  
وفي اللغة أنهم رضوا فله والافله أن يرد حتى تغضي إمامه ويستمتع  
لأنه ملكه **كتاب مسائل من هذا الباب**  
واختلفوا في الرجل يشتري العبد ثم يموت ثم يجد عبدا قد كان  
عند البائع فقال ملك والشافعي وأحمد وأبو ثور يرجع بنقصان العيب  
وروي ذلك عن الزهري والشافعي وأحمد وأبو ثور يرجع بنقصان العيب وروي  
ذلك عن الزهري والشافعي وقد روي عن شريح والحسن أنها قال إذا عتقه  
فقد وجب عليه وقال أصحاب الرأي في العتق والتدبير كما قال مالك  
وكذلك لو كانت حارية فولات منه وإنها عها أو وهبها ثم وجد  
عبدا لم يملكه أن يرجعه قال أبو بكر كقول مالك أقول واختلفوا في الرجل  
يشتري العبد فيبايعه ثم علم البائع أنه كان باعاً عند البائع  
فقال ملك باخذ المشتري الثمن ولا يصرد أن لا تجده وقال الثوري  
لا ينقص على البائع ما دام باعاً حتى يموت أو يردده وقال أصحاب الرأي إذا دعا  
المشتري أنه أبى عند البائع لم يسخف البائع حتى يعلم أنه أبى عند المشتري  
ثم يسخف البائع وأبو بكر استحق هذا القول وقال يسخف البائع وإن لم  
تكن يده على أن ذلك العيب به وبه قال أبو ثور وكذلك قال أحمد قال



ابو بكر بن الوليد بن ثور واسحق صحيح وكان ابو ثور واحداً واسحق يقولون الزنا في الامة  
 والعبد عيب يرد به وهذا قول مالك وقال اصحاب الرأي الامة ترد اذا كانت  
 زانية ولا يرد العبد اذا كان زانياً قال ابو بكر بن ان جميعاً وكان احمد وابو ثور  
 واسحق واصحاب الرأي يقولون اذا اشترى عبداً على الفم مسلم فوجد نصرانياً فهو  
 عيب يرد به وهو يشهد مذهب الشافعي وقال ابو ثور اذا كان للعبد عتقاً  
 او زانياً او سارقاً فله ان يرد به وبه قال اصحاب الرأي في المختل والسارق  
 وقال ابو ثور واصحاب الرأي اذا كان ولد زانية فله ان يرد به في قول الشافعي  
 وابو ثور وله ان يرد به واذا اشترى عبداً وعليه دين فليس له ان يرد به في  
 قول الشافعي وابو ثور وله ان يرد به في قول اصحاب الرأي الا ان يقضي عند  
 البائع او يره في العتق وقال ربيعة ومالك نكح المشتري اذا علم بالدين  
 قال ابو بكر بن خبار له واذا اشترى جارية وهي في عدة من طلاق او موت  
 فهو عيب يرد به في قول ابو ثور قال ابو بكر بن ربيعة في قول اصحاب الرأي  
 ليس بعيب يرد منه وان كان طلاقاً ملك الرجعة كان عيباً واذا اشترى  
 جارية على انها بكر فقال المشتري لم احبها بكر اذ قال قول المشتري مع  
 مبيته وفي قول اصحاب الرأي القول قول البائع مع مبيته الا ان يقم المشتري  
 البينة انها ليست بكر وقال ابو ثور اذا اشترى عبداً او امه فتروجها  
 فليس له ان يرد به وبه قال اصحاب الرأي وراجع كل من تخلف عنه من اهل  
 العلم في الجارية تشتري ولها الزوج ولا يجام به المشتري ان خلك عيب  
 يرد به هذا قول مالك والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي وقال مالك الشيب  
 في رأس الجارية عيب وكذلك الفرس في الفم زينة قال اصحاب الرأي قال ابو  
 بكر وكل شئ يقصر من الثمن فهو عيب عند اهل العلم قال ابو بكر واذا  
 ذهب الرجل للرجل جارية على عوص معلوم متبايناً ثم رجع الموهوب  
 له الجارية بها عيباً ردها ونقص العوص في قول الشافعي واصحاب

وقول ابو ثور

ومدقول



الرأي وقال أبو ثور ليس له ان يرجع بشيء ولا يرد ما انزج عبيدا قال أبو بكر  
 الاول والى له كالبيع وقال الثوري واسحق في الصبي يسرق ويشرب  
 الخمر ويأكل لا يرد عيب حتى تجلم وقال احمد اذا جاز عشر سنين فهو عيب  
 واذا اشترى جارية جارلة فحمارية وقايسانم وجلا حدها ما فصر عيبا فانه يرد  
 وبأخذ الحمارية التبايع ويتنقص البيع هذا قول الثوري والشافعي واحمد والسحق  
 وأبو ثور والنعمان ويعقوب وقال الزاوي يلي يرد ما وبأخذ قيمتها فبما التي  
 ترح عليه فان مات احدي الجاريتين ووجدت الاخرى عيبا فبما قول الثوري  
 والشافعي يرد ما وبأخذ قيمته جارية يرد واذا اشترى جارية وترا البايع  
 من الحمل فقال أبو ثور هو براءة وحكاه عن الكوفي وقال احمد والسحق الجمل  
 في الحيوان زيادة وقال السحق هو عيب في الادميين وقال مالك كانت  
 الحمارية من جوار التوطي المرتفات فليس ذلك ببراءة ولما نرد وان كانت  
 من وحش الرقيق فهي براءة قال أبو بكر البراءة من الحمل يرد وليس بين الرقيق  
 في ذلك فرق وكان الشافعي والنعمان ويعقوب يقولون اذا اشترى جارية ووجد  
 بها عيبا فله رد ما وان لم ينقد الثمن وقال الزاوي يلي لا اقبل شهودا على  
 العيب حتى تنقد الثمن قال أبو بكر قول الشافعي صحيح وقال حميد اللبني  
 الحسن اذا كان يتدر على السطح العيب في تلك الحال يدعي بالنظر وان كان  
 شيئا بناخر أعظامه نظره فيه واختلفوا في الرجل يشتري السلعة على  
 الله بالخيار ثلثا فأكبر دما فقال البايع ليس هي هذه وقال المشتري هي  
 هي هذه فكان الثوري واحمد واسحق وأبو ثور واصحاب الرأي يقولون القول  
 قول المشتري مع يمينه وان كان البيع لم يقبضوا راد البايع ان  
 يلزمه اياه فقال المشتري ليس هو هذا فالقول قول المشتري مع يمينه  
 في قول أبي ثور واصحاب الرأي وقال أبو ثور واصحاب الرأي اذا اشترى عبدا  
 فطهر عيب فقال البايع ليس هذا العبد الذي بعثك فالقول قوله مع يمينه







فبا عسرا حجة فلا بد ان ينفقه ربحا وبه قال ابوالمشايخ وابن سيرين  
 وطحاووسر والتخمي والادوراعي واحمد وابوثور واصحاب الرأي وقد  
 روينا عن الشعبي والحكم انها كانا لا يريان باسئارا يحمل علي المتاع النفقة  
 والكرى واحرا القصار واشباه ذلك ثم يبيعه مرايحة قال ابو بكر اسلم  
 للبائع واحول له ان يقول اشترى هذا المتاع بكذا وكذا ثم يبيعه لذي وبيعك

بكذي ليس ان يشاء الله **باب**

**نسخل والشوب يلبس والجارية توطأ ثم يبيع ذلك**  
 مرايحة **هـ** واختلف اهل العلم في الدار تشتري فيسئغلها والشوب  
 كذلك يلبس والجارية توطأ ثم يبيعهما مرايحة فكان احمد ولحقه يقولان  
 ينس ذلك كله وقال الثوري في اللبن والصوف والجارية توطأ ثم يبيعهما  
 مرايحة احسن ان يبيعهما في الغلة لا باسرا يبيعه مرايحة وقال اصحاب  
 الرأي في غلة الدار والخامر والدابة يبيعهما مرايحة وقالوا في الجارية  
 تلدا والغزاة من الشجر لا باسرا يبيعه مرايحة وذلك لانه فان  
 استهلك منه شيئا يكره ان يبيعه مرايحة حتي يلبسها اصاب من  
 ذلك فالوانه انما ان الغزاة واصوافها وسمونها لا يبيعن شيئا من ذلك مرايحة  
 حتي يلبسها اصاب منها قال ابو بكر اما غلة الدار والعبد واصابة الجارية  
 التي تفسد فليس ذلك مرايحة ما لم يدخله نقص من هذا الافعال وكذلك لان  
 التي تفسد في الصروع بعد صفة البيع فاما الاصواف التي عليها والابليس  
 التي في الصروع وقت الشراء فليس له ان يبيع ذلك حتي يلبسها قال ابو ثور في  
 الغلة واللبن يبيعهما مرايحة اذا لم يكن العمل قصها وقال في الصوف لا يبيع  
 مرايحة **هـ** **باب** مسائل من هذا الباب **هـ**

قال ابو بكر اذا اخبر هذا البائع ان تشتري هذه السلعة مائة دينارا وبيعها  
 مرايحة ثم اطلع علي الخيانة فقال الثوري وابن ابي ليلى وعقوب واحمد

هذا من جرحه  
 وقال ابو ثور في  
 مرايحة  
 وقال اصحاب  
 الرأي في  
 الجارية  
 توطأ  
 ثم يبيعها  
 مرايحة

كانت

مولد قال ابو ثور في







انا وهم بعضه قال ابو بكر قال لا يترجح وانما اشترى السلعة فباعها  
 برجل ثم رغب فيها فاشترىها ثم يبيعها مرة واحدة فيكون ابن سيرين انه قال  
 طرح الرخ الاول واغيب احمد فابن سيرين قال النعمان لا يسعها مرة واحدة  
 حتى يلقني من المشتري الاخر فدر الرخ الاول وقال ابو ثور ويعقوب ومحمد يبيعد  
 مرة واحدة على الثمن الاخر قال ابو بكر وبه يقول وقال ابو ثور واحباب الرأي اذا  
 اشترى السلعة فحطت لهوشعير او بشتي مما يكال او يوزن موصوفا فلا  
 بأس ان يسعه مرة واحدة وذلك مثل الذهب والفضة قال ابو ثور وكذلك نقول  
 واختلفوا في الرجل يشتري من ابنة او امه او مكاتبة متاعا ثم قام على البايع  
 باقيا اشتراه فآراء ان يسعه مرة واحدة فقال ابو ثور والنعمان ليس له ان  
 يبيعه مرة واحدة وقال يعقوب يسعه مرة واحدة من ايها ولا اشترا ما خلا عبده  
 او مكاتبه وبه قال محمد قال محمد قال ابو بكر هذا القيد واختلفوا في الرجل  
 يبيع السلعة التي اشتراها بعشرة يرضعه ده يارده فقال ابو ثور يهرج  
 من العشرة واحده وقال اصحاب الرأي يكون الثمن تسعة دراهم وخمسة من  
 احدى عشرة دراهم من الدرهم قال ابو بكر واذا اشترى خادما او ثوبا او طعاما  
 او ذابا فاصاب الخادم بدلا فذهب عينه او لزمه عليه فلا يسعه مرة واحدة  
 حتى يسر ما اصابه عنده فان لم يفعل فالمشتري بالخيار ان يشاء اخذه وان شاء  
 رده هذا قول اصحاب الرأي قال الثوري لا بأس ان يبيعه مرة واحدة اذا  
 عور او عيى قال الثوري اذا اشترى سلعة مما يده فاستغلاها فاحبب ان  
 يشرها بنسبة حتى يبيع جابرو فذا صاحب كذب وبه قال احمد وقال اسحق ليس  
 هذا كذب اذا كانت ارادة الله قد قامت عليه بنسبة جماع  
**ابواب التسليم** قال الله جل ذكره يا ايها الذين امنوا اذا  
 تدابرتُم بينكم في الاموال فمضى ما كنتموه من الالبية قال ابو بكر قد اقول له الى اجل  
 مسهي على ان التسليم الى الاجل المحمول غير جائز ذلك سنة رسول الله



صلى الله عليه وسلم على مثل ما عني كتاب الله قال ابو بكر ثلث از رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في الثمار في سنتين  
وثلث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلفوا في الثمار في كل  
معلوم الى اجل معلوم وقال ابن عمر كان اهل الجاهلية يبيعون الخمر الجزور  
الى جبل الجبله وجبل الجبله ان تلج الناقة فتأخذ بطنها فتحمل التي تحت  
فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك واجمع كل من تحفظ عنه  
من اهل العلم على ان السلم الجائر ان يسلم الرجل الى صاحبه في طعام معلوم موصوف  
من طعام ارض عامة لا تحيطي مثلها بكيل معلوم او من معلوم الى اجل  
معلوم دنانير او ذراهم معلوم يدفع ثمنها اسلم فيه قبل ان ينفق كمن مقامها  
الذي يتابع فيه ويسمي المكان الذي يقض فيه الطعام فاذا فعل ذلك وكان  
حاضر الامر كان سلماً صحيحاً لا اعلم احداً من اهل العلم يطله ٥٥

هذا هو السلم الجائر  
الذي يقض فيه  
الطعام

**باب ترك المكان الذي يقض فيه**

وقال ابو بكر وصنفوا  
في ترك المكان الذي يقض  
فيه الطعام

الطعام في قول الثوري واححاب الرأي السلم جائز واحتجوا بحديث  
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السلم اسلفون في الثمار في كيل  
معلوم الى اجل معلوم ولم يذكروا المكان الذي يقض فيه فلا ذلك على الجارته  
واختلف قول الشافعي فابطل السلم مرة واجازه واختلف في البايع

صيه

**باب اختلاف بعض الثمن عند المشتري**

اهل العلم في السلم يختلف بعض الثمن عند المشتري  
واختلفوا في البايع يقض بعض ثمن السلم ويقض حتى ينفق فاما  
ابن شبرمة والثوري والشافعي واحمد يقولون السلم فاسد وقال اصحاب  
الرأي له من السلم بحسب ما يقض وانه قال اسحق وفيه قول ثالث وهو ان  
دفع بعض الثمن اليه من اوتلاه فلا بأس وان صرف لبعضه احلا كان  
ذلك حراماً هذا قول مالك قال ابو بكر قول الثوري صحيحه **باب**



المسلم اليه نجل بعض الثمن ايفاه ٥٥ واختلفوا فيما أسلم  
البدن في طعام فوجد بعض الثمن ايفاه كان الثوري واحمد بن حنبل يقولان  
يتم من المسلم بقدر ما قبض وقال ابو ثور له ابداله والمسلم جابر بن قتال السحق  
فيها قولان احد هما كقول احمد والقول الثاني كقول ابو ثور وقال العباد  
الرامي ان كان الذي وجد ايفاه انما يستحسن ان يهرى عليه ويأخذ غيره وان كان  
سوقا ردها وخط منه بقدر وقال يعقوب ومحمد ان كل ذي فاكلفها  
فانما يستحسن ان يبدله والمسلم على حاله وقال ملك يبدلها ولا يفتقر قصر  
وقال الشافعي اذا كان الثمن ايفاه فالمسلم فاسيده باب  
المسلم لو ابيع الى الا حال المجهول من الحصاد والحداد  
وما اثنى هذه ٥٥ اجمع اهل العلم على ان من باع معلوما من  
السلع معلوم من الثمن الى اجل معلوم من شهر الى شهر او الى ايل معلومة  
العدد ان البيع جائز وكذلك قالوا في السلم الى اجل المعلوم واختلفوا فيما  
باع الى الحصاد او الى الديار او الى العطاء فقال ملك ذلك جائز لانه معروف  
وله قال ابو ثور وقال احمد ربح الا يكون بدله بل هو كذلك في قدم الغزاة وقد  
روى ابن عمر انه كان متاعا الى العطاء وقالت طابته ذلك غير جائز كذلك  
قال ابن عباس وروى قال الشافعي والعمر بن زيد قرأت قلت قاله لا ورأى قال اذا  
باع الى فسخ النصارى لا صرم فذلك جائز وان باع الى الاندروا العير  
فهو ملكه وفيه قول رابع وهو ان البيع الى العطل جائز والمال حال هذا قول  
ابن ابي ليلى قال ابو بكر قول ابن عباس صحيح باب  
ابطال السلم في من حابط بعينه قال ابو بكر روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اسلف الى رجل من يهود ثاثيره ثمن  
كيل مسمي الى اجل فقال اليهودي من ثمن حابط فلان فقال النبي صلى الله  
الله عليه وسلم اما من ثمن حابط فلان فلا ولكن كيل مسمي الى اجل مسمي

صينه



قال ابو بكر وهذا اجماع من اهل العلم ومن حفظنا ذلك عند ملك والنوري  
والادوراعبي الشافعي واحمد واسحق واصحاب الرأي **باب**  
**السلامة في الحيوان** اختلف اهل العلم في السلامة في الحيوان  
فخصت فيه طائفة ومن روينا عنه انه قال لا بأس به ابن مسعود وابن  
عباس وابن عمر وابن المسيب والحسن البصري والسجعي ومجاهد والزهرى  
وبه قال الادوراعبي والشافعي واحمد واسحق وابو ثور واحتج احمد بان  
الديه مسند وقال للشافعي انما ذكره ابن مسعود ولانه قال من قتل الذي  
واحتج الشافعي بحديث ابي رافع يار الدية استن من معلومة قال ابو بكر  
وبه نقول وكرهت له طائفة السلام في هذا قول الثوري واصحاب الرأي

٥

**باب** **السلامة في جرح حلالا وغير ذلك**

واختلفوا في السلامة في السبي المعلوم حلالا فكان الشافعي وابو ثور  
يقولان ذلك جائز وقال اصحاب الرأي مطلقا السلام اذا كان حلالا وقال ملك  
اذا كان لاجل بلنة ايام فلا خبر فيه وقال الادوراعبي ذلك جائز قال ابو  
بكر قول الشافعي صحيح واجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان السلامة  
الطعام لا تجوز بغيره لا يعرف عيارة ولا في ثوب يد زرع فلا زل المعتمر  
لوتلقوا مات فلا تطل المسلم ومن حفظ ذلك عند الثوري والشافعي  
وابو ثور والنعيم واصحابه قال ابو بكر في قولنا اختلفوا فهو اسلام ما يذبحه  
في ما يذبح مدقح وما يذبح مدقح فابطل الشافعي ومفسر الثوري وابو ثور والنعيم  
هذا السلام وقالوا لا تجوز حتى تشر رأسه الى كل واحد منهما وفيه قول ثان وهو ان  
السلام جائز هذا قول ملك ويعقوب قال ابو بكر هذا صحيح **باب**

**الرجل يسلم ما يكال بهما يوزن وما يوزن فيهما يكال**

قال الثوري اسلام ما يكال ولا يوزن فيهما يوزن ولا يكال فيهما يكال ولا  
يوزن وذكر قول الثوري لاحد فقال هذا لا يحسبنا هذا قول ابي حنيفة

وانليف  
ما يوزن ولا يكال







وخرقنيه ابن عباس وعطاء وطاورس ومحمد بن علي ومحمد بن عبد  
 الرحمن وعمر بن دينار والحكم والثوري والشافعي والنخعي واصحابه  
 قال ابو بكر بن وهب نقول اذا كان له ان يقيله في الجميع فالا الذي يمنع ان  
 يقيله في البعض. **باب** **السلم في الثياب**  
 اجمع كل من تحفظ عنه من اهل العلم على ان السلم في الثياب جائز بل رجع معلوم  
 وصفة مطومة الطول والعرض والرفق والصفقة والجود بعد ان تستم  
 الى ملك من البلدان الى اجل معلوم فكل هذا قول الشافعي ومالك والاوزاعي  
 والثوري واحد وابي ثور واصحاب الرأي ومن تبعهم وروي اجازة  
 ذلك عن ابن المسيب والشافعي والقاسم بن محمد قال ابو بكر بن وهب ارجع  
 عن غيرهم خلاف قولهم وقوله **باب**

**السلم في الرحب وسائر الفواكه في غير حبيها**  
 واختلفوا في السلم في الرحب وسائر الفواكه في غير حبيها فكل ذلك  
 الثوري والاوزاعي واصحاب الرأي وقال الحزب من السلم حايث في ذلك  
 كله في غير حبيها اذا حلت الوقت الذي يكون فيه ما السلم فيه من ذلك  
 موجودا هذا قول مالك والشافعي واحد واصح وروي عن قال ابو بكر بن وهب نقول  
 لا جرح في ذلك في جملة ما لا ريب في حلي الله عليه وسلم في الثمار واد السلم  
 اليه في رطب فلم ياخذه في حليته حتى ينفك عن الشاة فحيثما ينفك يقول ان  
 المسلف بالحيارا من خارج عليه ما بقي من سلفه وان شاة اخر ذلك الى  
 رطب قابل وقال الاوزاعي لا بأس بان يندى عليه من راس مالك بقدر ما  
 يفي قال ابو بكر بن وهب الشافعي بقوله **باب**

**السلم في الخمر والشجر والزبيب والاككار**  
 واختلفوا في السلم في الخمر والشجر والزبيب والاككار والاوزاعي والشافعي  
 واحد وروي ثور وابي يوسف يجيزون السلم فيه لانه اوصفه وشرط وروا

من السلم



معلوما الى اجل معلوم وموضع من اللحم معروف تصفه تسمي به وقال  
النعمان لا خير في السلم في اللحم لانه مختلف ولا خير في السلم في السمك  
الطير في فاما السلم في المالح منه فلا بأس به وزنا معلوما وصرا معلوما وجميع  
كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان السلم في الشجر جائز اذا كان معلوما ومن  
حفظنا ذلك عنه الشافعي واحمد واحمد واثور وروا أصحاب الرأي واختلفوا  
في السلم في الرز وروا الا كارع فكان ملك واحمد نجيز ان السلم في الرز وروا  
لما اشترط من ذلك شيئا معلوما صغارا او كبارا وقال الشافعي واصحاب  
الرأي لا يجوز السلم فيه وفيه قول الشافعي واصحاب الرأي لا يجوز السلم في  
الاقب والحلوة والورق والادوية **باب السلم في**  
**الحوز والبيض واللؤلؤ** كان الارز اعني يري السلم  
في الحوز والبيض جائزا عدا وقال ملك في الحوز مثله وقال الزكاة في الحل  
امرا معروفا فلا بأس به وبه قال احمد واسحق وقالوا لا خير في السلم في الرمان  
ولا السفرجل ولا في البطم والقتاء والخيار لانه لا يكاد يورز ومنه الصغير  
والكبير ولا يجوز السلم في الحوز والبيض عند الشافعي واثور وكان ملك  
ابن ابي نسير نجيز السلم في اللؤلؤ اذا اشترط من ذلك شيئا معلوما ان كان ورثا  
فيوزن معروف وبه قال ابو ثور اذا كان اهل الصناعة يثعاز فون ذلك وفي  
قول الشافعي واصحاب الرأي لا يجوز السلم فيه **باب**  
**السلم في الالمانية** قال ابو بكر كان ملك يقول السلم في الالمانية  
الزجاج جائز اذا كان بصفة معلومة وبه قال الشافعي فيه وفي سائر الالمانية  
وهو مذهب ابي ثور والنعمان اذا كان شيئا يعرف ويعلم وكذلك قال الاوزاعي  
**باب السلم في الحبيبات** قال ابو بكر  
كان الاوزاعي والشافعي والنعمان نجيزون السلم في الحبيبات المالحة اذا كان  
يوزن معلوم وصنف معلوم والسلم في الحبيبات الطرية حايث في قول ملك والشافعي

في السلم في اللحم لانه مختلف ولا خير في السلم في السمك الطير في فاما السلم في المالح منه فلا بأس به وزنا معلوما وصرا معلوما وجميع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان السلم في الشجر جائز اذا كان معلوما ومن حفظنا ذلك عنه الشافعي واحمد واحمد واثور وروا أصحاب الرأي واختلفوا في السلم في الرز وروا الا كارع فكان ملك واحمد نجيز ان السلم في الرز وروا لما اشترط من ذلك شيئا معلوما صغارا او كبارا وقال الشافعي واصحاب الرأي لا يجوز السلم فيه وفيه قول الشافعي واصحاب الرأي لا يجوز السلم في الاقب والحلوة والورق والادوية



اذا بين صننه ويزن معلوم قال الربيع كما قالوا **باب السلم**  
**والقصيل والحب والبقر والنلوس** قال ابو بكر كان  
الشافعي يقول لا يجوز السلم في القصيل حزمًا لا تنهاتين فيه قال الثوري  
ابو ثور واهب الراي وقال ملك السلم فيه جاز حزمًا اذا اشترط حزمًا او  
اجمالًا معرفة واشترط احده ابانه وقال ابو ثور واهب الراي السلم  
في النلوس جائز عددًا اذا كانت لا تلبس ثيابًا تنشد يدًا وخصه في  
السلم فيه اصحوه **باب مسير الربيع** واختلفوا  
في الرجل يسلم الى الرجل في طعام يرفقه فملكه فيلحقه الذي عليه الطعام  
الذي له الطعام بغير ملة ينعرض عليه الطعام ليقضيه ويعطيه مقدار  
كراه الى ملة فله ذلك ملك والثوري والاوزاعي واحمد والشافعي وقال ابو ثور  
له اخذ الكرى واختلفوا في الرجل يسلم الى الرجل في عرض من العرض  
فمثل فازاد ان يات من مكانه غيره فكان الشافعي واصحوي يقولان لا يجوز ذلك  
وقال ملك لا بأس به باخذ مكانه غيره ينحله لا يبرأه لا الطعام قال  
ابو بكر وقد ثبت ان ابن عباس قال اذا سلمت في شئ الى اجل فجل فان  
اخذت ما سلمت فيه والاخذ عرضًا بانقص منه ولا تخ مرتين وقال كل من  
تلفظ عنه من أهل العلم في النصارى يسلم الى النصراني في الخمر فيسلم احدهما  
ان الذي اسلم بأحد درهمه كذا قال الثوري واحمد واصحوا بغيره قل  
ابو بكر ولا تقولوا لغيره الرجل يسلم الى الرجل ذنا بغيره لا يعلم عدتها او درهم  
في طعام معلوم فكان الشافعي يقول لا يجوز فيه قال النعمان وقال يعقوب السلم  
جائز قال ابو بكر ولا تقول وقال الشافعي لا بأس به يسلم في الشئ الذي اصله  
الكحل وزنا قال ملك ذلك جائز اذا كانا الناس يتابعون للمهر وزنا ويبيد  
قال احمد قال ابو بكر الموزن اقرب الى الحائطة من الكيل ويجوز واختلفوا في  
السلم في شئ يفيضه المشتري في اليوم منفرقة مثل ان يسلم في رطب فيقبضه

وقال احمد لا الا الكيل  
في المهر سلم مبيع



شيء ايام معلومه شيء كل يوم منه شيئاً معلوماً فقال ملك لا تأخر له وقال  
 الشافعي لا تجوز ذلك وقال احمد لا يا مريان ياخذ من الخبز الجوز طه  
 بعد رطل اذا لم يعمل له ليرخص عليهم جماع ابواب  
**الشرط في البيوع** قال ابو بكر بن ابي شيبة ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال الجابر بن عبد الله في رجل يبيع ثوبه قال فبيعه  
 ياؤ فيه فاستثنى ثوبه الى اهل بيته فاختلف اهل العلم عند الرجل يبيع الذابنة  
 ويشترط ظهراً الى مكان معلوم او رقبته معلوم فقالت طائفة البيوع جابر  
 والاستثناء ثابت وممن جاز ذلك الاوراعي واحمد والبخاري وابو ثور وابن  
 نصر واصحاب الحديث والحنابلة واختلفت طائفة البيوع بالهل  
 هذا قول الشافعي واصحاب الرأي وفيه قول ثالث وهو ان كان بشرط ركوب  
 الى مكان قريب فجاز وان كان مكاناً بعيداً فهو مكره هذا قول ملك قال ابو  
 بكر والحواشي في الدار بيعاً وبسبب سكنها مائة معلومة كذلك وقد  
 روي ان عثماً اشترى داراً من كعب بن علي بن نوفل فاشترى فيها كذا وكذا قال  
 ابو بكر واما انهم يشترطون الرجل وقلنا لا فاما المعلوم ففي حديث  
 جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البيع الا ان يعلم قال ابو بكر والقول  
 الاول قول الحديث جابر ثابت **باب احواله بشرط**  
**البائع على المبتاع عنق المبيع** قال ابو بكر بن ابي شيبة ان  
 عايشتهم اذ انتم تشترى برة وان مواليتهم اشترطوا ولا فاقول النبي  
 صلى الله عليه وسلم اشترىها واعتقها فاما الرجل لم يعط الثمن واختلفوا  
 عند الرجل يبيع النسقة ويشترط على المشتري العنق فقال الشافعي رضي  
 الله عنه بقول البيوع جابر والشرط ثابت وقال السخري ويعقوب البيوع بالهل  
 وقال البخاري ومحمد انا عنق المبيع فعليه الثمن وقال يعقوب العنق  
 جابر وعليه القيمة قال ابو بكر وكل ما قاله من ذلك خطأ لغير البيوع اذا

له  
 داوود



بطل الميثاق ملك المشتري عليه وإذا لم يثبت ملكه فعبر جابر عن غفلة  
لأنه أعز جيبه ما لا يملك وكان ملك يقر إذا اشتري جارية علي بن جعفر  
أوبديرها ففأنت. قالند يبرأ العنق ففهمنا خبر وبتراجعا إلى القيمة وفيه  
قول ثالث وهو أن البيع جابر والشرط باطل هذا أقول ابن أبي ليلى وأبو ثور  
وحنك أبو ثور عن الشافعي **باب**

**بيع ويستترط على المبتاع أن لا يبيعه ولا يبعده**

وآخلفوا أنه الرجل يبيع العبد أو الأمة على أن لا يبيعه المشتري ولا يبعده  
فكان الحسن البصري والشعبي والنفعي والحكم وابن أبي ليلى وأبو ثور يقولون  
البيع جابر والشرط باطل وقال حماد بن أبي سليمان البيع جابر والشرط لا ر  
وقال أحمد وأبو إسحق في البيع إذا قال المبتاع أن لا يبيعه غدا فلا يبيع بيني  
وبيني قال له شرطه قال أبو بكر وقد روي معنى هذا القول عن عمرو ابن مسعود  
وفيه قول ثالث وهو أن البيع المشرط فيه بعض هذه الشروط باطل هذا أقول  
الشافعي والعمري ويعقوب وقد روي عن ابن عمر وعائشة أنها إذا راع  
الأمة على أن لا يباع ولا يوهب قال الملك في هذا هو بيع ملوكة قال أبو بكر بن مبررة  
ثابت ولا خلاف خبرا ثابتا بعارضه والقول له غيب وقد أثبت النبي صلى  
الله عليه وسلم البيع وأبطل المشرط وقد نقول **باب**

**أشترط المشتري مال العبد المشتراة في عقد البيع**

قال أبو بكر بن تيت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا لله للمبتاع  
ألا يشترط المبتاع وقد اختلف أهل العلم فمن باع عبدا لله قال قال الشافعي  
أهل العلم بظاهر الحديث أن ماله للمبتاع إلا أن يشترط المبتاع وقد اختلف  
أهل العلم فمن باع عبدا لله قال قال الشافعي ماله فيكون له كذلك قال عمرو بن  
عبد الله بن الخطاب وقضى به شريح بن عبيدة قال طائوس ومالك والشافعي وأحمد  
وإسحق وقد روي عن ابن عمر أنه قال من يبيع عبدا لله فباعه الذي اشتري

مال ماله



ما عليها الا ان يشترط الذي باعها ما غلبها وهو قول الحسن البصري  
والنخعي قال ابو بكر بن القفال الاول اقوال واختلفوا في العبد سباع ولما لم يعلم قدره  
اولا بعلمه فاشترطه المشتري فقالت طائفة هو المشتري عرضا او ثمنيا يعلم  
به اول بعلمه وان كان المال اكثر مما اشترى به العبد كان الثمن نقدا او عرضا فهو  
للبيع هذا قول مالك والشافعي واسحق بن عبيد وابي ثور فقالت طائفة هو مشتري  
للعبد ومشتري لماله معه فان كان للعبد ذهب لم يخرج ان يشتريه ذهب  
فان كان مال العبد مجهولا او دينيا فاشتراه بدين لم يخرج هذا قول الشافعي وحكاية  
بعض اهل مصر عنه وقد كان له هو بالعرف عمل الي قول المديني قال ابو بكر يطاهر  
جناب ابن عمر بن الخطاب كل مال يكون للعبد فهو داخلة في جملة قوله ولما لم  
غير جابر اخراج شي منه خبر سنة لان السنة لا يستثنى منها الا سنة  
منها ولا يجوز الخروج عن ظاهر خبر النبي صلى الله عليه وسلم وعمره الا في  
خبر مثله **باب اشتراط المشتري على البائع**  
**في عقد البيع شيئا لرافقه دينه** **باب خبره**  
قال ابو بكر بن القفال الثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع غنلا فدايرت  
فتمرها للتابع لان يشترطها المبتاع قال ابو بكر وهذا دليل على ان الثمر اذا لم  
يؤدر ان ذلك للمشتري وقال يطاهر هذا الخبر ملك واهل المدينة والشافعي واصحابه  
والعمر بن حبيب وعلم اهل العلم قال ابو بكر وفيه يقول الا ان ابن ابي ليلى فانه  
قال الثمرة للمشتري وان لم يشترطه لا يثمنه **باب بيع الامه واسلنتها ملكه بطئها**  
واختلفوا في الرجل يبيع الامه الناقة ويبسثني مائة يطئها فقالت  
طائفة البيع جابر والشرط لا يرك ذلك قال الحسن البصري والنخعي واحمد  
واسحق وابو ثور وقد ثبت ان ابن عمر اعنق غلاما له وامر الله وانسنتها  
مائة بطئها وقال مالك والثوري والشافعي واصحاب الرأي البيع فاسد قال

كان او نقدا

ان يقال



ابو بكر ومروان بن قنبل الواحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم  
تخالقه منهم غيره ولا يعلم احدهم عن غيره ذلك مخالفا وهذا ابلز منهم واذا  
كان البيع بغير اذنا باع امة واشترط اثمنا في بطنها حرق فلا كان كذلك بيعنا  
واستثنائنا بطنها لان الحارثة الذي يرفع عليها البيع دون الولد في المسائل  
صحيح **باب البيع بدنانير الدرهم**

اجمع كل من تحفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل ان يبيع سلعة بدينار الا فيلها  
ويدينار ودرهم واختلفوا فيمن باع سلعة بدينار درهم فابطل كثير من  
اهل العلم هذا البيع ومن كرهه النخعي وعطاء الاوراعى وابرايم بن ليلى والثوري  
والشافعي واحمد والحسن وافسد اصحاب الرأى هذا البيع وقد ذكرنا عن  
ابي سلمة بن عبد الرحمن انه اشترى ثوبا بدينار والحدرها والجاز ذلك عبيد  
الله بن الحسن اذا عجز قاسم الدينار في ذلك المستوق قال ابو بكر البيهقي في  
ذلك فاسد لانها غير عاين في المثلثة في وقت عقد البيع وقد روي عن ابي  
صلوات الله عليه وسلم انه نهى عن التثنية الا ان يعلمه **باب**

**الرجل يشتري السلعة على انه لم يأت بالتمس**  
**الى وقت كذا والا فلا يبيع بينهما**  
واختلفوا في الرجل يشتري السلعة ويقول ان لم يأت بالتمس الى وقت كذا  
والا فلا يبيع يثبت له فقالت طائفة البيهقي جازم والشرط ثابت كذلك قال الثوري  
واحمد بن حنبل واسحق بن عمار قال ابو نؤير اذا كان المشرط ثلثة ايام روي  
مشافرا في ثور عن ابن عمر وقال المغيرة ان كان الوقت ثلثة ايام فالبيع جازم  
والشرط باطل وان كان اكثر من ثلثة ايام فالبيع فاسد ثم قال فان تعدد في  
ثلثة ايام فالبيع جازم وهو لازم له هذا قول النخعي وقال محمد بن حمران اربعة ايام  
وعشرة ايام وقال مالك ان كان ادا جازم مبرأ ثلثة ايام وثلثة ايام فاسد  
لمروان كان عشرين ليلة او نحو فسخ البيعة **باب**

ان



بيع العربون ٥٥٥ واختلعا في بيع العرين فكرهت  
 ذلك طائفة وأبطل بعضهم البيع روي عن ابن عباس والحسن البصري  
 أنه لم يملك ذلك وأنه قال ملك وهو يشهد قول الشافعي وهو قول أصحاب الرأي  
 وقد روي عن ابن عمر أنه أجاز ذلك وقال ابن سبويه لا بأس به وقد روي  
 أن نافع بن عبد الحرث اشترى من صفوان بن أمية داراً مملوكة بأربعة آلاف فان  
 رضي عمر فليبيع له وأن لم يرض فليصفوا بأربع مائة وذكر أحمد حديث عمر  
 وقال أي شيء أقيروا قولك **بَابُ مَسَائِلِ ٥٥**  
 قال أبو بكر كان ملك يوزن إذا اشترى السلعة على إزلة وصنعة عليه والبيع  
 بالملوكة قال الأوزاعي وهو مذهب الشافعي وكره ذلك علمه روى قول  
 ابن سبويه لا بأس به وقال الحكم وحمد داود خذه مما باعه واختلفوا فيما اشترى  
 ثوباً واشترط على البائع خياله أو قصرته أو كان طعاماً فاشترط على البائع  
 ما يشاء فكان من سبغ الثوب والشافعي وأبو ثور يقولون البيع باطل وقال أحمد  
 وأبو حنيفة إذا اشترط أحد هذه الأشياء فالبيع جائز وإن اشترط شرطين فالبيع  
 باطل وقال مالك إذا اشترى التمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر  
 عَصْرُهُ فهو مكره وقالوا اشترى ثوباً على أن على البائع خياله فلا بأس  
 به قال أبو بكر لا فرق بينهما قال أصحاب الرأي إذا اشترى طعاماً فاشترط  
 عليه أن يوفيه في منزله وهما في المصنف ذلك جائز به قال أبو ثور وقال أبو  
 بكر والبيع في ذلك كله فاسد لا رخصة التمر من حصة الحجة والعمل  
 غيره معلوم والبيع لا يجوز إلا بثمن معلوم واختلفوا في الرجل يبيع الشاة  
 ويمسك رأسها أو جلدها فكان الشاة فبيع بالبيع باطل وأنه قال الثوري  
 إذا اشترط الرأس وقال مالك لا بأس به يمسك من لحمها أو طائفة من لحمها  
 وكره الكثير ولا يجوز أن يمسكها بطنها أو فري وتجر أن يمسكها في  
 الغلوات حيث لا يكون للجلد خطر وقال لا بأس أن يمسكها رأسها أو كارتها







الشافعي وفيه قول رابع وهو ان القول قول المشتري لانها قد اجعل على زوال  
 ملك البائع وانما يدعي البائع قتل حرام فان اقام البينة استوفى حقه والا  
 يخلف المشتري ويترحم من دعواه هذا قول ابو ثور قال ابو بكر وليس في هذا  
 الباب خيرا يعتقد عليه **باب اختلافها**  
**في الثمن والسلعة مستقلة** هـ واختلافها في  
 في المتبايعين تختلف في الثمن والسلعة مستقلة فكان الخبير والنور  
 والاوراعي والمعز ويعقوب يقولون القول قول المشتري مع يمينه وقال الشافعي  
 ومحمد بن الحسن يجهل الفارق بتراد ان فمه السلعة وكان ملك يقول اد اجازها  
 المشتري فالقول قوله مع يمينه ما لم يكن شي يستلزم **باب**  
**بيع المحيرين** هـ واختلاف اهل العلم في الرجل يوكل  
 الرجلين ببيع السلعة فيبيع كل واحد منهما السلعة من رجل بثلث مسمي  
 فقال طائفة البيوع الاول روينا هذا القول عن شريح وابن سيرين وفيه قال الشافعي  
 وحلي عن زبيدة ومالك انها لا هوالذي يدا فقبض السلعة فان لم يكن قبضا  
 احدهما فهو الاول قال ابو بكر بالقول الاول اصح والتطرد ال عليه وفيه حديث  
 في اسناده مقال عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا باع المحير ان يقر الاول  
**باب السلعة تباع وصاحبها**  
**حاضر لا يتكلمه** هـ واختلاف في السلعة تباع وصاحبها حاضر  
 لا يتكلم فكان الشافعي والحنفي ويعقوب يقولون لا يبرأ ملكه عنها بسكوته  
 وقال البراء بن بلي سكوته اقرار بالبيع قال ابو بكر الاول اصح **باب**  
**مسئلة** هـ واختلاف في الرجل يبيع سلعة لا يملكها ولم يبرأ كل  
 يبيعها فبيلغ ما لهما فيبيع فقال الشافعي والحنفي وابو ثور البيع فاسد وقتل  
 ملك والحنفي واسخا اذا اخلت السلعة البيع حاز قال ابو بكر قول الشافعي  
 صحيح **باب الرصي والوكيل يشتريان ما جعل**

كان  
 اذا اجازت



أَيْهَا يَبْعُهُ ٥ واختلغوا في الوصي والوكيل ببيع كل واحد  
 منها ما جعل اليه البيع من نفسه قالت طائفة البيع باطل هذا قول  
 الشافعي وقال الثوري إذا دفع اليك ثوباً فلا يشتريه لنفسك وقد روي  
 نحو ذلك عن ابن مسعود وأنه قال البرسبين وأجاز الشافعي والنعمان  
 بشري الأب مال ابنه الطفل من نفسه وحكي عن عبد الله بن الحسن أنه أجاز  
 شري الوصي لنفسه ما لا يبار فيه عطاءه **بَابُ**

المتبايعين يمنع كل واحد منهما من دفع ما تحب  
 عليه ٥ واختلغوا المتبايعين يمنع كل واحد منهما أن يدفع ما يبد  
 حتى يقتض ما يبد ما حده فقال الثوري واحد وأصح كجعله لا يبيعهما  
 يد فكان إليه ويدفع اليها ربه فإن كان زهراً أو ثوباً البايع يدفع السلعة ويحضر  
 المشتري على دفع الثمن من ساعده فإن غلب ماله اشتد على رفق ماله واشتد  
 على رفق السلعة فإذا دفع المثل عنه الوقت راز لم يكن له مال فهذا  
 مفسر والبايع أحق بسلعته هذا قول مال إليه الشافعي وقال الثوري  
 ليس الذي اشترى السلعة أن يقتضها حتى يدفع الثمن وحكي ذلك عن الكوفي

### **بَابُ شَرِي الْأَعْمَى وَالصَّبِيِّ ٥ ٥**

واختلغوا في شري الأعمى قال طائفة لا يجوز شراءه إلا أن يوكلا من  
 من شري له هذا قول المشعبي وقال النعمان نظره إليه جسه وقال عبيد الله  
 ابن الحسن شراءه جائز إذا أمر أشعنا بالانظر إليه لزمه وكان أبو ثور يبيع  
 الصبي وشراؤه لا يجوز وحكي عن الكوفي أنه قال يبعد جازي بادن زوله وأذن  
 القاضيو قال سيبويه الثوري لا يجوز بيبعه إلا بأذن أهله وقال  
 أحمد وأصح كذلك إلا الشئ اليسير فأنها أجاز الشئ اليسير ومنعها  
 من بيع الكثير ٥ **بَابُ مَسَائِلَ ٥ ٥ ٥**  
 أجمع أهل العلم على أن من باع معلوماً من السلع حاضراً معلوماً من الثمن وقد

الشافعي



أحاط البائع والمشتري بالسلعة معرفة وهما جازان الأمران البيع جاز  
وأجمعاً على أن يباع سلعة بثمن مجهول غير معلوم ولا مسمى ولا غير قائم  
أن البيع فاسد واختلفوا في بيع سلعة لم يرها المشتري ووصفها له البائع  
بصفة معروفة فقالت طائفة البائع جاز والمشتري بالخبر كانت حصة  
السلعة على الصفة التي وصفت له أمر لم يكن هذا قول سبعين الثوري وأصحاب  
الراي وقد روي هذا القول عن الشعبي والحسن والخفي وقالت طائفة إذا  
خرجت السلعة على الصفة التي وصفت له لزم ذلك المشتري وإن كان  
على غير تلك الصفة فله الخيار هذا قول محمد بن سيرين وأبواب السخنيان  
وملك وعبد الله بن الحسن وأحمد والشافعي والليث وأبو ثور وابن المنصور وقد  
قول ثالث وهو أن البيع باطل هذا قول الشافعي وقد أجاز الشافعي  
هذا البيع مرة وقال الحكم وأحمد إذا اشترى العبد وقد رآه بالأمس ولم  
ير يتر اشتراه قال أبو بكر قول ابن سيرين صحيح وكليهما جاز على ظاهر  
قوله وأحل الله البيع لا بيع منه كتاباً أو سنة أو أجماعاً  
واختلفوا في الرجل يشترى عبداً من مملوك أحد فها وجد بالآخر عبداً وتختلفان  
في قيمة المالك فقال ابن أبي ليلى وأبو ثور القول المشتري لأنه مدعي  
عليه وقال الشافعي القول قول البائع لأن الثمن كله قد لزم المشتري  
وقد ذكر عنه غير ذلك وقال النعمان القول المشتري إلا أن يشأ البائع  
أن يأخذ الحي ولا يأخذ من غير الميت شيئاً وقال يعقوب القول المشتري  
مع ماله واختلفوا في الرجل يقول عبده من حصه الميت ويخالفان ويتراد  
و يتراد أن العبد القار وقمة المالك والقول في قيمة المالك قول المشتري  
مع ماله واختلفوا في الرجل يقول عبده أن يعطيك فانت حر فباعه  
فقالت طائفة هو حر من مال البائع روي هذا القول عن الحسن وروى قال  
ابن أبي ليلى وابن شبرهة والشافعي وأحمد بن حنبل وقال الثوري والنعمان

قوله لا يبيع  
قوله لا يبيع  
قوله لا يبيع

منع

قوله لا يبيع



ويعترب لا يبيع العتق لان العتق من مال البايع روى هذا الثوري لما يقع  
 بعد خروج العبد من ملك البايع واختلفوا فيه ان قال البايع ان يعتق  
 فانسحروا قال المشتري ان اشتريته فهو حر فذكر ابو عبيد عن ابن ابي  
 ليلى ومالك انها قال لا يعتق من مال البايع قالوا اصحاب الراي محمد بن علي  
 انه يعتق من مال المشتري ومال ابو عبيد الى قول مالك وابن ابي ليلى واختلفوا  
 في الرجل يبيع من الرجل الطعام الى اجل فلما اجل الاجل احدهما بالثمن طعاما  
 حاضر او قبضه مكانه فاجاز ذلك الشافعي واصحاب الراي وقال مالك  
 ذلك بربا وقال احمد واسحق يستري منه ما لا يكره لابيوزر وقال طبروس  
 لا ياخذ طعاما وقال ابو بكر فيقول الشافعي في قولوا واختلفوا في  
 الرجل يبيع السلعة يد بين ثم يشتريها بقل من ثمنها فقد قال مالك وسبعة  
 وابو الزناد وعبد العزيز ابن ابي سلمة والدارقطني والثوري واحمد واسحق  
 واصحاب الراي لا يخرج ذلك فورينا عن الحسن وابن سيرين والشافعي والبخاري  
 انهم هو اذ لك وقد روى عن ابن عباس حديث يوم افق هذا القول  
 وروينا عن عائشة انها قالت حيث سيات عن مثل هذا ليس ما شريت  
 وبسبب ما اشتريت وخص فيه الشافعي وابو ثور وروى معني ذلك عن  
 ابن عمر قال ابو بكر البيهقي في ذلك خاير اذا كانت البيعة الثانية بعد  
 اقباضها بايديها عن البيع الاول واختلفوا في الرجل يبيع للرجل  
 اشترى سلعة كذا وكذا في حي رخص فيقال كذا وكذا في كذا وكذا  
 ونحوه كره ذلك ابن عمر وابن المسيب وابن سيرين والحسن والشافعي  
 وفنارة وتعبد الله بن الحسن واحمد واسحق وكان القسري بن محمد ومحمد  
 الطويل لا يريان ذلك باشا وكان الشافعي يميز هذا البيع اذا كان  
 العتق صحيحا الا شرط فيه وكان ملك بكرة ذلك ولا يفسخ البيع قال ابو  
 بكر كما قال مالك في قولوا واختلفوا في الرجل يشتري من رجل مائة ثوب



فیرتدا وینقص فکان الثوری یقول اذا قال کل ثوب بعشرة فانی وجودها  
تسعين فالمشتري بالخيار وان زادت على مائة فالبيع مردود وقال ابو ثور  
اذا زاد او نقص فالبيع فاسد وقال مالك اذا اشتراها خمسين ثوباً  
فربحها احد وخمسين يرد منها ثوباً هذا قول مالك وقال ابن القسمر حناجه  
یرد جزاً من احد وخمسين جزاً من الثياب وقال اصحاب الرأي لو وجد ما احد  
وخمسين ثوباً فالبيع باطل فان ساء كل ثوب منها عشرة دراهم وکان  
شبه العدد احد وخمسين ثوباً فالبيع فاسد وان كانت الثياب تنقص  
وقد سمی لكل ثوب منها شياً فالبيع جائز والمشتري بالخيار ان شاء اخذ كل  
ثوب منها ما سمی وان شاترک واجمع کل من احفظ عنده من اهل العلم علی  
ان رد ثوب اهل اللامة اذا اسلموا یجوزوا عليهم فغل ذلك عمر بن عبد العزيز  
وروي ذلك عن الحسن والشعبي والنخعي ویه قال الشافعي وابی ثور واصحاب  
الرأي وخالفهم بعض من لقبناه من اهل الحديث وقال لا تجبر الذمی علی بيع  
عبده الذي اسلم واخضع لحدیث سلمان وانه كان بعد ما اسلم اليهودي  
وان اليهودي كل ثوبه وان ذلك كان يعلم النبي صلى الله عليه وسلم وكان الثوري  
لا يری لبيع البنادر ثباتاً اذا كان يربحها للصبي لا للعت ویه قال احمد والحق  
وكره الثوري بيع العتوق وقال احمد الدفوف ایسر من الطير

**باب الصفقة حسم ما يملكه**  
**البايع وما لا يملكه** واختلفوا في الرجل يبيع ما يملك  
وما لا يملك صفقة واحدة مثل ان يبيع عبداً فيوجد احدهما حراً وما  
اشبه ذلك فکان الشافعي وابی ثور يقولان البيع باطل وحكي ابو ثور عن الكوفي  
انه قال اذا كان احد العبدین حرّاً فالبيع باطل وان كان احدهما مسروقاً  
او معصوماً فالبيع جائز ويرد المعضوب بالقيمة رياء خذ الذي له بالقيمة  
قال ابو بكر يقول الشافعي اقول واختلفوا في العبد تدثر المال الممنوع منه



من مولاه فنعته فقالت طائفة البيع باطله كذلك قال الحشر  
 البصري والشعبي وقال الشعبي والثوري البيع جائز والعنق جازم  
 المشتري علي سيد العبد مثل الفنز الذي ابتاعه وقال احمد بن الدرام  
 علي المولى ويوحنا المشتري بالتمزور العبد حر» وفي قول الشافعي  
 ان كان اشتراؤه بعين المال فالشري فاسد وان كان اشتراؤه بغيره  
 فالشري جائز ويغرم للسيد المثل الذي اشترى به من عنده ويبدفع المال  
 الذي قبضه من العبد الي مولاه ويجوز العنق جازم والولا للمشتري المعترق  
 قال ابو بكر هذا صحيح» **تبار**

**المصاحف ويبعها** واختلاف في شري المصاحف  
 وبيعها فروى عن ابن عمر انه سئل في بيعها قال وردت اراي يقطع  
 في بيع المصاحف وقد روينا عن الشعبي انه كره ذلك فلهذا يبيعها وشراها  
 علقمة وابن سيرين والشعبي وشريح ومسروق وعبد الله بن زيد وفيه قول  
 ثوري هو الرخيصة شراها وكراهية بيعها روينا هذا القول عن ابن عباس وفيه  
 قال سعيد بن جبير والاسحق قال احمد الشرا هو وما علمنا ان البيع رخصة  
 ورحضت طائفة في شراها وبيعها هذا قول الحسن والحكم وعكرمة وقال  
 عكرمة اما ناسع عمل يديه وقال الثوري لا بأس ان يبادل مصحفا مصحف وزيادة  
 دراهم واخذ دراهم وفيه قال الشافعي واختلفوا في النصف ان يشتري بمصنف كان  
 الشافعي يقول البيع مفسوخ واحبار ابو ثور واحكام الرأى شراها وقالوا  
 نجبر علي بيعه **تبار**

**والعصير من نخذه خمرًا** واختلاف في بيع العنب  
 والعصير من نخذه خمرًا وفيه عطاء والثوري والحسن البصري  
 وقال احمد لا يعجن ذلك وقال الشافعي لا يسعة اذا علم ذلك وقال عطاء  
 مرة لا يبيع العصير من نخذه خمرًا وقد روينا عن سعد بن ابي وقاص



سأبدل علي كراهية ذلك هـ **تَابُ**

**بيع المزايمة** هـ واختلفوا في بيع المزابدة فاباح ذلك ابن  
سيرين واحمد وهو مذهب الثوري والشافعي ولا اعلمه الا مذهب  
المدني والخوفي ذكره الاوزاعي وسحق بيع من يزيد الهـ في الغنم والمواشي  
قال ابو بكر لا بأس به لانا قد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه باع  
قد حاو حلسا بمنزله ولا نعلمه العامة والخاصة في عامة البلدان

بيع

**تَابُ** **البيع على البائناح وبيع**

**الحساح المدرج** هـ كان الشافعي يقول لا يجوز ما لم ير المشتري  
الا السلوك كان ملك يقول لا يجوز بيع الثوب المدرج حتى ينظر اليه بعد النشر  
وتجيز بيع الاعدال على البائناح وكان الاوزاعي يجيز بيع ذلك اذا وصف  
مائه العدل ويجعل المشتري الخيار اذا نسره وكان ابن سيرين لا يرى بأسا  
بالبيع من البائناح قال ابو بكر من اجاز بيع السلعة على الصفة فبيعت  
ان يجيز بيع الثوب او الثياب اذا وصف طولها وعرضها ودقتها واصفا  
فلكون المشتري بالخيار اذا خالف الصفة التي وصفت له هـ

**تَابُ** **بيع السمن والزيت بالظرف**  
**على ان يطرح لكل ظرف شئ معلوم ماء**

قال ابو بكر اذا اشترى الرجل السمن بالظرف على ان يطرح لكل ظرف  
شئ معلوم فله ذلك بن سيرين وقتادة وابو حاتم والشافعي  
وكان الشافعي والبعث لا يريان بأسا ان يشتري ذلك على ان يوزن  
الظرف ويطرح وزنها واختلفوا في بيع السمن والسمن فيه الرب  
مروى عن شريح انه قال يرخد المايح بان يعطى المشتري بكل الرب سمن  
وقال الثوري اذا اشترى المشتري اخذ الذي وخذ ولا يطلف بان يخي  
بكل الرب سمن وقال احمد واسحق ان كان سمنًا عند سمن كثير اعطاه



ببرزته فان لم يكن عنده <sup>بشئ</sup> رجع عليه ببدل الرب من التبرع <sup>هـ</sup>  
**باب الشراكة والتولية والاقالة في**

**الطعام** <sup>هـ</sup> كان الثوري يقول التولية والشراكة بيع ولا يجوز بيع  
 الطعام حتى يبيعه منه المشتري ونه قال <sup>عنه</sup> الله بن الحسن والشافعي واحد  
 واستحقوا ان يثروا <sup>هـ</sup> والنعمان من راي ان التولية بيع الحسن البصري  
 وابن سيرين وعطاء والحكم والزهري وخصصت طائفة في الشراكة والتولية  
 والاقالة في الطعام وغيره <sup>هـ</sup> هذا قول مالك وكان الشافعي واحدا واستحق  
 والتعمير يجوز والاقالة في الطعام لا <sup>هـ</sup> فسخ بيع قال الربيع اما الشراكة والتولية  
 فليس يحلوا ان يكون بيعا ارمية فلما اجمعوا على ان ذلك ليس بهبة ثبت  
 انه بيع واذا كان بيعا فغير جائز بيع الطعام قبل ان يقبض له هي البهي  
 صلى الله عليه وسلم عنه <sup>هـ</sup> واما الاقالة فثبت اجماعهم ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل يقبض مع اجماعهم على انه ان يقبل  
 المسلم بفاسخة جميع السلم دليل على ان الاقالة ليس ببيع اذ لو كان  
 بيعا ما حار ان يجمع الناس على سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلفوا  
 في الاقالة على ان يعطيه المشتري شيئا فله الشافعي والكره قال  
 احمد فاسحق الا ان يكون تغيرت السلعة وكره ذلك ابن عباس وابن عمر  
 وقال مالك ان كان الناصر الباي فاعطا المشتري شيئا على ان يفسخ  
 البيع فذلك جائز وان كان الناصر الباي ففسخ الباي ان يقبله على ان  
 يعطيه المشتري شيئا فلا خير فيه <sup>هـ</sup> **باب**

**السلف** <sup>هـ</sup> اجمع من تحفظ عنه من اهل العلم على ان  
 استقراض الدنانير والدرهم والبنطة والشعير والتمر والذبيب وما كان  
 له مثل سائر الاطعمة المكيل منها والموزون حايروا دل خبر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم على الاستسلاف حايروا اجمع كذلك

من

ان



من تحفة عنه من أهل العلم على أن من أسلف سلفاً مما يجوز استلاف  
 فرد عليه مثله أن ذلك حايث وزان للسلف أخذ ذلك وأجمعوا على  
 أن للسلف إذا شرط عند السلف هدية أو زيادة فاسلفه على ذلك  
 أن يأخذ على الزيادة على ذلك زيادة وأختلفوا فيه أن قضاء عن غير شرط  
 أفضل مما أن يضروا هداية فقال ابن مسعود وابن عباس ولا يبركون  
 وابن عمر ولا معناه أن يأخذ مثلاً ما فرض ولا يأخذ فضلاً وكره ابن سيرين  
 والشعبي والثوري مكره واللبيت بن سعد وأحمد كل فرض حر منفعه  
 ومنه ذلك حايث إذا كان عن غير ومنه يخص فيه ابن عمر وابن  
 المسيب والحسن والشعبي ومكره الزهري وفائدة ومكره وأحمد والحق  
 والشافعي وقال الحريري كانا يتهديان يتعاهلان بينهما الهدايا قبل  
 ذلك أو المراكلة فلا بأس أن يرضيا على عاداتهما وإن أخذت ذلك بعد الفرض  
 فهو مكره روي هذا القول عن الشعبي ورواه قال السحق بن زاهر قال أبو بكر الأمر  
 في هذا يتصرف على وجه أحد ما يفرضه فرضا على أن يهدي بهديه  
 هدية فذلك غير جائز والزيادة التي يأخذها حرام والوجه الثاني أن يفرضه  
 فرضاً ولا يشترط عليه شيئا فلم يعطه ذلك على يده أن يأخذ أصلاً  
 أعطاه عليه أفضل قبض فذلك مباح حلال استدلوا بحجواي رافع  
 وأبي هريرة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أسس من  
 رجل بكره أن يقضاه أفضل منه وفي حديث أبي هريرة فاعطاه أفضل من  
 سيده وقال جرير أحسنه فضل الرجل الثالث أن يكونا كائناً ما كانا  
 بينهما قبل ذلك فلا يكره لهما أن يرضيا على عاداتهما إن شاء الله

باب السفائخ

الجليل دفع دناي برود را هر وياخذها ما رضى حتى يباح ذلك فزيق  
 ومن روي عنه أنه أباح ذلك على بني أبي طالب وابن عباس وروى ابن

والشعبي

مما

بأنه



وابن الزبير والحسن بن علي وابن سيرين وعبد الرحمن بن الاسود وابوب  
السختياني والثوري واحمد واسحق وذكره ذلك الحسن البصري وميمون  
ابن اي شبيب وحماد بن اي سالم وعبد بن اي ليابة والاوزاعي  
والليث بن سعد وملك والشافعي قال ابو بكر لا بأس به اذا لم يشترط  
افضل مما يدفعه او يدخل فيه صرفا او نفقا غير نقدية هـ  
**مسائل من تاريخ السلف هـ**

كان ملك والليث بن سعد والشافعي يقولون اذا تسلف فلوسا ودرهما  
فانسلها السلطان او باطلمها فليس عليه الا مثل المفلوس التي تسلمها  
او الدراهم وقال احمد يكون عليه قيمتها من الذهب واختلفت  
الرجل يسكن الرجل الشيء الى اجل يطالبه به قبل الاجل فكان ملك والليث  
ابن سعد يقولان ليس ذلك حتى يحل الاجل وقال الحرث العجلي والاوزاعي  
والشافعي يطالبه به وباحذه منه متى شاق قال ابو بكر هذا الصريح قال  
ملك من سلف رقا فلا بأس ان ياخذ بها قبل اجل الاجل وبعدة وقال  
اسحق اذا كان له علي رجل حنطة من فرض فلا ياخذ قيمته شيئا لانه  
باع العير بالدين وقته قول الشافعي لا ان ياخذ به شيئا يقيضه مكانه  
اقل من كيل الحنطة واكثر اذا شاذ ذلك المعطي وقد روي ذلك عن  
ابن عمر انه كره ان ياخذ مكان الدراهم طعاما وروينا عن سعيد  
ابن جبير وعكرمة وحماد انهم لم يروا بذلك باسا وكان الحسن وابن  
سيرين والاوزاعي يقولون اذا استقرض درهم عددا ارد عددا اذا  
اخذ ورتا رد ورتا وفعل ذلك ابوب اخذ من حماد بن زيد درهم مائة  
عددا فاعطاه بالبصرة عددا قال ابو بكر هذا جائز لا يمس ببيع وخص  
ابو قلابه واحمد بن حنبل ان يستقرض الجبر ان بعضهم من بعض الخبر  
وبه قال ملك اذا لم يشترط ان يفضيه افضل منه وذكره ملك والشافعي

له  
وهو من الاجل والشافعي  
لا بأس بان ياخذها



استقر آخر الوليد قال ابو بكر واد ارضه طعاما ببلد فلقيه ببلد اخر  
فطالبه بالطعام فبيل له ان شئت فاقض منه طعاما بالبلد الذي اعطيه  
به وان شئت فخذ قيمه الطعام بذلك البلد هذا قول المشافعي  
واختلفوا في ثصر ابي اسلف نصرانيا حمر اقبال الثوري ان اسلم المهر  
لم ياكل شيئا فان اسلم المستقر رد علي النصراني ثم حمره وعليه مذهب  
الشافعي واحمد واسحق انهما اسلما لابي ردي شيئا قال ابو بكر وانه اقوله  
**باب اثبات الشبهات من**  
**الامور** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحلال  
بين والحرام بين وبينها مشبهات لا يعلمها كثير من الناس من ابغى  
الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في  
الحرام كالراعي حول الحمى يوشك ان يقع فيه الاوان لكل ملك حما وان  
حمى الله محارمه وفي حديث الحسن بن علي عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال دع ما يربك الا ياربك وفي حديث الثوري بن شمعان الا ما  
جاء في صدره وكروه ان تطلع عليه الناس قال ابو بكر وقد تكلم غير  
واحد من اهل العلم في معنى خبر الثوري بن شبيب الحلال بين والحرام بين فقال  
بعض المشبهات تنصرف علي وجهيها شيئا تعلمه المرء محرما  
م يشك هل حل ذلك ام لا فما كان من هذا النوع فهو علي اصل تحريمه لا  
تحل من ذلك شي حتى يوقى الله فدخل له مثل الصبيح امر علي المرواني قال  
من لحمه شاة ومزجي قبل ان يذبحها فاذا شكت في ذكاته لم ينزل علي اصل  
التحريم الا يتبين كفاؤه والاصل فيه مع ما دل عليه النظر حديث عدي  
ابن حاتم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ارسلت  
كلبك في التطفه اكل ما لم يستع عليه فلا تاكل فانك لا تدري  
انما قتله قال ابو بكر وهذا اصل الكل محرم انه علي اصل تحريمه حتى يعلم

لا أحد؟



أن الحرم عليه أنه قد صار حلالاً لا يتغير فمن ذلك أن يكون الرجل أخاً لا وارث  
 له غيره فيبطل عنه وفاته ولا أخيه حاربه وهي محرمه عليه حتى يترقى  
 بوفاته ويعلم أنها قد جلت له قال أبو بكر وكما ورد عليه من هذا  
 النوع بالجواب فيه كالجواب في الصيد والحلابة وكذلك لو أن  
 شاة تبتخ كبد ومليته سليماً فلم يذرا بهما الذكبة كانتا محرمتين  
 على أصل التخرم حتى يعلم الذكبة من الميتة والوجه الثاني أن يكون الشيء  
 حلالاً فيشتد في حرمته بما كان من هذا الوجه فهو على التباحة حتى يعلم  
 من غير حرم كالرجل يكون له الزوجة فيشتد في طلاقها أن يكون له الجارية  
 فتشك في وقوع العتق عليها والاحتياط من أحد بيت عبد الله بن زيد  
 أن من شئ الحديث بعد أن أيفز بالطهارة فهو على يقين طهارته قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً والوجه  
 الثالث أن يشك في الشيء نفسه على اللسان لا يدري حرام هو أو حلال  
 وحتم الشيء قسماً كما في هذا المعنى لا صوب والاعلا أن يستعمل  
 فيه الأمر ما استعمل النبي صلى الله عليه وسلم في الثمرة التي وجدها  
 شافطة قالوا لا تخش أن تكون من الصدقة لأكلتها ولا تجوز أن يحرم  
 على من يال مثله هذا أنه أخذ حراماً لا خيماً لا يكون حلالاً غير أن استعملت  
 من باب الورع أن يقتدي برسول الله صلى الله عليه وسلم فيما فعل وقد  
 روى بعض أهل العلم أن الضب هذا سبيله ولا النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الشب يأكله ولا يحرمه وأكل حصوته فلم يشك عنه فمن كان مذهبه  
 الورع وثق عن الشبهات وما ختمها احتملت الثمرة التي وجدها  
 النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه قال لا يبلغ العبد أن يكون المعصية حتى يدع ما لا بأس به خذراً لما لا  
 بأس به قال أبو بكر عرفت أنه لا يبلغ اسم النخوة عند عبد الله إلا

المعصية وما كان له تعلق على أحد المعصيتين

أن

تكون



بتركه ملائكة حذر النابذ الناس الامراء يقال فخير اياهما اذا جاك  
شيء صدرك تني قد زه و رنة الحديث اخذ ع ما يربك الى ما لا يربك  
وقد سئل عابشة عن الصبي المحرم فقالت ايها الاباء من ارب فاحككم  
قد عه قال ابو بكر واؤى الاشياء ان شغل فيه التوقف وركل النقص عليه  
امر القتيبي بل محرم علي من سئل عما لا علم له ان نجيت فيه ويقول لما قال الله ملائكة  
الله لما قال لهم ايلسوا باسمها ولا ان كنتم صادقين قالوا اسمها ان لا علم  
لنا الا ما علمنا انك انت العالم الحكيم وفعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
لما سئل عن خير النفاق وشر البقاع فقال لا ادري واستعمل في ذلك المصطفى نور الفاروق  
وسئل احدنا عن الجدة فقال للسائلة ارجعي حتى اسال الناس و قبل اخبر  
المصالح بن سعيد في توريث المرأة من حبة نوحها لما لم يكن عنده في  
ذلك علم وقال ابن مسعود الذي يفتي الناس في كل ما ليس به محزون  
**بَابُ مَبَايِعَةٍ مِنْ خَالِطِ اَمْوَالِ الْحَرَامِ**  
واختلفوا في مباحة من خالط امواله الحرام وهو له اياه وجوايزه فخص  
فيه الحسن ومحول الزهر والشافعي وقال لا احب ذلك وقد اخرج بعض  
من رخصه كذا يقول الله عز وجل الماذكر لليهود فقال سمعوا من الله  
اكالوا السمحت وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه عند يهودي  
واخرج بان جملة من اعجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا اسلوا  
حوارهم منهم ابن عمر وابن عباس وعائشة وعنه وكرهت  
طائفة قبول هذا بلهم وجوايزهم والخذ منهم ومم كان لا يقبل ذلك  
ابن المسيب والقاسم بن محمد وبشر بن سعيد والثوري ومحمد بن واسع وابن  
المبارك واحمد بن حنبل **كُنُتُ الشَّفْعَةَ تَابُ**  
**ذِكْرُ اثْبَاتِ الشَّفْعَةِ لِلشَّرِكِ وَابْطَالِهَا عَنِ**  
**الْحَارِ الَّذِي لَيْسَ بِشَرِكٍ** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

لحم  
نفسه  
به

ان







منهيب الشافعي

وتبطل شفعة وقال اخرين اذا ابا ان يخذل ثم يبيع فلا شفعة هذا قول  
ملك والبيرواصحاب الاى وابن ابي ليلى وهو يشبهه واختلف فيه عن احمد  
فقال مرة كقولها ولا مرة كقول الثوري **باب**

**الشفعة في العروص** هذا اختلاف في الشفعة في العروص  
والحيوان فقال اكثر اهل العلم لا شفعة فيه هذا قول عطاء والحسن البصري  
وبه قال ملك والثوري والاوزاعي وعبيد الله بن الحسن وفتادة وربيعة والشافعي  
واحمد واسحق بن ابي الربيع وقال الحكم وحماد لا شفعة في العبد وقد قال  
عطاء في الشفعة وكل شيء في الثوب واختلف فيه عنه قال ابو بكر  
وبالقول الاول والفرد وليس في الباب حديث صحيح لحب القواله

**باب الشفعة فيما في قسمه ضروريا**

**لا تختمل القسم** واختلفوا في الشفعة فيما لا تختمل القسم  
ربما في قسمه ضروري وذلك مثله البئر والعين قال يحيى بن سعيد  
وربيعة لا شفعة في ذلك وبه قال مالك والشافعي وزويبا عن عطاء بن  
عفان انه قال لا شفعة في سر ولا فحل وقال اصحاب الراية في العبد والنهر  
او البئر يشترطهما الرجل باصلهما فيها الشفعة قال ابو بكر ويقول يحيى اقول وفي  
قوله فاذا وقعت الحدود فلا شفعة دليل على ان لا شفعة فيما لا تختمل  
القسم واختلفوا في بيع حصه من طريق او عرصه دار واسعة بين جماعة  
تختمل القسم فقبول الشافعي فيها الشفعة فلا يوجب من قول يحيى  
اقول وقال ملك لا شفعة فيه وكان من الشفعة في الحمام

الانصار

**باب الشفعة للغائب**

في الشفعة للغائب فربما عن شريح والحسن وعطاء بن رافع والشافعي  
الشفعة وبه قال ملك والليث بن سعد والثوري وعبيد الله بن الحسن  
والاوزاعي والشافعي لا يحمده اسحق واصحاب الراية وزويبا عن يحيى



في نسخة  
في نسخة  
في نسخة

انه قال ليس للغائب شفعة وله قال الحريث العجلي قال لا العابد الغريب وقال  
وقال النبي ان كانت غيبته منقطعة فلا شفعة قال ابو بكر حكيم النبي صلى  
الله عليه وسلم بالشفعة حكماً عاماً فذلك لكل شفيع قال عطاء الغائب  
على شفيعه اذا قدم له قال الحسن بن علي وقال عبيد الله بن الحسن له شفاعة  
الطريق اها وحائياً وظهرت اياماً وقال الشافعي اذا اقبلته الخروج بعد  
العلماء والتوكيل ولا حاسب له فترك انقطعت شفيعته وقال أصحاب الرأي له  
من اجل بعد العلم قد راسر فان مضى ذلك الاجل قبل ان يطلب او يبعث  
من يطلب فلا شفعة له **باب الشفعة**

ذلك

الشفعة للصغير

**للصغير** واختلفت في الشفعة للصغير فارجبت طائفة هذا قول  
الحسن وعطاء بن مكارم والارزاعي وعبيد الله بن الحسن والشافعي وأصحاب  
الرأي وقال الثوري له الشفعة اذا بلغ وقال اخرون لا شفعة له روى ذلك  
عن الشعبي عنه قال ابن ابي ليلى والحريث العجلي قال ابو بكر الفراء الاول صحيح  
واختلفت في الولي والوصي يسلمان الشفعة ثم يبلغ الصبي فيطلب  
ما سلماه فمالا ملك والنعمان بن عتبة تسليماً حياً بنو قال محمد بن زفر  
هو على شفيعه اذا بلغ وهو على مذهب الشافعي قال ابو بكر بن داود  
**باب الشفعة للذمي** واختلفت في  
الشفعة للذمي فاثبت طائفة له الشفعة روى ذلك عن شيخ وله قال  
عمر بن عبد العزيز اياش بن معوية والشعبي وحماد بن ابي سليمان ومالك  
والثوري وعبيد الله بن الحسن والشافعي واسحق بن ابي طالب الرأي فيه  
قول ثان زهوان لا شفعة له روى ذلك عن الحسن البصري والشعبي  
وبد قال احمد لا شفعة له حرمه قال ابو بكر دخل الذمي في جملته ثم  
جعل له النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة **باب الشفعة**  
**للوارث** واختلفت في الرجل تكون له الشفعة

قال



وموت فقال ملك تقوم ورثته مقامه وحكي ذلك عن الشافعي فقال كثير  
منهم لا شفعة لهم روى ذلك عن ابن سيرين والشعبي ورواه الثوري  
واحمد واسحق واصحاب الرأي **باب الشفعة**  
**للاعرابي** هـ واحتلغزانه الشفعة للاعرابي فقال الشعبي  
ليس لمن لا يسكن بالمصر شفعة ورواه السمي وقال الثوري والشافعي  
واحمد واسحق الشفعة للبدوي والقروي وفيه قال اصحاب الرأي قال ابو بكر  
وكذلك نقول لا حول في ظلم الحديث هـ **باب**  
**الشفعة بين اهل الميراث** هـ قالت طائفة من  
اهل حنن بعضهم اولى بالشفعة من الاخر من مثل الازواج لهن الربع او  
النصف وكذلك الاخوة للاخ من باع منهم فبعضهم اولى بما باع بعض  
من سواهم من اهل الميراث يتشاققون بينهم دون غيرهم من اهل الميراث  
هذا قول ملك وقال عطاء بن رباح اشترى ثلث ديار واشترى الاحرار  
الثلثين فباع احدا الاثنين نصيبه قال صاحبه الذي اشترى معه اولى  
بالشفعة وقال سائر اهل العلم وسائر الشراك سوا هذا مذهب  
اصحاب الرأي وعنه الله بن الحسن والشافعي فيهما قولان هذا القول اصحها  
قال ابو بكر وفيه نقول لان النبي صلى الله عليه وسلم حكم للشرع بالشفعة  
فحكم جميع الشركاء واحده **باب**  
**الحكمة في الشفعة**  
**وحقوق الشركاء متفاوتة** هـ  
واحتلغزانه الشراك لا يجمعون على طلب الشفعة وحقوقهم متفاوتة  
فالتفاوتة بقدر الشفعة بينهم على قدر حصصهم روى ذلك عن عطاء والحسن  
وابن سيرين ورواه قال ملك وسوار وعنه الله بن الحسن واسحق وابو  
عبيد وجبه قول ثاني وهو ان يعطى صاحب القليل كما يعطى امر له الكثير  
روى هذا القول عن الشعم والنجعي ورواه قال ابن ابي ليلى وابن شبرمة والثوري



واصحاب الرأي يقولون الشافعي فيها قولان احدهما كقول ملك والاخر  
كقول الثوري قال ابو بكر هذا اصح **باب**  
**الوقت الذي ينقطع فيه شفعة الشفيع**  
واختلفوا في الوقت الذي ينقطع فيه شفعة الشفيع فقال اصحاب  
الرأي اذا علم بها الشفيع فلم يطل مكانه ولا شفعه له هذا قول الجمهور  
ليلى والثوري وهو مذهب ابن شبرمة والبق وعبد الله بن الحسن والاوزاعي  
وقه قال الشافعي اذا تركها ولم يذكر عذرا ونهقر ثانيا وهو ان حد ذلك  
ثلثة ايام اذا علم ياخذها فلا شفعه له هذا قول الزبيدي والثوري وحكي  
وهب عن ملك انه قال ينقطع الشفعة اذا مضت سنة وصاحبا  
حاضر قد حكي عنه انه قال خلاف ما كانت اقلته ترك الشفعة لمعدا  
وقد روينا عن الشعبي قوله ربعا وهو انه قال اذا مضت على الشفعة يوم فلا شفعة  
وقال قال له ان اخذ الشفعة يوم فلا شفعة في كل حال او يترا وهو حق

فلم

ثم

**باب**  
**الشفيع كما انصاعه قول الجمهور**

**الحمد في الشفعة على من تركه**

كان ملك والشافعي والعمري ويعقوب يقولون عهده الشري على المشتري  
للشفيع وقال ابن ابي ليلى العدة على البايع وقال ابن الحسن ان احقها من  
البايع فعدته عليه **باب**  
**الشفعة**

**بيع الخيار**

المشتري بشرط الخيار فقال ملك لا شفعة فيه حتى يقطع المشتري الخيار  
وقال اصحاب الرأي ان كان الخيار للبايع فلا شفعة فيه وان كان الخيار  
للمشتري ففيه الشفعة فيه قال الشافعي قال وفيه قول اخر لا شفعة فيه  
حتى يتم ملكه **باب**  
**اختلافهم في**  
**مكان الشفعة** **باب**  
انما قال البايع بعثك بالقدوم وقال المشتري

في



بما لا يوافق اداف

والشفيع بعنه خمس مائة كان الشفيع بالخيار في اخذها بال  
او تركها هكذا قال الشافعي وقال اصحاب الرأي القول قول البائع او يتراد ان  
البيع وقيا سر قول البائع ان القول قول المشتري مع مبيد وبأخذ الشفيع  
بما حلف عليه المشتري . . . **باب العرض**

**بشترى له الشقص ثم خلت غرضه قيمته . . .**  
قال مالك والشافعي واصحاب الرأي اذا اختلفوا في قيمة العرض  
المشتري له الشقص والقول قول المشتري مع مبيد وان شأ الشفيع اخذ  
وان شأ ترك وقال الشافعي واصحاب الرأي اذا كان العرض قايما وقوم اعطى  
قيمه وقال اصحاب الرأي اذا اشترى الشقص بشئ مما يكال او يوزن اخذها  
الشفيع بمثل الثمن . . . **باب الشقص**

يتم

**المشتري الاجل . . .** واختلفوا في الشقص يسر الاجل فقال  
مالك وعبد الملك ان كان الشفيع مليا اخذه بالثمن الى الاجل وان كان محروفا  
فجاء على فله ذلك وانه قال مالك واحد اذا كان في الثقة مثله فله الى ذلك وقال  
التي اذا وثق له اخذها وقال الثوري لا يأخذها الا بالنقد وقال الشافعي ان يطوع  
بتحويل الثمن اخذ الشفيع الا فليدع حتى يجل الاجل ثم يأخذه . . .

**باب الشفيع يسلم الشفعة ثم يعلم ان**

**التمكن اقل . . .** كان الشافعي واصحاب الرأي يقولون اذا علم ان الثمن  
اقام ما اظهره فصر على حقه اذا علم وله قال مالك بعد ان يخلف ما  
اسلم الشفعة الا لما كان الثمن الكثير وقال الزايلي لا شفعة لانه قد سلم  
ورضي وراجع كل من اخف عن غير اهل العلم على ان من اشترى شقضا من  
ارض مشتركة فسلم بعض الشفعة واراد بعضها ان اخذها لم يراد  
الاخذ بالشفعة ان يأخذ الجميع او يدعه وليس له ان يأخذ بقدر حقه  
ويترك ما بقي هذا قول مالك واصحاب الرأي وهو يشبه مذهب الشافعي

خ  
اشعور



والشعبي ان يأخذ بالشفعة. وأما المشتري البائع هذا فقول ملك  
وعبيد الله بن الحسن وأصحاب الرأي فلا تعلم غيرهم خالفهم هـ  
باب المشتري يقاسم ويغرمه ثبات  
الشفيع هـ واختلفوا في المشتري يقاسم ويغرمه ثبات بالشفيع  
فقال طائفة الشفيع بالخبر ان شاخذ ذلك قيمة البنا وان شارك  
كذلك قال الشافعي وابن ابي ليلى وملك والاوزاعي والليث وسرور  
والليث بن سعد والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وقال حماد بن ابي سليمان  
والثوري وأصحاب الرأي يكلف المشتري ان يطلع البنا ويسلم المشتري  
الى الشفيع رتبة قول ثلث وهو انهما اذا اختلفا ولم يتفقا ان يسعاهما  
فان قصر الثمن عن قيمة العروة والبنا دخل التقصان عليها بالمحصص  
وكذلك تكون الزيادة لهما على قدر دورس اموالهما هـ فباب  
اذا اشترى ما فيه الشفعة فباع من البنا ثم حبا  
الشفيع هـ واختلفوا فيه ان اشترى ما فيه الشفعة فباع من البنا  
ثم جاز الشفيع فقلت طائفة يقوم الارض قيمة والبنا قيمة فاخذ هذا الارض  
بالقيمة من حساب الثمن هذا قول الشافعي والثوري وعبيد الله بن الحسن  
والنخعي ويعقوب بن احمد وأبو حنيفة قال ملك اذا اهدى منها شيئا لم يوسع  
او كان حله فقطعها ليس له ان يأخذ حتى يعطيه الثمن حله لا تقاصه  
بشيء مما قطع او قدم وليس له ان يأخذ حتى يعطيه قيمة تمامه قال ابو بكر الاول  
اصح باب الشفعة في المصداق هـ هـ  
واختلفوا في الشفعة في المصداق ثلث فرق فقال الحسن البصري والشعبي  
وابن ثور وأصحاب الرأي لا شفعة في المصداق قال ملك وابن ابي ليلى وابن  
شبرمة يأخذ به بغيره الشفيع وقال الثوري والشافعي والليث  
مثلا قال ابو بكر الاول اصح وليس كذلك سري فيكون فيه الشفعة قال ابو



بكر و اذا اشترى بشفعة من ذل لم يقبل فله على رجل ثم قدم الشفيع  
اخذ بشفعة و ابطال الصلقة و كذا لعله مسمى او هذا  
على مذهب الشافعي و اصحاب الرأي **باب**

**الشفعة في الهبات** قال ابو بكر و اذا كانت الهبة  
معروفة على ثواب معلوم و بخاصة فالشفعة فيه ثابتة في قول مالك  
والشافعي و اصحاب الرأي و ان كانت الهبة على غير ثواب فلا شفعة  
فيه في قولهم جميعا و اذا كان الشيء الموهوب شقصا على ثواب  
ففي قول الشافعي و مالك فيه الشفعة و في قول اللواتي فلا شفعة  
فيه و ممن اجاز هبة المشاع ملك و ابن ابي ليلى و احمد و اسحق و ابو ثور

**باب** المشتري يدكر نسيان الثمن  
كان ملك يقول اذا طال الزمان و هل الشهود و نسي الثمن فلا شفعة  
و ان كان العهد و بيا فمقتضى الارض فيصير شقصا الى ذلك و اخذ  
صاحب الشفعة و الشافعي لا يرى بين قديم الملك و حديثه فرق و لكن  
المشتري حلف بالله ما نسيت الثمن و يبطل الشفعة **باب**

**مسئلة** و اذا باع مشتري بشفعة ما اشترى فلما ان يلحق بالشفعة  
و ان كان العهد و بيا بآي الثمن يشبه في قول مالك و عبيد الله بن الحسن  
و اسحق و لا شفعة في الشراء الفاسد في قول الشافعي و له قال العهد  
الرأي غير انهم قالوا ان سلمها للمشتري للشفيع بالثمن الذي اخذها به و سماه  
له جاز ذلك و كان على المشتري قيمه الا ان هذا بيع من المشتري قال ابو  
بكر هذا لا معنى له لانه سلم ما لا يملك **باب**

**الشفعة بطلب بها و لم تخضر المالك**  
كان ملك يقول لا بأس ان تخضر الثمن بمرما او بمرمين فان جلد الثمن و الا فالمشتري  
الحق بها و قال ابو ثور مرة يورخ ثلثه ايام و قال يعقوب ان قدم الى القاضي



فما يلية وبين ثلثة ايام والا فان ابا حنيفة قال لا شفعة له وقال عبيد  
الله بن الحسن ان لم يكن عمه مستباح ما اخذ بالشفعة فيما عليه  
فان لم يكن ذلك فاما كان الفضل عليه اذا اخذ بالشفعة وليس عمه  
منه **باب مسألة** هـ واختلفوا في الوصي يلزم

القيم

بالشفعة في قول الادراعي لا باخذ بالشفعة ولكن باخذ بفالسي  
اذا البرقة قولهم وسواء وعبيد الله بن الحسن والشافعي واصحاب  
الراي باحد وصلة بالشفعة **باب مسألة** هـ  
واختلفوا في الشريك يبيع بعضهم من بعض من الاخرين شفعة فكار  
الحسن والشافعي والبيهقي يقولون لا شفعة لهم في قولهم والشافعي  
انساوا اخذ كل واحد حصته **كتاب**

في بيع المثل

الشركة هـ اجمع اهل العلم على ان الشركة الصحيحة ان يخرج  
كل واحد من الشريكين ما لا يمثل مال صاحبه فنانير او ذراهم او ثيابا او  
حتى يصير ما لا واحد لا يميز على ان يبيعا ويشتريا ما رايا على انما كان فيه  
من فضل ربح فلهما وما كان من نقصان فعليهما فاذا فعل ذلك صحت الشركة  
ثم ليس لاحد منهما ان يبيع ويبخرى الا مع صاحبه الا ان يجعل كل واحد  
منهما لصاحبه ان يتجرى ذلك مما يرى فان فعل قام كل واحد منهما مقام  
صاحبه وانزديا لبيع والشري حتى ينهله صاحبه واذا مات احد هما انتصفت  
الشركة واختلفوا في الرجل يشتري كان غيا في احد هما بالدرهم  
والاخر بالدينين درهمين فلهما على الرخ بينهما نصفين والروضيعة  
على قدر وسر اموالهما فقالت طائفة ذلك حليز روى ذلك عن الشعبي  
والحسن والنخعي قال احمد واسحق واصحاب الراي وقال الشافعي  
الشركة فاسدة والرخ بينهما على قدر وسر اموالهما والروضيعة كذلك  
على قدر المال ولصاحب المال الاقل على الاخر اجر مثله في فقد ارفاعه

ثم ان



مال صاحبه واختلفوا فيه والمسئلة في المعلن ان الشرط ان الرخ والوضعة  
عليهما شرطان فكان الشافعي يقول الرخ على ما اصطلاح عليه والوضعة  
على المال وقال اصحاب الرأي واثر ثور هذه شركة فاسدة لا يجوز ان يكون على

صاحب المال من الوضعة اكثر من راس ماله **باب**  
الشركة على ان يخرج احدهما ذنانين والاخر ذراهم

واختلفوا في الرجلين يشتركان فخرج احدهما ذنانين والاخر ذراهم فخص  
فيه الحسن البصري وقال اذا كان عند القسمة اخذ كل واحد منهما مثل  
ما جابه وكا الرخ بينهما على ما اشترطا عليه والوضعة على المال وله  
الثوري هذه الشركة وفي قول الشافعي واثر ثور واصحاب الرأي الشركة فاسدة

**باب** الشركة بالعروض واختلفوا في الشركة  
بالعروض فله ذلك ابن سيرين وسفيان الثوري ويحیی ابن ابي كثير والشافعي  
واحد واستقر واثر ثور واصحاب الرأي ورخص فيه ابن ابي ليلى قال ابو بكر  
تجوز الشركة بالعروض لا يجوز امر الماهاتكون مختلفة

**باب** شركة المفاوضة واختلفوا في  
شركة المفاوضة فكان الشافعي واحمد واسحق واثر ثور يقولون ذلك باطلاق  
ابو بكر بن نضر ولجار ذلك سفيان الثوري والاوزاعي وابن ابي ليلى واصحاب  
الرأي وقال النعمان والثوري ويعقوب لا يكون شركة مفاوضة حتى يكون روس  
امور الماسوا **باب** شركة الابدان

لا تجوز في مذهب الشافعي واثر ثور شركة الابدان واجاز احمد واصحاب الرأي  
شركة الابدان وقال الثوري في شركة الصغار غير اذا تلبسوا بالعمل وماتوا فلا  
باس قال ابو بكر لا تجوز ذلك واحتج احمد بن حنبل فان سعدا وابن مسعود  
اشتركا في مؤبدية **باب** الشركة بغير راس  
المال اجاز الثوري واحمد واسحق واثر ثور ومحمد بن الحسن الشركة



بغير رأس مال على أن يشتري بأجرهما فإما ربحا أو ضعا فعليهما ولا يجوز  
ذلك في قول الشافعي قال أبو بكر لا بأس أن يقول الرجل ما اشتريت في  
هذا الوقت من متاع فهو لي وبني وبنيك ولا أعلم أحد يمنع من هذا أو إذا  
جاز ذلك في الوقت جاز أن يترك كل واحد منهما صاحبه يشتري ما يدر  
له **باب الشركة بين التمسح وغيره**

واختلفوا في الشركة بالتسح وما سببه فكان لا وزاعى يقول لا بأس به وبه  
قال البرثور راضيا **باب الشركة** لا يجوز الشركة إلا بالدانير  
والدراهم قال أبو بكر إن الشركة بالعرض لا يختلف القيمة فإذا كانا  
سرا من جنس واحد وسعر واحد فهو في معنى الدانير والدراهم لا فرق  
بينهما **باب الشركة في المال**

مكره

لأحدهما واختلفوا في الرجلين يشتركان في المال أحدهما فقضى  
قول الشافعي لا يجوز الرخ والوضيعة على المال والذي له مال على الذي  
له المال أجر مثله فما عمل به قال عبيد الله بن الحسن وهو على مذهب  
ربيعة والليث ومالك وقال أحمد بن حنبل لا ربح شيئا فله نصف ما ربح  
والأخلاق مثله **باب مشاركة أهل**

**الكتاب** ذكر كثير من أهل العلم مشاركة اليهود والنصارى  
وممّن ذكره ذلك ابن عباس ومروان بن الحسن وعطاء بن يسار بن معوية وأبثوري  
فيل وأحمد وأصح إذا كان الذي يلي البيع والشراء الذي ذكره ذلك  
الشافعي **باب الدين بين الشركاء**

واختلفوا في الدين بين الشركاء فبعضهم من القسرة يأمر بتوزيع  
المال ففي قول ابن سيرين والخجعي يرجع الدين في أمواله على الذي له  
بمخاصة وبه قول أحمد وفي قول الحسن البصري وأصح بين أهويه ذلك  
جائز إن ترا كل واحد منهما صاحبه وقد روي عن ابن عمر أنه قال



لا بأس أن يحتاج أهل المبرات من الذين بعضهم من غيره كتاب  
الرهن باب أباحة الرهن في المحرق يجوز للمتر على  
الرهن قال السجل ذكره وإن كتمت على سرفه نخلدوا كتابا من متبوعة  
وثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن درعه بطش من صاعا من شعر  
كان لخذله لاهله من يهودي قال أبو بكر الرهن جائز لكتاب الله جل وعزته  
السفر وهو حايبره الحضر بالسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم رهن  
درعه بالمدينة ومرحاضه غير مستأفرو ممن قال يظهر هذا الحديث  
الثوري وملك والشاذعي وعبد الله بن الحسن وأبو ثور وأصحاب  
الراي ولا نعلم أحدا خالف ذلك في القدر والحديث الاجاهل فان  
قال ليس الرهن إلا في السفر فالرهن جائز في السفر بالكتاب وفي الحضر بالسنة  
وله قال عامة أهل العلم وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على  
أباحة الرهن المسلم الذي ما يجوز ملكه ويشترى منه ويبيع ٥٥  
باب الرهن المعلوم وأختلافه في الرجل يبيع الشيء  
على أن يرهنه من ماله شيئا وقد عرفه البايع والمشتري فقال كل من حفظ  
عنه من أهل العلم لا يجوز الرهن الا مقبوضا فإن امتنع الرهن أن يقبض الرهن  
لم يجز على ذلك في قول الشاذعي وأصحاب الراي وفي قول الشاذعي والخيار  
للبايع في تمام البيع بغيره من أورد البيع وقال أبو ثور أخذ الرهن من كان  
قاما دفعه إلى المتر فمن ذلك أن عقد البيع وقع عليه ٥٥  
باب الرهن يهلك عند المتر من افتقر أهل العلم في الرهن  
يهلك عند المتر من خسر في وقت سركا أن الفضل روى هذا القول  
عن علي بن أبي طالب وقد قال عبيد الله بن الحسن وأبو عبيد والسجستاني  
وقد يكون من مال الرهن وخول المتر ثابت على الرهن هذا قول الشاذعي وأحمد  
وأبو ثور قالت طائفة ذهب الرهن عما بينهما روى هذا القول عن شريح والحسن

للبيع



والشعبي وقاله فرقة ان كان الرهن اكثر مما رهن فملاك فهو بما فيه والمرتهن  
 أمين في العسل وان كان اقل زد عليه النقصان هذا في قول الشعبي والثوري  
 واصحاب الرأي وقالت فرقة ان كان الرهن مما يظفر نلقه مثل الجوز والارض  
 والذارع فهو من الرهن انما علم ملاك وان كان مما لا يعلم فهو من مال المرتهن  
 وهو لقينده صامن هذا قول مالك قال ابو بكر بن قيس الشافعي لقول مالك الرهن  
 ثابت عليه ولم يملكه المرتهن فاذا تلف فثبته من مال المالك والزيادة  
 والنقصان له وعليه **باب** العدل

**يقبض الرهن** قال ابو بكر اذا قبض العدل الرهن فهو مقبوض  
 في قول عطاء وعمرو بن دينار وسنين الثوري وابو الموارك والشافعي  
 واحمد واسحق قال ثور واصحاب الرأي وان تلف الرهن في يد العدل ففي  
 قوة الشافعي وابو ثور يكون من مال الرهن وفي قول اصحاب الرأي وان  
 تلف الرهن في يد العدل فهو قول الشافعي يكون من مال المرتهن وقال  
 الحكم والحنابلة الحكم ونقادة لا يكون الرهن مقبوضا اذا قبضه  
 العدل قال ابو بكر يكون الرهن مقبوضا لان العدل في معن وكيل المرتهن  
**باب** اختلاف الرهن والمرتهن

في المال واختلاف الرهن والمرتهن في ثمنه فان شفعه ارباب  
 والرهن بما ركنه كان الشعبي وعثمان بن ابي واثوري والشافعي واحمد واسحق  
 وابو ثور واصحاب الرأي يقولون القول قول الرهن مع يمينه قال ابو بكر وفيه  
 لقول زينة قول ثوري وهو ان القول قول المرتهن بالرجاء وثمنه او قيمة  
 الرهن وفي هذا القول عن الحسن ونقادة وفيه قول ثالث قاله ابا  
 ابن معرب قال ان كانت له رهن يمينه انه دفع الرهن والقول ما قال الرهن  
 وان لم يكن له يمينه بدفعه الرهن والرهن شحلا يدفع القول ما قال المرتهن لانه  
 لو شاحجه الرهن من اقرضه لم يثبت عليه يمينه والقول ما قال وفيه ٧



نور زابع قاله ملك قال تخلف المرتهن فان كان الرهن قد ربحه اخذته تحقه  
الا ان يشازب الرهن ان يعطيه حقه الذي خلف عليه وبأخذ رهنه  
وان كان الرهن اقل من الذي سمي أخلف المرتهن على الذي سمي ثم قيل للرهن  
اما ان يعطيه الذي خلف عليه واما ان تخلف على الذي قُلبت ويطرأ عليك  
ما زاد على الرهن فمخلف عليه صاحبه وان لم يخلف لزمه ما خلف عليه  
صاحبه قال ابو بكر القول قول الرهن مع مبيد لان المرتهن مدعي الفضل وقال  
الذي صلى الله عليه وسلم المينة على المدعي عتق بآب

والمرتحن على المدين عليه

الرهن

ثم قال الرهن وادنا الخلف الرهن والمرتحن في قيمته اذا تلف  
خلفه فقول من يضمنه القيمة فالقول قول المرتحن مع مبيد هكذا يقول  
الثوري وعبيد الله بن الحسن وصحاب الرأي وفي قول الشافعي وأحمد  
ثم قال المرتحن الا ان سلف في جبايته فيكون القول قول المرتحن الغارم  
مع مبيد وفي قولهم قال ابو بكر اذا باعه سبعة على رهن غير معلوم  
فالبيع فاسد وفي قول الشافعي وأصحاب الرأي وقال ابو ثور البيهقي جابر  
ورهنه ما شاعما غور رهنه بآب معني قوله لا يعلق  
الرهن وربما عن محمد بن الخطاب انه قال في الرجل يهرن الرهن فيقول ان  
حسبك بحقك الذي والافضلك قال ليس ذلك بهذا معني قوله لا يعلق  
الرهن عند ملك والثوري وأحمد وفيه قال الشافعي وصحاب الرأي وقال الشافعي  
ان المرتحن لا يستحق الرهن بان يبيع الرهن فضمن حقه عند محله وأبطل الشافعي  
البيع الذي يفتد على ان المرتحن مستحق للرهن غيبه فحسب للمال  
ادام يفتضه الرهن بآب الرهن جعل له بيع  
الرهن اذا حل الحق كان ملك والشافعي يقول ان لا غور ان يجعل المرتحن  
البيع عند حل الحق لا يكون ذلك لا بامر السلطان وفيه قال ابن سيرين  
وفي قوله شيء وهو ان له ان يبيعه اذا جعل الرهن ذاك اليه

ملك الله له



هذا قول ابن شبرمة والثوري وأحمد وأصحاب  
الرهن يستحق **تغضده** قال

بعضه فقال البراء بن بليز ومالك وأبو ثور يكون ما ينفق زهنا وأصحاب  
الري بطل الرهن بما بقي قالوا وإن كانت دأينين فاستخفت أحداها  
فلا خري زهنا جميع للمال قال أبو بكر ينفق زهنا وأصحاب الري بطل  
الرهن للبائع الجار في فسخ البيع أو انما هذه **باب**

**الرهن بعين العبد المهرور** أجمع أهل العلم على أن الرهن  
ممنوع من بيع الرهن وعتقه والصلقة به وأخراجه من يد متهنه

حتى يبرأ من حق التهن وأختلفوا في الرهن بعين العبد المهرور قال  
عمر بن دينار وأبو ثور العتق باطل وهو زهنا له وقال الشافعي وأحمد  
وأصحاب الري إن كان مرسرا أخذ منه قيمته بغير العتق ويجعل القيمة

زهنا مكانه وله قال مالك وقال الشافعي ومالك إن كان مغيرا بطل  
عتقه وقال شريك والعين من صالح وأحمد إن كان مغيرا بغيره حايين  
قال شريك يسحب العبد المتهن قال الحسن ليس عليه سعابه وقال أصحاب

الري يسحب العبد في قيمته ويرجع العتق على الرهن **باب**  
**الامنة الرهن بطاها الرهن** أجمع أهل العلم على أن

للمتهن منع الرهن من وطئ أمته المهرور وأختلفوا فيه إذا وطئها  
فصلت فقال الشافعي وإن كان مرسرا يؤخذ منه قيمة الجارية ويكون  
أمر ولله وقال أصحاب الري هو ضمان للمال إن كان مرسرا وقال أبو

ثور يؤخذ بالدين وخرجت من الرهن وبه قال الثوري وقال قنطرة  
بياع الرهن ليس له مال وقال أحمد وأصحاب البياع وقال ابن شبرمة

يشتنع ولا يباع ويخرج من الرهن عند أبي ثور إن كان مغيرا ولا يشتنع  
والشافعي في قول لا يباع إذا وضعت حملها والقول الثاني



لا تباع قال ملك ان كان تسور عليها اعطى ولده وبتاع وان كانت ثاقبة  
وتخرج اليد فازاها ثم وليا تباع وتبيع بالدين بآب

الماشية واصواف

بما الرهنه واختلفوا بغيره من شغل فامروا بحارية فعملت وولدت  
فقال الثوري واصحاب الراي ولدا الحارثة ومن الشجر من الرهنه وكذلك قال  
الشعبي والتعبي ولدا لامة وقال اصحاب الراي في البان الكعبر  
وسمروا من معهما وقال المشافعي وابو ثور ولدا لامة وتناج الماشية خارج  
من الرهنه في قول الشافعي ان رهنه ماشية مخاضا فثبت فالنتاج  
خارج من الرهنه في قول الراي يكون هنا معهما وفيه قول ثالث وهو ان  
ثم النخل ليس من مع الاصل الا ان يكون اشترط ذلك ولدا لامة يكون رهنه  
مع الاصل قال ابو بكر وبقول الشافعي في قول الراي الماشية رهنه مخاضا فان ولدا  
يكون رهنه معهما واختلفوا في الرجل يهن القرة دون النخل ففي قول الشافعي  
وابو ثور رهنه جازا اذا حل بعه وفي قول اصحاب الراي لا يجوز ذلك الا ان  
بصره الحمل فيقضى بآمره بآب قوله

هذا قول

عليه السلام

عليه السلام

الرهن من كوب ومحلوب ه ثبت ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال اللهم تركه يشقته اذا كان موهونا ويشرب لبن الدار اذا  
كان موهونا وعلى الذي سب وركب نفته وروى عنه انه قال للرهن من كوب  
ومحلوب واختلفوا فيمن له منفعة الرهن من كوب الظهر ولبن الدار وغير  
ذلك فقالت طائفة قالوا من هذا قول الشافعي قال احمد لا تنفع به الا الدار  
حديث اي هبرة وله قال السجستاني قال ابو ثور اذا كان الرهن لا ينفع عليه  
وتركه في اي الموت من فافوت عليه فله ركه واستخدم العبد واختلفوا  
في الرهن ينفع بالرهن فقالت طائفة ان كان من تبع فجاز وان كان من فرض  
فلا روى هذا القول عن الحسن ومحمد وله قال احمد واسحو وقال ملك  
لا بأس ان يشترط في البيع منفعة الرهن الى اجل من الدور والارضين

ذلك



وكان ذلك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة  
يقولون كل من الرهن من الرهنين

ذلك في الحيوان والنبات وكره ذلك في القرض لا نه بصير سلفاً حرم منه  
وفي قول الشافعي لا يكون ذلك كله في الحيوان والدور وغير ذلك

### باب نفقة الرقيق وموتهم

واختلفوا في نفقة الرقيق على من يجب فقال الشافعي نفقة الرقيق  
على الرهن كذلك قال مالك وعبد الله بن الحسن وأحمد وأصحاب  
وأنثوري وكذلك قال الشافعي وأصحاب الرأي في علف الدواب  
أن ذلك على الرهن وقال أصحاب الرأي إن الرهن الرقيق أو أوصيته خرجة  
أو درب الدواب فإن أصلاح ذلك ودواه على المتهن إذا كان الدرس  
والعمه سواء وإن كان الدرس أقل من قيمة الرهن فالمعاجة عليهما على الرهن  
والمتهن محتمل ذلك وفي قول الشافعي ذلك كله على الرهن قال أبو  
كرامة أقول إنه مالكه **باب المتهن يسوق على**

الرهن بغير أمر الرهن كان الثوري والشافعي وأحمد وأصحاب  
الرأي يقولون إذا نسق المتهن على الرهن بغير أمر الرهن فهو مشطوع  
يخرج به على الرهن وقال البيهقي إن الرهن من الرهنين إذا لم يكن  
له حاجة أن يركب ويستخدم وقال السجستاني لا يذهب على المتهن  
وله أن يستنفع ببدن الخلف لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الرهن

### مركوب ومخلوب قال أبو بكر لقول الشافعي أقره **باب**

الزيادة في الرهن أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن الرهن  
أن يزيد المتهن مع رهنه رهنًا أو رهونًا لذلك قال الشافعي وأصحاب  
واختلفوا في الرجل يكون يديه الرهن ثم يبيع الرهن من رهنه الرهن  
ملا غير المال الأول يكون الرهن بالمال جميعاً فكان الشافعي يقول لا يجوز  
ذلك إلا في مسألة فانه أجاز ذلك في العبد المهرور إذا جف عند  
المتهن فقال إذا أمر الرهن بأن يقدية ونجعل الرهن من مال الأول وما



قداه بله غايته وقال المتعمد ومحمد اذا استراذه الرهن مالا ليحمله في الرهن لم يكن  
ذلك منه الرهن قاله هذا او الباب الاول سوا غير ان شيئا اخذ في  
الباب الاول بالاستحسان وكان ابو يوسف يجيز هذا احكاما يجيز الاول  
ويجعل الرهن مالا لين جميعا وبه قال ابو ثور وقال ابو بكر لا فرق بينهما وقول  
يعقوب صحيح **باب من تجوز رهنه ومن لا**  
**تجوز** قال ابو بكر ولا خلاف اذا استند ان الوصي ليتم في كسوته وطعامه  
ورهنه رهنه جاز في قول اصحاب الرأي ولا تجوز في قول اي  
ثور وقال الشافعي مرفوعة تجوز ومرة قال لا تجوز **باب**  
**رهن العبد الماذون له في التجارة** واختلفوا في رهن  
العبد للماذون له في التجارة ففي قول ابو ثور واصحاب الرأي رهنه جاز  
ولا تجوز ذلك في قول الشافعي **باب** **رهن**  
**المرتدة** واختلفوا في رهن المرتدة فكان ابو ثور يجيز رهنه  
وقال اصحاب الرأي او قبل على الردة رهنه باطلا وان اسلم فهو جاز وقال  
الشافعي رهنه جاز وقال مرة ان رهن قبل ان يعرف ما له حار وان رهن بعد  
ان اوقف ما له تجوز رهنه **باب** **بيع الموصوع**  
**على يده الرهن** واختلفوا في بيع العبد الموصوع على يده الرهن  
عند محل الحق اذا كان وكل يبيعه ففي قول ابو ثور واصحاب الرأي له  
بيع ذلك غير ان ابو ثور قال يملك الرهن العهدة على نفسه وقال اصحاب  
الرأي تكون العهدة على العبد وقال مالك لا يبيع الا بامر المسلمين  
وقال الشافعي يبيع ذلك بامر المسلمين الرهن والمثمن فيهما منه  
البيع فليس له ان يبيع اذا باع العبد وذكر انه دفع المثل الى المرتهن  
والله ذلك المرتهن حلف للمجهز ومن الرهن الامني الا ان يقر العبد  
البيعة على الدفع هذا قول الشافعي وقال ابو ثور ليس على العبد شيء



لانه غير ضامر في الاصل وما لا يترتب على الرهن فتنه كتاب  
 ابن الحسبر قال اذا قال العبد دفعته الي المرتهن فهو مصدق وعلي  
 العبد ان يخلع علي ذلك **باب** **رهن**  
**المشاع** واختلفوا في رهن المشاع فكان ملكه وايراي كيلي  
 وعثمان التيمي والاوزاعي وسوار وعبيد الله بن الحسبر والشافعي  
 وابو ثور وخيزون رهن المشاع وقال اصحاب الراي لا يجوز ذلك  
 لان يجوز ان يرهنه ثلث دار ولا نصيبا من عبد ولا صبيف ثم قالوا  
 واذا كان للرجلين علي رجل مالهما فيه شريكان فلهما ذلك  
 ارضا فهو جائز اذا قبضاها قال ابو بكر وهذا اجازه رهن المشاع لا  
 كل واحد منهما رهن نصفه ارق قال ابو بكر رهن المشاع حكاي  
 كما يجوز بيعه **باب** **رهن المكاتب**  
 اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم علي ان المكاتب ان يرهنه فانه  
 له صلاح كذلك قال مالك والشافعي وابو ثور واصحاب الراي يرهنه  
 حايرو وقال الشافعي لا يجوز **باب** **العارية في الرهن**  
 واجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم علي ان الرجل اذا استعار من  
 الرجل المني رهنه علي ذنابيه معلومة عند رجل سماه الي وقت معلوم  
 فله ذلك علي ما اذله فيه ان ذلك جائز واختلفوا فيه اذا استعاره  
 علي ان يرهنه ولم يسم ما يرهنه فكان الشافعي يقول لا يجوز حتي يسمي  
 مال الشئ ما يرهنه به وقال ابو ثور واصحاب الراي اذا التوقت له  
 شيا فله رهنه به فهو جائز واذا امره ان يرهنه بشئ فله رهنه بالثمن  
 فهو ضامر في قول الشافعي وابو ثور واصحاب الراي وكذلك الامر  
 ان يرهنه بشئ فله رهنه بغيره كانه امره ان يرهنه بشئ فله رهنه بغيره  
 فهو ضامر والرهن مفسوخ وكذلك اذا امره ان يرهنه بالبصر

واصله في المكاتب رهنه  
 وما ملكه وابو ثور واصحاب الراي



فرهنه بالكوفة او امره ابرهنه من فلان فرهنه من آخر فهو ضامن في قولهم  
جميعا واختلفوا في الرجل يستعير من الرجل الثوب ليوهنه بعشرة دراهم  
وقيمة الثوب عشرون درهما فرهنه بعشرة دراهم وضاع الثوب عند  
المرتحن فكان محمد بن الحسن يقول في الرجل العشرة التي اخذها على  
رب الثوب ويطلب حرم المرتحن ولا يضمن المرتحن ولا الرجل من الفضل شيئا  
وقال ابو ثور لا ضمان عليه لصاحب الثوب اذا اعارة على ابرهنه وقال احمد  
الثوب عارية هو ضامن حتى يرديه وقال الثوري اذا اعارة ثوبا لبرهنه فرهنه  
معطى الثوب فكل ما اخذ من ثوب ما يدينه وبين قيمة الثوب  
يرد عليه وفيه قال السحق اذا اختلف رب الثوب والمستعير فقال رب الثوب  
امرتك ان فرهنه بخمسة وقال المستعير امرت ان ابرهنه بعشرة فالقول  
قول رب الثوب في قول الشافعي وايتور واصحاب الرأي  
**باب حبايات الرهن** واختلفوا  
في العبد يرهنا عند رجل فبني احدهما على الآخر فقتله فكان الشافعي  
يقول ان كان قتل عمدا فلا سيد الحبار ان شأنا اقتصر منه قبل اقتصر منه بغير  
الملا غير رهنا واركان عفا كان رهنا بحاله وان كان قتل خطأ فالآخر  
رهنا بحاله وقال ابو ثور الجناية باطل وقال اصحاب الرأي اذا كان رهنا بالف  
وكلوا احد منهما يساوي الفان كان الباقي في العائل يكرز رهنا  
بسبع مائة وخمسين ولو لم يقتله ولكن فقأ عينه كان الباقي تسماه  
وخمسة وعشرين والمفقوة عينه رهنا ما تسر وخمسين وفيها جميعا  
رهنا بهذا لا يفتك جميعا الا ما سمي فيها ولو ان المفقوة عليه بعد ذلك  
ففي عين الباقي عينه بغيره عبر الباقي الاول ثلثا منه واثنان عشر ونصف  
وبالحق الباقي الاخر مائة وستة وخمسين وربع الى المائتين والخمسين  
التي في عنقه وقال ابو ثور اذا كان الرهن عمدا فسل نفسه او جرحها

والمستعير ضامن لقيمة  
الملك



فليش على المرتضى شي والنقص على الرازي قال الشافعي ٥

### باب جنابة العبد المرتضى على نفسه ٥

أجمع أهل العلم على أن العبد المرتضى إذا جنأ على السيد جنابة بأي  
على نفسه لبعض المرافقة خطأ أنه مرتضاه وكذا لو جنأ على غيره  
لمولا، أو أمه أو امرؤا أو مديرا أو مال المولا، فإن جنأ عليه جنابة عمدا أنت  
على نفس السيد ففي هذا أقوال أحد ما أن الأولياء بالخيار أن يشاؤوا أو اقتصوا  
منه فإن اقتصوا منه فقد بطل الرهن والدين ثابت عنه ماله وإن عفو على غير  
مال كان رهنا بحاله هذا قول الشافعي وقال أصحاب الرأي عليه القصاص  
ويبطل الدين والرهن إذا قتل وقال الثوري إذا قتل سيده فليش على  
المرتضى منه شي هو ماله بعضه عنه بعض ربه قال أحمد وأبو حنيفة  
رهنا بحاله وقال أبو ثور حبايته على السيد باطل وهو مرتضاه ٥

### باب جنابة العبد المرتضى على ابن الرازي ٥

وأختلفوا في العبد المرتضى حتى على ابن الرازي جنابة تأتي على نفسه  
فكان الشافعي يقول للرازي القود أو العفو على اليد أو غير اليد فإن  
عفا على اليد تبع العبد وخرج من الرهن فإن اشتراه الرازي فهو مملوك  
له لا يحترق أن يعد منه الرهن لأنه ملكه بغير مال الأول وقال أبو ثور  
إذا كان المطالب بمال الأب فلا جنابة له على عبده وقال أصحاب  
الرأي إذا كانت حبايته على ابن الرازي أو المرتضى كانت حبايته على  
هذا حبايته على رجل غريب يدفع بدله فيقضى ٥

### باب جنابة العبد المرتضى على المرتضى ٥

وأختلفوا في العبد المرتضى حتى على المرتضى فقال أبو ثور يقال للرازي  
أما أن يستلمه وأما أن يعذبه فإن فداه فهو مرتضاه وإن أسلمه  
فهو للمرتضى والذين على الرازي وقال أصحاب الرأي يقال للرازي

وارثه

على



ادفعه او افده خايز دفعه فقبله المرتضيه صار عبدا لله وبطل  
الدين والرهن وانفاده كان على الراهن نصف الدين ويكوز رهنا على حاله  
وهذا قول النعمان واذا كانت الحباية عمدا انت على نفس المرتضيه  
وعليه القصاص فان قتل بطل الدين والرهن في قول الصحاب الراي  
في قول الشافعي واما في قول لا يبطل دين المرتضيه بسل الرهن ويكوز  
الدين لورثته المرتضيه على الراهن **باب**

حباية العبد المهرز على غير الراهن المرتضيه  
واختلفوا في العبد المهرز المهرز المهرز والدين وهو رهن بالغ فقبل  
رحلا خطا فكان الشافعي يقول الخصم فيه المالك الراهن يقال له ان قد بيند  
تجسيع ان شر الحباية فان متطوع والعبد مهرز حاله وان لم يتطوع  
العبد في الحباية وذلك اولى من الرهن قال ابو ثور يقال للراهن اما ان تسلمه  
واما ان يقدية فانفاده فهو رهن حاله وان سلمه فالدين على الراهن  
بحاله وفيه قول ثالث وهو ان يجزى الرهن والمهرز فان شاء ادفعاه وبطل  
الرهن فان شاء اقدياه بالدين نصفين على كل واحد منهما النصف وكان  
رهنا على حاله اذ قال الاخذ هما ادفع وقال الاخر اقدى فليس يشتبه  
ذلك اما ان يدفعه وامان يقدياه هذا قول الصحاب الراي وقال الثوري  
اذا ارتهن عبدا لغيرنا عند حباية فما جناه عليه ليس على الذي  
رهنه **باب** العبد المهرز حنا

عليه كان الشافعي يقول اذا حنا على العبد المهرز عند الراهن  
او المرتضيه او غيرهما حنا به انت على نفسه فالخصم فيه سيد العبد  
الراهن والقصاص اليه ان شاء اقتصر فان اقتصر فقبله وليس عليه ان  
يبدل رهنا الا ان شاء ان يكون قصاصا من حق المرتضيه وقال الثوري  
ان اقتصر فقد ذهب الرهن بما فيه الا ان يكون المرتضيه فضل عن القبيحة

واذا حنا على العبد المهرز حنا به  
وهو المهرز المهرز المهرز



للجهد وقال احمد يرخد السيد بهن يكون قيمة الجهد وله قال السخوة  
باب مسائل من كتاب

الرهن اجمع كل من احفظ عنه من اهل العلم على ان يرضى من شياؤ  
اشيا بما اقله بعض المال فاد اخرج بعض الرهن اذ لا يستلزم ولا  
يخرج من الرهن شيئا حتى يوفيه آخر حقه او يرضى من ذلك قال  
مالك والثوري والشافعي واصحاب الرأي فاحتمل في الموضع على  
يد الرهن او الرهن اذا خرج بالرهن من البلد وشافيه بغير امر الرهن  
فقال المشافعي ضمن رهنه قول ابو ثور واصحاب الرأي اذا انتقل عن البلد  
الى بلد آخر بانتقل به لم يضمن وقال ابو ثور وابو يوسف ان باع العدل الرهن  
ثم رغب الثمن للمشتري لم يضمنه اذ اعلم انه عدل وهو قول المشافعي  
قال ابو بكر بن ابي نعيم وهو مالا يملك وقال النعمان بن محمد حابزة  
وبعض الثمن وقال المشافعي وابو ثور واصحاب الرأي ان قلل العدل قبضت  
المنزعة عند ياله مصادق وقال الشافعي وابو ثور يكون من مال الرهن  
وقال اصحاب الرأي بل يكون من مال المثلث من قال ابو بكر بن مالك الرازي اذا  
اجتمع الراهن والمثلث على اخراج العدل وتسلط غيره على البيع فلهما  
ذلك وان اخرجاه وهو غائب واشتد ا على ذلك بينه فباع بعد ذلك  
وهو لا يعلم ففي قول الشافعي وابو ثور البيع باطل وقال اصحاب الرأي اذا  
استلم لم يعلم فبيعه حايث قال ابو بكر البيع باطل كان الشافعي يقول لا يجوز  
بيع العدل الا اذا نابوا الدارهم وقال ابو ثور لا يبيع الاما عليه ذنا بئر  
كانت او ذراهم اذا امكنه ذلك وان كان الذي عليه طعام فليس له  
ان يبيعه بذهب او فضة ثم يشتري به طعاما ولا يجوز البيع بطعام  
فقال الشافعي وان كان الرهن وقال اصحاب الرأي اذا باع العدل الرهن  
بدنا بيرا وبغيره فامن القيمة العروضة والخود را هم فله ان يضره فبايد را هم

راحمدا بن ابو ثور

انما اصاب طعاما يشتري به الرهن انما يبيعه  
بغيره او يضره

طعام



اذا كان قد سلب على بيعه شيء فزال النعم ولا يجوز ان يبيع بغيره  
 قول يعقوب ومحمد وفيه قول النعم ويعقوب ومحمد اذا اشاع العدل  
 بسننه فالبيع جائز ولا يجوز ذلك في قول الشافعي وقال ابو ثور  
 واصحاب الرأي اذا ارتد العدل فباع فالبيع جائز واجمع مالك والشافعي  
 وابو ثور واصحاب الرأي ان المسلم ان يهر من المصحف من اجنيه المسلم واختلفوا  
 في الرهن المقنن فزوجه المرتضى بامر الرهن ففي قول مالك وابو ابي ليلى  
 والشافعي لا يكون ذلك اخراجا من الرهن وقال الثوري واصحاب الرأي  
 اذا فعل ذلك بامر الرهن خرج من الرهن قال ابو بكر الاول الصحيح  
 واذا كان للرجل على الرجل مالا برهنه ومالا يعبره رهن فقتضاه  
 الغريم مالا واختلفا فيما اقتضاه منه فكان الشافعي وابو ثور يقولان  
 القراض قول القاضى وقال مالك تقسم المائة التي قضاه بين المايه التي فيها رهن  
 وبين المايه التي لا رهن فيها فيكون نصفها قضا عن هذه ونصفها قضا عن تلك  
 قال ابو بكر ويعقوب الشافعي اقول كان الشافعي يقول ان الرجل يرهنا الشيء  
 بينهما من رجل مثل المعبيد او الدور او غير ذلك فقتضا احدهما ما عليه  
 ان نصيب الذي قضا خارج من الرهن وقال اصحابه لا ياخذ شيئا حتى يقضي  
 صاحبه ما عليه كتاب المضاينة  
 قال ابو بكر لم يجد للقراض في كتاب اللحل ثبوتاه ذكرنا وثلاثة سننه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ووجدنا اهل العلم قد اجمعوا على اجازة القراض بالانبياء  
 والذراهم فوجب ادراك الامر كذلك ان يحرم منه ما اجمعوا عليه ونعم  
 عن اجازة ما اختلفوا فيه منه مما اختلفوا فيه دفع من الذهب والفضة  
 فاضافا جاز ذلك ابو ثور وقال مالك والبيهقي بن سعد واصحاب الرأي لا يجوز  
 قال ابو بكر وفيه نقول واختلفوا في دفع الفلوس مضاينة فله ذلك الشافعي  
 والنعم ويعقوب وابو القاسم صاحب ملك وقال ابن الحسن استحسن ان تكون



ذلك جازيا واجاز ذلك ابو ثور اذا كانت موجودة في ايدي الناس  
 معلومة وقال اصحاب الرأي لا تجوز المضاربة بالشئ في الرصاص وقالوا  
 في التفرج والزيوف المضاربة بها جائزة وقال ابو ثور في المضاربة  
 بها جائزة وقال ابو ثور في المضاربة بالرصاص كما قالوا واجاز المضاربة  
 بالنمر حده والزيوف والسئوثة اذا كانت معلومة موجودة في ايدي  
 الناس معلومة وقال اصحاب الرأي ليس لبعضها على بعض فضل قال ابو ثور  
 لا تجوز المضاربة الا بالذئب والاراهم **باب**  
 دفع العرض مضاربة ٥ واختلفوا في دفع العرض  
 فله ذلك الحسن وابن سيرين والشافعي والحنابلة والعللي وملك وعبد الله بن  
 الحسن والثوري والشافعي واحمد والحق وابو ثور والبخاري ويعقوب  
 بن محمد بن الحسن ورخصه في دفع المنافع مضاربة على ان يقوم طاروس  
 وحماد بن ايوب سليمان والاراعي وابن ابي ليلى قال ابو بكر المقلد الاراضي  
**باب** مسائل في اجمع اهل العلم على ان لا يشترط  
 على زيد المثلث النخ او نصفه او ما يجمعان عليه بعد ان يكون ذلك معلوما  
 حررا من احب او اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ابطال القراض  
 الذي يشترط احدهما او كلاهما لنفسه ذراهم معلومة ومن حفظنا ذلك  
 عنه ملك والاراعي والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي والجراب في  
 ان يقول احدهما لصاحبه لك نصف النخ الا عشرة ذراهم او لك نصف  
 النخ وعشرة ذراهم كالجواب فيما ابطالنا القراض اذا دفع اليه المال فعمل  
 به على ان يخذ للعامل ولا ضمان عليه في قول ملك لا بأس به ولا مشي على  
 العامل وفي قول اصحاب الرأي اذا عمل به فالرجح له والمال مضمون عليه وان  
 هلك المال قبل ان يعمل به هلك من مال المضارب قال ابو بكر ولو شرط النخ كله  
 لرب المال ولا ضمان عليه وهذا قول ابو ثور واصحاب الرأي وان دفع اليه

فيما وادفع اليه ملك فقال هو الما يقرضه او مضاربة  
 او ضمانا على من يقرضه

ان

طائفة من المال



مأثر

تَبَيَّنَ لَهُ الْفَضْلُ

خ  
المال

الف درهم مضاربة فلم يسير ما للعامل فيها من الرخ فعمل في المال كانه اجر مثله والرخ  
والرضيعة علي زب المال وله وهذا قول الثوري واحمد واسحق وابو ثور واصحاب  
وقال الاوزاعي الرخ بينهما نصفان فوري ذلك عن الحسن وابن سيرين واذا دفع  
رجل الى رجل مضاربة علي زب المال ثلث الرخ ولم يسير ما للعامل ففي قول  
ابي ثور المال ما سمي و الباقي للعامل وقال اصحاب الراي القياس انتفاء سدة  
ولكننا نستحسن فخير وان دفع اليه مالا علي ان للعامل ثلث الرخ فذلك  
خاير منه قول ابي ثور واصحاب الراي فيكون الباقي لرب المال ولو دفع اليه ذراهم  
لا بد ريان ما وزنها مضاربة واتقوا علي الرخ وعملها ما حلف في راس المال فقال  
العامل كانت خمسمائة وقال زب المال الف فالقول قول العامل مع مئونة وستمان  
الرخ علي ما انتفاء عليه في قول ابي ثور واصحاب الراي وان قام زب المال  
السبعة علي الفضل الذي بدعت قوله جميعا ونه قول الشافعي الرخ  
لرب المال والرضيعة عليه وللعامل اجر مثله واختلفوا في الرجل يلوز له عند  
الرجل الوديعة فيما مره ان يعمل بها مضاربة فقال احمد وابو ثور واصحاب الراي  
هي مضاربة وروينا عن الحسن البصري انه قال لا يخرج حتى يقبضها منه وقال كل  
من تحفظ عنه من اهل العلم لا يجوز ان يجعل الرجل ثبنا له علي رجل مضاربة  
ومن حفظنا ذلك عنه عطاوا الحكم وملك والثوري واحمد واسحق وابو ثور واصحاب  
الراي قال ابو بكر بنه نفور وذلك لان خمسه لا سرا الا بدفع المال اليه مال او ركبته  
واختلفوا فيها بحسب للعامل ان عمله فقال النعمان الرخ له والدين عليه كما كان  
وقال محبوب ومحمد هذه مضاربة فاسدة فان اشترى وباع ورخ فيه فهو  
رب المال والعامل والعامل منه وله علي زب المال اجر مثله قال ابو بكر واذا  
قال رجل لرجل انض مالي علي فلا زوا عمل به مضاربة علي ان الرخ بينهما نصيبين  
فقبض المال فعمل به فهذا خاير وهو كمال له من قبضه المال مؤمن عليه وقدر  
الذي عليه الدين وصار المال في يدي المقارض كالوديعة خلاف المسئلة التي



فبها وكذا قال أبو ثور وأصحاب الرأي **باب**  
**رَبِّ المال والعامل يشترط شيئا من الرخ لعينه**  
وأختلفوا في العامل ورب المال يشترط شيئا من الرخ لعينه فقالت طائفة  
هذه مضاربة فاسدة وللعامل حري مثله لنعلمه للمال والرخ والوضعية  
لرب المال وعليه وهذا قول أبو ثور وقال أصحاب الرأي إذا اشترط رب  
المال ثلث الرخ لعينه وثلاثة لنفسه وثلاثة للعامل فذلك جائز ولصاحب  
المال ثلث الرخ وللعامل ثلث الرخ وبه قال الشافعي وفيه قول مذكور إذا دفع  
إلى غلام له أو إلى رجل مالا فصار شرط ثلث الرخ لنفسه وثلاثة لغلامه  
وثلاثة للعامل فذلك جائز والحصص التي لعلامه للغلام جائز ليس السيد  
منه شيء وقال الشافعي كما قال أصحاب الرأي فذلك لا يركن الذي اشترط ثلث  
الرخ لعينه العامل وإن اشترط رب المال ثلث الرخ لابنه أو لامرأته أو لغيره  
أو لغيره فذلك سراء وجميع ما اشترط رب المال لا حرج من هذا فهو  
لرب المال وإن اشترط العامل ثلثه لامرأته وثلاثة لنفسه وثلاثة لرب المال  
فذلك لا يركن للعامل ولا يشبهه ما جعل لغيره ما جعل لامرأته هذا قول أصحاب

وطال أصحاب الرأي

فذلك لا يركن للمال

**الرأي** **باب** **الدابة تدفع إلى الرجل**  
لغيره ما والكرى بينهما **أ** اختلف أهل العلم في الرجل يدفع إلى الرجل  
الدابة أو البيت أو الغلام على أن ما كسب من شيء فهو بينهما فله ذلك  
المتجني والحسن وقال أصحاب الرأي إذا أصاب من ذلك لرب الدابة والذي  
عمل أجر مثله وبه قال أبو ثور وإن دفع إليه نغيرا ليس عليه المأوى والروية  
فما أصاب الذي قبض النغير من ذلك له وعليه كرى مثل النغير والروية  
وبه قال أبو ثور وأصحاب الرأي قال أبو بكر وبه تقول وكذلك لو دفع إليه شاة  
ليصيده بها الشاة على أن ما صطاده من شيء فهو بينهما نصفين فجميع  
ما اصطاد الذي قبض الشاة ولصاحب الشاة أجر مغلها في قول أبي



ثور واصحاب الراي وكذلك لكونه اليد غير لا على ان يكون له ثوباً عرضيه  
كذي عنه طول كذي على ان الثوب بينهما نصفين فعمل الثوب على ذلك  
فلما اكل اجر مثله والثوب لصاحب الثوب وهذا قول ابي ثور واصحاب  
الراي فقياس قول الشافعي قال ابو بكر بنه نقول **باب**  
**مسئلة** واذا دفع الرجل الى الرجل متاعاً لبيعه ثم عمل ثمناً مضارباً  
فذلك جابئته قول احمد واسحق وابي ثور واصحاب الراي وقال مالك لا يصلح  
ذلك فان جعل ذلك حتى يصير اعطي البايع اجر مثله ثم يكرز قراضاً ويرد الى  
قراض مثله **باب** **العامل بخلافه** واختلفوا  
في الرجل يدفع الى الرجل مالا مضارباً يخالف ما امر به رب المال فقالت  
طائفة مرضان من الرخ لصاحب المال روى هذا القول عن ابي قلابه وثنا في  
وجه قال احمد واسحق وفيه قول ثان وهو ان الرخ على ما اشترط عليه  
وهو مرضان للمال روى هذا القول عن ابي اسحق بن عمار وفيه قال مالك وقالت  
طائفة ثالثة مرضان من ربحه ويطول روي هذا القول عن الشعبي والشافعي  
والحكيم وحماد وقال اصحاب الراي له ويتصدق بالفصل والوضيعة  
عليه وهو مرضان لراسر وقال الاوزاعي اذا خالف ورخ فالرخ له في  
الفضا ومرة الوزع والفتيا يتصدق به ولا يطع لو احدى منهما وفيه  
قول خامس وهو ان الاضمان عليه وان خالف روي عن علي انه قال الاضمان  
علي من شورك في الرخ وروي عن ابي ذر عن الحسن بن الزهري وفيه قول  
سادس وهو ان من خالفه ربحه روى هذا القول عن شريح **باب**  
**اختلفوا في العامل ورب المال في المضاربة** اجمع  
كل من تحفظ عنه من عمل العلم على ان الرجل اذا دفع للرجل مالا مضارباً  
ثم اختلفا وقد حبا العامل بالقبى درهم وقال رب المال كان راسر مالي  
القبى درهم وقال العامل راسر المال الف درهم والرخ الف درهم ان القول

الرخ  
البر



خ  
المضاربة

فقال العامل المدفوع اليه المالك مع مبيته وذلك لان المالك لم يترك له المال بيبه كذلك  
قال الثوري واحمد واسحق والبرثوري واصحاب الرأي قال ابو بكر بن وهب نقل  
واختلفوا في الرجل يبيع المال مضاربة فيقول العامل شرطت  
ليني نصف الربح وقال زب المال شرطت لك ثلث الربح فكان الثوري واحمد  
واسحق والبرثوري واصحاب الرأي يقولون القول قول زب المال مع مبيته  
قال ابو بكر بن وهب نقل وذلك لان العامل مدعي للفضل ولا يقبل دعواه  
اللا بيبه وفيه قول ثاني وهو ان كان لا يعلم كيف معاملة اهل ذلك البلد  
فانه يرد اليه عمل مثله هذا قول مالك وفيه قول ثالث وهو انه يباح للناس  
وعلي رب المال الجرم مثل العامل فيها عمل هذا قول الشافعي  
**باب خلط العالم ماله بمال المراضة واختلفوا**  
في المضارب خلط ماله بمال المضاربة فقال مالك لا حرج عليه وبه  
قال البرثوري واصحاب الرأي اذا قال اعمل لي رايك ونفذ قول الشافعي  
عليه الصانع **باب قبض الربح قبل وصول رأس**  
**المال المربى** اما ان اجمع اهل العلم على ان قسم  
الربح حايث اذا استودار بمال رأس ماله واختلفوا في العامل يبيع  
في المال فيقسمان الربح ولم يقبض رب المال رأس ماله وتلف رأس المال  
فكان الثوري واسحق والنعيم ويعقوب ومحمد يقولون يرد العمل الربح  
الذي قبضه ليصير في رب المال رأس ماله وهذا مذهب الشافعي  
وقال مالك لا يجوز حتى يصير في رب المال رأس ماله ثم يقسمان الربح وقال  
الحري العكس في المضارب اذا قال له صاحب المال خاسب نفسك والحق  
حسني من الربح بل رأس المال الذي كان حايث وهو قول البرثوري اذا كان في الوقت  
الذي فعل ذلك رأس المال ~~الذي كان حايث~~ ~~الذي كان حايث~~ ~~الذي كان حايث~~ ~~الذي كان حايث~~ ~~الذي كان حايث~~  
اخره **باب بيع العامل بالنسيئة** واجمع كل من تحفظ عنه من اهل



العلم على ان رتب المال اذا نهى العامل ان يبيع نسبية فخاله وباع بالنسبة انه ضامن واختلفوا  
 فيه ان يباع بنسبة من لم يكن امره بذلك ولا نهاء فكان مالك واين ابي لمي  
 والشافعي يقولون فوضوا من ان يباع يد بين وقتي قول النعمان ويعتبر لاصحاب  
 عليه وان قل له اعمل برأيك فله ان يبيع بالنقد والدين هذا قول اصحاب  
 الرأي فتنه قول الشافعي هو ضامن الا ان يار له في الدين واذا اذ رتب المال  
 للعامل ان يستدبر عليه فذلك جائز في قول الجحد واسحق واصحاب الرأي  
 وكان الثوري يكره ذلك وتنه مذهب الشافعي لا يجوز حتى يقول اذا رتب على  
 من كذا المكيه **باب العامل ورتب المال**  
 فختلفوا في بيع السلع واختلفوا في العامل ورتب المال يدعوا  
 احدهما الى بيع السلع التي اشترى من مال القراض وبما الاخر فكان الشافعي  
 يقول ايها دعاه الى البيع قال قول فله وبه قال ابو ثور اذا لم يكن فيه ضرر وقال  
 مالك لا ينظر الى قولها ويُسَلُّ اهل المعرفة بتلك السلعة فيعمل بما قالوا وفيه  
 قول ثالث وهو ان ينظر فان كان فيه ربح جبر صاحب المال على البيع وذلك  
 ان يقول رتب المال لا ابيع وقال العامل انا ابيع هذا قول الثوري واحمد واسحق  
 وقال اصحاب الرأي لا يزاد المضارب ان يمسكه وازاد رتب المال ببعده ولا  
 فضل على ببعده اربعطي رتب المال راشر ماله وان كان في المال فضل فاءر  
 المضارب يحبر على ببعده ايضا الا ان يشاء المضارب ان يعطي رتب الما الثلثة  
 ارباع الما راشر ماله وحصته من الربح فان ادا ذلك رتب الما الجبر على ذلك  
 قال ابو بكر قول الشافعي صحيح **باب العامل يشترط**  
 ان يعمل معه رتب المال ان اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على  
 ان الرجل اذا دفع الى مالا معاملة واعانه رتب المال من غير شرط ان ذلك  
 جائز ومن حفظنا عنه ذلك مالك والشافعي والثوري واصحاب  
 الرأي وقال مالك وابو ثور واصحاب الرأي فان اشترط عليه ان يعمل معه

في المال فرتب المال

وسلر المال النوع  
 المال المضارب  
 محصنه من الربح

آخر



وأصحاب الرأي في الاستدلال على العمل  
بأنفسه وهو على الحقيقة وهو الشافعي

فهي مضاربة فاسدة والرجح والوجوب لرب المال وله أجر مثله في  
قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي في استنطاق عليه قال أبو بكر ولا يصح  
المضاربة حتى يسلم رب المال إلى العامل ويحلي عليه وبينه هذا مذهب  
ملك والاوراع والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي فإن راع العامل  
أو اشترى والمال بيد رب المال خرج أو وضع فهو لرب المال وعليه وللعامل  
آخر مثله في قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي في  
لا يفتح مال البيعة وأضاه وأختلفوا في مال البيعة مضاربة فهو بينهما  
عنه أنه رأى ذلك عمر بن الخطاب وهو قول ابن عمر والتخمين في المال  
والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وروينا عن الحسن أنكر ذلك  
وقال الحق للرومي أن يعمل بمال البيعة مضاربة إذا كان فيه نظر للبيعة  
وقال أصحاب الرأي في الأب والوصي كما قال الحق في باب  
العامل يشتري أبا ربه المال وإذا اشترى للعامل الأب  
المال أذنه عش عليه وإذا اشتراه بغير إذن فالعامل ضامن للمال  
والعبد له في قول الشافعي وأبي ثور في قول أصحاب الرأي كذلك إذا لم  
يكن في المال فضل فإذا كان في المال فضل فهو لأمر له فيعتق من مال العامل  
وهو ضامن لما نقد من الثمن وفي قول الشافعي وأبي ثور العبد على المضاربة  
كأرضه للمال فضل أو لا فضل فيه وقال أبو بكر وفيه نقول لأنه لا شبه للعامل  
فيه حتى يقبض رب المال رأس ماله في باب  
نفقة المضارب في ٥ وأختلفوا في نفقة المضارب إذا سافر  
فقال ملك والاوراع والشافعي ينفق بالمعروف إذا شخص بالمال وفيه قال أبو ثور  
والحق وأصحاب الرأي ولا نفقة له في قولهم حتى يشخص بالمال عن البلد  
وهو رأي المضارب أن ينفق من مال الحسن البصري والتخمين وقالت  
لهما نفقة على نفسه وما أكل من المال فهو دين عليه هذا قول



ابن سيرين وحماد بن ابي سليمان ورويه قال احمد الا ان يشترط وثقة قول  
الاوزاعي واصحابه الراي ما كان من حجة وروا في مال نفسه  
وقال ابو ثور في الحماة ودخول الحمام من المال يشرب الدوا ففصل العروق  
ومكافاة الاخوان من مال نفسه واختلف فيه وعن الشافعي في حكمي البرطي  
عنه انه قال كما قال ابن سيرين وحكي المزي عنه انه قال كما قال مالك  
والاوزاعي **باب مسئلة من**  
**كتاب المضاربة** واختلفوا في شرب المال او العامل من  
مال المضاربة فكان ملك ثوري ذلك لرب المال ورويه قال الاوزاعي وقال  
الثوري للعامل ان يشترى اذ ارضي ذلك رب المال ورويه قال احمد والشافعي  
اذا باعه صاحب المال وقال ابو ثور البيع باطل لا يجوز وحكي عن الكوفي  
انه قال جاز كان الشافعي يقول لا يجوز ان تقارضه الى مدة من المدة  
وقال مالك ان قارضه الى سنة رد الى قراض مثله وقال ابي نعيم لان  
احدهما كما قال الشافعي والفقهاء انه جاز لان المسلمين على شروطهم  
وكان الشافعي والنعمان يعقوب ومحمد بن مهران ازيد فغ المسلم الى  
النصراني ما لا مضاربة فان فعل كان جاز او خذ قول الشافعي وروى ثور  
واصحاب الراي للنصراني ان تقارض المسلم وكره ذلك مالك وابي حازم  
قال ابو بكر كما قال الشافعي في قوله المسئلة من جميعا وقال ابن سيرين  
لا يعطي الذي مضاربة وخذ مائة واختلفوا عند المسلم بدفع الى النصراني  
مالا قرضا فيشترى به حراما وخنزيرا فكان الشافعي يقول بشرهما بالمال  
وبعض المال ورويه قال احمد والشافعي وروى ثور وقال الثوري ان اشتراه منعدا  
منه وان اشتراه جاهلا لم يمنع فان اشترى النصراني بالمال خنزيرا او  
حمرا فان ابن الحسن زعم ان ذلك جاز على رب المال في قياس قول  
ابي حنيفة وان كان مسلما فان باع النصراني ذلك فخرج ربحا فالربح

واو ثور

مالا



بينهما في تباين قول أبي حنيفة علي ما اشترطوا وبين غني المسلم ان يقصد ان  
 ينصيبه من الرخ وان كان فيه وصعيد فهو علي ريب للمال وحق قول  
 يعقوب ومحمد ما اشترى المضارب من الخمر والخنازير لا يرب للمضارب ولا  
 يلزم شي من ذلك ريب المال في العامل ضامن للمال ان كان يتقد منه شيك في  
 ذلك والرخ للعامل والوصية عليه وفي قوله جميعا ان اشترى مائة  
 فالشراء باطل ويضمن المال وان اشترى رهبا بدرهمين فالبيع فاسد فان  
 باع رطل او رصع فان ذلك حايث الرخ بينهما علي ما اشترطوا والوصية  
 علي المال قال ابو بكر ليس من الخمر والخنزير والمسبنة فرق وكل ما وزن  
 النصارى من المال في من المحرم فهو ضامن له ولا يجوز شي مما قالوا لان  
 ذلك خلاف ما حرمه الله عز وجل ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واختلفوا في الرجل يقر بالدينون والمضاربة ثم ملك فقالت طائفة من  
 المال بينهم بالخصيص روي ذلك عن السعدي وبه قال مالك وقال الحارث العكلي  
 بيد ابائهم واذا دفع رجل الى رجل مالا مضاربة فان رد العامل عن الاشياء  
 ثم اشترى وباع رطل او رصع فذلك علي المضاربة وفي قول ابو ثور واحبار  
 الرأي فليس للعامل ان يزوجه ما اشترى من الرقيق بعضهم من بعض في  
 قول الشافعي وابي ثور واحبار الرأي وليس له ان يكتب منهم احدا  
 في قوله جميعا ان اشترى المتاع فقصره من ماله علي ان يرجع في  
 مال الغرض فقال ابو ثور يرجع بذلك وقال اصحاب الرأي لا يرجع به لانه  
 مستطوع وهو مذهب الشافعي قال ابو بكر وفيه اقوال  
**كتاب الحوالة والكفالة** جاء الحديث عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال العارية مؤداة والمنحة مؤدودة والدين فليخصي  
 والزعيم غامر قال ابو بكر الزعيم الكفيل كذلك قيل في قوله وانا بدرهم اي كفيل  
 ويقال حميل وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ان يجنaze ليصلي عليها



فقال عليه فقالوا نعم ديننا ان قال انك لهما وفاقا لوالا قال فصلوا على صاحبكم  
قال ابو قتادة ههنا عني يا رسول الله وفضل علي عليه رسول الله صلى الله عليه  
وسلمه وقد اختلف اهل العلم في الدين بضمه النبي عن النبي الذي لم يشرك  
وقا فكان المشا فعي بقول الضمان له لا فرق فيك المبت شيئا او لم يشركه وبه  
قال ابن ابي ليلى وقال النعمان لا ضما علي الكفيل لان الدين قد تولى وقال  
ترك المبت شيئا ضمن الكفيل بقدر ما ترك قال ابو بكر وشي امتناع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قبل ضما زاي فتادة ان يصلي عليه وصالاته  
عليه بعد ضما زاي فتادة دليل على صحة ضما زاي فتادة وهذا خلاف  
قول النعمان لانهم ذكروا الرجل لم يشرك لذل وفاء في باب  
المال بضمه الرجل عن الرجل هل يبر المصور عنه امر  
لاه اختلف اهل العلم في المال بضمه الرجل عن الرجل هل يبر المصور عنه  
المال بالصمان عنه ام لا فقالت طائفة لصاحب المال اننا اخذنا له ايها  
منا حتى يستوت ماله هذا قول الثوري والشافعي واحمد واسحق وزاي  
عبيد واصحاب الرأي وهو مذهب مالك وكان ابو ثور يقول الكفالة  
والحواله سواء ولا يجوز ان يكون مالا واحدا على اثنين وبه قال ابن ابي ليلى  
الا ان يشترط المكفر له ان ياكل به ايها شتا واخج هذا القائل بان النبي  
صلى الله عليه وسلم امتنع ان يصلي على النبي كان عليه الدين قبل ضما  
ابي فتادة وصلي عليه بعد ضما به قد دل ذلك على الفرق بين الحاضر وقال بعض  
من حجة القول الا رواه في قوله في بعض الاخبار لما ذكر انه فضا عنه الآن  
رد عن جلد في قوله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدبته  
حتى يقضي عنه دليل على ان البراءة انما تقع بالاداعنه ه باب  
الحواله بالدين على المولى وغير المولى ثبت ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال مطلقا لغيري طم ومرا شيع علي ملى وليتبع قال ابو

ان له



قال أبو بكر وقد اختلف أهل العلم في الرجل خنثى بالمال على ما من الناس  
ثم يفسر المال عليه أو موت فقالت طائفة يرجع على الجمل ما له هذا أقول شخ  
والشعور والنخعي وقال أصحاب الرأي إمامات الذي أحيل عليه ولم يترك  
وفارجع على الجمل في قول النعمان بن عبد الله بن محمد وأما فليس وفلسه  
القاصو رجع أيضا في قول يعقوب بن محمد وفيه قول ثان وهو أن لا يرجع  
ماد أم حيا حتى تموت فلا يترك شيئا هذا قول الحكم وفيه قول ثالث وهو أن  
لا يرجع على الجمل بشي فليس المال عليه أو مات هذا أقول ملك والبيت  
ابن سعد والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأبو ثور غير أن مالك كان يقول أن حاله  
عليه وهو لا يعلم أنفسه فليس ثم أطلع عليه فانه يرجع على صاحبه لانه غمو كان  
الحسن البصري لا يرى الحوالة براءة إلا أن يبرأه فادأبرأ قال أبو بكر يقول الشافعي

برأ

باب مسألة في إجماع كل

من حفظ عنه من أهل العلم على أن الحوالة تجعل يأخذ الجمل لا تحل ولا  
خبره واختلفوا في ثبوت الضمان على هذا الشرط فكان الثوري يقول  
إذا قال الرجل كفل عني ألف درهم قال الكفالة جائزة وترد عليه الألف  
درهم وإذا قال استغضرت من فلان ألف درهم ولك عشرة دراهم قال هذا  
لا خبر فيه لانه فرض جرم منه وقال أحمد في مسألة الكفالة ما أرى هذا أحد  
شما يجوز قال السخري ما أعطاني فهو حسن وقال أحمد في المسألة الثانية  
في القرض لا بأس به وقال السخري أحرمه

للرجل

له من

باب الكفالة للدين غير مسمى ولا معلوم ثمرة

والأخلاق في  
الرجل يقول للرجل كلفت علي فلان فأناله صام من فقالت طائفة ليس ذلك  
بشيء حتى يسمو المال هذا أقول الثوري وأبو أيوب وأبو الليث بن سعد والشافعي  
وقال أبو بكر وفيه نقول لا رد ذلك مجهول وفيه قول ثان وهو أن ذلك جائز هذا  
قول النعمان ولا يأخذ باب كفا

لك



العبد المادون له غنى التجارة و اختلغوا في كفاية العبد  
المادون له غنى التجارة فقال ابن ابي ليلى والشافعي والثوري والشعبي  
وقال ابو ثور ان كان ذلك من قبل التجارة جاز وان كان تطوعا لم يجز وقال  
عبد الملك ذلك جائز قال ابو بكر لا يجز ذلك الا باذن السبيد

## باب الدين يكون على الرجل الى اجل فيموت

واختلغوا في الدين يكون على الرجل الى اجل فيموت الذي عليه الدين قبل  
محل الاجل فقالت طائفة محل الدين بموته هكذا قال الحسن البصري والشعبي  
والزهري والخبيري ومالك بن انس وسوار بن عبد الله والثوري والشافعي  
وفيه قولان وهو ان الدين الى اجله اذا وثقوا الورثة هذا قول ابن سيرين  
وعبيد الله بن الحسن واحمد واسحق وابي عبيد وفيه قول ثالث وهو ان  
الدين الى اجله هكذا قال طاووس والزهري وابو بكر بن محمد وسعيد بن ابراهيم  
وفيه قول رابع وهو ان عليه الدين اذا فلت او مات وعليه دين الى اجل  
فقد جلد بئيه الا ان يقول العتق لصاحب الغنا لصاحب الدين الى اجل خل  
نشا وبين ما لا تنفع به الى اهلك ونحن ضلوف لحقك قال قد لا يبر ولا يقبل  
ذلك من الورثة ان قالوا المكاتب الميراث واجمع كل من يحفظ عنه من اهل  
العلم على ان يكون الميت على الناس الى الخصال انها الى احوالها لا تخل بموته وقيل  
الشافعي والثوري اذا اتكف الرجل عن الرجل بالدين فمات الجليل قبل محل  
الدين اخذ من مال الكفيل وليس لورثة الكفيل ان يرجعوا على المجهول عنه حتى  
يبلع الاجل

## باب ضمان الرجل عن الرجل بغير

أمره واجمع اهل العلم على ان الرجل اذا ضمن عن الرجل قالا معلوما  
بأمره لرجل ان الضمان لازم له وله ان يأخذ بما ضمن عنه واختلفوا في الرجل  
يضمن عن الرجل قالا بغير أمره فيؤدي ويبريد الرجوع به على الذي اذا  
عنه فقال عتيق الدين الحسن واحمد واسحق يرجع له عليه وشبهة أحمد

عند

الملاح



ذلك بالاسير بشريه الرجل من العدو وغير امره قال احمد اليس كلهم قال  
 يرجع عليه بالثمن وبه قال المحقق وفيه قول ثان وبه قال أصحاب الرأي  
 ومقرانه لا يرجع عليه اذ اداعته بغير امره هذا مذهب الشافعي قال  
 ابو بكر وفيه نقل فاما قال احمد في امر الاسير قال اليس كلهم قال يرجع عليه  
 فالجواب في ذلك ان يقال لم يقل يقول الامام: الناس كلهم هذا أحق الثوري  
 والشافعي لا يرجع على الاسير لانه منقطع فيما فعل ولو كان ارقا جميعا  
 في الاسير لم يجز ان يجعل احدي المسكتين قيا ما على الاخرى لان الشقة في  
 الاسارى واجب على المسلمين لان النبي صلى الله عليه وسلم امر به وتضاف  
 دبر النابتين كغيره واجب على احد وثبت ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال غدر المرصع ونكروا القايه تاج

قَالَ  
 يَفُوزَانِ  
 أَمِيرٌ

الكفالة في الجدر وبالفن قال ابو بكر الا لفر من عليا  
 الامصار لا يبرر الكفالة في الجدر جارية لا خير كاي ان بعد الضامن  
 ولا شرط لعل غيره ومن قال لا كماله في الجدر وشرح والحسن والشعبي  
 وروى ذلك عن غيرهم وفيه قال احمد والمحقق وابي عبيد واليوتور  
 وأصحاب الرأي واختلفوا في الرهن في الكفالة فقال الثوري واحمد  
 واسحق لا يكرن وهذا حتى غرم المار والجار مجيد الله بر الحسن الرقن  
 في ذلك واختلفوا في الكفالة بالنقص فاحب ذلك اهل العلم هذا مذهب  
 شرح وبه قال مالك والشافعي وسعد والنعمان واحمد وقال الشافعي  
 مرة هي ضعيفة ومرة كقول مالك قال ابو بكر وفيه احبارا عن الاوائل  
 وهي منذ كرفت غيره هذا الموضع تاج

الكرم

المكفر في الموت واختلفوا في المكفر في الموت فقالت طائفة  
 سقطت الكفالة كذلك قال الشعبي وشرح وحماد بن اي سليمان وفيه قال  
 احمد وهو يشبه مذهب الشافعي وقال الحارث ومالك والبيه من سعد



اذا مات رَجَب غمها على الكليل واختلفوا في الرجل ياخذ من الرجل كنبلا  
 بنفسه من باخذ منه كنبلا اخر نفسه ففوقوا الشايعين والنعم  
 ويعتقد بها كنبلا ز وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا من أموالكم  
 الا حرة كنبلا **الحجرات** قال الله تعالى ولا تؤثروا  
 السنن اموالكم الا بية وقال جل ذكره وما ينزلوا اليها من حتى اذا بلغوا النكاح  
 فان انستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فاذا دفعتم اليهم اموالهم  
 فاشهدوا عليهم وكفوا بالله فسيبانه قال ابو بكر والرشد الصلاح في  
 الدين وحفظ المال وقد انفقوا على ان قال البيهقي دفعه اليه اذا بلغ النكاح  
 واؤيس منه الرشد وقد اختلفوا في وجوب دفع ماله اليه على غير ذلك ولا  
 يجوز اطلاق المال بغير المنع الا بالحيه فكل محذور ايح معتبز لم يحز  
 الهلاكه واما حنه بأحد المعتبز وقال من خالفنا عنه هذا الزجلا لورج  
 امراه ثم طلقها ثلثا لم يخل له بعد نكاح الروح عليها حتى يكون مع العتد  
 وطيء ويلزم من اطلاق المال للبيتم بوجوب الحد المعسر فيه ما احبب له في  
 هذه المسئلة وقال ما يحظر لا يجوز الهلاكه الا بوجود المعسره  
**باب اثبات الحجر على الحر البالغ المصنوع لماله**  
 اختلف اهل العلم في وجوب الحجر على الحر البالغ المصنوع كما قال اكثر  
 علما الامصار من اهل الحجاز والعراق والشام ومصر حب الحجر على كل  
 مصنوع لماله صغيرا او كبيرا واحتجوا بذلك باخبار رويت عن علي وابن  
 عباس عن ابن الزبير بن عبد الله بن الزبير عن ابي عبد الله وعثمان بن عبيد الله  
 ابن الحسن والشايعين واحمد واسحق وابو ثور ونعقود ومحمد  
 وقال النعمان وزفر لا يحجر على البالغ الا اذا بلغ مبالغ الرجال قال ابو بكر وقد  
 ثبت ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا يملك امرئ ثلثا قبل وقالوا احدا  
 المال وكثرة السؤال وما ذكره الله لنا نصرا علينا فعله وقد حير النبي صلى

الاصحاح الرابع والستون

لافتتاح

بعد الكاظم



غير انه لو كان الشافعي واثورا دعوى ان الحجة  
بما هو في كتابه من ابيان الشافعي في حجة الله  
والتحليل والاعمال

الله عليه وسلم علي رجل ومنعه من البيع وقد منع الله من الفساد وخبر  
انه لا يحب الفساد والمفسد لما هذا اخلت في النهي ومنه ومنع منه وتنبه  
الله عن رجل ذكر عن التذير فقال لا تشذرت تذبذبة كتاب

مسائل من هذا الباب ٥ واختلفوا في الغلام  
اذا بلغ واوش منه الرشد ودفع اليه ماله ثم فسد بعد ذلك فقالت طائفة  
من محجرو عليه بالفساد لان العلة التي من اجلها وجب منعه من ماله بعد  
بلوغه الفساد فبقي غلاما فسد اقل رحمت العلة ووجب الحجر هذا قول  
اي ثوري وهو يشبه مذهب الشافعي وحكي اي ثوري عن الحوفي انه قال لا  
لحجر عليه وما فعل فهو حايرواختلفوا في ذلك الحجور عليه نذورا الشبهة  
او حلف بايمان محنت ووجبت فيه كفارات لم تطلق بل في ماله وصام  
عن كل غير ثلثة ايام هذا قول اي ثوري ومحمد بن الحسن واذا اقام صام عن  
لحماره في قولهم واذا اعتق عبد اعز ظهاره حازا العتق في  
قول محمد ولم تحره عن ظهاره ومنع العبد في قيمته وفي قول اي ثوري  
العتق بالمل وارقطل المحجور عليه رجلا خطا بينه والديه علي العاقلة وعليه  
صوم شهرين متتابعين في قول اي ثوري ومحمد وان قتل رجلا متعمدا بعصا  
قتله في قول اي ثوري وفي قول محمد الدية علي عاقلة مخطئة ويصوم  
شهرين متتابعين وفي قول الشافعي ان كان لا غلب من من مثل هذه  
العصا انها تثل فعليه القود والدية الدية واذا اقر المحجور عليه في  
حيث له لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله مولد مثله فبها قولان  
احدهما ان اقراره باطل في قول اي ثوري وقال ابن الحسن هو حر وهو امة وعن  
الغلام وبسعي في جميع قيمته فان اعتق المحجور عليه عبد كان حرا ويسعى  
في جميع قيمته في قول ابن الحسن وفي قول الشافعي واي ثوري واكثر اصحابنا  
يقول العتق باطل لانه ممنوع من ماله قال ابو بكر ونه في قول واذا جاز جارية



المفسد لما لا يبرأ من كذا ونحوه الولد ولم ينظر الى ما ادعى ان الولد للفراش  
فإذا كانت فراشاً له الولد هذا قول أبي ثور وحكاة عن الشافعي وإذا اشترى  
المحجور عليه أبنته وهو معروف - أنه ابنه بطل شراءه والغيلام على ملك المبيع  
لا ممنوع من الشراء هذا قول أبي ثور قال أبو بكر بن وهب <sup>نه</sup> أقول وزعم ابن الحسن ان شراء  
فاسد ويعتق الغلام حين قبضه ويسعى في جميع قيمته للمبايع ولا يكون  
للمبايع في مال المشتري منه شيء قال أبو بكر إذا بطل شراء لم يعتق عليه لأنه  
ليس بمالك قال أبو بكر وكما أوجب الله على المحجور عليه من ركة مال  
أرجح فاما الركة فعلى وليه أخرج ذلك من ماله ودفعه الى أهله المستحقين  
له وأما الحج فعلى وليه إن يكثرى فهو ثمة حجة ويكره ذلك على يد ثمة من  
لمخرج من الحاج يثري النفقة عليه بالمعروف وهذا قول الشافعي وأبي ثور  
وقال أصحاب الرأي أن أراد الحج لم يمتنع من ذلك وإذا أراد العمرة فالحج  
فيه طالحا بنية الحج في قول الشافعي لأن العمرة عنده فرض كالحج  
وقال أصحاب الرأي يستحسن ذلك في قول أبي ثور لا يعطى نفقة العمرة لهما  
عنه نكوع وإذا كان المحجور عليه في إحصاءه ما يجب فيه النفقة وجب  
عليه الصلوة قول أبي ثور وابن الحسن وإن جازاه إذا أوجبت الى البيت  
بعض ما يجب فيه النفقة أخرج ذلك عنه وولي من ماله في قولهما إذا وطئ  
المحجور عليه في حبه فافسدها أئتمها فان قال قائل أعطوني ما قضى به جني  
لم يعط في قول أبي ثور لأنه لا يؤمر أن يفعل هذه كل عام ويقضي إذا صلح وخرج  
عن الحج ويعطى ما يقضي به حجه حجة الاسلام وإن كثر ذلك منه في  
قول ابن الحسن وإذا أنكر طواف الزيارتين حتى يرجع الى بلاده فالشيا حرام  
عليه في قول الشافعي وأبي ثور والحرفي وكان عليه إذا صلح أن يرجع  
فيطوف في قول أبي ثور وفي قول ابن الحسن كما قال في المسئلة قبلها  
وإذا اختلفت المحجور عليها من زوجها على مال ففي قول الشافعي وابن الحسن

له ثم على ما  
هو عليه من  
النفقة  
والأصل  
أنه لا يعطى  
المحجور عليه  
من ماله  
في قولهما  
إذا وطئ  
المحجور عليه  
في حبه  
فافسدها  
أئتمها  
فان قال  
قائل  
أعطوني  
ما قضى  
به جني  
لم يعط  
في قول  
أبي ثور  
لأنه لا  
يؤمر أن  
يفعل  
هذه كل  
عام  
ويقضي  
إذا صلح  
وخرج  
عن الحج  
ويعطى  
ما يقضي  
به حجه  
حجة الاسلام  
وإن كثر  
ذلك منه  
في قول  
ابن الحسن  
وإذا أنكر  
طواف  
الزيارتين  
حتى يرجع  
الى بلاده  
فالشيا  
حرام عليه  
في قول  
الشافعي  
وأبي ثور  
والحرفي  
وكان عليه  
إذا صلح  
أن يرجع  
فيطوف  
في قول  
أبي ثور  
وفي قول  
ابن الحسن  
كما قال  
في المسئلة  
قبلها  
وإذا اختلفت  
المحجور  
عليها من  
زوجها  
على مال  
ففي قول  
الشافعي  
وابن الحسن



يكون خلافاً لما ملك فيه الرجعة ويبطل المال ولو ان غلب ما اذرك مفسداً انباع  
مما تركه او وهب او صدق وبطل القاضى بذلك كله في قول الشافعى  
وابن الحسن واجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان اقرار المحرم على نفسه  
جائز اذا كان اقراره بغير نكاح او سرقه او شرب خمر او قد زنا او قتل وان  
الحد وثقار عليه هذا قول الشافعى وابن ثور واصحاب الراى ولا يحفظ عن  
غيرهم خلافاً لقولهم واذا اقر انه استهلك لغيره مالا لم يلزمه ذلك في حال  
الحجر ولا تغدر في الحكم في الدساطير منه تاديه ذلك بما بينه وبين الله  
اذا خرج من الحجر هذا قول الشافعى وقال ابن ثور يرحله اذا صلح واذا كانت  
امراة محجوراً عليها ورجعت نفسها ارجلها مهر مثليها فالتكاح فاسد  
في قول الشافعى وابن ثور وقال ابن الحسن يرفع ذلك الى القاضى فان كان له  
بدخلها وهو كقرون ورجعت مهر مثليها فالنكاح جائز  
**كتاب التفليص** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال ايما رجل افلس فوجد رجل متاعه بعينه فمراحت به من غيره  
قال ابو بكر ومما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نقول وقد  
روينا هذا القول عن عثمان بن عفان وعلي وغيرهما ولا نعلم احداً من  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف عثمان بن عفان وعلياً  
وه قال عمرو بن الزبير ومالك بن انس والاوزاعي والشافعى وعبيد  
الله بن الحسن واحمد واسحق بن حبان طائفة الغمما وروينا هذا القول عن  
الحسن واحمد واسحق وقالت طائفة الغمما وروينا هذا القول عن الحسن  
والثوري عنه قال الثوري وابن شعبة قال ابو بكر والسنة مستفناة بها  
عن كل قول وقد بلغني ان من خالف السنة تأول قوله فوجد رجل متاعه  
بعينه اي ما شئت اورد بعينه ففي حديث اي هو من ما يبطل هذه الدعوى قال  
قال الثوري صلى الله عليه وسلم اذا افلس الرجل فوجد البايع سلعته بعينه

واشهر

مؤسسة

بعض



طالعه  
والاخذ من العبد ما به دينار فنقيض  
وهو هذا القول صحيح

فهو اخذ به دون العزماء **باب**  
**السلعة** يوجد عند المفلس وقد اقتضا البائع بعض  
 الثمن واختلفوا في الرجل يشتري من الرجل العبد ما به دينار فنقيض  
 من ثمنه خمس دينار افكار الشافعي فيكون شركا للغير بنصفه  
 وفيه قول ثان وهو ان رد الذي قبضه باخذ العبد اراحه ذلك هذا قول  
 ملك وفيه قول ثالث وهو ان يكون له اسوة العرف فيما يبي هذا قول النعمان  
 وبه قال السحن اذا كان اقتضا من ثمنه شيئا قال ابو بكر وقد روي فيه حديث يوافق  
 قول السحن وليس صحيح **باب** الميت يحد عنه  
 الذي ياحد سلعته بعينها **باب** واختلفوا في الرجل يموت يحد  
 رجل سلعته بعينها فقالت طائفة المرو والعباءة فيه سواء هذا قول الشافعي  
 واحتج بحديث مجهول الاسناد **باب** مسألة

متاعه

احد

واختلفوا في الرجل يحد بعض عبيد مفلس وقد انلف البعض فقال ملك  
 وللشافعي باخذ الذي وجده وتصريح الغنا حصته فيما انلف له وبه قال  
 الاوزاعي وعبيد الله بن الحسن وقال السحن لا يأخذه الا ان يجد بعينه  
**باب** الزيت يشتري فيخلط بمثله ويفلس واختلف اهل  
 العلم في الرجل يشتري الزيت لقمع ثم خلط بمثله ثم يفلس ففي قول  
 ملك ياخذ زيتا وقال الشافعي ان كان خلطه بمثله او اشتر منه فاراد  
 ان ياخذ بكيل زيتا اخذه وان خلطه بخمر منه ففيه قولان احدهما  
 ان لا يأخذ شيئا قال وهذا صح القولين والقول الثاني ان ياخذ من الزيت بقدر قيمته  
 ربه وفي قول الثوري يكون اسوة العزماء **باب** السلعة المشتراة  
 يرتفع ثمنها ويفلس **باب** اذا اشترى سلعة فانرفع ثمنها  
 فكان يقول خيبر الغنم بين ان يسلموا السلعة وبين ان يعطوه الثمن  
 الذي ياعفاه ويحرم الشافعي باخذ السلعة وقاله جميعا اذا كانت

ملك



السلعة ناقصا ان شاخدها وان شاخرب مع العزماء  
**باب** **الامة** **تلد** **عبد المشتري**  
 والبقعة **تبنام** **ثيفلس** **الميناع** **ه** واذا اشترى امة فولدت  
 عبد المشتري فقال ملك الحاربه تولد لها البايع الا ان رعب الغلمان  
 ذلك فيطرونه خفه كلالا ومسكرينك وقال الشافعي اذا ولدت الامة له  
 اولاد افرافلس رجح بالحرق ولم يرجع بالاولاد واذا اشترى بقعة بينها  
 مزا فليس فقالت طاب له يجرم البقعة وما بينهما ما اصح ثم ينظر من البقعة  
 وكثر من البشار ثم يكر نانه ذلك من يكر لصاحب البقعة بقدر حصته  
 وللغنا حصه البشار هذا قول ملك وقال الشافعي خير ما تبرأ يعطي  
 فيه العمار ثم الغنير فيكون ذلك له او يكرن له ما كان من الارض  
 ولا عمارة فيها وتباع العمارة للغنا الا ان يشاء الغنا ان يلقحوا  
 البناء عليهم ما دخل على الارض من النقص **مسئلة**  
 واختلفوا في امة تنزع الرجل فتجده مفلسا فقال احمد لا خيار لها الا  
 ان يكرن غنما وقال عيسى كذا واوما الشافعي ان لها الخيار ان  
 شات فسميت **النكاح** **كالملفس** **يوجد** **عنده** **السلعة**  
**باب** **الجمال** **يفلس** **وقد** **اكرى** **من** **قوم** **او** **المكثري**  
**يفلس** **ه** كان الشافعي يفرق في القوم بين كاري ومن الحمل ابلابا عيانا  
 ثم يفسر لكل واحد منهم ان يركب ابلابا عيانا ولا يباع حتى يستنزل  
 الحمولة وبه قال ملك الا ان تضمن له الغنم جملاته ويلتزم له من الاريا  
 خذرون الابل وقال الشافعي وان كانت الابل بغيرا عيانا دخل بعضهم  
 على بعض ودخل عليهم غنما غيرهم الذين لا حمولة لهم واختلفوا في  
 الرجل يترك راسه من الرجل حمل طعام الى بلد من البلاد ان يفسر المكثري او يمتد  
 فقال الشافعي يكون المكثري اسوة الغنم لا يجبر عليها لانه ليس



لمنه الطعام متعه ولو اقل من قنيل خبث الطعام كان له فسخ الكسرى وقال مالك  
 الجمال اوله بالتزاني كان فيه يد حيتي ستوفي الكراوا اختلقت في الرجل يستاجر  
 الاجيرة الحاروب او الرزح باحار معلومة ثم يفسر فقال الشافعي الماحير  
 اسرة الغما وقال مالك الاجير اوله مما شئ به من الزرع والفايطحن  
 بقبض اجارته **باب بيع المفكر وسنراه**  
**وعنقه وافراره واعطاه بعض عن ماله** **باب** **وزن عرضه**  
 واختلغا فيما تحده المفلس بعد ان يحجر عليه القاضى من بيع وغير  
 ذلك فكان الشافعي يقول اذا حجر عليه القاضى لم يكن له ان يهب من  
 ماله مالا يدفع ولا يسلقه قال ابن ابي ليلى وثالث يعقوب مثل قول ابن ابي  
 ليلى مالا خلا العنقه في الجبر وقال الثوري اذا فلسه القاضى فليس له بيع  
 ولا صدقة ولا عنق وقال احمد في البيع والصدقة كما قال الثوري وقال  
 في العنق جبر عنقه هو شئ لله وبه قال الحق وخالف المعز ذلك كله  
 فقال اذا اشترى او اعنق او صدق وصدقة او هب ماله ذلك كله حايث  
 قال ابو بكر اذا اقر من قد افلس بدين لقوم ولا يبيده لهم ففي قول مالك وعبيد  
 الله بن الحسن لا يجوز اقراره ونه قال شعب بن الثوري اذا افلسه واطهر  
 علي ماله ولا يجوز اقراره من قول ابن الحسن فيما ارفق وجوز اقراره على  
 نفسه وقال الشافعي فيها قولان احدهما ان اقراره لا يرد ويدخل من اقراره  
 مع سائر الغما ونه قال الشافعي والثاني كما قال ابن الحسن قال ابو بكر قول  
 الشافعي صحيح وكان ملك والشافعي يقولان له ان يقضي بعضا دون  
 بعض قبل ان يوقف ماله ونه قال المعز وابن الحسن **باب**  
**اقرار الصانع بالمتاع بعد ان يفسد** **باب** **قال ابو بكر لا يجوز**  
**اقراره من قول مالك** بعد ان يوقف ماله من قول الشافعي في قولهم  
 مقبول قال ابو بكر اقراره لازم **باب**

وقد



**حبس المفلس** قال ابو بكر الحنظلي حفظ عنه من علم الامصار  
 وقضاةهم من روى الحبس في الدين ومن حفظ عنه ذلك ملك واصحابه  
 والشافعي والنعيمي واصحابهما وابو عبيد وبنو اسوار بن عبد الله  
 وعبيد الله بن الحسن وقد روي هذا القول عن شريح والشعبي وكان عمر بن  
 عبد العزيز يقول يقسم ماله بين الغنما ولا يحبس وبنو عبد الله بن ابي جعفر  
 والليث بن سعد قال ابو بكر ليس يخلوا امر من عليه الدين من احد ثلث  
 وجوه اما ان يكون مؤسرا مانعا ماله فان رجعت اليه المظالم له سبيل وجب  
 بعبه وقضا ما عليه عنه وان لم يوصل اليه ذلك عرقب وحبس ليخرج ما عليه  
 وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر رجلا بلزوم رجله عليه  
 على حق روي عنه باسناد اخر انه قال لعلوا جده على عرضه وعقوبته وهذا  
 اسناد غير صحيح والحبس عن النبي صلى الله عليه وسلم خبران في اسنادها  
 جميعا مقال واحد هما او فاما من الاخر فاما احسنهما من حديث يهر بن جهم  
 عن ابيه عن جده وليس منها صحيح وان كان الذي عليه الدين مؤسرا  
 فلا سبيل اليه حبسه الى ان يورث قال الله جل ذكره وان كان ذو عسرة فنظرة  
 الى ميسرة وثبت ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل عليه دين حذوا  
 ما وجدتموه وليس لكم الا ذلك فقد اعلم ان لا سبيل اليه حبسه فقال  
 عشرة والوجه الثالث ان يكون الذي عليه الدين ممن لا يؤقف على امر ولا  
 يشهد له البيعة بالعدو ولا عليه بالبيعة او قد اخذ اموال الناس وصارت  
 اليه بيقين ولا يعلم حاجته اصابته اذ هبت عماله فحبس هذا الحب لان  
 العلم قد اكله باخذ الاموال ولا يعلم زوالها وخروجها عن يده فيعذر  
 به فان تاب سببه انه مغلوب وجب اطلاقه ولا يحفل القاضي المسئلة عنه  
 فاذا صح افلاسه عنده ملكته لم يعد الى الحبس حتى يثبت عليه  
 البيعة او يقره فلا استنقاذ ما لا فيرجع اليه حاله الاولي قال ابو بكر فان لحقه

اسناد في مقال



الدينون من جهة الضمانات والكفالات ولا تعلم له أصل مال معه وجب  
 الوقوف عندي عرجه لاني الحبس عقوبه ولا يعاقب الا نذوب  
 يستحق ان يعاقب به ولا يعلم له ذنب يستحق له العقوبه ه ثابت  
 دينون المفلس الى الاحمال والدين يكرن عليه الى الاحمال  
 اجمع كل من تحفظ عنه من اهل العلم على انما كان من دين المفلس الى اجل  
 ان ذلك الى اجله لا يحل بافلاسه واختلفوا في حيل ما على المفلس من  
 الدين فقال ملا حل ما عليه من الدين وقال الشافعي يحتمل ما قال مالك  
 ان يورث اهل بيت الدين دينهم الى محل دينه مستأخر ه ثابت  
 الدين يكون على الرجل فيقول الذي عليه المال لست  
 المال صنع عني واعجل لك ه واختلفوا في الرجل يكرن  
 عليه الدين صنع عني واعجل لك ه فكرهت طائفة ذلك ومن روى عنه انه  
 كرهه زيد بن ثابت وابن عمر وكره ذلك ابن المسيب والحسن وسالم بن عبد  
 الله والحكم وملك والثوري وابن عبيته وهشيم واحمد والشافعي والكرخي  
 وقد روي عن ابن عباس انه لم يرد باسا ولا قال للشافعي وابو ثور وقد روي  
 عن الحسن وابن سيرين انها كاتا لا رايان باسا بالعروض ان يأخذها من  
 حقه قبل حمله ه ثابت مسائل من كتاب التفليس  
 واختلفوا فيها سلف من مال المفلس بعد ان يوقف القاصي ماله للزمناء  
 على يد امير من امنا يد فكان الشافعي يقول ذلك من مال المفلس لا من  
 مال اهل الدين وقال ملك في العروض من مال المفلس والذناير والذراهم من مال  
 الغنا وقال المعيرة الذناير والذراهم من اصحاب الذناير والذراهم  
 من اصحاب الذراهم قال ابو بكر كل ذلك من مال المفلس وكان ملك والشافعي  
 والنعمان وصاحبا يقولون لا يحب ان يواجر المفلس لقرن الله عز وجل  
 وان كان ذو عشرة فنظره الى مبشرة وقبل لا حمد يواجر في عمل اذا كان

قد تم  
 الدينون  
 المستأخر  
 والبيت  
 لا خير الى احد فيقول الدين  
 الدين م



هو قوله في الخبر

تحسنه قال ان اخبرك اذا كان رجل في كسبه فضل عن قرانه قال ابو  
بكر قول ملك صحيح و كان الشافعي يقول ساع عليه مسئله وخارجه  
وقال احمد واسحق لا يباع عليه الدار والخام قال ابو بكر قول الشافعي  
اصح راخيلوا في المجلس يقسم ماله بين غمابه ثم اذا ان دينا وليس  
باسا فكان ملك يقول اذا اذن فرما بعد ان افسر فليس في امر العمار  
الاولين لا بد خلوا علي ما ولا حتي يستوفوا حقهم وان دخل عليه والد  
من مبراته او ثقله عن فيقضي بعقلها ثم اصاب الدين والاولين  
الاخيرين فيه وفي قول الشافعي الاولين والآخرين المسئلة الاول والثانيه  
سوا يقسم بين الجميع ماله وقال ملك للمفسر خلف بالله ما عيشت  
مالا فان عرف له مال غيبه سجنه الا ثام واجتال له حتي يخرج ماله وقال  
ملك في المجلس الشافعي وحله بالله ما ملك ولا عبد لغمابه قضا في  
نقد ولا عرض ولا موحه من الوجهه ٥ كتاب

بما ايتوه

المراة ٥ قال ابو بكر ثبت ان ابن عمر قال ما كنا نرى جلم اربعة  
باسا حتي سمعت رافع بن خديج يقول رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهانا عنها قال ابو بكر وقد جات الاخبار عن رافع بن خديج يقول ان علي  
ان النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان لنيل العلم انه قال انما  
نكرت الارض بالتاحيه منها تسمى لست بالارض فنحن عن ذلك الثانيه  
انه قال كنا نكرى الارض وبشرط علي الا نكر ان يسقى الربيع والماديان  
فهولنا وما سقت الجداول فهو لكم ملك هذا وسلم هذا فسا لنارسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنهي عنه رقيش اربع على سوى  
ما ذكرناه هي مشبهه شيء غير هذا الموضع فادان اخبار رافع هذا سبيلها  
وجب الوقوف عن استنعمائها ووجب استعمال خبر ابن عمر في الخبر  
ثابت لا معارض له وقد كررنا خبر رافع فقال عن رافع العوان

أحدها

ما  
لما وملك هذا ورثا

هو



كانه يريد ان يختلف الرواية عنه توهن حال الحديث ثبت ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم دفع خيبر على شطر ما يخرج من ثمر او زرع  
 وقد اختلف اهل العينة اهل عطي ارضه البيضاء او ارضه ونخله  
 بالنصف او الثلث او الربع او الخمس معلوم مما يخرج من ثمر او زرع  
 جماعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم اجازوا ذلك  
 منهم ابن مسعود وسعد بن مالك وروينا ذلك عن علي ومعاذ وهذا  
 مذهب ابن المسيب وابن سيرين وطاوس وعبد الرحمن بن الاسود  
 وموسى بن طلحة والزهري وعمر بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن ابي  
 ليلى وروينا عن ابي جعفر انه قال عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اهل خيبر بالشطر ما يولكونه عمرو وعثمان وعلي ثم اهلوه الى اليوم يعطون  
 بالثلث والربع وتبه قال ابن ابي ليلى واحمد بن حنبل ويعقوب  
 ومحمد واحتج احمد بقصة خيبر وكرهت طائفة ذلك ومرويا عنه  
 انه كرهه ابن عباس وعكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد والنفوس وملك  
 وكره الشافعي المزارعة بالثلث والربع واحراز المساقاة في  
 النخل والنخل على النصف او الثلث وابطال النخل المزارعة  
 بالنصف والثلث ومنع من دفع النخل معاملة بالثلث والربع  
 وزعم ان ذلك كله باطل قال ابو بكر وتوله هذا خلاف الاخبار الثانية  
 عن نبي الله صلى الله عليه وسلم انه اعطا خيبر على شطر ما يخرج  
 من ثمر او زرع وهو خلاف اخبار اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قول  
 اكثر اهل العلم **باب** **مَنْ**  
**يُخْرِجُ الْمَذْرُوعَ** واختلف الذين اجازوا المزارعة بالثلث  
 والربع من يخرج البذر العامل او رب الارض فتالت طائفة  
 يكون من عند العامل ومن ذلك عن سعد بن مالك وابن مسعود وابن عمر



وفيه قول ثانٍ وهو ان البذر يكون من عند رب الارض والعلم من الداخل  
هذا قول احمد والسحق وقال لا يعجبنا ان يكون البذر من  
عند الداخل وفيه قول ثالث قاله بعض اهل الحديث قال من اخرج  
البذر منها فهو حايض لا النبي صلى الله عليه وسلم دفع خبير  
معاملة وتعه نركه اشترط البذر من عند احدهما دليل على ان ذلك  
يجوز من عند ايها كانه **باب**

**اكثر الارض بالذهب والفضة** اجمع اهل العلم على  
ان اكثر الارض وقتا معلوما حايض بالذهب والفضة وروى هذا القول عن  
سعد بن ابي وقاص ورافع بن خديج وابن عباس وابن عمر وروى قال ابن  
المسيب وعروة بن الزبير والقيس وسلم بن عبد الله بن الحارث وابو  
جعفر وملك والليث بن سعد والشافعي واحمد والسحق وابو ثور  
واصحاب الرأي وقال احمد قلما اختلفوا في الذهب والورق قال  
ابو بكر وقد روي عن الحسن بن طاروف انه لما ذاك قال ابو بكر ولا  
فرق بينهما اذ هو من معنى الدار والدابة وهو قول كل من يحفظ عنه  
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعلم من منع منه  
حجة **باب اسماء الارض** واختلفوا في اسماء  
الارض بالطعام فكان سعيد بن جبير وعكرمة والشعبي والشافعي  
وابو ثور لا يرون في ذلك باسما بعد ان يكون معلوما يجوز فيه السلام  
وحركة ذلك ملك وقال احمد بن حنبل ما نهينه قال ابو بكر القول بهذا  
علي وجهين احدهما ان كرامها لا تجوز شي من الطعام الذي يخرج منها لانها  
قد خرجت شيئا ولا تجوز وكذا لا تجوز ان تكثر في ربع ما يخرج  
من الارض او ثلثه وانا كسر الارض مدة معلومة بطعام معلوم  
مصرف حايضه **باب القوم يشتركون**

مع



فخرج البذر ويكون الارض من عند بعضهم والعمل  
من قبل اخره اختلف اهل العلم في القوم يشتركون على ان البذر من عند احدهم ولا من عند  
الاخر البذر من عند اخره العمل على اخره وعملوا او سلم الزرع فقال  
طائفة الزرع كله لصاحب البذر ويكون عليه اجرة مثل البذر والرجل هذا  
العامل والارض وينظر الى ما فيه من الفضل فصدق له ولا تغير عليه  
قول اصحاب الرأي ولا قال ابو ثور غير انه لا يأمر بالصدقة به وقول  
الشافعي كقول ابو ثور وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل البذر بين يديه  
ارضه ويكون ما خرج بينهما قال يدفع صاحب الارض قيمة الحب  
الى صاحبه ويكون البذر وقال الليث بن سعد في الرجلين يشتركان  
في الارض الحرة فباتي كل واحد منهما بذر وباتت لهما بيده والآخر  
بداهه فقال لا اري باسنا ان يعمل الرجل بذره ويداته صاحبه ثم يتراجعان  
الفضل بينهما في عمله سده وفي عمله اية صاحبه قال ابو بكر واذا  
كانت الارض بين رجلين فلهما ذوات وعلمان بينهما فاشتركا على ان يزرعا كالبذرهما  
وذواتهما واعوانهما على انهما اخرج الله من ذلك مربي فبينهما هذا جائز  
وهذا اعلى مذهب مالك والشافعي واحمد وابو ثور واصحاب الرأي وذلك  
ان لهما لانسلا صاحبه بشيء **باب**

**الاجارة بنقصي ريشها والزرع غنائه** واختلفوا  
في الرجل يستجر الارض لاجارة صحيحة فتنقص في المدة والزرع قائم وكان  
ملك بقر لا يقطع ولطون يترك حتى يثمر ويكرز لرب الارض كمن يملك ارضه  
فيه قول ثلثي وهو ان عليه ان ينقله عن الارض الا ان يشترط الارض  
سركه فترت ذلك لا م بعد اذا كان المربي في الاصل جائز هذا قول الشافعي  
ومر قول التميمي **باب** **المرتد يدفع**  
**ارضه وبذره مزارعته** واختلفوا في المرتد يدفع



أرضه ولا ره إلى رجله رعاها علي ما أخرج الله من شئ فيبيها فخرج  
 الزرع وقيل المرتد فقال يعقوب ومحمد هو بين ورثة المرتد وبين العامل  
 علي ما اشترط عليه وقال النعمان جميع ما خرج من الزرع للزارع وعليه  
 ما نقص الأرض ومثل البذر وقال أبو ثور جميع ما خرج من ذلك في بيت  
 مال المسلم بنوع علي الإمام قد روى العامل وليس لورثة المرتد شئ  
 من ذلك ولو دفع مسلم أرضا له المرتد يزرعها بالصف والبذر  
 والبقر من عند المرتد فزرع فخرج زرع عشر وقيل المرتد علي ورثته  
 فنيها فولا زاحدها الله جابر وما أصاب المرتد فلورثته هذا قول يعقوب  
 ومحمد وفيه بأس قول الشافعي ما خرج من ذلك للمرتد لا رث ورثته من ذلك  
 شيئا بل يوضع في بيت مال المسلمين فيأخذ رتب الأرض من مال المرتد  
 كرى مثل الرضيه وإذا دخل حري دار الإسلام بامان فدفع إليه  
 رجل مسلم أرضا ونذر أعلي أن يزرع هذه السنة فما خرج من  
 شئ فهو بينهما نصيبين فزرع الحري علي ذلك فقول الشافعي  
 وأبو ثور جميع ما خرج من الأرض رتب الأرض والحري أجر مثله  
 وقال يعقوب ومحمد جميع ما خرج بينهما نصيبان

### باب الأرض التي تترك وفيها نخيل

قليل اختلف ملكه والشافعي في الأرض البيضاء يزرعها الرجل وفيها  
 النخلات اليسيرة يشترط الملتزم مما بقي قول مالك ذلك جائز إذا كان  
 مقدرا للثلاث أو أقل والبياض الثلثين ولا يجوز ذلك في قول الشافعي فإن  
 وغلا فلا كرى فاسد ويكون علي المستأجر كرى مثل الأرض  
 ومثل الثمران كان فتنس النخل ثم قال أبو بكر قول الشافعي صحيح

**باب مشكلة** وإذا أكتزى الأرض أو الدار  
 إلى سنة كرى وقبضها وعطلمها فقول الشافعي عليه كرى مثل الأرض

الرجل

وأسد



وهو قول ملك رثته قولها اذا لم يقبض الارض فلا شئ على المكثري قال  
ابو بكر ربه اقول وقال الشافعي واذا اكثر الرجل الارض عشر سنين  
بما به دبت لم يخرج مني شيء لخل سنة شيا معلوما قد اجاز الشافعي  
هذا للذي في مكان آخر وهو اصح قوله قال ابو بكر ربه اقول

**باب الزارع في ارض قوم بغير ان ينهر**

جا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من زرع في ارض قوم  
بغير ادنهم فليس له من الزرع شئ ورد اليه نفقته وقال احمد بهذا الحديث  
ما ذام الزارع قائم في الارض فذل قصده قائم الم الاخر وقول الشافعي  
اذا ادرك زرعاً قبل يشتد قلع وعليه كرى مثل الارض في المدة التي  
اقامت في يده **باب كراهية الزارع بالعمرة**

واختلفوا في الزارع بزرع بالعمرة فله حصة طائفة ذلك وهو ذلك ابن عمر  
وكره بيع رجع ابن ابي مالك وكرهه الشافعي وكرهه غيره وشركه وله  
احمد العمرة في الارض وقال السجستاني جاز وقد روينا عن سعد بن ابي وقاص  
كالرخصة فيه **باب مسائل من كتاب**

**المزارعة** قال ابو بكر واذا اكثر رجل ارضا من رجل سنة على  
انه ان زرعها حنطة وكرها عشرة ذناير وان زرعها شعيراً وكرها  
ثمانية ذناير بالكرى فامسك فان اذرك قبل الزرع فبيع وان زرعها فعليه  
كرى المثل في قول الشافعي واذا ادفع صبي ارضاً له الى رجل مزارعة  
على النصف باذن وليه او باذن ابه فزرعها فثمنه قول الشافعي الزارع  
مثل كرى الارض في الزرع له وثمنه قول يعقوب ومحمد ذلك جائز اذا كان  
باذن وليه وقيل قول احمد والسجستاني ذلك لا يجوز واذا اكرى رجل  
سرا له سنة ليس في منها زرعاً له فثمنها قول احمدها ان الكرى جائز  
وله ان يسقي منها زرعاً فثمنها قول احمدها هذا قول ملك وختم

المثل في كتاب الزارع  
بغير ادنهم  
فليس له من الزرع  
شئ ورد اليه  
نفقته  
وقال احمد بهذا  
الحديث  
ما ذام الزارع  
قائم في الارض  
فذل قصده  
قائم الم الاخر  
وقول الشافعي  
اذا ادرك زرعاً  
قبل يشتد قلع  
وعليه كرى مثل  
الارض في المدة  
التي اقامت في  
يده

حاشية  
العمرة عذرة الفاعل







بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرهم عمر صدرا من أمارتهم ولا  
معني لغير خالف فيه فإليه النبي صلى الله عليه وسلم والخير في بعده  
الصديق والفاروق ثم بعد ذلك قول شاذ وأهل الحرم على ملاذ زناه  
قدما وحديثا إلى زعمائهم هذا **باب**

**المساقاة في غير النخل والحرم** كان ملك يقول والمساقاة  
في كل صل وحرم وزيتون أو تين أو فسك وما أشبه ذلك من الأصناف  
جارية وفيه قال أبو ثور قال ملك لأبائهم مساقاة القنار والبطيخ فما لم يبد صلاحه  
ولم يسلعه إذا عجز عنه صاحبه وفيه قول ثان وهو أن المساقاة لا تنجز إلا  
في النخل والحرم هذا قول الشافعي **باب** **المساقاة**  
في البعل من النخل وغير ذلك

في النخل البعل كان ملك يجيز المساقاة فيه وقال الملبث بن سعد لا أرى  
ذلك واختلفوا في المساقاة في شجر لم يطعم ففي قول ملك لا تنجز وفيه  
قال يعقوب ومحمد عن ابنهما قال لا فإن عمل عليه فاطم كان ذلك كرب  
الأرض وللعامل أجر مثله وقال أبو ثور هي معاملة جارية إذا كانت على  
سنة معلومة قال أبو بكر وإن دفع إليه نخلا أو شجرا معاملة على النصف  
ولم يذكر وقتنا معلوما فهذا عند أبي ثور على سنة واحدة وإجاز  
بعض أهل الجوفة ذلك استخسانا وقال بعض أهل الحديث ذلك  
جائز وأما يقول النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر يترككم على ذلك

ما شئنا **باب** **المساقاة في غيره** قد  
حل بيعها واختلفوا في المساقاة في غير النخل فإليه طلع  
أو بشر قد أخضر أو أحمرو قد أمتها وعطم لم يطعم بعد ولم يربط  
وهو نخناج إلى الشقوق والتعليق حتى يربط فإجاز أبو ثور للمعاملة فيه  
إذا احتاج إلى القنار عليه وأبطل المعاملة فيه وإن كان نورا

إذا لم ينسج إلى القنار عليه  
والجوز وغيره  
المعاملة فيه



فالمعاملة فيه جارية فان عاملة وقد اسما في قول يعقوب ومحمد للعامل  
أجر مثله والتمه لصاحب النخل وقال ملك لا يجوز المعاملة فيه  
ثم قد بدأ أصلاً حده وحل يفعله وأجاز ملك المشاقاة في الزرع اذا خرج  
واسفل ونحوه صاحب غرسه وقال الليث بن سعد ما أحب ذلك  
ولكن صاحب يستاجر له من يسهله **باب**

الشروط التي يشترطها رب النخل والعامل قال ملك  
يشترط صاحب الأرض على المساقى سد الجيطان وخم العتروس والشرب  
وأباز النخل وقطع الجريد وحده إذا التمر ولا ينبغي أن يشترط عليه شغل  
تخفها أو غيبا برفع في رأسها أو غرسها بغيره فنهال به من عذده أو طهره  
بينهما تغط نفقته فيها وقال المشافعي كلما كان يستزاد في الثمر من  
أصلاح الماء وطريقه وتصريف الجريد وأباز النخل وقطع الحشيش الذي  
يضر بالنخل وينشف عنه المأجاز شرطه على المساقاة فامسك الجيطان  
فلا يصلح شرطه على المساقى وقال يعقوب ومحمد إن اشترط عليه أن  
يقوم عليه ونكسحه ويسقيه فذلك جائز وإن اشترط عليه صرام الثمرة  
أو لقاط الرطب أو جداد الثمر أو لقاط ما يلفظ مثل الباذنجان وثمر الشجر  
فذلك باطل والمعاملة على هذه الشروط فاسدة فإن عمل كان له رأي  
مثله وما خرج النخل من ثمر فهو لصاحبه وقال أبو ثور في قيام العامل عليه  
ونكسحه وتلفجه كما قال يعقوب ومحمد وإن اشترط رب الأرض  
على العامل ذلك صرام النخل أو لقاط الرطب أو جداد الثمر أو لقاط  
مثل الباذنجان وثمر الشجر ففيه قولان أحدهما أنه جائز والآخر أن هذا  
ليس مما يكون فيه المعاملة وذلك لأن الثمرة إذا أدركت فقد انقضت المعاملة  
وذلك لأن الثمرة وصارت بينهما على ما اشترط عليه **باب**  
استراط الرقيق بشرطه كل واحد منهما على صاحبه

وبلغة

وسقيه



قال ملكه الرقيق يشترطهم المساقى على صاحب الاصل الله لا باس  
به وكذلك قال الشافعي قال ابو بكر ولا تجوز ان يستعمل الرقيق الذي  
يشترطهم عليه شيء غير ذلك الخابط شيء يقول ملك والشافعي وقال  
ملك شيء نفقة الرقيق هو على المساقى لا سعيه ان يستتر نفقته على  
رب المال وكان الشافعي يقول ونفقة الرقيق على ما ينشأ طارئة  
عليه وليس نفقة الرقيق باكثر من اجرتهم فاذا خاز ان يعمل المساقى  
بغير احواله حار ان يعمل للمعسر نفقة وقال ملك وليس للمساقى  
ان يعمل بحال المعسر في غيرها ولا يشترط على الذي يساقاه ولا تجوز للمساقى  
ان يشترط على رب المال رقيقا بعمل يضمنه الخوايط ليسوا فيه

### مسائل

حين ساقاه اياهه باب  
كان ملك يقرض الخمر والليف والسعر بمنزلة الثمرة على شرطها  
واختلفوا في الرجل يدفع اليه الرجل النخل مساقاه فيعامل العامل غيره  
في النخل فقال ملك ان جابر رجل امير فذلك له ولا تجوز ذلك في القراض  
وفيه قول ثان وهو ان لا تجوز ان يدفع ذلك الى غيره معاملة اذا لم يقل  
اعمل فيها ايطر فان عمل فخرج فلصاحب النخل وللعامل الاخير  
على العامل الادريسي مثله وليس للعامل الا اول شيء وذلك انه لم يعمل  
شيئا يستوجب به اجر هذا قول ابو ثور وقال يعقوب ومحمد كما  
ابو ثور واختلفوا في الرجل يساقى في رجله على نخل في مراع منفرقة  
منها على النصف ومنها على الثلث ومنها على الربع فقال ملك  
ان عقد ذلك شيء صنف واحد فليس ذلك يحسب وان كان ذلك  
في صنفات منفرقة فلا بأس به في قول الشافعي ذلك جائز واذا  
ساقى رجل رجلا على نخله على النصف وجب اخراج الزكاة  
في جملة الثمر فيقسمان ما فضل على ما انفقا عليه وهذا



وهذا على مذهب ملك والشافعي وبه قال الملبث برسعد اذا ساقا  
المسلم النضراي اعلمه ان الزكاة مبدأة في الحايطة ثم يقاسمه بقدر  
الزكاة ما يبقواختلفوا في الرجل له فح الى رجل ارضه على ان يغرس فيها  
شجر على ان الشجر تكون بينهما نصفان وعلى ان الارض والشجر بينهما  
فكان ملك واينوثور يقولان لا يغرس ويشبه ذلك مذهب الشافعي  
وكان ايوثر يقول له فان اخذها على هذا وعمل فما اخرجت الارض  
من ثمره فلصاحب الغرس ويقطع غرسه ويكون له على زير الارض ما بين  
غرسه قايما ومثله عاود ذلك انه غرسا ويكون على صاحب الغرس  
كروى مثل ارضه وما نقص ارضه وذلك لانه غرسه وقال يعقوب ومحمد  
بن افساد المعاملة كما قالوا وقالوا وان اخذها على هذا فعمل فيها ما  
اخرجت الارض من ثمره فلصاحب الارض وان اخذ الغرس فله غرسه واخر  
مثله لانه حين اشترط شيئا من الارض بغرسه كان ما غرس لصاحب  
الارض باب

لصاحب الارض

ولصاحب

مكر

عقد المساقاة بين  
الرجلين سنين معلومة اراد احدهما الرجوع عن  
ذلك قال ابو بكر اذا دفع الرجل خلة الى رجل سنين معلومة  
على النصف او الثلث ثم اراد احدهما الرجوع قبل انقضاء المدة فليس  
ذلك له انهما اراد ابطال ذلك وهذا قول ملك قال اذا عرض فيضعف  
او يبلس فيقال له ساقا ان شئت عدلا رضا والا كان صاحب المال اولى به  
من غيره ونه قال يعقوب ومحمد الا ان يكون عذروا العذر ان يكون  
العامل رجل سويف على فساد النخل وقطع السعف فلصاحب  
الارض ان يخرج العذر للعامل ان مرض مرضا لا يستطيع ان يعمل  
او يضعف عنه وقال ايوثر ليس لواحد منهما ان يرجع حتى ينقضي  
المدة قال ابو بكر هذا صحيح ولا علم عندنا نجيب به فسخ المعاملة الا ان يقوم



بينه ان العامل خاين فيقال له اقم مقامك عاملاً يقوم عليك  
ان يقوم به فاذا جات الغلة اخذ كل واحد من ريب المال والعامل  
حصته وكافت احوالهم في مال العامل **باب**  
موت العامل او رب النخل واذا دفع رجل الى رجل نخلًا معاملة  
فمات احدهما فان مات صاحب النخل قام ورثته مقامه وان مات  
العامل فكذلك يقوم ورثته مقامه ان نشاوا وكان ابو ثور يقول ان مات  
صاحب الارض والعامل جميعا فان احب ورثة العامل ان يقوموا به  
كان ذلك لهم وان ركهوا كان على ورثة صاحب الارض ان يقاسموهم  
او يرضوهم من حقوقهم واذا دفع رجل الى رجل نخلًا معاملة على النصف  
وعلى ارب الارض نأير معلوم او دراهم او وسقا من الثمر يختص  
بها او بشرط العامل ذلك لنفسه والمعاملة على هذا فاسدة لان يجوز هذا  
على مذهب ملك والاورا عبيد الشافعي وراي ثور واصحاب الراي  
وان اسلفوا الرجل على نخل ولم يذكروا الساس فليس للعامل ان يزرع فيه  
سائر الارض الا باذن صاحبه فان زرع في ذلك بغير اذن صاحبه  
فهو منعدى وعليه كذا في المثل والزرع له فان ادرك ذلك وقد زرع  
امر بقلعه وهذا قول يعقوب وقال ملك ان زرع الداخلة في البليض  
فهو له وان اشترط صاحب النخل ان يكون ذلك بينهما فهو جائز اذا  
كان تبعًا للنخل وقال ملك فان اشترط صاحب الارض ان يزرع في البليض  
فذلك لا يصلح لان الرجل الذي اخل يستفيد من الارض قد لا يكون زيادة  
ما زرع ادها عليه **كتاب** الاجازات  
قال الله جل ثناؤه قالت احد بيها يا ابت استاجرة ان خبر من استاجر من  
القوم الامير قال انما يريد ان يحل احد ابنتي هاتين الاية وقال جل ذكره  
فان اردت من لخم فأتوهن احمرهن رويًا عن النبي صلى الله عليه وسلم



انه قال سئلت جبريل صلى الله عليه وسلم اي الاجلين فضني موسى  
قصي موسى صلى الله عليه وسلم قال انهما و احملها وثبت ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم والابكر رضي الله عنه استأجرا جلا مني  
الديل هذا داخرنا والخرت الماهر بالهداية وحيا الحديث عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال اعطوا الاجبر اجرة فدل الخف عرقه وحان  
الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عثروا وجه الله اباح  
الاجارة راجازها قال ابو بكر قال اجارة ثابته بكتاب الله وبالاخبار  
الثابته عن النبي صلى الله عليه وسلم وانفق على اجازتها كل  
من حفظ فقه علماء الأمة من اهل العلم على اجارة ان تكفي الرجل  
من الرجل دار معلومة قد عرفها واثبتها معلوما بالاجرة معلوم

راجع كلام  
لحمه عنه

### باب اجارة الدواب

اختلف اهل العلم في الرجل يركب الدابة الى موضع مسهي با حر معلوم  
فيتعد افعار ذلك المكان ثم يرجع الى المكان المأذون له في المصير  
اليه فقالت طائفة ذلك المكارض من وليس عليه في التقدي  
جرا اهلكني قال شدين الثوري وقال السعدي الاجرة له مما سمي ولا  
اجرة له فيما لم يسم لانه خالف فخر صامن وبه قال يعقوب وقالت  
طائفة فهو صامن وعليه الكرى لذلك قال الحكم وابن شبرمة وعليه  
عند الشافعي الكرا الذي سمي وكرا المثل فيما جاز ذلك المكان ولو  
عطيت ثمنها وقال احمد واستحق ابو ثور عليه الكرا والصار قال  
ابو بكر وبه نقول وفيه قول ثالث وهو ان له الاجر فيما سمي وفيه خلاف  
ان سمي وان سمي ذلك منه ولا تجعل عليه اجرة في الخلاف  
اذا ضمنه هذا قول ابن ابي ليلى واجمع كل من ضمنه من اهل العلم  
علي انهم اكرت ذابه على ان يحمل عليها عشرة اقبرة في حمل عليه

اذا جازم

لزمه

كم



ما اشترطت فقلت ان لا شيء عليه وهكذا ان يحمل عليه عشرة اقدرة  
 متعبرا واختلفوا من التزاد اية ليحمل عليه عشرة اقدرة فتمثل  
 عليها عشرة فتمثل افكار الشافعي وابو ثور يقولان هو ضمان لقيمة الدابة  
 وعليه الكرا وقال ابن ابي ليلى عليه قيمتها ولا اجر عليه وفيه قول ثالث  
 وهو ان عليه الكرا وعليه حر من احد عشر جزءا من قيمه الدابة بفدر ما زاد  
 من الحما هذا قول النعمان ويعترب ومحمد وقال ابن القس لا ضمان عليه شيء  
 من ملك اذا كان الفقير الزايد لا يندح الدابة ويحل ان مثله لا يحط  
 فيه الدابة ويرت المال اجر الغنم الزايد واختلفوا في الالة بركها الرجل  
 ليركبها بصرح فركبها بكاف فان كان ذلك أثقل او اضر عليه كان  
 ضمانا للالة وعليه للأجرة فان كان اخف مما عليه فليس عليه شيء  
 غير الكري الاول هذا قول ابو ثور وقال النعمان اذا انكأها ليركبها  
 بصرح فحمل عليها اكا فافهرو ضمان بفدر ما زاد وقال ابن حمار سرجا  
 بصرح حمارا فاسرجه بصرح نرذون لا يصرح بمثله الحمر فغير مثل الاكأ  
 وهو قال يعقوب ومحمد وقال النعمان ويعترب ان اسنأجر حمارا باكا ف  
 فاسرجه فلا ضمان عليه لان السرج اخف واذا اكترى حمارا من  
 المطار سلب عليه الموضع دأها وراجعا قال ابو ثور عليه ان ينزل  
 في المطار بين شي الموضع الذي اكتراه وكذا للحمال واختلفوا في  
 الرجل يكون عنده الدابة ويعد فركبها بغير ادان صاحبها فميردها  
 الى مكانها فقال ابو ثور ان ارادها الى مكانها سقط عنه الضمان وقال  
 النعمان لا ضمان عليه ثم قال بعد مرضا من ولا يشرية من الضمان لا دفعها  
 الى صاحبها وهو قال يعقوب ومحمد وهو قول الشافعي ويقرر قوا اذا  
 اكري دأبه وعمله ثم اراد بيعه وليس له بيعه فان باع فملك كثر  
 احوقه حتى ينقضي وقت الكرا هذا قول ابو ثور وهو مذهب ملك

أحد

حاشه  
 بدرجه الامر انقله



وقال النعمان ليس هذا بعد رواد النري ذاب الله بعينها فوجد ما جبرها  
 او عَصْرًا او نَفْرًا او نَهْأً او غير ذلك مما يفسد ركبها فالنري  
 بالخيار ان شال خذها واشتاء رتقها ونَقَضَ لاجارة هذا قول  
 ثور واصحاب الراب **باب** ابا حنة ضرب الارب  
 ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب الجمل الذي كان  
 عليه جابر بن عبد الله واختلفوا في المكنى بضرب الارب فموت  
 فقالت طابينة اذا ضربها ضربا يضرب صاحبها مثله اذا لم تعد فليس  
 عليه شيء كذا قال احمد واسحق وابو ثور وقال الثوري هو ضامن  
 الا ان يكون امراة ان يضرب وله قال النعمان وقال يعقوب ومحمد بن الحسن  
 ان لا يضمنه اذا لم ينفذ اثنه الضرب كما يضربون الناس وقال مالك  
 اذا ضرب ما لا يضرب مثله او حيث لا يضرب ضمن **باب**  
 مسأيل واختلفوا في النري ذاب الى مكان علمي انه ان سار في  
 يومين فله عشرة دراهم وان سار في اكثر من ذلك فله درهمان  
 فكان ابو ثور يقول هذا كرا فاسد فان سار عليه فله كرا المثل  
 قال ابو بكر بن نفل وقال غيره ان سار في يومين فله عشرة دراهم وان  
 ابطاه فله اجر مثله لا يقتطع من درهمين ولا يساوي له عشرة دراهم  
 في قياس قول ابى حنيفة وفيه قياس قول يعقوب ومحمد بن علي الشافعي واذا  
 اكثر لاديه يومين فله درهم فله ان يركبها عند طلوع الشمس ويردها عند غروبها  
 وفي قول ابى ثور اصحاب الرابي اذا اكثر في ذاب ليله ركبها عند غروب  
 الشمس ويردها عند طلوع الفجر في قول ابى ثور والنعمان وصاحبه  
**باب** اكثر الدواب للحامل  
 والحوامل واختلفوا في اكثر الدواب للحامل والحوامل  
 فكانت طابينة لا يجوز ذلك حتى يركبها كسب من طرف الحمل والحوامل

والاعشى في ذاب الراب السهم فله وقت الاعشى  
 في ذاب الراب السهم فله وقت الاعشى



فب  
والعيا من ابيه فاسد

ان شرطه لان ذلك حبل والحمولة موزن او عين ثرى فان عثرى مجملا  
وقال بعد معاليق او ما يصلح والكرا فاسد هذا قول الشافعي و  
ثور وقال اصحاب الرأى اذا قال في الحمل فيه رجلان فما يصلحها  
من الوطأ والاثرة قد رأت الرجلين ولم يرب الوطأ والاثرة فان التباش  
ان الكرى فاسد وقال النعمان يستحسن فتحجيره وقالوا جميعا النعمان  
وصالحه يسمي وزن المعاليق وزن الهدايا احب اليها قال ابو بكر الجوز  
ذلك حتى يكون معلوما ما ينظر اما بوزن معلوم وقال مالك لا الكرى دابة ويمكن  
منها وعظما ولم يرب كنها فالكرى له لا زمره قال الشافعي وابو  
ثور **باب اختلاف اهل العلم في اجري**  
**الكيال والواز** ان قال ابو بكر و اجاز ذلك فيوزن بها ذلك ملك  
ابن اسرة الثوري و اجاز اصحاب الرأى استنجا القاضى القاسم شهل  
باجر مسمي لي قسم بين الناس وكلما كان معلوما ففوز جاز على مذهب  
الشافعي قال ابو بكر و اجاز وقال مالك ابن اسرة والثوري اجري الكيال على  
البائع وانه قال الشافعي و ذكر احمد القسام والحاسب والمجاهد القاسمي  
قال كان ابن عيينه يكره هذا كله قال اسحق هذا هو من العلم وقد روي  
عن المسيب انه رأى رجلا حسب بين اهل السوق حسبا فقامه  
ان ياحد عليه اجرا قال ابو بكر لما قيل كان من ذلك معلوما والاخر فيه  
جائز لا شيء حديث سويد بن قيس قال انا ناسر الله صلى الله عليه وسلم  
فاشترى مناسرا وبيع و قد جلت في باجره **باب اجور المعلمين**  
تليت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج امرأة تمامه من القران  
واختلف اهل العلم في اجور المعلمين وكسهم فخص فيه قوم وكرهه  
اخرى فمن خص فيه عطاوا ابو قتادة و مالك والشافعي وابو ثور  
وقالت طائفة لا بأس به ما لم يشترط وكرهت الشرط فممنزلة الشرط  
الحسن البصري وابو سبيز والشافعي وكرهت طائفة تعليم القران

وايونق

رجل



بالاجرة ذلك الزهر واستحق والنخز وقال النعمان لا تخر ولا يصلح  
 وقال عبد الله شقيقه هذا عرف التي باحدها لمعلم من السمات قال  
 ابو بكر المقول الاول اصح لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اجاز ان يأخذ  
 الرجل على تعلم القرآن عوضا في باب النكاح ويقوم ذلك مقام المهر  
 جاز ان يأخذ المعلم على تعليم القرآن والنعمان خير ان يستاجر الرجل الرجل  
 على ان يكسبه له ثوبا او ثمن ثمر او غنما مطروما باجرة معلومة فخير الاجارة  
 على ما هو متعصبه ويطلبها فيها موطوعة لله وما قد دلت السند  
 على اجارته **باب الاجير يستاجر طعام**

ان

الاجر

نظنه والدالة بعلمها في اختلافه والاجير يستاجر طعامه  
 فاجاز ذلك ملك برانس واحمد واستحق واحتج ملك بازار الرجل ان يخرج  
 المرأة عليه نفقتها واحتج احمد بلاطعارة كفاة ويميز والظهار  
 وقد روي عن اي هرة انه قال اكره نفسي من ابنة غزو ان على طعام  
 بطير وعقيدته رجل يروى عن علي انه قال كنت ادلوا الاول بالهرة  
 واشترط ان يهلكه وابطل النعمان استجار الرجل العبد باجر مسمى  
 بطعامه وكذلك قال في الدالة يستاجر بعلمها ولا قال يعقوب ومحمد  
 ثم ناصر النعمان واحد ذلك في الطير يستاجر بطعامها وكسرتها  
 وقال يعقوب ومحمد لا يجوز وقال ابو ثور لا يجوز ذلك فان عمل فله اجر  
 مثله لحسب عليه ما اتفقوا هذا على مذهب الشافعي ولا ابو بكر وله  
 نقول **باب اجارة الطير** قال الله

جل ذكره فان ارضعواكم فاتوهن اجرهن فاستجار الطير جابر  
 لان الله جل وعز اذن فيه ولا اختلاف في ذلك بين اهل العلم اعلم  
 قال ابو بكر للمران يستاجر المرأة لترضع حسياء فنام مخلوقا باجر معلوم  
 اذا كانا عالمين عما عفا عليه الاجارة وطعامها ونفقتها  
 وكسرتها عليها ليس المستاجر منه شي فان اشترعت عليه

علي



كسوة ونفقة فكان ذلك معلوماً من صوفاء كما يوصف في أبواب  
 السلم فذلك حايض ولا لحفظ عن أحد كما ذكرت خلافاً واختلف  
 أصحاب الرأي ان اشترطت كسوتها لله ابواب فطني وعبد النظام  
 حرام مسمية وقطيفة ومسحاً وراشفاً شمس النعمان اجاز ذلك في  
 الظاهر لم يجره في غيرها وقال يعقوب ومحمد لها جرمتها فيما ارضعت  
 رتة قول النعمان ان اشترطت طعاماً عليهم فجاز ولا يجر ذلك في  
 قول يعقوب ومحمد الا ان يكون موصوفاً كما ذكرناه وكما ذكرناه  
 لا يجر رتة قول المشافعي الا ان يكون معلوماً رتة قول ابو ثور واهل  
 الكوفة اذا اجرت نفسها بغير اذن الزوج بلكه فسخ ذلك الحلم  
 به فوجها واذا مات الصبي فقلعت سبته وكان الرضاع الى سنتين  
 اخذت نصف ما شرط لقلته قول الشافعي في أصحاب الرأي وقال ابو  
 ابو ثور الى ابو جرحا الى نقضا المدة او مدع ذلك فقال ابو ثور ليس  
 على الرضعة ترخ الصبي ولا تد هينه ولا غسل ثيابه الا ان يشترط  
 ذلك عليها لانه غير الرضاع قال ابو بكر وكذلك يقول أصحاب  
 الرأي ذلك كله عليها ورضع ابو ثور في بيع النمان له دميّات وشراه  
 وزنا وكيل للعلاج والشرب والسعوط قال ابو بكر وكذلك يقول  
 لانه ظاهر وقال أصحاب الرأي لا يجوز بيع ذلك بوجه وقالوا لا بأس  
 ان يستعط به ويشرب الماء وقال ابو بكر ليس لاهل الصبي منع زوج  
 الظاهر من ولبيها لان ذلك مما يبيع له واختلفوا في المرأة تواج نفسها  
 من قوم اخرين بغير علم من الاولين فبي قول ابو ثور الاجرة الثانية فاسدة  
 وليس لها ان تبيع من لبنها شيئاً به تقول وقال أصحاب الرأي تباثر زلفها  
 الا حركاً ملاً عليها ولا ولا تصدق من لبنها وقال ابو ثور ما اخلت  
 من الاخرين الاولين واختلفوا بين اسناجر طير اعلى ان يضع صبيها

أزالة

لن تضع صبيها  
 على مراء



وقال أصحاب الرأي ان كانت عورة محترمة

في لباسها فضعه اليخاد من لها فارضعنه حتى فطمته فقال ابو ثور  
لا شئ لها ولا للخادم وقال اصحاب الرأي لها اجرها وارضعها  
استاجر طبر اذا زاد زوجته على ان رضع ولدها منه فابت فقال ابو  
ثور تجبر علي ذلك وقال اصحاب الرأي ليس لها من سكرها على رضاعه  
فان استاجرها باجمع طهر وقبلت فلا اجر ولا جميع كل من تحفظ عنه  
من اهل علي ان لا يجل من استاجر امه او اخته او ابنته او خالته لرضاع  
ولده واختلفوا في الرجل يستاجر المرأة للرضاع بقاء ان ترضع فكار ابو  
ثور يقول خبر علي ذلك عرفت به او لم تعرف به لم يخبر وانما استاجرها  
ليرضع صبياته من لها فكانت توجر لبن الغنم وتطعمه ولم يرضعه  
ولم يكن لها اجر لانها لم ترضعه وهكذا قال ابو ثور واصحاب الرأي  
وشئ من قول ابو ثور واصحاب الرأي اذا قالت ارضعنه وانكر الاب  
فالنول قولها مع ميمينها وانما استاجر رجل طبر اللقيط وجدة  
فهو حايرو لا يرجع علي اللقيط بشئ اذا بلغ وهذا قول ابو ثور  
 واصحاب الرأي واختلفوا في النيم الذي لا اب له ولا ام فعني  
قول المشافعي لا يلزم الرضاع الا اذا وجد وروي هذا القول عن  
الشافعي وروينا عن ابن عباس انه قال في قوله وعلي الوارث مثل  
ذلك قال لا يصار وقالت طائفة علي اولياؤه كل ذي رحم  
عمران يستاجر له طبر اعلي قد روي عنهم فان كان لا ولي له  
فعني بيت المال هذا قول اصحاب الرأي وقد روي عن عمر بن الخطاب  
انه حبس عصبه ينفقون علي صبي الرجال دون النساء ومن قال ان  
الرضاع علي الوارث اذا مات اتوا له الحسن البصري وعبد  
الله بن عتبة والفخمي وفنارة والثوري **باب**  
الدار يستاجرها الرجل فيكثريها باكثر مما التواها



١٧١  
 ٢٨  
 واختلعتا في الدار بكنزها الرجل فبكتريها بأكثر مما احتزاها  
 به فخص فيه ثوم روى ذلك عن عطاء الحسن البصري والزهري  
 وبه قال الشافعي وأبو ثور وكذا في ذلك خوم وممن روي عنه أنه كره ذلك  
 ابن المسيب وابن سيرين والشافعي ومجاهد وعكرمة وأبو سلمة بن  
 عبد الرحمن وأبو رافع والأوزاعي وروى عنه قول ثالث  
 وهو أن المكثري صالح فيها شيئا ولا بأس أن يراجها بأكثر مما  
 استباح جرها به روى هذا القول عن الشافعي وبه قال الثوري والنعمان  
 وقال النعمان أن أصله في البيت شيئا بتطيين أو تصيص ولا بأس  
 بالفضل وأن لم يصلح فيه شيئا فلا خير في الفضل وسد قوله هـ  
 قال أبو بكر القول الأول صحيح واختلعتا في الطريق متى يستخذه المكثري  
 ففي قول الشافعي ملك رب الدار الذي بالعقد وله قبض  
 ذلك كله من المستاجر وبه قال أبو ثور وقال النعمان إذا التزى إلى  
 مكة ذاب به فكلمنا سائر مسير الله من الأجر شئ محروود فله  
 أن يأخذ ذلك من المستاجر إن شأ قال أبو بكر ونقول الشافعي أفول  
 وقد كان الشافعي أجاب بغير ذلك في موضع والذي ذكرناه  
 عنه أصح وزعم الكوفي للمكر أن يصارف المكثري فيأخذ  
 مكان الدراهم دنانير في هذا الجواب بأن الكري يحب بالعقد  
 إذ لو لم يكن ذلك واجبا لما كان له أن يأخذ يصارفه على ما لم  
 يستخذه **فأب** موت المكثري والمكثري  
 واختلعتا في الأجرة الصحيحة في العبد تموت المكثري  
 والمكثري فقالت طائفة الأجرة لحالها لا يفسخ بموتها  
 ولا يموت أحدهما بل يقوم الوارث منهما مكان الميت هذا قول  
 مالك والشافعي وأحمد والشافعي وأبو ثور وقالت طائفة تنقض



الاجارة بموت ابيها مات هذا قول الثوري ولصاحب الرأي  
قال ابو بكر وبالقول الاول القول اذ غير جائز ان تنقض اجارة صحبة  
بقول من لا حجة مع قابله **باب**

**خروج الاجير من حمله قبل انقضاء الوقت**  
واختلفوا في الرجل يستاجر الدار والعبد ثم يريد احد مما سمر  
الاجارة من عذر وعبر عذر ففي قول مالك وابي ثور وهو علي  
مذهب الشافعي ليس له واحد منهما فنقضه من عذر ولا عبر  
عذروا الطري الى فدية ولا قال الثوري بواحد واستحق رتبه قول  
الحنابلة ان يفسخ الاجارة اذا اراد ان ينتقل من بلد الى بلد فهو عذر  
واذا اقلع فهو عذر واذا اراد وقد اشترى منزلا ان يتحول  
اليه فليس ذلك بعذر وان اشترى الى مكة فمكته فمكته المستأجر ان  
يترك الحج فهو عذر وان مرض او كرمه عزيم او خاف اموا فمكته  
عذر هذا قول الحنابلة ابو بكر القول الاول الصحيح **باب**

**اجارة الدار والداله** اجمع كل من تحفظ عنه من اهل  
العلم على ان اجارة المنازل والدواب اذا ثبت الوقت ولا جبر  
وعانا غالمين بالذي عقد عليه الاجارة ويضمن مسكن الدار  
ومركب الدواب وما تحمله عليها واختلفوا فيما استأجر دارا معلومة  
باجر معلوم ولمس من يسكن الدار وما يجعل فيها فكان ابو ثور يقول  
لا يخرج حتى ينزل الشك منها انا وعبيالي وليس له ان يجعل فيها ما  
يجريها ونال لا يخرج ذلك الجائر يسكنها ويسكنها من شا  
ويضع فيها ما يدا له من الثياب والدراية والمتاع ما خلا الرجا  
ان نصب فيها والتصار او الجدا بالارض حتى يرضى من صاحب الدار  
او يشرطه لكنه الاجارة هذا قول ابي يوسف ومحمد وكذلك



كل عمل يوم من البناء او يفسده **باب**

اكثر الدار مشاهرة واختلاف رائحة الرجل يكثر  
الدار كل خمري كذا في فسكن شهر او بعض شهر ثم يرد الساكن  
المخرج او يرد رب الدار اخرج الساكن فقال للمكرى ان يخرج  
ان يشا ويقتض منه ما سكن من الشهر الحز وسواها كذا لها مشاهرة  
او نكسارها ان شهر اسماء وكن الثوري هذا الكرا حتى يسمي  
شهر معلوما او اشهر معلومة وكان ابو ثور يقول لرب الدار  
ان يخرج الساكن عند انقضاء الشهر وان دخل من الشهر الثاني  
يؤمر او يؤمر ان ليس له ان يخرج حتى يقتضي الشهر فباللنعم  
ويجوز وعمر بن عبد الله قالوا ليس له ان يخرج ولا لرب  
الدار ان يخرج اذا مضى من الشهر يوم الامن عذر

**باب** المكثرين بعصب ما اكثر اذن

واذا اكثر الرجل الدار فغضبها عاجب فقالت طابفة للبشر  
للمواجر على المستاجر اجر فيها غصب عليه الغاصب هذا قول  
اصحاب الرأي وانه قال للشافعي علي الغاصب كرى مثلها وقال ابو  
ثور جرح المستاجر علي الغاصب بخرى مثله وليس علي

رب الدار شئ **باب** الكرى

بالطعام وغيره مما يكال ويوزن واختلاف رائحة الكرى  
بغير الذهب والفضة فقالت طابفة لا بأس ان يكرى بطعام  
موصوف معلوم كما يوصف في ابواب السلم هذا قول  
احمد واسحق واصحاب الرأي وهو قياس قول الشافعي وقال  
الثوري هو مكروه قال ابو بكر القول الاول صحيح **باب**  
مسائل من باب الاجازات واختلاف رائحة الدار

ملك

وللساكن كذا ان  
عند بعض المهر

والشافعي







رب الدار قال ابو بكر لا فرق بين القسمين ما شاء الله من علي  
السالكين قال ابو بكر فاذا اكره من لا فنيضه وعطله وعليه كراه  
وهذا علي قول الشافعي في اي ثور و به قال يعقوب ومحمد فان كان السالكين  
انفق على المنزل في عمارة نفقة بخير لم يرب الدار فهو متطوع في  
قول الشافعي في اي ثور و اي حبيبة ويعقوب ومحمد وان امره ان ينفق  
واختلفا فيما سوا الفراق قول رب الدار مع مبيده في قولهم جميعا و به  
لقول وان قال رب الدار اعزها وقال رب الدار بل اكرهتها  
فالفراق قول رب الدار على السالكين المثلث في قول اي ثور و اصح قول  
الشافعي في قول صاحب الراي القول قول المستأجر في العارية مع مبيده  
والبيضة بلبه المواجه واختلف قول الرجل يكره المنزل على ان يسكنه شمس  
واحد اقترح امراه فكان ابو ثور يقول ليس له ان يسكنها مع مولاه صاحب  
المنزل منعه من ذلك وقال النعمان ويعقوب ومحمد له ان ينزله هو ومن  
كان معه حتى تنقضي الوقت قال ابو بكر فاذا اكره رجل ان يركبها  
السالكين بالسكن فاسد في قول الشافعي في اي ثور والنعمان ومحمد ويعقوب  
وعليه كره المثلث في قولهم جميعا و به نقول وقال مالك لا حيرة في ذلك  
وان كان في الدار المكنز اه حابط واهي فاشهد على السالكين فيه ويقدم  
اليه وصلح الدار غايب فسقط الحابط فقتل او افسد مال انسان  
ففي قول ابو ثور ذلك على السالكين فيه و به نقول لانه يقوم مقام صاحب  
الدار ولا شيء على الساكن ولا على رب الدار في قول الشافعي  
والنعمان ويعقوب ومحمد واختلف قول الرجل يكره الدار على  
ان يسكنها فجعلها خان ابنا للطعام فقال ابو ثور رب الدار  
ان منعه من ذلك لانه يشبه الدار وقالت طائفة ليس له ان يخرج  
حتى يكمل السنة لا نه من المسكن في قول النعمان وصاحبه و اذا



الثوري دارا علي ان لا يسكنها ولا يبنى لها ولا ينزل فيها احد اكانت  
الاجرة فاسلة فان استكنها احد اكان عليه كرى المثلثة قول اي  
ثور وفيه قال النعمان صاحباه غير انه ان شكنها فعليه اجر مثلها لا ينقص  
مما سمي شيئا واختلفوا في الدار بكنها الرجل لم يرها وند وصفت له  
فقلت طاب له اذا كانت كما وصفت له لزمه الكرى وان لم يكن كما وصفت  
له فالكري باطل هذا قول اي ثوري في قول اصحاب الراي هو بالخيار  
اذا رافا وان اخذت للساكن ثور انه الا اركبها تحدث الناس  
فاخترق من الدار شي فلا شيء على الساكن في قول اي ثور واي حنيفة  
ويعتوب ومحمد **باب اجرة المشاع** ٥

واختلفوا في الرجل يستاجر من الرجل نصف دار مشاع او نصف  
عبد او نصف ذاب فيقول ملك المشاع في قول اي ثور ويعتوب  
ومحمد الاجارة في ذلك كله جارية ولا يجوز ذلك في قول النعمان  
قال البرزبكر ويقول ملك قول الا ان ملكا كان معلوما في البيع لزم  
من خالفنا ان يكون ذلك في الكرى **باب**

**مسائل الصناعات** ٥ واختلفوا في الثوب يدفعه الرجل  
الى الخايك على نسجه بالثلث او بالربع فذكر ذلك الحسن البصري  
والشعبي والبخاري والثوري ولا يجوز ذلك في قول ملك المشاع في قول اي  
ثور والنعمان ويعتوب قال البرزبكر وفيه يقول ثور وينا عن عطاء انه رخص  
فيه وفيه قال الزهري ورايب ويعلي بن حكيم وقنادة واحمد واسحق واحتج  
تخديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطا خيبر على الشطر وحكي  
احمد عن ابن سيرين انه كان لا يرى باسا بالثلث وذرهم واختلفوا  
في رجل اسلم طحاشا فقتل من حنطة ليطحنه له بدرهم ربع  
ذيق منها فقال البرزبكر ذلك حايرو وقال النعمان هو فاسده واختلفوا



في الرجل يستصنع عند الرجل الشقي مثل اله بريو والطست والخف  
وما اشبهه فوصف ذلك صفة معروفة وضرب له اجلا معلوما فقالت  
ها بيعة مرحبا بزوجك خبار له اذا انا له على الصنة هذا قول اي  
ثور وقال الله مرحبا بزوجك المستصنع الحيا اذا اراه مزرعا مثله  
قال ابو بكر قول اي ثور صحيحه واختلفت في الرجل يدفع الي الرجل  
الثوب لبصبعه فصبعه فقال رب الثوب امر بك ان تصبعه احمر  
وقال المصباح امرتي ان تصبعه بن عزان فبقي قول المنايعي القول  
قول رب الثوب مع مبيده وبه قال ابو ثور والنجم ويعقوب ومحمد  
وتدرونا عن الحسن قول الله قال اذا اختلف الخياط وارب الثور  
فقال امرتك بفرطه وقال الخياط بل امرتي بقميص فالتوا قول الخياط وبه  
قال الزاوي لابي وهو قول الزاوي لابي واحمد والسحق وثمة قياس قول المنايعي  
القول قول رب الثوب مع مبيده وبضم الخياط وارب الثوب فقال  
امرتك بما ينزقيها الثوب صحيحا وقيمه قد قطع واختلعت امر  
يدفع الي الخياط ثوبا ويقول له اني لم ينقطع قميصا فاقطعه فقال هو قطع  
ثم قطع فلم يكنه فكان ابو ثور يقول لا شئ عليه وقال صاحب الراي هو  
ضامن لقيمة الثوب ولو قال الخياط انظر الي هذا الثوب يكميني قميصا  
قال غير قال فاقطعه فاقطعه فانما هو لا يلفيه قالوا لا يضمن قال ابو ثور

والا مع من  
القول قول رب  
الثوب امرتك  
بفرطه

ان كان قد غرسته الاولى فقد غرسته هذه **باب**  
**القصار غلط بالثوب في دفعه الى غير صاحبه**  
واختلفت في القصار يدفع الثوب الى غير صاحبه محتط او عامدا  
فقطعه المدفوع اليه وهو تحسبه انه ثوبه ثم جبي صاحب الثوب فقالت  
ها بيعة ياخذ صاحب الثوب ثوبه وباجل ما نقصه من القصار لانه الحاي  
عليه ويرجع الاخر على القصار سوره واجر الخياط الذي خالط الثوب

والدوام

الرفع



المستحق من يده لانه غير هذا اقول ان ثوبه لا يصحاب الا  
اذا صاحب الثوب فهو بالخيار ان يشا ضمن القصار قبة الثوب  
ويرجع القصار تلك القبة على القاطع ويرجع القاطع بثوبه على  
القصار وان شارب الثوب ضمن القاطع قبة الثوب وسالم له الثوب  
ويرجع القاطع على القصار بثوبه

**باب**  
تضمن الصناع  
فقلت طاب له من ضامنون هذا قول مالك بن انس وبعثوا بالانجيلي شي  
عالم غير ان مالكا قال لا تستعملتم في بيتك قضاء فلا ضمان عليكم  
الا ان ساعدوا وقد روي عن علي انه ضمن الاجير وثقة اسناده من قال ومن  
قال بالقول الذي يدان به كره انهم ضامنون مخرج وعبد الله بن عتبة  
والحكم والحسن البصري وضمن الشعبي الراعي وقال النعمان السني  
ان عرفت من مده او ما لحته او عتقه فهو ضامن وثقه قول ثاني وهو ان  
يضمن الصناع الا من حرق او سرق او عرق فلهك قال الحسن بن قنادة  
وقال احمد كل شيء ينسب به فله فضمنه وما كان من حرق او عرق فله حرقه  
وله قال السجستاني وثقه وثقه ثالثة بين الاجير والمشتري وسر غيره  
فقلت اجير مشترك ضامن لما جئت به من الا حارة مما خالف فيه وما  
لم يخالفنا ما ملك فلا ضمان عليه هذا قول النعمان وقال النعمان ويعقوب  
ومحمد بن المشرك عندنا القصار والخياط والصابغ والاسنكاف  
وكلم من قتل الاعمال من غير واحد واجير الرجل وحده ويكوز الرجل  
يستاجر الرجل الجند منه شهرا او يخرج معه الي مكة وما اشبهه مما لا  
يقدر الاجير ان يواخر فيه نفسه من غيره فقلت طاب له لا ضمان  
على الصناع روي هذا القول عن ابن سيرين وطاوس وقال ابن سيرين في السني  
تضمن وثقها مناع لا ضمان على صاحبها وقال البرثر لا ضمان على



الاجير والصحيح من قول الشافعي ان لا ضمان على الاجير الا ما  
تجنبه يده قال ابو بكر ليس مع من ضمن الاجير حجة ولا ضمان على  
الاجر الا فيما تجنبه الا بغيره واختلفوا في وجوب الاجرة اذا تلف  
فيل ان يسلم الى رب السبي سبية وقد عمل الاجير العمل فغير قول  
الثوري والشافعي واحمد واسحق والبخاري لا يلزمه اجرة حتى يسلم  
الذي فيه العمل وروى احمد بين النوا والخباط فقال اذا قلنا عمل  
الف لبنة في كذا وكذا في عمل ثم سقط فعليه الكرى واذا استعمله  
يوما فعمل فسقط عند الليل ما عمل فيه الكرى واذا قال له ارفع لي حائط  
كذا وكذا في كذا فان سقط فعليه النهر والله قال السجستاني ان ملك  
في الحفار يستاجر على حمل القبر فان سقط قبل فراغه لا شيء عليه وقال  
ابو ثور اذا ملكت السلعة عند الصانع بعدما عمل فيه الاجرة  
ولا شيء عليه وكذا في كل صانع واجيره **باب**

**الراعي** واذا استاجر الرجل الراعي يرعى له غنما شحرا  
معلومة باجر معلوم كان ذلك حايضا وليس على الراعي ضمان ما تلف  
من الغنم فان ضرب شاة فتلفت من ضره فهو ضامن وان تلف بعض الغنم  
لم يقصر من الاجر شيئا ولرب الغنم ان يبدل مكان الثالث منها هذا  
على مذهب ابو ثور والكوفي **باب**

**اخارة الثياب** واذا استاجر الرجل الثوب قد عرفه  
ليلبسه يوما الى الليل باجرة معلومة وكذلك كل ثوب ليس في كل  
يسقط يستط او سادة ولا اعلم من هذا الاختلاف واختلفوا في الرجل  
يستاجر الثوب ليلبسه قال ابو ثور لا ضمان عليه وقال المحاك  
الرائي ان اليبس غير نكاح هو الذي اعطاه فهو ضامن للثوب  
ان صابه شيء وليس عليه اجرة في ذلك اليوم لانه صار ضامنا لما خالفه

في حايضا

غيره



**باب** — **اجارة الحلبي** كان الثوري يقول لا بأس باستئجار  
الحلبي والسيف والسرحد وله قال اسحق وابو ثور وهو قول النعمان وصاحبه  
وقال ملك لا يجنبني اجارة الحلبي والنياب وما ارأه حراما والحلال  
واسع وهذه مستنبطات وسبيل احمد عن استئجار الحلبي فقال ما اوتي  
ما هو بالسيف والسرحد والنياب وما ارأه حراما قال ابو بكر ذلك كله جائز اذا  
كان معلوما **باب** **كتاب المصاحف**

**بالاجرة** قال ابو بكر وعلمته وابن سيرين كتاب المصاحف بالاجرة  
وقال ابن سيرين لا بأس باستئجار الرجل شحرا ثم يبتاعه مصحفا  
وبه قال ملك وابو ثور والنعمان قال ابو بكر كل ذلك جائز وقال ابو ثور لا بأس  
ان يكتري المصحف وتقام معلوما ليعتريه وذكر ابن القسمة ان ذلك  
فتاوى ملك قال ابو بكر في قوله **باب**

**اجارة رجل المأوى** قال ابو بكر للرجل ان يكتري من الرجل البيت  
الذي فيه راحا والمأوى راحا باليقا باجر معلوم ومدة معلومة ولا احط  
عن احد فيه خلافا واختلفوا فيه ان يقطع المأوى بعد ان يسلم ذلك فكان  
الشافعي يقول عليه من الاجرة قدر ما انتفع به ورواه ابو ثور عنه قال ابو  
ثور ان الاجارة لا تنقض والمصيبه من المستاجر وان اختلف رب  
الرجل والمستاجر في انقطاع المأوى فقال المسناجر انقطع عتقة ايام  
وقال رب الرجاء انقطع خمسة ايام ففي قول النعمان وابن القسمة  
صاحب ملك القول قول رب الرجاء وقال ابي حنيفة الرأي القول قول  
المستاجر مع مبيته **باب** **اجرة السمسم**

في يومه خضر

واختلفوا في اجرة السمسم من خمسة طابقة فيه ابن سيرين وعلماء  
والنعمان وقال احمد لا بأس ان يعطيه من الالف شيئا معلوما وكره  
ان يشتري له من السرقة انما اعطاه ان يشتري له من الجابك ليكون رخصة



له الا ان يتي وعنه حماد بن ابي سليمان والثوري كرى السمسار وقال  
ابو ثور بن حوزان جعل له في الالف شيئا معلوما في كل ثوب شيئا معلوما  
فان فعله اجر مثله وانما ليستاجر شيئا يشتري له ويبيع وقال  
النعمر لا يجوز ان يشتري له يالف درهم ثياب رجلي حاجة عشرة دراهم  
وخذ لك لو قال الى هاية ثوب رجلي فان اشتري وبلغ له اجر مثله لا  
نجيا وزله من الاجر ما سمي له في قول النعمان وقال يعقوب بن محمد ان شأنا  
امره ان يشتري له ثم يعرضه بعد الفلح من البيع والشراء مثل ما يخذ  
مثله من الاجر قال ابو بكر قول ابو ثور حسن **باب**  
**دفع الرجل الثوب لبيعه** يخذ في قماره  
زاد فله **و** واختلفوا في الرجل يدفع الى الرجل الثوب او غيره  
ليبيعه بكذا فافراد فله فلجاء ذلك قوم روى ذلك عن ابن عباس **و**  
قال ابن سيرين زاهد راسخ وقال احمد هذا مثل المضاربة وكره ذلك  
النعمر وحماد والوفى والثوري قال ابو بكر هذه حاجة مجعولة فان بلغ  
فله اجر مثله **باب** **الاختلاف في**  
**الاجارة** **و** واختلفوا في الاجير والمستاجر في اختلاف في الاجر  
فكان الشافعي يقول ان كان له يعلم في القاء وبراء الاجارة وان عمل  
بحالها مولا له اجر مثله وقال النعمان القول قول المستاجر في الفضا  
اذا اختلف هو ورب الثوب وقال ابن ابي ليلى القول قول الاجير فيما بينه  
وبين اجر مثله وان لم يكن عمل العمل مراد بعد ان يحالف في قول النعمان  
والثوري وابن ابي ليلى وقال يعقوب بعد اذا كان شيئا منتقرا باملك  
قول المستاجر واخلفته واذا افادت حط للمعامل اجر مثله اذا حلف  
وقال ابو ثور القول قول المستاجر مع بينة فان اقام البينة فالبينة بينة الذي  
لدعي الفصل والخيار في الكري جابر بن محمد بن جابر البيوع في قول مالك في ثوب

ما نسمة  
 ولا من السور  
 جميل النظم  
 قالوا فاشركوا  
 نعمة



والتعذر يعجز ويحمد **باب** كرى  
النسا ضبط والخيام قال أبو بكر للرجل ان يستاجر النسا طبط  
والخيام والكنائس والمعماريات والمخامل بعد ان يكون المكتري من  
ذلك غيبا فامد قدر اياتها جميعا مده معلومة باجرة معلومة فها قول  
كل من احفظ عنه من اهل العلم فان استاجر فسطاطا لم يخرج به الى مكة  
ولم يقل مني اخرج قال كرى فاسد فان لم يخرج به فلا شيء له وان خرج به  
قله اجر مثله وهذا قول أبي ثور ونياس قول الشافعي وقال الصحاح  
الراي كذلك وقالوا ليس بقياس ولكن استحسن فخرج فخرج كما  
خرج الناس قال أبو بكر لا يجوز ذلك الا ان يكون معلوما  
**باب** اجارة الرقيق للخدمة قال أبو بكر واذا  
استاجر الرجل عبدا للخدمة كل شهر باجر معلوم فالاجارة جارية  
في قول الشافعي والنعيم وأبي ثور وان اراد رب العبد ان يعمل الحرة  
ودا فعه المستاجر ففي قول الشافعي وأبي ثور الاجرة حالية  
قال أبو بكر وفيه نقول وفي قول النعمان آخر قوله باجر يوم بسو  
وكذلك قال يعقوب ومحمد وكان أبو ثور يقول للخدمة من طلوع الشمس  
الى غروب الشمس وبالليل ما يكون من خدمة او مقام الناس وفيه قول  
النعيم يستخدمه من السحر الى بعد عشاء الاخرة والي ان سام الناس وفيه  
قول أبي ثور ليس له ان ينعده من صلاة فرض ولا تطوع مثل ركعتي الفجر  
واربع قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب والوتر بعد العشاء  
الاخرة وحكا عن الثوري وابن المبارك انها قال لا بأس ان يصلي  
الاجير ركعات السنة قال أبو بكر كذلك قال مالك  
**من هذا الباب** ان كان سفيان الثوري يقول كل  
صانع فنت اليه عملا ليس لك ان تاخذه حتى يعطيه اجرة قال

ربهم



ابو ثور واختلف قول أصحاب الرأي في هذا الباب فقالوا في  
القصار والصباغ والخياط والصباغ والحائك ولانبار الجزار كما  
قال ابو ثور وقال في الجمال والملاح والذي يحمل على ظهره او على  
ذو ابد لصاحب المتاع ان يأخذه قبل ان يعطيه الاجر واجمع  
كل من يحفظ عنه من اهل العلم ان كرى الحمام حايث اذا جدده وذكر  
جميع آتية شهره اسماء هذا اقول ملك وابي ثور واصحاب الرأي  
وهو علي مذهب الشافعي واجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم  
علي ابطال الحارة الناجية والمغنية وكذلك الشعيبة والنخعي وملك  
وقال ابو ثور والنعيم ويعتوب ومحمد لا يجوز الاحارة علي شئ  
من الغنا والنوح قال ابو بكر وله نقول واختلفوا في الجلثيب له  
القصاص فاستاجر له رجلا يضرب له عنق من وجب عليه القصاص  
فقالت طابته ذلك حايث هذا مذهب الشافعي وابي ثور قال اصحاب  
الرأي لا اجر له قال ابو بكر مذهب الشافعي صحيحه واختلفوا في  
الوصي يكرى نفسه في عمل اليتيم الذي في حقه او فعل ذلك  
الاب فقال النعمان لا يجوز ذلك للوصي واهاز ذلك للاب وهو يشبهه  
قول الشافعي واهاز ذلك ابو ثور للوصي وللاب واختلفوا في  
الرجل يستاجر الرجل ليجعل له خمرًا فكان ملك وابي ثور ويعتوب  
ومحمد يقولون لا يجوز ذلك وهو يشبهه مذهب الشافعي وقال  
النعيم هو حايث وله الاجر قال ابو بكر اخذ الاجر في هذا من كل المال  
بالامل وقد استقر النبي صلى الله عليه وسلم حامل الخمر والمحمولة  
اليه واختلفوا في الرجل يدفع الثوب الي الخياط فيقول له ان خطته البيرو  
فلك درهم وان خطته غدا فنصف درهم فقالت طابته لا يجوز ذلك فان  
عمله فله اجر مثله هذا قول الشافعي وابي ثور واهاز واهاز واهاز



ثور وقال النعمان ان خطاه اليوم فله درهم وان لم يفرغ منه اليوم فله اجر مثله  
ولا ينقصه من نصف درهم ولا يزداد على الدرهم وقال الحرث العكبي  
ويعزوب ومحمد له شرطه قال ابو بكر قول الشافعي صحيح وقال الثوري  
اذا الكثر غلاما فقال فمني فلفق قول قوله اذا لم يكن سنة الله عمل عنده  
واذا قال مرض عندي فلم يعمل قال اللخمي عليه الا ان ياتي بيينه انه  
مرض فيه قال احمد واسحق فبيها وقال النعمان اذا قبض المعبود سنة  
اول الشهر فقال المستاجر اتقوا مرضوه وهو مريض فلفق قول قوله وان  
وجد صحيحا لم ينيل قوله **باب**

واختلفوا في الرجل ساء جارا له  
ملك

**النهي عن عسب النجس** ثبت ان رسول الله  
صلي الله عليه وسلم نهى عن عسب النجس لينزله مدة معلومة  
باجر معلوم فخص فيه قوم وطرفة اخر من فخص فيه الحسن  
وابن سيرين واحاز ذلك وقد روي عن ابي سعيد الخدري والبراني  
عازب انهما قادا ذلك وقال ابو ثور واصحاب الرأي لا يجوز ذلك  
وهو بسنية قول الشافعي وقال عطاء الاخذ عليه اجر ولا يجران  
بعطيه اذا لم تجد من سطر فلك قال ابو بكر ولا خير ذلك لالة السنة  
عليه ولانه من جهة النظر مجهول لا يعرف له علي حد

**باب كسب الحمام** ثبت ان رسول  
الله صلي الله عليه وسلم قال كسب الحمام حبيث وثبت عنه انه اعطا  
الحمام اجرة قال ولو علمه حسا لم يحطه وروى عنه انه قال اعطاه باعجهك  
او اطعمه رقيقك واختلف اهل العلم في كسب الحمام فمن شاعن  
عقمن بن عفان وابي هزيم انهما كرماه وكراه ذلك الحسن البصري  
والنخعي وقال احمد فخر نعطيه كما اعطى النبي صلي الله عليه وسلم  
واخص فيه ابن عباس وقال الناكلة وهو قال عكرمة والنسفي ولي جعفر وسعد



ويعمل الانصارى فملك قال عطاء الاش يكسب الحجار بالجحيم فاحب من ابلح  
ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم اعطا الحجار اجرة ولو كان حراما لم يعطه  
وذلك حديث صحيحه على اربعة كسبه اذ غير حبان بان امر بان يطعم وقيته  
ما تحرم عليه اكله فاما كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لتزويها  
لان ذلك لا يخلو **كتاب الوديعه** قال الله جل

ذكر ان الله يامر عمر ان تودوا والامانات الى اهلها فقد امر الله بدار الامانات  
الى اهلها امر اعماما واجمع اهل العلم على ان الامانات مؤداة الى اربابها  
الابرار منهم والفجار **باب ثلث الوديعه**

اجمع اهل العلم على ان على المودع اجران الوديعه وحفظها واجمع اهل  
العلم على ان المودع اذا احرز الوديعه ثلثت من غير خيائنه ان الاضمان  
عليه ومن روي عنه ذلك ابو بكر الصديق وروى شرح والتعجب فيه قال  
ملك وزبيعه واثرو الزناد والثوري والاوزاعي والشافعي واصحاب  
الراي وروى عن علي بن عبيد الله انه قال لا يشر على مودع ضمان وتقبل قول  
المودع ان الوديعه ثلثت في قول عوام اهل العلم الامار ورواه عن عمر بن الخطاب  
انه ضمن انفس من ملك ووديعه ذهبت من بين ماله وقال احمد واسحق لا

يضمن صاحب الوديعه الا ان يقر بزيته كما ضمن عمر انفسه **باب**

**اجران الوديعه** اجمع اهل العلم على ان المودع اذا احرز الوديعه  
بنفسه شفعه وانه ارجا فوته او يثبته ثلثت ان الاضمان عليه واختلفوا  
في الرجل يودع الرجل الوديعه فيودعها غيره فقالت طائفة من اصحابنا من ذلك  
قال شرح وملك والشافعي والنعمر واصحابه واسحق وهذا اذا لم يكن مودع  
فان خص المودع سقرا او كاله عذر من خراب منزل فلو دعه غا غيره فلا ضمان  
عليه عنه فوالملك والليث بن سعد والشافعي وقد روي عن شرح انه  
قال ليس على المشتعير غير المغلضمان وكان ليزاي يمل يقر الاضمان عليه

واعلى المستوعر عن المغلضمان



ووافى بعض الناس ابن أبي ليلى فقال اذا كان عليه حجة فما وحفظها  
 عنده فله احرارها عند غيره ولا ضمان عليه وكان للبيت بن سعد  
 يقول اذا اردعه من رعي من امله فلا ضمان عليه وقال مالك والثوري  
 لا ضمان عليه اذا دفعته الى زوجته وبه قال ابو حنيفة والشافعي  
 وكذلك لو دفعها الى ابنته وهو في عياله كبير او الى عبده او الى امته  
 او الى اخيه وهو في عياله **باب**  
**تخلطها المودع بغيرها** اجمع كل من تخلط عنه من اهل العلم  
 على ان المودعة اذا كانت ذراهم فاختلطت بغيرها وخططها غير  
 للمودع ثم تلتفت ان لا ضمان على المودع واختلطوا فيما يجب على المودع  
 ان تخلطها بغيرها فصاعته فهو قول الشافعي يضمن المخطط ما يدور  
 لا يميز وبه قال اصحاب الرأي ولو كانت ستمنا فخلطها ببيت او صرنا من الذهب  
 فخلطه بدفر خرمز قال ابن القسمة في الذراهم اذا خلطها بدراهم مثقالا  
 وارا دوحه الحرزانه لا يضمنه قياسي قول مالك **باب**  
**الوديعه تختلف فيها المستودع والمودع**  
 اجمع كل من تخلط عنه من اهل العلم على المودع اذا احرز الوديعه ثم ذكر  
 انها صاعته ان القول قوله وقال اكثرهم ان القول قوله مع يمينه  
 واختلقوا المودع يقول قد ردتها اليك فقال الثوري والشافعي  
 ولحدوثي واحكام الرأي القول قوله مع يمينه وقال مالك ان كان دفعها  
 يمينه فانه لا يبرأ منها اذا قال قد دفعتها اليك الا يمينه وان  
 كان اردعه بغير يمينه فانه يبرأ بغير يمينه والظاهر من مثله قال ابو بكر  
 قول الثوري صحيح لانهم قد اجمعوا انه اذا قال تلتفت انه امين  
 وكذلك اذا قال ردتها اليك والقول قوله واذا قال المودع دفعتها  
 الي فلان يملك وانك ذلك بالشئ لم يقبل قوله وهو ضمنه قول مالك والثوري



وعبيد الله بن الحسن بن الشافعي واسحق واصحاب الرأي وقال ابن ابي ليلى  
القول قول المستودع مع مبيته وبه قال احمد بن تاي  
**الود بعة خرجها المردع من مكانها او نفقتها**  
ثم يبرئ يد لفاضة موضعها قال ابو بكر اخبرني اهل العلم  
المودع خرج الود بعة من موضعها ثم يرد لها حيث كانت فقال مالك  
لا ضمان عليه نكفت وكذلك لو انفق بعضها ثم رد مثل ما انفق ومكانها  
وفيه قول ثاني قال اصحاب الرأي قالوا ان انفقها ثم رد ما ومكانها ونكفت  
صرف وان لم يكن انفقها ولا كنفه اخرجها ثم ردها لم يضمن رده  
قول الشافعي في الوجهين جميعا ان نكفت قال ابو بكر قول الشافعي صحيح  
**باب المودع يموت وعنده ودية**  
**تعرف بعينها او لا تعرف** اجمع اهل العلم على ان  
الود بعة اذا عرفت بعينها الرجل ان صاحبهما اوفيهما وان تسلمها  
تجب اليه واحتلوا في الرجل يموت وعنده ودية بعة متحلومكة  
الصفة غير انها لا تزوج بعينها وعليه دين فقال طائفة هي والدين  
سواء هذا قول الشافعي والشافعي وداود بن ابي هند وروى الكوفي  
شرح وسروقه علفا وطاوس وروى الزهري وابي جعفر وفيه قال مالك  
والشافعي وشك في النعمان واصحابه وروى عن الشافعي انه قال  
الامانة من الديات الجارات العكلي بيد الدين وقال ابن ابي ليلى  
اذا لم يزوج الود بعة بعينها فليس يمين **باب**  
**التعدي بعة الود بعة والعجلان بها**  
اجمع اهل العلم على ان المودع ممتنع من استعمال الود بعة ومن ان لانها  
واجمعوها على كباحة استعمالها باذن مالكها واحتلوا في المستودع  
او المبضع منه يخالفان في استعمال الود بعة او البضاعة بغير اذن صاحبها



فكانت طائفة كل واحد منها من لما بعد ابيه والرخ لب المال هذا  
قول ابن عمر راي قلابه وناقض مولانا بن عمرو بن قال الحمد والاسحق وقالت  
طائفة الرخ كله للعامل وبنادك عن شريح والحسن البصري وعطاء بن ابي  
رباح والشعبي والحري الانصار وقد بيده وهو قول مالك والثوري وقال الثوري ينشره عنه  
احب الي وقال الارزاعي لذلك وقال المسلم ان يتصدق به وقالت طائفة  
من المال الذي هذا سبيله يتصدق في الرخ احب البنا هذا قول الشعبي وروي  
ذلك عن محمد وذلك قال النخعي في المضارب مخالف قوله قال اصحاب  
الراي قالوا في الحصة يعمل بها الرخ فهو صدوقه ولا يدين له ان  
با كله قال البربر واصح من ذلك كله ان الرجل اذا عدي شئ رديعه كانت  
عنده او اعنصب ماله فاشترى من عينه الجارية مائة دينار فقال للماع قد  
اشتريت هذه الجارية مثل هذه المائة دينار ان البيع يبطل لانه اشترى  
جارية بمال لا يملكه وان كان هذا جرم عليه وطبي الجارية ولم يكن له ان يعقها ولا يبعها  
ولا يهبها لانه غير مالك في ما عدا ما يني دينه ورخ فيها مائة دينار فان  
بيعه باطل لانه باع مالا يملك وان اصبحت الحرة يدين من اشترى ما نصي على  
ملك المايح الاول قالوا يبيع غير مالك للماني الدينار التي قبض بملكها  
المشترى الجارية فاذا جاء المودع او المعصوب منه المائة الدنانير منه تشهد له بالمائة  
قضي له بها فخذها ورجع رايح الجارية على المشتري المنعدي في الودعة فلخذ  
الجارية منه ان وجدها عنده وان لم يجدها عنده وكان قد باعها اخذها من يده  
في يده اذا ثبت ذلك بيده تشهد له فان كانت الجارية مستهلكة لا يقدر  
عليها وكان المنعدي في الما قد بلغها مائة دينار فوجد المائة دينار في يده  
فان كانت المائة الدنانير قيمة الحاجة فله اخذها وان كانت اكثر من  
ما يني دينار اخذ للماني دينار وعمة تمام فيه الجارية فان كانت قيمتها مائة دينار  
لم يستعمله عندي ان اخذ اكثر من قيمة تجاريتها وهي مائة دينار وبطلب المنعدي في

طائفة روي

لها



الوديعة بين المايه علي من اخذها منه لاسعه عندي غير ذلك فان كان من اخذها  
 منه قلعت ردها علي ورثته فان لم يصل اليه ولا الي ورثته صيرحتي  
 باسم من وصوله اليه فاذا انسر من ذلك صدقها علي ما رويناه علي بن مسعود وابن  
 عباس ومعه بن ابي شبيب وهذا مذهب الحسن البصري والزهري وبه قال مالك  
 في اللطه اذا اليسر من صاحبها ومنه هذه المسئلة قولان احرار احدهما ان يدفع  
 الي بيت المال رويته هذا القول عن عطاء و القول الثاني ان يمسكها اليه حتي  
 يعلم احتي هو او ميت وهذا يشبهه في ابقاف المال في مثل هذا حتي يبين  
 امر صاحبه قال ابو بكر وان كان المشتري ليس بعين المال وبيته كان  
 يشتري السلع ثم يبيع من المال الوديعة والشري ثابت والمال من ائتمه  
 وهو المثل للسلع يفتقد الشراء وما كان من ربح فيما قلناه وما كان من  
 نقصان فعليه وعليه مثل الدائير التي ائتم لصاحبه وهذا قول الشافعي

في بيت المال

**باب اخر قوله وهو قول اكثر اصحابه**

**اذا اشكل على المودع رب الوديعة**

واختلفوا في المودع يشكل عليه من اودعه وقد اختلفوا في ان  
 كان الشايعي هو الخلف بالله ما يعلم من اودعه ويعرف الشئ بينهما  
 حتي يصطحا او يقوم البيه لم يمي وفيه قولان وهو ان الوديعة بينهما  
 صفان وفيهما مثل ذلك لانه ان لم يستودع بحمله هذا قول  
 النعمان ويعقوب ومحمد وقال ابن ابي ليلى بينهما نصفان **باب**

تقسم

هني

الوديعة تكون عند الرجلين واختلفوا في الوديعة تكون  
 بين الرجلين اعم من ذلك فقال اصحاب الرأي يكون عند كل واحد منهما  
 نفسه وكذلك يفعل وصيا يروان كانت الوديعة عند اكلان

وتختلفان

عند كل واحد منهما شرا وفي قول مالك يكون عند اكلان  
**باب اذا اختلف رب المال والذي**



قبض المالك في المال واختلعتا رجل يقول للرجل استودعني  
الف درهم فضاعته وقال صاحب المال بل عصبته ها واخذتها بغير  
امري فقال اصحاب الرأي التوافق المستودع فان قال المستودع اخذتها  
اخذتها منك ودبعت وقال رب المال بل عصبته ها فلم يستودع ضامن  
لانه قال اخذتها وحلي ابن القس من ملك في المسئلة ان القيل قول رب  
للمال وحكاي نافع عن ملك الله قال هو ما موز ولا ضمان عليه باب  
حجود المستودع الود بعهه فان طلب المودع للمال فقال  
المودع ما اردت عن شيئا فقام المودع البينة انه اودعه مالا معلوما فقبض  
قول ملك والا وراعي والشافعي وايضا هو ضامن لله قال اصحاب الرأي  
وقال قبل ليس ذلك بل اخذ اب لبيته اذ جائز ان يكون نسي ذلك  
ثم ذكره باب

الاول

المودع يحل  
الود بعهه وتقع بيد رب المال مثله من مال المودع

فان اودع الرجل مائة درهم فحرقها المودع ثم اودع المودع  
الحاجد رب الود بعهه الا في مثلهما فقال الشافعي واصحاب الرأي له  
ان ياخذها مطلقا له والجواب عند هؤلاء النخلة والشعير وما كان  
وبوزن مثله اذا اودعه مثلهما فله ان ياخذ ذلك قصاصا قال مالك لا  
ياخذها ولا حمده وفي قول الشافعي ان يصل الى شلعة من السلع فله  
ان يبيعها ويبيع من ثمنها الف وليس له امساك ذلك في قول اصحاب  
الرأي قال ابو بكر بن قيس الشافعي عبيد استند لا يبرع عايشته ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لقد خذي ما يكفيك وولم كلمة عزف

الف

باب المودع ينفق على الود بعهه

بغير ان يرضاهما كان الشافعي وجوب احتياج الرأي يقولون  
انما انفق عليها بغير ان يرضاهما فممنوع ولا يرجع عليه بشيء



٢٧٤  
فان اجمع من البان لما شئ به شئ بما عه يعبر اذن الحالك فاستد في قول  
الشافعي والكوفي وقال قائل البندج جابح من ذلك حال ضرورة والواجب  
عليه ان يمنع مال الخبيث من السلف وانه قول ملك يبيع السلطان ذلك  
ويعطي المنفق نفقته **باب**

**المستودع يخالف امرجه** واحتلوا في الرجل يودع  
الرجل المودعة وبأمره ان يجعلها في بيت يعينه او دار يعيها ونهاه  
ان يجعلها في دار اخرى او في بيت له اخر فجعلها المودع في النار التي  
نهاد ان يجعلها فيها فعين هذا قولنا احدنا ان لا يشر عليه لانه قصد الحر  
هذا قولنا بعض اهل النظر والقول الثاني انه ان جعلها في دار اخرى  
عبر الدار التي اذن له ان يخرجها ولا يصح في البيت اختلف فجعلها في بيت  
اخر هذا قول النعمان ومحمد والابو بكر لا فرق بينهما واذا دفع اليه وديعة  
وقال لا يخرجها من البلد وضعها في بيتك واخرجها من البلد فصاحت  
فعين قول الشافعي واصحاب الرأي يضمن الا ان يتصور اخراجها ضرورة فان  
اخرجها الضرورة من خوف لم يضمن في قول الشافعي وكذلك لو اسئل للسئل  
او النار ولو اختلفا في السئل والنار فان كان لذلك عيب بريء وان  
بدل فالقول قول المستودع وان لم يكن ذلك فالقول قول المودع مع عينه هذا  
قول الشافعي وقال اصحاب الرأي ان اسئل من البصرة الى الكوفة لسئل لم يكن له  
لا فهلك فلا ضمان عليه لانه هذا حال عذر واختلفوا في الحريق يقع  
في البيت ومكن المودع اخراج المودعة من مكانها ولم يفعل فقال قائل  
يضمن لانه كانه ائلفه لانه امر بحفظه وهذا مضيع وهذا يشبه مذهب  
الشافعي لانه قال من استودع دواب فلم يجعلها حتى تلفت ضمن وقال  
اخر لا ضمان عليه لان النار ائلفتها وهذا كالرجل المسلم يحيط به النار  
ورجل مسلم قادر على اخراجه فلم يفعل فهو عاص ولا تحفل عليه ولا



قَوَّعَا ذَا امْرَأَتَيْهِ الرَّدْبَةَ الْمَوْعِدَ أَنْ يَلْقَاهَا فِي الْبَحْرِ أَوْ النَّارِ فَعَلَّ فِيهَا  
 قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَدْ لَهَا مَرَّةٌ هَلَاكِي فَقَالَ الشَّاعِبِيُّ فِي  
 الْجُلَامِ مِنَ الرَّجُلِ أَنْ يَنْقُطَعَ رَأْسُهُ مَمْلُوكُهُ تَنْقُطَعُهُ فَعَلِيَ الْقَالِجُ عَنْهُ رِقَبَهُ وَلَا  
 قَوْدَ عَلَيْهِ وَكَأَنَّ الْأَخْرَافَ صَامِنَةً مِنْهُ مِنْ أَنْ تَلْقَى الْمَالَ فِي غَيْرِ حَالِ الْخُرُوفِ  
 لِأَنَّ ذَلِكَ حَرَمٌ وَقَاعِلُهُ عَاضٌ يَجِبُ أَنْ يَجْرَ عَلَيْهِ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا مَرَّةٌ فَامْرَةٌ وَسَكُونٌ سَيِّئَانِ  
 وَلَوْ كَانَ هَذَا الشَّيْءُ عَلَيْهِ لَكَانَ الْمُسْلِمُ إِذَا قَالَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ أَخْرِبْ عَنْتِي  
 فَقُطِعَتْ أَنْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ تَعَلَّمَ أَمْرَهُ بِهِ وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ هَذَا  
 قَائِلُ حَالِهِ وَقَدْ مَنَعَ اللَّهُ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِ مِنْ دَمِهِ وَقَدْ جَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ تَرْبِيَّتِهِ **مسائل من كتاب**

**الرَّدْبَةُ ٥** وَإِذَا اسْتَرْدَعَ رَجُلٌ رَجُلًا مَالًا دَنَا بِنِزَارٍ أَوْ ذَرَاهِمًا  
 ثَبَارًا لِحَا أَحَدِهِمَا وَشَرِيكُهُ غَائِبٌ فَقَالَ اعْطِي حَصَّتِي فَقَالَ النِّعَمُ لَا يَدْفَعُ إِلَى  
 أَحَدِهِمَا شَيْئًا حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُهُ وَقَالَ يَعْزُوبُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ يَقْسِمُ ذَلِكَ وَيُدْفَعُ  
 إِلَيْهِ حَصَّتُهُ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ جَائِزًا عَلَى الْغَائِبِ وَأَخْتَلَفُوا فِي رَجُلٍ اسْتَرْدَعَ عَبْدًا  
 مُحَبَّرًا عَلَيْهِ أَوْ صَبِيًّا وَدَبْعَةً فَأَخْلَاهَا فَقَالَ النِّعَمُ لَا ضَمَانَ عَلَى الصَّبِيِّ وَلَا عَلَى  
 الْمَمْلُوكِ حَتَّى يَسْعَوْا وَقَالَ يَعْزُوبُ الصَّبِيُّ وَالْعَبْدُ صَامِنَانِ جَمِيعًا لِلشَّاعِبِيِّ  
 عِنْدَهُ وَقَالَ ابْنُ الْقَسَمِ فِي الصَّبِيِّ يُوَدَّعُ لَا يَضُرُّ قَالَ ابْنُ بَكْرٍ لَا يَنْبَغِي  
 أَنْ يَلْزَمَ الصَّبِيَّ الضَّمَنُ بِغَيْرِ حِجَّةٍ وَأَخْتَلَفُوا فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ عِنْدَ الرَّدْبَةِ فَيُعْطِيهَا  
 رَبُّ الْمَالِ مَضَارِبَهُ عَلَى الْمَوْعِدِ فَكَانَ لِحَمْدٍ وَابْنُ تَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ يَخْبِرُونَ  
 ذَلِكَ وَقَالَ **أَصْحَابُ الرَّأْيِ الْحَسَنُ** النَّبِيُّ الرَّدْبَةُ مِثْلُ الْقَرْضِ لَا يَدْفَعُ  
 مَضَارِبَهُ حَتَّى يَقْبُضَ وَإِذَا دَفَعَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ أَلْفَ دَرَاهِمٍ رَدَّ يَدَهُ وَعَلَى  
 الرَّدْبَةِ أَلْفَ دَرَاهِمٍ وَضَلَّ بِالرَّدْبَةِ فَدَفَعَ إِلَيْهِ الْقَافِلُ الرَّدْبَةَ هَذِهِ  
 الْأَلْفُ الَّتِي أَصْبَحَتْ فِي الْقَرْضِ وَتَلَفَتْ الرَّدْبَةُ وَقَالَ الَّذِي دَفَعَ الرَّدْبَةَ

مَعْنَى الْبَيْتِ ٥



انما قبضت الود بعة والقرض على حاله فالقول قول القاضى المودع وهو  
بى هذا بين جميعا هذا يشبه مذهب الشافعي وانه قال اصحاب  
الراى وانا اودع رجل رجلا مالا وقال المودع امرتنى ان انفعه على اهلكا  
ان تصدق به او اهدى له لانى وانكر المودع ذلك فالقول قوله مع يمينه وهذا  
على مذهب الشافعي وانه قال اصحاب الراى وانا اشتري المودع على المودع انه  
ضامن للود بعة ولا ضمان عليه كذلك قال الثوري والشافعي واحمد واسحق  
ويشبه ذلك مذهب مالك وحكي عن عبيد الله بن الحسن انه قال هو ضامن  
قال ابو بكر بالقول الاول اقرت وانا اودعته الف درهم فاجل فقال الزبير  
الود بعة بمعنى اليك لتبعث بالود بعة اليه فصدقة ودفعها اليه فمكنت  
عنده وانكر رب الود بعة ان يكون تبعته وقال اصحاب الراى المستودع  
ضامن ولا يرجع ذلك على الرسول كذلك ان دفعها اليه ولم يصدقه ولم يكن له  
قال ابو بكر وان علم المودع صدقها قال الرسول لم يرجع بشئ لانه  
يعلم ان رب الود بعة ظالم واختلفوا في الرجل يبتع مع رسول  
بالمال اكره امره ان يرد فعه اليه فقال الرسول قد دفنته اليه فقال  
لرسول اليه لم يدفع الي شيئا فقال مالك لا يقبل قول الرسول الا بينة والا عزم  
وقال اصحاب الراى القول قول المستودع مع يمينه لانه امر لانه لو قال  
قد ردتها اليك كان القول قوله قال ابو بكر وقد قال قليل ان قال اقض عني  
الدين الذي علي فقال قد دفعته ولم يشهد عليه كثير الرسول وان كنت  
امانه فالقول قوله **كتاب العارية** قال الله جل ثناؤه  
فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراون ومن خول الماعون  
واختلف اهل العلم في معنى قوله الماعون فكان ابن مسعود يقول  
العوارى الدلو والقدر والميزان وقال ابن عباس العارية وقال  
حكيمه اذا اجتمع ثلاثا فله الويل اسها عن الصلاة ورايا ومنع

يشى واركان  
بالسنة كدله ووجه  
اليه على ذلك فمكنت  
حارة رب الود بعة فانه  
ذلك والمستودع ضامن  
ورجع ذلك على الرسول



المعروف له الولد وقالت فقة اهل الزكاة روى هذا القول عن علي  
وابن عمر والحسن البصري وزيد بن اسلم قال ابو بكر ولحملة ان يكونا ريد  
بقوله للماعون العارية ولحملة ان يكونا رادا الزكاة قدلت الاخبار  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الفرض من مال المسلم الزكاة واجمع  
اهل العلم على وجوب الزكاة في مال المسلم ولحملة ان العواري قالوا  
اجمع عليه يجب لاحكامهم والمختلف فيه من العواري غير واجب  
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اديت زكاة فمالك  
فقد قضيت ما عليك **باب**

**تصنيف العارية** ٥ اجمع اهل العلم على ان المستعير لا يملك بالعارية  
الشيء المستعار واجمعوا كذلك على ان يستعمل الشيء المستعار فيها  
اذن له ان يستعمله فيه واجمعوا على ان المستعير اذا ائلف الشيء المستعار  
ان عليه ضمانه واختلفوا في وجوب الضمان عليه ان تلفت العارية من  
غير جنابته فقالت طائفة لا بضمنه وقد روي عن علي وابن مسعود انها  
قالا ليس علي من ثل ضمانه ومن كان لا يرى العارية فضمونه الحسن  
البصري والنخعي وعمر بن عبد العزيز وفيه قال الثوري والحق والنجم  
ولصاحبه وقالت طائفة العارية مضمونه روي هذا القول عن ابن  
عبد شريك بن مبردة وفيه قال عطاء والشافعي واحمد وفيه قول ثالث  
وهو ان العارية اذا كان عليها ظن بقوامها مثل الرسوم والبيوت والدور وما اشبه  
ذلك فله ضمان عليه الا ان ينفذ او ما كان من ثياب او حلي او عرض فله  
ضامن الا ان يصيبه امر من الله عز وجل يخرجه ويقوم عليه بيبه فلا  
بضمن هذا قول مالك وفيه قول رابع وهو ان الميعير ان شرط الضمان في العارية  
فهو مضمونه وان لم يشترط فليس بيبته ٥ هذا قول قتادة قال ابو بكر اجمع  
ليخبروا الشافعي باخبار صفوان في تصنيف العارية وقد اختلف الرواة



منه واسانيد هذا الحديث ومنونها وشي بعض الاخبار ان النبي صلى الله عليه  
قال الصغار ان شئت عنهما كالك وشي هذا دليل على انها ليست مسمومة

نسخة

ولا اعلم معزوني تضمنها جهة توجب ذلك **باب**  
**الارض سنعار على ان يبنى فيها المستعير ثم يردوا**  
**لرب الارض** ولتخلع لانه ارض يسنعيرها الرجل على

ان يبنى فيها المستعير ويغرس ويحرق شي ذلك وقتا او وقتا  
ثم ان يرب الارض ايراد اخراجه من ارضه قالت طائفة اذا اخرجته من  
له قيمة بنباته وغرسه وقت له وقت دفعها اليه ولم يوقت هذا  
قول الشافعي قال فانكأ قال له فان نقصت العشرين كان عليك  
ان ينقص بناء كان لك عليه لانه لم يغرر واما غرسه وقتا  
اي يبلى ان الذي اعاره ضمن لقيمة البنا المستعير وقالت طائفة  
له اخراجه ونقص بناءه وقلع غرسه ولا يضمن الميراثا اذا لم يكن وقت  
ووقت له وقتا فان وقت له وقتا فاحرجه قبل الوقت اذا اقيمة ذلك  
هذا قول اصحاب الراي وانشا صاحب البناء والغراس اخذ بناءه وغرسه

**باب** **عارة الدواب**

قال ابو بكر اذا استعار الرجل من الرجل الدابة وردها فم يلو صاحبها  
ربطها به معلف صاحبها فكان الشافعي يقول يضمن ويه قال ابن  
الحسن وقال هو استعسان ان لا يضمن والقياس ان يضمن قال ابو بكر كما  
قال الشافعي اقول واذا استعار رجل من رجل دابة لم يركبها الى مكة فتعدي  
بها الى الطائف معطت بالطائف او بعد ما ردها الى مكة فم يلو صاحبها

والكرمي

صامن وعليه الكرم من حجب نعد ي مقام الضمان هذا قول الشافعي  
ووافق اصحاب الراي الشافعي في الضمان وقال ابو حنيفة لو امن حيت يعدي  
واذا استعار دابة على ان يحمل عليها عشرة امداد فم يلو عليها الحد



عشر مئة انفلتت ففيمها اقبل احد هاله ضامن لجزو من احد عشر جزء  
من قتيبة الدابة هذا قول اصحاب الرأي ثم قالوا اذا امر رجل رجل ان يضرب  
عنده عشرة اشترط فضره اخذ عشر شرطاً فمات ان عليه ما تقصه  
ذلك السرط الاخر فقصف قتيبه مصرعاً وثمة قول ابن ابي ليلى وثمة الشافعي  
عليه قتيمة قال الشافعي رضي الله عنه الذي قال ملك فيما حمل على الدابة  
من الريادة ان كان رطلين وثلاثة وما اشبه ذلك مما لا يعطى في مثله  
كانه كرم تلك الريادة ان احب وليس عليه ضمان وان كان في مثله  
ما زاد عليه ما يعطى في مثله كان صاحب البعير مخيراً فان احب  
فله قتيمة بغيره يوم نقد اعليه وان احب فله كرم ما زاد على بغيره  
مع الكرم الاول ولا شئ للمهر القتيمة **باب**

**مسائل من كتاب العارية** **٥** قال ابو بكر اذا عار

الرجل الرجل المشي الى اجل معلوم فقبضه ثم اراد المغير ان يرجع  
فياخذ ما اعارة قبل مصي الوقت ففي قول مالك ليس في العارية الى الوقت  
الذي اعطى هذا قول ملك وثمة قول الشافعي يرجع متى احب ويختلف  
في الرجل يعير الرجل الدابة فاختلغا فقال عمر تنبيهاً الى بلادي فقال المهر  
اعرك الى بلد كذا فقال ملك ان طار نسبه ما قال المستعير فعليه  
البميز وثمة قول الشافعي واصحاب الرأي القول قول المعير مع مبيته واختلغا  
في الرجل يستعير من الرجل الثوب فيعير غيره فقالت طائفة اذا استعاره  
ليلبسه مرفاعاه غيره فلبسه فهو ضامن وان لم يستعمله فله ضمان  
عليه هذا قول اصحاب الرأي فقال بعض أهل النظر انه ضامن لان المتعارف  
من خلق الناس ان لا يعير غيره وقال ملك اذا استعار دابة فاعارها  
فان لم يفعل الذي اعيرها فلا شئ عليه واختلفوا في الرجل يستعير  
من الرجل الدابة نابزاً كان ملك بقوله ضامن فله جعله من وجه العارية ووجه

بما لا مانع من فعله



قال اصحاب الرأي هو الرُّخْ سَوَاءٌ رُفَعَتْ أَوْ نَزَلَتْ وَالدَّاهِرُ لَا تَكُونُ  
 عَلَيْهِ وَلَيْسَ لَهَا أَنْ يَشْتَرَى بِهَا شَيْئًا كَانَ يَتَوَرَّى يَقُولُ إِذَا اسْتَعَارَ شَيْئًا فَعَلِيَ  
 الَّذِي يَأْمُرُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ عِنْدِهِ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ أَنْ يَرُدَّهُ مِنْ حَيْثُ  
 أَخَذَهُ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَرَى لِلْعَمْدِ أَنْ يَجْبِرَ شَيْئًا مِمَّا يَبْدُو مِنَ الْمَالِ  
 وَقَالَ اصْحَابُ الرَّايِ لَمْ يَأْسَ أَنْ يَعْصِرَ أَنْ كَانَ يَشْتَرِي وَيُبَيْعُ إِذَا اسْتَعَارَ  
 رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ ثَرْبًا لِلْيَسْتِ ثُمَّ جَاءَهُ أَبَاهُ وَأَقَامَ رَبُّ الثَّرْبِ الْبَيْتَ عَلَى  
 ذَلِكَ وَنَدَى الثَّرْبُ فَعَرَضَ مِنْ الْقَبِيلَةِ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّايِ  
 فَمَا تَضَيُّعُ الشَّافِعِيِّ أَبَاهُ فَلَمْ يَكُنْ يَرَى لِعَارِيَةِ مَضُونَةٍ وَأَوْجِبَ  
 أَصْحَابُ الرَّايِ ذَلِكَ لِحُجُودِهِ قَالَ ابْنُ بَكْرٍ وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رَجُلًا سَمِيحًا عَلَى أَنْ  
 يَتَأَنَّلَ بِهِ فَضْرَبَ بِهِ فَأَنْكَسَرَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُ  
 الرَّايِ فَإِذَا قَالَ الْعَرَبِيُّ ذَاتُكَ فَرَكِبْتُمَا إِلَى مَكَانٍ كَذِي وَعَدَى بِأَذِيكَ  
 وَقَالَ رَبُّ الدَّاهِرِ بَلْ كَرِبْتُمَا إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ فَالْعَرَبِيُّ قَوْلُ الدَّاهِرِ  
 مَعَ بَيِّنَةٍ فِي أَحَدِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّايِ وَالْأَوَّلُ عَمِي  
 وَاصِحٌ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنْ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ الْمَثَلُ بَعْدَ الْمَمْنِ  
 وَكَانَ أَقَامَ رَجُلٌ بَيْتَهُ عَلَى أَرْضٍ وَخَلَّ أَنْفَالَهُ وَقَدْ صَابَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ  
 مِنْ عَمَلَةِ الْخَلِّ عَلَى الْأَرْضِ فَازَ النِّعَمُ وَيَعْتَرِبُ مُحَمَّدٌ كَانُوا يَقُولُونَ الَّذِي  
 كَانَتْ فِي يَدَيْهِ ضَامِنًا لِأَحَدٍ مِنَ الثَّمَرِ فِيهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى  
 لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَخَذَ رَجُلٌ أَرْضَ رَجُلٍ سَنَةً أَجَارَةً وَأَقَامَ شَنْتَيْنِ  
 فَكَانَ النِّعَمُ يَقُولُ يَعْطَى أَجْرُ السَّنَةِ الْأُولَى وَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا تَقْصُصُ الْأَرْضُ  
 فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَيَتَصَدَّقُ بِالْفَصْلِ وَبِهِ قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَقَالَ ابْنُ  
 أَبِي لَيْلَى الشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ أَجْرُ امْتِلَاقِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَيَتَصَدَّقُ بِمَا وَادَّ وَجَدَ  
 الرَّجُلُ ثَمَرًا قَدِيمًا فِي أَرْضِ رَجُلٍ إِذَا رَدَّ فَكَانَ الشَّافِعِيُّ وَالنِّعَمُ يَقُولَانِ هُوَ  
 لِرَبِّ الدَّاهِرِ وَخَمْسَ رِيَالٍ فَالْإِنْدِي لَيْلَى وَيَعْقُوبُ وَالْيَتُورِيُّ هُوَ الَّذِي يَرُدُّهُ



وَمَعْرِ الْبِرِّ وَفَا طَعَامُ الْبَرِّ

وخمسون كتاب في اللغويات اجمع عواما

العلم على أن اللقيط حُرٌّ وبنا هذا القول عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب  
وكان قال الشعبي وعمر بن عبد العزيز والتخميمي والحارثي  
ومالك والنوري والشاذلي والسفي وروى عنه من تبعهم من أهل العلم واجمعوا  
على ذلك على أن الطفل إذا وجد في بلاد المسلمين فهو لي ومكان وجدته

ان عَسَلَهُ وَدَفَنَهُ حُبٌّ فِيهِمَا بَابُ الْمُتَعَلِّقِينَ وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ  
اَنَّهُ قَالَ الَّذِي لَمْ يَطْعَمْهُ حُرٌّ وَوَدَّ لَكَ رُبُّهُ قَالَ يَنْتَزِعُ قَالَ مَلِكٌ وَلَا وَهْ لِلْإِسْلَامِ

وقال السنان فغلب ولا له وانما رثه المسلمون يا محمد لولا ان مال الاملاك  
له **باب النفقة على الملقط**

اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ان ثقة اللقب غير واجبه  
على الملقب لو حارب نفسه ولا ان كان له ركا شترخو والشعبي وكثير من

وَقَالَ لَمَّا بَلَغَ الْاَوَّلَ اَلْعِلْمِ يَقُولُ نَزَّ أَنْفِقْ عَلَيْهِ بِغَيْرِ امْرِئٍ مِّثْلِهِ مُتَضَرٍّ لَا يَرْجِعُ لِوَاعِدٍ  
وَهَذَا اقْوَامٌ مِمَّنْ انْشَرَفُوا الثَّرَى وَالْاَوْزَاعِيَّةَ الشَّتَاغِيَّةَ وَاصْبَابَ

الرأي في النعم وأمر الحسن فلا يبرأ منه وإنما يجب نفقته من بيت مال المسلمين من مال الصدقة وقد روينا عن شريح النخعي أنها قال يبيع بالنفقة

عليه ان الشهد وقد روي عن ابن عمر بن عبد العزيز انه قال انك  
ما انت في الدنيا الا في حارة استسبحم وقد روي عن علي بن ابي

وَمِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ أَنْ كَانَ مُوسَى يَرَى عَلَيْهِ وَأَنْ يَزِيْلَ كَذَلِكَ كَانَ مَا يَنْفَقُ  
رَأْسَ صِدْقِهِ وَنَهَى قَوْلَهُ خَامِسًا قَالَهُ أَحَدُ رِوَايَاتِهِ أَوْ يَنْفَقُهُ إِذَا يَنْفَقُ

عليه صلوة و عليه قول جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله  
 نودا من بيت الله عز وجل فقال له أسحق بن إبراهيم و أمه و قال إن كان  
 من أئمة بني أمية كعوض من بيت الله عز وجل قال أبو جعفر عليه السلام

وهذا كله اذا اتفق بغير امر الحاكم فان رفع امره الى الحاكم فامر به بالنفقة عليه فنفقة التام والشافيه واصحاب الايه يلزمه ذلك للقب



اذا بلغ اذا كانت النفقة قصداً بالعرف قال أبو بكر واذا كان اللقيط  
في مكان ليس فيه امام واجب على الملتقط وعلى سائر المسلمين  
ان لا يصحوه ولا يجيؤوه ولا يجرعون عليه مما انفقوا فاذا امره الامام  
بالنفقة وانفق خلف هو اللقيط في ذلك فقال اللقيط انفق  
على خمسين ديناراً وقال الملتقط نفقت على كذا مائة دينار فقول  
الشافعي المقول للقيط في ذلك مع مبيته وقال اصحاب الرأي  
اذا امره القاضي ان ينفق عليه على ان يكون ديناً عليه فهو حراً  
وهو دين عليه فاذا ادرك اللقيط وكان عدلاً حازت شهادته في قول  
ملك والشافعي والكوفي وغيرهم **بَابُ**

**دعوى اللقيط** واذا ادعى الذي الملتقط اللقيط وهو حر  
انه ابنه قبل دخوله ولحقه نسبه في قول الشافعي وراي ثوري واصحاب  
الرأي وقال قائل لا يقبل قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
البيته على المدعي وقل من يقر هذا واختلف في اللقيط يزوج في مصر من  
المسلمين فاذا عاه ذمي فقال الشافعي فجعله مسلماً لا تالاً تعلمه  
كما قال قوله قال المزني وقوله قال الشافعي غير ذلك وقال ابو ثور لا يقبل  
قول الله في انه ابنه لانهم يحكمون له بحكم الاسلام وعنه حازن ان يكون  
ابنه ويكون مسلماً او قال ابن الحسن اجعله ايده واجعله مسلماً واحمه  
كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان امرأه لو ادعت اللقيط انه ابنها  
ان قولها لا يقبل هذا قول الثوري والشافعي وكشي بن الدم وراي ثور واصحاب  
الرأي ولو وحده امرأه فقال سهرابي هو زوجي هذا اقصداً فقال الزوج  
كان ابنها في قول ابي ثور واصحاب الرأي واختلفوا فيه اذا عاه رجلان  
واقام كل واحد منهما البند انه ابنه في قول الشافعي يراى الفاقة ما بينهما  
الحقوة لحيوان قالت هو ابنها السب او ابلغ الى ايها شيا فقال اصحاب الرأي



يكون ابتها وأذا ادعاءه دمي ومسلم كان ابن المسلم في قول أبي ثور  
 وأذا ادعاءه الذي وحده أنه عبده لم يقبل قوله في قول الشافعي  
 وأبي ثور وأصحاب الرأي لأن اللقيط حر وأذا ادعاء اللقيط رجلان  
 فأقام أحدهما البينة أنه ابنه وأقام الآخر بینه أنها بنته فإذا هو غنا  
 فعفي قول أبي ثور أن قال من الذكر فهو رجل بحكمه للذي قال هو أبي وإن قال من  
 قبل الفرع فهو جارية بحكمه لصاحب الجارية وإن كان متشككاً في  
 الثانية **باب اللقيط يد عبده مسلم**  
**ونصراني** وإذا التفت للقيط رجلان فنيار غائبه فكان  
 الشافعي يفتقر بفتح بينهما وإيهما خرج بينهما مسلم البنية وفيه قول  
 ثاني وهو أنها جسيما يتيمان بأمه قال أبو بكر فإن كان أحدهما مقبهاً والآخر  
 صانعاً للمفقير أولى به في قول الشافعي والقروى أولى بالأم البديوي  
 والخراوي من العبد والمسلم أولى به من النصراني في قول الشافعي وقيل  
 ابن الحسب أولاهما بموا إذا وجد اللقيط في قرية ليس فيها إلا مشرك  
 على ظهر ما حلوا به إذا وجد في مصر من أمصار المسلمين أنه مسلم  
 وهذا على قول الشافعي وأصحاب الرأي قال أبو بكر بن عبد تقول  
**باب اللقيط يقتل ويقتل أو ينفق**  
 وإذا قتل اللقيط عمداً فأمره إلى الإمام أن يشأ أخذ أهل زماننا  
 قتل هذا قول الشافعي وفيه قول لقول النبي صلى الله عليه وسلم والسيطان  
 ولي من لا ولي له وقال المنعم بن محمد أن شا السلطان قتله وإن شأه ضلحه  
 على الدية وقال يعقوب الدية عليه في ماله ولا أقنله قال أبو بكر قول  
 الشافعي صحيح وقال أبو بكر وإذا قتل اللقيط خطأ دمه به حر على  
 عاقلة القاتل فيموت ويوضع في ثلث المال في قول الشافعي والكوفي  
 وإذا أخذ منه فذبح فإن الشافعي في قال لأحد له حتى أسلمه فإن قال أخره حذر

المسلم



اعلم ان ليس قاله  
قاله رحمه الله تعالى  
المعنى

قاذفه وان قذفت جحد قال ابو بكر للشافعي قول اخوانه لا يخل له حتى  
يتمت البيعة انه حر المرن عنه عنه وقال اصحاب الرأي يحد قاذفه في  
نفسه ولا يحد قاذفه في امه قال ابو بكر اذا كانوا يقولون ان اللقيط  
حر من ماله باحكام الاحرار ولو قال رجل حرها من ماله فانه يجلد الجلد  
من ماله

### باب ميراث اللقيط اذا مات

اللقيط قبل يبلغ ميراثه لبيت مال المسلمين في قول مالك والثوري  
والشافعي والكوفي قال ابو بكر هذا كله اذا مات قبل يبلغ ويبلغ وان لم  
امراة وتوفي عنها فلها الربع والباقي في المسلمين فان حلفوا ولا اوجه  
ميراثه بينهم علي وايضا يستعالي فان كانت الورثة لا تغزو جميع المال كان

### باب الباقي من موارثهم للمسلمين

ما لا يفرقه ولا قال اصحاب الرأي قال ابو بكر ولا يحفظ عن غيره خلاف  
قولهم وقال الشافعي ومما وجد من ماله في غيره فنهضوا للولاية  
ويامر الحاكم الذي وجد الميراث ان يفتق عليه اذا كان ثلثة ويشتد  
بما وجد عليه وان كان غير نفسه تترك الحاكم منه وما يفتق عليه بغير  
امر الحاكم من ثلثة او ثلثة في الاثنا عليه مما وجد معه بغير اذن الحاكم  
وعنه قول ثنائي وهو ان لا شيء عليه لانه قام بما يجب عليه وعلى الحاكم

### باب اقرار اللقيط لانه عبد فلا يرث

بقول رواه ابي القاسم فاشترى ربا وتلى غرقه عبد لرجل الرعية ماله  
قبل اقراره وفي الزامه الرق قولان احدهما ان اقراره بملكه في نفسه وفي  
الفصلين ماله عن غير ماله ولا يصدق في حق غيره ومن قال لحدقه في  
المكمل قال لانه مجبور الاصل وقال اصحاب الرأي ان اقر اللقيط بعد ما يدرك



لأنه عبد فلان وأدعا ذلك فلان الزمته إقراره وقال ابن القيسر صلح  
ملك لا أفيد قوله أنه عبد قال أبو بكر والذي قال ابن القيسر فحمل النظم  
لا نعلم لحكموا الدخول الجزأ أن يتحرر الله عبد إلا تجده كتاب

**باب أخذ اللفظة**

**وتركها** - اختلف أهل العلم في أخذ اللفظة وتركها فكل من

طابقة أخذها وروينا معنى هذا القول عن ابن عباس وعمر بن الخطاب قال جابر بن عبد الله

وعطاء بن أبي رباح والربيع بن خثيم ولهم حديث مشترك بدوهم فلم يحضره

وممن رآه أخذها سعيد بن المسيب والحسن بن صالح وقال الشافعي بالتحقق

الورع أن لا يأخذها وقال مرة لا أحب لأحد ترك لفظه وجعلها إذا كان

أمة على غيرها وممن أخذ اللفظة بن كعب بن جندب ومطالبة ربيعة على عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاها النبي صلى الله عليه وسلم وقال

ملك إذا كان شاعرا أن يأخذها أحب إلي ويعرفه **باب**

**ما يفعله باللفظة اليسيرة** - اختلفوا فيها فيقول اللفظة

اليسيرة فرخصت فرقة في أخذها وأما فتاها فمن روي ذلك عند عمر

ابن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو عمرو وعائشة وعطاء بن أبي رباح

وطا ووسر وجابر بن زيد والنخعي وعيسى بن أبي كثير وقال الحسن بن صالح

تعرف العشرة الذرأهم السنة وما دور العشرة يعرفها الله أيام

وقال الثوري مخطأ هو يعرفه أربعا وقال أحمد يعرفه سنة وقال السجستاني

مادور ولا يتأثر يعرفه جمعه أو غيرها وأوجب طابقة يعرف ذلك

اللفظ وكثيرها هذا قول ملك والشافعي وقال أحمد في كل شيء لا

ملا فيه له وفيه قال السجستاني وهذا اختلاف من قول السجستاني قال مالك

العلم والفرق والحور يتصد فيه من يعمه قال أبو بكر في قليل اللفظة

وكثيرها علي بن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم مثله ولا راي

ابن  
مريم  
أبي

أخذها سنة  
أخذها سنة  
أخذها سنة  
أخذها سنة



رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال الولاد ان يكون صدقة لاكلتها  
فالتمزق مستثناة من حيل اللفظة وما كان فيه معناها وتسنعمل في سائر  
اللفظة فاسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلفوا في اللفظة  
مالا يتفاسنه فقال ملك واصحاب الرأي يتصدق به وقال الثوري  
ببيعته ويتصدق به ثمند وقال الشافعي باكله اذا خاف فسادة ويغرمه  
لربه وقاله ببيعته ويقبض على تعينه باب

الوقت الذي يعرف اللفظة قال ابو بكر ثبت ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم امر بان يعرف اللفظة سنة هـ واختلفوا  
في انفس المدة التي اليها عرف اللفظة فقالت طائفة عرف سنة  
روينا هذا القول عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن عباس  
وابن المسيب والشنجي والنجعي ومالك والشافعي والحسن بن صالح  
واحمد واصحاب الرأي وقد روينا عن عمر بن الخطاب ثلث روايات  
غير هذه الرواية احدها انه ذكرها ثلثة ايام ثم يعرفها سنة والثانية  
ان يعرفها ثلثة اعوام والثالثة ان يعرفها ثلثة اشهر وقال ابو بكر والذي  
ارى ان يعرف اللفظة سنة على كل من خير زيد بن خالد هـ

باب ما يفعل باللفظة بعد التعريف هـ  
واختلفوا فيما يفعل باللفظة بعد التعريف هـ فقالت طائفة  
شأنها بها روينا هذا القول عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وعائشة  
وبه قال الشافعي واحمد والشافعي وفيه قولان في هـ وان يتصدق بها روينا  
هذا القول عن علي وابن عباس هـ وبه قال ابن المسيب والحسن والشنجي  
وعكرمة وطاوس وكان عطاء يقول كقول عكرمة ثم قال كمار وينا عن  
ابن مسعود ومن قال يعرفها حولا ثم يصدق بها غيره ويخبر صاحبها  
اذا حايب الا خروا العرف له ملكا ابن اسود الحسن بن صالح والثوري واصحاب



الرأي رتبة قول ثالث وهو ان يجعلها في بيت مال المسلمين رويها هذا  
القول عن عمرو بن عمر قال ابو بكر والذي اري ان يعرفها سنة فانها واحدة  
دفعها اليه وان لم يات فعل بها ما شاء ان يشاء انتفع بها وان شاء تركها  
فلم ينتفع وان شاء تصدق بها فان جاء صاحبها وقد انتفع بها او تصدق  
بها فهو من مثلها ان كان لها مثل خير رسول الله صلى الله عليه

وسلم يدل على ذلك هـ **باب الموضع**

التي تعرف فيها اللقطة هـ قال ابو بكر ثبت ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم امر الذي وجد اللقطة ان يعرفها لم يحصر موضعها  
در موضع نزل حديث اي مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
انه قال من سمع رجلا يلشذ في المسجد ضالة فليقبل اذا اها الله البيل  
فان المستاحدم تنزل هذا على ان المستاحدم من ان يلشذ فيها  
الصواب فليمن ان يلشذ الضالة حيث يشاء الا في المسجد وقد رويها عن  
عمرو بن عبد الرحمن وجد لقطة عرفها على ابواب المسجد وبه قال مالك والشافعي

قال ابو بكر وله نفيان **باب الاستمارة على**

اللقطة والنهي عن كتمانها وتعينها والامر بتعريفها  
وذكر اختلافهم في الخبر بعن من اللقطة ورواها ورواها  
احدها هـ قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال في اللقطة تعرف ولا تدس ولا تكتم فان جاء صاحبها والافقه  
من مال الله جل وعز يوتيها من بيتنا هـ واختلفوا في طلب اللقطة والخبر  
يعتصمها ورواها ورواها انما هـ وقالت طائفة بخطبه ايها حدك  
قال احمد قال لا يطلب منه البيعة وبه قال ابن القيس صاحب مالك وقال  
الشافعي اذا وقع في نفسه انه صادف دفع اليه ولا خير على ذلك  
الحسينة قال ابو بكر يقول احمد قول الخفاف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه



انه قال فارجا احد فيمرك بعد دقا ووعايتها وركايتها فادفعها اليه وقال  
 اصحاب الراي اذا كانت دنانيرا وذا امر فسمي وزنها وعد دقا وركايتها  
 وقال ان شاذ فحما الله واخذ كنيلا يد الكفازا بالخير عليه الا يبينه قال  
 ابو بكر بن زيد دفع لقطه الي من ادا يصنعها ثم اناخر فاقام بينه انها له قولان  
 احدهما ان لا عمر عليه لانه فعل ما امر به وهو امير وليس ليس بمصهور  
 عليه هذا قول ابن الفسبر صاحب ملة وابي عبيد والقول الثاني قول  
 اصحاب الراي انه يضمن وهو يشبه لان قوله كثير لهم وكانوا ابو عبيد  
 يقول الوعد الذي يكون فيه اللقطه من حله كان او غيره وتريه وكما  
 يعني الخط الذي يستدله **باب** اللقطه

تضبع من ملتقطها قبل الحول او بعده **باب** واختلفوا في اللقطه  
 تضبع من ملتقطها قبل الحول او بعده فقال كثير من غير ضمان عليه  
 كذلك قال عمر البصري في النخعي وابو مجلز والحري ومالك ويعتوب  
 وقال النعمان وابن الحسن ان كان حين احدثها قال لما احدثها الاربعاء على  
 اهلكا واشهد علي ذلك بشاهدين مقاتله لم اضمنه وان لم يكن كذلك ضمنه  
 وقد قال الحسن البصري مرة هو ضايق قال ابو بكر اذا اخذ اللقطه ليحفظها  
 على ربيها فضاغت فلا ضمان عليه وانه اقرب الى الضمان ليد منبها  
**باب** الملتقط يرك

فضاغت ضمنه **باب** واختلفوا في اللقطه يخذ فامر بها حيث  
 اللقطه الى مكانها وان واختلفوا في اللقطه يخذ فامر بها حيث  
 وجدها فتالت طابنة موصا من روبا هذا القول عن طاروس وهو مذهب  
 الشافعي وقال مالك لا ضمان عليه قال ابو بكر الارواح روبا عن عمر  
 ابن الخطاب انه قال رجل وجد بعيرا ارسله حيث وجدته وبعثه  
 قال مالك وقال الشافعي ان ارسله ضمنه قال ابو بكر من قبل الواحد  
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول عمر من حمل على النظر ضمنه

ملكتها الشافعي

الاشياء



باب لفظة ملكة قال أبو بكر بن أنس  
الله صلى الله عليه وسلم قال لا تدخل لفظتها إلا لمنشد يريد ملكة واختلفوا  
في لفظة ملكة فقالت طائفة حكم لفظتها حكم لفظة سائر البلاد أن رويها  
هذا الفرع عن ابن عباس وعاصم بن وهب قال ابن المسيب وأحمد  
ابن حنبل وربيعة بن ربيعة قالوا لفظتها لا محل للبنة وليس لها جدها  
منها إلا الانشاد إلا هذا الفرع من عهد أبي عبيد واختلفوا في قوله لا  
لمنشد فكان جبر بن عبد الحميد يقول لا من سمعنا منه يقول قبل ذلك  
أو معروفا من صاب كذا في حديث جبر بن عبد الحميد يقول لا من سمعنا منه  
وقال الشيخ أبو جبر وروى أبو عبيد أن ابن مسعود قال إنما معناه لا دخل  
لفظتها كأنه يريد البنية فقبله إلا لمنشد فقال لا لمنشد وهو يريد ما  
الأول وقال أبو عبيد المنشد العرب والطلاب الناصب قال أبو عبيد  
وليس يخرجوا قوله إلا لمنشد أن يكون أراد المعروف فعلى هذا لا محل  
اللفظة أبداً وعليه أن يعرفها حتى يخطبوا أو يكون أراد به الطلاب  
فلا محل خبره وعلى أبي العباس أن يفسر محل لفظة ملكة إلا لصاحبها  
لأنها خصت من بين البلاد والله أعلم

باب

ضالة الأبل قال أبو بكر بن أنس  
قال الذي سأل عن ضالة مالك ولعامها هذا أرضها وسفها وسفها  
وأكل الشجر وعما حتى جدها ربيها وقال أبو عبيد معها هذا أرضها وسفها  
يعني بالحد الحفاة وسفها رفاعي وهو ثقل على ورد المياه ليست  
والغنم لا تقوى على ذلك وقد اختلفت في ضالة الأبل فقال مالك يقول في قول  
حكم من أخذ ضالة بغير ضال لم يخطئ فلا يأخذها ربه قال الشافعي والأوزاعي  
والليث بن سعد قال في ضالة الأبل من وجدها في القرى عرفها ربه  
المعنى لا يبيعها وكان الزهري يقول من وجد ضالة بدهة لم يبيعها وإن لم يخط صاحبها

أبيل



فليس مما قبل ان تنقضي الايام الثلثة ه باب  
 النفقة على الضالة ه واختلنا بين وجد صالة فانفق  
 عليه عاصما بن قات طائفة يغرم ما انفق هذا قول عمر بن عبد العزيز  
 ومالك وكان الشعبي لا يحب نقضا عمر بن عبد العزيز وعمر بن مذهب الشافعي  
 واصحاب الرأي وروينا عن علي بن ابي طالب انه كان ينفق على الضوال  
 من ثلث المال ويصفى ابن المستب وفالم ملك في ضوال الابل يامر الامام  
 بسعها ووضع ثمنها فان جاء صاحبها دفع اليه الا ان قال في الرص  
 الا ان ياتوا بغيره فزادوا ثمنه فان لم ياتهم طالب يجره فان جاءه طالب  
 بعد ان يبيعوا لم يكن لهم الا انهم وليس ذلك بعمر وقال الشافعي اذا وجد  
 بغيره فزاد رده على صاحبه فلا يشر باخذه ولا يباخذه لباكله وان  
 كان للسلطان حصة صنع كما صنع عمر بن الخطاب وقدر وينا عن ابن عمر  
 انه كان يستعمل في شرب لبن الضالة وروى ذلك عن علي بن  
 وقال مالك في اللبن عسي ان ياكل منها فاما ما حكا فلا ياكل منها  
 شياه باب ضالة الغنم والبقر قال ابو بكر  
 روي عن جابر بن عبد الله انه طرد بقره فجمعت بالذي حفر توارت وقال  
 سمعت رسول الله عليه وسلم يقول لا باوى الاضالة الا ضال ومن  
 راي ان ضالة البقر كضالة الابل طاروس والاوز اعير والشنابغ واليوسعيد  
 والحمل والبغال والحمير مذهب الشافعي وروي عن عبد كالايل قال ابو بكر ثبت  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ضالة الغنم لك او لا خيل  
 او لادب وتقال ملك في الشاة الضالة فوجد بالبحر اقال ادبها وكلها  
 وان كان في فيه وليضئها اليه او الى غنمه حتى يجسد صاحبها وقال مالك  
 في البقر مثله وقال ابو عبيد كما قال مالك في ضالة الغنم وقال الليث  
 ابن سعد في ضالة الغنم لا يجب ان يقر بها الا ان يقرها صاحبها قال ابو

في كلامه



بكر وفي الحديث دليل على انهما في حال السراري والقرى لقوله لا  
اولا خيل اولاديه وانما قال ذلك حيث تكون الذباب والذباب لا يكون  
الا في القرى قال ابو بكر واذا وجدت شاة بعلاء من الارض فاكلها من  
جل ذلك فاحصا صاحبها فنيها فقل ان احدهما ان لا غرم عليه وهذا  
قول ملك وقال المشافعي يغرم فنيها اذا جاء صاحبها ومن حجة  
ملك ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن لولجدها في اكلها ولم يوجب  
فيها تغريفاً وقيل فيها ومن اللقطة التي تغرف ومن حجة النبي صلى  
الله عليه وسلم لما امرت باللقطة ان يتركها الى صاحبها وقالوا ان  
كانت الشاة مثل اللقطة باب الرجل يثور  
عليه دابته فيتركها ايساً من هاهنا واختلعت راحته الرجل  
دابته مكان منقطع من الارض فاحذها رجل فتركها حتى صلت  
وجاء بها فكان البيت بر سعد يقرأ هي للذي احياها الا ان يكون تركها  
وهو يريد ان يرجع اليها يرجع مكانه وهذا مذهب الحسن ابن  
صالح بنهما رتبة التواة التي يطير بها الرجل وقال احمد بن حنبل والشافعي  
في الدابة هي لمن احياها اذ كان تركها صاحبها بمفهوم  
وفيه قول ثان وهو ان اخذ دابته ويغرمها ان تركها هذا قول ملك  
قال ابو بكر هي لصاحبها والاخر متطوع بالنفقة عليها واختلعت  
شاة النقي ملكه لم يتركه منهم فقال الشافعي هو لصايد الاثر وقال  
ملك ان كان الثاني اضطاده بالغرب من وقت اقل من الارض  
للاول وان كان اضطاده بعد مدة طويلة فهو للثاني ولا اوجب الرجل  
ضالة فجاها الى صاحبها وطلب خيلاً فاحذها له كان من عرف  
يطلب الصوال اولاً يعرف وهذا على مذهب الشافعي وصحابه  
فاد ارجل الرجل للثاني الذي يدخره اجماعاً في البحر طلب السلام

النبي صلى الله عليه وسلم

الشافعي أن

باحذها



جاسم  
نُسب المتاع  
نصوباً

واحدة رجل عليه زده علي صاحبه ولا حظه له وكان العسر البصري  
يقول من اخرج شيئاً فهو لم يخرج له وما نصبت عنه لما زهر علي السطح  
فهو لا مله وقال البيت زرع لبيس لا مل المركب الا بر القوامت اعمر  
سنيار اذا لم حور المتاع وسلم بعضهم بطرخ متاعه بواسوا  
في المتاع الذي التوه علي قد رجصم وقال ملك في السفر الذي  
ينكسر في البحر ياخذون اصحاب المتاع من اعمر فلم شي للدر اصابعه  
**باب العبد والصبي والمخجور عليه**  
**يلتقطون اللقطة** قال ملك العبد اذا استعمل اللقطة  
قبل السنة فهي في رقبته اما ان يعطي سيده من امان يسلم اليه علامه  
فان استعملها بعد السنة كانت ديناً عليه ولا ينبي علي السيد فيه  
وقال المشايخ يوصون الي سيده فان علم بها السيد فاقربها فبيده فهو ضامن  
لها في رقبته عبده فان لم يعلم بها السيد فهي في رقبته ان استعملها  
قبل السنة وبعد هادون مال السيد لا يخذله عذوان فان كان حراً غير  
مامور به دينه ففيها قولان احدهما ان يفر من يدها الي مملوكه والآخر  
لا سرع منه لله قال المزي الاولي **باب**  
**مسائل من كتاب اللقطة** واذا التقط الرجل اللقطة  
فادعاهما رجلان اخذهما اقام البيئته انما له واقر للقط لآخرها  
له فالذي يجب ان يدفع الي الذي اقام البيئته عليها ولو لم تقم بيئته لواحد  
منها واقر للقط لآخرها دون الاخر دفعته الي الذي اقر لها بها  
فان دفعها اليه ثم اقام الاخر البيئته انما له رجب رجبها من الله ودفعها  
الي الذي اقام البيئته انما له فان استعملها القابض لها فللذي اقام البيئته  
ان يخذ قيمتها منه فهو في ذلك بالخيار ان يتاخر الملتقط الذي انلعهما  
يدفعها الي غيره وان شاعر المثلث لها فان غمر المذلف لها فخرج علي المقر



الملقب بسني وازعم الملقب المبر المدفوع اليه لم يرجع على الذي  
 أنلفها بشي لأنه يقول أنلفها وهي ملك وأذا وجد الرجل العترة  
 على سائل البحر فهي له ولا شيء عليه فإذا عرف الرجل اللقطة سنة  
 ثم استملها بعد السنة وجامالكها وأخلفا سنة فبمقتضاها لفرق الملقب  
 مع ميمنه إذا لم يكن بينه وإذا أعطي الملقب من تادري عليها جعلها أحدا  
 اللقطة اللقطة ولا شيء عليه وهذا على مذهب الشافعي وأصحاب الرأي  
 وقال مالك إذا أعطيت شيئا لم عرفها فلا غرم عليه كتاب  
 لحكام الأمازيق قال أبو بكر لثنت أن فيها شرط النبي صلى الله عليه وسلم  
 علي صحابه حتى تأخروا النصيحة للمسلمين ورجا الحديث عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه قال والله لا شيء من عمن العبد ما كان العبد في حاجة  
 أخيه قال أبو بكر في نصيحة الم لا أخيه حفظ ماله عليه وحباطته له حتى  
 يورده إلى صاحبه فخرجوا من أن يأخذ جعلا علي ما يجب عليه القيام به  
 يلزمه صاحبه الشيء وقد اختلف في هذا الباب فقالت طائفة إذا أخذ  
 عبدا أيضا فلا شيء له فيه من كان من الناس كان النخعي يقول من عبد علي المسلم وقال  
 ملك لا شيء له إلا ما اتفق عليه من كعب أو غيره قال أبو بكر وهو لا شيء  
 قال الحسن بن صالح والشافعي ولم يكن أحدا يجب ذلك وقد روي عن  
 ابن مسعود أنه قال جعل في كل أربعين درهما وقال أبو اسحق وأعطيت  
 الجعل أربعين درهما في زمن معاوية وفيه قول ثالث وهو أن جعل إذا  
 أخذ في المص عشرة دراهم وإذا أخذ خارجا فواحدة وعين درهما هذا قول شيخ  
 وفيه قال اسحق وحكا عن ابن مسعود فيه قول رابع روي عن عمر بن  
 الخطاب أنه جعل في جعل الدين عشرة دراهم أو دينار وقال عمر بن عبد  
 العزيز إذا وجد على مسيرة قلت قلته دنا فبني فيه قول شاذ من قاله  
 أصحاب الرأي قالوا إذا أخذ خارجا من المص أو في المص فأنه مستحسن



ان يحمله على قد رلكان الذي نعتا اليه الا ان يكون اخذه على مسيرة ثلثة ايام فاذا كان  
 كذلك فله الاربعون درهما وقال الاورنا عي احب الي ان يرضى على اخيه  
 المسلم وقال ملك قولنا سابعنا قال اما من كان ذلك شأنه وهو عمل الفاري  
 ان يجعل ذلك له ومن لم يزل كذلك فله نفقته ولا جعل له وقال ملك اذا قال  
 من جاء بعلمي فله دينار ثم يدا له فيرجع فيه قال ليسر خالك له قال ابو بكر  
 له ان يرجع فيها جعل له ما لم يوجد العبد وقال الشافعي ولو قال الثلثة لكل  
 واحد منهم ان جئني بعدي فلك كذا فيا رايه سميعا فلكل واحد منهم  
 ثلث ما جعل له قال ابو بكر اذا اخذ الرجل عبدا فجاءه الي مولاه وجب  
 عليه تسليمه اليه وليس له ان يلهه بعبلا لا يبيع اعلم مع من الزمة جعله  
 حجة والله اعلم به **باب من اخذ عبدا البقا**  
 قيا بوق منه واخلقوا عبدا العبد الابن موجود فباين من اخذه  
 فروينا عن علي انه قال خلق الله لابن منه ولا ضمان عليه فمن قال لا هان  
 عليه الشفيعي والحسن البصري وابي مليكة وقتادة وابو هاشم ومنصور  
 وحماد بن ابي سليمان ومالك والثوري واحمد واسحق وقت روي عن  
 شريح رويان احدا هيا انه ضرر الاخرى قال الا ضمان عليه وفيه قول  
 ثالث وهو ان كان الذي اخذه الهن ذلك لبيده وسمح ذلك منه فلا  
 ضمان عليه وان لم يكن فعل ذلك فهو ضامن هذا قول المنجم ومحمد وقال  
 يعقوب لا ضمان عليه ابنا علم انه ابنه **باب**  
**قطع الابوة في السرقة** واخلقوا عبدا قطع العبد  
 الابن اذا سرق ممن راي ان قطع يده تجب ابن عمر وهذا قول عمر  
 ابن عبد العزيز والحسن البصري والقسيم بن محمد وعروة بن الزبير  
 وزيد بن عبد الملك ومالك والثوري والشافعي واسحق واحمد  
 وابي ثور وفيه قول ثاب بن دويان عن ابن عمر انه قال ليس علي



الابن المملوك قطع اذا سرق فزده قال الميث بن سعد وقال الميث  
ومحمد يقطع بحصره مولاه وقال يعقوب ولا ينتظر مولاه فان  
ابوك يقطع له جزله في ظم قوله والسارق والسارقة فان قصرا ايديهما  
ولا ينتظر مولاه **باب**

**النفقة**

**على العبد الابن** واخذوا خيما بنفقة الذي يخط  
العبد الابن عليه فقال الحسن بن صالح في الشافعي واحكام الراي  
هو متطوع قال ابو بكر بن نفل وقال مالك لا شيء له الا ما انفق من  
ركوب وغيره واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فليقر ببيع ما باه واشترى  
فقال اصحاب الراي لا يجوز ما فعلوا فيه فواتي وهو ان يبعده وشر الحايك  
وبه نقول قال المولى واذا اخط الرجل عبدا ابقا فان اذ به بعد وحب  
منه من ذلك فان باعه بغير رضا قاضي فالبيع باطل في قول الشافعي  
والكوفي وان باعه بامر قاضي فالبيع جائز في قولهم وقال الارواقي  
في الامير نجس الابن على صاحبه بامر يبيعه وايقار ثمنه فان جا صاحبه  
خبره وان كان الغلام فاما يبيده ويثمنه وان كان الغلام ملكا اعطاه  
ثمنه قال مالك ما الرقيق الذين يبتزون ويخذلون فانهم نجسون فان لم يبتز  
لمرطاب يبعوا فان جا طابهم بعد ان يباعوا للذين لهم الا الثمن الذي يبيده  
به ولا يبيعه غير الامام وقال اصحاب الراي اذا طال ذلك باعه  
الامام او امسكه ثمنه فان تمام من يترك البيعة انه لا يبيع ثمنه اليه  
ولا يرد الامام البيع ان جا صاحبه لا يبيع الامام عليه جاره وليس  
للمسيد ان يبيع عبده الابن في قول مالك والشافعي والكوفي وقد  
روى عن ابن سيرين انه كان لا يرى تجاسا يبيعه اذا كان علفا باردا  
قال ابو بكر لا يجوز بيعه لانه من بيوع الثور واذا اعتق الرجل عبدا  
الابن دفع العتق به ولا علم من يخلون فيه ولا يجوز عتق العبد



الابق في قول الشافعي في الكوفي وانه قول ابي ثور المهمة جارية واذا  
اتى رجل الجاهل فباعه فافترق رجل البيعة انه لم يدفع اليه وللبيعة  
للأمام ان يستخلفه ما باع ولا ريب وقال اصحاب الراي يستخلفه بالله  
ما يعشيه ولا وهبته بئذ وعنه البنية وان لم يفرق بينه وافر العبد  
انه لم يوجب دفعه اليه قال الكوفي وجب عليه العبد الا بقر والحانة  
عليه وقد فقه وسرقته وشتره الخمر اراي فعل فعله وجب ان يحكم له  
وعليه حكم سائر العبيد لا فرق بينهم وهذا كله مذهب  
الشافعي والكوفي الا ما ذكرناه عنهم فيها من غير فاذا كاتب الرجل عبدا فابق  
فصو على كتابته وهذا على قول الشافعي والكوفي قال ابو بكر عن  
العبد الا بقر جاز من الظن ان اذا علم بحياهه ومكانه هو قال  
اصحاب الراي وان ائتم العبد في حال البتة بغير اذن السيد فنكحه  
باطل ولا يجوز الا باحازة السيد وهذا على قول الشافعي وقيل ان  
الحسن اذا احرار المولى جاز **كتاب المكاتب**  
قال الله جل ذكره والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم

فكاتبهم ان علمتم فيهم خيرا **باب**  
**اختلاف اهل العلم في الكتابة هل**  
**حب رضا املا** احسب اهل العلم في حروب الكتابة  
اذ علمت في المملوك خيرا ارسل ذلك فقالت طائفة هو واجب  
قال عطاء وعمر بن دينار وانه لا واجبا وقال الصنفان من لم  
عزمة وسال سير من محمد انشرب من مال الكفاية فابا انسرف  
عليه عمر بن الخطاب الامة وتلي فلان يومه فكانت انسرف فيه قول  
ثاني وهو انها ليست بواجبة من ثمن كانت ومن ثمن لم يكن  
روى هذا القول عن الشعبي والحسين بن علي قال الملك والشر



والامانة من غير ان يجبر الحاكم عليه ولا يخشى

والافتاء في قوله ثالثة قاله اسحق قال لا يسع الرجل ان لا يكتبه اذا اجتمع فيه الخير انما ان لم يفعل وقد اجمع بعض من وجب الكتابه بظاهر قوله فكانت يوم ان علمتم فيهم خيرا وان عمر لم يكن له رفع الدرع على انسر فيما هو متباح ان لا يعلمه ه باب

معنى قوله ان علمتم فيهم خيرا ه قال ابو بكر كان ابن عمر يتكلم ان يكتب عبده اذا لم يكن له حرفه وقال مجاهد في قوله ان علمتم فيهم خيرا العنا والاداء وقال ابن عباس رفعها المال وقال عمر بن دينار المال والصلاح وقال الشعبي صدقاروقا الثوري دينيا وامانة وقال عكرمة قرة وقال السنا وفي اذ اجمع القوة على الاكتساب والامانة ه باب

**كتابة من لا حرفه**

له ه واختلفوا في كتابة من لا حرفه له فله ابن عمر ان يكتب من لا حرفه له وكذا الارزاعي واحمد بن حنبل وقطيب السباق ان يكتب من لا حرفه له وقد روينا عن عمر بن الخطاب وسلمان ومسروق يعني ذلك وخصمك والثوري والشافعي ان يكتب من لا حرفه له وقتل خنثى فيه عن مالك قال ابو بكر بن حنبل ان يكتب من لا حرفه له ولا كسب استند لالا بان يهوى كونهت ولا يعلم لها كسب وبلغ النبي صلى الله وسلم ذلك فلم يكره ولم يمنع منه ه باب

**ما يوضع من المكاتب** ولم يوضع له ه واختلفوا

في معنى قوله فكانت يوم ان علمتم فيهم خيرا ه قتالت طائفة من الناس عليه هذا قول ثوري والحسن البصري والشافعي والثوري وقال الشافعي هو مولى السيد علي ان وضع عنه شيئا من الكتابة واختلفوا في مقدار ما يوضع سيد المكاتب عنه فكان اسحق بن ربيعة يقول بضع عنه ربع الكتابة واستحب الثوري ذلك وروينا

خ  
يجز



ذاك عن علي ابراهيم طالب وقال قتادة يوضع عنه العشر من كتابته وقال  
 ملك والشافعي يوضع عنه شئ منه روى ذلك عن ابن عباس يوضع  
 أبو أسيد عن مكاتبة السيد من كتابته قال أبو بكر بن مالك صحيح  
**باب الرجل يكاتب مملوكه وله مال**  
 واختلفوا في الرجل يكاتب مملوكه وامال فقالت طائفة هو للعبد هذا قول  
 الحسن البصري وعطاء بن ابي رباح وعمرو بن دينار والنخعي وسليمان بن موسى  
 وملك وابن ابي ليلى وفيه قول ثان وهو انه للسيد الا ان يشترطه المكاتب  
 هذا قول الثوري وقال الحسن ابن صالح والشافعي والنخعي ويعترب  
 المال للسيد وفيه قول ثالث وهو انه اذا كاتبه وله مال لم يشترطه فهو  
 للمكاتب وان لم يمتد فهو للسيد هذا قول الاوزاعي **باب**  
**الرجل يكاتب عبده وله اولاد وامرؤ له قال**  
 أبو بكر كان عطاء بن ابي رباح وسليمان بن موسى وعمرو بن دينار ومالك  
 والشافعي يقولون في اولاد المكاتب للسيد اذا كاتبه وله اولاد  
 وقال النخعي واحمد واسحق هم عبيد وقال النخعي اذا كاتبت له سريته  
 فالسريته مما كرتب عليه واما الولد فيملوكه وله قال مالك والليث  
 ابن سعد ويشترطه مذهب الشافعي انهم كلهم للسيد  
**باب اشتراط السيد على المكاتب**  
 والمكاتب على السيد انما ولدت من زلة فهو رقيق والولد الذي  
 ولد من زلة الكتابه قال أبو بكر اجاز عطاء في المكاتبه ان يشترط  
 عليها اهلا انما ولدت في الكلابه فهو عبيد لنا ويجوز ذلك في  
 المكاتب وقال الثوري ذاك باطل وقال مالك لا يجوز ويفسخ الكتابه  
 وقال ابن جبرئيل ذاك الشرط جائز لجمع اهل العلم على ان ولد المكاتب  
 من امة لقوم اخرين مملوك لسيد الامة واختلفوا في ولد المكاتب

هذا هو الصحيح  
 في الرجل يكاتب مملوكه وله مال



من سريته فكان الشافعي يقول اذا اولد قمار هو مكاتب لم يكن ام ولد  
وليس له ان يبيع ولده من امته ويبيع ام ولد ممتني شيئا واداعنق عتق  
ولده معة وقال النعمان واصحابه في المكاتب يولد له من امته فانه يستعمله  
ويستخدمه وابوه احق بكسبه وما اصاب من مال ولو كاتب الامر لرجل  
والاب لرجل اخر كانت الامر احق بكسبه وماله ويعتق بعنقها وقال  
الشافعي في ولد المكاتب اذا اولد وابعد كتابته في حكمهم حكم امهم  
لا حكم الولد في الرق حكم امه وقال ابو ثور ولا يبيع المكاتب ولا المكاتبه  
ولدهما ولدهما وذا الذي ولد ليس ملك لهما **باب**

**ولد المكاتبه** ٥ واختلفوا في ولد المكاتبه فقال شريح ومالك  
والثوري والشافعي والحمد واسحق يعقوبون بعنقها ويرقون وقمار قال ابو  
ثور فيها قولان هذا الذي قاله شريح ~~وهذا الذي قاله~~ ابو ثور في احداهما والاخر انهم  
للمولى قال وهذا افسر القولين قال ابو بكر بن وهب اقول **باب**  
**ما يجوز عليه الكتابة** ٥ اجمع كل من احفظ عنده من اهل  
العلم على ان الرجل اذا كاتب عبده علي ما يجوز ان يملك ماله عد داوود  
او كيل علي بحرم معروفه معلومه من شهر العرب ووصف ما يكاتب  
عليه من ذلك كما يوصف في ابواب السلم ان ذلك جائز وذلك حديث  
عائشة علي باحة الكناه علي بحرم في احوام معلومه لكل عام  
شبه معلوم واختلفوا في الكتابة علي نحر واحد فكان الشافعي  
يقول لا يجوز الكتابة علي نحر واحد وقال النعمان واصحابه انما كاتبه  
علي الف درهم وعلي عبد فهو جائز ولا يجوز هذا في قول الشافعي  
لان العبد غير معلوم ولا معروف صفته وقال اصحاب الرأي فان  
كاتبه علي الف درهم علي ان يرد للمولى عليه وصيقا فلا خير في المكاتبه  
علي هذا الشرط في قول النعمان ومحمد بن وهب قال الشافعي في قول يعقوب بن



الا لاهلي فبهم العبد وعلي فبهم وصيب وسقط فبهم ما اصاب  
قيمة الوصيف من ذلك فبهم ما اصاب قيمته وقال اصحاب الرأي اذا كان  
الرجل علي مال واشتراط عليه خدمة معلومة فهو جائز وان اشترط  
خدمة مجهر له فالكتاب فاسدة وقد روينا عن سلمان انه كاتب  
علي ابن ابي شومايه وقد قال اذا اطعتم فمروا بهم **باب**  
**الكتابة علي الوصفاء** قال ابو بكر اذا اراد اللامعشني  
المصري وسعيد بن جبيرة والزهري والبخاري وغيرهم اشتراط واحد  
واسحق المكناني علي الوصفاء وروينا عن ابي بريدة الاشلمي  
وحفصة ابنة عمر انهما رايا ذلك فبهم قال المشافعي اذا وصف  
كما يوصف في السلم وكانت الكتابة صحيحة علي الخدم  
واجاز اصحاب الرأي ذلك وان لم يوصف الوصف او يد قال مالك  
قال مالك الكندي عا اهل المعرفة بالقيمة فيقومون ذلك علي قدر ما يرون  
وقال مرة اذا قال احمران او اسودان عطا وسطا من الوصفاء  
السودان او الاحمران **باب** سفر المكاتب  
بغير اذن مولاهن واختلفوا في سفر المكاتب بغير اذن  
مولاها فقالت طائفة تخرج وان اشترط عليه ان لا يخرج خرج  
هذا قول الشعبي وسعيد بن جبيرة والنعمان وقال الثوري والحسن ابن صالح  
والشافعي واحمد واسحق انه ان تخرج ولم يطره او الشرط واختلف  
فيه عن الثوري فكل العدي عنده قال اما الخروج فهو شرط  
لا يستقيم ليخرج ان شاؤ له قال اصحاب الرأي وقال مالك ليس له ان  
يسافر الا بان يشهدوا بشرطه او لم يشترط ذلك يبد شيله ان  
شا منه وان شا اذن له وفيه قول ثالث قال لا يشترط عليه ان لا يخرج  
فليس له الخروج وان لم يشترط عليه فله ان يخرج **باب**



**المكاتب يشترط عليه شيئا من ميراثه**  
 واختلفوا في المكاتب يشترط عليه شيئا من ميراثه فابطل  
 ذلك الحسن البصري وعطاء بن عمر بن عبد العزيز والتخيري وأحمد  
 وأبو بكر بن أبي مريم معوية يقول هو جليل قال أبو بكر لا يجوز ذلك  
 لأن الله عز وجل قضى في ميراث الحرثين ورثته فإذا اشترط عليه  
 خلاف كتاب الله بطل **باب**

بعد

**المكاتب يشترط عليه عتقه سنين خدمة**  
 واختلفوا في المولى يشترط على المكاتب خدمة بعد العتق فجاز  
 ذلك عطاء بن شبرمة وقد روي عن عمر بن الخطاب ما يربد  
 هذا المذهب وهو أنه اعتق كل مملوك من سبي العرب واشترط عليهم  
 انهم يخدمون الخليفة بعد ثلث سنوات وابطل ذلك الزهري  
 ومالك وروى عن مالك عن ابن المسيب **باب**



بنية محقق طباطبائي  
 نسخة م/ ١٢٤

**وطي الرجل مكنته**  
 فقال الثوري والحسن بن صالح والنسائي لا يحد عليه وقال الشافعي  
 يحرر إذا انكح حرا مالا وفيه قرآن أو هو ابن عبد الله هذا قول  
 الزهري والحسن البصري وقال الأوزاعي يجلد الرجل مائة سكر إذا كان  
 أوثقا ويخلد الأمة خمس مائة وفيه قول ثالث وهو أن يخلد مائة  
 الا شرطاً هذا قول قتادة وفيه قول رابع وهو أن يوطأها ان شرط ذلك  
 عليها هذا قول ابن المسيب وأحمد وقال أبو بكر ومالك والزهري فلا  
 شيء عليه وان استكرهها عوقب فلا سكر إياه أو ممن قال لا يوطأ  
 للرجل أن يوطأ مكنته الحسن البصري والزهري ومالك والليث ابن  
 سعد والثوري والأوزاعي والشافعي وقال الليث بن سعد والثوري  
 والأوزاعي والشافعي وقال الليث بن سعد أن طأه عنده فقد فحش

وقتادة



كُتِبَتْهَا وَرَجِعَتْ فِي الرَّقْعَةِ قَالَ قَابِلُ السَّيِّدِ أَنْ يَطَأَ مَكَانَتَهُ فِي الْأَوَاقَاتِ  
 الْقَلِيلَةِ لِشُغْلِهِمَا بِالْوَطِيِّ عَنِ السَّجْعِ فَمَا هِيَ فِيهِمْ **بَابُ**  
**مَا نَجِبَ لَهَا مِنَ الْمَرْأَةِ أَوْ طَيْفَهَا** وَاخْتَلَفُوا  
 فَمَا نَجِبَ لِمَكَانَتِهِ مِنَ الْمَرْأَةِ أَوْ طَيْفَهَا السَّيِّدُ فَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ  
 وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُونَ لَهَا صَدَأُ وَمِثْلَهَا  
 وَكَذَلِكَ قَالَ فَنَادَا إِذَا اسْتَكْرَهْمَا وَقَالَ مَلِكٌ لَأَشْيَ عَلَيْهِ نَحْنُ وَطَيْبُهُ  
 أَبَاهَا وَفِيهِ قَوْلُ ثَالِثٍ وَهِيَ أَنْ كَانَتْ بَكْرًا فَلَهَا عَشْرُ مِثْلَهَا وَأَنْ كَانَتْ  
 بَسَاءً فَلَهَا نِصْفُ الْعَشْرِ هَذَا قَوْلُ الْأَوْرَاقِيِّ **بَابُ**  
**مَا نَجِبَ لَهَا أَنْ حَمَلَتْ مِنْ وَطِيِّ السَّيِّدِ الْأَمَاءَ**  
 وَخْتَلَفُوا فِي مَا نَجِبَ لَهَا أَنْ حَمَلَتْ فَقَالَ طَائِفَةٌ لَمْ يَخْتَفِرُوا نِشَانُ  
 مَضَتْ عَلَى كُتَابَتِهَا وَأَنْ نِشَانُ كَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ هَذَا قَوْلُ الزَّمَرِيِّ وَمَالِكُ  
 وَالْبَيْهَقِيُّ سَعْدُ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَصَحَابَةُ الرُّكْبِ وَقَالَ الْحَكَمُ  
 ابْنُ عُثَيْمٍ قَبْلُ كُتَابَتِهَا إِذَا هِيَ حَمَلَتْ وَتَحْمَقُ مَوْتَ السَّيِّدِ  
 إِذَا مَضَتْ فِي كُتَابَتِهَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ بِالْقَوْلِ الْخَوَارِجِيُّ **بَابُ**  
**الْمَكَانَتَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ بِطَائِفَةِ أَحَدِهِمَا** وَخْتَلَفُوا فِي  
 الْمَكَانَتَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ بِطَائِفَةِ أَحَدِهِمَا فَعَنِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْوَأْطِيِّ  
 مِثْلَهَا فَإِنْ عَجَزَتْ أَوْ اخْتَارَتْ الْعَجْزُ كَانَ لِلَّذِي لَمْ يَطَأْهَا خَنْصِفُ  
 الْمَضْرُوبِ مِنْ شَرِيكَةِ الْوَأْطِيِّ وَأَنْ كَانَتْ قَبِضَتْ الْمَضْرُوبَةَ عَجَزَتْ فَلَا شَيْءَ  
 لِلشَّرِيكِ عَلَى شَرِيكِهِ وَلَوْ حَمَلَتْ فَاخْتَارَتْ الْعَجْزُ كَانَ لِلشَّرِيكِ الَّذِي  
 لَمْ يَطَأْهَا عَلَى الشَّرِيكِ الَّذِي وَطِئَ نِصْفَ الْمَضْرُوبِ وَنِصْفَ قَبِضَتِهَا عَلَى  
 الْوَأْطِيِّ وَقَالَ النُّعْمَانُ إِذَا دَعَا رَجُلٌ وَلَدًا مَكَانَتَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَرَفَتِهِ  
 ابْنَهُ لَمْ يَحْرُثْ ثَابِتُ النِّسْبِ مِنْهُ وَتَأْخُذُ الْعَجْزُ فَنَسْنَعُ مِنْهُ فِي كُتَابَتِهَا  
 فَإِنْ أَدْرَعَتْ عَجَزَتْ وَكَانَ وَلَدُهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَأَنْ عَجَزَتْ كَانَتْ أُمُّ

عُنَيْبَةُ

مَا نَجِبَ لَهَا أَنْ حَمَلَتْ  
 مِنَ الْوَأْطِيِّ  
 وَخْتَلَفُوا فِي مَا نَجِبَ لَهَا أَنْ حَمَلَتْ



وَلَدَ لَابِي الْوَلَدِ وَبَعْضُهُمْ نَصَفَ قِيَمَتَهَا فَانْجَبَتْ بَوْلًا أُخْرًا فَادْعَاهُ  
شَرِيكُهُ الْآخَرُ فَهَوَانُهُ وَهُوَ حَرٌّ عَلَيْهِ لَهَا أَيْضًا الْمَرْفُوعَةُ فَانْجَبَتْ لِلْمَكَانَةِ  
عَشْتًا كَانَ زَوْجًا لَهَا لَهَا وَانْجَبَتْ فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ لِلْأَوَّلِ وَهُوَ ضَامِنٌ  
لنَصْفِ قِيَمَتِهَا لِشَرِيكِهِ وَشَرِيكُهُ ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهِ وَلَدَهُ لِشَرِيكِهِ الْأَوَّلِ الْمُدْعِي  
وَقَالَ يَحْيَى وَمُحَمَّدٌ إِذَا ادْعَا الْأَوَّلُ لِلْوَلَدِ الْأَوَّلِ فَقَدْ صَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ  
وَهِيَ مَكَانَتُهُ وَبَعْضُهُمْ نَصَفَ قِيَمَتَهَا لِشَرِيكِهِ وَهِيَ مَكَانَتُهُ لَهُ دُونَ شَرِيكِهِ  
وَانْجَبَتْ بَوْلًا بَعْدَ فَادْعَا شَرِيكِهِ أَمْ خَيْرٌ كَعَوَاةٍ وَلَمْ تَكُنْ أَيْدِيهِ وَغَيْرُ  
الْعَقْرِ كُلِّهِ لِلْمَكَانَةِ وَكَانَ الْأَبْنُ مَكْتُبًا مَعَ أُمِّهِ وَقَالَ الْبُزْجَرِيُّ إِذَا رُفِطَ  
أَحَدُهُمَا أَنْ كَانَ يُغْذَرُ لِلْجِهَالَةِ وَصَدَّقَتْهُ الْمَكَانَةُ بِالْوَلَدِ وَلَدَهُ وَبَعْضُهُمْ  
لِشَرِيكِهِ نَصَفَ قِيَمَتَهَا وَنَصَفَ قِيَمَةَ الْوَلَدِ وَنَصَفَ الْعَقْرَ وَكَانَتْ  
عَلَى كُنَانِهَا الَّذِي ادْعَا الْوَلَدَ فَانْجَبَتْ وَكَانَ زَوْجًا لَهَا دُونَ  
صَاحِبِهِ فَانْجَبَتْ بَوْلًا فَادْعَاهُ الْآخَرُ فَانْجَبَتْ عَوَاةً بِاطْلَةِ فَانْجَبَتْ  
بِرُطِيغًا وَعَلِمَ أَنْ هَذَا الْأَخْلَاقُ حَدُّ نَاهٍ وَعَلَيْهِ الْعَقْرُ وَأَنْ كَانَ يَحْدُرُ  
بِالْجِهَالَةِ فَعَلَيْهِ الْعَقْرُ **بَابُ مَا يَفْعَلُهُ الْمَكَاتِبُ**  
**فِي مَالِهِ مَا تَجَرُّوهُ وَمَا لَا تَجَرُّوهُ أَنْ يَفْعَلَهُ أَحْمَرُ كُلِّ مَنْ تَحْتَ**  
عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنْ يَكْتُبَ أَنْ يَدْبِعَ وَيَشْتَرِيَ وَيَأْخُذَ وَيُعْطِيَ  
وَيَنْصَرِفَ فِيهِمَا فِيهِ الصَّلَاحُ لِمَالِهِ وَالتَّوَقُّعُ عَلَيْهِ عَلَى مَا تَجَرُّوهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
مِنْ أَحْكَامِهِمْ وَلَمْ يَخْتَلَفُوا أَنَّ لَهُ أَنْ يَتَّقِيَ مَا شَاءَ مِنْ مَالِهِ عَلَى نَفْسِهِ  
فَيَكْتَسِبَ بِالْمَعْرِفِ فِيهَا غَنَائِهِ عَنْهُ وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالنَّخَعِيُّ  
وَالْأَوْرَزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالنَّجَّارِيُّ لَهُ أَنْ يَتَّقِيَ وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ  
وَالشَّافِعِيُّ وَالنَّجَّارِيُّ لَهُ أَنْ يَتَّقِيَ وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالنَّجَّارِيُّ  
نَحْنُ الصَّدَقَةُ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فَيَقُومَ مَدْرَدٌ وَكَذَلِكَ قَالَ  
مَالِكٌ فِي الصَّدَقَةِ وَالْعَنْتُورُ وَالْجِلْدُ مِنَ الْكَلَالَةِ أَنْ يَكْفَلَ شَيْءٌ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ وَالنَّجَّارِيِّ



وكذلك الوصية ان اوصي كان باطلا وشعور اصحاب الرأي شراء وبيعه  
حايروا ان حايروا فيه او حووا وليس له ان يخط عن المشتري ان يباعه بيئا ولا يجوز  
من ذلك شي من فعله في قول الشافعي الا ان شراء بالخص حايروا في قوله وليس  
للمكاتب عند الشافعي ان يبيع بدين وليس له في مذهبه ان يهرق نفسه  
ولا غيره وقال اصحاب الرأي ان عاردا ابنة او اهدى يهدية لودعها الطمطم فلا  
باسر يد الك ولا تجوز شي من ذلك في قول الشافعي وليس له في  
قول الشافعي والنعم ان يكسوا ثوبا ولا يعطيه درهم او قال اصحاب  
الرأي ولو باع ثم خطا واشترى ثم زاد كان حايروا ولا يجوز ذلك في قول  
الشافعي وكان ابن ابي ليلى يقول في المكاتب نكاحه وكفاله باطل وهذا  
قول الشافعي وقال الثوري لا يبيع للمولى ان يبيع من مكاتبه الدرهم بالدرهمين  
قال ابو بكر وهذا قول الشافعي والنعم وفيه نقول **باب**

**المكاتب يشتري من يعتق عليه** واختلفوا  
في شري المكاتب من يعتق عليه من ولد او والد فكان من يقول لا يشتري  
ولده الا باذن سيده فان اشتراه باذنه دخل معه في كفايته ولا تجوز شري  
من ذكرنا في قول الشافعي فلن فعل كان مفسوخا وقال الثوري ان مكاتبه  
وابنه وعمة وخاله تركا على خالته حتى يظنوا يعتق امر لا وقال  
احمد في قول الثوري هذا امر عبدها ولا عبدا ان عجز المكاتب صاروا  
عبدا السيد وان عتق عتقوا به وفيه قال الشافعي وقال اصحاب الرأي  
لا يبيع احدا من هؤلاء ولا يفترون الوالد والولد استمسنا وكان القياس ان يبيع  
ما اشترى من ذوى الارحام فله ان يبيع في قول النعم وان مات المكاتب  
ولم يشك رفاؤ ترك اباه وامه لولده كان قد اشتراه في مكانته وانهم  
يبيعون ولا يعتقون في قول النعم الا في الولد خاصة وان حاكم المكاتب  
حالة قبل منه وعتق امانه قول يعقوب ومحمد فان كل ذي حجر



محرم اشتراهم المكاتب اذا مات يمتوا يستعوز في المكاتبه على نحوها  
منزلة المولود من المكاتبه وكذلك امر لاه وادامات المكاتب وتك  
وقا ادبت مكاتبه ويعتقها ولاه **باب**

**مسئله** قال ابو بكر كان ملك يربى اربيع المكاتب امر لاه من  
كبر عليه اذ الم يكن عنده قضا وقال الشافعي للمكاتب ان يشتري  
جارية قد كانت قد ولدت له بنكاح ويلعبها **باب**  
**كفالة المكاتب** واختلفوا في كفالة المكاتب

فقال طائفة انا اراد السيد ذلك قبل ان يعتق العبد فهو مردود  
وان لم يرد السيد حتى اعتقه فهو جابر على المعبود هذا قول مالك  
وقال الشافعي للكفالة باطل وهذا قول الزاوي ليلى والشافعي في النعم  
ويعتوب **باب** **الحما له عن المكاتب**

قال ابو بكر النعم من تحفظ عنه من اهل العلم يقولون الحما للنعم المكاتب  
لسيد غير جابر هذا قول عطاء مالك والثوري والشافعي واخذ  
واسحق والنعم وكان الزهري يجيب مرد ذلك وبه قال الزاوي ليلى والشافعي  
الي هذا القول **باب** **المكاتب يكاتب**

واختلفوا في المكاتب يكاتب عبدا اذ قالت طائفة ذلك جائز هذا  
قول الثوري والارزاعين والنعم وقال الثوري فان زاد الى المكاتب  
عق ومان عجز هذا الذي كتبه رد ولم يرد الذي كتبه المكاتب وكان  
ولاوه لمو الى المكاتب وان عجز المكاتب الاول الذي كتبه وهذا المريد  
اذ الي مو الى المكاتب الاول وكان المولود لهم وفيه قول اخر وهو ينظر فان  
كان المولود المجاناة للعبد فلا تجوز وان كتبه على وجه الرهنه وطلب  
المال والعوز على كفايته فهو جابر هذا قول مالك وفيه قول ثالث وهو ان ليس  
للمكاتب ان يكاتب ولا يعتق ولا يهت ولا سرج الا باذن سيده هذا

مال

له

ثاني

الح



قول الحسن البصري وكان الشافعي يقول اذا اذن الرجل لمكاتبته ان  
 يعتق عبدا فاعنته او اذنه ان يكتب عبده على شيء فكانت له قلة  
 المكاتب الاخر قيل الذي كاتبه او لم يهد ففيا قول من احدهما ان المعتق  
 والكتابة باطل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن اعتق ولا  
 ولا للمكاتب والثاني ان يجوز وقال حماد بن ابي سلمة من المكاتب  
 يعتق مملوكا كان له قال يرحا فان مضى عنقه عتق ولا يرجع **باب**  
**ذكر ولا من يعتق بكاتب المكاتب او من**  
**يعتق كاذن سيئه** واختلفوا في المكاتب يكاتب عبدا  
 له فاذ للمكاتب الاخر الاخر قيل الاول وكان الشافعي يقول في الولاء قول من  
 احدهما انه موقوف على المكاتب فان عتق فالولاء له ولم يعتق حتى يموت  
 والولاء للسيد المكاتب والثاني انه لسيد المكاتب بكل حال وقال مالك اذا  
 اعتق المكاتب الذي كاتبه عنده رجع اليه ولاه **باب**  
**نكاح المكاتب باذن سيئه وبغير اذنه**  
 اجمع اهل العلم على ان نكاح العبد بغير اذن سيئه باطل وجال الحديث  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما عبد فكم بغير اذن سيئه فهو  
 عامر واختلفوا في نكاح المكاتب بغير اذن سيئه فقالت طائفة نكاحه  
 باطل كذا قال الحسن البصري ومالك ابن انس والليث بن سعد وابن  
 ابي ليلى والشافعي والنعمان بن مقرئ والقول الثاني ان يوقف فان اذنا  
 مكاتبه جاز نكاحه وان عجز فردد نكاحه هذا قول الثوري وقيل قول  
 ثالث وهو انه ان يتزوج ان شاء وتيسرا ولا يمنع شيئا هذا قول الحسن  
 ابن صالح قال ابو بكر والقول الاول صحيح قال الشافعي ليس للمكاتب ان يسل  
 ران اذنه سيئه وقال الرعي لا يلحقه لامله ان يمنعه ان يتزوج وقد  
 احل الله له ذلك حتى يورثه ونكاحه للمكاتب ان يزوج مقيده قوامه

ان



بغير اذن سيده اذ كان علي وجه النظر قال ابو بكر وغير جابر ذلك  
قول الشافعي فيه اقول انما يكن له ان يتزوج لان احكامه احكام العبد  
بغير اذن سيده فهو من اسر روح عبيده بعد الاياذن سيده  
**باب بيع المكاتب** هـ لجمع كل

من حفظ عنه من اهل العلم علي ان يبيع السيد مكاتبه غير جابر  
علي ان تبطل كتابته ببلعه اذ كان ماضيا فيها مؤديا ما يجب  
عليه من الجور في اوقاتها واحتلوا فيه بيع المكاتب علي ان  
بمضي كتابته علي الشروط التي شرطها له السيد الذي كان فيه وان  
طابته ان يبيع المكاتب جابر هذا قول النخعي والليث بن سعد والحمد  
وأي تزوجه قال عطاء بن ابي رباح فني قولها ولا يؤدي جرمه الي  
الذي اشتراه فان عثر فهو عبده وان عثر فهو مولى للذي ابتاعه  
وهكذا قال عطاء قال مالك المكاتب اذا بيع كان حقا واشتركا بته  
من اشتراه اذا قوت علي ان يرد الي سيده الثمن الذي يباعه به فهو احق  
بالدفع فيه قول ثاني وهو ان لا يجوز بيعه الا برضى منه هذا قول الزهري  
وأي الزناد وسعد وفيه قول ثالث وهو ان يبعه غير جابر هذا قول  
اصحاب الرأي واختلف عن الشافعي في هذه المسئلة فكان يقول بالعراق  
يبعه جابر وقال مصر لا يجوز قال ابو بكر سمعت برة يعلم النبي صلى الله عليه  
وهي مكاتبه ولو كان يبيع المكاتب غير جابر انتهى عنه فني ذلك  
البيان علي ان يبعه جابر قال مصر لا يجوز ولا اعلم خيرا بعارضه  
ولا اعلم في شيء من الاخبار دليل علي عموها قال كان الاوزاعي يكره  
بيع المكاتب قبل عجزه للخدمة ولا باسرا في بيعه للعنق **باب**  
**بيع كسالة المكاتب** هـ واحتلوا فيه بيع كتابه المكاتب  
فرخص فيه مالك وقال الزهري المكاتب قبل ان يرد له الذي اشترا



71  
كنايته وان عجز فيه رقبته وان ادي فعمق قولاه للذي عطف كنايته وقال  
عمر بن دينار وعطاء بن عجر فصرع عبد الله الذي ابتاعه ولا يجوز في قول الشعبي  
واي ثور سبع كنايته المكاتب **باب**

**مقاطعة المكاتب** واختلوا في المكاتب بيا طعه  
سبده مما كاتبه علي شي معلوم فاجاز ذلك عبد الله بن يزيد بن هجر  
وقال الزهري ما علمنا احد الا ذلك الا ابن عمرو وخص فيه النخعي وسبعة  
ابن ابي عبد الرحمن ومالك بن انس واصحاب الرأي وفيه قول ثان قلت ان ابن  
عمر رضي الله عنه نهي عن ذلك الا بالمرض وفيه قال الليث بن سعد واحد  
واسحق ولا يجوز ذلك في قول الشافعي واختلوا في المكاتب يقول المولاه  
ضع عني واعجل لك وخص فيه طاووس والزهري والنخعي وكرهه الحسن  
وابن سيرين والشعبي **باب** **تعجيل المكاتب**

**الجنوم قبل عملها** ان اجمع كل من خفي عنه من اهل العلم علي  
ان المكاتب كنايته صحيحه اذا ادانته في اوقاتها علي ما شرط عليه  
انه يعمق واختلوا في المكاتب بعمل خومه قبل عملها فقلت طابته  
ليس سبده ان بابا ذلك عليه هذا قول مالك وسبعة والاوزاعي  
واحد واسحق وفيه قول ثان وهو ان يحرس السيد علي قبض ذلك منه  
اذا كانت ذنانه وذر امر ولا يحرس عليه اذا كانت عرضا هذا قول  
الشافعي وقد روينا عن عمر بن الخطاب انه رفع الدرة علي انس بن مالك

**لما ابان قبل من سير ما اتاه به** **باب**  
**تعجيل السيد المكاتب عند غير السلطان**  
واختلوا في الرجل يعجز عن كاتبه بغير حصره السلطان فكان الشافعي  
والنخعي يقولان ذلك جاز فعد ذلك ابن عمر وهذا علي مدح  
شرع والنخعي وقال مالك لا يقسح كنايته الا بالمرسلطان وقال ابن ابي



في نسخة اخرى  
من نسخة اخرى  
من نسخة اخرى  
من نسخة اخرى

الحكم

آخره

لا يجوز ذلك الا عند قاضيها واختلفوا في نجس المكاتب اذا حل لهم  
من جرمه وفيه قولان وهو ان لا يرد حتى يعجز بيمينه هذا قول قاضي  
ليلى والحسن بن جناح ويعقوب وقال احمد بن حنبل ان حب الى وقال الثوري  
منهم من يقول ليمان لا لا شتقاء به احب الى وقال الحارث العجلي اذا دخل  
خبر في حجر فقد استتبعه بحجره وقال الحسن البصري في المكاتب اذا عجز  
استنطق بعد العجز سنين وقال الاوزاعي نسيان يمينه من وجوب  
ذلك وقال النعمان اذا عجز للمكاتب قال آخره نسيان له مال خاص او غائب  
يرجوا قدومه بمرور ثلثين لا اربعة على ذلك شأونه قال محمد وجميع  
كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ان المكاتب اذا حل عليه يجر من جرمه  
او ييمان او يجرمه كلما فوق السيد من مطالبته ماله ان الكفاية

لا ينسب ما اذا تاتى على العقد الاول **باب**  
**المكاتب بظهر العجز بلسانه وله ما اقره على الكسب**  
واختلفوا في المكاتب بظهر العجز ويده ما اقره على الكسب  
منه وان لم يعلم له ما اقره قد عجز فان هذا يجوز وقال الاوزاعي اذا قوى  
على الاذون عجز نفسه لا يمكن من ذلك وفيه قولان وهو انه اذا قال  
قد عجزت او ابطلت الكتابه فذلك لا يبره علم له مال او قسوة على الكتابه  
او لم يعلم وهو الى العبد ليس الى السيد وهذا قول الشافعي

**باب استحقاق ما يورثه المكاتب**  
واختلفوا في المكاتب يورث ما عليه من الجرم من الظاهر ويعتق  
لم يستحق بعضا اذا عيى فكان ملكه بقول اذا طاع سبيكة بشي  
فاعتبر في يده واخذ منه اما الشئ الذي لم يملكه فانه يرجع رقيقا  
وقال الشافعي اذا كاتب الرجل عبدا على عرض او ماشية نصفه او طعام  
مكبل فادام المكاتب جميع الكتابه وعشرون استحق ما اذا او مات

او بعد السيد  
ما ادى عبدا



المكاتب فأنما مات به رقيقاً ولو استحق على المكاتب شيئا من صنف  
ما دأبوا على صفته كان الحق ما ضياء وأصح المكاتب ما استحق عليه ولو  
خرج من يد شيئا ما أخذ منه ولو كاتبه علي عبد وإذا امر معيرون  
أو بعضهم محبياً واعتق ثم عاير شيئا بالعتب كان له رد العيب منه بحيلة فإن  
لخار رده رد العتق وإن لخار خسه ثم العتق كما يك

اختلاف السيد والمكاتب في قد ر المال الذي وقعت  
عليه الكتابة ٥ واذ اختلف السيد والمكاتب في الكتابة بعد  
اقرارهما بان الكتابة كانت صحيحة فقال السيد كاسك علي الفيز وقال  
العبد لم علي الف ففيم قول الثوري والاوزاعي واحمد واسحق لقول  
قول السيد مع عبته وقال الاوزاعي فان حب العبد ما قال السيد اذ لو ان  
طواه انقضت كتابته وصار ما اذ السيد وقال ابن القنبر صاحب مال  
القول قول المكاتب اذا كان يشبه ما قال المزاكنة قوت وفيه قول ثالث  
وهو انها يتخالفان ونشأ اذ ان الفصل هكذا قول الشافعي وان لم يختلفا في  
الكتابة وقال المكاتب بحر قد اذنت اليك وقال السبيل ليهود الى القول  
قول السيد مع عبته في قول الشافعي بـ

بَضْلُ

من السيد مع عبده في نور الشافعي  
 الم كاتب يعجز ويبدد مال من الصدقات  
 وغيرها وراحتل فواته المكاتب يعجز ويبدد فضل مال فقالت  
 طائفة للسيد ما فوض منه في حال كتابته وله ما فضل بيد ربنا  
 عن ابن عمر انه رأى مكاتبا في لرق وأمسك ما الخدمه وهو قول جابر  
 وقال شريح هو لمولاه وقال عطاء هو احب الي ان يجعله في باب السبيل  
 وان امسك فلا بأس به وقال احمد والنعمان هو لا يتبدد ما صدق به عليه  
 وفيه قول ثاني وهو ان يجعل السيد ما اعطاه الناس في الخاب هذا قول  
 شريح ومشروع في النخعي والثوري وقال السجستاني في المال الكفاية رد



علي إربابه باب المكاتب

موت وخلف مالا وأولاداً واختلعت من المكاتب  
موت وخلف مالا يبقى ما بقي عليه من المكاتب فقالت طابته قصبي  
ما بقي لسيد من ماله ويكرن الفاضل الولد الآخر وما هذا القول  
عن علي وابن مسعود ومعوكة وفيه قال عطاء والحسن والنخعي وطاووس  
والثوري والحسن بن صالح وأصحق وأصحاب الرأي وقال مالك بن نضر  
الورثه ما بقي من المال بعد قضاء كفايته وفيه قول ثان وهو انه مات  
عبداً وماله لسيد ترك وقال أبو بكر روى هذا القول عن عمر بن الخطاب  
وزيد بن ثابت وفيه قال عمر بن عبد العزيز والزهري وقتادة والشافعي  
وأحمد باب حكم المكاتب قال أبو بكر

باب حكم المكاتب

د حنيفة بن عتبة بن ربيعة لما بيعت بعلم النبي صلى الله عليه  
وسلم علي المكاتب عبد وقد روي عن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت  
أنهم قالوا المكاتب عند ما بقي عليه درهم وهذا قول ابن المسيب والضمير  
وسليم بن يسار والزهري وقتادة وعطاء والثوري وابن شبرمة ومالك  
والأوزاعي والشافعي وأحمد وأصحق وأصحاب الرأي ورعي مثل هذا  
القول عن عطاء بن رباح وأحمد بن محمد وفيه قول ثالث وهو انه  
نكاحاً عليه روى ذلك عن عمرو بن علي والنخعي وفيه قول ثالث وهو  
انه اذا اقامته فهو حر روى ذلك عن ابن مسعود وفيه قول رابع  
وهو انه اذا اذ التلث فهو حر روى ذلك عن ابن مسعود وشريح وفيه  
أما ويل سوى هذه قد ذكرنا في غير هذا الموضع قال أبو بكر وفي القول  
الأول القول استدلالاً بحديث عائشة في قصة ربيعة لما بيعت بعلم النبي  
صلى الله عليه وسلم فدل ذلك على أن المكاتب مملوك باب  
المكاتب بموت وعلايته ديون الناس وجرم للسيد

ابن ع



واختلفوا في المكاتب يموت وعليه ديون للناس ويعد كتابته طاعة  
طاعة يبدأ ديون الناس فان فضل فضل كان للسيد (ويؤخذ اللغو عن  
زيد بن ثابت قال عطاء والحسن البصري وعمر بن دينار وابو الزناد  
وحكي الانصاري وربيعة والاوزاعي والشافعي والزهري وفيه قول  
ثاني وهو ان السيد يصر مع الغريم بما حل من تجرمة كذلك قال شريح والنفسي  
والشافعي والحكمي وحماد بن ابي ليلى والثوري والحسن بن صالح هـ **باب**  
**افلاس المكاتب** هـ واختلفوا في المكاتب بفلس باموال الناس  
فكان ملك يقول لاحد من مال ويبيعونه بما بقي دين عليه ولا  
يدخل ذلك في رقبته قال الشافعي يبدأ ديون الناس ولا دين عليه للسيد  
وقال الثوري اذا عجز عليه ديون للناس انشا السيد اذاعته والا سلمه  
الى الغريم قال احمد واسحق وقال ملك والليث يتابع امر ولده في دينه  
وقال الزهري لا يبيع المكاتب امر ولم هـ **باب**  
**اذا كاتب الرجل جماعة عبيد** هـ واختلفوا في  
الرجل يكتب جماعة عبيد فقالت طائفة يكون بعضهم حملاً عن بعض  
فان قال احدهم قد عجزت والقايدية فان لا صحابه ان يستعملوه ما يطيق  
من العمل حتي يعجز عن قهر او يرق برقمه ان رقوا وقال عطاء وسليمان بن  
موسى والشافعي لا يكون بعضهم حملاً عن بعض قال الشافعي على كل  
واحد منهم حصته من الكتابة بقدر قيمته فايهم مات او عجز رفع  
عن الباقي بقدر حصته من الكتابة وحصته بقيمة يوم رفع الكتابه  
لا يوم مات ولا قبل الموت وبعد الكتابة وهذا على مذهب الحسن بن  
صالح واحمد واسحق وقال الزهري وعقوب بن خازم كاتب عبد بن  
له على الف درهم حالة او على الف درهم الى اجل موته ولا يقل الا اتيها عتقنا  
فايها اذا حصته من الالف عتق وان اذا احدهما الالف عنه وعن

هذا قول الحسن بن صالح



بؤد

صاحبه عتقا ولا يرجح على صاحبه بشي ما اذعه لانه اذا بغير امره  
ولا يكن ضلما له فان اشترط عليه شي في الكتابة ان اذتها عتقتها  
وانها لا يعتق ان حتى يرد بها الالف كلها فابهم ادي الالف عتقا  
ويرجع على صاحبه بحصته منها وقال اذا كانت الرجل عبيدة حبيبا  
مكاتبه واحدة وجعل نجومهم واحدة اذا ادوا عتقوا وانما عجز وادوا  
فان بعضهم يكره رجلا عن بعضناخذ انهم شليا لمال وقال هذا مستحسن  
واليس بقياس ولو مات منهم عتق لم يرفع عنهم حصته لانهم لا يعتقون  
الا باذ جميع المالك **باب**

**العبد بين**

**الشريكين بكاتبه** احدهما دون شريكه واختلفوا  
في العبد بين الشريكين بكاتبه احدهما بغير اذن شريكه فكار  
الشافعي ومالك يقولان لا تجوز زكوة ذلك حماد ابن ابي سليمان والثوري  
وقال الثوري الزكوة ان بكاتبه احدهما دون شريكه فان فعل رد دته  
الا ان تكون نعمة فان كان نعمة من شريكه نصف ما وئده ويبيع  
هذا المكاتب عما اخدمه وبضمنه شريكه نصف القيمة ان كان له  
مال فان لم يكن له مال استسعى العبد وعرض هذا امر قول الثوري على  
احمد فقال احمد كتابه حايضا لاما كتب المكاتب احد الاخر  
نصف ما كتب ولا يستفشا العبد قال السحق كما قال سفيان وكان الحكم  
يجوز ان يكاتب احدهما دون الاخر واجاز ذلك ابن ابي ليلى بمقتضى ما  
صنع خط الكتابة فان اذها الى صاحبها عتق وكان الذي كاتبه حايضا  
لنصف القيمة والزكاة لانه **باب**

**الجنائيات**

**على المكاتبين وجنائياتهم** واذا جنى المكاتب على سيده  
عقده افسده القود فيما فيه القود وبذلك لو ارث سيده وليس سيده ولو ارث  
سيده وبما ليس فيه القود الاثرش جال على المكاتب فان اذاه فهو

قال ابو حنيفة العبد كالعبد  
ان كان له مال يبيع به  
فان لم يكن له مال استسعى  
فان كان له مال يبيع به  
فان لم يكن له مال استسعى



السيد بن محمد

علي الكتابه وان لم يوردها فله تعجيزه ان شئت فاداءه بطلت الجنايه  
الا ان يكون جنابه فيها قود فيكون له الميراث فاما الارش فلا يلزم عمدا  
لسيده ارش ولذا الميراث سيدة وهذا امر المشافعي وجماعه  
من اصحابه **باب جنايه السيد**

**على المكاتب** واختلقت في السيد بن علي مكاتبه فكان مال  
يقول مكاتب كاتبه سيد فستجده السيد مؤذنه قال يوضع عنده  
بصف عشرون درهم نفق بيع وبمقتضى الامور اعني وقال المشافعي  
باخذ ارش ذلك فيستعين به في كفايته وبم قال الجمهور **باب جنايه المكاتب**  
ومن يجب عليه ارش خالفوا واختلوا  
في جنايه المكاتب فتايت طائفة جنابته في رقبته كذا قال الحسن  
البصري والشافعي وقنادة والزهري وقال الجمهور وحمد بن حنبل بنسبه قبيحا وبه  
قال الامراء عي وملك والشافعي وابو ثور والحسن بن صالح وقال الليث  
ابن سعد ينظر في جنابته فان كانت كتابته اكثر من جنابته او مثلها  
بطلت كتابته واسلم برمته وان كانت جنابته اقل من كتابته سعي  
في جنابته فاداءها رجع الي كتابته وقال احمد واسحق بن عمار  
الجنابيه اول فان عجز رد رقيقا فداد السيد ان ينار الا اسلمه وفيه  
قول ثاني فهو ان جنابته جلي سيد هذا امر النخعي وفيه قال عطاء وعمر  
ابن دينار وقال عطاء بن السيد عليه وقال الزهري اذا قتل المكاتب  
رجلا خطأ فانه يكون كتابته ولا ودموي المقتول الا ان يفد منه  
مولا له **باب حكم المكاتب**

جنابته

**في جنابته والجنابيه عليه** قال ابو بكر بن عمار اهل بيته برره  
من عايشته يعلم النوح صلى الله عليه وسلم علي ان المكاتب عبد  
وعلي ان احكام المكاتب احكام العبيد في كثير من اموره وذلك خبر اصحاب



رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قالوا ان المكاتب عبيد ما  
يقي عليه درهم على مثل ما دخل عليه خبر عايشة وقد ذكرنا ذلك فيما  
مضي عنهم فلم يرد على ظنهم ما ذكرنا ان تكون حرج المكاتب جنسية فملوك  
وهذا اقوال شريفة وعمر بن عبد العزيز وملك والشافعي وغيره  
قول ثاني وهو ان المكاتب اذا اصاب جحد او جنسية او موت ميراثا  
اقيم عليه الحد بقدر ما اعتق منه روبا هذا القول عن علي وقال الشافعي  
بحسب ما اذا ان **باب** الجماعة بكاتبهم

والميراث لغيره  
اعتق

المسيد فنجي احدهم واختلفوا في العبيد فكانهم المولى  
كناية واحدة فنجي احدهم فكان ملك يقول قال الله وللذين مته ادوا  
عقل الحرج فان زادوا ابتشوا وان لم يبدوا فقد عجزوا وخير سيدهم  
فان شاءوا عقل ذلك الحرج وان شاءوا الحرج وحده وقال الشافعي  
الجنسية عليه دون الدين معه في الجنسية **باب**

هنا

**الجنسية على المكاتب وعلى قبيحة** قال ابو بكر كان  
ملك يقول في المكاتب حرج ليس له ان يعفو عن ذلك الا ان يعفو  
ثم يعفوا عنه وقال الشافعي له الجنسية اخذ الارسل والقرد فان  
اراد العفو عنها دعوه باطل وقال النعني في رجل كاتب عبده  
فقتله رجل عدا ان كان المكاتب ترك وقلل كفايته وله ورثة اخوان  
لم يكن علي القابل فقصاص وان لم يكن وارث غير المولى فليولى القصاص  
وهذا قول يعقوب وقال محمد لا ارى في ذلك قصاصا فان كان المكاتب  
لم يترك وقلل كفايته وله ورثة احل فليولى ان يسل المالك في قوله  
جميعا قال ابو بكر في قول الشافعي على القابل ان كان حرقه عبدا للمولى  
ترك كالا ولم يترك **باب** كفاية اهل الامة  
واهل الحرب اجمع كل من يخط عنه من اهل العلم غير ان النصارى



اذ اكتب عبد نصرانيا على ما تجوز به الكتابه بين المسلمين ان ذلك  
 حايثه واختلفوا في النصراني يكتب عبد الله نصرانيا في اسلام العبد  
 المكاتب فكان ملك يقول يتبع كتابته وقال الشافعي هو على كتابته فان  
 اذا عتق وان عجز بيع عليه فان اسلم السيد والعبد نصراني فله كتابه  
 بحالها وكذلك لو اسلم لمسيحا وقال الشافعي واذا اشترى النصراني  
 عبدا مسلما ثم كاتبه ففيها قولان احدهما ان الكتابه باطل والقول الثاني  
 ان الكتابه حايثه فان عجز بيع عليه واذا عتق عليه وللنصراني ولده  
 وقال ملك اذا اسلم المكاتب فبيعت كتابته فاذا الكتابه قوله للمسلمين  
 فان اسلم مولاه رجع الولا اليه لانه عتق كتابته وهما نصرانيا فقال  
 الشافعي اذا كاتب عبد الله نصرانيا على حمر او خنزير فابطل جانا يريد  
 ابطال الكتابه ابطلناهما فان اذ الخمر والخنزير وهما نصرانيا فخرناهما  
 البنا وانا احدهما فقد عتق ولا يرد وكذا منهما على صاحبه شيئا لان ذلك  
 مضمون النصرانيه ولو اسلم السيد والعبد او احدهما وقد بقي على العبد  
 رطل خمر فقبض السيد ما بقي على العبد عتق العبد ورجع السيد  
 على العبد بجميع قيمته دينارا عليه وقال النعماني رجل نصراني كاتب عبد الله  
 نصرانيا على رطل خمر قال عجزا فان اسلم احدهما ابطلت الخمر وكان عليه  
 قيمة الخمر فان اذما عتقه **رأى** **مسكابل**  
**من كتاب المكاتب** واختلفوا في الوصي يكتب  
 عبد الله يرفع في قول ابن ابي ليلى والشافعي لا تجوز وقال احمد واسحق اذا ار  
 كان صلاحا فخر جابر ولا تجوز في قول الشافعي ان يكتب الرجل مالكا  
 لولده الا طفال ونية قول احمد واسحق والنعماني ذلك جائز وقال ملك في المكاتب  
 يعتقه سبيله عند الموت بعتق بلاول من قيمته او ما بقي عليه من الكتابه  
 من الثلث ويقال الشافعي واجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ان سيد



العبد اذا كان له علي يوم معلومة بما يجوز الكتابة به في اوقات معلومة  
من شهر العرب وقال اذا دبت ذلك في الاوقات التي يسميها بالاقامت  
حران الحرية بحبله اذا اذ لك علي ما شرط عليه واختلفوا فيه اذا  
كاتب ذلك ولم يقل بانك اذيت الي ذلك فانت حر فكار الشافعي  
يقول لا يعتق اذاه وقياس قول اصحاب الرأي ان يعتق واختلفوا في  
الرجل يكتب امة ويستثنى ما في يدها فقالت طائفة له شرطه  
هذا قول الشعبي وبه قال احمد واسحق وقال السجستاني قال ابن عمر وابو هريرة  
وعنه ما ذلك قال ابو بكر ولا يجوز ذلك في قول مالك والشافعي والقرطبي  
اقول كتاب

**المديون اجمع كل من احفظ عنه من**  
اهل العلم علي ان من ذبح عبده او امة ولم يرجع عن ذلك حتى مات ولم يخرج  
من ثلث ماله بعد قضاء دينه كان عليه واعد وصاها ان وصاها وكان  
السيد بالغاجان الامر ان الحرية تجب له ان كان عبدا اولها ان كاتب امة  
بعدها السيد قال ابو بكر فاذا قال الرجل للموكل انت مدبر اوانت حر  
اذا مت اوانت حر بعد موتي اوقمت فهو مدبر يعتق بعد موته اذا اخرج  
من الثلث علي سبيل ما ذكرناه وهذا كله علي مذهب الشافعي والجمهور  
وعنه باب

**بيزما وشت من قال ابو بكر كان الشافعي يقول**  
اذا قال عبده انت حر بعد موتي بعشر سنين فهو حر في ذلك الوقت من الثلث  
وان كانت امة فولد لها بنت لها يعتق وقال اصحاب  
الرأي لا يكون ذلك مدبرا فان مات المولى فانه يعتق من ثلثه بعد ما مضى الوقت  
ولا يعتق حتي تعتقه الورثة ومنه قول الثوري واحمد واسحق يعتق في الوقت  
الذي قال من الثلث واذا قال انت حر اومت مرقصني هذا اوتة سفرى هذا  
اوتة علي هذا اقليم هذا ايتدبير فاذا صح ثمرات من غير مرضه لم يكن

كان



حراثة قول الشافعي وأصحابه الرأي وإن مات من مرضه أو في سفره  
 فهو حر من ثلث ماله في قولهم جميعاً وفي قول الثوري والشافعي وأصحاب  
 الرأي أنه يبيعه في مرضه وإن مات قبل أن يبيعه فهو حر وفي قول مالك  
 إذا قال الجارية إن لم أضر بك عشرة أسواق في ذئب كائناً ما كنت  
 حرة فأراد بيعها لم يجز ذلك فإن باعها فسخ البيع فإن لم يضر بها ومات  
 عنقت في ثلث ماله وفي قول الشافعي إذا لم يكن جعل للضرب وقتاً  
 فباعها فالبيع جائز وفي قول الليث بن سعد إذا جلد بهذا العنق عند  
 بيعه أياه وقال مالك إذا قال غلام من جحر إلى رأس السند إن مات السيد كان  
 العبد حراً عند رأس الحوال من رأس المال وفي قول الشافعي أنه إن يبيعه  
 وتزول ملكه عنه قبل مجيئ السنة **كتاب**  
**المدر هل يخرج من الثلث أو من رأس المال** واختلفوا  
 في المدر من أين يخرج فقال كثير منهم من الثلث روى هذا القول عن  
 علي بن يونس قال شريك بن سيف بن داود المستجير الحسن البصري وعمر  
 ابن عبد العزيز ومحمول والزهري وقنادة وحامد بن أيحى سليمان ومالك وأهل  
 المدينة والثوري وأهل العراق والشافعي وأحمد والسخري وأبو ثور والنجم  
 وأصحابه وفيه قول ثلث وهو أن المدر يخرج من رأس المال كذلك قال ميسرة  
 وسعيد بن جبيرة قال أبو بكر الذي عليه الأكثر من علماء الأمصار أن المدر  
 يخرج من الثلث وله أقول وأجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم  
 علي أن من اعتق عبداً له عز دبره لا يعتق إلا بعد موت السيد واختلفوا  
 في بيعته في حياة السيد **كتاب**

**بيع المدر** اختلف أهل العلم في بيع المدر والرجوع في التذبير  
 فقال طائفة يجوز بيعه ويرجع فيه صاحبه متى شاء هذا أقول  
 مجاهد وطاود وسرو والشافعي وأحمد والسخري وقال الحسن البصري إذا احتاج

منه



والشعبي

رجع في تدبيره وباع عمرو بن عبد العزيز مدينته في دين خواجه  
وقد روي عن عائشة أنها باعت مائة كاهن وكاهن طائفه بيع  
المديكره ذلك ابن عمرو وابن المسيب والنخعي والزهري وابن سيرين  
ولا يجوز بيع المديكره قول مالك والثوري والاوزاعي والحسن بن صالح  
واحباب الرأي في بيع المديكره اقول ويلسوي ما ذكرناه اخطا ان لا يباع  
الا من نفسه روي هذا القول عن ابن سيرين والقول الثاني قول الشعبي قال  
يلبسه الحر ويهايه الورع والقول الثالث قول الليث بن سعد قال يكره  
بيعه فان جعل انسان او غفل فباعه فاعنفه الذي اشتراه فان يلبس جاز  
ولا يكره من اعتقه قال ابو بكر بن القول الاول والقول الثاني عن رسول الله  
صلي الله عليه وسلم انه باع مديرا ولا حمار ولا حمار العلم على ان  
حكمه حكم الرضاي اذ هو من التلث واذا كان له ان يرجع في جميع رضايه  
فحكم المديكره كسائر الرضايه مع ان السنة مسنعه في عتق كل قول

باب بيع خدمة المديكره

واختلفوا في بيع خدمة المديكره فقالت طائفة لا يجوز بيعه هذا قول مالك  
والاوزاعي والشافعي واحباب الرأي وكره ذلك غطاء وثقه قول ثاني  
وهو ان يبيع خدمته جائزه اقول ابن المسيب والزهري والنخعي وقال  
مالك لا بأس ان يباع خدمته من نفسه ولا يجوز بيع ذلك من غيره قوله قال  
احمد قال هو مثل المكاتب قال ابن سيرين يجوز بيع خدمته من نفسه قال ابر  
بكر لا يجوز بيع خدمته من نفسه ولا من غيره لانه مجهول لا يدري  
الباع ما يبيع ولا يدري المشتري كما يشتري وهو مبيع الغر المنهي

باب العبد يتكبر

بين الرجلين يدبره احدهما واختلفوا في العبد بين الرجلين  
يدبر احدهما حصته فكان مالك يقول يتقار ما له فان صار للذي



دبروا كلاً وان صار للذي لم تدبره صار رقيقاً كلاً وفيه قولان في هوانه  
 بقدر عليه وفيه دفع الى صاحبه نصف قيمته فيكون مديراً كلاً فان لم يكن  
 له مال شفعي على صاحبه حتى يرد اليه نصف قيمته فان اذاعها رجع  
 الى صاحبه فكان مديراً كلاً فان مات العبد وترك مالا وهو يسعي  
 لهذا دفع اليه من ماله ما بقي عليه من نصف قيمته وكان ما بقي  
 للذي تدبر هذا قول اللبث بن سعد وفيه قول ثالث وهو ان تصيب  
 الذي تدبر مديراً ولا قيمة عليه لشريكه فان مات عتق عليه نصفه  
 وليس عليه قيمة نصيب شريكه هذا قول الشافعي وفيه قول رابع  
 قاله اصحاب الرأي قالوا اذا تدبر احدهما فالآخر بالخيار ان يتادبره وان  
 نشأ عتق وان نشأ استسعى العبد في نصف قيمته وان نشأ ضربه  
 ان كان موسراً فان عتق البتة وهو موسر فانه يصير لشريكه نصف قيمته  
 الخدمة ان نشأ ذلك الشريك وان نشأ الشريك استسعى العبد  
 في ذلك والولا بينهما نصفان واذا تدبر احدهما فاختار الاخر ان يصير صاحبه  
 المديرو وهو موقوف له ذلك والذي تدبره له نصفها مديرة له ونصفها  
 رقيق فان نشأ وطبها وان نشأ رزقها فاجرها وليس له ان يجمعها  
 ولا يهرها واذا مات وله مال فان نصفها يعتق بالتدبير ويسعي  
 في نصف قيمتها فان لم يكن له مال عتق ثلثها وسعت في ثلثي قيمتها  
 هذا كله قول النعمان وقال يعقوب بن محمد اذا كانت الامة بين الرجلين  
 قد بر احد مخلصا من النصف قيمتها فموسر كان او معسرا او الجارية  
 كلها مديرة للذي تدبره **باب**  
**اذا تدبر احدهما حصته واعشق الآخر** واختلفوا  
 في العبد يكون بين الرجلين يدبر احدهما حصته وبعث الآخر فتاكت  
 طائفة ان كان له عتق وموسر فالعبد حر كله وعليه نصف قيمته للذي

لشريكه



دبر حصته وله ولدان كان معسرا فصدته حرمه وبعده شريكه  
مدبر هذا القول المشافعي وقال مالك احب الي ان يقول عبيدا اذا كان  
مدبرا وفيه قولان وهو ان التدبير باطل والعنق والمعتق ضامن  
لنصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعي فيه العبد  
يرجع على المعتق والولا كله للمعتق هذا قول الزائلي وفيه قول  
ثالث وهو ان شئ الذي ذبره ضمن العتق نصف قيمته العبد وان  
شئ استسعى العبد وان شئ رده عتق هذا اذا كان موسرا هذا  
قول النعمان وفيه قول رابع وهو اذا ذبر احد فمافيه مديركه وعتق  
الآخر باطل ويضمن الذي ذبره نصف قيمته موسرا كان او معسرا  
هذا قول يعقوب ومحمد قال ابو بكر قول الشافعي صحيح

**باب الحكم في اولاده المملوكين**  
اختلف اهل العلم في الاولاد المملوكين فقالت طائفة يعقون عتقها  
ويقرن بقرها رويها هذا القول عن ابن مقصور وابن عمر وبنه قال الحسن  
البصري وابن المسيب والقاسم بن محمد ومجاهد والشعبي والنفيعي  
وعمر بن عبد العزيز والزهري ومالك والليث بن سعد والثوري والحسن  
ابن صالح واصحاب الرأي قال ابو بكر امام مذهب من يحفظ عنه منهم  
انهم يدبرون الاولاد التي يولد لهم بعد التدبير فاما ما كان لها من ولد قبل  
التدبير فلا يعقون عتقها وقال الثوري واحمد والشافعي اذا عتقت  
المديرة لم يعق ولداها الاموت السيد وفيه قول ثان وهو انهم مملوكون  
رويها هذا القول عن عمر بن عبد العزيز وعطاء وجابر بن زيد واحنوخ جابر بن  
زيد بان ذالك بمنزلة الحايض تصدقت به اذا امت فلان ثمره ما عشت  
ونجد الاخيرين ان الاكثر من علماء الامصار يقولون من مملوك لنتها مع اجماعهم  
على ان ذالك الحر اخره ولد الأمة فاليك فقياس هذا ان يكون اولاد



المديرة بمنزلة هاو كان المشافعي يقول فيها قولاً واحداً هما انهم بمنزلة  
امير والقرى الثاني كما قال جابر بن زيد ومال المري في قول جابر بن  
زيد وقال هو اشبه بها بقول الشافعي واختلفوا في ذلك ولا الحمد في روينها  
عن ابن عمر وليس يثبت ذلك عنه انه قال ان منزلة امير وانه قال  
عطارد الزهرى والاوزاعي والبيت بن سعد وقال ملك في ولد المديرة

هم

من جاريته بمنزلة وانه قال احمد بن حنبل باب  
**تدبير الرجل جماعة رقيق بعضهم قبل بغضه**  
كان ملك يقول اذا تدبر رقيقه بعضهم قبل بغضه سداً بالاول فالاول  
وانه برهم جميعاً قسم الثلث بينهم بالحصر وكان الشافعي يرى ان لا  
يبدل احداً واحداً فان خرجوا من الثلث عشراً وان لم يخرجوا من الثلث اجمع  
بينهم فاعتق ثلث الميت وأرق ثلثي المورثة **باب**

**وطي المديرة** قال ابو بكر كان ابن عمر وابن عباس يقولان يصيب  
الرجل وليدته اذا تدبرها وله قال ابن المنسي وعطارد النخعي وملك والاوزاعي  
والشافعي والسحر وقال احمد لا اعلم احداً اكره ذلك غير الزهرى وقد روينها  
عن الاوزاعي قولاً ثانياً وهو انه ان كان بطاها قبل التدبير فلا بأس  
ان يبطاها بعد ان تدبرها وان كان لا يبطاها كره له وطيفها قال ابو بكر يبطاها  
ان شئت من الامالة وطيفها **باب**

لأنها أمة

**النصراني**  
**يدبر عبد الله نصرانياً ثم أسلم العبدان** واختلفوا في  
النصراني يدبر عبد النصراني ثم يسلم فقال مالك بن ابراهيم ولا يباع حتى يهرث  
في عشر ثلثه فان مات النصراني اعتق ثلثه ان حمل  
الثلث والاروق منه ما بقي وقال الشافعي يقال النصراني ان الرجوع  
في التدبير يغناه عليك وان لم يرد حلساً ويلينه وتخرجه ولا دفع  
اليك خراجة حتى تموت فيعتق ويكفر ولا وه او ترجع فسيب

العدد

ازدت  
تلك



وفيه قول ثالث وهو ان يبلغ مكر يحنقه ويلكوز ولا يملز اشترا مولى يدع  
ثمنه الى النصراني هذا قول الليث بن سعد وفيه قول رابع وهو ان يعوم  
قبلة فيسجي ثا قيمته فان مات المولى قبل يفرغ من بيعه ايند وله مال  
عقود العبد وبطلت عند المسعاه ٥

**باب تدبير مكات البطر وتدبير الميراث**

كان الشافعي واصحابه الراي يقولون ان ذرية مكات بطن امته قولات  
لا قلم يستند اشهر فالولد مدبر وان لم تلد الا لستة اشهر فصاعدا  
لم تكن مدبرا وقال الشافعي في تدبير الميراث ان ولد مكات بطن امته موقوف  
فان رجع الى الاسلام كان على تدبيره وان لم يرجع وقفا فالتدبير باطل  
والقول الثاني انه باطل قال زينة اقول والثالث ان التدبير ما شرع  
مات وقال اصحاب الراي التدبير موقوف فان مات قبل ان يصل الى حق  
بدار الحرب فالتدبير باطل والعبد رقيق للورثة وان اسلم ورجع الى الاسلام  
فوجد العبد بعينه في يد الورثة فاحده وهو مدبر على حاله ٥

دارم

**باب تدبير الصبي واختلافاته تدبير**

الصبي كان الشافعي يقول جائز في قول من اجاز وصبيته ولا يجوز تدبير  
المغلوب على عقله وان تجز ويحقق قد برت في حال افاقته جاز وان دبر  
في غير حال افاقته لم تجزه ٥

كان

**مسائل من كتاب المذنبه قال ابو بكر كائ**

ملك يقول للسيد ان ياخذ ماله يدبره الا حصره الوفاء او يكون مريضا  
في قول الشافعي له ان ياخذ ماله على كل حال فقال مالك اذا دبر عبد الله  
فهذا السيد ولا ماله غيره وللعبد مال قال يعنفه الثلث ويوقف  
ماله بيده وفي قول الشافعي الما الذي بيد المدبر قال من قال السيد  
ونجب ان ينظر الى الما الذي بيد المدبر فيعنف منه مقدار

يعتبر من الثلث



ما لم يتردوا وكان الدين فيهم

ثلاث ذالك واختلغوا بين الرجلين بر غلامه ثم موت وعليه دين  
 فكان الشافعي واحمد واسحق يقولون يباع المديونية الدين وقال الثوري  
 يسعي في قيمته للغرماء ولا موحدا اكثر من ذلك وقال الليث بن سعد  
 اذا زكيت المرأة عبداً مديون عتق الثلث منه وينبغي في الثلثين  
 وتكون لورثة المرأة ثلث الوالا ولورثته الثلثان وقال مالك يباع في دينه  
 ان كان علي السيد دين يحيط بنصف المدين ببيع نصفه ثم عتق  
 ثلث ما بقي منه بعد الدين واذا قال الرجل لعبد لا يملكه انت حر  
 بعد موتي فان قوله ذالك باطل في قول الشافعي واصحاب الرأي  
 وان قال اني املكك فانت حر بعد موتي لم يكن مديوناً ولا من يدينهما  
 قال ابو بكر واذا بر عبده ثم كاتبه فزاد الكتابه قيل موته عتق وان  
 مات عشر من الثلث وبطلت الكتابه وهذا قول الشافعي

في قول الشافعي مدبر السنة نعم اذا ملك في قول اصحاب الرأي مال ابو بكر لا يكون

في قول الشافعي مدبر السنة نعم اذا ملك في قول اصحاب الرأي مال ابو بكر لا يكون

### كتاب المكاتيب والعطايا

**والمهدايا** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل  
 معروف صدقة وثبت انه قال لو اهدي الي راع لقبلت ولو دعت  
 الي كراع لحييت وثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منحه  
 وديق او اهدا رافقا او سفلينا كان له عدل اسمه او رقبه وكان صلى  
 الله عليه وسلم ياكل المديون ولا ياكل الصدقة واجمع اهل العلم على  
 ان الرجل اذا وهب لرجل ارضا او عبداً اعلى غير عوض بطيب  
 من نفس المعطي وقيل الموهب له ذلك اليه وخارجه ان الهبة تامة  
 واختلف في الرجل يهب من الرجل المشقة من الدار او العبد فقالت  
 لهايفة ذلك جائز والهبة عند النجاسة وان لم تكن مسمومة هذا قول  
 الشافعي ومالك واحمد واسحق واي ثور وكان النجم يقول اذا وهب  
 الرجل ارا الرجلين ائتمناهما وذلك المتاع ما يقسم فقبضاه جميعا فان ذاك

وقبضه يدفع من الواهب



لا يجوز الا ان يقسم كل واحد منهما حصته قالوا اذا ذهب اثنان لواحد  
وتبضع فهو حارب قال ابو بكر بن عبد القول الاول اقول وذلك لان النبي صلى الله عليه  
وسلم ذهب يخطف من غنم حنين لهما ارض وحقه من ذلك المشاع  
وقد ذهب البقيري الحمار لهما معه فقال اثنان منكم بهذا الحمار فامر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ابائهم فقسمة بين الناس فكان ذلك ايدل  
عليه المشاع

## باب الرجوع

الوالد فيما ذهب لولده واختلغا فيما رجوع الوالد  
ذهب لولده فقالت طائفة لما نرجع فيه فيه هذا قول الاوزاعي  
والشافعي والثوري قالت طائفة ليس له ان يرجع حال صبي كان  
الولد او كبر اذ اقول الصحاب الراعي عبد الله بن الحسن وفيه قول ثالث  
وهو ان له ان يقصر ما يعطى ولله ما لم يستحدث الولد من اجل ذلك  
العطا الذي اعطاه ائمه دينيا فليس له ان يقصر اذا كان هكذا هذا قول  
مالك ومالك بن نويرة علي ذلك فليس له ان يرجع فيه واختلغا  
في الرجوع الجدة والجد فيما ذهب لولدهما فقال مالك واصحابه ان  
ليس لها ان ترجع في ذلك قال الثوري لما نرجع فيه قال ابو بكر قول  
الثوري اوضح

## باب الرجوع في الهبات

عليه وسلم قال العايد في هبته كالعايد في ثوبه واختلغا في الرجوع  
في الهبات فكان عمر بن الخطاب يقول من ذهب هبة لذي رحم كثر  
حاز ومن ذهب هبة لغير ذي رحم رجح ان لم يتاب وقال ابو  
من هذا القول الشعبي والثوري وفيه قال الشعبي وقال اصحاب الراي اذا ذهب  
الرجل لابن اخيه هبة او لابن اخته او لابن اخيه او لابن اخته  
او لابنت ابنة لولاه لولاه او لولاه او لولاه او لولاه او لولاه

العطاء

مولا

ابن



وَقَبُولُ مَا رَوَاهُ لَمْ يَنْشُرْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مِنْ كُلِّ هَا رَلَا ذَرْ حَمْرٍ حَمْرٍ  
وَتَفْسِيرُ ذِي الرِّجَمِ الْمُحْتَرَمِ مِنَ النِّسَبِ الَّذِي لَا يَكُونُ لِلرَّوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ  
فِيهَا أَعْطَاهُمْ كُلُّهُمْ لَا تَحِلُّ لَهُ نَكَاحُهُمْ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا أَعْطَاهُمْ  
الْأَنْ يَكُونُ مِنْهُمْ مَنْ عَلَيْهِ نَكَاحُهُ مِنْ قَبْلِ الرِّضَا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ خُرَامَةِ الْأَبِ  
أَوْ أُمِّ أُمِّهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ ابْنِهِ لَيْسَ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ خُرَامَةٍ عَلَيْهِ بِالنِّسَبِ فَادْرَأَهُ  
ابْنُ الْحَمْرِ لَا يَنْعَمُ بِهِ شَيْئًا فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ هَبْهُ لَكَ ابْنُ الْحَمْرِ أَوْ ابْنُ  
الْحَمْلَةِ وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ عَلَى الرِّجَمِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مُحَرَّمٌ مِثْلُ ذَلِكَ  
وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَيْسَ لَهُ نَحْدٌ أَنْ يَهَبَ هَبْهُ ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا عَلَى ظَاهِرِ  
حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ وَاحْتِجُّ بِقَوْلِهِ لَيْسَ لَهُ مِثْلُ السُّوْفِي كَانَ  
طَارِسٌ يَنْقُولُ لَا يَجُوزُ الرَّجُلُ هَبْتُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنْ أَوْهَبَ الرَّجُلُ  
جَارِيَةً أَوْ ذَا فَرْادَةٍ الْجَارِيَةَ فِي بَدْنِهَا أَوْ ثَنًا أَوْ فُلَيْسَ لِلرَّوَاهِبِ  
أَنْ يَرْجِعَ فِي الْجَارِيَةِ إِنْ جَالَتْ كَانَتْ زَادَتْ خَيْرًا أَوْ تَقَصَّتْ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مَا  
لَيْسَ لَهُ أَنْ يَهَبَ هَبْهُ لَقَرِبَ أَوْ يَعْطِي فَقَبَضَهَا لِلرَّوَاهِبِ لَمْ يَرْجِعْ  
فِيهَا إِلَّا الْوَلَدَ فِيهَا يَعْطِي وَلَدَهُ وَهَبَ لَوَلَدِهِ هَذَا قَوْلُ ابْنِ ثَوْرٍ وَاحْتِجُّ بِحَدِيثِ  
ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَحِلُّ الرَّجُلُ  
يَعْطِي عَطِيَّةً ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا إِلَّا الْوَلَدَ فِيهَا يَعْطِي وَلَدَهُ وَمِثْلُ الَّذِي يَعْطِي الْعَطِيَّةَ  
كَمِثْلِ الْكَلْبِ يَأْكُلُ فَإِذَا اشْبَعَ فَأَتَى ثُمَّ عَادَ فِي بَيْتِهِ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ إِذَا  
اسْتَمَلَّتِ الْمَهْبَةُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا الْقَالَ الشَّعْبِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ  
تَابُ الْأَمْرِ بِالنِّسْبَةِ بَيْنَ الْوَلَدِ وَالْعَدْلِ بَيْنَهُمْ  
فِي الْعَطِيَّةِ قَالَ ابْنُ بَرَكِيَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ لِبَشَرَيْنِ شَعْبُوْنِ وَأَعْطَاهُمَا عَطِيَّةً فَقَالَ هَلَّا زِلَا غَيْرُ  
فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ ابْنُهُ هَلَّا زِلَا سَوِيٍّ وَفَقَالَ خَلْفَ أَمَلِ الْعَطِيَّةِ الرَّجُلُ يَحِلُّ بَعْضُ  
وَلَدِهِ دُونَ بَعْضٍ فَقَالَتْ قُرَّةُ ذَا الْحَبَابِ إِنَّ هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَاحْتِجُّ



الراشد وروينا هذا القول عن شريح وجابر بن زيد والحسن بن صالح وكان  
الحسن البصري يكره ذلك ويحسره في القضاء وكرهت طائفة ذلك ومن  
كرهه طاروس قال لا يجوز ذلك ولا رعيه محترق وقال احمد بن حنبل فيمن  
فضل بعض ولده علي بعض بغير ماصنع وقال الحسن بن محبوب ذلك فان فعل  
ومات الناحل فهو ميراث بينهم لا يسع احدا ان يتفيع مما اعطى وروى  
اخوته واهواته واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تشهدني علي جور  
ورويانا ذلك عن مجاهد وعروة وزائدة طاروس من احكام الجاهلية وقد  
اختلف اهل العلم في التسوية بين الذكر والانثى وقال احمد واسحق يقسم  
بينهم في حياته كما يقسم المال بينهم بعد وفاته للذكر مثل حظ الانثيين  
وقال شريح رجل قسم ماله بين اولاده اريد ماله الى سهام الله وفرأى فيه ورات  
جماعة التسوية بينهم ليس في احبارهم ذكر الذكر والانثى هذا قول عطاء وطائفة  
والثوري قال ابو بكر واصح ذلك عندي التسوية بينهم لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم **باب** **نسوى** **ه** **باب** **الزوجه**  
**والمرأة يهب كل واحد لصاحبه** **ه** واختلعا  
في الرجل والمرأة تهب كل واحد منهما لصاحبه **ه** فقالت طائفة ذلك  
لا زفر لها وليس لاحد منهما الرجوع فيها يعطيه الاخر هذا قول عمر  
ابن عبد العزيز والشافعي ورسعة ومالك والليث بن سعد والثوري  
والشافعي في ثور واهحاب الرأي وكذا القائل عطاء بن ابي رباح وقتادة  
واحمد في المرأة تهب لزوجها يطيب نفس انهما لا ترجع وفيه قول ثاني  
وهو ان لها ان ترجع فيها اعطته وليس له ان يرجع فيها اعطاه هذا قول الشعبي  
وشريح وحكي الرهمي في الاصل لقصة قال ابو بكر وباقر قال الاول قول استدلالا  
بقوله الا ان يعفوا او يعفو الذي يبدى عقده النكاح **ه** ولحد يث بن عمر  
وان عبا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يخل احد بعصية عطية

معنى

والعطية



رجع فيها إلا الولد فيها يعطى ولده وأجلنا فيها بعبه الرجل لا مرأته فقالت  
طائفة الهبة جارية وأزلم يقبضها كذلك قال الحسن البصري وحماة بن أبي  
أي سليمان وابن أبي ليلى وقال ابن شبر مائة امرأة يعطيهما زوجها  
شيئا ليس لها شيء حتى يقبضه وهذا المحب إلى الثوري وقال الشعبي لا تجوز  
فيه إلا متسوخة. **باب اختلاف**  
**أهل العلم في الهبات التي لم يقبض** أجمع كل من  
يخلف عنه من أهل العلم على أن من رقب عبدًا أبعينه أو دارًا أو ذالة  
بعينه أو قبضها الموهوب له بأمر الوهاب أو الهبة صحيحة واختلفوا  
في الهبة يهبها الرجل ويقبلها الموهوب له الشيء فقالت طائفة  
لا تنزل الهبة إلا بالقبض هذا قول الشعبي والثوري والحسن بن صالح وعبيد  
الله بن الحسن والشافعي وأصحاب الرأي والمزني وروينا معنى ذلك عن عمر  
ابن الخطاب وقد اختلف عن مالك في هذه المسئلة فقالت الموطأ  
الامر عندنا ومن أعطى أحدا عطية لا يريد ثوابها وأشهد عليها  
لأنها تارة للذي أعطى بها إلا أن تمت المحطى قبل أن يقبضها الذي أعطى بها  
ومن أعطى عطية لا يريد ثوابها وأشهد عليها ثم أراد أن يمسكها  
فليس ذلك له وإذا قلتم عليها صاحبها أخذها وسئل عما يشتري الناس  
في تخمين الهدايا لأهلهم ثم موت قبل أن ينصرف إلى بلده إن كان أشهد على  
ذلك رأته لم يشتراه وإن لم يشهد فهو ميراث وكان أبو ثور يقول  
الهبة تنزل بالكلام دون القبض وهو مثل البيع يتعد بالكلام وقد روينا  
عن الحسن البصري معنى هذا الكلام وكذلك قال حماد بن أبي سليمان وأحمد  
ابن حنبل في هبة الرجل لزوجته أنها إذا علب فهي جارية واختلفوا  
في الموهوب له يقبض الهبة بغير أمر الوهاب فقول الشافعي  
وأصحاب الرأي ليس له قبض ذلك بغير أمر الوهاب وإن قبضها كان له



بيان  
للمرأة

وكان أبو ثور يقول ان تبصها بغير أمر الوالد فهو بائنه **باب**  
**قبض الوالد من نفسه ما يهب لولده** اجمع كل من قبض  
 عنه من اهل العلم على الرجل اذا ذهب لولده الطفل ذكرا ابينها او عبدا  
 بعبده وقبضه له من نفسه واشتهر عليه ان الهبة تامة هذا قول مالك  
 والثوري والشافعي واصحاب الرأي وروينا معنى ذلك عن شريح وعمر  
 ابن عبد العزيز وروينا عن عثمان بن عفان الله قال الحز من حجر علي الصبي  
 ابره **باب الوقت الذي يجوز فيه للمرأة**  
**ذات الزوج فيه الهبة والعطية** اختلف اهل العلم  
 في الوقت الذي يجوز فيه للمرأة ان تهبت مالا وتعطي فقالت طائفة  
 ليس للمرأة مالا امر حتى تلك او تحل عليها التحول في بيت زوجها  
 وروينا هذا القول عن عمر بن الخطاب وانه قال شريح والشافعي واحمد واسحق  
 وفيه قول ثان وهو ان لها ان تهبت اذا ولدت هذا قول النخعي وروينا  
 عن الشافعي انه قال اذا حالب في بيتها خولا جاز لها ما صنعت وفيه  
 وفيه قول رابع وهو ان ليس لها ان تعطي شيئا من ماله الا باذن زوجها  
 هذا قول طائفة وروينا هذا القول عن اسود قال ملكة البكر تعطي  
 من ماله وهي في سترها ثم ينزح صديق ان يرجع فيما عطف ان ذلك  
 لها الا ان يكون الشئ البسر فلهي تزوجت ثم اقامت على التسليم ثم ارادت  
 الرجوع فيما عطف لم يكن ذلك لها وفيه قول سادس وهو ان لا فرق  
 بينهما وبين البالغ من الرجال فاجاز من عطا الرجل البالغ الرشد من  
 عطاها هذا قول الثوري والشافعي وابي ثور واصحاب الرأي  
 وروينا معنى ذلك عن عطاء بن رباح قال ابو بكر وفيه نقول وقد  
 ثبت ان نبي الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم فطر فصلى ثم خطب  
 ثم اتى النساء معه بلا لهما من بال صدقة وليس في شي من الاخبار



امير استاذنا زواجهم او من كان لها منهن ذريرة . **باب**  
**هبة الرجل ديناله علي رجل اخر** . كان ملك خمراري  
الرجل ديناله علي اخر اذا شهد بدينه كتاب ذكركم الخوا اليه ان كان له  
كتاب وان لم يكن له كتاب واشهد علي ذلك واعلم انه فهو حايض وقال  
ابو ثور ذلك حايض شهد او لم يشهد اذا اتقار اعلي ذلك  
وفيه قول ثالث وهو ان هبته غير جائزة هذا قول الحسن بن صالح وهو  
مذهب الشافعي قال ابو بكر فاما اذا اوقف الرجل ماله علي الرجل منه  
وابراه وقيل البراءة فذلك حايض لا اعلم فيه اختلاف .

**باب الهبة علي الثواب** . واختلفوا في  
العلم فيه . واختلفوا في الهبة بريد بها الواهب الثواب فكان  
عمر بن الخطاب يقول لم يرد علي صاحبها اويثاب منها وروينا معنى  
ذلك عن علي بن ابي طالب وفضالة بن عبيد . قال ابي بكر بن ابي شيبة لا يجوز  
وقالت طائفة الهبة علي ثواب لا يسميه عند الهبة هذا قول  
الشافعي وابو ثور وروى عنه . قال ابو ثور وقال اصحاب الرأي اذا  
وهبه عبد علي ان يعرضه شيئا معلوما فهو منزلة البيع ان اراد احدهما  
منع صاحبه من الشيء كان له فارقا فليس لواحد منهما ربح فان

**باب** . **يهد اليه او يوهب له** . واختلفوا  
في الغايب يهد اليه هدية او يوهب له هبة . فكان ملك يقول ان كان شهد  
عليها او ابرها فادفعها الي من يهد . فنعها اليه فهي جائزة له وفيه  
قول ثان وهو ان كان الذي اهدى اليه مات بعدما فصلت الهدية فهي  
لورثة الذي اهدى اليه وان كانت الذي اهدى له من قبل ان تفصل فانما ترجع  
الي ورثة الذي اهدى هدية هذا قول عبيدة السلماني وقال الحرث بن حماد بن



٢٩٩  
اي سليمان في رجل اهدى الرجل عديده وهو غايب فمات له ولد الا انه لا الهدي  
لورثته لانه شي قد كان امضاه وفيه قول ثالث وهو ان الهدية ان كان  
بعثها المهدى مع رسوله فمات الذي اهدى اليه فانه يرجع اليه  
وان كان رسوله مع رسول الذي اهدى اليه فمات المهدى اليه فهو  
لورثته هذا الحكم وحمله اسحق بن عوفيه قول تابع وهو ان الهدية لا يتم الا بشخص  
الموهوب له او وكيله هذا مذهب الشافعي فغلب هذا القول فيهما مات  
فهي راجعة الى الواهب او الى ورثته هـ **قَابُ**

**مسألة من كتاب الهبات** هـ اجمع كل من  
يحفظ عنه من اهل العلم على ان حكم الهبات في المرض الذي يموت فيه  
الواهب حكم الوصايا وتكر من الثلث اذا كانت مقبوضة فدا على  
مذهب المزي والشافعي والكوفي واذا وهب المسلم الذي اوهب  
الذي لم يستلم ما جاز ان يملكه المسلم وقبض ذلك الموهوب  
له وكان الشيء مقرراً اقلهية حايضة في قول ملك والشافعي  
والكوفي واى ثور واذا وهب رجل لرجل ثلثا فقبضها فالحبة  
حايضة هـ وكذلك لو وهب رجل لرجل ازارا فقبضها جاز هذا على  
مذهب ملك والشافعي وقال النعمان في الرجل يهب الدار للرجلين ويدفعها  
اليهما من غير قسم ان الهبة غير حايضة وقال يعقوب ومحمد ذلك حايض  
واذا وهب الرجل لرجلين ما به دينار او ما به درهم او ما به شاة ودفعها  
اليهما وقبضا لم يجز في قول النعمان وهو حايض في قول النعمان وهو حايض في قول  
ملك والشافعي واى ثور ويعقوب ومحمد ولا يجوز ان يهب المالك  
هبة بغير اذن مولاه هـ في قول الشافعي واى ثور واصحاب الراى وكذلك  
العبد وام الولد واذا وهب رجلا ما على طهر عتقه من المصروف  
او ملكه صرر عتقا من اللبس لم يجز في قول الشافعي واى ثور واصحاب الراى  
بما زامره بغير المصروف او جلب اللبس قبضه كد فهو حايض في قول اصحاب الراى



عليه  
للرجل

قالوا نشئ من ذلك واذا ذهب العبد الماذون له في التجارة هبة  
لم يجز في قول الشافعي واي ثور وان اجاز ذلك السيد لم يجز في قول اصحاب  
الراي اذا اجاز السيد ذلك جاز ان لم يكن دين فان كان عليه دين لم يجز واذا  
ذهب الرجل ماله خلق مثل الفضة ثم غلبه او شجرة او مائة فطر ائمة  
لو ما يلحق ما شفعه او ما اشبه ذلك مما لم يكن ذلك مؤجرا فصر غير  
جائز في قول الشافعي واي ثور واللوي قال ابو بكر وانه نقول واختلفوا في  
الرجل يهب للرجل الجارية ويستثنى ما في بطنها ويقضيه الجارية ففي قول  
اي ثور ذلك جائز وقد ثبت ان ابن عمر اعنى جارية واستثنى ما في بطنها  
وبه قال النخعي واحمد والشافعي والبيع والعنف وبه قال ابو ثور وقال اصحاب  
الراي في الهبة ايضا جارية وما في بطنها للهبة له والاستثناء  
بالطرا واذا ذهب الرجل غنما اذ ذبحها في التجارة وعليه دين من رجل  
فالهبة جائزة في قول الشافعي واي ثور ولا يجوز الهبة في قول اصحاب الراي  
والدائر عدهم في رقة العبد فلذلك قالوا لا يجوز ان يهب العبد  
واذا ذهب الرجل للرجل من شتمه هذا قبل ان يعصر او زيت وشمونه  
لم يجز في قول اي ثور واصحاب الراي وهو على مذهب الشافعي وقال سمين  
الثوري ولا رجوع في ماله الا عند قاضي وقال ابن ابي ليلى رجوع دور  
القاضي وقال السجستاني في قول الشافعي واي ثور ليس لاحد ان يرجع  
فيها يقب ويصت الهبة الا الوالد فيها يقب ولله كتاب  
**العمرى والرقى** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال العمرى لمن وهبت له وقد اختلف اهل العلم في العمرى فقالت  
طائفة بطا من اخبار جابر ان العمرى لمن اعمرها جيا وميتا ولعقبه زريتا معني  
هذا القول عن جابر بن عبد الله وابن عمر وقال شرح العمرى ميراث  
لاهلها وقال طاروس العمرى جابر بن يقضي بها وقال الجاهل العمرى لمن



اعمرها ولو ارادته والرقبي مثلها وقال الحديث العمري اذا قال هذا الشيء لك  
حياتك فله حياته وموته وله قال اصحاب الرأي والحسن بن صالح وقال  
الشافعي اذا قال هي عمري له ولحقته فهي للذي يعطاهم لا يرجع  
الي الذي اعطاهم وقالت طائفة اذا اعمر رجل عمري فهي له ما  
عاش ثم يرجع الي اهلها وان اعمر رجل عمري هو وحده فهو له فلما عاش  
ثم يرجع الي اهلها وان اعمر <sup>العمري له</sup> ولو له فهي له فان اقرصوا  
رجعت الي صاحبها الا ان هذا قول القسمة بن محمد و <sup>يريد بن قسيط</sup>  
وقال القسمة ما ادركت الناس الا وهم علي شرطهم في اموالهم وفيها اعطوا  
وذكر ملك حديث القسمة قال ملك وعلي هذا العمل وقال ابو ثور  
اذا قال قد اعمرتك وعقبك فهي له ولحقته وان لم يقبل ذلك رجعت  
اذا مات العمري للمعمر او الي ورثته واختلفوا في الرجل يقول هي  
لك حياتك ثم هي لفلان فقال الزهري هو علي شرطه وقال قتادة هي لورثته  
لما ارادك

### الرقبي

ثبت ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال العمري جائزة لمن اعمرها والرقبي جائزة لمن  
اعمرها وفي حديث ابن عمر قال والرقبي ان يقول هي لآخر مني ومنك  
موتنا وله قال طلوس وعروة ابن الزبير قال ابو عبيد قال واصله  
من المراقبة وقال قتادة الرقبى ان يقول كذا وكذا لفلان فان مات  
فهو لفلان واختلفوا في الرقبى من روي عن علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه انه قال الرقبى والعمري سواء وله قال الثوري وقال احمد  
هو ان يرقبه يقول ان مت فهي لك او راجعه الي خصمي مثل العمري  
لا يرجع الي الاول الا اوتاه قال الشيخ وقال ابن عباس مرارتي شيئا  
فهو له وقال طلوس ومن ارقب شيئا فهو سبيل الميراث وقال الزهري  
هي وصية وقال الحسن اذا اراد ان يرقب فهو باطل واذا اراد ان

بها

ابن



عدي هذا المرحوم حياء قال هذا باطل وهو الرقي وبه قال النجاشي  
ومحمد بن نافع

### الشك في

قال ابو بكر اخذت اهل العلم في الرجل يسكن الرجل منزلا حيا لله فقال الشعبي  
والنجاشي يرجع الي اهلها وقال الثوري يرجع فيها صاحبها ان شاء  
وقال احمد واسحق يرجع في السكني ولا يرجع في العيري والرقي وهذا  
يشبه مذاهب الشافعي في السكني انها عارية متى شاء رجع فيها  
وان مات السكني رجع الي السكني وروي معنى هذا القول عن حفصة  
وقال مالك في الرجل يسكن الرجل الدار حيا لله فيريد ان يكرها قال يكرها  
قليلا فليلا وقال عطاء والحسن وفنادة اذا قال هذه الدار سكني لك ما  
عشت فهي له ولعقبه وقال الشعبي اذا قال الرجل للرجل داري هذه  
لك سكني حتى تموت فانه له حيا لله وموته واذا قال هذه اسكنها حتى تموت فلتها  
تموت فانه له حيا لله وموته واذا قال هذه اسكنها حتى تموت فلتها  
ترجع الي صاحبها وقال الثوري اذا قال هي لك سكني رجعت واذا قال  
هي لك اسكنها فانه جازية له ابدا انما مردوا النعل منده وقال النجاشي  
في الرجل يقول للرجل هذه لك مبة سكني ودفعها اليه قال هذه عارية  
وان قل هي لك مبة سكني فهي مبة واذا قال هي لك سكني فهي مبة فهي  
سكني مبة وقال ابو ثور واصحاب الرأي اذا قال قد جعلت لك هذه  
الدار فقبضها او هذا العبد فقبضه قال هذه مبة وقال ابو ثور اذا قل  
داري لك سكني ولعقبك من بعدك فهو كما قال وهذه ترجع  
اذا انقضت ما قال وقال اصحاب الرأي هذه عارية فله ان يرجع متى  
شاء فياخذها وقال ابو ثور واصحاب الرأي اذا اؤمب رجل رجلا عبدا على  
ان يعنته فقبضه الموهوب له على ذلك فانه مبة جازية والمشرط  
باطل وقال ابو ثور واصحاب الرأي اذا اؤمب رجل رجلا عبدا مريضا



به جرح فداؤا الموهوب له حتى يرأى له لا يرجع فيه وكذلك ان كان  
 أصم فسمع او اعمى فابصره باب  
**عبد المريض** ثبت ان رجلا اعتق سنه اعيد له عند  
 مرته ولم يبق له مال غير مديون ذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال له قولا شديدا ثم دعا مخرجهم فاعنوا شيز وارق  
 اربعة قال ابر بكر فاذهب الرجل وهو مريض لرجل عبد الامال له غيره  
 وقيل ذلك الموهوب له وقبضه ثم مات الراهب من مرضه فلم يره  
 له ثلث العبد ولورثة الواهب ثلثا العبد فاذا كانت المسئلة بخلافها  
 وعوض الموهوب له الواهب عوضا من عبده فلم يرهوب له من العبد  
 ثلثه في قول ابي ثور وثلثاه للورثة الراهب وقيل انحاب الرأي  
 اذا كانت في العوض مثل قيمة العبد او اكثر والعبد جارية والعوض  
 حايرون كان يقد نصف القيمة رجع الورثة في سدس العبد وان كره  
 الموهوب له ذلك رجع في العوض ورجع للورثة في العبد اذا كانت  
 العبد على عوض فان لم يكن على عوض رجع في السدس فاذا ذهب  
 رجل لرجل ارضا في مرضه ولا مال له غيرها فقبضها الموهوب  
 له ثم مات الواهب كان للموهوب له ثلث الارض وللورثة ثلثا الارض  
 قول ابي ثور واصحاب الرأي قال ابر بكر واصحاب الرأي لا يجوزون  
 هذه المشاعة وقد اجازها في هذا الموضع وقال ابو ثور واذا ذهب رجل  
 لرجل مريض جارية وقبضها ولا مال له غيرها فالثلث له والثلثان  
 للمريض عالة فان اعتق الموهوب له الجارية وكان مؤسرا من ثلثي قيمتها  
 للواهب وان كان معسرا كان الثلث من الجارية حرا وثلثها رقيقا  
 وان كانت عالة كانت الحرة حرة من الثلث ويبطل الثلثان وان دبرا  
 لتلك وان مات عتق منها ثلثا فاقوى ثلثا ما دار وطيفا وكان لا يعتد



بالجهالة تحد ولم يلحقه الولد وكذا لك تحدد الجارية ان علمت ان هذا  
 لا تحل بها وان كان ممن يتعد بالجهالة لزمه ثلثا الصداق وقد كان الولد  
 ولده وكانت الجارية ام ولد له وعليه ثلثا قيمته الولد ان كان مؤسرا  
 وان كان معسرا كان ثلثا الامة وقيمتا الواهب وثلث للموهوب  
 له حكمها حكم ام الولد لا يتباع ويستخدم ولا يملك الا لملك الرقبة  
 كلها وثلثا ولده رقبته وثلثه جروا وعليه من العقر ثلثا وثلث  
 يسقط عنه لبعلة ملكه وقال اصحاب الرأي اذا باعها او ذبحها  
 او كاتبها او وهبها او وطئها فماتت بولدها مات الواهب كان عليه ثلثا  
 قيمتها وقالوا اذا اعتقها وهو معسر فلا تسبيل للمهر على الجارية  
 وعلى الموهوب له ثلثا قيمتها وقالوا اذا اعتقها وهو معسر فلا تسبيل  
 للمهر على جارية فبينما عليه وقال ابو ثور اذا وهب رجل عبد  
 وهو مريض ولا مال له غير الموهوب له مريض فمات الواهب ثم  
 مات الموهوب له كان ثلثا العبد لورثته الواهب وثلث لورثته  
 للموهوب له وان كان الموهوب له اعتق العبد في مرضه ولا مال له غير  
 كان ثلثا لورثته الموهوب له ويعتق منه ثلث الثلث وان كان  
 على الموهوب له دين عبط بماله في العبد كان عتقه باطلا وكان ثلثه  
 يتباع عنه دينه ولا تخور عنه وعليه دين قالوا وهذا قول مالك وقال اصحاب  
 الرأي اذا اعتقه الموهوب له في مرضه ولا مال له غير فعتقه جائز  
 وثلثا القيمة دين عليه ويسعى بعد ذلك فيما بقي لورثته الموهوب  
 له فيكون العبد يسعى في ثمانية اشباع قيمته ~~فكأنه كان~~ العبد  
 ويكون وصيته تسع قيمته وقال ابو ثور اذا وهب رجل  
 عبدا في مرضه وهو ثلث ماله ثم عدا الموهوب له على الواهب  
 قبله كانت الهبة حايضة وكان لورثته الواهب ان يسلموا الموهوب

العند



له ارباخذوا منه الدية وقال اصحاب الرأي العبد مؤدوة الى ورثة الواهب  
لان الموهوب له ماله ولا يجوز له وصيه قال ابو بكر قول ابو ثور راح وقال ابو  
ثور واذا وهب رجل رجل عبدا او مؤثلا ماله فعدا العبد على الواهب  
فقتله فان لورثة الواهب ان يسلوه ان شاولوا ان اخطاروا الدية فقال للموهوب  
له اما ان تسلمه واما ان تقتله فان قداه فمهرله وان اسلمه بالدية فمهر  
ميراثه **كتاب النذور والايمان** **كتاب**  
**صفات الايمان التي لا تجوز الخلف بها**  
صفات الله تعالى احبنا ابو بكر محمد بن ابراهيم قال ثبت  
ان اكثر قسم رسول الله تعالى الله عليه وسلم ان يقول ومصرف  
القلوب او مقلب القلوب وقال غير مرد والذي نفسي بيده وجميع  
اهل العلم على ان من حلف فقال والله او بالله فحنت ان عليه الكفارة ملك  
ابن اسود الشافعي وابو عبيد وابو ثور واسحق واصحاب الرأي يقولون  
من حلف باسم من اسم الله فحنت فعليه الكفارة قال ابو بكر وبه نقول  
ولا نعلم في ذلك اخلافا وقال الشافعي اذا قال فحق الله وعظمه الله  
وجلال الله وقد والله بين يدي هذا كله الميمز اولاه له فهي ميمز الميمز  
به ميمنا فليست ميمز وقال اصحاب الرأي اذا قال وعظمه الله وعزه الله  
وجلال الله وكبريا الله وحنت عليه الكفارة وثبت ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال فليمر الله ان كان الخلق الى الكفارة في قصصه اسامة بن  
زيد وابيه زيد وكان ابن عباس يقول لله وكذا كان ابن عمر وقال السجق  
اذا اراد **بمنا** كانت ميمنا بالارادة ويحقد القلب **بكتاب**  
**الميمز بالعم والحياة** واختلفوا في قول الرجل العمري فقال  
الحسن عليه الكفارة اذا حنث وقال مالك والاوزاعي والشافعي وابو  
عبيد ليست ميمز قال ابو بكر والرد ان يقول الرجل العمري وعياني فحياتي

صوب

او قاله

وكان

وامانه الله

قال

بقوله وكلم الله



وَأَن قَالِ الذِّكْرَ فَحَنَّتْ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

أَيُّهُ

وَسَلَّمَ عَنِ الْخَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ **كَبَابُ**

**الْخَلْفُ بِالْقُرْآنِ** وَخُتِلَفُوا فِيهِمَا عَلَى مَنْ خَلَفَ بِالْقُرْآنِ فَحَنَّتْ فَكَانَ  
أَبْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ عَلَيْهِ بِكُلِّ شَيْءٍ قَوْلُهُ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَقَالَ أَحْمَدُ مَا أَعْلَمُ  
شَيْئًا بِهِ فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ يَكُونُ عَمِيئًا وَاحِدَةً وَقَالَ الْعَمَزِيُّ كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ وَقَالَ  
بِعُقُوبٍ مَنْ خَلَفَ بِالرَّحْمَنِ فَحَنَّتْ إِنْ رَادَ بِالرَّحْمَنِ بِاللَّهِ وَجَلِيلَةٌ كَفَّارَةٌ تَمِينُ  
وَأِنْ رَادَ سُورَةَ الرَّحْمَنِ فَحَنَّتْ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَكَانَ قِتَادَةُ تَخْلَفُ بِالْمَصِيفِ

يَكُونُ أَنْ

وَقَالَ أَحْمَدُ وَاسْتَوْجَلَا بَيْنَهُمَا ذَاكَ **تَابُ**  
**اِقْسَمَ الرَّجُلُ عَلَى أَخِيهِ فِي الْأَمْرِ بِأَمْرِهِ بِهِ** ثَلَاثُ

أَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِأَمْرٍ الْقِسْمُ وَخُتِلَفُوا فِيهِ الرَّجُلُ  
يُقْسِمُ عَلَى الرَّجُلِ فَرَوْبِيًّا عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا اخْتَلَفَ فِي الْكَفَّارَةِ عَلَى  
الْمَقْتَرِ بِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَفَتَاةٌ وَالْأَمْرُ أَعْبَى وَقَالَ قِتَادَةُ لَا تَكُونُ مِمَّنْ حَتَّى يَقُولَ  
اِقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ وَحَكَابُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا كَمَا قَالَ

وَقَالَتْ وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ  
وَقَالَتْ وَابْنُ عُبَيْدٍ

قِتَادَةُ وَحَكَابُ عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ أَنَّهُمْ جَعَلُوا عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ **تَابُ**  
**الْقِسْمُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ** اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ

اِقْسَمْتُ بِاللَّهِ أَنَّهُمَا قَالَا الْقِسْمُ مِمَّنْ بِهِ قَالَ النُّجَاجِيُّ وَالتَّوْرِيُّ وَاصْحَابُ  
الرَّأْيِ وَخَنَعَ قَوْلَ التَّوْرِيِّ وَاصْحَابُ الرَّأْيِ اِقْسَمْتُ بِاللَّهِ وَاقْسَمْتُ تَمِينُ  
وَبِهِ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ إِذَا قَالَ اِقْسَمْتُ وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ

عَلَيْهِ

فَلَا يَمِينُ بِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالرَّهْمِيُّ وَقِتَادَةُ وَابْنُ عُبَيْدٍ  
وَقَالَتْ طَائِفَةٌ إِنْ رَادَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ اِقْسَمْتُ أَيُّ بِاللَّهِ فَهِيَ يَمِينُ وَالْأَفْلَا  
شِيُّ عَلَيْهِ هَذَا قَوْلُ مَلِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَاسْتَوْجَلَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ هَكَذَا يَقُولُ  
**بِأَنَّ** الْيَمِينَ بَصْدَقَةُ الْمَالِ وَتَجْعَلُهُ فِي  
السَّبِيلِ وَيَهْدِيهِ **وَالْخَلْفُ** الرَّجُلُ يَخْلَفُ بَصْدَقَةَ مَالِهِ



اربان يجعله في السبيل الويهدي فقالت طابفة اذا قال كل مال له في  
 المساكين فحنت ان لا شيء عليه هذا قول الشعبي والحري العجلي ومحمد  
 والحكم وروى ذلك عن عطاء وطاوس وروينا عن عايشة انها قالت  
 في رجل جعل ماله في رباح الكعبة ليس بشيء وقالت طابفة عليه كفارة  
 بمن روي هذا القول عن عمرو بن الخطاب وابن عباس وعائشة وروينا معنى ذلك  
 عن حفصة وعبد الله بن عمر وزينب بنت أم سلمة والحسن وطاوس  
 زید قال عبد الله بن الحسن وشريك وعبد الله بن عمر والشافعي وأحمد  
 وأبو داود وأبو عبيد وأبو ثور وفيه قول ثالث وهو ان يخرج ثلث ماله  
 فيتصدق به هذا قول مالك وفيه قول رابع وهو ان يتصدق بماله بقدر  
 الزكاة ورواه هذا القول عن ابن عمر وابن عباس وفيه قول خامس وهو ان  
 يشرع ما جعله على نفسه ويخرجه عن الوجوه التي ذكرنا روى ذلك عن  
 ابن عمر وقال عمن اتبع اذا قال مالي في المساكين ان فعلت لذي ذلك  
 لا كفارة الا الوفاة وفيه قول سادس وهو ان يهدي به هذا قول قتادة  
 فبه قال انا اهدي جاري وفيه قول سابع وهو ان كان ماله كثيرا فعشر  
 وان كان وسطا فخمسعه وان كان قليلا فحسته هذا قول جابر بن زيد  
 وقال قتادة وهو الراوي خبر جابر بن زيد قال لا كثير الفارو الوسط الف  
 والقليل خمس مائة وفيه قول ثامن قاله النعمان اذا قال مالي في المساكين  
 صدقة فهذا علي ما يكون فيه الزكوة قال ابو بكر اصح هذه الاقوال قول عمر  
 وابن عباس ان عليه الكفارة لدخول ذلك في جملة الايمان التي امر الله فيها  
 بالكفارة

### باب اليمين بالحج والعمرة

واختلفوا في الرجل يخلف بالمشي الى بيت الله فحنت وروينا عن  
 المسيب والقاسم بن محمد انها قال لا شيء عليه وفيه قول ثان وهو ان عليه كفارة  
 بمن روي هذا القول عن الحسن البصري وجابر بن زيد وعطاء وطاوس والشعبي



ورواه قال الشافعي واحمد وابو ثور وفيه قول ثالث وهو ان ياربها احب  
 علي نفسه وروينا هذا القول عن الشعبي وفيه قال الهادي وقال ابن شبرمة  
 بنحو من يرويه قال ابو بكر علي من حلف بهذا اليمين كفارة يمين لا حول الا  
 في وجهه الايمان الذي امر الله فيها بالكفارة هـ **باب**  
**مسئلة** في واختلفوا في الرجل يقول للرجل انا اهديك فقي هذه  
 انا وويل لجدها انه يحجبه وروينا هذا القول عن النخعي والشعبي وروينا عن  
 ابن عباس انه قال يهدي حبشا وعن علي بن ابي طالب عنه انه قال يهدي  
 دينه وقال قتادة يهدي بكنه وقال الحسن البصري والاوراعي ينفذ عن  
 يمينه وفيه قول سادس في الرجل هو يحمل فلانا الى بيت الله قال يمشي  
 ويهدي وارتوى ان يحجبه راجعا يحجبه راجعا يحجبه حكي الوليد بن مسلم  
 هذا القول عن مالك قال الشافعي اذا لم يكن له نية فلا شيء عليه هـ **باب**  
**الممنوع من تحريم ما احل الله من الطعام وغيره** هـ قال  
 الله جل ذكره بليها النبي تحريم ما احل الله له تبت في من حاتم ارجل  
 والله غفور رحيم واختلفوا في رجل يهدى هذه الآية هـ فقالت طائفة ان  
 ما حرم النبي صلى الله عليه وسلم علي نفسه شرابا كان حراما عند غيره  
 اذ واصل ذلك قالت عائشة وابن عباس وروايت طائفة حرم رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ما ربه القطيع امر ابراهيم كذا قال قتادة وقال  
 الحسن البصري حرم جارية له قال ابو بكر واضح ذلك انه كان حرم الشراب التي  
 ذكرناها حلف مع ذلك فامر بالكفارة للممنوع الذي كان حلف بها قال ابو  
 بكر وقد اختلف فيمن حرم علي نفسه طعنا او اشرا ايا الله الله فقالت  
 طائفة لا تحرم علي نفسه الشيء الذي حرمه علي نفسه وعليه كفارة يمين  
 حكي ابو عبيد هذا القول عن اهل العراق وروى عن حماد عن ابن شبرمة  
 وقالت طائفة اذا قال كل حلال عليه حرام فحينئذ يمين هذا قول الحسن البصري

يقول

قائمة

عزو حلال



وجابر بن زيد وقتادة والاوزاعي وبه قال أحمد بن حنبل إذا لم يكن  
 له امرأة وكذا الكوفي الحقوقي وأبو عبيد عن مالك أن كان لا يرى عليه  
 فيها سوا النساء شيئا وقال طاروس هو ما تروى **باب**  
**اليمين والعهد** واختلفوا فيما يجب على من حلف بالعهد فحنت  
 فقالت طائفة عليه كفارة يمين رويها هذا القول عن الشعبي والحسن  
 البصري وطاروس والحريث العجلي والحكم وقتادة وبه قال مالك والاوزاعي  
 وأصحاب الرأي وقالت طائفة ليست بيمين إلا أن يرد يميناً كذا قال  
 عطاء الشافعي وأبو عبيد وأبو ثور واختلف فيه عن الثوري  
 قال أبو بكر وكما قال عطاء يقولون **باب**  
**اليمين بالميثاق والكفارة** كان مالك يقول إذا قال علي  
 عهد الله وميثاقه وكفالة أن فعل كذاي وقلي وحنت عليه  
 ثلث كفارات وبه قال أبو عبيد وقال طاروس إذا قال علي عهد الله  
 وميثاقه يميناً بغيرها ولم قال الثوري وقال الشافعي ليست بيمين إلا أن  
 يرد يميناً **باب** **مستأيل من كتاب**  
**الإيمان** قال الشافعي وأبو ثور إذا قال عمر بالله ليست بيمين  
 قال الشافعي الجار يرد يميناً وقال أصحاب الرأي هي يمين وقال الشافعي إذا  
 قال أشهد بالله فإن نوى اليمين فهي يمين وإن لم ينو يميناً فلا شيء وقال أبو ثور  
 وأصحاب الرأي هي يمين وقال أصحاب الرأي إذا قال أشهد فهي يمين وقال  
 أبو عبيد ليست بيمين وكما قال أصحاب الرأي قال الأوزاعي وربيعة إذا  
 إذا قال أشهد لا أفعل الذي وكذاي ثم فعل فيمين يمين وإذا قال حلفت  
 ولم تحلف فقال الحسن والنخعي إن منه اليمين وقال حماد بن أبي سليمان  
 إذا حلفت ولم يفعل فهي كذبة وقال أبو ثور إذا قال علي يمين ولم يكن  
 حلف فعداها لم وقال أصحاب الرأي هي يمين وقال الأوزاعي وأبو ثور إذا قال لعمر بالله



لا اعمل كذاي ثم فعل فغير يميز وفيه الكفارة وقال الشافعي وراي عبد الله يميز  
 اذا اراد اليه يميزه **باب ما يجب على من حلف**  
**بعنق رقبة ثم حنث** هـ اختلف اهل العلم في حلفه بحنث  
 رقبة الا بفعل كذاي فحنث فقالت طائفة عليه كفارة يمين لا حوله في  
 طاهر قوله ولكن يؤخذ كبر ما عقد من الأيمان فكفارة الآية وراي هذا القول  
 عن ابن عمر وابن عباس وراي هريرة وعائشة وأمر سلمة وحفصة وله قال  
 الحسن واثور وقال طائفة بعنق رقبة هذا قول ابن ابي ليلى والثوري  
 ومالك والاوزاعي والليث بن سعد والشافعي وأحمد والاسحق  
**باب مسألة** هـ واختلف في الرجل يقول علي عنق  
 رقبة ان فعلت كذاي ففعله فقالت طائفة عليه كفارة يمين وهذا  
 القول عن الحسن وطاوس وله قال أحمد والاسحق واثور وقال قتادة اذا  
 قال علي ما يذم رقبة ان فعلت كذاي فحنث بعنق رقبة واحدة **باب**  
**اليمين والطلاق** هـ اجمع كل من حلف عنه من اهل العلم علي  
 ان الخالف بالطلاق علي زوجته امر لا يفعله ان الطلاق يقع علي هذا  
 قول مالك واهل المدينة والليث بن سعد واهل مصر والشافعي والصحاح  
 الراي وراي عبيد قال البربر وبه نقول **باب**  
**التعليل في اليمين الكاذبة** هـ يقطع بها مال المسلم  
 ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف علي يمين ومضى  
 فيها فاجر ليقطع بها مال امر مسلم لعني الله ومرو عليه غضبان فقلت ان الذين  
 يشتررون بعهدهم الله وميثاقه وایمانهم ثمننا ولي لا الآية هـ وروى عن  
 ابن مسعود انه قال كنا بعد من الميراث التي لا كفارة لها اليمين الغموس  
 ان تخلف الرجل علي الخبيث كاذبا يقطععه وقال ابن المسيب يمين الصبر  
 من الكبار وقال الحسن اذا حلف علي امر كاذبا متعمدا فليس فيه كفارة وهذا

وقوله  
 واحلفوا اسحقوا واثور



على يميني

قول ملك ومن تبعه من اهل المدينة وبه قال الاوراعى ومن وافقه من اهل  
الشام وهو قول الثوري واهل العراق وبه قال احمد والشافعي وابو عبيد  
وابو ثور واصحاب الحديث واصحاب الراى من اهل الكوفة قال ابو بكر  
وقول النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على غير ما خيرا معا فليأت  
الذي هو خير وليكفر عن يمينه وقوله فليكفر بيمينه وباتى الذي هو خير ذلك  
على ان النكارة اما حب وهو حلف على فعل يفعله فيما يستقبله فلا يفعله  
او على فعل لا يفعله فيما يستقبله فيفعله وهذه المسئلة قرآن ثانيا  
وهو ان يكفرا زانما وعمد الحلف بالله كاذبا هذا قول الشافعي قال ابو  
بكر ولا علم حرايدل على هذا القول ولا كتاب والشافعي قال لا  
الاول قال الله عز وجل ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم الا به قال ابو عبيد  
هو الرجل يحلف لا يفعل فرائده فجعل الله له مخرجا في التكبير فامره  
ان لا يعقل بالله وليكفر عن يمينه ويسره والا خيار ذالة على ان اليمين  
التي حلف بها الرجل يقطع بها ما لا حرام هو اعظم من ان يكفر بما يكفر اليمين

باب النفي عن اليمين

بغير الله والتغليب في اليمين بالاداء ثبت  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا والله بيهماكم ان تحلفوا  
بابا بكم وذلك ان عمر بن الخطاب قال لستم عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وانا حلف باي فنهاني عن ذلك وقال لا تحلفوا بابا بكم ولا بما هم انتم  
ولا بالانذار ولا تحلفوا بالله الا وانتم صادقون قال ابو بكر فقد ثبتت  
الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نفي ان يحلف بغير  
الله وبما التغليب على من حلف بغيره وذلك خبر سعد بن ابي وقاص لما قال  
حلفت باللات والعزى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل  
لا اله الا الله ثم اثبت عن يميني لا تأوتن عودا بالله ولا بعد علي ان لا



كفارة بينه وبين غير الله وسنة حد بث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من حلف فقال فحلفه باللات فليقلح لاله الا الله كيات  
**المعديظ في اليمين بالملل الشري الاسلام** ثبت ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على سري ملة الاسلام كاذباً  
فصر كما قال واختلفوا في الرجل يقول هو يهودي هو نصراني هو مجوسي  
ان فعل الذي فقالت طائفة يستغفر الله ولا كفارة عليه كذا قال  
ملك والشافعي وابو عبيد وابو ثور وفيه قولان اي وهو ان عليه كفارة  
ممن ملكي قال طاموس والحسن البصري والشعبي والثوري والاوزاعي واصحاب  
الراي وهو قول احمد والاسحق اذا اراد اليمين بقوله اشرك بالله كفر بالله ثم حث  
قال ابو بكر بالقول الاربعين سعد بن ابي وقاص واختلفوا في الرجل  
يدعو على نفسه بالحرى والملاك ان فعل الذي وكذا مثل قول الرجل اخرجني الله  
فطع الله يدي فقالت طائفة لا شيء عليه هذا قول عطاء وهو قول الثوري  
وابي عبيد وابي ثور واصحاب الراي وقال طاموس عليه كفارة عليه كفارة  
ممن فيه قال الميث بن سعد وقال الاوزاعي اذا قال عليه لعنة الله ان  
لم يفعل الذي فلم يفعله فعليه كفارة ممن قال ابو بكر القول الاول صحيح

والنخعي

**باب المسقط للكناز في** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال من حلف فقال ان شاء الله لم تفعت قال ابو بكر ولا يكون الا سباً بالقلب  
وانما يكون سباً باللسان لقوله فقال ان شاء الله تعالى قال ابو بكر وهذا  
قول ملك والاوزاعي والثوري والميث بن سعد والشافعي و احمد والاسحق  
وابي ثور ومن خففنا عنه انه قال لا يكون سباً حتى يطمع الاستبسان  
قال ذلك الحسن البصري والنخعي وحماد الكوفي والثوري و احمد والاسحق  
وهو يشبه مذهب الشافعي وابي ثور قال ابو بكر انه نزل



## باب وقت الاستئذان

أقول العبرة في الوقت الذي استئذنا المرء فيه يستقطف عنه كفارة  
 اليمين فقال طائفة إذا كان استئذنا متصلا بيمينه وليس عليه كفارة  
 هذا قول الحسن البصري والتخفيف عطاء الثوري ومالك والأوزاعي  
 والشافعي ومحمد بن عيسى وأصحاب الرأي وقد روي عن طاروس أنه قال إنه  
 أنه يستئذي ما دام في فعله وفيه قال الحسن البصري وقال فنادة إذا استئذنا  
 قبل أن يقوم أو تكلم فله ثنياء وقال أحمد يكون الاستئذان ما دام في ذلك  
 الأمر وفيه قال أحمد وقد روي عن عطاء الله قال ذلك قد رخص الله فيه العزيمة  
 وفيه قول رابع ~~وهو~~ روي عن ابن عباس أنه كان يحرى الاستئذان بعد  
 حين وقد روي عن مجاهد أنه قال إن قال بعد سنين استأذ الله فقد  
 استئذنا وروينا عن سعيد بن جبير أنه قال إن قال استأذ الله بعد أربعين  
 استمر فقد استئذني قال أبو بكر وبالقول الأول وأقول لا نه صلى الله عليه وسلم  
 لما قال من حلف فقال لا يشاء الله كلاما متصلا بيمينه متمسكا ببعضه ولم يجعل  
 بينه فصلا دل على أن اليمين إذا انقضت وصار بينهما وبين الاستئذان فصلا  
 أن ذلك لا يقع ولو جاز ما قاله من خالف هذا القول ما وجبت كفارة على حالف  
 أبدا لأنه يستئذي إذا ذكر فليست كفارة عنه كما

## الاستئذان في الطلاق

والعنون فقال طائفة ذلك جائز روي عن هذا القول عن طاروس وفيه قال حماد الكوفي  
 والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا تجوز الاستئذان في الطلاق  
 في قول مالك والأوزاعي وهذا قول الحسن وثلاثة في الطلاق خاصة  
 وبالقول الأول لا قول رابع ~~المبين~~ ~~في~~ ~~الاستئذان~~ ~~في~~ ~~الطلاق~~ ~~في~~ ~~الطلاق~~  
 في أحد هاهنا كان أبو ثور يقول إذا حلف يمينين ثم قال استأذ  
 الله أراد اليمينين ذلك جائز هذا قول أبي ثور وفيه قال أصحاب الرأي







رجل فاخذها من الخائف لم يفتش لانه لم يماره الي علي الوفاوت  
قول يثور واصحاب الراية باب  
**اللغة اليمنية** واختلفوا في اللغة في اليمن فقالت طائفة  
هو قول الرجل لا والله وبلى والله روينا هذا القول عن ابن عمر وعائشة  
روي ذلك عن الحسن وعطاء والقاسم بن محمد وعلمه والشعبي و  
قال الشافعي ورويه قول ابن رويث عن ابن عمر وعائشة روي  
ذلك انه قال الغزاليين من اختلف علي الشافعي انه كما حلت عليه ثم  
لا يكون كذلك روي ذلك عن الحسن ومحمد بن قنادة وسليم بن يسار  
والنخعي ورويه قائل واحد واصحاب الراية وقال سعيد بن جبير هو  
لحم الجلال وقال مسروق واللغة في الايمان كل لغة من لغات العرب فيه  
كفا روينا عن ابن عمر روي ثالثة قال الغزاليين اختلفوا وان  
عصبا وروينا عن ابراهيم النخعي انه قال هو الرجل يلف علي اليمني  
انه حق ولا حدها كذلك يلف عن يمينه قال ابو بكر والاكثرون اهل العلم  
علي ان لا كفارة في البيتين اللذين انا بد كرهنا ابواب  
**كفارات الایمان** قال الله جل ذكره لا يراخذكم الله  
باللغة ايمانكم الي قوله او تخبروا قبل موته فمن لم يجد الاية  
واجمع اهل العلم علي ان الجائز في عبادة بالخيار ان يشاء الطهر وان شاكسا  
وان شاكسا اي ذلك فعليه حله واختلفوا في الجائز في عبادة يري  
ان يلف بالطعام فقالت طائفة لكل مسلم من طعام روي هذا القول عن زيد بن ثابت  
وابن عمر وابن عباس واي هرويه قال عطاء وابن سيرين والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله  
والاوزاعي والشافعي واحمد والشافعي وابو عبيد قال ابو بكر ورويه فقالت  
طائفة يطعم كل مسلم نصف صاع روينا هذا القول عن عمر وروينا عن  
علي انه قال نصف صاع من قمح لكل مسلمين مما هو والنخعي وابو مالك وعلمه

صاع من شعير

منصرف من ذوا ساعته انه قال  
صاع من شعير



وَالشَّعْبِيُّ بِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَاصْحَابُ الرَّايِ وَاسْتَجَابَ أَبُو ثَوْرٍ ذَلِكَ  
قَالَ أَبُو ثَوْرٍ لَمْ يَجْزِ لِكُلِّ مَسْكِينٍ وَمَدَارِجُ حَوَاطِمْه **بَابُ**  
**لَا وَسْطَ مِنْ اطْعَامِ الْمَسَاكِينِ** وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ  
بِطَ مَا نَطْعَمُونَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ عِدَّةُ الْخَبَرِ وَالسَّمْنُ وَقَالَ ابْنُ صَبِيرٍ  
الْخَبَزُ وَاللَّحْمُ وَأَوْسَطُهُ الْخَبَزُ وَالسَّمْنُ وَأَخَصُّهُ الْخَبَزُ وَالزَّمْرُ وَال  
نَزْوَجُ حَبْرٍ وَزَيْتٍ وَاخْتَلَفُوا فِي اطْعَامِ الْمَسَاكِينِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ  
يَحْتَشِيهِمْ رَوَى هَذَا الثَّوْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْحَسَنِ  
مُسْرِيٍّ وَالشَّعْبِيِّ رَقْنَادَةَ وَقَالَ مَلِكٌ تَجْزِيهِ ذَلِكَ وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَاصْحَابُ  
الرَّايِ قَالَ ابْنُ صَبِيرٍ وَالْأَوْرَاعِيُّ وَأَبُو عُبَيْدٍ يَحْرِيهَا كُلُّهُ وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ  
عَنِ الْحَسَنِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تَجْزِي غَيْرَ الْمِكِيلَةِ وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ  
لَا يَعْطِي الدَّقِيقَ وَالسُّوْبِيَّ وَتَجْزِيهِ شَيْءٌ وَقَالَ اصْحَابُ الرَّايِ الدَّقِيقُ  
وَالسُّوْبِيُّ وَقَالَ أَحْمَدُ يَعْطِي الدَّقِيقَ بِالْوَزْنِ **بَابُ**  
**مَسَاكِينِ** وَاخْتَلَفُوا فِي أَخْرَاجِ قَتَبَةِ الطَّعَامِ فِي كِفَاةِ الْيَمِينِ فَقِي  
قَوْلَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ لَا تَجْزِيهِ وَتَجْزِيهِ فِي قَوْلِ اصْحَابِ الرَّايِ وَتَجْزِيهِ ذَلِكَ عِنْدَ  
الْأَوْرَاعِيِّ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ لَمْ يَجْزِ إِلَّا الطَّعَامُ وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَعْطِيِّ مَسْكِينًا  
وَاحِدًا الْفَارَةَ مِمَّنْ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ مَرَاتٍ فَكَانَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو  
ثَوْرٍ يَقُولُونَ لَا تَجْزِي إِلَّا أَنْ يَعْطِيَ الْعَدَدَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَقَالَ الْأَوْرَاعِيُّ  
تَجْزِي أَنْ يَعْطِيَ مَسْكِينًا وَاحِدًا عَشْرَةَ أَمْدَادٍ مِنْ قَمْحٍ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ يَطْعَمُ عَشْرَةَ  
مَسَاكِينٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَعْطِيَ مَسْكِينًا أَوْ اثْنَيْنِ وَفِيهِ قَوْلُ زَيْدٍ وَهُوَ أَنْ يُعْطَى  
مَسْكِينًا وَاحِدًا حُمْصًا صَاعًا لَمْ يَجْزِ فَإِنْ أُعْطِيَ نِصْفَ صَاعٍ مَثْرَاعًا مِنْ  
الْعَدَنِ نِصْفَ صَاعٍ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ خَمْسَةَ أَصْعَافٍ عَشْرَةَ أَبَا جَرُّهَذَا  
قَوْلُ اصْحَابِ الرَّايِ وَفِيهِ قَوْلُ خَامِسٍ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ قَالَ لَوْ كَانَ خَصْرٌ مَعْطَى  
بِقَاءِ أَهْلِ سِدِّ لَدَى الْفَارَةِ اجْزَاهُ وَاحِدَةً لَخَلَّتِ الْوَاقِعُ عَلَى أَهْلِهِ فِي رَمَضَانَ



واختلفوا في اعطاء اهل الذمة من كفارات الايمان فروى عن الحسن البصري  
 والنخعي والحكم انهم قالوا لا يعطي منها احد علي بن ابي طالب ولا غيره من اهل  
 قاتل ملك والاوراعى قال الشافعي واحد واسحق وابو عبيد وفيه قولان  
 وهو احوال ان يعطي اهل الذمة من ذلك مروي عن هذا القول عن الشافعي  
 وبه قال اصحاب الرأي وابو ثور وقال الثوري يعطي من لم يجد مسلمين  
 ولا يعطي اهل الحرب قال الشافعي ويعطي من كفارة الايمان من لا تلزمه  
 نفقته من قراباته ومن عدا الوالد والولد والزوج وبه قال ابو ثور وقال الشافعي  
 لا يعطي امر ولد ومملوك ومذبرة وبه قال ابو ثور واصحاب الرأي وقال  
 وقال الشافعي لا مكاتبه وقال ابو ثور ارجوا ان يجزيه وقال مالك والشافعي  
 وابو ثور وغيرهم لا يجزيهما اعطاء العبد من الكفارة وكان الشافعي وابو  
 ثور يقولان لا يجزي ان يطعم خمسة ويكسو خمسة وقال الثوري يجزيه  
 ويجزيه عند اصحاب الرأي اذا كان الطعام رخصا ويجزي عند مالك  
 ان يعطي الفطير من الكفارة وان اعطاه نصف صاع فأكله في ايام اجراه  
 عند اي ثور ويجزي ذلك في قول الله اعطوا الطفل في قول الشافعي اذا قبضه  
 وليه واداعطاه من كسبه فقيرا وكان يجزيه في قول الشافعي وروي  
 ثور ويعقوب ويجزيه قول النضر ومحمد قال ابو بكر الشافعي قوله  
 صحيح وذلك ان هذا لم يعطه من امر باعطائه باب  
**الكسوة** واختلفوا فيما يجزي ان يكسو كسوة كفارة اليمين  
 فقال عطاء والحسن وطاووس وعلمه ومجاهد يجزي ان يعطي ثوبا  
 ثوبا وهذا قول الثوري والاوراعى والشافعي وابو عبيد وقال الاوراعى  
 لا يجزيه سراويل لانه نصف ثوب وقال ابو ثور لا يجزي نصف ثوب  
 وقال اصحاب الرأي يجزي ان يعطي كل مسلم ثوبا ولا يجزي عند من ليس به  
 ولا خنجر ولا نعلين وقد روي عن ابي موسى الاشعري انه امر ان يكسوا

- معطى







وقد روى عن الحسن بن النخعي أنها قال لا تجزيه واختلفوا في عتق المذموم  
الرقاب الواجبه فكان ملك الروم اعبيد وابوعبيد واصحاب الرأي يقولون  
لا تجزيه وتجزي ذلك في قول الشافعي وله في قول كان مالك والشافعي  
يقولان لا تجزي فيه عتق المكاتب وقال اصحاب الرأي ان لم يكن ادا شيئا تجزي  
وله قال احمد واصحق وان ادا. بعض الكنايه لم تجز في قول الارزاعي والبيهقي  
ابن سعد واصحاب الرأي تجزي ذلك عند اصحاب الرأي ان لم يكن ادا شيئا  
الكنايه لان المكاتب عندما سي عليه درهم واختلفوا في عتق ولد الزنا  
عن الواجب درينا عن عطاء بن رباح والشافعي والنخعي انهم قالوا  
لا تجزيه وله قال الارزاعي وروينا عن فضالة بن عبيد زاي هريز انهم  
قالا لا تجزيه وله قال ابن المسيب والحسن بن طاروس والشافعي واحمد واسحق  
وابوعبيد وله في قول لا حوله في ظاهر قوله او تحرير رقبته واختلفوا  
في الرجل يعتق عبدا اسده وسراخر عن رقبته عليه فكان الشافعي وابو  
ثور يقولان لا تجزيه وله قال يعقوب ومحمد اذا كان موشرا او يضمن لشريكه  
حصته وقال النعمان لا تجزيه واختلفوا في الرجل يشتري من يعتق عليه من الاولاد  
بنوي بذلك الضم عن كفارة عليه قتال ملك والشافعي وابو ثور لا تجزيه  
وقال اصحاب الرأي ان نوا ذلك عن الكفارة تجزيه واختلفوا في عتق  
الصغير عن الرقاب الواجبه فكان الحسن بن قول تجزيه وله قال عطاء بن رباح  
والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي وابوعبيد وقال مالك من صام وصلي  
احب الي وله قال احمد واسحق قال الثوري تجزي ذلك على ظاهر الآية لجمع  
كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان من العيوب التي تكون في الرقاب ما جرى  
ومنها ما لا تجزي فيها اجمعوا عليه انه لا تجزي اذا كان اعبيد او منفذ او مقطوع  
اليدين او اسلما والرجل هذا قول مالك والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي وكذلك  
قال الارزاعي في لا اعبيد والمتعدى قال مالك لا تجزي العرج الشديد وقال الشافعي



احد

يجزى العرج الخفيف وقال اصحاب الراي يجزى اقطع احد البدين او الرجلين  
 ولا تجوز ذلك في قول الشافعي ومالك وابي ثور والنظر في علمي ما قالوا ان  
 ما اضر بالعمل اضرارا يثبت لا يجزى وما لا يضر به اضرارا يثبت لا يجزى اضرارا يثبت  
 في ذلك العمل ويجزى الاخر في قول الشافعي وابي ثور واصحاب الراي ولا يجزى  
 المجنون المتيقن في قول مالك والاوزاعي والشافعي واصحاب الراي وقال الشافعي  
 اذا كان تجزى بغيره في قول مالك لا يجزى ولا تجزى عند مالك من اعنق الى  
 سنيين فيجزي ذلك في قول الشافعي ولا تجوز ذلك في قول مالك والشافعي  
 واحمد رتبة بشرى بشرط ان يعتق عن الرقبة الواجبة ولا تجزى في قول  
 مالك والشافعي والكوفي يعتق مائة بطن امته وقال ابو ثور يجزى وقال الثوري  
 اذا كان علم الرجل كفارة رتبة فقال الرجل اعتق عني عبدك فاعنته اجزا  
 عنه وبه قال مالك والشافعي وابي ثور وان اعنته بامر علي غير شيء فبني  
 قول الشافعي يجزى ويكون ولاوه للمعتق عنه وبه قال يعقوب وقال ابو ثور يجزى  
 ولا وله الذي اعنته وقال محمد هذا احب الي و اذا اشترا عبدك اشرا فاستد افاعنته  
 عز واجب عليه لم يجز في قول الشافعي وابي ثور وقال اصحاب الراي اعنته  
 حايث وتجن به اذا قبضه قال ابو بكر لا تجزى لانه لم يملكه وان قال ان اشترى  
 فلا تأفهم حر عن ميني فاشتره ترى به العتق عن يمينه لم يجز في قول الشافعي  
 وابي ثور ويجزى في قول اصحاب الراي قال ابو بكر قول الشافعي صحيح واذا لا عتق  
 عبد اعلى مل باخذ من العبد لم يجز و يعتق العبد في قول ابو ثور واصحاب  
 الراي وقال الشافعي وابي ثور كفارات الامان خرج من ائتمار البيت وفي  
 قول اصحاب الراي يكون من الثلث

**باب الصوم** قال ابو بكر اجمع اهل العلم على ان الخالف الواجد لا طعام او  
 الحسوة او الرتبة لا تجزى الصوم اذا حنت في يمينه و اختلفوا في  
 الحالة التي له ان يصوم فيها فقال الشافعي من كان له ان ياخذ من الصدقة

في قول الشافعي  
 لا يجزى في قول  
 لا يجزى في قول



فله ان يصوم وقال الخطب والسخن اذا كان عنده قوت يوم وليلة اطعم ما فضل  
عند وقال ابو عبيد اذا كان عنده قوت يومه لنفسه وعياله وكسوه  
تكون كافيا يتم فليكن بعد ذلك مالا لقد رُفِعَ الحقة فهو عندنا واحد  
وروي عن النخعي انه قال اذا كان عنده عشرون درهما فله ان يصوم وقال الخطب  
الحراشي اذا كان عنده عشرون درهما اطعمها اذا كانت دون العشرين  
صام وفيه قول شاذ وهو اذا كانت له خمسون درهما وحب عليه  
الطعام والكسوة وان كانت دون الخمسين فهو من لا يجحد فيصوم وروى  
عن سعيد بن جبير انه قال اذا لم يكن عنده الا ثلثة دراهم فليطبخ بها وفيه قول ثامن  
يروى عن الحسن انه قال اذا ملك درهمين وجبت عليه الكفارة وقال ابو  
ثور اذا كانت له ثمانية شكنها او خاتم ولم يكن عنده بشي اجراه  
الصوم وبه قال ابن الحسن قال اذا شكنها اجراه للصوم قال ابو  
بكر قول اي عبيد حشوه واختلفوا في تفريق صوم الكفارة فروي انه في  
قراءة ابن كعب وابن مسعود ثلثة ايام متتابعات وروينا هذا القول  
عن عطاء بن مجاهد وعلمة والنخعي وبه قال الثوري واحمد والشافعي وابو عبيد  
فابو ثور واصحاب الرأي قال لا تجزي الامتثالة وقالت طائفة  
تجزي التفریق فيقاهدا قول ملك والشافعي وروي ذلك عن الحسن وطاوس  
قال ابو بكر وابن عمر ان الرقبة في الموضع الذي لم يدكر فيه مومنة لا تجزي  
الامومنة استدلالا لا يثبت في او جب الله تعالى فيها على القاتل خطا رقبة  
مومنة ان يقول كذلك لا تجزي الصوم في كفارة البهي الامتثالة اذ هي  
كفارة وكفارة لا فرق بينهما واختلفوا فيمن صام بعض الايام في كفارة  
البهي ثم اشتروا رينا عن الحسن وقنادة انها لا يمضي في صومه وليس  
عليه اطعام وبه قال ملك والشافعي واحمد والشافعي وابو ثور وقالت طائفة  
ان صام بهو مير كما نثر عليه ان يطعم ولا تنسب بالصيام رينا هذا







قال أبو ثور لا يكفر

مال نفسه

ليس عليه الا الصوم وقال الشافعي واصحاب الرأي لا تجزئه غير ذلك  
وقال ابو ثور اذا العطاء مولاه ما يكفر فاطهر واعنقوا وكشوا جراه واختلف  
عن مالك فحكمي عنه ابن زافع انه قال لا يكفر العبد بالعنق لانه لا يكون  
له الولي ولكن يكفر بالصدقة ان اذن له سيده واصوب ذلك ان يصوم  
وحكي ابن القسمر عنه انه قال لا اظهر او كشا باذن السيد فها هو بالبيت  
وتعقلني منه شئوا واختلفوا في الغلام يكون نصفه حر فقال النعم لا تجزئه  
الا الصيام وقال الشافعي عليه ان يكفر ملكه يديه من المال فان لم يكن في يده  
صام وخزبه ان يكفر مما في يده في قول يعقوب ومحمد وقال ابو  
ثور ان اذن له المولى فكفر بما تصيبه في يومه اجره **باب**

## الكافر يحلف ثم حنث بعد اسلامه

كان الثوري يقول اذا حلف النصراني ثم اسلم فليشر عليه كفارة فيما  
حلف عليه في شركة ولاء قال اصحاب الرأي فان حنث بعد اسلامه  
فلا كفارة عليه وقال الشافعي وابو ثور عليه الكفارة وله نقول

## باب الممين يحلف بها

**المترى عن وقت معلوم** واختلفوا في الرجل يحلف  
بالطلاق كيف تعلق كذبي الى عن وقت معلوم فقالت طائفة لا يبطأها حتى  
ينقل الذي قال فابها مات لم يرته صاحبه روى هذا القول عن ابن المسيب  
والحسن البصري والشعبي ورواه قال ابو عبيد وقالت طائفة ان مات  
ورثته وله وطئها روى هذا عن عمار بنه قال يحيى الانصاري وقال مالك  
ان مات ورثته وله وطئها وقال اباسر بن معوية بن رازان وقال الثوري انما  
يفع الحنث بعد الموت وله قال ابو ثور وقال تبعه ومالك ويحيى الانصاري  
والاوزاعي يصرح لهما اجل المولى وقال ابن اشوع فوجلس سنة وفيه قول  
خامس حكي عن النعمان انه قال اذا قال انت طالق ثلثا ان لم تات المصرة فمات



قبل ان تاتي البصرة فله الميراث ولو مات قبلها حنت وكان لها الميراث  
لانه يارولان للطلاق انما وقع عليها قبل موت سليل ولو قال العاينت  
طالق ازمتيات البصرة انت فماتت هي فليس له منها ميراث وان  
مات قبلها فلها الميراث قال ابو بكر اذا حلف المرء ان يقتل فعلا ولم يجعل  
لذلك وقتا فهو علي يمينه استدل لا تخبر مرورا بالمسورة وقصة  
الحديبية قال عمر بن الخطاب قلت يعني للنبي صلى الله عليه وسلم  
اولس كنت تخدمنا انا سنأى المست فنطوف به قال بلى اقل خيرتك  
انك باسمه العام قلت لا قال فانك آتية ومطوف به وفي ذلك دليل  
علي ان الخالف ليقول فعلا متى فعله بره كابر

### اليمين بمررها الخالف مرارا

في الخالف بمررها يمينه مرارا في الشيء الواحد مرارا في مجلس واحد او يجالس  
منفرقة فقالت طاهة بن جبريل كفارة واحدة روي هذا القول عن ابن عمر  
وبه قال الحسن وعروة ابن الزبير والزهرى ومالك والشافعي وابو عبيد  
وقالت طائفة ان حلف في مجلس واحد بايمان كفارة واحدة قرا اذا كان  
في مجلس شتى فكفارات شتى روي هذا القول عن عمرو بن دينار وقالة  
طائفة ما لم يلف فعليه كفارة واحدة اذا حلف على امور شتى او على  
شيء واحد مرارا او مجالس هذا قول احمد واسحق وقال النعمان عليه  
كل يمين كفارة الا ان يريد التكثير وقال الصحابي الربيع عليه مسارا اذا  
حلف مرارا الا ان يكون قرا يا يمين الاخرة الميمى الاول فيكون عليه كفارة

### واحدة باب مسئلة

اذا حلفت بطلاقة فان طالق ان حلفت بطلاقة فان طالق فقالت  
طائفة تقع عليها الطلقة الاولى والثانية ان كان دخليها وكانت في عدة  
منه لانه لحلف بطلاقتها في المرة الثانية فصارت طائفا بالانطليقة الاولى

هذا هو الصحيح في الخالف بمررها يمينه مرارا في الشيء الواحد مرارا في مجلس واحد او يجالس منفرقة فقالت طاهة بن جبريل كفارة واحدة روي هذا القول عن ابن عمر وبه قال الحسن وعروة ابن الزبير والزهرى ومالك والشافعي وابو عبيد وقالت طائفة ان حلف في مجلس واحد بايمان كفارة واحدة قرا اذا كان في مجلس شتى فكفارات شتى روي هذا القول عن عمرو بن دينار وقالة طائفة ما لم يلف فعليه كفارة واحدة اذا حلف على امور شتى او على شيء واحد مرارا او مجالس هذا قول احمد واسحق وقال النعمان عليه كل يمين كفارة الا ان يريد التكثير وقال الصحابي الربيع عليه مسارا اذا حلف مرارا الا ان يكون قرا يا يمين الاخرة الميمى الاول فيكون عليه كفارة



وحلف بطلافتها في الثالثة كانت لطلاتها الثانية اخرى وصارت الثالثة  
 مميّنة اخرى ازاعاد الكلام ودعت عليها ايضاً تطليقة واحدة هذا  
 قول اصحاب الرأي وقال ابو ثور لا يقع عليها من الطلاق شي لان ذلك تكرير  
 الكلام **باب المسألة**

وإذا حلف الرجل لا يستأكل من ثمنه ولا يبيع له وكان له دار في مقام صبر  
 وكان كل واحد منهما في حجره فلا حنت عليه هذا قول الشافعي وأبي  
 ثور واصحاب الرأي في قول مالك حنت وقال الشافعي النكاح والمسألة  
 على البدن ومن الأهل والمال والولد والمناع وله قال ابو ثور وقال اصحاب  
 الرأي لا يكون الانتقال إلا بالأهل والمناع ومذهب مالك ان ينتقل بكل شيء له  
 وإذا حلف الرجل ان لا يستأكل من ثمنه ولا يبيع له وهو ساكن معه فان أقام ساعة بعد  
 ما أمكنه ان ينتقل حنت كذلك قال مالك والشافعي وأبو ثور وقال اصحاب  
 الرأي اذا لم يكن له فيه ثم أقام فيها بعد مميّنة يوماً أو أكثر حنت ويبلغه  
 حين حلف ان يخرج منها مع منعه مكانه قال الفرق بين مقام يوم ونصف يوم  
 اذا أقام بعد مميّنة قليلاً وهو يمكنه الخروج واختلافهم حلف  
 ان لا يستأكل فلا ثمة دار عينها الدار نصفين زرعاً أو أحدهما باليسرة  
 فسكنها فقال ابو ثور واصحاب الرأي حنت وقال مالك لا يحسن ذلك وقال  
 للشافعي ان كان بينهما جدار واحد من الحرس لم تحنت قال  
 ابو بكر وله قول وإذا حلف ان لا يسكن داراً عينها فهدمت وبنيت فسكنها  
 حنت في قول ابو ثور واصحاب الرأي وإذا حلف ان لا يسكن داراً فلا نكاح  
 فلا دار وسكنها بعد ما صارت لغيره لم تحنت في قول ابو ثور والنعمان  
 ويعقوب وقال الشافعي وابن الحسري لم يكن له فيه حنت فإذا حلف ان لا يسكن  
 بها ثم هدم ذلك البس وصار حراً لم يني في موضع عدلت آخر فسكنه  
 حنت في قول ابو ثور كما قال في الدار ولا تحنت في قول اصحاب الرأي

حنت  
 ٢  
 ما قسمها

ان



قال ابو بكر لا فرق بينهما اذا حلف ان لا ياكل طعاما فلان فاشترى فلان  
طعاما نانا كل منه حنت في قول اي ثورواصحاب الرأي ونشبهه ذلك  
مذهب الشافعي وله اقوال واذا حلف ان لا يسكن دار فلان فسكن دارا  
فلان واخر لم نحت في قول الشافعي واي ثورواصحاب الرأي واذا حلف  
ان لا يسكن دارا اشترى فلان فاشترى دارا العبرة فشكلنا حنت  
في قول اي ثورواصحاب الرأي واختلفوا في الرجل يخلف ان لا يسكن بيتا  
وهو من اهل البادية او اهل المدينة فقال الشافعي اي بيت سكن من شعر او خيمة  
او ما وقع عليها سهرنت او بيت حجارة او مدرسكن حنت وقال اصحاب  
الرأي اذا سكن بيت شعر لم نحت اذا كان من اهل الامم بخلاف ان كان من اهل  
البادية حنت في قول اي ثورواصحاب الرأي واذا حلف ان لا يسكن بيتا  
فلان فسكن بيتا حنت في قول اصحاب الرأي ولا نحت في قول اي  
ثور قال ابو بكر هذا صحيح واذا حلف ان لا يسكن دارا فلان فسكن بيتا حنت  
في قول اصحاب الرأي واذا حلف ان لا يسكن بيتا فلان فسكن بيتا حنت  
بلور اذا لم يسكن بيتا واذا حلف ان لا يسكن بيتا فلان فسكن بيتا حنت  
هو فيها ساكن حنت في قول اي ثورواصحاب الرأي وفيه قال الشافعي الا ان  
يكون قوام مسكنه ملكه واذا حلف ان لا يدخل عليه في زعمه يسكنه ولا يسه  
له قد دخل عليه في بيته او سب رجل او صفة حنت في قول اي ثورواصحاب  
الرأي وان دخل عليه في ديوانه او طله او سقيته او فسطاط او خيمة  
او بيت شعر حنت في قول اي ثورواصحاب الرأي فان كان  
الحالف من اهل البادية حنت في قولهم جميعا وان دخل في الغيبة او مسجد  
حنت في قول اي ثورواصحاب الرأي وقال الشافعي  
اذا دخل عليه في المسجد لم نحت واذا حلف ان لا يدخل بيتا فلان فاندلج  
وصار حرا فدخله لم نحت في قول اي ثورواصحاب الرأي وقال الشافعي لم نحت

ملا

هنا

بيان اراد ان لا يسكن



وقال أصحاب الرأي في النار نخت لا نفاد دار وقالوا في البيت لا يكون بيتا  
البيت مسما قال أبو بكر لا تخت في المسلمين جميعا وإذا حلف أن لا يدخل  
علي فلان بيتا أو دارا قد دخل بيتا أو دارا أو فلان فيه وهو لا ينوي الدخول  
عليه لم تخت في قول الشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو ثور تخت  
إذا لم ينو الدخول عليه ولم يعلم والشافعي قول آخر أنه تخت قال أبو بكر  
لا تخت

### باب الكفارة في اليمين قبل الحدث وبعد

في اختلاف أهل العلم في كفارة اليمين قبل الحدث وبعد  
رضخت طائفة أن يكفر المرء عن يمينه قبل الحدث  
كأن يمين يقرأ حيانا بعد الحدث وأحيانا قبل الحدث ومن عنده أنه يخص  
في الكفارة قبل الحدث ابن عباس وابن سيرين والحسن البصري وكان  
رسعة بن أي عبد الرحمن وملك والأدرياء بن المبارك والثوري  
يروون الكفارة قبل الحدث جابر ابن أنس مالكا والثوري والأوزاعي  
استحبوا أن يكفر بعد الحدث وكان أحمد واسحق وأبو عبيد وأبو ثور وسليمان  
ابن داود وأبو خزيمة يروون الكفارة قبل الحدث تجزي وقال أصحاب الرأي  
لا تجزي الكفارة قبل الحدث وفيه قول ثالث قاله الشافعي قال الزكريا قبل  
قبل الحدث ما طعام تجزي وإن كثر صور لم تجز قل أبو بكر جات الاختار عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاط شقي فبعضها أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال إذا حلفت علي يمين فزيت غير ما خيرتها فأت الذي هو  
خير وكفر عن يمينك وفي بعضها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كفر  
عن يمينك وفي بعضها أن النبي رواه الذي هو خير قال أبو بكر وأي ذلك  
فعل بخير

### باب مسائل وإذا حلف

أن لا يدخل من باب هذه الدار ولا لله له فحول ما دعا إلى مؤثر ضع آخر  
قد حلف لم تخت كذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال الشافعي

روى  
وعائشه



ثروا

وان حلف ان لا يدخل الدار حنت قال ابو بكر فيه نقول واذا حلف الرجل ان لا  
يركب دابة وهو راكب او لا يلبس ثوبا ولا يسير او لا يدخل دارا وهو فيها  
داخل فنالت طائفة ان نزع الثوب مكانه او نزل مكانه او خرج من الدار  
مكانه لا حنت هذا قول الشافعي ولا نحت في شيء من ذلك عند اي ثور  
الا ان خرج من الدار ثم يدخل ورسا عن الدابة ثم يركبها وينزع الثوب  
ثم يلبس به نقول وقال اصحاب الرأي في الدابة اذا امكث عليها ساعة  
بعد اليمن حنت وقالوا في البيت ان اقام فيه لم يحنث لانه لم يدخله احد  
بعد اليمن وقالوا في التيمم ان ركعه عليه بعد اليمن لم يحنث قال ابو  
بكر ليس بين شي من ذلك فرق واذا حلف ان لا يكلم فلانة امرأة فلا يظلمها  
فلا يحنث في قول اي ثور واصحاب الرأي قال ابو بكر نقول  
واذا حلف ان لا يدخل دار فلان هذه ففعلت الدار حتما او يستثانا  
ثم دخل ذلك الموضع لم يحنث في قول اصحاب الرأي واي ثور نقول واذا  
حلف ان لا يدخل دار فلان يضع يده في دار فلان فلا يحنث له قد خلعا اكما  
لم يحنث في قول اي ثور وان دخلها وتعلبها حنت او يحنث في قول اي ثور  
وقال اصحاب الرأي يحنث في ذلك كله لان معاني كلام الناس هاهنا  
انما يقع على الدخول فان قام على حائط من حيطانها حنت في قول اي ثور  
واصحاب الرأي واذا حلف ان لا يدخل الدار فدخل من قبل حائط من حيطان  
الدار حتى صار على سطح من سطوحها حنت في قول المدعي واي ثور واصحاب  
الرأي وقال الشافعي لا يحنث قال وانما دخلها ان تدخل سائما او عرقا  
قال ابو بكر الشافعي لا يحنث به خو له السطح ويرى الاعتكاف على  
ظهر المسجد او سطح المسجد ولا يرى المعتكف المقام على سطح المسجد  
وتحنث الخاف لا ادخل دارا او قفا سطحها وكل ذلك من قولها تصاد وهو  
عندي حانت في المسلمين جميعا اذ سطح المسجد من المسجد وسطح الدار

مان  
لم يزد قس



من الدار

# باب الخروج في كفارة المير

واذا قال الرجل لامرأته انت طالق ان خرجت الابادي ولا نية له فاذن لها فخرجت لم تخرجت في قول الشافعي واين ثور واصحاب الرأي قال ابو بكر بن عبد الله بن قتيبة في قوله الا ان اذرك او الابادي واذا قال انت طالق كلما خرجت الابادي لو انت طالق في كل وقت خرجت الابادي كان هذا على كل خرجة هذا في قول الشافعي قال ابو بكر بن عبد الله بن قتيبة واذا حلف ان لا يخرج من بيت فخرجت الى الدار ولا نية له لم تخرجت في قول ابي ثور ومروان بن الحكم في قول اصحاب الرأي واذا حلف ان لا يخرج من الدار فاحتملها مرفا خرجها لم تخرجت في قول الشافعي واين ثور واصحاب الرأي وهذا قياس قول مالك وبه نقول واذا حلف ان لا يدخل فلان عليا البيت فدخل فلان البيت ثم جات فدخلت عليه لم تخرجت في قول الشافعي واصحاب الرأي وبه نقول واذا حلف ان لا يخرج امرأته الابادي فاذن لها من حيث لا تسمع فكان مالك يقول تخرجت وقال الشافعي لا تخرجت والبرع ان تخرجت لنفسه

رواي ثور

# باب الامانة في الطعام والشراب

اجمع كل من تحفظ عنه من اهل العلم على ان من حلف الابا كل طعاما ولا يشرب شيئا فذاق شيئا من ذلك ولم يدخل حلقه انه لا تخرجت ومن حلفنا ذلك عنه الشافعي واين ثور واصحاب الرأي وبه نقول واذا حلف ان لا يأكل شيئا من الطعام سميها او اكل احدها لم تخرجت في قول الشافعي مثل ان يقول والله لا اكلت خبزا لخمفا فاكل احدهما وذلك لو قال النرجة انت طالق ان دخلت صانير الدار برفق دخلت احديهما لم تخرجت وقال اصحاب الرأي اذا قال والله لا اكل كذرا وكذرا فانيما اكل حنت وكذلك اذا قال والله لا اكل فلانا ولا فلانا فابها لم تخرجت وقال ابو ثور اذا قال والله لا اذوق طعاما ولا شربا فذاق احدهما جنت واذا



حلفت الا يا كل لحمًا فاكل سمكًا لم نخنت في قول النبي ثور واصحاب الراي فيه  
 قال الشافعي وقال نخنت في الورع وقال الثوري اما في القضا فيقع  
 عليه والنيه هما منه وببر الله وقال فتارة السمك لحم واذا حلف ان لا  
 يا كل لحمًا فاكل سمكًا لم نخنت في قول الشافعي وايتور واصحاب الراي ولا  
 نخنت ان اكل الميتة وقالوا نخنت ان اكل لحم الوحش والانعام والطير وقال ابو  
 ثور واصحاب الراي في البطون كذلك وقال احمد اذا حلف ان لا يا كل اللحم فاكل  
 السمك لا بأس به الا ان يكون اراد اجنب السمك واذا حلف ان لا يا كل ادمًا  
 ولا نيه له فالادم عند اهل الكوفة للبشر والبرك والخلد والثريد واشباه ذلك  
 وبه قال ابو ثور وقال النعمان يعقوب في الحبر والبيض لا يؤخذ منه ولا نخنت  
 وقال ابو ثور ومحمد نخنت في الجبر والبيض قال ابو ثور الا دم ما كان من طبع  
 او شواء او لبن او سمن او خل او رث او جبن او زيتون او سمك طري او ملح او بيض  
 او تمر او ما يندم به الناس فهو ادم قال ابو بكر قول ابو ثور حسن كان ابو ثور  
 يقول اذا حلف لا يا كل شئ افاكل كل ما يسر امر الطعام نخنت فيه وقال  
 اصحاب الراي اذا لم يكن له نيه لا يقع اسم الشئ الا على اللحم قول ابو ثور اصح واذا حلف  
 ان لا يا كل الروث لم نخنت في قول الشافعي الا بروس لا يل والبعير والغنم وبه قال  
 ابو ثور اذا لم يكن له نيه وقال النعمان لا يقع هذا الا على الغنم والبقر واليه وقال  
 يعقوب ومحمد اما الموم فاما اليمين على بوس الغنم قال ابو بكر جعل الشافعي  
 اليمين فيمن حلف بان لا يا كل روثا على المتعارف واذا حلف واذا حلف  
 على ان لا يا كل لحمًا على الاشياء وما بينهما عند فرق واذا حلف ان لا يا كل بيضا  
 فان البيض الذي نخنت به صاحب به بيض الا حياه هو الثور والنعامة ولا نخنت  
 بيض الجنين وجعل اصحاب الراي ذلك على بيض الطير والدجاج والوزر ان  
 اكل غيره لم نخنت وقال ابو ثور اذا لم يكن فهو على بيض الدجاج وما يباع  
 في السوق مما يتعارف الناس واذا حلف ان لا يا كل فاكهة والفاكهة معروفة

قال ابو بكر



قال

٤٧١

هذا

ولا تحت في قول أبي ثور إذا أكل ما يخرج من الثمل والعنب والخيار والقتا  
ليس من الفاكهة ولا تحت في قول أصحاب الرأي بالعنب والرمان والبطيخ  
وقال يعقوب ومحمد رآه حاشا يريد أن إذا أكل عنباً وجعل أبو ثور البطيخ  
من الفاكهة وإذا حلف أن لا يأكل من الدقيق شيئا فأكلم من خبز ولا نية له  
لم تحت في قول الشافعي وأبي ثور وتحت في قول أصحاب الرأي وإذا حلف  
أن لا يأكل من هذه الحنطة فحلفت فأكلم خبزاً أو سويقاً لم تحت  
في قول الشافعي وأبي ثور والنعمان تحت في قول محمد ويعقوب  
قال أبو بكر لا تحت في هذه ولا في التي قبلها وإذا حلف أن لا يأكل شيئاً  
فأكلم بطيخاً وحلف أن لا يأكل رطباً فأكلم أولاداً كلسراً أو كل ثمر أو لا  
بأكلم طلقاً أو كل ثمر أو حلف أن لا يأكل لحمياً فأكلم شحمياً وحلف أن لا يأكل  
شحمياً فأكلم لحمياً أو لا يأكل زبداً فأكلم لبناً أو لا يأكل خلاً فأكلم شراباً فيه خل  
لم تحت في شيء من هذا عند الشافعي في حكاية أبي ثور عنه والله قال أبو ثور  
وتحت في قول أصحاب الرأي إذا حلف أن لا يأكل من هذا البسرة شيئاً فأكلم منه بعك  
ما يصبر رطباً أو تمر لم تحت وكذلك لو حلف أن لا يأكل من اللوز شيئاً  
فأكلم منه حينئذ جبناً أو أقطاً لم تحت لأنه بدت عن حاله قال أبو بكر  
هذا لا تحت فيه وفيه قال أحمد وأبو الحسن إذا حلف أن لا يشرب اللبن فأكلم الزبد  
لم تحت وقال الفخري فممن حلف أن لا يأكل زبداً فأكلم لبناً لم تحت وإذا حلف  
أن لا يأكل لبناً فأكلم زبداً أقال قد حنت لأن الزبد من اللبن وإذا حلف ألا  
يأكل خبزاً فأما أنه وشربه أو لا يشرب سويقاً فأكلم لم تحت في قول الشافعي  
وأبي ثور وأصحاب الرأي وإذا حلف أن لا يأكل هذه التمرة فسقطت في ثمر  
فأكلم التمرة حنت في قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي قال أبو بكر  
وله تقول وأبو بكر من التمرة لم تحت في الحكم وحسن لو حنت بنفسه في  
الورع وإذا حلف أن لا يأكل بسراً فأكلم بسراً بشرط أن لا يأكل



البشر كان يسر ما كان  
الغالب عليه

لم يثبت وحش وقول  
الجموع

رطبها فاكل يسرا مذتبا وقال ابو ثور ان كان الغالب عليه الرطب  
وان بقي فيه شيء من البسر فهو رطب وفي قول ابي يوسف اذا حلف ان لا  
ياكل يسرا فاكل رطباً وفي الرطب شيء من البسر فهو رطب وفي قول ابي يوسف  
واذا حلف ان لا ياكل رطباً فاكل ذلك البسر المذنب ففي هذا قولان أحدهما  
انه نكحت وان كان المذنب يقع عليه اسم البسر واسم الرطب وهذا قول  
النعمان ومحمد والفرز الثاني انه يسر وليس رطب حتى يربط ما يسمى رطباً  
وهذا المذنب وهو قول يعقوب واذا حلف ان لا ياكل من هذا العنب  
شيئاً فاكل منه بعد ما صار يلباً لم نكحت وفي قول ابي ثور واصحاب الرأي  
واذا حلف ان لا ياكل من الحلو شيئاً فما اكل من خبط او عسل او سكر  
او نال من غير ذلك مما يسمى به الناس حلو نكحت وفي قول ابي ثور واصحاب  
الرأي

**باب من المكره** قال الله حل

ذكر المكره ذكره في قوله مطهر بالجماع واختلف أهل العلم في معنى  
المكره فقالت طائفة اذا حلف ان لا ياكل الشيء فأكبره على اكله لم نكحت هذا قول  
ابي ثور وقال الشافعي يكره المكره غير نكته وقال اصحاب الرأي نكحت واذا حلف  
ان لا يدخل دار فلان فاحتمل فادخل فكان الثوري وابي ثور واصحاب الرأي  
يقولون لا نكحت وبه قال الشافعي ومراخي او لم تراخي وقال مالك لا يدخل  
مربوطاً فلا شيء عليه وروي عن النخعي انه قال اذا دخلها مربوطاً فقد  
دخل وقال الاوزاعي في امرأة حلفت على شيء فأخسها زوجها كرهاً  
فخارتها عليه

**باب مسألة**

واذا حلف ان لا ياكل مثلاً فاكل حباً لم نكحت وفي قول ابي ثور ونكحت  
في قول اصحاب الرأي واذا حلف ان لا ياكل طعاماً فضعه ورمى به لم نكحت  
في قول ابي ثور واصحاب الرأي واذا حلف ان لا ياكل حباً فأكسبه وقع عليه  
اسم الحب واكلم نكحت في قول ابي ثور واصحاب الرأي







الكفارة في الوفاء باليمين وإذا حلف ليقضي فلاناً  
تحت رأس العلال فقال ملك وأبو ثور وأصحاب كعب بن لؤي  
وقال الشافعي حنت إذا مرت الليلة التي يعلف فيها العلال إذا قال إلى رأس  
العلال أو عند رأس العلال أو إلى استملا العلال إذا حلف ليقضيه حقه  
اليوم فله اليوم حتى تغيب الشمس في قول الشافعي وأبو ثور وأصحاب  
الراي وإذا حلف ليقضيه ماله رأس الشجر فأعطاه قبل أن يذلل أو وعده له الطالب  
أو أبراه منه حنت في قول الشافعي إن لم يكن له يمينه قال أبو ثور إن كنت يمينه  
أما في علي إن خرجها عليه فلا حنت إذا خرج منه قبل الوقت وإن كان أراد  
أن يعطيه في وقت وأعطاه في غيره حنت وفي قول النعمان ومحمد لا حنت  
وحنت في قول الثوري ويعقوب وإن مات الطالب فالطالب لم يحنت  
في قول أبي ثور وأصحاب الراي وإذا حلف أن لا يعطيه حتى ياذن له فلا  
مات فلا يذلل إن ياذن له سقطت اليمين في قول أبي ثور والنعمان ومحمد  
وقال يعقوب حنت إذا كلمه أو أعطاه وإذا حلف لقاضي لا يبرئ كذا  
وكذا إلا رفعه اليد مات ذلك القاضي فإي ذلك الشيء بعد موته لم يحنت  
في قول الشافعي وأبو ثور وحكي أبو ثور عن المعمر ومحمد وحكي عن يعقوب  
أنه قال إذا مضى الوقت حنت قال أبو بكر وقتل الشافعي أقول وإذا  
حلف بطلا وامرأة ليا تين البصرة ولم يوقت وقتاً مات قبل أن يطلو حنت  
قول أبي ثور لأنه لم يقرط ولا كان للوقت فمضى وقال أصحاب الراي يدفع المطلاق  
عليها وإذا حلف بعنق كل مملوك له ثم حنت وله عبيد وأما مكاتبين ومما بين  
وأمهات وأولاد عنق جميع ما ولاي في قول الشافعي والنعمان ومحمد إلا  
المكاتبين فإنهم لا يعنقون في قولهم جميعاً وخالفهم أبو ثور في ذلك  
فقال المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ذاي اليمين فله وقال أبو ثور وبنه قول  
أخر أن عليه كفارة مئة هذا قول جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

الراي

للقضيه

يعقوب



ابن عمر وابن عباس وابن ميرة وعائشة وحفصة وامر سلمة واذا حلف ان  
لا يشتري عبدا او متاعا او حلف ان يبيع عبدا او متاعا فامر من باع  
ذلك واشتراه ففي قول مالك راي ثور حنت وفي قول الشافعي لا حنت  
ولا حنت عند اصحاب الراي فاذا حلف ان لا يفزع امرأة فامر انشا فوجه  
حنت في قول ابي ثور واصحاب الراي واذا حلف ان لا يضرب عبدا فامر غيره  
فضله حنت في قول ابي ثور واصحاب الراي ولا حنت في قول الشافعي واذا حلف  
ان لا يهب لفلان هبة فبصدقه عليه بصدقه حنت في قول الشافعي ولا  
حنت في قول ابي ثور واصحاب الراي وقال اصحاب الراي في النخل والعمرى  
اذا قبضه حنت وفيه قال الشافعي **باب**

### اليمين في الخدمة

تخدمه ان لا يستخدمها فكانت حنثه ولا يامرها ولا ينيه له لم تحنت في  
قول ابي ثور قال ابو بكر وفيه لقول اصحاب الراي حنت ان كان يملك الخادم وان  
كان لا يملكه لم تحنت قال ابو بكر لا فرق بينهما واذا حلف ان لا يخدمه في ثلاثة  
فخدمته بامره ونعير لم يرد حنت في قول ابي ثور واصحاب الراي قال ابو بكر وفيه

### نقول **باب الركوب اذا حلف**

ان لا يركب دابة ولا ينيه فان ركب بغلا او حمارا او برذرا او رشا البرة  
او غير ذلك من الدواب التي يركب حنت وهذا قول ابي ثور وكذلك قال  
اصحاب الراي حنت الحمار والفرس والبغل والبرذون حنت وفي القياس اذا  
ركب غير ما ذكرناه في الدواب انه لا حنت غير ان اندع ذلك فيستحسن  
ان لا تحنت قال ابو بكر في قول ابي ثور صح واذا حلف ان لا يركب دابة فلان  
ركب دابة عبدا حنت في قول الشافعي ولا حنت في قول ابي ثور واصحاب  
الرأي اذا لم يكن له بنيه واذا حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دار العبد  
حنت في قول الشافعي وابن الحسول لا حنت في قول ابي ثور والنعمان ومحمد



وإذا حلف أن لا يركب مركباً ولا يلبس ثياباً فركب سفينته حنت وكذا الذابحة  
مسح والمحمل وأن ركب الدابة بالكاف أو عثرى حنت في قول أصحاب  
الراي في ذلك كله **قَابُ** **الحيز والزمان**

واختلفوا في الرجل يحلف أن لا يجطي الرجل ماله حيناً في الجينة فيقول بحامد  
والحكم وحماد ومالك سنة وفيه قولان في روى عن ابن عباس أن الحيز سنة  
أشهر وبه قال أصحاب الراي وكذلك قال عكرمة وسعيد بن جبيرة وعامر وأبو  
عبيدة في قوله مرقا كلها حل حين ياذن بها أنه سنة أشهر والدمر عن  
قوله يعقوب وابن الحسن كذا سنة أشهر وقال الضراري وعمر بن عبد الحيز  
سنة أشهر وليس عند الشافعي في الحيز وقت معلوم ولا عادة  
قد يكون الحيز عند مدة الدنيا وقال لا تحننه أبداً والورع أن يقضيه  
قبل انقضاء يوم قال أبو بكر الحيز والزمان علي ما احتمله اللغة يقال قد جيت  
منذ حيز زعمه لم يجي من نصف يوم **قَابُ**

**الميز في الضرب** واختلف الرجل يضرب عبده مائة  
فضله ضرباً خفيفاً فهو باع عند الشافعي وراي ثور وأصحاب الراي قالوا  
ليس بالضرب إلا الضرب الذي يؤلم وإن حلف ليجلد ربه مائة ثم جمعها  
فضله بها ضربة واحدة فاية بين أنهما سنة كلما فقدت عند الشافعي  
وأي ثور وقال مالك لا يخرج ذلك من مائة وبه قال أصحاب الراي قالوا لا  
لمرتع به جسيماً **قَابُ**

**في الكلام والكتاب والرسول** وإذا حلفت  
الرجل أن لا يتكلم اليوم فتكلم بالعربية أو بالفارسية أو بأي لغة تكلم بها

حنثتة قول من تحفظ عنه من أهل العلم وإن حلف أن لا يكلم فلان فناداه  
من حيث يسمع الصوت مثله أو كان نائماً فناداه فأبى فحنثتة قول  
أي ثور وأصحاب الراي وقال الشافعي إذا ناداه حيث يسمع كلامه حنت وإن

أي ثور

كل



وكانوا يسمونهم  
الاشواق

لم يسمعه وان كلمه حيث لا يسمع احد كلامه لم نحدث في قول الشافعي  
وابي ثور واصحاب الرأي قال ابو بكر بن نضر بن ميمون قال قال ابو بكر بن ميمون  
وهو منهم حدث في قول اصحاب الرأي الحسن البصري وعنه قال ابو عبيد  
وذكر انه قول مالك والكريني وقال الشافعي مرة لا نحدث الا ان  
نوره وقال مرة نحدث الا ان نوره بقلبه واختلفوا في الرجل يخلف  
ان لا يكلم فلانا فكتب اليه كتابا وارسل اليه رشوا فقال النوري في الرسول  
ليس بكلام وقال الحسن افعي لا يبين ان نحدث وقال الفخري والحكمي في الكتاب  
نحدث وقال مالك نحدث في الكتاب والرشوا وقال مرة للرشوا  
من الكتاب وقال ابو عبيد الكلام مسوا الخط ولا مشارة وقال ابو ثور  
لا نحدث في الكتاب قال ابو بكر لا نحدث في الكتاب والرشوا  
باب

### باب في الغنم قال

ابو بكر اذا حلف الرجل الا يفارق غنمه حتى يبيتر في ماله فنمذ غنمه  
فليتر عليه شيء من قول مالك والشافعي وابي ثور واصحاب الرأي وعنه يقول  
زار احال على رجل ابراه الطالب ثم فارقه حدث في قول الشافعي  
وابي ثور وابي يوسف لانه لم يبيتر في ماله ولا نحدث في قول النعمان ومحمد  
ولو اعطاه الذراهم قبل ان يفارقه ثم وجد فيها ربوا حدث في قول مالك ولا  
نحدث في قول ابي ثور واصحاب الرأي ولو استحقها رجل واحدا من الحالف  
فرجع الحالف على غنمه لم نحدث لانه لم يفارقه الا على الراف في قول ابي

### باب في الرأي

مسائل ٥ ر اذا حلف ان لا يمشي على الارض ولا يبيت له  
فمشى عليها حافيا او متعلبا او تخفيرا حدث في قول ابي ثور واصحاب  
الرأي ولو مشى على بساط او على فراش لم نحدث في قول جميعا و اذا  
حلف ان لا يشتري طعاما ولا يبيت له ففيمافق لا نحدث



الخ الحسنة وقال أصحاب الرأي في القياس ان تحت نيم كل من الحسنة  
 والتم الفواكه ولا تحت في الاستسنان في الجز والافنيو والحسنة  
 ولوان امرأة حلفت ان لا يسرحليا فليست حارة ففقدت تحت في قول  
 اي ثور ولا تحت في قول اصحاب الرأي ولو لم يست عند لولو فطر  
 او فلاة تحت في قول اي يوسف ومحمد ولا تحت في قول التهم  
 قال ابو بكر تحت واذا حلف ان لا يتزوج البور فزوج امرأة  
 غير شهيرة لم تحت في قول الشافعي واصحاب الرأي وقال اصحاب  
 الرأي كان يلبغي في القياس ان تحت وقال ابو بكر تحت اذا اعلوا  
 النكاح وهذا قول مالك قال ابو بكر تحت **كتاب**  
**النذور** قال ابو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر قال الله تبارك وتعالى  
 يوفون بالنذور وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب  
 كان عليه خط الجاهلية وامر سعيد بن عباد ان يقضي نذر اعمى امة وقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم من نذر ان يلجع الله فليطمه ومن نذر ان يعصر  
 الله فلا يعصه وقال لا باي اثر ادم النذر رشيء ان نذرته لما ما استخرج به  
 من الخيل واجمع كل من احفظ عنده من اهل العلم على ان من قال ان شق الله  
 مريض او شقاي من على ارق قدم غايي لوما اشبه ذلك فعلى من الصوم كذا  
 يوم من الصلاة كذا يوم من الصدقة كذا فكان يقول ان عليه الوفا نذره واختلفوا  
 فيمن نذر نذر معصية فربما عن جابر بن عبد الله وابو عبيد بن مسعود  
 انهم قالوا لا يذره معصية وكفارة كفارة بين وحكي ذلك عن الثوري  
 والنعمان قال مالك والشافعي وابو ثور لا كفارة قال ابو بكر في اقول للثابت  
 عز رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يذره معصية واختلفوا  
 فيمن نذر مشيا الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم او الى مسجد  
 بيت المقدس قال مالك اذا جمل عليه مشيا من المدينة الى بيت المقدس مضى

اي ثور

كان

فيه



مسند النبي صلى الله عليه وسلم

كما يلقى في الزاوية  
المشي إلى بيت الله  
عز وجل

الذي ذكره كعب بن مالك قال أبو عبيد وقال الأوراعي عني ويصدق في تركه  
صدقه وقال ابن المسيب من تذر أن يعتكف في مسجد أبيه فاعتكف في  
مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فاعتكف في المسجد الحرام أجره وكان  
الشافعي إذا نذر أن يمشي إلى مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس أن  
يمشي قال ولا يمشي إلى رخت ذلك في البرياتين بيت الله عز وجل والبرياتين  
هذين قوله قال أبو بكر منذ رانته إلى مسجد الرسول والمحمد الحرام  
وجب عليه الوفاء لا في الطاعة لله ومن تذر أن يمشي إلى مسجد بيت المقدس  
كان خيار أن يمشي إلى البيت وإن شامته إلى المسجد الحرام حديث جابر أن رجلا  
قال النبي صلى الله عليه وسلم أي بيت إرفخ الله عليك مكة أن صليت في  
بيت المقدس قال صل كما هنا طنا واختلفوا فيها يجب على من نذر أن يمشي  
تسميه فريضة عن ابن عباس أنه قال عليه أنحط التمر وأعط الكفارة  
عن رقية أو بصور شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا روي ذلك عن  
جابر بن عبد الله وفيه قول ثاني وهو أن عليه كفارة بين روي هذا القول عن جابر بن عبد  
الله وابن مسعود والنخعي وعطاء والحسن البصري والشافعي والفتي بن محمد  
وسعيد بن جبير وعكرمة وطاووس وقال مالك في الثوري واليثرور وابن الحسن  
كفارة... فمن قال الشافعي لا نذر عليه ولا كفارة قال أبو بكر وروينا  
عن ابن عباس أنه قال في النذر رقية أو كفارة أو كفارة أو كفارة أو كفارة  
ستين مسكينا قال لم نجد قصبا شهرين متتابعين وكان الزهرى يقول لا  
خامسا قال إن كان خطا طاعة الله فعليه وقاؤه وإن كان في معصية  
فليقترب إلى الله تعالى بما شاء وفيه قول شاذ وهو أن كان نرا شيئا فهو  
ما نوى وإن كان سمي فهو ما سمي وإن لم يكن نوا ولا سمي فإن شافعا  
يرمى أن يشاء الطعم مستكينا وإن شافعا صلى ركعتين أو حنظل في الرجل  
نذر أن يمشي إليه فكان ابن عباس يقول في كعبشاه وقال عطاء بن



وكذلك قال احمد واسحق اذا نذر ان يخرج نفسه وقال ابن المسيب وابو عبيد  
يلقبه منه في الذي نذر ان يخرج نفسه وفيه قول ثالث وهو ان يخرج ما به من الابل  
روى ذلك عن ابن عباس رويته قول اربع وهو ان لا شيء عليه هذا قول مسروق  
والشافعي قال ابو بكر رويته نقول لان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر ان يهص

الله فلا يصعبه ولم يخرج عليه كفارة **باب**  
النذر في البدن والهدى روي عن ابن عمر انه قال من جعل  
على نفسه بدلة مما له ملكه ~~ومن جعل عليه~~ ومن جعل عليه حريرا

او غيره مما له حيث سمي او نرى وروى ذلك عن الحسن وعطاء والشعبي  
وقال ابن الجنيبة عبد الله بن محمد اذا نذر ان يخرج بدلة فان البدن من الابل والبقرة  
ومن غيرها ملكه الا ان يسمي مكانا او شيئا فان لم يجد بقره فبيع من الغنم وروى قال سالم  
ابن عبد الله وروى قال ابن المسيب غير انه قال فان لم يجد بقره فبعشرون من الغنم وقال  
الشافعي اذا نذر الرجل بدلة لم يخرج الا بملكه فان سمي موضعاً من الارض بخرقاً

فيه اجزأت قال ابو عبيد لا محل للبدن في زجر الحر واختلوا فيمن نذر صوم  
يبرم فوافق ذلك اليوم برم عبيد فقال الشعبي الحسن بن ابي راعي وابو عبيد  
يفطر ويقصيه وقال ملك والشافعي لا قضاء عليه وقال الحارث بن ابي راعي ويقصيه  
يؤم مكانه وقال جابر بن زيد بيطهر مسكيناً وقال قتادة يصوم يوماً مكانه وقال

ابن ثور يفطر ويقصو يوماً مكانه واختلوا فيمن نذر صوم سنة بغير محبتها  
فقال الشافعي يفطر يوماً الفطر ويوم النحر وايام مني ويقصيهما وارثاً سنة  
يعتقها صائماً كلها الا رمضان فانه يصومه لرمضان ويفطر يوم الفطر ويوم  
النحر وايام التشريق نذره لصيامه السنة وقال ابن ثور اذا قال الله علي

صيام سنة بعينها ففطر يوم النحر ويوم الفطر وايام التشريق ففطر يوماً فافترق  
واختلوا في الرجل يقول علي صيام شهر لا ينوي مفطعاً ولا منثاباً فقال ملك  
احب الي ان يصوم ثلثين يوماً مثاباً وقال ابو بكر يصوم شهر مثاباً

صوم

ولا قضاء عليه وقال ملك  
اذا لم ينو شيئاً صام اثني عشر شهراً  
صوم مكانه يوم الفطر  
والنحر لا يصوم ايام التشريق



بالأمانة أو بالإيثار أو بالشافعي أحب أن يتابعها فإن فرغها اجزاها قال ابن الحسن  
 بن مالك إن شاء **باب** مسائل كان ملك يقول إذا جعل عليه  
 صوم شهر بعينه فمضى فيه لا قضاء عليه ربه قال عبد الملك وقاتل أحمد بكفر بالتأخير  
 وبصوم شهر أو اختلغا فيمن جعل عليه صوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يقدم  
 فلا يزعم الفجر ولا ياكل أو اكل فقال الشافعي عليه القضاء قال نعم إن لا  
 يكون عليه قضاءه وقال أبو ثور وأصحاب الرأي لا قضاء عليه قال أبو بكر ربه  
 يقولوا اختلغا فيه أن قدم لئلا فقال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لا شيء عليه  
 إلا أن الشافعي قال وأحب إلي التوضاؤه وقال ابن القسطل صاحب كتاب عليه صوم  
 مسند تلك الليلة قال أبو بكر لا شيء عليه **باب** كانت

**أحكام السرقة** **باب** ما يجب فيه قطع  
 يد السارق قال الله جل ذكره والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما  
 الآية ودل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع يد السارق إلا  
 في ربع دينار فصاعداً علي أن الله تبارك وتعالى إنما أراد بقوله والسارق والسارقة  
 فاقطعوا أيديهما بعض السرقة دون مجزئتها فمجرد قطع يد السارق لا ينافي  
 ربع دينار وفيما قيمته ربع دينار أو فيما قيمته ربع دينار فأكثر من ذلك مما  
 تجوز ملكه ويكون السارق مع ذلك علماً بنحر الله السرقة فإذا كان كذلك  
 وجب قطع يد السارق فقال طائفة يطهر حديث رسول الله صلى الله  
 صلى الله عليه وسلم لا يقطع لا يقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً  
 روي هذا القول عن علي وعمر وعثمان ربه قال عائشة وعمر بن عبد العزيز  
 والأوزاعي والليث بن سعد والشافعي وأبو ثور وفيه قولان وهو أن اليد تقطع في  
 ربع دينار وفي ثلثه مزارعاً أو ربع دينار وربع لا يحبس في الصرف  
 لم يقطع يده هذا قول مالك والشافعي لا يقطع فيها إلا أن يبلغ ثلثه مزارعاً أو  
 الصرف أو أكثر وقال أحمد والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي

إذا استوفيت من السرقة ربع دينار أو فيما قيمته ربع دينار أو فيما قيمته ربع دينار أو فيما قيمته ربع دينار

دسار







سارق من حرز قطعته في خزانة مالك وادعى ثور وأصحاب الرأي  
**باب السارق يسرق منه المتاع**  
 واختلفوا في السارق يسرق منه المتاع الذي سرقة فقال مالك على كل  
 واحد منها القطع وله قال السجستاني وادعى ثور وقال الثوري القطع على الأول  
 وبغيره الآخر وكذلك قال أصحاب الرأي فقالوا وإذا غصبت رجل من رجل  
 شيئا فحلف فسرقة منه قطع وكان مالك والشافعي ينظران إلى قيمة السرقة

الم  
 ١٢  
 ١٣

بغير سرقة بعد أو غلبت **باب السارق يسرق**  
**بالسرقة أو ثبتت عليه بها بينه وصاحب**  
**المتاع غريب** واختلفوا في السارق يسرق بالسرقة والمسروق  
 منه غائب أو ثبتت عليه بها بينه فقال مالك يقطع وهذا قول الزبيدي ليس رأي  
 ثور وقال الشافعي والنخعي ويعقوب لا يقطع حتى يضر رب الشيء  
 وقال يعقوب بن يوسف يسرق منه قال أبو بكر يقطع يده **باب**

**مسألة** واختلفوا في الرجل يسرق من الرجل الذي له عليه  
 دين عرضا يند ربحه فربما عز الشعي أنه قال لا يقطع عليه وهذا قول أبو ثور  
 وذكر أنه على قول الشافعي وقال أصحاب الرأي يقطع وإن قال اردت  
 اخذ زمتا بعد زاناعه الجحد قال أبو بكر قول أبي ثور صحيح **باب**

**السارق يكره زب المنزل امرأه بالسرقة**  
 واختلفوا في السارق ثبتت عليه أنه سرق قبل عي زب المنزل امرأه  
 له فقالت طابئة تقطع وله قال أبو ثور وقال أصحاب الرأي لا تقطع  
 وقال أحمد وأصحابه إذا شهدوا عليه أنه سرق وتقطع يده **باب**

البيبة

**القطع بعد حين من الزمان**  
 واختلفوا في القطع في السرقة بعد حين من الزمان فقالت طابئة  
 تقطع يده هذا قول مالك والثوري وأبو ثور وقال أصحاب الرأي لا تقطع



177  
 في كل من كان قد فارق  
 من غير واحد واحد وكذا  
 السرقه واذا اسروا الرجل المتاع  
 فقطعت يده ورد المتاع الى صاحبه ثم سرق ذلك المتاع مرة اخرى  
 فخطبته قول ابو ثور واصحابه الى لا يقطع قال ابو بكر يقطع لان الله امر  
 بقطع يد السارق ولا معنى لنزك ظاهر الا به يعبر حجه واذا اسروا السارق  
 فخطبته السرقه على اهلها ثم روع الى الامام قطع هذا قول ابو ثور وقال  
 اصحاب الراي لا يقطع قال ابو بكر يقطع وقد اختلفوا فيمن اصاب  
 جدا لثلاثين فكان الشافعي يقول يستقط عنه الحد فيساق على المحارب  
 وفيه قول ثاني وهو ان تقام عليه الحد قال ابو بكر وهذا الصريح

وقالوا ان كان قد فارق ارجاح امضى فيه للحكم قال ابو بكر امر الله تعالى  
 بجلد الزاني والقاتل وقطع السارق وامر بما قامه الحدود فما امر الله  
 به فهو واجب انقاد مطالت او لم تنطل وقال ابو ثور اذا اسروا الرجل متاعا  
 به لم يجز عليه غير واحد واحد وكذا السرقه واذا اسروا الرجل المتاع  
 فقطعت يده ورد المتاع الى صاحبه ثم سرق ذلك المتاع مرة اخرى  
 فخطبته قول ابو ثور واصحابه الى لا يقطع قال ابو بكر يقطع لان الله امر  
 بقطع يد السارق ولا معنى لنزك ظاهر الا به يعبر حجه واذا اسروا السارق  
 فخطبته السرقه على اهلها ثم روع الى الامام قطع هذا قول ابو ثور وقال  
 اصحاب الراي لا يقطع قال ابو بكر يقطع وقد اختلفوا فيمن اصاب  
 جدا لثلاثين فكان الشافعي يقول يستقط عنه الحد فيساق على المحارب  
 وفيه قول ثاني وهو ان تقام عليه الحد قال ابو بكر وهذا الصريح

**باب من سرق عيدا صغيرا او صغيرا**  
 حرا وان اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان من سرق عيدا  
 صغيرا من الحرز ان عليه القطع لذلك قال مالك ولا ثوري والشافعي  
 واحمد والسخاف راو ثور وروينا ذلك عن الشعبي وفيه قال الحسن البصري  
 وقال النعمان ومحمد كذلك ان كان صغيرا لا ينكلم ولا يعقل وقالان كان  
 ينكلم ويعقل لم يقطع سارقه وقال الرعي يقطع اذا كان عجميا لا يند  
 وقال يعقوب اسنخسرا يقطع قال ابو بكر قطع يده لحجب على طاهر  
 الكتاب واختلفوا في السارق صبي حرا من حرزه فقال مالك واسحق  
 يقطع لان الحردينه اكثر من الثمور وفيه قال الحسن البصري والشعبي  
 وقال الثوري واحمد وابو ثور واصحاب الراي لا يقطع عليه وقال  
 العنبر ان كان على الصبي المسروق ما يهـ مثقال خلعي لم يقطع وخالفه يعقوب  
 فقال يقطع قال ابو بكر لا يقطع سارقا ولا حرزا اذا كان عليه خلعي يسلخ

خ  
 ١٧



قيمة ربع دينار قطع وخالف النعمن طاهر الكتاب لا يستأرقه سارق  
صبي وسارق ماله **باب السارق سرق**

من يلبس المال ومن الخمس **و** واختلفوا فيها نجس علي من سرق  
من ست المال فكان النعمي والشعبي والحكم والشافعي واختلفت  
الراي يقولون لا قطع عليه وتال احمد بن ابي سلمة ومالك وابو ثور  
عليه القطع قال ابو بكر يقطع لطاهر الكتاب **باب**

**الفاكهة الرطبة تسرق** **و** واختلفوا في القطع في الفاكهة  
الرطبة والخبز واللحم وما اشبه ذلك فقال مالك عليه القطع في الفاكهة  
الرطبة والطعام والبطيخ واللحم والفتا والبقل والخبز بان لا يترجى  
الذي قطع فيها عتار كانت ارجه نوكا وهذا علم مذهب الشافعي  
وبه قال ابو ثور وقال اصحاب الراي لا قطع في اللحم والخبز ولا في ثمن من الفاكهة  
والبقل والزحان والنورة والجص والزبيب واللبن والقيذ وقال الثوري فيها فسد  
من ثمره مثل التريد واللحم وما اشبه ذلك لا قطع عليه فيه ولا يجرى  
وقال النعمن لا قطع في الحجارة والماء والخبز والنورة والجص والزجاج  
والنوايل والقصص والحطب والجذوع وما اشبه ذلك لا قطع فيها سواه  
وقال يعقوب لا قطع في جميع هذا وقال النعمن لا قطع في الطير ولا في  
شئ من الصيد ولا قطع في الفاكهة اليابسة التي تنقل في ايدي الناس  
وقال في سائر الصليب من الذهب والفضة من حزر لا قطع عليه فيه ومن  
سرق الدرهم التي فيها التماثيل قطع فيها لا يخذل هذا لا يخذل ولا يخذل  
قال ابو بكر القطع في كل هذا نجس لطاهر الكتاب **باب**

**القطع في الثمر المعلق** **و** جاء الحديث عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال لا قطع في ثمر ولا في ثمر ولا في ثمر ولا في ثمر  
الثمار واختلفوا في قطع الثمر من زروع الاشجار فقالت طائفة لا قطع



ما شئبه  
التمسك بغيره  
التمسك بغيره  
التمسك بغيره

في الثمار البنية وورس النخل وورسها معنى هذا القول عن ابن عمر وانه قال عطاء بن  
ابن يباح وملك والثوري والشافعي واحكام الراي وكان ابو ثور يقول اذا سرق  
ثمرا من نخل او شجرة او عنب من ثمرها او قسلا من اخضرها او كان  
قد رما يقطع فيه اليد قطعت يده قال ابو بكر هكذا يقول ابن ابي عمير خبير رافع  
ابن خديج **باب القطع في الطير يسرقه**

واختلفوا فيما سرق طيرا فكان ملك وابو ثور يقولان يقطع وهو مذهب الشافعي  
اذا كان قيمته ربع دينار وقال احمد واسحق واصحاب الراي لا يقطع فيه  
قال ابو بكر لا تقول الا ان كان **باب سرقة**  
**المواشي من الحرز وغير الحرز** جال الحديث عن رسول الله  
صلي الله عليه وسلم انه قال ليس في شيء من المواشي قطع الا فيما اواه  
المراحم مبيع ثم المجز قطع اليد وهذا قال عطاء وملك والشافعي وقال  
ملك والشافعي لا قال ملك والشافعي وابو ثور واصحاب الراي في البعير

يسرق من امرء لا يقطع فيه قال ابو بكر زيد يقول **باب**  
**سارق المصحف** واختلفوا فيها على سارق المصحف  
فكان الشافعي وابو ثور وابن القيس ويعقوب يقولون يقطع اذا كان مما يقطع  
فيه اليد وقال المعز لا يقطع من سرق مصحفا قال ابو بكر يقطع سارق المصحف

**باب ابواب الحرز** جال الحديث عن النبي  
صلي الله عليه وسلم انه قال ليس في شيء من المواشي قطع الا فيما اواه المراحم  
فبيع ثم المجز فغيبه قطع اليد قال ابو بكر وقول عطاء اهل العلم ان يقطع اما يجب  
على من سرق ما يجب فيه قطع اليد من حرز هذا مذهب عطاء بن يمامة والشافعي  
ابن عبد العزيز وعمر بن دينار وانه قال ملك والثوري والشافعي واحمد والشافعي  
وابو ثور ولا يخاف الراي واختلف فيه عن الحسن البصري فروى عنه انه  
قال فيمن جمع المتاع في البيت عليه القطع وحكي عنه قول ابو اوفى قول



سائر أهل العلم قال أبو بكر ليس فيه هذا الباب خير ثابت لا مقال فيه لأهل العلم  
 ويقولون غوامر أهل العلم تقول وهو كالأجماع من أهل العلم وإذا دخل السارق  
 الدار فأخذ المئاع ورمي به إلى المائدة ثم خرج فأخذ المئاع قطع في قول الشافعي  
 وإبي ثور وأصحاب الرأي قال أبو بكر وفيه يقول وإذا دخل الدار وأخذ مئاعاً  
 ونزل درجة خارجاً من الدار ففي قول مالك إذا أخرج الدار من حرزها فغارله  
 الخارج قطع الداخل وهذا أغلبي مذهب الشافعي وإبي ثور وأصحاب  
 الرأي إذا أخذها وهو في الدار فنزلها درجة على باب الدار لم يقطع وأخذ منها  
 قال أبو بكر يقطع الذي أخرج من الحرز وأختلفوا فيمن ثبت بينا وأدخله فأخرج  
 ثوباً فكان ملك يقول يقطع ولو أدخل وقصده فأخرج قطع وفيه قال أبو ثور  
 وهو يشبهه مذهب الشافعي فإنه يقول محسوب وقال البخاري لا يقطع قال  
 أبو بكر يقطع لأنه سارق يتجسس على حرز إذا كانا شيئاً يتقرب البيت ودخل  
 أحدهما فأخرج المئاع فلما حرجاه حملهما فاقطع على الذي أخرج المئاع  
 ويحتمل الآخر في قول الشافعي وإبي ثور وأصحاب الرأي أنه يقول وأختلفوا  
 في الفريقين الذين الدار وتجمعون المئاع ويحملوه على أحدهم وأخرج به فقالت  
 طائفة القضاة على الذي أخرج المئاع كذلك قال الشافعي وإبي ثور قال  
 أصحاب الرأي ينبغي أن يكره ذلك القياس من حيث الاستحسان يقطع عن كل من  
 وله واحد الغنم ومعتوب ومحمد وقد اختلف عن مالك في حكمه التولية جميعاً  
 قال أبو بكر القول الأول أصح وأختلفوا فيها على من سرق باب دار أو باب مسجد وكان  
 معلماً مسدوداً كما تسد الأبواب فكان ابن القاسم صاحب مذهب مالك وإبي ثور  
 يقولون يقطع وهو مذهب الشافعي وقال أصحاب الرأي لا يقطع عليه قال أبو  
 بكر والقول الأول اقترن الناس ههنا بخرز وإبراهيم وأختلفوا في السارق  
 يسرق من بيت الحمل فقال أصحاب الرأي لا يقطع عليه وقال أحمد أرجو أن لا يقطع  
 عليه وقال مالك وأبو ثور يقطع لأن مع المئاع من حفظه قال أبو بكر



هذا أول ما اختلفوا فيه النباش سرق الكفر فروي ابن الزبير قطع بناشا و  
 قال الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والشعبي وثلاثة والنخعي وحماد بن يسلم  
 وهو قول مالك والشافعي وعبد الملك الملاحشوز والسجستاني وروى  
 وقال أحمد هو أهل الرقعة وكان الثوري والعمري ومحمد بن قيس لا قطع عليه  
 وليس القبر عندهم حرز قال أبو بكر يقطع واختلفوا فيه من الفسطاط نسيا  
 نيمته ما يقطع فيه ففي قول الثوري والشافعي وأحمد والسجستاني  
 وأصحاب الرأي يقطع قال أبو بكر وروى في ذلك خلافا  
 واختلفوا فيه من سرق الفسطاط من مكانه فقال الشافعي وأبو ثور يقطع إذا  
 كان صاحبه قد أصطحع فيه وقال أصحاب الرأي لا يقطع وإنما لو ان سرق من  
 جز الفوق على ظهر غير أو ذاب وصاحبه واقف عنده فسرقت فاقطع  
 تاز سرق الخو الوصا هو لم يقطع قال أبو بكر يقطع في ذلك كله وكان مالك  
 والشافعي وأبو ثور يقولون في الدار فيها الحجر كل إنسان منعه يعلق عليه بابه إلى  
 من سرق من بيوت تلك الدار شيئا يجب فيه القطع فخرج بالدار فقد أخرج  
 من حرزه إلى غير حرزه فعليه القطع وله قال العمري قال يعقوب ومحمد لا قطع  
 عليه **باب ما لا يقطع فيه الدار** واختلف  
 أهل العلم في الأمر يستعبر ما يجب في مثله القطع وروى قال الثوري  
 ثم يجده فقال كثير من أهل العلم لا قطع عليه لذلك قال مالك وأهل المدينة  
 والثوري والنخعي وأهل الكوفة وأصحابه وهو قول عوام أهل العلم من علماء الأمصار  
 وروى ذلك عن علماء وقال السجستاني يقطع وقال أحمد لا علم شيئا يدفعه  
 وأجبتنا حديث عائشة أن امرأته عذرة كانت تسنعهب المتاع وتجدده  
 فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها قال أبو بكر وروى بعض الأحبار أنها  
 كانت تسنعهب المتاع وتجدده فسرقت فامر النبي صلى الله عليه وسلم  
 بقطع يدها قال أبو بكر وروى بعض الأحبار أنها كانت تسنعهب المتاع وتجدده

منه

تكرار

وبه قال الشافعي



فصرخت فامر النبي صلى الله عليه وسلم فقطع يد من قال ابو بكر وعمر  
 الاختيار وهذا ان يوافق عامة العلماء قال ابو بكر وعمر فقول ثبت ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال ليس علي الخبايز والمخالب القطع وهم رويها عنه انه  
 قال لا قطع في الخلسه عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وبنو عطاء بن ابي  
 رباح الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والشعبي وعمر بن دينار وثلاثة والتخمي  
 والزهرى ومالك والشافعي واحمد واصحوا وابو ثور واصحاب الرأي وقد روي  
 عن ابي اسير بن معوية انه قال اقطعوا واختلفوا في الطريقين النقطه من الكرم  
 فكانت طائفة ففطع الخمر طراً ومن خارج هذا قول مالك والاذريعي  
 وابو ثور ويعقوب وقال احمد ان كان يطر سراً قطع وان خلس لم يقطع  
 وبني قول ثوري وهو ان لا يقطع في الكرم ضرورة في طمركه فطرها فسرقها لم يقطع  
 وان كانت مصرورة الى داخل الكرم فاذا خلبه فسرقها قطع هذا قول السحق  
 والنعمان ومحمد بن الحسن يقطع قال ابو بكر عليه القطع علي بن جهم طراً  
 واجمع غول اهل العلم على ان لا قطع على الخبايز رويها هذا القول عن ابي بكر الصديق  
 وشريح والوليد بن عبيد الملك واهي هاشم واهي منصور بن زاذان وثلاثة وعطاء  
 ابن ابي رباح والزهرى ومالك وابو ثور واصحاب الرأي واختلفوا فيمن خلع خار  
 قوم فاخذ شاةم فذبحها فاخرجها فكان ملك والمزوري والشافعي وابو  
 ثور يقولون يقطع يد من قال اصحاب الرأي لا قطع عليه قال ابو بكر عليه القطع  
 وكل ملك والشافعي وابو ثور وغيرهم من اصحابنا يقولون علي مخرج النوب  
 الذي شقه في ذراع الرجل المقطع اذا كان يسوا ما يقطع فيه اليد وان  
 اخرج وهو مشقوق لا يسوي ما يقطع فيه اليد لم يقطع وعمر بن الخطاب الثوب  
**باب السرقة من الاباء والاسا والازواج**  
 قال الله جل ذكره والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الآية قال  
 ابو بكر رضي الله عنه سارق سرق ما يقطع فيه اليد اقطع على طاهر كتاب الله

من اجل



الا ان يجمع اهل العلم على شئ فيجب استثناء ذلك من طاعه الكتاب وكل  
مختلف فيه فمردود الى الكتاب لان الله امرهم اذا تنازعوا ان سرحوا ما تنازعوا  
فيه الى كتاب الله ونسئله رسوله وحل في ذلك الايام والابناء والازواج  
وسائر الناس واختلفوا فيمن سرق من مال ولديه فكان الحسن المصري والشافعي  
واحمد واسحق والراي يقولون لا يقطع وبه قال الثوري وفيه قولان  
وهو ان يقطع يد من سرق هذا قول مالك وابي ثور وكذلك قالوا ان زنا بجارية ابية  
عليه الحد وكان مالك والثوري والشافعي واحمد واسحق والراي  
الراي يقولون ان سرق الابوان من مال ولدهما لم يقطع ما واختلفوا فيمن سرق  
من ذوات المحارم مثل العمه والخاله والاخت وغيرهن فكان الثوري يقول لا  
تقطع يده وبه قال اصحاب الراي قالوا لا يقطع من ذنوبهم محرمة منه وفيه  
قول الشافعي واحمد واسحق يقطع من سرقها ولا وقال ابو ثور يقطع كل  
سارق سرق ما يقطع فيه اليد الا ان يجمعوا على شئ فيسبوا للاجماع واختلفوا  
في الزوجين يسرق كل واحد منهما من صاحبه فقال اصحاب الراي لا يقطع  
عليهما اذا سرق كل واحد منهما صاحبه وبه قال الشافعي وقال علي الاحياط  
وقد حكى عن الشافعي انه قال يقطع المرأة اذا سرق من مال زوجها  
بما قد احرزه عنها قال ابو بكر هذا صحيح قوله وفيه قولان وهو ان يقطع

اذا اكره

**باب الاقرار الذي يوجب القطع**

الاقرار الموجب للقطع فقالت طائفة لا يقطع يد السارق حتى يقر من هذا  
قولا ابن ابي ليلى وعقوب واحمد واسحق وفيه قولان وهو ان السارق اذا اقر  
سرق مرة وجب قطع يده هذا قول عطاء الثوري والشافعي والنعمان  
ومحمد وابي ثور قال ابو بكر وبه تقول لا يقطع من سرق مرة ولا يقطع من سرق  
ما قال ابن عمر ان اعترف مرة لا يوجب قطع اليد واجمع كل من حفظ عنه

ما  
معتز



يجب ان يشهد عليه بالسرقة  
 ووصفها ما يوجب القطع وان شهد بذلك فاجابا ومات  
 وهو يقطع بالسرقة

مهر

فقال

من اهل العلم على ان السارق مرات اذا قل ما الى الحاكم في اخر السرقة  
 ان قطع يده تجزى من ذلك كله كذا الكفاي عطاء الرعي ومالك واحمد  
 واسحق واثور وثور والنخعي ويعقوب وهذا يشبه مذهب الشافعي وغيره  
 في الرجل يزي من ارضه ان عليه حدا واحدا هل يولد له الرجل يقطع  
 المرأة نكاحا فاسدا ان الذي يحب عليه مفرقا واحدا وان كان وطيقا مرات  
 ولكن لو كان قطع السارق ثم سرقة ثانيا او حلد الرجل في الزنا مرة ثم ثانيا  
 او فرس الرجل في السرقة ثم نكحها ثانيا ففعل السارق سرق بعد القطع  
 القطع وكذلك اذا حلد الرجل في السرقة ثم نكحها ثانيا ففعل السارق  
 وبها ما عليه كذا في كتابنا **باب الشهادة على**  
**السرقة** اجمع كل من عطف عنه من اهل العلم على ان يقطع  
 يد السارق في قول ابي ثور وهو يشبه مذهب الشافعي وقال النخعي  
 اذا عاين بالقطع الا عسرهما في رجب بعد ذلك فقال يقطع ويلا قال يعقوب  
 ومحمد قال ابو بكر يقطع اذا عاين او ماتا واذا اختلفا احدهما سرق ثورا وقال  
 الاخير سرق بقر او قال احدهما سرق ثورا كانت حمرا وقال الاخر كانت بيضا  
 لم يقطع في قول الشافعي واثور ويعقوب ومحمد وقال النخعي لا تجوز بشوا  
 اذا قال احدهما سرق ثورا وقال الاخير سرق بقر او قال احدهما سرق بقر  
 قطع قال ابو بكر لا فرق بينهما بل الوزان لا ان لا يقطع لان ذلك لا يكاد يخفى  
 على الناظر ومعرفة الذكر والانثى خفا لان سعد ذلك واذا اختلفا فقال  
 احدهما سرق ثور الغنميس وقال الاخير من الغنميس لم يقطع في قول مالك والشافعي  
 واثور واصحاب الرأي قال ابو بكر وبه نقول واذا شهدا على رجل قطع  
 يده ثم حارا حرقا لا هذا الذي سرق وقد اخطانا بالاراقول كل من عطف  
 عنه من اهل العلم انهم يفرحون به البدول قبل شهادتهما على الثاني  
 روي ذلك عن علي بن ابي طالب ورواه قال ابن شبرمة والشافعي واثور



# الراي في باب صفة قطع يد السارق

لختلف أهل العلم فيما يجب قطعه من السارق فقال طائفة إذا سرق قطعت  
 يده اليمنى وإذا سرق الثانية قطعت وجهه اليسرى وإذا سرق الثالثة قطعت  
 يده اليسرى وإذا سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى وإذا سرق الخامسة عُنُرُ  
 ونَجَسَ هذا قول ملك وأهل المدينة وبه قال فتادة والشافعي وأصحابه وكذلك  
 قال أبو ثور وقد ثبت عن أبي بكر وعمر أنها قطع في السرقة اليد بعد اليد والرجل  
 وفيه قول ثانٍ وهو أن يقطع يده اليمنى ثم رجله اليسرى في السرقة الثالثة  
 فإن سرق بعد ذلك حبس روى هذا القول عن علي بن أبي طالب وقال الرضا  
 يبلغ ثمانية السنين لا يقطع اليد والرجل وبه قال حماد بن أبي سليمان وأحمد بن  
 حنبل واختلفوا في اليد والرجل من أين يقطع فروينا عن عمر وعطاء أنها قال  
 من المفصل قال عمر القدر وقال عثمان اليد وبه قال الشافعي في اليد والرجل  
 وقد روينا عن علي بن أبي طالب أنه قال يقطع الرجل من شطر القدم ويترك له  
 عقبها وقال الحق البدي من الرسع والرجل من المفصل ويترك العقب وقال أبو  
 ثور فعلى قول علي أرفق وأحب إلي وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 إذا امر بقطع يد رجل أو قال الحسم أو في أسناده مقال فلا يستحب ذلك  
 منهم جماعة منهم الشافعي وأبو ثور وغيرهما وهذا حسر وهو أقرب إلى البر  
 وأبعد من التألف واختلفوا في السارق وتكون يمينه شلا فقال الرضا يقطع يمينه  
 لا يقطع حال وبه قال الحق وأبو ثور وقال أحمد إذا كان حركها أو كان قائمة  
 تقطع واختلف قول أصحاب الرأي في هذا الباب فقالوا إذا كان أشل اليد  
 اليمنى وبه الشمال صحيحة يقطع اليمنى وإن كانت يده الشمال شلا يابسنة واليمين  
 صحيحة لم تقطع اليمنى وإن كانت يده شلا وثني يابس شين لم تقطع وإن كانت  
 يده صحيحة لم تقطع اليمنى وإن كانت يده اليمنى وإن كانت رجله اليمنى  
 يابسنة والشمال صحيحة لم تقطع يده اليمنى لأنه يكون مشقوق ليس له يد ولا رجل

من المفصل  
 من المفصل

الشمال



والسارق على القاطع ويورد به الساطع والتم

د  
كسره

عليه

قال ابو بكر اوجب الله قطع يد السارق في كناية فقطع يد السارق وجب مثله  
كانت او صحبه وليس يقر من نزل طام الكتاب معني واما كناية الله نجيب  
واختلفوا في السارق بسرقة يثبت عليه بذلك بينه وبينه وذاه ورجلاه صحت  
في جسد العالم ليسل عن الشهود بعد اعليه رجل فقطع يده اليه يقاتل  
اصحاب الرأي يصر له منه لحد لم يكن وجب بعد فان زكي الشهود لم يقطع  
باسا لان اليد الذي كان فيها الحد قد ذهبت فان لم يقطع يده اليه يقاتل ولا  
قطعت يد اليسرى قال ابو بكر من قاطعه ولا اقطعته في الشقة لاني اكره ان  
اسعه بخير يد وقال ابو بكر فيها قولان احدهما ان لا شيء عليه والثاني ان يقطع رجلاه  
وجب قال ابو بكر القول الاول صحيح لان اليد لا يحلوا من احد معينين اما ان يكره  
وجب قطعها فلا شيء على قاطعها الا الادب اذا كانت اليه عاذه اولا  
بكون عاذه فعلى القاطع الغرط والديبة وقال فتادة في رجل سرق بعد اعليه  
رجل فقطع يده قال يقطع يد الذي ذاعليه ويقطع رجل السارق واذا احرم  
عليه الحاكم ان يقطع يده بعد اعليه رجل فقطع يمينه التي وجب قطعها  
فقال ملك وانثو ثورا اذا قطع رجل رجل السارق او قتل الزاني قبل ان يسلغه  
السلطان فعليه القصاص وليس على السارق غير ذلك ولا شيء عليه من  
قتل المزدحم قبل يرفع الي السلطان قال ابو بكر اذا وجب قطع يد السارق او وجب  
الرجم على رجل فقد رجل فقتل الزاني فقطع السارق فلا شيء عليه ويورد به  
الحاكم حبيب وعلم ليس اليه وواختلفوا في خطا لاي امر يقطع يمين  
السارق فيقطع يمينه فقال فتادة قد انتم لا يراى عليه وبه قال ملك اذا خطا  
القاطع قطع شماله وبه قال اصحاب الرأي استخسانا وقال ابو بكر على الحداد  
الديبة لانه اخطا ويقطع يمينه الا ان يجمع منه اجمع فقال ابو بكر ليس يخلوا  
قطع يمين السارق من اجل يمينه اما ان يكون القاطع عمدا ذلك فعليه القدر  
او يكون خطأ فديته يده على عاذه القاطع فقطع يد السارق وجب

خمس



في السرقة ولا يجوز ازاله مما اوجب الله سبحانه من اخطا محظي واختلاف  
 في الحد فيقول السارق اخرج يمينك فاخرج شماله فقطعها قتال فتادة  
 والشعبي لا شيء على الفاطح وحشبه ما قطع منه وقالت طائفة يقطع يمينه  
 اذا برأه واللاه هو الفاتح يساره وقال اصحاب الرأي ليس على الحد لا شيء  
 وهذا قيل في الشافعي لا شيء على الفاطح ويقطع يمينه اذا برأت شماله  
 وقال الثوري في الذي يتجر منه في يمينه فيقدم شماله فنقطع قال يقطع  
 يمينه ايضا قال ابو بكر هذا صحيح **كأب**

**اقامة الحد في الحر الشاذ يد والبرد الشاذ يد وغير**  
**ذلك** اختلف اهل العلم في اقامة الحد على البرد والسر والبرد

فقال طائفة بقاء الحد ولا يبرخ من اوجب الله به غير حجة هذا قول احمد  
 والحق واكثر اهل الحديث انه اقام الحد على قذامة وهو يرضى قال اخشا ان  
 موت وله قال ابو ثور وقالت طائفة اذا كان مريضا خاف عليه لم يقم عليه  
 انه قتل رجلا عمدا فيقول الشافعي يقطع يده ثم قتل ثورا ار طلب  
 ذلك الولي وله قال ابو ثور وقال اصحاب الرأي يقتل ويد رأسه القطع قال  
 ابو بكر امر الله يقطع يد السارق واوجب القصاص ولا يجوز ان يعطى شيئا  
 مما امر الله به غير حجة واختلفوا في شار وسر في حرة يقطع يمين رجل  
 فقالت طائفة يقطع يمينه للسرقة ولا شيء للمعتصم يده حكمي ابن العسر  
 هذا القول عن مالك وفيه قول الشافعي في المعتصم يده بين القصاص او دية  
 اليد فان احسار القصاص قطعت يده للقصاص والسرقة فان ازال اليد اعطى  
 ذلك وقطعت يده للسرقة وفيه قال ابو ثور وقال اصحاب الرأي ايد القصاص  
 واذا ازال عنه الحد **ابواب قطع العبد** قال الله جل  
 ذكره والمستار والمستار رفة فاقطعوا ايديهما قال ابو بكر في خلسة طاهر القربان  
 الحر ازال العبد وفيه قال غوام اهل العلم ومن يد ازال العبد المسترق بالسرقة

عمر  
 حتى يبرأ ذلك قال مالك  
 والشافعي وكذلك  
 الدعيان ومحمد بن الحنفية  
 واختلفوا في رجل يقتل  
 عند الامام وتلت عليه



أكثر

يقطع يده عيسى بن عمر بن عبد العزيز والسن البصري  
 والقسم وعروة بن زبير والنخعي وثقافة قال مالك والثوري والشافعي  
 وأحمد وأبو إسحق ويعقوب وفيه قولان وهو أن لا يقطع عليه روماً ذلك  
 عن ابن عباس روي قال سئل عن العاصم بن مروان بن الحارث عن أبيه قال سئل  
 ابنه طاهر القزويني **باب سرقة العبد**  
**من مولاه** إن أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن لا يقطع على  
 العبد إذا سرق من مال مولاه ثبت ذلك من عمر بن الخطاب وابن مسعود روى  
 قال مالك ومحمد بن النضر بن رافعهم وكذلك قال الشافعي  
 وأحمد وأبو إسحق قال الثوري وأحمد وأبو إسحق في المكاتب ومولا لبيها سرق من  
 صاحبه لا يقطع عليه وكذلك قال أصحاب الرأي والشافعي والعبد يقطع بالسرقته  
 من مولاه أو لب مولاه أو ابن مولاه أو جده أو ابنة جده أو من مولاه  
 أو من امرأة مولاه قالوا لا يقطع في شيء من ذلك المكاتب والمذنب وروى  
 الولد وإذا أقر الرجل أنه سرق من مكانه أو من عبده نأجر عليه دينه يقطع  
 وقال أبو ثور يقطع العبد إذا سرق من مال مولاه سرق من مال مولاه  
 فإنه لا يقطع عليه واختلفوا في عبد الرجل يسرق من مال زوجته أو عبد  
 المرأة يسرق من مال زوجها ففي قول الشافعي لا يقطع على واحد منهما وقال مالك  
 على كل واحد منهما يقطع قال أبو بكر بن قمر مالك صحيح **باب**  
**رد المثل المسروق إلى أهله** يتضمن المتلف لذلك  
 قيمته ٥ أجمع عوام أهل العلم على أن المثل إذا وجب قطع يده  
 نقتطعت ووجد المتاع بعينه أزد ذلك ثلث على السرقة منه وقد  
 اختلفوا فيه إذا قطع والمتاع مستهلك ففي قول الشافعي وأبي ثور إن كان للشيء  
 المثل مثل الخمر مثله وإن لم يكن له مثل أجزأه من السرقة وهذا مذهب  
 النخعي وحماد بن أبي سليمان والليث بن سعد وأحمد وأبو إسحق وقال آخرون



از وجد المتاع بعينه اخذ منه وان استعمله السارق فممنه ان كان  
 له مال وان كان معد ما بطل عنه ولم يكن دينا عليه هذا قول مالك ونبه قول  
 ثالث وهو ان لا غرم على السارق بعد ان يقطع يد الا ان وجد شيئا منه بعينه  
 فبوخذ منه هذا قول عطاء بن رباح وابن سيرين والشافعي ومالك وقال الثوري  
 قال الشافعي احب الي وبه قال الثوري واصحابه وقال المغيرة بن الربيع سرق مرات  
 ثم بوبتاه في اخر مرة فانه يقطع وبضمن كل السرقات الا اخرقة قال يعقوب  
 لا اختمه قال ابو بكر القزالي الحول اصح لان الله حرم الاموال في كتابه  
 وعلى لسان نبيه واجمع اهل العلم على تحريمه ولا يحل شي منه بخير حجة  
 واذا اجمعوا على وجوب رد الشيء المسروق وان كان وجوذا او معنى النفع  
 غير معنى المال لا نفرد امر وابد الشئ مع قطع اليد فاذا كان رد ذلك المذهب  
 وان قطع يد، وجب قيمته ما استعمل منه لانه مال المسلم ابله ولا يثبت  
 خبر عبد الرحمن بن عوف **باب سرقه الخمر**  
**الخمر من المسلم ومن النصراني حرم الله عز وجل**  
 للمرتبة كتابه وعلى لسان نبيه وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الخمر واجمع اهل العلم على تحريم الخمر واجمع كل من خبط عنه من اهل  
 العلم على تحريم الخمر ان المسلم اذا سرق من اخيه خمر الله لا يقطع عليه هذا  
 قول عطاء بن مالك والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي وكذلك الخنزير اذا سرق  
 لا يقطع عليه واختلفوا في المسلم يسرق من النصراني خمر فقال عطاء بن نافع  
 يده وقال الشافعي والحمد وابو ثور واصحاب الرأي لا يقطع عليه وفيه قول  
 ثالث وهو ان لا يقطع يده ولكنه يصح لانه عند غيرهم خمر فاحتج ما شرنا  
 قصي ذلك قال ابو بكر طحا قال الشافعي اقول لا والله حرم الخمر ولا يخرق قطع  
 يد مسلم فيما لا قيمة له اذ هو حرمه **باب سرقه الخمر**  
**والذي** اختلف اهل العلة في الحربي يدخل في الاسلام بامان وسرق

مان  
 السرقات

مان  
 الشئ

سرقه

الخمر



فقال الشافعي والنعمان وابن الحسن لا قطع عليه ويصير السرقة  
روينا عن ابن عباس انه كان لا يرى علي اهل الذمة قطعاً وقال ابو ثور يقطع  
يده اذا لم يغدرب بالحالة وقال مالك يقطع اذا سرقة ولا يقطع عليه الحد  
الزنا قال الثوري ليس يقطعها فرق **باب اقامة الحدود**  
**في ارض الحرب** **و** واختلفوا في اقامة الحدود في ارض الحرب  
فقال طائفة تامة ولا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام هلذي قال الشافعي  
وبه قال مالك والليث بن سعد وقال الاوراعي يقطع من غير ارض الحرب  
وان لم يجر من مصر من الامصار الحدود في عسكره غير القلع فاذا قتل  
قطع وقال النعمان اذا غزا الجند ارض الحرب وعليهم امير فانه لا يقيم الحدود  
في عسكره الا ان يجر من ارض مصر او الشام او العراق وما اشبهه فيقيم الحدود  
في عسكره **باب حد البلوغ** **و** قال الله جل ثناؤه اذا  
بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا الآية وتبلغ النكاح هو الحلم وثبت  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بلغ القلم عن الصبي حتى يحتمل راجع  
اهل العلم على ان الفايض والاحكام تجب على المحتمل العاقل وراجع اهل  
العلم على ان الفايض تجب على المرأة بطهر والحيز فيه وهو الرجل في حكم  
الا حنلام سراه واختلفوا في خصال سواه المحتمل فما اختلفوا فيه بلوغ خمس  
عشر سنة فمن اقل القلام لداكمل له خمس عشرة سنة انما بلغ الشافعي  
والاوراعي واحد وفيه قول ثان وهو ان يبلغ اذا كمل له اربع عشر سنة  
وطعن في الخامسة عشر وهذا قول السني فاما مالك واهل المدينة واهل الكوفة  
فليس هموز الكراهة فيهموزهم واختلفوا في الاكفات فجعلت وقتة  
الامانة حد البلوغ وهذا قول القاسم وسالم واحمد واسحق وابو ثور واحتجوا  
حديث عطيبة القرظي والشافعي لا تقول له الا في اهل الشرك الذين  
لا يرون علي اسنانهم وقد روينا عن ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب

الحدود

وكانوا يقطعون الشافعي اذا لم يجر من ارض مصر او الشام او العراق وما اشبهه فيقيم الحدود في عسكره

راي



وأيضا الزبير انه جعلوا حد البلوغ بلوغ سنه اشبار و به قال السجستاني وقال  
عطاء بن ابي نباح والحكمي والزهرى لا قطع على من لم يحتلم وخالف النعمان  
ذلك كله فقال حد البلوغ في العلم استكمالها بعشرة سنه الا ان يحتلم  
قبل ذلك وفي الجارية استكمال سبع عشرة اذا لم يحتلم قبل ذلك وقال  
ابو بكر لا شك ان الا حتملا من حد البلوغ وقد يكون حد البلوغ استكمال خمس  
عشرة سنه ويكون اثبات ذلك حد البلوغ وليس على من بلغ معلوما  
على عقله شيء من الزنا **باب ثلثين المتبارق**

**ما زال يلعنه القطع** ثبت ان عبد الله بن مسعود قال لعنه الله

ما استطعتم وروينا عن عمر بن الخطاب انه قال لعنه الله اسرقته فقل لا فقال

لا فنكره وروينا معنى ذلك عن ابي بكر الصديق في اي الارزاق واي من روائس

مسعود و به قال السجستاني ابو ثور واحتج بعضهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم

لما عرقلك ثلث او غيرت قال لا قالوا انما قال ذلك ليد راعته الحد

وقال غيره اذا وجب الحد لم يحراز الله بوجه فاعلم ما روى عن الاوائل

هذا الباب انما هو قبل الاقرار فاذا اقر وجب اقامة الحد بما وجبه

الله **باب الستير على المسلمين في الشفاعة**

**في الحدود** في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

من ستر علي مسلم عورة ستر الله عليه في الدنيا والاخرة والذي يحب ستر المسلم

علي اخيه المسلم اذا رآه علي فاحشبه او سوطه ثوب الله وعلي من اضاء

حد ان يستتر ستر الله في ستر عن ذلك ويحدثه ثوبه نضوحا وموارا يعود

في الحديث ان اذا ابلغ الامام ذلك لم يسمع له الا اقامه الحد الحديث

النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يعاصوا الحدود فيما بينكم فيما بلغ من حد فقد

وجب وقد اختلفوا في الشفاعة في الحدود فيما بينكم فيما بلغ من حد فقد

وجب وقد اختلفوا في الشفاعة في الحدود فيما بينكم فيما بلغ من حد فقد

وجب وقد اختلفوا في الشفاعة في الحدود فيما بينكم فيما بلغ من حد فقد

وجب وقد اختلفوا في الشفاعة في الحدود فيما بينكم فيما بلغ من حد فقد



فمن رأى ان يشفع في الحد ليد رايه عمر وجب ذلك عليه فقول الرسول  
 الى الامام الزبير بن العوام وقال يفعل ذلك دور السلطان فاذا بلغ الامام فلا  
 اعناه الله ان يخفاه ومن راي ذلك عمار بن ياسر بن عباس بن سعيد  
 ابن جبير والزهرى والارزاعى واحمد وكهت طابفة السفاعة في الحدود  
 وقال ابن عمر من جالت شفا عنه دون حد من حدود الله فقد ضاد الله  
 في حكمه وفرضه بين من لم يعرفوا ذلك للناس فقال لا بأس ان يسفغ له ما لم يبلغ  
 الامام وامام عن بشر وقصار فلا احب ان يشفع له من يبلغ الامام احد  
 ولكن يترك حتى يقام عليه الحد قال ابو بكر الاحبار الثابته تدل على السفاعة  
 المنهي عنها ان يسفغ الى الامام من حد قد وصل الله علمه من ذلك ان يلى  
 صلى الله عليه وسلم قال الاسامة لما كلفه في امر المخزومية التي سرقته  
 ان يشفع في حد من حدود الله منكر اجله لما شفع في امرها

منه

**باب السارق ملك ما يسرق قبل**

**وصوله الى الامام او بعد ذلك** كان ملكا وشافعي  
 بغيره لا يقطع يد السارق ورازقه المسروق منه الشئ قبل قطع يده  
 وقال اصحاب ائمة السرقه الى اهلها قبل يرفع الى الامام ثم راي به الامام  
 وشهد عليه الشهود لم يقطع قال ابو بكر القطيع اذا وجب لم يحضر الله  
 برجه وث السرقه شيئا حذ الله وما لا يدى ملكا ان الله والناس ما قامت  
 السلطان وما كان لبيد لم يترك ذلك النهر ان شاء والها لموايه وان شأوا  
 تركوه **كتاب المحاربي** قال الله جل ذكره

للسارق  
الراي

ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق وقال ومن يقتل موحدا متعمدا فجزاه  
 جهنم الاية وقال ولا تقتلوا انفسكم اياه كان يجر رحبا وثبت ان رسول  
 صلى الله عليه وسلم قال اتوبوا عنكم دماركم واموالكم حرام عليكم  
 كرملة يوم هذه في شعر هذه ان يلبس كرم هذا او قال امرت ان تقتل الناس



حتى يقولوا لا اله الا الله فان قالوا فما عصموا من دماءهم واموالهم الا حقتما  
 وحسبهم على الله قد ما المومنين بحرمه على طاهر كتاب الله عز وجل  
 وبالحبار الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وباجتماع اهل العلم الا بالحق  
 الذي استثناه الله كتابه وعلى لسان نبيه فاما الكتاب فقولوا ولا تقتلوا  
 النفس التي حرم الله الا بالحق واما السنة فقوله عصموا من دماءهم واموالهم  
 الا حقتما فمن الحق الذي ذكر الله استثناء الفصاح قال الله عز وجل كتب  
 عليكم الفصاح الحية ان النفس بالنفس والعين بالعين ومن قتل مظلوما  
 فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال وكتبنا عليهم ان النفس بالنفس والعين  
 بالعين كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ايا احد دم من  
 كفر بعد ايمانه او نأبذ ايمانه وقال الله عز وجل والجور قصاص  
 واوجب الله حد الزاني وقطع السارق وحل الشارب على لسان نبيه  
 صلى الله عليه وسلم واوجب الله عز وجل اقامة الحدود على المخارئين  
 فقال جل ذرانا جزا الذين يخربون الله ورسوله الى قوله غفور رحيم  
**باب اختلاف اهل العلم فيمن نزلت**  
**اية الكافرين** اختلف اهل العلم فيمن نزلت قوله عز وجل انما  
 جزا الذين يخربون الله ورسوله فقال مالك والشافعي وابو ثور واصحاب  
 الرأي نزلت الاية فيمن خرج من المسلمين بقطع السبيل ويسعون في الارض  
 بالفساد وقالت طائفة نزلت الاية في اهل الشرك هذا قول الحسن البصري  
 وعطاء وعبد الكريم وقد احتجوا بآثار بالقرآن الاول بانه الاية دليل على  
 ان الاية نزلت في غير اهل الشرك وقوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدر  
 عليهم وقد اجمع على ان اهل الشرك اذا وقعوا في ايدينا فاسلموا ان  
 دماهم ثم نزل ذلك على ان الاية نزلت في اهل الاسلام واحتج  
 بعض من يقول بالانفصال الاخر بنبر الخمر فيمن قال في بعض الاخبار انهم كفروا

وكتابه

ومن الحق الذي ذكره الله

واعلموا ان الله

هو



بعد اسلامهم ومنهم من زلت الآية قال ابو بكر قال ملك عبيد  
**كتاب ما نحب على طاع الطريق عند من**  
**جعل حرم الآية في اهل الاسلام** قال ابو بكر امر الله عز وجل  
باقامة الحدود على المحارب اذا جمع شئ من حجارة وسجاعة الارض بالفسق  
فقال حل ثاروه ائما جر الذين تجارون الله ورسوله الآية فالحكم عند  
الكثير اهل العلم بهذه الآية ائما نحب علي من خرج على المسلمين يقطع  
الطريق واخاف السبيل وسجاعة الارض بالفسق قد اختلفوا  
فيما نحب علي من فعل ذلك فقالت طائفة نقام عليهم الحدود وعلى  
قد رافعهم فمن روى هذا المذهب عنه ابن عباس قال اذا خرج الرجل  
مجارياً فلخاف السبيل واخذ المال قطع يده ورجله من خلاف فان  
اخذ المال وقتل قطع يده ورجله من خلاف ثم صلب واذا قتل ولم يأخذ  
المال قتل فانهم لم يأخذوا المال ولم يقطعوا يده ورجله من خلاف  
عن اي محلز وتنادة وعطا الحراساني والنجعي فكان لا يقطع يده  
اذا اخاف السبيل فشق سر سلاحه وقطع يده من خلاف ثم قتل  
واخذ مالا صلب فقتل مصلوباً وان هو شق السلاح واخاف  
السبيل واخذ المالا فقتل احداً او لم يصب دما قطع من خلاف وقال  
الشافعي من قتل منهم واخذ المالا قتل وصلب واذا قتل ولم يأخذ مالا  
قتل ودفع اليه اولياؤه بدسره ومن اخذ مالا قطع يده ورجله من خلاف  
ثم رجله اليسرى ثم حسمت في مكان واحد وحلي ومن حضر وكثر  
وقلب او كان يده يدفع عنهم غير واحد وقيل اخذ من قتل قتل ومن  
اخذ المالا قطع وقال اصحاب الراية اذا قتلوا واخذوا المالا قطع ايديهم  
اليمنى وارجلهم اليسرى من خلاف ويقتلهم اربصليم ان شاء فان صابوا  
الاموال ولم يقتلوا قطع ايديهم وارجلهم من خلاف ولا يقتلوا فان

ولم يقتل



فَنَلُّوا وَلَمْ يَصِيحُوا مَالًا يَقْتُلُونَ وَلَا يَطْعَمُ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَقَالَتْ  
 طَائِفَةٌ أَلَمْ يَأْمُرْ مُحَمَّدٌ بِالْحَكْمِ عَلَى الْحَارِثِ بْنِ خُزَيْمٍ عَلَى بَيْتِ الْحَكَمِ الَّذِي  
 أَوْجَبَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْإِيَّةِ مِنَ الْقَتْلِ أَوِ الصَّلْبِ أَوِ الْقَطْعِ أَوِ الْبَغْيِ  
 بظَاهِرِ الْإِيَّةِ رَوَى هَذَا الْمَذْهَبُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ  
 الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَطَاوُ بْنُ جَاهِدٍ وَالْخُجْعِيُّ وَالضَّحَّاكُ بْنُ مَرْزَاهِمٍ وَابْنُ  
 مَكْرَانَ وَابْنُ ثَوْرٍ وَابْنُ بَعْصَمٍ بَانَ الْإِيَّةِ لَمَّا كَانَ فِيهَا أَوْ أَفْكَانَ كُنْفَارَهُ  
 الْبَيْتَ الَّذِي كَانَتْ فِيهَا الْخِيَارُ أَنْ شَاءَ عَتَقُوا وَأَنْ شَاءَ كَسَّوْا وَأَنْ شَاءَ اطْعَمُوا وَمِثْلُ  
 قَدِيرِهِ الْأَذَى وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ مَا كَانَتْ فِي الْبَرَاءَةِ أَوْ فِي صَلَاحِيهِ  
 بِالْخِيَارِ **بَابُ صَلْبِ الْمُحَارِبِ** هـ قَالَ  
 اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ أَمَّا جَزَاءُ الذِّينِ حَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ الْإِيَّةِ هـ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ  
 الْعِلْمِ فِي صَلْبِ الْمُحَارِبِ فَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ إِذَا اخَذَ الْمَالُ وَمِثْلُ  
 قَطْعَتِ يَدِهِ وَوَجِلَهُ مِنْ خِلَافِ ثَمَرِ صَلْبٍ وَتَدْرِي عَنْ فِتْنَةِ وَسْعِدِ بْنِ  
 جَبْرِ وَعَطَاوُ بْنُ جَاهِدٍ وَالْخُجْعِيُّ وَالسَّيْدِيُّ وَعَطِيَّةٌ وَالْطَّبِيُّ إِذْ نَهَرُوا إِذَا اخَذَ  
 الْمَالُ وَقَتْلَ صَلْبٍ وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ يُصَلَّبُ حَتَّى يَمُوتَ يُطْعَمُ بِالْحَرْثِ حَتَّى  
 يَمُوتَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَحِبَّ إِلَى بَيْتِهِ أَنْ يَقْتُلَهُ ثُمَّ يَصَلَّبَ وَقَالَ الْوَزَاعِيُّ  
 يَصَلَّبُ وَيُقْتَلُ مَصْلُوبًا وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَصَلَّبُ وَهُوَ حَيٌّ ثُمَّ يَقْتُلُ عَلَى الْخَشَبَةِ  
 إِذَا جُمِعَ الْقَتْلُ وَاخْتُلِفَ الْمَالُ **بَابُ نَهْيِ الْمُحَارِبِ** هـ  
 قَالَ اللَّهُ جَلَّ تَنَاهَوْهُ أَوْ يَنْتَوُوا مِنَ الْأَرْضِ وَتَدْرِي أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ فِي نَهْيِ الْمُحَارِبِ  
 فَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لِمَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَنْفِيهِ عَنْ  
 عَمَلِهِ وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ كَانَ مِنْهَا النَّاسُ إِلَى بَادِيَةِ وَدَّ مُلْكٍ وَثَلَاثُ الدَّاحِيَةِ  
 وَقَالَ مَالِكٌ يُنْقَضُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ وَحَيْثُ كَانَ الْجِسْرُ قَالَ لَا يَنْتَقِي إِلَى شَيْءٍ مِنْ بَلَدٍ  
 إِلَّا الْحَكْمُ وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَنْفَا حَتَّى لَا يَبْقَى عَلَيْهِ وَقَالَ الزَّهْرِيُّ يَنْفِيهِ أَنْ  
 يُكَلِّبَ فَلَا يَبْقَى عَلَيْهِ كَمَا سَمِعَ بِهِ فِي أَرْضِ طَلَبٍ فِيهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ

الْحَارِثُ

سار  
 الْحَارِثُ



خَيْرٌ وَاهُ عَزَابٍ عِبَاسٍ أَنْ تَقْبَلَهُمْ أَنْ يَطْلُبُوا حَتَّى يَتَّخِذُوا نِقَامًا عَلَيْهِمْ  
الْحُدُودَ وَقَالَ أَحْمَدُ الرَّائِي يَطْلُبُ حَتَّى يَتَّخِذُوا نِقَامًا عَلَيْهِمُ الْحُدُودَ وَزَيْدُ  
قَالَ ابْنُ ثَوْرٍ قَالَ بَعْضُهُمْ يَنْتَقِمُ مِنَ الْبَلَدَةِ الَّتِي هَوَّيَ بِهَا إِلَى بَلَدَةٍ غَيْرِهَا وَاجْتَنَحَ بِأَنْ  
الرَّائِي خَذَلَ بَيْنَهُمَا **بَابُ عَفْوِ السُّلْطَانِ**

**عَنْ الْحَارِبِ أَوْ عَفْوِ لِرَدِّ مَهْدُورِ الْأَمَلِ** قَالَ ابْنُ بَرَكٍ

أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ السُّلْطَانَ رَأَى مِنْ حَارِبٍ وَان  
قَتَلَ حَارِبًا أَخَا امْرِئٍ أَوْ أَبَاهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ فَلَيْسَ إِلَى طَالِبِ الدَّمِ مِنْ  
أَمْرِ الْحَارِبِ شَيْءٌ وَلَا يَجُوزُ عَفْوُ رَأْيِ الدَّمِ وَالْقَائِمُ بِذَلِكَ الْأَمَلُ إِذَا جَعَلُوا ذَلِكَ  
مَنْزِلَةً حِدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ رَوَى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَبِهِ قَالَ  
سَلِيمُ بْنُ مُوسَى وَالزَّهْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ الرَّائِي وَقَالَ  
أَحْمَدُ السُّلْطَانُ رَأَى مِنْ حَارِبٍ الَّذِي قَالَ ابْنُ بَرَكٍ وَبِهِ يَقُولُ ٥

**بَابُ تَوَلَّى الْحَارِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَدْرَعَ عَلَيْهِ**

**وَمَا تَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّهِ بَعْدَ مَرِّهِ** قَالَ ابْنُ تَابَرٍ

إِلَى الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ رَأَى خَلْفَ أَهْلِ بَيْتِهِ مَعْنَى هَذِهِ

الْحِكْمَةِ فَقَالَ فَنَادَى وَالزَّهْرِيُّ ذَلِكَ لِأَهْلِ الشَّرْكِ وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

الْأَلْفَةُ نَزَلَتْ فِي الْمُسْلِمِينَ فَأَنَابَ الْحَارِبُ الَّذِي قَتَلَ الْبَنِيَّاتِ قَبْلَ

أَنْ يَتَدْرَعَ عَلَيْهِ الْأَمَامُ سَقَطَ عَنْهُ مَا كَانَ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ وَآخِذٌ بِحَقِّهِ

الْأَدْمِينَ مَا قَبِضَ مِنْهُ مِنَ النَّفْسِ وَالْجِرَاحِ وَآخِذٌ مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ

مَالٍ وَقِيمَةٍ مَا اسْتَهْلَكَ هَذَا مِنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ

الرَّائِي **بَابُ الْحَارِبِ فِي الْأَمْصَارِ وَالْأَزْكَ**

قَالَ ابْنُ بَرَكٍ نَبَتْ أَنْ يَرْسُلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَسْبَابِ تَغْيَةِ

مَشْهُورَةٍ فَلَيْسَ مِنْهَا وَاجْتَنَحَ أَهْلُ الْعِلْمِ قَسَمَ تَطْعَمَ الطَّرِيقَ فِي مِصْرَ

مِنَ الْأَمْصَارِ وَأَوْقِيَهُ مِنَ الْقَرْيَةِ فَنَقَلَ مَا خَذَلَ لِمَالِكٍ لَمْ يَكُنْ الْحَارِبُ فِي

قَالَ

بَلَدٌ طَائِفَةٌ



المصر انما يكون خا وجا من المصر هذا قول الثوري في الشورى والنجم وقد  
وقد اختلف عن ملك في هذه المسئلة فاثبت المجرى في مصر  
مرة ونحو ذلك مرة وتالت طائفة حكم ذلك في الصخر او المنار او الطريق  
وديار اهل البادية والقرى شواهد ان لم يكن من ان في مصر اعظم دينا  
حدودهم واخذ هذا قول الشافعي واي ثور قال ابو بكر كذا كذا هو لا  
كلا يقع عليه اسم المجرى والكتاب على التجميع ليس لاحد ان يخرج  
من حمله الآية فوما يغير حجة **باب**

### **ما يجب على من قطع الطريق واخذ اقل ما يقطع**

فيه اليد في الشريعة قال ابو بكر واختلفوا في المجرى بصب من  
المال اقل ما يجب فيه قطع اليد فقال ملك الامار ان يحكم عليه بحكمه  
على المجرى اذا شمر السلاح واحاف السبيل هذا قول مالك وروي  
ثور وقال الحزوني لا يقطع من قطع الطريق الامر اخذ قد رما يقطع فيه  
يد السارق هذا قول الشافعي واصحاب الرى قال ابو بكر ومن الفرق المس  
بينها وجوب قطع اليد والرجل على المجرى وانما يجب على السارق قطع  
اليدين فقط فاذا حار النخيل على المجرى دون السارق فكذلك الجار  
ان يغلظ عليه على طاهر الآية قطع اليد وان اخذت من يد ما يجب

### **فيه قطع اليد وهذا يلزم من قول الانفاصل على اصله **باب** قطع الطريق على اهل الامة وقطع الدم من الطريق على اهل الامة**

قال ابو بكر كان الشافعي يقول اذا قطع المسلمون  
على اهل الامة حدودهم لم يقطعوا على المسلمين الا في اوقات  
في انا قتلهم ان قتلوا ارضهم الآية وقال ابو ثور ويحكم عليهم على من قطعوا  
على المسلمين او ذمهم وكذلك يحكم عليهم مسلمون كانوا او ذميين  
وحكاذا عن الشافعي والكوفي قال الشافعي وروى ثور اذا قطع اهل

فيجب عليه



أهل الذمة على المسلمين حد واحد وذلك ما بين ربه قال الله  
 ونه قول الشافعي الحكيم على المرأة على الحكيم على الرجل وكذلك قال  
 ثور بن العبيد والنسائي الحكيم يُلغى كالحكم على الحرار واليه كان  
 القسبان في قول الشافعي وامي ثور وأصحاب الرأي لا يحدون  
 وأخيه عليهم ربح مبرور ما انفق من ماله **فقال الرجل عن نفسه وماله**  
 الحبيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل دون  
 ماله فهو شهيد قال أبو بكر وقد رينا عن جماعة من أهل العلم أنهم رأوا  
 فقال اللصوص ودفعهم عن أنفسهم وأموالهم هذا مذهب أبي حنيفة  
 والحسن البصري والنفعي وفتادة وثلث والشافعي وأحمد بن حنبل  
 قال أبو بكر وهذا بقول عوام أهل العلم أن الرجل إن قاتل عن نفسه وماله  
 وأهله إذا ارتد طلباً للإحسان التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لم تخرق وقتاً وزوناً ولا حالاً دون حال إلا السلطان فإن  
 جماعة أهل الحديث كالمجتهدين في الزمان لم يكن لهم منع من ذلك  
 إلا بالخروج على السلطان ومخاربه أنه لا يحاربه ولا يخرج عليه إلا  
 الذلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي فيها الأمر بالصبر على  
 ما يورثهم من الخور والظلم وترك قتالهم والفرج عليهم ما أقاموا  
 الصلاة وروينا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من  
 رأى من أمير شياً يكرهه فليصبر فإنه ليس أحد يقاتل الجماعة إلا  
 ميتة جاهلية **كتاب الحدود**  
 قال أبو بكر قال الله جل ثناؤه والذين هم لفرجهم خافضون إلا على إرأ  
 أو ما ملكت أيمانهم أجيبة وقالوا لا تقربوا الزنا الله كان فاحشه  
 سبيلاً وقالوا الذين يهدون مع الله إلى آخره لا يقتلوا النفس التي



الله الابلحق ولا ينور وقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة  
جلدة الى قوله وحر ذلك علي المومنين فثبتت الاخبار عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بان حر الزنا واجمع اهل العلم علي تحريم الزناه باب  
اول انه محرم الزاني ونسخ ذلك وقال الله جل ذكره  
والا تاتي يانين الفاحشه من نسائك الاية كان ابن عباس يقول كنت للمرة  
اذا نزلت حبست في البيت حتى تموت ثم انزل الله عز وجل بعد ذلك الزانية  
والزاني فجلدوا كل واحد منهما الاية وثبتت ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال حدوا عني فان الله قد جعل لعن شبيه الثيب بالثيب فجلد ثم جرح

### باب اثبات الجرح

على الثيب الزاني قال الله جل ذكره معايبها الذين امنوا الطيغور  
الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم الاية وقال من يطع الرسول فقد  
اطاع الله فقد الرض الله بحلقه طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبتت الاخبار  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بالجرح وجرحه وقال عمر بن الخطاب  
الله صلى الله عليه وسلم ورجسنا بعده وفعل ذلك بعد عمر بن الخطاب  
طالب قال والجرح ثلث بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالثاق وعولم  
اهل العلم عليه منهم ملك واهل المدينة والاوراع واهل الشام وسفن  
الثوري وسائر اهل العراف وبه قال الشافعي واهل المدينة واسحق واثور والجمهور  
ومحمد وموقوف عوام اهل البشائر من علماء الانصار

### باب وجوب الجلد مع الجرح على الثيب الزاني والاختلاف

فيه اختلف اهل العلم في اثبات الجلد مع الجرح فقالت طائفة  
بجلد كتاب الله وهو قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة  
وتجرح بسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن اسفل هذا علي بن  
ابي طالب وبه قال الحسن البصري واسحق وقالت طائفة الثيب تجرح ولا

الثيب بالثيب



فجلد هذا قول الشيخ والزهرى ومالك والاوراعى والثوري والشافعي  
واحمد وابوثور واصحاب لمات قال ابو بكر القول الاول اصح لان ما وثبت  
مكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز تركه بغير حجة  
ولا يجوز ان ينزل المتبر الا بيقين مثله ولا يجوز ان يشك به **باب**  
**جد الزاين** قال الله جل ثناؤه الزانية والزاني فاحلدا كل واحد منهما  
ما بقلة وتبين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوجب على البكر الزاين  
جلد مائة واجمع اهل العلم على الفوارىم قال الفوارىم يجب للكتاب والسنة  
والانفاذ **باب** **الاحصان الذي يوجب**  
**الجرم على المحصن الزاين** قال ابو بكر اجمع اهل العلم على ان المحصن  
اذا تزوج امرأة حرة مسلمة تزوجا صحيحا ودخل بها وطبقا في الزوج  
انه محصن يوجب عليه وخليفا اذا كانت حرة ورسا الرجيم واختلفوا  
فمن وطبقها بنكاح فاسد فقال اكثر اهل العلم لا محصنا كذلك قال عطاء  
ومالك واللبيث بن سعد والشافعي واصحاب الرأي وقال ابو ثور هو محصن  
عليه الجرم اذا زنا وكذلك المرأة وذكر ان حكم النكاح الفاسد حكم النكاح  
الصحيح وجوب المهر والزام الولد وجوب العدة والجرم به الرسة زام  
المرأة والقياس على الاكثر شيها واجمع اهل العلم على ان المرأة لا يكون تحت  
النكاح محصنا حتى يكون معه الوطى واختلفوا في الذميمة تكون تحت مستبهر  
لخصه امر فقال ابن السيب والحسن البصري وعطاء وسليمان بن موسى والزهرى  
وفنادة ومالك والشافعي واحمد والشافعي وابو عبيد وابو ثور اذا دخلها  
فهو محصن وقالت طائفة لا تخصه هذا قول الشيخ وعطاء ومحمد والشافعي  
والثوري واصحاب الارب وقال ابو بكر وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رجم يهوديا ويهودية ولا يجرم الا محصنين واذا كانت محصنة فهي محصنة  
واختلفوا في الامة تكون تحت الحرف قال ابن السيب وعبد الله بن عتبة والزهرى



وما لك والشافعي إذا وطبقها فهو محض وقال علماؤنا الحسن بن سبير بن قنطرة  
والثوري وأحمد وأبو بصير أصحاب الرأي لا تخصصه واختلافوا في الحرة تنكح  
العبد فقال طائفة تخصها العبد كذلك قال ابن المسيب والحسن البصري  
وملكو الشافعي وأبو ثور وقال النخعي وعطاء أصحاب الرأي لا تخصص العبد  
الحرة قال أبو بكر والفقهاء يقولون لا يخلو واختلافوا في الرجل يطأ العشيبة التي لم تنكح  
المحيض فقال ملك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور تخصصه وقال أصحاب الرأي لا  
تخصصه في قول الشافعي تخصصه للمخلوب على غلقها إذا حامت بها بنكاح وكان  
ملك يقول الصبي إذا كان مثل الجامع وجامع امرأته لا تخصصها وفيه قال أصحاب  
الرأي وفي قول الشافعي تخصصها واختلافوا في احصان العبيد والاماء فكان  
ملك يقول لا تخص الحرة العبد إلا أن يعتز وهو زوجة فبمسها بعد عتقها وقال  
في الامه تكون تحت الحر فيجنو وهي تحتة قبل ان يهارقها الله تخصصها إذا كانت  
قد عتقت وهي عنده إذا أصابها بعد العتق وفيه قال أصحاب الرأي وقال طائفة  
إذا كانا مملوكين زوجين فعتقا ثم وطبقا بعد العتق لا تجبر على واحد منهما  
ان زنا لا زنا مطلقا كان في الرقة هذا قول الأوزاعي وفيه قول ثالث وهو ان  
الامه إذا كانت تحت حرا وعبد وقد دخل بها فانها عتقت وتعتقها الرجلان  
يكون لهما في خلاف هذا القول فلا تجبر الا جماع هذا قول أبي ثور واختلفوا  
في الخنا بين الزوجين يسلمان وقد أصابها الزوج قبل ان يعتقها فتألت  
طائفة ذلك احصاء وعليها الرجوع لا زنا هذا قول الزمري والشافعي وقالت  
طائفة لا يكرهان محضين حتى يجامعا بعد الاسلام هذا قول أصحاب الرأي  
قال أبو بكر والذي يكون بين الرجل محصنا ان يتزوج المرأة نكاحا صحيحا وطافا  
حرة مسلمة أو ذميمة حرة أو امه مسلمة وطافا بعد عقد النكاح فإذا فعل  
ذلك كان محصنا فكل زوج ثبت نكاحه فهو من المرأة الحرة **باب**  
**الحفر للمرجومين** قال أبو بكر واختلفوا في الحفر للمرجومين طائفة ان



يخبر له رويانا هذا القول عن علي بن أبي طالب ربه قال قتادة وابو ثور قال  
أحمد أكثر الأحاديث علي أن يخبر له ربه قال أصحاب الرائي لا يخبر له  
وقالوا ان جفراة فخر زار ترك فخر وقال معتوب يخبر لها وأجمع أقل  
العلم علي أن المرحوم دهم عليه الرضي حتى موت **باب**

**عدد الطائفة التي تحضر عند أبي المرحوم**

قال أبو بكر رويانا عن ابن عباس ربه قال الطائفة الرجل فما فوقه ربه قال أصحاب  
وفيه قول ثاني وهو أن الطائفة رجلان هذا قول عطاء وأسحق وفيه قول  
ثالث وهو أن الطائفة ثلث هذا قول الزهري والشافعي وفي قول ثاني  
وهو أن الطائفة أربع هذا قول مالك والقول الأول قاله الشافعي في صلاة الخوف  
وقال زبيدة الطائفة ما زاد علي أربع وفيه قول سادس وهو أن الطائفة عشرة  
هذا قول الحسن البصري وقال قتادة في قوله وليشهد عدا بعضهم طائفة من  
المؤمنين قال يفر من المؤمنين قال أبو بكر والطائفة الجماعة وقد يقع هذا اللفظ  
علي الواحد كذا الله عز وجل قالوا أن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا  
بينهما أخر الآية يدل علي صحته وهو قوله فأصلحوا بينا خوفا من لا حمار التي  
جات في ذلك **باب حضور الامام المرحوم**

كأب

المرجوم

قال أبو بكر واختلفوا في حضور الامام ربه رويانا عن علي بن أبي طالب اذا حضر الجبل  
من الزنا كل واحد من رجس الامام ثم الناس واذا قامت البيعة رجمت البيعة  
ثم رجم الناس وقال أحمد سنده الاستراف ان رجم الامام ثم الناس وفيه  
قول ثاني وهو ان الامام لا يقتص المرحومين ولا الشهود لا ترسل الله صلى  
الله عليه وسلم قد رجم رجلا وامرأة ولم يقتصهما هذا قول الشافعي قال أبو  
بكر مكذي لقول ان حضر الامام فلا شيء عليه **باب**

**أقامة الحمد علي الجدي بعد وضع حملها**

أهل العلم علي ذلك أنه اذا اعترفت بالزنا ونبت حامل انفلا لا يرحم حتى تضع



حمله وأما الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليرأت الخبيثة التي  
أعرت بالخمار هي حامل لها لترجى حتى تضع حملها إذا وضعت فأخبر  
بى ففعل ثم أمر بها فجمعت وقد اختلف أهل العلم بعد إجماعهم على أن الجبلي  
لا ترجى حتى تضع ثم ترجى إذا وضعت فعلم ذلك علي بن أبي طالب بشرافة  
وبه قال الشافعي ومالك والشافعي وأبو ثور وقال أحمد وأبو بكر حتى  
تضع مائة بطنها ثم تترك حتى يفضيه حولين وقال أصحاب الرأي حتى  
تلك وتعلم من فاسها ثم تغير عليها الخد فإن كان يومه رجعت حين تضع  
قال أبو بكر لا أعلم مع من منع من إقامة الحد إذا وضعت حملها حجة

**باب الأقرار بالزنا** قال أبو بكر اختلف أهل  
العلم في الأقرار الموجب للحد فقال طائفة إذا أقر الزنا مرة وجب عليه  
الحد هذا قول الحسن وحماد بن أبي سليمان ومالك والشافعي وأبو ثور وقالت  
طائفة لا يقام عليه الحد حتى يقر أربع مرار هذا قول الجمهور وأبو ليلى  
أحمد نحد إذا أقر أربع مرار ثم يجلس واحد وقال أصحاب الرأي إذا أقر أربع  
مرار ثم يجلس واحد فهو بمنزلة مرة واحدة قال أبو بكر الأقرار مرة واحدة  
يوجب الحد لقول النبي صلى الله عليه وسلم وأغنيا أليس علي امرأة هذا فان  
اعترف فأرجمها وكذا الخبر الجليله أقرت بالزنا ولم تقرب أربع مرار وإنما  
زد النبي صلى الله عليه وسلم ما عثر لانه شك في أمره وقال هل يك  
جنون فليس في ذلك حجة لجميع بها فيمن أقر ولا شك في صحته

**باب المعتبر في الأقرار بالزنا يرجع على**  
**أقراره** قال أبو بكر يقر الزنا ثم يرجع عنه فكان عطا وخبي بن حمزة  
والزهرى وحماد بن أبي سليمان والثوري والشافعي وأحمد والنعمان ويعتبر  
بقول من يترك ولا يحد واختلف عن مالك في هذه المسألة فذكر القعنبر  
عن مالك أنه يثبت منه قال ابن عبد الحكم قال لا يثبت ذلك منه وقيل

من يضع حملها  
من يضع حملها  
من يضع حملها

أما إذا أقر  
أما إذا أقر  
أما إذا أقر

واختلفوا في  
واختلفوا في



وقال الشعب قال ملك انما بعد روالا لم يقبل ذلك منه وقال سعيد بن  
الجبير اذا رجع اقيم عليه الحد ربه قال الحسن البصري وابن ابي ليلى واينو  
ثور قال ابو بكر لا يقبل رجوعه ولا يعلم شيئا من الاخبار انما عازجج  
واذا اوجب الحد بالاعتراف ثم رجع واختلفوا في سقوطه عنه ام لا

ان سقط ما قد وجب بغير حجة **باب**

**اقامة الحد بعد حين من الزمان وبعد ارتوب**

**الذي اصاب الحد** واختلفوا في اقامة الحد بعد مدة

وزمان فقالت طائفة بقاء الحد هذا اقوال ملك ابن انس والثوري والثوري اعني  
والحد واستقر في ثور وقال البخاري ان شهد الشهود على زنا فقدموا الحد  
واذا اقر زنا فقدم اربع مرات فاني حده وقال محمد بن الحسن ان قذف  
رجلا فاتي به الامام بعد زمانا حده وان كان ذلك اقرارا لم يسرفه بعد زمان  
لم تقطع وقالوا في الزنا اذا انقارم كان علي الزنا المهر وكُل ذلك منكم اما  
لظاهر كتاب الله او سنه رسوله او اثبات ما قد نفته السنه او جب  
اوجب الله الحد الزاني وقطع السارق في كتابه وعلى لسان نبيه فابطلوا  
ذلك بغير حجة ثم وقوا بين الاقرار بالزنا وبين الشهادة عليه واوجبوا  
ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من مهر البغي **باب**

**اقامة الحد بعلمه** واختلفوا في اقامة الحاكم الحد بعلمه  
وبه قال اصحاب الرأي وقال الشافعي فيها قولان احدهما انه ان يقضي  
بعلمه والاخر لا يقضي بعلمه قال ابو ثور القذافي تحكم عليه الحاكم بعلمه  
لان علمه اكثر من الشهود **باب**

**اقرار الحرة الذمى** بالزنا فقال ابو بكر ثابت ان رسول الله  
عليه وسلم زجر بمرذئاً ويحرم دية زنا قال ابو بكر فاذا اقر الذمى  
بالزنا راضيا محظما كذا علمه حكما على المسلمين وهذا على مذهب

الحاكم  
وهو الملك لا يقضي الحد الا امام بعلمه



الشافعي وراي ثور واصحاب الرأي قالوا يحد ولا يجر وراي الشافعي  
 وراي ثور يجر حمان اذا كانا محصنين وقال ملك في الرجل يوحده في بالمة  
 النصرانية قال لا اري علي تلك حد اية دينها وعلي الرجل المسلم حد  
 قال ابو بكر قول الشافعي صحيح يدل على صحة السنة واختلفوا في النصراني  
 يزن ثم يستلم وقد شهدت عليه بدينه من المشركين فحكمي عن الشافعي انه  
 قال اذا هربا لعراق واحد عليه ولا تغرب لغير الله عز وجل والذين كفروا ان  
 ينتهرا يعجزا لهم ما قد سلف وهذا امر اقول ما حكم عن مالك وقال ابو ثور  
 اذا اقر وهو مسلم انه زنا وهو كاف اقر عليه الحد وحكمي عن الكوفي انه  
 قال لا يحد **باب الحدود لجمع على**

**الرجل في القتل** اختلف اهل العلم في الحدود لجمع على الرجل في  
 القتل فقالت طائفة القتل كاف من ذلك كله هذا قول عطاء والنسجي والنجي  
 وحماد بن ابي سليمان قال ملك الا البرقة فانها تثبت قيلت له وفيه قول  
 ثاب وهو ان الحدود اذا اجتمعت فيها القتل فما كان للناس اقر بحد منه وما كان  
 لله فدعه القتل بمحوا ذلك كله هذا قول الثوري وفيه قول ثالث وهو ان الحدود  
 تمام كلها هذا قول الحسن البصري وراي يملك الزهري وفائدة الشافعي  
 وقال احمد كل شيء من حقوق الناس فانه يقام عليه الحد ويقتض منه ثم  
 يقتل به قال اسحق وما كان من حقوق الله ولا يقتض منه مثل السرقة وشرب  
 الخمر وقال ابو ثور في القذف وشرب الخمر والزنا والسرقة تمام عليه  
 الحدود وقال اصحاب الرأي اذا اقر بالزنا ربع مزارع اقر بالسرقة وشرب  
 الخمر واقر بالقذف وحلوا اقر يقتضي غير الرجل يوحده بذلك وبهذا يقول  
 الناس قال ابو بكر اصح ذلك اقامة الحدود كلها ولا يستقط من ذلك  
 شيء غير حجة **مسائل من باب الاقرار بالحدود**  
 قال ابو بكر قياس قول الشافعي ان الاخير يحد اذا اقر بالزنا بالاشارة

على



أَوْ يَكْتُمُ بِهِمْ عَنْهُ وَكَذَلِكَ بَلَاعُنْ بِالْإِشَارَةِ وَيَدُ قَالَ ابْنُ ثَوْرٍ وَإِنْ التَّسْمِيرُ  
 وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ لَا نَحْدُ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ  
 شَهْرٌ قَالَ ابْنُ بَكْرٍ نَحْدُ وَيَلَا عَنْ إِذَا فَعَدَّ ذَلِكَ عَنْهُ وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ نَحْدُ  
 وَيَفِيْقُ فَاغْتَفَحَالَ أَفَاقَتَهُ بِالزَّانِحَةِ مَوْلَى الشَّافِعِيِّ وَابْنُ ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ  
 الرَّأْيِ وَإِنْ قَرَأَهُ زَانِحَةً حَالِ جَنُونِهِ لَمْ يَحْدُ وَإِنْ انْتَفَقَالَ زَانِحَةً حَالِ  
 جَنُونِهِ وَلَسَبَ عَلَيْهِ سَبُّهُ زَانِحَةً حَالِ أَفَاقَتَهُ حَدَّثَ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا وَكَذَلِكَ  
 الْعَنْبَرِيُّ إِذَا اقْرَأَ الْمُجْنُونُ أَنَّهُ زَانِحٌ أَوْ شَهِدَتْ بِذَلِكَ بَيْنَهُ لَمْ يَحْدُ وَكَانَ كَذِبًا  
 مِنْهُ أَوْ سَمِعَ وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَابْنُ ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَإِنْ اقْرَأَ الْمُجْنُونُ  
 الَّذِي لَيْسَ بِمُجْنُونٍ أَنَّهُ زَانِحٌ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ بَيْنَهُ حَدَّثَ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ٥  
 وَكَذَلِكَ الْعَنْبَرِيُّ إِذَا اقْرَأَ الرَّجُلُ أَنَّهُ زَانِحٌ بِهَذِهِ الْمَرْأَةِ بِعَيْنِهَا فَقَالَتْ مَا زَانِحِي  
 وَلَكِنَّهُ يَزْوِجُنِي وَقَالَتْ لَا أَعْرِفُهُ فَتَقَرَّرَ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ ثَوْرٍ عَلَى الرَّجُلِ الْخِلَافَ  
 مَقْرَبًا لَنَا وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ رَافِعَةَ الْحَدَّثُ وَيَجْعَلُ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ إِذَا هُ  
 قَالَتْ تَزْوِجُنِي وَإِنْ قَالَتْ كَذِبٌ مَا زَانِحِي وَلَا أَعْرِفُهُ فَلَا حَدَّ عَلَى الرَّجُلِ  
 بَابُ صِفَةِ ضَرْبِ الرَّأْيِ

وَالْقَادُوفُ ٥ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاحْلُوا  
 كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمِائَةِ جَلْدَةٍ ٥ وَثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 قَالَ الرَّجُلُ زَانٍ أَوْ ابْنُ زَانٍ أَوْ ابْنُ جَلْدٍ مِائَةٍ وَتَغْرِيهِ عَمَلُهُ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ بِالْبُكَرِ جَلْدُ مِائَةٍ  
 وَتَغْرِيهِ حَامِرٌ فَقَدْ رَجَبَ اللَّهُ عَلَى الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ الْجَلْدَ وَلَمْ يَذْكُرْ كَعَمَلِهِ  
 الْجَلْدَ وَاجْمَعْ كُلَّ مَنْ تَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَمَلِ الْعِلْمِ عَلَى الْجَلْدِ بِالسُّرُوطِ تَجِبُ  
 وَالسُّرُوطُ الَّذِي تَجِبُ أَنْ يَجْلَدَ بِهِ سُرُوطُ بَيْنَ السُّوْطَيْنِ لِأَخْبَارِ التَّزْوِيَّاتِ  
 عَنْ عَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ هُرَيْرَةَ أَنَّهَا  
 قَالَتْ لَا يَضْرِبُ بِالسُّرُوطِ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَابْنُ ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَأَحْمَدُ فَوَاشَتْ  
 فِيهِدُ الْمَجْلُودُ زَانٍ طَائِفَةٌ أَنْ يَنْزَكَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ وَلَحْدٌ وَلَا يَجُودُ رَوْنَاهُ هَذَا



القول عن عبيدة بن الجراح وابن مسعود ومن رأيك علي الجلود  
سأله طاروسو الشعبي وقنادة وأحمد وأبو ثور وقد  
روينا عن عبد العزيز أنه حلد قاذ فمجرأ أو دد الضرب فنيه قول ثالث  
وهو أن لا مما إن شاجر ولم يشارك عليه ثيابه هذا قول الأوزاعي وقال مالك  
بترك علي المرأة ما يوارىها ويسترها واحذفوا في الحال التي ضرب عليها  
الرجال والنساء روي عن علي بن أبي طالب ويحيى بن الخضر أنها قال لا يضرب  
الرجال غيائما والنساء من تعود ومن قال النساء يضربن قصود الثوري  
والشافعي وأحمد وأبو ثور والنعمان وأصحابه وأبو ثور وقال ابن حزم سمعت  
أن المرأة تضرب قاعدة وقال الشافعي وأبو ثور وأصحاب أهل الرجال  
يضربن قبيحا وقال الثوري سمعنا ذلك وقال مالك يضرب الرجل والمرأة  
ومها قاعدة إن قال أبو بكر ضرب الرجال قبيحا والنساء فعدوا الحسن وكيفية  
ما ضرب ابن رويانا عن ابن مسعود أنه قال لا يخلت هذه الأمة تجريد ولا  
عدو به قال الحسن البصري والثوري وأحمد وأبو ثور وقال الشافعي لا يهد وتترك  
له يديه يتقي بها ولا يربط قال أبو بكر وهو يقول وتنت أن عمر بن الخطاب  
أمر بضرب المرأة حد فقال لا يخرق جلد لها وبعد أن قال مالك بن النضر والشافعي  
وأبو ثور ورواه نقول وقد أتني عمر بن الخطاب بين السوطيين فقال  
أضرب ولا تربي أنظر وأعط كل عضو حته ومن قال لا يخرج الضارب أبطة  
علي بن أبي طالب وأبو جابر وأبو ثور وقال عطاء البرقع له من العزة رويانا  
عن عبد الملك بن مروان أنه أمر الضارب أن يرفع يديه حتى يرى أبطة قال أبو  
بكر بن قول عمرو علي نقول وتنت عن عمر بن الخطاب أنه قال وقد أتني رجل  
في حد أضرب وأعط كل عضو حقه وروينا هذا القول عن علي وابن مسعود  
والشافعي وقال الشافعي وبترك الميلاد الفرج والوجه وتجنبها وبه قال  
أصحاب الرأي عفا الوالد والابن وهذا قول النعمان وأحمد ولحقهما بحتوب

تميم

يحيى



في الوجه والفرج وخالفه في الرأس فقال يضرب الرأس وقال أبو ثور لا يضرب  
الوجه والرأس قال أبو بكر ولا يكون الذي يقيم الحدود الامامونا علما فانامه  
الحدود روينا عن عمر بن الخطاب انه كان يحسب الحدود رجلا وهذا مذهب  
زبيد وملك والشافعي وابي وعنه من اهل العلم واختلفوا في التسوية  
بين ضرب الزنا والقذف وشرب الخمر وقالت طائفة حلد الزاني اسند من  
حلد الفرية والخمر هذا قول عطاء النخعي وقنادة والحسن البصري  
والزنا اسند من القذف والقذف اسند من الشرب للخمر وبه قال الثوري  
وقال احمد والصحف اخو اما قال الحسن وقال الزهري يجتهد في حد  
الزنا والفرية وتحقق في الشرب ومعه سنة قال الشافعي وقال مالك لايت اهل  
العلم يقولون في الضرب في الحدود كلها سواء في الوجه قال أبو بكر الضرب  
بالسوط تجب في الحدود كلها ويكون السوط الذي يضرب به بين السوطين  
كالذي روينا عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم و ليس شوق  
المجلد خبر محمد عليه ولا يخرج الجلود والخيل عليه قبضه مخلو  
عند اهل العلم ولا يمنع من ذلك والضرب الذي يجب ان يضرب  
الحدود يكون مؤلما لا يدمج ولا يصب واسم الضرب يقع على هذا وليس  
ضرب القايير والقاعد سنة فتبع وما كان اسهل على المضرب ضرب على ذلك  
واستر على المرأة ان تضرب وهو قاعدة فاسترها عليها حب البنا وهر  
قولا غير اهل العلم وقد امر الله تعالى بحلد الزاني والقاذف وليس منع  
من فرقهم ان يضرب بعضهم اسند به في بعض حجة ويضرب على جميع  
اعضا المضروب الا ان تمنع السنة من شيء فلا يضرب على ذلك العصور منع  
السنة من ذلك فيما منعت السنة منه الضرب على الوجهين النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا ضرب احدكم فليقل وجهه والضرب على الفرج  
ممنوع منه لان التلف يخاف منه تأ

نور

قال الحسن

يجب



في المصنوع نزيه قال ابو بكر ولخلفوا في المصنوع نزيه وقالت  
 طائفة يضرب بشكال النخل هذا قول المشافعي وقد روي عن علي انه جلد  
 الوليد بن عتبة بسوط له طرفان اربع جلدات ولا كرمك هذا روي  
 قوله فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وهذا مذهب اصحاب  
 الرأي وقد اخرج الشافعي لقوله الحديث وقد تكلم في استناده والله  
 اعلم به يا نا

**اقامة الحدود في المساجد**

عن ابن الخطاب

قال ابو بكر روي عن علي بن ابي طالب انها امر ابا خارج من عليه ضرب  
 من المسجد وهذا علي مذهب علمه ومالك والشافعي واحمد واسحق والجمهور  
 وابن الحسن وقد روي عن الشعبي انه ضرب يهود يثرب في المسجد  
 وروى قال ابن ابي ليلى وفيه قول ثالث وهو التشديد في ضرب الدرقة والدرتين  
 في المسجد ومنع اقامة الحدود فيه هذا قول ابي ثور ومنحوه قال ابن  
 عبد الحكم قال ابو بكر وهذا المستحسن ولا معنى له ولا اكثر من اهل العلم  
 على القول الاول ولا يسري ان ياتم من اقام الحدود في المسجد لا يلا  
 اجد الدلالة على ذلك يا نا

**مبلغ التعزير** قال ابو بكر لم يجد في عدد الضرب في التعزير  
 خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتا ولا امرت بحفظ عنه من  
 اهل العلم روي ان الامام ان تعزير في بعض الاشياء وانما خلفوا في المقدار  
 الذي يعزير الامام من وجه عليه العهد يروى ان احمد واسحق يقولان  
 لا يضرب فوق عشرة اسواط وقد روي عن امير المؤمنين عمير الخطاب  
 انه امر زيد بن ثابت ان يضرب رجلا عشرة اسواط وروى عنه انه  
 كتب الي اي موسى شكال فوق عشرين سوطا وروى عنه قول ثالث  
 انه لا يبلغ في تعزير اكثر من ثلثين جلدة وفيه قول رابع وهو ان لا يبلغ  
 بعقوبة اربعين وهذا قول المشافعي والجمهور ابن الحسن وفيه قول خامس

لا يشترط في التعزير



فيكون عاونا من قضاة البلد الذي اصاب فيه الزنا

وهو ان يضرب في الفجر خمسة وتسعين سوطا هذا قول ابن ابي ليلى وفيه  
قول سادس وهو ان التعزير على قدر الجرم هذا قول مالك وقد روي انه امر  
بضرب مائة وخمسين سنة في باب من المعزيات وهذا مذهب ابن ثور ان يضرب  
اكثر من الحد اذا كان الجرم عظيما **باب**

**النفي** قال ابو بكر ثبت الاحتياط عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر  
على الزاني بالرجل مائة وتغيب عام والبربر يسقون فاذا افر الرجل بالزنا  
اؤتلفت عليه بيعة به وجب جلد وتغيبه عن البلد الذي اصاب فيه  
الزنا وقد اختلفوا بعد ثبوت الاخبار من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في نفي الزاني فروى عن الخلفاء الاربع الراشدية المحدثين ابي بكر وعمر وعثمان وعلي  
انهم راوا نفي الزاني وبه قال ابي بكر وعمر وعثمان وعلي بن ثور  
وابن ابي ليلى والشافعية واحمد واسحق وابو ثور وقلت طائفة قليلة عددها  
ضعيف قولها خلاف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنن الخلفاء  
الراشدين بعده وخلاف سائر اهل العلم من علماء مصر كما قاله في نسخة  
هذا قول البخاري وابن الحسن واختلفوا في نفي العبيد والامان من رأي الشعبي  
ابن عمر حدة مملوكة له في الزنا ونفاها اليك وبه قال الشافعية وابو ثور والعباد  
والامة ينفوا زونه قول ثوري وهو ان لا تنفي على المملوك كذلك قال الحسن  
وحماة بن ابي سليمان ومالك واحمد واسحق واختلفوا في المسافة التي  
ينفي بها الزاني فروى عن عمر وابو عمر انهما نفيا الي يدك ونفا على من الكوفة  
الي البصرة وقال الشعبي بن فيه من عمله الي محل غير عمله وقال ابن ابي ليلى  
الي البلد الذي يخرج فيه وقال مالك يغرب ثمانا في بلد كحبس فيه لان لا يرجع  
الي البلد الذي نفي منه وقال اسحق كما نفوا من مصر الي مصر جاز عند ابي  
ثور ونفي الي قرية اخرى بينهما ميل او اقل قال ابو بكر هذا صحيح وليس فيما زوينا  
عن احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم حليل علي انما قالوا نفي الي

رضي الله عنهم

للخيزم

ويخرج



اول من ذلك التدرج **أما** **باب ما يوجب**  
**الزنا ولا يوجب الرجل طاعة الله** **ومما**  
**عليه** قال ابو بكر اخلف اهل العلية الرجل طاعة الله **ومما**  
 طاعة بجره اذا كان محصنا واما هذا القول عن عمر وعلي وبنو قنارة  
 وملك والشافعي وقال الزهري والاوزاعي عزلا باسما وجلا ولا جلا وفيه قول  
 ثالث ومعه ان كان استكره لعنتت وغيره لعنتها واما هذا القول لعزالي  
 مستعود وفيه قول رابع قاله النخعي قال يعترز ولا حد عليه وقال الصحاب  
 الراي ان اقر يد لك محمد وان قال لعنتت انها لم يحد الله قال ابو بكر وقد  
 روينا عن هذا الباب حديثا مستندا كالحديثين عن ابن مسعود وفيه  
 قال الحسن البصري قال ابو بكر يحد ان كان عالما او حيا ولا يحد الله الراي  
 ولا ثبت حنر سلمة بن المحبق **باب وطى الرجل**  
**جارية ابنته او امه او طيه جارية ابنته او جارية**  
**ابنته** قال ابو بكر حر الله عتق وحر الراي كفايه وعلى السار  
 نبيه فلا اقر الرجل ابنته زنا بجاهه ابنته امه ومعه الله فحر الله ذلك فعليه  
 الحد الذي افرضه الله على الراي ومن حفظنا عند القوم عنه الحكم وحسناد  
 وابن ابي ليلى والشافعي وابو ثور وفيه قال الصحاب الراي لا ان يقول لعنتت  
 انها لم يحد وكان مثله نجهل ذلك فلا يكون عليه الحد واكثر من تحفظ عنه  
 من اهل العلم يقولون ان وطى الرجل جارية ابنته او امه يحد عنه الحد ومن  
 حفظنا ذلك عنه ملأوا اهل المدينة والشافعي واصحاب الراي والاوزاعي  
 وكان ابو ثور يقول اذا كان عالما فعليه الحد قال ابو بكر عليه الحد الا ان يمنع  
 منه احماءه واذا وطى الرجل جارية عمته او خالته او اخته او جارية  
 ذي رحم محرمة فهو زنا عليه الحد وهذا قول مالك والشافعي وابو ثور  
 واصحاب الراي واختلفوا في الحمار بين الشافعيين يطأها الحد وماه وقال



طائفة لا حد عليه روى هذا القول عن ابن عمر ربه قال الحسن البصري قال  
ملك لا يقام عليه الحد بل يوفى الولد ويقام عليه الجارية حين حبلت فمطا  
شريكه حصنة من الثمن فتكون له الجارية وقال الصحابي الرازي قال يطبقها  
وأنا أعلم أنها حرام علي لا حد عليه وهو قد روي عن ابن المسيب أنه قال  
يحد ما بين سوط الأسوط ويؤمر عليه ويؤدى اليه شريكه ما يجب له فيها  
وفيه قول ثالث وهو أن يحد ما به ويقوم عليه فيه وقوله ما هكذا قال الزمري  
وفيه قول رابع وهو أن عليه الحد إذا كان بالخمر علمًا بهذا القول الثوري  
**باب** **الذي يعمل عمل قوم لوط**

قال الله جل ذكره اتقوا الذنوب الذكرا من العالمين الآية ٥٥ وحديث  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من عمل عمل قوم لوط فافنوا الفاعل  
والمفعول به ٥ وروينا عنه أنه قال لعن الله من عمل عمل قوم لوط ٥  
واختلف أهل العلم بعد أجماعهم على تحريم ذلك فيما يجب على من عمل  
عمل قوم لوط فقالت طائفة عليه القتل محصنا كان أو غير محصن  
روينا عن أبي بكر وابن النضر أنها إذا انعمت من فعل ذلك بالنار وروينا  
عن علي وابن عباس أنها قاتلا برجمه وقال ابن عباس رزان كان يكرهه قال جابر  
ابن زيد والشعبي وربيعة ومالك بن أنس وفيه قول ثان وهو أن حد الزاني  
بجمران كان محصنا أو جلد إن كان زانيا كذلك قال عطاء والحسن البصري والبخاري  
وابن المسيب وفنادة والشافعي وأبو ثور وقال الكوفي ضرب دوز الحد ٥

**باب** **من أتى بجمعة** قال أبو بكر في اختلاف  
أهل العلم فيما يجب على من أتى بجمعة فقالت طائفة يقتل الفاعل والبعثة ٥  
روى هذا القول عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وقال الحسن البصري حد مائة الزاني  
وقالت فنادة عليه الحد وفيه قول ثالث وهو أن يحد مائة أحصرا ولم  
يخص هذا القول الثوري وفيه قول رابع وهو أن لا حد عليه روي هذا القول عن ابن



عباس بن الشنعة ورواه فيه قول خامس عن عمران عليه السلام عن روى ذلك عن  
 علي بن النخعي والحكم بن عمار الثوري واحمد بن حنبل وصاحب الرأي قال ابو بكر  
 واشبهه علي مذهب الشافعي في هذا الباب لان روايات قد اختلفت  
 عنه وقال جابر بن زيد يقام عليه الحد الا ان تكون البهيمة له قال ابو بكر وقد  
 روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقتلوا الوافع البهيمة واقتلوا  
 البهيمة فاربك هذا ثانياً والقول به نحب وان لم تثبت فليس من جنس الله من خط  
 من فعل ذلك كثيراً ولو عرره الحاكم كان حسناً والله اعلم به **باب**  
**الزنا بدوات البخاري** قال ابو بكر روي عن البراء بن عازب  
 انه قال لقيت عمي ومعه راية فقلت اي تريد قال يعتق رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الي رجل نكح امرأة ابية ان اصرب عنقه واخذ ماله وقد اختلفوا  
 فيما يجب علي من زنا بدوات محرم منه فري عن جابر بن زيد انه قال اصرب عنقه  
 وحديث البراء بن عازب قال الحمد والحاقه وروى عن ثابتي وهو ان عليه الحد  
 هذا قول الحسن البصري ومالك والشافعي وابو ثور ويعقوب ومحمد بن قيس  
 الثوري ما عليه حدا اذا كان تزويج وشهروا بوجوه وقال السمرعري الحمار  
 ولا يبلغ به اربعين شوطاً قال ابو بكر ان ثبت حديث البراء وجب قبل من انا ذلك  
 نكحاً كان او ثيباً وان لم يثبت قبله عليه الحد **باب**  
**تزوج الرجل خامسة بعد رابعة عنده** قال ابو  
 بكر واختلفوا في الرجل يتزوج خامسة وعند رابع فقال مالك والشافعي  
 عليه الحد ان كان غاملاً وانه قال ابو ثور وقال الزهري من تزوج خامسة يجرم  
 ان غاملاً وان كان جاهلاً جلا ادنا الحديث ولا يجرمها وميزق بينها ولا  
 نكحها عاناً اه وقالت طائفة لا حد عليه في شيء من ذلك هذا قول النجاشي  
 وقال يعقوب ومحمد بن محمد بن داود المحرم ولا يحد في غير ذلك من النكاح  
 وذلك مثل ان يتزوج محرمية او خمسة في عتقه او تزوج منعة او تزوج

علي

كان



عن ابن عمر بن الخطاب  
عن عائشة بنت أبي بكر  
عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم

امراة بغير شهيد ارامة نزوجها بغير اذن مولاهما وقال ابو ثور اذا علم  
ان هذا الاصل لم يجب ان تحذفه كله الا التزويج بغير شهيد والمحرم سمي  
وقال الثوري في الذي ينكح الخامسة يجزئ واحد عليه وفيه قول ثالث  
قال النخعي في الذي ينكح الخامسة متعدا قبل ان تنقضي عدته الرابعة  
من نكاحه فجلد مائة ورد اليه زوجها الا ان زوجها امرها من زوجها الثاني  
**باب دري المتخذ عن الجاهل الذي لا علم**

له قال ابو بكر ثبت ان عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب قال لا احد الا  
علي من عمله وبعد اقال عوام اهل العرف قال عبد الله بن مسعود ادرى القتل  
عن عمار الله ما استطعتم وروينا عن عمر بن عبد العزيز انه قال ادرى الحدود  
ما استطعتم في كل شعبة قال ابو بكر وكل من حفظ عنه من اهل العلم يرى ان  
يدرا الحد بالشبهة وقد اختلفوا في معنى ذلك فقال بعضهم الشبهة  
التي يجب ان يدركها الحد ما يجعله المرء ولا يعلم في ذلك كالتامح نكاح المتعة  
وموت حسب ان ذلك حلال له قال ابو بكر وهذا امدهب فاما مزدرا  
الحدود عن نكح امه وهو عالم بخبر ذلك فيعيد الشبهة من هذا بل عليه  
الحد لا اشكال فيه **باب سقوط الحد**

**عن المستكره** قال الله تبارك وتعالى الا من اكره وتلقه  
محمدين اكرهه ورجل الحد يث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
ان الله تجاوز عن امي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه وقد روينا  
معنى ذلك عن عمر بن الخطاب وفيه قال الزهري في ثمانية والشابعي واحد  
واستحقر قال مالك اذا وجدت المرأة مائة وليس لها زوج فقالت استكرهت  
ولا ينيل ذلك منها وقام عليها الحد الا ان تعوز لها بئنه او جئت  
تد ما علي انها اوتيت اوما المشبه ذلك واحتج محمد بن عمر بن الخطاب  
انه قال للرجل من ثناء الله حق علي كل من زنا اذا احضر من الرجال والنساء



اذا قامت البيعة او كان الحمل او الاعتراف قال ابو بكر رضي الله عنه  
**باب وجوب الصدقة للمستكرهه**

قال ابو بكر واختلفوا في وجوب الصدقة للمستكرهه فقال عطاء والزهري لهما  
صدقة في نسائهما ومن قال لهما الصدقة الحسن البصري ومالك والشافعي  
واحمد وسحقوا ابو ثور وقال اخرون اذا اقيم الحد بطل الصدقة في ذلك

عن الشعبي ربه قال اصحاب الرأي قال ابو بكر الاول اصح **باب**

**الرجل يرجع مع المرأة** واختلفوا في الرجل يعود مع المرأة  
فتتبعها على انهما زوجان فتألف طائفة القوافل لها كذلك قال الحكر  
وحمد بن ابي سليمان والشافعي واصحاب الرأي وقال النخعي يسئل  
البيعة والا فير عليها الحد وانما شهدوا بلبس الزنا او عليها قتالا  
خبر وجير فعليهما الحد اذا لم يكن له بينه بالانكاح ربه قال ابو ثور وقال

اصحاب الرأي لا حد عليهما قال ابو بكر عليهما الحد **باب**  
**الملك على الرفاة** واختلفوا في الرجل يكره على الزنا فقال ابو  
ثور وعليه الحد ربه قال ابن الحسن وقال النخعي اذا اكرهه السلطان حتى  
خاف على نفسه فزنا فلا شيء عليه واذا اكرهه غيره فزنا فعليه الحد  
وقال ابو الحسن اذا اكرهه غير السلطان حتى خاف على نفسه لم يحد  
قال ابو بكر لا حد عليه ولا فرق بين السلطان وغيره ذلك وبين غير السلطان

**باب المسلم يقاتل في دار الحرب**

قال ابو بكر رضي الله عنه في كتابه في حث ما زنا الرجل وعليه الحد وهذا  
قول مالك والشافعي وابو ثور وقال اصحاب الرأي في الرجل المسلم اذا كان  
في دار الحرب بما زنا فانه لا يخرج من تحت قوله ابو بكر في دار الحرب ودار  
الاسلام واحمد من زنا وعليه الحد على طائفة الرافضة والنازي فاجلوا بال  
واحد منهما مائة حلقة **باب** **اقامة الحد**



على اهل البغي والمرأة المستبته ثور طاه قال ابو بكر اذا  
زنا رجل من اهل التبغي فغسل اهل البغي فغسل المشافعي واي  
ثور عليه الحد قال ابو بكر انه يقول وقال اصحاب الرأي لاحد عليه واذا  
ولهي الرجل امرأة مبنية فتدور عن الحسن البصري انه قال لاحد عليه  
وبه قال ابن الحسن قال ربيعة عليه الحد وقال الزمري يضرب مائة  
واحد عليه باب مسائل من باب  
الحدود قال ابو بكر اذا استاجر الرجل المرأة ليؤتي بها وشهد  
عليه الشهود كحد لانه مفتر بالزنا وهذا قول اي ثور وحكا عن النعمان  
انه قال لاحد عليهما وقال يعقوب ومحمد بن محمد قال ابو بكر عليهما الحد  
والزنا يوجب الحد والزنا الذي يوجب الحد ان يعطي الفاجر الفاجر  
شيا على ان يرضى بها وتزني كجمل واذا زنا بكر شيب الزم كل واحد  
منهما حده فاذا زنا من عليه الحد من لاحد عليه كالذي عليه الحد  
الحج ولا شئ على الآخر واذا زنا حرة مائة وقال الشافعي ان المرء يستحرم  
حد ولم يقبل قوله علي ذلك اذا قامت عليه البينة بالزنا هذا قول اي  
ثور وقال اصحاب الرأي لا حد عليه قال ابو بكر اي ثور اقول قال ابو بكر  
واذا زوج الرجل امته من عبده ثم ولحقها فكان الحسن البصري لا جعل  
عليه شيا وقال السعدي راعنه الحد واذا اطلق الرجل امراته ثلثا ثم وطئها  
فقال طئتها على ما كان من بعد ربال جهالة الحد في قول الشافعي  
واي ثور واصحاب الرأي واذا فجر الرجل بالمرأة ثم تزوجها فعليه الحد  
في قول الشافعي واي ثور ويعقوب وكذلك الامه بفجرها ثم يشترها  
وتنقلها الحد في قول الشافعي واي ثور والنعمان عليه القيمة وتذوق  
الشافعي واي ثور ان كان استكرها فعليه مع ذلك المهر ولا تجتمع مفر

بغيره  
على  
طاهر عليه وان كان من غير

فعليه



عنه

اسلامها

وَحَدَّثَ فِي قَوْلِ النُّعْمِ وَقَالَ يَعْزُوبُ إِذَا الزَّمَنَةُ الْقِيَمَةُ أَبْطَلَتْ الْجُنْدَ  
**بَابُ حَدِّدِ الْعَبِيدِ وَالْأَمَةِ** نَ اخْتَلَفَ أَهْلُ  
الْعِلْمِ فِي مَعْنَى حَوْلِهِ قَالُوا أَحْضَرُوهُ قَرَأَتْهُ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ  
أَحْضَرُ الْمَرَاةَ الْأَمَةَ هَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَكَانَ يَقْرَأُ قَالُوا أَحْضَرُ اسْمُ بَنِي وَكَانَ  
قَوْلُ النَّجَّي وَالصَّحَابِ وَتَشْبِيهِهُ وَنَحْوُ صِرِّهِ وَالْعَمَلُ فِي حِجْرَةِ وَالْكَسْبِ  
فَتَبَيَّنَ قَوْلُهُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَقَالَ اسْمُ بَنِي وَكَانَ يَقْرَأُ قَالُوا أَحْضَرُ اسْمُ بَنِي وَكَانَ  
حَدَّثَ إِذَا زَنْتَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا زَنْتَ الْأَمَةَ الِاسْتِغْلَالُ حُلَّتْ خَمْسِينَ  
وَفِيهِ قَوْلَانِ وَهُوَ أَنْ لَا يَحْدُ عَلِيًّا عَنِ الْحَصَنِ بِنِزْوَجِهِ هَذَا يَقُولُ ابْنُ عِمَّاسٍ  
وَقَالَ سِرٌّ وَفَرَّهَا ابْنُ عِمَّاسٍ وَطَارَ وَفَرَّهَا ابْنُ عِمَّاسٍ أَحْضَرُ بِنِزْوَجِهِ  
لِحَصَنِ الْأَرْزَاجِ وَقَالَ ابْنُ عِمَّاسٍ بِنِزْوَجِهِ لَا يَحْدُ فِي الْفَاحِشَةِ حَتَّى يَزُوجَ  
وَقَوْلُهُ ابْنُ جَعْفَرٍ وَنَافِعٌ وَحَمِيدٌ وَلِي عَمْرٍو قَالَ ابْنُ عِمَّاسٍ وَهَمَزٌ رَأَى ابْنَ جَعْدٍ  
الْأَمَةَ فِي الزَّانَا خَمْسِينَ عَمْرٍو مِنَ الْعَطَابِ رَوَيْتُ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبْنِ  
مَسْعُودٍ وَالنَّجَّي وَالْحَسَنُ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ عِمَّاسٍ اللَّهُ فِي الْحَسَنِ  
وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ أَحْمَدَ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ عِمَّاسٍ قَالَ ابْنُ ثَوْرٍ أَنَّ كَانُوا اخْتَلَفُوا فِي  
رَجْمِهَا فَاَنْهَا يَرْجِمَانِ أَدَّ كَانَا مُحْصَنِينَ فَإِنْ كَانَا جَمَاعَ فَلَا جَمَاعَ أُولَى  
**بَابُ أَقَامَةِ الرَّجُلِ الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ**  
**دُونَ السُّلْطَانِ** اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَقَامَةِ الرَّجُلِ الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ  
وَأَمَتِهِ دُونَ السُّلْطَانِ فَمِنْ رَأَى ذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبْنُ عَمْرٍو وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ  
وَالزَّهْرِيُّ وَأَبْنُ مَسْرُورٍ وَهَبِيرَةُ بْنُ عَمْرٍو وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ  
ثَوْرٍ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ لِقَبُولِ الْخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا زَنْتَ  
أَمَةً لِحَدِّكَ فَلْيَحْدِهَا الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ دُونَ السُّلْطَانِ وَكَانَ ذَلِكَ وَلَا  
يَعْنِيهَا وَلَا يَتَّبِعُهَا وَقَالَ الْقَتَادَةُ الرَّأْيُ لَا يَنْهَى عَنْهَا الْحَدَّ لِأَنَّ الْحَدَّ إِلَى السُّلْطَانِ  
قَالَ ابْنُ عَمْرٍو أَنَّهُ لَا يَنْهَى عَنْهُ حَتَّى لَا يَبْلُغَ الْحَدَّ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَاجْأَ زَوْجَهُ

عنه

ملك



تقویرا و ذلك غیر واجب علی الزانی و منع ان یعم علیه الحد و قد ثبت  
عن النبی صلی الله علیه و سلم انه امر بذلك **باب**  
**مستأبیل** اجمع کل من حفظ عنه من اهل العلم علی ان العبد  
اذا اقر بالزنا ان الحد یجب علیه اقر بما لا بد له من ذلك او انكره هذا قول المشافعی  
ومالك وای ثور و اصحاب الرأي و من تبعهم و كذلك المذنب و الزانی و الزانی  
و المكاتب و لم یخففوا عنه و اذا رنت الامة ثم اعنفت حدث حد للامة  
و اذا رنت و هی لا تعلم بالعتق ثم علمت و قد حدث حد الامة اقم علیها  
بما رحد الحرة و اختلفوا فی عفو السيد عن عبده و امنه اذا زنی فانكار  
الحسن البصري یقول له ان یعفو و قال ابو الحسن لا یسعه الا اقامة الحد  
علیهما و كما لا یسع السلطان ان یعفو عن حد اذا علمه لم یسع السيد  
عذلك ان یعفو عن امته اذا وجب علیها الحد و هذا علی مدقبق

لم یثور و قال ابو بکر و یه نقر **ابواب** **الشهادات**  
**علی الزناه** قال الله جل ذکره لولا جاءوا علیه بأربعة شهاد او قالوا  
بثبوت المحصنات ثم لم یأتوا بأربعة شهاد او اجمع اهل العلم لا یختلف  
بینهم ان الشهادة علی الزنا اربعة لا یقبل منهم اقل من ذلك و اختلف  
اهل العلم فی شهود الزنا اذا جاؤا بفرقتین و كانوا اربعة فقالت طایفة  
یقبل ذلك منهم هذا قول التیمی و ای ثور و قال ابو الحسن لا یجوز شهادتهم  
قال ابو بکر و یقول التیمی اقول و تنكر الله قد قالوا جاءوا علیه بأربعة  
شهاد او لم یذکر فرقتین ولا یجتمعن فشهادة اربعة شهاد الحب  
قبوله علی الزنا طینا و یجتمعن **باب** **صفة الشهادة**  
**علی الزناه** انه جاء الحدیث عن رسول الله صلی الله علیه و سلم  
انه قال لما علی نعتها حتی غاب ذلك <sup>ملك</sup> في ذلك منها كما یغیب المرء في النكحة  
و الرشا فی البئر قال نعم و قال عقیبة بن ریحان لا یجوز الحد حتی یری المرء و



عن الملكة وهذا قول الزهرى والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي قال أبو بكر  
 وهذا قول أبي ثور **باب حد الشهود إذا لم**  
**يتموا أربعة** واختلف أهل العينة وجوب الحد على الأربعة الشهود  
 إذا لم يكملوا أربعة فكان عمر بن الخطاب يرى عليهم الحد وهذا قول  
 مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي قال أبو بكر وقال قبله المشاهد غير  
 القاذف والناظرها تختلف والحد إنما يجب على القاذف وليس الشاهد  
 بقاتل قال أبو بكر وهذا قول قبل القائلين وإن صححت النظر **باب**  
**الشهود على الرنا يتم عدد مهر أربعة ولم يعد لوان**  
 قال أبو بكر اختلف أهل العينة الشهاداة على الرنا يتم عدد مهر أربعة ولم  
 يعد لوان فكان الحسن البصري والشافعي يرى أن لا حد على الشهود ولا على الشهود  
 عليه وله قال أحمد والنعمان ومحمد وقال مالك إذا شهد عليه أربعة بالرنا  
 فذا أحد هم عبد أو مشغول بجلد أو جميعاً وقال الشافعي وأحمد وأبو  
 ثور أربعة عريان شهدوا على امرأة بالرنا يضربون  
**باب أربعة يشهدون على الرجل بالرنا فجمع ثم رجع**  
 أحد مهره واختلفوا في أربعة شهدوا على رجل بالرنا فجمع  
 ثم رجع بعضهم فقالت طائفة بغير ربيع الدية ولا شيء على الآخر هكذا  
 قال قتادة وحمل بن أبي سليمان وعكرمة وأبو هاشم ومالك وأحمد وأصحاب  
 الرأي وقال الشافعي وأحمد بن محمد بن القائل في الأولياء بالخيار أن يشاروا فادوا  
 وأن يشاروا فادوا وأربعة لدية وعليه الحد واختلف فيه عن الحسن  
 فزوي عنه أنه قال يقتل الذي أكذب نفسه وعلى الآخر لدية فزوي  
 عنه أنه قال يقتل الذي أكذب نفسه وعلى الآخر لدية فزوي عنه أنه  
 قال يقتل على الآخر ثلثة أرباع الدية وفيه قول خامس يباع  
 ابن سبيبه أنه قال إذا خطأت وأردت غيره فعليه الدية كاملة ولا يقتل

قال



وان قال تعدت فثله فثله فثله قال ابن شبرمة **باب**  
**اختلاف الشهود في الشهادة على الزنا**  
واختلفوا في اربعة شهود على رجل بالزنا فشهد اثنان انه زنا بها ببلد  
وشهد اثنان انه زنا بها في بلد اخر فقيل لملك والشافعي بقا م عليه  
الشهود حد الفدية ولا ينام على الشهود عليه حد الزنا وقالت  
طائفة لا حد على الشهود اذا اختلفوا وكانوا اربعة روى ذلك عن النخعي  
وبه قال ابو ثور واصحاب الرأي **باب**

**ما يجب على الرجل وامرأة يزوجا في الثوب**

قال ابو بكر واختلفوا فيما يجب على الرجل ويحد على المرأة في الثوب  
فقال اسحاق ويضرب كل واحد منهما مائة مائة روى ذلك عن عمر  
وعلي وليس يثبت ذلك عنهما وفيه قول ثان وهو انها يحد بان هلك  
قال عطاء والنوري وبه قال مالك واحمد علي فحد ما به من الاديان قال  
ابو بكر والاكثر من اربعة يحد على كل واحد من الاديان  
غير اننا قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد جيد انه جاء  
رجل فقال اني اصببت امرأة في البستان ففعلت بيها كل شئ غير الفلج قال  
فنزلت هذه الآية او الصلاة طرقت الثمار وزنا من الليل الآية  
وفي بعض الاخبار ان الرجل قال اني اصابته امر للناس عامة فرفع عمر يده فضرب  
صدره وقال بالناس عامة فقتل عليه السلام صدق عمر ومسائل

**من ابواب الشهادة على الزنا**

وسهاده النساء اختلف اهل العلم في اربعة شهود را على رجل بالزنا وزعموا انه حرار  
فوجدوا عبيدا او من اهل الكتاب فكان ابو ثور يقول للزوج وا عبيدا او  
فشهداتهم جائزة وان كانوا كافرا فعلى الذين يكرهون الدية لانهم غير الامام  
وقال النعمان زوج وا عبيدا او من اهل الكتاب فكان ابو ثور يقول للزوج را

مع ٢



عبيد استنادتهم جارية وان كانوا كذا في الدين كغيرهم الآية لا نسلم  
 حرر الامام وقال العجزان وحيداً عبيداً امير المؤمنين علي بن ابي طالب  
 احراز فليس عليهم شيء في الاعتقاد ومحمد لا ضمان على الركيب وقال ابن  
 الحسن اذا جهر الرجل فوجد احد الشهود عبداً او محلاً او ذائناً وقد  
 اوضحه في الامام الآية في بيت المال قال ابو ثور الحارثي صاعين وقال الشافعي  
 الآية علي حاقلة التواخي واخذوا في الرجل يشهد عليه اربعة بالزنا  
 وهو محض فحسب كسئل عن الشهود فثله رجل عبي من ابي ثور ان كان  
 الشهود عدداً ولا فليس علي قايله شيء ان لم يكونوا ولا فليس علي القود ان  
 كان القتل عمداً او اللواط علي العاقلة ان كان خطأ وقال اصحاب الرأي علي  
 القاتل القصاص ان كان قتله عمداً او ان كان خطأ فعلي القاتل الآية عدل  
 الشهود او لم يعد له امام تقضي القاضي بوجهه قال ابو بكر بن ثور  
 صحيح واذا شهد عليه اربعة من الشهود وشاهد ان بالاحصان فحسب  
 ثم رجح شهود الاحصان فغير قول اصحاب الرأي لا شيء عليهما وقال ابو ثور  
 ان قال شهود الاحصان نعمدنا فعليه القود وذلك ان الرجل كان  
 يعمد اذا شهد اربعة بالزنا والاحصان علي رجل فحسب وحده ميثاقا فقال  
 الشافعي ان كانا نعمداً واقيد منهم وان كانا خطوا فالقود في اموالهم  
 ابو ثور عنه وقال اصحاب الرأي علي الشهود الآية ولو كانت امرأة فقالوا  
 هي عدو رأوا ورقتا لم يضمن الشهود في قول اصحاب الرأي والجواب في مذهب  
 الشافعي نعم في هذا كقول الله في الجيوب فكان لا شيء في قول اذا شهد اربعة  
 علي امرأة بالزنا فاذا هي عدو قال ابو ثور كذا اذا راها عنده رقة  
 قول الشافعي لا حد عليها ولا عليهم وفيه قال الثوري وابو ثور وقال  
 احمد بن حنبل يقول الشعبي هو كان ابو ثور واصحاب الرأي يقولون اذا شهد  
 ثلاثة رجال وامرأتان علي رجل بالزنا حدوا جميعا لان شهادة النساء في

بالزنا



الحدود لا يجوز وقال الشافعي في شهادة النساء الحدود كما قالوا قال  
 أبو بكر وأذا أقر رجل مرتين بالزنا وشهد عليه شاهد ارجح وأقره ولم يعد الشاهدان  
 وهذا على مذهب الشافعي لا يجوز وقال أصحاب الرأي لا يجوز إذا شهد  
 أربعة من أهل الذمة على ذميمة رتاء سامة لم قبل شهادتهم في قول الشافعي  
 ولا تجد الرجل ولا المرأة في قوله وقال أبو ثور وأصحاب الرأي في حد الشهود  
 الذمة الذين شهدوا قال أبو بكر وهذا من أصحاب الرأي تركوا صولهم كغيرهم  
 شهادة بعضهم على بعض واختلفوا في الرجل يقول للرجل ست ابن ثور فقال  
 الثوري يسأل المتقي البيعة انه ابن فلان فان خرج ضرب القاذف ولا يستحل  
 القاذف ولا المقدوف وقال الثوري في الرجل يذف الرجل قتل ارفعده  
 قال ازامه يهوديه قال يسأل البيعة ازامه حرة مسلمة وهذا قول الشافعي  
 وأبي ثور وقال عطاء البيعة على الثاق وقال مالك يكلف المخرج مما قال في  
 لم يأت بالمخرج ضرب واختلفوا في شهادتين شهد أحدهما أن مسلما  
 قذف فلا تأسر الخنيس وشهد الآخر انه قذف ولا تأثم الجمعة والقذف  
 واحد فقال مالك محمد بن وهب قال الغزواني مقتوب ومحمد بن إدراعه وشهد  
 قول الشافعي لا يجوز شهادتهما وقال أبو ثور يقتل أفيس الغزالي قال  
 أبو بكر قول الشافعي صحيح

لا يثبت

القاذف

البيعة

## **القذف وما يجب على القاذف** قال الله

جل ذكره والذين يهينون المحصنات ولم يأتوا بأربعة تشهدوا اننا جلدناهم  
 ثم نرجلهم الآية قالوا ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 سبع من الكبائر فذكر الاشرار بالله وقتل بغير حق واكل الربوا واكل  
 مال اليتيم يدرا او يخبر والفرار من الزحف ورمي المحصنات واقلاب  
 الى الخراب بعد هجوه قال أبو بكر لم يحد هذا خبر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم حبرا يدل على نصح القذف والذي يوجب الحد ولطامن

والذين يهينون المحصنات الآية



وخرجة ٤

كتاب الله مستعني به ذالاً على القذف الذي يوجب الحد وأهل العلم  
على ذلك مجمعون واختلفوا في رجل قذف رجلاً من أهل الكتاب  
أو امرأة منهم فقالت طائفة لا حد عليه هكذا قال الشعبي وابن المسيب  
والقسرين محمد وعمر بن عبد العزيز بن زبيل وعبيد الله بن عبد الله بن  
عنه وتافع مولى ابن عمرو الزهري وسليمان بن موسى وعروة بن الزبير  
وابو ثعلبة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ومحمد بن عبد الملك والنوري  
والشافعي وأحمد وإسحق وعمر بن عبد العزيز والزهري ومالك والشافعي  
قالوا يعزرونه فيه قول ثان وهو أن علي بن قذف يهرده أو ينصره ابنه  
ولما رآه من مسلم الحد هذا أقول ابن المسيب والزهري وابن أبي ليلى وعبيد قول  
ثالث وهو أنه إذا قذف النصرانية تحت المسلم الحد فـ قال  
أبو بكر وحمل العلماء مجمعون وقابلوا بالنقل الأول ولم يدرى أحدًا ولا لقيته  
بخالف ذلك وإذا قذف النصراني المسلم الحر فجلده ما عصى المسلم فـ  
المسلم فـ من جلد لا أعلم في ذلك اختلافًا ومن جففت عنه أنه قال  
قال ذلك الشعبي وعمر بن عبد العزيز ومالك والزهري والليث بن سعد  
وأصحاب الرأي ولا أحفظ عن غيرهم فيه اختلافًا كان  
**العبد يـ قذف** آخره قال أبو بكر واختلفوا في العبد  
يـ قذف الحر فقال كثير من أهل العلم بجلده أربعين جلدة روى هذا القول  
عن علي بن أبي طالب وأبي بكر وعمر وعشرون روى قال ابن المسيب  
والحسن البصري وعطاء وعكرمة والقسرين محمد ومجاهد والشافعي  
والحارث بن حماد ومالك والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحق  
وأصحاب الرأي وفيه قول ثان وهو أن يحد ثلاثين جلدة وجلد أبو بكر  
محمد بن عبد الله قذف حرًا اثنتين وفيه قال قبيصة بن ذؤيب وعمر بن  
عبد العزيز قال أبو بكر والنقل عليه غوامر علماء الأصناف والنقل الأول وفيه



## بَابُ الْحَرْبِ وَالْعَبْدَةِ

يقولون قال البربر كل من تحفظ عنه من اهل العلم يقول اذا اتى حر علي عبد فلاح عليه ومن حفظك ذالك عنه عطاوا الزهر والشايعي ولبو ثرروا اصحاب الرائي غير انهم يقولون عليه النعمير قال البربر وانه يقول وحكم العبد المذتر والمكاتب ولم يختر بعضه كذا لا احد علي فاذنهم واذ اذنف الرجل من عبده عبدا فاداهو حر فعليه الحد ذالك قال الحسن البصري ومالك الشافعي قال ابو داود انه يقول واختلفوا فمن قدف امرؤ لرجل فقال ابن عمر والنخعي ومالك والشافعي عليه الحد اذا قدفها بعد موت السبيده وهذا اعلي مذهب من يمنع من بيع امهات الاولاد وقد روي عن الحسن انه كان لا يرى جلد قاذف امر الولد

## بَابُ نَفْسِ الرَّجُلِ مِنْ اَيِّهِ وَمِنْ قَبِيلَتِهِ

قال البربر واختلفوا في الرجل يقول الرجل من العرب يا بني ابي او يقول لست من بني فلان فقال الشعبي وحماد بن ابي سليمان لا حد عليه وانه قال النعمير وقال الزهري عليه الحد وانه قال مالك والشافعي اذا قال ذالك وقبته فان قال عتيب قبيله ارا ونبطي اللسان اخلته اخلته بالله ما اراد ان ينفذ فان حلف فقبته عزان يقول ذالك القتل واذا بئس علي الحد او ان تحلف حلف المقول فاذا حلف سالت القابل عن ثقتان قال لا فانسيبه ولا قلت ما قال جعلت القذف واقفا علي امر المقول فان كانت حرة مسلمة حددته ان حلفت الحد وان عفف فلا حد وان قال عتيب به لاتب الجاهل اخلته ما عتبه احد من اهل الاسلام وعزته ولم اخله هو قال البربر اذا قال للرجل للرجل لست من بني فلان لقبيله ارا اني لنبطي حن وان اذ اذ لست لقلان لقبيله لصلبه فلا حد عليه وقال لا حد وقال الشعبي اذا قال يا سفي فليس



كذب في قول الله عز وجل  
 كَذِبٌ كَاتِبٌ  
 وقوله أو أحده أو أولاده أو ولدوه  
 من حفظ عنه من أهل العلم علي بن الرجل إذا قذف أباه أو جدًا أو أحدًا  
 من أحفاده أو حداته بالنزاع عليه الحد وأختلفوا في الرجل يقذف  
 أبنا أو ابنه فقال عطاء بن أبي يزيح والحسن البصري وأحمد وأصحاب  
 حد عليه وهو قيس بن قول الشافعي رحمه الله قال أصحاب الرأي وقال عمر  
 ابن عبد العزيز ومالك بن علي الحد قال أبو بكر وخادم القارئ علي بن ذلك  
 وليس مع من أزال الحد عن هذا جهة وإذا قذف الرجل مثله فلا حد عليه  
 في قول الأوزاعي وأحمد وأصحاب الرأي  
 من إجاب القذف  
 قال أبو بكر وإذا قال الرجل  
 للرجل لا يشر المقطع أو الأعور أو المقعد أو العمي أو البهيم ليس كذلك أو قال

وَبَدَأَ فَالِشَّيْطَانُ



رجل لا مراة يأنيه أمأخيه أو قال الرجل للرجل يا به أو قال أنت عدي  
 أو يا عبد أو أنت مؤلاي أو قال للعرى يا دهمار فلا حد عليه في شيء من ذلك  
 كله في قول أبي ثور وأصحاب الرأي في قول مالك إذا قال الرجل للرجل من العرب  
 أو الموالي يا بن السطحي أو يا بن الحائك وما أشبهه من الحد أن كان أبوه لم  
 يعمل عملا من تلك الأعمال وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على  
 أن الرجل إذا قال الرجل من المسلمين يا يهودي أو يا نصراني أو عليه التبريد  
 فلا حد عليه وهو يحفظ هذا عنه الزهري والثوري وأحمد وأبو ثور  
 وأصحاب الرأي ويشبه ذلك من حديث الشافعي قال أبو بكر وإذا قال الرجل  
 للرجل زناك في الجمل فنيها قولان أحدهما أن يحد بالله ما زاد القذف  
 ولا حد عليه لأن زناك في الجمل يكسر ويثبت في الجمل هذا قول الشافعي وابن  
 الحسن وحكي أبو ثور عن بعض أهل الأوفة أنه قال عليه الحد ولم يسمه ولا  
 قال للرجل زناك في الجمل فعليه الحد لا شك فيه وهو مثل قوله ربيب  
 في الدار أو في البيت فإذا تزوج الحر بشيئة أو أخته ثم أساميا فزنا بينهما  
 ثم قد فده إنسان فعليه الحد في قول أبي ثور والعمري وقال يعقوب ومحمد لا حد  
 عليه وإذا شهد على عبدا أربعة أن مولاه اعتقه وأنه زنا وهو محض فجمه  
 الإمام ثم رجعا عن الشهادة وعليهم الآية لورثته إن قالوا خطأ وإن  
 قالوا نعتما أقيد وأيد هذا قول أبي ثور وحكاة عن الشافعي فإن شهد  
 اثنا على العنق أو عتقه ثم شهدا وأخران على الزنا فجمع ثم رجعا عن  
 عن العنق ولم يرجعا عن الزنا فعلى شاذي العنق خمسة لمولاه فإن رجعا  
 الشاهدان الآخران عن الزنا وعليهما نصف الدية لو وثقه وأصر أن الحد  
 وليس على الملائن رجعا عن العنق حد وقال أصحاب الرأي في أربعة شهدوا  
 على عبد أن مولاه اعتقه وأنه قد زنا وهو محض فجمه الإمام ثم رجعا  
 عن شهادة تهمته الزنا قال يعقوب والحد وعليهم الدية في أموالهم لو وثقه



رَأَى رَجَعُوا ابْنًا عَنِ الْعَنْوَ ضَمُوا لَهَا الْقِيَمَةَ لِلْمَوْلَى وَالْأَبِيَّةَ لِلْوَرَثَةِ  
 وَبِصْرِيونَ الْحَدِّ وَقَالَ ابْنُ ثَوْرٍ وَأَنْ شَهِدَ أَعْلَى عَبْدُ أَنْ مَوْلَاهُ أَعْتَقَهُ  
 فَقَضَى الْقَاضِي بِعَقْدِهِ ثُمَّ شَهِدَ هَذَا الْعَدُّ وَاحِدًا عَلَى رَجُلٍ أَخْبَى بِالزَّنا وَجَدَهُ  
 الْأَمَامُ ثُمَّ أَرَادَ الشَّاهِدِينَ الَّذِينَ شَهِدُوا بِالْعَنْوَ رَجَعُوا عَنِ الْعَنْوَ فَأَمَّنَهُمْ بِيَمِينِهِ  
 قِيَمَتَهُ لِلْمَوْلَى وَشَهِدَ تَمِيمٌ عَلَى الزَّنا جَائِزَةً وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّايِ وَقَالَ  
 الشَّافِعِيُّ لَئِنْ قَالَ لَنْتَ أَزْنَمُ فَيُكْفَرُ بِكَ قَدْ قُضِيَ دَبُّ لَدُنَّا وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْقَذْفَ  
 حَدًّا زَقَلْنَا أَرْزَانَا لَمْ يَكُنْ قَادِقًا إِلَّا أَنْ يَزِيدَ الْقَذْفَ فَيُعْرَبُ وَقَالَ أَصْحَابُ  
 الرَّايِ فِي ذَلِكَ لَا حَدَّ عَلَيْهِ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعًا عَلَى رَجُلٍ أَنْ يَزْنِيَ فَجُنُونُهُ  
 فَعَلَيْهِ الْحَدُّ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَابْنُ ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّايِ وَلَئِنْ أَقْرَبَ الرَّجُلُ أَنْ يَزْنِيَ  
 بِامْرَأَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِامْرَأَةٍ بَعِيْنَهَا فَعَلَيْهِ الْحَدُّ فَإِنْ حَلَّتِ الْمَرْأَةُ تَطَالُبَهُ بِقَذْفِهَا  
 وَلَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَةٍ بِذَلِكَ حَدٌّ لَهَا فِي قَوْلِ ابْنِ ثَوْرٍ وَيُشَبَّهُ أَنْ يُحْدَثَ فَقَوْلُ  
 الشَّافِعِيِّ وَقَالَ النُّعْمَانُ لَا يُحْدَثُ قَالَ ابْنُ ثَوْرٍ لَمْ يَكُنْ هَذَا لِمَعْنَى لَهُ بِأَنَّ  
 قَذْفَ الرَّجُلِ الْجَمَاعَةَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ هَذَا قَوْلُ ابْنِ ثَوْرٍ لَمْ يَخْتَلَفْ  
 أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَقْذِفُ النَّفْسَ بِكَلِمَةٍ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ حَدٌّ وَاحِدٌ أَلَا تَرَكَ  
 قَالَ عَطَاوُوسُ وَالشَّعْبِيُّ وَالزَّهْرِيُّ وَفَنَادَةُ وَالنُّعْمَانُ وَجَمَادِ بْنِ أَبِي سَلَمٍ  
 وَبِهِ قَالَ مَلِكُ وَالثَّوْرِيُّ وَاحِدٌ وَابْنُ سُلَيْمٍ وَالنُّعْمَانُ وَالْحَسَنُ وَابْنُ الْحَسَنِ وَبِهِ  
 قَوْلُ جَمَادِ بْنِ أَبِي سَلَمٍ وَمَلِكُ سَوَى جَمْعِ الْقَذْفِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ قَوْلَهُ  
 وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ حَدٌّ وَاحِدٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدٌّ أَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ  
 وَابْنِ ثَوْرٍ فِيهِ قَوْلُ ثَلَاثٍ وَهُوَ أَنَّ كَانَ الْقَذْفُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ كَانَ حَدًّا وَاحِدًا  
 وَأَنْ قَذَفَ هَذَا ثُمَّ قَذَفَ هَذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدٌّ هَذَا قَوْلُ عَطَاوُوسَ وَالشَّعْبِيِّ  
 وَفَنَادَةُ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَاحِدٌ بِنِ خَيْلٍ وَفِيهِ قَوْلُ ذَابِعٍ وَهُوَ أَنَّ جَمْعًا لِكُلِّ  
 وَاحِدٍ وَأَنْ جَمْعًا مِنْهُمْ قَبْلَ وَاحِدٍ كُلِّ امْنَسَانٍ مِنْهُمْ حَدٌّ هَذَا قَوْلُ عَزْوَةَ بْنِ  
 الرَّبِيعِ قَالَ ابْنُ ثَوْرٍ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَصَحُّ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلَفُوا أَنْ رَجُلًا لَوْ قَذَفَ

أَحْسَنُ

مَنْ  
مَنْ  
أَنْتَ

وَاحِدٌ



خمسته وعبارة منهن ان الخامس الحد ذلك علي ان لا واحد مستهجنًا  
ولو لم يكن ذلك لسقط يعبر الاربع عن القاذف اربعة احماس الحد فقي  
اجماع علي ان الذي لم يغف حقه ثابت ما ن علي انما عفا عن حقوقهم

هذا

لا عن حواله الذي طالب بالحد وسوا جمع القذف اوفقه **باب**  
**الرجل يقول للرجل بالروطي** ولخلفه في الرجل

يقول للرجل بالروطي فقال عطاء وشادة تحدد عليه وفيه قال الحسن البصري  
الا ان يقدغه بعمل قوم وقال النخعي اذا عناد بر قوم لوط ذر عنده الحد  
وان اراد عمل قوم لوط ضرب الحد وفيه قول ثان وهو ان عليه الحد  
لذلك قال الزهري ومالك وقال يعقوب ومحمد اذا قدغه بعمل قوم لوط  
فعليه الحد وفيه قال ابو ثور قال ابو بكر القوي قوله مع يمينه اذا قال الدت  
انه علي ذنوب قوم لوط لان الكلمة تحتل معنيين **باب**

لوطي

هذا الحديث  
في الرجل  
يقول للرجل  
بالروطي  
فقال عطاء  
وشادة تحدد  
عليه وفيه  
قال الحسن  
البصري

**اذا قال الرجل للمرأة زنيبت** وانت مستكرمة او صغيرة  
فلا حد عليه ويعبر بالاداء وفيه قال ابو ثور اصحاب الرأي واذا قال  
زنيبت وانت امة ثم عشت سبل البيعة علي ذلك والاصح الحد هذا  
قول الثوري وقال مالك في الجارية التي لم تبلغ الحيض تذف او تذف  
وقد تزوجت ان الحد يلزم من قدفها اذا بلغ ان يخطا مثلها وقال احمد  
في الجارية بنت نسع بجلد قاذفها وكذلك العلام اذا بلغ عشرين ضرب  
قاذفه وقال الحسن اذا قدف غلامًا بطن مثله فغلق قاذفه الحد والجارية  
انما جاورت يسعًا مثله للقول ابو بكر لا حد من قدف من لم يبلغ لان  
ذلك كذب ويعبر بالاداء **باب**

**قازف الخصي** كالحسن البصري يقول ليس علي قاذف الخصي  
حد وهذا قول الشافعي وابو ثور واصحاب الرأي اذا كان الخصي مجنونًا



قال أبو بكر كذا لاخذ علي قاذف الزنقا وانا انا القاذف خصي  
مجبونا قال أبو بكر كذا لاخذ خصيا مجبونا وانه مجبوب او امرأة  
رتقا او عذرا احد القاذف منهم وقال احمد فيهم قاذف الخصي بطون  
الجماع او لا يطبق عليه الحد واذ كان القوم في دار الحرب فقد  
بعضهم بعضا احد القاذف في قول الشافعي وابي ثور ولا يخفى قول اصحاب  
الراي قال أبو بكر بعد علي ظلم قوله والذين يرمون المحصنات الالة

**باب اذا قال الرجل للرجل يا فلان**

بأمله قال أبو بكر وينا عوي مرة انه جلد رجل قال له حزينا ناكك ما  
وبه قال أبو ثور واذ انما فعلت بأهلك عن القاذف انه فعل ذلك فلاخذ عليه  
في قول أبي ثور قال اصحاب الراي لاخذ في الوجهين قال أبو بكر قول أبي  
ثور حسن **باب من قذف محدودا**

واذا قذف الرجل رجلا محدودا لثمة الزنا فعلي القاذف التعزير ولاخذ عليه  
كذلك قال ابن المسيب وقال مالك لاخذ عليه واذا قذف الرجل امرأته  
وقد كانت وطئت حرها فعني قول الشافعي والعمر لاخذ ولا لعان وقال  
الثوري يسحب الذمة ويعزروا قال ابن أبي ليلى اذا قيم العبد من قذفها  
واذا قذف امرأته مرتين بعد القذف فعني قول الشافعي لاخذ ولا لعان  
وقال الثوري عليه الحد قال أبو بكر وله لقول ولا يبدل ما حدث من فعلها  
بعد القذف انما لم تشك فاعلة ذلك **باب**

**اذا قال من زني فها هو ابن الفاعلة** وقال أبو بكر  
واذا قال الرجل من زني فها هو ابن الفاعلة فمأه رجل فلاخذ عليه ويعز  
للأذي في قول الشافعي وقال احمد اذا قال المأذون ابن الفاعلة  
ولاخذ وفي قول اصحاب الراي وقول مالك ليواب في المسئلة الأولى  
كما قال الشافعي **باب** من يهزم من الورثة

الرجل  
مخبر



# تحقق من قبل ماتت اذا قذف الميت

اجمع اهل العلم على ان المقتدوف يطلب ما يجب له من الحد على القذف  
واختلفوا في رجل قذف رجلا فمات المقتدوف قبل القذف فمات  
قذف ميتا فقال ملك والشافعي لا وليا له ان تجلده وروي اولى اياه كاتبة  
التقعة اليه سوا ظله القيام به وفيه قول ثاني وهو ان حد الميت لا  
ياخذ به الا التوالد ان اولاد الولد والجد وزولد الولد من يرث ويورث هذا  
قول الصحاب الراي وقال الشافعي ياخذ حد الميت ولده وعصبته  
من كلوا قال الزاوي ليلي ياخذ الاخ والاخت ايضا ولا ياخذ غير قارلا  
وقال احمد ليس للوالد ان يطلبوا به انما كان لا يسمي قد مات الاب قال ابو  
بكر فني قول المحدثين والشافعي انما اذا كانت الحرة توفى بعضهم فلم يشأ  
منهم ان يقوموا بالحد وان عفا بعضهم قام به الاخرين وقال ابو ثور الحد يورث  
كما يورث المال وقال الزهري ان قذف امرئ فدخل قضا عته امنها فقام بها حرة لآله  
اخذ له به وراجعوا على ان المقتدوف اذا كان غائبا فليس لآله ولا ابنته  
ان يطلب بالقذف مادام المقتدوف حيا وهذا مذهب كل من يحفظ عنه  
عنه من اهل العلم قال ابو بكر واذا اوصا المقتدوف بذلك الى من يقوم به بعد  
وفاته فذلك في قولنا يورث كما يقوم بغيره قال الحقوقي قال الصحاب الراي  
ليس للرعي ان يطلب به وان وكل المقتدوف من يطلب عنه جازية  
قولنا يورث ولو كبل ان يضره وفيه قول الصحاب الراي لا يحد حتى يحضر  
المقتدوف واذا حضره بعض الخدم مات فني قول الشافعي لا وليا له  
ان يقوموا به في الحد ولا يسمي بآله ذلك وفيه قولنا يورث من  
به على قدر حقه قال الصحاب الراي يد راعه الحد ولا يحد  
ففساد قال ابو بكر كان عطا يقول اذا قذف رجلا بزننا كانت شركة  
لم تجلد وفيه قال الزهري وما لك وان يورثوا صحاب الراي اذا قال الرجل للرجل

ان يحد

لا ولد

له



أُخِرْتُ أَنْك زَانِ وَأَشْهَدُ بِحُجَّتِكَ زَانِ وَأَشْهَدُ بِحُجَّتِكَ زَانِ أَتَيْتَ كَهْ يَبْدُلُهُ  
عَلَى أَنْ ذَلِكَ قَدْ قُلْتُ وَالْأَخْرَجُ الْمَبْلُغَ حَذَا قَوْلُ عَطَا وَقَالَ الرَّعْزِيُّ بِالنَّهْجِ  
مِنْهُ مَا لِحَدِّ عَلَيْهِ وَقَالَ فَنَادَى بِعَمْرِ الْمَبْلُغِ إِذَا انْكَرَيْتُكَ الَّذِي حَكَرَ عَنْهُ وَنَهْ  
فَوَالِئِثُورٍ وَالْمُتَنَافِعِي وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ لِحَدِّ عَلَيْهِ هَذَا **بَابُ**  
**الصَّغَرُ عَنْ الْحَدِّ وَدَوْدَ** قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَوَيْنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَبْدِ وَالْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَا يَغْفِرُ  
عَنْ الْحَدِّ وَدَوْدَ وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ إِذَا قَالَ الْمُتَذَوِّفُ قَدْ عَفَرْتُ عَنْهُ لَا يَدْرَأُ عَنْهُ الْحَدُّ  
لَا مِنْ عَفْوِهِ وَلَا مِنْ طَائِفَةٍ الْعَفْوِ عَنْ الْمُتَذَوِّفِ مِنْ حَذَرِ قَبْضِ أَدَمٍ وَالْمُتَذَوِّفِ  
لَهُ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ وَلَهُ أَنْ يَعْزِرَ عَنْهُ غَيْرَ أَنْ هَذَا لَا يَخْتَلَفُ إِذَا قَالَ مُلْكُهُ أَنْ يَعْزِرَ  
عَنِ الْحَدِّ الْمَبْلُغِ الْإِمَامُ وَتَدَّ اخْتَلَفَ فِيهِ عَنْهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ  
لَهُ أَنْ يَعْزِرَ أَوْ أَنْ يَبْلُغَ الْإِمَامُ هَذَا **بَابُ**  
**فِي الْحَدِّ وَدَوْدَ** قَالَ أَبُو بَكْرٍ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجَاءِ عَلَى عَمَلِهِ الْقَذْفُ  
وَيُنْكِرُونَ لَا يَبِينُهُ لِلْمُتَذَوِّفِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ يُسْتَحْلَفُ هَذَا قَوْلُ الرَّعْزِيِّ وَمُلْكُهُ الشَّافِعِيُّ  
وَاحْمَدُ وَابْنُ حَقٍّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَفِيهِ قَوْلَانِ فِي هَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى الْقَذْفِ هَذَا  
قَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ بْنُ أَبِي يَسْلَمٍ وَابْنُ ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ قَوْلُ رَسُولِ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْبَيْسُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يُجِيبُ  
الْبَيْسُ عَلَى الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ الْقَذْفُ هَذَا **بَابُ**  
**الْكِفَالَةُ فِي الْحَدِّ** قَالَ أَبُو بَكْرٍ كُلُّ مَنْ اخْتَفَظَ عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ لَا يَجِبُ الْكِفَالَةُ  
فِي الْحَدِّ وَدَوْدَ مِنْ خَفِطْنَا ذَلِكَ عَنْهُ شَرَحَ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ حَقٍّ وَاحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ  
وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَتَدَّ ذَكَرْتُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ فِي كِتَابِ الْكِفَالَةِ أَمْرٌ مِنْ هَذَا وَاجْتُمَعُوا  
عَلَى أَنَّ الْحَدَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَيُشَاءُ هَذَا وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَإِذَا شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بِالْقَذْفِ  
فِي بَعْضِ الْحَدِّ ثَمَرٍ وَأُخِذَ فَانْهَ بِمَعْنَى الْحَدِّ فَانْهَ بِشَهَادَةٍ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ الْحَدُّ  
لَمْ يَحْزَ شَهَادَتُهُ لِأَنَّهُ قُسِّرَ بِالْقَوْلِ لَا بِالضَرْبِ وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ شَهَادَةُ شَخْصٍ بَيْنَ  
لَا تَنْهَ لِيضْرَبَ حَدًّا تَامًا قَالَ أَبُو بَكْرٍ كَمَا قَالَ أَبُو ثَوْرٍ رَأْسُ قَوْلِهِ



# كتاب ما يوجب الادب

قال أبو بكر ثبت ان عمر بن الخطاب كان يحد في التعريض فاما حشنة الحد  
بما روي قال عروة بن الزبير وملك واستمر واحد وبنه قولناي وهو لا حشنة  
التعريض وفيه التعريض هذا قول عطاء بن رباح وبن دينار وقنادة والثوري والشافعي  
واي ثور واصحاب الرأي وقال ابن المسيب اما الحد علم من تصب الحد نصبا واحدا  
بعضهم بان يحل وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتين ولدت علما اسود  
وهو لا يذكره الامم له فذل ذلك علي ان لا حشنة التعريض وقد أحل الله التعريض  
فحظبه الستار فرق بينه وبين الشرح الذي لا يحل قال أبو بكر من يتكلم بكلمة  
تحتل معنيين لم يخرج الزمان الحد حشك ومن صرخ وجب حده ان طلب نال  
المقذوف ولجميع كل من احفظ عنه من اهل العلم ان يقول الرجل للرجل يا فاجر  
يا فاسق يا خبيث لا توجب الحد وينا هذا القول عن علي بن ابي طالب وبه  
قال الثوري واحمد واسحق واصحاب الرأي وكذلك لا اعلم احد اوجب الحد  
علي الرجل يقول للرجل يا سكران يا سارق يا فاحش ولا يحل بالاعراب الخمر وكل ذلك  
في قول الشافعي وابي ثور واصحاب الرأي ولا حد علي من قال الاخر يا خمار يا ثور  
يا خمر برة قول احمد من اهل العلم علمه وقد اختلفوا فيما يجب عليه في ذلك  
وقال اصحاب الرأي لا يعزرو وقال ابو ثور ان كان سفيها وكانت له عارة عزرو  
ولذا قال الرجل للرجل يا مخيف حلف ما اراد بذلك الفاحشة ولا الفرية ولا حد  
عليه ويعزروه قول ملك وقال الشافعي واصحاب الرأي لا حد عليه

على  
المذهب

في ذلك

## باب مسألة

المضروب من العرب فغير قول الشافعي عاقله الامام العتق وعليه الكفاية  
من قول الثوري واصحاب الرأي لا شرع علي ولا علي بيت المال اذا وجب التعريض  
بسيئة قال أبو بكر وهذا الصحاح لان التعريض لا يخلو ان يكون حقا او باطلا فان  
كان حقا فمات منه فالحق قتله واركان باطلا فلا يحل للامام ان يتعدى

الامام



باب في منوع منه **باب** الستر على المسلمين

قال أبو بكر جليل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ستر علي  
مسلم غموة ستر الله عليه في الآخرة قال أبو بكر بن عبيد الله بن أبي  
من أخيه المسلم أن يستر عليه رجاء ثواب الله ويجب له أن يستر بستر الله  
ويعتد ثوابه كما يفعل ذلك النبي أصاب الحد وأبد ذلك الإمام وأقر الحد  
لم يكن أمالاً لم يجد في شيء من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنه نهي عن ذلك بل الاختيار داله على أن من أصاب حدًا فاقام عليه نصر  
كفارة له **جماع أبواب حد الخمر** قال أبو بكر بن

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سكر فاجلدوه ثم إذا سكر فاجلدوه  
ثم إذا سكر فاضربوا عنقه قال أبو بكر بن أبي العباس عن الشارب في المرة الرابعة  
يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماع ثم أمر أهل العلم بحد الخمر  
من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر وكل من أخذ عنهم أهل العلم إلا شاذًا  
من الناس لا يعد حلالًا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تجلد  
رجل يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا أخذ بي ثلثه نفر النفس بالنفس  
والثيب الرأى والتارك لدينه المفارق للجماعة قال أبو بكر بن عبيد الله بن أبي  
النبي صلى الله عليه وسلم لا تجلد رجل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله

**باب** الحد الذي يجب أن يجلد شارب الخمر من العتق

وعنه قال أبو بكر بن عبيد الله بن أبي العباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جلد في الخمر بالنعال والجر يد ثم جلد أبو بكر بن عبيد الله بن أبي العباس  
عمر فقال له عبد الرحمن بن عوف الحد في جلد من شرب الخمر في حديث  
عبد الرحمن بن عوف أن أبا بكر بن عبيد الله بن أبي العباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم فصوره أربعين قال أبو بكر بن عبيد الله بن أبي العباس

ما  
شعر

١٤٩



بنياد محقق طباطبائي  
نسخه م ١٢٤

الله عليه وسلم من شرب الخمر فجلده علي ان يجد الشارب للخمر نجس  
سكرا ولم يسكر ولم تعلم في شيء من الاخبار انه امر بقطعه بضرب شارب  
الخمر والا ما كان من فعلهم حيث لم يضرب السكران علي ما حكاه به الاخبار  
من افعالهم واختلف اهل العلم فيما يجب علي شارب الخمر من الجلد فقال اكثر  
الفقهاء يضرب مسرورا وروينا عن علي بن ابي طالب انه قال والله قال الله لا تشرى  
والنعم ومن تبعهم وقال الشافعي ان ضرب بنعلين او بظفر ثوب من يلعسط  
العلم انه لا يسلع اربعين او يلعغها ولا يلعها وزها ماب والحق صله واذا كان كذلك  
فلا عقل فيه ولا فرد ولا كفارة علي الامام وارضيه اربعين سوط او الثبر  
من اربعين بالمعال صاب منه علي عاقل الامام دوزن بالمال والحي  
لحدث ذكره عن علي واختلفوا في وجوب الحد علي من شرب قليلا ما سكر  
كثيره فقالت طائفة عليه الحد هذا قول الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز  
وعروة بن الزبير وفناده والاوزاعي وملك بن انس والشافعي واحمد وفيه  
قول تان وهو ان لا يضرب في شيء من الشر حتى يسكر الا الخمر روي عن علي  
وابن ابي عمير انها قال لا يجلد السكران من النبيذ حدا وروايهم  
ثوريين للمتاولة وغيره فقال من كان المسكر عند حراما فشرب منه شيئا حدناه  
ومن كان متاولا لم يخطأ في تاريله فشربه علي خيرة قلده ضعيفا او بيع اقوالها  
لم يكن عليه الحد **باب جلد الشارب بوجد**  
**منه رائحة شراب يسكر كثيرا** واختلفوا في وجوب  
الحد بوجد رائحة الشراب الذي يسكر كثيرا من الشارب فقالت طائفة  
نجد وثبت عن عمر بن الخطاب انه جلد من وجد منه ريح الشراب الحد ثانيا  
وله قال ابن مسعود وملك والشافعي وضرب عمر بن عبد العزيز قوما بربقه قال  
ابن مسعود وملك والشافعي وضرب عمر بن عبد العزيز قوما بربقه قال  
ابن مسعود وملك والشافعي وضرب عمر بن عبد العزيز قوما وحدوا علي



الشرايب سكر بعضهم ولم يسكر بعضهم وقد روينا حكاية قال لا حد  
الا ببينه ان الرخ ليكون من الشرايب الذي يشربه باثني وقال عمرو بن دينار  
لا حد في الرخ وقال الثوري وان رجد من رخل رخن خمر فليس عليه حد  
حتى يعترف او يقوم بينه الله شربها وتوجد سكر اذا ركن عليه تعجز اذا وجد  
رخه وقد روينا عن الزبير بن عوف قال ثا وهو ان الرخعة اذا وجدت من الرخ رجد ولا  
فلا قال ابو بكر بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب  
الخمر فاجلدوه والجلد نحب علي شارب الخمر سكر او لم يشكر علي طاهر  
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وروينا عنه انه قال لم اسكر كثير  
سلكه حرام **باب اقامة الحد على السكار**  
**في حال سكره** واحذروا في حد السكار في حال سكره وروينا  
عن الشعبي وعمر بن عبد العزيز انها فلا لاخذ حتى يصحوا وفيه قال الثوري  
والنعمان والصحابة واجتمع من خالف ما ولا يجزى عبد الرحمن بن عمار ان النبي صلى  
الله عليه وسلم اتي بسكران فامر من كان عنده فضربه وليس في الحديث  
انه اجر ذلك الحمار بمحموا وقال بعض من يميل الى القول الاول انما يريد به التكيل  
ولينا لم يرد الحد ودو السكار لا يغفل ذلك وغيره انما يقام الحد على من لا يغفل  
ذلك ولا يحسونه **باب حد السكار**  
اختلف اهل العلم في حد السكار اختلف اهل العلم في حد السكار الذي يلزم  
صاحبه اسم السكار ان فقالت طائفة اول السكار ان يغلب على عقله في بعض  
ما لم يكن يغلب عليه قبل الشرب هذا قول الثوري وفيه ومعناه قال ابو ثور  
الثوري واثور ثور وكان الثوري يقول السكار الذي يغلب على صاحبه الحد  
ان لا يعرف الرجل من المرأة وقال يعقوب اذا كان الغالب عليه اخلاط  
العقل واستقر سورة فلم يعمها وجب عليه الحد قال ابو بكر بن الشافعي

ابن



اصح ما قيل في هذا الباب والدليل على صحة ذلك قوله يا ايها الذين  
امنوا الذين امنوا لا تقربوا الصلاة وانتم مسكارى حتى تعلموا ما تقولون  
الاية وقد كان القوم الذين حوطينوا بهذه الآية من اصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قيل انتم خير الخمر يربون الصلاة في حال سكرهم  
علمين بها وقد سهر اسكارى لان في الحديث ان بعض من قلتم منهم خلط  
في الفلانة فانزل الله هذه الآية

**كتاب الحراج والدماء**

**باب حرم سفك الدماء بغير الحق**

من كتاب الله وسنة رسوله قال الله جل ذكره ولا تقتلوا  
النفوس التي حرم الله الا بالحق ومن قتل مظلوماً الاية وقالوا الذين لا يدعون  
مع الله آفاً اخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق وقال من اجل  
اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض

الاية وثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسفك نفس  
ظلماً الا كان على ابن ادم كفل من دمها وذلك انه نفس القتل وثبت

الاول

عنه انه حرم الدماء عداً منه هذا قال الجمهور النحر لم يحرره هذا قالوا هذا  
يؤمر النحر قالوا بل هذا قالوا بل الحرام قالوا في شهر هذا قالوا اشهر الحرام

شهر

قال هذا يوم الحج الاكبر فنعما وكرموا الكرم واعراضكم عليكم حرام  
كمية هذا البلية هذا اليوم قالوا نعم فطعن رسول الله صلى الله عليه

وسلم بنزل الامر اشهد مروءة الناس فقتلوا هذه مجة الرزاع **باب**  
**تعظيم سفك الدماء المحرمة بغير الحق والتغلب**

فيها قال الله جل ذكره يا ايها الذين امنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم  
بالباطل الي قوله ومن يفعل ذلك عدواً لنا وظليماً الاية وقال ومن قتل

مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه واتخذ له  
عذاباً عظيماً وقد ثبت الاحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الدماء



لله

الابيه

باب في كثير

على تغليب سنك الد ما غير الحق وقد ذكرنا في مواضعها من ذلك ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قبله اي الذنب اعظم قال لا تجعل يدك اوقر  
حلقك قال قلت له ثم ماذا قال لا تفتل ذلك من اجل ان يا كل معك قال  
قلت ثم ماذا قال لا تفتل حلقك جارك ثم يلا هذه الآية ووالذي لا  
يدعون مع الله الطاهرة **جماع الروايات**  
**القصاص في النفس وفيما دون النفس التسوية**  
**بين مسلمين** قال الله جل و علا في كتابه عليكم القصاص  
في القتل الرجل بالحر والعبد بالعبد والانس بالانس وثبت ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال الموسون كفا دما ودم وجميع اهل العلم  
على ان الحر قاتله الحر وانكار الجاني مفعدا او اعمى او اقطع اليد بين  
والرجلين والمقتول صحيح سوى الخلق وجميع عوالم اهل العلم على ان بين  
الرجل والمرأة القصاص في النفس اذا كان القتل عمدا الا انها اختلفت  
فيه على وعطاء روينيا عن الحسن وممن قال لا بين الرجل والمرأة القصاص  
في النفس مكر اهل المدينة والثوري والنعمان من تبعهم يملن اهل الكوفة  
والشافعي والحنابلة واحمد واسحق وابو ثور والشافعي وهذا قول  
التخميمي والشافعي وعمر بن عبد العزيز والزهري وقد روينيا عن الحسن  
البصري انه قال لا يثبت للذكر بالانثى حتى يودوا نصف الدية الى اهله وراح  
الرواية عن عطاء انه قال والمرأة تقتل بالرجل ليس بينهما فضل وهو  
ابن دينار وفي حديث اخر اثبات القصاص بين الرجل والمرأة وذلك  
ان رجلا من اليهود قتل جارية من الانصار بالحجارة فحلف علي بن ابي طالب  
انه صلى الله عليه وسلم وجهر بالحجارة حتى مات قال ابو بكر الذي ذكرناه  
عن علي بن ابي طالب وقد روينيا عن الحسن خلاف ما ذكرناه عنه فاذا اختلفت  
الاحبار عن الحسن صار وجوب القصاص بينهما كالاجماع مع الشئ

ب



الثابت المستغنى به عما سواه **ثاني** **القصاص**  
 بين الرجال والنساء فيما دون النفس **و** اختلف اهل العلم في وجوب  
 القصاص بين الرجال والنساء فيما دون النفس فثبتت طائفة القصاص  
 بينهم في النفس وفيما دون النفس هذا قول مالك والشافعي والثوري  
 واحمد واسحق وابو ثور وفيه قول ثان وهو ان القصاص بينهما فيما دون  
 النفس كذلك قال احمد بن ابي سلمة والنعمان قال ابو بكر الاول اصح ذلك  
 ان المرأة لما كانت كانه في النفس وهو اعظم خطرا كان ما دون  
 النفس اقل لا كثيرا اذا ابيح القليل **ثالث**

**القصاص بين الاحرار والعبيد في النفس**

اختلف اهل العلم في القصاص بين الاحرار والعبيد في النفس  
 فقالت طائفة لا قصاص بينهما هذا قول الحسن البصري وعطاء بن ابي  
 رباح وعكرمة وعمر بن دينار وعمر بن عبد العزيز وقال مالك والشافعي  
 واحمد واسحق وابو ثور وفيه قول ثان وهو ان القصاص بينهما ثابت في  
 النفس هذا قول ابن المسيب والشافعي والبخاري ونبادة والثوري واصحاب  
 الرأي وحجة من قال بهذا القول طاهر بن حنبل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 المومنون تكافؤا ما هم فكل ما هم من زهر مكافى للحر ولما كان محمد من اجاز  
 امان العبد هذا الحديث لقوله ويسجى فقد منعه اديام كان قوله  
 المومنون تكافؤا ما هم حجة عليه وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال من قتل عبدا قتلناه ومن جلد عبدا جلدناه وليس ثابت وقال الثوري  
 من قتل عبدا قتلناه وقد اختلف فيه عندهما حتى قال القصاص بين  
 العبيد والاحرار في النفس انهم لما اجمعوا على ان القصاص بينهما فيما دون  
 النفس والنفس اولى لا يكون بينهما فيه قصاص ومن حفظنا عنه  
 انه قال لا قصاص بين العبيد والاحرار فيما دون النفس ملك والشافعي

كانت



وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّايِ وَالثَّوْرِيُّ وَرَوَيْنَا عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالتَّخَمِيِّ  
وَالشَّعْبِيِّ نَحْنُ هَذَا **بَابُ قَتْلِ الْعَمَلِ يَقْتُلُونَ**

**الح ٥** قَالَ ابْنُ بَرَكَةَ وَاحْتَلَفُوا فِي الْحُرِّ وَالْعَبْدِ يَقْتُلَانِ وَالْحُرُّ قَتَلَتْ طَائِفَةً  
يَقْتُلَانِ بِهِ جَمِيعًا إِنْ شَاءَ الرَّايُّ وَرَوَيْنَا هَذَا الْقَوْلَ عَنْ الشَّعْبِيِّ وَالثَّوْرِيِّ  
وَقَالَ الزَّهْرِيُّ يَقْتُلُ الْحُرُّ إِنْ شَاءَ أَمَلُ الْقَبِيلِ فَتَقْتُلُوا الْعَبْدَ إِنْ شَاءَ وَاسْتَدْرَكُوا  
وَبِهِ قَالَ قَتَادَةُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنْ شَاءَ وَاسْتَدْرَكُوا عَمْرًا عَنْهُمَا  
وَإِنْ شَاءَ وَاسْتَدْرَكُوا الْحُرَّ بِعِيقِ الْعَبْدِ فِي هَذِهِ الدِّيَةِ إِلَّا أَنْ يَفْتَدِيَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ هـ

**بَابُ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ بِالْكَافِرِ قَالَ ابْنُ بَرَكَةَ**

وَاحْتَلَفُوا فِي قَتْلِ الْمُؤْمِنِ بِالْكَافِرِ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ  
وَعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرُونَ قَتْلَ الْمُؤْمِنِ بِالْكَافِرِ وَبِهِ  
قَالَ عَطَاءُ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعُكْرُمَةُ وَعُمَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ  
وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ ثَوْرٍ قَتَلَتْ طَائِفَةً إِنْ قَتَلَ الْمُسْلِمُ الْيَهُودِيَّ  
أَوَ النَّصْرَانِيَّ أَوَ الْمَجُوسِيَّ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُ هَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّايِ رَوَى كَثَرًا  
عَنِ الشَّعْبِيِّ وَالتَّخَمِيِّ فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيَّ خَاصَّةً وَثَبَتَ أَنَّ نَبِيَّ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ مَكَافَرَةً قَالَ ابْنُ بَرَكَةَ وَبِهِ  
أَقُولُ وَلَا يَصِحُّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَرٌ بِإَرْضَائِهِ هـ

**بَابُ قَتْلِ الْوَلَدِ بِالْوَلَدِ اخْتَلَفَ**

أَمَلُ الْعَمَلِ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ عَلَيْهِ أَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا تَقْرَدُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ  
دِينُهُ هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَاسْتَدْرَكُوا أَصْحَابَ الرَّايِ وَزَيْدَ بْنَ عَفَّانَ  
عَطَاءُ وَمُحَمَّدُ بْنُ قَاتِلٍ وَمَالِكُ بْنُ نَافِعٍ وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ يَقْتُلُهُ قَالَ ابْنُ بَرَكَةَ وَبِهِ  
قَوْلُ الظَّاهِرِ الْكِتَابُ وَالسُّنَنُ نَامَا ظَهَرَ الْكِتَابُ فَتَقْرَأُ تَقَالِي كُتِبَ عَلَيْكُمْ  
الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِيِّ وَالْمَنَاسِكَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَنَّهُ قَالَ الْمُؤْمِنُونَ تَكَلَّفُوا دِمَاءَهُمْ وَلَا تَعْلَمُوا تَكَلَّفُوا دِمَاءَهُمْ إِنْ شَاءَ الْأَبَ



عنهم

من جملة الآية وقد روي فيها خبراً ثانياً وكان ملكاً الشافعي وأحمد  
واسحق وأبو ثور يقولون إذا قتل الرجل الأب يقتل به ٥

**باب مقتل الرجل بعبد ٥**

قيل في الرجل يقتل عبده أو يخرج به فقال الحسن البصري في الشافعي وأحمد  
وسالم لا يقتل به وقال أبو بكر بن عمار في يمينه ويمنه وأبو الحسن البصري  
ملك والشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور يقولون لا يقتل به وفي قول  
ملك والشافعي وأحمد والنعمان بن علقمة وقال النخعي يقتل الرجل عبده  
وقد ذكرنا ذلك عن الثوري وهو مختلف فيه عنه قال أبو بكر بن عمار

**باب الفصا ص بين العبد**

في النفس وفيما دون النفس في اختلافه في الفصا ص  
بين العبد في النفس وفيما دون النفس في اختلافه في الفصا ص  
من بعض في النفس وفيما دون النفس هذا قول عمر بن عبد العزيز وسالم  
ابن عبد الله والزهري وقائدة وملك والشافعي وأبو ثور وفيه قول ثاني  
وهو أن لا قصاص بينهم إلا في النفس هذا قول النخعي والشافعي والثوري  
والنعمان قال أبو بكر بن عمار في الفصا ص

**مسألة ٥ قال أبو بكر بن عمار الشافعي وأبو ثور يقولون لا تقتل**

الرجل المختار المشرك ولا وليه المختار المتصل ولا المختار المتصل ولا رجل أو امرأة  
فأيهما كان في يمينه وبين الرجل الفصا ص في النفس وفيما دون النفس وإن  
سأل ولياً له لدية أعطوا الأهل وهو النصف وفي قول مالك إنما هو المقرد  
وليس له لدية إلا أن يصاب أو قال لا يصاب لدية إنما هي لدية

**باب الفصا ص**

بين الرجل وامرأته ٥ وختلفوا في الفصا ص بين الزوجين فقالت  
طائفة بينهما الفصا ص كسائر الناس هذا قول الشافعي وأحمد وقال الشافعي



الا ان يكون ذلك علي وجه الادب وبه قال الثوري وهذا قول عمر بن عبد  
عبد العزيز والنخعي وبه قولان وهو ان لا يقتصر المراه من زوجها الا في  
النفس هذا قول الزهري قال البراءة قول الشافعي صحيح لظاهر قوله كتب  
عليكم القصاص **باب** **النزير يقتل**

**الرجل** واختلفوا في التقي يقتل الرجل من ربه عن عمر انه  
قال يقتلون ربه وروينا هذا القول عن علي و المغيرة بن شعبة وبه قال  
ابن المسيب والشعبي والحسن البصري وابو سلمة بن عبد الرحمن وفتارة  
وملك و الثوري والشافعي واحمد والسكوني وابن ثور و اصحاب الرأي وبه قول  
ثاني وهو ان لا يقتل اثنان بواحد هذا قول الزهري وحبيب بن ثابت وابن  
سبير وروينا ذلك عن معاذ بن جبل وابن الزبير وعبد الملك قال ابو  
بكر وهذا صحيح ولا جهة مع من اباح قتل جماعة بواحد وقد ثبت عن ابن الزبير  
ما ذكرناه عنه واذا اختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في

بشيء فسيره النظر **باب** **النزير**

**النزير يقتل من علي قطع يد رجل** واختلفوا في قطع اليدين  
باليد فقال الحسن البصري والزهري والثوري لا يقطع يدان بيد ولا رجل رجل  
منه قول الشافعي واحمد والسكوني يثرون قطع ايديهما قال ابو بكر الاول والخ

**باب** **البالغ العاقل المحضون والصبي**  
**يتركون في قتل الخطايا** يشاؤك العهد واختلفوا  
في البالغ العاقل المحضون والصبي يسترون في قتل فكان حماد بن اي سليمان  
وقنادة والزهري واحمد يقولون في البالغ والصبي يقتلان الرجل علي  
الرجل القتل وعلي عافله الصبي نصف الدين وقال مالك والشافعي علي المبير  
الفرور وعلي للصبي نصف الدية في ماله وقال الحسن البصري والنخعي  
والاوزاعي واسحق و البغوي يعقوب ومحمد عليهما كلهم دية ولا تؤد



وإذا ضرب الرجل الرجل وضرب صمعه اسداً أو تمراً أو خنزيراً أو سبع منزه  
 يقع مرقع الخرج الذي لا علب أو الخرج قتل دون القتل ففي قول أبي ثور على  
 الرجل القود واختلف عن الشافعي في هذه المسئلة فقال منوه على القاتل  
 القود لا إرثا الورثة الدية تنكون لهم نصفاً وقال مرة لا قود عليه فيه  
 وقال الشافعي في رجل ضرب رجلاً ونهشته بحته فمات لا قصاصاً وعلي  
 الضارب نصف الدية حاله في ماله وله مثل الضحاة الرأي وإذا اشترك رجلان  
 في قتل رجل أحدهما أبو المقتول فعلى الأب نصف الدية وعلى الأجنبي القود  
 في قول الشافعي وأبي ثور وفي قول أصحاب الرأي عليهما الدية واختلف في  
 المخطي بشاري العامية فقال قتل فقال النخعي والمطاع لا قود وعلى العام  
 نصف الدية وعلي عاقلة المخطي نصف الدية وقال الحسن البصري إذا قتل  
 أحدهما يدك والآخر خشبة فأمم يدية وكذلك قال الشافعي إذا كانت  
 الخشبة خفيفة إلا غلبت أمانتهما لا يقتل التوبل ولو قتل قابلي العلم  
 القود وعلي عاقلة المخطي نصف الدية كان مذهبا من القائلين بقول  
 إذا قتل الأب والأجنبي ابن الرجل كان على الأجنبي القود لهما فأنزلان  
 في الظاهر فليقتل العامد لانه والمخطي فالتخلف **بَابُ**

**وجوه القتل** قال أبو بكر كرام الله عز وجل قتل العمد في ثلثة  
 وتقتل الخطأ قتالاً ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم إلى قوله عذاباً  
 عظيماً قالوا فما كان لهم من أن يقتلوا من الأخطأ لاية فهذا من جهنم  
 ذكرها الله تعالى في ثمانية وأجمع أهل العلم على القول به واختلفوا في الوجه  
 الثالث وإن أذاكر الاختلاف فيه بعد أن شأ الله وأجمع أهل العلم على أن  
 من عمد وضرب رجلاً يد بمخدر مثل العصف والحجر والسكين  
 وسنان الرمح وما أشبه ذلك ما يشترط فيه مائة المصروب من ضربه  
 أن عليه القود واختلفت في الرجل يضرب الرجل بالعصا أو السوط أو الضرب



الاغلب منه انه يقتل او يشدح راسه بالحجر الثعلبي او الخشب الصخري  
او ما شبه ذلك مما الاغلب ان مثله يقتل فقال كثير من اهل العلم عليه  
الفتوة هذا مذهب النخعي والزهري والحسن وابن سيرين وحماد بن  
ابي سليمان وعمر بن دينار وابن الهيثم ولبني و الشافعي واحمد واسحق  
وروينا معنى هذا القول عن عبيد بن عمير والشافعي وبكر بن عبد الله بن قتيبة  
العمد ما كان سلاح هكذا قال عطاء وطاوس وروى ابن المسيب وقال الحسن  
ليست العمدة الذي يوجب الفتوة الا بعد مدة وله قال النخعي ومسروق  
والنخعي والنعيم بن ابي الحسن قال ابو بكر بن القول الاول اقول لان الله جل  
ذكر قال ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله الا بالحق من قتله مظلوما  
والقاتل مما الاغلب من مثل فعله انه سئل قاتل وثبت عن النبي صلى  
عليه وسلم انه اوجبت القصاص علي من قتل محمدا وجميع كل من يحفظ  
عنه من اهل العلم علي ان القتل الخطا يمت الرأى بسياسة غير  
لا علم من تحتلوز فيه ومن حفظنا ذلك عنه عمر بن عبد العزيز  
وقنادق النخعي والزهري وابن شبرمة والثوري وملك والشافعي واحباب  
الرأى كاي

### الوجه الثالث المختلف

فيه وهو شبه العمد ولا يختلفوا في شبه العمد فثبت  
شبه الشامي وحماد النخعي وفتادة والثوري واهل العراق والشافعي  
واصحاب الرأي وروي بنا ذلك عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب  
وانكر ذلك الملك وقال ليس في كتاب الله الا العمد والخطا وسبب العمد  
لم يعمل به عندنا وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
الا وازيل الخطا يشبه العمد ما كان بالشروط والعصا ما به من الايل

منها روي خلفه في بطونها اولادها قاتل  
ما نجب علي الخائف وعلي الرجل تسقى آخر السيرة



واختلِفوا في الرجل نحو الرجل فجعل حتى موت في خنقه فقال كثير من  
 اهل العلم عليه القود هذا قول عيسى بن عبد العزيز والشمس والشارح  
 فاحمد وقال حماد بن ابي سليمان رجل خنق رجل حتى قتل قال هو خطأ  
 وقال اصحاب الرأي اذا حصد حتى مات او طرح في سراج القاه من ظهر  
 جبل او من سطح فان لا قصاص فيه وعليه الله الاية فان كان  
 قد خنق غيره احدهم وقال ذلك فعليه القتل قال ابو بكر حكاية هذا  
 القول تحرى عن الانحطال علي فما يراه وهو مع ذلك خلاف ظاهر الكتاب  
 والسنة قال الله جل ذكره ومن يقتل مومنًا متعمدًا او هذا اقبال عمن  
 القتل قال الله جل ذكره ومن يقتل مومنًا متعمدًا او هذا اقبال عمن القتل  
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجل دماء من مسلم الا باحدى  
 ثلث وبنه او قتل نفسًا فيقتل به وهذا اقبال واذا جاز ان يكون على السند  
 قائلان في احرمة فهو قائلان في اول مرة وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم ربح رأس اليهودي لما ربح رأس الجارية بالحجارة وقال الشافعي  
 اذا جمل المشرك طعم رجل فاحصه اياه او سقاه اياه غير مكره  
 نفسيهما قولان احدهما ان عليه القود وهذا اشبه بهما والقول الثاني  
 لا قود عليه وهو اثر لان الاحرش شرية وان خلطه فوضعه فاكله الرجل  
 فلا عقول ولا قود ولا دماره وتبليده ضمن وقال اذا اشتكره فسقاه شيئًا  
 وقال علمت انه يقتل فعليه القود وقال مالك عليه القود وقال اصحاب  
 الرأي اذا سقاه او ارحه اياه الجارية فليس عليه ولا قصاص عليه وعليه  
 عاقلته الاية ولو اعطاه اياه فتره فهو يكره عليه فيه شيء ولا يكره  
 عاقلته من قبل الله هو شره ولو اكره رجل على قوم يكتفاه او ضرب  
 رجلاً متلفقًا ثوب فماتوا او قُتِلَ عَيْنُ رَجُلٍ فَاخْتَلَفُوا فَقَالَ الْاَوَّلَى  
 دَخَلَ الْبَيْتَ وَمَوْجِبُ الْوَلِيِّ وَمَوْجِبُ الْوَلِيِّ وَكَانَتْ الْعَيْنُ صَحِيحَةً فَعَلِيهِ

حَقًّا

مَسْأَلَةٌ



الفوتة قول الشافعي رحمه الله قال أبو ثور وقال كل صبي حكمه حكم  
الصبي يعني بعلمه غير ذلك وحكا أبو ثور عن أبيه في الله قال لا شيء عليه  
إلا أن تقوم بينة أنهم كانوا في وقت العدم أصحا وقال الشافعي من جاء علي رجل يسرق  
يبري من حضره أنه في الصبا وأنه يعض مكانه صر به بعد بدة فمات فعليه الفوتة  
**باب قتل الغيلة** قال أبو بكر أختلف أهل العلم في قتل قتل الغيلة

وعنه شوارب الفضل والعرف فيه إلى البري دور السلطان هذا قول الشافعي  
والنعمان قال الملك الأمر عندنا أنه يقتل وليس لولد الدار أن يقتل عنه وذلك  
السلطان والغيلة عند مالك أن يعرض لرجل أوصي ينجده عنه حتى يدخله  
سأوا أحدا إلا أن كان معه وقال أبو عبيد قتل الغيلة ما يقتل الإنسان ويرجع  
بالشيء حتى يصير إلى موضع يستتر فيه فيقتله وبالقول الأول أقول وذلك  
لغزله ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا الآية وقد قتل من ذكرنا  
مظلوما وللثابت عن نبي الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل قتل قتل

فأمله بين خيرتين **باب الرجل يفسد الرجل على**  
**الرجل يقتله** وأختلفوا في الرجل يفسد الرجل على الرجل حتى يقتله

فألت طائفة بهذا جميعا ذكر ابن جرير هذا القول عن سليمان بن موسى  
أنه قال الإجماع بيننا أن يقتل وقال مالك رحمه الله وهو يرى أنه قد قتل قتل  
جميعا زنيه قول ثالث وهو أن يقتل القاتل ويغاقب الحابس وهذا قول الشافعي  
وأبو ثور والنعمان قال الحكم رحمه الله يقاتل القاتل وقال عطاء بن قيس  
الحابس حتى يموت وروى ذلك عن علي وأبي بكر ثابت عنه قال أبو بكر يقول  
الشافعي أقول وقوله فلا تسرق في القتل فقال كثير من أهل المعرفة بالتفسير  
لا يقتل عن قاتله وقال النبي صلى الله عليه وسلم إن أغنا الناس علي الله

من قتل غير قاتله واليه أشد غير قاتله **باب قتل رجل لا يقتله**  
**السميكة** بامر عبده **باب قتل رجل لا يقتله**

والث طائفة



واختلفوا في الرجل يامر عبده بأن يقتل رجلا فقتله فقال احمد يقتل السيد  
 وقتل ويمنه هذا القول عن علي بن ابي حمزة وقال علي بن ابي حمزة عن العبد المسمى  
 وقال احمد بحسن العبد ويضرب ويؤذي وقال الثوري يحرر السيد وقال  
 الحكم وحماد يقتل العبد وقال قتادة يقتل ان جميعا وقال الشافعي ان  
 كان العبد قصيرا يعقل قتل العبد وعوذب السيد وان كان عجميا فعلى  
 السيد القود وقال سليمان بن موسى قولا خامسا قال لا يسل الامر ولكن  
 يديه ويعاقب ويحبس **باب الرجل يامر الرجل**

**بقتل الرجل** واختلفوا في الرجل يامر الرجل بقتل الرجل فقتله  
 المأمور فقال طائفة يقتل على القاتل كذلك قال عطاء بن رباح  
 والحكم وحماد بن ابي سليمان والشافعي واحمد واسحق وفيه قولان وهو  
 انها شريعة كان هلك في النخعي وقال الشافعي اذا امر السلطان رجلا بقتل  
 رجل ولما امر يعلم انه امر بقتله ظلمه كان عليه وعلى الامام القود كقتل  
 معا وان اكرمه الامام عليه وعلم انه يقتله ظلمه كان على الامام  
 القود ونصف المأمور قولا واحدا ان عليه القود والاخر لا قود عليه  
 ونصف الدير والكنافة عليه **باب**

**القصاص في الامراء والعمال** قال ابو بكر ثبت عن عمر  
 ابن الخطاب انه كان يقيل من قسسه وثبت عن ابي بكر انه قال الرجل شكا  
 غلاما له قطع يده لا ركنب صادق الا يقيد بكمه وهذا مذهب الشافعي  
 واحمد واشحق قال ابو بكر ليس بين العمال وبياتر العامة في احكام الله فرق  
 لقول الله جل ذكره كتب عليكم القصاص في القتلى ولقول الله عز  
 وجل من قتل له قتيل فامله بيزخيرتين ان احسرا العتلا وان احسرا القود

**باب الرجل يجحد مع امرائه**  
**رجلا** واذا وجد الرجل مع امرائه رجلا فقتله قويا عن علي بن ابي طالب قال



ان لم يأت بأربعة شهداء قلبه بيمينه وبه قال الشافعي وقال يسعه بينهما  
 بين الله وبينه قتله وبه قال ابو ثور قال ابو بكر وكذلك تقول **قَابُ**  
**مَا يَكُونُ بِهِ الْقَصَاصُ** واختلفوا فيما يفعله الولي بعمله  
 من القصاص فقالت طائفة ان يفعل القاتل مثل ما فعل المقتول هذا قول  
 عمر بن عبد العزيز والشعبي ومالك والشافعي واحمد واسحق وابو ثور  
 وقال الثوري القاتل بما ذل الي القود بالسيف وبه قال عطاء قال ابو بكر لولي  
 المقتول ان يفعل القاتل مثل ما فعل القاتل بالمقتول به علي ذلك الكتاب والسنة  
 فاما الكتاب فقوله وانما قتلتم فاعقوبوا بمثل يا عوف بنه لالة والسنة  
 وعليه يصلي الله عليه وسلم باليهودي لما زحج رأس الجارية **قَابُ**  
**المقتصر منه يتلف في القصاص فيما دون النفس**  
 قال ابو بكر محمد بن ابي هاشم المندرج اليه شافعي واختلفوا في مقتصر منه  
 يد ارجل وموت منه فمن قال لاديه له الحسن البصري وابن سيرين والشافعي  
 واحمد واسحق ويعقوب ومحمد وورينا ذلك عن ابي بكر وعمر وعليه  
 نقول لا للمقتصر اخذ ما وجب له ولم تعد فلما اجمعوا عليه اخذته  
 لم يجز ان يلزم من اخذ ما وجب شيئا من حجة ولا اعلم احدا اختلف في الا امام  
 اذا اقام حدة او حبه الله فماتت اليه اقم عليه الحد ان لا شيء علي الخماير  
 فكذلك اذا اقتصر على خروج فماتت الحرة قتله وفيه قول ثان وهو ان علي المقتصر  
 الدية اذا تلف المقتصر منه هذا قول عطاء وطاوس وعمر بن دينار  
 والحنابلة والعلماء قال الثوري وقال الشعبي دية المقتصر منه علي عاقله  
 القاصرون قال الرعي وقال النعمانية المقتصر منه علي المقتصر له وقد قيل  
 بغيره عليه دية يطرح منها يد جرحه روي هذا القول عن حماد بن ابي  
 سليمان **قَابُ** **الجل المقطع من رجلين من**  
**كل واحد منهما يمينه** وكان مالك والشافعي يقولان اذا

(أشبهه لأنه كان في شيء من)



قطع الرجل بين رجلين يقطع بمسبده بامانعمها اذا اراد الفؤد وقال الشافعي  
 ان اراد احدهما القصاص والآخر الدية اقتصر لهذا واعطى الاخر دية  
 يده من مال القاطع وبه قال ابو ثور وقال اصحاب الرأي يقطع بمسبده لهما  
 جميعا ويغير لهما دية اليد من ماله نصيبين قال ابو بكر هذا ان لم يضر  
 لانهم يقولون في الرجل قتل نفسه في الاول بايديه في القود قتلوه ان لاديه  
 لهما واذا كانت النفس الحراب فيها هلكه قال ابو بكر ان يكون  
 كذلك واذا قطع يد رجل اليمنى ويد آخر اليسرى اقتصر منه لهما  
 جميعا في قول مالك والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي ولا اخفط فيه  
 خلافاه **باب** **المقتول تطرون**

له **وترك صغاره** واختلنونه المقتول خلف ورثه صغارا  
 او كبارا فقالت طائفة يستأجرهم بلوغ ديارهم ويأخذ القتل غزوة  
 ابن عبد العزيز وبه قال ابن ابي ليلى وابو شبرمه والشافعي واحمد والحق  
 قال ابو بكر وعليه هذا القول اذا وجب ان ينظر بلوغ صغيرهم وجب كذلك  
 ان ينظر قدوم غاسم واقاؤه المغمى عليه منهم حتى يحضر الغائب  
 او يبر كل وينتفيق المغمى عليه ارموت فيقوم وارثه مقامه فقالت  
 طائفة للكبار ان يقتلوا القاتل قبل بلوغ الصغار هذا قول حماد بن ابي سفيان  
 ومالك والنعمر والارنا عبيد البيت واحتج بعضهم بالقول النجاشي  
 بان الحسين بن علي قتل بن ملجم يعلم بان عليا ولاد صغاره **باب**  
**مسألة** قال الشافعي واصحاب الرأي اذا ضرب الرجل الرجل ضربة  
 فمات منها فجا الرجل فقتله فقطع يده او رجلاه فلا عقل عليه ولا كفارة  
 ولكن يعرفان قطع يده ثم قفا عنه فني قول النعمان عليه دية اليد لانه  
 اخذها بغير حق وشي قول ابو يوسف ومحمد لا ضمان عليه من قبل  
 انه قتل نفسه النفس قال ابو بكر هذا الصحاح واذا قتل الرجل الرجل الاول



عمداً فللسلطان ان يتل به فأنله وله ان يخذ الدية في قول الشافعي وفي قول  
اصحاب الرأي للسلطان ان يقتصر من قائله ان يشاء ويهر له ان يقتل الله لا يملك  
شيئاً وان صالحوا على الدية فهو جائز قال الزكريا في قول الشافعي وفي قول  
**باب القاتل يقتله غيره ولو لم يقتل**

واختلفت في القاتل يقتله غيره ولو لم يقتل فقال الحسن البصري والثوري يقتل  
الذي قتلته وبطل دم الاول وقال مالك هذا بمنزلة الرجل يقتل الرجل عمداً ثم موت  
القاتل ان لا يشي الطالب الدم الاول وقد روي عن قتادة وابي حاشم انهما اتا في رجل  
قتل رجلاً عمداً فحسب لبقائه فجا رجل فقتله عمداً اقالا فيأديه قال الزكريا كانها  
شهادا لك بالذي يجب عليه الرجم وقد رنا وهذا بعيد الشبهة من ذلك  
السلطان في هذا الى الاولياء والاولياء بالخيار وليس للسلطان في الرأى يجب عليه الرجم  
الخيار وفيه قول ثالث وهو ان علي الاجنبي يقتل الا ان يشاء ورثة المقتول الثاني اخذ  
الدية قال اذ والملاذ كانت لهم فان كانت عليهم ديون ضمنوا قبضوا من الدية الى  
سباير ما له ثم ضرب اوليا المقتول الاول مع سباير الدية في دينه وماله وان  
لم يكن عليه ديون قبضوا اوليا المقتول دينه اذا كان للمدعي شئ من اقل  
الشافعي فان كان القاتل الاول عمداً والقاتل الثاني خطيئاً فقيماً افا وتلاجرها  
ان لا يشي لورثة المقتول الاول والدية لا وليا المقتول الثاني هذا قول الحسن وحمد  
ابن ابي سلبم والنخعي والقول الثاني ان الدية لورثة المقتول الاول هذا قول عطاء  
والزهري وحمد والشافعي وقد ذكرت مذهب الشافعي مذهب الشافعي

**باب في هذا الباب ومراعي المذاهب**

**اصالة الحد** في الحرم واختلفت في الحرم في الجاني صيب حداً  
خارج من الحرم لا يدخل الحرم او يصب في الحرم حد اختلفت طائفة من قتل  
او سرق في الحرم فانه لا تجالس ولا يكلم ولا يبرأ ويأبى شدة حتى يخرج  
فيقام عليه ومن قتل او سرق واخذ في الحرم فادخل الحرم فاداروا ان يقتلوا

عنه  
نحوه



عليه ما اصاب اخيره من الحرير الى الحل ولز ثقل وسرقته الحرير اتيه غليده في الحرير  
 هذا قول ابن عباس وقال عطاء ان قتلته الحرير يثقل قاتله حيث نشأ اهل القبور  
 وبه قال الهروي وعبد الحميد والشعبي واحمد واسحق بن عيسى ورواه مالك والشافعي والحرير  
 لا يمسح من اقامة الحرير واحمد بن محمد بن النضر بن علي بن الله عليه وسلم ابن عطل  
 وهو متعلق باستار العبد وبهذا اتفق الا نال الله عز وجل امر بجلد الزاني وقطع  
 السارق واوجب السارق القصاص ولم يخص يد مكانا دون مكان فاقامة  
 ذلك يجب في كل مكان على طاهر الكتاب **باب**  
**الانتظار بالقصاص من الخرج حتى يسرا**  
 قال ابو بكر كل من تحفظ عنه من اهل العلم في الانتظار بالقصاص من الخرج  
 حتى يسرا صاحب الجرح هكذا قال عطاء والحسن البصري ومالك والثوري والشافعي  
 واحمد واسحق وابو ثور **ابواب**

**العفو عن القصاص** قال ابو بكر قال الله عز وجل فمن عفي له من  
 اخيه شيئا فاتباع بالمعروف قال ابن عباس بن كان شيئا من اسرايل القصاص ولم  
 تكن بينهم الدية قال الله هذه الامه كتب عليكم القصاص في النفس لا يديه  
 فمن عفي له من اخيه شيئا قال فالحنون قتلته العمد الدية واتباع بالمعروف  
 مع الطالب بمعروف يردى اليه المطلوب باحسان ذلك تخفيف من ربه  
 ورحمة مما كتب على من كان قبلكم واختلفت اهل العلم في الاوليا الذين  
 لهم القصاص واليه العفو قالت طائفة بمفكر ديت منهم جابر هذا قول  
 عطاء النخعي والحكم وعبد الحميد وسفيان الثوري والشافعي واحمد وروينا  
 معني هذا عن عمر بن الخطاب وقال الشافعي وعطاء وطاوس وعفرو المراءجيز  
 وروينا عن عمر بن عبد العزيز انه قال يستأناب الصغير حتى يبلغ وبه  
 قال ابن ابي ليلى وابن شبرمة والشافعي والثوري واحمد واسحق وقال الحنابلة  
 الراية الرجلين يعفوا احدهما يكر للآخر حصته من الدية وقالت



طابنة ليس للنساء عفره كذا قال الحسن البصري عفا ذنوب الرهري وان  
شبهه والبيت من سعد والوزاعي **باب**

**الخيار الذي جعل لاولياء الدم والاختلاف**

فيه قال ابو بكر واختلفوا في الرجل يقتل الرجل عمداً اختلفت  
طابنة الاولياء بالخيار ان يشاءوا قتلوا القاتل وان شاءوا احدى والدية وان شاءوا

عفوا هذا قول سعيد بن المسيب والزهري والشافعي واحمد واسحق وابو

ثور وقال طابنة ليس لهم الا الا لدم ان يشاءوا قتلوا او ان يشاءوا عفوا الا ان يشاءوا

القاتل ان يعطي الدية هذا قول النخعي وقال مالك ليس لاولياء القتل وكان تشارة

وملك يقولان لهم ان يصالحوا على ثلث ديات قال ابو بكر الكتاب السنة يدلان

على ان اولياء المقتول بالخيار فاما الكتاب فقوله فمن عذبه من اخيه بشيء

فاتباع بالمعروف ولما السنة فنزل النبي صلى الله عليه وسلم من قبل القاتل

فموت غير النظيفين اما ان يشاءوا او اما ان يقتلوا **باب**

**عفو المحرم عن الجناية وما جاز**

**منها اذا كانت الجناية عمداً** ان قال ابو بكر لعلنا

في المجرع بعفوا عن الجراح وما اخذت منها كان الحسن البصري وقنارة

والاوزاعي يقولون اذا ركب المصروب دمه منذ موته بعفوا عنه فعفوه

جائز وبه قال طاووس ومالك وقال الشافعي بالعفو بغيره باطلا وبه قال ابو ثور

وقال عصار اذا عفا عن جراحه وما اخذت منها لا سبيل للمقتل الجراح

فان كان عفا عن القصاص لياخذ عفا اخذت منه الدية تامة وان عفا عن

العقل والقصاص من الجرح فممنه الرصبة للقاتل اهل الجور كانت

الدية تامة للورثة ومن اجاز ذلك ضرب يقاته الثلث مع اهل الوصايا وقال

احمد يكره ذلك في الثلث اذا كان المقتول حياً وان كان عمداً فاعلى

النفوس بعد الموت اي ليس للمقتول شيء به قال الحسن وقال اصحاب

الحق

باب

طاب

مرمات



أصحاب الرأي إذا عفا عن الجناية فبرأمتها فغفوه جازر وإن مات  
منها فغفوه باطل ونسخت حسن بمجهول عليه الآية في ما لم تنف قول النعمان  
وإن عفا عن الجراحه وما نحدث منها فغفوه جازر قال أبو بكر فإن كان القتل  
خطا فالعفو جازر يكره في ثلثه في قوله لكونه سببا في الشر وأصحاب  
الرأي فإن لم يكرهه مال غير الآية جازر ثلثه وقد ذكرنا قول الشافعي وقول  
عمر بن عبد العزيز أن تصدق الرجل بدينه وتقتل خطا فالثلث منه جازر  
إذا لم يكن له مال غيره وقد قال الأوزاعي أحمد وأبو بكر وكذلك القول

### باب الولي يقتل بعد العفو واحد الدية

قال أبو بكر قال الله عز وجل فمن عتد أبعده ذلك فله عذاب اليم قال أبو بكر  
عياض من بعد قبول الدية وبه قال الحسن وعطاء وثلاثة وأخلفوا فيموت قتل  
قاتل ولا يبعد عفو عنه أو بعد قبول الدية منه فقال عكرمة عليه القول  
وأصح بهذه الآية وبهذه أقوال النعمان ومال و الشافعي وبه نقول لأن القاتل  
لما عفو عنه صار دمه محرما كسائر الدماء المحرمة وقال الحسن المجوسي يؤخذ  
منه الدية ولا يقتل وقال عمر بن عبد العزيز الحكم فيه إلى السلطان بالأي

### باب ما بعد العفو من كان

يعفو أحدها ويقتل الآخر قال أبو بكر وأخلفوا في الوليين  
يعفو أحدهما عر الدم ويقتل الآخر فقالت طيفة يد راعنه القتل بالنسبة  
ويكون لورثة القاتل الأول الدية على قاتل الآخر ويرجع الذي عفا بنصف  
الدية في ما التاثل الأول هذا قول الشافعي لأنه هو بالعراق وقال أبو بكر إذا كان  
جاهلا ذرئ عنه القتل وعليه الدية في ماله وإن كان غلاما قبلناه إلا  
أن يزيد الأوليا الدية وللولين الأولين الدية في ما المقبول الآخر وقال  
أصحاب الرأي عليه الدية كاملة تحتسب له من ذلك نصف الدية حصته  
من المقبول الأول ويؤدى النصف قال أبو بكر النظر في علي بن عبد القود



اذا علم بعينه صاحبه وان لم يعلم او كان جاهلا فليأب  
**ذكر وجوب الادب على من عفى عنه**  
الدم قال ابو بكر واختلفوا فيما يجب على القتال الذي عفى عنه وفي  
الدم فقال ملك والبيت بن سعد والارزاعي يعزب وتحبس سنة  
وفيه قولان وهو ان لا شيء عليه من عقوبة ولا غيره هذا قول الشافعي واحمد  
واسحق بن عمار قال ابو ثور قال الا ان يكون رجلا يعرف بالشرف فيكون للامام  
ان يرد به على قدر ما يرى قال ابو بكر لا شيء عليه **باب**  
**الحاجات التي لا توجب عقلا ولا قودا**  
قال ابو بكر واختلفوا في الرجل يعجز الرجل فيقتل نزع العضوض عصفه  
من نزع العاص فبدهب ثنيه العاص فظن الشافعي والنضر بقولان لا  
شيء عليه وروينا ذلك عن اي بكر الصديق وعنه شرح وفيه يقول للثابت  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب**  
وقال مالك على العضوض عصف السنن قال ابن ابي ليلى **باب**  
**اسقاط الغنل فيما يصيب البهائم من ادمر من**  
**حراح وغيره واسقاط الغنل عن الكمام**  
قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العجا حيا  
حبار والجبار لهدر عند اهل تهامة وكل موث يفظ عنه من اهل العلم  
يقول البيهقي صاحب الدابة المنفلته صمان فيما اصابته ومن حفظنا  
ذلك عنه شريح والزهرى والحكم وحامد وملك وسفيان الثوري  
والارزاعي والشافعي والعمري ومن تبعهم من اهل العلم **باب**  
**تعليم عين من اطلع على بيت قوم من غير انهم**  
**اذا اصابته بشيء** قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لو ان امرأ اطلع عليك بغير اذن محمد ففقدت



مخصيات فتقات عبده ما كان عليه جناب رويينا معني ذلك عن  
عمر بن الخطاب واهمية وانه قال للشاذلي وقد حكى عن النعمان انه قال من اطلع  
على قوم فنقبت عبده من الذي قتله **باب**

**المؤمن يقتل ببلاد العدو وخطاه** قال ابو بكر قال الله عز وجل

فان كان من قوم عدو لكم وهم مومنون رويينا عن ابن عباس انه  
قال الرجل يسلم ثم يرجع الي قومه فيكون بينهم وهم مشركون فيصيبه

المسلمون خطا سريه او غزاه فيقتل الذي يصبه رقة ومعه ذلك

قال عطاء بن مجاهد وعلمه والنخعي وقادة وقتل الشاذلي معي ثم عدو

لهم لا يجوز الا ان يكون من قوم عدو لنا فبده خير رقة وليس فيه رية

قال الثوري ولا راي في ما يثر من كتاب الجرح والدماء والحمد لله

رب العالمين **كتاب**

**باب مبلغ دية الحر المسلم من الابل**

قال ابو بكر قال الله جل وازله من ثلث مائة اخطا فتحرير رقة مومنه ودية

مسلمة الي اهلها ان تصد قولك لا احبنا عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم بان الدية مائة من الابل وجميع اهل العلم على ان على اهل الابل مائة

من الابل واختلفوا فيما يجب على غير اهل الابل فقالت مائة على اهل الذهب

الذهب وعلى اهل الفضة الفضة ورويينا عن عمر بن الخطاب وعروة بن الزبير

والحماد واسحق بن ابي ثور واصحاب الرأي وقادة ومكانهم قالوا على اهل

الذهب الذهب الف دينار وقالت طائفة دية الحر المسلم مائة من الابل ولا

دية غيرهما كما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا قول الشاذلي

وبه قال طائفة وسر قال ابو بكر دية الحر المسلم مائة من الابل كل زمان كما

فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر والمختلفون الذين

الزمر اهل الذهب الذهب ان الدية من الذهب الف دينار واختلفوا

دية

الا



وكان من عظماء بني النعمان  
وكان من عظماء بني النعمان  
وكان من عظماء بني النعمان

فما نحب علي اهل الفضة عشرة الف درهم وقال الحسن البصري وعروة بن  
الزبير ملك واحمد واسحق علي اهل البرق اثنا عشر الفا واختلفت  
الاخبار عن عمر بن سعد في الداهية وما منعه بشيخ مع عنه لانها من اسلاف  
**باب الداهية من البرق والغم والحلال**  
قال ابو بكر قال ملك الداهية من الابل والذهب والفضة ولا يعرف مال الحلال  
والشاة وهو قول النعمان وقال الخزاز علي اهل البرق اثنا عشر الفا  
شاة وعلي اهل الحلال ما يتاحله روى هذا القول عن عمر والحسن البصري  
وقال عطاء الزهري وقتادة كما روى عن عمر عن ابن عمر لم يذكر الحلال

وقد عرفت مذهب الشافعية في ترك **باب**  
**اسنان الابل في دينه العمد** قال ابو بكر واختلفوا في اسنان  
الابل في دينه العمد فقالت طائفة ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون  
خليفة في طونها والى هذا قول الشافعية وفيه قولان وهو ان دينه العمد  
اربعا وخمسة وعشرون بنت مخاض وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة  
وعشرون جذعة وخمسة وعشرون حقة هذا قول الزهري وروى عنه واحمد  
ابن حنبل وفيه قول ثالث وهو ان الداهية اثناسا عشر بنت مخاض وعشرون  
بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة هذا قول ابو ثور

وحجبه ان هذا اقل ما قيل فيه **باب اسنان الابل في**  
**شبهه العمد** قال ابو بكر واختلفوا في اسنان الابل في دينه شبه  
العمد فكان عطاء والشافعية يقولان ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون  
خليفة وروى هذا القول عن عمر وروى بن ثابت والمغيرة بن شعبه وابي  
موسى الاشعري وفيه قول ثان وهو انها اربعون جذعة الي ازل عامها  
وثلثون حقة وثلثون بنت لبون روى هذا القول عن عثمان بن عفان وروى  
قال الحسن وطاهر وسر الزهري وفيه قول ثالث وهو ان دينه شبه العمد



اربعة وثلاثون خلفه الميزان عامية او ثلث وثلاثون حقه وثلاث وثلاثون  
 حدة روى هذا القول عن علي بن ابي طالب ربه قال الشعبي والنخعي ربه  
 قول الرابع وهو انه اربع بنات لبوز وربع حقا وربع حدة اربع  
 بنات مخاض ربه قال النخعي ويعقوب ربه قول خامس وهو ان ربه شبه  
 العبد اخماسا عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبوز وعشرون بنت  
 لبوز وعشرون حقة وعشرون حدة هذا قول ابي ثور قال ابو بكر لا يعرف  
 شبه العبد وقد ذكرت ذلك عنه **كتاب**

**ذكر اسناد الابل في دية الخطا** قال ابو بكر واختلفوا  
 فيما يجب علي العاقلة من اسناد الابل دية الخطا فقلت طائفة دية الخطا  
 اخماسا ثم افرقوا للابن قالوا ان دية الخطا اخماسا فيقتل فروعها عن ابن مسعود  
 انه قال خمس بنو مخاض وخمس بنات مخاض وخمس بنات لبوز وخمس  
 حدة اربع حقا ربه قال ابراهيم النخعي واحمد والنخعي ويعقوب ومحمد  
 وقال في ربه مخاضا خمس كما قال الربيع غير انهم جعلوا مكان بنت مخاض  
 بن لبوز ذكره هذا قوس بن عبد العزيز وسلمون بن يسار والزهر بن زينة  
 ومالك والشناقبوي قالت طائفة دية الخطا اربعا خمس وعشرون حدة  
 وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون بنت لبوز وخمس وعشرون  
 بنت مخاض روى هذا القول عن علي بن ابي طالب ربه قال الشعبي والحسن  
 البصري والنخعي واسحق بن ابراهيم وقال مجاهد ثلاثون حقة وثلاثون  
 حدة وثلاثون بنت لبوز وعشرون بنت لبوز ذكره وقال طاووس ثلاثون  
 حقة وثلاثون بنت لبوز وثلاثون بنت مخاض وعشرون بنت لبوز ذكره  
 هذا قول طاووس قال ابو بكر بالقول الاول لانه الاقل مما قيل والحديث  
 يرفع ربه عن النبي صلى الله عليه وسلم يوافق هذا القول **باب**  
**تعليظ الابل علي من قتل في الحرمات الشهر الحرام**



في السنة او قتل

# او قتل محرماً

روينا عن عمر بن الخطاب انه قال من قتل محرمًا او قتل  
 في الشهر الحرام فعليه الدية وثلاث الديّة ومن قال علي بن قتل في الحرم  
 دية وثلاث سعيدي بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وسليمان بن يسار ومجاهد  
 وجابر بن زيد وسعيد بن جبير والزهرى وقنادة واحمد واسحق وقال مجاهد  
 والزهرى وعروة بن الزبير الذي يقتل في الشهر الحرام دية وثلاث  
 دية وقال جابر بن زيد وعطاء والزهرى ومجاهد من قتل وهو محرّم فدية  
 دية وثلاث وقال احمد فمن قتل محرماً الشهر الحرام يزداد عليه ثلث  
 كل واحد ثلث الدية وقالت طائفة التعلية لابي اسنان الابل لا الزيادة  
 في العدد روى هذا القول عطاء وروى قال الشافعي ومن كان لا يرى  
 التغليب الحسن البصري والشافعي والنخعي وفيه نقول وليس بثبت ما روى  
 عن عمرو وعثمان بن ابي عيسى في هذا الباب واحكام الله عز وجل على الناس

## في جميع البقاع واحدة فان دية

المراة ٥ قال ابو بكر اجمع اهل العلم على ان دية المرأة نصف دية الرجل  
 واختلوا فيها فيجب في جراحات الشقوق طائفة دية المرأة  
 على النصف من دية الرجل فيما قلنا اكثر روي هذا القول عن علي بن  
 ابي طالب وفيه قال الثوري والشافعي والاوزاعي والمجزي وصاحبا واهتموا  
 بانهم لما اجمعوا على الكثير وهو الدية كان القليل مثله وفيه تفرد  
 وقالت طائفة علقا مثل عقل الرجل الى الثلث فاذا بلغت ثلث الدية  
 كانت على النصف من دية الرجل روي هذا القول عن عمر وزيد بن  
 ثابت وفيه قتال ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير والزهرى  
 وقنادة وملك وابن هرمز واحمد بن حنبل وقال الحسن البصري يستويان

## في النصف فاذا بلغ النصف اختل فيهما فان اهل الكتاب



قال أبو بكر وأنت فواتح ديات أهل الكتاب اليهود والنصارى قلت فرق  
فقلت فرق دية الكتابي مثل دية المسلم هذا قول علي بن عطاء الشنعي  
ومجاهد والشنعي والثوري والنعمان وأصحابه ورؤي ذلك عن حماد وعثمان  
وأبي مسعود ومعه وقال في دية الكتابي نصف دية المسلم  
روى هذا عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمر بن شبيب و  
قال مالك وأحمد وقال في دية الكتابي ثلث دية المسلم روى هذا  
القول عن عمر بن عثمان ورواه قال ابن المشيم وعطاء والحسن وعلمه وعمر  
ابن دينار والشافعي وأبو ثور وأبو اسحق **باب**

دية المجوسي قال أبو بكر ومينا عن عمر بن الخطاب أنه قال دية المجوسي  
ثمان مائة درهم ورواه قال ابن المسيب وسليمان بن دينار وعطاء والحسن  
وعلمه ومالك والشافعي وأحمد وأبو اسحق ورواه قولنا أبو اسحق ورواه دية

المجوسي نصف دية المسلم روى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز  
وقال الشنعي والشنعي ورواه مثل دية المسلم قال الثوري قال أبو بكر ورواه  
نسنا أهل الكتاب علي بن شطرديات رحالمه وكذلك نسنا المجوس ديات  
شطرديات رحالمه رحا حماد علي بن قنبر دياتهم **باب**

وأصحاب الروم

**ذكر أبواب الدكات** قال أبو بكر قال الله  
جل ذكره وما كان لهم من أن يقتلوا مؤمنا إلا خطأ إلى قوله ودية مسلمة  
إلى إمامه فحلى الله عز وجل في المؤمن يقتل خطأ بالدية ودلت السنن  
الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك وأجمع أهل العلم على  
القول به **باب** **ذكر الشجاج** الرازي هي

دون الموضحة قال أبو بكر لم يجد كرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم حكما فوثق من الشجاج ورواه الموضحة وقد أجمع أهل العلم على أن  
من دون الموضحة أرفش وأختلنك ذلك الأرض وأنا مبيت لاختلافهم



فيه انشا الله ه وما دور الموضحة شجاع خسر الدائمة والدامية والباضعة  
والمتلاحمة والتشبيات وهي التي تسمى اهل المديدة الملقاة وقد فسر  
ذلك ابو عبيد قال ابو عبيد قال الاضحية وغيره دخل كلام بعضهم  
في بعض اول الشجاع الحارصة التي تشق اللحم قليلا ومنه قيل  
حرص القصار الثوب اذا شقه في الباضعة وهي التي تشق اللحم تبضعه  
بعد الجلاء المتلاحمة وهي التي اخذت اللحم ولم تشق اللحم  
والسمحاق جلد او قشر رقيق بين اللحم والعظم قال ابو عبيد الدائمة هي  
هي التي تد ما من غير ان يتصل منها الدم والدامية هي التي تتصل منها  
الدم وقد اختلفوا في الدائمة فهو قول ملك والشافعي واحمد واسحق واصحاب الرأي  
فيه حكمته وروى عن زيد بن ثابت انه قال فيه دعي وقال ملك والشافعي  
واحمد واسحق واصحاب الرأي في الدائمة حكمته وروى عن زيد  
ابن ثابت انه قال فيه نصف دعي وقال ملك والشافعي واحمد واسحق  
واصحاب الرأي يقولون في الباضعة حكمته وروى عن زيد بن ثابت  
انه قال فيها جبرار وقال ملك والشافعي واصحاب الرأي في المتلاحمة حكمته  
وروى عن زيد بن ثابت انه قال فيها ثلث يعني ثلثه اربعة واختلفوا في  
السمحاق فروى عن علي بن زيد بن ثابت انها قال فيه اربع من الجبل وروى  
عن عمرو بن عثمان انها قال فيه نصف الموضحة وقال الحسن البصري وعمر  
ابن عبد العزيز والنخعي فيه حكمته وروى قال ملك والشافعي واخمد

**باب في قصاص المهادن الموضحة**

قال ابو بكر بن عمر عن الموضحة قصاص وقال ملك القصاص مهادن الموضحة  
للطاة والدامية والباضعة وما أشبه ذلك وقال اصحاب الرأي في  
التشبيات والباضعة والدامية والموضحة القصاص وكان ابو عبيد  
يقول ليس في مهادن الموضحة قصاصه ابوا

بلغ  
قال المحقق  
دور



## المواضع باب ذكر الموضحة

قال أبو بكر جال الدين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في  
الموضحة خمس من الابل واجمع اهل العلم على القول به واختلفوا في  
تفصيل موضحة الوجه على موضحة الرأس وفيها عن أبي بكر وعمر انهما  
قالا الموضحة في الوجه والرأس سواء وقال بقولهما شريح والشعبي ومحمول  
والزهري والنخعي وربيعة وعبيد الله بن الحسن والشافعي وأحمد  
واسحق وروينا عن سعيد ابن المسيب انه قال تصنف موضحة الوجه  
على موضحة الرأس وقال أحمد في موضحة الوجه ما جرى انفراد  
في دينه وقال مالك الموضحة في اليد من اللحم الا علامقا موقته  
وليس اللحم الاسفل من الوجه ولا من الرأس لانها عظمان منفردان  
وقال مالك ليس في لانت موضحة قال أبو بكر ليس في شيء من الاضراس  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفصيل موضحة على موضحة فهي  
للموضحة خمس والمواضع على الاشياء ما اوضح من العظم ورفع  
عليها اسم موضحة ففيها خمس من الابل والموضحة التي يد وارض  
العظمه واختلفوا في الموضحة في غير الرأس والوجه فقالت طائفة  
في الموضحة في رأس الرأس والوجه حكومهم وليس فيها ارض معلوم هذا  
قول مالك والشافعي وأحمد واسحق ولا يقول ولا يثبت عن أبي بكر وعمر  
في هذا الباب شيء وفيه قولان في موضع الموضحة اذا كانت في جسد  
الإنسان ففيها خمسة وعشرون بيتا هذا قول عطاء الخرماني

وسبق في التور

## باب ذكر القاشمة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص ما غلوا ووجدنا اكثر من  
لقبته وبلغنا عنه من ثلثه في جعلت القاشمة عشر من الابل  
روينا هذا القول عن زيد بن ثابت وله قال قتادة وعبيد الله بن الحسن



والمشاعفي وقال الثوري وأصحاب الرأي فيها ألف درهم ومراهم  
عشر الدية ولم أجد في كتاب المديني ذكر الفاشية بل قد قال ملك  
فمن كسر انت رجل ان كان خطاف فيه الاجتلاء وكان الحسن البصري  
لا يوقت في الفاشية شيئا وقال الثوري ان اختلفوا فيه ففيها حكمه قال  
ابوبكر المظفر علي هذا يدل ان لا سنة فيها ولا اجماع **باب**  
**ذكر المنقلة** قال ابوبكر بن الجدي عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال في المنقلة خمس عشرة بابل وجميع اهل العلم  
على القول وقال كل من حفظ عنه من اهل العلم ان المنقلة اليه نقل العظام  
وقال ملك والشافعي واحمد بن اسحق وأصحاب الرأي وهو قول عطاء  
وقادة وابن شبرمة ان المنقلة لا ترد فيها روي عن ابن الزبير وليس  
بثابت عنه انه اتاد من المنقلة قال ابوبكر الاول لا يجزئ اعلم احد اختلف  
ذلك **باب** **ذكر المأمومة** قال ابو  
عمر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المأمومة ثلث  
الدية وجميع عو لم اهل العلم على القول ولا تعال احد اختلف ذلك  
المكحول فانه قال اذا كانت المأمومة عمدا ففيها ثلث الدية واذا  
كانت خطا ففيها ثلث الدية قال ابوبكر وهذا قول شاذ ومقتل الاول  
اقول واختلفوا في المأمومة قال كثير من اهل العلم لا تؤد فيها  
روي عن هذا القول عن علي بن زيد قال مكحول والشعبي والزهرى وملك والشافعي  
واصحاب الرأي وقد روي عن ابن الزبير انه اقتص من المأمومة فانكر ذلك  
الناس وقال عطاء ما سمعنا احدا اقام منقاة ابن الزبير  
**باب** **ذكر العقل** الادنين والسمع  
والخارجين والسمع قال ابوبكر اجمع كل من حفظ عنه من  
اهل العلم على ان في العقل الدية ومن حفظنا ذلك عنه عمر بن الخطاب



وزيد بن ثابت ومجاهد ومالك واهل المدينة وسفيان الثوري واهل العراق  
 والشافعي واصحابه واحمد بن حنبل واسحق وابو ثور واصحاب الرأي ولا  
 تعلم عن غيرهم خلاف قولهم وبه تقول واختلفوا في دية الادنيين  
 فقال كتيبة الادنيين الديد رويها هذا القول عن عمرو وعلي وبه  
 قال عطاء والحسن البصري ومجاهد وقنادة وسفيان الثوري وقالوا راعى  
 والشافعي وابو ثور والنعمان قالوا لا بين احدنا قطعتا ونقبي  
 السمع ليس لعقل معلوم الا الا بتهاد واجمع عوام اهل العلم على  
 اثنى السمع الديد رويها ذلك عن عمرو بن الخطاب وبه قال مجاهد وقنادة  
 وسفيان الثوري واهل العراق والراعي واهل الشام والشافعي واصحابه  
 وقال مالك سمعنا اثنى السمع الديد قال ابو بكر لذلك اقول ان فيه الديد ان  
 لا احط عن احد خلاف قولهم تلكت واذا ضربت رجل رجلا فادعا  
 المصروب ان سمعه ذهب فله ان يحلف عن اهل العلم ان يعنف  
 المصروب فيصاح به فان اجاب به بعض ما يعنفه فاجاب من يسمع له  
 بيقول قوله وان لم يجب اد اعترى فيصيح به احلف بالله لقد صمت وما  
 وجدت الصمت الا مندحرت هذه الصريرة فاذا خلف اعطى عاقله  
 كاملا هذا على مذهب الليث والكوفي وغيرهم واختلفوا في  
 في الجاحين فثبتنا في طائفة وبها الديد روي هذا القول عن سعيد  
 ابن المسيب وشريح والحسن البصري وقنادة وروينا عن زيد بن ثابت  
 انه قال في الجاحين ثلث الديات وقال مالك والشافعي وعبد الملك فيها  
 حكمه وكذلك تقولوا واختلفوا في الشعر نجنا عليه فلا يثبت فريضا  
 عن علي وزيد بن ثابت انها قال فيه الديد وبه قال الثوري واصحاب  
 الرأي وقال الشافعي واحمد واسحق فيه حكمه وبه تقول لاهوا قل  
 ما قيل ولا يثبت عن علي وزيد ما روي عنهما به

ما  
 احفظ

والشافعي



ذُكِرَ الْجَنَائِزُ عَلَى الْعَبْرَةِ قَالَ ابُو بَكْرٍ جَاءَ الْحَدِيثُ  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْعَمْرِ بِالْأَيْدِي وَالْأَحْمَاقِ  
عَلَى أَرْبَعِينَ إِذَا أَصِيبَتْ أَلَدِيَّةٌ وَتُحْتَسَبُ بِهَا أَلَدِيَّةٌ فَصَفَّ الْأَيْدِي  
وَأَخْتَلَفُوا فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ فِيهَا الْأَيْدِي وَرَوَى ذَلِكَ  
عَنْ عَمْرِو بْنِ عَثْمٍ وَبِهِ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ وَالزُّهْرِيُّ وَتَنَادَوْا مَلِكُ  
وَالْبَيْهَقِيُّ بْنُ سَعْدٍ وَاحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ وَبِهِ قَوْلُ ثَائِرٍ وَهُوَ أَنَّ عَيْنَ الْأَعْوَرِ  
نُصِفَ الْأَيْدِي رَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ مَسْرُوقٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ وَالْخُثَيْبِيُّ  
وَبِهِ قَالَ شُعْبَةُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالنَّعْمَانِيُّ وَبِهِ قَوْلُ الْأَشْجَثِ الْحَدِيثُ  
عَنِ الْعَيْنَيْنِ الْأَيْدِي وَمَعْقُولُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ رُتِبَ أَحَدُهُمَا نُصْفَ الْأَيْدِي  
وَأَخْتَلَفُوا فِي الْأَعْوَرِ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَثْمٍ وَتَنَادَوْا قَالُوا لَا تَقْرَأُ  
عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْأَيْدِي كَامِلَةٌ وَبِهِ قَالَ عَطَاءُ وَسَعِيدُ بْنُ السَّبِيحِ وَاحْمَدُ بْنُ  
حَنْبَلٍ وَوَقَّالَتْ طَائِفَةٌ عَلَيْهِ الْقُرْعَانُ عَلَى طَرَفَيْهِ أَلَدِيَّةٌ بِالْعَيْنِ هَذَا قَوْلُ مَسْرُوقٍ  
وَالشَّعْبِيِّ وَابْنِ سَبْرٍ وَابْنِ مَعْقِلٍ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالنَّعْمَانِيُّ وَالْحَدِيثُ  
وَالْخُثَيْبِيُّ أَرْتَبَا أَقْصَرَمَتَهُ وَأَعْطَاهُ نُصْفَ الْأَيْدِي وَقَالَ مَلِكُ بْنُ شَاقِقَةَ عَيْنِ  
الْأَعْوَرِ فَنُتْرِكَ أَعْمَى وَأَرْتَبَا أَحَدَ الْأَيْدِي كَامِلَةً دِيَّةً عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِأَنَّهُ  
أَمَّا يَأْخُذُ دِيَّةَ الْعَيْنِ الَّتِي كَانَتْ الْفَدْيَةُ قَالَ ابُو بَكْرٍ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَالْعَيْنِ  
بِالْعَبْرَةِ وَجَعَلَ الْبَيْضُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَيَيْنِ الْمَدِينَةِ فَغَرَّ الْعَيْنِ  
نُصْفَ الْأَيْدِي وَالْقَضَا صَرَفَ الْعَيْنَ وَجَعَلَ دِيَّةً مِثْلَ مَا بَرَّ النَّاسُ وَأَخْتَلَفُوا  
عَنِ عَيْنِ الْأَعْوَرِ الَّتِي لَا يَبْصُرُ بِهَا فَرِيضًا عَزِيدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ فِيهَا  
مَا يَبْصُرُ بِهَا وَغَرَّ عَمْرُو بْنُ الْعَبْرَةِ الْخَطَّابُ أَنَّهُ قَالَ فِيهَا ثَلَاثُ دِيْنَاهَا وَبِهِ قَالَ الْقُتَيْبِيُّ  
وَقَالَ إِجَامِدٌ فِيهَا نُصْفٌ فِيهَا وَقَالَ مَسْرُوقُ بْنُ الزُّهْرِيِّ وَمَلِكُ بْنُ الشَّافِعِيِّ  
وَابُو ثَوْرٍ وَالثَّعْلَبِيُّ وَابْنُ حَكْمٍ وَبِهِ قَوْلُ الْأَشْجَثِ الْحَدِيثُ وَبِهِ  
هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ قَوْلًا زِيَادًا ذَكَرْنَا أَحَدَهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ السَّبِيحِ

العبور



لخدم

الأخبار

كان

كتب

انه قال عشر الدية والثاني عن عمر بن عبد العزيز ان علفا فمست  
 مائة دينار ان لم يكن لها عقل واختلفوا في جعوز العين فقالت وقته سنة  
 كل خمريج الدية ملدي قال الشافعي ورواه قال الشافعي والعين البصري  
 وقناة وابوقا شهر وسفيان الثوري واصحاب الرأي يارثة كل شفر  
 ربع الدية وقد روينا عن الشعبي انه قال في الجعز الاعلى ثلث الدية  
 وفي الجعز الاسفل ثلث الدية وقال مالك في شفر العين فجاء العين  
 الاجتهاد وقال الشافعي وابو ثور اذا ثقت فلم تبت حطومه واختلفوا  
 في قراءة قوله والعين بالعين وكان نافع وعاصم والاعمش وحمزة  
 في الزكاة كلفا نصبا وكان الشافعي وابو عبيد يقرأانها معار العين بالعين  
 من قرأها نصب جعل معناها على معنى قوله وكتبنا عليهم فيها  
 اي كتبنا ذلك عليهم في التوراة ومن قرأها العين بالعين جعل ذلك ابدا  
 كلهم حكم في المسلمين وهذا اصح الفرائين وذلك لانها قراءة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ومن يرى القصاص من العين مسروقة والحسن  
 البصري وابن سيرين والشافعي والشافعي والزهري ومالك والثوري  
 والعمري والشافعي وحماد والشافعي وابو ثور وروى ذلك عن علي بن ابي طالب  
 واخسن ما روي في صفة الاقتصار من البصر حديث علي بن ابي  
 طالب انه امر بمراة فاجبت ثم ردت على العين الاخرى فطهر ثم اخذ  
 المرأة بكلتيه فاد فلما مر عينه حتى تكال اشست عبيد قال ابو بكر القاسم  
 من العين ثجب على قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم والعين  
 بالعين ويطلع الالف بالالف والاذن والاذن والسن بالسن والروح  
 فصاح كانه امر وانما القصاص مخاطبه للمسلمين منذ الامم والعين  
 بالعين واجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان لا يقر من جعز  
 البصر اذ غير ممكن الوصول اليه واذا اخبر الرجل عن الرجل فاد بغير



بصره وبقي بعض فاحسن ما قيل في ذلك ما قاله علي أمير عبيده الصبيحة  
فحصنت فأعطار رجلا بيضة فأنطلق بها وهو ينظر حتى انتهى بصره  
ثم أمر فحط عند ذلك ثم أمر عبيده الأخرى فحسنت وفتحت الصبيحة  
وأعطار رجلا بيضة فأنطلق بها وهو ينظر حتى انتهى بصره ثم حط عند ذلك  
علمًا لمصره فمر إلى مكان آخر ففعل ذلك فحطه وشرا فأعطاه بقدر ما نقص  
من بصره من مال الآخر وهذا علي مذهب الشافعي **باب**  
**ذكر الجنائيات على الأنف** وما حدث

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال روي الأنف إذا أوجب  
جدة عمة الدابة وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على التوراة قال  
أبو بكر والقصاص من الأنف إذا كانت الجنابة عمدًا كالقصاص من سائر  
الأعضاء على ظاهر كتاب الله عز وجل واختلفوا في كسر الأنف فكان ملك  
يسكن في العمد منه القود وروينا عن محمد بن أبي بكر قال في قصبة الأنف  
إذا انكسرت ثم انجسرت ثلثته أبعده وقال الثوري فيه حكمه قال  
الشافعي عز وقال ملك في الأنف يكسر خطا لا جتهاد قال أبو بكر وما قطع  
من الأنف فمخسأ به روي ذلك عن الشعبي وعمر بن عبد العزيز قال  
الشافعي وعمر وقال مجاهد وأحمد واسحق بن عمار في الأنف ثلث الدابة  
وبه قال قتادة وقال عطاء الخراساني في الأنف إذا خرم مائة دينار وقال  
أحمد كل شيء في الأنف من اللحم ومن العظم ففيه الدابة وفي الورقة الثلث

وفي الزمعة ثلث كل واحدة منها الثلث وبه قال إسحاق **باب**  
**ذكر الشفيعين** قال أبو بكر في الحديث عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه قال في الشفيعين الدابة واختلفوا فيما عدا  
في الشفيعين فقالت طائفة من الشفيعين الدابة في كل واحدة منها  
نصف الدابة لأفضل العلما منها علي السفياني وروينا هذا القول عن علي



وبه قال عطاء والحسن البصري والشعبي والتخفي وملك وعبد العزيز  
ابن ابي سلمة والشافعي واحمد واسحق والنخعي واصحابه وسننه  
قولنا في هوارنة الشفة العليا لث الدية وفي السفلي ثلثا  
الدية وروينا هذا القول عن زيد بن ثابت وبه قال ابن المسيب والزهري  
قال ابو بكر بالقول الاول لقول الحديث المرفوع ولا رنة اليد الدية ومنها  
يعملها مختلفة وما قطع لمن الشتمتين فحساب ذلك **كان**

## ذكر ديات الأئمة

الله جل ذكره والسنن بالسنة وثبت ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اقام من شرو وقال ثواب الله المتصلحون بحديث عن النبي صلى  
الله عليه وسلم رنة السن خمس ورواه ابو بكر وطاهر هذا الحديث  
يقول لا فضل للشنايا منها على الاثيار ولا ضرر من الرباعيات لاجلها  
كلها في طاهر الحديث وبه يقول الاكثر من اهل العلم وهم قال طاهر  
الحديث ولم يفتلوا شيئا منها على شيء من الزير طاهر وسوا الزهر  
وقادة وملك وسفيان الثوري والشافعي واحمد واسحق والنخعي  
وابن الحسن وروى ذلك عن علي وابن عباس شرو معوية وفيه قول ثاني وروينا  
عن عمر بن الخطاب انه قضاهما اقبل من الفم لخمس من ابص خمس  
من ابصر ذلك خمس من دينار اقامة كل خمسة عشر قد نابت في الاضراس  
بعمير وعبر وكان عطاء يقول في الثنيتين والرباعيتين والثاني خمس  
خمس وفيما بقي يعبران اعلا الفم واشقله سوا الاضراس  
بهر سوا واختلفوا في السر تحبنا عليه فتسود فقالت طافقه قد  
تم عقلها وروينا هذا القول عن زيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب  
والحسن البصري ومثني وابن سيرين والزهري وعبد الملك بن  
مروان والتخفي وملك ابن اسود والبيهقي بن سعد وعبد العزيز بن

انها

يعبران

اذ السودة



سلمة والنوري وأصحاب الرأي وبنوه قولهم روي عن عمرو بن الخطاب  
أنه قال إذا أسودت السن ففيمها ثلث ينفها ربه قال أحمد وأبو حنيفة  
وقال آخرون ففيمها حكمه هذا قول الشافعي وأبو ثور وأخلافهم  
ثم سأل الصبي بقلع قبل أن ينعرف كان ملك والشافعي وأصحاب الرأي  
يقولون إذا قلعت سن الصبي فليثبت ولا شيء على الفخاليع وقال ملك  
والشافعي إذا ثبتت ناقصة الطول عز التي ينفها ربه أخذ له من أرشها  
بقدر نقصها وقالت طائفة فيه حكمه روي ذلك عن الشعبي و  
قال النعمان قال أبو بكر يستأنبها إلى الموت الذي يقول أهل المعرفة أنها  
لا تثبت فإذا كان ذلك كان فمها قد رها نائما على ظلم الحديث  
وإن ثبتت رد الأرش وأكثر من عظماء عنه من أهل العلم يقولون يستأنبها  
بها سنة روي ذلك عن علي بن زيد وشريح والنخعي وعمر بن عبد العزيز  
وفنارة وملك وأصحاب الرأي ولم يجعل الشافعي له مدة معلومة  
وإذا قلعت السن الكبير وأخذت فمها ثبتت فقال ملك لا يبرأ ما أخذ وقال  
أصحاب الرأي إذا ثبتت فلا شيء على الفخاليع وأما خلف قول الشافعي  
في هذه المسئلة فقال مره برب ما أخذ وقال مرة لا يرد قال ولو جئنا عليها  
حيا آخر وقد ثبتت صحبة كان فيها أرشها نائما قال أبو بكر وهذا مع القولين  
لا يكل واحد منهما قال عيسى بن عطاء بن عبد الله بن حبيب عليه وسلم  
في السن خمسًا من الأول وأخلافهم في السن يقطع قودًا ثم يرميها  
فتثبت فقال عطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني لا بأس بذلك وقال الثوري  
وأحمد وأبو حنيفة لا يقطع إلا القصاص للشين وقال الشافعي ليس له أن يردّها  
من قبل أنها نجسة وتجبره السلطان على الفلج وقال ملك في الرجل  
يقطع سنه ثم يرد مكانها وتعالج حتى تثبت ويغور مكانها فقال ملك لا يعقل  
له إذا عادت مكانها وروى قول الشافعي إذا كانت الجناية عمداً



ففيها القصاص وان كانت خطأ فبها ديتها وقال أصحاب الرأي  
 اذا كان خطأ فاثبتت فاعلم القاطع ان شهاها كاملاً وكذلك  
 الأذن قال أبو بكر هذا صحيح روي عن يزيد بن ثابت انه قال في السنن الزائدة  
 ثلث السنن قول ملك والشافعي والثوري والعمري حكاه  
 قال أبو بكر في قول ولا يصح ما روي عن يزيد بن ثابت وقد روي عن  
 علي بن أبي طالب انه قال في السنن الكسرية بعضها اعطى صاحبها  
 بحساب فانتصر منه هذا قول ملك والشافعي وغيرهما  
**باب اللسان والكلام** قال أبو بكر جال الله  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في اللسان الديانة واجمع  
 كلام من يحفظ عنه من اهل العلم من اهل المدينة واهل الكوفة واصحاب  
 الحديث واهل الرأي على القولين واشتغلوا في الرجل يفتني على لسان  
 الرجل ينقطع من اللسان شيئاً ويذهب من الكلام بعضه فقال اكثر اهل  
 العلم ينظر الى مقدار ما ذهب من الكلام من ثمانية وعشرين حرفاً فيكون  
 عليه من اللسان يذهب ما ذهب من كلامه وازدهب الكلام كله ومن  
 قال ان في الكلام ما زاد اذهب كله الديانة مجاهد وملك والشافعي واحد  
 واسحق واصحاب الرأي وقالوا كلام في اللسان اذا قطع وذهب الكلام  
 الديانة وقال ملك ليس في اللسان القود واحتلوا في لسان الاخرى  
 بقطع لسانه فقال الشافعي وملك واهل المدينة والثوري واهل العراق  
 والشافعي وابو ثور والنعمان وصاحبا به فيه حكومه وفيه قولان  
 احدهما قول النخعي ان فيه الديانة والاخر قول قتادة ان فيه ثلث الديانة  
 قال أبو بكر القول الاول اصح لانه اقل مما قيل به **باب**  
**ذهاب الصوت والسمع** جال الله عليه  
 قال أبو بكر واكثر من يحفظ عن اهل العلم يرى ان ذهاب الصوت

في الديانة

في



من الجناية الدية حنظلاً ذلك عن مجاهد وعمر بن عبد العزيز وعبد الله  
وذاود بن أبي صالح والثوري وقد اختلف فيه عنه فقال الدية وقال مرة حكم  
واما الشعبي فليس فيه خبر يعتمد عليه وكان شريح والنخعي والنخعي والشافعي  
وجماعة من اهل العلم يقولون كل ما في الانسان منه فرد ففيه الدية كاملة  
وما كان في الانسان منه انتبه في كل واحد من نصف الدية وذلك  
الشعبي في الليحي اذا كسر ارجل ديار او قال مكحول اذا كسر لرجل سبعة  
ابره وقال الشافعي ان قل لجد هذا ففقه نصف الدية وفي الانسان التي فيها  
في كل من خسر مع الدية في الليحي كان عمر بن عبد العزيز يقول في الصبي  
وهو ان يضرب المضروب في حاله لا يلتفت نصف الدية وقال الثوري

## باب الحكمة

والشفا في حكمه **والأدب** قال أبو بكر اذا اجني على الرجل فاذهب لحينه فحينئذ  
صبت عليه او شئت او غير ذلك ففني قول الشافعي في الثوري واسحق عليه  
الدية وبه قال قنادة اذا صبت عليها ما حار قال فان شفا فله ثلث فلا شيء  
عليه وقال شريح في الشعر ينف من الحكمة يوضع في الميزان فان لم تق الحكمة  
من الراس وفيه قول رابع وهو ان فيه حكمه فله ثلث قال الشافعي واثور  
ثور قال أبو بكر وفيه نقول لانه الاقل مما قيل وقد كان عمر بن عبد العزيز يقول في  
الدق ثلث الدية وقال الثوري وفيه حكومة وبشبه هذا ذهب الشافعي

## باب الترقية

وبه نقول **الترقية** قال أبو بكر  
كان عمر بن الخطاب يقول في الترقية حمل قال أبو بكر وفيه قال ابن المسيب  
واحمد واسحق وقال الشافعي يقول عمر والاستمرار من قوله عند  
احكامه ان فيه حكومة وعليه اصحابه وقال سعيد بن جبير وقنادة فيها  
بعيران روميا عن زيد بن ثابت انه قال فيهما اربعة ابعرة وقال الشعبي  
ومجاهد وشفا اذا كسر ارجل ديار او قال قنادة ان جبرث عشر

مرة

الرجل

الشعبي

مرة



ديناراً وان كان فيها ربع دينار او قال غمروا انقطعت الترقية  
فلم يعش فيه الذئبة وان عاش فيها خسر من الابل وفيها جيفة الذئبة  
وقال مسروق في الترقية حكمه نقول انها لافضل مما قيل **ابواب**  
**ديلة الدية** قال ابو بكر جال الحارثي عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه قال في الابل خسر من الابل ولجميع اهل العلم على ان في اليد نصف  
الدية وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في  
الاصابع عشر عشر واختلفوا في الاديان فيقال لاكثر من حفظنا عنه  
من اهل العلم الاصابع تسوا لافضل لبعضها على بعض ومن حفظنا ذلك  
عنه فيها روياه عن عمر وعمر بن الخطاب وابن عباس ورواه قال المحرر  
ومشروقه في الشعبي وعروة بن الزبير وعبد الله بن محمد ومالك والثوري  
والدارقطني والشافعي واحمد وابو ثور واصحاب الرازي واصحاب  
الحديث وتدرج في هذا الباب عن عمر بن الخطاب قولاً ثانياً ورواه  
عنه انه قضى في الابهام ثلث عشرة وفي التي تليها ثلث عشرة وفي  
الوسطى عشر والتي تليها تسع وفي المختصر تسع وفي روياه عنه  
انه لما احترق بيتا بكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم الا خمروني  
كل اصبع مما هنا لعشر من الابل فاحد به غمروك قول الاول وقد ثبت  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في هذه متواو بالخصر  
وليفاقه قال ابو بكر وفيه نقول **باب**

السلام

**في الدية** قال ابو بكر جال الحارثي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثلاث دية الاضع الابهام روياه هذا القول عن عمر بن الخطاب وعمر  
ابن عبد العزيز وفيه قال الشعبي والثوري والشافعي واحمد والشافعي واصحاب  
الرازي وقال كثير من اهل العلم بالابهام اثلاثان في كل اتمه منقاض  
دية الاصبغ هذا قول الشعبي والثوري والشافعي واصحاب الرازي



واعتلت عن ملك في الابعام وأجد قول مايز اهل العلم والفول  
 الثاني ان فيها ثلث انا مثل غير ما قال ابو بكر الخول الا القول واختلقت  
 في اليد الشلا تقطع فروينا عن عمر بن الخطاب انه قال فيها ثلث ديتها وقد قال  
 مجاهد وهو قبا سرق قول احمد واسحق وقبا سرق قول الزهري لم يبق فيها نصف  
 الدية وقال الشافعي والنخعي فيها حكمه قال ابو بكر في قول مايز واختلقت  
 اليد الصحيحة فثلثت فيها ديتها فامه في قول الشافعي قال ابو بكر  
 وفيه قول ولا يصرح اليد احفظ عن احمد خلاف ما قاله

ملك و

**باب كسر اليد والرجل فقال ابو بكر واختلفوا**

في كسر اليد والرجل فروينا عن عمر بن الخطاب انه قال الزكيات جبرت  
 صحيحة سفيها حقتا في دية عن عمر بن الخطاب اختلفوا وقال شريح  
 يعطى اجر الطبيب وقد رما شغل عن صغته وقال اسحق اذا حصر على غير

**باب كسر اليد والرجل فقال ابو بكر واختلفوا**

غير ولا شلا فيها حكمه **باب كسر اليد والرجل فقال ابو بكر واختلفوا**  
**الطرف لهما عليها فتشردا او تعوروا** قال ابن عباس  
 في الطرف تشردا او تعور فيه فمسود به الاصبع وفيه قال احمد واسحق  
 وفيه قال مجاهد اذا اعورت قنائة وقال مالك والشافعي في دية حكمه قل  
 ابو بكر في قوله **مسبايل من هذا الباب**

واختلفوا في الاصبع الزائدة تقطع فروينا عن زيد بن ثابت انه قال  
 فيها ثلث الاصبع وقال الثوري والشافعي واصحاب الرأي فيها حكمه  
 قال ابو بكر في قوله **مسبايل من هذا الباب** فقال قتادة  
 يجر له دية يبرقته قول مالك والشافعي والثوري واصحاب الرأي اذا  
 قطعت الاصابع حوز اليد فعلى القاطع دية اليد كاملة ولا يقطع  
 اليسرى باليمن في قول الشافعي والنخعي واصحاب الرأي وقال عطاء في اليد تقطع  
 تقطع من شطر الذراع خمسون وفيه قال قتادة والنخعي ومالك والثوري

الشافعي في دية اليد  
 في كسر اليد والرجل  
 في كسر اليد والرجل  
 في كسر اليد والرجل  
 في كسر اليد والرجل

ولا يمين باليسرى  
 ولا يمين باليسرى  
 ولا يمين باليسرى  
 ولا يمين باليسرى



وقال المشافعي في البيضة وفي الزايدة على الفتح حكومه وفيه

## باب ندي الرجل والمرأة

قال أبو بكر قال كل من خفف عنه من أهل العلم أن ندي المرأة نصف الذئبة وهو  
حفظنا ذلك عنه الشعبي والحسن البصري والزهرى ومكحول وقنادة والثوري  
والشافعي وأصحاب الرأي قال أبو بكر وفيه فتور ونا عن الشعبي والنخعي  
أنهما قال في حكمه المرأة نصف ذئبة وقال قنادة كذلك إذا ذهب الرصاص  
وفيه قال الثوري وقال الشافعي إذا أصبحت حملت ندي المرأة ضيقا للذئبة وقال  
ملك أن ذهب اللبن فكذا قال قنادة وإن لم يذهب لبنها فبمقدار شئيه واختلفوا  
في ندي الرجل فروينا عن زيد بن ثابت أنه قال فيه ثمن الذئبة وقال الزهرى في حمله  
ندي الرجل خمس من الذئبة وقال أحمد وأصحابه في ندي الرجل حكومه قال أبو  
النخعي وملك والشافعي والنخعي وصاحبا في ندي الرجل حكومه قال أبو

## باب الصليب

بكر وفيه فتور في كسر الصليب فروينا عن علي أنه قال فيه الذئبة إذا منع الجماع  
وعز زيد بن ثابت أن فيه الذئبة وأما أهل العلم في ندي الصليب للذئبة  
عطاء بن أبي رباح والزهرى وملك وزيد بن قتيبة والحسن البصري والثوري  
وفيه قال الشافعي إذا منعه من أن يشي حال وروينا عن ابن الزبير أنه قضى  
في رجل كسر صليب رجل فاجد وذئب ولم يقعد فمشتي وهو شئ مجزئ  
بقضيه بثلاثي المنة وقال أحمد ولا يحق في كسر الصليب إذا ذهب

## باب الضلع

روينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في الضلع بجل وفيه قال أبو الحسب ومجاهد وعبد الله  
ابن مروان وأحمد وأصحابه قال الشافعي ومرة قال ذلك على معنى الحكومة وروينا  
عن مسروق أنه قال فيه حكومه

## باب الجذبة

قال أبو بكر جال الحاشية رسول الله صلى الله عليه وسلم



انه قضيت الحايبة بثلاث الدية واجمع اكثر اهل العلم على القول به من  
 اهل الهدية واهل الكوفة واهل الحديث واصحاب الرأي ومولفينا  
 عنه من اهل العلم الا ما انفرد به مكي وشاذبه عن الناس فان الرواية عنه  
 انه قال اذا كانت عند ائمة ثلث الدية واداكما خطأ فتبها الثلث  
 وقال كل من حفظ عنه من اهل العلم في الحايبة النافذة ثلث الدية يحفظنا  
 ذلك عن عطاء ومجاهد وفتادة ومكي والشافعي واحمد واسحق واصحاب  
 الرأي وكان عطاء والصحبي ومكي والشافعي في كتاب الرأي يقولون  
 لا قصاص في الحايبة قال ابو بكر بن نضر

ما في ذلك الدية  
 من النسيئة

**الذكر** قال ابو بكر بن الحارث عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال في الذكر الديوان جمع اهل العلم على القول به غير فتادة فانه قال  
 في ذكر الذي لا ياتي السائر لا معنى لقوله هذا وكان عطاء ومجاهد والصحبي  
 والثوري واحمد واسحق يقولون في الحشفة ويخدها اذا قطعت  
 الدية قال ابو بكر ولا فرق بين الصعير والشيخ الكبير وذكر الذي لا ياتي  
 النساء والصبي الطل والذي يقع جماعه مرفق جماع الكبير لانه  
 محض ميل كسابر الاغصا الذي يجب فيها الديات واختلافات  
 ذكر الخصي فكان الشافعي وسعيد بن عبد العزيز يقولان في ذكر الخصي  
 ما في ذكر الفحل عليهما من الحديث وقال مالك والثوري واصحاب الرأي  
 في ذكر الخصي حكمه وقال فتادة واسحق فيه ثلث الدية قال ابو بكر

عند العبد  
 والشايع

**باب الانثيين**  
 قال ابو بكر بن الحارث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الانثيين  
 الدية وبه قال عطاء واهل العلم فغني البيهقي الدية وفيه كل واحدة نصف  
 الدية وقد روينا عن ابن المسيب انه فصل اليسرى عن اليمينية فقال في  
 اليسرى ثلث الدية لانه الولد يكون منها وفي اليمينية الثلث وبه روينا



عنه انه قال ليطا من الحديث علي بن ابي سعيد وزيد بن ثابت وعطاء بن محمد  
والنخعيون قال مالك والثوري واحمد واسحق واصحاب الرأي **باب**  
**ركب المرأة وشفرتها** قال اكثر بزرزبنا عن محمد بن الحر  
ابن سفيان انه قضى في شفر المرأة اذا بلغ العظم بدتها فند قال مالك  
والثوري قال اذا لم يقدر علي حيا بها فالدنة كاملة **باب**  
**الاغتصا واغتصا الرجل المرأة بالا صبعه** قال ابو  
بكر كان عمر بن عبد العزيز يقول اذا اغتص الرجل المرأة فعليه الدية  
من اجل التمتع الله به ويقال الشافعي وقال ابو ثور اذا اغتصا فاحق صار  
لا يستمسك البر فعليه الحد والعقر والدية وقال ابو جريح اذا لم يستمسكا  
خلاه فعليه الدية وقال الثوري وقال زائدة بنية تلك الدية وقال الحسن بن  
الحسين استمسك فدية الله وان كان لا يستمسك فالدنة وقال حماد  
ابن اي سليمان حكم بيه فواعدل واذا اغتصبت المرأة بالا صبعها  
فروي عن علي بن ابي طالب ولا يصح ذلك انه قال عليها صد اوقيا  
**وبه قال الثوري** وذكر ان عند مالك بن نزيان قضيه وقال شريح فاعقر  
وبه قال الثوري وابن ابي ليلى وقال الشافعي ان كانت امه فعليها ما قصها  
من دهاب العذرة وان كانت حرة فعليها حكمه ولذلك لو اغتص الرجل  
بالصبعه المرأة **باب** **الايتن** قال ابو بكر كل من  
يحفظ عنه من اهل العلم يقول في الايتن الدية ونحو كل واحدة منها  
نصف الدية وتمن تحفظ هذا عند عمرو بن شعيب والنخعي والشافعي  
واحمد واسحق واصحاب الرأي **باب الرجل** قال ابو بكر جال الحد  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في البد والرجل خمسون  
وقد روي هذا القول عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وبه قال قتادة  
ومالك واهل المدينة والثوري واهل العراق والشافعي واصحابه واحمد واهل

ثلث



من الشايع

وابو ثور واصحاب الرأي قال ابو بكر وكذلك نقول واختلفوا في الرجل  
يقطع من السائر والحد فقال قتادة فبقاد بيتها لا اراد عليه  
وبه قال ملك والثوري وقال الشافعي واصحاب الرأي عليه في الرجل  
الدية وعليه في الزيادة حكمه **باب**

**القصاص من العظم** واختلفوا في القصاص من العظم  
فروينا عن ابن عباس انه قال ليس في العظام قصاص من ربه قال عمر بن عبد  
العزير وعطاء الرهرق والنجعي والحكمي وابن شبرمة والثوري والشافعي  
والنخعي وابن الحسن وفيه قولان وهو ان لا قصاص في العظم ما حلا الراس  
هذا قال الحسن البصري والشافعي والنجعي وفيه قول ثالث وهو ان في العظم  
القصاص كسر رجل فخذ رجل فقال ابو بكر محمد بن عمرو بن حزم فليست  
فيها وقول ذلك عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن سبيل ملكه وروينا  
عن عمر بن عبد العزيز انه قال ذلك فيه قال ملك وذكر انها لا من المجمع  
عليه عندهم والمعمول به في بلادنا في الرجل يضرب الرجل عيني يبيد  
فكسر فاقام منه قال ابو بكر ما القصاص من العظم فهو نجس بالكتاب  
والسنة واما كل عظم لا يوصل الى القصاص منه الا بصرف وقد يخطي  
الضارب ويبيد وينقص فلا قصاص فيه ولا يثبت حديث عمران جارية

بقضي

ويصيب

**باب القصاص من اللطمة وما**  
**اشبه ذلك** قال ابو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري  
اختلفوا في القصاص من اللطمة فقالت طائفة لا قصاص في ربهما هذا القول  
عن الحسن وفتادة وبه قال ملك والشافعي والمعز قالت طائفة فيها القصاص  
فهو روي عنه انه قال في اللطمة القصاص ابو بكر وعثمان وعلي وخالد بن  
الوليد وشريح والغيث بن عبد الله وبه قال ابن شبرمة والحكمي والشافعي  
وحما وما اصبحت به من سوطا وعصا او حجر فكا زور النفس فهو عمد



هذا هو قوله عليه السلام

من قال لا حول ولا قوة الا بالله

ب

وفيه القود قال ابو بكر وهذا قول جماعة من اهل الحديث **تأيد**  
**معنى قوله عليه حكرمه** قال ابو بكر كل من احفظ  
عنه من اهل العلم بان معنى قوله حكرمة ان يقال اذا اصاب الانسان  
المرض لا عقل له معلوم كمرقيمة هذا المرح او يجرى هذا الضرب فان قيل  
ما به دينار قبل كمر قيمته وقيل اصالة هذا المرح وانتهى ردة فان قيل  
حقه وتسعين ديناراً فالذي يجب للمعنى عليه على الجاز نصف  
عشر الدية وان قالوا تسعين فغيره بشر الدية وما زاد او نقص على هذا  
المال دهر حفظنا ذلك عنه الشافعي وعبيد الله بن الحسن وابو ثور وعمل  
به من رخصت من اهل المعرفة وقيل بل يسلف قول عدل واحد والله  
اعلم **ابواب الجبايات التي ترجب العقل لا يوجب**  
**القود اضطدام الفارسين** قال ابو بكر اختلف اهل العلم في ما روين  
اضطداماً ما قالت طائفة يكون على ما قلناه كل واحد منها نصف دية  
صاحبه هذا قول الشافعي والجراب في الرجلين نصف دية الجراب  
في الفارسين وقال طائفة اذا ماتا فدية كل واحد منها نصف دية صاحبه  
هذا قول الشافعي والجراب في الرجلين على ما قلناه صاحبه هذا قول احمد والشافعي  
قال ابو بكر في القول الاول قوله وكان الشافعي يقول فان مات الفارس فغيره والكل  
واحد منها نصف قيمة دابة صاحبه وقال احمد واشحن واما الفارسان  
فعليهما في امر الهمما واختلفت في الحر والمملوك يضطهما في موتان فقال الحكم  
وحماد يعقل الحر العبد وموالي العبد لا يعقلون الحر فيدقون ان يذبحوا على  
ما قلناه الحر نصف قيمة العبد بالقيمة بالغت ونصف دية الحق عتق  
العبد فان كان نصف قيمة العبد حصل عن نصف دية الحر دفع الي سيد  
العبد وان كان وفاته قصاص ولا شيء له يتيده وان كان فيه نقص اقر بغيره  
ولا شيء على سيد العبد وان كانا عبيدين كانت نصف قيمة كل واحد منهما في



عن حماد بن عمار وبطلت الجناية من قبل ان الحامي يرحم بما قد ماتا ولا يصح  
عنهما عاقله ولا مالهما هذا قول الشافعي **باب**

**السفينة يصطرون** **هـ** واختلفوا في السفينتين يصطرون

ويقرآن لواحدة منهما قتال طائفة لا ضمان من ذلك هذا قول الشعبي وكان  
الشافعي يقول لا تجوز فيها لا واحد من مولى لها ان يصنع القاتلة حاله تلك  
وامر السفينة نصف ما اصابته سفينته لغيره ولا يصنع حال الا ان يكون

يقدر على تصريفها بنفسه ومن يطعمه فلا يصرفها فاما الذي اذا غلبته  
فلا يصنع ومن قال بعد القتل قال القاتل الذي يصرفها في انفسه غلبته واذا

ضمن من غير القاتل ماله وضمنت النفوس اقلته الا ان يكون عند  
فيكون ذلك عنده قال الربيع لا ضمان كما قال الشعبي اذا كان غير متعد

وان خرقها فهو رجل من الركبان حتى ملك ركبانها او ما فيها ضمنت  
عاقلته ديار من ملك فيها رخص موفى ماله قيمه ما اتك منها **هـ**

**باب جنايه الصبي والمجنون عهد الخطاه**

اختلف اهل العلم في جنايه الصبي والمجنون عهد الخطاه فمنهم من  
عنه انه قال عهد الصبي خطأ الشعبي وعمر بن عبد العزيز والزهري والنخعي

وفنادة والحسن البصري واحد واستحو أصحاب الرأي وقال عمر بن  
عبد العزيز والشعبي جنايه المجنون على العاقلة وقال مالك جنايه المجنون

والصبي ما كان للثلاث فصاعدا فهو غيب العاقلة وقالت طائفة عهد  
الصبي شمله وكذا للمجنون وروى عن عبد الله بن الزبير انه قال جنايه

المجنون ماله وقال الشافعي لا يحمل العاقلة عهدا لصبي وهو قول المال  
ابو بكر جنايه المجنون على عاقلة ثم عهد الصبي فماله وخطاه على عاقلة **هـ**

**باب خطا الطبيب** **هـ** قال الربيع لجمع عوام اهل العلم  
على ان الطبيب اذا لم يتعد لم يصنع هذا قول شريح وعطاء والشعبي والنخعي



وعمر بن دينار والزهرى في سبعة وملك والشافعي وأحمد وإسحق والنسائي  
 وأصحابه قالوا في كبر العلاج والقد أوى بالآدوية مباح بل قد ثبت  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد أمر بالقد أوى وقال خير ما قد أوى به  
 الحمامة والقنسط البحرى وأمر بشرب الباز الابل وأمر بالعالمة كانت  
 تقوم على ذكره وماله أذكره يد على الحاجة القد أوى به العلاج فإذا  
 استغنى عن طبيبهم وفعل ما فعله مثله فيما فيه صلاح فأتى القد أوى به للعالم  
 فلا شيء على الطبيب إذا اختل الختان فاختل قطع الذكر والكشفه أو بعضه  
 فعليه عقل ما أخطأه فعقله العار له هذا قول من حفظت عنه من أهل  
 العلم ملك والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي **باب**  
**الرجل يسقط على حجر فيموت أحدهما واختلغا**  
 في الرجل يسقط على حجر فيموت أحدهما واختلغا  
 قال بعضهم على الرجل يسقط أو يموت فربما عن ابن الزبير أنه  
 قال يصح من الأعلى الأسفل ولا يصح من الأسفل الأعلى وهذا قول شريح  
 والتخيم وأحمد وإسحق وقال في رجلين جمر... أحدهما صاحبه حتى  
 سقطا فماتا إن علي عاقلة الذي جده الله وقال الشافعي فبعث رجلين  
 صدم أحدهما الآخر فماتا قال به المذموم على عاقلة الصلابة ودينه للصلابة  
 مذكور قال الحكم أن سقط رجل على رجل من فوقه فمات أحدهما  
 قال بعضهم الحي منهما وقال بعضهم إيهما مائة بنته على الآخر  
**باب** **خاف البير وراضع الحجر غير حقه**  
 واختلغا فيمن حفر بئرًا في غير حقه أو شرع حياها وأخرج جذعًا  
 غير حقه فاصاب أنساها فمات روي عن شريح أنه من رجل حفر بئرًا فوقع  
 فيها بعل فمات وروى عن الشافعي عن علي بن زيد قال التبعي والشعبي  
 وحمار وهذا مذهب الثوري وأحمد وإسحق وقد حكاه أبو ثور عن الشافعي  
 أنه قال فمن حفر البئر وراضع حجرًا أو عملًا كانا أو شرعًا أو ميرًا



او ما اشبه ذلك فما فعل من ذلك مما له فعله وكان به ذلك فليس عليه  
شيء وكذلك قال ابو ثور وقال الحكمي في الرجل الشروي لم يمت بغيره كان  
فيما انشأه فيموت فيموت قال ابو بصير وقال الزهري في قوم جفروا وولد له  
سرا فيموت لم يولد فاستط بعضهم في البئر قال لا شيء عليه شيئا واذا استاجر  
الرجل جيرا فموت له نثر او يبنى له بيتا فاصيب فلا شيء على المستاجر لانه  
لم يجز ولم يتعد وهذا على مذهب عطاء الزهري وفائدة واحد واسموا فاجاب  
الناس وهو يشبه مذهب الشافعي وابو ثور واذا استاجر عبد ابغى اذن

مولا فاستعمله وثلف صنفه **باب** ان شراك النفر  
في قتل بعضهم خطأ قال ابو بكر بن شاذان عن علي بن ابي طالب انه قال  
في رجل استاجر اربعة فموت له بيتا فاستط طائفة منهم على رجل فمات  
فجعل على الثلثة ثلثة ارباع الدية ورفع عنهم الربيع نصيب الميت وهذا

على مذهب عمر بن عبد العزيز والشافعي **باب**  
تصنيف القاييد والراكب والسابق ما اصاب الدابة  
واختلفوا في تصنيف القاييد والسابق لم يركب ما اصابته الدابة بيدها او رجلها  
فقال طائفة بعضهم يورى هذا القول عن علي بن ابي طالب وفيه قال شريح والشعبي  
والنخعي والحكمي غير ان شريح قال ولا يصح اذا عاقبت بغير زمام عاقبت  
قال اذا صريفا فصر بينه وقال الزهري في قاييد والراكب او طيلا انشأنا قال يعمران  
وقال الحسن بن القاييد والسابق قال مالك بن القاييد والسابق والراكب

ما اصاب الدابة الا ان يرمح الدابة من اذن ففعل بها شيء لم يرمح له وعكس  
ابو ثور هذا القول عن الشافعي والكوفي وفيه قال وجب على الشافعي عن ابن  
ابي ليلى انه قال اذا انجحت الدابة من رجلها وهي تسير فهو ضامن في هذا لما اصابته  
وقالت طائفة بعضهم القاييد عن اليد ولا يصح من الرجل هكذا قال عطاء  
وقال شريح والشعبي الرجل جمار وقال المغيرة وابن الحنفية لا ضمان فيما يقع من رجلها

وقال السعفي يضمن

غيره



وهو تسيير وقال ابن الحسن انا اولها انشأنا بيد ارجل فهو صام من لادينه  
عليها قلته وقال شفيق الثوري ان نضحت وهو تسيير لم يضر وان نضحت  
وهي قايمة ضمنتته وقال حماد اذا كان واقفا على يده نصرت بهجلا  
لا يضمن وقال الحكم بن بشار عن الشعبي انه قال اذا سارق نابه سر قار قيقا  
فلا شيء عليه واذا سارقا سرقه فاعنيقا فهو صام وكان الحث العكلي يقول  
اذا ضربت الدابة او كسبتها فانت صام من ذروها عن علي الله قال اذا سارق  
دابة سر قار قيقا فلا شيء عليه في الطريق فاشمع فلا ضمان عليه واختلفوا  
في تضيير الدابة من ذروها عن علي الله قال الدودي فان ضمان ذبه قال الحسن  
البصري قال هو من ملك واصحاب الراي وقال الشعبي الردف يضمنونه  
قال ابن سيرين وفتادة وابروهاشم وحماد وفيه قولان وهو ان لا شيء على الردف  
هذا قول الصحيح وقال احمد ارجو ان لا يكون عليه شيء اذا كان قد ائمه من  
مستك باللعام واختلفوا في الملوحة الدابة التي عليها صاحبها فقال  
الشعبي والحكم وحماد بن ابي سليمان يضمن الركب وهذا قول الشعبي وقال

**الحسين البصري لا يضمن كتابا**

**يشهد على صاحبه فيسقط ويتلف نفسا**  
مالا ن واختلفوا في الحابط المابل يشهد على صاحبه فقالت طائفة  
ان يشهد على صاحبه فانف شيئا فصاحبه ضامن وهذا قول الحسن والشعبي  
واصحاب الراي قال ابو ثور اذا علم ذلك بتركه وله قال ابن ابي ليلى وقال الشافعي  
لا ضمان عليه لانه رضعه في ملكه وقال الثوري لا يشهد واعليه يضمنوا  
وان كان قايما وهو مشقوق لم يجزوا على نفسه وان كان مائلا جبروا على نفسه

**باب من استعار صبيّا حرّا المبلغ او مملوكا**

يغير اذ زعم اليه فاصابته جنة الله او يودي او غير ذلك قال ابو  
نكر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم علي ان من حمل صبيّا لم يبلغ او مملوكا

والشعبي لا يضمن  
والحكم يضمن  
والحسن البصري لا يضمن



بغير اذن مولاه علي ذاب له انه صام من رويته عن عطاء الشعبي  
وحمل بن زياد سليمان بن الثوري واحمد بن اسحق هذا المذنب وهو مذهب  
اصحاب الرازي واذا استعار جمل اياها على عمل من الاعمال متطوعا او باجارة  
ما صابه بشي فلا ضمان عليه هذا مقتضى عن عطاء الشعبي وعمر بن دينار

والرعي وهو مذهب ملك والشافعي والكوفي **باب**  
**ما يصنع الممنوع من عقر الكلب وما لا يصنع منه**

واختلفت في الرجل يستاد ثوبا من ثوب قوم ويدخل باذنهم فيعقره كلبهم  
فقال طائفة اذا دخل باذنهم ضمنوا وان دخل بغير اذنهم لم يضمنوا  
هذا قول شيوخنا والشعبي والبخاري وحماد بن ابي سليمان وكان ملك منزل  
منهم اتيه كلبه ذاب لما شيه فعقر ذلك الكلب انما انا اقول فاذا ائتمنته وقد  
علم انه يغير النابت ويغيرهم فهو ضامن وقال السجستاني البهر المغنم ان يركه  
عنه انفقار النفسه عمر بن ابي بكر منه لم يصنع وقال اصحاب الرازي  
اذا اوقف الرجل كلبه ذاب له ما اصابه انما انا فقتله ولا ضمان  
عليه ولا عزم فيها كذا في الكلب العقر ومثله واذا دخل الرجل  
ذات قوم باذنهم او بغير اذنهم فعقره كلبهم فلا ضمان عليهم **باب**  
**مسئلة** قال ابو بكر رويته عن عثمان بن عفان انه قضى في الرجل  
يصرب حتى يحد بثلاث الدية وقضى به من رويته عن الحكم وقال احمد لا  
اعرف شيئا بدفعه بريد حديث عثمان بن ربه قال الحق في قول مالك والشافعي  
عليه فاعلى ذلك العقره وليس عليه عقر ولا دية **باب**

**الديات** **باب** **المعكولان** **باب**  
**التيارات** **باب** **ديبة الخطا على عاتقه القائل دونه**

قال ابو بكر ثبت الاختبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قضى  
بديبة الخطا على راجع من العلم على القرآن اجماع اهل العلم على

هذا المذهب

قوله

الحكاية



علي الراديه سنة الخطا على العاقلة د ايل على الراد من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن بالله حتى يثق به حيث دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ومعه ابنة لا تجني عليك ولا حني عليه جناية العمد دون الخطا قال ابو بكر والعاقلة العصبه واجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ان رتبة الخطا على العاقلة وان ولد المرأة اذا كان من غير عصمتها لا يعقلون عنها وكذلك الاحوة من الام لا يعقلون عن اخيمر لامر شيئا وهذا قول اهل البلد انصر الشافعي واحمد واي ثور والجمهور واجمعوا على ان المرأة والصبي الذي لم يبلغ لا يعقلان مع العاقلة وهذا قول مالك والشافعي واحمد واي ثور والجمهور واجمعوا على ان المرأة والصبي الذي لم يبلغ لا يعقلان مع العاقلة وهذا قول مالك والشافعي واحمد والجمهور واصحاب الرأي واجمعوا على ان الفقير لا يلزمه من ذلك شيء **باب ما يلزم كل رجل من العاقلة** قال الشافعي اري على من عصى الله عليه من كثير ماله اذا قومت الدية نصف دينار ومن كان دونه ربع دينار لا يراد ولا يقتصر قد حكم ابو ثور عن مالك بن النضر انه قال على كل رجل ربع دينار وربع قال ابو ثور وقال احمد بن حنبل ختمه لورنقد وما يطبقون وقال اصحاب الرأي لا يوجب من الرجل الا ثلثه درهم او اربعة دراهم قال ابو بكر يلزم كل رجل منهم اقل ما قيل وهو ربع دينار ويوقف غير الزمان اكثر من ذلك **باب اختلاف اهل العلم فيما يلزم العاقلة من الدية** قال ابو بكر اجمع اهل العلم على ان رتبة الخطا على العاقلة واجمعوا كذلك على ان رتبة الخطا على العاقلة واختلفوا في الثلث وما دون الثلث فكان الزمري يقول الثلث فما دونه عقوبته خاصة وما زاد فهو على العاقلة قلن هو وما دون الثلث في مال الجاني هذا قول سعيد بن المسيب

منه

وقيل الثلث وما فوقه على العاقلة



وَهُوَ قَالَ عَطَاؤُكَ وَعَبْدُ الْحَزِينِ أَبِي سَلَمَةَ وَقَالَ لَمْ يَدْرُ مَا تَفْعَلُ الْعَاقِلَةُ دُونَ  
 الثَّلَاثِ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ يَعْتَلِ الْمَعَاذِلَةَ السَّرُّ وَالْمَوْصِلَةَ فَمَا فَرَّقَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا  
 كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَفِي مَالِ الْجَانِي هَذَا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ وَالنَّعْبِيِّ وَقَالَ السَّيِّدِيُّ الْجَعْفَرِيُّ  
 عَلِيَّ الْعَاقِلَةَ مَعَ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ عَقَلَ الْخَطَا  
 عَلِيَّ عَاقِلَهُ الْحَايَ قُلْتُ لِلْجَنَابَةِ أَوْ كَثُرَتْ لَأَنْ مِنْ غَيْرِ الْأَكْثَرُ غَيْرُ مَا قُلْتَ كَمَا عَقَلَ  
 الْحَمْدُ فِي مَالِ الْجَانِي قُلْتُ أَكْثَرُ هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْبُخَارِيِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا  
 تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْخِذُ أَمْرٌ خَيْرٌ مِنْهُ ابْنَهُ  
 وَلَا خَيْرٌ مِنْهُ أَبَاهُ وَاجْمَعِ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَيَّ أَيْ الدِّيَّةِ عَلَيَّ الْعَاقِلَةَ وَثَبِتَ ذَلِكَ عَنْ  
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجْمَعُوا أَيْ مَا زَادَ عَلَيَّ ثَلَاثَ الدِّيَّةِ عَلَيَّ الْعَاقِلَةَ  
 وَثَبِتَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ الدِّيَّةَ عَلَيَّ الْعَاقِلَةَ فَثَبِتَ  
 أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ عَلَيَّ الْعَاقِلَةَ فَهُوَ عَلَيْهِمَا وَكَذَلِكَ  
 بَلَيْنَهُمَا أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ  
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ خَيْرٌ مِنْهُوَ عَلَيَّ الْجَانِي عَلَيَّ طَائِفَةُ الْكُتُبِ  
 وَالسَّنَنِ كَبَارُ **الوقت الذي تحل فيه دية**  
**الخطاه** قَالَ الْبُخَارِيُّ لَمْ يَجِدْ لَتَجْمِيدِ دِيَةِ الْخَطَايَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَنْ وَجَلٍ وَلَا خَيْرًا  
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَا يَثْبُتُ  
 عَنْهُ أَنَّهُ قَضَى بِهَا فِي ثَلَاثِ سَنِينَ وَوَجَدْنَا عَوَامَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ اجْمَعُوا بِمَا رَوَيْنَا عَنْ  
 عُمَرَ وَرَأَى الشَّعْبِيُّ عَنْهُ وَلَمْ يَلْقَهُ أَنْ يَجْعَلَ الدِّيَّةَ فِي الْأَعْيَادِ فِي ثَلَاثِ  
 سَنِينَ النِّصْفَ سَنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِينَ سَنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِينَ فِي سَنَةٍ وَمِنْ رَوَيْنَا  
 عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ الدِّيَّةُ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ الشَّعْبِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَبِقَادَةَ أَبِي هَاشِمٍ وَعُثَيْبِ  
 اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَالْأَكْبَرِ وَالشَّافِعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْبُخَارِيُّ وَالْبُخَارِيُّ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 عَلَيَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَعْفُو عَنْهُ الْمِثْلُ وَلَا الْحَيَايَاتُ تَلِي الْأَمْوَالَ إِلَّا الْعَيْنُ فَلَنْفَرَّ  
 احْتَلَفُوا فِيهِ وَالْأَشْيَاءُ رَوَيْنَاهُ عَنْ عَطَا اللَّهِ قَالَ رَجُلٌ قَتَلَ ابْنَهُ خَطَا قَاتِلُهُ



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

على العاقلة واما ذلك سائر اهل العلم فلم يزل العاقلة لا تحمل دية العمد واجمعوا  
انما تحمل دية الخطا واختلفوا في المقتل العمد خطأ فقالت طائفة لا تحمل  
العاقلة عتدا ولا عتدا ولا صلحا ولا اعترافا كذا قال ابن عباس  
والشعبي والثوري والليث بن سعد وعمر قال لا تحمل العاقلة عتدا امكروا  
والنخعي والبيهقي قالوا ان اي يولي واخذوا بصحروا ابن ثور وقال الحسن البصري  
فيمن اقرانه قتل خطأ قال في ماله وفيه قال عمر بن عبد العزيز والزهري وسليمان  
ابن منصور واحد ولا يجوز وقال الزهري لا تحمل العاقلة العمد وشبه العمد  
والاعتراف والصلح هو عليه في ماله الا ان يعيبه العاقلة وقال طائفة  
يعتزل العاقلة العمد كذلك قال عطاء الزهري والحكم وحماد بن اي شاذل  
والشافعي فيها قول واحد ما هما قال ابن عباس والقرن الثاني كما قال عطاء واختلفوا  
في المعترف بخنا به خطأ فان ابن ثور وابن عبد الحكم يقولان لا يلزم العاقلة ما اقر به  
لا انه اقر به على غيره فاما في مذهب الثوري والاوزاعي والنخعي وصاحبه والشافعي  
عليه في ماله دون عاقلته قال ابو بكر الطريقي علي ما قاله ابن ثور **باب**  
**جناية الرجل على نفسه خطأ** واختلفوا في جناية الرجل على  
نفسه خطأ فقالت طائفة لا يعتزل العاقلة لحد الاصابه فسد بشي عتدا او خطأ وكذلك  
قال الشافعي ومالك فلا احسبه الا قول الكوفي وقال الاوزاعي وحماد بن اسحق وعنه علي عاقلة  
وقال الثوري في رجل وجدته بيته مقتولا قال يصنع عاقلة دية **باب**  
**خطا الامام** واختلفوا فيما يطهر به الامام من قتل او جرح فيما يجوز على  
يديه من النظر بين الناس فقال الثوري والنخعي ومو علي بن ابي طالب قال احمد والشافعي  
والحنفي عديت علي في حد الخمر وقال الاوزاعي والشافعي ومو علي عاقلة للامام قال  
ابو بكر هذا الصريح **باب من يجب عليه عقل ما لا فرق فيه من جنائبات**  
**العتد** واختلفوا في المأمومة وما اشبهها فقال الحنفي وفنادقة العمد  
لا يستفاد منه مو علي عاقلة وقد قال مالك وفيه قول النخعي وحماد بن اي سليمان

ستطاع انهم



والشافعي مروي عن مالك الجردون العاقلة قال أبو بكر هذا الصَّحَّح بكاء  
 من يلزم دية تشبه العمد **و** اختلفوا في تشبه العمد فقال الخثر  
 العبدى وابن أبي ليلى وابن شبرمة وفنارة وابن شبرمة وابن شبرمة وابن شبرمة  
 والنخعي والدارقطني والشافعي والثوري وأحمد وأبو حنيفة وأصحاب الرأي مروي عن العاقلة  
 قال أبو بكر قال الشافعي أصح حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل  
 دية الحسين علي عاقلة الصابغة بكاء **الرجل يكر**  
 مع غير قومه وجنابته من لا عاقلة له **و** اختلفوا في الرجل  
 يكر مع غير قومه ويحب جنابته الخطا فقال مالك بعد لم يزل عنه وفي قول الشافعي  
 يكون ذلك على العاقلة قال أبو بكر الدية على العاقلة حيث كانت بكاء حكم النبي  
 صلى الله عليه وسلم واختلفوا في جنابته من لا عاقلة له فقال الحسن البصري  
 جنابته على نفسه وميراثه لم يزل المال يقول أصح عاقلة على بيت المال وقال  
 الزهري عاقلة على المسلمين ويؤثرون وقال أحمد يهد عنه قال أبو بكر ثبت أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعنق فاذن من لا عصية له وله موال  
 مثل خطا عقل عنه مواله من فوق كما برئونه وهذا قول عمر ابن عبد العزيز  
 والنخعي وخماد بن أبي سليمان ومالك والشافعي واختلفوا في المعتق صابغة  
 فكان عمر بن عبد العزيز يقول إذا مات ولم يولي له نداء ميراثه للمؤمنين  
 ومروءة عنده وفيه قال مالك فترى قول الحسن البصري والشافعي وابن سيرين  
 ورأشد بن سعد وحنيفة بن حبيب ولا يورث من أعنقه قال أبو بكر وفيه أقول  
 لأحمر من حيلة قول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعنق فترى قول  
 الشافعي وابن شبرمة لا يعقل عن المسلم الأمانة وإذا مثل الذي خطا  
 لم يترك عاقلة عنه قول الشافعي وابن شبرمة وحماد بن أبي  
 الأحسن **و** قال أبو بكر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فخر في الحسين عزة وفيه قال عمر بن الخطاب وعطاء الشافعي والزهري

اهل



والنخعي ومالك والثوري والشافعي وأحمد وأبو ثور وأصحاب الرأي  
وعوام أهل العلم قال أبو بكر لا فرق بين ذكرنا من الأئمة وإنهم لا يسنده لم  
تفرق بينهم وإنما يجب أن يفرق بينهم إذا طرحت المرأة الجنين حياً وهذا على  
مذهب عامة أصحابنا الشافعي وأحمد وأبو ثور وهذا الاحتياط  
الذي به **باب في العرق التي يجب قبولها في الجنين**  
ومبلغ قيمتها واختلافها في العرق التي يجب قبولها في الجنين ستة  
مئة مائة طائفة قيمتها خمسون ديناراً وقال أبو حنيفة في الجنين سقط من الرحم وقدم  
في ذلك نصف عشرة الية ومن هذا أنه هذه الشعبة وقنطرة أربعة وعشرين  
والشافعي وأحمد وأبو ثور وأصحاب الرأي وقد روي عن حبيب بن أبي ثابت  
أنه قال قيمة الغرة أربع مائة درهم وقال طاروت بن محمد وعروة بن الراس الغرة  
عبد إرملة أو مائة دينار قال أبو بكر بن عمر أو مائة مثاة وقال الشعبي مائة من  
الغنم وقد روي عن مالك بن نويرة أن الله قضى في الجنين إذا لم يصر بعشرين ديناراً  
فإذا كان مضغه فله ربعين فإذا كان بطنها فله نصف فإذا كان العظم فله ثلثاً  
ثمانين فلان خلقه ونبت شعره فمائة دينار وقال قتادة إذا كان مضغه ما  
عرقه وإن كان خلقه ثلث قال أبو بكر فاما مالك والشافعي والثوري فأنهم يقولون  
إذا استناب خلقه وعلم الله ولد وجبت فيه العرق **باب**  
**جنين الامة** واختلفوا فيها في جنين الامة فقالت طائفة  
يجب فيه عشرة قيمتها هذا أقول الحسن البصري وقنطرة ومالك والشافعي  
وأحمد وأبو ثور قال أبو بكر لا فرق بين قولنا قال النخعي الرهبر والحكم في  
جنين الامة من قبله ومنها كما في جنين الحرة من قبله روي عن مالك بن نويرة المعنى  
واحد وقالت طائفة إن كان خلقه ما دون نصف عشر قيمته لم كان حياً وإن كان  
جاءه فحشر قيمته بالزكوات حية هذا أقول النخعي وأبو الحسن ورواه قال الثوري  
وفيه قول ثالث قال النخعي في جنين الامة نصف عشر ثمائة وفيه قول رابع

قال مالك بن نويرة  
وأما الجنين المذموم والناسي ومن يولد حياً  
فإنه يولد حياً

عروة  
عبد

أنه



قاله سعيد بن المسيب قال دلت جنين الامة عشرة دنانير وقال حماد  
 ابن ابي سلمة في جنين الامة حكره **باب**  
**جنين الكفالة** هـ كان ملك يترك جنين اليهودية والنصرانية  
 عشرة دنانير وفيه قال الشافعي وابن ثور واحمد واسحق بن ابي حنيفة والرازي والحفظ  
 فيه حفظ قالوا **باب** **المراة تحننا عليها**  
**فتطرح جنينها ثم تموت** هـ قال ابو بكر كل من يحفظ عنه من <sup>احص</sup>  
 اهل العلم على ان جنين يستقط من الضرب الدية كاملة ومن حفظ ما ذلك  
 عنه زيد بن ثابت وفيه قال عروة بن الزبير والزهري والشافعي وقنادة وابن شبرمة  
 وملك والشافعي واحمد واسحق بن ثور واحكام الرازي وفيه نقول **باب**  
**الصفه التي يسخن بها الجنين اسم الحيرة** هـ  
 واختلفوا في المعنى الذي يستحق الجنين اسم الحيرة فقالت طائفة لا يكمل  
 الدية له حتى يستهل صلحا هذا قول شريح والزهري وقنادة وقال ابن عجلان  
 والقاسم بن محمد والشافعي الاستعلال المصباح وكان الزهري يقول العطاس  
 استعلال فمن زاني ان حكم الحية لا يقع الا بالاستعلال ملك واحمد  
 واسحق وروينا معنى ذلك عن عمرو بن الخطاب وجابر بن عبد الله وابن عباس  
 والحسن بن علي وفيه قول ثان وهو ان حياة الجنين اذا لم تقف بتحرك او صياح  
 او نفس او رضع كانت احكامه احكام الحي هذا قول الشافعي وقال الثوري  
 والاوزاعي اذا ولد حيا ولم يستهل صلى عليه وقال قبايل الذي قاله الثوري  
 والشافعي يحتمل المخرج غير ان خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمنع  
 منه وهو قوله ما من ولد يولد الا مستملا للشيطان فيستهل صارخا من صوته  
 قال ولا يخرج غير ما قال الرسول صلى الله عليه وسلم لان هذا خبر وليس  
 بامره **باب** **المراة تطرح اجنته** هـ قال ابو بكر واذا طرحت  
 المراة اجنته من حرة صرمتها ففي كل جنين عرة وفي الجنين عرتان وفي الثلث تلتعمر



وهذا الزهرى ومالك الشافعي واحمد واسحق ولم يحفظ غيرهم خلافا  
 لقولهم قال ابو بكر بن عتور قال الزهرى <sup>بني</sup> واذا اقلبت المرأة وثني بطنها جنس  
 فلا متي ثني جنتها انما يحب ديتقا هي انك قال انثاءة ومالك لا وزاعبي والشافعي  
 واحمد واسحق قال ابو بكر بن عتور قال الزهرى دية رعة وان لم تلقيه  
**مسائل من هذا الباب** ٥ قال ابو بكر بن عتور اختلف ملك والشافعي  
 في الجنين يخرج بعضه من بطن امه فعن قول ملك لا يخرج منه عرق وقال  
 الشافعي يخرج فيه عرق قال ابو بكر بن عتور لا يخرج لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم انما وجب العرق في الجنين الذي العده المرأة وهله لا يتوشى امر كان ملك  
 والشافعي و ابو ثور يقولون دية الجنين موروثة على كتاب الله عز وجل  
 قال ابو بكر بن عتور وقال الزهرى والشافعي ان كان المصاب بالاب لم يرث  
 من تلك العرق شيئا وقال الزهرى في رجل عثر ما في بطن جاريته فضر بها  
 رجل فوقع ولدا فاصيبا بدينه دية المملوك وفيه قال الثوري واحمد واسحق  
 واذا اختلف الجاني والمجنأ عليه فقال الجاني لم يجر جنينا ميتا قالت طرحة  
 حيانا لقول الجاني مع مبيته وفي قول الشافعي و ابو ثور واصحاب الرأي  
 قال ابو بكر بن عتور **ابواب الكفار**  
**التي لم يقاتلوا** قال ابو بكر بن عتور اهل العلم على ان علي القاتل خطا الكفار  
 واختلفوا في الجماعة يقتلون الخطا فقالت طائفة على كل واحد منهم قارة  
 كذلك قال الحسن البصري وعلمة والنخعي والحرث العجلي ومالك والثوري والشافعي  
 واحمد واسحق واصحاب الرأي وقالت طائفة عليهم كفار قواحدة ملكي قال  
 ابو ثور وحكي ذلك عن الاوزاعي وفيه قول ثالث قاله الزهرى قال الجماعة يرون  
 بالمخبيق يقتلون رجلا عليهم كلهم عرقهم وان كانوا الايدي ومنهم من  
 رجل منهم صور مشهورين **باب الكفار**  
**في قتل العمد** قال ابو بكر بن عتور والشافعي و ابو بكر بن عتور



العمد الكفارة وقال الثوري وابن ثور واصحاب الرأي لا تجب الكفارة الا حيث  
 اوجبه الله تعالى وكذا لا يقول لان الكفارات عبادات ولا تجوز التمثيل عليها  
 وليس لاحد ان يفرض وضائمه عباد الله الا بالكفاير او سنده او اجتماع وليس  
 مع من فرض على القاتل عند الكفارة حجة من حيث ذكرت **باب**  
**وجوب الكفارات على قاتل الذمي** قال الله جل ذكره  
 وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق كان من عبثاس قتل هو الرجل يكون معاهدا  
 ويكره قومه من اهل العهد يستسلم اليهم دينه ويعتق الذي احصاه رقبته  
 وقال النخعي ومالك هذه الآية قالا هو كافر وقال الحسن البصري وخاير بن زيد هو  
 ممنوع وقال الحسن البصري لا يقتل المسلم الذمي ولا كفارة عليه وقال الشعبي  
 كفارتها سراحه **باب وجوب الكفارة مع العزة**  
 في الجنين **طرحه المرأة من الضرب** قال ابو بكر كل من  
 يحفظ عنه من اهل العلم يوجب على الضارب بظن المرأة بلفظ جنسيا مع العرق  
 الرقبه ومن حفظه ذلك عنه الحسن البصري وعطاء الزهري والنخعي والحكم  
 ومالك والشافعي واحمد واسحق وقال الزهري والشافعي ان كان الضارب الاب  
 لم يمت من ذلك العزة شيئا **ابواب احكام العبيد**  
**والامان في الجراحات والديات** اجمع اهل العلم على ان  
 في العبد تنال خطا قيمته اكثر من دية الحر قالت طائفة قيمته يوم يصاب  
 بالعمامة بلع وكذلك قال ابن المسيب والحسن البصري وابن سيرين وعمرو بن عبد  
 العزيز واياض بن معوية والزهري ومكحول ومالك والشافعي واحمد واسحق  
 وقالت طائفة لا يبلغ فيه الجرح كذا قال النخعي والشعبي ومالك في هذا القتل  
 الثوري وقال المعز لا يجاوز به الحر من مائة مائة الف وقد روينا عن سفيان  
 الثوري انه حكى عن عبد قتل مائة عشرة الف درهم اربعة الاف درهم وقال الخزي ان  
 اجعل بينه مثل دية الحر واختلف فيه عن عطاء بن رباح عن انه قال ان دية الحر دية العبد

ومنه انه اذا كان الذمي  
 من الذمي واهله او اثاره  
 في دية







وإن شاققتا فإن أحدهما يقتل أخذه حقه عبداً وإن شاقا زناك العبد القتال أن يعطوه  
من العبد المقتول وتعلموا وإن شاقا أسلموا عبداً من فاد أسلموا فليس عليهم  
الأدك وليس لأرباب العبد المقتول إذا أخذوا القتال وبصوابه أن يقتلوه وقال  
الشافعي سيد العبد المقتول بالخيار أما أن يقتلوه أن يكون قيمة العبد المقتول  
شع عن القتال فإن زاد ذلك السيد فليس لسيد العبد إلا ذلك إذا غفاه  
المقاصر وإن أكله سيد العبد القتال فإن كان فيه ضرر على سيد العبد  
القتال وإن كان نقصان فليس له غير ذلك **باب**

**العبد نجى على يفر شتى بعضهم قبل بعضه**  
العبد نجى على يفر بعضهم قبل بعضه فقال الحسن البصري رحمه الله تعالى  
وربما وأصحاب الرأي يرونهم بالحمة صرروا عن شترجانه قال بقضائه لأخيه  
وله قال الشعبي وفائدة **باب العبد بين الرجلين**

**يعتقه أحدهما ويقتله الآخر** واختلنا في العبد بين  
رجلين يعتقه أحدهما وهو مؤثر ويقتله الآخر فله قبل أن يفر وكان ابن  
أبي ليلى وابن شبرمة والثوري يقولون يعتق العبد ساعة اعتقه ويكره  
لشريكه حصته وعلى القتال دية حر لثمنه الأحرار لأن العتق يتم بالقتل  
وله قال فتادة بن قول مالك لا يعتق العبد إلا بدينه وخدمته القيمة فقياس  
هذا القول لا يعتق من العبد إلا بدينه المعتق وبذلك على القتال نصف دية الحر  
ولا شتي عليه فحصته للأدب وإذا كان للرجل عبدان فقتل أحدهما الآخر عتقاً  
فلسيد الفردان شاة قول مالك والشافعي **باب**

**حناية المكاتب** واختلنا في حناية المكاتب فقالت طائفة  
حناية شع رقبته هذا قول الحسن البصري والزهري والنخعي وابن سليمان وحماد  
وما لك قال مالك بن عجز عن أدراك خير سيده فإن أجب أداعل الخرج فعمل  
وامسك علامه وصار عبداً له وإن أجب أن يتيماً فعمل وليس عليه أكثر من



ذلك وقال المشافعي يرد على اذ ايقام الكفاية فعل وان لم يكن مع  
 ما يردى عجز في مال الاجنبي وان اعجز السيد خير السيد بين ان يملكه بالاقول  
 من اشر الجناية او قيمته فان لم يفعل بيع عليه واعطى اهل الجناية جنايتهم وقال  
 النخعي جناية المكاتب على سيده وذهب كل المعتز عبيد واما الولد قال ابو  
 بكر المشافعي في جنة واختلافه جناية المكاتب فروى عن شيخ وعمر  
 ابن عبد العزيز انهما قال جناية المكاتب جناية عبيد وذهب كل ملك والثوري  
 والشافعي وقال الحنابلة العلم للمكاتب عبد ماسى عليه درهم وفيه قول  
 ثاني وهو ان ذلك على ترك ما اعتز به في هذا القول عن علي بن باب

منه

**جناية المدا برة** واختلفت في جناية المدا برة فقالت طائفة جناية  
 المدا برة كجناية سائر العبيد هذا قول الحسن البصري والنخعي والشافعي واحمد  
 واسحق زاي ثور وقال عمر بن عبد العزيز والنخعي وحماد والثوري جناية المدا برة  
 على مولا وله قال اصحاب الرأي وقال ملك المدا برة اذا جرح وله مال قالوا  
 سيده ان ينفذه اخذ المخرج مال المدا برة في دية جرحه فان كان فيه وفارجع  
 المدا برة الى سيده وان لم يكن فيه واستعمل المدا برة بما يتي من جرحه قال  
 ابو بكر الذي عندي ان احكامه احكام العبيد **قار**

المدا برة

**جناية امر الولد** قال كثير من اهل العلم جناية امر الولد على  
 سيده كما حد ذلك قال الحسن البصري والنخعي وله قال الملك والشافعي  
 واحمد واسحق وصحاب الرأي وعلى هذا اعراس القتيبي لا يحد من بطن  
 المنع من بيع امهات الاولاد انتباغا له من الخطاب حيث منع من بيع  
 رغة هذه المسئلة قولان اخران احدهما ان حكمها حكم سائر الاما وهذا  
 على مذهب من كره في بعض من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والقول  
 الثاني قال ابو ثور قال ان كان له العلم اجماع خضر على ما قلنا ان الاولاد  
 اريانه على نيب المال واذا اجت امر الولد جناية بعد جناية نفي قول



أهل الجبابة  
نصبر مدة لا تكتم  
ان خست عليها على سبيل  
كانت خباياها مع  
من يقول  
ومنها

نريد الرجل فبذل فعمما عن نفسه ويقتلها فقال طاروس لا شيء عليه وكذلك

النعماء ويعتوبه كالب

فَقَاتِلْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ

۲۴۵

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحكم بالبينه على المدعي واليمين على المدعى عليه ٥



قال أبو بكر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل البيعة على  
المدعي والمبصر على المدعى عليه وقال تظاهر هذا الحدث عوام  
أهل العلم من علماء الأمصار والحكماء من ذلك يجب ألا يخص الله جل  
تأوته كتابه أو على لسان نبيه حكماة شتى من المشايخ فيستثنا من جملة هذا  
الخبر ما دخل عليه الكتاب أو السنة مما دل عليه الكتاب الزام القاذف  
حد المتدرف إذا لم يكن معه أربعة شهداء يشهدون له على حد قوله  
رمي للمتدرف وخص من رمي زوجته بأن سقط عنه الحد إذا شهد أربع  
شهادات بالله أنه من الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الصادقين  
وذكر هذا إتمامه في كتاب العازر وما خصته السنة حكم النبي صلى الله  
عليه وسلم بالقسامة وقد اختلف أهل العلم في القسامة فقالت  
طائفة القسامة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما لم يدع  
في الأيمان فإن حلفوا استحقوا وإن نكروا حلف المدعى عليهم خمسين  
مئة فإن حلفوا برأوه هذا قول مالك والشافعي وأبي ثور وهو مذهب أبي  
ابن سعيد وزبيدة وأبي الزناد والليث بن سعد وأحمد ونبه قول  
ثاني وهو أن شهد ذوا عدل على قاتله قتله وإن لم يشهد ذوا عدل اختلف  
خمسة من رجال المدعى عليهم بالله ما قتلوا ولا علموا قاتلا فإن لم يحلفوا  
اختلف خمسة من رجال عيينة من النخعيين ثم يطرون الله هذا قول الحنفية  
البصري وفيه قول ثالث وهو أن المدعى عليهم يستخلفون ويخبرون بالدليّة روى  
هذا القول عن عمرو بن دينار قال الشعبي والحسن والنخعي وأصحاب الرأي قلوا  
والقسامة خمسة من رجال حلف كل واحد منهم بالله ما قتل ولا علمت  
قاتلا ثم يخبرون بالدليّة وفيه قول رابع وهو التوقف عن الحكم بالقسامة  
هذا قول النخعي قال أبو بكر القول بالأخبار الثابتة عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في جوب القسامة يجب بأن

والثوري

الحكم روى ذلك عن



**الفرود بالقسامة** هـ واختلفوا في وجوب الفرود بالقسامة  
فقالوا لهاينة القسامة توجب الفرود فمن رأى ذلك عبد الله بن الزبير وعمر  
ابن عبد العزيز وملك وأحمد وأبو ثور وفيه قولان وهو ان القسامة  
توجب الدية ولا يتأديها رويها هذا القول عن ابن عباس ومعه ربه قال  
الحسن البصري والنخعي والثوري والشافعي وإليه نحو النخعي وأصحابه  
قال أبو بكر والقرطبي والقرطبي والقرطبي والقرطبي والقرطبي  
دم صاحبهم واختلفوا في عدم من يجب ان يقتل ان كان الزهري وملك  
وأحمد يقولون لا يقتل بالقسامة الا الواحد وقال أبو ثور اذا جاز ان يقسموا  
عليه واحد جاز ان يقسموا على من كان يكره قتله **باب**  
**الاسباب التي اذا كانت موجودة وجب**  
**الحكم بالقسامة اذا ادعى ذلك المدعي** هـ واختلفوا في  
العين الذي اذا وجد وجب الحكم بالقسامة فكان ملك والشافعي يقولون  
اذا شهد شاهد واحد عدل على رجل انه قتله وجب الحكم بالقسامة وقال  
الشافعي اذا كان بين قوم وقوم عدا ومظاهرة كالعداوة التي كانت بين  
الانصار واليهود **ووجبة** احد الفريقين ولا تخطأ غيرهم فجهت فيه  
القسامة وقالت لهاينة اذا قال المخرج او المخرج دمي عند فلان  
ومات كانت قسامة هـ روى هذا القول عن عبد الله بن مسعود قال ملك  
واللهيت بن سعد ولحقه ملك يقتل بني اسرائيل وانه قال قتلني فلان قال ابو بكر  
فقال المخرج دمي عند فلان يعيد للشبه من قتل بني اسرائيل لا يقتل بني اسرائيل  
لم يقسم الورثة عليه وهو يجب ان يقسم الورثة ولا يستحقون شيئا الا  
بالقسامة وفي قوله وقول جميع اهل العلم لا يعطى ابد عواة شتاتان  
على ان يقتل بني اسرائيل غير جائز ان يكون لنا امة لا تبني عليه الاستبان  
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعطى الناس بدعواهم شيئا

بعض

قريب

أحد



وكم اقل من ثمنه

ادعوا الناس بما رجايل وأموالهم **باب**  
**الاول في الذين يخلعون ثياب القسامة** واخلعوا  
 ثياب اوليا الذين خلعتوا القسامة فقل ملكا خلعت في القسامة في  
 العمد احد من النساء وان لم يكن في ولاه الدم الا الشقاق فليس للنساء  
 في قتل العمد قسامة ويخلع العمد والموالي ويحققون الدم وليس  
 لعن ان يعفروا العصبية والموالي الى ان يذكروا من وقال ملك يخلع  
 من ولاه الدم خمسون رجلا ختمت بيني وبينهم وان قال بعضهم ذاك الايمان  
 عليهم الا ان ينكل احد من ولاه المقتول ولاه الدم الذين يجوز لهم العفو  
 عنه فلا سبيل الى الدم اذا نكل واحد منهم وقال الثوري ليس على النساء  
 والصبيان قسامة وقال الليث بن سعد قول ربيعة والامر عندنا الله  
 ليس للنساء قسامة ولا عفو ولا قسامة وكان الاوراع يقولون ليس للنساء قسامة  
 ولا عفو ولا قسامة ولا عفو ولا قسامة ولا عفو ولا قسامة ولا عفو ولا قسامة  
 مذهب الثوري والمشافعي واحد واصحاب الرأي وفي قول الشافعي ولا  
 ينقسم الاوراث كان القتل عتدا او خطا ولا يخلع على ما يستحقه  
 الامر له الملك لنفسه او من جعله الله المال الورثة والورثة يفتشون  
 على قدر ما يثمنونه قال ابو ثور قال ابو بكر بنه فقول **باب**  
**العدد الذين يقسمون من الاجل** ثمانية واخلعوا العمد  
 الذين يقسمون ويحققون الدم او العقل فقال الشافعي لا يقسمون قتل  
 العمد الا اثنان فصاعد ائرد الايمان عليهما حتى يجلنا خمسين يمينا ثم قد  
 استحقا الدم هذا قول مالك وبنه قولنا في قال الشافعي ولا يثبت على احد حق  
 في قسامة حتى يكمل ايمان الورثة خمسين يمينا فلو سوا اكثر الورثة  
 او قتلوا واذا مات الميت وترك وارثا واحدا استحق الدية وان يقسم  
 خمسين يمينا ولو لم يترك الا ابنته وهم مؤلانا جالنت خمسين يمينا

عدم وتلك

من



الراي خارج عوجهم هذه المسائل  
مسائل قال البربر واختلفوا في القتل بوحده في دار قوم فقال الثوري  
ان كان به اثر فيه التسامة وان لم يكن به لثرفلا قسما به فيه وقال حماد بن  
ابي سليمان اذا وجد ميتا لم يضمنوا وان وجدوا قتيلاه اثر ضمنوا وقال اصحابك  
الراي اذا وجد به اثر خرب او جراحة او اثر خفيف فان هذا قتل ودينه  
التسامة علي عاتقه رب الاروا واختلفوا في القتل بوحده في الحلة فقال اصحابك  
الراي هو علي اهل الخطاة وليس علي السكان شي فان يا عواد و زهر بن و حد  
قتل شي جعلتم فان التسامة والديه علي المشتري وليس علي السكان  
شي وان كان ارباب الدور عتيبا وقد اكرولا و زهر فان التسامة والديه

و من جنس و در کمال است



هذا القول

أو

الدائم

يقول

عليه آيات الدور الغيب وليس على السكان شي وإن كان آيات الديار  
 الغيب وحدها القليل بين أظهرهم شيء ثم خرج جنتون من بينهم عن هذا القول  
 فقال القسامة والديّة على السكان في الدور وحكمي عزائي لي  
 وأجمع ابن أبي ليلى بأن أهل خير كانوا عملاً لا يعلمون سكاناً ما وجد القليل فيهم  
 فقال سمير ونحوه هو على الأصح والأصل يعني أهل الدور وقال أحمد القول  
 قول ابن أبي ليلى في القسامة لا في الديّة وقال الشافعي في ذلك كله سوا ولا عقل  
 ولا قود الأبيّة تقوم أو بما يوجب القسامة فيقسم العرب لها قال أبو  
 بكر هذا أصح وبه يقول وقال الشافعي وكان ملك والشافعي والنعم يقولون  
 لا قسامة فيما دون النفس قال أبو بكر هذا أصح وبه يقول وقال الشافعي  
 ومما أوجب له دية نفس يمين أوجب له أن يبرأ من نفس يمين لم تستحق هذا  
 ولم يبرأ هذا بأقل من خمسين ديناراً الأيمان في الدماء خلاف الأيمان في الحقوق  
 وهي جميع الحقوق يمين في دية خمسين ديناراً ما سئل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في القسامة وقال أبو بكر من ادعى عليه حياة عمداً  
 كانت عليه عيمته واحدة وحكم عن الكوفي أنه قال كفر له قال أبو بكر وهذا  
 أصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين على المدعي واليمين على المدعى  
 عليه فذاك عامر في كل شيء لا بد من القسامة التي خصتها السنة  
**باب الفريقتين قتيلان ثم يفرقان عن**  
**قتيل لا يدان من قتله** وقد اختلف أهل العلم في الفريقتين قتيلان  
 يفرقان عن قتيل لا يدان من قتله قال مالك دية على الذين تارغوم  
 فإن كان القتل بالرمح ابن عمر الفريقتين فقتله على الفريقتين جميعاً وقال أحمد  
 عتله على عواقل الآخرين يريد الدماء تارغومهم إلا أن يدعوا على رجل بعينه  
 يكون قتلهم وبه قال السجستاني في دعوى قتلى وهو أن يدين على عاقله الفريقتين جميعاً  
 كذلك قال ابن أبي ليلى وبه يأخذ يعقوب وقال الثوري في الرجلين يضطربان



فخرج لحدوها صاحبه قال يضمن كل واحد منهما صاحبه وقال النعمر علي  
عائله القتيبة التي رُجِدَ فيها اذ لم يكن يدعي اوليا القتل علي غيره وقال الشافعي  
يقبل لهما من حيثما يزوج القسامة علي احدى الطائفتين او لحد بعيد  
او التمس لهما قسما علي واحد فان لم ياتوا بذلك فلا عذر ولا قتل ومن شتمه  
اجلسته لخطئه **باب** قتل الجماعة

**من الزحام لا بد من قتله** اختلف اهل العلة المتقول  
في الزحام فقالت طائفة حينئذ علي بيت المال رويناه هذا القول عن عمرو وعلي  
وبه قال السجستاني كذا في الاول اذ اوجد مقتولا علي الجسر وفيه قول ثان وهو  
ان دينه علي من حضر هذا قول الحسن البصري والزهرى وفيه قول ثالث وهو  
ان دينه هدر هذا قول مالك وفيه قول رابع وهو ان يقال له ادع علي من تشب  
فاذا ادعى علي احد من عبده او جماعة كان يمكن ان يكونوا قاتليه في الجميع ثبت  
دعواه وحلف واستحى علي عرقهم الدية في ثلث سنين هكذا قول الشافعي

**باب القسامة في العبد** واختلفوا في  
القسامة في العبد فقال الزهرى ومالك والشافعي والاوزاعي وابو ثور  
قسامة فيه وفيه قول ثان وهو ان لسيد العبد القسامة هذا قول  
الشافعي وقال أصحاب الرأي في العبد القسامة علي الذي يزوج العبد  
اظم من كما يكون في الحر فكان ملك والشافعي يزوج القسامة في قتل الخطاء  
**باب صفة الميراث في القسامة** ثبت ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحلف بغير الله واجتمعوا علي ان من  
حلف بالله انه حال واختلفوا في كيفية الميراث في القسامة فقال مالك  
ابن انس الميراث في القسامة والله الذي لا اله الا هو لفرصته ولكن  
صيرته مات وقال الشافعي تخلف بالله الذي لا اله الا هو علي جماعة من الاعيان  
وما تخلف الصدور لقد قتل فلان فلان من غير ان يشرك في قتله غيره وقال

الحسن



النعمان بحلف بالله الذي لا اله الا هو فان اتهمه القاضي غلط عليه البين  
 فقال والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم  
 من السر ما يعلم من العلانية الذي يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور قال  
 ابو بكر والذي يخيب ان يستخلف به اعداء عليه بالله ولو استخلفه العالم بالله  
 الذي لا اله الا هو كان مذهباً حسناً واختلف ملك الشافعي في الامكان  
 يكون فيها الكسور فقال ملك اذا قسمت بين من نظر الى الذي يكون عليه الترتل  
 البين فحصر عليه فكل البين وقال الشافعي من رزق عليه اوله كسرت عين  
 جرحاً وسراً كانت روجه او عين روجه غير الكسور كلها مذهب علي  
 من رزق عليه كسرت عين **كتاب الميراث** قال  
 ابو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري قال الله جل ذكره ومن ترك  
 عن دينه فبنت زهرا في قوله خالدة وتلفد اوحى اليك والي الذين من  
 قبلك لان امرأتك ليجب عنك ذكرك قال كيت بعد الله فزناً فزاد ايمانكم وشهدوا  
 ان الرسول حق الي قوله ولا ميراث لغيره **باب حكم المرتك**  
**والمركة** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من رجع عن دينه  
 فقتله ولا تعذبوا بعد اب الله وثبت عنه انه قال لا يحل امر رجل امر  
 يشهد ان لا اله الا الله وانى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا احدى ثلث  
 نفر النفس بالنفس والبارك كذا يده المفاقر للجماعة والشيب الزاوي واختلفوا  
 في اشتتانه المرتك قالت طائفة يستتاب فان تاب والافضل روبا هذا القول  
 عن عمر وعمر بن علي وفيه قال عطاء بن ابي رباح والثعبان في الثوب والارزاق  
 والشافعي في احمد واستحقوا اصحاب الرأي وفيه قولان وهو افضل لا يشترط  
 هذا قول عبيد بن عمير وطاوس وثقة اختلف فيه عن الحسن بن علي وعطاء  
 قول ثالث قال اذا كان مسلماً من ولد في الاسلام ثم ارتد لم يشهد بقتل  
 ما اذا كان مشركاً ثم اسلم ثم ارتد يشهد بالرواية الاولى عن عطاء النبي

وقال



وَأَخْتَلَفَ الَّذِينَ يُولُوا إِنْ يَسْتَنْبِأُ الْمُرْتَدَ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ يَسْتَنْبِأُ يَوْمَئِذٍ  
أَيَّامُ رُوَيْنَا ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَالٍ الْخَمْدِيِّ وَابْنِ الْحَقِّ وَقَالَ مَلِكٌ لَأَنَّهُ لَيَقْتُلُ أَوَّلَهُ  
أَيَّامُ زُرَّارٍ ذَلِكَ حَسَنًا وَمَا يَتِيهِ مِنَ الْمُسْتَظَنِّ وَالْأَجْرُ وَالْمُسْتَحْسِنُ ذَلِكَ لِحَصَابِ  
الرَّأْيِ وَأَخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ الْبَابُ الْمُرْتَدُ بِقَتْلِ مَكَانِهِ  
وَقَالَتْ مَكَانٌ آخَرٌ وَقَوْلُ الثَّوَالِي إِنْ يَجِبُ ثَلَاثًا وَمَلِكٌ الْهَرَجِيُّ إِلَى الْفُرْقَانِ الْأَوَّلِ وَفِيهِ  
قَوْلُ ثَلَاثٍ قَالَ الزَّهْرِيُّ قَالَ يَدْعَى إِلَى الْأَسْطَحِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنْ لَمْ يَجُزِبْ عَنْهُ  
وَرُوَيْنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ قَالٍ قَوْلًا ثَلَاثًا وَهُوَ أَنَّهُ اسْتَنْبَأَ رَجُلًا لَمْ يَجِدْ لَهُ مَكَانَهُ  
سَمِعَ مَا يَقْتُلُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَسْتَنْبِأُ أَبَدًا وَقَالَ الزَّهْرِيُّ هَذَا الَّذِي يَتَّخِذُ  
بِهِ قَالَ الْبُؤَيْكِيُّ وَتَدَخَّلَتْ الْحَبَابُ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَالٍ هَذَا الْبَابُ وَاسْتَنْبَأَ مَا  
أَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَبْسِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ مِنْ بَدَلٍ يَبْدُو فَاغْتُلُوهُ وَخَسَنَ  
إِنْ يَسْتَنْبِأُ فَإِنْ نَاسَ مَكَانَهُ بِالْأَقِيلِ بَابُ

أَرَادَ الْمَرْأَةَ الْمُسْلِمَةَ نَبَتْ إِنْ رَسَلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَالْمَرْءُ يَدْعُو فَاغْتُلُوهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ قَالٍ يَدْعُو فَاغْتُلُوهُ فَاغْتُلُوهُ فَاغْتُلُوهُ  
أَمْرًا حَرَجًا وَتَدَخَّلَتْ طَائِفَةٌ فِي الْمَرْأَةِ تَرْتَدُّ بِقَتْلِ الْهَرَجِيِّ  
إِلَّا سَكَ كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالزَّهْرِيُّ وَمَا يَتِيهِ مِنَ الْمُسْتَظَنِّ وَجَمَادٍ وَمَا لِكُلِّ  
وَاللَّيْثِ وَالْأَوْرَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَابْنُ قَالٍ وَفِيهِ قَوْلُ ثَلَاثٍ وَهُوَ أَنَّهُ اسْتَنْبَأَ  
وَلَا تَقْتُلُ بَرِيءًا هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَالٍ طَالِبٌ وَبِهِ قَالَ قَتَادَةُ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ  
وَفِيهِ قَوْلُ ثَلَاثٍ وَهُوَ أَنَّهُ اسْتَنْبَأَ قَوْلُ الْحَقِّ وَرُوَيْنَا عَنْ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ  
ذَلِكَ عَنْهُ وَقَالَ الثَّوَالِي يَجِبُ نَبْتُ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ وَلَا يَفْتُلُ بِحَبْسِ الْمَرْأَةِ الْهَرَجِيَّةِ وَتَجِبُ عَلَى  
عَلَى الْإِسْلَامِ قَالَ الْبُؤَيْكِيُّ وَنَبْتُ الْمَرْءِ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ  
وَلَا تَقْتُلُوا نِسَاءَ الْأُمَّةِ تَرْتَدُّ عَنْ الْإِسْلَامِ فَقَوْلُ مَلِكٍ وَالْحَقِّ وَالشَّافِعِيِّ  
وَاحِدٌ وَابْنُ قَالٍ يَدْعُو فَاغْتُلُوهُ وَنَبْتُ الْمَرْءِ قَوْلُ الْحَقِّ وَالشَّافِعِيِّ وَالْحَقِّ وَالشَّافِعِيِّ  
مَوْلَاهَا أَنْ يَخْبَرَ مَا عَلَى الْإِسْلَامِ قَالَ الْبُؤَيْكِيُّ خَلَّ طَلَمَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى



الله عليه وسلم من بدل دينه رجال والنصارى العبيد والامم **بَاب**  
**النصرانيين يسلم احدهما** اجمع اهل علي النصرانيين  
اذا اسلم احدهما ولحقها اولاد بالانثى رجالا ونساء انهم لا يكونون مسلمين  
باسلامها اسلموا واختلفوا في النصارى ان يسلم احدهما ولحقها اولاد اهل  
لم يبلغوا فقال طائفة يكون علي دين الاب نصرانيا كانا ومسلمها هذا قولك  
وفيه قولان يروى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا قول الشافعي واما  
وفيه قول ثالث وهو ان يبلغ فهو بالاب وان شاذين امه وان شاذين امه هذا قول  
الثوري وقال الصحابي الرازي اذا اسلم ابوا او اخوها ثم ادرك واما الاسلام  
واما الاسلام اجبر علي الاسلام ولم يقتل وقال الاوزاعي ان ابنا الاولاد  
الاطفال ان يسلموا باسلام ابيهم حتى يبلغوا ثم ادركوا او ادلى بهم من قبل  
ديهم واختلفوا في صبي يبلغ ابن عشرين سنين ان يسلم عن الاسلام ولحقه امراه  
مسلمة فقال الشافعي وزفر لا يبر منه امراته وقال يعقوب بن مردويه رد من  
بمات منه امراته وقال احمد واسحق بن عمار علي الاسلام وقال العزمي اذا  
عقل الصبي ارتد اده ارتد اذ لا انه لا يقتل ويجبر علي الاسلام واسلامه  
اسلام ولا يبرته ابوا ان كان كافرا فبنيته قال محمد بن علي بن عوف ارتد اده  
ارتد اذ واسلامه اسلامه **بَاب**  
**انتقل من كفر الى كفر** واختلفوا فيمن انتقل من اليهود الى دين  
النصارى او من دين النصارى الى دين اليهود والمجوس فكان الشافعي يقول  
ان يرجع الى دينه ولا يبلغ ابى بلاد الحرب مثا الامم من اهل دينه ثم حوت  
وتة قول مالك واهل ثور ذلك لا يكره ولا يحب عليه شيء **بَاب**  
**المغلوب على عقله يتكلم بالرد والشك**  
**يتكلم بالكفر** اجمع كل من غلب عنه من اهل العلم علي الدين  
اذا ارتدته حال جنونه انه مسلم علي ما كان قبل ذلك ولو قتله قاتل

أش

منها

نور

منها في نسخة  
في نسخة اخرى  
في نسخة اخرى

اذا ابلع حوت او نصراني او مجوسي دينه  
او ارتد عن دينه او ارتد عن دينه  
او ارتد عن دينه او ارتد عن دينه

2



كان عليه القرد اذا اطلب اولياؤه ذلك واختلعت في السكران يرتد  
فكار المشا فغير معتوب يلزم ما به الارتداد وقال النعماني في السكران  
يرتد ليس بمرتد رتبه هذا عذبان لم يكن كفه كفه من قبله لم يجد عليه قال البز  
بكر ليست اجد دلالة اوجب على السكران الذي يكلم بالكر كرتجب

## باب ارتداد العبد والامة وحنائهما

في حال ارتدادهما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال من بدل دينه فاقتلوه ذلك خلق طهر قوله الامراء والعبيد والرجال  
والنساء ومن قال بان العبد اذا ارتد فاستناب لم يثبت حيث قتله  
ملك الامور اعيان المشا وغير المتميزين تبعم ولا حفظ عن غيرهم  
خلف قوله وقال النعماني في العبد اذا جنى وهو مرتد فحنائنه كحنائه  
غير المرتد فان جنى عليه وهو مرتد فليس على الجاني شيء لا رتبه خلا وقال  
الامراء اعيان حنائه هذا فان راجع الاسلام كانت حنائه في رقبته وكان  
الشافعي في حنائه العبد المرتد في رقبته فان هاء السيد قيل على الرد  
وان لم يده تمل على الرد ولا شيء للجنى عليه علي هو لا العبد شيئا

## باب ما يجب على من سب النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم اجمع اهل العلم على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم القتل ومن قال بذلك ملك المشافعي واليه بن سعد واحمد والحق  
وهو مذهب الشافعي وقد حكى عن النعماني انه قال لا يقتل من سب النبي صلى  
الله عليه وسلم من اهل الامة ونظم عليه من الشكر اعظم قال ابو  
بكر ومما احتج في هذا الباب قصة كعب بن الاشرف افانه قد اذ الله ورسوله  
فانشد له جماعة بادن النبي صلى الله عليه وسلم فقتلوه وتخيخ  
ابوبكر الصديق على رجل من اصحابه فقال البرزة اضر بك عنقه فقال ما كانت  
لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابوبكر فامسك بعد رسول

علي

به

وان النبي صلى الله عليه وسلم ملك  
لشعب الامه



الله صلى الله عليه وسلم ولا اعلم احداً يوجب قتل من سب من

بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد

### المكره على الكفر واختلفوا في المكره على الكفر والاستسلام

فقال طائفة اذا كفر على الكفر لم يفر منه زوجته ولم تحرك عليه حكم الكفر

هذا قول مالك والشافعي والنعمان ويعقوب وقال ابن الحسن اذا اظهر العسكر

كان مرتداً اثنى الطاهر وهو فيها يثبته وبين الله على الاستسلام ان كان مخلصاً للاستسلام

يقلبه ويهيئ منه ولا يصلي عليه ان مات ولا يرث اباه مستملاً ولو ان نصرانيا

اجبر على الاسلام فاسلم لم يكن ذلك اسلاماً في قول النعمان وهذا على مذهب

الشافعي وروى قول احمد فيكون اسلاماً اثنى الطاهر فان رجع عنه

استتيب فان تاب والا قتل قال ابو بكر قال الله جل ذكره الا من اظهر قلبه مطهين

بالايمان الا به في عمار وغيره قال عمر كرامة اعجبتهم تفية واستدعى عمار الذي

كان تكلم له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف كان قلبك حين قلت

الذي قلت اكان منشرجاً بالذي قلت أم لا فانزل الله عز وجل الا من اظهر قلبه

مطهين بالايمان قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا والله لا تجاور

ليعزاني الخطو والنسيان وما استكره عليه وقد روي عن جماعة من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان لا يرون طلاق الملك شيئاً منهم

عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب

وعطاء بن جابر بن زيد وشريح والحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير وابوب

السختياني ومالك الشافعي واحمد واسحق وابو ثور

استنابة الزناديق واختلفوا في الزناديق يطعم عليه هل يستتاب

أم يقبل ولا يقبل منه الرجوع فقالت طائفة تقبل توبته ان تاب وعمل الزمان

يرى هذا القول عن علي بن ابي طالب وروى قال عبيد الله بن الحسن والشافعي

وكان ملك والي بيت المقدس واحمد ولا يحق بفرلوز لا يستتابون وقال احمد

تابع

امراة

ترك

منسرجاً

الاية

والا وراعي

والملك يقتل الزنادقة ولا يستتابون



ابن جنبل الرقيوني لا يستتاب روى ذلك عن الحسن بن منصور وذكر الحسن  
انه ذكر لا حمد الرقيوني فقال لا ادري قال ابو بكر كما قال الشافعي اخبرني وقد  
أخبرني بقول الله عز وجل في المنافقين الخذوا ايما نهي جنة فصدوا عن سبيل  
الله قال وهذا يدل على ان الاظهار للامان جنة من القتل وقال المقداد  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ارايت ان احملت انار حطب من المشركين  
صربتني بالسيف فضربتني فقطع يدي فلما امرت اليه لا قتله قال لا اله  
الا الله اقتله امراده قال بل دعوه **بَاب**

**مال المرتد المقتول علي رده** واما من قتل من مال المرتد  
المقتول علي رده فقالت طائفة طائفة مبرراته لمرثته من المسلمين هذا قول الكشي  
ابن سعد والسنن والنعمان وروى هذا القول عن علي بن ابي طالب والحسن البصري  
والشعبي والحكم وقال الارزاعي اذا كان في دار الاسلام قتل فقتل ماله بين  
ورثته وقالت طائفة لا يرث المرتد ورثته من المسلمين ولا ميراثه لانه كافر  
وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر  
هذا قول ابن ابي ليلى ومالك والشافعي وابو ثور بن نفور روى هذه المسئلة عن  
مالك ومروان ماله لورثته المسلمين وما اصاب في ارتداده فهو للمسلمين هذا  
قول الثوري واختلف فيه عن احمد بن حنبل فيكون من صور عنه انه قال ماله  
للمسلمين وحكي الاثر عن عنه انه قال كنت اقول فيه من جنت عنه قال هو  
كما ترى قتل علي بن ابي طالب بئس المصير وقاله من بيت المال فصحت  
احمد حديث علي بن ابي طالب ما يفعل المرتد في ماله من  
هبة وعقوبات وعطية وغير ذلك واحتلقت في المرتد  
يعتق عبد من عبده او يهب شيئا ماله فقالت طائفة كل ما فعل  
في ماله فهو حاي اذا رجع الى الاسلام كما يضيح قبل الردة فاذا  
وقف فلا سبيل علي الا ثلاث شي من ماله يعرج ولا عبره ما كان موقوفاً

الحسن بن منصور

في يوم

تيمم

كان



فان اعتق اركاب او دبر او اشتري باو بلغ قد لك مؤثوق لا ينفك  
منه شيئا حال دته فان رجع الى الاسلام لم يرد ذلك كله الا البيع  
فاد افسح بيعه انفسه هذا قول الشافعي وقال النعمان كل شي صنع  
المرتد من محقق او بيع او شتر فهو جائز اذا رجع الى الاسلام واذل الحق  
بدار الحرب او مات على دته فكل شي صنع فهو باطل وقال يعقوب  
كل شي صنع من ذلك فهو جائز وكل شي صنع وقال محمد هو جائز كما يجوز  
للمريض لانه يقبل واجمع كل من تحفظ عنه من اهل العلم على ان المرتد  
بارتداده لا يرد ملكه عن ملكه وادعوا لذلك انه يرجعه الى الاسلام  
مردود اليه ماله ماله بالحق بدار الحرب واما اختلفوا فيها بحرقه ان فعله  
في ماله وقد ساد ذلك قال ابو بكر ليس تحتلوا فعله في ماله في حال الارتداد  
من احد وجهي اما ان يكون جائزا فعله في ماله كما كان قبل ارتد او يكون  
ممنوعا من ماله كما اردت ان يحدث فيه حدثا وانا استخير الله فيه  
**باب حوز المرتد بدار الحرب** ه اجمع  
كل من تحفظ عنه من اهل العلم على ان المرتد اذا ثاب ورجع الى الاسلام  
ان ماله مردود اليه واختلفوا في مال المرتد الا حق بدار الحرب فقالت  
طراينة اذا قتل المرتد او مات ماله للمسلمين وورثته لم يفرقوا في  
في ذلك بين من مات منهم او قتلته دار الاسلام ودار الحرب هذا قول  
مالك الشافعي وقال اللادور اعي ماله بمنزلة دمه اذا الحق بدار الحرب  
وقال الثوري اذا قتل المرتد ماله لورثته فان لحق بدار الحرب فماله  
للمسلمين وقال النعمان يثبت ماله لورثته على سهام الله ورايضه مات  
او لحق بدار الحرب وقال الحسن البصري ما حمل معه من ماله فهو مغمتر  
اذا اصاب وما حلف فهو لورثته ه **باب**  
**حكم ولد المرتد** ه واختلفوا في ولد المرتد وولد البغاة

مان  
وجهي



اللاحق بدار الحرب فكان ملك والشافعي يقول حكم اولاد المرتد  
حكم الاسلام فان بلغ ابا الاسلام استيت فان تاب والا فقتل ولا  
نسا للمرتد وقال الارزاعي ان كان تزوج بدار الحرب وولد له ثم رجع  
الاسلام الحقت له ذريته ورضعت امراته وولده منه المتقاسم وان  
ابا ان يسلم ورضعت امراته وولد لها في المتقاسم وقال النعمان ان ارتد  
الرجل وامراته عن الاسلام جميعا معانها على النكاح فان لحقها بدار  
الحرب فحملت في دار الحرب فولدت ثم طهر عا ولدها فانه في طهر على  
الاسلام اذا نسي صغيرا وان ولد له حمارا ولد ثم طهر على ولد السرايد  
كان قبيحا وتنجس على الاسلام اما حبر على الاسلام المرتد زوا اولاده  
لاصلابهم فانما اولاد اولادهم الذي ولدوا في دار الحرب فخير قبيحا

نجسرون على الاسلام **كتاب**

**قتل المرتد وجرحه** ثبت ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال لا يحد امر مسلم الا باحد مني قلت كفر بعد ايمان او زنا

بعد احصان او قتل نفس بغير نفس قال ابو بكر نأذا عدا الرجل علي مرتد

فقتله بغير اذن الامام فلا شيء عليه من عقول ولا قود لانه قتل نفسا

مباحه الدم غير ان الامام ينكاه عن ذلك لانه قولا ما ليس بالبد

ويعززه ان رأى ذلك اذا قطع بعض اطراف المرتد كان ذلك هو

اختلفوا فيمن حرج مرتدا ثم اسلم المرتد فكان الحر او عبي فراجع

الاسلام عقلت جراحته وان قتل علي لفره فجراحته حد زو كان الشافعي

لا يجعل له عقلا ولا ترضا وقال الثوري كما قال الشافعي ولعنه بجز

لانه فعل ذلك ووالا ياب **كتاب ما حد به المرتد**

**قال الزد الجده** كان البيت بن سعد يقول في الحر والعبد المرتد  
يحبس انما الحر فان مرجع الى الاسلام وتاب من الكفر اقتصر منه

م

س

ل

او خرج



ان كان تعدد وكانت الدين علي عا لثله في الخطا وان لم يرجع فكان  
مفتولا علي كفه فالقتل يقتطع كل شيما به لانه باق علي نفسه والعبد  
ان جنا علي حر ورجع الي الاسلام اقتصر منه وان حره ذلك فدام سبيده  
او بيع فيه رقبته وان لم يبيعه لم يقتل في رقبته لا يقتصر عليه  
وقال المنعم ما جنا في دينه فمهر عليه وخمالة وقال في الرجل المرتد يقتل  
رجلا خطا ثم يلحقه بالحر او بالحرب او بثل علي يدته فلذلك فيها التسبب في  
حال الاسلام وقال يعقوب فيما اذا تشبثت حال الاسلام وحال الردة  
وقال قاتل لا يوحى بشي مما احده في حال الردة اذ اجارت رنابا المسلمين  
وقال الشافعي اذا عرضت الجماعة لقوم من مائة الطريق بعد ان يرتدوا  
عن الاسلام ثم قتلوا وهم مرتدون لم يقيم عليهم شي من هذا لانهم قتلوه  
مُسْهِرِينَ وقال في كتاب جراح العمد ان الجبايات بغير المرتدين في حال  
الارتداد وان الحكم عليهم بالحكم على المسلمين لا يختلف في القتل والقور  
موضان ما يصنعون وسوا قتل ان يقتلوا او بعد ما قتلوا فنادوا  
اولم يتوبوا لا يختلف ذلك **باب**

عنه

**مسألة ٥** واختلفوا في المسلم صيب خطا او حذوذا ثم يرتد ثم يرجع  
الي الاسلام فقالت طائفة يقيم عليه تلك الحدود لانه يعلمها وهوسو  
مستن يلزمه ذلك هذا قول الشافعي واحمد واسحق وفيه قول ثان فيمن  
انه ان احدث في الاسلام حداثا ثم ارتد ثم رجع اليه الا ان كان  
كان ارتد عن الاسلام كأدرى وان لم يرتد اقيم عليه هذا قول فتاوة وقال  
الثوري اذا سرق ورثا ثم ارتد عن الاسلام ثم تات هدم الاسلام ما  
كان قبل ذلك الا حقوق الناس وبعضهم لبعض **باب**  
**زوجة المرتد والحلم فيها** واختلفوا في الحكم في زوجة المرتد  
فقالت طائفة اي الزوجين ارتد انفسع النكاح بينهما ساعة يرتد احدهما



هذا قول ملك والنور في حوائج نور النعمان وصحابه وانه قال الحسن البصري  
وعمر بن عبد العزيز وفيه قول سواه وهو انما يحبس منه على العدة فان  
انقضت العدة قبل ان يرجع الزوج الى الاسلام فقد بان شتمه فان رجح الى  
الاسلام وهي في العدة فصاعدا على النكاح هذا قول الشعبي والنعمان والحكم  
والشافعي واحمد بن اسحق قال البراء بن العزير الاول اصح اقواله جل ثناؤه ولا تمسكوا  
بعصر الطواغيت **باب** في بيعة المرتدين

واختلفوا في بيعة المرتدين فقال ملك والشافعي والنعمان ويعقوب وابن  
الحسن وابو ثور لا يتولوا في بيعة المرتدين وقال الشعبي في بيعة المرتدين اذا ذهب الى النصرانية  
حايروا وحكمي ذلك عن الارزاعي واجمع بقول المرتدين لا فرق ما فرمتمهم

عليه

**باب استناب الفد رلية وسائر اهل**

**البلد** واختلفوا في استناب اهل البلد مثل اللذرية والايثامية وكان  
ملك يقول لو ان يستنابوا فان تابوا ولا تقتلوا وفي قول الشافعي لا يستنابون  
وكان يذتر الكلام دما شديدا او كان يقول الحيليا الله بالعبد بكل ذنب ما  
خلا الشرك خيره من ان يلقاه بشي من الاقواء وقال شبابة وابو النصر  
المريسي كافر جاحد يستناب فان تاب والا ضربت عنقه وقال يزيد ابن

**ما رزحهم كافر قتله سلم بن جرير** يا ضبها على هذا القول **باب**  
**صفة وصف الايمان** قال البراء بن اجمع كل من حفظ عنه من اهل كمال

دين

العلم على ان الكافر اذا قل شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده  
ورسوله وان كل ما جاءه محمد حق وابيقوا من كل دين خالف الاسلام وهو  
بالغ صحيح يعتل انه مسلم فان رجح بعد ذلك فاطهر الكفر كافر تدين  
عليه ما يحب علي المرتد واختلفوا فيمن شهد ان لا اله الا الله وان محمدا  
رسول الله ولم يزد على ذلك فكا والشافعي يقول ان كان من اهل الاوثان هين  
لا دين له يدعي انه دين نبوة ولا كتاب نادا اقرب هذا اقرب الاعيان فمني



داله الام

رَجَّحُ قَتْلَ رَازِكَانَ عَلَيَّ دِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ فَمَا وَلَا يَدُ عَزِيزٍ مَرِيٍّ  
 وَعِيسَى وَقَدْ بَدَلُوا مَنَّهُ فَقَدْ قَتِلَ الْإِسْلَامُ مِنْهُمْ مَرَّةً مَقْتَمٌ عَلَى دِينِهِ يَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ  
 وَبِشْهَدِ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيَقُولُ لِمَنْ سَأَلَ عَنْهُ أَلَا كَانَ فِيهِمْ أَحَدٌ لَا يَمُرُّ  
 بِكَرْهٍ هَذَا مُسْتَكْمِلُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَقُولَ رَازِكَانَ مُحَمَّدٌ حَقٌّ أَوْ فُضِّلُوا أَيْتَرُ مِنْ كُلِّ مَنْ  
 خَالَفَ دِينَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ دِينَ الْإِسْلَامِ فَإِنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ اسْتَكْمَلَ  
 دِينَ الْإِسْلَامِ الْأَمْرَ بِالْإِيمَانِ فَإِذَا رَجَعَ عَنْهُ اسْتَيْبَ وَأَنْتَابَ وَالْأَقْلَ  
 وَقَالَ اصْحَابُ الرُّكْنِ فِي النَّصْرَانِيَّةِ يَقُولُونَ نَحْنُ أَنْبَاءُ اللَّهِ وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا  
 رَسُولُ اللَّهِ وَلَمْ يَقُولُوا أَحَدٌ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا يَشْرَأُ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ  
 مُسْلِمًا إِلَّا أَنْ يَصْلُوحَ الْمُسْلِمِينَ فِي جَمَاعَةٍ أَوْ يُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَالَ الْخَمْدَشِيرِيُّ رَجُلٌ  
 قَالَ اسْتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَبْرُ عَلِيِّ الْإِسْلَامِ وَأَنْتَ عَلِيُّ  
 مِنْ قَالِ الْجَبْرِ **بَابُ الْمَرْتَةِ بَعْدَ**

مَرَّةٍ ٥ وَاحْتَلَفُوا فِيهِ أَمَّا مَرَّةٌ فَتَقَالُ طَائِفَةٌ يَسْتَنْابُ  
 لَيْسَ لَهُ حُوسْنَةُ الْبَدَنِ هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ الْقَاسِمِ صَاحِبُ  
 مَلِكٍ قَالَ اصْحَابُ الرَّايِ إِذَا ارْتَدَّتْ ثَرَاتٌ مَرَّارَةً ثَرَاتٌ ثَرَاتٌ فِيهِ الثَّلَاثَةُ  
 اسْتَيْبَاهُ أَيْضًا فَإِنْ لَمْ يَنْبِ تَنَلَهُ وَلَا يُوْجِله فَإِنْ تَابَ مَرَّةً خَيْرًا وَجِبَتْ  
 وَلَا يَبْلُغُ بِهِ الْحَدَّ ثَرَاتٍ وَهُوَ حَرَجُهُ مِنَ السَّجَرِ حَتَّى يَرَى عَلَيْهِ خُسْرَعُ  
 التَّوْبَةِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ يَسْتَنْابُ ثَلَاثًا فَإِنْ  
 ارْتَدَّتْ الرَّابِعَةُ قُتِلَ هَذَا قَوْلُ السَّخَنِيِّ قَالَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ صَحِيحٌ ٥  
**بَابُ تَأْدِيبِ الْمَرْتِدِ إِذَا رَجَعَ**

إِلَى الْإِسْلَامِ ٥ قَالَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ مَا تَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجِبَ عَلَى الْمَرْتِدِ مَرَّةً وَاحِدَةً  
 أَذْبَابًا إِذَا رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَالْكَرْفِيِّ ٥  
**مَسْأَلَةٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ ٥** أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ  
 عَلَى أَنْ شَهَادَةَ شَاهِدَيْنِ حَسْبُ قَبُولِهَا عَلَى الْإِرْتِدَادِ وَتَقْبُلُ الْمَرْتِدَ

مَلِكٍ



بشهادة شتمنا ان لم يرجع الى الاسلام هذا قول مالك والاوزاعي والشافعي  
 واصحاب الرأي ولا تعلم احد اخطا لم يرد ذلك الا الحسن البصري فانه كان  
 يقول لا يقبل في القتل الا شهادة اربعة شهداء وقال الشافعي فاذا كان علي  
 للمزنيك يثبت ثبته قبل الردة ثم ارتد تصح عنده ان كان جالا وان كان الى اجل  
 قصر الى اجله الا ان موت فيجل عمرته واقراره في البرجاء بعد الردة  
 وقال اصحاب الرأي شخصا دينه من ماله الذي التمس به قبل الردة فان  
 لم يجد دينه لم يصح ما اقامته حال دته شي وكان ذلك بيتا للمسلمين وقال  
 يعقوب الدينوري المالكين جميعا قال ابو بكر وان كان للمزنيك دين ما اخذ دينه  
 قوتق مع ماله وان كان الى اجل فصر الى اجله فاذا احل فنصر وكيسر له ان  
 ينكح امرأة مسلمة ولا ذميمة لانه كافر لا ينعقد نكاحه على مسلمة  
 ولا يتر على دينه فينكح ذميمة وان ارتد عن الاسلام فقتل رجلا خطأ  
 ثم لحقته اثار الحرب كانت الدينة ماله وثمانية مائة في حال الاسلام  
 رجال الردة فتقول الشافعي ومعتز بن محمد وقال النعمان الديني خيرا التسب  
 في حال الاسلام قال ابو بكر وتقول الشافعي ان قال ابو بكر واد انظر  
 المراهون الذي لم يبلغ من المسلمين بالكفر فقتله رجل وعلي قاتله القور في  
 قول الشافعي والكوفي وميراثه لورثته المسلمين في مذهبهم جميعا  
**كتاب العتق** قال الله جل ذكره فلا افتر  
 العتبه الا به وتنت ان يستول الله صلى الله عليه وسلم قبله اي القاد  
 افضل قال العلماء غنما رافقهما عند اهلها وذل جبر كعب بن مرة  
 البكر تولى ان عتق الذكر ان من الرقيق افضل للرجال من عتق الامهات قال  
 كعب سمعت زسرا الله صلى الله عليه وسلم يقول انما رجل مسلم عتق  
 رجلا مسلما كان فكاه من النار خزي بكل عظم من عظامه عظمها من  
 عظامه وانما رجل مسلم عتق امرأتين مسلمتين كاسا فكاه من النار



جرت بكل عظم من عظمها عظاما من عظامه وأما امرأة مسلمة  
 اعتقت امرأة مسلمة كات فكأها من النار حتى بكل عظم من عظامها  
 عظم من عظامها **باب الحكم في المعتق شريك**  
 له في عبده ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من  
 اعتق شريكاً له في عبده فكان له مال يبلغ ثلث العبد فممن عليه قيمته  
 فأعطى شريكه حصصه من عتقه العبد ولا تتد عتق منه ما عتق  
 واختلعت العبد يكرن بين رجلين يعتق أحدهما نصيبه منه فتألت  
 طائفة أن كان مرساً حين اعتقه عتق العبد كله وصار حراً وعمره ليشريك  
 قيمته نصيبه شصاله والولا كله له هذا قول ابن أبي ليلى وابن منبره  
 والثوري وقال الثوري إذا اعتق أحدهما وكان مرساً لم يبد ثم أفلح  
 فهو بين عليه ببيع له وله قال أحمد وأبو حنيفة قرائن في العبد بين  
 الرجلين يعتقه أحدهما يعتقه الآخر بعد أن الميراث والولا بينهما نصفان  
 فلا ضمان عليه هذا قول الرهوي وعمر بن دينار وفيه قال مالك وفيه قول ثالث  
 وهو أن أحد الشريكين إذا اعتق نصيبه وهو مرسى فشرى له بالخيار أن يشأ  
 اعتق كما اعتق وكان الولا بينهما نصفين وإن شأ من شريكه نصف  
 قيمته ورجع شريكه بما ضمن على العبد فاستسعاد فيه فإذا أداه  
 كله اعتق وكان الولا كله للمعتق هذا قول الجمهور وكان الشافعي إذا فر  
 بالعرف يفر ليقول ملك هذه المسئلة ثم قال عتق فيها قولاً واحداً  
 كما قل ملك والثوري الثاني كما قال الثوري وقال الجمهور الثوري وقال مالك  
 فيه القياس قال البربر وكان قول الثوري أصح لأنهم لما قالوا أن المعتق بعد  
 رفع القيمة لا يحتاج إلى جديد قولاً ثانياً لأن العتق يقع على الحصة التي للشرى  
 بالقرل الأول والقيمة إنما يكون للثاني المثلثة ولما منعوا إلا لم يعتق من  
 بيع حصته بعد عتق شريكه ولم ينعوه قبل عتق شريكه من البيع فإن ذلك

وأنشأ الشافعي العبد فوضعه في بيته  
 فإذا كان له مال يبيعها بغير

البيع



يدل على الفرق بين الجاهل وبين المأمور من بيع ما قد وقع عليه العتق  
وتنفي المسئلة قول رابع قال عثمان النبي اذا اعتق احدكم فانه نصيبه فالباقى  
منها على حقه وليس على المعتق شي سوا العتق ما عتق منه الا ان يكون  
خارجه نفسه يغال فيها فلذا كان ذلك فهو بمنزلة الجناية من المعتق للضرر  
الذي خلطه على شريكه وقد روي عن محمد بن سيرين انه قال العبد يعتق منه  
الشيء كان يقضاه فيه ثلث فضايا منهم من يعتقه من مال الذي اعتقته ومنهم  
من يستعديه ومنهم من يعتقه من ثلث اموال وبارك الله في ذلك كله  
**باب العبد من الرجلين يعتق احدهما**  
وهو معتقه اخذت اهل العلم في الامم بين الرجلين يعتق احدهما  
نصيبه وهو معتقه فتالت طائفة لا يعتق منه الا ما اعتق وليس  
على المعتق تبعاه لانه لم يجز له ولم يتعد ولم يصن خصما لحال يوحده  
به ولا يجوز اخذ احد الجناية غيره وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
للرجل الذي يخلع مع امته عليه لاسي عليه ولا يوجب عليه الا ما  
خص النبي صلى الله عليه وسلم من اموال العائنة من مال الخطا فان ذلك مخصوص  
وليس مع من اوجب السعاية على العبد حجة هذا قول مالك والشافعي  
واحمد وراي عبيد وجمهور ما ذكرنا حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال ان كان مرسا اخر وان كان مفسرا عتق منه ما عتق وتو قالت  
طائفة ان كان المعتق مرسا اخر حصته شريكه في ماله وان كان مفسرا سعى  
العبد في شريكه حتى يرد قيمته هذا قول الثوري وراي ليلى وابن شبرمة  
والارزاعي واسحق واختلفوا في رجوع العبد ما سعى فيه على المعتق اذا ايسر  
فكان ابن ابي ليلى وابن شبرمة يرجع العبد الرجوع مما سعى فيه على المعتق لانه  
انما اذا اعنه ما التزمه ضامه بالجناية التي جناه ولم يذكر الثوري ويعتوب ومحمد  
رجوع العبد على المعتق ما سعى فيه وقد اجمع بعض اهل الكوفة والجمهور



امرها

الاستسعا لحديث لا يصح قد ذكرنا عليه في كتابنا وذكره في ذلك الاستسعا  
موتيا كثارة وقرين الكلام الذي هو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ويزن قول فائدة قال بعد ذلك فكان قتار فغير ان يكون له ما الاستسعا يعني  
في المسئلة قولنا نشاذا نلا اعلم احدا قالوا احدهما ان الشريك اذا  
احترق هو معشر العتق بالحل لانه لا يكون انسان بعصه حر وبعصه عبد  
والقول الثاني ان المعنوا ان كان محصرا مرسا اخذت منه قيمة حصته شريك  
وان كان معشرا كانت ديناه عليه برديها اذا ايسر هذا قول قال بعض اهل البصرة  
فهذا ان القولا مع قول النعم الذي ذكرناه عنه اقاويل شاذة لا يعلم احدا من  
اهل العلم قال شي منها وان اكل للعبد بين ثلثه انفسا فاعتق احد من نصيبه  
مراعفت الاخر الثاني ثم اراد الثالث مطالبة الذي يجب حقه عليه من  
من المعنوا فغير قول اهل المدينة يطالب الاول قال ملكا انما تكون القيمة على الاول  
فاما من اعتق فلا يلزمه القيمة لانه زاده حرا وشه قول الثوري اذا كان للمعتق  
الاول مؤسرا فقد عتق العبد كله وعليه قيمة حصص اصحابه ولا يتبع عليه  
عتق الثاني والفرق بين القولين ان مالك يوقع عتق الثاني والثوري لا يجعل عتق  
الثاني اذا كان الاول مؤسرا معي واختلفوا في المعتق يكون مؤسرا يوم اعنق ثم اعنق  
بعد ذلك ففي قول ملك ليس على المعتق شي وبان العبد رقيق على حاله بما لله وشه  
قول الثوري يكون للعبد حرا او يكون فيه حصة الذي لم يعتق ديناه على المعتق  
لنوع لان ذلك كرمه وقت العتق واختلفوا في الجارية بين الرجلين تكون  
حاملة فيعتق احد هما نصيبه فيعتق عند ذلك عتق لهما في قول ملك يوم مولاهما  
حتى يعتق ربة ثياس قول الثوري يكون على المعتق نصف قيمتها حاملة وقت  
اوقع عليها العتق قبل ان تلد وقال مالك عند الرجل يعتق شركاه في عتق فلما  
اراد ان يفترم عليه قال انه سارق ابق قال اري ان يفترم بربا بلا عيب الا  
انما للمعتق بينة وبه قال الشافعي غير انه قال لا يسقط فان حلف ففترم بربا



من الا باق والسرفه واى كل رد دنا على العتق فان حلت فومناه ابقتا رفا  
وان بطل فومناه صحيحا واذا اعتق الرجل شركا له عند عتق المتوفى  
خاصه فبى قول الارزاعى لا يضمن لصاحبه شيئا قال الربيع لا يضارونى  
قال الشافعى فمزم عليه حصه شريكه ثلث ماله ان خرج من الثلثه  
**باب الرجل يعتق بعض عبده او عبيده**  
قال ابو بكر اجمع اهل العلم على ان الرجل اذا اعتق عبدا له في صحته وهو مرسى  
عنته ما ضر عليه واختلفوا في الرجل يعتق بعض عبده وهو صحيح فقالوا  
طائفة يعتق العبد كله وبنا هذا القول عن عمر بن الخطاب وابن عمر وبه  
قال الحسن البصرى والحكم بن عتيبه والاوزاعي والثوري والشافعى ويعتبر  
وروى ذلك عن الشعبي وفيه قول ثانى وهو ان يعتق منه ما اعتق يسمى  
في الباقي ذوق ذلك عن علي بن ابي طالب عنه وبه قال الحسن البصرى حلف  
القول الاول عنه وقال حماد بن ابي سلمة والنعمان بن بشير عن علي بن ابي طالب  
قول ثالث قاله مالك حلف عن رجل اعتق نصف عبده له وهو صحيح فلم  
يعتق عليه بقيته وعقله حتى مات اترى نضله الذي لم يعتق حرار شيئا  
قال الزاهري فبقا وقال طائفة رجل اعتق نصف عبده له قال يعتق عنته  
ودرقه قال ابو بكر بالقول الاول لا يعتق على الله عليه وسلم لمانته  
تيمم حصه شريكه الذي لم يملك قبل العتق اذا كان مرسى او وقع العتق  
على جميع العبد وجب اخذ امان العبد له بكامله فاعتق شقيقا منه بان يعتق  
جميعه عليه من حيث دلت السنة على وجوب عتق ماله من العبد عليه  
لانه اعتق ما يملك منه واختلفوا في الرجل يعتق عبدا له في مرضه الذي  
الذي مات فيه ولا ماله غيره فقال مسروق بن ابي عبيد شي جعله لا ارده وقلت  
طائفة يعتق ثلثه ويسمى ثلثيه هذا قول شريح وابن السكيت والحسن  
والشعبي وبتادة والشعبي وفيه قول ثالث وهو ان يعتق ثلثه وبنا هذا القول عن مسعود



وليس ثبت ذلك عنه قال الترمذي في نسخة نقلوه من مذهب الشافعي وقد دل  
لأن المريض ممنوع مما زاد على ثلث ماله ولا تعلم مع من أوجب الاستسعا

**باب الرجل يعتق من عبده**

أورجيه أو ما أشبه ذلك واختلنا في الرجل يعتق العبد  
أصبح حرًا أو يعتق عتقًا أو قال العبد يعتق إذا قال العبد  
أنه قال إذا اعتق عتقًا أو قال العبد يعتق إذا قال العبد  
نصحر من هذا أقياس قول الشافعي لأنه قال لو قال أمة بك أو رأيتك  
أو فركت حرًا أو فركتك أو فركت من جسدك أو فركت من جسدك  
نصحر طلقه فيه قول ثانٍ وهو أن الرجل إذا قال العبد بك حرًا أو فركت  
أو أصبح من أمتك وما أشبه هذا حرًا فإن هذا كله لا يقع به العتق  
ولو وقع عليه العتق بعد الطمان إذا قال ذلك ما أشبه ذلك  
مما في جسد من المرأة أو البلاء أو أشباه ذلك عتق فهذا كله بالظاهر  
لا يعتق هذا قول أصحاب الرأي قالوا إذا قال أمة فركت حرًا أو قال العبد  
رأيتك حرًا أو فركت جسدك حرًا أو فركت من جسدك حرًا أو فركت من جسدك  
ولا يدين في القضاء واختلنا في الرجل يعتق العبد ظفر حرًا أو فركت  
يعتق يعتق وبه قال الليث بن سعد وفي قول أصحاب الرأي لا يعتق منه ولا  
أعتقوا استحقاقًا لأن الظفر يستطير ويذهب به **باب**

**أذا ملك الرجل رجلاً أو امرأة** قال الترمذي أجمع أهل العلم على  
أن الرجل إذا ملك رجلاً أو امرأة أنه يستعبد عليه ساعة ثم يملكه راجعاً على أن  
من ملك من كل من ذكرناه يجزئ أن يبرأ الذي يملكه يعتق عليه واختلنا  
فيمن ملك يشترط من يعتق عليه أن يملكه بشر أو مائة فقال مالك والمشاف  
ويعتق يعتق عليه ما ملكه بشر أو مائة ويعتق عليه الباقي فيعتق  
عليه إلا الميراث فإنه لا يعتق عليه إلا ما ورث لا يفرم عليه الباقي

عق العبد  
كلمة  
كلمة

كلمة



لا الذي يورث غير مختار للميراث والذي اشترى وتيمم الهبة ففعل هكذا  
الشئ وفيه قول ثانٍ وهو ان يعتق عليه ما اشترى او يهب له ولا يعتق عليه  
الباقي ولا ضمان عليه ذلك قاله من جهة النبي صلى الله عليه وسلم انما اخبر  
للعنق حصصا من امواله لا تأخذ العتق والذي اشترى لم يخذل عتقا انما عتق  
عليه وليس من اعتق كمن لم يعتق وقال مالك يعتق عليه ابواه واجدادهم  
لابيه وامه وجدانهم وللمه وولده وولد ولده وهذا قول المشافعي قال ابو بكر  
وهذا قول الكلبي من اختلف عنه من اهل العلم الا رجلا كان في زماننا فانه بلغني  
عنه انه قال لا يعتق عليه الولد والوالدان يعتقه المالك الذي اشترى  
وبلغني انه اخرج الحديث سجيل عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم لا تجزى ولد والاه لا اخيه مملوكا فبشتره في نفسه وقد تكلمت  
في سجيل عبي القطان فقال محمد بن عمرو اعلامه قال نعم بن معين

باب اختلاف

اهل العلم فيمن يعتق على المراء اذا املكه غير الوالد والولد  
من سائر القرباء **باب** اختلاف اهل العلم في الرجل يملك  
ذوي ارحامه فقالت طائفة يعتق عليه كل ذي ارحم محرم منهم كان عمو  
الخطاب يقول اذا املك دارحم محرم فهو حر وله قال جابر بن زيد وقد روي  
عن ابن مسعود ان رجلا قال ان عبيدك من ولدك وانما ولدك له وانه يريد ان  
يسرقهم قال ليس ذلك له وقال الحسن البصري من قال دارحم محرم فهو  
حر وده قال الزهري وقال عطاء والشعبون من ملك دارحم محرم فهو حر فيقتل  
العمة والحالة وثلث الاخ وثلث الاجت وثلثك قال الحكم وخماد وثلث  
طائفة يعتق الولد والوالد والاخوة هذا قول يحيى بن ابي انصار واما مالك  
ولا يعتق من سواهم وقال اصحاب الرأي اذا املك الرجل غلاما لبيده او لأمه او  
ولدا او ولدا او اباه او امه ارجدها وحده من قبل الرجل والنساء ارجها







فإنها من جرد هاتين باب الرضاع أتشرون باب

**مال العبد المعتق** اختلف أهل العلم في مال العبد إذا أعتق

فقال طائفة المال للسيد روينا هذا القول عن ابن مسعود وفيه قال قتادة

والحكم والثروة وأحمد وأبو إسحق وأصحاب الرأي وقد علق أحمد مرة القول

على خبر ابن عمر الذي روي عن عبد الله بن جعفر عن نافع عن ابن عمر

وقالت طائفة إذا أعتق العبد تبعه ماله روينا هذا القول عن ابن عمر

وعائشة وفيه قال الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح والزهري والشعبي

والنخعي ومالك وأهل المدينة قال أبو بكر وفيه أقول الحديث ابن عمر أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق عبداً ماله له إلا أن يسترط

السيد ماله فيكرز له **باب الاستئصال**

**في العتق** اجمع أهل العلم على من قال عبده أنت حر وقد أعتقتك

أو أنت عتيق وأنت لمعتق يبرئ به عتقه أن له لوجه ذلك يعتق ولا

سبيل له إليه واختلفوا في الرجل يفرل عبده أنت حر إن شاء الله فقالت

طائفة يعتق وليست في العتاق استئصال هذا قول الحسن البصري والأوزاعي

ومالك وقالت طائفة لا يرفع العتق والاستئصال هذا قول عطاء بن

أبي رباح وطاوس وحماد بن أبي سليمان والشافعي وزيد أحمد عن الجوابية <sup>فيه</sup>

**باب عتق الرجل أمته ويستثنى من ذلك بطنها**

اجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا أعتق مائة بطن

أمنته فولدت ولداً حياً مكانها الولد حر ثم قال من أحفظنا ذلك

عنه مالك بن أنس والثوري وأحمد وأبو إسحق وأصحاب الرأي ولا يحفظ

عن غيرهم خلاف قولهم قال أبو بكر ولم يجعلوا منه هذا الوجه كعصير من

أعطيها بل جعلوها بنفسين مفرقتين واختلفوا في الرجل يعتق أمته

ويستثنى من ذلك بطنها فقالت طائفة له أمته كذلك قال ابن عمر







وبه قال أصحاب الرأي وهو يشبهه مذهب الشافعي لأن الصفة لم تكن  
 قال أبو بكر فيه أقول في اختلافنا في شري المعتقد بهذا الشرط خدمته من الذي  
 له الخدمة فذكر الرهري نصه عمر بن الخطاب حين أعفوا قبيبا من يثيق  
 الامارة قال واسأع الخيار خذ منه من عمن التلث سنين بعلامه أي قررة وقد  
 قال الرهري فقتل أحمد بن شترى خدمته من صاحب الذي اشتكر له ويكون ولاؤه  
 للذي اعتقه أولا واختلوا في الرجل يقول لعمريه أول ولد تلد ينحرف فولات  
 ولدين فقال الحسن البصري والشعبي وفائدة فمأخران وقال مالك والثوري  
 وأبو حنيفة يعنون الأول منها قال أبو بكر فيه نقول وهو يشبهه مذهب الشافعي  
 والكوفي فزولات ولدين ولم يد رالا ومنها فقيه ذلك فاول واحد منهما  
 يستسعيان هذا قول الثوري والقول الثاني قول أحمد والشافعي ينفق بينهما فمأخر  
 منها الفرقة عثر في القول الثالث أن يوقف أمرهما حين يدين الأول منهما  
 هذا يشبهه مذهب الشافعي قال أبو بكر فيه أقول علي الشافعي فذلك يقول  
 مرة فيها يشبهه هذا بالفرقة قال أبو بكر فزولات ولدا أمته فففي قول  
 الثوري ليس بشي حتى يلد بطن آخر فزولات غلاما فصرحوا واختلوا  
 في الرجل ينفق لدا يملوك أملاكه فصرح فملك اثنين جميعا فكان الشافعي  
 يقول يعنون أيها شافيا وقال السمر لا يعنون واحد منهما لا يفسر لهما أول  
 ولا يعنون قول الشافعي ولم ملك عبدا فمأخر لا يعنون لانه لا يرى  
 العتق قبل الملك وأجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل  
 إذا قال لامنه كل ولد تلد بيته فصرح فولات أولاد الأنهار حراز ومن  
 حفظت هذا عنه ملك والحرا عبيد البيت بن سعد والثوري والشافعي  
 ولا أحفظ عن غيرهم خلافت قولهم قال أبو بكر يباع الأمة فولات  
 بعد زوال ملكه عنها ولدا أو لاد من مالها لا يصر ولا يبعد جزعها  
 من ملعه و **باب الرجل يعاتب غلامه**

مسأله  
 ما قال

مسأله



يقول ما انت الا حرة واختلنا في الرجل هذا العلم ما انت الا حرة  
فقال الحسن البصري والشعبي لا شيء عليه وفيه قلة ملك ولا راعي وقيل للشعبي  
مروان قال حماد بن اي سليمان بن رجل مر علي عشرين ومعد رقيق فقال له  
العشائر ما هذا قال امر ارجع ارجع الخشنة ان يدخل عليه شيء وقال الحكم لا يدخل  
عليه شيء قال ابو بكر بن القزح الاول اقول وهو قول الاكثر من اهل العلم وفيه اقول لقول  
التي صلى الله عليه وسلم الا عمال بالديار هاتين فذلما من عتقنا كانه قال انك تسب  
بالاحرار في افعالهم وتخلق في خلقهم **بآد**

**نقد العتق قبل الملك** اختلف اهل العلم في الرجل يقول  
كل ملك املكه فهو حر قالت طائفة لا عتق الا من بعد الملك ثبت هذا القول  
عن ابن عباس زيد قال ابن عباس روي قال ابن المسيب وعطاء والحسن وعروة بن  
الزبير وجابر بن زيد وسوار القاصي والشافعي واليونثوري وفيه قول ثان قاله ملك  
قال ان كان اختص جنتا من الدجاس ارشبا بعينه فانه يعتق عليه ما اساع  
من لوليك اذا قال كل عبد ملكه فهو حر فلا شيء عليه وفيه قول ثالث وهو  
ان يعتق عليه كل ملك يملكه بشيء او مبدل او هبات او غير ذلك والوقت  
وغير الوقت فيه سواد هذا قول اصحاب الرأي وكان احمد والشافعي يميزان  
قال ابو بكر بن القزح الاول اقول لان الخبرين لا يرد عليه فاما الخبر فحديث  
عبد الله بن عمرو بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا عتق فيها الا  
بملك ولا بيع فيها الا بملك فاما ما اختلفوا في بيع ما لا يملك لا يجوز كان كذا  
المفروق اليه عتق ما لا يملك مثله وما اجمع اهل العلم على ثبوت ملك المشتري على العبد  
الذي قال ان اشترته فهو حر واختلنا في زوال ملك المشتري عن العبد المشتري  
بكلام رقيق معه قل المشتري لم يجز ازالة ملكه عما ملكه الا باجماع مثله او سنة  
من الرسول وقد ثبت ذلك عن ابن عباس روي اعلم احد اختلفه من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن خالف من اهل الحديث واهل الكوفة يرون



تقليد الواجب من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يخالف  
غيره منه **باب قول الرجل عبدا ان يعتق**  
فانت حر **٥** واختلفوا في الرجل يقر عبدا كان يعتق فانت حر فقلت  
طائفة يعتق من مال البائع وكذلك قال الحسن البصري في ملك والليت بن سعد  
واقر لي ليلى وابنتي شبرمة والشايع بن احمد ومنه قول ثوري وهو ان العتق لا يبيع  
عليه اذا باعه لا يبيع بتم بالقول فاذا زال ملكه لم يجز ان يقع العتق على  
المشتري هذا قول الثوري والفتوى راضية قال ابو بكر بالقرن الاول والقرن الثاني  
اسم البيع بل من يباع المشتري يتعاضدا فاما باع لرحمة الحر يباع لانها بالخيار  
ما لم ينفذ فانما رفعنا الحر افسح البيع وكان يبيع على مذهب مالك ابو بكر  
تقبله موافقا لقول الثوري لانه لا يجعل للمشتري الخيار قبل ان يتفرقا  
**باب العبد لا يملك المال من يشتريه**  
**من مولاه** واختلفوا في العبد يبيع المال الذي يشتريه من مولاه  
في عتقه فقالت طائفة اذا اشتراه فاعتقه بطل العتق والعبد لم يملكه  
قول الحسن البصري وقال الشعبي لا يجوز ذلك وما قرب من فعله ومنه قول  
ثوري وهو ان البيع جائز والعتق مخير فمشتري علي سيد العبد مثل  
التمن الذي اساعه هذا قول ابي ابيهم والتمني والثوري وقال احمد شرا جابر  
وعتقه جابر ويرجع السيد على المشتري بالتمن الذي اشتراه به له  
ويكون الراد للمشتري ومنه قال اسحق ومنه قول ثوري ومنه قول الشافعي ان  
كان اشترى بالعبد يبيع المال الذي دفعه العبد اليه فالشراء جائز  
فالسيد والعتق مطلق لا يملك في قبض من العبد او امره مال السيد وان اشتراه  
بغيره عن المال فالشراء جائز والعتق ما ضر ويدفع الى السيد ما قبض من العبد  
وتزول السيد الثمن من ماله اعني من مال المشتري قال ابو بكر ومنه قول **٥** **باب**  
**عتق من عليه دين** واختلفوا في عتق من



حيط بماله قتالت طائفة عنقه باطل كذا لكان ملكا والبيت بن  
 سعد وقال الثوري رَدَّ ابن ابي ليلى عيدا اعنقه سيده عند الميرت  
 وعليه دين وقال احمد احسن ابن ابي ليلى وثقه كثار ابن الحسن عن علي بن  
 ابي طالب ما سئل لا يشيت انه قال في رجل اعنق عبدا له عند الميرت وعليه  
 دين قال يصح العبد في قيمته وفيه قال قتادة واسحق وثقه في قول الشافعي اذا لم  
 كان المعتق والنسيب صحيحا ولم يكن المقتضى او فسد ماله فاعنق ما خروا اذا كان  
 في الميرت فكما قال ابن ابي ليلى اذا كان الدرر حله ماله **باب**

**احكام العبد المعتق بنصفه** واختلفت في العبد المعتق  
 نصفه من ميرته اذا مات وترك مولا الذي اعنقه والمولى الذي له النصف  
 قتالت طائفة له ميرته الذي له النصف هذا قول الزهري ومالك وقال مالك  
 في مئة هذا العبد يصطليحان على ايام وتكون حدوده وطلاقه واموره امور  
 عبدا ما دام فيه روي قال ابن ابي بكر في نسخة من قال هذا القول ان الله عز وجل  
 قد حكم على الاحرار باحكام عبيد باحكامهم ولم يجد الله حكما ثالثا لم يحزم  
 ليرجع على هذا المعتق بنصفه الا احدا فها ذين الحكمين فارجحنا عليه الاقل  
 لان ذلك لا يفر بالاجتماع واسقطناه عنه ما زاد على ذلك للاختلاف  
 وقد كانت احكام العبيد لازمة له قبل ان يخذل في بعضه الخدرة  
 ولا يجوز ان يترك تلك الاحكام عنه حتى يجمعوا او قبل شتمه على ذلك وقالت  
 طائفة ما ترك هذا الممنوع منها شطرا من هذا قول علي بن ابي رباح وعمر  
 ابن دينار وكاه وروى ابي اسير بن محبوب والحمد وروى ابن عزمي عن السعبي انه سئل  
 عن عبد اعترق نصفه ثم جردت النصف خمسة وسبعين سوها وكان الحق  
 بفرد في العبد يعنق نصفه حر ونصفه مسترق فيفردت الميراث لا يكون  
 الا لذي بعثته ولعل من جهة من قال هذا القول ان يفر قد كان الذي لم يعنق يفر  
 خراج يورده ويتنصر المعتق نصفه نصفه يورده فوجب له امانات

وحكم



ان يكون الذي اكتسبه في اليوم الذي كان له لمولاه لانه كسبه في يومه وقد  
مصر الذي ملك النصف حصته وقد كان الشايع يقول الحق بعينه  
يورث ولا يورث راد عما اختلف على انه لا يورث وحكم العرائس عنه لا يورث  
انه قال لا يورث

**باب الشريك في العبد يشهد أحدهما على صاحبه أنه اعتق حصته من العبد**  
واختلفوا في العبد يكون بين الرجلين فيشهد أحدهما على صاحبه أنه اعتق العبد وصاحبه منكر لذلك فكان حكمه بين يدي  
يقول ان كان المشهود عليه مرسياً سعيه وان كان معسراً سعيه لهما جميعاً  
وله قال الثوري في قال ابن شيرمة يعتق العبد رابيس عليه سعيه وزعم  
الغزالي المشهود عليه ان كان معسراً سعي العبد وكان الرابيس بينهما وان  
كان المشهود عليه مؤسراً لم يضمنه مؤسراً فان اعترف انه اعتق  
استحق الولاء الا كان ولده لبيت المال وفيما سرقوا للشايعي ان المشهود  
عليه منهما ان كان مرسياً فله شاهدان فله يعتق منه حصته الشاهد  
في الحكم لا فراره بان الشريك لما اعتق عتق عليه حصته وان لم عليه قيمه  
حصته ولا يعتق حصته المشهود عليه ويستحق الشاهد شريكه علياً  
بدعي عليه من القيمة ولا حصته الشاهد موقوف على اقرار المشهود  
عليه وان كان المشهود عليه معسراً فله شاهدان فله فكل واحد منهما  
على ملك حصته من العبد

**مسألة** وإذا شهد رجلان على رجل أنه اعتق عبده فله شاهدان  
فله شاهدان أحدهما أو اشتراه جميعاً عتق علي من اشتراه منهما فله من ملك  
والا راعى والشايعي وفيما سرقوا المكوفي قال ابو بكر ربه نزل واختلفوا  
الشاهد بين يديهما ان علي رجل الله اعتق أحدهما لا بد بان انهما من  
كان الثوري يقول يستسعيان في النصف من قيمتهما في قول الحارث الرائي



شعادتھا باطله من قبل انھا الميثاق الشهاده قال ذفره رجل شهد  
عليه شهود انه طلق احد امراتيه وتسوها وله بسره فتشهدوا عليه  
بذلك وهو محمدا قال رفح حبره القاصي علي ان وقع الطلاق علي ايت من شتا  
قال المصنف القياس ما قال ذفر من قبل احما عمن علي انه اذا شهد عليه  
انه او انه فطلق احد امراتيه ان الطلاق عليه وعليه ان يحس ايتھا  
هي وقال الثوري في عبد شهد رجلا ان سبده اعنته وقد مات  
سبده سبلا افي محنته اعنت او في مرضه والا لا يلزم من الثبوت  
**باب عتق الصبي والمجنون والمولا**  
**عليه والسفيه والشكران** ثبت ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلثه عن الصبي حتى يتكلم وعن النائم  
حتى يستيقظ وعن المجنون ولا يخرج حتى يفينا واجمع كل من احفظ  
عنه من اهل العلم علي ان عتق الصبي لا يجوز ومن خفطنا ذلك عنه  
الحسن البصري والشعبي والزهرى ومالك والاوزاعي والشافعي والاحبار  
الراي ولا يجوز عتق العبد المجنون استنلالا بالسفيه ولا اعلم  
فيه اخلافا بين اهل العلم واخذنا ان عتق السكران فقال الزهرى  
والشعبي ومالك والشافعي عتقه جائز وقال عثمان بن عفان وطاوس وعطاء  
ابن ابي رباح والقسيم بن محمد وعمر بن عبد العزيز وخميد بن عبيد الرحمن  
وربيعة بن ابي عبد الرحمن وخبي الانصاري وعبيد الله بن الحسن  
واسحق لا يجوز طلاق السكران فقياس قولها ولا ان عتقه لا يجوز واخذنا  
في عتق المولا عليه فكان ملك والشافعي يقول ان عتقه لا يجوز وقال مالك  
في السفينه يعنى امرؤ له قال يعجبني ان يجاز عتقه قال ابو بكر عتق الصبي  
والمجنون والشكران والمولا عليه غير جائز **باب**  
**اذا قال كل ملك لي حوله عبيد ولما وامهات**

قوله

ما



٧١٢  
 ١. ولاد ومكاتبون وعبيد ذلك اخذوا من اهل العلم والرجل  
 فنزل كل مملوك لي حروله عيبه واماء وامهات لا يؤخذوه مدبرون  
 ومكاتبون فذالت طائفة من احرار جميعا الا المكاتبين فانهم لا يعتقون  
 وان نواهم عنقوا هذا قول المشايخ واصحاب الرأي والتوري واسحق  
 وقال احمد اذا قال كل مملوك لي حروله مكاتب ومدير قال قاري الا  
 لخير عليهما قال ابو بكر قول احمد هذا صحيح وفيه قال الهزني وحطبي  
 ابو ثور انه قال كذلك والقياس على الاغلب من المعاني فاذا كان المكاتب  
 احكامه احكام العبيد في شهادته وحراجه والمراحم عليه  
 والمرايض ولا يسمي له في العنايم وفيه النكاح والطلاق لا يملك الاثنتي  
 وطلاقه ثلثين عله الامه جفقتهم ولا يجر على ما يجر على السعة  
 عليه ويمنع من اطلاق الاموال والعنق والسمات والخطايا وراعتة  
 سبيده عتق عليه كما يعتق عليه سائر عبيده ولا ير ولا ير له ورثه الا حرام  
 واعلم من ذلك كله ان من حفظ عنه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 منهم عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن عمر وعائشة قالوا المكاتب مملوك ما  
 بقي عليه درهم وفيه قال جاءه من التابعين بشيعة عدد من غرقوا ملك  
 والتوري والمشايخ يقولون اذا قال اصحابنا ان القياس من المولى الا من المعاني والفر  
 احكام المكاتب احكام العبيد وحسب ان يعتق اذا قال عبيدي احرار كما يعتق  
 اذا قال له ولعبد له احرارها حرام ما يبر ذلك من لا يقتل معتقيا له  
 ممنوع من سعة لانه ممنوع من بيع العبد الابن ولو قال المولى ابن ابها حرام  
 عتقا فليس البيع من سعة ممنوع من عتقه اذا اعتقه بجملة رقيقه والله  
 اعلمه **باب اختلاف اهل العلم في**  
**استرقاق اولاد الاما من العرب** - اخذت اهل  
 العلم في اولاد العرب من الاما فالت طائفة يدور على امه ولا يسترق



كذلك قال الثوري واستحقوا بثوروا واحتجوا باخبار روي عن عمر انه  
قال ابن عباس اعقل عني بلايا الامارة شوري ووقد العرب مكان كل عبد  
عبدوث ابن الامة عبدان رقة حدث غلضه عن عمر في استاسا عين  
في الجاهلية يعني بغير فامر ان يتراولاوه على ايامه ولا يستنقوا وقال  
طائفة اذا علم انها امة تنكحها على نكاح ولادة رفيق هذا قول ملك راجع  
الرأي وطائفة من اهل الحديث واحتجوا باخبار ثابته عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم منها انه سبى هوان وانه لما كثره رساله نزل  
حقه وحق من طاعه وكل من لم يطع لنفسه: ترك حقه ومن لكل راس  
منهم شيئا ذكره وان عمر بن الخطاب جبرهم عن تركي اعترى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رقيق خبير ومعه علام من رقيق حين قال اذهب  
فانت حر ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لتعتق احرارا واولادهم  
من العرب قد حرى عليهم الرق بالله بازم ايدل على حجة هذا القول قول النبي  
صلى الله عليه وسلم في سبيله كانت عند عايشة من بني ثعلبة عتيقا  
فانعلم ولد اسمعيل وامرها ايضا ان تفتق من بني العنينة محرر كان عليهما  
قال ابو بكر وهي اخبار ثابته وانما رقت الشافعي عن القول بما جازي سبي هوان  
انما ذكره عمر بن الخطاب رضي الله عنه عليه وسلم لما اطلق سبي هوان لو كان  
الرق ثابته على احرار العرب كمن علمي هار ولاوه هذا غير ثابت وقول ابي هريرة  
الذي يثبت له الحسن وابن سيرين ومن كان من ثعلبة فكتب بكون سبي ارساله  
الشافعي حجة على الاخبار الثابتة المذكورة في كتاب العتق وغيره والنظر مع  
الاخبار الثابتة المذكورة قال علي ما انما ذكره في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم  
ما استوى بين العرب والعجم الا ما قلنا المومنين تكافوا دمارهم واجمع اهل  
العلم على القول بوجوب اذا اختلفوا على ما ذكره في الدماء ان يكون حكمه حكم  
الدماء الذي ثبت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم واجمع اهل العلم على

قال



القرية كباب عتق الرجل عن الرجل

عبد ابامره ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الولد  
اعتقوا جميعا كل من حفظ عنه من اهل العلم عليان الرجل اذا عتق  
عن الرجل عبد ابغير امره ان الولد للمعتق واختلفوا في الرجل يعتق للرجل  
اعتق عني عبدك فلانا فاعنته عنه بامره فقال من طابقه يكون الولد للامره عليه  
التمن هذا قول المشايخ وغير واحد واسحق وقال الزهري رجل قال الرجل عتق عني  
علامة هذا او عني ثمنه قال هو جازي بالولا للسرور على الجبل فالتجمل

باب عتق الرجل احدهما اليك ومات

فيل يتيه واختلفوا في الرجل عتق احدهما عبيده ولم يد راسه هرواه ثلثة  
اعبد فكان الشعي يقر بعنت من كل واحد منهم الثلث وبسبعين في الثلثين  
ومعناه قال الاورنا عي وقال اصحاب الراي اذا قال المشهود اشهدنا فلان  
انه اعنت بعض عبيده وبسببناكم فنشهادتهم باطلة وان قال اعنت احدهم  
ولم يسم هذا او الاول سموا في النباشروا كما نستحسن فبعنت من كل عبد ثلثة  
وبسبعين في ثلثه اذا كان ثلثه وان كان اربعة بعنت من كل واحد منهم  
وبعد وبسبعين في الباقي اذا كانت قيمتهم مختلفة اذ ناديا قلم قيمه والقرم  
نمه فجمعت قيمتهما جميعا ثم اخذنا نصف ذلك فنقسمه على  
ثمنهم وينه من ثلثي الرجل بعنت على ماله وله روي ولا يعلم ان علم  
اعنت يتيه ذلك ان الرقيق سم عليه بعنت احدهم هذا قول للميت بن سعد  
قال فان فكر بعد ذلك العلامة الذي اعنته اعنت عليه ايضا وقال ابو ثور اذا  
قال المشهود عليه انه اعنتوا احدهم ولم يسم اقرع بينهم وقال ملا اذا قل  
له سنة اعد فاعنت احدهم ثم مات قبل ان يتيه يتيه بينهم حتى بعنت منهم  
بند رشديت قيمتهم وان كان اربعة وربع فان خرج الشفعة احدهم فكانت  
قيمته اقل من الربع اعبد للشمير فيه حتى يسكنه الطريق وهذا قول ثالث

أن

الرجل عتق  
الرجل عتق



وفيه قول رابع وهو ان يعتقوا جميعا فماذا قول البروقه وبه وفيه قول خامس  
وهو ان يرقى امرهم حتى يشبهوا لا لا اعتق قد وقع على واحد واحد منهم  
بعينه وغير جاز ان يعتق العتق عن عليه الى غيره ثمره ولا يعرفها وانما  
سن النبي صلى الله عليه وسلم الفرقة في عبيد اعتقهم الرجل كلهم وهذه المسألة  
انما هي في رجل اعتقوا حدي عبيده ولا يشبهه هذا من اعتق جميعهم هذا

**قوله في قوله النظر والله اعلم به باب**  
**لعبدك انت حر ان كلمت فلانا بقبا عه يتعاصيها ثم كلم**  
**فلانا** واختلفوا في الرجل يقول لعبدك انت حر ان فعلت فلانا ثم باع  
العبد بغيرها صحبا ثم دخل ذلك النهر فالت طائفة لا يعتق العبد لانه حنت  
وهو خارج من ملكه هذا قول الشافعي والنعمان وفيه قول ثاني وهو ان المبيع  
يقتصر ويصير العبد حر هذا قول النجاشي ولا يبرأ الى يلو وكذا للرجل حلف  
بطلاق امراته لا يكلم فلا فامر حلفها لا فاما لا فامر حلفتها ثم كلم فلانا  
حنت في قول ابن ابي ليلى لانه حلف بملك وفيه ملكه ولم تحنت في قول

**الشافعي والنعمان في قول الشافعي صحيح باب**  
**العتق الى الرجل المستعبد** واختلفوا في الرجل يقول لعبدك  
انت حر الى سنة او يقول خلك جاريته فقال ملك ان ملكا السيد قبل السيد  
كانا العبد حر عند راس السنة من راس الملة وقال ملك ان ملكا السيد جاريته لم  
يطأها لانه لا يملكها كاتما ولا يبيعها ولا يملكها دين وفيه قول  
ثاني وهو ان له ان يطأها هذا قول الادريج في الشافعي قال البروكري يستول  
وله ان يسعها ويها قبل الوقت واذا زال ملكه عنها يبيع او هبة  
قبل الوقت ثم قبل الوقت لم تحنت وفيه ملك غيره **باب**

**قوله الرجل لعبدك اولا ثم ارضيك فانك**  
**حر فباعا عكاه** واختلفوا في الرجل يقول لعبدك اولا ثم ارضيك فانك

سان  
يقبها



حراراد بيعه وان لا يضره فقالت طابته لا تجوز بيعه ولا هبته حتى يضره  
فان باعه فسخ البيع فان مات السيد عتق ثلث ماله وان مات العبد  
فهر عبد لاله لم يعتق هذا قول ملك وقال الليث بن سعد اذا قال الذم لضرر  
فان حر ثم باعه اعتق عند بيعه ايلاه وفيه قول ثالث وهو ان العتق  
لا يقع عليه اذ لم يعمل لذلك وقتنا هذا على مذهب الشافعي وابي ثور قال ابو  
بكر زيد اقول وله ان يبيعه ويبيعه مني احب وان مات السيد قبل يضره  
عتق ثلث ماله والشافعي عتق ثلث ماله باب

**احكام المريض** اجمع اهل العلم على ان ما عتقته المريضة المحررة عليه  
في مرضه الذي يموت فيه من عبده لاحصى اصلته او عتق ان ذلك في ثلث  
ماله وان ما جاوز ثلثه من ذلك مردود غير جائز العاده ودل بخبر عمران بن حصين  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصصه الرجل الذي اعتق سنة  
احد له عند موته فاعتق اثنين واربعه على مثل ما اجمع اهل العلم وقال  
بطام خير عمران بن حصين عمر بن عبد العزيز وابان بن عثمان وملك بن انس  
والشافعي واحمد واسحق وفيه من اعتق بقيقه عند موته ولا مال له غير قول  
ثاني وهو ان يعتق من كل واحد منهم الثلث ويستسجن في الثلثين هذا قول  
شريح وابن المسيب والحنبل والبصري والشافعي والخبي وقنادة وفيه قال النعمان قال  
مسروق بن رجل اعتق عبداً المنة مرضه وليس له مال غيره قال اجير بريمته مني  
جعل له الله لا اريد قال ابو بكر بن كان مسروقاً ما قال في مريض اعتق عبده في مرضه  
ثم خرج فصرح بجميع من القول وان لم يكن اراد هذا قول متنازع لا معنى له وخبر عمران  
ابن حصين مع اجماع عامة العلماء يدل على خلافه باب

**اختلافهم في ليفة القرعة** كان الشافعي يقول ولو لجب  
القرعة الى ان تقطع رفاع صغار مستبركة يكتب في كل رفاع اسم رجل من  
حتى يستوفى اسماءهم ثم يجعل بينا وبينهم من غويبه لا تقار بينهما ثم يشجب

عنه



ثم

قليلاً من ثوب ثوب رجل لم يخص ذلك ويظهر عليها ثوبه يقال له ادخل  
يدك فاخرج بندقة فإدا اخرجها رفقت وقرأ اسم صاحبها دفع الله الجزء  
الذي اقرع عليه ثم يقال له اقرع على السهم فله ثم هكذا بقا بقى من السهم  
شي حتى ينفذ وكان احمد يقول فقال سعيد بن جبيرة الخواتم اقرع من انفس  
في ثوب فلخرج خاتم هذا ارحام هذا ثم قال فخرج من الخواتم ثم يرفع الرجل  
فيخرج منها واحد اه يارب **عقود الزمان العبد**

**المرهون** اجمع اهل العلم على ان المرهون ممنوع من بيع الرهن و هيبته  
والصيانة به واخراج من يملكه من رهنه حتى يفي أمره حق المرتضون واختلفوا  
في الرهن بعين العبد بغير اذن الرهن فيقال طابته عنقه باطل لا يجوز  
روى هذا القول عن عثمان بن ابي نجر قال ابو ثور وقالت طابته ان كان الرهن مرسماً  
فالغنى جائز ويبرخذ منه قيمته وتكون رهناً مكانه هذا قول الشافعي  
واحمد واصحاب الراي وقال مالك ان كان مرسماً دفع الى الرجل حقه وحازت  
عقافته وان كان محسراً فلا عنقه وقال الشريك والحسن صلح ليس عليه  
سعيه وراح القول عقود البني وراي ثور ذلك لانهم لما اجمعوا على  
ابطال بيع الرهن بغير اذن المرتضون كان ذلك اخراجاً من يد المرتضون  
كان كذلك كلما كان اخراجه من يد المرتضون مثله والله اعلم فان كان الرهن  
محسراً والمسئلة حالاً فبقي قول اصحاب الراي اذا كان قيمة العبد خمس  
ماية درهم والدين الف درهم سعي العبد للمعنونة خمس مائة قيمة ويرجع  
العبد على الراي من يد المدين يرجع المرتضون على الراي من يملكه والشرط  
ببطل العتق وتكون العبد رهناً حاله وقال احمد اذا كان معنوا فقد حاز العتق

المرشون

أما حكمه في الرهن  
فإن كان مرسماً  
فلا يبرأ منه  
وإن كان محسراً  
فلا يبرأ منه

الراي

**نأد العبد الذي مثل له سيده**  
قال ابو بكر الاكثر من اهل العلم لا يبرأ من غنوم من مثله من العبيد وكان  
ملك واليه بن سعيد يقول زعنوق عليه وقال ملك وولد له وقال ملك يعاقب



السلطان في الملكة في مذهب ملك ان يصيب العبد بالنار او يتطعم  
منه الا صبح وما اشبه ذلك **باب الكلام الذي**  
**يوجب العتق ولا يوجبه** اجمع اهل العلم على ان الرجل  
اذا قال لعبد انت حر او قد اعتقتك او انت عتقك او انت معتق  
يريد الله عز وجل انه حر اذا قال السيد لا سبيل اعليك ولا ملك لي  
عليك او لا ملك عليك فاقال لم اعنته او قال لم ارده شفا فانه لحلف ولا يلزمه  
العتق وان قال العتق لزمه العتق واذا قال الرجل لعبده يا بني لا مله يا بني  
فهرسوا ولا يعتقوا احد منهما لان هذا دعاء ولا حلف لطيف وهذا امر جود  
من كلام الناس وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسرباني واذا  
قال الرجل لغيره من ماله النسب هذا ابني ومثله يولد اثبت نسبه منه وهو  
حر واذا قال الرجل وهو ابن عشرين سنه لعبد له ابن عشرين سنه هذا ابني  
وصدقه العبد وكذبه لم يلحق نسبه به ولم يلزمه عتقه وهذا الكذب منه  
وكذلك قال العبد له وللعبد عشرين سنه والذي يملأه العبد ثنتين منه  
هذا ابني كان ذلك وزعم الثعالب العتق يقع عليه وخالفه يعقوب ومحمد  
فتالا يعنفان ولا يثبت نسبه قال ابو بكر بن قزوين النجاشي هذا اشكال لا  
يجعل احدا نسبه اليه ولا يبعده عليه لانه محال من الكلام ولو جاز ما قال  
لما ان رجل يده طفل صغير ان يقول هذا ابني وهذا بنير جاز ولا مقبول من  
قائله واذا قال الرجل لعبد لا سلطان لي عليك وقال لم ارده عتقتك ولما  
اردت انظر غير مطيع لي فالقول قوله ولا يلزمه العتق وقال الثوري اذا قال الرجل  
لغيره عرحر النفس قال لا يثبت فيه ذلك قال ابو بكر بن قزوين اذا اراد العبد  
استخلافه استخلفه ولا يلزمه العتق **مسائل من كتاب**  
**العتق** واذا قال الرجل لملكه باسما واحد له نافع فقال انت حر  
وقال عتقت سألما وانها يعتق في قول الصحاب الراي ولا ينال التمسر صاحب

لعبد

شك

كوه

وز



ملكته الحكر واما فيها بينه وبين الله فلا عتق الا الذي اراد قال ابو بكر وهذا  
حسب لا المشيد قد اسد الحرة لنا في مخالطته اياك في الظاهر ولا  
بانه اراد لتقاع الحرة على سالم فعتق سالم لانه احببته ارادوا اذا قال الرجل  
لمالك لرجل انت حر من مالي فاشتره فعتقه فلو كان له ولا شيء عليه هذا على ما  
الشافعي وعامة اصحابنا وقال الثوري وللمد والسمحة الرجل يقول العبد لرجل  
انت حر من مالي فبلغ ذلك السيد فقال قد رخصت وابلأخر فقالوا جميعا ليس  
بشروا اذا اجر الرجل عبده اجارة مسمحة من رجل سنة ثم اعنق الثوري العبد في  
انقضاء الاجرة لا تشتت الاجارة فتقول ملك الشافعي غير ان الشافعي قال ويرجع  
العبد على السيد باجارة مثله من ثم اعنقه الى انقضاء المدة واحتلوا  
من الرجل يعتق عبد ولد الصغير كان ملك لرجل كان له مال فاجر عنه وصر  
القيمة لولده قال ابو بكر لا تجر عنه في قول الشافعي اعنق ما ملك قال  
ابو بكر في قول الشافعي القول ان الله تعالى يورثه من مال الله السيد بعد موته مع  
ففي ذلك بيان انه حوله ماله واذا قال الرجل لرجل عبده يعتق نفسك  
بالف درهم فان صدقه العبد فخرج عليه الف درهم في قول الشافعي  
واصحاب الراي في قول ملك يعتق ويتبعه السيد بالف قال ابو بكر لا فقال  
الرجل لرجل اعنقك مسر على الف درهم فانت حر من مالي البدي الف درهم فصر  
خر في قول اصحاب الراي وهو يشبهه مذهب الشافعي في قول الثوري اذا قال الرجل  
لعبد ادا البيت الى الف درهم فانت حر فريد الله ان لا يقبل منه شيئا كان  
للسيد وفي قول اصحاب الراي يجبر على اخذ المالك فعتق العبد وهذا يشبه  
الشافعي قال ابو بكر في قول واذا قال الرجل لرجل عبده انت حر وعليك الف درهم  
فخرج ولا شيء عليه وهذا يشبهه مذهب الشافعي والثوري قال ابو بكر في قول  
وقال الخزاز في قول عليه ما قال اذا كان كلاما متصلا وقد حلف ابراهيم  
عن مالك نحو قول لا راعي قال ابو بكر واذا اعنق الرجل عبده

هذا الحديث في قوله اعنقك مسر على الف درهم فانت حر من مالي البدي الف درهم فصر  
خر في قول اصحاب الراي وهو يشبهه مذهب الشافعي في قول الثوري اذا قال الرجل  
لعبد ادا البيت الى الف درهم فانت حر فريد الله ان لا يقبل منه شيئا كان  
للسيد وفي قول اصحاب الراي يجبر على اخذ المالك فعتق العبد وهذا يشبه  
الشافعي قال ابو بكر في قول واذا قال الرجل لرجل عبده انت حر وعليك الف درهم  
فخرج ولا شيء عليه وهذا يشبهه مذهب الشافعي والثوري قال ابو بكر في قول  
وقال الخزاز في قول عليه ما قال اذا كان كلاما متصلا وقد حلف ابراهيم  
عن مالك نحو قول لا راعي قال ابو بكر واذا اعنق الرجل عبده





وَمَرْحِي يُدْأَبُهُ فَمَرْحِي فِي الرِّوَا اخْتِلَافٌ أَحَدُهُمَا أَنَّ الرِّوَا لَا يَبْدُو عَذَا قَوْل  
مَلِكٍ قَالَتْ لَوْ كَانَ رَجُلٌ يَبْدُو فِي بَيْتِهِ مَبْكُورٌ هُوَ الَّذِي يُعْتَقُّه كَانَ أَصَوَّبَ وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ الرِّوَا  
لِلْمَلِكِ وَفِي مَرْحِي الْقَوْلَيْنِ لَنَا الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ الرِّوَا لِمَرْحِي عَتَقَ  
وَهُوَ بِشَيْءٍ مَذَاهِبُ الشَّافِعِيِّ وَكَأَخْلَفُوا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي لِلْعَبْدِ يَتَوَيْبُ  
ثُمَّ يَتَوَيْبُ الْعَبْدَ وَيَسْتَحِقُّ الثَّرْبَ فَكَانَ مَلِكٌ يَقُولُ بِرَجِيحٍ بِتَيْمِدَةِ الْعَبْدِ فِي عَتَقِ  
الشَّافِعِيِّ يَبْطُلُ الْبَيْعُ وَالْعَتَقُ جَمِيعًا قَالُوا ابْنُ بَكْرٍ رَوَاهُ فَقَالَ لَنَاهُ أَعْتَقَ مَالَهُ  
وَقَالَ مَلِكٌ إِذَا قَالَ الْعَبْدُ أَنْتَ فَمَرْحِي أَبَدًا قَالَ ابْنُ بَكْرٍ رَوَاهُ فَقَالَ إِذَا قَالَ  
الرَّجُلُ الْعَبْدَ مَرْحِي فَمَرْحِي فِي الْقَوْلِ السَّجِيءِ وَالْمُسِيءِ بِرَأْسِهِ وَخِصَامِهِ بِرَأْسِهِ  
وَكَأَخْلَفُوا فِي امْرَأَةٍ خَلَقَتْ... بِعَتَقِ جَارِيَةٍ لَهَا لِبَيْسِهَا غَيْرَهَا مَحْتَشٍ وَلَهَا  
زَوْجٌ فَذَكَرَ لَهَا عَلَيْهَا زَوْجَهَا فَقَالَ مَلِكٌ لَهُ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ عَلَيْهَا وَلِبَيْسِهَا  
عَتَقَ وَقَالَ مَوْجُورٌ لَهَا الْعَتَقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الثَّلَاثِ وَفِيهِ قَوْلٌ ثَانِي وَهُوَ أَنَّ  
بَيْعَهَا وَشَرَّاءَهَا وَعَتَقُهَا جَائِزٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الرَّجُلِ أَوْ لَهَا أَنْ تَصْرَفَ  
فِي أَمْرِهَا كَمَا يَتَصَرَّفُ فِي مَالِ الْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحْجُورًا أَعْلَيْهَا يَدُلُّ عَلَيْهَا  
قُلْنَا هَذَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَمَا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ فَإِنْ طَفُنَ لَحْمٌ عَنْ  
شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هُنَا مَرِيًّا فَإِذَا كَانَ لَهَا أَنْ تَتَصَدَّقَ بِمَا لَهَا زَوْجَهَا  
حَازَ لَهَا أَنْ تَعْبَ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَلَهَا السُّنَّةُ فَقَالَ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
حِينَ جَرَتْ أَمَّا وَنَظَرُ لِلنِّسَاءِ مَا لَنْ تَصْدُقَ زَوْجًا أَمَّا الْمَرْءُ يَسْرِي بِزَوْجٍ وَلَا  
وَلَا غَيْرَهُ هَذَا كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ هَذَا قَالُوا ابْنُ بَكْرٍ قَالُوا اللَّهُ  
جَلَّ ذِكْرُهُ لَا أَحَدٌ فِيهَا أَوْحَى إِلَيْهَا عَمَّا يَطْعِمُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَبْنِيَّةً  
أَوْ دَمًا مَفْشُورًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ أَوْ لَحْمَ الْإِبِلِ هَذَا قَالُوا ابْنُ بَكْرٍ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ مَرْمُومًا  
تَلَا بَيْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ آيَةُ عَلَى النَّاسِ غَيْرِ مَا فِي هَذِهِ آيَةُ  
وَهَذِهِ آيَةُ مُكَلِّمَةٍ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ذَكَرَ أَنَّ سُرَّةَ الْإِنْعَامِ أَنْزَلَتْ بِمَكَّةَ ثُمَّ أَنْزَلَ  
اللَّهُ بَعْدَ سُرَّةِ الْمَلَكَةِ فَقَالَ حَرِّمْتُ عَلَيْكَ الْمَيْتَةَ وَالْأَكْلَ وَاللَّحْمَ الْخَنْزِيرِيَّ وَمَا

الشَّافِعِيُّ

و

ذَكَرَ



النبي

اهل العبر الله له والمختصة والمرورة والمردية والنطحة الالية وسورة  
المائدة مدنية قالت عابثه في سورة المائدة انما من احز سورة نزلت  
فاوحد ترنيقا من حلا فاستلوهما ووجدت فيها من حرم محرمة ومما حرم  
الله عز وجل في سورة المائدة بعد الية بدأ بذكر قتل الخمر فمختلفوا فيه  
قال ابو بكر قد روينا عن ابن عباس وعابثه انها كانا يقولان بطل قوله  
فلا احد فيها اوحى الى محمدا علي طاهر بطه نلا ابن عباس هذه الية  
فقال ما خلا هذا فمختلفا فكان لا يبي بدم الخمر الا عليه ياساويثكوا هذه  
الاية وسبكت عابثه على بقارة قد السعاهي حرام ووث هذه الية قل  
لا احد فيها ارجى الى محمدا علي طاهر بطه الية قال الله جل ذكره  
النبي الامي الذي يحدونه فكنوا عندهم فالتوراة والانجيل يا مريم المعروف  
وينها من المنكر وحل الطيبات وحرم عليهم الخبايا وقال النبي رانزلنا  
اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم فالتى صلى الله عليه وسلم المبرك كتاب  
النبي المبرر عن الله معني ما اراد بها حريم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالحمد لله كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير وحرم الخمر الا عليه ونهى  
عن المصبرة والمجته والحرم الجلاه واكل كثير من العزائم وانا اذكر ذلك بعد ان  
سنا الله والنبي صلى الله عليه وسلم تحريم بالوحي الذي يتكلم على الناس وحرم  
بالوحي الذي لم يذكر في القرآن فغلب الحلقه لما عنده وانما حرم وحلوا لما  
احل وطبعوه في الامم من جميعا فلا الله جل ذكره وان تطيعوه تهتدوا وقال

الحرم

في

باب تحريم النبي صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب

الله

من السباع قال ابو بكر حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب  
من السباع قال ابو بكر وهذا قال غوام من الامم علماء الامصار منهم مالك والشافعي  
وابن تومر والنعمان واصحابه واصحاب الحديث الاما اختلف فيه من امر الصع



الضبع والتعلب فاني اساذكرا خلافاً منه ان تشاء الله **باب**  
**الضبع واختلف اهل العلم فيه** **روينا**  
 عن جابر بن عبد الله انه قال اتوا الضبع قال عمر قبل اصيده  
 قال عمر قبل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر وحكم  
 عمر للضبع بفنائه المحرم كبشاً وبه قال ابن عباس وروينا عن علي بن  
 اي طالب انه كان يرى الضبع صيداً او قد روينا الرخصة فيه عن سعيد  
 ابن ابي وقاص وابن عمر واي هرة وعكرمة وعروة ابن الزبير وكان خطا بن ابي  
 رباح والشايعي يريان فيه الحرام على المحرم وخرجه اكله اكله المحقق  
 وابو ثور وعنه ثوري واثاني وهو كراهية اكل الضبع روينا ذلك عن ابن المسيب  
 وبه قال الثوري واللبث بن سعد والمنذر بن ابي لهبه وقال ملك الضبع  
 والتعلب لا حبر في الكفاية رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن اكل كل ذي ناب من السباع قال الله جل جلاله اكلت لكم بهيمة الانعام قال  
 ابو بكر قال الضبع نجس ان يستثنى من جملة نفق النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن اكل كل ذي ناب من السباع وتكلمت سائر السباع بما نهى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عنه **باب**  
**التعلب والهر** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع فالنور بعد الخبر نجس والتعلب  
 داخل في جملة السباع غير خارج منه بحجة والاخبار عند اصحابنا على  
 المحرم لا يستثنى منها بشي الا عتبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اوباء خمار وقد روينا عن ابي هريرة انه قال التعلب حرام وبه قال الحسن البصري  
 والنخعي وقال الزمري ومالك التعلب سبع وقال عمر بن دينار ما علمنا  
 ان التعلب يفتا وقال ابن ابي شيبة ما كنا نطعمه الا سباعاً وروينا عن عطاء بن رباح  
 رباح انه كان يكره اكل التعلب ولا يري قتاله في الحرم جزاءه او كره المنع من اكله



وأصحابه أكل المصنع والتغلب ورخصت طابئة في أكل التغلب وحرّم  
 في أكله طاروس وفتادة نوال الشاة نغم وأبو ثور وأخفلف في امره عن  
 عطا قال أبو بكر والعهد لخله نغم في البوق على الله عليه وسلم عن كل ذلك  
 ناي من السباع وقد روي عنه أنه نغم عن أكل الهر وأكل ثننه والهر  
 حرام أكله لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع  
 وقد روي عنه طاروس ومجاهدا نهارها من السنور وبعده وأكل  
 لحمه وإن يتبع بجلده وقال ملك لا يؤكل الهر إلا بشر الرحشي وبه قال  
 أبو ثور وطاهر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغني به وقال  
 الليث بن سعد لحباس لكل الهر **باب نهي النبي**  
**صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية** والحمر  
 البقال قال أبو بكر نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البقال والحمر  
 ونهي عن لحوم الحمر الأهلية وقال جابر بن عبد الله حرّم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يومئذ بعث يوم ذبيل لحوم الحمر الأهلية ولحوم البقال  
 وكل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير حرّم للمجتمعة والخلقة  
 والنقبة قال أبو بكر فلا تجوز أكل الحمر والبقال الثموت الخبز بن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن ذلك وهو قول عولم أهل العلم من النجعي  
 أكل حمر البعل وقال فتادة ماهر لا يبي الحمار وقال ملك أحسن ما سمعت  
 في أكل الذواب الخيل والبقال والحمر أن لا تؤكل لقول الله تعالى والخنزير والبقال  
 والحمر لن تركبها وزينة وقال في الدغمار لن تركبها ومنعها الخيل قال  
 أبو بكر وفول المشايخ في البقال والحمر كنول ملك وبه قال النخعي  
 وأصحابه وأبو ثور وفيه قول ثان وهو أباحه أكل الحمر الحرمه هذا أنزل  
 ابن عمر بن الخطاب قال عكرمة وأبو داود قال أبو بكر وخمسون على عن أبي عبيدة  
 قال وأما المجتمعة المصيرة أيضا والنقبة لا يكون إلا في الطير والذباب واشتبا

ما  
بالتفيع

ما  
لشي

وأنها



مجلسه اول

مما يخرم بالأرض لا زال الطير يجر بالأرض فأنحسها انستأ قيل قد جئتكم  
فعل ذلك بقاءه. **باب** النهي عن اكل ما  
قطع من ذوات **الأزواج** قيل لا كامن  
الدواب **باب** النهي عن اكل ما  
من اهل العلم على ان لا يقطع من الاغنام وهو احياء ميتة وحرمة اكل ذلك رجا  
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قدم المدينة والناس يحشرون  
اسيئة الخيل لا يقطعون الميتة الغنم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما  
قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت وقد سئل مالك عن قطع الميتة المكنة  
من اصل الذنب فانه يكثر لحمه اذا قطع ذلك منه فقال لا ارى يدالك يا سفيان  
ولا كن لا يبرك ذلك للذنب قال أبو بكر ولا يجوز عذري قطع شيء من أعضائها  
البهيمة وهي حية لانه ذلك تعديةا لعاقبة فنهى عن عذيب  
البهيمة والطير ونهى عن المصورة روى حديث عبد الله بن عمرو ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال فمن قتل غنمرا فافترقا فغير قطعها  
سأله الله عن قتله فبلى ما روى الله قال والله نعمتا فبلى كلفا ولا يقطع  
رأسها فبلى ما روى وقد اختلفت في اخصها بالدواب وروى عن عمر بن الخطاب  
لانه نهى عنه وكان ابن عمر يكره الخضا وينزل فهو انهي لله عنه لقوله  
ولا منعه فليغير رجلن الله وكره ذلك احمد واسبق ذكر ذلك عبد الملك  
ابن مروان فقال الامور اعني كفو ايل هو اخصا كل شيء انفسل وفيه قرأتان في رخص  
فيه الحسر البصر وطارد وشدة خضا عروق من العزير تغلا له وامر  
عمر بن عبد العزيز خضا الخيل وخص ملكه في خضا ذكور الغنم قال أبو بكر  
والقزل الاول والى القزلبز عندى لانه ذلك ثلثت عن ابن عمر وفيه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان أحدهما حديث ابن عمر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن اخصا الابل والبقر والغنم والخيل



الله

والاخر حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صر الررح  
واخص البهايم واختلفوا في معنى قوله ولا من نعم بلبعير خلق الله  
فقال طائفة هو الاحصاء وبناهذا القول عن ابن مكي وابن عباس  
وقالت طائفة ان معنى قوله بلبعير خلق الله هو بئز هكدي قال عكرمة وسعيد  
ابن جبلة والتخعي وفنارة

**باب في اختلاف اهل العلم في الحرمات الجليلة**

في اكل لحرم الجلالة والركوب عليهما فروي عن عمر بن الخطاب وابن عمر  
انما كانا يكرهان عليهما وقال الشافعي والجلالة منهي عن لحومها حتى يحل  
علقا غيرة يصوبه الى التوحيد عرفها رخذ رها متعلبا كما كانت تكرر عليه  
وقال الشعبي واصحابه يكره لحرم الجلالة وان عمل عليهما ولا يكره لحمها حتى  
تجسس انما وقع عكما كانت عليه اذا فعل ذلك فلا بأس باكلها ركه احمد  
واسحق كحل الجلالة والركوب عليهما وكره الثناء وقال الشعبي كلوا لكره من  
ما اكل الجيف من المير والوحش وفيه قولان في كحل الجف من البصر لا يبرئ  
بلحرم الجلالة والماسها باسا ولا يشتم من امرها ورخص الملبث بن سعد في  
اكل لحرم العز الجلالة التي لم يزلها عام الاربع وما اشبهه

الركوب  
والشفاها والارهاضين والاهل  
ويعتقد العرف والاشياء انما يكون في الجلالة

**باب المقدار الذي يحبس الجلالة لطهر  
لحومها فيجوز اكل لحمها وشرب لبنها والحمل**

عليها الركوب روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن  
الابل الجلالة ان يركل لحمها ولا يشرب لبنها ولا تعمل عليهما الا كرم ولا يركل  
الناس حتى تجسس لربعين ليلة قال البرزنجي وتلك كان المعيرة بن مسلم يقول اذا  
غلب الجلالة اربعين يوما فقد حل لحمها قال البرزنجي اما التبعير الجلال  
فقد ذكرنا ما جافه واما الدجاجة فالحق في عمر ابن عمر انه كان يحبسها الله  
ايامه وقال البرزنجي يقول ابن عمر ولم يذكر ذلك عن ابن عمر قال وان كانت ناز



اور بشاء تحبش مقدم ما تعلم از الحيت قد رايلها و ليس هذا واجئا ولكن  
اختيارا و اولك و كونهاتال يو بكر و فرز صاحب الزمان بين الحلاله فقالوا انك انما تعمل  
عليها و لا تعمل عليهما حتى تحبس اياما و ربحتم لها فاذ افعل ذلك فلا  
باسر باكلها و قالوا لا بأس باكل الدجاج لان الاثر خاف في الجبل و الحاجة  
عظيمة و سئل هل عرنا الدجاجة عمل تحبش فتعاف قبل ان يذبح فقال لا  
و هذا الطير الذي يطير في الحبال الخفيف فلا بأس باكل الدجاجة المبرج ٥٥

باب القدر والفيل والبار والحر والحيات

وَالْعَفْطَارِبِ وَالتَّرِيَاقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. اختلفت اهل العنبره الخمر

القد فقال بخا مد ليس من عبيد الانعام وكرامة الحجر القد والسنايبر

الأعلى من رتبته عن عكرمة أنه قال لا يصلح الخمر للفرقة وقد روي عن عطاء

تسبل عن القديس بولس في الحزم فقال الحكيم في هذا الكتاب "لأنه لا يزال الرب يعلو عذوب

عطا بحر الكرمه لان البحر لا ينجح علي من قبل من صيده واختلف

للتنعي والشفاعة في كل بحر الفيل وفي كل البحر في كل ما شاء من الشا

لا تبرز أكل لحمه لأنه لا تجوز الانتفاع بعظم الفيل ولا بعظم بني

لا يוכל الجمه و اخلفرا في شرب الحبان الاثر في العلاج غزير و ياعز و زاهر ابن الاسود

انه زه ذلك وركه للحسن البصري وابن سميع بن دراجيد ومجاهد وقال سعيد بن جبير

ابن حبيب رضي عنهما وقرأوا القرآن في البيت الذي كان فيه  
الذي مات وكذا أصحابه الذين قال لهم فقالوا لا أحد منكم ضرورة

بنا بالسلالة صف ذلك دواءه فحينئذ يخرج له للصورة ويزعج

سر المسلم بالبركة لا بد واره عجيبه بجواره لله عز وجل  
فيه العملة وزخمه الباز الاتر عطا وطاروس و الزهرى قال ابو بكر

القرن الاول اصح لا ينقص على الله عليه وسلم من عجزهم الجبر الاحاديث

وحكم الثاني حبل الحوم فها واختلفوا في ان اسمه عمل التزيان عكسه

نشره الحسن البصري عم ابن سيرين و أحمد بن محمد قال أحمد قال الحسن



الاريد كالحيات فحضر فيه الشعبي وقال ملا ما زال الناس يشربون  
من ملك الجنة ذكاة ليحل التزياق قال نعم من اتعاذلك فيها اذا صابت  
المدنح وقد روي عن ابن عمر انه امر يتريا وقد سقي واختلفوا في شرب  
ابول نعام رخصت طائفة فيه قال يعطى من امر يباح ما اكلت لحمه  
ولا ناس يبوله وبه قال النخعي وشاذة وملا والثوري والشافعي  
والعمر واصحابه ومن حجة من اباح شرب ابوال اكل لحمه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم اذن لغزوة شرب ابوال الابل والبانها وفنه قول ثابته ومروان  
الابو الكلها خمسة هذا قول الشافعي فاعني قال ابو بكر والقرن الاول والاقول  
الحج شتي اعلمها لادن النبي صلى الله عليه وسلم للذين اجترؤا للمدينة ان  
يشربوا من ابوال الابل والبانها ولو كان ذلك حراما ما اذن لهم في شربها  
وبه حديث ابن مسعود ان الله ان جعل سقاركم فيها حرم عليكم وبه  
حديث سعد بن ابي وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا اعطى المسلمين  
في المسلمين حرم من ساق عوشني ثم حرم من اجل مسئلة وبه حديث  
ابي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حد حد واما  
تغذوها وفرض عليكم وايضا قلادتها حرمها وشياخا لا تنهكوها  
ونك اشيا في غير نسيان فاحملوها ما راد تنهكوا عنها قال ابو بكر فقلت  
هذه الاخبار عن ان كل مسكوت عنه معقول من عندك وانما حرم الله  
اما بكتاب الله او سنة رسوله اربا جميعا فاما ان يلحد احدكم شي  
من الاشياء عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فغير جائز فثبت  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرع ابوال الابل ولا يعلم  
أحد قال محمد الشافعي ان ابوال الانعام وابعارها نجسة ه ناب  
الفار والغراب وغير ذلك اختلف اهل العلم في  
اكل التماسه زونيا عن غايسته انما قالت ما هي حرام روق هذه







الاحرام وكان المحرم عليهم منه ما جاز اكله مما كان قبل الاحرام ذلك على ما ابيح  
 للمحرم منه ليس من الصيد الذي ينهي المحرم عن قتله ثبت ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال اخبرني ابي جابر في ما سئل من الغراب والبار  
 والذاه والعزب والكلب العترة قال ابو بكر فكلما ابيح للمحرم ان يقتله  
 حرام اكله استودعنا ذكره **ابواب ما اباح كتاب**  
**الله اكله وما لم ياب** بخزيمه حقه **اباح الله حل ذكركل**  
 لحم الانعام قتال بابها الذين امنوا او من ابا العترة اكلت لحم يهيمة الانعام  
 الا ما يتلى عليكم لاجبه فوفوا حل ذكركه ليدرك اسم الله علي ما رزقتم  
 من يهيمة الانعام وقالوا لا نعظم خلدنا لحم يهيمة فمنافع ومنافع  
 ومنها ناكلون فاباح الله اكل لحم الانعام في كتابه ودلت اخبار رستل  
 الله صلى الله عليه وسلم على اباحة لحم الانعام واجمع اهل العلم على القول  
 به بلحرم الانعام مباح بالكتاب والسنة والائتاف وسأول رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال ان اعظم المسلمين في المسلمين حرم ما من مال عكر  
 شي لم يكن محرما فممن من احل فسلنه **باب**

**اكل لحم الخيل والحمير والوحشي** قال ابو بكر الخليل داخل  
 فيما اباح الله مما لم ينزل بخزيمه كتاب ولا جاء بخزيمه سند ولا اجمع  
 على تخزيمه اهل العلم قد جاء اخبار ثابته عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يدل على اباحة اكل لحم الخيل حديث جابر بن عبد الله ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم اطعم لحم الخيل را هر مديها ونعام عن لحم الخمر وقالت  
 اسماء بنت ابي بكر اكلنا لحم رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن  
 بالمدينة وقد اختلف اهل العلم في اكل لحم الخيل زينا عز ابن عباس انه كان يكره  
 وسأولهم ملايه والخيل والبغال والحمير لتركبوها وحرم الحكم بن عتيبة  
 لحم الخيل وكرهه محمد بن زاذان وقال مالك بن نويرة لا يجزى بالايه التي اخرج بها ابن عباس



وقال ابن الحسن في حرم الخيل تركه لحيب اليه قال ابو سعيد لا يتركوا باحت  
طافيه اكل لحوم الخيل واحتجوا بانما لم يحرم في الحلية اذ كانه واحتجوا منع  
ذلك الاخبار التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اطعمهم لحوم  
الخيل او امرهم بها وقال جابر اكلنا زمر خيل الخيل وحمر الوحش وقد روى  
عن ابن الزبير انه قسم لحوم من زمر خيل في حرم الخيل شريح والحسن البصري وعطاء  
ابن ايوب تاج والاسود بن يزيد وحماد بن ايوب سليمان بن سعيد بن جبير والشافعي  
واحمد والشافعي وابو ثور وكان ابن عمر يكره من زمر الخيل والكلب ولا يرى يسور  
الفرس ياكل البعير انما عده ان اكل لحمه مباح عنه ورضي عنه الثوري  
وابن المبارك قال ابو بكر وخبرني فتادة بن علي ان اكل الجوارح الوحش  
لان النبي صلى الله عليه وسلم لما ناله ابر فتادة العند اكلها وهو حرة  
حتى تجرقها **باب حرم الظبي والصنب**

قال ابو بكر حرم الظبي جلالا اعلم احد امع منه لانه في جملة الصيد الذي  
منع الحمر منه بد لغير اكله اكله لانه قد ثبت ان بني الله صلى الله  
لله عليه وسلم سبيل عن الصنب فقال لست باكله ولا يحرمه وقد روي  
عن عمر بن الخطاب انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم الصنب  
ولكن يدره او يحله واكل الصنب على ما يدره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولو كان حراما ما اكل على ما يدره ورضي عنه اكله عمر بن الخطاب وروينا عن  
ابي سعيد الخدري انه قال كنا معشر اصحاب محمد لا نجد في الحديث  
صنب مشري احب اليه من حاجة ورحم في الحديث بن سعد  
والدور اعي والشافعي وابو ثور وفيه قولان في رينا عن ابي هريرة انه  
قال لست باكله ولا نأكله عنه وروى عن علي بن ابي طالب انه قال  
الصنب والصبيج ومن اكله وكسب الجحام ومنهز البغي وروى احمد  
في الصنب قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اكله ولا أخيره وكروا الخيل



احجاب الراي لكل الصنب قال ابو بكر الصنب لا بأس به لا يحرم الم  
يات بحرمه فانما زكك النبي صلى الله عليه وسلم لانه عاقبه واكل  
لحصره ولم يسه عنه وخبر سعد بن ابي وقاص عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال ان اعظم المسلمين في الاسلام جرثومة من هال غزاة لم يحرم  
من اجل مسئلته يدل على اباحة اكل الصنب ٥ **باب**

ما

الارنب واليربوع والقنفذ والوبر ٥ روينا عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه اذا ركب النبي صلى الله عليه وسلم كلوا وكان  
سئل عن ابي وقاص باكله ورضع فيه ابره سعيد الخدري ورواه ابو ابن  
السبب ورضع فيه الليث وملك والشافعي وابو ثور وابن الجوزي قال  
ابو بكر بن عبد الله بن الاشبا على الاباحة لم يبع حرمه خيرا ان رد  
على اباحة اكله وقد روي عن عمر بن الغاصر الحرمه والقول الذي  
بدانا به ذكره اوله اختلفوا في اكل اليربوع روينا عن عمر بن الخطاب  
انه حكم فيه بحرقه ورضع اكله غيرة بن الزبير وعطاء الخراساني  
والشافعي وابو ثور ورواه ذلك ابن سيرين والحكم وحماة واحباب  
الراي قال ابو بكر اليربوع مباح اكله لا يلا علم حجة منع منه وقد جعل  
عمر بن الخطاب على الحرم لئلا قتله جفرة ورضع اكل اليربوع روي  
وعطاء بن يحماد وقيل عمر بن دينار ان باكله باسما ما لم يدره قال ابو بكر  
والجواب في اليربوع كالجواب في اليربوع واختلفوا في القنفذ وروي عن ابي هريرة  
انه قال هو خير من ركه ملك واحباب الراي ذلك وقد روينا عن ابي عبد الله رضي  
فيه ربه قال الليث بن سعد والشافعي وابو ثور ٥ **باب**

ما  
أنتى يا زبي

ما  
وحيث

الجراد ٥ روينا عن ابي اوفى انه قال غزينا مع رسول الله صلى الله  
الله عليه وسلم تتبع غزواتنا على الجراد روينا عن النسي بن مالك  
انه قال كان لاجاج النبي صلى الله عليه وسلم يتهاين الجراد ورضعته



اكل الجراد عمرو بن الخطاب وابن عمرو بن زيد ثلاث وصحيب وسلمان بن  
 عيسى وابو سعيد الخدري وروينا عن علي بن ابي طالب انه قال الجراد والجبنان  
 ذكي قال ابو بكر اكل الجراد مباح طاهر خير من الجراد في جماعة من تكثر ذلك  
 عنه من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يختلف اهل العلم في اباحة  
 اكله اذا اخذ حيا فقطع عن الله واختلفوا في الجراد برحمة ميتا ورجل  
 حيا فيعمل عنه حتى يموت فروى عن ابن المسيب انه قال ما اخذ من الجراد  
 حيا فلا بأس به فكره ما مات منه قبل ان يؤخذ وقال مالك في الجراد اذا اكل  
 حيا لم ينظر راسه او شئ من شئ اوقلي فليأكله بأسيا كليه وما اخذ  
 حيا فعقل عنه حتى يموت فلا بأس به فاما ما مره عزلة ما وجد ميتا  
 قبل ان يضطاد لانه من صيد البر وادكاته قتله وكان للبيث بن سعد  
 يكره اكل الجراد الميت وما اخذ حيا ثم مات فلا بأس بأكله لا تأخذه  
 دكاته قال ابو بكر والبيث بن سعد موافق لما لك فيما وجد ميتا من  
 الجراد لانه لا بأس به وقد خلفه فيما اخذ منه حيا ثم عقل حتى يموت فخص  
 فيه البيث بن سعد ركه ملك قال ابو بكر وعمر اهل العلم غير ملك والبيث  
 كالجميعين علي اباحة اكل الجراد اخذ ميتا او اكل حيا فاعقل عنه حتى يموت  
 اكل الجراد عندهم مباح على الوجه كلها هذا هو باب الشاوي وغيره واصحابه  
 والنعمان واصحاب الحديث ولم يختلفوا في اباحة اكل ما اضطاد المسلم  
 منه والبيهري والبصري منه على سبيل ما قد ذكرته عنهم واختلفوا فيها اصطادة  
 الجربى وروينا عن النعمان انه قال لا بأس بصيد الجربى في البحر ولا بأس بأكله  
 وذكره ذلك عطاء وقال مالك فيها صاد الجربى من الجراد فمات شئ يكره  
 فانه لا بأس به وكان المشايخ والنعمان ومن تبعهما وابو ثور لا يرون نصيب  
 الجربى الجراد باسما قال ابو بكر الجراد مباح على الوجه طاهر  
 باب صيد البحر والخبر الدال على ان المراد من



فَوَلِّهِ حُرْمَتَ عَيْتِكَ الْمُبْتَدَأُ بِعِصْمَةِ الْمَيْمَنَةِ دُونَ بَعْضِ  
 قَالِ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ أَحَلَّ الْحُمْرَ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَالسِّيَّارَةَ  
 وَنَحْنُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ  
 الْوُضُوءِ مِنَ الْبَحْرِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الطَّهْرُ  
 مَا رَوَى الْحَلَمِيُّ عَنْهُ وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَبْرِيُّ لَنَا الْبَحْرُ وَنَحْنُ بِالْبَحْرِ حِيلَ  
 دَأْبُهُ تَسْمِي الْعَبِيرِ فَاتَّكَلْنَا مِنْهُ نَصْفَ شَعْرٍ وَابْتَدَأْنَا مِنْهُ رَأْسًا بِرُودِكِهِ  
 حَتَّى يَأْتِيَ أَحْسَمُ مَنَّا بِأَمْسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ  
 فَأَخْبَرْنَاهُ فَقَالَ هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ فَارْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 مِنْهُ فَأَكَلَهُ قَالَ الْبُزْجَرِيُّ وَأَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ  
 الْحَلْمَ مِنْ أَكْلِ عَلِيٍّ غَيْرُ مَعْنَى الصَّرُورَةِ الَّتِي لَا يَبْجُ لَصَاحِبِهَا الْمُبْتَدَأُ وَاجْمَعُ  
 أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ حَيْدَ الْبَحْرِ حَلَالٌ لِلْجَلَالِ وَالْمَحْرُومِ وَاصْطِبَارُهُ وَالْكَلْبُ  
 وَبَيْعُهُ وَشُرَاؤُهُ وَأَخْبَرْنَا عَنْ قَوْلِهِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَنَدْبَتُ  
 اخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ وَغَيْرُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ  
**بَابُ غَسْلِ رَأْسِهِ الْمُشْرِكِينَ** رَوَيْنَا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ  
 اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ كَتَمَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَنْفَعَانَا أَنْ نَأْكُلَ وَأَنَّهُ  
 الْمُشْرِكِينَ وَشَرِبَ فِي أَسَدَيْنِ مِنْهُ وَنَحْنُ حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَثَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ  
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا بَارِضٌ أَهْلُ كِتَابٍ أَتَيْتُكَ فِي قَدْ وَرَمْتُ شَرِبَ وَأَلْبَسْتُ فَقَالَ  
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجِدْ وَأَعْيَرَهَا نَارَ حَضْرَتِهَا لَمَّا تَرَى الْحُجْرَةَ  
 فِيهَا تَرَكُوا قَدْ اخْتَلَعُوا بِمَا يَنْعَلُ يَتَعَمَّرُ تَسْبِيلُ مَلِكٍ وَمَوْلَا فَرَأَيْتَ  
 أَنْ عُلِمَ أَنْهُمْ بَاكِلُونَ الْخَنَزِيرَ فَاسْتَبَدَّ مِنْهُمْ فَدَرَأَ فَصَبَّوْا فِيهَا مَرَارًا  
 وَنَدَّ لِحَالِهَا الرَّدْكَ هَلْ جَرَى الْغَسْلُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ الْفَخْرِيُّ عَلَى النَّارِ بِالْمَلِكِ  
 حَتَّى تَخْرُجَ وَذَكَرَهَا أَحِبُّ إِلَيَّ وَلَا حَنْبَالًا وَقَالَ أَحَدُ الْأَصْحَاقِ يَرُودُ كُلُّهُ أَوْعِيْدُ  
 الْمُشْرِكِينَ إِذَا غَسَلْتَ تَالِ الْبُزْجَرِ وَالْأَيْدِي عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ عَلَى الطَّهَارَةِ

6  
وسلم منه



حتى يوفى شخصه ما استحق الان ان اذا علم ذلك لم ينجز للطبخ فيه ولا استعماله حتى  
يغسل بالما ينظرون هذا قباش قول البرثور ويشبه ما ذهب اصحاب الرأي  
باب اباحه اكل الميتة عند الضرورة  
قال الله جل ذكره حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير الا به هوان حمل  
او تكرر الله عز وجل حرمت عليكم الميتة وساد كرمي في سريرة الان تعلمت  
جميع الاخرى على جميع الناس واحمل التكرار حرمت في غير حال الاطوار  
نذا قول الله تعالى من اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه على اباحه اكل  
الميتة في حال الاضطرار نذا قول الله تعالى في اكل الميتة حرمت عليه  
في غير حال الاضطرار وذا لاجتماع اهل العلم على مثل ذلك واختلفوا في  
قتله تعالى من اضطر غير باغ ولا عاد فقالت طائفة غير باغ في الميتة  
ولا عاد في الاكل رويانا هذا القول عن ابن عباس قال الحسن البصري بالكلية  
بقد ما يقيد وقال الخبير ومعناه قال قتادة وفي حديثه الحسن بن حري  
من الاضطرار غير باغ ولا عاد قال ابن عباس في صبح الغدار والعروق  
العشا بغير فليس كمن ان جمعها من الميتة وقالت طائفة في قتله غير باغ  
ولا عاد قالت غير باغ على المشايخ ولا معد عليهم هذا قول مجاهد  
وقال سعيد بن جبير اذا خرج في سبيل الله واضطر للميتة اكل واذا  
خرج يقطع الطريق ولا رخصة له وقال الكلبي غير باغ في الدنيا بقول اللص  
يقطع الطريق ولا عاد على الناس واختلفوا في الحرم بضمير في الصيد  
والميتة فقالت طائفة باكل الميتة هذا قول الحسن البصري قال مالك بن انس  
فيه قال الشافعي غير باغ ولا عاد عنه وهو قول النعمان واما فيه  
فرتان وهو ان باكل الصيد وبقوله هذا قول الشافعي واختلفوا في رجل  
الميتة ولم يزل الناس واضطروا سعيد بن المسيب وزيد بن اسلم باكل الميتة  
وقال عبد الله بن دينار اكل ما للمسلم احب الي واختلفوا في قدر ما ياكل الرجل من الميتة



فقال ملك يا كل منها حتى تشبع وتزيد متفاناً زجداً عنهما غناهما حقا  
وقال النعمر لأصحابه يا كل من هذا ما تشبه قالوا بئس هذا أصح لأن البيت  
إذا أمت له في حال الاضطراب ناذ الكل منهما ما بين يديك الحال عنه يرجع  
الأمر إلى التخيير قال الحسن البصري يا كل منهما يند وما يقيم هـ **باب**  
**اختلافهم في الندأوى والخمر والأسنخاط له وشربه عند**  
**الضرورة هـ** واختلفوا في الندأوى بالخمر وتشربه عند الضرورة فذكرت  
ذلك سقاعاً لم يزل عمر بن الخطاب يفتراعه وقال عبد الله بن مسعود  
لم يجعل الله شربكم فيها حرم عليكم وقبل لا يبرأ من الشرب من شرب  
بالخمر فقال ابن عمر النأى الله في روضه من الحاصه وروينا عن حذيفة  
أنه ذكر له نساً يمتشط بالخمر فقال لا تطيقن يا خمر لا طيبها الله هـ  
وذكره عطاء بن رباح وعمر بن دينار وعبد الله بن عمر في الثوري والامشاط  
بالخمر وقال التميمي كان يكره نساً البهيمة دماً او خمر او كان الليث بن سعد  
يرى معاقبة من يسقي الصبي الصغير خمر او كره الثوري ان يشدأوى بالخمر  
او يسقي الاوراب ذلك لا يمتشط بها السقاء قال ملكة الخمر اذا اضطرب  
البعال لا يشربها وقبل لا أحد المضطرب يشرب الخمر اذا اضطرب قال  
يقال انه لا يروي به قال اسحق الا ان يكون في طمع انه يرويه الى موضع بطم  
في المازنية قول ثاني كان مشروباً من اضطر الى الميتة والدم والخمر الخمر  
فلم يأكل ولم يشرب حتى يموت دخل النار وقد حلف عن الشافعي انه قال  
لا تأكلوا من دأوى عند خوف الله بكل عمر ومنه قال ابو ثور وقد رويها  
ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فقال ماذا عنك فقال انما  
اصعبت المسكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم انفاذاً او ليسيت  
بدواز كان الدواز عبي يقر في الرجل الى الميتة والدم والخمر من غير  
ضرورة قال ابي ابي حنيفة ثابته قال لا يكره علي مذهب غير الاوراعي



يعزوه لا عام تعزير على حال الاكلاد من الجوده كانه

ما ابيح لهم من مال الجبهه وثبت ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا تحنلن احدنا شيئا اخيه يعجز الله اليه احدكم ان يرموا  
مشرقة فكلش خزانة فينشل طعمه فانما نحن زعم ضرر مع مواشيهم لمعظم  
بل احسن احد ما شيئا اجد الا بآدته قال ابو بكر وقد حرم الله الاموال الخ  
كنانه قتالها يها الذين امنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان يكون  
تجارة عن نزل منكم وحرر رسول الله صلى الله عليه وسلم الاموال  
في عطسه بركة قتال الا ان دما وحرر وامر النحر امر عليه كحرمة يهر  
هذا في بلاد كمر هذا اجمع اهل العلم على تحريم اموال المسلمين ودماءهم الا حيث  
اباحه الله تعالى في رسوله وكلما اباح من دم مسلم من جهة القضاء  
او بالفرج هذا الامان او بالزنا بعد الاخصان او بالذات حيث ارجبها الله  
فتلك محصورة مستخرجة من جمل الاموال التي حرمها الله في كتابه وعلى  
لسان نبيه وقد حرر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحبس ما شيئا  
فروم الا باذنهم الا ان مرجع او عطشان من ضرر ما شيئا لومال مساح  
له ذلك على جزاء مرة قال فلما بارسل الله عليه وسلم فاعل من اخيه اذا  
احضر اليه قال اكل ولا يحمل قال ابو بكر وكل عتلت فيه بعد ذلك فمرد  
الي تحرم الله الاموال وحرر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك

باب الاسئلة فما باكل الشئ

والبشر به واكل الكمامة والجل او العسل واللاتر  
وعجز ذلك ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليه بعهذه  
الحمة السرد انان فيها سفا من كل شئ الا المشاير قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الكمامة من البر وما رعا شفا العنز وكان صلى الله عليه وسلم  
نخب الحلا والاعسل وقالت لا ترجع مثل المرم الذي يذوقه ان كمثل الاتر

ومنى

من

ولشركا

للسو



[illegible]



أو رطب كل من حيث تشبه فانه غير لوز واحد في مستحب أن يمسح  
 بالصبيحة والصفحة يأكل البر بالاصابع المثلث اذا اكل التزبد ومثبه  
 لا رل النبي صلى الله عليه وسلم كان ياكل بثلاث اصابع ويستحب ان يسلك  
 الصفحة ولا يغتها اذا اكل الحديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ولا رفح الصفحة حتى يلعقها او يلعقها فان اكل الطعام منه البركة ويستحب  
 ويستحب ان يلعق الرجل اصابعه التي ياكل بها لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال اذا اكل احدكم طعاما فلا يمسح فلامسح يد يمينه بل حتى  
 يلعقها وفيه ابلحة مسح اليد باليمن بل اذا افعل ذلك يستحب لا اجتماع  
 على الطعام لقول النبي صلى الله عليه وسلم طعام الراحد يلقى الا ثنتين  
 وطعام الاثنتين يلقى الاربعه يلقى اليمنه واليسر شعشعرا اصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله انا ناكل ولا نشبع قال فاكل  
 تاكلوه وانتم متفرقون قللوا عنكم قال فاجتمعوا على طعامكم وادكروا باسم الله تبارك  
 وتعالى لكرم ويستحب اكل اللقمة الساقطة لقول النبي صلى الله عليه  
 وسلم اذا سقطت لقمة احدكم فلياخذها فليطعمها ما بقا من الاذا  
 لم ياكلها ولا يدعها للشيطان ويستحب الاكل على السفر الحديث  
 انش الله قال ما اكل رسول الله صلى الله عليه وسلم على خوارق  
 ولا مايدة ولا شوكجة ولا خبز لم يترك من العباداة الراوى لهذا الحديث  
 فعلى من شئ كثر اياكلون قال على السفر ويستحب اكل الطعام اذا  
 اشتقاه المرور ترك عيبه الحديث اي ميرة انه قال ما غاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم طعاما قط اذا انشها شئها اكله فلا  
 كره في تركه ويستحب ادخال التمر الحديث ثمانية ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال يثبت لا تمر فيه جياح املة ويستحب  
 اذا اكل المر وضع اصبعه الوسطى في الشبابة فيرسلها لا ر الحديث

او يلعقها

فوق

النوا على ظهر



عليه وسلم

له وال

عبد الله بن بسر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وتما هو لا يبد  
المطعم جمع الاكل بين الخير والشر والباردة لا ياكل القمح لان كل  
القثا بالرب قال عبد الله بن جعفر رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرب  
وتد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرب والطيب وقد  
روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كلوا البصل بالتمر فان الشيطان  
يغضب ويقرع عاشر ابن ادم حتى اكل الحديد بالخلو ويستحب اكل الدرة  
تبرك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحمده قال ابو بكر ويدل خبر للمقدم  
ابن مغازي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تأكلوا من ثمر عاشر من يطعم  
الرجل الحلة مما اقام صلبه فان كان له حلة فثلاث حمار وثلاث شاة  
وثلاث لنفسه علي ان يله الطعام ورك الشيع افضل من ان كان الشيع  
مباحا ويستحب ان يترك للزنا كل الزيت لا تروينا عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال كلوا الزيت وادهنوا بالزيت فانه من شجرة مباركة  
وتد تكثر اسناده وتدروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان  
الاداء لكل فالحل والزيت مما ياد منه عولت الناس بالحجاز ببارك  
الدعوات واطعام الطعام وقصايله واداه ٥٥  
روينا عن عبد الله بن سلام انه قال لا اقدم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم المدينة استعرقه الناس وقالوا قد مر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال فخرجت بمن خرج فلما رايت وجهه عرفت انه ليس بوجه  
كذاب فكان اول ما سمعته يقول يا ايها الناس اسر السلا من  
والهجو الطعام وصلوا الارحام وصلوا بالثل والناس بما يدخلوا  
الجنة بسلا من قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا طعم المر ثمر الرقة ويطعم الجيران منه  
لا ينفخن ابى ذرا من النبي صلى الله عليه وسلم وقد سقا النبي صلى الله  
عليه وسلم المر وادى النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله الذي في يمينه ان

مصر  
نلك



بحسب الدعوة لا نال النبي صلى الله عليه وسلم قال البراهمة: الى ذراع لقيت  
 رلود عينة الى كراع لا جئت وبسحب ان يكرز من دعا الضيف  
 لصاحب الدعوة فادعاه النبي صلى الله عليه وسلم لبشر السلامي لما  
 طهر عنه وروى عن الامام جعفر واعرفهم وبارك لهم فيما رزقتمهم ونسحب  
 ان يطعمهم ملكه مما اكل وكسره عليه ليس لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 انهم اخوانكم فضل الله عليهم من لاوة مكر منكم والطعمهم مما ياكلون  
 والسهموم مما تلبشون ومن قبيحوه ولا تغلبوا خلق الله قال ابو بكر وعذا  
 استجاب ر امرئ لقول النبي صلى الله عليه اذا وضع خادم احدكم  
 طعامه فليقلعه معه اربكينا وله لقمة اولفتير وادار لمت يحرق دخانه  
 قال ابو بكر ويدا خبرا مبررة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 ليلوك طعامه وكسوته بالعرف ولا يملك من العمل كالا يطيق  
 على انار كن من قوله اطعمهم مما تاكلون وقوله وليسعد معه  
 اوليا وله لقمة اولفتير انما هو استجاب لان الرزق ان كان من فاكل  
 البرائح والبرائح وخبر السمل ولا طعمة الرقية وكانت كسوته  
 الشطري والرفا من البغدادى والتشابورى لم يكن عليه في مذهب اهل  
 العلم ان يطعم رقيق من ذلك ولا يكسونه منه لان الاطعمة والكسوة التي  
 ذكرناها ليكن طعام احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الذي خا طعمه اياها كان العالب من قوتهم بالمدية التز والشعير من  
 زاد التلو كاعلى ما فرض عليه من قوته وكسوته بالعرف كان متعظلا  
 متطوعا به ومن قوتهم على ما معروف من كسوة الناس وثقاتهم  
 لعبد من المعروف كان مؤديا ما فرض الله عليه وانما علم ويستحب  
 ان يقول المراد ارفعته ما يلهه حمد الشا طينا من اركا غير  
 مكين ولا مرجع ولا مستغنى عن رثا لا رونا عن اى امة الباطلي

الشكر  
 الحمد لله  
 على ما  
 افاض  
 علينا  
 من  
 نعمه  
 العظيمة  
 التي  
 لا  
 تحصى



ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد نعت المائدة قال ذلك وفي حديث  
ابى ايوب الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اكل او شرب  
قال الحمد لله الذي اطعم وسقا وسرعاً وجعل المعزجاً وفي حديث سنان  
ابن شبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اطعم الشاة مثل اكل الصائم  
الصائره من كتاب الاطعمة ٥ كتاب

الانتعرة ٥ قال ابو بكر محمد بن ابراهيم المندرج ان احب لشراب  
الرسول الله صلى الله عليه وسلم الحار البارد وكان يحب الحلو والحامض  
قال انس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قدح من هذا الشراب  
كله التبر والماء البارد والحامض حدث ابو هريرة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لا تاكلوا من ثمر الجنة الا بعد يوم القيامة ان يقال له انما اصبح  
جسمك وانوميك من الماء البارد وقالت عائشة رضي الله عنها كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسقي له الماء العذب من بيوت السقيان  
كتاب اداب المشاة ٥ قال ابو بكر محمد بن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اكل احكم فلياكل بيمينه  
وليشر بيمينه فان الشيطان ياكل بيمينه ويمش بيمينه وقد روي  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يمشي احدهما من جهتي انفسه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا مضى تنفس ثلثاً والحديث الثاني  
عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني سميت الجاهليين  
وان يتنفس ثلاثاً وثلاثين مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتنفس احدكم الا ثلاثاً وثلاثين مرة  
ولو خرو عن يمينه لم يتنفس على ان يمشي بيمينه بثلثة اهل من غير وعني نهيه  
عن ان يتنفس الا ثلاثاً وثلاثين مرة في يمينه ولا يمشي الا بيمينه في المشاة  
لا النبي صلى الله عليه وسلم يمشي عنه وان تفرغ في المشاة لم يمش الا بيمينه



وكان للنافع مسيب في فعله وذكره الشرب من شدة السقا لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 شرب من شدة السقا معلوق قد قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم انما نهي  
 عن ذلك نهي تأديب لا تحريم وعلم ان السقا المعلوق لا تكاد اذواب ان تصل  
 اليه لانه حديث أبي سعيد الخدري ان رجلا شرب من شدة السقا فانسأ  
 في بطنه جاز فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خشن السقا  
 وقلام النبي صلى الله عليه وسلم بالتمسك عند ايكل القرب قالوا وكوا  
 في حكمه واذكر اسم الله وقال البرجميد واما امر النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالسقا لاسقيه ان تركا ليلاد بالارباب ان تعلق ليلاد **باب**  
**الشرب قايما** اخلف اهل العلم في الشرب قايما وبيئا  
 عن عمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس الزبير انه شرب قايما وروي  
 ذلك عن سعد بن ابي وقاص وعائشة رايه مرة انه قال الايام  
 به وهذا قول سالم بن عبد الله وطاوس وسعيد بن جبير والنخعي وزاذان  
 وهم قال احمد واسحق وكان انس بن مالك ذكر ذلك لواء قال الحسن البصري  
 وقال الشعبي انما ذكر ذلك لانه روي قال ابو بكر وقد روي عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم في هذا الباب حديثين احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم نهي ان يشرب الرجل وهو قائم والحديث الثاني انه قال لو  
 يعلم الذي يشرب وهو قائم ما في بطنه لاسقاه قال ابو بكر فليس الحديث  
 الاول غله وقد علم الحسن الثاني وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم انه شرب قايما من زمزم وقال ابن عمر كذا شرب ونحن قايما  
 وناكل ونحن نسي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقد قال بعض اهل العلم ان النهي عن الشرب قايما انهي اختيار لان  
 الشرب جالسا اهدا او امرا من الشرب قايما ولو كان الشرب قايما

وهو

قال

أخشا



بحسب ما شرب رسول الله صلى الله عليه وسلم تأباه  
باب المشرب في ائنه الذهب والفضة  
قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب  
في ائنه الذهب والفضة وعن الحبر والديباة وقال هي لهم في  
الديناء ولكم في الاخرة وقال الذي يشرب في ائنه فضة ائنه يخرج  
في بطنه نار جهنم قال ابو بكر والشرب في ائنه الذهب والفضة محرم  
لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه كقول ابو هريرة الدين يشربون  
في ائنه الفضة ائنه يخرجون في بطونهم نار جهنم وقد روي عن انس  
انه اني نجار من فضة فيه خيصر فحوله علي رخيص ثم احله وهذا قول  
سعيد بن جبيرة ومغيرة وزاد ان قال شعثه سالت معوية بن قرة عن  
الشرب في قدح من فضة فقال كباشره قال ابو بكر هذا الامعني له واحسن  
ما يوضع عليه نوله انه لم يبلغه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه  
وقد اختلفوا في ائنه المفضضة فكان ابن عمر لا يشرب في قدح كحلله  
من فضة ولا صفة من فضة ولا المشرب في المفضضة علي بن الحسن  
وعطاء بن ابي نباح وسالم بن عبد الله والمطلب بن عبد الله بن جندب  
وكره الحسن البصري وابن سيرين ان تصيب الاقداح بذهب او فضة  
وقد روي عن عايشة انها نهت ان تصب الائنه او يلقها بالفضة  
ورخصت لما بقة في الشرب المفضضة ومن كان يشرب فيه سعيد  
ابن جبيرة ومغيرة وزاد او طاورس وكان عروة بن الزبير لا يشرب بائنا  
مضبب بفضة ويشرب من قلع فيه خلقة من قرق وقيل لا حملا يشرب  
في قدح مفضضة قال الذي الموضع فمضت بالفضة مع مثل العلم في الثوب  
وقال الحسن كما قال قد رضع عمر بن عبد العزيز فنهى عن شربه قال ابو  
ثور قال ابو بكر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب

فيه م

في م

صبي



في انبه الذهب والفضة والمفضض ليس باناس فخره ولا ذهب ولا ذلك  
 المصتب فالذي خمر ان يشرب فيه مكنتي خمر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وليس حراما لم يفتح عليه النبي ولما افقاه شقيقا اتقاه ابن عمر  
 كان حسنا ولا يصح من شرب فيها الزينة عنه نه تبارك  
 الابدية التي كانت تنبذ رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال البركة حديث جابر النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 ينبت له في سقا فلما وجد قمر من حجارة وقالت عائشة كنا ننبذ لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم سقاير كما عليه ابله وله عزلي ينبت  
 عند رة فيشربه عيشية وتكبد عشا فيشربه عند رة حديث ابن عباس  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينبت له فيشربه من العذو من بعد  
 الغد فاذا كان اليوم الثالث لم يبق قال البركة اما في حديث فالكثير  
 في الهلة التي كرتها يشرب حلوات حديث ابن عباس يشربه من  
 العذو ومن بعد الغد فاذا كان اليوم الثالث امرئ يعني اذا غلي  
 فعم حار ان ينظر احدا في ذلك كان مستكرا لانه حرم للمسلمين وعزله  
 امرئ يعني ما غلي منه وحرره لانه نهي عن اضاعة المال بآب  
 النهي عن الخليطين ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نهي عن البسور والقران تخطا جميعا وعن الزبيب والتمر ان تخطا جميعا ونهى  
 ان يجمع بين الرطب والتمر في حديث في فتادة ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال لا يجمعوا بين الزبيب والتمر ولا بين الرطب والتمر  
 وانتبه واكل واحد منهما على حدة وقد اختلف اهل العلم فيها ذكرناه  
 فمن كان مذهبه ان ينبت كل واحد منهما من ذلك على حدته ابن مسعود وراس  
 ابن مكا ومسلم معناه قال جابر بن عبد الله بن مسعود الخذوا في هذا مذهب  
 طاروس وعظا زيه قال مكا ومسلم وراس وراس وراس وراس وراس وراس

طاشية وجمالك

الاصار







عن أبي هريرة

فان اهل الطائف كانوا يأخذون الدباء فيطرحون فيها عناقيد العنق  
 ثم يدفنونها حتى تهدر ثم تموت واما النقيير فان اهل البهامة كانوا ينقرون  
 اصل النخلة ثم يشد حزن فيها الرطب واليشر ثم يدفنونها حتى تهدر  
 ثم تموت واما الخبيز فجاءه خضر كانت تحمل اليهم قال ابو عبيد الخبيز واما  
 بنو كلاب العرب فمخضرون قد اختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومن بعدهم في حديث تبديد الاوقار الروايات وكان ابن عمر ينهاي  
 عن تبديد الجزاء الدباء وقال ابن عباس لا يشربه واز كان احده من العسل ونهى  
 ابو هريرة عن الجزاء وروى معي ذلك عن علي بن ابي طالب وروى مالك ان تبديد  
 الرجل المزقة والدباء يطبخ فيه وقال احمد بن زيد سئل ما يلزم من الظروف  
 فقال الذي نهى عن غنق الدماء والخبيز والنقيير واوجب الى ان تبقى الارعية  
 كلها وبه قال اسحق بن زهير في قول ثوري وهو ان اباحه تشرب تبديد الجزاء وروى  
 الرخصة فيه عن ابن مسعود وقد كان يشرب تبديد الجزاء وروى عن علي  
 بن ابي طالب انه كان ينبد له في حرا يصور وروى الرخصة فيه عن  
 تيسر بن عباد ومحق بن يسار قال ابو بكر قد قال كل قول من هذه القولين  
 ناس من التابعين ومن تبعهم والذي به يقول الاخبار التي رويها عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم في نهيه عن الدباء والخبيز والبسر والمزقة  
 اخبار صحاح ثابتة الاسانيد وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن ذلك كما نهى عن زيارة القبور فزاد في نهيه ونهى زيارة  
 القبور وحرم كل مسك لا يسلك كثيره فهو حلال في كل طرف كان  
 الاحل مبيد او ان لم يجس وكل شرب استكر كثيره فالفيل منه حرام  
 في اي طرف من هذه الظروف اتخذ كالعسل لا يتبالي في اي طرف  
 جعل فهو حلال والسكر حرام في اي انا وسقا كما في حديث ربيعة ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اني كنت نهيتكم عن بلاءه وانا امرتكم بهن

تبديد

ان



نهيتكم عن زيارة القبر فزودوها فان في زيارتها ذكر وتنهيتكم  
 عن الاستزابة ان تشربوها الا في طرفة ادم فاشربوا كل رعاء  
 غير ان لا تشربوا مستكرا وتنهيتكم عن لحوم الاصاحي اربا كلرها  
 بعد ثلث فكلوها بعد ثلث فكلوها او استمتعوا بها في اسفارهم وقال  
 عبد الله بن معقل اني لا اخذ بعرض من اعصار الشجرة التي تبيع النبي ياب  
 النبي صلى الله عليه وسلم الناس يحرمونها ان لا تقرب وسهده  
 حريم عن ليل الحرة شهدة حين امر بشربه وقال اجتنبوا المستكر  
**باب تحريم الخمر** قال الله جل ذكره يايها الذين  
 امنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان  
 فاجتنبوه لعلمكم بانها رجس وثلث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حرم الخمر في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان  
 الله لعن الخمر وعاصرها ومعتصمها وشاربها ومذاقها وحاملها  
 والمحملة اليه وبابها ومشتريها واكل ثمنها وقال من شرب الخمر  
 في الدنيا لم يمت متعافيا في الآخرة فلم يشفها **باب**  
**ما يتخذ منه الخمر** ذكر في خبر ما استكر من الاستزابة  
 كلها قال ابو بكر بن حبيب اي ميرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الخمر من هاتين الشجرتين النخل والعنب وثلث ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ومن شرب  
 الخمر في الدنيا مات ميتة مشركا في الآخرة وروى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال انها كرم قليل ما استكر كثيره وانه  
 قال ما استكر الفزعة بل الطقة عنه حرام وقال عمر كل مسكر خمر  
 وقال مرة المسكر قليله وكثيره حرام وعن عاصم انه امر المؤمنين ان  
 قالت كل مسكر حرام وهذا مذهب عظمى اهل طائفة ومجاهد وفائدة

عرو

ابن



وعمر بن عبد العزيز وقال الحسن البصري قليل النمر كثير ستره  
وهذا قول مالك والشافعي واحمد وابي عبيد وابي ثور وقد ثبت ان عمر  
ابن الخطاب جلد رجلا وحده منه ربح شراب وهذا مذهب ابن مسعود  
وقد روينا موافقة هذا القول عن جماعة من الابرار قال ابو بكر وجا اهل الكوفة  
باخبار مغلوبة تدركها مع علكة كتاب الاوسط واذا اختلف  
الناس في الشيء وجب ذلك الى كتاب الله وسنة رسوله فوجدنا  
الله عز وجل قد حرم الخمر وذلك على العمير وعمر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تليها ما سكر كثيره فوجب تحريم جميع الايشربة التي  
تسكر لانها كاحلة في حيلة الا يري الحق الذي صلى الله عليه وسلم  
خمر وكل خمر حرام وما اكثره وتقليد حرام فلم يبق هذا الخبر مقالة  
لقابل وجه محتج فاما ما اخبر به من روى عن بعض التابعين انه شرب  
الشراب الذي يسكر كثيره فللقوم ذنوب يستغفرون الله منها  
وليس تخلووا ذلك من احد معين اما محظي اخطائه تاويل على حديث سمعه  
او رجل انما علمه ان يكثر الاستغفار منه والذي صلى الله عليه وسلم  
حجة الله على الاولين والآخرين من هذه الامة باذنه  
الطلافة قال ابو بكر احتلت اهل العلم في الطلافة كثيرا من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه واهل العلم اذا ذهب ثلثاة ونفي ثلثاة  
فشرب مباح هذا قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابي عبيدة بن الجراح  
ومعاذ بن جبل وطهارة وابو الدرداء وانس بن مالك وهو قول الحسن البصري  
وعكرمة والبيهقيين سعد لانه لا يسكر كثيره ورويه قول ثوري وهو قول  
من اخرج ان يشرى على النصف ربيما هذا القول عن ابي رافع عمار بن واشر  
ابن مالك وابي حنيفة وجابر بن عبد الله قال شريح وعبيد بن سليمان وقيس بن ابي  
اي حازم وابي الحنفية وسعيد بن جبير والشعبي وقال الدجيز مباح

زد

لعمير

أسكر

ما رواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال من شرب الخمر فليكن له من الله ما يشاء  
من العيشة والدار



من العصير فذهب ثلثه فصر خلة وكان لا يرى يشرب المصيف بأشأ  
وبه فان يعقوب وابن الحسن قالا بذكر الذي به نزل بطاهر قول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ما اسدركت فيه فقليله حرام وقوله كل مسكر  
خمر وكل مسكر حل حرام فاد اطلع العصير وتذهب هذه الثلثان وبقي  
الثلث لم يسكر وهذا ما صح من العشرة باجماعهم وكلنا اسكر كثيره  
من غير ذلك من الاشربة فهو حرام لحنا مقرر لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم راد اذ كان الخمر عند من خالفنا لا يخل بالطبع فمعلوم ان  
الطبع لا يخل حراما ولا حلالا من الاشربة مالا يسكر كثيره ٥٥

باب اتخاذ الخمر خلة ٥٥

اختلف اهل العلم في الخمر هل يجوز ان يعالج بمقتضى منها خل اولاً  
يجوز فقالت طائفة لا يجوز ذلك روي هذا القول عن عمر بن الخطاب  
وبه قال الزهري وزهري طائفة ارتبخت العصير للخل وقالت لا يتخذ  
من العصير الخل ولا كمن نصب على العصير حتى يعليه ولا يصير حراماً  
بحال هذا مذهب احمد ويخبره قال ابن المبارك وبه قول ثوري وهو ان  
الرجضة في ان يتخذ الخمر خلة هذا قول عطاء وعمر بن دينار وبه قال الحنف  
العكبي وقال مالك لا يحب لمسلم وروى حماد بن عيسى عن مالك قال  
انفسدت الخمر حتى تصير خلة لاربا علمها بأشأ وقال الليث بن سعد  
لا احرمه وقال النعمان بن بشير ان يتخذ الخمر خلة وقد روي عن جماعة من  
الاوائل انهم اصطبغوا بخل الخمر وليس في شيء من اخبارهم ان ذلك كان  
حراماً فان اتخذ خلة او خل الخمر خلة من غير صنعة دخلت ذلك او كان  
عصيراً نصب عليه من الخل ما يغلبه ولا يصير حراماً ولكن جاز  
الاحتياط عن غير مبنية روي هذا القول عن علي بن ابي طالب وابي الدرداء  
وعائشه امر المؤمنين وابن عمر وروى عنه ابن سيرين والحسن البصري

الخل



وسعيد بن جبير روى قد اخرج غير واحد من اصحابنا في هذا الكتاب  
 بحديث رويناه عن انس بن مالك ان ابا طلحة سئل النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن ابيهم ورواخر ان يجعله خلا قال لا فافراوة قال ابو بكر قد  
 ثبتت الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه حرم الخمر  
 وثمان الخمر و امر بصيغها مع نهيه عن اضاعته اهل قلوبا والي اتخاذ  
 الخمر خلا سبيل لا مردك وانزل لا يطلع فيه لا رجاء البئير  
 بحب وحرر نصيب ماله اذ في حفظ ماله الصلاح وفي اضاعته المال  
 المار فلما امر بصيغها دل على انها ليست بمال الخمر من كان له مال  
 فانقلبه كان مضيعا لماله ففي امر النبي صلى الله عليه وسلم بامر امة  
 الخمر اسر السار على انها ليست بمال الخمر لا ترفع به ٥ ٥  
**باب شرب النقا ٥ ٥**

فيما مضى

قال ابو بكر ذكرنا ان الانعام مباحة حتى يوحده في الخمر شي منها يعينه  
 بحرم ذلك الشئ في النقا مباح من وجبه اجد عما انا لا دخلت  
 تحريمها حجة والثاني ان الاستكثار منه لا يسد ثمة الثالث ان كان  
 ترك قسدا على ما قيل لم يرد ان كان احد من استقر خصان فيه ٥ ٥  
**كتاب قتال اهل البغى** قال ابو بكر قال الله تعالى  
 بل ذكره وان طائفتان من المومنين افترسوا فاصحوا بينهما فان رقت  
 احداهما على الاخر فقاتلا التي تبقي حتى تقبلى الى امر الله فان فاست فاصحوا  
 بينهما بالعد و افسطوا الى الله نجيب المقسطين فقال ان الآية تركت في امر  
 كما فيمن قوم علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رويناه عن انس بن  
 مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل له لو انت عبد الله بن ابي فاطم  
 وركب خمارا واطلق المسلمين معه وهو ارض مسخرة فلما اتاه النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال اليك عني من الله لقد اداني في خمار فقال



أما ترى أني أرى الناس من قفاهم ولا يراهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا يراهم

رحمهم الانصار والله كجبار رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيب  
ريحاً منك فغضب لعبد الله دخل من قومه فغضب لكر واحد منها  
أصحابه فكان بينهم من بالجور والأيدي والبعال فبلغنا انهم نزلت  
فيهم وأن طاب ثنا من المؤمنين اغتيلوا فاصبحوا بينهم الآية قال أبو بكر  
فإذا اعترلت جماعة من رعيه أمة المسلمين فمعه حقاً من الحق  
فلا تعتكوا فيه بعله نجب على الإمام النظر فيه ودعاهم الإمام إلى  
الجرح مما نجب عليهم فلم يقبلوا قوله وامتنعوا من ادراكه إلى الإمام فحق  
على إمام المسلمين حريم وجدهم ليس يخرج منهم الحق الذي وجب  
عليهم وحق على الرعية تقالعه مع إمامهم إذا استعاض الإمام بهم  
كما فعل أبو بكر الصديق في قتالهم منع الزكاة فانه قال لقاتل من فرق  
بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال فتناول النبي صلى الله  
عليه وسلم أمرت أن لقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله  
الا الله عصم مني ماله ونفسه الا بحقنه وحسبنا بهم على الله وأني ان الزكاة  
من الحق الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم ويقال ان أبا بكر قاتل الذين منع  
الصدقة وقال قوماً كفوا بعد اسلامهم ولم تختلف الناس ان قتل الثار نجس  
وقال المشافعي وأهل الرد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من ربا من  
منهم كفوا بعد اسلامهم مثل الملحمة ومسيلمة والعنسي وأصحاب  
ومنهم قوم يسلكوا بالاستلام ومنعوا الصدقات ولا يعلم أحد في الوقت  
الذي كان عمر اختلاف الذي رآه الصديق وهذا مع ذلك يستنزل  
الله صلى الله عليه وسلم كالأجتماع من المهاجرين والانصار على ان الصديق  
فأمرته ذلك بحق وجب عليه القيام به وأما علي بن أبي طالب فقد  
بلغه عن القوم الذين قاتلوا كلاماً قبل ان يقتلوا عبد الله بن خطاب فلم يمانع  
ولما قتلوا عبد الله بن خطاب قالوا كملنا قتلهم فينبغي استحقاقنا

قال لهم أريدون مني  
نجاتكم



فقتلهم وقد ذكر علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتلهم  
قال سمعته يقول ستخرج اقوام في اخر الزمان احب اليهم من سلفهم  
الحق لم يقولون من خير قول البرية لا يحاور ايمانهم حجاجهم مرفوز من  
الدين كما يرمي من السهم من الرمية واسر ما يقتلهم فاقتلهم فان قتلهم  
اخر من قتلهم يوم القيمة واختلجوا في قتل المذنب منهم او الاسير او الخرج  
فكان السنا يعني يفر لا يقتل منهم مذبرا ولا اسيرا ولا جرح  
محال قال البربر ومن حجة من قال هذا القول قول علي يوم الجمل لا يدافع  
ار لا تدابر علي جرح ولا تعتك مستر ولا يفتح باب ومن اغلظ ثابا وباراه  
نحو آمن ولا يبيع مذبر وروى في ذلك عن عمار بن ياسر وقال اصحاب  
الزبير في الخوارج سمع اذ اهرموا واهلهم فله بلجوا اليها يقتل  
مديرهم ولا يجزوا على جرحهم ولا يقتلوا اسراهم لظن يعاقبون ويضربون  
عن اخذ منهم ضربا وجيعا ولا يحسبون حتى يقتلوا اعمامهم عليه وحدوا  
نوبه وقال الاوزاعي بغداد في قول ابي حنيفة وما يحل هذه السيرة  
في الفتنة اذا ائتمرت الامم في الطابيعين الذين لا يرضون  
انتقامها الا بالان ولا في الخوارج اذا هم المسلمون قبل اغيرهم  
والاحارة على جرحهم قال البربر وقد روي عن ابن عباس عفا عني ولا يوافق  
الاورزاعي والنعروني عن ابن عباس انه سئل عن اناس من الخوارج  
قاتلوا فمناهم من قتلهم قال اقتلهم ما كانت له يديه يؤجرون بها  
واذا لم يزلهم فيه فلم يقتلوا مقيلا ولا مذبذبا وقد روي عن علي بن  
ابي طالب انه وذاقوا من ثبوت مال المسلمين فقتلوا مذبذبا  
باب ما اصاب اهل التاويل من الخوارج وغيرهم  
من مال اودهم علي وجه التاويل واذا اصاب اهل العدل  
منهم فواختلفوا فيها يصيبه كل فريق من اهل العدل والخوارج



بعضهم من بعض من دمر اموال علي ورحله النار بل فقالت طائفة اذا  
 التفت العتقان فما كان بينهما من جراح او دم فصرقوا لا تسمع  
 الى قول الله عز وجل وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا قومًا على  
 فان رقت احداهما على الاخرى فقد انتلوا التي تبغي حتى تفي اليك امر  
 الله فان فات فاصالحوا بينهما بالعدل واقتسما ان الله يحب  
 المتقسطين روينا هذا القول عن ابن المسيب وقال ابن القيسم يلغى  
 عن ملك الله قال لا ما موضوعه عنهم اما الامر ان يرى ابراهيم واسماعيل  
 بعينه اخذوه قال ولم يتجرأ بشيء استفلوه لانهما استحلوا  
 على النار بل فقال المشجعي وما اصاب من هذه الحال يعنى اهل البغي على  
 وجهين احدهما ما اصابه من دمر اموال وخرج على النار بل طهر عليهم  
 بعد لم يفر عليهم منه ثبوت الا ان يرحل مال رجل بعينه فيرخذ والوجه  
 الثاني ما اصابه على غيره وجه النار بل من حد لله او للناس من طهر عليهم  
 رابث ان ينقام عليهم كما قام على غيره من حد الله او للناس من طهر عليهم  
 لا والى ما ذكرنا من ان يظل الصلح الى غير ما قال الشافعي في الذم  
 والمال فكدلك لا يرحل للخارج ما اصاب اهل الجماعة من دمر اموال  
 مال الا ان يرحل مال بعينه فيرخذ عليهم وقال الاوراع ان كانت الفتنة  
 اللتان احد هما غيبه والاخرى علانية فيسروا العامة واما الجماعة  
 المصلحة بينهم باخلاص من الباعية على الاخرى ما اصاب فيها النصارى  
 في النار والجراحة كما امرت بك الطائفتان اللتين نزل فيها القرآن الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والولاية **باب**  
**اختلاف اهل العلم في امور اهل البغي**  
 قال ابو بكر اخلاف اهل العلم في امور اهل البغي واذا حذر الامار بعينه  
 في ابي بكر من المسلمين فقالت طائفة ما كان من مال بعينه فزده على ما

مرحله



الحمد لله الذي  
مَنَّ عَلَيْنَا بِكَ وَوَدَّعَا  
مِنْكَ شَاقَهُ

۷۷۷

نَحْبُ لَاحِقَهُ مَا لَمْ يَسْلَمْ هَذَا أَقْرَبُ الشَّافِعِيِّ قَالَ ابْنُ مَكْرُومٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 عَرَفْتُ أَرْبَعَةَ أَهْلِ النَّعْرِ فَقَالَ مَنْ عَرَفَ نَفْسًا فَلْيَأْخُذْهَا قَالَ فَبَقِيَتْ قَدْ رَقِبَ  
 مِنْ شَيْءٍ مِنْ ثَمَرِهَا رَجُلٌ مَحْدَمًا وَقَالَ غَرَجًا صَاحِبُهَا فَأَخَذَهَا وَبَيْعَهَا قَوْلَانِي  
 وَهُوَ إِنْ أَمْرًا لِعَمْرٍو بَعِيَتْ غَرَجًا هَذَا أَقْرَبُ لَهَا بَيْعَةً مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَلَا  
 لِعَلِّهِ أَحَدًا وَأَقْرَبُ عَلَيَّ هَذِهِ الْقَوْلُ رَاحَتِي قَائِلُهُ بِأَخْبَارِ زَيْنِ عَابِدٍ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ أَمْرًا لِعَمْرٍو بَعِيَتْ غَرَجًا هَذَا أَقْرَبُ لَهَا بَيْعَةً مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَلَا  
 وَقَوْلُهُ بِمَنْزِلٍ مِنَ التَّنْزِيلِ كَأَمْرٍو لِسَمْعٍ مِنَ الرَّبِّ لَا يَرَى حُجُوزَ الْيَدِ وَبَعْدَهُ لَمْ يَأْتِ  
 أَدْرَكَهُمْ لَا فَتَلَنَّهُمْ قَبْلَ عَادٍ وَارْمُوا حَتَّى تَقْبِرُوا فِي حَبْرٍ أَوْ تَهْمِسُوا فِي الْخَلْقِ وَالْخَلْقُ  
 قَالَ فَلَا تَجْرُوا أَنْ تَهْرَاقِبُوا مِنْ حَبْرٍ أَوْ تَهْمِسُوا فِي الْخَلْقِ وَأَمَّا قَالَ اللَّهُ - يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ هَمَسُوا  
 وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَوْلَيْكَ هَمُّ الْبَرِيَّةِ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 لَمْ يَهْمِسْ الْخَلْقُ وَاحْتِجَ بِأَشْيَاءٍ قَبْلَ تَقَالِ أَهْلُ الْبَيْعِ يَهْمِسُ فِي الْخَرَاجِ  
 كَابُ الْقَيْتِيْنِ يَلْتَقِيَانِ فِي قَتْلِ بَيْنَهُمَا قَتْلُ  
 وَالْقَاتِلُ وَأَرْثُهُ وَاحْتِلَافُ الرَّجُلَيْنِ يَلْتَقِيَانِ مِنَ الْقَيْتِيْنِ فِي قَتْلِ  
 أَحَدَهُمَا الْآخَرُ وَهُوَ وَأَرْثُهُ فَقَالَ طَابَتْ طَائِفَتُهُ لَا يَرْتَدُّ بِكَ ذَلِكَ قَالَ الْأَوْرَاقِيُّ  
 وَهُوَ قَالَ الشَّافِعِيُّ قُلْتُ لِي بِرَّيْتُهُمَا عَنِ الْقَاتِلِ وَبَيْعِهِ قَوْلَانِي  
 وَهُوَ أَنَّهُ بَرٌّ لَاحِقَهُ عَلَيْهِ عَلَى تَابٍ هَذَا أَقْرَبُ النَّعْرِ وَفِيهِ قَوْلَانِي لِعَمْرٍو الْخَارِجِي  
 إِذَا قَتَلَ أَخَاهُ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ لِمَنْ بَرَّهَ وَإِذَا مَلَكَ مِنَ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ  
 أَخَاهُ وَمَوْعِ الْخَرَاجِ وَرَأَيْتُهُ حَلَّى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عَقُودٍ وَزُفْرٍ قَالَ قَائِلُ الْأَعْلَى  
 لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ قَتَلَ أَبَاهُ وَأَخِيهِ أَوْ ذِي رَحِمٍ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ  
 بِالْقَتْلِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ قَاتِلًا ثُمَّ لَا يَصِيرُ غَيْرَهُ نَمْنَعُ مِنَ الرُّصُولِ إِلَى  
 أَخِي الْحَيِّ مِنْهُمْ أَرَادَ ذَلِكَ خَرَجًا وَكَرِهَتْ ذَلِكَ لَهُ إِذَا صَرَّهَ عَلَى هَذَا  
 الرَّجُلُ فَإِنَّ مِنْ ذَلِكَ الصُّرْبِ فَلَهُ مِنْهُ الْمِيرَاثُ كَالْأَمَامِ بِأَمْرِ  
 الرَّجُلِ بِأَقَامَةِ عِدَّةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ أَوْ رَأَيْتُهُ فَيَفْعَلُ فَيَمُوتُ مِنْ صَرْبِهِ

صلى الله عليه وسلم

بسم الله



إتياء الحد فيكون له منه الميراث وإن تعمد قتله فلا ميراث له لأنه  
 يقصد إلى قتله ولا ميراث لقائل العمد لأنهم مجتمعون عليه وإن كان  
 الضارب من أهل البغي الضرب الذي أجنبنا للعبد أن يضرب الشخص  
 فقتل الرجل من أهل الجماعة مات المذنب لميراثه لأنه قاتل  
 قال أبو بكر هذا القول أحسنهما واشبههما بالخطأ فاب  
 الصلاة على من قتل من الفريقين في المعركة  
 واختلفوا في الصلاة على من قتل من الفريقين في المعركة  
 الشافعي يقول أهل البغي إذا قتلوا في المعركة فاب  
 عليهم ويصعب بهم ما يصعب بالمؤمنين إذا قتل أهل البغي أهل العذر  
 في المعركة ففيها قولان أحدهما أن لا يصحوا بكومهم ودمائهم ولا يصلي  
 عليهم والقول الثاني أن يصلي عليهم وفي قول الآخر يصلي على قتل  
 الطائفتين جميعاً وفيه قولان وهو قول أصحاب الرأي أن قتل الجماعة  
 بعض الخوارج والخوارج ثمة يصلي على قتل الخوارج فلا تقتل  
 ولا يكفر الخوارج ثمة فلا بأس أن يغسل أهل الجماعة من قتل من ثمة  
 من الخوارج ويكفنه ويصلي عليه ولادته ومن قتل من أهل الجماعة بغير  
 منزلة الشهيد لا يغسل ولا يركب ثيابه ويصلي عليه ويلبسه  
 قال أبو بكر يصلي على الفريقين الذي يصلي الله عليه رسول الله  
 بالصلاة الناس كلهم واستثنى سنته الشهيد الذي يسلط  
 المشرك وقال مالك في القدرية والاباضية لا يصلي على موتاهم ولا  
 يسع جنازهم ولا يعاد برصهم وقال مالك في الاباضية والحرورية  
 وأهل الأفراس أن لا يغسلوا فاب أو لا يغسلوا فاب  
 قضية الخوارج قال أبو بكر واختلفوا في قضية  
 الخوارج إذا ظهر أهل العدل عليهم فكان الشافعي يقول



البغي على بلد من بلدان المسلمين فاقام امامهم علي احد خدائمه ار  
 للناس قصاباً في اقامته او اخذ صدقات المسلمين ثم ظهر اهل العدل  
 عليهم لم يعرجوا على مرجه انعام اهل البغي بحيد ولا علي من اخذوا  
 صدقته بصدقه وكذلك ما اخذوا من خارج الارض وجرته الرقاب  
 لم يعدوا علي من اخذوه منه وقالت طائفة لوان قاصي الخوارج  
 قضى بين رجلين بقضيه وهو في عسكر الخوارج ثم اختصموا في ذلك للقاضي  
 اهل الجماعة لم يجر ذلك وان كتبت قاضي الخوارج كتابا الى قاضي  
 اهل الجماعة في حرجي قد قامت به بليته عنده من الخوارج  
 او من غيرهم لم يبلغني لقاضي اهل الجماعة ان يتقد كتابه ولا يقبله هذا  
 نزاحات الرأي **باب** الاستغناء

باهل الذمة وباهل الحرب على اهل البغي قال ابو  
 بكر واختلفوا في الاستغناء باهل الذمة على اهل البغي فكان المشايخي  
 يقولون لا يجرى لاهل العدل ان يستعينوا على اهل البغي باخذ المشركين  
 ذمهم ولا حربي ولا احب ان اقاتلهم يعني اهل البغي اصاراً حد يستحل  
 قتلهم مدبرين وحربي واسرى من المسلمين وقبيله نزلنا في وهران الكلباسان  
 يستعينوا على الخوارج باناس من اهل الذمة وطذلكا يستعينوا عليهم  
 بصف من الخوارج مخالفين للدين خرجوا اذا كان اهل العقول الطاهرون  
 على الذين يستعينون بهم على الخوارج هذا قول الامام الرازي

**باب** رجال من اهل العدل يكونون  
 في عسكر اهل البغي ورجال من اهل البغي يكونون  
 في عسكر اهل العدل كان الشافعي يقول لو ان رجلاً من اهل العدل  
 قتل رجلاً من اهل العدل في مشغل الحرب في عسكر اهل العدل فقال  
 لخطات به طسه من اهل البغي لجلد وخن ديتة ولو قال عملة اريد منه

من خطا اهل البغي  
 من خطا اهل البغي  
 من خطا اهل البغي



وَلَدَلْكَ إِذَا صَارَ أَهْلُ الْعَدْلِ بَعْضُ أَهْلِ الْبَغْيِ أَوْ تَارَكَ الْحَرْبَ رَأَى  
 تَجَاهِدَ أَهْلَ الْبَغْيِ بِأَسَافَةٍ أَمَّا أَهْلُ الْبَغْيِ أَوْ تَارَكَ الْحَرْبَ وَأَنْزَلَ جَاهِدَ  
 أَهْلَ الْبَغْيِ فَقَتَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعَدْلِ لِقَوْلِهِ قَدْ غَرِقَتْهُ بِالْبَغْيِ وَكُنْتُ أَرَاهُ  
 أَمَّا صَارَ الْبِنَا الْبِنَا مِنْ بَعْضِ أَعْمَارِهِ فَقَتَلَهُ لِجُلْدِ عَلَى ذَلِكَ وَمِنْ دِينِهِ  
 وَأَنْزَلَ بِدَعْوَى هَذِهِ الشُّبُهَةِ أَقْبَدَ مِنْهُ لَأَنَّهُ إِذَا صَارَ أَهْلُ الْعَدْلِ فَحَلَمَهُ  
 حَكَمَ وَبِهِ قَوْلُ ثَانِي حِينَ الْقُرْمِ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ اقْتَتَلُوا مِنْ الْخَوَارِجِ وَفِي عَسْكَرِ  
 الْخَوَارِجِ قُتِلَ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ قَتْلًا بَعْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ بَعْضُ الَّذِينَ عَسَا  
 أَهْلُ الْبَغْيِ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ وَلَا نَفَاةٌ كَانَ الْقَتْلُ  
 دَخَلَ الْبَغْيَ أَمَّا أَنْ أَوْغِيْرَ أَمَّا أَنْ وَكَذَلِكَ إِنْ غَضِبَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ  
 أَوْ خِجَّ كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ مَكَانَ الْأَتْبَاعِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِذَا غَلِبَ أَهْلُ  
 الْجَمَاعَةِ عَلَيْهِمْ هَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ وَهَسَابُ الْمَنْزُكَةِ  
 فَنَالَ أَهْلُ الْبَغْيِ إِذَا قَاتَلَتْ الْمَرَاةُ وَالْعَبْدُ مَعَ أَهْلِ الْبَغْيِ وَالْعَلَاءِ  
 الْمَرَاةُ وَتَضَرُّعُ رَجُلٍ بِمَا تَلَوْنَ مِنْ تِلْكَ قَوْلُهُمْ كَرِهَ مَدِينَةَ قَوْلِ الشَّافِعِ  
 وَقَالَ الشَّافِعِ السَّاسَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُ الشَّافِعِ قَالَ الْبُزْجُ وَكُلُّ مَنْ لَحِظَ قَوْلَهُ  
 مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ نَزَلَ الْأَمْرُ إِذَا سَأَلَ أَهْلَ الْبَغْيِ النُّظْرَةَ لِسَطْرَةٍ أَمْرُهُمْ وَجَا  
 رَجَوْعُهُمْ عَلَيْهِ إِلَى رَأْيِ أَهْلِ الْعَدْلِ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُ الْبُزْجِ وَإِذَا  
 لَحِظَ الْخَوَارِجُ وَاحْتِجَ الْأَمْرُ إِلَى قِسْمٍ بِالْمُخْتَلِفِ وَالْعَرَادَاتِ  
 بَعْلُ الْأَمْرِ بِهَذَا كُلُّهُ مَا كَانَ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُمْ قَوْلُهُمْ هَذَا قَوْلُ الْعَمْرِ  
 وَقَالَ الشَّافِعِ بِمَا ذَكَرَ التَّحْمِزُ قَدْ قِيلَ ذَلِكَ قَوْلُ الْحَبِّ إِلَى أَنْ يَتَوَقَّأَ  
 ذَلِكَ مِنْهُمْ مَا لَمْ يَكُنْ بِالْأَمْرِ صَرُورَةُ الْبَيْدِ وَالصَّرُورَةُ الْبَيْدِ أَنْ يَخْرُجَ بِالْمَرَّةِ  
 قُتِلَ مِنْهُمْ بِمَعْرِفَتِهِ أَوْ بِمَعْرِفَتِهِ أَوْ بِمَعْرِفَتِهِ أَوْ بِمَعْرِفَتِهِ أَوْ بِمَعْرِفَتِهِ  
 بِمَعْرِفَتِهِ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَعْرِفَتِهِ بِمَعْرِفَتِهِ  
 رَجَبُ أَنْ يَشْعُرَ وَبِهِ بِالْمُخْتَلِفِ النَّارُ بِمَا غَوَّيَتْهُ أَوْ مَعَارِفَهُ



عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَمَّا الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ حَايِرٌ لِأَهْلِ الْبَغْيِ وَأَهْلِ  
الْحَرْبِ وَلَكِنَّكَ أَمْرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ وَتَنْتَ قَوْلُ النَّجَّاشِيِّ  
أَنْ كَانَ الْعَبْدُ بِقَاتِلٍ جَارِ أَمَانَةٍ وَأَنْ لَا يَقْتُلَ الْمَرْغُورَ أَمَانَةً قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَمَّا الْعَبْدُ  
حَايِرٌ قَاتِلٌ أَوْ لَا يَقَاتِلُ عَلَى طَاعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَعَى  
بِذَمِّهِمْ أَذْنَاهُمْ قَدْ ذَكَرْتُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ  
أَذَاغَرَ لِأَهْلِ الْبَغْيِ لِشُرْكَائِهِمْ مَعَ أَهْلِ الْعَدْلِ وَالنُّفَرَاتِ بِلَادَهُمْ فَاجْتَمَعُوا  
مُتَقَاتِلِينَ مَعًا فَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ أَمَامَ أَهْلِ الْبَغْيِ  
كَأَهْلِ الْعَدْلِ جَمَاعَتُهُمْ كَجَمَاعَتِهِمْ وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا شَرٌّ مِنْ  
لَيْسَ الْخَمْسُ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا كَانَ الْوَحْشُ الْأَمْرُ أَنْ يَنْصَحَ جَارِ أَمَانَةٍ  
وَأَنْ يَمْلَأَ أَحَدَهُمَا مَعَهُ الْإِقْبَالَ كَالْكَارِهُ السَّلْبِ وَدَقِيقُ عَزَائِكِ  
الرَّأْيُ أَنْ يَنْصَحَ بِالْوَلَايَةِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ قَدْ رَوَيْنَا عَنْ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ  
قَالَ إِنِّي لَا تُضَعِّمُ نَصِيْبَهُمْ مِنَ الْبَغْيِ وَلَا أَدَّأَمُهُمْ حَتَّى تَنْتَهِى رَأْيُ الْمُسْلِمِ  
مُسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ تَدَّكُرُوا فِيهَا اسْمُهُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَفَصْدُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ  
خَصْمَانِيهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ وَغُلَى الْخَمَارُ فَعَمِرَ عَنِ الْحَصْنِ فَانْخَلَدُوا  
مِنْهُمْ نَاسًا وَأَمَّا الْإِمَامُ اسْتَفْتَا ذَاوَلَيْكٍ مِنْهُمْ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَجِيزَ  
مَنْ يَأْبِيهِمْ مِنَ الْأُمَمَارِيِّينَ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَأَى أَمَامًا مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ  
وَالَّذِي يَتَوَكَّلُ أَمْرَ الْفِتْنَةِ الْبَاعِيَةِ تَوَادَعُوا وَوَدَّوا فَقَرَأَ عَلَيْهِ أَرْبَعُ كُلِّ  
وَفِيهِمْ مَنْ هَمَّرَ إِلَى الْآخِرِ هُنَا مِنَ الرِّجَالِ وَغَدَا أَهْلُ الْبَغْيِ يَمُوكَانُ عِنْدَهُمْ مِنْ  
أَهْلِ الْعَدْلِ قَتَلُوهُمْ كَثِيرًا لِلْإِمَامِ قَتَلَ أَهْلَ الْبَغْيِ الدَّرَجَةَ بِدِينِهِ بِحَسَابِهِ  
صَاحِبِهِمْ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ وَلِلَّهِ تَجَارِيحُهُمْ لَيْسَتْ تَجَرُّهُمْ مِنْهُ الْحَقُّ لِلَّذِي  
يُجِبُ عَلَيْهِمْ فِيهَا تَعَدُّوا وَوَقَتَلُوا وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ  
وَعَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِنَا وَخُتَلَفَ فِيهِ دَفْعُ الرِّجَالِ إِلَى الْحَرَارَةِ فَبَيَّنَّا فِيهِ عَمْرٌ  
وَسَلِمَةُ فِي الْأَكْرَعِ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَابْنُ تَوْبَةَ يَحْذَرُ ذَلِكَ الْبَهِرَ



وقال أصحاب الرأي ما ذا الظهور علي في امر فاخذوا راية الايمان فظهر الامام  
 عليهم اجتناب العربيه من الصلوة واداء امر الانساق علي عسكر  
 الخوارج وظهر عاشر وعشرون لا تحبب اليه من ركاية وهذا الخبر عنه من  
 ركاية ماله قال ابو بكر انشد ابو عبيد فقال اما الذي اخبرني امر الخوارج  
 فانه يكون علي من احد وامنه يعني الركاية الاعادة قال ابو بكر يخرج  
 منك من اخذ وامنه ولا معنى لقول ابي عبيد هذا اه كاب  
**الحال التي تحب علي امر القتال فيه في ايام الفتن**  
**والحال التي تحب علي امر الوقوف عن القتال فيه وكف**  
**يده ولستانه** قال ابو بكر اذا صحت الخلافة للامام وظهر  
 الجميع مخرج عليه وجل من بايعه طيعا غير مكوليفائه فعلى الناس  
 معونه امامهم وتتل من خرج عليه للاخبار التي ثبتت عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيها بيان ذلك هذا احد الوجهين والوجه الثاني  
 ان يفتروا الناس في ثبوت عقد كل فريق منهما الرجل الخلافة ويتبع كما  
 فريق منهما جماعة بكثر عددهم ويسلك امرهما فعلي الناس  
 الوقوف من القتال مع احد من الطائفتين للاخبار التي جاءت عن النبي  
 الله عليه وسلم في ذلك وقد ذكرنا الاختيار في ذلك باسنادها  
 في مختصر كتاب السنن والاجماع والاختلافه باب  
**الوجه الاول من الوجهين** في حديث عبد الله بن  
 عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما  
 اما ما صنفه يده ومقر قلبه فليطعه فيها استطاع فانها اخر  
 بيان عنه فاضروا عنوا الاخر في حديث ابي سعيد الخدري عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا ابرج الخليفةين فاقبلوا الاخر  
 منها رتبة حدث عرفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



سَيَطْرُنَ هُنَا وَهَنًا وَرُوحٌ يَهْأُصِرُهُ الْأَمْرُ خَرَجَ عَنْ مَنِيٍّ وَأَمْرُهُمْ  
 جَمِيعٌ فَأَصْرَبُوا عَنْقَهُ بِالسَّيْفِ كَأَيَّامٍ كَانَتْ هَذَا كِتَابُ  
 الرَّجُلِ النَّبِيِّ الَّذِي نَجِبَ عَلَى النَّاسِ الْوَقُوفُ عَنِ الْقِتَالِ  
 فِيهِ وَطَلَبَ السَّلَامَةَ مِنْهُ وَفِي حَدِيثٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 الصَّامِتِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ أَنْتَ  
 إِذَا رَأَيْتَ أَحْمَارَ الزَّيْتِ قَدْ عَرَفْتَ بِالذَّمِّ مَلَأَ اللَّهُ لِي رَسُولَهُ فَإِنْ عَلِمَكَ  
 مِنْ لَدُنِّهِ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَخْبِسُ وَأَصْمُتُ عَلَى عَائِشَةَ قَالَ  
 تَشَارَكَتُ إِخْلَافَكَ فَمَا تَأْمُرُ وَلَا تَكْزُرُ لَكَ قَالَ لَنْ دَخَلَ عَلَيَّ قَالَ  
 أَنْ خَشِيتُ أَنْ يَشْهَرَكَ شُعَاعُ السَّيْفِ فَأَلْقَى بِكَ عَلَى وَجْهِكَ  
 يَبُورُ إِلَيْهِ وَأَمَّا كَيْفَ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي عَرَفَةَ قَالَ قَالَ عَبْدُ قَيْسٍ  
 عَنْ بَنِي عَفَّانَ أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّهَا  
 سَتَطْرُقُ نِسْنَةُ الْقَاعِدِ عَنْهَا خَيْرٌ مِنَ الْغَائِمِ وَالْقَائِمِ خَيْرٌ مِنَ الْغَائِمِ وَالْمَاشِي  
 خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي فَقِيلَ لَهُ أَرَأَيْتَ أَنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي أَوْ سَطَا إِلَيْهِ لَيْسَتْ لِي  
 قَالَ الْكَابِرُ أَكْبَرُ مِنْهُ حَدِيثٌ أَهْبَأُ مِنْ صَبِيٍّ أَنَّهُ قَالَ لَمْ يَلْعَلْ قَدْ قَالَ لَهُ مَا يَنْتَظِرُ  
 مِنْ تَبَاعِي قَالَ الرِّصَالُ خَلِيٍّ وَأَبْنُ عَمِّكَ قَالَ إِنَّهَا سَتَكُونُ فَرَقَةً قَادَا  
 كَانَتْ لَكَ فَالْتَرَسْتَ بِكَ لِقَدْ سَبَقَ مِنْ خَشَبٍ وَقَدْ فَعَلْتُ رَفَقْتُ  
 ذَكَرْنَا هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَسَائِرَ الْأَخْبَارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ وَأَبِي بَكْرٍ رَأْيَ مَرْبُورٍ  
 بِأَسَابِيدِ هَلَكَةِ الْكِتَابِ الَّذِي اجْتَصَرَتْ مِنْهُ هَذَا الْكِتَابُ وَمِنْ أَعْتَرَلَ  
 مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَنَّهُ كَانَتْ فِيهَا مَصْنُوعِي  
 سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ الْأَشْجَعِيُّ وَبَحْمَلِ بْنِ سَلَمَةَ وَأَبْنُ عَمْرٍو قَدْ  
 ذَكَرْتُ أَخْبَارًا أَتَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الْعُرْلَةِ فِي الْفَتَنِ وَسَائِرِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تَزَكَّتْ  
 ذِكْرُهَا هُنَا كِتَابُ السَّاحِرِ وَالسَّاحِرِ فَإِنَّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَخْبَارُ  
 أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ تَلَّى السَّاحِرَ الَّذِي يَمْحُ بِكَ لَمْ يَكُنْ لِي نَافِعًا وَجِيتَ طَائِفَةٌ

قُلْتُ



عليه الفل روي هذا القول عن عمر بن الخطاب وابن عمر وحفصة  
وحنبل وتيسر بعد هذا اذهب عثمان بن عفان ربه قال ملك  
والشامعي وابو ثور واحمد واسحق التميمي وقد روي عن عائشة  
انها باعت سحارة كانت سحرتها باعتها وحملت ثمنها في القاب  
قال البربر اذا افر الرجل انه يسحر به الام يكون ذلك الكلام كفر الا واجب  
فله ان لم يسر ليقول النبي صلى الله عليه وسلم لا حول امرى مسلم الا  
باحدي ثلث يكفر بعد ايمان وكذا لو ثبت عليه به بينه ووصف  
اليه كذا ما يكون كذا فاذا ارجنا قوله لما ذكرناه في كتاب وجب قبول  
توبته وان كان الكلام ذكره سرية ليس يكفر لم يجز فيه وان كانت احدث  
في المسحر رجابه توجب القضاء او تقتصر منه ان كان عمداً ذلك  
وان كان ذلك ما لا يقتصر فيه ففيه دية ذلك العصور وقد روي  
عن ذكرنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم امروا بقتل  
السحار وامرت عائشة رضي الله عنها ببيع التي سحرها واذا اختلف  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسئلة وجب الساع اشبههم  
قولا بالكتاب او السنة وقد تجوز فيكون السحر الذي امر من امر من  
بقتل السحار سحر يكون لغيره فيكون ذلك موافقا لسنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وتحتل لكون عائشة امرت ببيع ساحر لمن يكره سحرها  
خبر فان اجمع على تحديت جند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال احذر الساحر من بالسيف يلوح هذا الاحتمال ان يكون امر بقتل السحر  
الذي يكون سحر كذا فيكون ذلك موافقا للخبر التي جاءت عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال لا حول امرى مسلم الا باحدي  
ثلاث وثلاثين اسناد حديث جند فقال الذي روي اسمعيل بن  
مسلم وهو ضعيف عندهما عائشة قد اعلم ذلك بان



أحكام تارك الصلاة ٥ حبا الحديث عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال لا يدخل دار من داري مسلم أنه قال ما بين العبد والكفر  
أو الشرك إلا ترك الصلاة ٥ حديث يرويه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من ترك صلاة العصر من بعد أحب إلى الله عمله وأنت عنه أنه قال  
الذي يقرئ صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله وثبت أن عصر من الخطايا  
قال الخط في الإسلام لا يترك الصلاة ٥ وقال ابن مسعود من لم يصل فلا  
دين له وروينا عن جابر أنه سئل ما بين العبد والكفر قال ترك الصلاة وروينا  
عن علي بن أبي طالب أنه قال من لم يصل فهو كافر وكذا في الدرر أنه قال  
لا إيمان لمن لا صلاة له وروينا عن ابن عباس أنه قال من ترك الصلاة  
فقد كفر وقال حذيفة لرجل لا يتر الكوع والسجود ما صليت منذ كنت  
لازل للرجل أن ذلك صلاة من أربعين سنة وقال له لو مت وأنت  
علي هذا لمت على غير فطرة التي فطر الله عليه فأمر روميا عن بلال  
أنه قال الرجل لا يتر الكوع والسجود لو مت الأرض ما أنا إلا على ملة عيسى  
ابن مريم وقال عبد الله بن شقيق لا يكفر أصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم من تشبهوا بآعمال تركه لم يخرج من الصلاة ٥ **باب**  
**اختلف أهل العلم في تارك الصلاة ٥**  
اختلف أهل العلم في ترك الصلاة عما إذا حتى يخرج آخره من العبد  
عذر فقال طائفة هو كافر هذا قول النجاشي والشافعي وأبو المبارك  
وأحمد وإسحق قال أحمد لا يكفر أحد بترك التارك الصلاة عمدا  
فإن تارك الصلاة إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى يستتاب ثلاثا قال  
سليمان بن داود وأبو حنيفة وابن أبي شيبة وقالت طائفة يستتاب  
فإن تاب ولا قتل ولم يثبت هذه الطائفة كما إذا قتل مكحول وبه قال  
مالك ومحمد بن زيد وروكي والشافعي قال الشافعي وقد قيل يستتاب

صلى الله عليه وسلم



تارك الصلاة ثلثا وذلك ان شاء الله حسرت فان صلي في الثلث والا  
سار فيه قوله ثلثا وهو ان يضرب ويشتجر هذا قول الزهري وسيل  
الزهري عن رجل ترك الصلاة قال ان كان انما تركها ابتداء دينا غير الا  
ضرب قيل ان كان انما تركها انما تركها ابتداء دينا غير الا  
كان انما هو فاسق صريحا مبرحا وسجين فقال الله عز وجل وتخشى  
صلى فيه سواء ما ذكرناه ثلثه او اويل لعل في قول من اهل الكلام قالت  
فرقة وهو فاسق لا كفر ولا مؤمن بخلاف النار الخ ان شئت وقالت  
فرقة مؤمن بالله العظيم خلد الدبر والمال وقالت طائفة انما استحق  
اسم الكفر من اسلم ثم لم يصل حتى تهرت لار في قوله اقيموا الصلاة اريد  
به جميع الصلوات فمن اسلم ثم لم يصل شيئا من الصلوات حتى  
مات مات كافرا ومن صلى شيئا من الصلوات في عمره استحق هذا  
الاسم قال ابو بكر فاحتمى من قال بالقول الاول فكثير من ترك الصلاة  
بالاخبار الويلة اذ يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
احق له اسحق واجبه اسحق في ذكره كتاب احكام تارك  
الصلاة واجبه الشافعي بان ابا بكر قال لو منعوني عقالا اعطوا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لقائلتم عليه لا يفرقوا بين ما يجمع الله  
قال واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتوا ما نزع الزكاة  
اذا كانت فريضة من فريضة الله نصب اهل قاديان فليقدر على  
اخذها منهم طائفتين فاستحلوا ثمنها فوالقائل سبب القتل فيها  
كانت الصلاة لا يقدر على احدا ما منه لانها ليست بشي  
كما حذر من تلك مثل اللقطة والخ والمال لما ان صليت والا سلبا  
كما قيل فيقول ان قلت بالامانة والا فتلنا في ذكر كلاما واجبه بعض  
من تميل الى القرب والخيش بالما ثلثه اقل ما سئل الله بليزده فارحبا

مما



ثَلَاثَةٌ

اللَّهُ

ما اُحْتَمَلَهُ

يُرَى

صَدَقَ الْإِسْلَامُ

أول ما قيل وهو الأدب ووقفنا عن إيجاب القتل عليه لأن فيه اختلافاً  
 ولا يجوز أن يقرأ حم من قبله إلا بان الإباحة أو خبر ثابت وفي  
 قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل دماء من مسلم إلا بأحد  
 ثلث مَن بعد إيماننا وزناً بعد إحصاء أو قتل قسراً فيقتله فيشارك للصلاة  
 لم يأت بها أحد من الثلث التي أوجب بها النبي صلى الله عليه وسلم  
 مرافقه دمه وأحق الناس أن يقول بعد القول من قال إن الشاخر لا يقتل إلا  
 بأن يستوقفه على ما يحرمه فإن كان ذلك كلاماً ما يكون كفرًا استثنائاً  
 وإن لم يكن كفرًا عاقبةً ولم يقتله لأن النفل لا يجب عند الإباحة  
 الثلث التي ذكرناها قال فليت شعري من لي بها والثلث عند تارك الصلاة  
 وهو غير جازٍ فيلزمه لذلك اسم الكفر ولا تترك الصلاة استثنافاً  
 ولا معاندةً وتارك الصلاة تشارك سائر الكفرة في الإخبار التي حات  
 بتكسر ترك الصلاة كالأخبار التي حات في الإكفر بتأثير الذنوب نحو الله  
 قوله سبأً للمسلم فسوق وقوله كفر وقوله من حلف بغير فقد  
 أشرك وقوله لا تجعرا هدي كذا لا يجزى بعضكم زناً بغير ولا  
 برعوا عن أبا بكر في رجب عن أبيه فقد كفر وذكر غير هذا مما مر كنه  
 قال فماذا لم يكن بعض من ذكرنا كافراً مرتداً يجب استثنائه وقوله علي الكفر  
 إن لم يثبت وتاركوا هذه الأحبار تأويلات اختلنا بينه وكذلك الأحبار  
 في إكفار تارك الصلاة يحمل من التاويل تأثير الإخبار التي ذكرناها  
**باب اختلاف أهل العلم في الكافر يصلي**  
 يرى من أهل العلم الكافر يصلي بالرملة وجعلته  
 مسلماً هذا قول عبيد الله بن الحسن وقال سعيد بن عبد العزيز إذا أذن  
 فأقام وحلي به فقرأ أسلاماً وبسبب فارتاد ولا يقتل وبه قال الليث  
 ابن سعد قال الشاهد نجي إذا قلتم ورتة المرتد انصره راوت مدقة

يُرَى  
 صَدَقَ الْإِسْلَامُ



بعد الشهادة عليه بالردة صلى صلاة المسلمين قبل ذلك منهم  
ورثته وقالوا كان هذا بلاد الاسلام والبرد ليس في حال ضرورة  
لم اقبل منه حتى يشهد عليه شاهدان بالتولية بعد الردة قال وكان  
الوزاعي يقول في نصراي حبيب مسلمين في نفس صلى الله عليه وسلم قال  
خفتكم على نفسي ومالي وما لا تمل عليه وكذلك لراذنا قام  
وصلى بهم لم ير عليه فتلا لتتبعه على نفسه وتعيد وصلاتهم  
الذي ضلوا حله وقال ملك لا تمل عليه وتعيد وصلاتهم وفي بعض  
كتب محمد بن الحسن في ذي شهد عليه بنحو دانه صلى الله عليه وسلم  
واحدة في جماعة قال اجعل مسلما او اضرب عنقه في كتاب  
القسمه قال ابو محمد بن ابراهيم بن المنذر قسم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الغنائم بينكم و قسم يوم خيبر لما اتي فسر  
سهمين وقسم ارض خيبر وهي اموال عظام لم يغم المسلمون في  
حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم العباير بسم الله وقسم  
من اخذ من الارضين والحصون الخيل التي فيها الاموال من المراكم  
المقاسم وكانت المقاسم على امر الخير على الشور والنظام والكتيبة  
كانت المطاه والسوق في سحر المسلمين وكانت الكتيبة حشر  
الله رسوله صلى الله عليه وسلم وشهد في القرية البناير والمسالك  
وقد اختصرت ذلك وقد قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم  
قرازيهم حيث بين اصحابه وقسم عبد الله بن جحش ما غنمه وعزل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وخمس العير وقسم شاربها بين  
اصحابه وانزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم يسألونك  
عن الشعر الحرام قتال فيه فلقتال فيه في الآية واجمع كل من خط  
عنه من علماء انصار من اهل الحديث واهل الرأي وغيرهم على المذبح

كان  
العين



اول الارض اذا كانت بين شركا واحتملت التفسير عن غير ضرر بلحق  
احد منهم فيه واجمعوا على قسمه ان قسمه لا تجب يلزم اذا  
اقاموا بينة على احوال ملاحمة قاتل  
ما لا تجب قسمة مما فيه فساد على الشركاء وصنر  
عليهم قال الله تعالى لا تصاروه من تصية واعليهم وقال  
ولا تشكروهم صرا لا عندوا ومن يفعل ذلك فخطا ففسده  
وقال جل ذكره لا تصاروا الالة بولاهم ولا عار ولا مؤلوه بولاهم فنهى الله عن  
تناوه عن الاضرار وليس الاضرار من عمل الاقل ولا من احدا والمشتين  
وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ضرر ولا ضرار وليس  
الحديث صحيح بل هو مرسل وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال من ضر ضر الله به من تشاؤسوا الله عليه وقد امر الله تعالى بحفظ الاموال  
فقال تعالى ولا ترقوا السفقا اموال البر التي حبه الله لكم قبا ما وقد وكل  
الله العباد امر الاموال العقد والعروض والرفق وسباير الاموال الشراك  
بينهم فيها باشره وموارث ومغانم وامرهم باصلاحها ونهاهم ان ياكلوا  
اموالهم بينهم بالباطل فقال جل ثناؤه ولا تاكلوا اموالكم الا ان تكون قجارة  
عن نواصم منظر ونهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اصابة  
المال ونهاهم عن الميسر وهو القمار لان فيه تلبا لاجنوا لم نعلم  
عن نبي الترخي تبك وصلا حقا اذ في ذلك غرر ونهاهم عن بيع العذر  
وبيع الحصاد والامانة والتجارة وشع الله من اجرة ذلك صرا  
على البايع والمشتري فنفى كل ما ذكره مع ما اوردته لالة على الاتساع  
الاموال يحفظها واملا حقا واجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم  
على التولية لكانت بين جماعة فاباه بعضهم احتياطه منها بان  
يطلع بينهم وليس انهم مشرعو من ذلك ولا يقطع فان لنا الامر



ونساده وكذلك السفيه يكون بين الجماعة لها القمه الشيرة فاذا  
كثرت اوقعت ذهب عامة قيمتها والجراب في المصنف والسيف  
والدرع والجبنه والمائدة والصحة والصندوق والشديد والباب  
والنعل والفوس وما اشبه ذلك يكون بين جماعة كالجواب فيها  
ذكرنا من الليرة والسفينة فاما الرصير للراع والسلاج اذا كان  
بين جماعة فنقسمه ونقسمه جار من الشراك ايا هذا انا ان ربح  
لهذا ايجد بقيقه وهذا عهد يمتد وهكذا عبد وذلك خلاف  
الشي للمرد ويكون بين جماعة يقسم اذا الشرا اقطع ويذهب حكمة

فقسمت هذا  
ناقده

**ثمة باب** قسم الارض والدار فمثل  
القسمه قال ابو بكر اصبح دلمر تحفظ عنه من اهل العلم  
على ان الدار والارض انا اختلفت القسم ودعو الشراك الى القسم ان  
قسم ذلك لثوب بينهم واختلفوا فيه انا انما بعضهم الى القسم  
وابا الاخر في قسمه ضرر على بعضهم فغير قول ملك ثوب قسمه  
ذلك بينهم واختلفوا

وقال الشافعي اذا كان فمثل القسم حتى يفتح  
واحد منهم على صير اليه مقسوم اجبرهم على القسم وان لم يفتح اليه  
ما يصير اليه اذا اتفق بينهم فاقول من في القسم ان قسم جمعت  
لكم خنز فكم فكانت مشاعه بينكم فخر ايقا واخرجت لطلب القسم  
حقه كما طلبه وان شربتم قسمه بينكم فكم ذلك لا تولى بينكم  
وقال النجاشي اذا ار الصغيرة بين اثنين ايهما طلب القسمه واباه  
فسميت له وفيه قال الصواب الذي فيه قولنا في هو ان كان قسم من  
لا يفتح ما قسم له وان لم يفتح شراكه ما يصير له فليس قسم وكل  
قسم يدخل على احد ما خسر لا يقسم قال ابو بكر وهذا اصح القول

الحكماء في  
الدين وال  
العلماء في  
الدين وال  
العلماء في  
الدين وال



74  
718  
التي قلنا هاتين الباب قبل ومن استحسن من الكوفيين فامتنع من الضرر  
الكثير وسهلت القليل بغير حجة يرجح البقاء في معنى لقوله ودفع  
الضرر عن المسلمين تحبب كل شيء على ظاهر ما ذكرناه من الكتاب  
والسنن ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اجاعة المال  
مع اجاعة امر الامتناع من قسم اشياء ذكرناها في المصنف من الضرر  
**باب الدور تكون بين جماعة مشتركة** قال  
ابوبكر واختلفوا في العدد من الدور تكون بين جماعة فدعا بعضهم الى  
ان يجمع حقه في دار واحدة وازاد بعضهم وازاد بعضهم ان يعطوا  
من كل دار حصته فقالت طائفة تقسم كل دار على حدة هذا قول  
الشافعي وفيه قال النجاشي وفيه قول ثلثي وهو قول من فرق بين الدور وتكون  
في موضع واحد او مواضع متفرقة فقال مالك في المنزلة فيمن ملك  
وترك موالا بالغالية والشافعية ان الدار لا يقسم مع المصح الا ان  
رها امله بذلك وان الدار تقسم مع الغير اذا ماتت اثنان منها  
وان الميراث اذا كانت بارض واحدة الذي بينهما منقارب فانه يقام  
كل واحد منهما في سهم بينهما من الدور والساكن بهذه المنزلة وفيه  
قول ثالث وهو اذا كانت دور شي بين قتر جميع حق كل واحد في دار او في  
بعضها ولا يقسم كل دار بينهما على موارثتهم فيكون ذلك ضرر  
عليهم وفساد لحقهم فان اريد ذلك بعضهم او كلهم وكان في ذلك  
ضررا ونسأولهم الحائر في ذلك فحمل على ما هو اصح لغير  
والله اعلم قال ابوبكر والقول الاصح هذه الاقاويل وذلك ان  
كل شريك منكم في ماله ينبغي ان يبيع فيه الذي يراه وكما ليس له ان يبيع على  
رجل بالغ رشيد ماله وان كان مع ذلك صلاح له وان لم يلب ذلك منه  
بصرف الثمن وامتنع من البيع فكذلك ليس له ان يبتاع حقه من دار



إلى دار أخرى لا نذكر ذلك معني البيع والله أعلم به **باب**  
**الدار يكون بأيدي جماعة يردون قسم ذلك بينهم**  
 قال أبو بكر أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن جماعة لرجاءوا  
 إلى حاكم ببلد من البلد أن يبايعهم أرضا ودارا وعرض من العرض  
 وأقاموا البيعة على أنهم مالطور له وسأله أن يامرهم أن يقسم  
 بينهم ذلك وأحتمل الشيء التسمان قسم ذلك يجب بينهم ولا يختلفوا  
 فيه أن سألوه قسم ذلك بينهم بأقرارهم ولا يسهل معهم يشهد لهم  
 بأمر لا يسهل الذي يسهل فقال طائفة لا يقسم ذلك حتى  
 يتموا البيعة على ذلك هذا قول الشافعي وفيه قال النعمان في الدرر والعتد  
 وقالت طائفة يقسم بينهم الدرر والأرضين والأمر والثاني  
 والمتاع والساد والعرض كلها يقسم ذلك بينهم بأقرارهم على  
 أنفسهم هذا قول يعقوب ومحمد وأبو بكر قال أبو بكر وقد وافق النعمان  
 في مقالته حيث فرق بين الدار والعرض والدرر والأرضين يخرج  
 مع البيعة قال أبو بكر إذا إلى القتل الثاني **باب**  
**الدار تكون بين جماعة فيهم صغير أو غائب**  
 وأختلفوا في الدار والأرض تكون بين جماعة وفيهم صغير أو غائب  
 في قول مالك والشافعي يقسم ذلك بينهم الحاكم وإن كان شريكهم  
 غائبا زبه قال أبو بكر وقال النعمان كان ثوارا حاضرا أو يقسم غيب  
 صغار وكبار فاقام الوارث الحاضر البيعة على التوارث وسأل القاضي  
 أن يقسم الدار فإنه لا يقسم ما لا يسهل معه خصم فإن كان معه  
 صغير واحد جعله القاضي وصيا وقيل البيعة وقسم الدار لأن معه خصم  
 وهو قول يعقوب ومحمد وكذلك الأرض كذلك الثمن في الدار  
 وقال النعمان لا يقسم القاضي الحايطة ولا الحمار بين جليلين ولا الثمن من ذلك



لأنه قسمة ضرر وقال النعمان منع القسمة إذا كان الضرر على جميعها  
 فإذا كان الضرر على أحدهما وليس على الآخر ضرر فإن القاضي يقسم بينهما  
 والقسمة على الرجال والنساء سواء وكذلك أدل الدفعة وكذا للحر وعبد  
 بينهما إذا روى قال النعمان إذا قرأ بها شرايبهم قسمتها بينهم بغير  
 بينة وإذا قرأها مبرأت لم اقسّمها إلا بينة قال أبو بكر ما بينكم فرق  
 وقال يعقوب ومحمد هما سوا قسمة بغير بينة إذا اقرروا هـ

اقرروا

### باب إذا اقسّم بين شركاء في يد عي

بعضهم غلطاً هـ قال أبو بكر يختلف أهل العلم في القاسم يقسم الأرض  
 أو الأثر بين الشركاء في يد عي بعضهم غلطاً فقال طائفة يكلف البينة على  
 ما يدعي من الغلط فإن جابها رد القسمة عليه هذا قول الشافعي وأبي  
 ثور ورواه قال النعمان وقال مالك في الشركاء في يد عي يعم خطا القاسم قال يعقوب  
 له يعني القاصي ان ينظر في ذلك فإن كان الذي تعدى لذلك ما مؤثراً قد أصاب  
 رجة العمل فيها قسم أنت ذلك وإن خطأ رده قال مالك وزعم ما مؤثراً من  
 الناس لا تخشون بغيره والناس في ذلك ليسوا كلهم سراً قال أبو بكر هذا

كأن

### باب آخر القسمة

وشها هـ هـ قال أبو بكر الأفضل والإعلى للذكر والقاسم وطب  
 معان المسلمين ان يعملوا محتسبين طاب ثواب الله فإن لم يعملوا فليس لهم  
 لقاضي المسلمين ان يترزق القاسم من بيت مال المسلمين كما يفعل علماء  
 المسلمين في رؤسهم ومعلمهم ومن قام بامر فيه صلاح غواهم وقد اختلف  
 أهل الملة أجر القسام ان لم يعملوا محتسبين في رؤسهم من بيت مال  
 المسلمين في رتب طائفة أخرى أجر على ذلك من رؤسهم عنه انه روى  
 ذلك على أبي طالب وأبو سميرين وقال القاسم رابع لا يجوز عليهن  
 أجر القاسم ورواه القرآن والأذان وقال سميرين ان سبب كل حساب تحسبه



ياخذ عليه اجرا غير طابل فقال الشافعي اجرا القسائم من بيت المال  
فان لم يعطوه خلي بين الناس وبين موطئ القسائم فاستأجروهم ما شاءوا  
وقال ابو حنيفة قال ابو ثور رزقهم بيت مال المسلمين فقال مالك بن  
احقشيب فهو خير له راحب الرواه ان اقول الحنفية او انه خرام فاد  
وذلك لانه لا يروح من يعمل بغير جعل هذا الابد منه وقال النعمان لا بأس  
ان ياخذ قاسم الدرر والارضين عليه الاجر من الانفق قسم بينهم واختلفوا  
في الاجر ونصا وهم مختلفه فقال اكثرهم تكون الاجر على قدر الانصاف  
لا على عدد الروس فهدا قول الشافعي وسواء وعبيد الله بن الحسن  
وابي ثور ويعتوب ومحمد وبنه قول قاي وهو ان الاجر على عدد روس  
الرجال هذا قول النعمان قال ابو بكر الارصبي واختلفوا في شهادة  
القسائم فكان الشافعي ومحمد بن الحسن لا يجزان شهادة القاسمين  
وبنه قول ثوري وهو ان شهادة القاسمين اللذين يحب بهما الحاكم  
على ما تقسمان جائز من قتل ابهما لان من شهدتهما الى انفسهما  
شهادتهما قول ابي حنيفة وكان يعقوب يقول لا يجوز شهادتهما ترجع  
الى قول ابي حنيفة وثقه قول جميع من ذكرنا لا يجوز شهادة قاسم واحد  
قال ابو بكر والذي به اقول ان شهادة القاسم الواحد غير جائز لا يلا علم  
مع من اجاز شهادة الشاهد الواحد حجه فاما القاسمان يشهدان  
على قسم مل ولا سامر جري شهادتهما الى انفسهما نفعا باخذائه  
وكانا محتسبين او من رزق من الفير وكانا عذلين وشهادتهما  
مقبولة وهما داخلان في جملة قواه من تصور من الشهاده غير  
خارجين عن هذا الالايه تحججه وهذا انما لانهم لا يرون الاستثنا  
من الكتاب الا بكتاب ارسنه او اجماع وليس مع استثنائهما من  
جملة الايديه باب العبد يكون

ما  
يجوز ان

حجة



بين جماعة يدعون احدهم الى بيع الى بيع الجميع ليتقصر  
حصنه من الثمر ويأبى احدا به البيع واختلغوا منه  
الرجل يكون له الشقص والعبد الذي له الثمن اذا بيع كله ولا يجد صاحب  
الشقص حصنه الثمن الذي يصيبه مع احواله عبد بيع الطرافة قالت  
طائفة يكره الذي يابى البيع على ذلك فهو قسوة السرق وساء هذا قول  
ملك قال وكذا البعير والثوب وكل ما لا يستطاع قسمه وقال ملك  
في العبد يباع منه ويبيع عليه فيشترى من غيره وفيه قال ابو ثورث  
الذاريقاني او يشتري احدهما من صاحبه وقال الشافعي لا يباع عليه  
ويقال لغيره من صرته حق فذكر ما شئت كان الذي بينهم سيف او عبد  
او غيره قال ابو بكر بن الشافعي اصح القولين والله اعلم بالصواب  
باب قسم الرقيق والغنم والاشياء وسائر  
الامتنعة سوى الرباع والارضين كان ملك يقول في الرقيق  
والغنم والاشياء التي تجعل الخبز فيها مع البشر فقسر ذلك جائز وفيه  
قال ابو ثورث في الغنم والمتاع والحزني وغير ذلك ربه قال التميمي يبيع  
في الغنم والابل والبق والسباع كلها مما يستقيم فيها القسمة وقالوا  
في الرقيق لا يقسمون لان اختلافهم فافترق ذلك الدلو والياقوت والزمر  
لا يقسم فاما الفضة والبر والذهب الثمر فانه يقسم والحديد والخاس  
اليتري لا تقسم لانه من ذلك ويقسم ما كان بالكيل والوزن فليلا كان ارا  
عشيرا ولا يقسم حايط بين اثنين ولا حمام ولا حانوت صغير قال  
ابو بكر بن الشافعي في الدلو والجرير والياقوت والزمر وجميع الاشياء  
من الذهب والفضة والحديد والتماسر والصخر وغير ذلك فليلا كان ارا  
معزله ما كان يوزن فيوزن وما كان بالقياس فاقسمه وهذا الباب كله  
على هذا فيتم تقسيمه على قدر الراعي والله اعلم قال ابو بكر بن الشافعي

هذا هو القسمة  
في الرقيق  
والغنم  
والاشياء  
والسائر



٢٨

قول الشافعي من منع في الدور تكون بين جماعة ان يجمع حقوق  
رجل منهم فيجعل له داراً واحدة وقال يعطى من كل دار حصته ولم ير نقل  
حق من دار الى دار اخرى ان يكون له في كل غير حصته ولا استقلاله من  
يعبر اليه غير اخر ولا يجوز على قياس قوله قسم شي مما ذكره من الحيوان  
والجواهر وسائر الامتعة قال ابو بكر بن زيد قسم النبي صلى الله عليه وسلم غير  
حينئذ لئلا يكون ذلك من النبي والماشيده فيكون في قسم الحيوان وفي معنى  
واحد من ذلك في من المنع منه فلا يكون ذلك الجبال فيمنع وقد اوعى صلى الله  
عليه وسلم من الاعد الستة الذين منتهى امر بخصه مرقصه من  
بالرعة من حق العنق وحق الدارث فاعنق اثنين واربعه  
**باب صفة القسمة** قال ابو بكر كان الشافعي يقول  
اذا قسم ارضاً فيها اصل ارض او لا اصل فيها ولا سائماً يقسمها على  
القيمة لا على الرزق فيقومها فيما ثم يتسمها فيه قال ابو ثور وقال  
احباب الراي اذا كانت الدار من الرجبين فانقسمت ما فيها منهما مدارعه  
درعها بينهما رجل فخصاه فان النعم والهو جابر وكذلك قسمة قاسم  
القاضي اذا قسم من قوم ولزج بينهم قال ابا حنيفة قال هو جابر وقال  
ابو حنيفة الفرعة في القياس لا يستقيم ولكما تركنا القياس في ذلك  
واحدنا الا نأثر السنة وقال ابو ثور قال بعض الناس يعني للنعم من يعزب  
بقوم البناء والارضون بالقيمة وكذلك النخل والشجر فان قسم وجعل على  
الذي باحد قسمة عشر وان جعلت القيمة في الدور فهو صاحب الي  
لان الدور امة منع وليس من الميراث فيجعل الفضل في الدور ولا يصير جزء  
فخر ليس في راع ولا غير قال مالك في الارض فيها النخل يقسم بالقيمة فيفضل  
فما كان في راعها راعها يعزب النخل من الارض والما في راعها من النخل المأور  
يكون هذه التي المأور ما يخلد والى على اربها خمسة عشر ومائة في فضلها

ما في راعها  
من النخل  
المأور  
فما كان  
في راعها  
رعاها  
يعزب  
النخل  
من الارض  
والما في  
راعها  
من النخل  
المأور  
يكون  
هذه  
التي  
المأور  
ما يخلد  
والى على  
اربها  
خمس  
عشر  
ومائة  
في فضلها



تلقاها ثم يقسم ذلك بالقيمة وقال الشافعي نخصي القاسم أهل القسمة ويحسم  
مبلغ حقرتهم فان كان بينهم من له سد من ذلك ونصف قسمة على  
أولى السهمان وهو السدس من جعل لصاحب السدس سهمين ولصاحب  
الثالث سهمين ولصاحب النصف ثلاثة ثم قسم الدار سنة اجزاء كانت  
اسماء أهل السهمان في فراق من قرأ طبع صغاراً ثم زاد رجها في سدس من طين  
ثم دحرج البندق فاداً الشريد درجة من العانة حجر رجل لم يحضر البندق  
ولا الكتاب أو حجر صبر أو عبد ثم جعل السهمان قسماً أحدهما أرطو وثانيهما قالوا  
ثم قال ادخل بك وأخرج علي الأول بندقته وأخذها فاداً أخرجها فقصها فاداً  
أخرج أسهمها سهماً حقيقاً جعل له السهم الأول فان كان صاحب القسمة  
فصوله لا شيء له غيره وإن كان صاحب الثلث فصوله والسهم الذي يليه وإن  
كان صاحب النصف فصوله والسهمان اللذان يليان ثم يقال ادخل بك وأخرج  
بندقته على السهم الفارع الذي يلي ما أخرج فاداً أخرج سهمه فصوله وأوصفت  
حتى ينبت السهمان **باب** **الشيء المقسوم**

**يستحق بعضه** واختلفوا في القوم يقسمون الشيء ثم يستحق بعض ما في يده  
أحد من فالت طابفة ببعض القسمة هذا قول الشافعي فقال الشافعي ويصل  
أحد الدار أو الوصية أن يطوعهم أن يعطوا أهل الدارين والوصية أن يطوعهم  
أن يعطوا أهل الدارين والوصية أن يعطوا أهل الدارين والوصية أن يعطوا أهل الدارين  
قالوا هذه الدار بعنا منقضاء القسمة ومدة كراي القسمة مذهب مالك في  
الرجلين ينتسبان الدار يأخذ أحدهما الربع والآخر ثلثاً وأما ما استحق من الدار  
فبعض الربع نصف ما في يده قال يرجع على الذي أخذ ثلثه أرباع الدار بقيمة ربع  
ما في يده ولا ينقص القسمة ما إذا استحق من ذلك واحد منهما ما في يده فالقسمة  
تقسم إذا كان الذي يستحق خيراً للآخرين في يده فخرج فيقاسم صاحباً لثانته  
وقال أصحاب الرأي إذا أقتسم الرجلان داراً ثم أخذ أحدهما داراً وأخذ الآخر داراً فقدم



وَأَنْفَرُوا اسْتَحَقُّوا مِنَ الْخَيْرِ مَوْضِعَهُ دَائِطًا وَبَعْدَ مَا قَامَ الَّذِي اسْتَحَقَّ  
مِنْ ذَلِكَ بَدَأَ بِالْخِيَارِ أَنْ شَانَقَصَ الْقِسْمَ كُلَّهَا وَفِيهِ مَا قَدِمَ وَأَنْ شَأْلَمَ  
بِقِصْرِ الْقِسْمَةِ وَلَمْ يَجْعَلْ بِشَرِّ رِصْنِي مَا قَدِمَ عَلَيْهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ يَنْتَقِصُ الْقِسْمُ فِي  
أَصْحَابِ الْقَوْلَيْنِ مَسْرُوبٌ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ه قَالَ أَبُو بَكْرٍ  
وَإِذَا قَدِمَ الرِّصْنُ بَيْنَهُ عَلَى الرِّصْنِ وَلَمْ يَحْصُرْ حَصْرًا وَارْتِ وَلَا عِبْرًا وَارْتِ  
بُيُوتَ بَيْنَهُ وَتَلَّتْ وَصِيَّتُهُ وَهَذَا قَوْلُ الْيُثُرِيِّ قَالَ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَصْرَ لَمْ يَجْعَلْ لَه  
أَنْ لَا يَفْعَلَ بِبَيْتِهِ عَلَيْهِ الْبَيْتُ مَعْرُوفٌ عَائِدَةً كَالْحَاضِرِ يُجَدُّ قَالَ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ  
وَأَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ جَعَلَ الشَّافِعِيَّ أَيْهَا الْقَضِيَّاءَ عَلَى الْعَابِ قَالَ الْيُثُرِيُّ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ  
بِعَنِ الْحَمْدِ إِذَا لَمْ يَحْصُرْ حَصْرًا وَارْتِ الْمَيْتَ وَلَا طَالِبَ الْمَيْتِ وَلَا وَصِيَّتَهُ وَلَا  
مَطْلُوبَ الْمَيْتِ وَلَا مَطْلُوبَ حَقِّ الْمَيْتِ فَلَا يَنْتَقِصُ الْقَاضِي أَنْ يَسْمَعَ مِنْ بَيْتِهِ  
وَلَا يَقْضِي لَهُ بِالْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْإِسْلَامِ إِنْ كَانَ رَجُلَانِ قَسَمَا نَارًا فَرَقَ الْبَيْتَ  
لِأَحَدِهِمَا وَرَفَعَ قِسْمَ الْآخَرِ فِي الْمَحْدَةِ الْآخَرِ وَابْتَدَأَ بِطَرَفٍ مِنْ رِصْنِهِ فَأَرَادَ حَقِيقَةً قَالَ الْيُثُرِيُّ  
مَنْ شَخَّ أَجْزَتْ الْقِسْمَةُ رَأْمَتَهَا مَعَ فِي ذَلِكَ بَابًا وَأَنْ يَلْزِمَ لَهُ مَنَافِعُ أَبْطَلَتِ الْقِسْمَةَ لَا وَهَذَا  
وَلَا يُجْزِ الْقِسْمَةُ عَلَيْهِ وَهَذَا نَاسِ قَوْلُ الْيُثُرِيِّ لَا تَمْنَعُ مِنَ الضَّرَرِ وَأَدْخَالُهُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْقِسْمِ  
وَلَا خُتْلُفَ لَنَا الْعُلُومُ وَالسُّنَنُ كَمَا رَأَى بَوْدَ بَيْتِهِ يَقُولُ خُتْلُفَ فِي الْقِسْمَةِ لِلَّذِي اسْتَفْلَ  
لَهُ ذِرَاعٌ دَرْعٌ مِنَ الْعُلُومِ وَقَالَ الْيُثُرِيُّ مَنَافِعُ خُتْلُفَ بِالْجُلُوبِ وَالنِّصْفِ وَالسُّنَنِ  
بِالنِّصْفِ وَسَطَرٌ كَرَحْمَةٍ دَرْعٌ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا فَيُطْرَحُ مِنْ ذَلِكَ النِّصْفِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَتَمَّ  
ذَلِكَ عَلَى الْقِيَمَةِ قِيَمَةُ الْعُلُومِ وَقِيَمَةُ السُّنَنِ قَالَ الْيُثُرِيُّ فِي قِيَاسِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ لَا يَجُوزُ  
لِلنَّاسِ أَنْ يَقْسِمُوا الْعُلُومَ وَالسُّنَنَ عَلَى أَذْكَرِ الْكُوفِيِّ إِذَا بَرَضَنِي مِنَ الشَّيْءِ كَلْبَيْنِ  
ثَانٍ كَانَ عَلَى غَيْرِ رِصْنٍ مِنْهَا فَلَا يَجُزُّ لَهَا أَنْ يُعْطَى كُلُّ أَحَدٍ مِنْهَا مِنَ الْعُلُومِ وَهَذَا  
وَقَوْلُ السُّنَنِ بِقَدَرِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَا أَوْفَقَ لِلرَّجُلِ سَاحَهُ مِنَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ لِلاخِرِ  
بِنَا فَأَرَادَ صَاحِبَ السَّاحَةِ بِنَيْتِهَا حَتَّى رَفَعَهُ فَقَالَ جَاءَ حَبِيبُ الْبِنَانِ سَلُّ  
عَلَى النَّجِّ وَالشَّمْسِ فَلَا أَدْعَى لِرَفْعِهِ بِئِذَاكَ طَاحِبُ السَّاحَةِ أَنْ يَرْفَعَ بِأَيْمِهِ مَا بَدَأَ

سَان  
عَنْ غَيْبَتِهِ

بَابُ

أَنْ







ابن أبي ليلى وجيتوب ومحمد وقال للدخول لا يسلك من المقبر بالبلد الارضى  
من خصه الا ان يكون مريضاً وان كان عادلاً فلا يسلكه وكل الا ان يكون عسسه  
مسيرة ثلثة ايام فصاعداً ان يقتل منه الركالة وبالقول لا يفر كالمجففين  
على ان الرجل الحاضر ان يركب يبيع عبداً او سلعة ويستتري ذلك واذا  
جاء عند جميعهم ان يركب بالبيع والمشتري من شأنا ان يركب بالخصومة وهو  
الدينه وق بين ذلك **باب نوكيل الرجل**  
**المراة والصبي والعبد** وان اختلفت امة الصبي يركب بطله حتى  
مقرق للشافعي لا يحرر ركالة غير البالغ وكذا المعتق وقال أصحاب  
الراى ركالة الصبي لا تجوز الا ان يكون الصبي تاجر اقداد له ايوة  
في ذلك فيوكلت شئ من حاربه فهو جائز بالوادا وكل الرجل المصى  
بالخصومة بعد ان يكون صبياً هو قل فيه وركيله فان تصني عليه شفعة  
شهره فهو حاربه وان كان الصبي لسرايته فليس يفسخ له ان يركله الا باذن  
الاب قال الثوري وخمور ان يوكلا الرجل والمرأة يوكلا الرجل في قول أصحاب  
الراى وهو مدح الشافعي ويدنفوا وكذلك الرجل عده وعبد  
غيره باذن مواليه في قولهم جميعاً والمات مثل العبد في ذلك ولذا وكل  
الرجل زوجته ثم طلقها ثلثاً فالوكالة على خالقات قول أصحاب الراى  
وهو قياس قول الشافعي وله نقل واذا نوكل عبداً او عبداً غيره باذن مواليه  
ثم باع مولد العبد العبد خا رضى المشتري ان يكون على الوكالة كانوا  
لمرضى بذلك لم تجز على الوكالة واذا وكل المسلم الحرى المستأمن وكل  
لحرى المستأمن المسلم فهو جائز واذا وكل الرجل الرجل في خصومه  
من ذهب عطف الذي وكله كما تأمناً فخرج الركب من الوكالة وهذا قولنا  
وقول أصحاب الراى فان ذهب عطفه بقاءه ثم تبلىه العقل او حتى ساعة ثم افان  
فقد رالت الوكالة فقلنا وقال أصحاب الراى هو على الوكالة فقلنا ان القلي

خ  
داماً



والكثير منه ثم قال لو اوصاها سرا في القياس ولا فرق عندنا وبينها سرا  
في القياس ~~ولا فرق بين سريها وبين سريها~~ ويلزم الكوفي ان يراد الوكالة اذا ذهب  
عنه ساعة ثم افاقته ذكاته القياس وقد اجمع اهل العلم على ان الموكل  
اذا مات ان وكالة الموكل تنسخ بموته واجمعوا على ان يورثها الورثة  
احد ما لا تبطل الوكالة **باب** ~~افراد الموكل على~~  
~~من وكاله~~ لجمع اهل العلم كل من لحفظ عنه من غير ان يقرر الموكل  
الذي جعل اليه الموكل ليقر عليه جاز على الموكل واختلافنا في الرجل يوكل  
الرجل فخصومة ما ثبت الوكالة عند القاضي فترعى في صاحبها الذي يوكله  
ان الخصومة التي ادعاها المدعي خربت كان الشايع في قول الغزيرة قال  
ربه قال البراء يلى وفيه قولان في موارا قراره لا يجوز عليه هذا القول النعمان  
ومحمد وفيه قول ثالث وهو ان اقراره مجاز عند القاضي وغيره وميل  
البيضة عليه بذلك عن اقران معترب قال الموكل الفز الاول صح **باب**  
**الوكالة في الحدود والقصاص** واختلف في التوكيل يطلب القصاص  
والحدود والسلعة ترد يعيب فكان النعمان يقول لا اصل للوكالة في الحدود والقصاص  
والسلعة رد يعيب لانه لا بد ان يحضر المشتري فيلقت اذا اقام خصمه انه  
رضي وحقا الشايعي عن النعمان انه قال في القصاص والحد لا بد من ذلك وكالة  
وهي اخذ يعي معترب وحلي يفتوب عن النعمان انه فلا قبل من الموكل البيضة  
في الدعوى في الحدود والقصاص لا اقيم الحد والقصاص في حضور المدعي وربه قال  
الشايعي وكان البراء يلى نبلا في ذلك الوكالة ووافق بعض اهل النظر ان يلى  
لى على مذهبهم وقال لا فرق بين الحدود والقصاص والحد لا بد من ذلك  
ان صا حله قد عفا في وقت غير النظر فيه حتى يحضر **باب** ~~انما~~  
**الوكالة وليس الخصم حاضر** وغير ذلك **باب** قال ابو بكرة واختلفوا  
في اثبات الوكالة وليس معه خصم حاضر فمن قول النعمان لا تثبت وكالته

لا عند القاضي وامر من غيره ولا يجوز



ابن

والسبع مائة وعشرون  
والسبع مائة وعشرون  
والسبع مائة وعشرون  
والسبع مائة وعشرون

الا ان تأتي معه فحضرته قال يعقوب وفي قول ابن ابي ليلى والشافعي قيل  
للكفاية ويثبت ان لم يكن خصر حاضر قول الشافعي ولا يبيح كل  
من حفظ عنه من اهل العلم على ان الركيل اذا اراد ان يركب غيره واختلعا  
فيه ان لم يكن جلد ذلك اليه ففي قول الشافعي في النعير ويعتبر ليس ذلك  
وفي قول ابن ابي ليلى له ان يركب غيره اذا اراد ان يركب او مرض فلا كان صحيحا  
حاضرا فلا قال ابو بكر الاول اصح واذا ادعى ان يركب الرجل فصدقه الحضر ودفع  
اليه ما لا عليه للذي دراهم ركله فكان ابن ابي ليلى والشافعي ولا يبيح له  
على دفع المال اليه قال ابو بكر في ابن ابي ليلى اصح واذا وكل الرجل الرجل قبل  
وكثيرا فان ابي ليلى كان يقول لا يبيع دارا او غيره كان جازيا او لا يجوز ذلك في  
قول ابن ابي ليلى والشافعي قال ابو بكر وهذا اصح لا يبيح له بيع ما لا يرفق  
على معناه **باب** اذا وكله ببيع سلعة فاشتراك  
من نفسه وغير ذلك واختلافه في الرجل يبيع سلعة فيبيعهما  
من نفسه ففي قول مالك والثوري والشافعي والنعير والشافعي البيع باطل  
قال ابو بكر وكذلك يقولون ويبيعون من مسعود انه قال في رجل اوصى  
ابن رجل بتركته وقد ترك في مساقا الوصي اشتريه قال لا وكان الشافعي  
والثوري يحزان للابن شيئا ما لا يبيعه الطل من نفسه ولا حكي عن مالك وعبد  
الله بن الحسن انها كانا يحزان ببيع الوصي من نفسه ما لا سام فيه خط  
ولا يجوز في مذهب الشافعي ان يبيع الرجل السلعة التي وكل ببيعها من عبدا  
ولا من امته لا ذلك يمتنع له ببعده من نفسه واذا وكل الرجل ببيع داره  
او اجارة عبدا زجليه ببيع احدهما دون الاخر فالبيع فاسد وفي قول الشافعي والثوري  
وكذا القول والاصح في ذلك قوله وان حذر من ستان بينهما فابعت احدهما من امله وحكما  
من امله ان يرد الاصلاحا يرفق الله بينهما ان الله كان عليهما خيرا ان كان  
لخلف الحكم في واحد منهما بينهما دون الاخر فيمخر واجتلفوا في الرجل يبيع من نفسه فافاء



[illegible]



ان يلق العبد بغير من  
صحة منه فالوكيل  
ما من لقينة العبد  
الاشاقعوا وتودع

مر المسائل

لم يجز تبعه

نقص

المراة

العمل والوكلة ان يواجره من فلا تاجر من غيره او امره ان يسعه من فلا من  
فباغته من غيره بذلك كله باطل غير جائز في قول الشافعي ولا يورث ذلك  
قال النعمان واصحابه الا انهم قلوا ان احرار الوكيل العبد في غير العمل الذي اذن  
له بيه المولى ان يواجره فيه غير وكان الاحرار يتصلقه قال ابو بكر والقرن الاول  
افتراف كتاب **اداعى الوكيل وهو لا يعلم غير**  
ذلك واختل في الرجل يوكل الرجل بالخصومة ثم علم عنها غير علم منه  
ولا يحضره ثم قضى على الوكيل بما بينه يشهد انه علمه عن الوكالة عرانه لم يحضر  
ولا تعلم به فني قول النعمان واصحابه القضا ما ضاقت على الوكيل وقال الثوري والحد  
واسحق اداناه ولم يعلم بوجوهه فلا يجزى وان علم بوجوهه الموكل عن  
ذلك قال ابو بكر وعنه فتوى في رجل يواجر الوكيل في نفسه وان لم يعلم ولا يجزى  
شي مما قضى عليه ولا يباع واختل في الرجل يوكل الرجل بقبض عبيده له  
وتدبث وكالة فادعاه العبد العتق وقار على تلك البيعة قال فيجب  
ان ينقد عنه ويكون للثوري على وجه ان كانت له اذا حضر هذا المذهب من يرى  
للقضا على الغايب وقال اصحاب الرأي لا يدفعه الى الوكيل ولا العتق والمنا  
توافقه لا نه لم يبركه بالخصومة في ذلك لما ركله نفسه وكذلك لو وكله  
بما حراج املا له فانما يت البيعة ان يزوجها طلقا ثلثا وكذلك لو وكله  
بقبض اياه فاقام الذي يده الدار انه اشتراها من الذي وكله هذا قول  
النعمان قال لو وكله بقبض دين له فاقام الغرم البيعة انه قد رناه الطالبة  
قال قبل ذلك منه وقال جند وقت ذلك لا يبر غيره قال ابو بكر والقرن  
في المراة ان ثبت لها كبريتها وان لم يملكها ويجعل الرجح على جنده  
اذا حضر وبدع الدار بد من غيرها وسرى الغرم من الدين وكل من له حجة  
على جنده اذا حضره **باب بيع الوكيل بسلعه قبل بيعه**  
قال ابو بكر اذا باع الوكيل عتقا او سلعة من السلع نظر المشتري فيها







والسهم في الميراث  
والسهم في الميراث  
والسهم في الميراث  
والسهم في الميراث  
والسهم في الميراث  
والسهم في الميراث  
والسهم في الميراث  
والسهم في الميراث  
والسهم في الميراث  
والسهم في الميراث

ولو ان الميراث قال بعد ما اشتراه بزيادة على الثمن الذي لم يرد به قدر ضيق به  
لم يرد ذلك عند المشتري فصحى لا المشتري لزم الوكيل لما خالف ما لم يرد واذ  
وكل قصبي الاب وكيلين مع ما وشرى ما اشتري احدهما ارباع لم تجز ذلك في  
قول الشناخي واصحاب الراي فيه، فقول فاد اوكل الاب في هذا الميراث وكيل لا يبيع  
ار شى او غير ذلك ثمرات الاب انتقص الوكالة ولا يشترط هذا الاختلاف  
**باب** الوكالة في بيع عبد من زوال الوكالة في بيع المخرج من الميراث واذ اوكل الرجل  
الرجل ببيع عبد من له بالذدر درهم فباع احدهما ياربى مائة درهم فالباع باطل لانه لم يصف  
بالذدر درهم كما امر به وقال النعمان واصحابه ان كانت الاربع مائة حصته من  
الالف فالباع جائز وان كان اقل من ذلك لم يجر البيع وان لم يكن مبيعاً لها شيئاً  
مناعه باقل من الثمن الذي سرقه رجا في قول النعمان سبع خمر او خنزير  
فان الوكالة في ذلك كله غير جائز لان الخمر والخنزير لا تجوز بيعهما ولا شراهما  
ولا سعد الوكالة في بيع ذلك لانه لا يجرى على المسلمين وقال النعمان اذا اوكل  
الذي في المسلمين خمر او خنزير فباعه من ذمى فانه لا تجوز مرسلاً للمسلم  
مروى ببيعته قال ابو بكر وكران الاخير مسلماً والمأخوذ ذمي او المشتري ذمي  
جاز البيع وكانت الطهدة على المأخوذ بوجه ما على المير في قول النعمان فقال  
يعترب ومحمد لا يجوز البيع لان الخمر لا يجرى المسلم واذا اوكل الرجل ضياعاً  
يبلغ او محجراً عليه في بيع او شري فباع ايها باع منهما او لم يشتري فليشتري  
لا تجوز ولا البيع وان اوكل الرجل عبد الله بالبيع والشري فبيعه وشرا محجراً  
وان اوكل عبد الله ببيع او شري فبان كان له مؤلاً في ذلك فبيعه وشرا  
حائزاً لم يكن ذلك باذن سيده لم يجز بيعه ولا شراؤه لانه في القوم من  
حال المحجور عليه وقال اصحاب الراي اذا اوكل صبي بالبيع والشري وكان  
ذلك باذن تاسه فحاز جائز قال ابو بكر ولا تجوز ذلك عندى قال ابو بكر اذا اوكل  
الرجل وكيلاً ببيع او شري فالوكيل مؤتمن فان قللت الشفعة عند فلا



وَقَالَ الثَّانِي فَقَبْضُ الثَّمَرِ

صَمَان عَلَيْهِ رُو عَصَب مَا فِي يَدَيْهِ غَاصِبَتِ فَكَذَلِكَ وَهِيَ بَاعَهُ بِبَيْعٍ صَحِيحٍ  
 فَهَوَّجَانِ فَإِنْ كَانَ الْمُرْكُوكُ لَهُ بَيْعٌ صَحِيحٌ فَلَهُ أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَرُ وَأَنْ يَهْلِكَ الثَّمَرُ  
 عِنْدَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ يَحْتَلِ الْمَالُ فَنُتْلَفَ عِنْدَهُ فَهُوَ صَاحِبُ الْمَالِ لَاحِقًا  
 فَقَبْضُ مَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبِضَهُ وَلَا يَبْرَأَ الْمَشْتَرِي مِنَ الثَّمَرِ وَالْمُرْكُوكُ أَنْ يَطْلُبَ  
 الْمَشْتَرِي بِالْثَمَرِ إِذَا تَبَيَّنَتْ الْبَيْعَةُ أَنْ السَّلْعَةَ لِلْمُرْكُوكِ فَإِنْ أَدْعَا الْمَشْتَرِي  
 أَنَّهُ جَعَلَ قَبْضَ الثَّمَرِ إِلَى الْوَكِيلِ حَلْفٌ وَلَمْ يَبْرَأَ الْمَشْتَرِي مِنَ الثَّمَرِ حَيْثُ دَفَعَهُ  
 إِلَى مَنْ لَمْ يَمُرَّ بِهِ وَهِيَ بِالْيَدِ كَأَنَّهَا أَخْتِلَافُ  
**الْوَكِيلِ وَالْمُرْكُوكِ فِي الثَّمَرِ وَمَسَائِلُهُ** وَإِذَا أَوْكَلَ رَجُلٌ رَجُلًا بِبَيْعِ  
 عَبْدٍ لَهُ فَقَالَ الْوَكِيلُ لِمَرْتَبَتِي أَنْ يَبْعَهُ <sup>مِ</sup> خَمْسَ مِائَةٍ رَهْمٍ وَقَالَ الْوَكِيلُ مَا أَمْرُكَ  
 أَنْ تَبِيعَهُ إِلَّا بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ فَقَالَ الْمُرْكُوكُ مِائَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ يَدْرِي فَتَشْتَطِعْ عَلَى  
 مَا ذَكَرَ أَحَدُهُمَا وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّايِ وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ  
 أَنْ يَبَاعَ السَّلْعَةُ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَدْعَا الْوَكِيلُ ذَلِكَ وَقَالَ الْآخَرُ مَا أَمْرُكَ إِلَّا بِأَحَدٍ  
 عَشْرَةٍ أَوْ أَكْثَرٍ قَالَ الْمَلِكُ إِنْ أَدْرَكَتِ السَّلْعَةُ حَلْفَ الْآمَرِ وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ وَإِنْ  
 خَالَفَتْ حَلْفَ الْمَمْلُوكِ أَمْرُهُ بِذَلِكَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ بَرَكٍ الْقَوْلُ لِلدَّوْلِ  
 صَحِيحٌ وَلَا أَعْلَمُ مَعَ مَالِكٍ فِي مَا ذَكَرُوا إِذَا أَوْكَلَ رَجُلٌ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ لَهُ  
 فَقَالَ الْمُرْكُوكُ قَدْ أَخْرَجْتُكَ مِنَ الْوَكَالَةِ وَقَالَ الْوَكِيلُ قَدْ بَدَلْتُهُ أَمْسَتْ فَإِنْ بَدَلْتُ  
 بَيْنَهُ أَنَّهُ بَاعَهُ أَمْسَتْ كَمَا ذَكَرْتُ بَيْعَ رَجُلٍ بِكَوْنِهِ لَهُ لَمْ يَخْرُجْ الْبَيْعُ لِأَنَّهُ  
 أَدْعَا بَعْدَ أَنْ عَزَلَ عَنِ الْوَكَالَةِ أَنَّهُ بَاعَهُ وَلَا يَسْلُكُ عَوَامِرُ أَدْعَا بَيْعِ  
 الْعَبْدِ أَمْرًا بِالْإِشْتِقَاءِ عَلَى الْبَيْعِ فَبَاعَ لَمْ يَسْتَعِدْ فَالْبَيْعُ حَاضِرٌ فِي قَوْلِ  
 أَصْحَابِ الرَّايِ وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ لَا يَلْزَمُ الْإِشْتِقَاءَ عِنْدَهُ  
 لَيْسَ بِفَرْضٍ وَصَرَّحَ وَأَنْزَلَ كُلَّهُ أَنْ يَبْعَهُ رَهْمًا بَعْدَ بَيْعِهِ مِنْ بَيْعِهِ فَاسْتَدْرَكَ  
 قَوْلَ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ قَوْلُهُمْ وَهُوَ قَوْلُ ذَلِكَ إِذَا أَوْكَلَ بَعْدَ أَنْ يَبْعَهُ بِلَيْسَ بِهِ بَلْ كَيْلُ  
 بَيْعِهِ بِغَيْرِ كَيْفٍ فَالْبَيْعُ بِالْحَلْفِ قَوْلُهُمْ جَمِيعُهُمْ كَذَلِكَ يَقُولُونَ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُرْكُوكُ

السَّخَرُ



والوكيل في الرهن والكفيل فقال الوكيل لم يأمر من ولا كميل وقال الوكيل  
بلا امرتك بذلك فالقول الموكلم مع بينه وبفسخ البيع ولا امره ان يبع  
من رجل فباعه من رجل اخر لم يفسخ البيع في قولهم جميعا وبه يقولون اذا  
باعه من الرجلين فباعه من ذلك المصنف الذي له ذلك الرجل لا يجوز النصف  
الاخرى قولهم خيفه ولا يجوز في قولهم عقرت وخجدة وكذلك تقولون اذا  
وكاله ببيع عبد له فباعه من رجل اخر وبه وصفه فبقي هذه المسئلة اعادها  
احدها ان البيع جابر والمشتري خبير اروه هذا قول اصحاب الرأي والقول الثاني  
ان البيع فاسد هذا اخر قول الشافعي وبه يقول النجاشي والقول الثالث  
ان البيع جابر فان رخصه كما وصف له فلا خيار له وان لم يخله كما وصف  
له فهو بالخيار وقلدي حفظي عن ثورانه قال خلك وهذا اصح لانه ببيع جابر  
لا خوله في جملة قوله حل الله البيع وحرم الربا ولا نهى كلهم لاجازة البيع قال  
في باب السلم فلم يفسد ذلك فيما كان ثلثوا الله اعلم والشافعي في قولهم ان  
واذا وكل الرجل الرجل ببيع عبد له فباعه من ان الثمن او من ابيه او من اخيه او  
زوجته او من خالته او من عمته فباعه جابر لا لعلمه فختلفت فيه واختلفوا فيه  
ان يباعه من عبد الامر فتوفي قول الشافعي والكوفي للبيع باطل الا ان يكون على العبد دين  
فانفق منه قول الثوري واصحابه وان لم يكن عليه دين فانه لا يجوز له بيعه من عبد الامر  
عليه كان عليه دين او لم يكن له دين ان العبد مملوك في الشافعي والكوفي لا يرب  
للعبيد ملكا واذا وكل رجل رجلا ببيع عبد له فباعه العبد اليه فقال الوكيل قد بعه  
من فتنه وتبعت منه الثمن وسلمت العبد اليه وهذا للثوري واذا كان المشتري  
فالقول قول الوكيل مع بينه في قول اصحاب الرأي وقال الشافعي في كتاب العتق واذا  
وكاله ببيع طعامه فهو شريك لا يدين فاقا قد بعه وهذا الثوري والمشتري في  
البائع فهو كما قال فان كذبه فطلعه البينة انه باعه واذا وكل الرجل الرجل ببيع عبد له  
فان الموكلم يبيع العبد او يبيعه ما رغبه وافضه للموكل له او كاسه او صدقه او

ذلك  
قبيل



عائشة

٢٥٨

٢٤  
يقصر الوكالة

349

منه اواجه او كاتب امة فوطيها فبولت منه اوله تلد تفيعر للوكالة ملخدا  
 الرطبي اذ لم تلد وما خلا لاجارة والرهزوك ذلك الخدمة لاستقص الوكالة هذا  
 قول اصحاب الرأي قال ابو بكر التدبير لاستقص الوكالة لان بيع المديرجير قد تلده في كتاب التدبير  
 وكذلك الاجارة والرطبي اذ لم يحمل الوتلد وكذلك الخدمة فاما البيع والمبة اذا  
 اقتبضا التزموا له والمخانة والصدقة المستوصة والرهز المقنوض واذ اخبر  
 اى ذلك فعل قد نصر الوكالة وبأد **الرجلين يوكلا كل واحد**  
**منهما رجلا بعينه يبيع عبده** هـ قال ابو بكر لا اوكل رجلا رجلا  
 سبع عبدا له او وكله اخر يبيع عبدا له اخر ما عينا الوكيل صدقة واحدة من رجل  
 بشئ واحد فالبيع حايث قول المولى فيكون لكل واحد منهما من الثمن حصه عبده  
 وشئ قول المشافعي يسعي ان يكون البيع فاسدا لانه يباع عبدا كل واحد منهما  
 بشئ غير معلوم عند البيع حتى يفر ما ركن يوكلا ذلك فان باع كل واحد منهما  
 من رجل او رجلين ثمن سمي فالبيع جائز فيهما في قولهم جميعا وبه يقول ازان  
 باع سيدا احد العبدين ثمن سعا فاسدا فلو كبل على وكالته فان باع الوكيل  
 بعد يبيع المولى المبيع الفاسد يبيعا صحيحا فهو بائنه من ملك المولى على  
 العبد قائم وقد باع الوكيل فان باع الوكيل العبد ببيعا فاسدا او سلمه الى المشتري  
 ثم تلف العبد في يد المشتري فليسيدا ان يصح الوكيل لبعده ولا دفعه الى منزله  
 يؤمر لا دفعه اليه لان بيعه كان ببيعا فاسدا او لم يود زله ان يسلمه الى غيره مستحقه هـ  
 والحمد لله رب العالمين وصلي على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين هـ

تملكه وفقره ربه العبد لم يملكه العبد للذي ان يخدم الله العبد  
 والحف بولك في امر عتق سوال سنة اربع واربعين في الحاشية











كف ان يجل ترابها الى يوم المحشره احبنا ابو بكر قال احبنا ابو بكر بن غنوه قال احبنا ابو وهب  
قال احبنا ابو وهب بن عمر عن تايخ من ارض عمان مروان بن الحكم كعب بن جعدي بن عمر بن نفل  
ناشأ بطن في تان اروي بنت ابيس وخاصة في بني وقال اندري طلمها وقد هفت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول من اطمش من الارض طوقه يوم القيمة من سبع ارضين اللهم كانت كاذبه ولا تهامني بقي بها  
ويجل قبرها في ميرها لسانا ما نتحي ذهب بصرها ورحبت بشي في دارها وبي حدره وقعت في قبر  
فانت فكان قبرها احبنا ابو بكر قال احبنا ابو بكر بن غنوه قال احبنا ابو وهب قال احبنا  
عمرو بن الحرث احبنا بكر بن اسحق بن مولى بن قاسم حدثنا ان علي بن حسين الاكبر وابا سلمة بن عبد الرحمن  
احتما عند حجر عابث عند سكت امير السطرنا نقولان وملتصقان فيه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال من اطمش من الارض طوقه يوم القيمة **ذكر التخليط على من**  
**امطع ارضا غصبا ممن فاحرقه** احبنا ابو بكر قال يحيى بن محمد قال سئد وراك  
ابو الاوصى قال حدثني نبال بن علقمة بن وائل بن حجر عن ابيه قال جازل من حضرة ورجل من تان  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحصري ان هذا قد غلبني على ارض كانت لابي فقال الكندي  
في ارضه في ارضها ليس له فيها حق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للحصري لك سنة قال لا  
فلك سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رجل فاجر ليس بالي ما اظلم عليه ليس يتوب من شيء فقال  
البي صلى الله عليه وسلم ليس لك منها ذلك قال فانطلق ليحلف فلما اذبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اما انه ليحلف على ماله ليا طمها ليلقبه احبنا ابو بكر قال احبنا ابو بكر بن اسحق  
قال كما امرت كل ساحرث بن سليمان الكندي في كل حديثي كروى عن العجلي عن الامتعت بن قيس الكندي  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا من حضرة موت ورجلا من كين احتما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في ارضه باليمن فقال الحصري بر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ارضه فقال الكندي ما تقول قال  
امول الله ارضي في وريتها من ارض فقال الحصري فكل الممنوعون لكن خلفا رسول الله  
بانه الذي لا اله الا هو فاعلم انما ارضي اغتصبها ابو دقتيا الكندي لليمن فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا صتقع رجلا ما لا يمن الا لقي الله يوم ليقاه وهو ادم فردد الكندي في  
الجاريه يغصبها الرجل فيزود ثمنها عند الخاصب او يفتقر سلف في يد الفاص



اجمع كل من عطف قوله من اهل العلم على ان من غصب جارية صغيرة وكبرت او موهوبة له فمشت  
 او مريضه فميتت او كانت لسرى الى غيره فزادت قيمتها فجا المنة وجب له الجارية في يد الغاصب  
 ان عليه منها الى المصوب ولا تنس عليه فيما حايه وانفق عليه في فاعلموا انه ان زاد ثمنها وطلعت  
 في يد الغاصب فمالت طائفة افاض الغاصب على جارية لسوي ماله وبنار فمادت في يد من يعلم منه وس  
 واعتلجى مارت لسوي للغاصب فمدرن بعينها كانت على الغاصب قيمتها في اكثر ما كانت  
 منه عشت الى ان ملك هذا قول الشافعي وبه قال ابو ثور ومنه قول ثاني وهو ان عليه اذا مات  
 الجارية قيمتها يوم غصبها هذا قول مالك بن انس واصحاب الرأي ومن جهة الشافعي ان الغاصب  
 لم يكن كما صاب ولا ضامنا في حال دون حال لم يزل غاصبا لثمنها يوم غصبها الجارية الى ان بانت او رد  
 لمقتضى الحكم عليه في الحال الاول باوجب منه في الحال الثانية ولا في الحال الثالثة باوجب منه في  
 حاله الاخره لان عليه في كل حال يكون اداها وهو في كل حال من غاصب فاما ان المصوب ان غصبه ينفذ  
 ما به ينفذ كالعقبة الف فيلخره فلا بد من كفاها عسرون ولد ايضا من ما واولاها كان الحكم به  
 زابوتها في يد ما كان الحكم في يد من غصبها ملك منها رايه نفسها ولدها ما ملك منها ناقصة  
 حين غصبها ولا فرق ولا فرق بين ان يذبحها او ولدها وموت ي وولدها في يد من قبل انه اذا كان كل  
 ومف ملك ولدها كما يملكها ولا يختلف في انه لو غصب رجل جارية فمالت في يد من موات او غلبها  
 فمالت في حالين جميعا له ذلك واختلفوا في الجارية غصبها الرجل من غصبها في يد من يدركها  
 المصوب منه كان الشافعي يقول في هذا وما نصها عندنا صبر به قال ابو ثور واصحاب  
 الرأي في ذلك قال في رجل غصب رجلا جارية فكبرت من مخرج مارت عجزا قال المهر فموت له  
 القية قال ابى القاسم لانه لو غصبها فاصابها عند الغاصب عيب ما سدد كان لربها ان يمسها  
 جميع قيمتها يوم غصبها عند مالك عند ذلك المهر هو مذكور له العيب الممسود وقيل لا في القاسم لربها  
 قطع الغاصب يد ما يكون لربها ان يمسها ما قصها القطع وياخذ ما سدد في قول مالك قال نعم لان  
 قطعها به يملك قال مالك ان قطع يد الغاصب من الناس فمهره فلم يدر عليه ما راسا واستحقها  
 يكون لربها ان يمسها ما قصها القطع قال لا ليس له ان ياخذ جارية ويمنع احبابي  
 ان احبوا وياخذ قيمتها يوم غصبها ليس له غيب في ذلك قال ابو بكر وقد اجمع مالك والثياقي



وأما سائر الأوقات فلو تور على أن الرجل لعصب رجله لغيره لم يمسح به فمفعلا الرقعة فمفعلا  
 في وقت الغلة التي لم يمسح بها لغيره لم يمسح بها لغيره لم يمسح بها لغيره لم يمسح بها لغيره  
 على حالها أن المصوب بأحد ما ولا شيء على العامب فيها ذكرنا من زيادة السوق والجواب في بيان  
 فيها التغيير السعري الجواب في الزيادة به يقول ذكر اختلافهم في الشيء لعصب ولعله  
 وأخلفوا فيمرا عصب شيئا فادرك ما في يد العامب ولشيء غلة مثل الدار والارض والدابة  
 والعنقود الثوب وماله غلة فكان الثاني يقول وإذا عصب الرجل من الرجل في الجفاس عليها  
 أول مستغلا لمسته غلة ودارا مسكنها أو كراها أو لم يسكنها ولم يكرها ولمسها كرا أو شي ماله  
 غلة استغلا لم يستغلا استغ به أو لم يستغ به وعليه كرا مثله حتى يرد إلا أن كان الكرا  
 بالكرا من كرا مثله فالمصوب بالخيار من أن يأخذ ذلك الكرا إلا أنه إذا كراهه أو إذا كراهه  
 ولا يكون لأحد غلة بثمان إلا المالك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما صلى في المال الذي كان  
 أحدهما أحله واليه كان أن يأت المخل من ماله والغاصب هو من المشرق العامب  
 أحدهما هم عليه قال أبو بكر قولا الثاني للمصوب بالخيار غلط لأن كرا كان فلهذا الآية الرا  
 فأم يملك وإنما يجب على من الكري كرا فاسدا كرا المثل ولا معي أعين المصوب أن يأخذ  
 الكرا الفاسد وإنما يجب أن يأخذ وفيه قول أبي حنيفة كان الشيء الذي عصبه أجرو  
 لم تكن عليه أجرو ولا يجمع صمل فاحده وهذا قول أصحاب الرأي وفيه قول ثالث وهو أن  
 الرجل إذا عصب دابة فقامت منه شهرا فاستعها به أنه لا كرا عليه وذلك في الدابة والاربعين  
 أن كان زرعا أو مسكنها فإن عليه كرا فلو أن لم يكن سكن ولا كرا فلا شيء عليه من الكرا ماله  
 وابن القاسم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم  
 أن يأخذها منه ولا يأخذ كرا ما استعملها فيقال ما لك ما أرى ذلك وليس له إلا دابة إذا  
 كانت على مالها وذلك الثاني قلما أن يمسح بها عامب أو مسكن أو مسكن ود العنقود  
 السكنى ولو لم يأخذها فلا شيء عليه هذا خارج من قول لا هو جعل ذلك بالثمان ولا هو  
 جعل ذلك للمالك إذا كان المالك معصوبا قال أبو بكر قول الثاني صحيح مسئلة  
 وأخلفوا في الرجل لعصب الرجل لغيره ويستوي الفدرم قرأت عنده حتى صار



لشوي الف درهم ثم تقصت بعد اليه يادوحى صارت لشوي العاصم في قول مالك واصحاب الرأي  
لاشي على العاصم يادوحى الجارية طارته وفي قول الشافعي وان يور ياحدا جارية وبأخذها  
الغالية كان غاصبا لها وهي اليه درهم فلما قصت كان حلهما المستعان لا يدرى في كل وقت هذا حدها  
الي ان زد غاصب لها قال ابو بكر وهذا الف درهم الجارية له نصيب ويبيعها الغاصب  
واحتكوا في الرجل يبيع الجارية وهي لشوي القادرات عند حى صارت لتساوي الفين  
ثم باها وهي تساوي الفين فجلد الجارية عامم العاصم المبيع وقد نلت عند المشتري فان رب  
الجارية يلحق العاصم بغيرها اكثر مما كانت ويأخذ المشتري ان كان له العاصم في المثل هذا قول  
الشافعي وقال اصحاب الرأي على العاصم الغادر ثم يمتها بمات يور ما بها يور اليه الجارية  
التي ورع ثم يبيعها المشتري ولا صدق كل المشتري في قول اصحاب الرأي وقال ابو ثور قال  
قال الشافعي والثوري في بضعين الف درهم ودامن الثوري فقال لا صدق كل الراعي لان وطيه كان  
على المثل وكل من وطى ملكه عن فلا صدق عليه وانما الصدق في النكاح الصحيح والعاصم قال لا يور  
احصا من ان من وطى زوجته ولم يسم لها مائة فان لها مائة ان المثل والى وطى نكاح فانه كان عليه  
صدق المثل قال وقالوا في ملك بين اذ ملك ملكا صحابا وطى لاش عليه فلما وطى ملك فاسيد لم  
يكن عليه شي اذا كان لا يعلم وانه ليطم قال ابن القاسم في رجل يبيع من طى جارية فيلحقها من رجل فاش  
عند المشتري فان سدها فقال قال مالك ليس لسيدها على هذا الا ويبيعها اشتراها فليكن ولا يور  
لانها قد ماتت ولكن لسيدها على هذا الذي يبيعها بغيرها يور فيها وان اراد ان يبيع  
الشمع ولا يور التمر اليه يبيعها به العاصم وذلك له ذكر الجارية يخلص ويخلص  
اولاد اني هذا العاصم قال قال مالك في الرجل يبيع جارية فليد منه او يخلص  
عنه ثم يبيع الولد بها ليس في قول الشافعي على العاصم ذلك كله وقال اصحاب الرأي ان  
باع الجارية اليه بغيره وقد ولدت تاربع ولها هذا كله لا يور فيه الجارية الولد ان يبيعها  
ولكن ماتت عند بغيره ما ولد تاربع ولها هذا كله لا يور فيه الجارية الولد لان ولد  
لان الولد انما هو زيادة فلا ضمان عليه فيه الا ان سئل له لو كان ابو ثور قال الشافعي  
قال في ذلك انما هو على المثل لا يور فيه اني على العاصم ولا يور فيه وما يور فيه

وجارية



والسنان وتموته ملكا وحيوا عليه الرور وكان بالامع طالما فطبا الشيء به كان فاما ناله لانه  
 حليل دونمو اساعلم وهذا الباب كله الرادات على هذا المثال وقال اصحاب الراي ان  
 عطيت الجارية واولادها من خدمته الغاصب كان عليهم قيمتهم يوم عطيا وقال ابو ثور والاصحاب  
 الراي ان ماتت الام وبني الولد قبض رب الجارية الولد ورجع بقية الام قال ابو ثور فليكن يكون  
 لرب الجارية ان يقبض الولد يكون الغاصب طالما بالمنع لم لا يكون عليه القيمة اذا لم يولد  
 مكنتان يكون خطاين من هذا ولا شذنا قضا وانا نضمن اكل العلم المتعاني وبجاني وهذا  
 مستدل بحلفون فيها المنع فكيف لا يقول ابو بكر قول الثاني صحيح قال ابو بكر وسوا  
 ماتت الام وبني الولد ماتت الولد وقت الام ياخذ الباقي منها وقيتها لخالك ان ساء الله  
**ذكر الرجل يعضب الجارية ثم يسيبها او تكد او لا**  
 واختلفوا في الرجل يعضب الجارية ثم يسيبها الغاصب وتكد وكان الثاني يقول ولو كان الغاصب  
 هو اصحابها فولدت منها واولاد الغاش بعضه ومات بعض هذا المعصوب الجارية فبعض مات  
 من اولادها في الكثر ما كان خاوية ولا حيا فاستدتم وليس الغاصب فيها كالمستقري معزور والعا  
 لم يضر الانفسه وكان على الغاصب ان لم يدع الشبهة الحد ولا ياتي عليه ذلك البيع كان  
 الجارية الطمعت وهي تعلم ان ذلك حرام عليها فبما اراد ان لا شيء في الزنا وان كانت معصوبة  
 فليد للمهر وهو ان عدو ذلك رقيق قال ابو بكر وفي قول الثاني صدق المثل اذا  
 كان مستكرها لعلوا ما نفقها الولاد وهو قال اصحاب الراي ان ماتت الولد وبعيت الام  
 يا تدرى للاربع جارية وبقيت الغاصب ما نفقها الولاد ولا يضمنه منه الولد فان كان  
 الولد حيا اضره مع الاما فبيل لم ان كان معها الولاد ايا هذا ليعضبان مع الولد قال  
 ان كان في الولد وقاد لك التقصير في هذه التقصير ان لم يكن فيه وقاد التقصير  
 اخذ الولد واحد فضل ما بقي من هذه التقصير مع الولد وكان مالا يقول في الغاصب يقضا  
 الجارية بولدها الذي استعمله على الغاصب الحد اذا اقرب وطهر لا يثبت نسب ولدها  
**ذكر الشهاده على الجارية المعصوبة**  
 واختلفوا في الشاهد شهد ان هذه الجارية جارية زيد واعتبها مفعلا ان ابن فلان



[illegible]



خيرا او كنت لا ادوم لها او تصدق عليها فندما استراها فهو للمشتري ان كان رب الحجارة  
 قد سلم المبيع وكان ابو بكر هذا قد لرب الحجارة في قول الشافعي لا يمتنع المشتري شيئا من ذلك  
 لان اطاره رب الحجارة بالحل والباطل لا يصير حمله هو على الله وكل ما جاز اليها ما ذكرناه فهو لرب  
 الحجارة وكذا ان قولك واختلفوا في المشتري ان اعنى الحجارة حين اشتراها ثم اجاز رب الحجارة  
 البيع في قول الشافعي والى قول العلق باطل وما يذهب الى ان البيع لما لم يحضر عتق المشتري  
 لما قال اصحاب الرأي ان القياس لا يجوز زعمه لانه اعنى ما لا يملكه ولما في الاحكام  
 معتنه مما يرد على ابو بكر قد اقرعته في القياس فيرجا يزوال القياس مدحوق وقد ركن الحق عندك  
 وعلى خلافه حكايه هذا القول بحري عن الادخال عليه في وقال مالك بن العتق واخذها  
 وبرها وصفا وذكر ابن القاسم ان قول مالك لعنه في ولما من المشتري وقال ابن القاسم لخصها  
 ولما منه ولدها فان قال ابو بكر وان كانتا سليمة بحالها او ماتت الحجارة فيمنع المشتري  
 لم سلم رب الحجارة ذلك واذ اجاز البيع في قول الشافعي وهو قول علي القاصب قيمتها ولا يجوز ما  
 اجاز رب الحجارة وقال اصحاب الرأي كذا لا يملك قبل البيع فالحق في البيع قالوا وانما يقع البيع  
 يوم سخر ما ذكركم من قبل او استهلكتم او انقضى عليها لم يجر البيع قال ابو بكر وكوجبي  
 عليها ففقت عنها او قطعت يد ما او اسقط منها شي فان ربا باخذها وباعها رثن ما جني  
 عليها من حيا او كان قايما وان كان يد ياربع على القاصب بارئ لك ويرجع به القاصب  
 على الجاني اذا اصابه في قول ابو بكر وقال اصحاب الرأي يكون ذلك للمشتري قال ابو بكر  
 وهذا خطأ على قوله وذلك ان المجتلية كانت قبل ان ياد البيع وانما كان الارش للول الاول  
 فكيف يكون للمشتري وانما اجاز له بيع الحجارة به في ارض وهو لا يبيع ولا يبيع المبيع فاذا  
 اعد ذلك وقد ماتت فاحببها لانا هو مستهلك منها بمثل الموت وانه لم قال ابو بكر  
 قال ابو بكر ان قولك وقال الشافعي اذا انقضت الرحلة طاردها لم يملك من آخر محدث عند المشتري  
 يجب ثم ما المشتري المعصوب فاستتمها اخذها وكان للحجارة في اخذها انقصها العيب من  
 القاصب فان اخذها يرمع على المشتري لشي ولرب الحجارة الخيل في ان باطن انقصها العيب  
 الحادث في هذا المشتري فان اخذ المشتري مع به المشتري على القاصب قيمتها له فاقدمه



لا يعلم ليل له ولا يمري ٥ وسئل ابن القيس لم تلبس عصى رجل جارية او عبدا يا صاحبها عني  
عيب غير منسب فاسمى بها فاردت ان اعينه قيمتها يوم مغبها وقال العاصب اني والملك  
انما ذلك ان تاخذ جارية او امينك بغيرها الغيب لان العيب غير منسب في القول عذابي في كل  
مالك قال قال مالك ليس له الا دابة الا ان يفتقر به بها ولا يقل لي بعضا في قليل ولا كثير  
وذلك عني واحد ان بعضت قليلا وكثيرا ان احب ان ياخذ عاموسه على حالها فان احب ان  
يضمنه قيمتها يوم مغبته في ذلك قال قلت لابي ان عصى رجل جارية مثابه فليوت عني  
حتى صار عجزا لم اوت عليه للشهود ففادت ان اعينه قيمتها يوم مغبها مني وقال العاصب عني  
جارية اخذت فاقول الله سموت في قول مالك واما العينة لانه لو غصبها فاعادها فاعاد العاصب عيب  
مفسدتان لربها ان يضمنها جميع قيمتها يوم مغبها عند مالك واما العينة فمفسدتان لربها  
اخذ ما غصبها القطع ويقاخذ جارية في قول مالك لان عطفه يد صا بنابه منه فكما ان يكره في  
جميع هذه المسائل اجواب في مذهب الشافعي ان ياخذ برب الجارية جارية ومما غصبها قليلا  
كان ذلك او كثيرا او به قال ابو بكر في ذلك القول ٥

### اذا اقر العاصب بالعصبة بعد البيع

واذا عصب رجل جارية رجل وباعها ثم اقر له انه كان غصبها ولم يكن لرب الجارية بينه وبينه  
ملك الجارية فان عليه قيمتها ولم يصدق على ابطال البيع اذا انكر المشتري ان يكون الجارية  
للعصبة وله استتلاب الشتر ليلع بخواه وهذا قول الشافعي واي توروا اصحاب الرأي  
وبه يقول ٥ واذا عصب رجل جارية لم ياخذ من رجل شتر اما العاصب من يبيعها كان مع العاصب  
بالا لانه باعها وهو لا يملكها لوزنتها العاصب او وفت له او تصدق بها عليه او ملكها باي وجه  
من موهو الملك ملكها فان تبعه الاول بالاول في قول الشافعي واي توروا اصحاب الرأي وله  
يقولون وان اشترى اما العاصب من يبيعها باعها من الذي اشترى امانته مستانعا ذلك جارية  
ذلك لانه باع ما يملك ومن المصلحة الاول باع ما لا يملك وهذا قول الشافعي واي توروا اصحاب  
الرأي ٥ قال ابو بكر واذا عصب رجل جارية لم ياخذ من رجل شتر اما العاصب او وفت له عليه  
فيه ثم الحاكم يرد الجارية اليه فان ادعاها انما كانت بغير الحاكم في ذلك وسأل بعد ما يرد



وحديثه حتى سئرتا تاذ المجد ما حرم عليها بالية وقال اصحاب الرواية انما هو مستلزم  
 فان لم يرد على الجارية امر صاحبها ان ياتي بالسيف على نفسها قال ابو بكر وقد اختلفوا في قول الجارية  
 اذا لم يكن له منة على نفسها واختلفوا في القيمة في قول السامعي القول بان الغاصب مع مينة وهذا قول  
 اصحاب الرواية وقال ملك يقال له صغها فان سبه قد الغاصب على العنة قال لمن نصر الرواية من  
 الخامس لم يسترد جارية في هذا المثال فحرم ما يسهل للدان لغيره صغها بل عنة ولم يكن له منة  
 على صغها بل عنتها فان القول بان الغاصب مع مينة مالم يات من المنة لا لانه متاوبه قال  
 ابو تود فان ادعاه ب الجارية ان قيمتها الف درهم وقال الغاصب قمتها حتى ما بدرتم قال القول  
 قوله مع مينة فان لم يحلف فيها لم كان احد ما ان يحلف المعصوب على ما ادعاؤه واستحق ما حلف عليه  
 وهذا قول مالك والشافعي ان الجارية في قول اصحاب الرواية يلزم الغاصب اذا اكل من  
 الهبة اذ ما روى الجارية ذكر القيمة مدفعها الغاصب ثم يظهر الجارية في  
 واختلفوا في القيمة مدفعها الغاصب ثم يظهر الجارية في قول مالك وان يورسها لغيره وما يرد  
 الجارية لان القيمة انما وجبت لان الجارية مملوكة لا يرد عليها ملكا ظهرت الجارية وجب اخذها  
 وذلك ان احد القيمة ليس مع باعده ولما اذ الغنة لا يناسبه لانه قال من ذلك وجب  
 الرجوع الى الاصل الذي كان عليه وهو تسليم الجارية الى ربها لان اصل العلم قد تفرق بين القيمة  
 والتميز فعملوا القيمة في الشيء المملوك والتميز في الشيء القدم وابطال اهل العلم ان يتابع الجارية  
 لغيرها ولا يعتقد به لك عدم بيع لغيره قال اصحاب الرواية اذا رد على الجارية بعد اخذ  
 القيمة لم يرد الجارية للغاصب فصنع بها ما يشاء اليه قال ابو بكر ثم ترك اصحاب الرواية ما قالوا  
 فقالوا ان كان الغاصب حين اذ عادت الجارية ان قيمتها كذا او كذا اخذ ما قال وقال  
 قيمتها كذا او كذا وحلف عليه مذكر على الجارية كان زب الجارية بالخيار ان يتسلم ما سلمت  
 القيمة وان شاها الجارية ورد الجارية لغيره لانه لم يسط القيمة الذي ادعاه قال ابو بكر وهذا  
 ترك منهم لقولهم ولو كانت القيمة تمنا ما كان لرب الجارية فيها منة البيع لان  
 الرجل باع ما يبيع من دينار عشرة دنانير كان مبيعها لازما ولم يبق له الرجوع بالخيار  
 وذكر الغاصب بولد الجارية ويقولون الجارية ما يناله ولا ينسبه له ومحدث



الحجارة ذلك هو بكر واذا عصب الرجل طرية وولد أم أو ثمة فاحملوا فزله الحماص  
 بها ولا عنه لمصلحة قيمتها فيه اولا فماتان كان باعصان فطيه ما لا يلزم من التفتت فلا يحل له ان  
 يطاف ولا يسمع بها وذلك انما جارية له بها وهم الذين في الحكم والحجارة حتى يموت وبعدها على مذهب  
 الشافعي وابو ثور عوان ابو ثور وكك عليه فتمتها قالوا ما ملنا عليه منها لان القه لا يكون الا المستهلك  
 ويقيم به وذلك اصحاب البراي اذا اقر العاصم بعد ان ولد الفاحجارة به هذا المصدق عليها  
 ولكنه يضمن قيمتها لربها بحارة وليس عليه قيمته الولد لان انا اضمنه قيمته ما اعتصب يوم عصبها اياه قال  
 ابو بكر فان اقام لرب الجارم العنة اياه ولم يثبت ان هذا عصبه ايا صاحبها بها ولم يستخلف  
 ما باع ولا وهب الا لم يرد عاد ذلك عليه وهذا قول ابو ثور واصحاب البراي وكك ابو بكر واذا اقام  
 رجل مئة على جارية اياه فادعتان مولاهما الاول فداها ان عصبها وادعت من المستري وقال  
 المولى فذكت اعصمتها لم يقتل غوي بحجارة ولا قول المولى الذي باعها وذلك ان المشتري  
 قد ثبت ملكه عليها فلا يصدق بحجارة العنة في المولى الا ان قد كان اعصمتها بغيرها الحره ورجع  
 المشتري على الباع بالتمس وذهب ابو ثور ان الجارية لا يكون له صداق لان المولى انا وولى على الملك  
 ويكون له المشتري بغيره لانه ولد هو وذلك اصحاب البراي كما قال ابو ثور وعمرانهم قالوا  
 يكون على المشتري العقد للحجارة به به يقولون واذا اعتصم له على شاة من الحية ان او من  
 العرو من لا يكال ابو ثور من محاصه المعتصب والبقه اكثر منها اعتصبها وقد علك الشئ في هذا الفاح  
 فقول المتأني والى ثور عليه اكثر مما كانت فيه من يوم عصبها الى ان علك وفي رواية لك واصحاب  
 البراي عليه قيمتها يوم اعتصبها ويقولون الشافعي ليعك لانه في كل وقت اولم الشئ في هذا العاصم  
 الذي علك كان غاصيا فاعلى قيمتها اكثر مما كانت لانه في ذلك الوقت كان غاصيا طالما  
 ذكر العرق من السلع التي يجب على مملوكها مملوها والسلع التي يجب على مملوكها تتمها  
 قال ابو بكر الشئ المملوك شيان شي على المملوك به به او المملوكه شي يجب على مملوكه مملوكه اذا  
 المنة الاصل فملح قيمتها القه من الحيوان وغير ذلك قول الشئ وتلى انه علم من انفق شركا له  
 في عيه وكان له مال يبلغ من العبد قوم عليه به به فاعطاهم وكان دمعهم وهذا قال عوام  
 اصل العلم واما الذي غاصية مملوكا المملوكه مثل الحنطة والشعير والتمر والسمن والزبيب







قال لو تكلمتم بكلمة هذا المستقيم قالوا لا نحسب من حسن الحكم لان الصوت الذي كان اذ واجه النبي  
 اسلم سكتها كانت صوت النبي صلى الله عليه وسلم الا ترى الى قوله يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت  
 النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير مما طعيرنا ثم فاضاقت بعد البيوت التي كانت بها آراء النبي صلى  
 الله عليه وسلم الى النبي او يكون الله يوحى اليه انما اضاف تلك البيوت الى النبي صلى الله عليه وسلم وانما النبي صلى الله عليه وسلم  
 يسكنها قبل الظاهر ان الصفحة كانت من ماله ولذلك الاخرى التي فيها الصفحة فاذا كان كذلك  
 قلنا نحن على من احب ومنع من احب وعلى ان الصفحات تختلف منها اله عار والكارر يختلف منها واختلفا  
 قال ابو بكر الذي يقولون به ومحمد بعد ان من كسر الصفحة كرا صغيرا او كبيرا فومت الصفحة  
 صحبه ومكسور وان على ايجان ما نقصها الكسر وماخذ تلك الصفحة مختلفة وهذه الجواب في كل باب  
 وان الكسر وقد اختلف اهل العلم في هذه المسائل فقالت طائفة ان من غصب ثوبا بقطعة وكلمة صغيرا  
 او كبيرا فغلبه ما نقص القطع وياخذ صاحب الثوب ثوبه هذا قول الشافعي وابن تومر قال  
 الشافعي اذا شق الرجل للرجل ثوبا واسعا صغيرا او كبيرا ما حده ما بين طرفيه طولا او عرضا وكسر  
 له من ثوبه او كسر لثوبه صغيرا او كبيرا او غشي كل ملوك فاما ان او قطع يدا او سجد بوجهه  
 فذلك كله سواء بغيره المتاع وكلما والحيوان غير المدققي صحيحا او مكسورا او صحيحا او مجر وحائرا  
 من حرمهم يعطى مالك المتاع والحيوان اصل ما بين يديه صحيحا ومكسورا ومجر وحائرا يكون  
 ما غشي عليه من ذلك ملكا له نفعه او يبيعه ولا يملك احد الجنايا شيئا من ثوبه الا ان يملك ذلك  
 الا ان يبا ولا يملك رجل شيئا الا ان يبا في المرات واما غشي ايمن من العبيد موقوفون صحاحا  
 قبل احبائهم ينظر الى الجنايا فيعطون اربعا من ثمنه العبد مبيعها كل على الحر ارض الجباية  
 عليه من ثمنه بالعام المبلغ وان كانت فيما بعد المجدريات وهو من قال الله جل ذكره ولا تأكلوا  
 اموالكم بينكم بالباطل الا ان يكون تجارة عن امر منكم وهاك ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل  
 الربا واخط الله البيع وحرم الربا ولم يعلم احد من المسلمين والعلم انه لا يكون على احد ملك  
 شيئا الا ان يبا ان يملكه الا الله لا يشيئ الى ملك من نعم ان يبيعه في قيمه بغيره احدية  
 وثمة ما نقصه فان نداد ايجال مفضلة له فان يفسد مفعلة حتى بالفساد حين عظم وميت  
 حتى مفعلة ملك على من عطا فامسك ولم يملك بعضا بعضا فاما هذا القول خلاف



من ذلك ان يقال ان المالكين على ملأه لا يملك عليهم الا بقرصهم وظل المعقول  
 والقبيل كان يورثونه بقول الشيخ الذي مر انما ذكره في اول الكتاب من تحريم الله ورسوله على  
 كل مسلم زهواله قال ابو توردان قال بن النضر في رجل قتل مسلما قال ان كان الضاد مسلما  
 ان اتان من قوم يقيم ما نقص حيا ليرث يوم الله له التوب وله في المتاع مثل ان التوب  
 في كل من كان الراي اذا اعتصب من رجل توبا فقلعه فقصا ولم يخطه من رب التوب قال رب  
 التوب بالخيار ان شاء من توبه يوم غصبه وكان التوب الغاصب وان شاء اذنته ومنه  
 ما نقصه ولذلك ان غصبه توبا فقلعه لاسيما غصبه توبا فخره في غار التوب فقال ان  
 امين الغاصب يمه التوب قال ان كان الحق صغيرا اذ توبه وغصب الغاصب ما نقص الحق وان  
 كان الحق حرقا فقد امهر التوب كله فغاصب التوب بالخيار ان شاء من غصبه توبه وكان التوب  
 الغاصب ولن يما اذنته واحد ما نقصه قال ان غصب من رجل ابيه فقلعه رجليا ويدهما  
 طرب الله به يطلب دابة وقال الغاصب من لمة الدابة لان هذا استهلا لا الله ابيه فلما ولا  
 حسبه هذا الاول فلهذا لو كانت له اية بقره او شاة او جروا قطع رجليا او دنها قال ابو بكر  
 وليس من الحق الكبير والصغير فرق ليس مع من فرق معاجلة هو الذي اقول به ان من قطع  
 اكاره البخل ومن قطع البصير والشاء فرق في المناقاة اكاره البخل اذا قطع من البخل قطع  
 من دماء رجليه ومن قطع البخل قطع فلهذا لا يمتنع لان المتأخر منه بعد قطع الدين والرجلين  
 لا تمن له لا تمتعه في دواء اقطع له من بصير او شاة امين وكانا وانفع بعد الدابة بلح من شاة  
 ضلوه اذا فعل ما ذكرناه بالبخل واكاره الله كاملا له اذ اقطع ذلك بالبخل لو اقطع ما وعله  
 من التمن ولعلهم الجارية نعصها الرجل فيعتد العتد ثم فجع عليها جانب  
 وقتها القادر ثم قال ابو بكر واذا نعصها الرجل طارحها فبها الف درهم فباعها المسلم  
 وقتها القادر ثم من رب الجارية العتد فان لم يجد من الغاصب التي درهمه كان  
 الغاصب ان يصرحها في يمينه ولو كان استحلها بوجع يديها من فمها وهذا قول  
 توردان صاحب الراي رب الجارية بالخيار ان شاء من الغاصب القادر من شاة البخل  
 التي درهمه قال رب ان من الغاصب القادر من يمينه لم يملكها فلهذا قال بل يملكها



لا يستويها رب اجاريه قيل ما ذا استوتار اجاريه لالت الدورم عمل العاصي على القاتل شيء  
 والعقل حقا قال على ما مله الفادرهم في ثلاث سنين فاعدها العاصي فاما احدها كان له منها الفادرهم  
 ويتصدق بالالف الاخرى وعلى ابو نور هذا عظم من جميع اجابات وانه لم يرد ذلك ان العاصي في سره  
 ليس باللك البخاريه فاذا اضمنه القيد كان ملكا لم يتصدق بالاسمعيه وان كان ممنوع شيئا من عطب  
 واحطيه كان عليه قيمته العاصي سابع اجابته حتى في عليها فاذا كان طالما بالمنع معتذرا وعمل العلم تد  
 ممنوا المعتدي بخجاني لم اضمنه اقل من قيمته اضمنه الفادرهم كله بالغير وليس باللك ولا مسدري ما  
 ينبغي ان يكون قول الس حط من هذا ولا افيح والله لم يكر الدار عصبة الرجل ونهده  
 كالموكر وتختلفوا في الدار عصبة الرجل فيسكنها او لم يسكنها فامرت الدار ان عليها نصيبها  
 وكلمتها في الدنيا التي قامت في يديه هذا قول الشافعي في ابى ثور وروى يقول وقال اصحاب الرب  
 لا ضمان عليه لانه لم يغيرها ولا يحركها عن ما هو وعمل ان هذا ليس كالارابه والحرب الذي  
 يجوز من كان ابل مكان كالموكر وليس من شيء من ذلك نعم لانه فيها عاصي عالم عليه ان  
 يرد اجمع في كل حال فلذا اختلف الشافعي في ذلك يروي فيه باحد ان ضمانا واساعلم واذا اعتصم  
 الرجل بطريق دار اقباهما وقبضه المشتري ثم ان العاصي اقباهما اعتصم فان لم يكن له بالدار  
 عنه فان كان كان على العاصي قيمه الدار لانه اقرب الى الفقه الا لادسان ولا يقدور على خلاصه  
 فعليه قيمته وهذا على منه الشافعي وبه قال ابو ثور الا انه قد تضمن من الدار وقال اصحاب  
 الراي ليس على العاصي شيء قال لانه لم يحركها ولم يغيرها عن حالها وروى ابو يوسف يضمن ولا  
 بعد في هذا المشتري سمح ذلك وادعى العباس فيه ثم رجع الى قول ابى حنيفة قال ابو بكر وقد  
 ناقضوا في هذا فنعموا ان رجلا لو اعتصم بداره ثم باعها ثم اقر رجلا ببيعها جارية بالعص  
 منه ان عليه القيد ولذلك قولهم في الجبر ان ملكه ليس شيء من ذلك فوق الا لا يصلح له من  
 شاة مثل فليم العاصي هو اجراما اعتصم وتختلفوا في الرجل يعتصم من رجل ودية  
 فاضها فاضاب من غلته او غصبه عيدا فاضاب من غلته لمن يكون الغلته وقال اصحاب  
 انه ان يكون الغلته للعاصي وعليه ان يتصدق به لان الدابة والاحيد كانا وضعتا فان تلف  
 العبد او الدابة من عمل العاصي من قيمتها واذا ضمن القيد اسمعان بالغلته القيد فان فضل



عند من يصدق به وقالوا ان لم يتا العبد او الدابة ولا تبايعه فاحد منهما يستملك فاجاب المشرك  
وممن رتب الحجاره يقول رب العبد المشرك في العتبه ورجع الغاصب على المشرك بالتمسك بفسق العتبه  
بالعلم في دار التمسك لم يكن عنده وقا فان استعمل في الحلق والتمسك بخاصات بعد ذلك تصدق  
مطلوب كان استعملك يوم استعملك فهو عنى من ذلك وان كان استعملك يوم استملكك وهو محتاج له  
لم يكن بليسا بعد واني من ذلك قال ابو بكر وفي قول الشافعي وان تور ان احرم الغاصب فاجوبه  
فاسد لانه اجر بملكه بملك الغاصب كالمثل في المهر التي قامت الدابة لو العبد غايها عن  
صاحبها وهو ما من تحتها ان يلقا والى ما له صاحب الدابة يصيب من وجهه لانهم قالوا الاجرة  
للغاصب يحكموا له باجره حتى لا يملكه وانما ملكه به الدابة من ماله من الملك له وانبتوا الملك  
لمن لا يملكتم بعضا مما جعلوا له فاجوبوا عليه ان تصدق بالشئ الذي امر به ان تصدق به  
لا يحلوا من امر منسب اما ان يكون للغاصب بغير علمه ان تصدق بما لا يريد الصدقة به من ماله او  
يكون ذلك لرب الدابة او الحمار فلا يصح الغاصب ان تصدق بما لا ملك له مما هو ماله طرعا  
قالوا ان تلف الغاصب الدابة فعليه مملها وجعلوا ان يعطى العتبه التي ارجوها للسائلين  
القيم يحكموا احكاما اخر من عند انفسهم فقالوا ان استعان بالعتبه في دار التمسك فاصاب بعد ذلك  
بما تصدق بملكه ان كان استملك يوم استملكك فهو عنى من ذلك وان كان استملكك وهو محتاج له  
لم يكن على ان تصدق به من ذلك وهذا شرط واحد عام واستحسانات ومنعها لانهم يحكموا  
فكذلك لا يرون في شئ ما ذكرناه الى محبة ولا يرون في شئ ما احتج هذا القول اليه من الاول  
غير حكايته فان حكايته على ما هو لا يجوز قوايل فيها الامن بغير طاعته ولا يظن ان  
نصه بغيره من كل ما علم العلم بالصلح معه لهذا القابل لان في بعض الاخبار رجلا ابتاع عبدا  
فاستغله ثم ظهر على عيبه ففقد الرسول سيدا له فاستغله بوجهه بالعبث فقال المتعطل فاستغله فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم العتبه بالعتان وكذا كان فكذا قال العبد الذي مكن من ماله بعتبه ملك له  
لما عتقه جاز له عتقه واستخدمه ومعه وصيته والصدقة به فاذا كان فكذا الله عتقه لانه ملك  
له والغاصب بغيره لا يملك له وليس له ان يستغله ولا يبيعه ولا يهبه ولا  
يتصدق به فالجامع بين هذين ما لم يمتد من الخطا في جميعه منها اكثر مما لم يمتد في هذين ان



امر ان يصدق به من يستعين به في الحق ومرة لا يستعين به لا يصدق عليه على ما ذكرنا عنه  
وامر يعلم واذا غضب رجل ذاهب فزكيا فاما من ربه الدابة اليه انما يصدق به انما الغاصب اليه  
انه قد رد ما عليه في قول ابن تومر واصحاب الراي بطل المسان من جواركه في الغاصب فتمت  
وذلك ان السنين يما هو مطلقا ولا يورث الايمان من الغاصب والله يعلم به سؤا واذا  
اعتصب الرجل شيئا فانه لا يظلم عنه في استاجره واذا ربا السلبي المستحاج بالقيمة وذلك حيث  
لم يجر الغاصب فالاجر فاسل ويرجع السلعة على المساجر كذا المثل وبه ملقة ويرجع المساجر على الغاصب  
بالتي التي اخذت منه لم يبق له بعد والله يعلم به وهذا قول ابن تومر واصحاب الراي يرجع بالقيمة  
الى من كان ابو بكر قول ابن تومر صحيح قال ابو بكر فاذا املوا الغاصب السلعة التي اعتصب  
رجلا فخطبت عن من المستعير القيمة ويرجع بها على الغاصب لانه غرضه وذلك لانه اباح له المنفعة  
ولم يكن المستعير مستعيرا ولا جابلا وليس عليه قيمة السلعة وانما القيمة على الغاصب ولا يرجع بها  
على من وعلى المستعير كذا المساجير يرجع به على الغاصب وانما قلنا فيه في المساجر اذ اعتصم بالقيمة  
رجلا على قول من يضمنها وانما في قول من لا يضمنها ولا يضمنون شيئا فاذا اضمننا ما يلحق الاجر للاستعير  
ويرجع بها على الغاصب المستعير لانه عذر له ولا يرجع المساجر لانه اذا السلعة على امره فاذا رطلنا  
الذي يما قد الغاصب والتمناه كذا المثل وهذا قول ابن تومر قال اصحاب الراي لا  
يرجع المستعير على الغاصب بشي اختلاف الغاصب والغاصب من هذا الشيء في الشيء  
المغضوب كذا واذا ادعى رجل على رجل انه عصبه شيئا فقال الغاصب عصبه هذا الشيء  
استحلف الغاصب على ما ادعاه فان طعن لم يلزمه شيئا ويبيع احكام الشيء الذي اقر به الغاصب  
فيعطيه المغضوب من من ما ادعاه وذلك ان الغاصب لا يحذر ان يكون كاذبا ما اقر به  
او صادق فان كان كاذبا كان القول قول المغضوب وسع الى اقر به واعطاه منه مما ادعاه  
وان كان صادقا فان ابيع فقد صار منه الى به وان انا ام المغضوب شاهد على ما  
ادعاه وكان عدلا لطف مع شاهد وطف له بهذا قول ابن تومر وكذا صاحب الراي  
القول قول الغاصب مع يمينه ولا يحكم في ذلك الا بشاهدين عدلين او رجلين وامر اثنين  
فان اقام كل منهما يمينه على ما ذكرناه طرح الشك ان حيا كان ابواب فيه في قول ابن تومر كذا



في المسئلة الاولى وقال اصحاب الرأي اذا اقام العاصب البيعة انما عصب هذا التوب وهو  
غيره ليس بفحروف قالوا باحد سنته رب التوب واقضى له بالتوب واقضى على العاصب بيمينه  
ما عصى قبل لم يملك لا يملكوا سنة العاصب قال لان القول قوله ورب التوب المدعى قال  
ابركم ولو اعتصب الرجل شيئا ما كان ذلك الشيء مما يملك فرد عليه عليه عيب فقال المفقود  
منه لم يكن هذا العيب وقال العاصب بل كان العيب به وقد عصبته قالوا قول العاصم  
نعم يملكه الم يكن له بيمينه وهذا قول ابي يونس واصحاب الرأي وبه نقول

ذكر صبيغ التوب الذي عصبه العاصب

واختلفوا في التوب بيمينه العاصب بيمينه بيمينه في التوب او ينقصه من قول الى  
ان كان الصبيغ زيادة في الثمن والمكنة احدى ولا ضرر على التوب بعد ذلك فان لم يملكه استخراجه  
او كان سهلا في التوب فلا يخفى له وهذا مسهل لك منه وكل اصحاب الرأي اذا اعتصب  
توبا من رجل فصبغه صبغرا واحضرا ثم جاء المعتصب منه بطلب فوجهه هو بالخيار ان يماضى العاصب  
وان سأل الخبز التوب ومنه للعاصب ما اراد الصبيغ في التوب لان الصبيغ من مبيع العاصب  
وكل الشافعي اذا صبغه فزاد في قيمته قبل للعاصب من يمينه فاستخرج الصبيغ على الملك فصار  
للمعتصب وان شئت فانت سترك بما زاد الصبيغ فان لم يملكه فله من قيمته قبل للمعتصب  
بغيره فله يمين فاستخرجه وانت ضامن من نقصان التوب وان شئت فله وان كان ينقص  
التوب من نقصان ولو ان خرج الصبيغ على التوب فاستخرج التوب وان سأل الخبز  
لابن القسم فان عصبه توبا بصبغه احمر او اسودا او اصفا قال فاستخرجت من مال التوب شيئا  
فأبى مما جبال التوب مخبرني ان يدفع الى العاصب فيه صبغه وباعدت يوم او يبله الى العاصب  
وباعدت يوم عصبه وكل ابو ثور اذا اعتصب من رجل توبا من اخر عصفرا  
صبغ التوب الى العصفرة فان التوب لربه ويخرج العاصب فيه العصفرة لعلامة وقال  
اصحاب الرأي اما صاحب العصفرة فان العاصب من ان يصفه حتى يعطيه عصفرا مثله  
او يعطيه يمينه ولما صاحب التوب فانه بالخيار ان سأل الخبز يوم ومنه للعاصب ما كانت  
الصبيغ في التوب وان سأل منه قيمته توبه وكان التوب للعاصب وكان الشافعي يقول



ان غصبه زعفرانا وتوباب صبح الثوب بالزعفران كان رب الثوب بالخيار ان ياخذ الثوب غصبه غلاية زعفرانه  
 وثوبه ولا ياتي به غير ذلك او يقوم ثوبه اصغر من زعفرانه صحيحا فان كان ثوبه بلايين قوم ثوبه معصوبا  
 من زعفران فان كانت قيمته خمسة وعشرون خمسة لانه ادخل عليه المتفرق قال ابو بكر واذا غصبه  
 غز لا غصبه فهو لرب الغزل الا ان يكون من ثمن الغزل شيئا فغصبه الغصبة بالثوب هذا  
 قول الشافعي وابي ثور وقال اصحاب الراي اذا غصبه كانا او قلنا صغره ونسجه ثوبا وحيا  
 صاحب الكافي القطن فان له على المصائب فان مثل كتان وعطن مثل قطعه او قيمته ولا يسبيل المصائب  
 الغزل على الثوب لانه ليس بالكائن لا القطن بعينه وقد يصير الكائن والقطن عن حاله وان  
 اغتصب غز لا غصبه فالجواب في هذا في قولهم للجواب ان الكائن يكون الثوب وهو صام من الغزل  
 مثل الغزل له غصبه قال ابو بكر هذا كافي الشافعي وابي ثور لان الغزل والقطن الكائن  
 لرب لا يجوز فعل ملكها ملكه امه الا محله ولا حجة مع من قال ذلك التاخر عن استامهم بغير حجة  
 ومن قولهم وقول غيرهم لانه لو غصبه حاربه صغيره طفله مكبرتا او سريره بهرت او محبوسه  
 فصح جلاجه او غير علاج حتى ضارت لسوي اصحابا فيمهلكم عمه ان ذلك لربها ولا شيء للمصائب  
 فيما اتفق عليه ذلك فمختلف فيه من هذه المسائل هو لا رباب الشيء حتى يؤول ملكهم عنهم بغير حجة  
 ذكر الحنطة المحصوبة يزعمها الغاصب

واختلفوا في الحنطة المحصوبة يزعمها الغاصب كان ما اخرجت الارض من الحنطة لصاحب  
 الحنطة وكذا لو اغتصب قسيلا فغصبه بها او بواه فغصبه بها اما ما خرج منها الغاصب الزاء او القسلة  
 وليس للغاصب بقيامه ونفقته شي هذا قول ابي ثور وهو قول قال اصحاب الراي على الغاصب  
 حنطه مثل حنطة وسعير مثل سعير. مثل كسكة والذرع للغاصب بثلثه بثلث لرب الغاصب  
 واما كسك لا بثلثه وعليه ان يتصدق بما فيه من فضل وليس لرب الطعام الاول على الذرع  
 سبيل وقالوا في الحنطة فغصبه بالحل من الحل صغير فاوكتا وعودا صغيرا فغصبه  
 في ارضه فكل من محارب الحنطة او العود قال ليس له عليه سبيل والمكة بغير الغاصب منه من الغصبة  
 الساحة المحصوبة بحسبها الغاصب وحدث فيها اعيالا  
 واختلفوا في المسببة المحصوبة شيئا الغاصب الواحدا فقالت طائفة باخذها بالحيثه الا لو اح



فلما كانت الارواح مثل تلك الحيتية اذا تراخى عنها ولاش للغاصب في زيادته بقاء الارواح على الحيتية  
من قبل ان تهاجرت الى الامين وان كانت الارواح اقل قوتها من حيتية اخرى فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا  
ولما علمت الارواح ان بابها لم يدخل فيها شيئا من غيرة لان هذا هو او دخل فيها من عند حديد الوشيا  
او غير ما كان عليه ان يمد ناله من مال المصوب ثم ادفع الى المعقبين من ماله اذا لم يبق منها حيتية واحدة  
الا ان شيئا ان يدع له ذلك مستورا هذا كله قول الثاني وهو قال ابو تورو قال اصحاب البراني اذا مضى  
قائلا فقلنا فقلنا او نسجه ثم جاء صاحب النجان او القطن فان له كل الغائب كان مثل ذلك  
او مثل قطننا او قطننا او نسجه ثم جاء صاحب النجان او القطن فان له كل الغائب كان مثل ذلك  
الحديد او فيه الساحة او يكون الباب والسيف للغائب وهو كان الثاني يقول في الارواح التي تتوهم الغائب  
التي تشبه الغائب من الحيتية لو ادخلت حيتية في حيتية او شيئا على الروح منها جدارا كان ان يوحى بطل  
ذلك حتى يسله الى ملجئه وما يقصده ولذا لا يحيط بحيطه التوب وغيره فان قصبة حيتية تحاط به  
خرج انسان او حيوان من حيتية الحيط ولم يكن للحيوان حيتية ان يخرج حيطه من انسان ولا حيوان  
حتى يتركها وينبغي منها فقال هذر الجدار وقلل الارواح من السفينة ومصر الحيطه ليس يحرم  
على الكماله لئلا يمشي في كوح يلف ولا يالم فكما كان بها حالها كما كان بها حالها حتى ان باخذ  
حقه منها واستخرج الحيط من الجرح تلف للخرروج والرحمة محرم طبعان يتلف نفسه ولذا للحرمة  
على غير ما يتلف الايمان او ناسه من اللغو والقتل ولذا للحدوات الارواح ولا يوحى الحق  
بمعصيته انه انما يوحى بما لم يكن له معصية وقال وفيه قول اخرون كان الحيط في حيوان لا يملك  
ولا ينزع لان النبي صلى الله عليه وسلم ان من مبر الاله يروا ان كان في حيوان يوحى الحيط لانه حلال  
قال ابو بكر يقول الثاني يقول في هذا المسائل للمعلل التي ذكرها وقال ابو بكر وقد يها من  
ابو تورا صاحب الراية ذكر انهم قالوا اذا مضى عرصة فبقا منها ما يتيمه بقاء الفع العرصة ليرى  
ما به امرهم قالوا انما كالمصالح البنا اقم بيان ور على الرجل عرصة قال فما الفرق بين العرصة  
والحيتية منها بلها واليكان محل و القطن او الجداره تعمل سكيناه وهذا ظبيك المصوب كيف  
ملك الغاصب لا يملك غير حجه ويخرج من ملك المصوب ما هو لها مستحق ان يكون خطا من  
هذا ولا يصح ولا ان كل ملكه فعلى ملكه لا يروا من الاكتاب او اسنادا واجام من العلم



يصدق به وليس كما في الخبر بل لا يهولكم ذلك وقال ان غضب عود افسوسه فجا صاحبه انه  
لا سبيل له اليه وعلى الغضب صفة وهو من ماله واجار به الصدور التي كبرت وعظم طلبها  
فيهم من ماله فلم افر من واحد السنن واعلق له في الارزيا ان يعل منها ما سبوت  
اخره فغضبت وليست بك ولا تفر في اخر مقتضاها الرجل في سبيلها فقالت طائفة  
لا تتبع عليه لمسا كما تفر او كما تفر لانه حرام لا يحل له بيعه ولا يهر او كقدر عريته عن التي قبل  
انه علم انه قال لعنه الله وعا صيرها ومعهها وكما لها والم له اليه وسار بها وبها  
وصارها وسارها وسارها في صوته ان يصيد الحري كان عندنا فتمت على لولت الاية  
التي في الماين ما لنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا انه يقيم قتال امره من كان ولو كان  
الي اتحادا فحل منها سبيل لا حرم منعه لانه منى من اصابة المال ولم يكن لأمرو من ما الى اتحاد  
الحل منه سبيل لا نأخذ ونيتنا في التي في الماين انه منى ان يحد من الحمر خلا وقد ذكرنا الساب في  
في كتاب الاستدراك وكان من الحمر في الخطب لا ما حل حل فمر اسدته حتى يكون له ما اصاها  
وكل اصحاب الراي اذا اعتصب من مسلم غير ان سبيلها فلا تتبع عليه فان جعلها خلا فربما حل ان  
باعد الحمر من الغائب وكبر الحمر فحصر عليه صيته مدغنه كان لرب الخل ان ياخذ فان كان الغائب  
انفق على احله مدغنه فربما حلها فخير ان متضمنه فيه جلد وان شا اخذ وضرب الغائب  
ما انفق عليه وان اعتصب مسلم من حل مسلم عصبه فوجد عندنا وقد صار حمر قال الغائب  
ما من لغيره العصبه ولا سبيل له والعصبه على الحمر وان وجدها فصار خلا قال فخير  
ان سناضنه وان سنا اخذ حل ذلك ان تورا فقلنا قال ابو بكر اذا اعتصب النضران من  
النضران حمر اصاب ملكها ثم حاكموا الدنيا فاحرموا الحكم منهم لم يحكم ثم حرموا لا حرموا ولا حرموا ولم  
حكم بينهم لا يحكم الاسلام كل الله تعالى وان حكمت فاحكم بها بالقسط والعسطل العدل  
والعدل حكم الاسلام الذي انزل الله تبارك وتعالى في كتابه وهذا على مدني الساني وليس  
وكل اصحاب الراي في النضران بحسب النضران حمر اصاب ملكها عليه مثلها لهما فان سلم  
الطالب فالمطلوب او ما حرمه اعد ما قضى عليه او قل ان يقضى عليه لشي قال لا يطل عنه ذلك  
ولا اخذ بشي منه ان كان المطلوب مسلما لم يقض عليه بالحجر وان كان الطالب لم يقض له بالحجر



وكذلك ان غضبه حزين فاستهلكه ثم اسما او اجد مما قال انما هذا انما اوتي عليه الغاصب  
 بالقيمة لا بما جفت عليه يوم استهلكها واخر ايضا عليه شلحله لك احتلفا فان غضب مسلم ديارا  
 واستهلكها قال عليه قيمتها ولا يكون على المسلم حرم مثلها قال ابو بكر فيقتضي على المسلم قيمة حزين  
 ومقتضى لاسما فيه حزين وكره حرمه على المسلمين الحزم والخير وحرم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بان الله اذا حرم شيئا حرمه من غير فرق بين الحرم والحرام لان تحريمها موجود في الكتاب والسنة فاذا  
 غضب مسلم ديارا فاستهلكها فلا شيء عليه وكان ابو ثور يقول اذا اعتصب عليه شيء لم يوجب له ذلك  
 لانه لا شيء عليه من ابو ثور يقول اذا اعتصبه فان لم يكن له شيء وذلك انه لما ادبته حل سعيه وكان  
 بالرباع متطوعا لانه لما استهلكه منه ان حل كان له قيمته واخر لاقية له لا يسل سيقا قال  
 ابو بكر قال يحيى بن محمد قال ما سدد قال ما سدد من المعتصم من خالده المدا من رده عن ابي عيسى  
 قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الركن فرفع يده الى الساقية وقال لعنه الله اليهود  
 لما ان الله حرم عليهم الشجر فبأنه هلكوا انما فان الله اذا حرم على يوم شيئا حرم عليهم منه  
 الرحيل يود ما ان الرحيل يود فيحلط منها

قال ابو بكر اذا اودع رجل جلا منطه واودعه اخر شعيرة اخذ منها فاحطه والسمير  
 من الرحيل يود ما ان الرحيل يود ما ان الرحيل يود ما ان الرحيل يود ما ان الرحيل يود ما ان الرحيل يود  
 النفس لا تاتي وهذا شبهه من عبسوه قال ابو ثور ولذلك يقول هـ وقد قول تاني في الرحيل  
 نعص من الرحيل حظه واعتص من رحل اخر شعيرة اذ كل عليها جميعا ان عليه لصاحب الحظ مثل حظه  
 و لصاحب الشعيرة شعيرة مثل شعيرة هذا قول اصحاب الراي وذكر ابن القاسم ان هذا  
 الذي قاله اصحاب الراي يكون قول مالك وقال اصحاب الراي ان لم يخلطها هو وحدها لم يخلطها  
 من لا يعرف ولا يقدر عليه قال مناع الحنظلة والشعيرة حيلة تقسم بين على حظه  
 هذا وشعيرة هذا شعيرة على صاحب الحنظلة ما اصاب الحنظلة ويصل صاحب الشعيرة ما اصاب  
 الشعيرة وكذلك كل شيء ياتي بالاوزن اذا اعتصم عليه ببعضه كان ابو بكر ليس من اخلطها  
 والمستوعب ومن ان يخلطها البعض من الناس فقول قال ابو بكر لو اخلط حنظلة لرحل وشعيرة  
 لرحل فبما امرنا فان قال صاحب الحنظلة انما يخلطها كقول مالك صاحب الشعيرة كان لهما



وما كان متاع السعير كل شعير كبري وكل متاع الحنطة بل كان شعير كبري كذا العسل للتمر بل ما  
 اقر كل واحد منها المتعبد هذا قول ابي ثور قال اعجاب ابي حنيفة في امره ما يعلل هذا كما لو هذا  
 كذا وهذا معنى قول ابي ثور لم يختلفوا في هذا المسئلة وقال الشافعي في امره ان متعبد من الرطل مكيال  
 زيت مصيب في زيت مثله وخير منه يقال للغاصب ان شئت اعطيتك مكيال زيت مثل زيتك وان  
 شئت اخذت من هذا الزيت مكيالين لم يضر من رواد اذا كان زيتك مثل زيتك ولست تاركا للفصل  
 اذا كان زيتك خير من زيتي ولا خيار للعصير لانه غير متعبد بل ما مضى ذلك الزيت في زيت  
 شر من زيتي من الغاصب لم يضر لانه قد استقر من نفسه في الجهر شومته وان صب زيتي  
 في ان او سرق او دهن طيب او من او غسل بمنزلة هذا كله لانه لا يخلص منه الزيت ولا يلو في له  
 ان يدفع اليه مكيال منه وان كان مكيالا من خبير من الزيت من قبل الله غير وان اعتصبه زيتا فاعلاه على  
 النار فمصر كان طيبا من سله اليه وما بقى محطته ثم ان كانت النار ماضية في القته كان عليه ان  
 يقيم بقائه فان لم يكن مقصود في القته فلا شيء عليه ولو عصبه حنطة بدل فخطا به بدنه كان ما مضى  
 في الزيت يغير لم يملكها بل كذا لان يكون معدر على ان يفرها حتى يكون معروفا وان خطا بها مثلهما  
 او اورد كان كما وصفت في الزيت واتفقوا في الرطل محسب بعصب طعاما عصبه حتى يغيبه فان  
 الشافعي ولو اعتصبه حنطه حيل فاصابها عند ما اودى او اظلت او خطا بقص في غيرها كان عليه ان  
 يدفعها اليه فيه ما نقصها بقوم بالحال اني عصبها بالحال التي دفعها اليها لم يضر من صل ما يضر العصب  
 وهذا قول ابي ثور وقال اعجاب ابي حنيفة في امره ما يعلل هذا البطلان للغاصب  
 لان الكرمان باخذ طعامه بفضلا له احد طعامه وما عصبه كل ابر بكر اقال الشافعي ان قول وقد  
 ذكرنا في منع ما قالوا هو قوله لا تأكلوا امرالك منكم بالباطل الا ان يكون تجان عن توافر منكم  
 وحرر النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك وقوله لا يملك مال امرء مسلم الا ما يرضى به ولا يملك  
 ملكا الا ما لاك عن غير حجه ويحطون بالملك للغاصب بغير ثبوت وكل ذلك جائز ولا يجوز ان  
 ملك مسلم عن ماله الا بحجة ما جحد به الغاصب في الشيء المعصوف بعد ما تفرقه  
 واتفقوا في الرطل عصب الصنفين بيمينه كوزا او انيه ارضيت خويدها يحصل منه درهما  
 اربعة ذلك في قول الشافعي وان تورد ذلك كله لصلب الصنف واحد ويؤمع عليه بفضان



ان كان به قول هو هكذا في قولنا ان البصر يتبينه الرجل ويصير ذلك مقصداً من الغاصب ما يقصده  
وكالاشي الثاني اصل ما حدث الغاصب فيها العتص سببان احدهما غير موجوده بغير وجوده  
لا يميز والثاني اثر لا يميز موجوده فاما الاثر الاول ليس بغير موجوده . مثل ما وصفته من  
الماشيه بعضها معاراً او الرقيق بعضهم مزاراً او بهم مرض فيه اوبهم وبهم يفتقهم حتى  
ما في صاحبهم فاما قال الذي اثر عليهم الا يميز ذلك الطين بعينه بسبيله بالماء يضربه لنا قال  
ابوكروى منى ذلك التوب بعينه مقصود قال الثاني والعين الموجوده التي لا يميز البصر  
بعض ثمنه محترق دراهم نصفه ريعان بته ختمه دراهم وقد ذكر قوله في المصنف وفيه فارقا صاحب  
الاراهم الفضة الذهب يضرب دراهم او دراهم من النحاس والحد من اموال دورا  
وكبراً ما قالوا في احد من ضامن فانه قد ركل حده مثله ضمن ثمنه وكذلك الصفر  
محله كوزاه وذلك في الفضة يضرب دراهم والذهب يضرب دراهم ان ذهب الفضة اصله الناب  
والذهاب غير الدراهم ولا اجر للغاصب منه قال ابوكروى لو وجد بعض من ياقصم فماد ضمنه  
في كسبه ان يفرق بين من احدثه الصفر والذهب والفضه ما قدر عليه ولا لم في الوقت  
بما محله لم لا قولهم واستحسنتم فلان معاً ما عار عنهم فجعل الصفر المضروب والحد  
المعول لرب الذهب والفضه ما كان بينهم وبين القوم فرق والدينهم وقال يعقوب  
ومحمد لما ان راوا ان لا فرق بين من فرق صاحبهم من ذلك يعطى فضه مثل فضته وذهبا مثل  
ذهبه ولا يعطى الدرهم ولا الدرهما بغيره كالوا التود لمقالتهما والمغ في باب الخطام صاحبها  
وقيل لابن القاسم رايته ان عصب من اجل يمدد او نحاسا صنعت منه قدورا او سبوا  
المكون للمصنوع بان يحد ذلك لم لا قال لا ارى له الا وزنا مثلاً ونحاسه او حديد  
تيا سائل قول مالك الطعام بعينه الغاصب ثم يطعمه صاحبه  
وانتقوا في الرجل يعطى حظه او قرا او ثوبا يعني ان الغاصب يوصي ذلك الشيء لربه  
او امده اليك فاكل ملك الطعام او لبس الثوب حتى يلبس هو لا يعلم ان ذلك له فقالت  
طائفة لا ينبغي للغاصب لانه قد رد اليه ملكه فان كان لا يعلم هذا قول ابى ثور وب  
قال اصحاب الراي وكذا يقولون انه لك مثل الرجل يا هذا انما من ليس الرجل هو لا يعلم



ثم لم يبق في كيبه انه لا يفتل عليه ولا يملكه البري باحد الطعام ثم رد الى صاحبه وقالت طائفة  
لذا الطعمه اياه ورا المعصوب لا يعلم به بل ان سطر على طعمه لا يطعمه ولا يطعمه الا لتمام وان كان المعصوب  
يعلم انه طعام فلكه فلا شيء عليه من قبل ان يسلطه انا فان اكل طعامه فقد اكل من هذا قول الشافعي  
فان اكلنا فقال المعصوب اكله ولا يعلم انه طعامي فقال الغالبية اكله واستعمل قال قول  
قول المعصوب مع عينه اذا لم يكن ان يكون يحصى وملك يوجب من الودع قال ابو بكر فقال لبعض  
من حكم عند ارباب لو اشد حسد البير وهو لا يعلم ثم دفع الصواب اليه فان قال من اجل عن الفرق  
بين وجهه وطعامه وان قال لا يبر لسل من الصلوات التي تقع اذ اذهب على صاحبه من البراء  
ولا يحيط ان هذا قال في الصلوات اذا ارادها عليه انه لا يعرف ولا يعلم فانك ابو بكر قال الصواب  
المراد اذ اعطى فسق لم يبق اياها قال الغاصب فامر من المثل من امره او عينته فانه استملكه  
حينئذ قال ابو بكر وفيما نحن نقولم في الحنطة فعصبا ثم عصبها ثوبقا اورد بها او سهدا او  
مستحق ثم اعدا ايا صاحب الحنطة ان عليه قيمه كل شيء غيره عن حاله لصاحبه فترغوا من شيء يرضى  
يغذي به الى صاحبه وبين كل شيء غيره عن حاله ثم اعدا ايا صاحبه وقد حكي ابو ثور عنهم انه قال ارا  
ان احد ارا رجل و لصاحب اله ارحما ووردا وحنطه فالتى الحنطه في دار صاحب الدار  
ثم ساق اسما رضى عن الحنطه فيا صاحب الحنطه ان المص اذ يعالجه عن الدار او يعالجه ذلك  
انه ملكه لعن قوله فان ابو ثور غاي في عجب من قول القائل وقد قال بعض اصحاب ابو ثور  
كثر خلافه وملاق الشافعي فانه تاول في دفع رب الدار عن الدقيق قول النبي صلى الله عليه وسلم  
من قتل و ان ماله هو شبهه فانه راي ان الدقيق له وان لصاحب الحنطه حنطه مثله اذ انه  
قال لم يفت دفعه عن مسا التي جاز له لما غير عن حاله وقال ابو ثور قد كان ينبغي لقائل هذا  
الا بعد في اهل العلم ولا احسب بالما ولا جاهلا وورد عليه هذا القول الا انكره قال ابو بكر  
والذي قول بان الدقيق والسومق والسعد وغير ذلك لصاحب الحنطه وعلى الغاصب  
ما تقدر الدان اهدي لك لصاحبه فهو يبر منه الا المصان الذي لزمه بعض  
والنظر لما ليقول لا يملك الغاصب عقده بوجه ولا سب وقد ذكرنا ما يلزمه في مثل هذا  
فماضي اذا اقر انه غصب شيئا ثم استثنى منه بعد لم يفته بعض ما اقر به



ولذا اتى الرجل لمصيبة محمد الدارم قال والباي او قال اعتصمك هذا الخاتم قال والنفس  
 في اوله اعتصمت لمحمد للنهيم قال والظمان لم يقبل منه لانه اتى الدارم او ما بعضه هذا  
 قول ابي ثور واصحاب الراي وكذلك اذا اقرضك لاعتصمك محمد الا ان تعرف قال لهما التي فيها  
 اما من سئام صدق في من ذلك وهكذا قال اصحاب الراي ولو قال اعتصمك هذا الجارية  
 او البقرة او الناقة او النساء وولغا كان قوله مع مينة لان الجارية غير ولدها وكذلك النساء  
 والبقرة والثقة الا ان يقيم رب الجارية او النساء او البقرة والثقة مينة انه اعتصم به ذلك  
 وقد يتكهن ان يكون الولد بعد ذلك فيكون له وملك من سئام والام والاعلم وهذا قول ابي ثور  
 واصحاب الراي **مسائل** واذا عصب رجل من رجل حقة فاستهلكها لم يكن للعاصب  
 حصة منها فان كان بائنا كانا شعيروا او عروضا من العروضا فلا امر بعد ان يفسد  
 رب الحقة الشيء الذي يورث منه قبل ان يفسد قالوا لا يورث من يفسد قالوا لم يفسد الشيء الذي يورث  
 بائنا كان حقة وهذا قول ابي ثور واصحاب الراي يدقون له الجواب في الحقة التي تستنفذ  
 المرء من صاحبه له اذا اقام الرجل مينة على رجل انه اعتصم به سلعة من السلع واقام الدين في دين  
 السلعة مينة انه ذهبها له او شراها له منه فاليمين مينة الذي يدين الشيء امكن ان يشتريه  
 او يهب له بعد ما عصب الشيء وهذا قول ابي ثور واصحاب الراي وله ذلك يقولون واذا كان  
 الشيء مدرطين ولو باطل واحد منها ان صاحبه غصلا الشيء حلف قل فاحد منها على عوى صاحبه  
 وكان الشيء بائنا على ما كان وهذا على مذهب ابي ثور واصحاب الراي وهو مستحب مذهب السانبي  
 ومن يقول غير ان اصحاب الراي قالوا يفتي به بينهما فان كان اوبكر وليس له كرم اعصافا  
 فامعنى اما ترك الشيء في يد ما كان فلما قال له يفتي به فامعنى له قال اوبكر واذا اقام  
 الرجل مينة على شيء مينة ان النساء عصته ايام اقام امر المينة انه لسوء دية الميت فيها قولان  
 احدهما ان يقيم منها خمس ثمنه دفع اليه هذا قول ابي ثور وذكر ان السانبي كان يقول  
 بالثمن قال اوبكر وقد كان السانبي يقول كذلك انه هو بالعدل لم يرحم من العسر والقول  
 الثاني ان يكون الشيء منها نصف هذا قول اصحاب الراي قال اوبكر ومحمد ان يوقف  
 الامر على مينة او على ما وانه لم يذكر اوبكر في بعض الاجبار التي ذكرناها في القدر من كتاب الدعوى



والسبيل غير عمار بن حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم انزع عن عبد الله بن مسعود دية رجله ان  
 الذي فعل به علم كان اذا سافر انزع يدي نسائه واذا اقام رجل اليه مثل ان السبيل منه  
 شيئا وقد علمت الغاصب واقام به السنه ان الميت اقر له به فالسنة عنه المقترب ولا مثل  
 اقرار الغاصب في الشيء التي تمت انه غصبه لانه اقر في غير ملكه وسواء قول ابي ثور واما حجاب الراي  
 وان اعقب شيئا فامرا على سببها جاز بولده كانت الدية والولد للمخضوب ولا شيء للغاصب فيه  
 وهذا قول القاضي وبه يقول قال السافعي من فعل سحر احدهما ان لا يجلب الغسل والاحزاب اقره  
 فاعلى الذي اقر ال غيره قال ابو بكر واذا استهلك رجل لرجل شيئا فغض عن انسان فدية  
 ما استهلكه ولم يكن له صاحب الشيء استهلك عنه على فدية ما استهلك له ولا تلفوا في حقه وقال رب  
 الشيء قيمته لا يورون وول الاستهلك منها عشرة ذوات الصائم قيمته عشرة حلقا الصائم وكل عليه  
 عشرة ثم يرجع رب السلعة على المستهلك بعشرة وحلف لانه قد اقر لمن قيمته عشرة ذوات من قوله  
 ابي ثور واما حجاب الراي قال ابو بكر وقد يحمل ان لا يصح الضمان لانه من جهة لا يقتل على حقه  
 محدثه من الضمان حتى يقوم واذا لم يصح الضمان اخذ المستهلك بالخسران الذي اقر به يمينه والمخسر  
 يطالب بالضامن لشيء او اعقب شيئا فاعلى ان لا يجازي بالسلعة فاقام السنة الضمان له وانما امر  
 المستودع منها ان هذا لا يضمن بالسلعة حكم بالسلعة له بها وكان السنة مع ضمان مثل هذا الوان  
 وحلا اقام يمينه على جارية انما له وقالت الجارية انا لفلان رجل غايب حكم له بها ولم يلفظ الى قول الجارية  
 واقرارها لفلان الغائب وكل واحد الرطيم الذي ادوع السلعة والله في انزله بالجارية على خمسة اذ اخذ  
 ان شأنا سدا واذا كان الغائب لو كان حاضرا قبلت عليه السنة وحكم عليه للمهر الشيء فهو حاضرا وانما هذا  
 قول مالك في السافعي وابي ثور وول صاحب الراي لم يحكم للمهر حتى واقر السلعة في يد المستودع وان  
 كان توبا فاقام الذي هو في يده القيمة ان قلنا استودعته اياه واقام ربه التوب القيمة توبه  
 سرق منه قال القاضي له به ولا يستحسن في السرقة ولا اي ما لبسه الغيب قال ابو بكر فان كان  
 الاستحسان حق والاستحسان باطل فلا ينبغي ان يختلف قوله احكامه وقد مناه في باب الهرب  
 والبيات ما تركوا هذه اصولهم واجازوا الفضايل الغائب في غير شي استهلكه لا ما لم يحرم  
 وحلفوا في الطلب مستلما لطل من الغلاب المادون من لا سماع بهما وان كان الغلاب قتالت



طاعة لبعض طام من مثل طبا من العنود في هذا <sup>السنين</sup> كان الاورايي الخليل لاصحابه في بناء  
السلير و مثل قولنا استافني كذا <sup>السنين</sup> من قبل احد بني لاوي بكر قال ما يحيى محمد قال ما سعد و كذا  
يحيى بن عبد الملك عن طام من ابي هرون قال طام ثمر ميمر البني و من الكلب و قال هو من السمحة و قال  
ابو بكر ذكره ذلك للحسين و الحكم و حماد و فيه قولان في ذواته و ابا حنيفة يبيع الكلب بعد اموال النعم و فيه  
قولان في شوهه الرخصه من قبل الصيغ من قبل الكلب و ينهاه القول عن جابر بن عبد الله و  
قال الضمعي و رخص عطاي من قبل الصيغ احب و نا ابراهيم قال ما قبل بن عبد الله بن كمال ما ابو هاشم  
قال ما حادان الزبير عن جابر بن عبد الله بن كمال ما اسر ابل عن عبد الله بن الحور و عن قيس بن حسن  
تولا و ابا حنيفة قال ان فلك كلبا ليس بمعتق و طام من لا هله ثمنه و فيه قولان من هو كلبه امان الكلب  
و تحريم من قبل طبا صيد او طبا ما شئبه منه هذا قولان في الكلب قال ابو بكر لا منه لشي اذن النبي صلى الله عليه  
في قتله و في ثمنه في حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه عليه و سلم انه قال من الخمر و هو البني و ثمن الكلب حر او اخرها  
ابو بكر قال ما لصاحبه محمد بن اسمعيل قال ما يحيى بن ابراهيم قال ما اسر ابل عن عبد الله بن الحور و عن قيس بن حسن  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه و سلم و كان عسدا من ابي الحسن يقول في ذية الكلب كلب الغنم شاه و في ذية كلب  
للمرسل و الحارس قنير من تراب او حديد من تراب حتى على القتال ان يطعم و على ما جاب الطبا ان قتله  
و في ذية كلب الصيغ اربعون درهما و قال ابو بكر و احسب ان عبد الله بن الحسين بلغه حديثه حزنه استحق ابن  
ابرهيم عن عبد الرحمن بن عمار بن جريح قال اخبرني الحرف ان رجلا من بني كلابه انه منع عبد الله بن عمرو بن العاص  
يقول في كلب الصيغ اذا مثل اربعون درهما و في كلبه الذي يبيع الزرع و الدار ان قتلته و في كلب  
الذي يبيع قدامه و زعار لا دارا ان طبا صاحبه اربعون درهما و اما و الله لحيث كتاب الله كذا احصوا  
قال و ما استحق بن عبد الرزاق عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو و قال  
الكلب الصيغ اربعون درهما و ما اخبرنا ابو بكر و قال و ما استحق بن عبد الرزاق عن التوري عن علي بن عطاء  
عن اسمعيل بن حساس قال كنت مع عبد الله بن عمرو صا له رجل من عمل كلب الصيغ قال اربعون  
درهما قال فما عمل كلب التوبيع قال فرق من الزرع قال فما عمل كلب الدار قال فرق من تراب  
حتى على القتال ان يوديه و حتى على صاحبه ان يملكه و هو سقيم فيمنع الاجر و قال هشيم بن مسلم  
عن اسمعيل بن حساس هذا مجهول و ليس يعرف له سماع من عبد الله بن عمرو و الكلب يختلف و يختلف





مائة منها وغيره بان يكون لها حكم خلاف حكم الاضام والرقوس من الدواب والاسلع فاذا كانت  
 الاشياء المستقلة ما فكرنا به تختلف قيمتها فيكون متى منتهى الف و متى قيمته مائة فكيف يجوز ان يختلف  
 قيم الاشياء المتباينة منها وسراها على ما في النبي صلى الله عليه وسلم عن سبها ما لا يابى الجوارس في ما يحيط  
 من القوم على تباين اللاب وتباين هوائها ثم ذكر انه جعل في طلب الخيل شاه والشاه يكون بين قيمتها وقيمتها  
 شاه اخرى الضعف والثلث مثبته لا مسدود وثبت النبي صلى الله عليه وسلم عن اتمان اللاب  
 كلها وطل ان يكون لشيء من قيمته وقوله فرق من تراب او حبيب من تراب فلام لا اقف عليه ومسا والمخروفا  
 اساد يعني عن ذلك كله وذلك ان من ان ليس عن مالك فلاما محبا قال قال مالك بن طيار الصديقان كلب  
 الماشية لعل ان على الذي يصله من عقيل لعل في بعض مائة واثنتي عشرة ان يسري قال مالك  
 ارايت ان يجر سربا المسلم قتيل له لا مال وان المسلم اذا السرحا ويحلف للنصارى ان يجر قيمتها قال  
 ابو بكر بن عبد الله بن الحمر الذي لا سرحا المسلم فقياس هذا لا يكون على من جعل كلبا للمسلم شيئا لان النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم الخمر فاذا شبه احد ما بالآخر وجب الاحتكام اليها فيها فحبل الجواب  
 لاحد مما يقيه وسقط القيمة عن من استهلك الاخر واما ان يشبه احدهما بالآخر ثم يضرب عن ذلك الذي  
 يشبه به ويحذف من نصرا لم يجر له في المسئلة ذكره لك غيره لازم وعلى انه لو سوح فيما ذكر من امر النصارى  
 لكان اللان ان يجعل على نصرا في حذر فوجبت فيه قيمته ان يكون كلب النصارى في مستحب نحر الفرائي  
 وخمر المسلم شبه كلب المسلم كما لا يجعل على من المسلم خمر فقه لذلك لا يجعل على من اكلف على مسلم  
 كلبا فقه هذا الوجه ان يشبه احدهما بالآخر وليس في حجب القيمة له نصرا في حصر الذي اكلف عليه  
 حجة بل لا يابى الكتاب والسنة يدل على القيمة لذلك ولو لم يكن عقدا ذكرنا في الجزان جعل مسئلة لعل  
 فيها مائة ما تامل مسئلة اخرى حول فيها معنى والله اعلم قال ابو بكر وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فلا يقيه لشيء ما اكلف ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في هذا الحديث وفي معنى ذلك الطائفة من العبدان والمراحم والطبول وما سجد لله سجدة  
 يسلع غيره من لعل من ذلك شيئا فلا يقيه عليه الا ان يكون بعض ما ذكرنا يصح ان يجعل وما  
 لعنه ما ذكرنا فيكون على مائة ذلك قيمته لانه يصح لعنه الله و قد روي ان رجلا كسر طنبورا  
 لوط فحماه الى شريح فلم يقض فيه بشي وكان سفين العري يقول انهم كسر طنبورا لمعاذ فقال



معهم وقد لقيت في غير مثل حضره المصنف وقال لا أحد من جنسنا ان يقول ذلك  
وان فعل فليس عليه شيء ليس عليه من قال ابو بكر ولا قال سفيان ولا من جنسنا ان يقول  
فمن غلب عليه ميتة فذبحه كان له اكله ان يأخذ فان الغاصبه استحق على اكله في ذباعه  
فان ركب اكله بالخيار ان شاء منته فيه جلد وان شاء اكله ومن الغاصبه ما انفق وكان الشافعي يقول  
ان كسر النصال حليبا فان كان يبيع حتى من المنافع ففعله ما من نية مفلا ومكسورا ولا فلا شيء عليه  
وان ازاخه او قتله خنزير افلا شيء عليه ولا قتل لحم لانه لا يجري عليه ملك وهذا قول في التور في الخمر  
والخنزير ولا سقط ما قال في الصلابة واجتاحت على من جاز قتل في الخمر والخنزير لانهما قتال لانهما مجوسيا  
اشترى من يربك غنما بالعدو درهم وقد شاكلها لسبع احمرها مسلم او مجوسي فقال هذا مالي وهذا  
ذماته عند بطلان في دينه وفيه روح كثيرة استعصر على سبيله واكله بما خد من الحرنة عليه فحدث في قتل  
قال امرئ لمير ذلك بالذي يوجب لك ان الكون يربك بالذي الحرام ولا حق للثقال فكيف حكمت بغيره  
واخبروا الخنزير وما عندك حرام وذكر الجبايات على الدواب  
اختلفوا في العلم في الرجل يخن ثا له فيقطع منها عصفوا فقال طاب له في له وعليه ثمنه وهذا قول  
ابن اشرع وكل من قطع الحمار قاله مدح ايهما كان وخرجه ثمنه وروى عن سفيان قال من  
كسر ثيابه فله وعليه مثله ومن كسر عصابة الخيل فله وعليه مثله وروى عن ابن عباس قال من كسر ثيابه فله  
له وعليه مثله ومن فرق ثوبه فله وعليه مثله ومن كسر عود او ثوبه فله وعليه مثله وكذا ابو بكر وقد  
ذكر من باب الجلب الرائي في اشياء من هذه النواحي يجعلونها اشياء من جنسها للغاصبه ويجعلون  
عليه نية وهي مذكورة في بعض الابواب التي ذكرنا في الفهرست وقد ذكرت في الباب في بعض المسائل  
ان طلقتم على بعض ائمة اليم قال مالك في التوب رسله راسه ان يربوه ثم يعنه من مائة مائة بعد الرمي  
وان كان الصاد اكثر اقامة باعد التوب وعنه رسله يوم اصد له التوب وكذلك في المشايخ  
مثل ما في التوب واختلفوا في الرجل يخن على عين الدابة فقال طاب له في عين الدابة ربيع بماء وروى  
هذا القول عن عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وليس ذلك ما استخرج من احاديثنا ابو بكر قال  
استخرج من ابيهم كان ما عند الرزاق التوري عن جابر عن الشعبي عن شريح كتب اليه في عين الدابة  
ربيع ثمنه رسله ان احببنا ابو بكر قال احببنا ابو بكر قال احببنا ابو بكر قال احببنا ابو بكر



ابن دينار ان رجلا اخبره ان شرجيا قال قال لي عمرو بن عيسى الدابة ربع ثمنها احب من ابر بكرها كاخبرنا  
 اسحق بن ابراهيم عن عبد الرزاق عن ابن جريح عن عبد الكريم بن ابي علقمة قال قال لي عينا الدابة ربع ثمنها كابر بكر  
 وقدر وينا من على غير ذلك قال عبد الرزاق وسعتا ثمنه محدث عن محمد بن طاهر عن جابر بن الشجرى ان طابا  
 فتخ في الفرس صاب عينه نصف منه قال ابر بكر وقدر ونا من ثمنها ثمنها هذا الرواية اخبرنا  
 ابر بكر قال اسحق بن عبد الرزاق عن ابن عيسى عن ابي الحسن عن الشعبي ان عمر قتي بن عيسى حمل اصيب  
 مصف ثمنه ثم نظر اليه بعد قال ما اراه يفتقر من ثمنه ولا عدا مدني فتخ ثمنه ربع منه قال  
 ابر بكر وقدر وينا عن شرجي انه قال في عين الدابة لو اصب ربع ثمنها اذا كان ثمنها اذا كان صاحبها  
 قد من حرمها وان شأهاهاها قال ابر بكر والله في حب في كل ما ذكرته في هذا الباب من الجبابرة  
 على لانيه والصبي المشب والنياب والذواب وغير ذلك غير بني اده اذا كان لما تقي من الشجرى  
 المجني عليه ان يقوم الشجرى قبل ان يجي عليه ويقوم بعد ما يجي عليه ثم يتدار ما بيننا ويفر من الغاصب  
 او يجاني ذلك ويكون الشجرى المجنا عليه لم يدور لا يجوز نقل مسلم عامله الى ملك اخر مجناه مجناه  
 ولا علم من خالفنا في هذا الباب محبة وهذا على مذهب الشافعي وابو ثور وجماعة من اصحابنا  
 والاختيار اتي وينا عن محمد بن اسطاب وعليل طالب غير ثابتة ان محدثا عمرو بن دينار  
 ان رجلا اخبره ان شرجيا قال قال لي عمرو بن عيسى الدابة ربع ثمنها احب من ابر بكرها كاخبرنا  
 متخ لا ان جابر اسروا عنهم والشجرى لم يلق عمر وليس منه شجرى ميت في ذلك البيت  
 وقال البيت بن سعد في الرجل يمسك من الدابة ثمنها ثمنه من ثمنها في ثمنها قال  
 ابر بكر وكتب الى محمد بن احمد بن سهل بن راشد الصفا قال اخبرنا الحرث بن سكين قال سمعت ابا عبد الرحمن  
 ابن القيسم قال سئل ما لك من رجل كان في ارض العدو وانه دخل ورجعه من المسلمين مصفا  
 مخاف على نفسه وعلى من معه وسروا وامر اصحابه بالنزول فقالوا لا فعل قاتنا حتى ان نطلع  
 ثابا العبد وفاراك فركب ورمحه في يده فاحنا بسبه فرس رجل في امر لا عهد ومناجيه لا يعلم فلم  
 يسرا لا سيرا حتى سقط الفرس ومناجيه بطر ان العبد ورجعه ما لا يستطيع ان يدع  
 سلاحه لموضع حروف ثابا يري عليه في ذلك شيا قال ابر بكر ولا اعلم احدا واقرب ما لك على مقالة  
 هذا كان من عتقه من اهل العلم يقولون خطا والهدى في الجبابرة على اقوال الناس



بنية محقق طباطبائي  
 نسخة م/ ١٢٤



ولقد عرفت من اصاب من ذلك شيئا لا في الماتر فان لفظا فاعلم شيئا لا مام وعليه العزم واما  
 فلام الماتر من علم الشي بعد ولعابه فاعلمه ولا ياتر احد من الحائرين العزم ن

